

















# المحكمة

مجلة قضائية شهرية

تصدرها نقابة المحامين

بسم الله الرحمن الرحيم  
«فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما  
شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجًا  
مما قضيت ويساموا تسليماً»  
قرآن كريم

يناير وفبراير  
١٩٨٢

السنة الثانية والستون

العددان  
الاول والثاني







# المحكمة

مجلة قضائية شهرية

تصدرها نقابة المحامين

بسم الله الرحمن الرحيم  
«فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما  
شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجًا  
مما قضيت ويسلموا تسليما»  
قرآن كريم

يناير وفبراير  
١٩٨٢

السنة الثانية والستون

العددان  
الاول والثاني







## هذا العدد من المجلة

يعز على مجلة المحاماة ان تنعى الى جموع المحامين فى مصر والامة العربية النقيب الاسبق عبد العزيز الشورى الذى انتقل الى رحمة الله فى ٧ فبراير ١٩٨٢ ، وهى تذكر له عطاءه بغير حدود للمحاماة ولنقابة المحامين ولهذه المجلة • وتقر مجلة المحاماة باب الحياة النقابية لعرض موجز عن تاريخ حياة الفقيد •

وتوالى المجلة فى هذا العدد نشر احدث ما اصدرته المحكمة الدستورية العليا من احكام ، وهى فى هذا تتوجه بالشكر الى السيد رئيسها المستشار احمد ممدوح عطيه الذى اذن للمجلة بالحصول على هذه الاحكام ونشرها بمجرد صدورهما • وترجو المجلة ان تتمكن من التوصل الى نشر احكام محكمتى النقض والادارية العليا بمجرد صدورهما تعميما للفائدة •

وفى هذا العدد تنشر المجلة ايضا بعض الاحكام الهامة التى اصدرتها المحاكم الاخرى والتى تطرح عدة مبادئ هامة •

وقد عادت المجلة الى اسلوب نشر التشريعات الهامة بمجرد صدورهما دون انتظار لتجميعها فى نهاية العام • كما تنشر فى هذا العدد بعض الابحاث القانونية فى مشكلات العدالة ،،،

دكتور جمال العطفي







دراسات قانونية







**المخطوط الأساسية للسياسة القضائية**  
**تقرير مقدم من شعبة العدالة والتشريع**  
**المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية**

**مقدمة**

ترددت الشكوى من البطء في تحقيق العدالة . ويرجع هذا البطء الى عوامل مختلفة تراكمت على مدى سنين طويلة من بينها غياب السياسة التي ترسم للعدالة طريقها وتضع الخطوط الاساسية الثابتة لمواجهة احتمالات المستقبل وتوقعاته وتضع في اعتبارها تطوير وتجديد وسائل العمل في الجهاز القضائي والاخذ بما وصل اليه العلم من تقدم ، فكان الطبيعي ازاء ذلك ومع النمو المطرد في حجم العمل — وهو نمو كان ينبغي أن يدخل في التقدير لو كان هناك تخطيط مسبق للمستقبل — ان أصبحت أجهزة العدالة قاصرة عن النهوض باعبائها المتزايدة وبرزت الى الوجود مشكلة تأخر الفصل في المنازعات .

لهذا كان من اللازم رسم الخطوط الاساسية لسياسة قضائية مستقبلية للنهوض بخدمات العدالة والوصول بها الى أعلى مستويات القدرة والكفاية لتحقيق عدالة سريعة ناجزة ميسرة لكافة المواطنين . على ان تتسم هذه السياسة بالثبات والاستقرار ولا تتغير بتغير الافراد .

وليس من شك في ان اقتراح هذه السياسة يدخل في صميم عمل المجالس القومية المتخصصة وفقا لما نص عليه الدستور وقرار انشائها .

وقد درست شعبة العدالة والتشريع بعض العناصر التي تشكل هذه السياسة ضمنها التقرير المعروض وسوف تواصل دراسة عناصر أخرى تضمنها تقارير مستقبلية .

وتتمثل العناصر التي انتهت الشعبة من دراستها فيما يلي :

- أولا — تطوير الاحصاء القضائي .
  - ثانيا — دعم الكفاية العددية لرجال القضاء .
  - ثالثا — دعم الكفاية العلمية لرجال القضاء .
  - رابعا — تعديل التشريعات الاساسية .
  - خامسا — العناية بدور المحاكم وتطوير وسائل العمل بها .
- ويقتضى الامر بحث كل عنصر من العناصر المذكورة لرسم خطوط أساسية لكل واحد منها .



**أولاً — تطوير نظام الاحصاء القضائي**

يعتبر الاحصاء عنصراً أساسياً من العناصر التي يعتمد عليها الباحث لتحديد حجم المشاكل وحلها — ولا يقوم تخطيط سليم الا على أساس احصاء دقيق .

وقد لوحظ أن مجموعة الاحصاءات القضائية الرسمية القائمة لا تساعد على تحديد حجم المشاكل التي تواجه القضاء في سبيل قيامه برسائلته فهي لا تعطي صورة كاملة عن سير العمل وحجم المنازعات المتأخرة وأنواعها والمدة التي مضت عليها ويرجع ذلك الى أن هذه الاحصاءات لا تتم بقصد التخطيط وإنما تتم بقصد المراقبة وتشرف عليها الجهات التي تخضع لهذه المراقبة . فضلاً عن أن الجهات المذكورة ليست جهازاً فنياً متخصصاً يتبع الأصول العلمية الحديثة في جميع الاحصاءات .

وقد ترتب على ذلك أن الاحصاءات المذكورة جاءت قاصرة عن إيضاح كثير من البيانات اللازمة للتخطيط كأنواع المنازعات المطروحة على المحاكم ولا سيما المنازعات التجارية ومنازعات العمل والإيجار وهي جميعاً منازعات ازداد حجمها وازدادت أهميتها في السنوات الأخيرة هذا فضلاً عن أن الاحصاءات القائمة لا تتضمن أي تحليل يوضح مؤشرات ودلالات التزايد أو التناقص في حجم المنازعات وأنواعها .

أن التخطيط السليم لا يقوم الا على الاحصاء السليم الذي يتم تحليله علمياً للوصول الى السياسة السليمة التي تواجه كل المتطلبات .

ولذلك فإن الشعبة توصي بضرورة تطوير الاحصاء سواء بالنسبة للقضاء في كافة مجالاته أو بالنسبة للأجهزة المعاونة له بحيث تقوم به أجهزة فنية مدربة تتبع المجلس الأعلى للهيئات القضائية تتولى تحليل الاحصاءات سنوياً وتعرض عملها على المجلس ليتخذ ما يراه من إجراءات لمواجهة أي قصور في العمل أو التشريعات .

**ثانياً — دعم الكفاية العددية لرجال القضاء**

على الرغم مما سبق بيانه بشأن قصور الاحصاءات القائمة عن توضيح المعالم كاملة ودقيقة فانه لا مناص من الاستعانة بها الى ان يتم تطويرها — لرسم خطوط المستقبل .

وتشير الاحصاءات المذكورة وفقاً لآخر احصاء رسمي عام ١٩٧٨ الى أن مجموع عدد القضايا المطروحة على المحاكم بلغ ٦٦٦١٤٣٦ قضية . وقسده كان هذا العدد في سنة ١٩٥٣ لا يجاوز ١٦٨١٠٦٤ قضية ارتفع في سنة ١٩٦٣ الى ٣٥٩٥٧٤٠ قضية ثم في سنة ١٩٧٣ الى ٤٧٧٨٤٩ ره



قضائية . ويبين من هذا التطور في عدد القضايا ان حجم العمل في المحاكم قد تضاعف الى ما يقرب من اربعة امثال حجمه في خلال خمسة وعشرين عاما . ويرجع ذلك ان طائفة من العوامل بعضها عوامل مشتركة تشترك فيها مصر مع جميع البلاد النامية وبعضها عوامل خاصة تتصل بأوضاعنا المحلية .

أما العوامل العامة فتتمثل في النمو السريع في عدد السكان بمعدلات عالية في البلاد النامية وقد تضاعف عدد السكان في مصر في أقل من ثلاثين عاما فارتفع من ٢١ مليون نسمة في سنة ١٩٥٢ الى نحو ٤٢ مليون نسمة في نهاية سنة ١٩٨٠ .

وتتمثل كذلك في الاتجاه الى التنمية الاقتصادية والتحول من الزراعة الى الصناعة لزيادة الدخل القومي وما ترتب على ذلك من زيادة في حجم التعامل وما صاحب ذلك من مشاكل جانبية أهمها مشكلة الهجرة من الريف الى المدن وما نتج عن ذلك من تكديس سكاني لم تكن المدن مهيأة له . وقد أدى هذا التكدس الى زيادة كبيرة في حجم المنازعات سواء من الناحية المدنية او الجنائية فازدادت معدلات الجريمة نتيجة كثرة الاحتكاك في التجمعات السكانية المكثسة وازداد حجم المنازعات المدنية بسبب اتساع النشاط الصناعي والتجاري وبرزت ألوان جديدة من المنازعات لم يكن لها من قبل أهمية تذكر كمنازعات ايجارات المساكن ومنازعات العمل . وقد أخذت هذه المنازعات تنمو في مصر نموا سريعا في السنوات الأخيرة حتى أصبحت تمثل نسبة عالية جدا من عدد القضايا المدنية المطروحة على المحاكم ولا أدل على ذلك من أن قضايا الايجارات والعمال أصبحت تشغل نصف عدد الدوائر المدنية في محكمة النقض ومحكمة استئناف القاهرة .

ولقد أشارت أبحاث الأمم المتحدة الى أثر مشاكل التنمية الاقتصادية على زيادة حجم المنازعات في الدول النامية وبحث هذا الموضوع في العديد من مؤتمراتها وتوافرت توصياتها على ضرورة أن تصحب خطط التنمية الاقتصادية خطط موازية للتنمية الاجتماعية بحيث يصاحب النمو الاقتصادي نمو مقابل في الخدمات الاجتماعية كخدمات الاسكان والصحة والامن والعدالة لا سيما في مناطق التجمعات السكانية في المدن الكبرى .

أما العوامل المحلية فتتمثل في التحول الضخم في حياتنا الاجتماعية والاقتصادية بعد ثورة سنة ١٩٥٢ وما صاحب هذا التحول من صدور عدد هائل من التشريعات في مجالات النشاط المختلفة وقد بلغ عدد القوانين التي صدرت في الفترة من سنة ١٩٥٠ الى سنة ١٩٧٠ - ٣٥١٠ قانونا وقراية ضعف هذا العدد من التشريعات الفرعية .

وقد أدى هذا التزايد السريع في عدد المنازعات أمام المحاكم نسجه



العوامل السابق بيانها الى لون من الخلل في التناسب بين حجم العمل وبين عدد القضاة القائمين به . وظل هذا الخلل يتزايد عاما بعد عام نتيجة عدم اضافة اعداد مناسبة من القضاة لحجم العمل المتزايد حتى ناء الجهاز القضائي — برغم ما يبذله رجاله من جهد مشكور — بأعبائه الضخمة التي أصبحت تجاوز حدود طاقته وكانت النتيجة الحتمية أن ظلت نسبة كبيرة من المنازعات المعروضة على القضاء بغير فصل . ولكي يمكن تحديد مقدار العجز في عدد رجال القضاء ينبغي أن تجرى مقارنة بين عدد القضايا المعروضة على كل طبقة من طبقات القضاء وبين المعدل المقبول لاداء رجل القضاء في كل طبقة من هذه الطبقات . وقد اتضح من المقارنة التي تمت بين احصاء عام ١٩٧٨ ومعدل الاداء الذي قدرته وزارة العدل سنة ١٩٧٣ مدى القصور في عدد رجال القضاء في جميع درجات التقاضي .

فقد بلغ عدد القضايا الجزئية بعد استبعاد طلبات الاداء والاوامر الجنائية وقضايا تحقيق الوفاة والوراثة وغيرها من الاعمال التي لا تحتاج الى جهد كبير ٢٦٣١٠٩٦ قضية . ولما كان معدل اداء القاضي الجزئي في العام نحو ١٤٥٠ قضية فان العدد الواجب توافره في المحاكم الجزئية يبلغ ١٨١٥ قاضيا .

وبلغ عدد القضايا المطروحة على المحاكم الابتدائية ٥٧٠٢٥٩ قضية واذا كان معدل الاداء لرئيس المحكمة أو القاضي في هذه المحاكم هو ٦٤٠ قضية في العام فان العدد الواجب توافره في المحاكم الابتدائية ينبغي أن يكون ٨٩١ قاضيا ورئيس محكمة .

وبذلك يكون مجموع العدد الواجب توافره في القضاء بين الجزئي والابتدائي نحو ٢٧٠٦ قاضيا ورئيس محكمة في حين ان هذا العدد كان ١٢٥٥ قاضيا ورئيس محكمة في ميزانية ١٩٧٨ نقص في ميزانية ١٩٨٠ / ١٩٨١ الى ١٢٤٦ — ولذلك فان مجموع العجز في رجال القضاء العاملين بالمحاكم الجزئية والابتدائية يبلغ ١٤٦٠ قاضيا ورئيس محكمة . أما بالنسبة لمحاكم الاستئناف فقد بلغ عدد القضايا المطروحة عليها ٧٧٣١٦ قضية ولما كان معدل اداء المستشار هو نحو ١٠٠ قضية في السنة فان العدد الواجب توافره من المستشارين ينبغي ٧٣٣ مستشارا في حين أن العدد في ميزانية ١٩٧٨ كان ٥٥٢ مستشارا ارتفع في ميزانية ١٩٧٩ الى ٥٧٠ مستشارا ثم في ميزانية ١٩٨٠ / ١٩٨١ الى ٥٩١ مستشارا وبذلك يكون العجز في محاكم الاستئناف ١٨٢ مستشارا .

فاذا انتقلنا الى محكمة النقض لوجدنا أن مجموع الطعون المعروضة عليها بلغ ١٠٣٢٥ منها ٧٦٢٤ من الطعون المدنية و ٢٧٠١ من الطعون الجنائية .

ولما كان معدل اداء المستشار بمحكمة النقض هو ٣٢ طعنا مدنيا ونحو ١٠٠ طعن جنائي في السنة الواجب توافره في الدوائر المدنية يبلغ ٢٣٨ مستشارا وفي الدوائر الجنائية ٢٧ مستشارا بمجموع قدره ٢٦٥ مستشارا



في حين أن العدد في ميزانية ١٩٧٨ كان ٨٩ مستشارا ارتفع الى ١١٠ في ميزانية ١٩٧٩ ثم الى ١٢٦ مستشارا في ميزانية ١٩٨٠ / ١٩٨١ وبذلك يكون مقدار العجز في مستشاري محكمة النقض هو ١٣٩ مستشارا .

ويبين مما تقدم ان الجهاز القضائي يعاني نقصا بالغيا في العدد اذ يبلغ مجموع العدد الواجب توافره ٣٧٤٤ قاضيا ورئيس محكمة ومستشار في حين ان العدد حاليا لا يتجاوز ١٩٦٢ أى ما يقرب من نصف العدد الواجب .

ويبين أيضا سوء توزيع القضاة على طبقات المحاكم فبينما تعاني المحاكم الجزئية والابتدائية نقصا بالغيا في العدد تتجاوز نسبته أكثر من ١١٧٪ / تكاد لا تزيد نسبة العجز في محاكم الاستئناف على ٣٠٪ ويرجع ذلك الى انعدام التخطيط وسياسة رفع الدرجات التي انتهجتها وزارة العدل في بعض العهود .

وتجدر الإشارة هنا الى ان العجز الضخم الذي تعانيه المحاكم الجزئية في عدد القضاة لن يؤثر عليه كثيرا نظام قاضى المنازعات المدنية الصغيرة القيمة الذي اقترحته الشعبة في تقريرها السابق لتيسير التقاضى لأن هذا النظام يحتاج كما ذكرت الشعبة الى عدد من القضاة من الدرجة التي اقترحتها .

وترتبا على كل ما تقدم فان من الواجب تدارك هذا العجز في اعداد رجال القضاء ولكن ما السبيل الى تدارك ذلك .

ان استكمال هذا العجز دفعة واحدة في مدة زمنية قصيرة من الامور المستحيلة حتى مع توافر الموارد المالية اللازمة . ذلك ان العمل القضائي يقتضى توفر مستوى معين من الكفاية ليس من الميسور تدبيره لان الجهات التي يمكن ان تمد القضاء بالعناصر الصالحة محدودة . فالملحظ عزوف المحامين الناجحين عن تولي مناصب القضاء وكذلك هيئات التدريس بكليات الحقوق لما في العمل القضائي من مشقة مع قلة الجراء . كما ان الهيئات القضائية المختلفة محدودة العدد ولا تحتل التخلّى عن عدد كبير من اعضائها . واذن فليس هناك من سبيل الا الاعتماد على العناصر الصالحة من الخريجين الجدد وذلك عن طريق وضع سياسة ثابتة طويلة المدى تقوم على التوسع في التعيين في ادنى الدرجات ( معاونى النيابة العامة ومساعديها ) بحيث يمكن استيعاب اعداد كبيرة من الصالحين من الخريجين كل سنة . على انه ينبغي ان يصحب هذا لسياسة تخطيط علمي عليم لتقدير المدة اللازمة لاستكمال العجز في كافة الدرجات وتحديد الاعداد المطلوبة لذلك في كل عام وهى اعداد لا ينبغي ان تقاس بحسابة النيابة العامة وحدها وانما ينبغي ان تقاس بحاجة الجهاز القضائي في مجموعه اذ ان جانبيا كبيرا من هذه الاعداد سوف يكون لحساب تغذية الدرجات الاعلى على مر السنين ومن الممكن ان يخصص جزء من هؤلاء الخريجين للاعمال المدنية منذ بدء عمله وهذا يدخل في نطاق موضوع النيابة المدنية الذى تتولى الشعبة دراسته . كما ينبغي ان يكون في الحسبان كذلك عند التخطيط لاستكمال العجز القائم نسبة التزايد السنوى في عدد القضايا وكافة توقعات المستقبل واحتمالاته حتى لا نعود الى مواجهة المشكلة من جديد .



لكل ما تقدم فان الشعبة توصي بضرورة رسم خطوط أساسية لزيادة عدد رجال القضاء على النحو الذي أوضحته فيما سبق والالتزام بهذه الخطوط .

### ثالثا — دعم الكفاية العلمية لرجال القضاء

كان من نتائج عدد القضاء ان زادت أعباؤهم مما أدى الى إرهاقهم بما يزيد عن طاقتهم وقد أثر ذلك على مستوى الاداء . ولكن هذا النقص لم يكن وحده السبب الذي أدى الى هذه النتيجة بل ان عوامل أخرى ساهمت في ذلك وتتمثل هذه العوامل في عدم توافر المراجع العلمية لرجال القضاء وعدم تزويدهم بالمبادئ القضائية التي تقررها محكمة النقض وبالتشريعات في الوقت المناسب والانغلاق القضائي عن العالم وعدم العناية بالاعداد الفنى لرجال القضاء ، وانعدام حوافز الترقية للمتميزين منهم وعدم تطبيق نظام تخصص القضاء .

كل هذه العوامل ينبغي ان تواجهه عند وضع سياسة المستقبل لدعم الكفاية العلمية لرجال القضاء . ويقضى الامر تفصيل ما هو كائن وما يجب ان يكون .

### ١ — توفير المراجع العلمية والمبادئ القضائية والتشريعات :

ان الوضع القائم بالنسبة للمكتبات في دور المحاكم يوضح الى أى حد أهمل هذا الجانب ولم يعتن به ، ذلك انه لا توجد في المحاكم الجزئية البالغ عددها ٢١٩ محكمة مكتبات مع ان القاضي في هذه المرحلة يكون في أمس الحاجة الى المراجع القانونية . اما المكتبات الموجودة بباقي درجات القضاء فانها تعاني نقصا كبيرا في المراجع الحديثة .

لهذا فان السياسة ينبغي ان تتضمن انشاء مكتبات قانونية تضم المراجع الأساسية والحديثة في كافة المحاكم الجزئية وتدعيم المكتبات القائمة في باقي المحاكم بأحدث المراجع على أن تضم المكتبات كتب الفقه الاسلامي التي نعتبر بحق الاعمال التحضيرية لجميع التشريعات التي يتعين إصدارها ونفقا لاحكام الشريعة الاسلامية تنفيذا لما قضى به الدستور من أن الشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع .

ويرتبط بمفهوم المكتبات والمراجع ضرورة تزويد القضاة بالمبادئ القضائية التي تصدرها محكمة النقض فور صدورها لاهمية ذلك بالنسبة للقضاة أنفسهم ولتوفير الوقت في الفصل في المنازعات لان عدم علم القضاء بهذه المبادئ يترتب عليه اطالة أمد نظر المنازعات كما ان عدم تزويد القضاة بالتشريعات فور صدورها أمر خطير يسهم في تأخير الفصل في القضايا ويحدث ارتباكاً في الاحكام .



وقد أدرك كثير من النظم القضائية خطورة غيبة المبادئ القضائية والتشريعات عن نظر القضاة وذهب بعضها الى استخدام العقول الالكترونية لتيسير العلم الفوري بالمبادئ القضائية . وتعتبر تجربة ايطاليا بإنشاء مكتب المبادئ الالكترونى الملحق بمحكمة النقض تجربة رائدة في هذا المجال فقد زودت ذاكرة العقل الالكترونى بآلاف المبادئ التى أصدرتها المحكمة فى مختلف مسائل القانون مع اضافة ما يجد فيها فور صدوره كما زودت بجميع المراجع العلمية وأحدث التطورات الفقهية فى كل مسألة مع استمرار امدادها بما يستجد فيها بحيث يتسنى الحصول على كل هذه المعلومات فى دقائق معدودة . بل لقد الحقت بهذا المكتب شبكة للتكس تستطيع أى محكمة أيا كان موقعها فى ايطاليا ان تحصل عن طريقها على المبادئ والمعلومات .

ومن الممكن استخدام العقول الالكترونية على النحو سالف الذكر فى تزويد القضاة بالتشريعات فور صدورها وما يطرأ عليها من تعديلات .

وإذا كانت الاستعانة بالعقول الالكترونية فى مجال العدالة تعتبر طفرة كبيرة تكلف المبالغ الطائلة الا ان الشعبة ترى ضرورة البدء فيها لاهميتها خاصة واننا نعانى الكثير من السلبيات بسبب عدم التمكن من ملاحقة المبادئ القضائية والأمر اخطر فى مجال التشريع لان التشريعات الجديدة لا تصل الى القضاة الا بعد مدة غير قليلة من صدورها مع صدور الاعداد الضخمة من التشريعات التى وصلت بعد عام ١٩٥٢ الى بضعة آلاف . وهذا الفيض من التشريع تضمه عشرات المجلدات دون تنسيق أو تبويب الامر الذى يجعل تتبع التشريع فى موضوع معين أمرا بالغ الصعوبة وغير مأمون العاقبة .

## ٢ - الانفتاح القضائى :

ولعل من بين العوامل التى أثرت على مستوى العمل الفنى فى القضاء ما يمكن تسميته بالانغلاق القضائى وقد تشمل هذا الانغلاق مجالين أولهما : الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى للتشريع ، وثانيهما : عدم الانفتاح قضائيا على العالم من حولنا . فالملاحظ أنه لا يتيسر للقضاة الاطلاع على كتب الفقه الاسلامى التى تضم ذخيرة علمية رائعة وتعتبر أعمالا تحضيرية للتشريعات التى يتم اعدادها طبقا لاحكام الشريعة الاسلامية . ويرجع ذلك الى خلو مكاتب المحاكم من هذه الكتب والى صعوبة الاطلاع على الكتب المذكورة والبحث فيها ، وقد تدارست الشعبة هذا الامر وأوصت غيما سبق بضرورة تزويد المكاتب بالمراجع الفقهية الاسلامية وتوصى كذلك بدعوه الازهر الشريف والعاملين فى مجالات الفقه الاسلامى الى العمل على اخراج هذه المراجع فى صورة ميسرة لتمكين الباحث من الاطلاع عليها فى سهولة وربما كانت تجربة فهرسة أحد هذه الكتب خطوة رائدة على هذا الطريق .

أما الانغلاق القضائى عن العالم فانه يتمثل فى عدم متابعة رجال القضاء لتطور الفقه والتشريع واحكام القضاء فى الخارج لضعف مستوى



اللغات الأجنبية ولصعوبة الحصول على المراجع الأجنبية التي تكلف الكثير من العملة الصعبة حتى أن مكتبة محكمة النقض قد انقطعت عنها مجموعات الأحكام الأجنبية منذ عشرين سنوات .

ولابد من العمل على علاج هذا الأمر عن طريق النهوض بمستوى اللغات الأجنبية بين القضاة وتوفير المراجع ومجموعات الأحكام الأجنبية على الأقل في مكتبات محكمة النقض ومحاكم الاستئناف وكذلك ينبغي الاستفادة من المنح العلمية التي تقدمها بعض الدول الأجنبية بناء على اتفاقات تتم في هذا المجال وإيفاد بعثات قصيرة المدة إلى بعض الدول التي تربطنا بها علاقات قديمة في مجال الفكر القانوني .

### ٣ — الأعداد الفني والدراسات القضائية :

وفي مجال دعم الكفاية العلمية لرجال القضاء تعرض مسألة أعداد المبتدئين منهم للقيام بأعمالهم على خير وجه وتنشيط المعلومات وإجراء التدريبات والدراسات لهم بعد ذلك في مراحل عملهم المختلفة وذلك أنه توجد فجوة بين الدراسة النظرية وبين التطبيق العملي في الحياة القضائية . فالطالب عندما يتخرج من كلية الحقوق يفاجأ عند تعيينه في النيابة العامة بكثير مما لم يدرسه أو يسمع عنه في دراسته النظرية .

ثم يسير رجل القضاء في مراحل عمله المختلفة ويكون في حاجة إلى تنشيط معلوماته والاستفادة من خبرات من سبقوه خاصة عندما يتخطى مرحلة العمل في النيابة العامة إلى العمل في القضاء .

لذلك فقد اتجهت بعض الدول كفرنسا إلى إنشاء معهد للقضاء ينظم للقضاة قبل ممارسة العمل القضائي دراسات لتأهيلهم من الناحيتين العامة والنظرية لحمل أمانة القضاء بالأمانة إلى دورات أخرى اختيارية للقضاة العاملين لبحث ما يعترضهم من المشاكل القانونية واتجهت إيطاليا إلى الأخذ بنظام القاضي المستمع وهو نظام مقتضاه أن يلحق القاضي المبتدئ بأحدى دوائر المحكمة ويشترك في بحث القضايا دون أن يكون له صوت محدود في المداولة ويمكن أن يعهد إليه ببعض الإجراءات البسيطة كسؤال شاهد أو إجراء معاينة أو بتحضير بعض القضايا وقد تدارست الشعبة هذا الموضوع وانتهت إلى أنه من الواجب أن تتضمن السياسة القضائية العمل على تدريب المبتدئين في النيابة العامة على أعمالهم تدريجياً عملياً بالإضافة إلى تدريس بعض العلوم الجنائية التي لا يتيسر دراستها في كليات الحقوق على أن يجري تنسيق في هذا الشأن مع الكليات المذكورة . وذلك لتنشيط معلومات القاضي عند تعيينه لأول مرة لتولى مسئولية القضاء وتزويده بالمعلومات التي تؤهله للقيام بهذه المسئولية . ولم نر الأخذ بنظام القاضي المستمع لما يعانيه القضاء الآن ولفترة مستقبله من نقص في العدد .

ولقد اتخذت وزارة العدل خطوة محمودية في هذا السبيل بإنشاء المركز القومي للدراسات القضائية بالقرار الجمهوري رقم ٣٤٧ لسنة ١٩٨١ .



وقد تضمن المرفق رقم (٢) المراحل المختلفة لتكوين القضاة والموضوعات التي تدرس في كل مرحلة وتوصي الشعبة بالنسبة لمركز الدراسات القضائية أن تكون للدراسة فيه صفة الإلزام وأن تكون درجة التحصيل فيه التي تفدر في نهاية السدورات عنصرا من عناصر تقدير كفاية رجل القضاء تضاف الى العناصر الاخرى التي تستمد من التفتيش على عمله ، وبالإضافة الى ذلك فإنه يجب أن يركز برنامج الدراسة على الفقه الاسلامى وتاريخ القضاء فى الاسلام وأن يعنى بالدراسات العناية قدر العناية بالدراسات النظرية . على أن يتم التنسيق بين المركز وكليات الحقوق فى شأن مناهج الدراسة .

#### ٤ - الحوافز :

لما كان تشجيع العناصر الممتازة من أهم الأمور التي تدفع الى الاجادة والتفوق وتبعث على المنافسة وبذل المزيد من الجهد لتحقيق مستوى ارفع من الثقافة فقد تدارست الشعبة هذا الموضوع وانتهت بأغلبية آراء أعضائها الى أنه ينبغي أن يكون من خطوط السياسة القضائية تقرير الحوافز للمتميزين من رجال القضاء على أن يكون مفهوم هذه الحوافز هو تقرير بعض الميزات للقاضي الكفاء المتميز فى عمله سواء من حيث الترقية أو النقل ، ولا يدخل فى مضمونها منح القاضي ميزة مالية لفصله فى أكبر عدد من القضايا لما ينطوى عليه ذلك من خطورة لاخلاله باجادة العمل القضائى .

ولهذا فإن الشعبة توصى بأن يكون للمتميز حقه فى الترقية قبل دوره وفى النقل الى المكان الافضل على أن توضع الضمانات اللازمة لتحديد وان تحدد نسبة من يرقى أو ينقل على هذا الاساس فى كل حركة قضائية ، وذلك فى نطاق أقدمية مقبولة فى الكادر القضائى .

#### ٥ - تخصص القضاة :

إذا كان التخصص فى كل مجالات العلم والعمل هو السبيل الأمثل للاحاطة والاجادة والتعميق فإن تخصص القاضي فى نوع معين من المنازعات بعد أن تعددت أشكالها وتضخمت التشريعات التي تحكمها أصبح ضرورة لازمة للارتفاع بمستوى الاداء ، وهو مبدأ أخذت به كثير من النظم القضائية ، ونادت به المؤتمرات الدولية خاصة فى مجال القانون الجنائى . ورغم أن المشرع المصرى أخذ به الا أنه لم يجد طريقه للتنفيذ لما يعترض تطبيقه من صعوبات عملية تتصل بقواعد النقل والترقية .

وقد تدارست الشعبة هذا الموضوع وانتهت بأغلبية آراء أعضائها الى ضرورة تطبيق هذا المبدأ لما تحققه من رفع مستوى الاداء ومن تيسير على القضاة فى أداء أعمالهم ولا محل لتخصيص كوادر مستقلة لكل مجال من مجالات العمل القضائى لما يترتب ذلك من مفارقات فى الترقية ويجب الإبقاء على كادر موحد ويجرى تنفيذ التخصص فى كل حركة قضائية على أن تواجه



المشاكل التي تثور حتى يستقر الوضع في النهاية ولا محل لارجاء تنفيذ هذا المبدأ على الأقل بالنسبة لمستشاري محاكم الاستئناف ومحكمة النقض .

بذلك توصي الشعبة بأن تتضمن السياسة القضائية تنفيذ مبدأ تخصص النضال لتحقيقه من يسرف في العمل واجادة له .

هذه هي العناصر التي بحثتها الشعبة لدعم الكفاءة العلمية لرجال القضاء والتي يجب أن تتضمنها السياسة القضائية الثابتة لتحقيق الهدف المنشود .

#### رابعاً — تعديل التشريعات الأساسية

التشريع هو عماد عمل القاضي ومصدره الأول في استقاء القاعده القانونية التي يطبقها فيما يعرض عليه من منازعات ولا شك انه كلما كان التشريع واضحاً وكاملاً كلما يسر ذلك من مهمة القاضي ووفر عليه الكثير من الوقت والجهد .

والتشريع كالكائن الحي يتطور بتطور الحياة ليوافق المتطلبات ومن هنا كان تعديله عندما تتغير الظروف والامور واجبا لكي يحقق للمجتمع اهدافه .

ولقد حظيت التشريعات الاجرائية بالحظ الاوفر من التعديل اعتقاداً بانها هي التي تعالج مشكلة العدالة . ومع ذلك فلم يتحقق الهدف المنشود . وظلت اغلب التشريعات الموضوعية الأساسية دون تعديل رغم مرور ما يزيد على القرن من الزمان على صدورها كالقانون التجاري والقانون البحري رغم ما شمل المعاملات التجارية والبحرية من تطور هائل فأصبح هذان التشريعان مستخلفين تخلفاً خطيراً عن مواكبة متطلبات العصر مما القى عبئاً ثقيلاً على رجال القضاء عند الحكم في القضايا التي يحكمها التشريعان المذكوران ومن التشريعات الأساسية الموضوعية التي عدلت تشريعات ينبغي اعادة النظر فيها لان آخر تعديلات لها لم تطبق ما وصل اليه العلم القانوني من تقدم ومن هذه التشريعات قانون العقوبات الذي مازال يطبق سياسة عقابية متخلفة تركز كل اهتمامها على الجريمة والعقوبة دون النظر لشخص المجرم . وهذه السياسة هجرتها التشريعات العقابية الحديثة التي طبقت نظم التدابير الوقائية ومبادئ التفريد القانوني والقضائي للعقوبة وغير ذلك من النظم التي اوصت بها مؤتمرات الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية .

لذلك فان الشعبة توصي بضرورة العمل على تطوير التشريعات الأساسية الموضوعية لكي تضع بين يدي القاضي قواعد متطورة واضحة الصياغة ميسرة التطبيق .



### خامسا - العناية بدور المحاكم وتطوير وسائل العمل بها

لا شك أن مبنى المحكمة يمثل عنصرا هاما من عناصر توفير العدالة . ولقد وصلت دور المحاكم في مصر الى حالة لا يمكن السكوت عليها . وعلى الرغم من المحاولة التي جرت لتدارك هذا الموقف بفرض رسوم على المتقاضين لبناء دور المحاكم الا أن الوضع مازال ينذر بتفاقم المشكلة لان هذه الرسوم لا تكفى وحدها لمواجهة الحالة السيئة التي وصلت اليها مباني المحاكم فى جميع ارجاء البلاد ، ذلك أن ميزانية صندوق مباني المحاكم المخصصة للمباني لا يتعدى المليون ونصف سنويا مع ان تكلفة اقامة مبنى مجمع محكمة جزئية يبلغ مليون جنيه حسب أسعار عام ١٩٨٠ ، وتكلفة اقامة مبنى مجمع محكمة كلية حسب أسعار نفس العام يبلغ ٦ مليون جنيه .

ومن ثم فانه يجب أن تسهم الدولة فى تدعيم صندوق مباني المحاكم بمبالغ سنوية من ميزانيتها على أن يوضع برنامج زمنى لعلاج هذه المشكلة ولعل من المفيد أن تضم مبنى المحكمة جميع الاجهزة المعاونة للقضاء كمكتب الخبراء والطب الشرعى وادارة قضايا الحكومة ويضم كذلك مسكنا للقاضى وعضو النيابة .

هذا بالنسبة للمباني أما بالنسبة لوسائل العمل فانه من المؤسف حقا اننا لازلنا رغم المحاولات التي جرت أخيرا نزاول العمل فى المحاكم بطرق عتيقة وبدائية . وقد آن الاوان للاستعانة بما وصل اليه تقدم العلم فى أعمال المحاكم كالتسجيل الصوتى لاجراءات المحاكم والتصوير الضوئى للاوراق القضائية والمستندات والمكروفيلم لحفظ القضايا .

ومن ثم فان الشعبة توصى بوضع برنامج زمنى محدد لمواجهة اعادة بناء المحاكم التى تداعت وتوفير المباني للمحاكم التى أصبحت عاجزة عن استيعاب ظروف العمل وتقدير المبالغ السنوية اللازمة لذلك وتدعيم ايرادات صندوق مباني المحاكم بما يحتاجه سنويا لمواجهة هذا البرنامج - وكذلك المسارعة الى الاخذ بنظم التسجيل الصوتى لاجراءات المحاكم والتصوير الضوئى للاوراق القضائية والمستندات والمكروفيلم لحفظ القضايا .

### خاتمة

هذا عرض لبعض جوانب السياسة القضائية المستقبلية التى بحثتها الشعبة وما انتهت اليه من توصيات بشأنها وسوف تواصل الشعبة دراسة عناصر أخرى لهذه السياسة كاختصاصات الهيئات القضائية ومشاكل الاجهزة المعاونة للقضاء والمحاماه وغير ذلك مما يتصل بالخطوط الأساسية للسياسة القضائية .



### التوصيات

١ — تطوير نظام الاحصاء سواء بالنسبة للقضاء فى كافة مجالاته او بالنسبة للاجهزة المعاونة بحيث تقوم به اجهزة فنية مدربة تتبع المجلس الاعلى للهيئات القضائية تتولى تحليل الاحصاءات سنويا وتعرض عملها على المجلس ليتخذ ما يراه من اجراءات لمواجهة اى قصور فى العمل او التشريع .

٢ — وضع برنامج زمنى للعمل على سد النقص الحالى فى اعداد رجال القضاء فى كافة مجالاته وكذلك توفير ما يتصور من اعداد مطلوبة لمواجهة احتياجات المستقبل على ان يتم ذلك عن طريق زيادة اعداد الذين يعينون من الخريجين الجدد وتنظيم توزيعهم منذ التعيين توزيعا تخصصيا لمواجهة الاحتياجات المطلوبة على مدى سنين البرنامج .

٣ — العمل على انشاء المكاتب فى المحاكم التى تخلو منها ودعم المكاتب القائمة بتزويدها بالمراجع الفقهية الاسلامية والمراجع الاجنبية ومجموعات الاحكام المصرية والاجنبية .

٤ — البدء فى الاستعانة بالعقول الالكترونية لتوفير العلم بالمبادئ القضائية والتشريعات فور صدورها مع العمل على تنظيم نشر هذه العناصر الضرورية للقاضى بحيث يتم تزويده بها فى اقرب وقت حتى يتم تنفيذ نظام العقول الالكترونية .

٥ — العمل على النهوض بمستوى اللغات الاجنبية لرجال القضاء عن طريق تنظيم دورات لدعم دراسة هذه اللغات ، والافادة من المنح العلمية فى مجال الثقافة القانونية والتوسع فى ايفاد بعثات قصيرة المدة للوقوف على تطور الفكر القانونى والقضائى .

٦ — التركيز فى برامج المركز القومى للدراسات القضائية على الدراسات العملية والدراسات الخاصة بمبادئ الفقه الاسلامى وتاريخ القضاء فى الاسلام . على ان يتم التنسيق بين المركز وكليات الحقوق بشأن مناهج الدراسة .

٧ — الاخذ بنظام الالزام فى التدريب القضائى واعتبار نتائجه عنصرا من عناصر تقدير كفاية رجل القضاء .

٨ — دعوة الازهر الشريف والهيئات العاملة فى مجال الفقه الاسلامى الى العمل على تيسير الاطلاع على المؤلفات التى تحوى ذخيرة طيبة من هذا الفقه بالطرق المناسبة لذلك ومن بينها نشرها م فهرسة فهرسة حديثة تسهل مهمة الباحث .



٩ - تطبيق مبدأ أحقية رجل القضاء المتميز في الترقية قبل دوره وفي النقل الى المكان الافضل على أن توضع الضمانات اللازمة لتحديده ، وان تحدد نسبة من يرقى أو ينقل على هذا الاساس في كل حركة قضائية وذلك في نطاق أقدمية مقبولة في الكادر .

١٠ - تنفيذ مبدأ تخصص القضاء ومواجهة ما يمكن أن يعوقه على مدى بضع سنوات حتى يتحقق له الاستقرار على أن يتم ذلك فوراً بالنسبة للمستشارين في محكمة النقض ومستشاري محاكم الاستئناف .

١١ - العمل على تطوير التشريعات الأساسية الموضوعية لكي تضع بين يدي القاضي قواعد متطورة واضحة الصياغة ميسرة التطبيق .

١٢ - وضع برنامج زمني محدد لمواجهة اعادة بناء المحاكم التي تداعت وتوفر المباني للمحاكم التي أصبحت عاجزة عن استيعاب ظروف العمل وتقدير المبالغ السنوية اللازمة لذلك وتدعيم إيرادات صندوق مباني المحاكم بما تحتاجه سنوياً لمواجهة هذا البرنامج وذلك من ميزانية الدولة .

١٣ - تطبيق نظام التسجيل الصوتي لاجراءات المحاكم والتصوير الضوئي للاوراق القضائية والمستندات والميكروفيلم لحفظ القضايا .



## اقتراحات لتبسيط بعض إجراءات التقاضي تقرير مقدم من ربيعة العدالة والتشريع المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية

هناك عيوب في القوانين القائمة من شأنها أن تعطل سير الإجراءات في كثير من الأحيان وسنعرض في هذا التقرير بعض أمثلة لثلاثة نماذج من هذه العيوب مع اقتراح لعلاج الخاص بكل منها : النموذج الأول عبارة عن أمثلة تتصل باعلانات يستلزمها القانون القائم ومن شأنها أن تعطل الدعاوى والإجراءات ويمكن إلغاء بعض هذه الاعلانات دون أن يترتب على الإلغاء ثمة مساس بضمانات المتقاضين ، كما أنه يمكن إعادة تنظيم البعض الآخر من هذه الاعلانات تنظيما بطريقة سليمة مما يسهل الإجراءات ويبسطها . والنموذج الثاني عبارة عن أمثلة لإجراءات تعتبر عبئا يثقل كاهل القاضى ومن شأن الغائها تمكينه من التفرغ بصورة افضل لانجاز ما يعرض عليه من قضايا دون ان يترتب على هذا الإلغاء مساس بضمانات المتقاضين . والنموذج الثالث يندرج تحته أمثلة بنصوص قانونية يثور الجدل حول تفسيرها ومن شأن إعادة صياغتها صياغة واضحة ان يرفع اللبس والغموض رفعاً ييسر عمل القاضى ويوضح الامر للمتقاضى .

### أولا - إلغاء بعض الاعلانات التى يتطلبها القانون القائم وإعادة تنظيم البعض الآخر

#### ١ - اعلانات يمكن الاستغناء عنها تبسيطاً للإجراءات :

أحيانا يشترط القانون توجيه اعلانات الى الخصوم او بعضهم أثناء سير الدعوى . وفي بعض الحالات لا يكون لهذه الاعلانات ثمة مقتضى جدى . ولا شك أن توجيه مثل هذه الاعلانات من شأنه أن يعطل سير الدعوى من جهة وان يفتح الباب لدفع بطلانها في بعض الحالات من جهة أخرى . بل أنه في بعض الصور قد يتأخر نظر الدعوى سنوات لاتمام هذه الاعلانات على وجه مطابق للقانون خصوصا في الدعاوى التى يتعدد فيها الأشخاص المراد اعلانهم وتختلف مواطن كل منهم سواء في داخل الجمهورية أو خارجها وأمثلة ذلك ما يلى :

( ١ ) من ذلك أن ينص قانون المرافعات على انه اذا تخلف المدعى عليه وحده في الجلسة الاولى ولم يكن قد أعلن لشخصه فانه يجب على المحكمة - في غير الدعاوى المستعجلة - تأجيل نظر القضية الى جلسة تالية يعلن المدعى بها الخصم الغائب واذا تعدد المدعى عليهم وكان البعض قد أعلن لشخصه والبعض الآخر لم يعلن لشخصه وتغيبوا جميعا أو تغيب من لم يعلن لشخصه وجب على المحكمة - في غير الدعاوى المستعجلة - تأجيل نظر الدعوى الى جلسة تالية يعلن المدعى بها من لم يعلن لشخصه من الغائبين .



ومعنى ذلك أنه رغم اعلان المدعى عليه ( أو المدعى عليهم ) اعلانا قانونيا صحيحا للحضور للجلسة الاولى فان القانون يستوجب - فى غير الدعاوى المستعجلة - اعادة اعلانهم لجلسة أخرى اذا لم يكن الاعلان الاول قد اعلن مخاطبا معه شخصا - والحق ان تطلب هذا الاجراء قد أضحى مجالا خصباً لتعطيل الفصل فى الدعاوى من جانب كثير من المدعى عليهم الى حد أن البعض منهم - رغم اعلانهم اعلانا قانونيا صحيحا لغير شخصهم - يعمد الى عدم اثبات حضوره فى القضية على الرغم من وجوده بقاعة الجلسة ، وذلك توصلا الى تأجيل الدعوى كسباً للوقت أو اضراراً بالخصم . ولذلك ترى الشعبة التقليل - ما أمكن - من الحالات التى يتعين فيها اعادة اعلان المدعى عليه المتغيب عن حضور الجلسة الاولى ( أو عن تقديم مذكرة بدفاعة ) وذلك بعدم اشتراط هذا الاجراء ( اعادة اعلان من لا يحضر الجلسة الاولى ) الا فى الدعاوى التى يصدر الحكم فيها نهائيا اذا كان المدعى عليه لم يعلن لشخصه . بمعنى انه لا ضرورة لاعادة الاعلان فى الدعاوى التى يصدر الحكم فيها غير نهائى ( ولو كان المدعى عليه لم يعلن لشخصه ) ، ولا ضرورة له أيضا فى الدعاوى التى يصدر الحكم فيها نهائيا اذا كان المدعى عليه قد اعلن لشخصه . وتطبيق المبدأ سالف الذكر ايضا فى حالة تعدد المدعى عليهم . ولا شك أن الاخذ بهذا الاقتراح من شأنه ان يسهل اجراءات سير الدعوى ويمنع تعطلها دون ان يمس الضمانات الواجبة للمدعى عليه فى الدعوى . لان المدعى عليه الذى لن يعاد اعلانه أما أن يكون قد اعلن اعلانا قانونيا مخاطبا مع شخصه فان هو لم يحضر الجلسة التى اعلن بها فلا يلوم الا نفسه . وأما ان تكون الدعوى التى اعلن بها من الدعاوى التى يجوز استئناف الحكم الصادر فيها فيكون أمامه سبيل الاستئناف لبدء أى ضرر من الاعلان الذى وجه اليه دون حاجة لاعادة اعلانه .

(ب) ومن الامثلة أيضا على الحالات التى يستوجب القانون فيها الاعلان بغير مقتضى جدى حالة التقرير بفتح باب المرافعة فى الدعوى المحجوزة للحكم . وتفصيل ذلك انه من المقرر قانونا فى حالة مد أجل النطق بالحكم أو فى حالة صدور قرار من المحكمة بتأجيل الدعوى من جلسة الى جلسة أخرى فان النطق بهذا القرار أو ذلك يعتبر اعلانا للخصوم ولو لم يحضروا جلسة النطق به . أما اذا قررت المحكمة فتح باب المرافعة فى الدعوى المحجوزة للحكم فانها لا يجوز لها ان تعتبر النطق بهذا القرار بمثابة اعلان للخصوم الذين لم يحضروا جلسة النطق به بل يتعين اعلان هؤلاء الى الجلسة الجديدة التى تقرر فيها فتح باب المرافعة فى الدعوى . وما أكثر ما تتعطل الدعاوى - فى تلك المرحلة - عند اشتراط اعلان من لم يحضر النطق بالحكم خصوصا فى الدعاوى التى يتعدد فيها الخصوم ، وقد يختلف - هو الغالب - موطن كل منهم ، وقد يكون موطن بعضهم خارج الجمهورية مما يضيع وقتا طويلا من عمر الدعوى ويثقل كاهلها بتلك الاعلانات بغير مقتضى جدى ويجعل القضية معرضة للتعثر فى متاهات اعادة الاعلان بما ترتبه من عقبات ومن احتمال قيام دفع بطلان تلك الاعلانات . ولذلك ترى الشعبة

النص على أن النطق بقرار فتح باب المرافعة في الدعوى المحجوزة للحكم يعتبر اعلانا للخصوم بالموعد الجديد وذلك أسوة بالنطق بقرار مد أجل الحكم فيها أو بقرار التأجيل من جلسة الى جلسة اذ ليس ثمة مقتضى جدى بدور لاعلان الخصوم بالجلسة التى فتح لها باب المرافعة مادام سير الجلسات متتابعاً فى تسلسل لم يعترضه عائق وليس فيما تقترحه الشعبة اعينات لمن لم يحضر جلسة النطق بقرار فتح باب المرافعة فى الدعوى ، اذ المفروض فيه — حسب طبائع الاشياء بالنسبة للشخص العادى المعنى بأموره — ان يتابع سير دعواه سواء قبل اقفال باب المرافعة فيها أو بعده مادام سير الجلسات فيها متتابعاً بغير عائق ، خصوصاً وان هذه المتابعة قد حصرت فى نطاق ضيق بعد ان حدد القانون فى المادة ١٧٢ مرافعات حالات مد أجل النطق بقرار فتح باب المرافعة أما اذا انقطع تسلسل الجلسات لاي سبب من الاسباب ، ( كأن يصادف يوم الجلسة التى كانت محددة اصلاً للنطق بالحكم يوم عطلة مثلاً ) فعندئذ يتعين اخطار الخصوم الذين لم يحضروا جلسة النطق بالحكم وتترح الشعبة ان يتم الاخطار بكتاب مسجل يرسله قلم الكتاب الى طرفي الخصومة الذين لم يحضروا جلسة النطق بقرار فتح باب المرافعة .

(ج) وجرياً على النهج الذى تقترح الشعبة ترسمه فى التقليل — ما أمكن — من الالتجاء الى الاعلانات عند انعدام المقتضى الجدى . فانه لا ضرورة لاجبار الخصم بالجلسة التى تحددها المحكمة عند الحكم بعدم اختصاصها بنظر الدعوى واحالتها الى المحكمة المختصة أو عند الحكم بالاحالة للارتباط أو لقيام النزاع ذاته أمام محكمتين وكل ذلك اكتفاء بالنطق بالحكم واعتبار النطق به اعلانا للخصوم بالجلسة الجديدة المحددة أمام المحكمة المحالة اليها الدعوى وذلك لما سبق ايضاحه من ان الشخص العادى المعنى بأموره مفروض فيه ان يتابع سير دعواه فى الجلسات ولو بعد قفل باب المرافعة فيها ، مادام سير الجلسات فيها متتابعاً فى تسلسل لم يعترضه عائق .

## ٢ — اعلانات يعاد تنظيمها تبسيطاً للاجراءات :

( ١ ) لوحظ فى العمل انه كثيراً ما تتعثر الاجراءات وتتعرض لسدفع بالبطلان بسبب عيوب تعترض طريقة تسليم صورة الاعلان الموجه الى المعلن اليه فى موطنه : من ذلك مثلاً أن يسلم المحضر صورة الاعلان فى موطن المعلن اليه الى شخص لا يدرك أهمية مثل هذا الاجراء ( بسبب صغر سنه ، أو بسبب اصابته بالعتة ، أو اصابته بالبليلة ، أو غير ذلك من الاسباب ) . ولا شك انه كثيراً ما يترتب على ذلك اضرار بالمعلن اليه وتعطيل للاجراءات بسبب اهمال متسلم الصورة فى تفصيلها الى المراد اعلانه لعدم ادراكه مغبة مثل هذا الاهمال . ومن أمثلة هذه العيوب ايضاً أن يعمد بعض المبطلين الى تسليم صورة الاعلان فى موطن المراد اعلانه الى شخص متواطئ مع المعلن أو تربطه به مصلحة فلا يوصل الصورة الى المعلن اليه وذلك اضراراً به — كما لو قام المحضر بتسليم « بواب » المنزل صورة الاعلان الموجه من مالك



المنزل الى المستأجر . ومثل هذه العيوب يمكن تلافيها بالنص صراحة - في المادة التى تعالج تسليم صور الاعلانات في موطن المراد اعلانه - على منع تسليمها الى شخص يدل ظاهره على عدم تقديره لقيمة الورقة المسلمة اليه ، أو الى شخص يكون له - أو لن يمثله - مصلحة ظاهرة تتعارض ومصلحة المراد اعلانه .

(ب) ومن الامور التى تثير صعوبات اجرائية في العمل الاعلانات التى توجه الى الاشخاص الذين يقع موطنهم خارج الجمهورية . فهذه الاعلانات تسلم صورتها للنياابة العامة ، وعلى النياابة العامة ارسالها الى وزارة الخارجية لتوصيلها بالطرق الدبلوماسية الى المعلن اليه الذى يقع موطنه المعلوم خارج الاراضى المصرية . وقد عالجت طريقة تسليم هذه الصور الفقرة التاسعة من المادة (١٣) من قانون المرافعات والحق ان هذه الفقرة قد جاءت معينة من وجهين : ( اولهما ) ان عبارتها انطوت على غموض في تحديد الوقت الذى ينتج فيه هذا الاعلان اثره القانوني هل من وقت تسليم الصورة الى النياابة العامة أم من وقت تسليمها الى المعلن اليه في الخارج ( أو امتناعه عن تسليمها ) وقد انقسم الفقه والقضاء فى هذا المنحى الى رأيين نادى احدهما بالفكرة الاولى وتمسك الثانى بالفكرة الثانية . والوجه الثانى انه اذا فسرت هذه الفقرة بأن الاعلان ينتج اثره من وقت تسليم الصورة الى المراد اعلانه ( وهو ما انتهى اليه احد الرايين سالفى الذكر ) فان اعمال هذه النتيجة - النتيجة - على اطلاقها وفى جميع الحالات - قد يؤدي الى آثار غير عادلة بالنسبة للمعلن حين يلزم اتمام الاعلان خلال ميعاد حتمى ، اذ ما أكثر ما يقتضى هذا الميعاد الحتمى ( مضافا اليه ميعاد المسافة ) قبل ان تصل الصورة الى المعلن اليه في الخارج ومن هنا فقد رأت الشعبة ان تعدل هذه الفقرة تعديلا يتلافى هذا العيب بشقيه وذلك بالنص فيها صراحة على ان مثل هذا الاعلان يتم بوصول الصورة الى المعلن اليه ( وهكذا نقضى على خلاف الراى السابقة الاشارة اليه ) ومن جهة أخرى ينص فيها أيضا على انه اذا كان مطلوبا اجراء الاعلان في ميعاد حتمى فان هذا الميعاد يعتبر مرعيا من وقت تسليم الاوراق للنياابة العامة لا من وقت وصولها الى المعلن اليه ، وهكذا ترفع عن المعلن أى ضرر قد يحيق به عندما يكون محكوما بميعاد حتمى خشية ان يفوت هذا الميعاد قبل وصول صورة الاعلان الى المعلن اليه في الخارج .

### ثانيا - الغاء بعض الاعباء الملقاه على عاتق القاضى

ثمة أعباء يلقىها القانون على القاضى من شأنها ان تثقل كاهله بغير مقتضى جدى . ويمكن الغاء بعضها - تبسيطا للاجراءات ورفعها للاعباء عن كاهل القاضى - دون ان تتأثر بذلك الضمانات المقررة للمتقاضين . ومن أمثلة ذلك :

#### (أ) الغاء تسبب بعض الاحكام :

لا شك فى ان تسبب الاحكام له اهميته وفوائده المتعددة . الا ان التسبب

قد يكون في بعض الحالات عبئا يثقل كاهل القاضى بغير مقتضى ولقد خفف المشرع عن القاضى عبء التسبب في أوامر الاداء التى يصدرها بمقتضى طلب يقدم اليه دون حاجة لرفع دعوى تعلن للخصم فجعل تلك الاوامر تصدر بغير تسبب مع انها بمثابة احكام مما ساعد على اصدار اعداد هائلة من تلك الاوامر بغير عناء ولم يثر في العمل أى شكوى من جراء ذلك . لذلك عرض على الشعبة فكرة من مقتضاها ان نخطو خطوة أخرى الى الامام في هذا المجال بانتقاء احكام هى اقرب ما تكون شبيها بأوامر الاداء واعفائها هى الأخرى من التسبب . وهذه الاحكام هى التى تصدر من محكمة أول درجة باجابة كل طلبات المدعى اذا كان المدعى عليه لم يمثل فى الدعوى ولم يقدم مذكرة بدفاعه . وقد اقترح ان يكتفى في مثل هذه الاحكام بالمنطوق فقط أسوة بأوامر الاداء دون حاجة الى تسبب الحكم . ولما عرض الامر على الشعبة رأت الاغلبية عدم الموافقة عليه ورأت الاقلية الاخذ به .

### (ب) زيادة نصاب استئناف احكام المحاكم الجزئية :

لا شك ان قيمة العملية قد اختلفت الآن اختلافا كبيرا عما كانت عليه عند وضع النصوص الاولى التى حددت نصاب الاختصاص العادى للمحكمة الجزئية والكلية ونصاب الاستئناف ولذلك عمد المشرع في سنة ١٩٨٠ الى زيادة نصاب الاختصاص العادى للمحكمة الجزئية بجعلها تختص المنازعات التى لا تزيد قيمتها على خمسمائة جنيه ( بدلا من ٢٥٠ ) وهكذا اتسعت رقعة المنازعات التى يقترب فيها القاضى من المتقاضى من جهة وأضحى الوضع أكثر ملاءمة مع القيمة الحالية للعملة من جهة أخرى .

وقد كان حريا بالمشرع — لنفس العلة — النص أيضا على زيادة نصاب الاستئناف بالنسبة لاحكام المحاكم الجزئية ولكنه لم يفعل لغير علة واضحة ومن هنا تقترح الشعبة النص على زيادة نصاب الاستئناف بالنسبة لتلك الاحكام بجعله ١٠٠ جنيه ( مائة جنيه ) بدلا من ٥٠ جنيه ( خمسين جنيها ) بحيث تصبح احكام هذه المحاكم نهائية اذا لم تزيد قيمة المنازعة على مائة جنيه وهكذا تخفف بعض الاعباء عن قضاة الدرجة الثانية عدد القضايا التى لا يجوز استئناف الاحكام الصادرة فيها .

### (ج) منع الطعن بالنقض في بعض الاحكام :

المعروف ان الطعون التى ننظرها محكمة النقض تتصل بالقانون دون الموضوع وان المهمة الجوهرية لمحكمة النقض هى العمل على استقرار المبادئ القانونية فيما يثار امامها من خلاف في وجهة النظر القانونية . وقد قدم للشعبة اقتراح بمنع الطعن بالنقض في بعض الاحكام واستند هذا الاقتراح الى ان تحقيق مهمة محكمة النقض على وجهها الاكمل يقتضى ان تكون النصوص القانونية محل التداعى امام محكمة النقض من النصوص المستقرة لفترات طويلة لا من النصوص التى تتغير من وقت لآخر في فترات متعددة ومتقاربة اذ المشاهد في السنوات الاخيرة ان غالبية القوانين الخاصة تعثرها تعديلات



كثيرة وسريعة لدرجة ان احكام محكمة النقض تصدر فى وقت يكون فيه النص محل التقاضى قد تعدل تشريعيا . ولذلك نصادى هذا الاقتراح باستقراء هذه القوانين الخاصة والنص فى معظمها على أن المنازعات الناشئة عنها تكون من اختصاص المحكمة الجزئية ايا كانت قيمتها ويستأنف الحكم الصادر فيها أمام المحكمة الكلية فى جميع الحالات وهكذا يمتنع الطعن بالنقض فى أمثال هذه الأحكام دون اخلال بضمانات المتقاضين أما المخالفات والجناح التى قد تنص عليها هذه القوانين فيذهب الاقتراح الى النص على أن الاحكام الصادرة فيها لا تقبل الطعن بالنقض ويوضح الاقتراح ان هذا الامر لا يؤخذ على اطلاقه وطبيعى ان ثمة قوانين خاصة بل تستثنى منه بعض القوانين الخاصة التى يرى من استقراء نصوصها ان لها من أهميتها ما يخرجها عن المبدأ السابق الاشارة اليه سواء بالنسبة للمنازعات المدنية أو بالنسبة للقضايا الجنائية .

ولما عرض هذا الاقتراح على الشعب لم توافق عليه أغلبية أعضائها ورات الاقلية الاخذ به .

### ثالثا - ازالة اللبس فى بعض المسائل المختلف عليها

أحيانا يتعثر سير القضايا وتتعقد الاجراءات بسبب اختلاف وجهات النظر فى تفسير نص قانونى معين حيث تتشعب الاراء فى تفسيره لغموض فى صياغته ولا شك أن اعادة صياغة هذه النصوص صياغة واضحة من شأنه ان يرفع عنها مثل هذا الخلاف فتسير الاجراءات سيرا واضحا سويا لا لبس فيه ولا ابهام الامر الذى يكون له اثره الواضح فى سرعة سير الاجراءات ومنع تعطل القضايا وتيسير الامر على القاضى والمتقاضى . ومن النصوص التى تحتاج الى علاج فى هذا الصدد نص المادة ٢١٣ من قانون المرافعات التى تنص على لبدء ميعاد الطعن فى الحكم وكذلك نصوص بعض المواد الخاصة بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه فقد لوحظ فى العمل ان هذه وتلك تثير خلافات فى الراى تدعو الى المبادرة لتعديلها تعديلا يمنع هذا الخلاف وذلك وفق التفصيل الآتى :

#### (١) علاج عيوب المادة ٢١٣ من قانون المرافعات :

تنص المادة ٢١٣ مرافعات - فيما تنص - على بدء ميعاد الطعن فى الحكم فتقرر الاصل العام فى هذا الشأن ( وهو بدء الميعاد من تاريخ النطق بالحكم ) ، كما تقرر الاستثناءات الواردة على هذا الاصل ( وهى الحالات التى يبدأ فيها الميعاد من تاريخ اعلان الحكم الى المحكوم عليه لا النطق به ) . وتنص هذه المادة عند سرد هذه الاستثناءات على أن من بينها حالة ما اذا تخلف المحكوم عليه عن الحضور أو تقديم مذكرة فى جميع الجلسات التالية لتعجيل الدعوى بعد « وقف السير فيها لاي سبب

من الاسباب « . وقد اثارَت صياغة المادة على هذا الوجه تساؤلا عما اذا كان المقصود في عبارة « وقف السر فيها » هو « الوقف » بمعناه الاصطلاحي المقرر في قانون المرافعات ( كوقف الخصومة باتفاق الطرفين ، او لوفاة احدهما ، او لفقده اهلية الخصومة مثلا ) . ام ان المقصود هو اتساعه ايضا لكل حالة يتعطل فيها سير الدعوى لاي سبب كالعطلة الرسمية غير المتوقعة مثلا . فوجد من قال بالرأى الأول ووجد من نادى بالرأى الثاني وحسما لهذا الخلف رأت الشعبة اعادة صياغة هذا الشق من المادة صياغة ترفة هذا اللبس وتعمم الامر في جميع الحالات التي يمتنع فيها سير الجلسات سيرا متسلسلا بحيث يتسع لاي سبب من الاسباب كالعطلة الرسمية غير المتوقعة او الخطأ في تحديد تاريخ الجلسة مثلا .

ومن بين الاستثناءات التي توردها هذه المادة ايضا ( والتي تجعل بدء الميعاد من تاريخ اعلان الحكم لا النطق به ) حالة ما اذا حدث سبب من اسباب انقطاع الخصومة ( ك وفاة أحد الخصوم او فقده اهلية الخصومة او زوال صفة الغائب عنه ) وصدر الحكم دون اختصاص من يقوم مقام الخصم الذي توفي او فقد اهليته للخصومة او زالت صفتة . واذا كان الاصل المقرر في انقطاع الخصومة ان يحدث سبب الانقطاع قبل اقفال باب المرافعة في الدعوى ، واذا كانت حكمة الاستثناء الخاص باعلان المحكوم عليه في هذه الحالة تتحقق حتى ولو كانت الوفاة او فقد الاهلية للخصومة او زوال الصفة بعد اقفال باب المرافعة في الدعوى ، فان الشعبة ترى ان يعدل هذا الشق ايضا من المادة بحيث يجيء التعديل واضحا في هذا المعنى وضوحا لا يحتمل التأويل ، وحتى يجمع النص بين هذين الاقتراحين نرى ان تعدل صياغة المادة بحيث تصبح الصياغة واضحة في ان ميعاد الطعن يبدأ من تاريخ اعلان الحكم الى المحكوم عليه في الاحوال التي يكون فيها قد تخلف عن الحضور في جميع الجلسات المحددة لنظر الدعوى ولم يقدم مذكرة بدفاعه وكذلك اذا تخلف عن الحضور وعن تقديم مذكرة في جميع الجلسات التالية لتعجيل الدعوى بعد امتناع سيرها سيرا متسلسلا لاي سبب من الاسباب كما يبدأ الميعاد من تاريخ اعلان الحكم اذا حدث سبب من اسباب انقطاع الخصومة ولو بعد اقفال باب المرافعة وصدر الحكم دون اختصاص من يقوم مقام الخصم الذي توفي او فقد اهليته للخصومة او زالت صفتة .

ولا شك ان مثل هذا التعديل في الصياغة من شأنه ان يمنع الخلاف الذي يحدث الآن حول تفسير النص القائم . ولا شك ان رفع مثل هذا اللبس ييسر على القاضى والمتقاضى ويمنع الدخول في متاهات الخلافات القانونية التي تؤدي الى تعقيد الاجراءات وتعطيل سير الدعوى .

**(ب) علاج عيوب النصوص الخاصة بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه :**

أورد قانون المرافعات عدة نصوص لمعالجة وقف تنفيذ الحكم المطعون



فيه . وقد جاءت هذه النصوص مختلفة في صياغتها باختلاف طريق الطعن الذى يعالجه النص الامر الذى تنشأ عنه بعض صعوبات في التفسير بسبب اختلاف الصياغة : فالمادة ٢٥١ مرافعات التى تعالج طلب وقف تنفيذ الاحكام المطعون فيها بالنقض تنص على أنه « ... يجوز لمحكمة النقض أن تأمر بوقف تنفيذ الحكم مؤقتا اذا طلب ذلك في صحيفة الطعن وكان يخشى من التنفيذ وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه » ثم تسترسل هذه المادة قائلا « وينسحب الامر الصادر بوقف تنفيذ الحكم على اجراءات التنفيذ التى اتخذها المحكوم له بناء على الحكم المطعون فيه من تاريخ طلب وقف التنفيذ » .

اما المادة التى تعالج وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه بالاستئناف وهى المادة ٢٩٢ مرافعات فتتص على أنه يجوز للمحكمة المرفوع اليها الاستئناف « أن تأمر بناء على طلب ذى الشأن بوقف النفاذ المعجل اذا كان يخشى وقوع ضرر جسيم من التنفيذ وكانت اسباب الطعن في الحكم أو الامر يرجح معها الغاؤه ... » .

وواضح اختلاف الصياغة في النصين مما يوقع الباحث في المشقة ، هل الاختلاف مقصود به المغايرة في الحكم أم انها جاءت مصادفة بغير قصد .

فالمادة الخاصة بالطعن بالنقض تتكلم عن « ضرر جسيم يتعذر تداركه » ولم تذكر العبارة التى نشترط ان تكون اسباب الطعن في الحكم يرجح معها الغاؤه بينما المادة الخاصة بالطعن بالاستئناف قد اوردت هذه العبارة الاخيرة وتكلمت عن الخشية « من وقوع ضرر جسيم من التنفيذ » دون ذكر عبارة « يتعذر تداركه » ومن ناحية أخرى فان المادة المتعلقة بالطعن بالنقض عالجت حالة استمرار التنفيذ من جانب المحكوم له في تاريخ لاحق لتقديم طلب وقف التنفيذ فقالت ان الامر الذى يصدر بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه بالنقض ينسحب على اجراءات تنفيذ الحكم المطعون فيه من تاريخ طلب وقف التنفيذ في حين ان المادة الخاصة بالطعن بالاستئناف لم تورد مثل هذه الفقرة ؟ فهل قصدت المغايرة في الحكم أم انها أغفلتها بحسبانها تقرر أصلا عاما . كما أن المادة ٢٤٤ مرافعات التى تعالج وقف تنفيذ الاحكام المطعون فيها بالتماس اعادة النظر لم تورد بدورها مثل هذه الفقرة التى وردت في شأن الطعن بالنقض .

الواقع أن اختلاف صياغة النصوص سالفة الذكر قد اوقع الباحث في المشقة ونشأ عنه اختلاف وجهات النظر بين الفقهاء مما يتسبب في تعقيد الاجراءات ويعطل سير الطعون ومن هنا فان الشبهة تقترب توحيدا للصياغة ومنعنا لاي تعقيد ان يستحدث نص يعالج هذه الامور بالنسبة لطرق الطعن جمعا أيا كان نوعها وهذا يقتضى ان يسرد النص المقترح في الفصل الذى يعالج الاحكام العامة لطرق الطعن جميعا وهو الفصل الاول من الباب الثانى عشر من الكتاب الاول من قانون المرافعات : بحيث تكون صياغة المادة المقترحة موحدة في شأن كافة الطعون وواضحة في احقية المحكمة المرفوع

اليها الطعن أن تأمر — بناء على طلب الطاعن — بوقف تنفيذ الحكم إذا كان يخشى وقوع ضرر جسيم من التنفيذ وكانت أسباب الطعن في الحكم مما يرجح معها الغاؤه . وواضحة أيضا في أن الأمر الصادر بوقف تنفيذ الحكم ينسحب على إجراءات التنفيذ التي اتخذها المحكوم له بناء على الحكم المطعون فيه من تاريخ سابق على اعلان طلب وقف التنفيذ وقد ثار نقاش في الشعبة هل هذه الاسبقية تكون من تاريخ اعلان طلب وقف التنفيذ أم من تاريخ طلب وقف التنفيذ نفسه فرأت الاغلبية جعلها من تاريخ اعلان طلب وقف التنفيذ .



## اعداد وتكوين رجال القضاء

تقرير مقدم من

السيد المستشار / محمد فؤاد الرشيدى

العدل هو أعلى حق للمواطن وسيبقى أعز الآمال فى حياته ، لذا كان على الدولة وفاء منها بأقدس التزاماتها تأهيل رجل العدالة فيها بأعداد واطلاعه على مدارك المعرفة وترشيده وتبصيره بأعمق مواطن الخبرة اذ لا ينبغى أن تكل اليه أمر المواطنين وهو يشكو من معرفة ناقصة وخبرة معدومة .

ولا تقتصر حاجة رجل العدالة الى المعرفة والخبرة عند التعيين فحسب بل انه فى مدارغ الترقية تتضاعف مسؤولياته كلما صعد الى الدرجة الاعلى ولذلك فانه من الضرورى اعداد برامج للتدريب لمواجهة المسؤوليات الجديدة فى كل مرحلة ، فعوض النيابة اذا ما بلغ الترقى والتعيين كقاض كان لزاما اعداده لتولى تلك المسؤوليات خاصة وانه سيتعامل مع فروع من القانون باعدت سنون العمل بينه وبين ما تلقاه منها من دراسة فى كلية الحقوق ، فالقضاء مهنة قانونية يجب أن يتوفر فيمن يتقلدها التكوين المهنى القانونى ويجب أن تراقب الدولة الشروط التى تكفل هذا التكوين ، فلم تعد معرفة العلوم القانونية فى العصر الحديث بالمهمة السهلة بعد أن تعددت فروع القانون واختلفت الموضوعات التى تعالجها فضلا عن تضخم عدد التشريعات الخاصة فى كل مجال ، بالاضافة الى ما يتطلبه حل المشكلات القانونية من الاحاطة بكثير من المعلومات الاقتصادية والتجارية وغيرها ، كل هذا بجانب ما يقتضيه تفسير القانون من الاحاطة بأحكام القضاء وتعلل المنطق القانونى .

ويمر تكوين القضاء بثلاث مراحل :

المرحلة الاولى : التكوين الاساسى فى كليات الحقوق .

المرحلة الثانية : التكوين المهنى ويتم من خلال معاهد اعداد القضاة ثم بواسطة الخبرة العملية .

المرحلة الثالثة : التكوين المستمر ويتم من خلال الاطلاع الدائم والدورات التدريبية .

وتتطلب عناصر التكوين القضائى سالفه الذكر أن يلم القاضى أولا بالمعلومات القانونية النظرية التى تكفل تكوين ماكتسه القانونية ، ويتم ذلك من خلال معرفة القوانين الرئيسية ، وحتى يتمكن القاضى من الحكم طبقا للقانون يجب أن يكون قادرا على تقدير الاوجه المختلفة للمشكلات التى تتبع من المجتمع

الذى يطبق فيه القانون وذلك بإحاطته بالعلوم الخاصة بها مثل الطب الشرعى وعلم الاجرام والبوليس الفنى وغير ذلك من العلوم التطبيقية ، كل هذا بجانب احاطته بالمعلومات التقليدية المتعلقة بكيفية اصدار الحكم وتسببيه ، وفى سبيل تكوين القدرة على الاستقراء والاستنباط السليم يجب أن يتمتع القاضى بالقدرة على التحليل والتركيب المنطقى وهو ما يمكن توفيره من خلال الدراسة للمنطق ومنهج البحث والقدرة على التعبير الشفوى والكتابى وجميع هذه العناصر اللازمة حتى يطبق القاضى القانون تطبيقا سليما .

على انه بجانب هذه العناصر يجب غرس وانماء بعض المعانى والقدرات لدى القضاة وهى العمل مع الجماعة والقدرة على الحياد والادراك السليم والقدرة على البت فى الامور كل هذه المعانى والقدرات من شأنها ان تدعم العناصر اللازمة حتى يطبق القاضى القانون تطبيقا سليما .

### المرحلة الاولى : التكوين الأساسى فى كلية الحقوق :

يجب ان يكون الالتحاق بكليات الحقوق قاصرا على أصحاب المجموعات العالية فى الثانوية العامة بحيث نضمن وجود مجموعة من الطلبة لهم قدرة على استيعاب المعلومات القانونية وقدرة على البحث ومتابعة الافكار القانونية من خلال المراجع المختلفة ولذا فنحن ننادى بعدم فتح الباب على مصراعيه للالتحاق بكليات الحقوق وذلك لضمان بقاء عناصر صالحة قادرة على متابعة هذه الدراسة فضلا عما سيؤدى اليه هذا الاتجاه من الحد من الاعداد الهائلة التى تلتحق بهذه الكليات لمجرد عدم وجود أماكن لها بالكليات الاخرى ، وستتاح بالتالى الفرصة لايجاد نوع من الرابطة والاتصال بين الاستاذ والطالب تسمح بتوجيه هذا الاخير التوجيه الصحيح ويتحتم فى هذا المجال التركيز على النهوض بمستوى اللغة الأجنبية تمكينا للطالب من متابعة المراجع الأجنبية توسيعا لمكانته وقدراته القانونية .

### المرحلة الثانية : التكوين المهني :

قلنا ان القضاء مهنة قانونية يجب ان يتوفر فيمن يتقلدها التكوين المهني القانوني ويجب ان تراقب الدولة الشروط التى تكفل هذا التكوين — والتكوين المهني للقضاة لا يقتصر على مجرد التكوين القانوني بالمعنى الضيق بل يمتد الى الاحاطة بغير ذلك من العلوم المكملة له والتى يجب معرفتها لاجادة فهم القانون والقدرة على حسن تطبيقه — فلم يعد ادراك معنى القانون قاصرا على تفسير الفاظه واصطلاحاته ، ولم يعد تطبيق القانون مجرد عملية استنباط سهلة ، لان فهم الواقعة وتحديد ابعادها يتطلب الاحاطة بكثير من المعرفة التى تتصل بشتى العلوم ومناحي الحياة ويبدو الامر دقيقا بوجه خاص بالنسبة الى القضاء الجنائي بعد ان اصبح الهدف من العقوبة هو اعادة ادمج



المجرم في المجتمع وهو امر يتطلب من القاضي القدرة على فحص شخصيته من جميع الزوايا النفسية والاجتماعية والعضوية او مناقشة تقارير الخبراء في هذا الشأن . وقد تنبىه المشرع المصرى الى هذه الحقيقة فأنشأ معهداً تابعاً لوزارة العدل بهدف ضمان التكوين المهني للقضاة المستقبل واعلاء وتحسين مستوى معلومات القضاة مع التركيز على الجانب التكميلي للدراسة القانونية التي لا يتيحها نظام كلية الحقوق فضلا عن التكوين العملي لرجال القضاء ، ويا حبذا لو اقام المعهد دورات أو ندوات علمية للقضاة في مراحل متفاوتة من حياتهم العملية لاحاطتهم بأخر تطورات العلم القانوني وتطبيقاته حتى يستطيع القاضي ملاحقة التغيرات السريعة في العلم ولجعله أكثر قدرة على الاستفادة من المعلومات التي تعرض عليه — على أنه اذا كان القانون هو مجرد نصوص أقرتها السلطة التشريعية وأصدرها رئيس الجمهورية فإنه بالنسبة للقاضي شيء أكبر من هذا وأكثر تعقيدا ، فهذه النصوص لا ينظر اليها مجردة عن غيرها من نصوص القوانين الأخرى بل لا بد من نظرة شاملة عليها تحيط بها وبغيرها من النصوص وآراء الفقهاء وأحكام القضاء في شأنها ، كل هذا لابد من تيسيره للقاضي حرصا على استقلاله حتى يتهيأ للحكم الصحيح وفقا للقانون ، ولهذا فنحن نوصى بإنشاء أمانة فنية في كل محكمة لتحضير الجانب القانوني في الدعاوى التي تحتاج الى دراسة قانونية متعمقة فنضع أمام القضاة نصوص القوانين وأحكام القضاء ، وتكون تحت تصرفهم في اجراء الدراسات التي يتطلبها الفصل في الدعوى .

### المرحلة الثالثة : وهي مرحلة التكوين المستمر :

ويتم من خلال الاطلاع الدائم والدورات التدريبية — ذلك أن دراسات خريج الحقوق ما عادت تكفى لمواجهة متطلبات العمل بصفة عامة ، لذا فإن الدولة مطالبة بأن توفر فيمن يلى منصب النيابة او القضاء كامل المعرفة والخبرة ويتأتى ذلك عن طريق انشاء مكتبة في كل محكمة تمددها الدولة بكافة القوانين والمراجع الحديثة وتهيئ للقاضي المناخ المناسب للاطلاع المستمر على تلك القوانين والمراجع وآراء الفقهاء وأحكام المحكمة ولا بأس من تخصيص قاض في كل محكمة للإشراف على المكتبة تكون مهمته ارشاد الباحث الى المراجع التي قد تعينه في بحثه ويسهل له مهمته حتى يستطيع أن يصل الى التطبيق القانوني السليم في أقصر وقت ممكن .

على أنه بجانب الاطلاع الدائم المستمر فإنه يجب اعداد دورات تدريبية لرجال النيابة والقضاء خصوصا في المراحل الاولى ، ويمكن تقسيم برامج التدريب الى برامج تدريب عند التعيين او الترقية في وظائف النيابة وبرامج تدريب عند التعيين في وظائف القضاء .

ويمكن أن تشمل برامج القسم الاول المواضيع الآتية :

١ — المجموعة الجنائية : والهدف من الدراسة فيها هو احياء

معلومات عضو النيابة مع التركيز على الموضوعات التى لها اتصال مباشر بالتطبيق العملى الى جوار مطالبة العضو بمراجعة شاملة للمجموعة .

٢ - **السلطة القضائية وتقاليدها :** وتشمل الدراسة فيها القضاء كسلطة من الناحية الدستورية ومبدأ الفصل بين السلطات ومركز النيابة العامة فى قانون السلطة القضائية ومدى اتصالها بالسلطة التنفيذية وسائر السلطات تم تقاليد القضاء فى الحفاظ على استقلاله وما يجب أن يكون عليه سلوك رجل القضاء فى عمله وفى علاقاته الاجتماعية .

٣ - **تطبيقات فى التحقيق الجنائى :** وتشمل الدراسة فيها استعراض تاريخى لوسائل التحقيق ثم دراسة للاوضاع القائمة للتحقيق كسؤال الشاهد واستجواب المتهم والمواجهة وعملية العرض والمعاينة وما يجب أن يكون فى كل منها وأوجه البطلان التى تلحق بها والتركيز على تعليمات النيابة فيها واحكام النقض المتعلقة بها ، ثم دراسة السمات الخاصة بالتحقيق فى جرائم معينة كالقتل العمد والسرقة وهتك العرض والقتل والاصابة الخطأ والاختلاس والتزوير ، كما يجب ان تشمل هذه الدراسة التطبيقية ايضا دراسة ميدانية للنيابات الجزئية والكلية لتابعة سير العمل فيها ودراسة الجداول وحركة القضايا ومراجعة تعليمات النيابة عنها .

٤ - **الطب الشرعى والادلة المادية :** وتشمل الدراسة فيها الموت وعلاماته والجروح والحروق والوفاة بالاسفكسيا وفحص المستندات والتزييف ثم زيارات ميدانية لمصلحة الطب الشرعى ومعاملها .

٥ - **الادلة المادية :** وتشمل الدراسة فيها البصمات وآثار الاقدام وآثار الآلات وكافة الآثار المادية وكيفية الاستفادة منها والتحفظ عليها دراسة انواع الاسلحة ودراسة تحقيق الشخصية وحفظ السوابق ثم زيارات ميدانية للمعمل الجنائى ومصاحبة تحقيق الشخصية .

٦ - **علم الاجرام :** وتشمل الدراسة فيه الاتجاه الفردى والاتجاه الجماعى فى علم الاجرام ثم دراسة العوامل الاجتماعية والثقافية والحضرية والبيئية والاقتصادية مع التركيز فى كل موضوع على انحراف الاحداث .

٧ - **علم العقاب :** ويشمل دراسة المذاهب الفلسفية فى علم العقاب مع التركيز على الدفاع الاجتماعى ثم دراسة للشرعية الاسلامية من ناحية الحدود والقصاص والدية والتعزير وتطوير قانون العقوبات وفق الشريعة ، ثم دراسة للسجون وأنواعها وقواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين ومدى تطبيقها فى مصر ثم زيارات ميدانية للسجون بمختلف درجاتها ودور رعاية الاحداث .



٨ - علم النفس : ويشمل دراسة عامة لعلم النفس وعلم النفس الجنائي والامراض العقلية وزيارات ميدانية لمستشفى الامراض العقلية والعيادات النفسية .

٩ - آداب المرافعة : وتشمل الدراسة فيها ما يجب ان يكون عليه المترايع وما يجب أن يتزود به من معلومات وكيفية اعداد المرافعة وكيفية القائها .

اما برنامج التدريب عند التعيين في وظائف القضاء فيجب التركيز فيها على المسائل المدنية وبالاخص الدعاوى المدنية الكثيرة الشيعوع في العمل وكيفية ادارة الجلسة وتسبيب الاحكام والقواعد الاساسية في قانون المرافعات وكل ما يتصل بالنواحي العملية والتطبيقية في القانون المدني وقانون المرافعات . .





من أحكام القضاء





# قضاء محكمة النقض المدنية

التزاما بمقتضيات الصالح العام ، وترجيحا لها على ما قد يكون لبعض الافراد من مصالح خاصة مغايرة ، فان هذه القاعدة تعتبر من القواعد الآمرة المتعلقة بالنظام العام .

٣ - عبارة النص في المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - بما اشتمل عليه من الفاظ التقيد والتحديد - والغرض من وضعه حسبما افصحته عنه مذكرته الايضاحية بقولها (( رغبة في تنظيم عملية تأجير الشقق المفروشة لما لتوافر عدد منها من أهمية خاصة فقد نص المشروع ... على قصر حق التأجير على الملاك دون سواهم ورغبة في ضمان حق بعض المستأجرين الذين يتركون مساكنهم ... والاستفادة من تلك المساكن اثناء تغييبهم ... واستثناء من ذلك اجاز المشروع ... وضع القواعد المنظمة لتأجير وحدات سكنية مفروشة لأغراض السياحة وغيرها من الأغراض وذلك تحقيقا للمرونة ولواجهة كافة التطورات والأغراض الطلابية والعمالية )) ، يدل على ان المشرع رأى ان يتولى بنفسه تنظيم تأجير الأماكن المفروشة على النحو الذي رآه محققا للصالح العام دون ان يترك للمالك او للمستأجرين خيارا في تحديد الحالات او الأغراض التي يجوز لهم فيها ذلك ، وكانت المادة ٤٤ من ذلك القانون قد رتب عقوبة جنائية على مخالفة حكم المادة ٢٦ آنفة الذكر ، فان القواعد المقررة بهذا النص تكون متعلقة بالنظام العام مما لا يجوز معه الاتفاق على ما يخالفها ، ولما كان قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٧٠ صدر تنفيذا لحكم المادة ٢٦ المشار اليها ، فانه يستمد منها قوته وتكون احكامه بذلك متعلقة مثله بالنظام العام .

٤ - من الأصول الدستورية المقررة ان احكام القرار لا تسري الا على ما يقع من تاريخ العمل بها ، وانه لا يترتب عليها اثر فيما وقع قبلها ، مما مؤداه عدم جواز انسحاب اثر القانون الجديد على

١  
٥ مايو ١٩٧٩

(١) ايجار . تأجير الوحدات السكنية مفروشة لأغراض السياحة حق للمستأجر والمالك . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .  
(ب) قانون . قاعدة قانونية . تعلقها بالنظام العام .  
(ج) ايجار . نظام عام م ٢٦ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .  
(د) قانون . سريانه من حيث الزمان .  
(هـ) ايجار . قانون . سريان احكامه على واقعة التأجير ولو كان عقد الايجار قد أبرم قبل صدوره .

## المبادئ القانونية :

١ - النص في المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن ايجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على انه وقد تضمن حكم الفقرة الاولى من هذه المادة قيدين على حق التأجير مفروشا ، هما حرمان المستأجر من هذا التأجير وحرمان المالك من تأجير أكثر من شقة واحدة في عقاره ، فان مؤدى الاستثناء من حكم هذه الفقرة - والنصوص عليه في الفقرة الثالثة من نفس المادة - هو التحلل من هذين القيدين معا ، فيحق للمالك تأجير أكثر من شقة كما يحق للمستأجر تأجير شقته ، وبذلك يكون مقتضى الحكم الوارد في الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ سالف الذكر هو الاذن للمالك والمستأجرين على السواء بالتأجير مفروشا للأغراض السياحية وما في حكمها في الحدود المبينة بقراري وزير الاسكان والمرافق رقمي ٤٨٦ ، ٤٨٧ لسنة ١٩٧٠ الصادرين تنفيذا لحكم ذلك القانون .

٢ - من المقرر انه اذا دلت عبارة النص التشريعي أو اشارته على اتجاه قصد المشرع من تقرير القاعدة القانونية الواردة به الى تنظيم وضع بذاته على نحو محدد لا يجوز الخروج عليه ،

على ذلك صراحة ، على نحو ما نصت عليه المادة الثالثة من القرار الوزاري آنف الذكر التي أجازت ذلك بشأن ٠٠٠ التأجير في المصايف والمشاتى .

وحيث ان هذا النعى مردود ، ذلك ان النص في المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى شأن ايجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين على أنه (( للمالك دون سواه ان يؤجر شقة مفروشة واحدة فى كل عقار يملكه )) وأنه (( للمستأجر من مواطنى الجمهورية العربية المتحدة فى حال اقامته بالخارج بصفة مؤقتة ان يؤجر المكان المؤجر له مفروشا أو غير مفروش )) . وأنه (( استثناء من ذلك يجوز لوزير الاسكان والمرافق بقرار يصدره بعد اخذ رأى الوزير المختص ، وضع القواعد المنظمة لتأجير وحدات سكنية مفروشة لأغراض — السياحة وغيرها من الأغراض )) ، يدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أنه وقد تضمن حكم الفقرة الاولى من هذه المادة قيدين على حق التأجير مفروشا ، هما حرمان المستأجر من هذا التأجير وحرمان المالك من تأجير أكثر من شقة واحدة فى عقاره ، فان مؤدى الاستثناء من حكم هذه الفقرة والنصوص عليه فى الفقرة الثالثة من نفس المادة — هو التحلل من هذين القيدين معا فيحق للمالك تأجير أكثر من شقة كما يحق للمستأجر تأجير شقته ، وبذلك يكون مقتضى الحكم الوارد فى الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ سالفه الذكر هو الاذن للمالك والمستأجرين على السواء بالتأجير مفروشا للأغراض السياحية وما فى حكمها فى الحدود المبينة بقرارى وزير الاسكان والمرافق رقمى ٤٨٦ ، ٤٨٧ لسنة ١٩٧٠ الصادرين تنفيذا لحكم ذلك القانون . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه لم يخالف هذا النظر فيما انتهى اليه من اعتبار قيام المطعون عليه بتأجير الشقة مفروشة موافقا لحكم القانون ، فان النعى عليه بهذا السبب يكون فى غير محله .

وحيث ان الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول ان الحكم اقام قضاءه على سند من أن احكام قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٧٠ تتعلق بالنظام العام ، فيجوز للمستأجر تأجير المكان للمؤجر مفروشا فى المناطق وبالشروط المحددة فى القرار ، حتى ولو كان ثمت

ما يكون قد وقع قبل العمل به من تصرفات أو تحقق من أوضاع ، اذ يحكم هذه وتلك القانون الذى كان معمولاً به وقت وقوعها اعمالا لمبدأ عدم رجعية القوانين ، الا ان ذلك لا ينتقص من سريان احكام القانون الجديد على ما يقع منذ العمل به من تصرفات أو يتحقق من أوضاع ولو كانت مستندة الى علاقات سابقة عليه ، اعمالا لمبدأ الأثر المباشر للقانون ، هذا ولئن كان من المقرر ، استثناء من هذا المبدأ الأخير ، تحقيقا للاستقرار فى العلاقات التعاقدية ، وتأكيدا لمبدأ سلطان الإرادة فى نطاق المشروعية ، سريان احكام القانون الذى أبرم العقد فى ظله على ما يتولد عنه من آثار مستقبلية ولو أدركها قانون جديد ، الا ان ذلك مقيد بعدم تعلق قواعد هذا القانون الجديد بالنظام العام ، اما حيث تتعلق به فانها تسرى بأثر فوري مباشر على ما يقع منذ العمل به من تصرفات أو ينشأ من أوضاع بغض النظر عن تاريخ العقد الذى تستند اليه .

٥ — لما كانت واقعة التأجير مفروشا قد وقعت فى ظل القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، وكانت المادة ٢٦ منه والقرار الوزاري رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٧٠ الصادر تنفيذا لها متعلقين بالنظام العام ، بغض النظر عن أن عقد الإيجار الاصلى قد أبرم فى ١٩٦١/٧/١ قبل صدور ذلك القانون ، وكان الحكم المطعون فيه قد انزل حكم القانون المذكور على واقعة الدعوى فانه لا يكون قد اعمل قانونا جديدا على واقعة سابقة عليه اخلا باقاعدة عدم رجعية القوانين .

#### المحكمة :

وحيث ان الطعن اقيم على سببين ، ينعى الطاعن بأولهما على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول ان الحكم اقام قضاءه على أن للمستأجر — بغير اذن المالك — حق تأجير العين المؤجرة مفروشة طبقا للفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ والمادة الاولى من قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٧٠ الصادر تنفيذا له ، فى حين ان المادة ٢٦ سالفه الذكر قصرت حق تأجير الشقق المفروشة للأغراض السياحية على المالك دون المستأجرين ، ولو أراد المشرع تخويل هذا الحق للاخيرين لنص



يضحي معه النعي في شقة الأول غير سديد . والنعي في شقة الثاني على غير أساس ، ذلك أنه وإن كان من الأصول الدستورية المقررة أن أحكام القوانين لا تسرى إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها ، وأنه لا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها مما مؤداه عدم جواز انسحاب أثر القانون الجديد على ما يكون قد وقع قبل العمل به من تصرفات أو تحقق من أوضاع ، إذ يحكم هذه وتلك القانون الذي كان معمولاً به وقت وقوعها ، أعمالاً لمبدأ عدم رجعية القوانين ، إلا أن ذلك لا ينتقص من سريان أحكام القانون الجديد على ما يقع منذ العمل به من تصرفات أو يتحقق من أوضاع ولو كانت مستندة إلى علاقات سابقة عليه ، أعمالاً لمبدأ الأثر المباشر للقانون ، هذا ولئن كان من المقرر ، استثناءً من هذا المبدأ الأخير ، تحقيقاً للاستقرار في العلاقات التعاقدية ، وتأكيذاً لمبدأ سلطان الإرادة في نطاق المشروعية ، سريان أحكام القانون الذي أبرم العقد في ظله على ما يتولد عنه من آثار مستقبلية ولو أدركها قانون جديد ، إلا أن ذلك مقيد بعدم تعلق قواعد هذا القانون الجديد بالنظام العام ، أما حيث تتعلق به فإنها تسرى بأثر فوري مباشر على ما يقع منذ العمل به من تصرفات أو ينشأ من أوضاع بغض النظر عن تاريخ العقد الذي تستند إليه . لما كان ما تقدم وكانت واقعة التاجير مفروشا مثار النزاع قد وقعت في ظل القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذي تقدمت الإشارة إلى تعلق حكم المادة ٢٦ منه والقرار الوزاري رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٧٠ الصادر تنفيذاً لها بالنظام العام ، بغض النظر عن أن عقد الإيجار الأصلي قد أبرم في ١/٧/١٩٦١ قبل صدور ذلك القانون وكان الحكم المطعون فيه قد أنزل حكم القانون المذكور — على واقعة الدعوى فإنه لا يكون قد أعمل قانوناً جديداً على واقعة سابقة عليه أخلافاً بقاعدة عدم رجعية القوانين ويكون النعي عليه بهذا الشق على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

الطعن رقم ٩٣١ سنة ٤٥ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين على مصطفى بغدادى نائب رئيس المحكمة وأحمد صلاح الدين زغو ومحمود حسن رمضان وعبد العزيز عبد العاطى اسماعيل وحسن عثمان عمار .

شرط مانع في العقد ، في حين أن هذا القرار لا يتصل بالنظام العام ، لأن القواعد التي تتعلق به هي تلك التي تنظم تحديد الاجرة وتقدير الحق في الامتداد القانوني لصالح المستأجر هذا إلى عدم انطباق قرار الاسكان رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٨٠ على العقود السابقة ، على صحوره استناداً لقاعدة عدم رجعية القوانين .

وحيث أن هذا النعي في شقة الأول مردود فإنه لما كان من المقرر أنه إذا دلت عبارة النص التشريعي أو إشارته على اتجاه قصد المشرع من تقرير القاعدة القانونية الواردة به إلى تنظيم وضع بذاته على نحو محدد لا يجوز الخروج عليه ، التزاماً بمقتضيات الصالح العام ، وترجيحاً لها على ما قد يكون لبعض الأفراد من مصالح خاصة مغايرة ، فإن هذه القاعدة تعتبر من القواعد الآمرة المتعلقة بالنظام العام . لما كان ذلك ، وكانت عبارة النص في المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ — بما اشتمل عليه من الفاظ التقيد والتجديد — والغرض من وضعه حسبما أفصحت عنه مذكرته الإيضاحية بقولها « رغبة في تنظيم عملية تأجير الشقق المفروشة لما لتوافر عدد منها من أهمية خاصة فقد نص المشروع على قصر حق التأجير على الملاك دون سواهم ورغبة في ضمان حق بعض المستأجرين الذين يتركون مساكنهم . . . والاستثناء من ذلك أجاز المشروع — وضع القواعد المنظمة لتأجير وحدات سكنية مفروشة للأغراض السياحية وغيرها من الأغراض وذلك تحقيقاً للمرونة ولواجهة كافسه التطورات والأغراض الطلابية والعمالية » ، يدل على أن المشرع رأى أن يتولى بنفسه تنظيم تأجير الأماكن المفروشة على النحو الذي رآه محققاً للصالح العام دون أن يترك للملاك أو للمستأجرين خياراً في تحديد الحالات أو الأغراض التي يجوز لهم فيها ذلك ، وكانت المادة ١٤ من ذلك القانون قد رتب عقوبة جنائية على مخالفة حكم المادة ٢٦ آنفة الذكر ، فإن القواعد المقررة بهذا النص تكون متعلقة بالنظام العام مما لا يجوز معه الاتفاق على ما يخالفها ، ولما كان قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٧٠ صدر تنفيذاً لحكم المادة ٢٦ المشار إليها ، فإنه يستمد منها قوته وتكون أحكامه بذلك متعلقة مثله بالنظام العام ، مما

## الحكمة

٢

٥ مايو ١٩٧٩

وحيث انه وان كان لا يجوز للمحكمة أن توثق عقد الصلح المبرم بين الطرفين متى رجع أحدهما فيه ، الا ان عليها أن تعتبره سندا في الدعوى يجوز لها أن تحكم بما تضمنته ، واذ كان قد ثبت وعلى ما سلف بيانه في وقائع الدعوى أن عقد الصلح الذي طلبت المطعون ضدها أخذ الطاعن به يعد بيانا كتابيا صريحا موقعا من الطرفين يقرر فيه الطاعن ترك الخصومة في هذا الطعن ، على نحو تتحقق به إحدى الطرق التي تتطلبها المادة ١٤١ من قانون المرافعات في شأن ترك الخصومة .

لما كان ذلك وكان الثابت ان الطاعن قرر في عقد الصلح المؤرخ ١٩٧٦/١١/٢٩ بنزوله عن الطعن بعد ان كان ميعاد الطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه والصادر في ١٩٧٥/٦/٣٠ قد انقضى وقت اقراره بهذا النزول ، وكان الطاعن قد اقام الدعوى رقم ٧٧/١٤٢٢ مدنى كلى جنوب القاهرة في ١٩٧٧/١٢/٢٣ بطلب فسخ عقد الصلح فان النزول عن الطعن أو ترك الخصومة فيه حسب تعبير قانون المرافعات متى حصل بعد انقضاء ميعاد الطعن فانه يتضمن بالضرورة نزولا من الطاعن ، في حقه في الطعن ، واذ كان النزول عن الحق في الطعن يتم وتتحقق آثاره بمجرد حصوله بغير حاجة الى قبول الخصم الآخر ، ولا يملك المتنازل أن يعود فيما أسقط حقه فيه ، كان ترك الخصومة بعد فوات ميعاد الطعن لا يجوز الرجوع فيه ، اعتبارا بأنه يتضمن تنازلا عن الحق في الطعن ملزما لصاحبه بغير حاجة الى قبول يصدر من المتنازل اليه لما كان ذلك ، وكان ترك الطاعن الخصومة في الطعن قد تم وانتج أثره فلا يغير منه اقامة التارك بعد ذلك الدعوى بطلب فسخ عقد الصلح ، ومن ثم فانه يتعين الحكم بقبول هذا الترك .

الطعن رقم ١٠٥٢ سنة ٤٥ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين الدكتور مصطفى كبره نائب رئيس المحكمة ورافعت عبد الرحيم والبراهيم هاشم ومحمد حسب الله وحسن البكرى .

( ا ) صلح . مبرم بين خصمين . عدم جواز توثيقه متى رجع احدهما فيه . جواز اعتباره سندا في الدعوى .

( ب ) دعوى . ترك الخصومة امام محكمة النقض في عقد صلح مقدم للمحكمة من المطعون ضده . ثبوت ان العقد ابرم بعد انقضاء ميعاد الطعن .

## المبادئ القانونية :

١ — لئن كان لا يجوز للمحكمة أن توثق عقد الصلح المبرم بين الطرفين متى رجع أحدهما فيه ، الا ان عليها أن تعتبره سندا في الدعوى يجوز لها أن تحكم بما تضمنته .

٢ — اذ كان الثابت ان عقد الصلح الذي طلبت المطعون ضدها أخذ الطاعن به يعد بيانا كتابيا صريحا موقعا من الطرفين يقرر فيه الطاعن ترك الخصومة في هذا الطعن ، على نحو تتحقق به إحدى الطرق التي تتطلبها المادة ١٤١ من قانون المرافعات في شأن ترك الخصومة . وكان الطاعن قد قرر في عقد الصلح نزوله عن الطعن بعد ان كان ميعاد الطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه قد انقضى وقت اقراره بهذا النزول ، ولما كان الطاعن قد اقام دعوى بطلب فسخ عقد الصلح فان النزول عن الطعن — أو ترك الخصومة فيه حسب تعبير قانون المرافعات — متى حصل بعد انقضاء ميعاد الطعن فانه يتضمن بالضرورة نزولا من الطاعن عن حقه في الطعن ، واذ كان النزول عن الحق في الطعن يتم وتتحقق آثاره بمجرد حصوله بغير حاجة الى قبول الخصم الآخر ، ولا يملك المتنازل أن يعود فيما أسقط حقه فيه ، فان ترك الخصومة بعد فوات ميعاد الطعن لا يجوز الرجوع فيه ، اعتبارا بأنه يتضمن تنازلا عن الحق في الطعن ملزما لصاحبه بغير حاجة الى قبول يصدر من المتنازل اليه ، لما كان ذلك ، وكان ترك الطاعن الخصومة في الطعن قد تم وانتج أثره فلا يغير منه اقامة التارك بعد ذلك الدعوى بطلب فسخ عقد الصلح ، ومن ثم فانه يتعين الحكم بقبول هذا الترك .



٣

٧ مايو ١٩٧٩

عليه اما على يد محضر بورقة مستقلة او ضمن اعلان في المادة ٢٩٥ مرافعات النص على ان لنوى الشان سند التنفيذ او ورقة التكليف بالوفاء . ثم اضاف خلال ثلاثة ايام التالية لهذا الاعلان ان ينازع في اقتدار الحارس او كفاية ما يودع . واذ كان الثابت ان الحكم القاضى بحل الشركة وتصفيتها قد صدر مشمولا بالنفاذ المعجل بشرط تقديم الكفالة وقام المحكوم لهم ومن بينهم الطاعن بتنفيذ هذا الحكم تنفيذا جبريا بتسليم الطاعن بصفته مصفيا موجودات الشركة وتحرير محضر الجرد دون قيامهم بأعمال شرط الكفالة وفقا لنص المادتين ٢٩٣ ، ٢٩٤ مرافعات فان هذا التنفيذ يكون باطلا واذ كان الضرر قد افترضه المشرع افتراضا في المادتين ٢٩٣ ، ٢٩٤ مرافعات فلا يلزم النفذ ضده باثباته ولا يكلف الحكم بالتحدث عنه .

#### المحكمة :

وحيث ان الطعن اقيم على اربعة اسباب ينمى الطاعن بالسببين الاول والثانى منها على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون والخطا في تطبيقه وتأويله والاخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول ان الثابت انه دفع الدعوى امام محكمة اول درجة بعدم قبولها اذ انه لم يختصم فيها بصفته مصفيا وهى نفس الصفة التى باشر فيها اجراء تنفيذ الحكم موضوع دعوى البطلان الا ان المحكمة رفضت هذا الدفع الذى اصر عليه امام محكمة الاستئناف والتى قضت بتأييد الحكم المستأنف على سند من القول انه احسد المحكوم لهم فى دعوى حل الشركة وانه لم يفقد هذه الصفة بعد تعيينه مصفيا وبالتالي فان توجيه طلب بطلان امر التنفيذ اليه امر لا سائبة فيه ، وهذا الرد الذى ساقه الحكم المطعون فيه لا يتضمن ردا على هذا الدفع ولا يواجهه ذلك ان المصفي بعد حل الشركة هو الممثل القانونى لها وانه ينفرد بهذه الصفة دون غيره من المديرين وكان يتعين مخصصته باعتباره ممثلا قانونيا للشركة لا بصفته احد الشركاء اذ ان الشركة فى دور التصفية يتمتع بالشخصية الاعتبارية ويمثلها المصفي ولا يجوز للحكم ان يهدر هذه الشخصية واذ خالف الحكم هذا النظر فانه يكون قد اخطا فى القانون بما يستوجب نقضه .

( ا ) شركة . تمثيل المصفي للشركة فى فترة التصفية .

نطاقه .

(ب) دعوى . القضاء بحل الشركة وتصفيتها مع

شمول الحكم بالنفاذ المعجل بشرط تقديم كفالة . تنفيذه

دون اعمال شرط الكفالة . اثره .

#### المبادئ القانونية :

١ - تمثيل المصفي للشركة فى فترة التصفية متعلق فقط بالأعمال التى تستلزمها التصفية وبالدعوى التى ترفع من الشركة او عليها اما اذا تعلق الامر بالشروع فى تنفيذ الحكم القاضى بحل الشركة وتصفيتها وتعيين احد الشركاء مصفيا لها فانه لا يعدو ان يكون حكما من الاحكام التى يراد تنفيذها هنالك ، لا تختلط صفة المصفي مع صفة المحكوم له ، لأن الامر لا يتعلق حينئذ بالنازعة فيما قضى به الحكم من تعيينه مصفيا او سلطاته فى التصفية او بصحة الاجراءات التى اتخذها بحسبانه مصفيا لشركة تحت التصفية وانما يتعلق الامر بجواز تنفيذ حكم وبصحة اجراءات هذا التنفيذ لذلك لا تكون صفته كمصفي ملحوظة وانما تبرز صفته كطالب تنفيذ محكوم له . واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فقضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لعدم اختصاصه بصفته مصفيا فانه يكون قد التزم صحيح القانون .

٢ - النص فى المادة ٢٩٣ من قانون المرافعات

على انه « فى الأحوال التى لا يجوز فيها تنفيذ الحكم او الامر الا بكفالة يكون للملزم بها الخيار بين ان يودع خزانة المحكمة من النقود او الأوراق المالية ما فيه الكفاية وبين ان يقبل ايداع ما تحصل من التنفيذ خزانة المحكمة او تسليم الشئ المأمور بتسليمه فى الحكم او الامر الى حارس مقتدر » . مؤداه انه يشترط لصحة التنفيذ وفقا لنص هذه المادة ان يقدم الدليل على ان المحكوم له قد نفذ شرط الكفالة على الوجه المشار اليه فى هذه المادة ولم يكتف المشرع بأن يقوم المحكوم له بابداء رغبته فى الخيار على الوجه المبين بهذه المادة بل نص فى المادة ٢٩٤ مرافعات على ان يعلن اختياره للمحكوم

تتحقق بسببه الغاية من هذا الاجراء وكان من المستقر عليه فقها وقضاء انه لا يقضى بالبطلان في حالة عدم النعي عليه الا اذا ثبت دليل يقيني ان هناك ضررا لحق بالمحكوم له من التنفيذ والا فلا محل للقضاء بالبطلان ولم يفصح الحكم عن وجود ضرر لحق بالمطعون ضده الاول من عدم اعلانه بالخيار كما لم يتقدم المطعون ضده الاول بأي دليل عن وقوع هذا الضرر خاصة وانه قد باع مقر الشركة وقام بتسديد ما عليها من الديون والضرائب وأودع الباقي خزانة المحكمة بأمر منها على ذمة الشركاء واذا أغفل الحكم المطعون فيه عن بيان وجه الضرر الذي أصاب المطعون ضده الاول فانه يكون غفلا عن خطئه في القانون مشوبا بالقصور في التسبيب بما يستوجب نقضه .

وحيث ان النعي بهذا السبب غير سديد ذلك انه لما كان النص في المادة ٢٩٣ من قانون المرافعات على انه « في الاحوال التي لا يجوز فيها تنفيذ الحكم او الامر الا بكفالة يكون للملزم بها الخيار بين ان يودع خزينة المحكمة من النقود او الأوراق المالية ما فيه الكفاية وبين ان يقبل ايداع ما تحصل من التنفيذ خزانة المحكمة او تسليم الشيء المأمور بتسليمه في الحكم او الامر الى حارس مقتدر ، مؤداه نه يشترط لصحة التنفيذ وفقا لنص هذه المادة ان يقدم الدليل على ان المحكوم له قد نفذ شرط الكفالة على الوجه المشار اليه في هذه المادة ولم يكتف المشرع بأن يقوم المحكوم له بإبداء رغبته في الخيار على الوجه المبين بهذه المادة بل نص في المادة ٢٩٤ مرافعات على ان يعلن اختياره للمحكوم عليه اما على يد محضر بورقة مستقلة او ضمن اعلان سدد التنفيذ او ورقة التكليف بالوفاء ثم اضاف في المادة ٢٩٥ مرافعات النص على ان لذي الشأن خلال ثلاثة ايام التالية لهذا الاعلان ان ينازع في اقتدار الحارس او كفاية ما يودع واذا كان الثابت ان الحكم القاضي بحل الشركة وتصفياتها قد صدر مشمولا بالنفاذ المعجل بشرط

وحيث ان النعي بهذين السببين في غير محله ، ذلك انه لما كان تمثيل المصفي للشركة فترة صافية يتعاق فقط بالأعمال التي تستلزمها تصفية وبالذعوى التي ترفع من الشركة او عليها اما اذا تعلق الامر بالشروع في تنفيذ الحكم القاضي بحل الشركة وتصفياتها وتعيين أحد الشركاء مصفيا لها فانه لا يعدو ان يكون حكما من الاحكام التي يراد تنفيذها هنالك لا تختلط صفة المصفي مع صفة المحكوم له ، لان الامر لا يتعلق حينئذ بالنازعة فيما قضى به الحكم من تعيينه مصفيا او بسلطاته في التصفية او بصحة الاجراءات التي اتخذها بحسبانه مصفيا لشركة تحت التصفية وانما يتعلق الامر بجواز تنفيذ حكم وبصحة اجراءات هذا التنفيذ لذلك لا تكون صفته كمصنف ملحوظة وانما يبرز فقط صفته كطالب تنفيذ محكوم له واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فقضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لعدم اختصاصه بصفته مصفيا فانه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعي عليه بهذين السببين على غير اساس .

وحيث ان الطاعن ينعي بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله والاخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول ان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد قضى ببطلان تنفيذ الحكم الصادر بتسليم موجودات الشركة في يوم ١٧/٣/١٩٧٣ تأسيسا على ان تنفيذ الحكم رغم انه مقيّد بشرط الكفالة الا انه لم تتخذ فيه الاجراءات المنصوص عليها في المادتين ٢٩٣ و ٢٩٤ من قانون المرافعات يكون قد تم بالمخالفة لاحكام القانون . ولما كانت الغاية من تقديم الكفالة هي تأمين من صدر ضده هذا الحكم من تنفيذ جبري قبل ان يصبح الحكم المنفذ به نهائيا واذا لم تتضمن نصوص المواد ٢٩٣ و ٢٩٤ و ٢٩٥ مرافعات نص على البطلان جزاء على مخالفة احكامها وكانت المادة ٢٠ من قانون المرافعات تنص على بطلان الاجراء اذا شابته عيب جوهري لم



أعمال المصفي ومدى التزام الشركاء بها  
انما يستند الى سلطات المصفي التي يستمدّها  
من الحكم الذي يدور النزاع حول تنفيذه فان هذا  
الدفاع يكون صحيح فلا على الحكم المطعون  
فيه اذ اغفل الرد عليه ويكون النعي عليه  
بهذا السبب على غير أساس .

وحيث انه لما تقدم جمعية يتعين رفض  
الطعن .

الطعن رقم ٢٧ سنة ٤٥ ق رئاسة وعضوية السادة  
المستشارين حفاظ رفقي نائب رئيس المحكمة ومحمود حسن حسين  
ودكتور سعيد عبد الماجد وعاصم المراغي ويوسف أبو زيد .

## ٤

٧ مايو ١٩٧٩

- ( أ ) حكم . عدم جواز الطعن استقلا في الاحكام  
الصادرة اثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي النهائي  
لها . م ٢١٢ مرافعات .
- ( ب ) دعوى . رفعها على غير ذي صفة . القضاء بعدم  
قبولها الغاء الحكم استئنافيا مع اعادة الدعوى  
لمحكمة اول درجة للفصل في موضوعها .
- ( ج ) نقض . النعي بانتفاء صفة الطاعن في الدعوى .  
عدم جواز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض .
- ( د ) دعوى : توافر الصفة فيها هو مما يستقل به  
قاضي الموضوع .
- ( هـ ) استئناف . الغاء محكمة الاستئناف للحكم  
الابتدائي . وجوب الفصل في الموضوع دون اعادتها  
لمحكمة اول درجة .
- ( و ) نقض . نقض الحكم . اثره .

## المبادئ القانونية :

١ - مؤدى نص المادة ٢١٢ من قانون  
المرافعات ان المشرع وضع قاعدة عامة مقتضاها  
منع الطعن على استقلال في الاحكام التي  
تصدر اثناء نظر الدعوى ولا تنتهي بها  
الخصومة كلها وذلك لدرء تقطيع اوصال  
الدعوى الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم  
مما يؤدي الى تعويق الفصل فيها وزيادة

تقديم كفالة وقام المحكوم لهم ومن بينهم  
الطاعن بتنفيذ هذا الحكم تنفيذا جبريا بتسليم  
الطاعن بصفته مصفيا موجودات الشركة  
وتحرير محضر الجرد دون قيامهم بأعمال شرط  
الكفالة وفقا لنص المادتين ٢٩٣ و ٢٩٤ مرافعات  
فان هذا التنفيذ يكون باطلا واذ كان الضرر قد  
افترضه المشرع افتراضا في المادتين ٢٩٣  
و ٢٩٤ مرافعات فلا يلزم التنفيذ ضده باثباته  
ولا يكلف الحكم بالتحدث عنه واذ التزم الحكم  
المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد اصاب  
صحيح القانون ولا يؤثر في سلامته ما انتهى  
اليه ما ساقه الطاعن من أنه بعد أن باع  
مقر الشركة وقام بتسديد ما عليها من  
ضرائب اودع الباقي خزائنة المحكمة بأمر منها  
فليس ذلك سوى ايداع لما يبقى من حصيلة التنفيذ  
وليس هذا الايداع المنصوص عليه في المادة ٢٩٣  
مرافعات ومن ثم فان النعي على الحكم بالخطأ في  
القانون والقصور في التسبب يكون في غير محله .

وحيث ان الطاعن ينعي بالسبب الرابع على  
الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في  
تطبيقه وتأويله وفي بيان ذلك يقول ان  
الطاعن كان مصفيا بحكم قضائي حددت مهمته  
بتصفيته الشركة وبيع موجوداتها وسداد  
ديونها وقام هو بتنفيذ هذا الحكم وكان ممثلا  
لجميع الشركاء بما فيهم المطعون ضده الاول  
وقد باشر مأموريته باشراف المحكمة وتم ايداع  
الباقي بعد سداد الديون وكانت سلطة  
المصفي قد حددها القانون المدني في المادة  
٢/٥٣٥ واذ لم يتعرض الحكم المطعون فيه  
لبحث حجية أعمال المصفي القانونية ومدى  
التزام الشركاء بهذه الحجة فانه يكون قد  
خالف القانون وشابه القصور بما يستوجب  
نقضه .

وحيث ان هذا النعي في غير محله ذلك انه لما  
كان لا يعيب الحكم اغفاله الرد على دفاع  
غير منتج في الدعوى وكان النزاع في الدعوى  
الحالية ينحصر في تنفيذ الحكم القاضي بحل  
الشركة وتصفيتها لعدم أعمال شرط الكفالة  
واذ كان دفاع الطاعن القائم حول حجية

٥ — الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة هو في حقيقته دفع موضوعي يقصد به — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — الرد على الدعوى برمتها ويترتب على قبوله ان يخسر المدعى دعواه وتستنفذ محكمة اول درجة بالقضاء فيه ولايتها في الفصل في موضوع النزاع وي طرح الاستئناف عن هذا الحكم الدعوى بما احتوته من طلبات واوجه دفاع على محكمة الاستئناف فلا يجوز لها في حالة الغاء الحكم المستأنف وقبول الدعوى ان تعيدها لمحكمة اول درجة لنظر موضوعها .

٦ — يترتب على نقض هذا الحكم نقض جميع الأحكام والأعمال اللاحقة عليه متى كان ذلك الحكم أساساً لها — م ٢٧١ مرافعات — الأمر الذي يتعين معه نقض الحكم الابتدائي الصادر في موضوع الدعوى والحكم الاستئنافي المؤيد له المطعون فيه بالنقض مع الحكم المنقوض .

### المحكمة :

وحيث ان المطعون ضدها الاولى تستند في الدفع بعد جواز الطعن لرفعه بعد الميعاد بالنسبة للحكم الصادر بتاريخ ٢٧/٣/١٩٧٦ في الاستئناف رقم ٢٧٩ سنة ٩١ ق على انه كان يتعين الطعن فيه بالنقض على استتقلال من تاريخ صدوره .

وحيث ان هذا الدفع في غير محله ذلك ان مؤدى نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات ان المشرع وضع قاعدة عامة مقتضاها منع الطعن على استقلال في الأحكام التي تصدر اثناء نظر الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة كلها وذلك لدرء تقطيع اوصال الدعوى الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم مما يؤدي الى تعويق الفصل فيها وزيادة نفقات التقاضي ، فتلك الأحكام — ولو كانت منهيّة لجزء من الخصومة — لا يجوز الطعن فيها الا مع الحكم الختامي المنهي للخصومة كلها ، باستثناء ما كان منها وقتياً او مستعجلاً او صادراً بوقف الدعوى او قابلاً للتنفيذ الجبري فقد اجاز المشرع الطعن فيها على

نفقات التقاضي ، فتلك الأحكام — ولو كانت منهيّة لجزء من الخصومة — لا يجوز الطعن فيها الا مع الحكم الختامي المنهي للخصومة كلها ، باستثناء ما كان منها وقتياً او مستعجلاً او صادراً بوقف الدعوى او قابلاً للتنفيذ الجبري فقد اجاز المشرع الطعن فيها على استقلال لانها — وعلى ما افصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون المشار اليه — تنشئ للمحكوم عليه مصلحة جديّة في الطعن فيها على استقلال وحتى يتسنى طلب وقف نفاذه .

٢ — اذ كان الحكم المطعون فيه والذي قضى بالغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة وبقبولها وباعادة القضية لمحكمة اول درجة للقضاء في موضوعها لم ينفه الخصومة كلها — والتي كانت مازالت مرددة بين الاطراف — ليس من الأحكام المستثناة الواردة على سبيل الحصر في المادة ٢١٢ مرافعات فانه لا يجوز الطعن فيه بالنقض على استقلال ، واذا التزمت الطاعنة هذا النظر ولم تطعن في هذا الحكم الا مع الحكم المنهي للخصومة كلها في الميعاد ، فانها تكون قد اصابته صحيح القانون .

٣ — النعي — المؤسس على انتفاء صفة الطاعنة في الدعوى — غير مقبول ذلك انه يقوم على دفاع يخالطه واقع لم تتقدم الطاعنة بالدليل على سبق تمسكها به امام محكمة الموضوع — قبل صدور الحكم المطعون فيه والذي قضى بالغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول الدعوى لرفعها عن غير ذي صفة وبقبولها — كما خلت مدونات هذا الحكم محل الطعن مما يدل على ذلك ، ومن ثم لا يجوز للشركة الطاعنة التحدي بهذا الدفاع لأول مرة امام محكمة النقض .

٤ — استخلاص توافق الصفة في الدعوى هو من قبيل فهم الواقع في الدعوى وهو مما يستقل به قاضي الموضوع وبحسبه ان يبين الحقيقة التي اقتنع بها وان يقيّم قضاءً على اسباب سائغة تكفي لحمله .



من شركة ٠٠٠٠ والذى كان أحد شركائها ٠٠٠٠ الشريك الموصى فى شركة ٠٠٠٠ لأن هذا الشراء قد تسم بعد تصفية شركة ٠٠٠٠ المذكورة بالإضافة الى انها اتفقت فى عقد شرائها لمحلات ٠٠٠٠ المؤرخ ١٩٥٠/٢/٣١ على عدم تحملها مسئولية الضرائب المستحقة على تلك المحلات سنة ١٩٥٠ وبالتالى فان مطالبة الطاعنة بالضرائب المستحقة على شركة ٠٠٠٠ موجهة لمن لا صفة له اذ لو صح أن للشركة المطعون ضدها حقوق قبل شركة ٠٠٠٠ المذكورة لتعين عليها الرجوع على المصطفى على تلك الشركة لا سيما وان اجراءات الضريبة الخاصة بشركة ٠٠٠٠ ، وشركاه كانت تتم فى مواجهة الشريك المتضامن ٠٠٠٠ والذى كان هو بذاته المصطفى على هذه الشركة .

وحيث ان هذا النعى - المؤسس على انتفاء صفة الطاعنة فى الدعوى غير مقبول ذلك انه يقوم على دفاع يخالطه واقبح لم تتقدم الطاعنة بالدليل على سبق تمسكها به امام محكمة الموضوع - قبل صدور الحكم المطعون فيه والذى قضى بالغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة وبقبولها - كما خلت مدونات هذا الحكم محل الطعن مما يدل على ذلك ومن ثم لا يجوز للشركة الطاعنة التحدى بهذا الدفاع لأول مرة امام محكمة النقض .

وحيث ان الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه بالوجه الثانى من السبب الاول الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك تقول ان القرار الصادر من لجنة طعن ضرائب القاهرة فى الطعنين رقمى ٢٥٨ و ٢٥٩ فى ١٩٥٧/١/٧ قطع فى أسبابه المرتبطة بمنطوقه بمسئولية المطعون ضدها الاولى بالتضامن عن جميع الضرائب المستحقة على شركة ٠٠٠٠ وشركاه تأسيسا على أن « ٠٠٠٠ » كانت هى الشريك الموصى وانه لا يمكن للمأمورية مطالبة الشريك الموصى بأى ضريبة مستحقة على المنشأة وانما المسئول عن تلك الضريبة هو الشركة المتنازل اليها - المطعون ضدها الاولى - وبذلك لم يكن لها صفة فى المطالبة واذ قضى الحكم

استقلال - وعلى ما افصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون المشار اليه - تنشىء للمحكوم عليه مصلحة جديدة فى الطعن فيها على استقلال وحتى يتسنى طلب وقف نفاذه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه بالنقض الحالى الصادر فى الاستئناف رقم ٢٧٩ سنة ٩١ ق بتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٧ - والذى قضى بالغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة وبقبولها وبإعادة القضية لمحكمة اول درجة للقضاء فى موضوعها لم ينه الخصومة كلها - والذى كانت مازالت مرددة بين الاطراف - ولم يكن من الاحكام المستأنف الواردة على سبيل الحصر فى المادة ٢١٢ مرافعات فانه لا يجوز الطعن فيه بالنقض على استقلال ، واذ التزمت الطاعنة هذا النظر ولم تطعن فى هذا الحكم الا مع الحكم النهى للخصومة كلها الصادر فى الاستئناف رقم ٩ سنة ٩٤ ق بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٥ فى الميعاد فانها تكون قد اصابته صحيح القانون ويكون هذا الدفع على غير أساس ويتعين رفضه .

حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الطعن على الحكم الصادر فى ١٩٧٦/٣/٢٧ فى الاستئناف رقم ٢٧٩ سنة ٩١ ق اقيم على سببين تنعى الطاعنة بالوجهين الاول والثالث من السبب الاول منهما على هذا الحكم مخالفة الواقع والقانون وفى بيان ذلك تقول ان شركة ٠٠٠٠ وشركاه التى طالبت مصلحة الضرائب المطعون ضدها الاولى بالضرائب المستحقة عليها انما هى شركة توصية بسيطة كانت مكونة من ٠٠٠٠ كشريك متضامن و ٠٠٠٠ كشريك موصى وان تلك الشركة قد صفت بموجب الحكم الصادر فى الدعويين رقمى ٩٥٥ و ١١٣٤ سنة ٦٧ ق بجلسة ١٩٤٢/٣/٢١ وعين ٠٠٠٠ ، مصفيا لها وخول الحق فى بيع الشركة وتصفيتها وان الشركة المطعون ضدها الاولى قد اشترت اموال شركة ٠٠٠٠ المذكورة من المصطفى فى اواخر سنة ١٩٤٣ وبذلك تكون الشركة التى آلت اليها ممتلكات ٠٠٠٠ هى المسئولة عن تلك الضرائب وانه لا يغير من ذلك كون الشركة الطاعنة قد اشترت محلات ٠٠٠٠

المطعون فيه على خلاف ذلك فإنه يكون قد اخطأ في القانون .

وحيث ان هذا النعي مردود بأنه لما كانت الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه مخالفته للقرار الصادر من لجنة طعن ضرائب القاهرة في ١٩٥٥/١/٧ ولم تتقدم بصورة رسمية من القرار المذكور فان نعيها هذا - ايا كان وجه الراي فيه - يكون مجردا عن الدليل .

وحيث ان الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه بالوجه الرابع من السبب الأول والشق الأول من السبب الثاني مخالفة القانون والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك تقول ان الحكم قضى بالغاء قضاء قضاء محكمة الدرجة الأولى بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة استنادا الى ما قرره في أسبابه من ان المطعون ضدها الأولى رأت ان شركة « . . . » و « . . . » مسئولان عن الضرائب التي دفعتها في حين ان الصفة يجب ان تكون ثابتة من الأوراق وان الأحكام لا يصح ان تبني على ما يراه الخصوم اذ للمحكمة الرقابة في التأكد من توافر الصفة استخلاصا من وقائع الدعوى وأوراقها الأمر الذي يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعي في غير محله ذلك انه لما كان استخلاص توافر الصفة في الدعوى هو من قبيل فهم الواقع في الدعوى وهو مما يستقل به قاضي الموضوع وبحسبه ان يبين الحقيقة التي اقتنع بها وان يقيم قضاءه على أسباب سائغة تكفي لحمله . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه في شأن توافر صفة الطاعنة على ما أورده : « وبما ان محكمة اول درجة قضت في ١٩٦٩/١٢/١٤ بنسب خبير في الدعوى وقد باشر الخبير مهمته . . . » وقد قامت بسداد مبلغ ٢٣٠٢٧ جنيه و ٣١٠ مليم منها مبلغ ١٨٤٢١ جنيه و ٤٨٠ مليم مستحقة على « . . . » ٤٦٠٥ جنيه و ٤٦٢ مليم مستحقة على محلات « . . . » التي آلت الى المستأنف عليها الأولى واذ قدم الخبير تقريره قضت محكمة اول درجة في ١٩٦٤/٤/٢٠ بعدم قبول الدعوى

لرفعها على غير ذي صفة وركنت في ذلك الى انه تبين ان الشريك المتضامن هو المسئول عن ٨٠٪ من الضرائب وان شركة . . . مسئولة عن ٢٠٪ الباقية واذ كانت المدعية قد اقامت دعواها وقد طالبت كل من المدعى عليهما بنصيب الآخر ، فان الدعوى تكون قد اقيمت على غير ذي صفة مما يتعين معه عدم قبولها . . . وقد اتخذت الشركة المستأنفة أسبابا لاستئنافها ان الحكم المستأنف اذ قضى بعدم قبول الدعوى قد جانبه التوفيق لان اختلاف النسبة المسئول عنها كل شريك من جملة الضرائب المستحقة عن هذه الشركة لا يجعل الدعوى قد اقيمت على غير ذي صفة . . . وبما انه لا مشاحة في ان المستأنفة اقامت دعواها على كل من المستأنف عليهما مطالبة اياهما بمبالغ من المال رأت انها دفعتها عنهما لمصلحة الضرائب وليس فيما جاء بتقرير الخبير من اختلاف المبالغ المطالب بها كل شريك ما يجعل الدعوى قد اقيمت على غير ذي صفة اذ انه لا جدال في ان المستأنفة اختصمت في دعواها ابتداء من رأت مسئوليتهما عن المبالغ التي دفعتها ولم تختصم احد غيرهما « . . . » وكان البين من الحكم المطعون فيه انه اقام قضاءه في توافر صفة الطاعنة في الدعوى على ما أثبت له من تقرير الخبير من سداد المطعون ضدها الأولى للضرائب المستحقة على « . . . » التي آلت الى الطاعنة وكانت هذه الأسباب سائغة ولها أصل ثابت في الأوراق وتكفي لحمل الحكم المطعون فيه ، فان نعي الطاعنة عليه بأنه جاء مجردا من السند في شأن الصفة يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

وحيث ان الطاعنة تنعى بالشق الثاني من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه البطلان وفي بيان ذلك تقول ان الحكم المطعون فيه بعد ان ألغى الحكم الصادر من محكمة اول درجة بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة قضى باعادة الدعوى الى محكمة اول درجة للفصل في موضوعها الأمر الذي يعيب الحكم بالبطلان ويستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعي في محله ذلك ان الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة هو في



## المبادئ القانونية :

١ - مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعة هي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مسئولية تبعية مقرررة بحكم القانون لمصلحة الضرر ، وتقوم على فكرة الضمان القانوني ، فيعتبر المتبوع في حكم الكفيل المتضامن حفالة مصدرها القانون وليس العقد ، ومن ثم فإذا أوفى المتبوع التعويض كان له أن يرجع به حله على تابعه محدث الضرر كما يرجع الكفيل المتضامن على المدين الذي كفله لأنه المسئول عنه وليس مسئولا معه ، وهذه القاعدة هي التي قننها المشرع في المادة ١٧٥ من القانون المدني التي تنقضي بان للمسئول عن عمل الغير حق الرجوع عليه في الحدود التي يكون فيها هذا الغير مسئولا عن تعويض الضرر ، ولم يقصد المشرع بذلك المادة أن يستحدث للمتبوع دعوى شخصية جديدة يرجع بها على تابعه .

٢ - للمتبوع عند وفائه بالتعويض للدائن الضرر أن يرجع على التابع بدعوى الحلول النصوص عليها في المادة ٧٩٩ من القانون المدني والتي ليست الا تطبيقا للقاعدة العامة في الحلول القانوني المنصوص عليها في المادة ٣٢٦ من القانون المذكور والتي تنقضي بان الموفى يحل محل الدائن الذي استوفى حقه اذا كان الموفى ملزما بوفاء الدين عن المدين . واذا كان للمدين في حالة الرجوع عليه بهذه الدعوى أن يتمسك في مواجهة الكفيل بالدفعوع التي كان له أن يتمسك بها في مواجهة الدائن ، فان من حق التابع أن يتمسك قبل المتبوع الذي أوفى التعويض عنه للضرر بانقضاء حق هذا الدائن الضرر قبله بالتقادم الثلاثي المقرر في المادة ١٧٢ من القانون المدني بدعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع ، على أساس أنه انقضى على علم الضرر بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه أكثر من ثلاث سنوات دون أن يرفع الضرر عليه الدعوى بطلب التعويض على أساس أن رفعه الدعوى على المتبوع ، لا يقطع التقادم بالنسبة اليه ، والتقادم هنا لا يرد على حق المتبوع في الرجوع على التابع ، وإنما على حق الدائن الأصلي

حقيقته دفع موضوعي يقصد به - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - الرد على الدعوى برمتها ويترتب على قبوله أن يخسر المدعي دعواه وتستنفذ محكمة أول درجة بالقضاء فيه ولايتها في الفصل في موضوع النزاع ويطرح الاستئناف عن هذا الحكم الدعوى بما احتوته من طلبات وأوجه دفاع على محكمة الاستئناف فلا يجوز لها في حالة الغاء الحكم المستأنف وقبول الدعوى أن تعيدها لمحكمة أول درجة لنظر موضوعها ، لما كان ذلك . واذا كان الحكم المطعون فيه بعد أن قضى بالغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول الدعوى لرفعها على غير صفة وبقبولها أعاد القضية لمحكمة أول درجة - بعد أن استنفذت بالقضاء في الصفة ولايتها في الفصل في موضوع النزاع - للقضاء في موضوعها بدلا من أن يمضي هو في نظرها للفصل في موضوعها ، فانه بذلك يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

وحيث أنه لما كان يترتب على نقض هذا الحكم - الصادر في الاستئناف رقم ٢٧٩ سنة ٩١ ق بتاريخ ٢٧/٣/١٩٧٦ - نقض جميع الأحكام والأعمال اللاحقة عليه متى كان ذلك الحكم أساسا لها - م ٢٧١ مرافعات - الأمر الذي يتعين منه نقض الحكم الابتدائي الصادر بتاريخ ٢٧/١١/١٩٧٦ في موضوع الدعوى والحكم الاستئنافي المؤيد له الصادر في الاستئناف رقم ٩ سنة ٩٤ ق بتاريخ ٢٥/٢/١٩٧٨ ( والمطعون فيه بالنقض مع الحكم المنقوض ) دون حاجة لبحث أسباب الطعن الموجهة اليه .

الطعن رقم ٧٥٨ سنة ٤٨ ق بالهيئة السابقة .

٥

١٠ مايو ١٩٧٩

- ( أ ) مسئولية . مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعة . ماهيتها .
- ( ب ) تعويض . رجوع المتبوع على التابع بدعوى الحلول بما أوفاه من تعويض للضرر . م ٧٩٩ مدني .
- ( ج ) دعوى . رجوع المتبوع على التابع بالدعوى الشخصية بما أوفاه من تعويض للضرر . م ٣٢٤ مدني .
- شرطة .

تكون مدة التقادم خمس عشرة سنة من تاريخ الحادث .

وحيث ان هذا النعى غير سديد ، ذلك ان مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة هي — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — مسؤولية تبعية مقررة بحكم القانون لمصلحة المضرور ، وتقوم على فكرة الضمان القانوني ، فيعتبر المتبوع في حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون وليس العقد ، ومن ثم فاذا أوفى المتبوع التعويض كان له ان يرجع به كله على تابعه محدث الضرر كما يرجع الكفيل المتضامن على المدين الذي كفله لانه المسئول عنه وليس مسئولا معه ، وهذه القاعدة هي التي قننها المشرع في المادة ١٧٥ من القانون المدني التي تقضى بأن للمسئول عن عمل الغير حق الرجوع عليه في الحدود التي يكون فيها هذا الغير مسئولا عن تعويض الضرر ، ولم يقصد المشرع بتلك المادة ان يستحدث للمتبوع دعوى شخصية جديدة يرجع بها على تابعه ، وانما يكون له عند وفائه بالتعويض للدائن المضرور ان يرجع على التابع باحدى دعويين ، الاولى دعوى الحلول المنصوص عليها في المادة ٧٩٩ من القانون المدني والتي ليست الا تحقيقا للقاعدة العاملة في الحلول القانوني المنصوص عليها في المادة ٣٢٦ من القانون المذكور والتي تقضى بأن الموفى يحل محل الدائن الذي استوفى حقه اذا كان الموفى ملزما بوفاء الدين عن المدين . واذ كان للمدين في حالة الرجوع عليه بهذه الدعوى ان يتمسك في مواجهة الكفيل بالدفوع التي كان له ان يتمسك بها في مواجهة الدائن ، فان من حق التابع ان يتمسك قبل المتبوع الذي أوفى التعويض عنه للمضرور بانقضاء حق هذا الدائن المضرور قبله بالتقادم الثلاثي المقرر في المادة ١٧٢ من القانون المدني لدعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع على أساس انه انقضى على علم المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه اكثر من ثلاث سنوات دون ان يرفع المضرور عليه الدعوى بطلب التعويض وعلى أساس ان رفعه الدعوى على المتبوع ( الطاعنة ) لا يقطع

الذي انتقل الى المتبوع بحلوله محل الدائن « المضرور » فيه والذي يطالب به المتبوع تابعه ، ذلك بان المتبوع حين يوفى التعويض للدائن المضرور فانه يحل محل هذا الدائن في نفس حقه ، وينتقل اليه هذا الحق بما يرد عليه من دفوع .

٣ — يستطيع المتبوع الرجوع على تابعه بالدعوى الشخصية المنصوص عليها في المادة ٣٢٤ مدني التي تقضى بأنه اذا قام الغير بوفاء الدين كان له حق الرجوع على المدين بقدر ما دفعه . وهذه الدعوى سواء كان أساسها الاضرار بلا سبب أو الفضالة فان المتبوع لا يستطيع الرجوع بها اذا كان قد أوفى التعويض للدائن المضرور بعد ان كان حقا الدائن فيه قد سقط بالنسبة للتابع لأن هذا لم يقد شيئا من هذا الوفاء وليس للمتبوع ان يرجع على تابعه بالتعويض الذي أوفاه عنه بالدعوى الشخصية التي قررها القانون في المادة ٨٠٠ من القانون المدني للكفيل قبل المدين ، وذلك لما هو مقرر من عدم جواز رجوع الكفيل بهذه الدعوى اذا كانت الكفالة لمصلحة الدائن وحده ، وضمان المتبوع لأعمال تابعه هو ضمان قرره القانون لمصلحة الدائن المضرور وحده .

### الحكمة :

وحيث ان الطعن اقيم على سبب واحد ينمى الطاعن به على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول ان الحكم اقام قضاءه على ان دعوى الرجوع تتقادم بثلاث سنوات ، في حين ان دعوى التعويض بهذه المدة هي الدعوى الناشئة عن العمل غير المشروع الذي يتمثل في الاخلال بالواجب العام بعدم الاضرار بالغير ، اما الاخلال بواجب الوظيفة والذي يتمثل في عدم اتخاذ المطعون عليه التدابير اللازمة لعملية القبض وفي عدم اعداد القوة للمواجهة المحتملة مما أدى الى مقتل الرقيب . . . . . فيستوجب المسؤولية المدنية طبقا للقواعد العامة وليس استنادا الى العمل غير المشروع ، وبالتالي



يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً  
ويكون النعى بما تضمنه سبب الطعن على غير  
أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

الطعن رقم ٨٧١ سنة ٤٣ ق رئاسة وعضوية السادة  
المستشارين عبد العال السيد نائب رئيس المحكمة ومحمد  
الخلوي ود . عبد الرحمن عياد وإبراهيم فوده وعبد الحميد  
المنفلوطي .

## ٦

١٠ مايو ١٩٧٩

- ( أ ) حكم . أسباب الحكم المرتبطة بالمنطوق . اكتسابها  
حجية الشيء المحكوم فيه . م ١٠١ من قانون الإثبات .  
( ب ) التزام . حلول الدين المضمون بالرهن دون انقضائه .  
لا يمنع من الحكم بصحة الرهن الحيازي .  
( ج ) رهن حيازي . رهن ملك الغير أو رهن المشتري  
بعقد عرفي للعقار المبيع . اثره .

### البادئ القانونية :

١ - اذ كان الحكم السابق قد قطع في  
اسبابه المرتبطة بالمنطوق بأن الدين المضمون  
في عقد الرهن الحيازي منبت الصلة عن  
الدين محل المخالصة التي تحمل ذات التاريخ ،  
فإن هذه الأسباب تحوز حجية الشيء المحكوم  
فيه ، ونقضى المحكمة بهذه الحجية من تلقاء  
نفسها عملاً بالمادة ٢٠١ / ٢ من قانون  
الإثبات . ولما كان المطعون ضده الأول قد أقام  
الدعوى بطلب القضاء بصحة ونفاذ عقد  
الرهن الحيازي المشار إليه ، وتمسك  
الطاعن بصداد الدين المضمون واستدلاً على ذلك  
بتلك المخالصة ، فإن الحكم المطعون فيه اذ رفض  
هذا الدفع استناداً الى حجية الحكم السابق  
صدوره في دعوى الافلاس دون ان يطلب المطعون  
عليه الأول اعمال هذه الحجية ، لا يكون قد  
أخطأ في تطبيق القانون أو شابه القصور في  
التسبيب .

التقادم بالنسبة اليه ، والتقادم هذا لا يرد  
على حق المتبوع في الرجوع على التابع ،  
وانما على حق الدائن الاصلى الذى  
انتقل الى المتبوع بحلوله محل الدائن « المضرور »  
فيه والذي يطالب به المتبوع تابعه ، ذلك بأن  
المتبوع حين يوفى التعويض للدائن المضرور  
فإنه يحل محل هذا الدائن في نفس حقه  
وينتقل اليه هذا الحق بما يرد عليه من  
دفع . والدعوى الثانية التي يستطيع المتبوع  
الرجوع بها على تابعه في الدعوى الشخصية  
المنصوص عليها في المادة ٣٢٤ مدنى التي  
تقضى بانته إذا قام الغير بوفاء  
الدين كان له حق الرجوع على المدين بقدر  
ما دفعه . وهذه الدعوى سواء كان أساسها  
الاثراء بلا سبب أو انقضائه فإن المتبوع  
لا يستطيع الرجوع بها إذا كان قد أوفى  
التعويض للدائن المضرور بعد أن كان حق الدائن  
فيه قد سقط بالنسبة للتابع لأن هذا لم يفد شيئاً  
من هذا الوفاء . وليس للمتبوع أن يرجع على  
تابعه بالتعويض الذى ادعاه بالدعوى الشخصية  
التي قررها القانون في المادة ٨٠٠ من  
القانون المدنى للكفيل قبل المدين ، وذلك لما  
هو مقرر من عدم جواز جوع الكفيل بهذه  
الدعوى إذا كانت الكفالة لمصلحة الدائن وحده .  
و ضمان المتبوع لأعمال تابعه هو ضمان قرره  
القانون لمصلحة الدائن المضرور وحده . لما  
كان ذلك وكان الطاعن قد أقام دعواه ضده  
المطعون عليه بالرجوع عليه بما أداه من تعويض  
باعتباره مسئولاً عنه عملاً بالمادة ١٧٥ من  
القانون المدنى ، وكانت هذه الدعوى قد  
أقيمت في . . . . . بعد أن كان قد انقضى  
أكثر من ثلاث سنوات على علم المضرور بحدوث  
الضرر والشخص المسئول عنه ، فإن حق المضرور  
قبل المطعون عليه يكون قد سقط بالتقادم .  
ولا اثر لرفع المضرور دعواه قبل الطاعن من  
قطع هذا التقادم . واذا أخذ الحكم المطعون  
فيه بهذا النظر منتهياً الى أن رجوع الطاعن  
بدعوى الحلول يصطدم بالدفع الذى أبداه  
المطعون عليه بسقوط حق الدائن المضرور في  
مطالبته بالتعويض بالتقادم الثلاثى المنصوص  
عليه في المادة ١٧٢ من القانون المدنى ، فإنه

فاستأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٤ سنة ٥٤ طنطا ( مأمورية بنها ) واستند الى أنه دائن للمفلس بدين تدخل به في التفليسة وبتاريخ ١٩٦٥/٤/٣ حرر مخالصة عن الدين مقابل رهن الطاعن الأول له المنزل المبين بصحيفة استئنافه ولكن تعذر تنفيذ الرهن لصدوره بعد شهر الافلاس مما يدعوه لطلب بطلان عقد الرهن والمخالصة المترتبة عليه ، فقضت المحكمة برفض الاستئناف تأسيسا على أن المخالصة منبئة الصلة بعقد الرهن وأن الحكم المستأنف قد تحقق من سداد جميع ديون المفلس وبذلك يكون قد أوصد في وجه المطعون عليه باب المطالبة بالدين الذي سبق أن تدخل به في التفليسة ، ومع ذلك فقد عاد للمطالبة به عن طريق طلب صحة ونفاذ عقد الرهن بأن أكد في دعواه أن الدين المضمون بالرهن هو ذاته الذي كان قد تدخل به في دعوى الافلاس ، وفي هذا الاطار دفع الطاعنان دعوى صحة ونفاذ عقد الرهن ببراءة ذمتها من أي دين للمطعون ضده الأول ، واستند الى المخالصة المؤرخة ١٩٦٥/٤/٣ والحكم الاستئنافي الصادر في دعوى الافلاس ، غير أن الحكم المطعون فيه اعتبر أن الدين المضمون بالرهن خلاف الدين محل المخالصة أخذا بحجية الحكم الاستئنافي في دعوى الافلاس رغم أن المطعون عليه الأول لم يتمسك بهذه الحجة مما لا يسمح قانونا بأعمالها .

وحيث أن هذا النعى مردود ، ذلك بأن الحكم الصادر في الاستئناف رقم ١٤ سنة ٤ ق طنطا ( مأمورية بنها ) قد قطع في أسبابه المرتبطة بالمنطوق بأن الدين المضمون في عقد الرهن الحيازي المؤرخ ١٩٦٥/٤/٣ منبت الصلة عن الدين محل المخالصة التي تحل ذات التاريخ ، ومن ثم تحوز هذه الأسباب حجية الشيء المحكوم فيه ، وتقضي المحكمة بهذه الحجة من تلقاء نفسها عملا بالمادة ١٠١/٢ من قانون الاثبات . ولما كان المطعون ضده الأول قد أقام الدعوى بطلب القضاء بصحة ونفاذ عقد الرهن الحيازي المشار اليه وتمسك الطاعنان بسداد الدين المضمون واستدلا على ذلك بتلك المخالصة ، فإن الحكم المطعون فيه اذ رفض هذا الدفاع استنادا الى حجية الحكم السابق صدوره في دعوى الافلاس دون أن يطلب المطعون

٢ — اذ كان الحكم المطعون فيه قد استظهر قيام الدين المضمون بالرهن ، فلا يمنعه من القضاء بصحة الرهن الحيازي أن يكون الدين قد حل مادام لم ينقض عملا بالمادة ١١١٢ من القانون المدني .

٣ — اذ كان الواضح من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه الأول أقام دعواه للحكم بصحة عقد الرهن الحيازي الصادر له من الطاعنين عن المنزل المبين بصحيفة الدعوى والذي اشترى الطاعنان أرضه من المطعون ضده الثاني بعقد غير مسجل وأقاما عليها مباني المنزل ، واذا كانت المادة ١٠٣٣ من القانون المدني والتي أحالت اليها المادة ١٩٠٨ تنص على أنه « اذا كان الراهن غير مالك للعقار المرهون فإن عقد الرهن يصبح صحيحا اذا أقره المالك الحقيقي بورقة رسمية واذا لم يصدر هذا الاقرار فإن حق الرهن لا يترتب على العقار الا من الوقت الذي يصبح فيه هذا العقار مملوكا للراهن » وكان هذا النص لا يمنع رهن ملك الغير او رهن المشتري بعقد عرفي لما اشتراه قبل أن يشهر عقد شرائه ، ولكن هذا الرهن يكون قابلا للإبطال لصلحة الدائن المرتهن لا لصلحة الراهن ويجوز لهذا الدائن اجازة الرهن فيصبح الرهن ويلحق بالعقار المرهون من وقت تملك الراهن له ، اذ كان ذلك ، فإن عدم شهر الطاعنين لعقد شراء أرض المنزل المرهون لا يحول دون الحكم للدائن ( المطعون عليه الأول ) بصحة عقد الرهن الحيازي الصادر له .

### الحكمة :

وحيث أن الطعن اقيم على اربعة اسباب ينعى الطاعنان بأولها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور ، وفي بيان ذلك يقولان أنه أشهر افلاس أولهما في الدعوى ٧٣ لسنة ١٩٥٧ افلاس بنها وكان المطعون عليه الأول قد تدخل في الاجراءات بدين مقداره ٥٣٠٠ ج فقدم الطاعن الأول للمور التفليسة مخالصة مؤرخة ١٩٦٥/٤/٣ صادرة من المطعون عليه المذكور يقر فيها باستلامه جميع ماله من أموال وحقوق ، وبتاريخ ١٩٧١/١٠/١٨ قضت المحكمة بانتهاء اجراءات التفليسة



الرهن لا يترتب على العقار الا من الوقت الذي يصبح فيه هذا العقار مملوكا للراهن وكان هذا النص لا يمنع رهن ملك الغير أو رهن المشتري بعقد عرفي ما اشتراه قبل أن يشهر عقد شرائه ولكن هذا الرهن يكون قابلا للإبطال لمصلحة الدائن المرتهن لا لمصلحة الراهن ويجوز لهذا الدائن اجازة الرهن فيصح الرهن ويلحق بالعقار المرهون من وقت تملك الراهن له ، اذ كان ذلك فان عدم شهر الطاعنين لعقد شرائها أرض المنزل المرهون لا يحول دون الحكم للدائن ( المطعون عليه الاول ) بصحة عقد الرهن الحيازي الصادر له ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث ان الطاعنين ينعيان على الحكم المطعون فيه بالسبب الرابع القصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقولان انهما تمسكا أمام محكمة الموضوع بتنازل المطعون ضده الاول عن عقد الرهن بدليل ترك العين المرهونة بيدهما منذ إبرام الرهن في ١٩٦٥/٤/٣ حتى رفع الدعوى في فبراير سنة ١٩٧٢ وتمسكه في دعوى الافلاس ببطلان المخالصة والرهن ، ولكن الحكم لم يرد على هذا الدفاع الجوهري بما يعيبه بالقصور في البيان ويستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى مردود ذلك بأن الحكم المطعون فيه قد رد على ما أثاره الطاعنان من أن المطعون عليه الاول تنازل عن عقد الرهن بأنه لم يكن قد تسلم العين المرهونة حتى يتنازل عنها وأنه في هذه الدعوى يطالب بتسليمها له لأول مرة نفاذا لعقد الرهن وليس في الأوراق ما يمكن أن يستدل منه على قيام احدي القرينتين اللتين ساقتهما المادة ١١١٣ من القانون المدني والذي يمكن أن يستفاد منهما نزول المرتهن الضمني عن حيازة العين المرهونة فلا هو تخلى باختياره عن الشيء المرهون اذ التخلي كما سبق القول لا يأتي إلا بعد تمام الحيازة كما أنه لم يوافق على التصرف في العين المرهونة دون تحفظ وأن القرائن الاخرى التي ساقها المستأنفان ( الطاعنان ) للتدليل بها على أن المستأنف عليه ( المطعون عليه الاول ) قد تنازل ضمنا عن حقه في الرهن لا يستفاد منها هذا التنازل « وهي تقديرات موضوعية للرد على ماتمسك به الطاعنان من تنازل المطعون عليه عن حق الرهن

عليه الاول اعمال هذه الحجية لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون أو شابه القصور في التسبيب .

وحيث ان الطاعنين ينعيان بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وبياننا لذلك قالا ان الرهن الحيازي من التأمينات العينية ولا يتصور الا ضمانا لدين ثابت ويترتب على هذا أنه لا يجوز الحكم بصحته الا مع القضاء بثبوت الدين وصحته ، واذا كان الدين قد حل فلا يملك الدائن الا المطالبة به واذا خالف الحكم هذا النظر ولم يتحقق من قيام الدين وما اذا كان هو الحاصل التخالص عنه في دعوى الافلاس فانه يكون معيبا بمخالفة القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى مردود ، ذلك بأن الحكم المطعون فيه وقد استظهر قيام الدين المضمون بالرهن على النحو المبين في الرد على سبب الطعن الاول فلا يمنعه من القضاء بصحة الرهن الحيازي أن يكون الدين قد حل ما دام لم ينقض عملا بالمادة ١١١٢ من القانون المدني واذا كان ذلك فيكون النعى على غير أساس معين رفضه .

وحيث ان الطاعنين ينعيان بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون بأن قضى بصحة الرهن في حين أنه يشترط للحكم بذلك أن تكون ملكية العقار المرهون قد انتقلت للراهن بالتسجيل أو يقر المالك الرهن بورقة رسمية واذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن عقد شراء الطاعنين لأرض المنزل لم يشهر فان دعوى صحة الرهن تكون غير مقبولة .

وحيث ان هذا النعى غير سديد ذلك بأن الواضح من محونات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه الاول أقام دعواه للحكم بصحة عقد الرهن الحيازي الصادر له من الطاعنين عن المنزل المبين بصحيفة الدعوى والذي اشترى الطاعنان أرضه من المطعون ضده الثاني بعقد غير مسجل وأقاما عليها مبانى المنزل ، واذا كانت المادة ١٠٣٣/١ من القانون المدني والتي أحالت اليها المادة ١٠٩٨ تنص على أنه « اذا كان الراهن غير مالك للعقار المرهون فان عقد الرهن يصبح صحيحا اذا أقره المالك الحقيقي بورقة رسمية واذا لم يصدر هذا الاقرار فان حق

تتعرض للفصل في امر غير معروض عليها أو أن تسوى مركز المستأنف الذي قام هو برفعه وإذا لا يجوز لمحكمة الدرجة الثانية — في استئناف مرفوع من المحكوم ضده وحده — أن تزيد في مقدار التعويض عن العنصر الآخر ، لما في ذلك من اخلال بتلك القاعدة . وإذا كان الثابت أن الطاعن هو وحده الذي استأنف الحكم الصادر بالزامه بالتعويض — عن الضررين المادي والأدبي — وكانت محكمة الاستئناف بعد أن انتهت إلى عدم احقية المطعون عليهما بالتعويض عن الضرر المادي ، قامت بزيادة التعويض المقرر لهما عن الضرر الأدبي والتعويض الموروث ، إلى ما وصل به إلى الحد الذي قدرته محكمة الدرجة الأولى عن الضررين المادي والأدبي والتعويض الموروث ، وقضت بناء على ذلك بتأييد الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون .

### المحكمة

وحيث أن الطعن بني على سبب واحد ينعي به الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله — وفي بيان ذلك يقول أن محكمة الدرجة الأولى قضت للمطعون عليهما بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه بالسوية بينهما ، تعويضا لهما عن الاضرار المادية والأدبية والتعويض الموروث ، من جراء الحادث ، وقد ارتضيا ذلك الحكم ولم يطعنا عليه ، وأنه هو وحده الذي استأنفه ناعيا عليه ما قضى به من تعويض عن الضرر المادي ، وأن الحكم المطعون فيه ، رغم أنه سايره في ذلك واسقط الضرر المادي من عناصر التعويض ، إلا أنه أعاد القضاء بذات مقدار التعويض عن العنصرين الباقيين وهما الضرر الأدبي والتعويض الموروث ، ولم ينقصه بما يقابل عنصر الضرر المادي الذي استبعده ، إذ أن لكل عنصر الضرر التعويض الذي يجبره وأن القضاء بالتعويض جملة عن كل عناصر الضرر لا ينفي أن لكل عنصر مضره العناصر ما يقابله في مقدار التعويض المقضى به ، فيكون الحكم المطعون فيه بذلك قد خالف نص المادة ٢١٨ من قانون المرافعات وأساء إليه باستئنافه ، بما يعيبه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله بما يستوجب نقضه .

وحيث أن النعي صحيح ، ذلك أنه وإن كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يعيب الحكم

ويكون النعي على الحكم بهذا السبب مجرد جدل موضوعي في تقدير الدليل مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٦٨ لسنة ٤٤ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين عز الدين الحسيني نائب رئيس المحكمة وأحمد سابق وسعد العيسوي وأحمد صبرى أسعد وجلال الدين انسى .

## ٧

١٠ مايو ١٩٧٩

( ١ ) تعويض . القضاء ابتدائيا للمضور بتعويض اجمالي عن الضررين المادي والأدبي . قصر المحكمة الاستئنافية التعويض على احد هذين العنصرين . مؤداة .  
(ب) استئناف . اثره . عدم جواز تسوى مركز المستأنف .

### المبادئ القانونية :

١ — من المقرر — في قضاء هذه المحكمة — أنه لا يعيب المحكمة أن يدمج الضررين المادي والأدبي معا وتقدر التعويض عنهما بغير تخصيص لمقداره عن كل منهما ، ولا يحول ذلك دون قيام تلك الحقيقة الواقعة وهي أن كل عنصر من هذين العنصرين كان له حسابه في تحديد مقدار التعويض المقضى به ، ومن ثم إذا استأنف محكوم ضده حكما قضى بالزامه بإداء تعويض عن اضرار مادية وأدبية ولم يكن هذا الحكم قد حدد مقدار ما خص كل عنصر منهما من التعويض ، ورات محكمة الاستئناف عدم الاحقية في التعويض بالنسبة لأحد هذين العنصرين ، فقد وجب عليها عندئذ أن يخصم ما يقابل ذلك العنصر من التعويض المقضى به ابتداء ، وهو ما يقتضى بطريق اللزوم النزول به عن المقدار الذي صدر به الحكم المستأنف .

٢ — القاعدة أن الاستئناف ينقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط ، مما لا يجوز معه لهذه المحكمة أن



## ٨

١٠ مايو ١٩٧٩

- (١) حق الامتياز العام أو الخاص • عدم جواز الاحتجاج به قبل الحائز حسن النية • م ١١٣٣ مئى •
- (ب) امتياز دين اجرة المبانى والأراضى الزراعية المستحق للمؤجر على منقولات العين المؤجرة • عدم تقبضه على امتياز هيئة التأمينات الاجتماعية الا فى حدود اجرة سنتين •

## المبادئ القانونية :

١ - النص فى المادة ١١٣٣ من القانون المدنى على انه « لا يحتج بحق الامتياز على من حاز المنقول بحسن نية ويعتبر حائزا فى حكم هذه المادة مؤجر العقار بالنسبة الى المنقولات الموجودة فى العين المؤجرة ٠٠٠ » مفاده ان جميع حقوق الامتياز سواء كانت حقوق امتياز عامة فى جميع اموال الدين ام كانت حقوق امتياز خاصة على منقول معين ، لا يحتج بها على الحائز حسن النية لانه بالإضافة الى ان عبارة « حق الامتياز » جاءت بهذا النص عامة دون تخصيص ، فان هذا النص ورد فى الفصل الأول من الباب الرابع من الكتاب الرابع من القانون المدنى الخاص بالأحكام العامة فى حقوق الامتياز ، هذا فضلا عن ان هذا النص قصد به تغليب قاعدة الحيازة بحسن نية على الامتياز سواء كان خاصا ام عاما • واذا كانت المادة ١٢٤ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص على ان المبالغ المستحقة للهيئة الطاعنة - الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - يكون لها امتياز على جميع اموال الدين من منقول وعقار ، فان ذلك لا يعنى انه يحتج بها على الحائز حسن النية شأنها فى ذلك شأن سائر حقوق الامتياز سواء كانت عامة او خاصة •

٢ - النص فى المادة ١١٤٣ من القانون المدنى على ان « اجرة المبانى والأراضى الزراعية لسنتين او لمدة الايجار ان قلت عن ذلك وكل حق آخر للمؤجر به يقتضى عقد الايجار يكون لها جميعا امتياز على ما يكون موجودا بالعين المؤجرة ومملوكا للمستأجر من منقول قابل للحجز ٠٠٠ » مفاده ان امتياز دين الاجر على المنقولات الموجودة بالعين

ان يدمج الضررين المادى والأدبى معا وبقيدر التعويض عنهما بغير تخصيص لمقداره عن كل منهما الا ان ذلك لا يحول دون قيام تلك الحقيقة الواقعة وهى ان كل عنصر من هذين العنصرين كان له حسابه فى تحديد مقدار التعويض المقضى به ، ومن ثم اذا استأنف محكوم ضده حكما قضى بالزامه بأداء تعويض عن اضرار مادية وأدبية ولم يكن هذا الحكم قد حدد مقدار ما خص كل عنصر منهما من التعويض ، ورات محكمة الاستئناف عدم الأحقية فى التعويض بالنسبة لأحد هذين العنصرين فقد وجب عليها عندئذ ان تخصم ما يقابل ذلك العنصر من التعويض المقضى به ابتداء وهو ما يقتضى بطريق اللزوم النزول به عن المقدار الذى صدر به الحكم المستأنف - ولما كانت القاعدة ان الاستئناف ينقل الدعوى الى محكمة الدرجة الثانية بحالتها التى كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط ، بما لا يجوز معه لهذه المحكمة ان تتعرض للفصل فى امر غير معروض عليها أو ان تسوى مركز المستأنف بالاستئناف الذى قام هو برفعه ، فانه لا يجوز لمحكمة الدرجة الثانية - فى استئناف مرفوع من المحكوم ضده وحده - ان تزيد فى مقدار التعويض عن العنصر الآخر ، لما فى ذلك من اخلال بتلك القاعدة - واذا كان الثابت ان الطاعن هو وحده الذى استأنف الحكم الصادر بالزامه بالتعويض ، وكانت محكمة الاستئناف بعد ان انتهت الى عدم أحقية المطعون عليهما بالتعويض عن الضرر المادى ، قامت بزيادة التعويض المقرر لهما عن الضرر الأدبى والتعويض الموروث ، الى ما وصل به الى الحد الذى قدرته محكمة الدرجة الاولى عن الضررين المادى والأدبى والتعويض الموروث ، وقضت بناء على ذلك بتأييد الحكم المستأنف ، فان الحكم المطعون فيه قد خالف القانون بما يستوجب نقضه •

الطن رقم ٨٦١ سنة ٤٦ ق رئاسة رعضوية السادة المستشارين عبد العال السيد نائب رئيس المحكمة ومحمد الخولى ود • عبد الرحمن عياد وابراهيم فوده وعبد الحميد المنفلوطى •

على جميع أموال المدين من عقار ومنقول فإن الحكم المطعون فيه اذ طبق نص المادة ١١٣٣ من القانون المدني على هذا النزاع يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله .

وحيث ان هذا النعى غير سديد ، ذلك ان النص في المادة ١١٣٣ من القانون المدني على أنه « لا يحتج بحق الامتياز على من حاز المنقول بحسن نية ويعتبر حائزاً في حكم هذه المادة مؤجر العقار بالنسبة الى المنقولات الموجودة في العين المؤجرة . . . . . » مفاده ان جميع حقوق الامتياز — سواء كانت حقوق امتياز عامة في جميع أموال المدين أم كانت حقوق امتياز خاصة على منقول معين ، لا يحتج بها على الحائز حسن النية لأنه بالاضافة الى أن عبارة « حق الامتياز » جاءت بهذا النص عامة دون تخصيص فان هذا النص ورد في الفصل الأول من الباب الرابع من الكتاب الرابع من القانون المدني الخاص بالأحكام العامة في حقوق الامتياز — هذا فضلاً عن أن هذا النص قصد به تغليب قاعدة الحيازة بحسن نية على حق الامتياز سواء كان خاصاً أم عاماً ، — لما كان ذلك وكانت المادة ١٢٤ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ — تنص على أن المبالغ المستحقة للهيئة الطاعنة يكون لها امتياز على جميع أموال المدين من منقول وعقار فان ذلك لا يعنى أنه يحتج بها على الحائز حسن النية شأنها في ذلك شأن سائر حقوق الامتياز سواء كانت عامة أو خاصة واذ أخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر يكون اتفق وصحيح القانون ويكون النعى عليه بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث أن الهيئة الطاعنة تقول في بيان الوجه الثاني من سبب الطعن أن امتياز حق المؤجر طبقاً لنص المادة ١١٤٣ من القانون المدني قاصر على اجرة سنتين أو لمدة الايجار ان قلت عن ذلك ، وأنه في نطاق هذه الحدود يكون اعمال قاعدة عدم الاحتجاج بحقوق الامتياز في مواجهة المؤجر كحائز حسن النية بالنسبة للمنقولات الموجودة بالعين المؤجرة وبتطبيق تلك القواعد على النزاع المائل يتضح ان دين الاجرة المستحق للمطعون عليهم الخمسة الأول عن مدة سنتين فقط وقدره ٥٥٩٢ جنيه — هو وحده الذي له حق امتياز على المنقولات الموجودة بالعين المؤجرة للمطعون عليها السابعة

المؤجرة قاصر على اجرة سنتين ، ولما كان دين الاجرة المستحقة للمطعون عليهم الخمسة الأول هو مبلغ ٥٥١٢ جنيهاً فقط ، وكان الحكم المطعون فيه قد خصهم بكامل دين الاجرة المستحق لهم وقدره ٧٥٠٥ جنيهات على سند من القول بأن دين الهيئة الطاعنة — الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية — طبقاً للفقرة الرابعة من المادة ١١٤٣ من القانون المدني لا ينفذ في حقهم ، مع أن ذلك النص فيما فرضه من استبعاد حقوق الامتياز التي تقدم امتياز المؤجر ومن بينها المبالغ المستحقة للخزانة العامة والتي اعتبر المشرع مستحقات الهيئة الطاعنة في مرتبتها بالمادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، لا يكون بالنسبة للاجرة على إطلاقها ، وإنما يعنى الاجرة التي حددتها الفقرة الأولى من ذات المادة بسنتين فقط ، ومن ثم فان امتياز المؤجر باعتباره حسن النية — طبقاً للمادة ١١٣٣ مدني — لا يتقدم على امتياز الهيئة الطاعنة الا في حدود سنتين ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

### الحكمة :

وحيث ان الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الهيئة الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله من وجهين وفي بيان الوجه الأول تقول ان الحكم المطعون فيه انتهى الى عدم امكان احتجاج الهيئة الطاعنة بامتياز دينها قبل المطعون عليها السابعة في مواجهة المطعون عليهم الخمسة الأول المؤجرين للعين التي توجد بها المنقولات التي بيعت وأودع ثمنها خزانة المحكمة باعتبارهم حائزين حسن النية ، وذلك طبقاً لنص المادة ١١٣٣ من القانون المدني ورتب الحكم المطعون فيه على ذلك ان خصهم في قائمة التوزيع بكامل الاجرة المستحقة لهم قبل المطعون عليها السابعة والبالح قدرها ٧٥٠٥ جنيه مع انه يشترط لتطبيق هذا النص ان يكون حق الامتياز الذي لا يحاج به الحائز حسن النية من حقوق الامتياز الخاصة التي يشغل بها منقولاً معيناً أدخله المستأجر في العين المؤجرة ولما كان ذلك وكان حق امتياز الهيئة الطاعنة طبقاً لنص المادة ١٢٤ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ امتياز عام يرد



صالحا للحكم فيه فيتعين رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف .

الطعن رقم ١٣٦٢ سنة ٤٧ ق بالهيئة السابقة .

٩

١٢ مايو ١٩٧٩

(١) استئناف . أثره . وجوب بحث المحكمة الاستئنافية لوجه الدفاع والدفع التي ابداهما المستأنف عليه امام محكمة اول درجة .

(ب) مؤجر . رفعه دعوى باخلاء المستأجر للتأجير من الباطن وتغيير وجه استعمال العين مما ألحق به ضررا . قضاء محكمة اول درجة باخلاء للتأجير من الباطن . الفأوه استئنافيا . خطأ .

#### المبادئ القانونية :

١ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يترتب على رفع الاستئناف نقل موضوع النزاع برمته الى محكمة الاستئناف واعادة طرحه عليها من اسانيد القانونية وادلته الواقعية ، وأنه نتيجة للأثر الناقل يعتبر مطروحا على محكمة ثاني درجة كل ما كان قد أبدى امام محكمة اول درجة من أوجه دفاع ودفع فيتعين عليها ان تقول كلمتها فيها ولو لم يعاود المستأنف عليه التمسك بها ولو تغيب أو حضر ولم يبد دفاعا وسواء كانت محكمة اول درجة قد فصلت في تلك الأوجه أو اغفلتها ، الا ان يكون المستأنف عليه قد تنازل عنها ، وأنه لا يعد تنازلا منه طلبه تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي اقيم بها .

٢ - اذ كان الحكم المطعون فيه - الذي قضى بالفناء الحكم المستأنف ورفض دعوى المؤجرة قد حصر النزاع الدائر في الدعوى بين الطاعنة والمطعون عليهما - المؤجرة والمستأجر الأصلي والمستأجر من الباطن - في مدى افادة المطعون عليه الثاني - المستأجر من الباطن - من الرخصة المقررة بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٧٠ بشأن صحة التنازل للمهجرين عن الأماكن

التي تم بيعها ويجرى توزيع ثمنها وأن ما يجاوز هذا المبلغ من دين الأجرة لا يكون مشمولاً بذلك الامتياز ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وعدل حكم محكمة اول درجة وخص المطعون عليهم الخمسة الاول بكامل دين الأجرة المستحقة لهم وقدره ٧٥٠٥ جنية من مبلغ الوديعة متجاوزا في ذلك أجرة السنتين ومقتطعا هذه الزيادة من المبلغ الذي خصص لدين الهيئة الطاعنة على سند من القول بأن دين الهيئة الطاعنة طبقا للفقرة الرابعة من المادة ١١٤٣ مدني لا ينفذ في حق المطعون عليهم الخمسة الاول فان الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله .

وحيث ان هذا النعي شديد ، ذلك ان النص في المادة ١١٤٣ من القانون المدني على أنه « أجرة المباني والأراضي الزراعية لسنتين أو المدة الايجار ان قلت عن ذلك وكل حق آخر للمؤجر بمقتضى عقد الايجار يكون لها جميعا امتياز على ما يكون موجودا بالعين المؤجرة ومملوكا للمستأجر من منقول قابل للحجز ٠٠ ٠٠ ، مفادة ان امتياز دين الأجرة على المنقولات الموجودة بالعين المؤجرة قاصر على أجرة سنتين ، لما كان ذلك وكان دين الأجرة المستحقة للمطعون عليهم الخمسة الاول مدة سنتين هو مبلغ ٥٥٩٢ جنية فقط وكان الحكم المطعون فيه قد خصهم بكامل دين الأجرة المستحق لهم وقدره ٧٥٠٥ جنية على سند من القول بأن دين الهيئة الطاعنة طبقا للفقرة الرابعة من المادة ١١٤٣ من القانون المدني لا ينفذ في حقهم مع ان ذلك النص فيما فرضه من استبعاد حقوق الامتياز التي تتقدم امتياز المؤجر ومن بينها المبالغ المستحقة للخزانة العامة والتي اعتبر المشرع مستحقات الهيئة الطاعنة في مرتبتها بالمادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لا يكون بالنسبة للأجر على اطلاقها وانما بعنى الأجرة التي حددتها الفقرة الاولى من ذات المادة بسنتين فقط ، ومن ثم فان امتياز المؤجر باعتباره حسن النية لا يتقدم على امتياز الهيئة الطاعنة الا في حدود سنتين واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه ولما كان الموضوع

**المؤجرة — مع أن هذا الأمر لا يتعلق إلا بالسبب الأول من سببي طلب الإخلاء — وهو التأجير من الباطن — دون السبب الثاني الذي استندت إليه الطاعنة في دعواها وقوامه تغيير استعمال العين المؤجرة وأحداث تعديلات فيها مما الحق بها ضررا ، مما كان يتعين على محكمة الاستئناف أن تعرض له وتفصل فيه أعمالا للأثر الناقل للاستئناف . ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وعول في قضائه بإلغاء الحكم المستأنف على السبب الأول وحده — وحجب نفسه بذلك عن الفصل في السبب الثاني للدعوى المستأنف حكمها فإنه يكون قد خالف القانون .**

### الحكمة :

وحيث أن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه البطالان وفي بيان ذلك تقول أنها أسست دعواها أمام محكمة الدرجة الأولى على سببين أولهما التأجير من الباطن وثانيهما تغيير استعمال العين المؤجرة من مخزن إلى محل التصوير وأجراء تعديلات فيها . . . تؤثر في سلامة البناء وتلحق به ضررا ، واذ كان حكم محكمة الدرجة الأولى قد أجابها إلى طلبها استنادا إلى السبب الأول ولم يرى مبررا لبحث السبب الثاني ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإلغاء الحكم المستأنف فيما انتهى إليه وأغفل بحث السبب الثاني الذي أسست عليه الطاعنة طلب الفسخ وهو تغيير الغرض من استعمال العين وما تم عنه من ضرر ، فإن الحكم يكون باطلا .

وحيث أن هذا النعي في محله ، ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يترتب على رفع الاستئناف نقل موضوع النزاع برمته إلى محكمة الاستئناف وإعادة طرحه عليها مع أسانيده القانونية وأدلتها الواقعية . وأنه نتيجة للأثر الناقل يعتبر مطروحا على محكمة ثاني درجة كل ما كان قد أبدى أمام محكمة أول درجة من أوجه دفاع ودفوع فيتعين عليها أن تقول كلمتها فيها ولو لم يعاود المستأنف عليه التمسك بها بل ولو تغيب ولم يبد دفاعا وسواء كانت محكمة أول

درجة قد فصلت في تلك الأوجه أو أغفلتها إلا أن يكون المستأنف عليه قد تنازل عنها ، وأنه لا يعد تنازلا منه طلبه تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي أقيم عليها . ولما كان البين من مدونات الحكم الابتدائي أنه عول في قضائه بفسخ عقد الإيجار وإخلاء المطعون عليهما على قوله « قدمت المدعية مذكرة بدفاعها صممت فيها على طلب الطرد على أساس ما أقامت عليه الدعوى من تأجير العين من الباطن ومن أساء استعمال العين وإن المدعى عليه الثاني يكون قد أجر عين النزاع وذلك من المدعى عليه الأول دون إذن كتابي من المالك الأمر الذي يجيز لها الإخلاء وفقا لنص المادة ٢٣ «ب» من ق ٥٢ سنة ١٩٦٩ وإن المحكمة وقد انتهت مما تقدم إلى قانونية طلب الإخلاء على أساس التأجير من الباطن فلا محل للبحث في قيام السبب الثاني من أسباب طلب الإخلاء . » وكان الواضح من أسباب الحكم المطعون فيه أنه قضى بإلغاء حكم محكمة الدرجة الأولى ورفض دعوى الطاعنة استنادا إلى قوله « أن الخلف بين الطرفين كما بين يقوم على أساس ما إذا كانت الحماية التي أسبغها المشرع على المهجرين بالقانون ٤٨ سنة ١٩٧٠ المعدل للقانون ٧٦ سنة ١٩٦٩ قاصرة على المساكن دون غيرها . . أما بخصوص ما انتهى إليه الحكم المستأنف من أن المستأجر من الباطن لا يحمل بطاقة تهجير تمنحه هذه الاستفادة . . . ومن ثم يكون الحكم المستأنف قد خلع عنه صفة المهجر لهذا السبب ( عدم حمل بطاقة ) وبالتالي حرمة من الرخصة القانونية المقدرة بالقانون رقم ٤٨ سنة ١٩٧٠ قد خالف الواقع والقانون ويتعين بالتالي القضاء بإلغاء » . ولما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد حصر النزاع الدائر في الدعوى بين الطاعنة والمطعون عليهما في مدى إفساد المطعون عليه الثاني من الرخصة المقررة بالقانون سالف الذكر مع أن هذا الأمر لا يتعلق إلا بالسبب الأول من سببي طلب الإخلاء ، دون السبب الثاني الذي استندت إليه الطاعنة في دعواها وقوامه تغيير استعمال العين المؤجرة وأحداث تعديلات فيها مما الحق بها ضررا ، مما كان يتعين على محكمة الاستئناف أن تعرض له وتفصل فيه أعمالا للأثر الناقل للاستئناف . ولما كان



محكمة الموضوع بمواجهتها وإبداء الرأي فيه هو الدفاع الجوهرى الذى يترتب على الأخذ به تغيير وجه الراى فى الدعوى وهو ما يكون قوامه واقعة قام الدليل عليها وفقا للصواب التى قررتها لذلك القوانين المنظمة للاثبات او واقعة طلب الخصم الى المحكمة تمكينه من اثباتها وفقا لتلك الصواب واذا كان الطاعن وان تمسك فى صحيفة استئنافه بأن علم المطعون عليه بتغيير استعمال العين المؤجرة من مسكن الى عيادة طبية وسكوته عن ذلك بضع سنين يعد تنازلا ضمنيا عن حقه فى الاخلاء الا انه لم يدل على اتخاذ المؤجر موقفا لا تدع ظروف الحال شكاً فى دلالة على التنازل كما لم يطلب تمكينه من اقامة الدليل على ذلك ، فانه لا يعيب الحكم المطعون فيه التفاته عن هذا الدفاع .

الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وعول فى قضائه بالغاء الحكم المستأنف على السبب الاول وحده وحجب نفسه بذلك عن الفصل فى السبب الثانى للدعوى المستأنف حكمها فانه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة الى بحث ما جاوزه .

لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

الطعن رقم ٩٢٧ سنة ٤٥ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين عدلى مصطفى بغدادى نائب رئيس المحكمة و د . ابراهيم على صالح ومحمود حسن رمضان وعبد العزيز عبد العاطى اسماعيل وحسن عثمان عمار .

١٠

١٢ مايو ١٩٧٩

٣ - التحقق من الضرر الذى يلحق المؤجر من جراء استعمال المستاجر للعين المؤجرة بطريقة تخالف شروط الايجار المعقولة هو من مسائل الواقع التى تستقل بها محكمة الموضوع دون معقب عليها ما دامت قد اقامت قضاءها على اسباب سائغة ، ولما كان الحكم المطعون فيه بعد ان انتهى الى ثبوت واقعة تغيير استعمال عين النزاع من مسكن الى عيادة طبية - خلص الى توافر الضرر من طبيعة هذا التغيير وما يصاحبه من استئصال الطاعن لرضاه من رجال ونساء واطفال فى عين النزاع التى تقع فى عقار مخصص للسكن العائلى ، وكان ما استخلصه الحكم سائغا وله اصله الثابت فى الأوراق ويؤد الى النتيجة التى انتهى اليها فان النعى عليه بالفساد فى الاستدلال يكون غير سديد .

٤ - من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان التغيير المحظور على المستاجر اجزاؤه فى العين المؤجرة اعمالا لنص الفقرة ج من المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ هو التغيير الذى ينشأ عنه ضرر للمؤجر فاذا انتفى الضرر ارتفع الحظر ، وان عبء اثبات الضرر وفقا للقواعد العامة يقع على عاتق مدعيه .

- (أ) ايجار . التنازل عنه .
- (ب) ايجار . التنازل الصريح او الضمنى عن الحق .
- عبء اثباته على عاتق مدعيه .
- (ج) ايجار . تغيير المستاجر مسكنه الى عيادة طبية .
- (د) ايجار . حق المؤجر فى اخلاء المستاجر للتغيير فى العين المؤجرة بما يلحق بالمؤجر ضررا . اثبات .

#### المبادئ القانونية :

١ - يجوز للمؤجر أن ينزل عن حقه فى طلب اخلاء المستاجر بسبب استعماله المكان المؤجر بطريقة تخالف شروط الايجار المعقولة ولا يلزم أن يكون هذا التنازل صريحا بل يجوز أن يكون ضمنيا وذلك باتخاذ موقف لا تدع ظروف الحال شكاً فى دلالة على قصد التنازل ، الا أن مجرد علم المؤجر بحصول المخالفة وعدم اعتراضه عليها لا يعتبر بذاته تنازلا ضمنيا عن الحق فى طلب الاخلاء لانتهاء التلازم بين هذا الموقف السلبي وبين التعبير الايجابى عن الارادة .

٢ - عبء اثبات التنازل صريحا كان او ضمنيا يقع على عاتق مدعيه ومن المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان الدفاع الذى تلتزم

## الحكمة :

المطعون فيه التفاتته عن هذا الدفاع ويضحي  
النعي عليه بهذا السبب في غير محله .

وحيث ان الطاعن ينعي بالسببين الثاني  
والرابع على الحكم المطعون فيه الفساد  
في الاستدلال ومخالفة الثابت في الأوراق وفي  
بيان ذلك يقول ان الحكم اورد في اسبابه  
انه وقد ثبت تغيير استعمال العين من مسكن  
الى عيادة طبية لاستغلال الموصى فان ذلك  
يسبب ضررا للسكان المطعون عليه واذ كان أوراق  
الدعوى خلوا مما يفيد ان التغيير في استعمال  
عين النزاع الحق بالسكان او المطعون عليه  
ضررا فان استخلاص الحكم للضرر يكون غير  
سائنخ لابتنائه على معلومات شخصية  
لا سند لها من الأوراق . هذا الى ان الحكم الابتدائي  
الذي احوال اليه الحكم المطعون فيه استخلص —  
على خلاف الثابت في الأوراق — من اقوال  
شاهدي الاثبات ان التغيير في استعمال  
العين حدث منه ضرر للسكان وللمطعون عليه .

وحيث ان النعي في شقة الأول مردود ، ذلك  
ان التحقيق من الضرر الذي يلحق المؤجر من جراء  
استعمال المستأجر للعين المؤجرة بطريقة  
تخالف شروط الايجار المعقولة هو من مسائل  
الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع دون  
معقب عليها ما دامت قد اقامت قضاءها على  
اسباب سائغة ، لما كان الحكم المطعون  
فيه بعد ان انتهى الى ثبوت واقعة تغيير  
استعمال عين النزاع من مسكن الى عيادة طبية —  
خلص الى توافر الضرر من طبيعة هذا التغيير  
وما يصاحبه من استقبال الطاعن لمرضاة من  
رجال ونساء وأطفال في عين النزاع التي  
تقع في عقار مخصص للسكن العائلي وكان  
ما استخلصه الحكم سائغا وله أصله الثابت  
في الأوراق ومؤد الى النتيجة التي انتهى اليها  
فان النعي عليه بالفساد في الاستدلال يكون غير  
سديد . والنعي في شقة الثاني غير صحيح  
ذلك ان الحكم الابتدائي الذي احوال اليه الحكم  
المطعون فيه لم يستخلص الضرر الذي لحق  
المطعون عليه من جراء استعمال العين المؤجرة  
بطريقة تخالف شروط الايجار ، من اقوال  
شاهدي الاثبات وانما استخلصه من طبيعة

وحيث ان الطعن بني على اربعة اسباب  
ينعي الطاعن بأولها على الحكم المطعون فيه  
البطلان والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك  
يقول انه تمسك في صحيفة الاستئناف  
بان علم المطعون عليه بتغيير وجه استعمال  
العين المؤجرة من مسكن الى عيادة وسكوته  
عن ذلك لمدة خمس سنوات يعد قبولا ضمنيا  
لهذا التغيير ومع ذلك فقد خلا الحكم المطعون  
فيه من الرد على هذا الدفاع مع انه دفاع  
جوهري يتغير به وجه الرأي في الدعوى .

وحيث ان هذا النعي مردود ذلك انه ولئن كان  
يجوز للمؤجر أن ينزل عن حقه في طلب اخلاء  
المستأجر بسبب استعماله المكان المؤجر بطريقة  
تخالف شروط الايجار المعتدلة ، وكان لا يلزم ان  
يكون هذا التنازل صريحا بل يجوز ان يكون  
ضمنيا وذلك باتخاذ موقف لا تدع ظروف  
الحال شك في دلالة على قصر التنازل ،  
الا ان مجرد علم المؤجر بحصول المخالفة وعدم  
اعتراضه عليها لا يعتبر بذاته تنازلا ضمنيا  
عن الحق في طلب الاخلاء لانتفاء التلازم بين  
هذا الموقف السلبي وبين التعبير الايجابي عن  
الارادة ، لما كان ذلك وكان عبء اثبات التنازل  
صريحا كان او ضمنيا يقع على عاتق مدعيه ،  
وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ، ان الدفاع  
الذي تلتزم محكمة الموضوع بمواجهته وابداء  
الرأي فيه هو الدفاع الجوهرى الذي يترتب  
على الأخذ به تغيير وجه الرأي في الدعوى  
وهو ما يكون قوامه واقعة قام الدليل عليها  
وفقا للضوابط التي قررتها لذلك القوانين  
المنظمة للاثبات او واقعة طلب الخصم الى  
المحكمة تمكينه من اثباتها وفقا لتلك الضوابط ،  
وكان الطاعن وان تمسك في صحيفة استئنافه  
بان علم المطعون عليه بتغيير استعمال العين  
المؤجرة من مسكن الى عيادة طبية وسكوته  
عن ذلك بضع سنين يعد تنازلا ضمنيا عن  
حقه في الاخلاء ، الا انه لم يدل على اتخاذ  
المؤجر موقفا لا تدع ظروف الحال شك في  
دلالة على التنازل كما لم يطلب تمكينه من  
اقامة الدليل على ذلك ، فانه لا يعيب الحكم



انطوى على تقرير قانونى خاطئ بشأن افتراض الضرر بمجرد التغيير ذلك ان الخطأ القانونى الذى يعيب الحكم المطعون فيه ويؤدى الى نقضه هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ما يؤثر فى النتيجة التى انتهى اليها . والنعى فى شقة الثانى غير سديد ذلك أن فى استخلاص الحكم المطعون فيه للضرر على وضق ما تقدم ما يتضمن الرد الكافى على ما أثاره الطاعن بصحيفة استئنائه سواء بشأن انتفاء الضرر أو بشأن ما رتب به الطاعن على ذلك من اعتبار المطعون عليه متعسفا فى طلب الإخلاء .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

الطن رقم ٥٨٥ سنة ٤٧ ق بالهيئة السابقة .

١١

١٢ مايو ١٩٧٩

ايجار . إخلاء للترميم . حق المستأجر فى العودة الى شغل العين المؤجرة له بمجرد انتهاء أعمال الصيانة .

### المبدأ القانونى :

النص فى المادة ٣٨ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على أنه « اذا اقتضت أعمال الترميم أو الصيانة إخلاء المبنى مؤقتا من شاغليه حرر محضر ادارى بإسمائهم ولشاغلي البناء الحق فى العودة الى العين بعد ترميمها دون حاجة الى موافقة المالك وتعتبر العين خلال هذه المدة فى حيازة المستأجر قانونا ، ولا يجوز للمالك أن يغير فى معالم العين ، كسل ذلك ما لم يبد المستأجر رغبته فى انتهاء العقد » يدل على أن مؤدى الإخلاء المؤقت أن يظل شاغل العين محتفظا بها ، وأنه يحق له العودة الى شغلها بمجرد انتهاء أعمال الصيانة والترميم ، وأنه لا يجوز للمالك فى فترة الإخلاء المؤقت القيام بأي تغيير فى معالم العين اضرازا لشاغلها .

تغيير الاستعمال من مسكن الى عيادة .  
وما يصاحب ذلك من أوضاع .

وحيث ان الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور فى التسبب وفى ذلك يقول ان الحكم الابتدائى الذى احوال اليه الحكم المطعون فيه اعتبر مجرد استعمال العين بطريقة تخالف شروط الايجار المعقولة يرتب ضررا بالمؤجر وأنه يكفيه للقضاء لصالحه بفسخ العقد أن يثبت تغيير وجه استعمال العين وعلى المستأجر ليتوقى الحكم بالفسخ أن يثبت انتفاء الضرر فى حين أنه يتعين وفقا لصحيح القانون . ولأعمال حكم الفقرة ج من المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ أن يثبت المؤجر أن تمت ضررا قد لحقه من جراء استعمال العين بطريقة تخالف شروط الايجار المعقولة . هذا الى ان الحكم المطعون فيه قد شابه قصور فى التسبب لاغفاله الرد على ما تمسك به الطاعن بصحيفة استئنائه من أنه لم يلحق المطعون عليه ضرر وبالتالي يكون متعسفا فى طلب الإخلاء .

وحيث ان هذا النعى فى شقة الاول مردود ذلك أنه من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان التغيير المحظور على المستأجر اجراؤه فى العين المؤجرة أعمالا لنص الفقرة ج من المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ هو التغيير الذى نشأ عنه ضرر للمؤجر فاذا انتفى الضرر ارتفع الجطر وكان عبء اثبات الضرر وفقا للقواعد العامة يقع على عاتق مدعيه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه بالإخلاء على تحقق الضرر بعد أن استخلصه بأسباب سائغة - على ما سلف البيان عند الرد على السببين الثانى والرابع - من طبيعة تغيير استعمال العين من مسكن الى عيادة طبية والظروف المصاحبة له ولم يتخذ من مجرد التغيير دليلا على وقوع الضرر أو يعف المطعون عليه من اقامة الدليل عليه فانه يكون قد التزم صحيح القانون . ولا يعيبه اجالته الى الحكم الابتدائى الذى

## الحكمة :

وحيث ان الطعن بنى على سببين ، ينعى الطاعنان بأولهما على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقولان ان الطاعن الثاني مجرد مستأجر لكان في العقار المهدوم . وليس مالكا له او مؤجرا للمطعون عليه حتى يصبح له اختصاصه ، وقد تمسكا بذلك أمام محكمة الاستئناف ، وقدا لاثباته صورة من الشكوى رقم ٩٢٣ لسنة ١٩٧٣ المنشية . ولئن المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع . وايد الحكم الابتدائي القاضي بالزام ذلك الطاعن بالتعويض متضامنا مع الطاعن الاول ، مما يعيبه بالقصور في التسبيب .

وحيث ان هذا النعى غير مقبول ، لأنه ينطوي على دفاع موضوعي جديد لم يثبت سبق عرضه على محكمة الموضوع ، فلا يجوز ابداءه لأول مرة أمام محكمة النقض ، ذلك أنه ليس في المذكرة التي قدم الطاعنان صورتها وفق طعنهما — اثباتا للقول بسبق مسكنهما بهذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف — ما يثبت أنها هي بذاتها التي قدمت الى تلك المحكمة واطلعت عليها ، وآية ذلك اختلاف ما أورده الحكم المطعون فيه نقلا عن المذكرة التي اطلعت عليها المحكمة بالنسبة للطلبات الواردة — بنهايتها ، عما ورد بالمذكرة المقدمة صورتها وفق الطعن ، اذ في حين ورد بالحكم المطعون فيه ان الطاعنين طلبا في الاستئناف رقم ٦٠ لسنة ٣٣ ق — المرفوع منهما — الحكم في الموضوع أصليا بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، واحتياطيا بتعديل الحكم المستأنف والزام المسأفنين تعويضا بما لا يجاوز ١٢٠ ج ، جاء بصورة المذكرة المقدمة وفق الطعن أنهما طلبا الحكم في الاستئناف رقم ٦٠ لسنة ٣٣ ق سالف الذكر أصليا . بإلغاء الحكم المستأنف رقم ٣٨٧٦ لسنة ١٩٧٥ مدنى كلى الاسكندرية ورفض مدعى المستأنف ضده واحتياطيا . بإلغاء الحكم المستأنف رقم ٣٨٧٦ لسنة ١٩٧٥ مدنى كلى الاسكندرية ورفض مدعى المستأنف ضده ضد المستأنف . . . . واحتياطيا كليا . تعديل الحكم المستأنف

بالزام المسأفنين تعويضا بما لا يجاوز ١٢٠ ج . لما كان ذلك وكان الطاعنان لم يقدم ما يثبت ان المذكرة المقدمة وفق طعنهما قدمت في الميعاد الذي حددته المحكمة لاستمرار المرافعة الكتابية في الدعوى بعد حجزها للحكم وأنه روعى في تقديمها الاوضاع التي رسمتها المحكمة لذلك تمكينا للخصم من الاطلاع عليها ، وكأننا لم ينعيها على محكمة الاستئناف أنها أخطأت في تحصيل الواقع الثابت بدفعهما المشار اليه ، وكانت الطلبات الواردة بالمذكرة التي اطلعت عليها المحكمة ليس فيها ما يشير الى اشارة هذا الدفاع الذي لم يسبق التمسك به في مراحل الدعوى السابقة ، فانه لا يكون في الأوراق من دليل على سبق عرض هذا الدفاع على محكمة الموضوع ، ويكون النعى عليها بعدم الرد على هذا الدفاع على غير أساس من الواقع .

حيث ان الطاعنين ينعيان بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون . وفي بيان ذلك يقولان ان الحكم اقام قضاءه على سند من المادة ١/٣٨ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بمقولة انها غيرا معالم العقارا اضرارا بالمطعون عليه ، في حين انها لم يلجأ الى الهدم الا اضطرارا بعد تصدع العقار ، وبالتالي تكون المادة ٣٩ من القانون سالف الذكر هي الواجبة التطبيق .

وحيث ان هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان النص في المادة ٣٨ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على أنه « اذا اقتضت أعمال الترميم او الصيانة اخلاء المبنى مؤقتا من شاغليه حرر محضر ادارى بأسمائهم . . . . ولشاغلي البناء الحق في العودة الى العين بعد ترميمها دون حاجة الى موافقة المالك . . . . وتعتبر العير خلال هذه المدة في حيازة المستأجر قانونا ، ولا يجوز للمالك ان يغير في معالم العين ، كل ذلك ما لم يبد المستأجر رغبته في انتهاء العقد . . . . » يدل على أن مؤدى الاخلاء المؤقت أن يظل شاغل العين محتفظا بها ، وأنه يحق له العودة الى شغلها بمجرد انتهاء أعمال الصيانة والترميم ، وأنه لا يجوز للمالك في



### المبادئ القانونية :

١ - نصت المادة ٣٩٥ من قانون التجارة على أنه يجوز لمأمور التفليسة أن يأذن لوكلاء الدائنين ببيع منقولات المفلس وبضائعه ومحل تجارته ونصت المادة ٢٧٨ من القانون المشار إليه على أنه لا يقبل الطعن بالمعارضه او الاستئناف في الأحكام الصادرة في التظلم من الأوامر التي يصدرها مأمور التفليسة في حدود اختصاصه وظيفته واذ كان الأمر موضوع التذاعي قد صدر من مأمور التفليسة بالادن لوكيل الدائنين ببيع منشأة المفلس ( الطاعن ) فان هذا الأمر يكون قد صدر من مأمور التفليسة في حدود اختصاصه ويكون الحكم الصادر في التظلم من هذا الأمر غير قابل للطعن فيه بالاستئناف .

٢ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تكييف المدعى لدعواه تكييفاً خاطئاً لا ينطبق على واقعته التي ذكرها في صحيفة دعواه لا يقيد قاضي الموضوع ولا يمنعه من اعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح .

### الحكمة :

وحيث ان مبنى دفع النيابة بعدم قبول الطعن بالنسبة الى المطعون ضده الرابع انه لم ينازع الطاعن في طلباته فلا يعتبر خصماً له ومن ثم لا يقبل منه اختصاصه في هذا الطعن .

وحيث ان هذا الدفع سديد ذلك انه لما كان يشترط لقبول الخصومة امام القضاء قيام نزاع بين أطرافها على الحق موضوع التقاضي حتى تعود على المدعى منفعة من اختصاص المدعى عليه بالحكم عليه بطلبه وكان الطعن بالنقض لا يخرج على هذا الاصل فانه لا يكفي لقبوله مجرد أن يكون المطعون ضده طرفاً في الخصومة امام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بل يجب أيضاً أن يكون قد نازع خصمه امامها في طلباته او نازعه خصمه في طلباته هو ولما كان البين من وقائع الدعوى والحكم المطعون فيه أنه لم تبعد من المطعون ضده الرابع منازعة للطاعن

فترة الاخلاء المؤقت بأى تغيير في معالم العين اضراراً بشاغلها ، وكان النص في المادة ٣٩ من ذات القانون على أنه « يجوز للجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم في احوال الخطر الداهم اخلاء البناء ٠٠٠ واتخاذ ما تراه لازماً من الاحتياطات ٠٠٠ الا في حالة تهديد البناء بالانهيار العاجل فيكون لها في هذه الحالة الحق في اخلائه فوراً ، كما يكون لها في حالة الضرورة القصوى هدم البناء بموجب حكم من قاضي الأمور المستعجلة ، . . . يدل على أنه يتناول الاجراءات التي تتخذها الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم بالنسبة للبناء في احوال الخطر الداهم . لما كان ذلك ، وكان يبين من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن استعرض وقائع النزاع ومستندات الطرفين ، انتهى في حدود سلطته التقديرية الى ان الطاعنين حصلاً على قرار بالهدم الجزئي مع ترميم باقى العقار ، ولكنها قاما بهدمه حتى سطح الأرض بعد اخلائه مؤقتاً على خلاف ما تقتضى به المادة ٣٨ سالفه الذكر اضراراً بالمطعون عليه مما يستوجب تعويضه عن الاضرار التي لحقت به لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون قد طبق نص المادة ٣٨ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ تطبيقاً صحيحاً ، ويكون النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون لعدم اعماله بنص المادة ٣٩ من القانون سالف الذكر على واقعة الدعوى على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

الطعن رقم ١١٠٩ سنة ٤٨ ق بالهية السابقة .

١٢

١٤ مايو ١٩٧٩

( ا ) افلاس . مأمور تفليسة . الامر الصادر منه ببيع منقولات المفلس او محل تجارته . مه ٢٧٨ و ٣٩٥ تجارى .  
( ب ) دعوى . تكييفها . تكييف المدعى لدعواه لا يقيد قاضي الموضوع .

المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم جواز الاستئناف لرفعه عن حكم غير قابل له فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث ان الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه بالسبب الثاني الخطأ في تفسير القانون وتطبيقه وفي بيان ذلك يقول أن المادة ٢٥٥ من قانون التجارة أجازت التشكي الى مأمور التفليسة من أعمال وكيل الدائنين ثم التظلم الى المحكمة وأنه لجأ الى مأمور التفليسة شاكياً من تصرفات وكيل الدائنين ومسلكه الخاطئ المخالف للقانون الذي انتهى بالمطالبة ببيع المنشأة والنكول عن ادارتها ومن ثم فان هدفه من تظلمه هو التشكي من أعمال وكيل الدائنين بما يجعل هذا التظلم مقبولاً واستئنافه جائزاً واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجب نفسه عن بحث هذه المطاعن فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعي في غير محله ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان تكييف المدعى لدعواه تكييفاً خاطئاً لا ينطبق على واقعها التي ذكرها في صحيفة دعواه لا يقيد قاضي الموضوع ولا يمنعه من اعطاء الدعوى وضعها الحق وتكييفها القانوني الصحيح وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه كيف دعوى الطاعن بأنها تظلم من الأمر الصادر من مأمور التفليسة في حدود اختصاصه ببيع المنشأة وكان هذا التكييف لا يخالف الثابت في الأوراق فان النعي عليه بهذا السبب يكون في غير محله .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

الطعن رقم ٦١١ سنة ٤٦ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين مصطفى الفقى نائب رئيس المحكمة وحافظ رفقى ومحمود حسن حسين وكتور سعيد عبد الماجد ويوسف ابو زيد .

في طلباته كما لم يوجه هو اليه طلباً ما فإنه لا يكون للطاعن مصلحة في اختصاصه امام محكمة النقض بما يوجب الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة له .

وحيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية بالنسبة لباقي المطعون ضدهم .

وحيث ان الطعن اقيم على سببين ينعي الطاعن بأولهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه أقدم قضاءً بعدم جواز الطعن على أن الأمر المتظلم فيه صدر من السيد مأمور التفليسة في حدود اختصاصه في حين أن مأمور التفليسة لا يملك أن يصدر أمراً ببيع المنشأة الا في حالة الضرورة القصوى التي يثبت فيها أن خطراً داهماً أو ضرراً جسيماً يبلغ حد الهلاك سيصيب المنشأة ان لم يتم بيعها الأمر الذي لم يتحقق في الدعوى الحالية أنه صدر الأمر لوفاء دين ايجار كان يكفي لسداده ببيع بعض منقولات المنشأة بما يجعل الأمر بالبيع مجاوزاً حدود الوظيفة المنوطة بمأمور التفليسة واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا غير سديد ذلك أنه لما كانت المادة ٣٩٥ من قانون التجارة قد نصت على أنه يجوز لمأمور التفليسة ان يأذن لوكلاء الدائنين ببيع منقولات المفلس وبضائعه ومحل تجارته وكانت المادة ٢٧٨ من القانون المشار اليه قد قضت على أنه لا يقبل الطعن بالمعارضة او الاستئناف في الأحكام الصادرة في النظام من الأوامر التي يصدرها مأمور التفليسة في حدود اختصاصه وظيفته وكان الأمر موضوع التقاضي قد صدر من مأمور التفليسة بالاذن لوكيل الدائنين ببيع منشأة المفلس ( الطاعن ) فان هذا الأمر يكون قد صدر من مأمور التفليسة في حدود اختصاصه ويكون الحكم الصادر في التظلم من هذا الأمر غير قابل للطعن فيه بالاستئناف واذا التزم الحكم



## الحكمة :

ومن حيث ان مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، ذلك ان الحكم الابتدائي - الذي أيده واحال الى أسبابه الحكم المطعون فيه قضى برفض الدعوى تأسيسا على ان نص المادتين ٢٤ و ٣١ من نظامي العاملين رقمي ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بقصر العلاوات الدورية على العاملين الذين يتقاضون أجورهم بالشهر وباليومية دون الذين تحتسب أجورهم بالانتاج او بالقطعة وان ذلك قد تأكد بما نص عليه الشارع في الفقرة الثالثة من المادة ٢٩ من القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المضافة بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ من عدم جواز الجميع بين نظام العمل بالانتاج وبين نظام العلاوات ، كما ان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على ان المادة التاسعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تحدد أجر عامل الانتاج على اساس حصوله على الحد الأدنى لفئة عمله بالاضافة الى أجر محدد عن كل انتاج يزيد على المعدل ، وانه لذلك لا يسوغ تجاوز الحد الأدنى لما فيه من مخالفة قانونية صريحة للائحة في حين انه اعمالا لنص المادة ٢٤ من نظام العاملين الصادر به القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والمادة ٣١ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦. تستحق العلاوات الدورية - اذا ما قررهما مجلس ادارة الشركة لجميع العاملين دون قصرها على فئة منهم طالما حصل العامل على التقارير التي يستلزمها القانون ، ولا مجال للاستناد الى المادة التاسعة من القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ التي تنظم الأجور التي تختلف عن العلاوات المنصوص عليها في المادة ٢٤ من ذات القرار ، وان نص الفقرة الثالثة من المادة ٢٩ من القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المضافة بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ التي استحدثت نظاما جديدا في هذا الشأن ليس لها اثر

١٣

١٥ مايو ١٩٧٩

عمل : علاوة دورية استحقاقها للعاملين بالقطعة او بالانتاج او بالعمولة متى قررت الشركة منحها وتوافرت شروطها .

## المبدأ القانوني :

النص في المادة ٢٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والواردة في الباب الخامس الخاص بالترقيات والعلاوات على ان « يقرر مجلس ادارة الشركة في ختام كل سنة مالية مبدا منح العلاوة او عدم منحها بالنسبة لجميع العاملين في الشركة ٠٠٠ » وفي المادة ٢٥ على ان « يشترط في الترقية او منح العلاوة ان يكون العامل حاصلًا على تقدير مقبول على الأقل في متوسط التقارير الدورية لآخر سنة وان يكون قد مضى على تعيينه في خدمة الشركة سنة كاملة ٠٠٠ » وفي المادة ٣١ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ على ان « يقرر مجلس الادارة في ختام كل سنة مالية مبدا منح العلاوة او عدم منحها بالنسبة للعاملين ٠٠٠ » يدل على ان العاملين كافة يستحقون العلاوات الدورية كلما قررت الشركة مبدا منحها وتوافرت فيهم شروط استحقاقها والى ان يضع مجلس ادارتها نظاما للعمل بالقطعة او بالانتاج او بالعمولة تنفيذا للفقرة الثالثة من المادة ٢٩ من نظام العاملين بالقطاع العام المضافة بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ والتي تمنع الجمع بين هذا النظام ونظام العلاوات ، ذلك ان النص في كل من نظامي العاملين سالف الذكر - قبل صدور القرار الجمهوري رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ - على استحقاق العاملين للعلاوات الدورية قد ورد بصفة عامة مطلقة ولم يستثن الشارع من حكمه العاملين بالقطعة او بالانتاج او بالعمولة .

تشر الى حق عامل الانتاج في المشاطرة  
في العلاوات السنوية التي هي من حق غيره  
من العمال فانه يكون قد خالف القانون  
واخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

الطن رقم ٥٤٦ سنة ٤١ ق رئاسة وعضوية السادة  
المستشارين الدكتور محمد محمد حسنين نائب رئيس المحكمة  
وصلاح الدين يونس ومحمد وجدى عبد الصمد ومحمد على هاشم  
وصلاح الدين عبد العظيم .

١٤

١٥ مايو ١٩٧٩

تقدم . دعوى المؤمن له قبل المؤمن . بدء سريان  
مدة التقادم من وقت مطالبة المضرور للمؤمن له بالتعويض .  
ادعاء المضرور مدنيا بتحقيقات النيابة . وجوب احتساب  
مدة التقادم من تاريخ الادعاء .

### المبدأ القانوني :

تنص المادة ١/٧٥٢ من القانون المدني على  
أن « تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة  
عن عقد التأمين بانقضاء ثلاث سنوات من  
وقت حدوث الواقعة التي تولدت عنها هذه  
الدعاوى » ولما كانت مطالبة المضرور للمؤمن  
له بالتعويض — وعلى ما جرى به قضاء  
محكمة النقض — الواقعة التي يسرى بحوثها  
التقادم المسقط بالنسبة الى دعوى المؤمن له  
قبل المؤمن ، وكان البين من الأوراق أن المضرور  
( زوج المتوفاة ) ادعى مدنيا قبل مرتكب  
الحادث — اطعون عليه المؤمن له — بمبلغ ٥١ ج  
على سبيل التعويض المؤقت في محضر تحقيق  
النيابة المؤرخ ١/٥/١٩٦١ في قضية الجحفة  
رقم ٣٤٢٤ سنة ١٩٦١ قصر النيل التي حررت  
بشأن الحادث ، وقد وجب احتساب مدة  
التقادم المسقط من هذا التاريخ مع مراعاة  
ما يكون قد طرأ على ذلك التقادم من اسباب  
توقف سريان مدته طبقا للقانون ، واذا خالفت  
محكمة الاستئناف هذا النظر واحتسبت مدة

رجعى ، فضلا عن أن المطعون ضدها لم تضع  
نظاما للحوافز تطبيقا لهذا النص المستحدث  
فلا يحق لها حرمان الطاعنين من علاواتهم الدورية .

ومن حيث ان هذا النعى في محله ذلك أن النص  
في المادة ٢٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة  
للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس  
الجمهورية رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ والواردة في  
الباب الخامس الخاص بالترقيات والعلاوات  
على أن « يقرر مجلس ادارة الشركة في ختام كل  
سنة مالية مبدا منح العلاوة او  
عدم منحها بالنسبة لجميع العاملين في  
الشركة ٠٠٠ » وفي المادة ٢٥ على أن « يشترط  
في الترقية او منح العلاوة أن يكون العامل حاصلا  
على تقدير مقبول على الأقل في متوسط  
التقارير الدورية لآخر سنة وأن يكون قد  
مضى على تعيينه في خدمة الشركة سنة كاملة ٠٠ »  
وفي المادة ٣١ من نظام العاملين بالقطاع  
العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية  
رقم ٣٣٠٩ سنة ١٩٦٦ على أن « يقرر مجلس  
الادارة في ختام كل سنة مالية مبدا منح  
العلاوة او عدم منحها بالنسبة للعاملين ٠٠ »  
يدل على أن العاملين كافة يستحقون العلاوات  
الدورية كلما قررت الشركة مبدا منحها  
وتوافرت فيهم شروط استحقاقها ، والى أن يضع  
مجلس ادارتها نظاما للعمل بالقطعة أو بالانتاج  
أو بالعمولة تنفيذا للفقرة الثالثة من المادة ٢٩  
من نظام العاملين بالقطاع العام المضافة  
بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٢ سنة ١٩٦٢ والتي  
تمنع الجمع بين هذا النظام ونظام العلاوات ،  
ذلك أن النص في كل من نظامي العاملين سالفى  
الذكر — قبل صدور القرار الجمهوري رقم  
٨٠٢ سنة ١٩٦٧ — على استحقاق العاملين  
للعلاوات الدورية قد ورد بصيغة عامة مطلقة  
ولم يستثن الشارح من حكمة العاملين بالقطعة  
أو بالانتاج أو بالعمولة واذ كان ذلك وكان الحكم  
المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في  
قضائه على أن زيادة الأجر بمنح علاوات  
دورية لعمال منشأة أمر لا يفرضه  
القانون ٠٠٠ وان ايا من المادتين التاسعة  
من القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ و٢٥/ج  
من القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ سنة ١٩٦٦ لم



مدنيا قبل مرقبة الحوادث المطعون عليه -  
المؤمن له - يبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض  
المؤقت في محضر تحقيق النيابة المؤرخ ١/٥/١٩٦١ في  
قضية الجنية رقم ٤٣٢٤ سنة ١٩٦١ قصر النيل  
التي حررت بشأن الحادث ، فقد وجب احتساب  
مدة التقادم المسقط من هذا التاريخ مع  
مراعاة ما يكون قد طرا على ذلك التقادم  
من أسباب توقف سريان مدته طبقا للقانون .  
واذ خالفت محكمة الاستئناف هذا النظر واحتسبت  
مدة التقادم المسقط من تاريخ رفع الضرور  
دعوى التعويض رقم ٣٥٦٨ سنة ١٩٦٤ مدنى  
القاهرة الابتدائية فى ١٣/٧/١٩٦٤ ، باعتبار  
أن رفع هذه الدعوى هو الواقعة التى تولدت  
عنها دعوى الضمان وفقا للمادة ٧٥٢ من  
القانون المدنى والتفتت عن المطالبة الحاصلة  
فى ١/٥/١٩٦١ أمام النيابة وقضت فى الدعوى  
على هذا الأساس ، فان الحكم المطعون فيه يكون  
معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون ، ومن  
ثم يتعين نقضه دون حاجة الى بحث  
السبب الأول .

الطن رقم ١٠٣٤ سنة ٤٥ ق رئاسة وعضوية السادة  
المستشارين صلاح الدين حبيب نائب رئيس المحكمة ومحمد  
صدقى العصار وأحمد جلال الدين هلالى وحسن النسر  
ويحيى العمورى .

١٥

١٤ يونيه ١٩٨٠

عمل . مكافأة نهاية الخدمة المنصوص عليها فى قانون نقابة  
الصحفيين رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ . عدم التزام المؤسسات  
الصحفية منها الا بقيمة الزيادة بين ما تتحمله وفقا لها  
ومكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة وفقا لقانون العمل .

### المبدأ القانونى :

لما كان المشرع قد أحل نظام تأمين الشيخوخة  
محل نظام مكافأة نهاية الخدمة اعتبارا من تاريخ  
العمل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ المعدل  
للقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ فى ١/١/١٩٦٢

التقادم المسقط من تاريخ رفع الضرور  
دعوى التعويض رقم ٣٥٦٨ سنة ١٩٦٤ مدنى  
القاهرة الابتدائية فى ١٣/٧/١٩٦٤ باعتبار أن رفع  
هذه الدعوى هو الواقعة التى تولدت عنها دعوى  
الضمان وفقا للمادة ٧٥٢ من القانون المدنى  
والتفتت عن المطالبة الحاصلة فى ١/٥/١٩٦١  
أمام النيابة وقضت فى الدعوى على هذا  
الأساس فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا  
بالخطأ فى تطبيق القانون .

### الحكمة :

وحيث ان الطعن اثير على سببين تنعى الطاعة  
بالسبب الثانى منها على الحكم المطعون فيه  
الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك تقول  
ان الخطر المؤمن منه فى عقد التأمين من  
المسئولية هو مطالبة الضرور للمؤمن له .  
ولما كان الثابت أن الضرور طالب المطعون عليه  
المؤمن له بالتعويض أمام النيابة العامة اثناء  
تحقيق حادث القتل فى ١/٥/١٩٦١ فان  
الخطر المؤمن منه يكون قد تحقق مما يتعين  
معس احتساب مدة التقادم من هذا التاريخ  
الا أن الحكم المطعون فيه اعتبر رفع دعوى  
التعويض رقم ٥٦٨ سنة ١٩٦٤ مدنى القاهرة  
الابتدائية بتقديم صحيفتها الى قلم الكتاب فى  
١٤/٧/١٩٦٤ هو الواقعة المنشئة لحق الرجوع  
واحتسب التقادم من هذا التاريخ الأخير  
وقد ترتب على ذلك أن قضت المحكمة برفض  
الدفع بسقوط حق المطعون عليه بالتقادم ،  
مما يعيبه الحكم المطعون فيه بالخطأ فى تطبيق  
القانون .

وحيث ان هذا النعى شديد ، ذلك ان المادة  
١/٧٥٢ من القانون المدنى تنص على أن « تسقط  
بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين  
بانقضاء ثلاث سنوات من وقت حدوث الواقعة  
التي تولدت عنها هذه الدعاوى » ولما كانت  
مطالبة الضرور للمؤمن له بالتعويض هى - وعلى  
ما جرى به قضاء محكمة النقض - الواقعة  
التي يسرى بحدوثها التقادم المسقط بالنسبة  
الى دعوى المؤمن له قبل المؤمن ، وكان البين  
من الأوراق أن الضرور ( زوج المتوفاة ) ادعى

الصحفية قبل الصحفيين العاملين بها الا بقيمة الزيادة بين ما تتحمله وفقا لنظام مكافأة نهاية الخدمة المنصوص عليه بالمادة ١١٠ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ ومكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة وفقا لقانون العمل .

#### المحكمة :

وحيث ان مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول ان الحكم قضى بالزامها بأن تؤدي للمطعون ضده مكافأة نهاية الخدمة المطالب بها تأسيسا على أنها قد استحدثت بالمادة ١١٠ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ وهو قانون خاص جاء لاحقا على قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ومن ثم ينسخ نص المادة ٨٩/٢ منه الخاص بفرق الميزة الافضل ويكون هو القانون الواجب التطبيق ويحق للمطعون ضده اقتضاء المكافأة المقررة به كاملة ، في حين ان القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ لم يستحدث هذا النظام اذ تضمنته لائحة استخدام الصحفيين الصادرة في سنة ١٩٤٣ وقد احتفظ كل من القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ والقانون رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٨ المعدل له - للصحفيين بالحقوق والامتيازات المقررة لهم بمقتضى تلك اللائحة ومن بينها مكافأة نهاية الخدمة ، ثم ضمن القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ هذه المكافأة في المادة ١١٠ منه ابقاء على الحقوق المكتسبة للصحفيين في ظل التشريعات السابقة عليه ، ومن ثم يعتبر نظام هذه المكافأة نظاما افضل ارتبطت به الطاعنة قبل آخر يوليو سنة ١٩٦١ ينطبق عليه نص الفقرة الثانية من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ويكون حق المطعون ضده قبل المؤسسة مقصورا على فرق الميزة الافضل بين المكافأة المنصوص عليها في القانون ٧٦ لسنة ٧٠ ومكافأة نهاية الخدمة القانونية ، وقد أوفت المؤسسة بقيمة هذه الميزة الى هيئة التأمينات الاجتماعية التي صرفته بدورها للمطعون ضده ، فضلا عن قيام الهيئة بصرف المعاش المستحق له وفقا للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

وحيث ان هذا النعى في محله ، ذلك انه لما كان المشرع قد أحل نظام تأمين الشيخوخة محل نظام مكافأة نهاية الخدمة اعتبارا من تاريخ العمل

، صبح الالتزام بأداء معاش العامل واقعا على عاتق الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية دون صاحب العمل بعد هذا التاريخ وكان قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذي حل محله والذي سرت احكامه - وفقا للمادة الثانية منه - على جميع العاملين عدا من استثنيتهم هذه المادة على سبيل الحصر قد ابقى على نظام تأمين الشيخوخة الى جانب ما استحدثته من تأمينات اخرى ، وكانت المادة ٨٩ منه بعد ان نصت في فقرتها الاولى على ان « المعاشات والتعويضات المقررة وفقا لاحكام هذا الباب لا تقابل من التزامات صاحب العمل في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة الا ما يعادل مكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على اساس المادة ٧٣ من قانون العمل واحكام الفقرة الثانية من المادة ٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ » اوردت في فقرتها الثانية انه « ويلتزم اصحاب الأعمال الذين كانوا يرتبطون حتى آخر يوليو ٦١ بأنظمة معاشات او مكافآت او ادخار افضل بقيمة الزيادة بين ما كانوا يتحملونه في تلك الأنظمة ومكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على الاساس المشار اليه في الفقرة السابقة . » ومفاد ذلك انه اذا كان صاحب العمل قد ارتبط مع عماله بنظام معاش او مكافأة افضل قبل آخر يوليو سنة ١٩٦١ فانه لا يظل ملتزما قبلهم الا بفرق الميزة التي تزيد وفقا لهذا النظام عن مكافأة نهاية الخدمة القانونية . ولا يغير من ذلك ما تنص به المادة ١١٠ من القانون رقم ٧٦ لسنة ٧٠ من احتساب مكافأة نهاية الخدمة عند انتهاء عقد عمل الصحفي على اساس شهر عن كل سنة من سنوات التعاقد ، ذلك ان ما تضمنته هذه المادة ليس حكما مستحدثا فهو تريد - لما نصت عليه لائحة العمل الصحفي الصادرة في ٢٣/١١/١٩٤٣ والتي ابقى القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٨ على الحقوق التي كانت مقررة للصحفيين بمقتضاها ومنها هذه المكافأة .

ولذلك فان النص عليها في المادة ١١ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ ليس من شأنه ان ينسخ حكم الفقرة الثانية من المادة ٨٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ كما انه لا يتعارض معه ، بل ينعين اعمال هذين النصين معا فلا تلتزم المؤسسات



بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ المعدل للقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ في ١/١/١٩٦٢ وأصبح الالتزام بأداء معاش العامل واقعا على عاتق الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية دون صاحب العمل بعد هذا التاريخ ، وكان قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذي حل محله والذي سرت احكامه — وفقا للمادة الثانية منه — على جميع العاملين عدا من استثنيتهم هذه المادة على سبيل الحصر فد ابقى على نظام تأمين الشيخوخة الى جانب ما استحدثته من تأمينات اخرى ، وكانت المادة ٨٩ منه بعد ان نصت في فقرتها الاولى على ان « المعاشات والتعويضات المقررة وفقا لاحكام هذا الباب لا تقابل من التزامات صاحب العمل في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة الا ما يعادل مكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على اساس المادة ٧٣ من قانون العمل واحكام الفقرة الثانية من المادة ٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، اوردت في فقرتها الثانية انه « يلتزم اصحاب الاعمال الذين كانوا يرتبطون حتى آخر يوليو ١٩٦١ بأنظمة معاشات او مكافآت او ادخار افضل بقيمة الزيادة بين ما كانوا يتحملونه في تلك الأنظمة ومكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على الأساس المشار اليه في الفقرة السابقة » . . . . . ومفاد ذلك انه اذا كان صاحب العمل قد ارتبط مع عماله بنظام معاش او مكافأة افضل قبل آخر يوليو سنة ١٩٦١ فانه لا يظل ملتزما قبلهم الا بفرق الميزة التي تزيد وفقا لهذا النظام عن مكافأة نهاية الخدمة القانونية . ولا يغير من ذلك ما تقضى به المادة ١١٠ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ من احتساب مكافأة نهاية الخدمة عند انتهاء عقد عمل الصحفي على اساس شهر عن كل سنة من سنوات التعاقد ، ذلك ان ما تضمنته هذه المادة ليس حكما مستحدثا فهو ترديد — لما نصت عليه لائحة العمل الصحفي الصادرة في ٢٣/١١/١٩٤٣ والتي ابقى القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٨ على الحقوق التي كانت مقررة للصحفيين بمقتضاها ومنها هذه المكافأة . وقد كشفت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ عن قصد الشارع من ايراد نص هذه المادة اذ اوضحت ان الهدف من ذلك هو

احياء الاحكام السابقة على صدور القانون والحفاظ على الحقوق المكتسبة للصحفيين ، مؤدى ذلك ان المؤسسات الصحفية ارتبطت بنظام هذه المكافآت منذ ٢٣/١١/١٩٤٣ ولذلك فان النص عليها في المادة ٩٢ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ ليس من شأنه ان ينسخ حكم الفقرة الثانية من المادة ٨٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ كما انه لا يتعارض معه ، بل يتعين اعمال هذين النصين معا فلا تلتزم المؤسسات الصحفية قبل الصحفيين العاملين بها الا بقيمة الزيادة بين ما تتحمله وفقا لنظام مكافأة نهاية الخدمة المنصوص عليه بالمادة ١١٠ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ ومكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة وفقا لقانون العمل . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بالزام الطاعنة بأن تؤدي للمطعون ضده المكافأة المطالب بها واقام قضاءه على ان هذه المكافأة قد استحدثت بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ الذي نسخ في المادة ١١٠ منه حكم الفقرة الثانية من المادة ٨٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باعتباره قانونا خاصا لاحقا وقانونا خاصا له ، فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى اسباب الطعن .

وحيث انه لما كان الموضوع صالحا للفصل فيه ، وكان الثابت في الدعوى ان المطعون ضده يحصل من هيئة التأمينات الاجتماعية على معاش الشيخوخة المقرر بقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وان الطاعنة قد سددت للهيئة المذكورة قيمة الميزة الافضل المستحقة له عملا بالمادة ٨٩ من ذلك القانون وقامت الهيئة بصرفها له ، فان دعواه تكون على غير اساس ، ويتعين لذلك القضاء في موضوع الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف .

طعن رقم ١٨١٢ سنة ٤٩ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين د. مصطفى كيرة نائب رئيس المحكمة وحسن السنباطي ومحمد محسب الله واحمد عبد الرازق عيد و د. جمال الدين محمود .

# قضاء المحكمة الدستورية العليا

## دستورية

رئاسة السيد المستشار احمد ممدوح عطية رئيس المحكمة وعضوية  
السادة المستشارين فاروق سيف النصر وكمال سلامة عبد الله و د . فتحي  
عبد الصبور ومصطفى جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومنير ايمن  
عبد المجيد أعضاء وحضور السيد المستشار محمد كمال محفوظ المفوض .

٢ - لما كان هذا التشكيل الجديد قد حل محل  
التشكيل الملقى موضوع الطعن بعدم الدستورية  
فان مصلحة الدعوى في السير في دعواه الراهنة  
تكون قد زالت ، وتكون الخصومة الماثلة قد اصبحت  
غير ذات موضوع ، الأمر الذي يتعين معه الحكم  
باعتبارها منتهية .

٣ - ولاية المحكمة الدستورية العليا في  
الدعوى الدستورية لا تقوم الا باتصالها بالدعوى  
اتصالا قانونيا طبقا للأوضاع المقررة في المادتين  
٢٧ ، ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا  
الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ اللتين  
رسمتا سبل التداعى في شأن الدعوى الدستورية  
وليس من بينها سبل الدعوى الاصلية او الطلبات  
العارضة التي تقدم الى المحكمة مباشرة طعنا في  
دستورية التشريعات ، ولما كان طلب المدعى الحكم  
بعدم دستورية المادة ٨ من القانون رقم ٤٠ لسنة  
١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية بعد تعديليها  
بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨١ الذي استبدل  
بأعضاء مجلس الشعب أعضاء من الشخصيات  
العامة ، قد اثاره في مذكرته المقدمة بجلسة ٣ أكتوبر  
سنة ١٩٨١ كطلب عارض ، وبالتالي لم يتصل  
بالمحكمة اتصالا قانونيا ، فانه يتعين الالقاء  
بغضه .

### المحكمة :

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من صحيفة  
الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل في ان المدعى  
بصفته وكلاء عن طالبي تأسيس حزب .....  
كان قد اقام الدعوى رقم ١٢٥٤ لسنة ٢٥ ق ادارية  
عليها طالبا الغاء قرار لجنة شئون الأحزاب السياسية  
بالاعتراض على انشاء حزب ..... والحكم  
بالموافقة على انشائه ، واثناء تداول الدعوى  
بالجلسات دفع بعدم دستورية القانون رقم ٤٠

١٦

٥ ديسمبر ١٩٨١

(١) قانون . القوانين المنظمة لاجراءات التقاضى . سريانها  
بأثر فوري على ما لم يكن قد فصل فيه من دعاوى .  
اثر ذلك بالنسبة لتعديل المادة الثامنة من قانون  
الأحزاب .  
(ب) المصلحة في الدعوى الدستورية . انتفاؤها بتعديل  
النص المنظم لاجراءات التقاضى موضوع الطعن بعدم  
الدستورية .  
(ج) محكمة دستورية عليا . ولايتها لا تقوم الا باتصالها  
بالدعوى طبقا للأوضاع المقررة في قانونها . طريق  
الدعوى الاصلية او الطلبات العارضة ليس من بين سبل  
التداعى في شأن الدعوى الدستورية .

### المبادئ القانونية :

١ - عدل القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨١ من  
تشكيل الدائرة الاولى بالمحكمة الادارية العليا  
الذى كانت تنص عليه الفقرة ١٢ من المادة ٨ من  
القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب  
السياسية المعدلة بالقرار بقانون رقم ٣٦ لسنة  
١٩٧٩ - المطعون بعدم دستوريته - وذلك بان  
استبدل بأعضاء مجلس الشعب عددا مماثلا من  
الشخصيات العامة عند نظر الطعون في قرارات  
لجنة شئون الأحزاب السياسية بالاعتراض على  
انشاء الأحزاب ، وهذا التعديل قد احدث اثره فور  
نفاذ القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨١ باعتباره - في  
هذا الخصوص - من القوانين المنظمة لاجراءات  
التقاضى التى تسرى بأثر فوري على ما لم يكن قد  
فصل فيه من دعاوى او تم من اجراءات قبل تاريخ  
العمل بها اعمالا لحكم المادة الاولى من قانون  
المرافعات .



على أنه « ويجوز لطالبي تأسيس الحزب خلال الثلاثين يوما التالية لنشر قرار الاعتراض في الجريدة الرسمية أن يطعنوا بالالغاء في هذا القرار أمام الدائرة الأولى للمحكمة الإدارية العليا التي يرأسها رئيس مجلس الدولة على أن ينضم لتشكلها عدد مماثل من أعضاء مجلس الشعب يختارهم المجلس في بداية كل دورة وفقا للقواعد التي يضعها المجلس » ثم عدلت هذه الفقرة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨١ المعمول به اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٨١ واستبدلت بها الفقرة التالية « ويجوز لطالبي تأسيس الحزب خلال الثلاثين يوما التالية لنشر قرار الاعتراض في الجريدة الرسمية أن يطعنوا بالالغاء في هذا القرار أمام الدائرة الأولى للمحكمة الإدارية العليا التي يرأسها رئيس مجلس الدولة على أن ينضم لتشكلها عدد مماثل من الشخصيات العامة يصدر باختيارهم قرار من وزير العدل بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية من الكشوف الخاصة بالشخصيات العامة المنظمة وفقا لحكم المادة ٢٨ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم من العيب » . وتقضى المادة ٢٨ من قانون حماية القيم من العيب المشار اليه بأن « ينظم وزير العدل بقرار منه بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية كيفية اعداد ومراجعة الكشوف الخاصة بالشخصيات العامة التي يختار من بينها أعضاء المحكمة . ويتم اختيار الاسماء التي تتضمنها هذه الكشوف من بين المواطنين المشهود لهم بالكفاءة وحسن السمعة بشرط الا تقل أعمارهم عن أربعين عاما والا يكونوا من بين أعضاء السلطة التشريعية » .

لما كان ذلك ، وكانت الفقرة ١٢ من المادة ٨ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية المعدلة بالقرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ والتي اشركت أعضاء من مجلس الشعب في تشكيل الدائرة الأولى للمحكمة الإدارية العليا — المطعون بعدم دستوريته — قد عدلت بعد رفع الدعوى بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨١ الذي استبدل بهذا التشكيل تشكيلا جديدا يضم الى أعضاء المحكمة عددا مماثلا من الشخصيات العامة بدلا من أعضاء مجلس الشعب ، وكان هذا التعديل قد أحدث اثره فور نفاذ القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨١ باعتباره — في هذا الخصوص —

لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية المعدل بالقرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ وخاصة المادة الثامنة منه فيها نصت عليه من اشراك أعضاء من مجلس الشعب في تشكيل الدائرة الأولى للمحكمة الإدارية العليا بمجلس الدولة التي يطعن أمامها في قرارات الاعتراض على تأسيس الاحزاب . وبجلسة ٢٣ فبراير سنة ١٩٨٠ قررت المحكمة تحديد ميعاد أربعة أسابيع لرفع الدعوى أمام المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية المادة الثامنة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ٧٩ ، فأقام المدعى دعواه الماثلة .

وحيث ان المدعى ينعى على المادة الثامنة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية المعدلة بالقرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ مخالفتها لاحكام الدستور ذلك أنها اذ نصت في الفقرة ١٢ منها على اشراك أعضاء من مجلس الشعب في تشكيل الدائرة الأولى للمحكمة الإدارية العليا بمجلس الدولة التي يطعن أمامها على قرارات لجنة شئون الاحزاب بالاعتراض على تكوين الاحزاب السياسية ، تكون قد خالفت حكم المادة ١٧٢ من الدستور بأن أدخلت في تشكيل مجلس الدولة — وهو هيئة قضائية مستقلة — أعضاء سياسيين ومن مجلس الشعب ، كما أهدرت حكم المادة ٦٨ من الدستور بأن فرضت على المواطنين هذه المحكمة المشكلة تشكيلا خاصا وحالت بذلك بينهم وبين الانتجاء الى قاضيهم الطبيعي ، واسبغت على مجلس الشعب ولاية القضاء خلافا لنص المادة ٨٦ من الدستور التي حددت اختصاصاته تحديدا قاطعا على سبيل الحصر وليس من بينها ممارسة القضاء ، بالاضافة الى ان جلوس بعض أعضاء مجلس الشعب في دائرة من دوائر المحكمة الإدارية العليا — وهي جزء من السلطة القضائية — يعتبر تدخلا من السلطة التشريعية في شئون القضاء ومساسا بالاستقلال المقرر للمحاكم على خلاف ما تقضى به المادتان ١٦٥ ، ١٦٦ من الدستور .

وحيث ان الفقرة ١٢ من المادة ٨ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية المعدلة بالقرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ — كانت تنهى

- (١) اختصاص • محكمة دستورية عليا • اختصاصها دون غيرها بالرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح هو اختصاص عام يشمل الطعون الشكلية والموضوعية •
- (ب) قانون - إلغاء القانون لا يحول دون قبول الطعن بعدم دستوريته ممن طبق عليه خلال فترة نفاذه •
- (ج) دعوى - توافر المصلحة الشخصية شرط لقبول الطعن بعدم الدستورية •
- المبادئ القانونية :

١ - نصت الفقرة الأولى من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقرار بقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ على اختصاص المحكمة العليا دون غيرها بالفصل في دستورية القوانين ، وتنص المادة ١٧٥ من دستور سنة ١٩٧١ على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ... » وذلك على الوجه المبين في القانون » وتطبيقاً لذلك نصت المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « تختص المحكمة الدستورية العليا دون غيرها بما يأتي : أولاً - الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ... » ومؤدى هذه النصوص أن المشرع أخذ بقاعدة مركزية الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ، واختص بها هيئة قضائية مستقلة هي المحكمة العليا - ومن بعدها المحكمة الدستورية العليا - دون غيرها من الجهات القضائية ، وهو اختصاص عام يشمل كافة الطعون الدستورية على القوانين واللوائح ، سواء تلك التي تقوم على مخالفات شكلية للأوضاع والإجراءات المقررة في الدستور بشأن اقتراح التشريع وإقراره وإصداره ، أو التي تنصب على مخالفة أحكام الدستور الموضوعية ، وذلك لورود النصوص المشار إليها في صيغة عامة مطلقة ، ولأن قصر هذا الاختصاص على الطعون الموضوعية ينتكس بالرقابة القضائية بالنسبة للعيوب الشكلية إلى ما كان عليه الأمر قبل إنشاء القضاء

القوانين المنظمة لإجراءات التقاضي التي تسرى مآثر فوري على ما لم يكن قد فصل فيه من دعاوى أو تم من إجراءات قبل تاريخ العمل بها أعمالاً لحكم المادة الأولى من قانون المرافعات ، فحل بذلك التشكيل الجديد محل التشكيل الملغى موضوع الطعن ، ومن ثم تكون مصلحة المدعى في السير في دعواه الراهنة قد زالت ، وتكون الخصومة الماثلة قد أصبحت غير ذات موضوع ، الأمر الذي يتعين معه الحكم باعتبارها منتهية •

لما كان ما تقدم ، وكانت ولاية هذه المحكمة في الدعاوى الدستورية لا تقوم إلا باتصالها بالدعوى اتصالاً قانونياً طبقاً للأوضاع المقررة في المادتين ٢٧ ، ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ اللتين رسمتا سبل التداعي في شأن الدعاوى الدستورية وليس من بينها سبيل الدعوى الأصلية أو الطلبات العارضة التي تقدم إلى المحكمة مباشرة طعناً في دستورية التشريعات ، وكان طلب المدعى بالحكم بعدم دستورية المادة ٨ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية بعيد تعديلها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨١ الذي استبدل بأعضاء مجلس الشعب أعضاء من الشخصيات العامة ، قد أثاره في مذكرته المقدمة بجلسته ٣ أكتوبر سنة ١٩٨١ كطلب عارض ، وبالتالي لم يتصل بالمحكمة اتصالاً قانونياً ، فإنه يتعين الالتفات عنه •

وحيث أنه بالنسبة إلى مصروفات الدعوى فإن المحكمة ترى في تعديل المشرع لنص الفقرة ١٢ من المادة ٨ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨١ بعد أن أقام المدعى دعواه بعدم دستوريته ما يبرر عدم الزامه بمصروفاتها •

### لهذه الأسباب

حكمت المحكمة باعتبار الخصومة منتهية بالنسبة إلى الطعن بعدم دستورية الفقرة ١٢ من المادة ٨ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨١ والزمته الحكومة المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة •

القضية رقم ٨ سنة ٢ ق « دستورية » •



بقانون — بالاضمافاة الى ما انطوى عليه ٤ من مخالفات دستورية صارخة من حيث الموضوع والمضمون — قد شابته عيب شكلى بعدم عرضه على مجلس الرياسة ، على خلاف ما جاء بديباجته مما يجعله معنوما هو وما ترتب عليه من اجراءات واحكام ويوجب تعويض من اُضيروا نتيجة له . واذ انتهت المحكمة الى تكييف ما ينعاه المدعى على القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بأنه طعن بعدم دستوريته ، فقد حكمت بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٧٨ بوقف الدعوى الى أن تفصل المحكمة العليا فى الدفع بعدم دستورية هذا القرار بقانون ، فأقام المدعى دعواه الماثلة .

وحيث ان المدعى دفع امام هيئة المفوضين بعدم اختصاص المحكمة الدستورية العليا بنظر الدعوى ، قولا بأن ما يعيبه على القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ هو انعدامه لعدم استكمال مقوماته الشكلية كقانون ، وما يخرج عن اختصاص المحكمة الدستورية العليا الذى يقتصر على نظر الطعون الدستورية الموضوعية وبحث مدى مخالفة التشريعات من حيث موضوعها لاحكام الدستور ، وانه قد اضطر الى رفع دعواه الماثلة تنفيذا لحكم محكمة الموضوع التى كلفت دفاعه خطأ بأنه يتضمن طعنا بعدم دستورية هذا القرار بقانون . وحيث ان هذا الدفع غير صحيح ، ذلك ان الفقرة الاولى من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقرار بقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ كانت تنص على اختصاص المحكمة العليا دون غيرها بالفصل فى دستورية القوانين ، ثم نصت المادة ١٧٥ من دستور سنة ١٩٧١ على ان « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح » وذلك على الوجه المبين فى القانون ، وتطبيقا لذلك نصت المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على ان « تختص المحكمة الدستورية العليا دون غيرها بما يأتى : أولا — الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح » ، ومؤدى هذه النصوص ان المشرع أخذ بقاعدة مركزية الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ، واختص بها

الدستورى المتخصص من صدور احكام متعارضة يناقض بعضها بعضا ، مما يهدر الحكمة التى تنفياها الدستور من تركيز هذه الرقابة فى محكمة عليا تتولى دون غيرها الفصل فى دستورية القوانين واللوائح وحماية احكام الدستور وصونها .

٢ — تنص المادة السابعة من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض النصوص المتعلقة بضمان حريات المواطنين على الغاء القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ المطعون عليه ، الا ان هذا الغاء لا يحول دون قبول الطعن بعدم دستوريته ممن طبق عليه ذلك القرار بقانون خلال فترة نفاذه وترتبت بمقتضاه آثار قانونية بالنسبة له ، بحيث تتوافر له بذلك مصلحة شخصية فى الطعن بعدم دستوريته .

٣ — من المقرر انه يشترط لقبول الطعن بعدم الدستورية توافر مصلحة شخصية للطاعن من طعنه ، ولما كان الثابت من وقائع الدعوى ان القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ المطعون بعدم دستوريته لم يطبق على المدعى — قبل الغائه — ولم تترتب بمقتضاه أية آثار قانونية بالنسبة له ، وانتهت بذلك مصلحته فى الطعن بعدم دستوريته ، فانه يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى .

### المحكمة :

وحيث ان الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق — تتحصل فى ان المدعى كان قد اقام الدعوى رقم ٥٩٣٨ لسنة ١٩٧٥ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبا الحكم بالزام المدعى عليهما بأن يدفعوا اليه متضامنين مبلغ خمسين ألف جنيه تعويضا عن الأضرار المادية والأدبية التى لحقت به من جراء محاكمته امام محكمة استئنائية وتقييد حريته قبل المحاكمة وبعدها ، وقال بيانا لدعواه انه اعتقل بمقتضى السلطة المخولة لرئيس الجمهورية طبقا لقانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ولما ألغيت حالة الطوارئ بالقرار الجمهورى رقم ١٢١٦ الصادر فى ٢٤ مارس ١٩٦٤ كان يتعين اخلاء سبيله فورا الا انه استمر معتقلا وقدم للمحاكمة استنادا الى القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة ، واستطرد المدعى الى ان هذا القرار

هيئة قضائية مستقلة هي المحكمة العليا - ومن بعدها المحكمة الدستورية العليا - دون غيرها من الجهات القضائية ، وهو اختصاص عام يشمل كافة الطعون الدستورية على القوانين واللوائح ، سواء تلك التي تقوم على مخالفات شكلية للأوضاع والاجراءات المقررة في الدستور بشأن اقتراح التشريع واقراره واصداره ، او التي تنصب على مخالفة أحكام الدستور الموضوعية ، وذلك لورود النصوص المشار اليها في صيغة عامة مطلقة ، ولأن قصر هذا الاختصاص على الطعون الموضوعية ينتكس بالرقابة القضائية بالنسبة للعيوب الشكلية الى ما كان عليه الأمر قبل انشاء القضاء الدستوري المتخصص من صدور أحكام متعارضة يناقض بعضها بعضا ، مما يهدر الحكمة التي تغياها الدستور من تركيز هذه الرقابة في محكمة عليا تتولى دون غيرها الفصل في دستورية القوانين واللوائح وحماية أحكام الدستور وصونها . لما كان ذلك فإن الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى يكون على غير أساس متعينا رفضه .

وحيث ان المدعى ينعى على القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة أنه صدر معدوما اذ لم يستكمل مقوماته الشكلية بعدم عرضه واقراره من مجلس الرياسة القائم وقتئذ طبقا للاعلان الدستوري بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ .

وحيث أنه وان كانت المادة السابعة من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض النصوص المتعلقة بضمان حريات المواطنين في القوانين القائمة عند نصت على الغاء القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ المطعون عليه ، الا أن هذا الغاء لا يحول دون قبول الطعن بعدم دستوريته ممن طبق عليه ذلك القرار بقانون خلال فترة نفاذه وترتبت بمقتضاه آثار قانونية بالنسبة له ، بحيث تتوافر له بذلك مصلحة شخصية في الطعن بعدم دستوريته .

وحيث ان القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه صدر في ٢١ مارس سنة ١٩٦٤ وعمل به من تاريخ نشره في ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ ، ولما كان الثابت من مذكرة نيابة وسط القاهرة المؤرخة ٢٧ مايو سنة ١٩٨١ المرفقة بالأوراق - والتي لم يجدها المدعى طبقا لكتابه الى هيئة المفوضين بتاريخ ٢٠ يونية سنة ١٩٨١ - انه بتاريخ أول فبراير سنة ١٩٦٤ قررت نيابة أمن الدولة العليا حبس المدعى حبسا مطلقا واحالته الى محكمة أمن الدولة العليا لاتهامه في الجناية رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٤ عابدين ( ٩ سنة ١٩٦٤ وسط القاهرة ، ١٣ سنة ١٩٦٤ عليا ) بتهمة قبول واخذ نقود من دولة اجنبية بقصد ارتكاب اعمال ضارة بالمصالح القومية ، والتحريض على قلب نظام الحكم في الجمهورية العربية المتحدة ، فان مؤدى ذلك ان احالة المدعى الى محكمة أمن الدولة العليا لم تتم تطبيقا للقرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ الذي لم يكن قد صدر بعد عندما قررت النيابة العامة احالته الى المحاكمة في أول فبراير سنة ١٩٦٤ ، وانما بمقتضى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ الذي حل محل قانون الأحكام العرفية رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ . كما أن استمرار محاكمة المدعى أمام محكمة أمن الدولة العليا وصدور الحكم عليه منها بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٦٤ - بعد انتهاء حالة الطوارئ في ٢ ابريل سنة ١٩٦٤ بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٦ لسنة ١٩٦٤ - كان بدوره تطبيقا للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ الذي تنص المادة ١٩ منه على أنه « عند انتهاء حالة الطوارئ تظل محاكم أمن الدولة مختصة بنظر القضايا التي تكون محالة عليها وتتابع نظرها وفقا للاجراءات المتبعة أمامها » وبالتالي يكون اعتقال المدعى واحالته الى محكمة أمن الدولة العليا ثم استمرار محاكمته أمامها وصدور الحكم عليه منها قد تمت جميعها وفقا للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه .

لما كان ما تقدم وكان من المقرر انه يشترط لقبول الطعن بعدم الدستورية توافر



وتكون هذه الأحكام ملزمة لجميع جهات القضاء ،  
ومؤدى ذلك أن الأحكام الصادرة في الدعاوى  
الدستورية - وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه  
الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون  
عليها بعيب دستورى - تكون لها حجية مطلقة  
بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم فى الدعاوى  
التي صدرت فيها وإنما ينصرف هذا الأثر الى  
الكافة وتلتزم بها جميع جهات القضاء .

٢ - الرقابة القضائية على دستورية القوانين  
التي اختصت بها المحكمة العليا دون غيرها  
هى رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم  
دستورية النص فتلقى قوة نفاذه ، والى تقرير  
دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب  
وأوجه البطلان .

٣ - لما كان المدعيان يطلبان الحكم بعدم  
دستورية المادة الأولى من القرار بقانون رقم  
٩٩ لسنة ١٩٦٣ التى سبق أن قضت المحكمة  
العليا بعدم دستورتها بتاريخ ٣ يولية سنة  
١٩٧٦ فى الدعوى الدستورية رقم ٥ لسنة  
٥ قضائية ، وكان قضاؤها هذا له حجية  
مطلقة حسمت الخصومة بشأن عدم  
دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من  
نظر أى طعن يشور من جديد بشأنه ، فان  
مصلحة المدعين فى الدعوى الماثلة تكون منتقية  
وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى .

#### الحكمة :

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من صحيفة  
الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى ان  
المدعين كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ١٣٣٨ لسنة  
١٩٧٣ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبين الحكم  
اصليا ببطلان العقد المؤرخ ١٤ فبراير سنة  
١٩٧٠ الصادر من المدعى عليهما الثالث والرابع  
الى المدعى عليه السادس ببيع حصتهما فى شركة  
التوصية البسيطة التى شملها قرار فرض  
الحراسة على أموالهما ، واحتياطيا بالزام  
المدعى عليهما متضامنين ان يدفعوا لهم تعويضا  
مقداره مائة الف جنيه وعلى سبيل الاحتياط  
الكلى تعيين خبير حسابى لفحص حسابات

مصلحة شخصية للطاعن من طعنه ، وكان الثابت  
على ما سلف بيانه ان القرار بقانون رقم  
١١٩ لسنة ١٩٦٤ المطعون بعدم دستوريته لم  
يطبق على المدعى ولم تقترب بمقتضاه أية  
آثار قانونية بالنسبة له ، وانتفتت بذلك  
مصلحته فى الطعن بعدم دستوريته ، فانه  
يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى .

#### لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة  
الكفالة والزمّت المدعى المصروفات ومبلغ  
ثلاثين جنيها مقابل اتعاب المحاماة .

القضية رقم ٢٩ لسنة ١ ق « دستورية » بالهيئة السابقة .

١٨

٦ فبراير ١٩٨٢

(أ) دعوى - الدعوى الدستورية - هى بطبيعتها  
دعاوى عينية - الاحكام الصادرة فيها لها حجية  
مطلقة ينصرف أثرها الى الكافة .  
(ب) رقابة قضائية - الرقابة القضائية على دستورية  
القوانين واللوائح رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم  
دستورية النص فتلقى قوة نفاذه والى تقرير دستوريته  
وبالتالى سلامته من جميع العيوب .  
(ج) حكم - اثر صدور حكم سابق بعدم دستورية  
النص المطعون عليه - عدم قبول الدعوى .

#### المبادئ القانونية :

١ - نصت الفقرة الأولى من المادة الرابعة  
من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون  
رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ على ان تختص المحكمة العليا  
دون غيرها بالفضل فى دستورية القوانين ،  
كما نصت المادة ٣١ من قانون الاجراءات  
والرسوم أمام المحكمة العليا الصادر بالقانون  
رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ على ان يشر فى الجريدة  
الرسمية منطوق الأحكام الصادرة من  
المحكمة العليا بالفيصل فى دستورية القوانين

٣ يولية سنة ١٩٧٦ فى الدعوى الدستورية رقم ٥ لسنة ٥ قضائية بعدم دستورية المادة الاولى من القرار بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ المطعون عليها فى الدعوى الماثلة « فيما نصت عليه من عدم سماع أى جهة قضائية أى دعوى يكون الغرض منها الطعن فى أى تصرف أو قرار أو تدبير أو إجراء أو عمل أمرت به أو تولته الجهات القائمة على تنفيذ جميع الأوامر الصادرة بفرض الحراسة على أموال وممتلكات بعض الأشخاص والهيئات ، ونشر منطوق هذا الحكم بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٩ يولية سنة ١٩٧٦ »

وحيث ان الفقرة الاولى من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ - الذى صدر الحكم سالف البيان فى ظله - كانت تنص على أن تختص المحكمة العليا دون غيرها بالفصل فى دستورية القوانين ، كما نصت المادة ٣١ من قانون الاجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ على أن ينشر فى الجريدة الرسمية منطوق الأحكام الصادرة من المحكمة العليا بالفصل فى دستورية القوانين وتكون هذه الأحكام ملزمة لجميع جهات القضاء ، ومؤدى ذلك أن الأحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية - وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعبء دستورى - تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر اثرها على الخصوم فى الدعاوى التى صدرت فيها وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع جهات القضاء ، سواء اكانت هذه الأحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعدم نص المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا والمادة ٣١ من قانون الاجراءات والرسوم أمامها المشار اليهما ، ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التى اختصت بها المحكمة العليا دون غيرها هى رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه ، والتى تقرير دستوريته وبالتالي

الشركة ومقارنتها بقرار تقييما ، فدفع المدعى عليه السادس بعد سماع الدعوى تطبيقا للمادة الاولى من القرار بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ ، وبتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٧٣ قضت المحكمة بعدم سماع الدعوى . استأنف المدعيان هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٣٣ لسنة ٩١ ق مدعى القاهرة ودفعوا بعدم دستورية المادة الاولى من القرار بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه غير أن محكمة الاستئناف حكمت فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٧٥ بتأييد الحكم المستأنف استنادا الى انها لم يتخذوا الاجراء المرسوم قانونا للطعن بعدم دستورية هذا النص طبقا لقانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ . طعن المدعيان فى هذا الحكم بطريق النقض وقيده طعنهما برقم ٤١٧ لسنة ٤٥ ق وبتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٨ حكمت المحكمة بنقض الحكم واحالت القضية الى محكمة استئناف القاهرة واقامت قضاها على أن الحكم المطعون فيه لم يفتن الى ان اتصال المحكمة العليا بالدعوى الدستورية يكون بابداء الدفع بعدم الدستورية أمام محكمة الموضوع ثم اقامة الدعوى الدستورية أمام المحكمة العليا فى الاجل الذى تحدده محكمة الموضوع لرفعها . واذ قام المدعيان بتعجيل نظر استئنافهما قضت محكمة استئناف القاهرة فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٨٠ بوقف نظره حتى تفصل المحكمة الدستورية العليا فى الدفع بعدم دستورية المادة الاولى من القرار بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ ، وكلفتها برفع الدعوى الدستورية خلال شهرين فأقاما دعوامها الماثلة .

وحيث ان المدعين يطلبان الحكم بعدم دستورية المادة الاولى من القرار بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ بعدم قبول الطعن فى الأعمال والتدابير التى اتخذتها الجهة القائمة على تنفيذ جميع الأوامر الصادرة بفرض الحراسة على أموال وممتلكات بعض الأشخاص والهيئات ، وذلك لمخالفتها ما تنص عليه المادة ٦٨ من الدستور من حظر النص على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء .

وحيث ان المحكمة العليا سبق أن قضت بتاريخ



الأولى من القرار بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ - قبل أن تقضى المحكمة العليا بعدم دستوريته ، ولما كان حكم محكمة الموضوع الذى كلفهما برفع الدعوى الماثلة قد صدر فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٨٠ فى حين صدور حكم المحكمة العليا بعدم دستورية ذات المادة المطعون عليها منذ ٣ يولية سنة ١٩٧٦ ، فان المحكمة ترى فى ذلك ما يبرر عدم الزام المدعين بمصروفات الدعوى .

#### لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى والزمّت الحكومة المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل اتعاب المحاماة .

القضية رقم ٣٩ لسنة ٢ ق « دستورية » بالهيئة السابقة .

سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان .  
لما كان ذلك وكان المدعيان يطلبان الحكم بعدم دستورية المادة الأولى من القرار بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ التى سبق أن قضت المحكمة العليا بعدم دستوريته على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن عدم دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فان مصلحة المدعين فى الدعوى الماثلة تكون منتفية وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبل الدعوى .

وحيث ان الثابت من وقائع الدعوى ان المدعين اثاروا الدفع بعدم دستورية المادة

**طلبات تفسير**

١٩

٥ ديسمبر ١٩٨١

قضساء محكمة الاسكندرية الابتدائية في الدعوى رقم ١٩٨ لسنة ١٩٥٦ تجارى الاسكندرية بإخضاع الودائع الآجلة في البنوك لرسم الدفعة . وكانت الفتوى الصادرة من الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٧٩ وإن تبنت رأيا مغايرا الا انه - وعلى ما جاء بطلب التفسير - لم يؤخذ بها لسبق صدور حكم محكمة النقض المشار اليه ، وبالتالي فانها لم تتعدد حدود الرأى ولم يترتب عليها اى خلاف فى التطبيق ، فان النص المطلوب تفسيره - ايا ما كان وجه الرأى فى مدى اهميته بعد تعديله بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٠ - لا يكون قد اثار خلافا فى التطبيق وبالتالي ينتفى ما يقتضى تفسيره تفسيراً ملزماً تحقيقاً لوحدة تطبيقه .

**الحكمة :**

حيث ان رئيس مجلس الوزراء طلب تفسير نص المادة الخامسة من الفصل الثانى من الجدول رقم (٢) الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دفعة لبيان مدى خضوع الودائع الآجلة بالبنوك لهذا الرسم ، وذلك عن الفترة السابقة على العمل بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٠ الذى نص على اعفائها من هذا الرسم . وورد فى كتابته بطلب التفسير ان نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية تقدم بمذكرة جاء بها انه قد اثار خلافا قانونى حول تكييف الودائع الآجلة فى البنوك فبينما ذهبت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بجلستها المنعقدة فى ٤ نوفمبر سنة ١٩٧٩ الى عدم خضوع هذه الودائع لرسم الدفعة ، فان هناك حكما سبق صدوره من محكمة النقض بجلسته ٣١ اكتوبر سنة ١٩٧٣ فى الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٣٦ ق اعتبر الودائع الآجلة قروضا واخضعها لهذا الرسم .

(١) طلب التفسير - مناط قبوله .

(ب) طلب التفسير - تطبيق النص على نحو مستقر من مختلف المحاكم - عدم قبول الطلب رغم صدور فتوى برأى مغاير من الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

**المبادئ القانونية :**

١ - مناط قبول طلب تفسير القوانين الصادرة من السلطة التشريعية والقرارات بقوانين التى يصدرها رئيس الجمهورية - طبقا للمادة ٢٦ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو ان تكون تلك النصوص قد اثارت خلافا فى التطبيق ، وان يكون لها من الاهمية ما يقتضى توحيد تفسيرها . ومؤدى ذلك ان يكون النص المطلوب تفسيره علاوة على اهميته ، قد اختلف تطبيقه على نحو لا تتحقق معه المساواة امام القانون بين المخاطبين باحكامه رغم تماثل مراكزهم وظروفهم ، بحيث يستوجب الأمر طلب اصدار قرار من المحكمة الدستورية العليا بتفسير هذا النص تفسيراً ملزماً ، ارساءً لدولته القانونى السليم وتحقيقاً لوحدة تطبيقه .

٢ - لما كان الثابت من الأوراق ان المادة الخامسة من الفصل الثانى من الجدول رقم (٢) الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دفعة - المطلوب تفسيرها - قد استقر تطبيقها على اعتبار الودائع الآجلة لدى البنوك قروضا تخضع لرسم الدفعة ، وجرى بذلك قضاء محكمة النقض فى الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٣٦ ق بتاريخ ٣١ اكتوبر سنة ١٩٧٣ ، كما انه ذات التطبيق الذى انتهى اليه حكم محكمة استئناف الاسكندرية فى القضية رقم ١١٥ لسنة ١٦ ق محصل ذلك الطعن بالنقض ، الذى ايدت فيه بدورها



## قضاء المحكمة الدستورية العليا

في الدعوى رقم ١٩٨ لسنة ١٩٥٦ تجساري الاسكندرية بإخضاع الودائع الآجلة في البنوك لرسم الدمغة .

لما كان ذلك ، وكانت الأوراق المرفقة بطلب التفسير قد خلت مما يشير إلى أن أية جهة قد خالفت هذا التطبيق المضطرب ، وكانت الفتوى الصادرة من الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٧٩ وأن تبنت رأيا مغايرا إلا أنه - وعلى ما جاء بطلب التفسير - لم يؤخذ بها لسبق صدور حكم محكمة النقض المشار إليه ، وبالتالي فإنها لم تتعد حدود الرأي ولم يترتب عليها أي خلاف في التطبيق ، الأمر الذي أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة فيما أوردته من أن التطبيق يجري على إخضاع الودائع الآجلة لرسم الدمغة ، إلا أنه رغبة في تشجيع المصارف لتأدية رسالتها في اجتذاب مزيد من المدخرات والاستثمارات فقد أعد مشروع القانون لأغفاء الودائع الآجلة في المصارف وهيئة الرئيس من رسم الدمغة ، وهو ذات الحكم الذي رددته بعد ذلك المادة ٥٧ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ الذي حل محل القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المشار إليه .

لما كان ما تقدم ، وكان النص المطلوب تفسيره - أيا ما كان وجه الرأي في مدى أهميته بعد تعديله - لم يشر بشأنه أي خلاف في التطبيق على ما سلف بيانه ، وانتفى بذلك ما يقتضي تفسيره تفسيراً ملزماً تحقيقاً لوحدة تطبيقه ، فإنه يتعين عدم قبول الطلب .

### لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الطلب .

طلب تفسير رقم ٤ لسنة ٢ ق بالهيئة السابقة

وحيث أن المادة الواجبة من الفصل الثاني من الجدول رقم (٢) الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة تنص على أن « كل سندقة يقدمها أصحاب المصارف أو غيرهم من الأشخاص الذين يقومون عادة بهذا النوع من العمليات يفرض عليها رسم دمغة على الوجبة الآتية : » ، كما تنص المادة الخامسة من هذا الفصل على أن « يسرى على عقود الاقتراض الأخرى للنقود وكذا عقود الاعتراف بالدين ذات الرسم المقرر على السلف » .

وحيث أن منوط قبول طلب تفسير القوانين الصادرة من السلطة التشريعية والقرارات بقوانين التي يصدرها رئيس الجمهورية - طبقاً للمادة ٢٦ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو أن تكون تلك النصوص قد أثارت خلافاً في التطبيق ، وأن يكون لها من الأهمية ما يقتضي توحيد تفسيرها . ومؤدى ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون النص المطلوب تفسيره علاوة على أهميته ، قد اختلف تطبيقه على نحو لا تتحقق معه المساواة أمام القانون بين المخاطبين بأحكامه رغم تماثل مراكزهم وظروفهم ، بحيث يستوجب الأمر طلب إصدار قرار من المحكمة الدستورية العليا بتفسير هذا النص تفسيراً ملزماً ، إرساءً لحلوله القانوني السليم وتحقيقاً لوحدة تطبيقه .

وحيث أن الثابت من الأوراق أن المادة الخامسة من الفصل الثاني من الجدول رقم (٢) الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة - المطلوب تفسيرها - قد استقر تطبيقها على اعتبار الودائع الآجلة لدى البنوك قروضاً تخضع لرسم الدمغة ، وجرى بذلك قضاء محكمة النقض في الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٣٦ ق بتاريخ ٣١ أكتوبر سنة ١٩٧٣ ، كما أنه ذات التطبيق الذي انتهى إليه حكم محكمة استئناف الاسكندرية في القضية رقم ١١٥ لسنة ١٦ ق محل ذلك الطعن بالنقض ، الذي أيدت فيه بدورها قضاء محكمة الاسكندرية الابتدائية

٢٠

٦ فبراير ١٩٨٢

نص المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل ، وجاء في كتابه بطلب التفسير أن وزير المالية تقدم بمذكرة أوضح فيها أن خلافاً لما أشار حول مدى خضوع المنح التي تصرف للعاملين بالدولة في بعض المناسبات للضريبة على المرتبات وما في حكمها ، فقد أصدرت مصلحة الضرائب عدة كتب دورية باخضاع هذه المنح للضريبة تأسيساً على أنها تنطوي على إثابة للاجبر وبالتالي تدخل في عموم المزايا النقدية المنصوص عليها في المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه ، بينما قرر رؤساء بعض الجهات القضائية - ومن بينهم رئيس محكمة النقض بناءً على مذكرات رفعت اليهم - عدم خضوع المنح التي صرفت للعاملين بهذا لهذه الضريبة استناداً إلى أنها لا تعدو أن تكون هبة أو تبرعاً من الدولة ولا تعتبر أجراً أو تأخذ حكم الاجر . وإزاء هذا الخلاف في التطبيق ، فقد رأت وزارة المالية طلب استصدار تفسير من المحكمة الدستورية العليا لنص المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لبيان ما إذا كانت المنح المشار إليها تعتبر من المزايا النقدية المنصوص عليها في هذه المادة وتخضع بالتالي للضريبة على المرتبات .

وحيث أن المادة ٢٦ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا تفسير نصوص القوانين الصادرة من السلطة التشريعية والقرارات بقوانين الصادرة من رئيس الجمهورية وفقاً لأحكام الدستور إذا أثار خلاف في التطبيق وكان لها من الأهمية ما يقتضي توحيد تفسيرها » ، ومؤدى ذلك أن يكون القرار الذي تصدره المحكمة بتفسير أحد النصوص قاطعاً في تحديد مدلوله القانوني بحيث ينحسم به ماثار من خلاف في التطبيق ، وتتحدد نهائياً المراكز القانونية للمخاطبين بأحكامه على مقتضى هذا التفسير الملزم .

( أ ) طلب التفسير - مؤدى نص المادة ٢٦ من قانون المحكمة الدستورية العليا هو أن يكون قرار التفسير حاسماً لماثار من خلاف في التطبيق .

( ب ) قرارات جمهورية وقرارات رئيس مجلس الوزراء - تفسيرها مما يخرج عن ولاية المحكمة الدستورية العليا .

### المبادئ القانونية :

١ - تنص المادة ٢٦ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا تفسير نصوص القوانين الصادرة من السلطة التشريعية والقرارات بقوانين الصادرة من رئيس الجمهورية وفقاً لأحكام الدستور إذا أثار خلاف في التطبيق وكان لها من الأهمية ما يقتضي توحيد تفسيرها » . ومؤدى ذلك أن يكون القرار الذي تصدره المحكمة بتفسير أحد النصوص قاطعاً في تحديد مدلوله القانوني بحيث ينحسم به ماثار من خلاف في التطبيق ، وتتحدد نهائياً المراكز القانونية للمخاطبين بأحكامه على مقتضى هذا التفسير الملزم .

٢ - لما كانت جميع المنح المشار إليها في طلب التفسير والتي صرفتها الدولة للعاملين بها في بعض المناسبات قد صدرت بها قرارات جمهورية أو قرار من رئيس مجلس الوزراء ، وكان تفسير هذه القرارات توصل إلى التكييف القانوني للمنح مما يخرج عن ولاية المحكمة الدستورية العليا التي تقتصر - طبقاً للمادة ٢٦ من قانونها - على تفسير نصوص القوانين الصادرة من السلطة التشريعية والقرارات بقوانين التي يصدرها رئيس الجمهورية ، فإنه يتعين عدم قبول الطلب .

الحكمة :

حيث أن رئيس مجلس الوزراء طلب تفسير



نصوص القوانين الصادرة من السلطة التشريعية والقرارات بقوانين التي يصدرها رئيس الجمهورية طبقا للمادة ٢٦ من قانونها السالف بيانها ، فانه يتعين عدم قبول الطلب .

### لهذه الأسباب

#### حكمت المحكمة بعدم قبول الطلب .

طلب التفسير رقم ٣ سنة ٢ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين فاروق سيف النصر وكمال سلامة عبد الله و د. فتحى عبد الصبور ومهطفى جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى ومنير امين عبد المجيد وحضور السيد المستشار د. محمد ابراهيم أبو العينين المفوض .

وحيث ان تفسير عبارة المزايا النقدية الواردة فى المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليها لا يحسم ما ثار من خلاف فى التطبيق بين مصلحة الضرائب وبعض الجهات القضائية ، وانما يتوقف القول الفصل فيه على التكييف القانونى للمنح التى صرفتها الدولة للعاملين بها واستخلاص القصد من منحها .

لما كان ذلك ، وكانت جميع المنح المشار اليها فى طلب التفسير والتى صرفتها الدولة للعاملين بها فى بعض المناسبات قد صدرت بها قرارات جمهورية أو قرار من رئيس مجلس الوزراء ، وكان تفسير هذه القرارات توصل الى التكييف القانونى للمنح مما يخرج عن ولاية المحكمة الدستورية العليا التى تقتصر على تفسير

## تنـازـع

٢١

٥ ديسمبر ١٩٨١

٢ — لما كانت اللجنة النقابية — المدعى عليها فى الطلب المائل — قد أقامت دعواها فى أول الأمر أمام القضاء العادى وعزفت عن استعمال الرخصة التى كانت تجيزها لها الفقرة الأخيرة من المادة ٦٠ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ . ثم استمرت فى مباشرة دعواها هذه حتى صدر الحكم ابتدائيا برفضها فقامت باستئنافه ، فانه لا يقبل منها من بعد أن تلجأ الى طريق التحكيم — وهو طريق اختياري نزلت عنه — وان تجمع بذلك بينه وبين مباشرة دعواها أمام القضاء العادى صاحب الولاية العامة ، وبالتالي يكون الحكم الصادر من هيئة التحكيم قد صدر من جهة انتفت ولايتها بالفصل فى هذا النزاع .

٣ — المحكمة الدستورية العليا وهى فى مجال الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين هائيين متناقضين ، انما تفاضل بينهما اساسا طبقا لقواعد الاختصاص بحيث تعتد بالحكم الصادر من الجهة التى لها ولاية الحكم فى الدعوى .

## المحكمة :

وحيث ان الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق — تتحصل فى ان اللجنة النقابية للعاملين بشركة . . . . كانت قد أقامت الدعوى رقم ٧٦٨ لسنة ١٩٧٦ عمال كلى جنوب القاهرة ضد الشركة طالبة الحكم بعدم جواز استقطاع ضريبتى الدفاع والامن القومى من مرتبات العاملين بها اعتبارا من ١/٧/١٩٧١ وحتى انتهاء تكليفهم بالمصانع الحربية ورد ما استقطع من هذه المرتبات . وبتاريخ ١/٢٧/١٩٧٧ قضت المحكمة برفض الدعوى فأستأنفت اللجنة النقابية هذا الحكم بتاريخ ١٠/٣/١٩٧٧ وقيد استئنافها برقم ٤٥٦ لسنة ٩٤ قضائية القاهرة ، وتقدمت بعد ذلك فى ٧/٦/١٩٧٧ بطلب التحكيم رقم ١٣٦٣ لسنة ١٩٧٧ ضد الشركة ومصلحة الضرائب للحكم لها بذات الطلبات فقضت لها هيئة التحكيم بجلسة

( ا ) دعوى النزاع بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين — مناط قبولها . مثال لتوافره .

( ب ) قضاء عادى — اللجوء اليه بدلا من طريق التحكيم الاختياري ومباشرة الدعوى امامه ثم استئناف الحكم الصادر منه — عدم جواز الجمع بينه بعد ذلك وبين طريق التحكيم .

( ج ) دعوى النزاع بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين — المفاضلة بينهما تقوم اساسا طبقا لقواعد الاختصاص — الاعتداد بالحكم الصادر من جهة لها ولاية الحكم فى الدعوى .

## المبادئ القانونية :

١ — مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو ان يكون احد الحكمين صادرا من اية جهة من جهات القضاء او هيئة ذات اختصاص قضائى والآخر من جهة اخرى منها وان يكون الحكمان قد حسمتا النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا . ولما كان الثابت من الأوراق ان الحكمين موضوع الطلب المائل قد صدر احدهما من محكمة استئناف القاهرة والآخر من هيئة التحكيم وفصلا فى دعويين اقامتهما اللجنة النقابية للعاملين بشركة . . . كشخص اعتبارى ينفرد بشخصية مستقلة عن العمال الذين ينتمون اليها ، وكان هذان الحكمان قد حسمتا النزاع القائم بين اطراف الدعويين وتناقضا بان رفض احد الحكمين طلبات اللجنة النقابية بينما قضى لها الحكم الثانى بذات الطلبات ، وهو ما يتعذر نتيجة له تنفيذ الحكمين معا لأن تنفيذ احدهما لا يتأتى الا باصدار حجية الحكم الآخر ، فان طلب الفصل فى النزاع بشأن تنفيذ هذين الحكمين يكون مقبولا .



الآخر ، فانه يتعين اطراح ما اثارته اللجنة المدعى عليها فى هذا الشأن .

لما كان ذلك وكانت الفقرة الاخيرة من المادة ٦٠ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ - قبل الغائها بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨١ - قد نصت على انه « ..... ويجوز لهيئات التحكيم أن تنظر ايضا فى المنازعات التى تقع بين شركات القطاع العام وبين الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية وطنيين كانوا أو أجانب اذا قبل هؤلاء الأشخاص وبعد وقوع النزاع احالته على التحكيم » ، وكانت اللجنة النقابية للعاملين بشركة ..... قد اقامت دعواها فى اول الامر امام القضاء العادى - على ما سلف بيانه - وعزفت عن استعمال الرخصة التى كانت تجيزها لها الفقرة الأخيرة من المادة ٦٠ المشار اليها ، ثم استمرت فى مباشرة دعواها هذه حتى صدر الحكم ابتدائيا برفضها فقامت باستئنافه ، فانه لا يقبل منها من بعد أن تلجأ الى طريق التحكيم - وهو طريق اختياري نزلت عنه - وأن تجمع بذلك بينه وبين مباشرة دعواها امام القضاء العادى صاحب الولاية العامة ، وبالتالي يكون الحكم الصادر من هيئة التحكيم قد صدر من جهة انتفت ولايتها بالفصل فى هذا النزاع .

لما كان ما تقدم وكانت هذه المحكمة وهى فى مجال الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين ، انما تفاضل بينهما اساسا طبقا لقواعد الاختصاص بحيث تعقد بالحكم الصادر من الجهة التى لها ولاية الحكم فى الدعوى ، فانه يتعين الاعتداد بالحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة دون الحكم الصادر من هيئة التحكيم .

#### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بالاعتداد بحكم محكمة استئناف القاهرة بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٧٨ فى الاستئناف رقم ٤٥٦ لسنة ٩٤ قضائية فيما قضى

١٩٧٧/١١/٩ بطلباتها ، ثم قضى بتاريخ ١٩٧٨/٢/١١ فى الاستئناف المرفوع من اللجنة النقابية برفضه وتأيد الحكم المستأنف . واذ رأت مصلحة الضرائب والشركة أن الحكم الصادر من هيئة التحكيم يتناقض مع حكم محكمة استئناف القاهرة فقد اقامت الدعوى الماثلة بطلب الاعتداد بالحكم الصادر من محكمة الاستئناف .

وقدمت اللجنة النقابية المدعى عليها مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدعوى تأسيسا على أنه يتعين فى حالة النزاع القائم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين أن يكون الحكمان قابلين للتنفيذ ، ولا يتصور ذلك اذا قضى احدهما برفض الدعوى ، بالإضافة الى أن الدعويين تختلفان من حيث طبيعة كل منهما واطرافها اذ أن الدعوى التى نظرت امام القضاء العادى من الدعاوى الفردية وقد اقامتها النقابة بصفتها نائبة أو وكيلة عن اعضائها ، فى حين أن النزاع الذى طرح على التحكيم يعتبر من قبيل المنازعات الجماعية اذ رفعته بصفتها شخصية معنوية مستقلة .

وحيث ان مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو أن يكون أحد الحكمين صادرا من اية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائى والآخر من جهة أخرى منها وأن يكون الحكمان قد حسما النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا .

ولما كان الثابت من الأوراق أن الحكمين موضوع الطلب الماثل قد صدر احدهما من محكمة استئناف القاهرة والآخر من هيئة التحكيم وفصلا فى دعويين اقامتهما اللجنة النقابية للعاملين بشركة ..... كشخص اعتباري منفرد بشخصية مستقلة عن العمال الذين ينتمون اليها ، وكان هذان الحكمان قد حسما النزاع القائم بين اطراف الدعويين وتناقضا بأن رفض أحد الحكمين طلبات اللجنة النقابية بينما قضى لها الحكم الثانى بذات الطلبات ، وهو ما يتعذر نتيجة له تنفيذ الحكمين معا لأن تنفيذ احدهما لا يتأتى الا باهدار حجية الحكم

**الحكمة :**

وحيث ان الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل فى ان محافظة المنيا كانت قد تعاقدت مع المدعى على تنفيذ عمليتى انشاء ١٦٨ مسكنا بقرية ابو سمرة وخزانة للمياه فى معينة مطاى ، ونظرا لما تبين لها من تراخيه فى التنفيذ فقد اقامت ضده بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٩٧٤ الدعوى رقم ٨٥٤ لسنة ٢٨ ق امام محكمة القضاء الادارى طالبة الزامه بأن يدفع لها مبلغ ١٢٧٤٩٩٢٣ جنيهه تعويضا عن الاضرار والخسائر التى لحقت بها كفروق اسعار ومصاريف ادارية وغرامات تأخير وقيمة السلفة ومواد البناء المسلمة اليه . وبعد اول جلسة تحددت لتحضير الدعوى وحضرها وكيله بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٧٤ ، قام المدعى فى ٦ يناير سنة ١٩٧٥ برفع الدعوى رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٥ امام محكمة جنوب القاهرة مختصا فيها محافظ المنيا ووزير الحكم المحلى وطلب الزامهما بأن يدفعوا له مبلغ ٤٥٠٠٠ ج مقابل ادواته وآلاته التى استولت عليها الجهة الادارية بموقع العمل ونظير ما قام به من اعمال لم يحاسب عليها وتعويضا عما فاتته من كسب وما لحقه من خسارة بسبب سحب العمليتين محل التعاقد منه . واذ لم تتخل اى من جهتي القضاء عن الدعوى المرفوعة اليها رغم وحدة موضوعهما فقد اقام المدعى دعواه الماثلة لتعيين الجهة المختصة بنظر النزاع ، ثم انتهى فى طلباته الختامية بمذكرته المقدمة فى جلسة ٥ ديسمبر سنة ١٩٨١ الى قبول اختصاص القضاء الادارى بنظر الدعويين .

وحيث ان الثابت من الاوراق ان النزاع بين الطرفين بشأن العقد المشار اليهما لا يزال مرددا امام جهتي القضاء العادى والادارى ، فقد حكمت محكمة جنوب القاهرة بتاريخ ١٦ ابريل سنة ١٩٨١ بوقف الدعوى رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٥ لحين الفصل فى دعوى التنازع الراهنة ، كما ان المدعى طعن امام المحكمة الادارية العليا بالطعن رقم ١٨١ لسنة ٢٦ ق فى حكم محكمة القضاء الادارى الصادر ضده فى الدعوى رقم ٨٥٤ لسنة ٢٨ ق وتحدد لنظر طعنه جلسة ٤ يناير سنة ١٩٨٢ امام الدائرة

به من تأييد الحكم المستأنف الصادر فى الدعوى رقم ٧٦٨ لسنة ١٩٧٦ عمال كلى جنوب القاهرة برفض دعوى اللجنة النقابية للعاملين بشركة ..... دون حكم هيئة التحكيم رقم ١٣٦٣ لسنة ١٩٧٧ الصادر بجلطة ٩ نوفمبر سنة ١٩٧٧ .

القضية رقم ٩ لسنة ١ ق «تفازع» رئاسة وعضوية السادة المستشارين احمد ممدوح عطية رئيس المحكمة وفاروق سيف النصر وكمال سلامة عبد الله و د . فتحى عبد الصبور ومحمد على راغب بليخ ومصطفى جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن وحضور السيد المستشار محمد كمال محفوظ المنوف .

٢٢

٢ يناير ١٩٨٢

( ١ ) عقد ادارى — مقوماته — مثال للعقود الادارية .

(ب) اختصاص — المنازعة بشأن الحقوق المترتبة على العقود الادارية تدخل فى اختصاص جهة القضاء الادارى .

**المبادئ القانونية :**

١ — من المقرر ان العقد الادارى هو الذى يكون احد طرفيه شخصا معنويا عاما يتعاقد بوصفه سلطة عامة وان يتصل العقد بنشاط مرفق عام بقصد تسييره او تنظيمه وان يتسم بالطابع المميز للعقود الادارية وهو انتهاج اسلوب القانون العام فيما تتضمنه هذه العقود من شروط استثنائية بالنسبة الى روابط القانون الخاص .

٢ — المنازعة فى شأن الحقوق المترتبة على العقود الادارية تدخل فى اختصاص جهة القضاء الادارى طبقا للبند الحادى عشر من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .



وبالتالى فان المنازعة فى شأن الحقوق المترتبة عليهما تدخل فى اختصاص جهة القضاء الادارى طبقا للبند الحادى عشر من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة باختصاص جهة القضاء الادارى بنظر النزاع .

القضية رقم ١٢ سنة ١ ف « تنازع » بالهيئة السابقة

٢٣

٢ يناير ١٩٨٢

- ( ا ) تنازع اختصاص سلبى - توافر مناط قبوله -  
اثر صدور حكم سابق فى الموضوع على ذلك .  
( ب ) اجرة - المنازعة بصدد تحديدها خصومة مدنية بحسب طبيعتها واصلها .  
( ج ) حكم بعدم دستورية نص مانع مع التقاضى - اثره .

### المبادئ القانونية :

١ - تخلى كل من محكمة القضاء الادارى ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية عن نظر ذات النزاع يتوافر به مناط قبول طلب الفصل فى تنازع الاختصاص السلبى ، ولا يؤثر فى ذلك ما ثبت فى الأوراق من أن مورث المدعين سبق ان اقام الدعوى رقم ٦٧٠ لسنة ٣٢ ق امام محكمة القضاء الادارى - طعنا فى ذات القرار الصادر من مجلس المراجعة - وقضى برفضها بتاريخ ٨ ابريل ١٩٦٩ ، ذلك ان بحث اثر هذا الحكم السابق مما تختص به الجهة التى تعينها هذه المحكمة للفصل فى الدعوى .

٢ - المنازعة بصدد تحديد الاجرة هى خصومة مدنية بحسب طبيعتها واصلها ، ولا يفقدها هذا الطابع الموضوعى ما يلبسها من عنصر ادارى شكلى هو صدور قرار تحديد الاجرة فى اول الامر

الاولى لفحص الطعون ، وهو ما يتحقق به مناط قبول طلب الفصل فى تنازع الاختصاص الاجابى .

وحيث ان العبرة فى تعيين الجهة المختصة بنظر هذا النزاع هى بتحديد طبيعة العقدين المبرمين بين المدعى والجهة الادارية التى يمثلها المدعى عليه الاول .

وحيث انه من المقرر أن العقد الادارى هو الذى يكون احد طرفيه شخصا معنويا عاما يتعاقد بوصفه سلطة عامة وأن يتصل العقد بنشاط مرفق عام بقصد تسييره أو تنظيمه وأن يتسع بالطابع المميز للعقود الادارية وهو انتهاج أسلوب القانون العام فيما تتضمنه هذه العقود من شروط استثنائية بالنسبة الى روابط القانون الخاص . لما كان ذلك . وكان الثابت أن العقدين مثار النزاع - المدعين ملف الدعوى الادارية - قد أبرما بين المدعى ومديرية الاسكان والمرافق بمحافظة المنيا - بوصفها سلطة عامة - استهدافا لتسيير مرفق عام وذلك بتوفير وحدات الاسكان للاقتصادى ومياه الشرب للمواطنين ، وقد تم ذلك التعاقد بطريق المناقصة العامة بالعطاءات المتضمنة شروطا تخول جهة الادارة تعديل الاعمال المتعاقد عليها بالزيادة أو بالنقص طبقا لقائمة الاثمان المقررة لديها ، وتوقيع غرامات التأخير على المقاول وسحب العمل منه والقيام بتنفيذه سواء عن طريق الجهة الادارية أو بواسطة غيرها على حساب المقاول ، والحق فى احتجاز كل أو بعض الآلات والأدوات والمواد التى يستحضرها المقاول الى موقع العمل واستخدامها فى انجاز الاعمال أو لضمان الوفاء بحقوق الجهة الادارية قبله ، كما أن لها فسخ العقد عند اخلال المقاول فى تنفيذ التزاماته بمجرد قرار منها يخطر به المقاول دون حاجة لاجراء آخر ومصادرة التأمين المدفوع أو خصم مستحقات الجهة الادارية منه . واذ كانت هذه الحقوق المخولة لجهة الادارة - لكى تمارسها بارادتها المنفردة - تقوم على شروط استثنائية تتابى على القواعد المألوفة فى مجال العقود الخاصة بين الاشخاص العاديين ، فان مقتضى ذلك ان هذين العقدين سالفى الذكر يعدان من العقود الادارية ،

وحيث ان المنازعة بصدد تحديد الاجرة هي خصومة مدنية بحسب طبيعتها وأصلها ، ولا يفقدها هذا الطابع الموضوعي ما يلابسها من عنصر ادارى شكلى هو صدور قرار تحديد الاجرة فى اول الامر من لجنة ادارية ، لأن من شأن الرأى الفاصل فى هذه الخصومة ان تتحدد به المراكز المالية والحقوق المتبادلة بين اطرافها وهو اختصاص مدنى بحت .

وحيث ان المشرع اعمالا للتفويض المقرر له فى المادة ١٦٧ من الدستور بشأن تحديد اختصاصات الهيئات القضائية قد التفت عن ذلك العنصر الادارى واعتد بالطابع المدنى لهذه المنازعات ، فنص فى الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى شأن ايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين على أن يكون الطعن على قرارات تحديد الاجرة أمام المحكمة الابتدائية الكائن فى دائرتها العقار المؤجر ، كما أوجب فى المادة ٤٢ منه على مجالس المراجعة — التى كانت تختص بنظر التظلمات فى قرارات لجان تقدير القيمة الايجارية طبقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد ايجار الاماكن — ان تحيل التظلمات المعروضة عليها عند العمل بأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الى المحاكم الابتدائية الكائن فى دائرتها محل العقار بغير رسوم وبالحالة التى تكون عليها . اما قرارات تلك المجالس السابق صدورها قبل العمل بأحكام القانون الأخير فقد سكوت عنها المشرع نظرا لما كانت تقضى به الفقرة السادسة من المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ — بعد تعديلها بالقرار بقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ — من أن القرارات الصادرة من مجالس المراجعة بالفصل فى التظلمات من قرارات لجان تقدير القيمة الايجارية ، غير قابلة للطعن فيها امام اية جهة .

وحيث ان المحكمة العليا اصدرت بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٧١ حكما فى الدعوى رقم ٥ لسنة ١ ق بعدم دستورية الفقرة السادسة من المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليها ، وانفتح بذلك باب الطعن فى قرارات مجلس المراجعة .

من لجنة ادارية ، لأن من شأن الرأى الفاصل فى هذه الخصومة ان تتحدد به المراكز المالية والحقوق المتبادلة بين اطرافها وهو اختصاص مدنى بحت .

٣ — يترتب على حكم المحكمة العليا الصادر بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٧١ فى الدعوى رقم ٥ لسنة ١ ق بعدم دستورية الفقرة السادسة من المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ انفتاح باب الطعن فى قرارات مجلس المراجعة .

### المحكمة :

وحيث ان الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل فى أن مورث المدعين كان قد اقام الدعوى رقم ٩٩٠ لسنة ٢٦ ق أمام محكمة القضاء الادارى طعنا فى قرار مجلس المراجعة بمحافظة القاهرة الصادر فى ١٩ ديسمبر ١٩٦٧ ، وطلب فيها الاخذ بتقدير اجرة العين محل النزاع طبقا لما ورد فى عقد ايجارها او ندب خبير لاعادة تقديرها .

وبتاريخ ١٦ يناير سنة ١٩٧٥ قضت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى واحالتها الى محكمة القاهرة الابتدائية حيث قيحت برقم ٥٨٥ لسنة ١٩٧٦ طعون ايجارات شمال القاهرة ، وفى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٧ قضت هذه المحكمة بدورها بعدم اختصاصها ولائيا . واذ تخلت بذلك كل من جهتى القضاء الادارى والعادى عن نظر الدعوى فقد اقام مورث المدعين الدوى الماثلة لتعيين الجهة المختصة بالفصل فى النزاع .

وحيث ان تخلى كل من محكمة القضاء الادارى ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية عن نظر ذات النزاع — على ما سلف بيانه — يتوافر به مناسط قبول طلب الفصل فى تنازع الاختصاص السلبي ، ولا يؤثر فى ذلك ما ثبت فى الاوراق من أن مورث المدعين سبق ان اقام الدعوى رقم ٦٧٠ لسنة ٢٢ ق أمام محكمة القضاء الادارى — طعنا فى ذات القرار الصادر من مجلس المراجعة — وقضى برفضها بتاريخ ٨ ابريل ١٩٦٩ ، ذلك أن بحث أثر هذا الحكم السابق مما تختص به الجهة التى تعينها هذه المحكمة للفصل فى الدعوى .



ذات طابع مدنى بحيث يحكمها نهج المشرع فى هذا الشأن ويمتد اليها عموم نص المادة ٤٠ المشار اليه ، فان الاختصاص بنظرها يكون لجهة القضاء العادى حيث القاضى الطبيعى المختص اصلا بحسم الخصومة فى شأنها .

#### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة باختصاص جهة القضاء العادى بنظر الدعوى .

القضية رقم ٢٥ سنة ١ ق « تنازع » بالهيئة السابقة .

لما كان ذلك ، وكان المشرع قد انتهج نهجا واضحا فى شأن المنازعات المتعلقة بايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين فاعتمد بطبيعتها المدنية وعهد بها الى القضاء العادى على ما سلف بيانه بشأن المادتين ٢/١٣ ، ٤٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، كما اورد حكما عاما يؤكد هذا المنحى بما نص عليه فى المادة ٤٠ من اختصاص المحاكم العادية دون غيرها بالفصل فى المنازعات التى تنشأ عن تطبيق احكام هذا القانون ، وكانت المنازعات التى فصلت فيها مجالس المراجعة ثم فتح باب الطعن فى القرارات الصادرة فيها ، هى منازعات

# القضاء الإداري

٢٤

١١ فبراير ١٩٨٢

## محكمة القضاء الإداري

### دائرة منازعات الافراد والهيئات

- (١) المصلحة في رفع الدعوى • تقرب من دعوى الحسبة  
في الحالات المنصوص عليها في المادة ٧١ من الدستور •  
(ب) المادة ٧٤ من الدستور • استخدامها منوط بتوافر  
خطر حال يتعذر تداركه بالقواعد القانونية العادية •  
(ج) التحفظ من طبيعة القبض او تقييد الحرية يحظره  
المادة ٤١ من الدستور •  
(د) الاستجعال في طلب وقف تنفيذ قرار اداري يتوافر في  
حالة التحفظ والغاء تراخيص الصحف لمساسه بالحريات •

### المبادئ القانونية :

- ١ - لقد خرج المشرع (الدستوري) تحديد  
شرط المصلحة الواجب توافره لقبول الدعوى  
عن الاصل المستقر في حالة واحدة تقترب  
فيها دعوى الالغاء من دعوى الحسبة المعروفة  
في الشريعة الاسلامية وهي الحالة المنصوص  
عليها في المادة ٧١ من الدستور صيانة للحرية  
الشخصية للمواطنين •

- ٢ - اذا كانت القرارات المطعون فيها قد  
صدرت استنادا الى المادة ٧٤ من الدستور ،  
فان اتخاذ هذه القرارات منوط بتوافر خطر  
حال لا خطر زال او خطر قد يحدث في  
المستقبل وكانت هي الوسيلة الوحيدة لدفع  
هذا الخطر فلا تتوافر حالة الضرورة اذا كان  
يمكن لدفع هذا الخطر الالتجاء الى القواعد  
القانونية المقررة للظروف العادية •

- ٣ - التحفظ هو اجراء من طبيعة القبض  
او تقييد الحرية مما تحظره المادة ٤١ من  
الدستور غير حالة التلبس الا بأمر من القاضي  
المختص او النيابة العامة لسبب تستلزمه ضرورة  
التحقيق وحماية أمن المجتمع •

٤ - يتوافر الاستجعال المبرر لطلب وقف  
تنفيذ القرارات الادارية في حالات التحفظ لان  
تقييد الحرية الشخصية تقترب عليه نقائص  
يتعذر تداركها كما يتوافر في حالات الغاء  
تراخيص بعض الصحف لما يترتب عليه من  
الحجر على حرية الرأي وحق التعبير ولان  
الحريات تتضامن فيما بينها وكل منها يعتبر  
ضمانة لغيرها •

### الوقائيع :

أقيمت هذه الدعوى بصحيفة أودعت قلم  
بكتاب المحكمة بتاريخ ١٩/٩/١٩٨١ من :  
المدعين المتحفظ عليهم بقرار رئيس الجمهورية رقم  
٣٩٣ لسنة ١٩٨١ طلبوا فيها الحكم :

أولا : بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ قرار  
رئيس الجمهورية بالقانونين رقمي ١٥٤ و ١٥٦  
لسنة ١٩٨١ وقرارات رئيس الجمهورية أرقام  
٤٨٩ و ٤٩٠ و ٤٩١ و ٤٩٢ و ٤٩٣ و ٤٩٥ لسنة  
١٩٨١ وما يترتب عليها من آثار وتنفيذ الحكم  
بمسودته وبدون اعلان •

ثانيا : في الموضوع بالغاء قرار رئيس  
الجمهورية رقم ٤٩٨ لسنة ١٩٨١ بدعوة الناخبين  
الى الاستفتاء وقرارات رئيس الجمهورية المشار  
اليها في الطلب المستعجل وما يترتب عليها من  
آثار مع الزام الجهة الادارية بالمصاريف  
ومقابل أتعاب المحاماة •

وبجلسة ١٢/١/١٩٨١ حضر السيد / حامد  
الازهرى المحامى وطلب قبول تدخله منضمما  
للمدعين في طلباتهم الواردة بصحيفة الدعوى •

وشرح المدعون دعواهم وقدمت ادارة قضايا  
الحكومة دفاعها كما قدمت هيئة مفوضى الدولة  
تقريراً برأيها في الدفوع للنظر في الدعوى  
وذلك على النحو المبين في الحكم الصادر في



التدخل بجلسة ١٩٨٢/١/٥ مذكرة بدفاعهم أبدوا فيها انهم من المتحفظ عليهم بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٨١ ولا يزالون تحت التحفظ واوضحوا اسباب طلبهم التدخل واحالوا الى الاسباب الواردة بحصيفة الدعوى ، وحضر السيد / عبد الحليم رمضان المحامي عن السيد / مورييس صادق المحامي وطلب قبول تدخل القمص باسيلونس سدراك خصما هجوميا ومنضما للمدعين في طلبهم وقف تنفيذ والغناء قرار التحفظ عليهم ، وحضر السيد / عطية خميس المحامي وطلب قبول تدخل السيد / حسن أحمد عيسى خصما منضما للمدعين في طلب وقف تنفيذ والغناء قرار التحفظ عليهم ، كما طلب قبول تدخل الدكتور سليمان حسن ربيع بصفته رئيس جمعية الخلفاء الراشدين خصما منضما للمدعين في طلب وقف تنفيذ والغناء قرار حلها للمدعين في طلب وقف تنفيذ والغناء قرار حلها رقم ٤٩٢ لسنة ١٩٨١ ، كما حضر السيد / مجدى سبع الليل عن جماعة انصار السنة المحمدية فرع بورسعيد المنحلة وطلب قبول تدخل هذه الجماعة خصما منضما للمدعين في طلبهم وقف تنفيذ والغناء قرار حلها رقم ٤٩٢ لسنة ١٩٨١ وقرر المحامون الحاضرون عن المدعين وطالبي التدخل المبينة اسماؤهم في محضر الجلسة انهم يتنازلون عن الشق المستعجل من الدعوى بالنسبة لمن تم الافراج عنهم وقررت المحكمة اصدار الحكم في الدعوى بجلسة اليوم وكلفت المدعين وطالبي التدخل بتقديم مذكرة بتحديد مصلحتهم وطلباتهم الختامية في الدعوى والرد على الدفوع وذلك خلال خمسة ايام وامهلت الحكومة الخمسة ايام التالية للرد على ما قدمونه من مذكرات ومستندات وامهلت المدعين وطالبي التدخل الخمسة ايام الثالثة للتعقيب على رد الحكومة .

وفي المهلة الاولى قدم طالب التدخل السيد / احمد لطفى اخذولى مذكرة جاء بها ان التدخل جائز قانونا حتى قفل باب المرافعة في الدعوى وانه طلب التدخل قبل هذا الاجراء منضما للمدعين في طلبهم وقف تنفيذ والغناء قرار

الدعوى الماثلة الذى قضى اولا : بعدم اختصاص المحكمة بنظر الطعن في القرارات بقانونين رقمي ١٥٤ و ١٥٦ لسنة ١٩٨١ وفي قرارى رئيس الجمهورية رقمي ٤٩٦ و ٤٩٨ لسنة ١٩٨١ ، ثانيا : برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الطعن في قرارات رئيس الجمهورية ارقام ٤٨٩ و ٤٩١ و ٤٩٢ و ٤٩٣ و ٤٩٥ لسنة ١٩٨١ وباختصاصها وهو الحكم الذى تحيل اليه المحكمة في تفصيل وقائع الدعوى منعاً للتكرار .

وحدد لنظر الشق المستعجل من الدعوى جلسة ١٩٨٢/١/٥ وفيها طلب الحاضر عن المدعى الاول عدم الاعتداد بالتنازل المقدم منه نظرا لصدوره تحت تأثير وهو في المعتقل وقرر المحامون الحاضرون عن المدعين الاربعة الاول تنازلهم عن الشق المستعجل من الدعوى وحضر بعض المحامين المبينة اسماؤهم في محضر الجلسة وطلبوا قبول تدخل كل من السادة :

- ١ - أحمد حسين ناصر ٢ - عادل عبد المقصود عيد
- ٣ - محمد شمس الدين الشناوى ٤ - أحمد طه
- أحمد ٥ - دكتور على طه نويجى ٦ - دكتور
- عبد المحسن حمودة ٧ - عبد الهادى على ناصف
- ٨ - أحمد لطفى الخولى ٩ - حلمى الشغراوى
- ١٠ - عبد الغفار شكر ١١ - عبد العظيم

عبد مناف ، تدخل هجوميا وانضماميا للمدعين في طلباتهم وقف تنفيذ والغناء قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٨١ بالتحفظ عليهم لذات الاسباب الواردة في صحيفة الدعوى وحضر السيد / محمد فهيم المحامي وطلب قبول تدخله خصما منضما هجوميا في الدعوى بذات الطلبات الواردة بصحيفتها ودفع الحاضر عن الحكومة بعدم قبول طلبات التدخل لتقديمها بعد الميعاد وقررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى لجلسة ١٩٨٢/١/١٦ لتقدم الحكومة دفاعها ومستنداتها وليقدم طالبوا التدخل مذكرة باسباب تدخلهم ومصلحتهم في الدعوى للرد على الدفوع المقدمة .

وبجلسة ١٩٨٢/١/١٦ قدم الذين طلبوا

التحفظ لورود اسمه بالكشف المرفق به تحت رقم ١٠ مؤسسا طلبه على ذات الاسباب التي ابداهها المدعون لوحدة القرار وتطابق الاضرار وتمائل المصلحة . وقدم الدكتور محمد عصفور ( المدعى الأخير ) مذكرة جاء بها ان قرار التحفظ عليه صدر لتحقيق غرض غير مشروع هو التنكيل بمن اعتبرتهم السلطة خصوما وليس لاي من هؤلاء صلة بالفتنة الطائفية المزعومة وأنه مبعود عن وطنه منذ شهور دون صدور قرار ابعاده لانه من المتقرب وصولهم الى البلاد ليكون في ضيافة وزارة الداخلية بتنفيذا لقرار التحفظ عليه وبجانب ما يعانيه ماديا من صعوبة في كسب رزقه من العمل بالتدريس الجامعي بتونس وتدمير مكتبه للمحاماة بالقاهرة الذي انفق شبابه في انشائه فانه يعاني نفسيا من كل ذلك وقدم طالب التدخل السيد / عبد العظيم عبد المناف محمد مذكرة بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٣ بعد انتهاء المهلة تمسك فيها بطلبه وقف تنفيذ قرار التحفظ عليه رغم الافراج عنه بمقولة ان المدعى العام الاشتراكي اعلن انه افرج عنه لاسباب صحية انسانية مع بقاء التحقيق مفتوحا مما يفيد ان هذا الافراج مؤقت . وقدم الدكتور محمد حلمي مراد مذكرة حصر فيها طلباته في امرين اولهما طلب الغاء قرار التحفظ عليه مع تنازله عن طلب وقف تنفيذه نظرا للافراج عنه وثانيهما وقف تنفيذ والغاء قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٤ لسنة ١٩٨١ فيما تضمنه من الغاء الترخيص بجريدة الشعب التي يصدرها حزب العمل الاشتراكي وأبدى ان هذا القرار الأخير منعدم لان الجريدة المذكورة لم تصدر بترخيص وانما بناء على حكم المادة ١٥ من قانون الاحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ التي تجيز لكل حزب حق اصدار صحيفة او أكثر للتعبير عن آرائه وبذلك يكون القرار واردا على غير محل ولان المادة ٤٨ من الدستور تنص على ان وقف الصحف او الغائها بالطريق الاداري محظور وبذلك يكون القرار مخالفا للدستور وطلب وقف تنفيذ القرار والغائه وما يستتبعه من التحفظ على اموال الجريدة ومقرها . وقدم طالب التدخل الدكتور

سليمان حسن ربيع بمذكرة اوضح فيها انه رئيس جمعية الخلفاء الراشدين المنظمة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٢ لسنة ١٩٨١ وانه يطلب وقف تنفيذ والغاء هذا القرار لمخالفته القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة تنص على جواز حل الجمعية بقرار مسبب من وزير الشؤون الاجتماعية بعد اخذ رأي الاتحاد المختص في الاحوال الآتية :

- ١ - اذا ثبت عجزها عن تحقيق اغراض التي انشئت من اجلها . ٢ - اذا تصرفت في اموالها في غير الوجة المحددة لها طبقا لاغراضها .
- ٣ - اذا تعذر انعقاد جمعيتها العمومية عامين متتاليين . ٤ - اذا ارتكبت مخالفة جسيمة للقانون .

واذا خالفت النظام العام او الآداب ولم تتوافر بالجمعية اى من هذه الحالات .

وفي المرحلة الثانية قدمت ادارة قضايها الحكومة حافظة مستندات تضم صور القرارات المطعون فيها ، وتقارير وزارة الداخلية عن بعض المدعين وفي غلاف الحافظة احوالت الى التقرير المقدم في الدعوى رقم ٨ لسنة ٣٦ ق بشأن التقرير الخاص بطلب التدخل السيد / عبد العظيم عبد مناف كما احوالت الى حافظة المستندات المقدمة في الدعوى رقم ٩ لسنة ٣٦ ق ، وقدمت تقريرين عن جماعة انصار السنة المحمدية ببورسعيد وجمعية الخلفاء الراشدين بمصر الجديدة طالبتى التدخل وقدمت ادارة قضايها الحكومة ايضا مذكرة بدفاعها جاء بها انه لا مصلحة لطالبي التدخل في الانضمام للمدعين في طلباتهم لان طلب التدخل جاء بعد فوات الميعاد القانوني المحدد لدعوى الالغاء وتحصنت القرارات المطعون فيها بالنسبة اليهم ولكل من رافعى الدعوى الاصيلين وجهة نظر تتعلق بموضوع القرار تختلف من شخص لآخر ولا يجوز الاحتجاج باحتمال صدور قضاء المحكمة بالغاء القرارات المطعون فيها الغاء مجردا لان طالبي التدخل لا يفيدون من هذا القضاء عملا بقاعدة نسبية الاحكام ولذا يتعين رفض طلبات التدخل اما عن الدعوى الاصلية فقد دفعت الحكومة بعدم اختصاص القضاء الاداري بالنظر في الطعن في قرارات الاحالة



من العيب وهذا التكليف لا يعتبر قرارا إداريا تختص هذه المحكمة بنظر الطعن فيه .

ومن حيث أنه عن شرط المصلحة الواجب توافرها لقبول الدعوى الماثلة وهي دعوى الغاء فان القضاء الإداري جرى على التوسع في تفسيره إدراكا منه لضرورة التوفيق بين الضرورات العملية ومقتضيات حسن الإدارة فلم يستلزم أن يكون رافع الدعوى صاحب حق اعتدى عليه اكتفى أن يكون في حالة قانونية خاصة إزاء القرار المطعون فيه من شأنها أن تجعل القرار مادام قائما مؤثرا في مصلحة ذاتية له تأثيرا مباشرا ، والمصلحة بهذا المعنى مهما توسع القضاء الإداري في تفسيرها لا تعني المصلحة التي تتحقق لجميع المواطنين في أن تلتزم الإدارة حدود الشرعية في تصرفاتها وإنما يجب أن تكون المصلحة شخصية مباشرة عملا بحكم المادة ١٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة فلكي تقبل دعوى الإلغاء يجب ألا يكتفى رافعها بصفته العامة كمواطن بل يتحتم أن تتوافر فيه صفة أخرى تميزه عن غيره وتجعله في حالة قانونية يمسيها القرار المطعون فيه على النحو السالف إيضاحه ولهذا السبب جرى قضاء هذه المحكمة على أنه في دعاوى الإلغاء تندمج الصفة في المصلحة فتتوافر الصفة إذا توافرت المصلحة في رافع الدعوى مادية كانت أو أدبية سواء كان هو الذي صدر بشأنه القرار المطعون فيه أو غيره .

غير أن المشرع الدستوري في مصر خرج على تحديد القضاء الإداري لشرط المصلحة في دعوى الإلغاء على النحو المتقدم بيانه في حالة واحدة فقط قرب فيها دعوى الإلغاء من دعوى الحسبية المعروفة في الشريعة الإسلامية وذلك بنصه في المادة ٧١ من الدستور على أن ( يبلغ كل من يقبض عليه أو يعتقل فوراً ويكون له حق القبض عليه أو اعتقاله فوراً ويكون له حق الاتصال بمن يرى إبلاغه بما وقع أو الاستعانة به على الوجه الذي ينظمه القانون ويجب إعلانه على وجه السرعة بالتهم

من المدعى الاشتراكي إلى محكمة القيم بالنسبة للمدعين لأن المدعى الاشتراكي سلطة تحقيق سياسي أي سلطة قضائية طبقا لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم من العيب وعن طلب وقف التنفيذ بالنسبة لمن لم يفرج عنه من المتحفظ عليهم وهما السيدان حافظ سلامة والدكتور محمد عصفور فقد أبدت إدارة قضايا الحكومة أن حافظة المستندات تضم تقارير عن دلائل اشتراكهم في أحداث الفتنة العامة التي دفعت رئيس الجمهورية إلى إصدار قرار التحفظ المطعون فيه وهي حالة ضرورة قصوى الأمر الذي يستوجب رفض الدعوى لمن لم يفرج عنه من المدعين وانتهاء الخصومة فيها بالنسبة لمن أفرج عنه منهم .

وفي الجلسة المحددة ، صدر هذا الحكم واودعت مسودته المشتملة على أسبابه عند النطق به .

### الحكمة :

بعد الاطلاع على الأوراق وبعد المدولة .

من حيث أنه سبق لهذه المحكمة أن قضت في الدعوى الماثلة بجلسته ١٩٨١/١٢/٢٢ برفض الدفع بعدم اختصاصها بنظر الطعن في قرارات رئيس الجمهورية أرقام ٤٨٩ و ٤٩٠ و ٤٩١ و ٤٩٣ و ٤٩٤ و ٤٩٥ لسنة ١٩٨١ وباختصاصها .

ومن حيث أنه عن الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الطعن في قرارات الأحالة من المدعى العام الاشتراكي إلى محكمة القيم فان هذه القرارات لم يثبت للمحكمة لصدورها وبافتراض وجودها فانها ليست محل طعن بالدعوى الماثلة ولذا يكون الدفع بعدم الاختصاص بشأنها في غير محله واقعا قانونا وبافتراض أن المقصود بالدفع هو قرار الأحالة إلى المدعى الاشتراكي لأجراء التحقيق السياسي مع المتحفظ عليهم فان هذا القرار هو مجرد تكليف من رئيس الجمهورية إلى المدعى الاشتراكي عملا بالمادة ١٧ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم

الموجهة اليه وله ولغيره التظلم أمام القضاء من الاجراء الذى قيد حريته الشخصية وينظم ابقانون حق التظلم بما يكفل الفصل فيه خلال مدة محددة والا وجب الافراج حتما ) فهذه المادة اعطت كل مواطن صفة وبالتالى مصلحة فى الالتجاء الى القضاء متظلما من أى اجراء يقيد الحرية الشخصية لاي مواطن آخر لا تربطه به اية صلة اخرى وحكم هذه المادة منطقي وتقدمي فالحرية الشخصية للمواطنين فى مجتمع حر لا تقبل التجزئة لان الاعتداء على حرية مواطن هو فى ذات الوقت اعتداء على حرية باقى المواطنين يتأذى منه المجتمع ويترك فيه انعكاسات سيئة وخطيرة اقلها الشعور بالذل والهوان ومهما بلغ الفرد عن القوة المادية والادبية فانه فى غاية الضعف ازاء وسائل القوة المتطورة المتاحة للسلطة العامة والتي تستطيع بها قهر حريته الشخصية ولذلك فانه بعد ان حرص الدستور على تأكيد الحرية الشخصية باعتبارها اصل الحريات الاخرى ومصدرها فى المادتين ٤١ و ٤٢ منه وقرر ان القانون هو اساس الحكم فى الدولة وكفل حق التقاضى للناس كافة امام قاضيههم الطبيعى فى المادتين ٦٤ و ٦٨ ، كان طبيعيا ان يوفر الدستور اقوى ضمان لحماية الحرية الشخصية للمواطن بنصه فى المادة ٧١ من الدستور سالف الذكر وهو وقوف جميع المواطنين حراسا مدافعين عن الحرية الشخصية لبعضهم البعض .

ومن حيث انه فى ضوء ما تقدم يكون شرط المصلحة اللازم لقبول الدعوى الماثلة متوافر فى جميع المدعين ومطالبى التدخل بالنسبة لقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٨١ بشأن التحفظ على بعض الاشخاص باعتبار انهم جميعا مشمولون بالتحفظ ولا يغير من ذلك الافراج عن بعضهم أو الغاء التحفظ بالنسبة لبعضهم لان هذا الافراج أو الغاء التحفظ لم ينفذ الا من تاريخ صدوره ومن ثم تبقى مصالحتهم فى الطعن عليه قائمة توصلنا للحكم بالغائه باثر رجعى وما ترتب عليه من آثار اعلنا لعدم مشروعيته ولما قد يحققه هذا الالغاء من

مصالح مادية أو ادبية كما ان شرط المصلحة متوافر ايضا بالنسبة للمدعى الاول ( عمر التلمساني ) فيما يتعلق بالطعن فى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٤ لسنة ١٩٨١ فيما تضمنه من الغاء الترخيص الصادر بمجلة الدعوة والتحفظ على اموالها ومقارها بوصفه مديرا لها والمشراف على اصدارها حسبما جاء فى تقرير وزارة الداخلية عنه وكذلك بالنسبة للمدعى الثالث ( دكتور محمد حلمى مراد ) فيما يتعلق بالطعن على القرار المذكور فيما تضمنه من الغاء الترخيص بجريدة الشعب والتحفظ على اموالها ومقارها بوصفه نائبا لرئيس حزب العمل الاشتراكي حسبما جاء فى تقرير وزارة الداخلية عنه وما جاء فى مذكرته المقدمة فى ٢١/١/١٩٨٢ وشرط المصلحة متوافر كذلك بالنسبة للمدعى الخامس ( حافظ على سلامة ) فيما يتعلق بالطعن على قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٢ لسنة ١٩٨١ فيما تضمنه من حل جمعية الهداية الاسلامية بالسويس وكذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٨١ فيما تضمنه من التحفظ على اموال الجمعية المذكورة بصفته رئيسا لها وحسبما جاء فى تقرير وزارة الداخلية عنه وكذلك الحال بالنسبة لطالبتى التدخل جماعة انصار السنة المحمدية ببورسعيد وجمعية الخلفاء الراشدين بمصر الجديدة بالنسبة الى الطعن على قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٢ لسنة ١٩٨١ فيما تضمنه من حل هاتين الجمعيتين .

اما الطعن على القرارات الجمهورية محل الدعوى الماثلة فيما عدا ما تقدم فان المحكمة لا تسرى للمدعين أو طالبى التدخل اية مصلحة فى الطعن عليها بالمعنى السابق ايضاحه .

ومن حيث انه عن شرط الميعاد القانونى لدعوى الالغاء ، فالتأيت ان القرارات المطعون فيها صدرت بتاريخ ٢/٩/١٩٨١ واقام المدعون دعواهم الماثلة طعنا عليها بتاريخ ٢٦/٩/١٩٨١ خلال الستين يوما التالية لصدورها ولذا تكون الدعوى مقامة من المدعين فى الميعاد القانونى ومقبولة شكلا ، اما عن طلبات التدخل فى الدعوى انضماميا وهجوميا فهى وان كانت



فيها موضوع غير قابل للتجزئة طالما ان المطاعن الموجهة اليها تتعلق بالشرعية وليس لاسباب خاصة برفع الدعوى كما سلف البيان ويضاف الى ذلك انه بالنسبة الى الطعن في قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٨١ بشأن التحفظ على بعض الاشخاص فان هذا القرار يعتبر من القرارات المستمرة وقد جرى القضاء الإداري على ان هذه القرارات كالقرارات السلبية بالامتناع عن قرار معين يجوز الطعن عليها في أي وقت دون التقيد بالميعاد المحدد لرفع دعوى الالغاء ( محكمة القضاء الإداري بجلستى ١٩٥٩/١٢/٨ و ١٩٦٠/٥/١٧ « مجموعة السنة ١٤ ص ١٥٤ و ٣٣٢ ، والمحكمة الادارية العليا بجلسة ١٩٦٠/٥/٢٠ « مجموعة السنة ٦ ص ١١٤٩ » ) .

ومن حيث انه بناء على ما تقدم تكون الدعوى مستوفاة اوضاعها ومقبولة شكلا من المدعين وطالبي التدخل وذلك بالنسبة الى الطعن في قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٨١ بالتحفظ على بعض الاشخاص ومن المدعين عمر التلمساني والدكتور محمد حلمي مراد وذلك بالنسبة الى الطعن في قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٤ لسنة ١٩٨١ فيما تضمنه من الغاء ترخيص مجلة الدعوة وجريدة الشعب والتحفظ على اموالها ومقرهما ومن المدعى حافظ على سلامة وطالبي التدخل مجدى سبع الليل والدكتور سليمان حسن ربيع وذلك بالنسبة الى الطعن في قرارى رئيس الجمهورية رقمى ٤٩٢ و ٤٩٥ لسنة ١٩٨١ فيما تضمناه من حل جمعية الهداية الاسلامية بالسويس وجماعة انصار السنة المحمدية فرع بورسعيد وجمعية الخلفاء الراشدين بمصر الجديدة والتحفظ على اموال الجمعية الاولى وتكون الدعوى غير مقبولة شكلا فيما عدا ذلك .

ومن حيث انه عن طلب وقف تنفيذ القرارات المطعون فيها بالدعوى الماثلة فى الفطاق الذى انتهت المحكمة فيما سبق الى قبول الدعوى وطلبات التدخل بشأنه فقد جرى قضاء هذه المحكمة على انه ينبغى للاستجابة الى طلب وقف التنفيذ ان يتوافر

مقدمة بعد الميعاد القانونى لرفع دعوى الالغاء الا ان قبولها غير مقيّد بهذا الميعاد ، فالمادة ١٢٦ من قانون المرافعات لم تشترط قبول التدخل سوى شرطين اولهما المصلحة والثانى ان يكون التدخل قبل اقفال باب المرافعة فى الدعوى واجازت تقديم الطلب بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى أو بطلب شفاها فى حضور الخصوم الآخرين وثبت فى محضر الجلسة استثناء من الاجراءات المعتادة ومقتضى هذا الاستثناء ومؤداة هو عدم التقيد بشرط الميعاد المحدد لرفع دعوى الالغاء والا انتفت الحكمة منه ، خاصة وان اسباب الطعن فى الدعوى الماثلة ليست من العيوب النسبية التى تبطل القرار بالنسبة لرفع الطلب وانما هى من العيوب الاساسية التى تبطل القرار فى ذاته وتجعله كأن لم يكن بالنسبة لمن طعن فيه او لم يطعن لتعلقها بمشروعته وقد اخذت المحكمة بهذا النظر فى حكميها الصادرين بجلسة ١٩٥٥/١/٢٦ و بجلسة ١٩٥٨/٥/٥ « مجموعة احكام القضاء الإداري خمسة عشر عاما الجزء الثانى ص ١٠٩٦ و ١٠٩٩ » ويؤكد ما ورد فى قانون المرافعات من احكام خاصة مثل المادة ٢٣٦ التى تنص على انه فى الاستئناف يجوز التدخل ممن يطلب الانضمام الى أحد الخصوم والمادة ٢٣٧ التى تجيز رفع استئناف مقابل الى ما قبل اقفال باب المرافعة بالاجراءات المعتادة أو بمذكرة فاذا تم ذلك بعد مضي ميعاد الاستئناف اعتبر استئنافا فرعيا يتبع الاستئناف الاصلى ويزول بزواله ، والمادة ٢٦٠ التى تجيز لكل خصم فى القضية التى صدر فيها الحكم المطعون فيه لم يعلنه رافع الطعن بطعنه ان يتدخل فى قضية الطعن بالنقض ليطالب الحكم برفض الطعن ويكون تدخله بمذكرة قبل انقضاء الميعاد المحدد فى الفقرة الاولى من المادة ٢٢٨ وهو ميعاد تال لميعاد الطعن بالنقض ولا حجة فيما ابتدته ادارة قضايها الحكومة من التمسك بقاعدة نسبية الاحكام المنصوص عليها فى المادة ٢١٨ مرافعات لان هذه المادة استثنت من تلك القاعدة حالة ما اذا كان الحكم الصادر فى موضوع غير قابل للتجزئة ولا شك ان شرعية القرارات المطعون

والقوانين وتنكبت عن الطريق السوى وسلكت سبيل العنف والارهاب وسفك الدماء وتهنديد الآمنين ، كما ان بعض الافراد قد استغلوا هذه الاحداث وعمدوا الى تصعيدها الامر الذى وجب معه اتخاذ اجراءات سريعة وفورية لمواجهة هذا الخطر الذى هدد الوحدة الوطنية وسلامة الوطن انطلاقا من مسئوليتنا الدستورية المستمدة من احكام المادة ٧٣ من الدستور .

وقد شرح رئيس الجمهورية باسهاب ما جاء فى البيان المذكور وذلك فى خطاب مساء يوم ١٩٨١/٩/٥ فى الاجتماع غير العادى المشترك لمجلس الشعب والشورى والمنشور فى مضبطة مجلس الشعب عن الاجتماع المذكور قائلاً ان مشكلتين فرديتين بين المسلمين والمسيحيين حدثتا فى ١٢ و ١٧/٦/١٩٨١ فى الزاوية الحمراء الا ان بعض مثيرى الشغب استغلوا هاتين الواقعتين ووضعوهما فى اطار طائفى بعيد عن الحقيقة وبالغوا فى تصويرهما واشاعوا ان وفيات واصابات حدثت فاندفع البعض دون ترو لارتكاب الحوادث المؤسفة التى نتج عنها ١٧ قتيلا و ١١٢ مصابا وقد تولت النيابة العامة التحقيق فى الموضوع كما تولت سؤال المقبوض عليهم فى هذه الاحداث والبالغ عددهم حتى ١٩٨١/٦/٢٦ — ٢٢٦ شخصا ، افرج عن ١١١ منهم حتى ١٩٨١/٦/٢٧ وبقى ١١٥ متهما محبوسين على ذمة التحقيق بعد ان وجهت اليهم تهم التجمهر والقتل والاصابات واتلاف الممتلكات والسرقة واخفاء الاشياء المسروقة وقد انخفض هذا العدد الى ٢٧ فى شهر سبتمبر وما زالت التحقيقات باقية على ورود تقارير العمل الجنائى والطب الشرعى عن تشريح الجثث وبيان الاصابات وكذا فحص الاسلحة المضبوطة واستطرد رئيس الجمهورية قائلاً ان النيابة العامة نوهت بدور القيادات الدينية التى كانت على مستوى مسئولياتها حين بادرت باستنكار هذه الاحداث واعلان خروج المشاركين فيها عن احكام الاديان السماوية التى تحض على الاخاء والمحبة والسلام ، كما تنوه النيابة بالجهود التى بذلها رجال الشرطة فى السيطرة على الموقف بحكمة مما كان له اثره فى تقليل عدد الاصابات وتلافى المزيد من اتلاف الممتلكات كما كان لضبط الاسلحة بمنطقة الحادث

فيه ركنان اساسيان اولهما ركن الجدية بأن يقوم الطلب على اسباب ترى معها المحكمة بحسب الظاهر من الاوراق رجحان الحكم بالغائه عند الفصل فى موضوع الدعوى والركن الثانى هو الاستعجال بان يترتب على تنفيذ القرارات المطعون فيها نتائج يتعذر تداركها .

ومن حيث انه عن ركن الجدية فى طلب وقف التنفيذ فان الثابت من ديباجة القرارات المطعون فيها ارقام ٤٩٢ و ٤٩٣ و ٤٩٤ و ٤٩٥ لسنة ١٩٨١ انها صدرت استنادا الى المادة ٧٣ من الدستور التى تمثل حالة من حالات الضرورة وقد استقر قضاء هذه المحكمة على ان الضرورة كسبب للقرار الادارى لا تقوم الا بتوافر اركان ثلاثة هى : ١ — ان يكون هناك خطر جسيم مفاجئ يهدد النظام والامن ٢ — ان يكون القرار الصادر هو الوسيلة الوحيدة لدفع هذا الخطر بالقواعد القانونية القائمة المقررة للظروف العادية ٣ — ان يكون القرار لازما حتما فلا يزيد على ما تقتضى به الضرورة وهذه الاركان جميعها ترجع الى اصلين مسلم بهما قانونا يقضيان بان الضرورات تبيح المحظورات وان الضرورة تقدر بقدرها .

ومن حيث انه عن مدى توافر حالة الضرورة التى استندت اليها القرارات المطعون فيها فقد ابدى رئيس الجمهورية فى بيانه الى الشعب مساء يوم ١٩٨١/٩/٥ عن الاسباب التى دفعته الى اصدار القرارات المطعون فيها وانه منذ فترة ليست بالقصيرة حاولت بعض الفئات المخربة على مراحل متعددة احداث فتنة طائفية بين أبناء الامة وعملت جاهدة للقضاء على وحدتها الوطنية مستعملة فى سبيل تحقيق اغراضها بعض الشعارات المضللة والوسائل غير المشروعة نفسية ومادية لتعميق مسيرة الشعب فى طريق تنميته وازدهاره وديمقراطيته وقد تصدت الحكومة لهذا كله بالاجراءات العادية تارة والنصيحة مرة اخرى وبالتوجيه والترشيد مرات ، وفى الآونة الاخيرة بصفة خاصة وقعت احداث جسيمة هددت الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى وسلامة الجبهة الداخلية بخطر جسيم الا ان هذه الفئة الباغية قد استرسلت فى غيها واستهانته بكل القيم



بحماية أمن الدولة والقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية والقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي والقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم من العيب هذا بالإضافة الى سلطة رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون بالشروط المقررة في المادتين ١٠٨ و ١٤٧ من الدستور وبذلك ينتفى الركن الثاني لقيام حالة الضرورة .

ومن حيث انه بناء على ما تقدم تكون حالة الضرورة التي استند اليها رئيس الجمهورية في اصدار القرارات المطعون فيها غير قائمة وقت اصدار هذه القرارات ومن ثم تكون هذه القرارات بحسب ظاهر الاوراق غير قائمة على السبب الذي استندت اليه .

ومن حيث انه عن مدى حمل القرارات المطعون فيها على اسباب صحيحة تبررها وفقا لاحكام الدستور وكذلك القوانين واللوائح النافذة وقت صدورهما فان البادى من الاوراق ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٨١ بشأن التحفظ على بعض الاشخاص قد خالف صريح نص المادة ٤١ من الدستور ، التي تنص على عدم جواز القبض او تقييد الحرية في غير حالة التلبس الا بأمر من القاضي المختص او النيابة العامة تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع وفقا لاحكام القانون ذلك ان التحفظ على المدعين والمتدخلين وغيرهم ممن وردت اسمائهم في القرار المشار اليه هو من طبيعة القبض او تقييد الحرية اللذين نصت عليهما المادة المذكورة ولم يرد في اوراق الدعوى اى دليل على انهم ضبطوا في حالة تلبس او اجري معهم تحقيق قبل التحفظ عليهم حتى يتضح منه ان التحفظ عليهم اجراء لازم كما ان التحفظ تم بقرار من رئيس الجمهورية وهو على راس السلطة التنفيذية معتديا بذلك على اختصاص محجوز للقضاء والنيابة بحكم الدستور ، كما ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٤ لسنة ١٩٨١ فيما تضمنه من الغاء للترخيص بمجلة الدعوة ، وجريدة الشعب يبدو هو الاخر مخالفا للدستور والقانون فالمادة ٢٠٨ من الدستور تنص صراحة على ان الغاء الصحف

والغاء الرخص الممنوحة لبعض جائزها اعمالا لحق وزير الداخلية المقرر بقانون الاسلحة والخاثر كان لهذا الضبط اثره في صون الامن العام وهو اجراء ضرورى في مثل هذه الظروف وكان لما اتخذته النيابة العامة من اجراءات سريعة فور اخطارها بالحادث في ظل سيادة القانون اثر حاسم في وضع الامور في نصابها وكشف النقاب عن مثيرى الشغب واطهار الحقائق كاملة حتى لا يستغل مثل هذا الحادث الذى وقع من قلة ضئيلة في الاساءة الى وحدتنا الوطنية التي نحرص عليها جميعا وتساءل رئيس الجمهورية قائلا : واذا كان في الشراعية اخذ الصورة دى وترك آثار لازم نطها يبقى لو جرى في مرحلة جاية نعمل ايه ، توصل البلد لاية ، أدى السبب اللى خلانى ندهت لكم عشان اقول لكم واضح الامور قدامكم ومن خلالكم لشعبنا .

ومن حيث انه يبين من بيان وخطاب رئيس الجمهورية سالف الذكر ان الخطر الجسيم المفاجئ الذى دفعه الى اصدار القرارات المطعون فيها هو الاحداث التي وقعت في الزاوية الحمراء وان الشرطة سيطرت على الموقف وصانت الامن العام في حينه وان النيابة وضعت الامور في نصابها وكان ذلك في شهر يونية سنة ١٩٨١ فان القرارات المطعون فيها وقد صدرت في ١٩٨١/٩/٢ في تاريخ لاحق على وقوع هذه الاحداث والسيطرة عليها تكون قد صدرت في وقت لم تكن فيه الامور تستلزم صدورهما حتى لو كان رئيس الجمهورية يخشى وقوع احداث خطيرة وجسيمة في المستقبل حسبما جاء في خطابه المشار اليه لان اتخاذ هذه القرارات منوط بتوافر خطر حال لا خطر زال او خطر قد يحدث في المستقبل وبذلك ينتفى الركن الاول لقيام حالة الضرورة وبالإضافة الى ذلك فان ما ورد بالخطاب المشار اليه وما نسب الى احزاب الاقلية والى الجماعات الاسلامية والى بعض الشخصيات الدينية فانه لا يبلغ من الخطورة درجة تبرر القرارات المطعون فيها ، فان هذه القرارات ليست الوسيلة الوحيدة لدفع هذا الخطر وكان يكفى لدفعها الالتجاء الى القواعد القانونية القائمة المقررة للظروف العادية ومنها على سبيل المثال احكام قانون العقوبات الخاصة

السبب الذي استندت اليه في ديباجتها وهي حالة الضرورة التي نصت عليها المادة ٧٤ من الدستور كما أنها لا تجد سنداً لها في أحكام الدستور والقوانين المعمول بها وقت صدورها ومن ثم فإنها تكون مخالفة للقانون وراجعة الإلغاء عند الفصل في موضوع الدعوى الأمر الذي يتحقق به ركن الجدية في طلب وقف تنفيذها .

ومن حيث أنه عن ركن الاستعجال في طلب وقف تنفيذ القرارات المطعون فيها فإنه متوافر في طلب وقف تنفيذ قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٨١ بشأن التحفظ على بعض الأشخاص بالنسبة لجميع من شملهم هذا القرار والذين لم يفرج عنهم فعلاً وقت صدور هذا الحكم لأن تقييد حريتهم الشخصية تترتب عليه نتائج يتعذر تداركها وانتهاء الاعتداء عليها من أبرز صور الاستعجال كما أنه متوافر أيضاً في طلب وقف تنفيذ قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٤ لسنة ١٩٨١ فيما تضمنه من إلغاء الترخيص بمجلة الدعوة وجريدة الشعب لما يترتب عليه من الحجر على حرية الرأي وحق التعبير بوسائل التعبير المشروعة ومنها الصحافة وهما من الحقوق المقررة لكل مواطن في المادة ٤٧ من الدستور وضماناً لهذين الحقين ( الرأي والتعبير عنه ) نصت المادة ٤٨ من الدستور على كفالة حرية الصحافة وحمايتها من الإلغاء الإداري حتى في حالات الضرورة المتمثلة في إعلان حالة الطوارئ وزمن الحرب لأن حرية الصحافة تستهدف تهيئة المناخ الحر لنمو المجتمع بالمعرفة المستفيدة والإسهام في الترشيد للحلول الأفضل في كل ما يتعلق بمصالح الوطن والمواطنين حسبما نصت على ذلك المادة ٢ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة ولأن حرية الرأي والتعبير عنه وحرية الصحافة كليهما يكفلان قدراً من الضمان للحريات الشخصية فمن المسلم به أن الحريات تقتضيان فيما بينها وكل منها تعتبر ضماناً لغيرها وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن تعطيل الحريات العامة التي كفلها الدستور هو في ذاته أمر خطير ينجم عنه من النتائج ما يتعذر تداركسه إما عن ركن الاستعجال في طلب وقف تنفيذ قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٢ و ٤٩٥ لسنة ١٩٨١ فيما تضمناه من حل جمعية الهداية الإسلامية بالسويس

بالطريق الإداري محظور وفقاً للدستور والقانون وباستقراء أحكام القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة يتضح أنه لم ينص على إلغاء الترخيص إدارياً إلا في حالة واحدة نصت عليها المادة ١٦ من القانون هي عدم صدور الصحيفة الجديدة خلال ثلاثة شهور تالية للترخيص وعدم صدور الصحيفة بانتظام خلال ستة أشهر ففي هذه الحالة يثبت عدم الانتظام في الصدور بقرار من المجلس الأعلى للصحافة ويترتب على ذلك اعتبار الترخيص كأن لم يكن ، حقيقة أن هذا الأمر يترتب بحكم القانون ولكنه متوقف على صدور قرار من جهة الإدارة ممثلة في المجلس الأعلى للصحافة مما يجعل الإلغاء في حقيقة الأمر إلغاء إدارياً تنفيذاً لحكم القانون ولم يسرد في أوراق الدعوى أي دليل على أن مجلة الدعوة أو جريدة الشعب لم ينظما في الصدور لمدة ستة أشهر وإن قراراً من المجلس الأعلى للصحافة قد صدر اثباتاً لذلك كما يقضي القانون المذكور ومن جهة أخرى يبدو أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٢ لسنة ١٩٨١ فيما تضمنه من حل جمعية الهداية الإسلامية بالسويس وجماعة انصار السنة المحمدية فرع بور سعيد وجمعية الخلفاء الراشدين بمصر الجديدة قد صدر على خلاف أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة الذي تنص المادة ٥٧ منه على جواز حل الجمعية بقرار مسبب من وزير الشؤون الاجتماعية بعد أخذ رأي الاتحاد المختص في أحوال محددة على سبيل الحصر وللجمعية ولكل ذي شأن أن يطعن في قرار الحل أمام محكمة القضاء الإداري فالقرار المذكور صدر من رئيس الجمهورية وليس من وزير الشؤون الاجتماعية المختص به كما لا يوجد في أوراق الدعوى ما يدل على أخذ رأي الاتحاد المختص قبل صدوره كما يقضي بذلك القانون المذكور أما قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٨١ المتضمن التحفظ على أموال جمعية الهداية الإسلامية بالسويس مؤداً وضع أموال الجمعية المذكورة تحت الحراسة وهو ما لا يجوز إلا بحكم قاض وفقاً للمادة ٣٤ من الدستور .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم أن القرارات المطعون فيها بحسب ظاهر الأوراق لم تقسم على



والدكتور سليمان حسن ربيع بمصروفات الطلب طبقاً للمادة ١٨٤ مرافعات .

### فهذه الاسباب

#### حكمت المحكمة :

اولاً — بقبول الدعوى شكلاً بالنسبة للطعن على قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٨١ بالتحفظ على بعض الاشخاص وقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٤ لسنة ١٩٨١ فيما تضمنه من الغاء الترخيص بمجلة الدعوة وبجريدة الشعب وقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٢ لسنة ١٩٨١ فيما تضمنه من حل جمعية الهداية الاسلامية بالسويس وجماعة انصار السنة المحمدية فرع بورسعيد وجمعية الخلفاء الراشدين بمصر الجديدة وقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٨١ فيما تضمنه من التحفظ على اموال الجمعية الاولى وبعدم قبول الدعوى فيما عدا ذلك .

ثانياً — باثبات ترك المدعين والمتدخلين عدا السيد / عبد العظيم عبد مناف للخصومة في طلب وقف تنفيذ قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٨١ والزمته بالمصاريف .

ثالثاً — برفض طلب وقف تنفيذ قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٨١ بالنسبة للمتدخل السيد / عبد العظيم عبد مناف وغيره من المتحفظ عليهم من غير المدعين والمتدخلين الذين تم الافراج عنهم قبل صدور هذا الحكم والزمته الحكومة بالمصروفات .

رابعاً — برفض طلب وقف تنفيذ قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٢ و ٤٩٥ لسنة ١٩٨١ فيما تضمنه من حل جمعية الهداية الاسلامية بالسويس وجماعة انصار السنة المحمدية فرع بورسعيد وجمعية الخلفاء الراشدين بمصر الجديدة ومن التحفظ على اموال الجمعية الاولى والزم المدعى الخامس والمتدخلين عن الجمعيتين الاخيرتين بمصروفات الطلب .

خامساً — بوقف تنفيذ قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٤ لسنة ١٩٨١ فيما تضمنه من الغاء

وجماعة انصار السنة المحمدية ببورسعيد وجمعية الخلفاء الراشدين بمصر الجديدة ، وكذلك التحفظ على اموال الجمعية الاولى فترى المحكمة انه غير متوافر لان تنفيذ القرارين المشار اليهما لا يترتب عليه سوى حرمان اعضائها او الجماهير مؤقتاً من الانتفاع بخدماتها او نشاطاتها الداخلية في اغراضها حسبما تنص عليه نظمها الاساسية وهي نتائج ليس من المتعذر تداركها .

ومن حيث ان المدعين والمتدخلين عدا السيد / عبد العظيم عبد مناف محمد تنازلوا عن طلب وقف تنفيذ قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٨١ بالنسبة لمن تم الافراج عنه من الاشخاص الواردة اسمائهم بالكشف المرفق بالقرار وقد توافرت في هذا التنازل الشروط القانونية للترك المقررة في المادتين ١٤١ و ١٤٢ من قانون المرافعات ويتعين لذلك الحكم باثبات ذلك مع الزام المدعين بمصروفات هذا الطلب طبقاً للمادة ١٤٣ من القانون المذكور اما بالنسبة للمتدخل السيد / عبد العظيم عبد مناف فقد افرج عنه بالقرار الصادر في ١٢/١/١٩٨٢ وبهذا الافراج يزول ركن الاستعجال في طلب وقف تنفيذ القرار المشار اليه بالنسبة اليه ويتعين لذلك الحكم برفض طلبه مع الزام الحكومة بالمصروفات عملاً بالمادة ١٨٥ مرافعات .

ومن حيث انه وقد توافر في طلب وقف تنفيذ قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٨١ الركبان اللزمان لاجابته وذلك بالنسبة لكل الاشخاص الذين تم التحفظ عليهم بمقتضاه ولم يفرج عنهم وقت صدور هذا الحكم ، كما توافر في طلب وقف تنفيذ قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٤ لسنة ١٩٨١ فيما تضمنه من الغاء الترخيص بمجلة الدعوة وبجريدة الشعب الركبان اللزمان لاجابته فيتعين لذلك الحكم بذلك مع الزام الحكومة بالمصروفات طبقاً للمادة ١٨٤ مرافعات .

ومن حيث انه وقد تخلف في طلب وقف تنفيذ القرارين رقمي ٤٩٢ و ٤٩٥ لسنة ١٩٨١ احد الركبين اللزمان لاجابته فيكون من المتعين الحكم برفضه مع الزام كل من المدعى السيد / حافظ على سلامة والمتدخلين السيد مجدى سبع الليلى

الترخيص بمجلة الدعوة وبجريدة الشعب والزمّت الحكومة بالمصروفات .

سادسا - بوقف تنفيذ قرار رئيس الجمهورية وقم ٤٩٣ لسنة ١٩٨١ فيما تضمنه من التحفظ على جميع الاشخاص الواردة اسماؤهم بالكشف المرفق به الذين لم يتم الافراج عنهم فعلا وقت صدور هذا الحكم والزمّت الحكومة بالمصروفات .

الدعوى رقم ٣١٢٣ سنة ٣٥ ق القامة من السادة :  
عمر عبد الفتاح التلمساني ومحمد فؤاد سراج الدين والدكتور محمد حلمي مراد والدكتور عصمت سيف الدولة وحافظ على سلامة والشيخ عبد الحميد كشك والدكتور محمد عصفور ضد كل من رئيس الجمهورية ووزير الداخلية والمدعى العام الاشتراكي رئاسة وعضوية السادة المستشارين سعيد ابو عوف نائب رئيس المجلس وعبد اللطيف احمد ابو الخير وفاروق عبد البر وحضور السيد المستشار جودة عبد المقصود فرحات مفوض الدولة .



# قضاء المحاكم الكلية

٢٥

محكمة جنوب القاهرة الابتدائية

الدائرة ٢٢ مدنى كلى

١٠ مايو ١٩٨١

تستقل بقيامها أو عدم قيامها محكمة ذات سيادة  
عليها وكان من المقرر قانونا أنه ليس للمحاكم أن  
تنظر بطريقة مباشرة فى أعمال السيادة ، فان نظر  
دعوى التعويض يعد تعرضا بطريقة غير مباشرة  
لعمل محظورا قانونا على القضاء العادى .

٣ - تعد الصحافة فى مقدمة العوامل التى  
تؤثر فى تكوين الراى العام ، فمن حقوقها الاساسية  
نشر ما يجرى فى الاجتماعات العامة بل انه يعد  
من احدى واجباتها تزويد الراى العام بما يجرى  
فى المجتمع من أمور عامة تفريعا على حق الناس فى  
المعرفة ، فلا يكون ثمة خطأ فى جانب رؤساء تحرير  
الصحف المدعى عليهم اذا قاموا بنشر ما دار فى  
اجتماع عام شهده رئيس الجمهورية مع اساتذة  
الجامعات .

الحكمة :

بعد سماع المرافعة ومطالعة الاوراق والمداولة  
قانونا .

حيث ان وقائع الدعوى رقم ١٠٠٥٨ لسنة ١٩٨٠  
مدنى كلى جنوب القاهرة - على ما يبين من مطالعة  
سائر الاوراق - تتحصل فى أن المدعى قد اقامها  
قبل المدعى عليه بصفته بموجب عريضة موقع عليها  
من محام بقبول قيدها وسدد رسومها قلم كتاب  
هذه المحكمة بتاريخ ١١/١١/١٩٨٠ ، واعلنها  
قانونا له فى ١٢/١١/١٩٨٠ طلب فى ختامها  
الحكم بالزامه بأن يؤدى له مبلغ خمسمائة وواحد  
جنيه على سبيل التعويض المؤقت مع المصروفات  
شاملة اتعاب المحاماة مع شمول الحكم بالنفاد  
المجل بلا كفالة ، وذلك تأسيسا على ما اوضحه  
بالعريضة من انه بتاريخ ٢ سبتمبر ١٩٨٠ تحدث  
الرئيس انور السادات فى لقائه مع اساتذة جامعة  
الاسكندرية باستراحته فى المعصرة حديثا اذيع  
فى الراديو وعلى شاشة التلفزيون ، ونشر فى اليوم  
التالى بجميع الصحف اليومية الصباحية جاء فيه :

( ا ) دعوى مدنية . طلب وقفها استنادا الى انها تنطوى  
على نزاع جنائى تختص به جهة قضاء اخرى . شرطه ان تكون  
الدعوى الجنائية مرفوعة بالفعل .

( ب ) دعوى مدنية ضد رئيس الجمهورية اذا كانت مبنية  
على وقائع جنائية لا تكون مقبولة لاختصاص محكمة خاصة  
بها تختلط فيها المسئولية الجنائية بالمسئولية السياسية .

( ج ) صحافة . حقها فى نشر ما يجرى فى الاجتماعات  
العامة .

المبادئ القانونية :

١ - يتعين على المحكمة المدنية حتى تقضى  
بوقف الدعوى طبقا للمادة ١٦ من القانون ٤٦ لسنة  
١٩٧٢ فى شأن السلطة القضائية اذا ما دفع بدفع  
يثير نزاعا جنائيا تختص به جهة قضاء اخرى ، أن  
يكون هذا النزاع المثار امام المحكمة من اختصاص  
جهة قضائية اخرى وان تكون الدعوى الجنائية  
قد رفعت بالفعل امام المحكمة الجنائية او حركت  
امام النيابة العامة قبل الحكم نهائيا فى الدعوى  
المدنية .

٢ - اذا كانت الدعوى ضد رئيس الجمهورية  
قد اقيمت على اساس من الخطأ المدنى ، وكانت  
الحكمة قد استبان لها من فهمها لوقائع الدعوى  
وتحصيلها لهذا الواقع ان الوجود المادى لوقائع  
هذا الخطأ المدنى المنسوب صدوره لرئيس الجمهورية  
انما هو ذات الوجود المادى لوقائع خطأ جنائى  
وكان سببها واحدا وكانت المسألة الجنائية  
لارتباطها بالمسئولية السياسية لرئيس الجمهورية

١ — أنه يريد النص في قانون الاحزاب السياسية على وجوب اعلان أسماء الذين يؤسسون احزابا سياسية لمدة شهر على الشعب حتى يبدى كل مواطن رأيه فيهم ويذكر من يشاء ليدسه من اعتراضات عليهم حتى يتم استبعاد غير الصالحين . . . . ثم ارحف قائلا : ( لو اتخط الخمسين اللي شكلوا حزب الوفد الجديد أمام الشعب كنا كفيينا انفسنا مؤونة أن نيجي بعدها ونستأذن الشعب ونحطه امامه . . . . كل واحد له تاريخ من اول اللي عملوه رئيس للنواب بتوعه لغاية آخر واحد من الخمسين ، وكان الشعب هو اللي قال احنا مش عايزين نقول كحكومة ، احنا عايزين نترك للشعب هو اللي يحدد ) ، ولما كان المدعى قد انتخب من بين زملائه الاعضاء في مجلس الشعب المنقضى من المنتمين لحزب الوفد الجديد رئيسا للهيئة البرلمانية، فقد تحدثت شخصيته بالذات أنه أحد المقصودين بما قيل من أن تاريخه اذا عرض على الشعب لا عترض على السماح له بالاشتراك في تأسيس حزب سياسى . وهذه المقولة العلنية في حق المدعى تعتبر تعريضا بمكانته العلمية وتاريخه الوطنى ، وخدشا لسمعته الطيبة وقدره لدى المواطنين . . . وهو المواطن الصالح الحاصل على أعلى الدرجات العلمية والذي تبدأ المناصب القضائية والجامعية حتى وصل الى منصب وكيل جامعة القاهرة في عام ١٩٦٤ ومدير جامعة عين شمس في عام ١٩٦٧ ، واختير وزيرا للتربية والتعليم في عام ١٩٦٨ . . . . وكانت له اعماله المشهود بها من رجال التعليم في اصلاحه ومواقفه الشجاعة في تسيير دفة الامور على مستوى الدولة . . . . ثم قدرته الاوساط العربية والدولية فانتخب رئيسا لاتحاد الاقتصاديين العرب عام ١٩٦٩ ، وعين مديرا لمركز الامم المتحدة للمالية العامة والادارة عام ١٩٧٣ . . . . واستقال دون أن يقيم وزنا للمنصب السدولى ومرتبته الكبير ليعود الى وطنه حتى يكون في خدمته ، وتقدم للانتخابات العامة لعضوية مجلس الشعب عام ١٩٧٦ فكرمه الشعب باختياره ممثلا له في دائرة مصر الجديدة . . . . هذا فضلا عن حصوله على جائزة الدولة التقديرية في العلوم الاجتماعية عام ١٩٧٤ .

٢ — كما جاء في حديث سيادته أن جريدة

الشعب التى يصدرها حزب العمل الاشتراكى المعارض للحكومة تنتهج اسلوبا لا يمكن الموافقة عليه للممارسة الديمقراطية ، ووصفه بأنه نهج « التجريح والتشكيك وقلة الحياء وقلب الحقائق ولويها » . ولما كان المدعى هو أحد الكتاب السفين يكتبون في جريدة الشعب بصفة منتظمة كـ أسبوع ، وقد ثارت حول بعض مقالاته ثائرة رئيس الحكومة السابقة للحزب الوطنى الديمقراطى « الدكتور مصطفى خليل » وهو الحزب الذى يرأسه الرئيس أنور السادات ، واستقال نائب رئيس حزب العمل الاستاذ محمود أبو وافية — بسبب موافقة الحزب مصدر الجريدة — على استمرار المدعى فى الكتابة بالجريدة ، فانه يعتبر من بين أصحاب النهج الموصوف بهذه الصفات الجارحة والسيئة ، ويؤذيه ويضر به أن ينعت أسلوبه فى الكتابة من يشغل منصب رئيس الدولة بتلك النعوت فى أن القانون هو الفيصل فيما يعتبر تجاوزا عن حدود النقد المباح فى دولة ينص دستورها فى المادة ٦٤ منه على أن سيادة القانون أساس الحكم فيها .

٣ — واضاف سيادته فى حديثه السابق الاشارة اليه أنه عندما تولى السيد ممدوح سالم رئاسة حزب مصر العربى الاشتراكى ورئاسة الحكومة « الوفد الجديد / والشيوعيون واللى بيستلموا انفسهم الناصريين واخوان مسلمين . . . اقلما كلهم ، طبعوا عملوا دوى فى البلد . . . تجريح وتشكيك وسفالة وقلة حيا » . ولما كان المدعى يشغل وقتئذ مركز نائب رئيس حزب الوفد الجديد ويرأس المعارضة داخل مجلس الشعب ، فان هذه النعوت المعيبة تنصرف اليه باعتباره داخلا ضمن زمرة الموصين بها على خلاف الحقيقة والواقع اذ أن معارضته لحكومة ممدوح سالم سواء داخل مجلس الشعب او خارجه كانت موضوعية ولم تتضمن اية عبارة او كلمة نابية ، وقد اعاد الرئيس محمد أنور السادات هذه الاوصاف والعبارات مقررًا أنه يكررها فى خطابه الذى القا فى المؤتمر الاول للحزب الديمقراطى الذى يرأسه وذلك فى يوم أول اكتوبر ١٩٨٠ ، وأذيع الراديو ، وعلى شاشة التليفزيون ونشر فى اليوم التالى بجميع الصحف اليومية الصباحية ولما كان لكل مواطن — أيا كان موقعه — كرامته التى لا



٥ - عدد جريدة الجمهورية رقم ٩٧٥٧ السنة ٢٧ الصادر يوم الخميس الموافق ١٩٨٠/١٠/٢ وبالصيغة رقم ٣ العبارات التي وردت بالعريضة وشملت الحافظة الثانية على :

١ - مضبطة جلسة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٧٨/٢/٦ وبالصيغة رقم ١٢ منها كلمة المدعى بمناسبة تأسيس حزب الوفد الجديد باعتباره ممثلاً له .

٢ - مضبطة جلسة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٧٨/٣/٢١ وبالصيغتين رقمي ١٦ و ١٧ كلمة النائب عبد الفتاح حسن للتدليل على صفحة المدعى كرئيس للمجموعة البرلمانية لأعضاء المجلس المنتخبين لحزب الوفد الجديد .

وحت الحافظة الثالثة على :

١ - عدد جريدة أخبار اليوم رقم ١٨٩٠ الصادر في ١٩٨١/١/٢٤ وأشار المدعى إلى الصفحة رقم ٨ بالجريدة وإلى مقال مثير تحريرها الاستاذ سعيد سنبل بعنوان « الصحافة بعد منتصف الليل » ، وإلى مقال آخر بذات العدد بالصفحة الأخيرة منه بعنوان كلمة عن الصحافة وكلمة أخرى عن حرية الرأي في الإسلام - بقلم الاستاذ عبد الحميد الكاتب رئيس التحرير .

٢ - عدد جريدة أخبار اليوم الصادر برقم ١٨٩٠ في ١٩٨١/١/٢٤ للتدليل من أن المقالين المشار إليهما تحت رقم واحد حافظة - قد رفعاً من العدد المذكور وحل محلهما مقالان آخران الأول بعنوان « رجاء » للاستاذ أحمد أبو الفتوح ، والثاني بعنوان « من الفكر المصري الإسلامي » .

وتضمنت الحافظتين الرابعة والخامسة على تقرير لجنة الفحص بالمجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية الذي منح على أساسه المدعى - جائزة الدولة التقديرية عن عام ١٩٧٣ - كما قدم ورقة تضمنت صيغة نص براءة الوسام الممنوح للسيد الدكتور محمد حلمي مراد وهو وسام الجمهورية من الطبقة الأولى - بتاريخ

المساس بها والقانون قائم لمعاقبة المواطن الذي يتجاوز حدوده وذلك دون أن توجه إليه أوصافاً تخدش سمعته وتنال من مكانته وتجرح مشاعره . تذاغ على الملا بكافة طرق العلانية في الوقت الذي لا تنهياً له نفس الامكانيات للدفاعاً عن تاريخه ورصيده وقدره وتصرفاته وأسلوبه في الحياة وهو ما يتعارض مع الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي ينص في مادته الخامسة على عدم جواز تعريض أي انسان للجزاءات أو الاساليب الحاطة بالكرامة ومع ما يطالب به الرئيس السادات نفسه من الحفاظ على القيم وما أعلن من أسباب لاصدار قانون حماية القيم من العيب - فانه يصبح امراً متوجباً على المدعى دفاعاً عن كرامته ان يلتجئ الى القضاء وغنى عن البيان ان الطريق المرسوم في المادة ٨٥ من الدستور لمساءلة رئيس الجمهورية مقصوراً على المساءلة الجنائية ولا يمتد الى المطالبات المدنية - واذ يلتجئ الى القضاء للحكم له بالمبلغ المطالب به تعويضاً مؤقتاً عن الضرر الادبي الذي لحق به عن العبارات والالفاظ الواردة على لسان السيد الرئيس محمد أنور السادات والمنقولة عنه بالصحيفة استناداً الى المادة ١٦٣ من القانون المدني .

وحيث أن المدعى ركن في دعواه الى خمسة حواظ مستندات - طوت الحافظة الاولى على :

١ - عدد جريدة الاهرام رقم ٣٤٢٣٢ السنة ١٠٦ الصادر يوم الاربعاء الموافق ١٩٨٠/٩/٣ وبالصيغة ٧ العبارات المنوه عنها بالعريضة .

٢ - عدد جريدة الجمهورية رقم ١٩٧٤٦ لسنة ٢٧ الصادر يوم الاربعاء الموافق ١٩٨٠/٩/٣ وبالصيغة ٧ العبارات المنوه عنها بالعريضة .

٣ - عدد جريدة الاخبار رقم ٨٨٠٧ السنة ٢٩ الصادر يوم الاربعاء الموافق ١٩٨٠/٩/٣ وبالصيغة رقم ٧ العبارات المنوه عنها بالعريضة .

٤ - عدد جريدة الاهرام رقم ٣٤٢٦٢ السنة ١٠٦ الصادر يوم الخميس الموافق ١٩٨٠/١٠/٢ وبالصيغة رقم ٤ العبارات الواردة بالعريضة .

قضايا الحكومة والمستشارين عبد المنعم نصر وجورج اسكندر . وقرر الاستاذ على منصور المحامي انه يتنازل مؤقتا عن الحضور عن السيد رئيس الجمهورية ، كما تنازل الحاضرين مع المدعى عن الدفع المبدي ببطلان حضوره . تنازلا مؤقتا .

وقد دفع الحاضرين عن المدعى عليه بصفته بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى استنادا الى نص المادة ٨٥ من دستور جمهورية مصر العربية الصادر في سنة ١٩٧١ اذ ان المحكمة المختصة بنظر الدعوى انما هي محكمة خاصة يجرى تشكيلها وفق القانون ، كما دفعوا احتياطيا بوقف الدعوى لحين الفصل في الفعل موضوع التعويض من المحكمة الخاصة وذلك استنادا الى نص المادة ١٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية بتقرير انه اذا دفع في قضية مرفوعة امام المحكمة بدفع يثير نزاعا تختص بـ جهة قضاء اخرى يجب على المحكمة ان توقفها وتحدد للخصم الموجه اليه الدفع ميعادا حتى يصدر في الدفع حكم نهائي من الجهة المختصة .

وبجلسة ١٩٨١/٢/٢٢ حضر المدعى ومعه المحامون السالف ذكرهم والاساتذة عصام الاسطامبولي وعبد العظيم المغربي واحمد نبيل الهلالي ومحمد كمال فراج . كما حضر عن المدعى عليه بصفته المستشار رئيس قضايا الحكومة والمستشارين سالف الذكر وطلب الحاضرون عن المدعى الحكم برفض الدفعين السابق ابداءهما من الحكومة . وبذات الجلسة قررت المحكمة ضم الدفع الى موضوع الدعوى وتأجيلها لجلسة ١٥ مارس ١٩٨١ ، وفي هذه الجلسة الاخيرة مثل المدعى ومحاموه وعن المدعى عليه بصفته رئيس قضايا الحكومة والمستشارين سالف الذكر وتبادل طرفا الدعوى مرافعتهما في موضوعها ، أصدرت المحكمة قرارا بحجز الدعوى للحكم فيها بجلسة اليوم ، ولمن يشاء من الخصوم بتقديم مذكرات خلال أجل عينته .

وحيث ان دفاع المدعى اودع خلال تداول الدعوى بالجلسات مذكرتين كما اودع خلال فترة حجز الدعوى للحكم مذكرتين أخرتين .

١٧/٨/١٩٧١ — وقدم ايضا نسخة من كتاب مؤلف بمعرفة المدعى بعنوان « الرأي الاخر ٠٠٠٠ قضايا الحرية والديمقراطية ٠٠٠ اوضاعنا الاقتصادية ٠٠٠ أسلوب الحكم والادارة المحلية » .

وحيث ان المدعى عليه بصفته قدم حافظ مستندات طوت كتابي الهيئة العامة للاستعلامات تضمن الكتاب الاول لقاء الرئيس محمد انور السادات مع اساتذة جامعة الاسكندرية — أغسطس — سبتمبر ١٩٨٠ ، وحوى الكتاب الثاني خطاب الرئيس في الجلسة الختامية للمؤتمر القومي العام للحزب الوطني الديمقراطي في ١/١٠/١٩٨٠ .

وحيث ان الدعوى تداولت بالجلسات على النحو المبين بمحاضرها . اذ بجلسة ١٤ ديسمبر ١٩٨٠ حضر عن المدعى الاساتذة فتحي رضوان ، ممتاز نصار ، عبد الفتاح حسن ، الدكتور يحيى الجمل ، الدكتور عبد الحميد حشيش ، الدكتور محمد عصفور ، محمد أبو الفضل الجيزاوي ، عبد الحميد عبد المقصود ، عبدالله قاعود ، حسن طایل ، محمد فهيم ، احمد ناصر ، محمود المليجي ، أنطون كنعان ، عبد الحليم رمضان ، جمال فهمي ، جمال جبر ، عاطف خليل ، شحاته هارون ، السيد بدوي ، فابز محمد على ، فايز الشلقاني ، احسان الشافعي . وحضر عن المدعى عليه بصفته المستشارين عبد المنعم نصر وجورج اسكندر وبجلسة ١٢/٢٨/١٩٨٠ حضر المدعى ومعه الاساتذة سالف الذكر وممدوح محمد قناوي ، أحمد عبد الحفيظ ، ابراهيم الزبادي . عبد العزيز محمد ، هاني الشافعي ، محمد رزق ، ومحمد أبو زيد . ومثل عن المدعى عليه بصفته المستشار عبد المنعم منصور ، وحضر الاستاذ على منصور المحامي عن السيد / محمد أنور السادات رئيس الجمهورية بتوكيل خاص . وبذات الجلسة دفع الحاضرين مع المدعى ببطلان حضور الاستاذ على منصور المحامي عن السيد / محمد أنور السادات رئيس الجمهورية وببطلان التوكيل الخاص الصادر من سيادته .

وبجلسة ١٩٨١/١/٢٠ مثل المدعى ومعه المحامون السابق ذكرهم ، كما حضر عن المدعى عليه بصفته المستشار الهامي عبد الملك رئيس



انه ارتكب جريمة ما ولا يطلب الحكم ضده على اساس وقوع هذه الجريمة منه . ومن ثم فان المساس بشخص السيد رئيس الجمهورية او بمنصبه غير متحقق وليس ما يدعى الى التحدى بالحصانة والحماية المقول بتوافرها فى حكم المادة ٨٥ من الدستور اما عن الدفع الثانى بوقف الدعوى حتى يفصل من المحكمة المختصة فى موضوع الدعوى ليرد عليه بامرين . الاول : ان المحكمة المنصوص عليها فى المادة ٨٥ من الدستور لا اختصاص لها اصلا فى نظر الطلب المعروض ، ثانيا : ان وقف الدعوى مع تكليف المدعى برفع دعواه امام المحكمة التى يتصور دفاع المدعى عليه بصفته انها مختصة مستحيل اجابته لان المحكمة المذكورة فى المادة ٨٥ من الدستور لا وجود لها لان القانون الذى سيتكفل بانشائها لم يصدر مما يتعين رفض الدفعين .

وحيث ان المذكرة الثالثة من دفاع المدعى اوردت ما سبق ان ورد بالمذكرة الثانية بشأن الرد على الدفعين سالفى الذكر تأسيسا على ما جاء بنص المادة ٦٨ من الدستور من ان التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حقوق الالتجاء الى قاضيه الطبيعى ولا حصانة لرئيس الدولة من ان يقاضى امام القضاء العادى ولا يجوز سلب القضاء العام من مسألقه عن عمل يصدر منه يصيب الغير بضرر .

وحيث ان المذكرة الاخيرة تناول فيها الدفاع عن المدعى — موضوع الدعوى — من ان العبارتين الواردتين بخطاب المدعى عليه بصفته يضمان مجموعتين الاولى هى التجريح والتشكيك وقلب الحقائق ، والثانية هى قلة الحياء والسفالة — وثانى الامر ان الذين وجهت اليهم هذه الالفاظ هم فى الواقع جميع المشتغلين بالسياسة فى مصر فى الحاضر والماضى ، فالوفديون والشيوخيون والناصريون والاخوان المسلمون واذا اضيف اليهم حزب الشعب وجريدته — فلم يبق على المسرح السياسى احد . واضاف ان المعارضة باقسامها ليست معارضة تجريح وتشكيك وانما هى مناقشة موضوعية وان جميع ما تناوله المدعى وجريده الشعب هى امور مذاعة ومعلنة من جانب الحكومة

وحيث ان المذكرة الاولى طلب فيها الحكم بقبول الدفع المبدى من المدعى ببطلان التوكيل الصادر من المدعى عليه بصفته للاستاذ على منصور المحامى لصحور هذا التوكيل ممن لا يملكه فى شأن الدعوى المعروضة ولعدم جواز التوكيل اصلا لغير اعضاء ادارة قضايا الحكومة فى الدعاوى المطروحة على المحاكم فى مصر سواء اكانت امام القضاء العام او القضاء الادارى .

وحيث ان المذكرة الثانية طلب فيها الحكم برفض الدفع المبدى من المدعى عليه بصفته بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى ، ورفض الدفع بوقف الدعوى حتى تفصل المحكمة المختصة بمحاكمة رئيس الجمهورية . وذلك استنادا الى ان الدعوى المعروضة انما هى دعوى تعويض مدنى بحث لم يطلب المدعى فيها من المحكمة ان تقيم حكمها على اساس ان الفعل الصادر من المدعى عليه بصفته يكون جريمة او شبه جريمة والاستناد الى نص المادة ٨٥ من الدستور الدائم يؤكد ان طبيعة الافعال التى تدخل فى اختصاص المحكمة الخاصة المنصوص عليها فى تلك المادة مقصور على جرائم قانون العقوبات والقوانين المكمله له ، وأخرج بذلك كل عمل ضار بالجماعة او الفرد لا يرقى الى مرتبة الجريمة ، فالجرائم المدنية كمخالفة العقود المبرمة بين الافراد تخرج تماما عن اختصاص المحكمة الخاصة المنصوص عليها فى المادة ٨٥ من الدستور . وبالتالي لا تدخل الدعاوى المدنية البحتة فى اختصاص المحكمة الخاصة لان غرض المشرع هو عدم المساس بحرية رئيس الجمهورية وهو يؤدى اعمال وظيفته لما فى ذلك المساس بشخص رئيس الجمهورية من آثار تتجاوز شخصه الى المصالح العامة . فاذا كان المنسوب الى رئيس الجمهورية من المدعى هو خطأ مدنى بحث اى ارتكابه فعلا ضارا سبب للمدعى خسارة والحق به اذى فانه لا يلزم بالحديث عن هذا الفعل الضار اعتباره جريمة وان تثبت وقوع هذه الجريمة . ودفاع المدعى عليه بصفته قائم على ان الدعوى المطروحة المعروض فيها هو جريمة سب أو قذف أو اهانة يعاقب عليها القانون فى مواده — انما ذلك يخالف ما يكرره المدعى من انه لم ينسب الى المدعى عليه بصفته

خاصة يجرى محاكمة رئيس الجمهورية أمامها وينظم القانون تشكيلها وإجراءات المحاكمة أمامها وهي تتشكل من عنصرين أحدهما سياسى والاخر قضائى نظرا لان الجرائم التى يجرى محاكمة رئيس الجمهورية عنها أمام هذه المحكمة الخاصة هى تلك الجرائم التى تقع منه باعتباره رئيسا للجمهورية وليس كأحد الناس أما الجرائم التى يرتكبها رئيس الجمهورية بوصفه من آحاد الناس أى فردا عاديا فينعقد الاختصاص بالاتهام فيها والمحاكمة عنها للسلطات القضائية ذات الولاية العامة .

وجاء بالذكر أن الفعل المطالب بالتعويض عنه وبحسب تصور المدعى له فى صحيفة دعواه يعتبر جريمة جنائية يعاقب عليها القانون ومنسوب صدوره الى رئيس الجمهورية الامر الذى يشير وعدد الخطأ موضوع الجريمة والتعويض ، أن النص الدستورى يقضى بعدم السماح بقيام مثل هذا الادعاء على المحكمة ذات الولاية الخاصة والقول بغير ذلك يؤدى الى سلب اختصاص المحكمة ذات الولاية الخاصة بالفصل فى مدى توافر هذه الجرائم من رئيس الجمهورية ويؤدى ايضا الى طرح هذه الجرائم على المحكمة ذات الولاية العامة وتفويت المحكمة التى توخاها الدستور من تقرير محكمة خاصة لمساءلة رئيس الجمهورية ، مؤدى ذلك كله ايضا انه رغم سكوت نص المادة ٨٥ من الدستور عن تحديد المحكمة التى يطرح امامها مسئولية رئيس الجمهورية المدنية عما ينسب اليه من جرائم جنائية وفقا لروح النص الدستورى ومفهومه أن يكون الاختصاص بدعوى المسئولية المدنية المذكورة للمحكمة الخاصة بالتبعية للدعوى الجنائية لاتحاد الصلة بينهما ، وعن الدفع الثانى بوقف الدعوى لحين الفصل فى الفعل المطالب بالتعويض عنه من المحكمة الخاصة باعتبارها يشكك جريمة تدخل فى اختصاصها استنادا الى نص المادة ١٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ فى شأن السلطة القضائية — فان شأن ما هو منسوب لرئيس الجمهورية ومطروح على المحكمة طلب التعويض عنه يعتبر جريمة جنائية يعاقب عليها القانون ان صحت تختص به المحكمة الخاصة فقد يصبح ضروريا الفصل فى هذه المسألة ويتعين لذلك على المحكمة المدنية أن توقف الدعوى وتحدد ميعادا للمدعى

لا تنسب الى المدعى عليه بصفته من ذلك موضوع — توصيل المياه الى اسرائيل ، قانون محكمة العيب فى المشروع الاول وفى المشروع الاخير ، الدعوة الى ما يسمى بتطبيع العلاقات مع اسرائيل على الرغم من تحدى اسرائيل نصوص اتفاقيتى كامب ديفيد ، توقيع اتفاقية الامتناع عن انتاج الاسلحة الذرية ، منخفض القطار وخطره على الارض الزراعية فى الدلتا ، تلويث مياه النيل ، لائحة ومخالفاتها للدستور ولقوانين قائمة ، الاتفاق على صفقات عربات السكك الحديدية ، بناء مجمع الاديان فى سيناء واستضافة الشاه وعلان تنويع ابنه مما يعتبر تحديا لمشاعر الايرانيين . وتناول هذه الموضوعات قد جاء خاليا من أى تجريح أو تشكيك أو لوى الحقائق . وعن عبارة السفالة وقلة الحياء فانما هى لا تتضمن نقدا أو توجيها ولا بيانا لرأى ولا تنديد برأى . واستطرد المدعى فى مذكرته الى ثبوت خطأ فى حق المدعى عليه بصفته وأن هذا الخطأ قد أصابه بضرر وأن علاقة السببية واضحة بين الخطأ والضرر ، ومن ثم فإن من حق المدعى أن يطلب التعويض المؤقت الذى رفعت به الدعوى .

وحيث أن الدفاع عن المدعى عليه بصفته قدم مذكرتين الاولى بجلسة ١٩٨١/٢/٢٢ والثانية خلال فترة حيز الدعوى للحكم .

وحيث أن المذكرة الاولى طلب الدفاع عن المدعى عليه بصفته أصليا الحكم بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى واختصاص المحكمة الخاصة بنظرها ، واحتياطيا بوقف الدعوى لحين الفصل فى الفعل المطالب بالتعويض عنه من المحكمة الخاصة ، وقال بيانا لذلك أن نص المادة ٨٥ من الدستور الدائم قد قرر حصانة خاصة لرئيس الجمهورية تتمثل فيما أوجبه فى السلطة التى تقترح اتهامه بارتكاب جريمة جنائية معينة فانما ذلك بثلاث أعضاء مجلس الشعب على الأقل باقتراح يتقدم منهم — ولا يصدر قرار الاتهام الا بأغلبية ثلثى أعضاء المجلس وذلك خشية اتهام فردى متسرع ينب فيه الى رئيس الجمهورية قد لا تكون جريمة الا فى تصور فرد بعينه فيترتب على هذا الاتهام الحاق الاذى برئيس الجمهورية والحيولة بينه وبين مباشرة مهام منصبه على الوجه الامثل ، كما تتمثل هذه الحصانة أيضا فى تحديد محكمة



يستصدر فيه حكما نهائيا من المحكمة ذات الولاية الخاصة .

وحيث ان المذكرة الختامية لدفاع المدعى عليه بصفتها انتهت الى طلب القضاء فى موضوع الدعوى برفضها تأسيسا على انتفاء الخطأ الذى تقوم عليه المسئولية لان الخطأ الذى تقوم عليه المسئولية عن الاعمال الشخصية خطأ واجب الاثبات يكون على المضرور اثباته واساس انتفاء الخطأ فى الدعوى المعروضة هو ان هناك درجة من التعبير قد يتطرق اليها الكتاب وانما يبررها العرف وتبيحها المصلحة العامة ويشفع لها حسن النية وهو النقد الذى قد يتعرض لمصنفات المؤلفين واعمال السياسيين والذين يتصدون للخدمة العامة وهناك اجماع على ان للناقد ان ينقد العمل ما شاء ذلك ويشترط ان يكون فى تقديره مدفوعا بروح العدالة فاذا كان رئيس الجمهورية قد ابدى العبارات المشار اليها بصحيفة الدعوى فى مجال الرد على الاسئلة التى وجهت اليه من اساتذة جامعة الاسكندرية بشأن الممارسة الحزبية للعمل السياسى عن طريق المعارضة لم يكن يحذوه فى هذا الرد سوى اعلام الراى العام بما كان عليه حال الاحزاب السياسية قبل الثورة من تطاحن حزبي ومؤامرات تدبر بينهم وبين الانجليز ضد الملك او بين الملك وبينهم ضد الانجليز او بين بعضهم البعض ضد حزب آخر وكان يريد ان يسجل اساتذة الجامعة تاريخ مصر بما له وما عليه وان ما وجهه من نقد الاحزاب السابقة لم يخرج عن حدود النقد المباح ذلك لان اى شخص احترف السياسة ورضى ان تكون اعماله وتصرفاته عرضة لتقدير الناس ونقدهم فلا يحق له ان يقتصر من هذا النقد مهما كان مسرا وقاسيا . صحيح انه قد يترتب على هذا النقد تجريحه سياسيا وهدم مكانته من الوجهة السياسية وقد يصيبه من جراء ذلك اضرار مادية ومعنوية ، ولكنه لا يبرر المساعلة الجنائية او المدنية لان انتماء الشخص الى حزب معين ونزوله الى حلبة السياسة يكون قد جر عليه هذا كله مهما كانت سمعته وانتهى الدفاع فى المذكرة الى القضاء اصليا بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى واختصاص المحكمة الخاصة ، واحتياطيا بوقف الدعوى لحين الفصل فى الفعل المطالب بالتعويض عنه من المحكمة الخاصة ومن باب الاحتياط الكلى برفض الدعوى .

وحيث ان وقائع الدعوى المنضمة رقم ١٠٠٦٨ لسنة ٨٠ منى كلى جنوب القاهرة — تتحصل حسبها هو ثابت بأوراقها ، فى ان المدعى قد اقامها قبل المدعى عليهم بموجب عريضة موقع عليها من محام مقبول قيدها ومسدد رسومها قلم كتاب هذه المحكمة بتاريخ ١١/١١/١٩٨٠ ، واعلنها قانونا لهم طلب فى ختامها الحكم :

اولا : بالزام المدعى عليهم من الاول الى الثامن بدفع مبلغ خمسمائة وواحد جنيهها مصريا — كتعويض مؤقت له يدفعه المذكورون بالتضامن فيما بينهم لما اصابه من اضرار نتيجة سبه والقذف فى حقه .

ثانيا : بالزام المدعى عليهم من الخامس الى الثامن بالتضامن فيما بينهم بغرامة تهديدية قدرها مائة جنيه مصرى يوميا بعد ثلاثة ايام من وقت استلام الانذار وذلك حتى يتم نشر بيان المدعى والحكم بايلولة مجموعة تلك الغرامات التهديدية كتعويض للمدعى على ان يؤول هذا التعويض الى جمعية الاسعاف بمحافظة الاسكندرية .

ثالثا : الزام المدعى عليهم من الاول الى الثامن بكافة المصروفات ومقابل اتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بدون كفالة .

وقال بياننا لذلك بالعريضة انه بتاريخ ٣٠/٩/١٩٨٠ نشرت جرائد الاخبار — الجمهورية — الاهرام حديث الرئيس محمد انور السادات بمناسبة لقائه مع اساتذة جامعة الاسكندرية واعضاء نادى هيئة التدريس ، وقد تضمن الحديث المذكور فى احد فقراته الآتى : « معارضة لجسرد المعارضة انما لصالح مصر او اهداف مصر ماحدث بيفكر . . . كل واحد بيفكر فى اهداف ذاته . . . لغاية المعارضة القريبة لغاية قبل المجلس اللى فات حد منكم بيفكر من القاعدة الشعبية العريضة يختلف على ضرورة بناء نفق تحت القناة لربط سيناء بمصر الى الابد بعد ما ارتكبنا اشنع غلطة فى حياتنا سواء ما قبل ٢٣ يوليو او ما بعد ٢٣ يوليو لان احنا بعد ٢٣ يوليو ايضا اخطانا . . . . . ومشينا اللى كان موجود قبل ٢٣ يوليو وهى ان سيناء معزولة بحاكم عسكرى ومالهاش حكم محلى وانها بعيدة

واللى يبجي من هناك بتصريح واللى يخش من هنا بتصريح مع ان دى ارضنا ٠٠ كانت الصحراء الغربية كده لكن غيرناها ٠ لكن سيناء ليه ؟ معرفش ليه ؟ اللى حصل طيب حد منا هنا او فى القاعدة الشعبية يختلف ان بناء نفق تحت القناة امر حيوى على مستوى خطير من المسئولية القومية ؟ تعرفوا المعارضة قامت تقول لك ايه الداعى لهذا النفق — وفلان سرق فى هذا النفق ٠٠ وفلان ٠٠ هيه دى المعارضة ٠ قام اضطر الوزير يرد على العضو اللى قال له هذا الكلام ٠ وكان بيعتبر نفسه من الناس النجوم اللى جاية لانه يظهر انه بيتصور انه مفتاح فى وسط عريان ٠ الوزير قام وحطه فى مكانه وشوفوا ٠ اولا النفق مالوش لازمة قام لما لقي ان النفق مالوش لازمة دى عملية عيب يعنى رجل الشارع البسيط هايقول ان دى لو نضيع عمرنا فيها ثروتنا كلها لازم نفتح النفق اللى بيدخل على سيناء بدون كوبرى ٠ ولا قفل ولا فتح ولا غيره والقناة فوق شغالة موش عايز اعطالها علشان الايراد واللى لولا ايرادها مع البترول لتمكن العرب من مصر النهاردة وفرضوا عليها الذلة والخضوع ٠ لما اصل ده يقول لك ويبجي على الحاجات اللى لا جدال فيها لازم يشككوا ٠٠٠ انه ما كانش لازم طيب لما لقي انه مالوش لازمة والحكاية ماتتبلعش قال للـ لاطيب والانفاق اللى حصل فيها قام الوزير رد عليه قال له يعنى انت بتشك فى مين ؟ ده اللى عمل المشروع لهذا النفق اساتذتك اساتذة هندسة ٠ كلهم فلان وفلان وفلان ٠ احنا عمرنا ما بنعرف الانفاق احنا جبنا الناس الفنيين الكبار اللى عندها الاساتذة زائد بيت انجليزى وقعدوا وهمه اللى ادونا الخبرة عملوها ومشيو ٠ قال له بتشك فى دول قام رد دكها قال له لا ٠ بأشك فىك انت ٠ هو المهم تجريح الوزير قال له بتشك فى انا طيب جزمته انصف من شعر راسك ٠ ده كلام الوزير معذور لازم يرد يقول كده ٠ لكن هل احنا وصلنا لهذا ؟ هوه فعلا جزمة الوزير امام اشكال هؤلاء انصف لكن ليه احنا نلجا لهذا ٠ ليه ؟ فى اخطر واكبر الامور البديهيات فى حياتنا الى هذا الحد كل شىء لازم نهاجمه ٠ كل شىء لازم نجرحه كل شىء لازم نشنع بيه لا لشىء الا لانه عايز يظهر او يبقى نجم او ٠ او ٠ بتقول لى معارضة ٠ ولما كان ما جاء بالحديث المذكور ما ينطبق عليه ما جاء بالمواد ١٧١ ،

٣٠٢ و ٣٠٦ عقوبات ٠ ولما كان ما ورد فى حديث الرئيس مما سبق بيانه يعتبر امرا شائنا فى حق المدعى وتتوافر فيه جريمته القذف والسب حيث ان ما ورد من شأنه تحقيره عند اهل وطنه وطعنا فى كرامته وشرفه كما ان من شأن ذلك ان يلقي فى الاذهان عقيدة ما ولو وقتية فى صحة الامور المدعى بها — كما ان الالفاظ التى اوردها الرئيس فى حديثه تخدش المدعى فى شرفه واعتباره وتجرح كرامته ٠ وتم ذلك فى علانية كاملة مع اذاعته بالاذاعة والتلفزيون على جميع افراد الشعب وعلى العالم كله واستكمل العلانية بنشره فى الصحافة فضلا عن جهر الرئيس بحديثه فى مؤتمر عام ، وحتى اذا كان الرئيس قد احتاط فلم يذكر اسم المدعى — د ٠ محمود القاضى — صراحة فى عباراته ٠ فالواضح انه هو الشخص المقصود بالذات لانه هو صاحب الاستجواب الخاص بنفق الشهيد احمد حمدي وكل ذلك لا يدخل ضمن النقد المباح والذى هو ابداء الراى فى امر او عمل دون المساس بشخص صاحب الامر او العمل بغية التشهير به او الحط من كرامته فاذا تجاوز النقد هذا الحد وجبت المسائلة ٠ واذا كان المدعى يعتبر معارضا سياسيا للرئيس السادات فى بعض الامور فما كان يجب عليه ان يتعدى حد النقد المباح ٠ وقال بالعريضة ان دستور الدولة نص فى المادة ٦٤ منه على ان سيادة القانون اساس الحكم فى الدولة وجاء بالمادة ٦٥ منه على انه تخضع الدولة للقانون واستقلال القضاء وحصانته ضمانان لكيان الانسان وكرامته وما جاء بالمادة ٧٣ ايضا عن ان رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ويسهر على تأكيد سيادة الشعب وعلى احترام الدستور وسيادة القانون ، واورد بالعريضة ايضا ان القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة فى المادة ٦ منه على ان يلتزم الصحفي فيما ينشره بالمقومات الاساسية للمجتمع المنصوص عليها فى الدستور ، وفى المادة التاسعة على انه يجب على رئيس التحرير او المحرر المسئول ان ينشر بناء على طلب ذى الشأن تصحيح ما ورد ذكره من الوقائع او سبق نشره من التصريحات فى الصحيفة ٠ ويجب ان ينشر التصحيح خلال الثلاثة ايام التالية لاستلامه او على الاكثر فى اول عدد يظهر من الصحيفة فى نفس المكان وبنفس الحروف التى نشر بها المقال المطلوب تصحيحه ٠



الجلسة العاصفة واعتذر الجميع لى . ولم اقبل اعتذار الوزير واعيدت الجلسة واعتذر السيد فكرى مكرم عبيد للمجلس باسم الحكومة وقال ان كلمه تشكيك كلمة عادية لان النائب عندما يستوجب الوزير فهو يهتم وهو اعلى من التشكيك . واعتذر الوزير للمجلس ، ، واستطرد المدعى فى عريضته انه قد طلب نشر البيان المذكور فى خلال الثلاثة ايام التالية لاستلامهم الانذار وذلك فى نفس المكان وب نفس الحروف التى نشر بها حديث الرئيس وانه فى وقائع السب والقذف الواردة فى حديث الرئيس . وقال ايضا ان اركان المسئولية التقصيرية قد توافرت حيث توافر الركن المادى والمعنوى فى الخطأ الذى تمثل فى الاعتداء على الشرف والسمعة . ويقع مثل هذا الخطأ عن طريق النشر فى الصحف بالسب والقذف ويقع ايضا عن طريق الاذاعة والتليفزيون او اثناء الاجتماعات العامة او الخاصة المفتوحة وتوافر ايضا الضرر الادبى الذى اصابه فى شرفه واعتباره يجب التعويض عنه لانه فى العادة يجر الى ضرر مادى . وقام بين الخطأ والضرر علاقة سببية فكانت اركان المسئولية الثلاث كلها متوافرة وهى وقائع مادية يجوز اثباتها بجميع الطرق ، وقال فى ختام عريضته ان الغرض من ادخال المدعى عليهم من التاسع حتى الأخير أن يكون الحكم فى مواجعتهم .

١ — وحيث ان المدعى قدم خمسة حوافظ مستندات طوت الحافظة الاولى على : عدد جريدة الجمهورية رقم ٩٧٤٦ لسنة ٢٧ بتاريخ ١٩٨٠/٩/٣ ، وموضحا به خطاب السيد رئيس الجمهورية والعبارات التى اوردها المدعى بالعريضة .

٢ — عدد جريدة الاخبار رقم ٨٨٠٧ السنة ٢٩ بتاريخ ١٩٨٠/٩/٣ مبينا به خطاب السيد رئيس الجمهورية والعبارات التى اوردها المدعى بالعريضة .

وحوت الحافظة الثانية على عدد جريدة الاهرام رقم ٣٣ ، ٣٤ السنة ١٠٦ بتاريخ ١٩٨٠/٩/٣ موضحا به خطاب السيد رئيس الجمهورية أثناء اجتماعه باساتذة جامعة الاسكندرية وردد به العبارات التى ذكرها المدعى فى العريضة .

ونصت المادة ١١ على عقاب من يخالف احكام المادتين ٩ و ١٠ من القانون المذكور ، واضاف المدعى بالصحيفة انه تأسيسا على ذلك فانه قام بانذار المدعى عليهم من الخامس حتى الثامن بنشر البيان القالى : « بيان من الدكتور مهندس محمود احمد القاضى . خاص بالرد على حديث الرئيس السادات فيما يتعلق بنفق الشهيد احمد حمادى بقناة السويس جاء فى حديث السيد رئيس الجمهورية المنشور بالاهرام يوم ١٩٨٠/٩/٣ تعليقا على استجواب تقدمت به فى مارس ١٩٧٩ عن نفق الشهيد احمد حمادى ووجهت استجوابى للدكتور مصطفى خليل رئيس مجلس الوزراء الذى اناب المهندس حسب الله الكفراوى للرد على ، وقد ذكر السيد الرئيس فى حديثه اننى كنت اقصد التشكيك فى وزير التعمير وصولا الى مهاجمة المشروع . قال اننى قلت للوزير اننى اشك فيه هو وليس غيره وانه رد على قائلا ان حذائه انظف من شعر رأسه وحبذ سيادته هذا القول من الوزير . وحقيقة الامر اننى اعلنت بصراحة تامة عند مناقشة الاستجواب اننى لا اعترض على مبدا انشاء النفق وكان استجوابى ينصب على التعاقد على تنفيذ المشروع مع شركة قطاع خاص هى شركة عثمان نتيجة مناقصة عالمية ودراسة كاملة بمبلغ ٣١ مليون جنيه . يأتى الوزير الآن ويطلب بناء على طلب الشركة المنفذة زيادة التعاقد الى ١٠٥ مليون جنيه وقد اعترضت وزارة التخطيط والمالية والدفاع — كتابة على هذه الزيادة فى ضوء ذلك اعاد بمذوح سالم العرض على اللجنة العليا للتخطيط ملغيا بذلك الموافقة الاولى لهذه اللجنة . استتالت وزارته قبل اعادة العرض واستمرت وزارة الدكتور مصطفى خليل فى الانفاق — كما ان الوزير فى رده راح يصرخ قائلا هذا تشكيك ولا شىء غير ذلك ثم قال عبارته التى ذكرها السيد رئيس الجمهورية فرددت عليه وان عوقبتكم بمثل ما عوقبتكم به . . . والبادى اظلم وقلت له مايناسب المقام ، وثار المجلس بالاجماع ضد الوزير وطالب الاعضاء كلهم بضرورة عقد هيئة برلمانية للحزب الوطنى فورا بحضور الدكتور مصطفى خليل لفصل الوزير مستنكرين العبارة التى صدرت عنه والتى سبقتها عبارة اخرى منه حيث قال : انا لو المجلس كله ٣٦٠ محمود القاضى ميهزوش شعره من رأسى ، ورفعت

٥ — توصيات اللجنة العليا للتخطيط جلسة  
١٩٧٨/٨/١٥ •

٦ — مذكرة وزارة الحربية للعرض على السيد  
رئيس مجلس الوزراء بشأن مشروعات الانفاق  
تحت قناة السويس بتاريخ سبتمبر ١٩٧٨ ومؤشر  
عليها من رئيس مجلس الوزراء بإعادة العرض على  
اللجنة العليا للتخطيط •

٧ — مذكرة الأمانة العامة لمجلس الوزراء  
للعرض على اللجنة العليا للتخطيط بـجلسة  
١٩٧٨/١٠/٣ ومرفق بها مذكرة وزارة الحربية •

٨ — محضر اجتماع مجلس الوزراء يوم الأحد  
١٩٧٨/٨/٢٧ •

٩ — القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٩ بفتح اعتماد  
إضافي بالبواب الثالث « استخدامات استثمارية »  
بموازنة وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة للسنة  
المالية ومرفق به المذكرة التفسيرية •

١٠ — مضبطة الجلسة رقم ٥٣ بتاريخ  
١٩٧٩/٤/١ الفصل التشريعي الثاني — دور  
الانعقاد العادي الثالث من صفحة ٢ حتى نهاية  
المضبطة صفحة رقم ٤٠ وهي الجلسة التي نوقش  
فيها الاستجواب المقدم من المدعى عن نفق الشهيد  
أحمد بدوي •

١١ — مضبطة الجلسة ٣١ في ١٩٧٦/٢/١٠  
وبها الاتهامات الموجهة من المدعى إلى المهندس  
عثمان أحمد عثمان •

١٢ — مضبطة الجلسة ٣٢ في ١٩٧٦/٢/١١  
وبها الاتهامات الموجهة إلى وزير التعمير ورد الوزير  
وتعليق المدعى على هذه الاتهامات التي وجهها  
إليه •

١٣ — مضبطة الجلسة ٤٩ في ١٩٧٩/٤/١٨  
وبها تقرير لجنة الاسكان •

١٤ — مضبطة الجلسة رقم ٥٧ بتاريخ  
١٩٧٥/٥/٢٦ والتي نوقش فيها تقرير لجنة  
الاسكان عن صفقة الحديد الأسبانية صفحة ٥٨٣٥  
وما بعدها •

وشملت الحافظة الثالثة على انذار على يد  
محضر موجه من المدعى إلى رؤساء مجلس إدارة  
ورؤساء تحرير جريدة الأخبار ، الجمهورية ،  
والأهرام المدعى عليهم من الخامس إلى الثامن ،  
وأعلنه لهم في ٢٨ ، ٢٩/٩ و ١٠/١٥ و ١٢/١٥  
١٩٨٠/ تضمن الحديث المذكور بخطاب السيد  
رئيس الجمهورية بمناسبة لقائه مع أعضاء هيئة  
تدريس جامعة الإسكندرية ورد من المدعى في بيان  
طلب نشره من اعتذر اليهم خلال الثلاثة أيام التالية  
لاستلامهم الانذار وفي نفس المكان وب نفس الحروف  
على أن يكون نشر التصحيح بدون مقابل • وفي  
حالة امتناع المنذر اليهم عن نشر البيان فإنه سوف  
يتخذ كافة الاجراءات الجنائية والمدنية ضدهم  
ومطالبتهم بتعويض قدره مليون جنيه مصري  
بالإضافة إلى غرامة تهديدية كل يوم ألف جنيه  
لحين نشر البيان المطلوب تؤول للمنذر كتعويض له  
عن الأضرار التي تتسبب ويتسبب فيها المنذر اليهم  
ضد المنذر نتيجة عدم نشر البيان المذكور بالانذار •  
وتضمنت الحافظة الرابعة صورة فوتوغرافية لجزء  
من مجلة السياسة الدولية العدد رقم ٥٩ طوت  
محاضرات ومؤتمرات دولية ومحاضرة هيرمان  
ايلتس بجامعة كولومبيا — معهد الشرق الأوسط  
عن مصر والسادات والسلام ، ونقود فلسطينية  
اسرائيلية •

ونحوت الحافظة الأخيرة على المستندات الآتية :

١ — مذكرة من وزارة التعمير مقدمة إلى رئيس  
مجلس الوزراء في يونيو ١٩٧٨ ، مكونة من عدد ٤  
ورقات •

٢ — مذكرة بشأن رفع التكاليف الإجمالية  
لمشروع نفق الشهيد أحمد حمدي للعرض على اللجنة  
العليا للتخطيط بتاريخ ١٩٧٨/٧/٨ •

٣ — مذكرة من وزارة التخطيط مؤرخة  
١٩٧٨/٨/٨ للعرض على اللجنة العليا للتخطيط  
بشأن مشروعات اتفاق تحت قناة السويس •

٤ — ملاحظات وزارة المالية على مذكرة وزارة  
التخطيط بشأن مشروعات الاتفاق بتاريخ  
١٩٧٨/٨/١٥ مقدمة للجنة العليا للتخطيط •



مخاصمة المدعى عليهم التاسع بصفته والعاشر بصفته ، والتاسع عشر بصفته . ودفع الحاضرون عن المدعى عليه بصفته الأول والثاني والثالث والرابع بذات الدفوع المبدأ في الدعوى ١٠٠٥٨ لسنة ١٩٨٠ مدنى كلى جنوب القاهرة ، ورد الحاضرين مع المدعى بطلب رفض هذه الدفوع المبدأة والقضاء بالطلبات الواردة بأصل العريضة .

وحيث أن المدعى قدم أربعة مذكرات طلب فى الأولى والثانية الحكم برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى وبرفض ايقاف الدعوى لحين الفصل فى الفعل المطالب بالتعويض عنه من المحكمة المختصة ، استنادا الى أن الادعاء المدنى لا يجوز الا أمام المحكمة العادية أما المحاكم الخاصة فلا يجوز الادعاء مدنيا أمامها فضلا عن أن الحكم بالتعويض الذى يصدر من المحكمة المدنية لا يعنى جنائيا ثبوت ارتكاب الجريمة على المحكوم ضده وانما يكون من شأن مثل هذا الحكم رد اعتبار المدعى . كما طلب رفض طلب ايقاف الدعوى لأنه لم تكن هناك دعوى جنائية قبل رفع الدعوى المدنية حتى توقف الدعوى المطروحة ذلك أن المحكمة الخاصة التى يرى دفاع المدعى عليه بصفته أن على المحكمة المدنية أن توقف الدعوى وتحدد ميعادا ليستصدر حكما نهائيا منها هى محكمة خاصة يحال اليها رئيس الجمهورية بإجراءات خاصة يملكها مجلس الشعب فقط ، وحوت المذكرة الثالثة ردا على ما أورده المدعى عليه السادس بصفته رئيس مجلس إدارة جريدة الاهرام ، وقال انه اذا كانت جريدة الاهرام تلتزم الصديق والأمانة فكان عليها ان تنشر بيان المدعى ابراءا لذمتها أمام القانون وان عدم نشر بيان المدعى يؤكد سوء نية المدعى عليهم من الخامس الى الثامن - رؤساء مجالس إدارة الاهرام وأخبار اليوم والجمهورية وثبوت ركن الخطأ فى حقهم واشتراكهم بخطئهم فى الحاق الضرر بالمدعى واستعرض المدعى فى مذكرته الختامية وقائع الدعوى وظروفها وما دار بجلسة مجلس الشعب فى ١٩٧٩/٤/١ واعتذر نائب رئيس الوزراء لشئون مجلس الشعب وموقفه كعضو بمجلس الشعب من مشروع نفق الشهيد احمد حمدي واستجوابه عن هذا المشروع ، وكذا ظروف الاستجوابات التى تقدم بها ابان فتسرة

١٥ - مضبطة الجلسة رقم ٨٥ فى ١٩٧٥/٦/٢ التى نوقش فيها استجواب الحديد .

١٦ - مضبطة الجلسة ٢١ فى ١٩٧٩/١/١٠ التى نوقش فيها موضوع الاعتماد الاضافى لنفق الشهيد احمد حمدي من صفحة ١٤ حتى صفحة ٣٩

١٧ - مضبطة الجلسة ٢٨ فى ١٩٧٥/٢/٣ وفيها السؤال الموجه من المدعى لوزير النقل عن اتوبيسات ايران .

١٨ - مناقشة تقرير لجنة تقصى الحقائق عن موضوع اتوبيسات ايران من صفحة ٨ الى صفحة ٥٤ من مضبطة الجلسة الخمسين فى ١٩٧٥/٥/١٢

١٩ - مضبطة الجلسة رقم ٢٧ فى ١٩٧٦/١/٢٨ وبها بيان رئيس مجلس الوزراء .

٢٠ - الجلسة الخامسة فى ٢٦ نوفمبر ١٩٧٤ وفيها مناقشة استجواب المدعى للدكتور مصطفى ابو زيد عن التصريحات التى أدلى بها للصحف عن البلاغ المقدم منه ضد صلاح جاهين من صفحة ٦ الى صفحة ٣١ .

٢١ - مضبطة الجلسة السادسة فى ١٩٧٤/١١/٢٦ عن استكمال مناقشة الاستجواب

وحيث أن الدعوى تداولت بالجلسات على النحو المبين بمحاضرات ، حيث مثل المدعى ومعه الاستاذة ابو الفضل الجيزاوى ، نبيل الهلالي ، زكريا خطاب ، محمد رزق ، احمد الحفيظ ، محمد صبرى محمد فهم امين ، كما حضر السيد المستشار رئيس نضايا الحكومة والمستشارين عبد المنعم نصر جورج اسكندر عن المدعى عليه الأول والثانى الثالث بصفته ، وكذا عن التاسع وعن العاشر الخامس عشر والسادس عشر ، كما حضر الاستاذ طى منصور المحامى عن المدعى عليه الرابع بصفته الشخصية ، ومثل الاستاذ احمد رمضان عن المدعى عليه الخامس بصفته والاستاذ محمد عبد المجيد عن المدعى عليه السادس بصفته والاستاذة ثريا الحكيم عن المدعى عليه الثامن بصفته . وتنازل المدعى عن

الاجتماعات العامة من حقوق الصحافة الأساسية بل من واجباتها في تزويد الرأي العام بما يجري في المجتمع من أمور عامة ولا شك أن اجتماعا يشهده رئيس الجمهورية مع أساتذة الجامعة يعد في مقدمة الاجتماعات الهامة التي يجب أن تحرص الصحافة على نشر ما يدور فيها خاصة إذا كان الاجتماع مفتوحا وسمح لمحذوب الصحف أن تشهده وسجلته عدسات التليفزيون ومن ثم فإنه إذا كانت بعض الصحف ومنها جريدة الاهرام قد قامت بنشر ما دار في هذا الاجتماع فإنها قد تكون قد استعملت حقا مقرر لها فضلا عن أن قانون سلطة الصحافة رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ كمثل الحق في الحصول على الأنباء والرجوع الى مصادرها . ولما كان المدعى لم ينسب الى الجريدة أنها قد حرقت ما يجري في اجتماع الرئيس بل أن ما ينعاها منصرف الى ما تضمنه الحديث فإن جريدة الاهرام لا تكون مسئولة قانونا عما نشرته في هذا الخصوص — اما عن البيان الذي طلب المدعى الجريدة بنشره فإن قانون المطبوعات المصرى لا يعرف ما يسمى حق الرد بل يقرر حق التصحيح وأن هذا البيان لا يتصل مباشرة بالواقعة التي أبدى رئيس الجمهورية رايه فيها . وأن هذا البيان مبناه أن المدعى يعتبر أن ما جاء على لسان السيد رئيس الجمهورية في هذا الاجتماع قذفا في حقه وأن الاهرام بذلك يعد شريكا في هذه الوقائع وهو ما يخالف الفهم السليم لحق الصحف في نشر ما يجري في الاجتماعات العامة وخاصة السياسية منها ، بالإضافة الى أن المدعى لم يبين الضرر الذي لحقه بما نشرته الصحف خاصة وأن ما جرى في هذا الاجتماع قد اذيع بوسائل الاعلام الأخرى ولم يطلب منها المدعى أى تصحيح بل أنه تراخى في طلب نشر ما سماه تصحيحا منذ ١٩٨٠/٩/٢ حتى ١٩٨٠/٩/٢٩ وأن كان هذا فإنه كان لمدة تقل عن شهرين وهى التي يقررها القانون لعدم قبول التصحيح الا أن هذا التراخى في حد ذاته ينبىء عن عدم قيام الضرر المدعى به ، ومن المقرر طبقا للمادتين ٢١٣ و ٢١٤ من القانون المدني أن هذه الغرامة التمهيدية خاضعة لتقدير القاضى . وانتهت المذكرة الى افتقار الدعوى قبل المدعى عليه بصفته المذكورة من أساسها القانونى فضلا عن انتفاء أى وجه قانونى لتضامن المدعى عليه بصفته مع باقى المدعى عليهم الآخرين .

عضويته لمجلس الشعب ، استجواب صفقة اتوبيسات ايران . استجواب خط انابيب البترول السويسى اسكندرية فى شهر ابريل ١٩٧٢ ، استجواب صفقة حديد اسبانيا ، والاستجواب الموجه للدكتور مصطفى أبو زيد فهمى وزير العدل والمدعى العام الاشتراكى فى نوفمبر ١٩٧٤ ، وعن موقف شركة المقاولون العرب ووزير الاسكان المهندس عثمان أحمد عثمان من بعض المشروعات وتشكيل مجلس ادارة الشركة المذكورة وعن موقفه كمعارض بمجلس الشعب خلال دوراته الثلاث السابقة ، كما استعرض المدعى مضابط جلسات المجلس المذكور عند مناقشة استجواب نفق الشهيد أحمد حمدي .

وحيث أن الحكومة عن المدعى عليهم الأول والثاني والثالث والتاسع والعاشر والخامس عشر والسادس عشر والعشرون بصفتهم تقدمت بمذكرتين طلبت فى المذكرة : اصليا الحكم بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى واختصاص المحكمة الخاصة ، واحتياطيا بوقف الدعوى لحين الفصل فى الفعل المطالب بالتعويض عنه من المحكمة الخاصة وباخراج المدعى عليهم التاسع — رئيس مجلس الشعب بصفته والعاشر — رئيس مجلس الشورى بصفته — والنائب العام بصفته والمدعى العام الاشتراكى بصفته ورئيس مجلس أمناء الاذاعة بصفته من الدعوى بلا مصروفات حيث لم توجه لهم أية طلبات . وأوردوا بيانا لهذين الدفيعين ما سبق أن أوردوه بيانا لهما فى المذكرة المقدمة بالدعوى رقم ١٠٠٥٨ لسنة ١٩٨٠ م ك جنوب — وطلبت بالمذكرة الختامية الحكم بذات الطلبات سائلة البيان ومن باب الاحتياط الكلى الحكم برفض الدعوى تأسيسا على ما اوضحوه تفصيلا لذلك بالمذكرة المقدمة بالدعوى سائلة البيان .

وحيث ان الدفاع عن المدعى عليه السادس بصفته — رئيس مجلس ادارة مؤسسة الاهرام قدم مذكرة طلب فيها الحكم برفض الدعوى تأسيسا على استعمال حق النشر الذى قد توافرت شروطه — وهو كحق مقرر للصحافة التزمت فيه جريدة الاهرام حدوده ولم ينسب الى الجريدة المذكورة أنها قد حرقت ما جرى في اجتماع رئيس الجمهورية بأساتذة الجامعة ، وجاء بالمذكرة أن نشر ما جرى في



وقد يكون مصدر هذا الالتزام عقد يربطه بالضرورة فتكون مسئوليته عقدية يحكمها ويحدد مداها العقد من جهة والقواعد الخاصة بالمسئولية العقدية من جهة أخرى . وقد يكون مصدر هذا الالتزام القانون في صورة تكاليف عامة يفرضها على الكافة وعندئذ تكون مسئوليته مسئولية تقصيرية ، يستقل القانون بتحديد حكمها وتحديد مداها .

وقد ذهب الفقه الى انه بوضع التقنين المدني الفرنسي عام ١٨٠٤ ، تم ارساء قواعد المسئولية المدنية بصفة نهائية . فالمسئولية المدنية أصبحت مستقلة تماما تجاه المسئولية الجنائية ومتميزة عنها بأهدافها واحكامها . وهي لا تقوم الا على الخطأ . وإى خطأ مهما كان يسيرا يكفى لقيام المسئولية المدنية ، وحيث لا خطأ فلا مسئولية .

وقد وقف رجال القانون — في مجال الدراسات القانونية — عند المسئولية القانونية ، بعد استبعادهم المسئولية الادبية ، والمسئولية القانونية عندهم تستوجب لقيامها حصول ضرر ما تتفاوت صورة وتباين نتائج وآثاره ، ففي بعض الاحيان تتجاوز آثار الفعل الضار الى المجتمع ، وفي تلك الحالة يكون مرتكب الفعل الضار مسئولاً قبل الدولة باعتبارها ممثلة للمجتمع ، ويطلق على المسئولية حينئذ بأنها مسئولية جنائية ، وفي احيان أخرى يقتصر اثر الفصل الضار على فرد بعينه أو افراد معينين ، وفي هذه الحالة يكون فاعل الضرر مسئولاً ازاء المضرور أو المضرورين ، ويطلق على المسئولية حين ذاك بأنها « مدنية » .

واذا كانت المسئولية الجنائية هي جزاء الاضرار بصلحة عامة ، وكانت المسئولية المدنية هي جزاء الاضرار بمصلحة خاصة فانه يترتب على هذا الفرق عدة نتائج :

اولا : لا تقوم المسئولية الجنائية الا اذا ارتكب المسئول عملاً تحرمه القوانين الجنائية . ولذلك

وحيث أن الدفاع عن المدعى عليه الثامن بصفته — رئيس مجلس ادارة ورئيس تحرير جريدة الجمهورية — قدم مذكرة طلب فيها الحكم أصلياً برفض الدعوى واحتياطياً بعدم قبولها والزام رافعها في الحالتين بالمصروفات استناداً الى أن مهمة الصحف الأساسية هي تنوير الشعب واحاطته علماً بما يدور حوله من أمور عامة وأن الحديث الذي تناولته الصحف بالنشر هو حديث القاء رئيس الجمهورية بمناسبة لقائه مع أساتذة جامعة الاسكندرية وأعضاء نادي هيئة التدريس وأن النشر الذي لم يدخل في نطاق الاباحة التي يفرضها قيام الصحف بواجبها — وجاء بالمذكرة أن اقحام الصحف في الدعوى يبدو على غير وجه أو سند من القانون ويتعين القضاء برفضها .

وحيث أنه بجلسة ١٥/٣/١٩٨١ أصدرت المحكمة قراراً بضم الدعوى رقم ١٠٠٦٨ لسنة ١٩٨٠ مدنى كلى جنوب القاهرة للدعوى رقم ١٠٥٨ لسنة ١٩٨٠ مدنى كلى جنوب القاهرة ليصدر فيها حكم واحد للارتباط .

وحيث أنه لما كان المدعى — في الدعوى المنضمة — قد تنازل عن مخاصمة المدعى عليهم التاسع — رئيس مجلس الشعب ، والعاشر — رئيس مجلس الشورى : والتاسع عشر — رئيس المجلس الأعلى للصحافة ، وكان المدعى عليهم بصفاتهم سالفى الذكر ، لم يبدو ثمة طلبات في الدعوى ، فانه يتعين اثبات هذا التنازل والزام المدعى بمصروفات اختصاصهم ، وذلك عملاً بالمواد ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٣ من قانون المرافعات .

وحيث أنه عن الدفع ببطلان التوكيل الخاص الصادر للأستاذ على منصور المحامى فان المحكمة تلتفت عن هذا الدفع ، لانسحابه وكيلاً عن المدعى عليه بصفته ولتنازل المدعى عن دفعه .

وحيث أنه عن الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى . . فهو دفع مردود . ذلك أن المقصود بالمسئولية المدنية بوجه عام . . المسئولية عن تعويض الضرر الناجم عن الاخلال بالالتزام مقرر في ذمة المسئول . .

المسئولية الجنائية وحدها ، حيث يكون العمل الضار جريمة جنائية دون أن يكون جريمة مدنية ، وذلك كجريمة التشرد وبعض المخالفات التي لا تضيب الغير بضرر كمخالفات المرور . وقد لا تتوافر في الفعل الضار الا المسئولية المدنية وحدها وعندها لا يكون الفعل مما نص عليه في قانون العقوبات فيكون جريمة مدنية ، وذلك كالتعسف في استعمال الحق واتلاف مال الغير بغير قصد والاغواء وسوء العلاج والمنافسة غير المشروعة .

واذا ترتب على العمل الواحد المسئوليتان الجنائية والمدنية أثرت المسئولية الجنائية وهي اقوى لأنها حق المجتمع في المسئولية المدنية ، وهي اضعف لأنها حق الفرد ، ويظهر ذلك فيما يأتي :

١ - بالنسبة للتقادم ، فان المادة ١٧٢ من القانون المدني تقضى بأن دعوى التعويض المدنية لا تسقط الا بسقوط الدعوى ، الجنائية ، فالدعوى الجنائية تبعث الحياة في الدعوى المدنية ، فتبقى هذه ما دامت تلك باقية ، ولا عكس ، فبقاء الدعوى المدنية قائمة لا يمنع من تقادم الدعوى الجنائية .

٢ - بالنسبة للاختصاص ، فانه يمكن رفع الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية ، ولا يمكن رفع الدعوى الجنائية أمام المحكمة المدنية ، لان الدعوى المدنية هي التي تتبع الدعوى الجنائية .

٣ - بالنسبة لوقف الدعوى ، فاذا رفعت الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية ، فرفع الدعوى الجنائية أمام المحكمة الجنائية يقف سير الدعوى المدنية ، حتى يبت في الدعوى الجنائية ، ولا يجوز عندئذ الرجوع عن الطريق المدني ورفع الدعوى المدنية من جديد أمام المحكمة الجنائية .

٤ - تنقيد المحكمة المدنية بما اثبتته المحكمة الجنائية في حكمها من وقائع ، دون أن تنقيد

فان الجرائم الجنائية محددة على سبيل الحصر ، وهي جميعها منصوص عليها في القوانين الجنائية ، اما المسئولية المدنية فترتب على أي عمل غير مشروع ، ولذلك فان الجرائم المدنية ليست محصورة ولا تشملها حتى نصوص تشريعية .

ثانيا : الجزاء في المسئولية الجنائية عقوبة جنائية توقع على شخص المسئول زجرا له وردعا لغيره ، اما جزاء المسئولية المدنية فتعويض يؤخذ من مال المسئول .

ثالثا : الذي يطالب بالجزاء في المسئولية الجنائية هو النيابة العامة باعتبارها ممثلة للمجتمع ، اما الذي يطالب بالجزاء في المسئولية المدنية فهو من لحقه ضرر لان الجزاء حقه هو .

رابعا : لايجوز الصلح ولا التنازل في المسئولية الجنائية لأن الحق فيها حق للمجتمع ولأن الجزاء فيها ملحوظ فيه المصلحة العامة ، ويجوز الصلح والتنازل في المسئولية المدنية لأن الحق فيها خالص للفرد وحده أو للأفراد المضرورين وحدهم .

خامسا : النية ركن في المسئولية الجنائية ، ووجود القصد الجنائي ضروري في أكثر الجرائم ولذلك يلزم لتوقيع الجزاء الجنائي تحليل نفسية المتهم للاستشفاف والتعرف على مدى سوء نيته فيما ارتكب ، وعلى مقدار خطره على المجتمع حتى تحقق العقوبة الجنائية معنى الزجر والردع ، غير أنه يجب أن يكون للنية مظهر خارجي يصل الى حد معين من الجسامه فالتصليم والأعمال التحضيرية لأعقاب شبهة - والشروع له بعاقب عليه ، ويعاقب على الفعل التام . اما المسئولية المدنية فلا تشترط النية إذ أكثر أحوال الخطأ المدني أهمل لا عمد ، وسواء أكان العمل غير المشروع عمدا أو غير عمد ، فان الضرر الذي يحدثه المسئول يجب أن يعرض عنه دون تفريق بين الحالتين .

سادسا : قد تتوافر في الفعل الواحد شروط المسئوليتين الجنائية والمدنية فتتحققان معا كالضرب والقذف والسب ، وقد لا تتوافر الا شروط



— تنوع المسؤولية المدنية ، مقال للدكتور خميس خضر ، منشور بمجلة القانون والاقتصاد ، ص ١٩٧٦ ، ص ١٩ ، العدد الاول .

وحيث أنه لما كان ما تقدم ، وكان من المقرر قانوناً أن للمضروب عن الخطأ الجنائي — في جرائم معينة — حق تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر ، وصولاً إلى حقه في التعويض عن الضرر الذي لحقه ، فإن من المستقر عليه أيضاً فقهاً وقضياً هو حق المضروب من الخطأ المدني الموجب للمسؤولية المدنية سلوك الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية لجبر الضرر وتعويضه عنه .

ولما كان المدعين قد أقاموا دعواهما أمام هذه المحكمة ، بطلب التعويض عن فعل ضار بحسبان ما نسباه إلى المدعى عليه بصفته من خطأ مدني سبب لهما خسارة والحق بهما أذى وضرر أدبي ، فإن دعواهما بطالب هذا التعويض تكون من اختصاص المحكمة المدنية :

أولاً : باعتبارها مسلكاً للمضروب من الخطأ له الحق في الخيار بينه وبين طريق الادعاء المباشر إذا كان الفعل الواحد قد تحققت فيه المسئوليتان الجنائية والمدنية .

ثانياً : باعتباره مسلكاً وحيداً للمضروب من الخطأ المدني إذا كان أساس دعواه قواعد المسؤولية المدنية وحدها دون غيرها .

ثالثاً : باعتبار أن الخطأ المدني قد تجاوز نطاقه وحدوده الخطأ الجنائي وأنه أوسع دائرة وشمولاً منه فتكون المحكمة المدنية هي المختصة بنظر طلب التعويض على أساس أنه وإن لم يتوافر الخطأ الجنائي فإن ذلك لا ينفى إمكان اعتبار الفعل خطأ مدنياً مناطه الإخلال بالالتزامات التي نص عليها القانون .

بالتكليف القانوني لهذه الوقائع . فإذا أثبت الحكم الجنائي أن العمل المسند إلى المتهم يثبت وقوعه منه أو ثبت وقوعه ، قيد التقاضي المدني بما أثبتته الحكم الجنائي من ذلك . ولكن يجوز للقاضي المدني أن يكيف الوقائع الثابتة تكيفاً مدنياً غير التكليف الجنائي ، فقد يكون الأهمال الثابت صدوراً من المتهم لا يصل إلى درجة الأهمال الجنائي ويكفي لثبوت المسؤولية المدنية ، وقد يبرأ المتهم بقيام مانع من توقيع العقوبة الجنائية أو لصدور عفو شامل لمصلحته فلا يمنع ذلك من قيام المسؤولية المدنية .

وخلاصة ما تقدم فانه إذا كان الخطأ الجنائي هو الإخلال بواجب قانوني يكفله القوانين العقابية بنص خاص ، وإذا كان الخطأ المدني هو الإخلال بأي واجب قانوني ولو لم تكفله القوانين ، ومن ثم فإن الخطأ المدني أوسع دائرة من الخطأ الجنائي . ولذلك فإن الخطأ الجنائي يشكل دائماً خطأ مدنياً ، أما الخطأ المدني فقد يتوافر دون أن يشكل خطأ جنائياً . راجع

— نقض مدني جلسة ١٩٧٩/٤/٧ ، الطعن رقم ٦١٧ سنة ٤٣ قضائية .

— نفس المعنى ، نقض مدني جلسة ١٩٦٥/١/١١ ، مجموعة النقض المدني ، السنة ١٦ ، ص ٤٥ .

— الوسيط للدكتور السنهاوري ، الجزء الاول ، بند ٥١٣ ، وما بعده .

— أساس المسؤولية التقصيرية في الشريعة الإسلامية ، والقانون المدني ، رسالة دكتوراة مقدمة من الدكتور محمد صلاح الدين حلمي إلى مكتبة الحقوق ، جامعة القاهرة ، غير مطبوعة ، ص ٢١ وما بعدها .

— تكليف الفعل الضار ، مقال للدكتور سليمان مرقص ، منشور بمجلة القانون والاقتصاد ، ص ١٥ ، ص ١٨٥ .

المحكمة الجنائية أو حركت أمام النيابة العامة قبل الحكم نهائيا في الدعوى المدنية وهو أمر منتهى في أوراق الدعوى المعروضة لأن الدعوى الجنائية غير مرفوعة أمام المحكمة الخاصة ، ومن ثم فإن استصدار حكم نهائى من الجهة المختصة أمر يخرج عن مكنة المدعين فى مثل الطلب المدعى به لاستلزام اتمام اجراءات رفع الدعوى حتى تفصل المحكمة الخاصة فى الدفع الذى يثير النزاع امامها ، ومن ثم يضحى طلب ايقاف الدعوى المدنية المعروضة لغوا لا يسانده أساس من الواقع او القانون ويكون الدفع بوقف الدعوى لحين الفصل فى الفعل المطالب بالتعويض عنه من المحكمة الخاصة باعتباره يشكل جريمة تدخل فى اختصاصها على غير صحيح من القانون يتعين رفضه . «راجع :

— نقض مدنى فرنسي ، جلسة ١٣/٣/١٩٥٠ .  
مجموعة دالوز لسنة ١٩٥٠ ، ص ٤١٤ وما بعدها .

— نقض مدنى مصرى ، جلسة ٤/٥/١٩٥٤ ،  
مجموعة احكام النقض السنة الخامسة ، رقم ١٩٤ ، ص ٥٧١ .

— نقض مدنى ، جلسة ٦/٣/١٩٤٧ ، مجموعة القواعد ، الجزء الاول ، ص ٧٥ ، القاعدة ٣٥٤ .

— نقض مدنى ، جلسة ١١/١/١٩٤٥ ، مجموعة القواعد ، الجزء الاول ، ص ٧٥ ، القاعدة ٣٥٣ .

— نقض مدنى ، جلسة ١٤/١٢/١٩٣٩ ،  
مجموعة القواعد ، الجزء الاول ، ص ٧٥ ، القاعدة ٥٣٢ .

— شرح قانون الاجراءات الجنائية ، للدكتور محمود مصطفى ، الطبعة السادسة ، بند ١٥٥ ، ص ١٦٥ وما بعدها .

— حجية الحكم الجنائى امام القضاء المدنى ، رسالة دكتوراة مقدمة الى كلية الحقوق ، جامعة القاهرة سنة ١٩٦٠ ، من الدكتور ادوار غالى الذهبى ، بند ١٦ ، ص ٢٢ .

— رسالة الاثبات ، للاستاذ احمد نشأت ، طبعة ١٩٥٠ ، ص ١٦٩ ، وما بعدها .

ومن جماع ذلك فان هذه المحكمة تكون مختصة بنظر طلب التعويض المؤسس على الخطأ المدنى ، ولا يمتنع عليها البحث فى الفعل الضار عن مدى ارتباطه بالخطأ الجنائى ، ولا تعتبر الدعوى المدنية بمنأى عن ولاية المحكمة المدنية طالما كان اساس طلب التعويض خطأ مدنى ، ومن ثم يضحى الدفع المدنى من المدعى عليه بصفتة — بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى على غير اساس من الواقع والقانون ويتعين القضاء برفضه .

وحيث انه عن الدفع بوقف الدعوى لحين الفصل فى الفعل المطالب بالتعويض عنه من المحكمة الخاصة باعتباره يشكل جريمة تدخل فى اختصاصها ، فهو دفع مردود ايضا .

ذلك لانه اعمالا لنص المادة ١٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ فى شأن السلطة القضائية ، انه يتعين على المحكمة لكى تقضى بوقف الدعوى — اذا ما دفع بدفع يثير نزاعا تختص به جهة قضاء اخرى — يتعين ان يكون هذا النزاع المثار امام المحكمة من اختصاص جهة قضائية اخرى خلافا لما سوف توضحه المحكمة فيما بعد من ان المحكمة الخاصة بمحاكمة رئيس الجمهورية انما هى ليست جهة قضائية فى قصد المادة سالفة الذكر . ومن ثم فلا الزام على المحكمة المدنية بايقاف الدعوى هذا فضلا عن انه عملا بالقاعدة المقررة قانونا من ان الجنائى يوقف المدنى باعتباره دفعا بدعوى المسئولية ، ونتيجة لازمة لمبدأ تقييد القاضى المدنى بالحكم الجنائى فى نقط النزاع المشتركة بين الدعوتين ، بقصد منح التأثير الذى يمكن ان يحدثه الحكم المدنى على القاضى الجنائى فى تقدير الوقائع المطروحة امامه ، ومنعاً من تناقض الاحكام التى تصدرها بشأن واقعة واحدة لان القاضى الجنائى مختص بالفصل فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها الى فاعل معين وبالفصل فيما يعرض عليه من مسائل فرعية من بينها الدعويان الجنائية والمدنية ناشئتين عن جريمة واحدة والا فلا ارتباط بينهما ، ويلزم ايضا ان تكون الدعوى الجنائية رفعت بالفعل امام



— « راجع حجية الحكم الجنائي أمام القضاء المدني ، الدكتور الذهبي ، طبعة ١٩٦٠ ، بند ٤٥ » .

— « نقض مدني ، جلسة ١٩٧٩/١/١٧ ، الطعن رقم ٧٢٩ غير منشور » .

— « نقض مدني ، جلسة ١٩٧٢/٢/٢٦ ، الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٦ ق » .

— « نقض مدني ، جلسة ١٩٦٧/٢/٧ ، الطعن رقم ٢٧٣ ، لسنة ٣٣ ق » .

— « نقض مدني ، جلسة ١٩٥٣/١٢/١٠ ، مجموعة أحكام النقض ، س ٤ ، ص ٢٥١ ، رقم ٣٨ » .

— « نقض مدني ، جلسة ١٩٣٩/١/٥ ، مجموعة عمر ، ج ٢ ، رقم ١٥٤ ، ص ٤٥٢ » .

لما كان ما تقدم وكان المدعي يلوح منذ بدء دعواه وكذا المدعي في الدعوى المنضمة ، انهما يقيما دعوى التعويض المطروحة على أساس من المسؤولية المدنية دون المسؤولية الجنائية ، الا أنه يتعين على المحكمة لكي تقف على حقيقة أول أركان المسؤولية المدنية من بحث وتأصيل وتكييف الخطأ المدني أن تتعرض لبحث وتأصيل الخطأ الجنائي وأن تخوض في مناط الخطأين حتى تصل الى توافر أو عدم توافر الخطأ المدني أساس دعوى التعويض .

— ذلك أن الوجود المادي للوقائع ، الخطأ المنسوب صحوره في دعوى المسؤولية المدنية المعروضة ، يعتبر هو ذات الوجود المادي لوقائع الخطأ الجنائي في دعوى المسؤولية الجنائية .

— وأن السبب القانوني لدعوى المسؤولية المدنية المعروضة ، هو ذات السبب القانوني لدعوى المسؤولية الجنائية .

— والواقعة المادية « الخطأ العمدى » في دعوى المسؤولية المدنية المعروضة هي ذات الواقعة المادية « الركن المادي » في دعوى المسؤولية الجنائية .

وحيث أنه لما كان من المستقر عليه أن المحكمة الموضوع حق فهم الواقع في الدعوى ، وتحصيل لهذا الواقع على حقيقته ، وأن لها أيضاً تكييف الدعوى واعطائها الوصف القانوني الصحيح ، وتمحيص أساسها دون أن تقتيد في ذلك بتكييف الخصوم وما يرسلوه في دفاعهم تدليلاً أو تعليلاً لدعواهم .

« نقض مدني ، جلسة ١٩٧٧/١١/١٦ ، الطعن رقم ٢٣٧ ، لسنة ٤٤ قضائية » .

لما كان ذلك ، وكانت القاعدة — حسبما سلف بيانه — أنه عند وحدة المسؤولية عن الخطأ الواحد — أي أنه إذا تحققت في الفعل الضار شرط المسئوليتين — الجنائية والمدنية — فإنه لا يجوز الفصل فيهما . « راجع — أساس المسؤولية التقصيرية ، رسالة دكتوراة ، محمد صلاح الدين حلمي ، ص ٢٨ ، وما بعدها » .

— وإذا كان من المسلم به أن السبب القانوني للدعوى « هو المصدر القانوني للحق المدعى به ، وهو الواقعة المادية الذي نشأت عنه ، وارتباط ذلك بالوجود المادي للواقعة ، راجع الوسيط للسنهوري ، الجزء الثاني ، بند ٣٧٤ ، ص ٦٩٧ » .

ومسألة الوجود المادي للوقائع :

« عندما يتحقق عن الفعل الضار المسئوليتين — المسؤولية الجنائية والمسؤولية المدنية ، فإن الوجود المادي للوقائع يعتبر أساساً لكل من الدعويين ، دعوى التعويض المدنية ، ودعوى المسؤولية الجنائية . وما يقرر بشأن الوجود المادي للواقعة في الدعوى الجنائية يتلاقى ويرتبط بل ويعتبر أساساً لدعوى المسؤولية المدنية أمام المحكمة المدنية ومن ثم يتعين على المحكمة المدنية المنظورة أمامها دعوى التعويض الناشئة عن الفعل الضار الواحد الذي تحققت معه المسئوليتين المدنية والجنائية ، أن تبحث في سبب المسؤولية المدنية والأساس المشترك بين المسئوليتين والوصف القانوني للفعل الضار الذي تحققت معه المسئوليتين » .

جهات للقضاء السياسى فى مصر ، فهناك المحكمة المختصة بمحاكمة الوزراء المنشأة بالقرار بقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ ، وهناك أيضا قضاء القيم المنصوص عليه فى القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ .

وجهاً للقضاء السياسى السالفة بيانها انما هى جهات قضاء ذات ولاية خاصة ، تتميز بأنها تثير لدى المحكمة موضوعات سياسية تتطلب تقديراً خاصاً مما يتطلب استنادها الى محاكم ذات مستوى خاص وهى بذلك لا تتكون من عنصر قضائى بحت نظراً لأنها لا تفصل فى مسئولية جنائية مجردة .

والمسئولية الجنائية لرئيس الجمهورية تخالطها مسئولية سياسية تتطلب تقديراً سياسياً معيناً ، وهو ما عنى المشرع باشقراك عنصر سياسى فى المحكمة التى تتولى محاكمته جنائياً عن اية جريمة جنائية يرتكبها ، بل وأفردها لها عقاب محدد يعينه القانون الخاص بتنظيم تشكيلها . راجع :

— « الوسيط فى قانون الاجراءات الجنائية ، للدكتور احمد فتحى سرور ، طبعة ١٩٨١ ، بند ٥٣٧ ، مكرر ( ج ) ، ص ١٥٩ ، وهامش الصحيفة ٩٥٧ . »

وعلى هذا استقر الفقه الفرنسى من أن المسئولية الجنائية لرئيس الجمهورية انما هى سياسية فى موضوعها وفى تشكيلها .

وحيث أن المحكمة ترى فى ضوء ما تقدم ، أن المحكمة المختصة بمحاكمة رئيس الجمهورية المنصوص عليها فى المادة ٨٥ من الدستور الصادر سنة ١٩٧١ والذى حدد هيئتها وتشكيلها القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٦ ، انما هى محكمة خاصة ذات سيادة عليا ، ومن ثم فهى لا تتقيد بنصوص القوانين العادية ، ولا بقاعدة لا جريمة ولا عقوبة بغير نص . وتقضى بتأثير أفعال لم يرد فى القانون نص بتأثيرها : وتضع العقوبة التى تراها ، ولها أن تقضى بالاعفاء من العقوبة الاصلية أو الحكم بالعقوبة التبعية على أنها

— والوصف القانونى للفعل الضار فى دعوى التعويض المعروضة هو ذات الوصف القانونى فى دعوى المسئولية الجنائية .

ومن ثم فإن تحقق أو عدم تحقق أركان المسئولية المدنية يعنى تحقق أو عدم تحقق أركان المسئولية الجنائية لأن الفعل الضار أساس المسئوليتين المدنية والجنائية لا يمكن القول بتوافره أو عدم توافره فى دعوى التعويض المدنية دون القول بتوافره أو عدم توافره الخطأ الجنائى المؤثم قانوناً ، ومن ثم فإن الخطأ المدنى والخطأ الجنائى فى الدعوى المعروضة متلازمان سبباً ووجوداً مادياً ووصفياً قانونياً .

ومن ثم يثور البحث فى مدى جواز سماع دعوى التعويض المدنية المطروحة قبل السيد رئيس الجمهورية اذا ما كان الفعل المطالب بالتعويض عنه قد تحقق معه المسئوليتان المدنية والجنائية ، وذلك فى ضوء تكييف دعوى المسئولية الجنائية الخاصة برئيس الجمهورية أمام المحكمة ذات الولاية الخاصة .

نصت المادة ٨٥ من دستور جمهورية مصر العربية الصادر فى ١١/٩/١٩٧١ على أن « يكون اتهم رئيس الجمهورية بالخيانة العظمى أو بارتكاب جريمة جنائية بناء على اقتراح مقدم من ثلث أعضاء مجلس الشعب على الأقل ولا يصدر قرار الاتهام الا بأغلبية ثلثى أعضاء المجلس » .

ويقف رئيس الجمهورية عن عمله بمجرد صدور قرار الاتهام ، ويتولى نائب رئيس الجمهورية الرئاسة مؤقتاً لحين الفصل فى الاتهام .

وتكون محاكمة رئيس الجمهورية أمام محكمة خاصة ينظم القانون تشكيلها واجراءات المحاكمة أمامها ويحدد العقاب ، واذا حكم بادانته أعفى من منصبه مع عدم الاخلال بالعقوبات الأخرى .

والمحكمة المختصة بمحاكمة رئيس الجمهورية عن ارتكابه جريمة جنائية تعتبر احدى ثلاث



**أولا :** لاختلاف طبيعة كل منهما ، بل قد يكون في اعتبار أمر السيادة بمثابة قانون تقويت للغرض منه إذ أن الكتاب الأول من قانون العقوبات ، كما تضمن قواعد قانونية تسرى على الجرائم والعقوبات فإنه تضمن أيضا قيودا لا تتفق مع عمل السيادة .

**ثانيا :** لأنه لا جريمة ولا عقوبة بغير نص .

**ثالثا :** لأنه مجال العقوبات لا يجوز التوسع في التفسير .

« راجع : نقض مصرى ، جلسة ١٩٥٥/٦/٢٣ ، منشور بمجلة المحاماة ، س ٣٦ ، رقم ٥٣٦ ، صفحة ١٢٨١ ، »

وتأسيسا على ما تقدم فإن رئيس الجمهورية وهو رئيس الدولة المنتخب من الشعب ، فإنه المسئول أمام الشعب عن سير كافة نواحي نشاط الدولة ، ومن ثم فقد ارتبطت بذاتية مسئوليته الشخصية بمسئوليته السياسية والجنائية ، مما حدا بالمشروع الدستورى المصرى الى اعتبار أمر مسالطته لمحكمة ذات ولاية خاصة ، وهى محكمة ذات سيادة عليا على نحو ما تقدم بيانه . وفى ضوء ذلك التقرير فإن هذه المحكمة الخاصة ، لا تقتيد بنصوص القوانين العادية ، وتقضى بتأثير افعال لم تُرد فى القانون الجنائى نصا يؤتمها ، وتقرر بالاعفاء من المسئولية الجنائية فى افعال يؤتمها القانون الجنائى .

فاذا كان ذلك فإنه يسرى باللزم والحتمية على مسئوليته المدنية الناشئة عن خطأ تقصيرى مرتبط بذات السبب فى دعوى المسئولية الجنائية ويترتب على ذلك النتائج الآتية :

— لا تنطبق على رئيس الجمهورية القواعد العامة فى تحديد فكرة الخطأ فى المسئولية المدنية .

— كما أنه ليس هو فردا عاديا حتى يؤخذ بمعيار الانحراف عن السلوك المألوف الشخصى العادى الذى يطبقه القضاء العادى ، سواء اكان هذا المعيار ذاتيا أم

عقوبة اصلية . ولها حق الاعفاء من المسئولية الجنائية والمدنية . ولا تسرى على الجرائم التى تحكم فيها القواعد المنصوص عليها فى الكتاب الأول من قانون العقوبات ذلك كله لأن احكامها غير صادرة وفقا لاحكام قانون العقوبات والقانون العادى .

وقد قضت محكمة النقض المصرية فى حكم صادر لها بتاريخ ٢٣ يونيو سنة ١٩٥٥ بأن ، « المحكمة الخاصة بمحاكمة رئيس الجمهورية هى محكمة ذات سيادة عليا — لا تسرى على الجرائم التى تحكم فيها القواعد المنصوص عليها فى الكتاب الأول من قانون العقوبات ، وسواء كانت الجريمة التى تعاقب عليها هى مما ائمه لأول مرة الأمر الصادر بتشكيلها أم من الجرائم المنصوص عليها فى قانون العقوبات أو فى القوانين الأخرى ، لأنها فى كلتا الحالتين انما تمارس سيادة عليا تسمو على القوانين العادية ، ويمكن تشبيهها من بعض النواحي فى هذا الخصوص بمجلس الشيوخ الفرنسى حينما كان ينعقد بوصفه محكمة عليا بناء على نصوص دستور سنة ١٨٧٥ لمحكمة أى شخص متهم بجناية من الجنايات المخلة بأمن الدولة أو لمحكمة الوزراء ، فقد كان هذا المجلس يصدر فى قضائه على أنه محكمة ذات سيادة لا تقتيد بنصوص القوانين العادية ، ولا بقاعدة أن « لا جريمة ولا عقوبة بغير نص » وتقضى بتأثير افعال لم يرد فى القانون الفرنسى نص بتأثيرها وتضع العقوبة التى تراها ، وتقضى أحيانا بالاعفاء من العقوبة الأصلية أو الحكم بالعقوبة التبعية على أنها عقوبة اصلية » .

وقررت فى نفس هذا الحكم : « أنه اذا كانت الجرائم التى تنظرها المحاكم غير العادية قد ائتمها أمر من أوامر السيادة العليا فان الأحكام الصادرة بعقوبة جنائية من هذه المحاكم لا تسرى عليها أحكام الكتاب الأول من قانون العقوبات ذلك أن المادة ٨ من هذا القانون لا تنطبق الا على الجرائم المنصوص عليها فى قوانين أو لوائح خصوصية ولا يجوز قياس أمر السيادة على القانون فى هذا الخصوص :

معيارا موضوعيا وسواء اخذ في الاعتبار بالظروف الداخلية دون التجريد من الظروف الخارجية .

— ومن ثم فلا تنطبق عليه معايير القانسون العام في فوات المسئولية المدنية لأنه اذا كانت مسئوليته الجنائية ليست مقيدة بنصوص القوانين العادية ، فان مسئوليته المدنية حتما غير مقيدة بالقواعد العامة في كافة اركان المسئولية التقصيرية .

وحيث انه بتطبيق ما تقدم على واقعة دعوى التعويض المعروضة ، فانه لما كانت هذه الدعوى قد اقيمت على اساس من الخطأ المدني ، وكانت المحكمة قد استبان لها من فهمها لواقع الدعوى وتحصيلها لهذا الواقع وتكييف على اساس صحيح من القانون ، ان الوجود المادي لوقائع هذا الخطأ المدني المنسوب صدره لرئيس الجمهورية ، انما هو ذات الوجود المادي لوقائع خطأ جنائي ، وكان السبب القانوني ايضا لدعوى التعويض المعروضة هو ذات السبب القانوني لدعوى مسئولية جنائية ، وكان الوصف القانوني لواقعة الخطأ المدني محل الدعوى المدنية الماثلة ، هو ذات الوصف القانوني لواقعة دعوى المساءلة الجنائية .

لما كان ذلك وكانت المساءلة الجنائية لارتباطها بذات المسئولية السياسية لذاتية شخص رئيس الجمهورية ، تستقل بقيامها او عدم قيامها محكمة ذات سيادة عليا لا تقتيد بنصوص القانون العام .

وكان ارتباط المساءلة المدنية بالمساءلة الجنائية والسياسية على نحو ما تقدم بيانه تفصيلا وبالتالي ارتباطهما بالمساءلة السياسية .

ولما كان من المقرر قانونا ، انه ليس للمحاكم ان تنظر بطريقة مباشرة او غير مباشرة في اعمال السيادة ( المادة ١٧ من قانون ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ) .

ومن ثم فان نظر دعوى التعويض المعروضة يعد تعرضا بطريقة غير مباشرة لعمل محظور قانونا على القضاء العادي النظر فيه ومن

ثم يتعين على المحكمة القضاء بعدم جواز سماع الدعوى قبل رئيس الجمهورية .  
« راجع »

— « حكم المحكمة العليا ، جلسة ١٩٧٧/٥/٧ ، المنشور بالمحكمة ، ٥٧ ، العددان ٧ ، ٨ ، ص ١٥ » .

— « نقض مدني ، جلسة ١٩٦٨/٣/٥ ، مجموعة النقض المدني السنة ١٩ ، ص ٥٠١ ، رقم ٧٤ » .

— « اعمال السيادة ، رسالة الدكتور محمد الحافظ هريدي ، سنة ١٩٥٢ » .

— « اعمال السيادة ، رسالة الدكتور عبد الفتاح سايرداير ، سنة ١٩٥٢ » .

— « القضاء الاداري ورقابته لاعمال الادارة ، طبعة ١٩٥٥ ، صفحة ١٥٨ » .

وحيث انه عن طلب التعويض قبل المدعي عليهم من الخامس الى الثامن بصفتهم ، فانه ليس هناك ثمة خطأ في جانبهم يمكن نسبته اليهم ومساءلتهم عنه ، لان الصحافة الآن وهي تعد في مقدمة العوامل التي تؤثر في تكوين الرأي العام ، فان من حقوقها الاساسية نشر ما يجري في الاجتماعات العامة ، بل انه يعد من احدي واجباتها تزويد الرأي العام بما يجري في المجتمع من امور عامة ، تفريعا على حق الناس في المعرفة ، ومن ثم فان اجتماعا يشهده رئيس الجمهورية مع اساتذة الجامعة يعد في مقدمة الامور الهامة التي يتعين على الصحافة نشرها وان تحرص على شهادتها ونشر ما يدور فيها ، خاصة واذا كان هذا الاجتماع مفتوحا ، ومن ثم فلا يكون ثمة خطأ في جانب المدعي عليهم سالف الذكر اذا ما قاموا بنشر ما دار في هذا الاجتماع من حوار واسئلة وكلمات القيت فيه ، فلا اساس اذن لمساءلتهم وتضجى الدعوى قبلهم على غير اساس من الواقع او القانون يتعين القضاء برفضها .  
« راجع »

— « الحماية الجنائية للخصومة من تأثير النشر ، دراسة مقارنة في القانون المصري ، الدكتور جمال العطفي ، طبعة ١٩٦٤ ، بند ٢٥ ، ص ٢٦ » .



وفى الدعوى رقم ١٠٠٦٨ لسنة ١٩٨٠ مدنى كلى جنوب القاهرة :

**أولا :** بإثبات تنازل المدعى عن مخاصمة المدعى عليهم التاسع بصفته — رئيس مجلس الشعب ، العاشر بصفته — رئيس مجلس الشورى والتاسع عشر بصفته — رئيس المجلس الأعلى للصحافة — والزم المدعى بمصروفات اختصامهم .

**ثانيا :** برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى .

**ثالثا :** برفض الدفع بوقف الدعوى لحين الفصل فى الفعل المطالب بالتعويض عنه .

**رابعا :** بعدم جواز سماع الدعوى قبل السيد / محمد أنور السادات عن نفسه وبصفاته .

**خامسا :** برفض الدعوى قبل المدعى عليهم من الخامس الى الثامن بصفقتهم والزم المدعى المصروفات ومبلغ عشرة جنيهاً مقابل اتعاب المحاماة .

القضية رقم ١٠٠٥٨ لسنة ٨٠ ق مدنى كلى جنوب القاهرة المرفوعة من الاستاذ الدكتور محمد طمى مراد المحامى ضد السيد / محمد أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية والمنضم اليها الدعوى رقم ١٠٠٦٨ لسنة ٨٠ ق مدنى كلى جنوب القاهرة المرفوعة من الدكتور مهندس محمود أحمد القاضى ضد السيد / محمد أنور السادات بصفته وآخرين رئاسة الاستاذ بليغ صفوت جندى رئيس المحكمة وعضوية الاستاذين نصر محمد عبد الناصر ومحمد جمعة عبد القادر القاضيان .

وحيث أنه عن طلب الحكم بالزام المدعى عليهم من الخامس الى الثامن بصفقتهم متضامين فيما بينهم بغرامة تهديدية حتى يتم نشر بيان المدعى — فى الدعوى المنضمة — فانه اذا كانت المحكمة قد انتهت فى قضائها سالف البيان — الى عدم جواز سماع الدعوى قبل المدعى عليه بصفته الأول والثانى والثالث والرابع .

اي رفض الدعوى قبل ذات المدعى عليهم من الخامس الى الثامن لانتفاء الخطأ الموجب للمسئولية ، فان الطلب المعروض بأداء الغرامة التهديدية يكون على غير أساس من الواقع او القانون ويتعين رفضه .

وحيث أنه عن المصروفات فيلزم بها المدعى فى كل دعوى خاسرة التداعى عملا بالمادة ١/١٨٤ من قانون المرافعات .

**فلهذه الأسباب**

**حكمت المحكمة :**

فى الدعوى رقم ١٠٠٥٨ لسنة ١٩٨٠ مدنى كلى جنوب القاهرة :

**أولا :** برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى .

**ثانيا :** برفض الدفع بوقف الدعوى لحين الفصل فى الفعل المطالب بالتعويض عنه .

**ثالثا :** بعدم جواز سماع الدعوى قبل السيد رئيس الجمهورية والزم المدعى المصروفات ومبلغ عشرة جنيهاً مقابل اتعاب المحاماة .





تشریعات ہامہ





## قانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢

بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦  
في شأن توجيه وتنظيم اعمال البناء

والمادة (٦) من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦  
بانشاء صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادي (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد اصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٨ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم اعمال البناء النص الآتى :

« لا يجوز صرف ترخيص البناء او البدء فى التنفيذ بالنسبة الى الاعمال التى تصل قيمتها ثلاثين ألف جنيه ، والتعليمات مهما بلغت قيمتها ، الا بعد أن يقدم طالب الترخيص وثيقة تأمين .

وتعطى وثيقة التأمين المسئولية المدنية للمهندسين والمقاولين عن الاضرار التى تلحق بالغير بسبب ما يحدث فى المباني والمنشآت من تهمد كلى او جزئى وذلك بالنسبة لما يلى :

- ١ - مسئولية المهندسين والمقاولين اثناء فترة التنفيذ باستثناء عمالهم .
- ٢ - مسئولية المالك اثناء فترة الضمان المنصوص عليها فى المادة ٦٥١ من القانون المدنى .

ودون الاخلال او التعديل فى قواعد المسئولية الجنائية ، يتولى المؤمن مراجعة مسئوليته المدنية وفقا لاحكام هذا القانون .

ويكون الحد الاقصى لما يدفعه المؤمن بالنسبة للاضرار المادية والجسمانية التى تصيب الغير مبلغ مليونى جنيه عن الحادث الواحد ، على الا تتعدى مسئولية المؤمن قبل الشخص الواحد عن الاضرار الجسمانية مبلغ خمسين ألف جنيه .

ويصدر قرار من وزير الاقتصاد بالاتفاق مع الوزير المختص بالاسكان بالقواعد المنظمة لهذا التأمين وشروطه ، وقيوده واوضاعه والاحوال التى يكون فيها للمؤمن حق الرجوع على المسئول عن الضرر ، كما يتضمن القرار قسط التأمين الواجب ادائه والشخص الملزم به ، على الا يجاوز القسط ١٪ من قيمة الاعمال المرخص بها ، ويحسب القسط على اساس اقصى خسارة محتملة

وذلك بالنسبة للمشروعات ذات الطبيعة الخاصة والتي يصدر بها قرار من الوزير المختص بالاسكان بالاتفاق مع وزير الاقتصاد .

وتكون وثيقة التأمين طبقاً للنموذج الذى يعتمده وزير الاقتصاد .

مادة ٢ - يكون الاكتتاب فى سندات الاسكان المنصوص عليها فى المادة (٦) من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى مقصوراً على مبانى الاسكان الادارى ومبانى الاسكان الفاخر وذلك مهما بلغت قيمتها .

ويقصد بالاسكان الادارى فى تطبيق هذا الحكم مبانى المكاتب والمحال التجارية والفنادق والمنشآت السياحية .

مادة ٣ - تكون العقوبة المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من المادة ٢٢ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء ، الحبس لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد على خمس سنوات ، وغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه او باحدى هاتين العقوبتين .

وتكون العقوبة السجن لمدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على عشرة سنوات وغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تزيد على مائة ألف جنيه وذلك بالنسبة للجرائم المنصوص عليها بالمادة ٢٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه التى ترتكب بطريق العمد او الاهمال الجسيم بعدم مراعاة الاصول الفنية فى التصميم او التنفيذ او الغش فى استخدام مواد البناء او استعمال مواد غير مطابقة للمواصفات .

وقضلا عن ذلك يحكم بشطب اسم المهندس المصمم او المشرف على التنفيذ بحسب الاحوال من سجلات نقابة المهندسين ، ويحظر التعامل مع المقاول المسند اليه التنفيذ وذلك للمدة التى تعينها المحكمة فى الحكم وفقاً لظروف كل حالة على حدة ، وفى حالة العود يكون الشطب او حظر التعامل بصفة دائمة .

ويعد شريكاً بالمساعدة كل من تقاعس او اخل بواجبات وظيفته من الاشخاص المذكورين بالمادة ١٤ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه .

مادة ٤ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يختم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٠ ربيع الآخر سنة ١٤٠٢ ( ١٤ فبراير سنة ١٩٨٢ ) .



## قانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢

## باصدار قانون التخطيط العمراني (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تسرى احكام القانون المرافق فى شأن تنظيم وتوجيه العمران على وحدات الحكم المحلى .

وتكون الهيئة العامة للتخطيط العمرانى جهاز الدولة المسئول عن رسم السياسة العامة للتخطيط العمرانى واعداد خطط وبرامج التنمية العمرانية على مستوى الجمهورية ، كما تباشر مسئولية التحقق من تطبيق تلك الخطط طبقا لهذا القانون .

وتتولى الوحدة المحلية المختصة القيام بكافة الاعمال والمهام الموكولة لها فى القانون المرافق بواسطة اجهزتها الفنية او بواسطة من تعهد اليه من المكاتب الاستشارية المتخصصة وذلك بالاشتراك مع الهيئة العامة للتخطيط العمرانى فى كل عمل من هذه الاعمال او المهام .

مادة ٢ - تحظر اقامة اية مبان او منشآت فى الاراضى الزراعية ، او اتخاذ اية اجراءات فى شأن تقسيم هذه الاراضى ، ويعتبر فى حكم الاراضى الزراعية الاراضى البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية ، ويستثنى من هذا الحظر :

( ١ ) الاراضى الواقعة داخل كردون المدن المعتمد حتى ١٩٨١/١٢/١ مع عدم الاعتداد باية تعديلات فى الكردون اعتبارا من هذا التاريخ الا بقرار من مجلس الوزراء .

(ب) الاراضى الواقعة داخل الحيز العمرانى للقرى .

(ج) الاراضى التى تقيم عليها الحكومة مشروعات ذات نفع عام بقصد خدمة اغراض الزراعة او الرى او النقل .

(د) الاراضى التى تقام عليها مشروعات تخدم الانتاج الزراعى او الحيوانى ضمن اطار الخطة التى يصدر بها قرار من مجلس الوزراء بناء على عرض وزير الزراعة .

(هـ) الاراضى الواقعة بزمام القرى التى يقيم عليها المالك مسكنا خاصا به او مبنى يخدم ارضه وذلك فى الحدود التى يصدر بها قرار من الوزير المختص بالزراعة .

ويشترط في الحالات الاستثنائية المشار إليها في البنود ج ، د ، هـ صدور ترخيص من المحافظ المختص قبل البدء في إقامة أية مبان أو منشآت أو مشروعات وذلك في إطار التخطيط العام ، ويصدر بتحديد شروط واجراءات منح هذا الترخيص قرار من الوزير المختص بالزراعة بالاتفاق مع الوزير المختص بالتعمير .

**مادة ٣ —** تسري أحكام القانون المرافق على طلبات التقسيم التي لم يصدر قرار باعتمادها حتى تاريخ العمل به .

**مادة ٤ —** مع عدم الإخلال بأحكام المادة (٢٦) من القانون المرافق تظل سارية الاشتراطات العامة والخاصة والالتزامات المفروضة في شأن التقسيمات التي صدر باعتمادها مرسوم أو قرار تطبيقاً لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المعدة للبناء .

**مادة ٥ —** يجوز بقرار من الوزير المختص بالتعمير بناء على اقتراح الوحدة المحلية المختصة في حالات الضرورة تطبيق كل أو بعض أحكام هذا القانون على التقسيمات التي سبق اعفاؤها من أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المشار إليه تطبيقاً لأحكام المادتين ( ٢٣ ) و ( ٢٤ ) منه ، وذلك دون إخلال بحقوق المتصرف اليهم بعقود ثابتة التاريخ قبل العمل بأحكام هذا القانون أو الذين أقاموا أبنية عليها .

**مادة ٦ —** يلغى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المعدة للبناء ، والقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٩ بإجازة تحديد مناطق صناعية في المدن ومجاوراتها ، والباب الثاني من القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥١ بشأن المساكن الشعبية والقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٦ في شأن نزع ملكية الأحياء لإعادة تخطيطها وتعميرها ، كما يلغى كل نص يخالف أحكام القانون المرافق .

**مادة ٧ —** يصدر الوزير المختص بالتعمير اللائحة التنفيذية لأحكام القانون المرافق ، بعد أخذ رأي الوزراء المختصين بالحكم المحلي ، والزراعة ، والدفاع ، وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بأحكامه .

**مادة ٨ —** ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ ربيع الآخر سنة ١٤٠٢ ( ١٤ فبراير سنة

١٩٨٢ ) .



## قانون التخطيط العمراني

### الباب الاول

#### في شأن تخطيط المدن والقرى

### الفصل الاول

#### في شأن التخطيط العام

**مادة ١ -** تتولى الوحدات المحلية كل في دائرة اختصاصها من خلال لجنة بكل محافظة تختص بشئون التخطيط العمراني ، اعداد مشروعات التخطيط العام للمدن والقرى .

ويصدر بتشكيل هذه اللجنة قرار من المحافظ المختص من عناصر من ذوى الخبرة والمهتمين بالتخطيط العمراني وممثلين لوزارتى الزراعة والدفاع .

ويحدد الوزير المختص بالتعمير بالاتفاق مع الوزير المختص بالحكم المحلى اولويات اعداد مشروعات التخطيط العام للمدن والقرى .

**مادة ٢ -** يراعى فى اعداد مشروعات التخطيط العام للمدن والقرى ان يكون عاما وشاملا ومحققا للاحتياجات العمرانية على المدى الطويل ، وان يكون قائما على أساس من الدراسات البيئية والاجتماعية والاقتصادية والعمرانية وان يراعى فيه وجهة النظر العسكرية ومقتضيات وسلامة الدفاع عن الدولة كما يراعى فيه وضع المدينة او القرية بالنسبة للمحافظة والاقليم الواقعة به او الاقاليم المحيطة وما تقضى به المخططات الاقليمية المعتمدة ، وغير ذلك من الاوضاع التى تبينها اللائحة التنفيذية .

ويحدد التخطيط العام الاستعمالات المختلفة للارض التى تشمل المناطق السكنية والتجارية والصناعية والسياحية والترفيهية وغيرها من الاستعمالات التى تتفق مع طبيعة المدينة او القرية وظروفها واحتياجات القاطنين بها .

كما يحدد التخطيط مواقع الخدمات العامة وخاصة المطارات وخطوط السكك الحديدية وشبكات الشوارع والمرافق العامة وكذا المناطق التاريخية والاثرية ان وجدت بهدف تأمينها والحفاظ عليها .

وفى جميع الاحوال يراعى فى اعداد مشروعات التخطيط العام بيان برامج وأولويات التنفيذ وتحديد حيز عمرانى لاجال التوسع المنتظر للمدينة او القرية ، وذلك وفقا للاوضاع التى تبينها اللائحة التنفيذية .

**مادة ٣ -** تعرض الوحدة المحلية مشروع التخطيط العام بمقرها ليبدى

المواطنون ملاحظاتهم وآراءهم فيه ، ثم تصدر قرارا في شأنه في ضوء ما أبدى من ملاحظات ، ورأى الهيئة العامة للتخطيط العمرانى ، وتبين اللائحة التنفيذية اوضاع واجراءات ومدة عرض المشروع وابداء ملاحظات المواطنين فيه .

ويعرض المشروع على المجلس الشعبى المحلى للمحافظة لاصدار قرار في شأنه ، ثم يعرض على الوزير المختص بالتعمير ، فإذا اعترض الوزير على المشروع اعاده الى المجلس المحلى مشفوعا بأوجه الاعتراض لتعديله أو اعداده من جديد بالاشتراك مع الهيئة العامة للتخطيط العمرانى خلال المدة التى يحددها الوزير الذى يكون له الحق عند اعاده عرض المشروع عليه أما اعتماده أو اصداره وفقا لما يراه من تعديلات .

وفى جميع الاحوال يصدر قرار من الوزير المختص بالتعمير بالتخطيط المعتمد وينشر فى الوقائع المصرية .

**مادة ٤ -** على الوحدة المحلية مراجعة التخطيط العام كل خمس سنوات على الاكثر لضمان ملاءمته للتطور العمرانى والاقتصادى والاجتماعى والاوزاع المحلية وتقديم نتيجة المراجعة الى الوزير المختص بالتعمير لاعتمادها فإذا اقتضى الامر تعديل التخطيط العام اتبعت ذات الاجراءات المقررة فى هذا القانون لاعداد مشروع التخطيط العام واعتماده .

**مادة ٥ -** على الوحدة المحلية المختصة تحديد أنواع استعمالات الاراضى بالمدينة أو القرية ووضع اقواعد واشترطات مؤقتة تنظم العمران يصدر بها قرار من المحافظ المختص وذلك الى أن يتم اعداد التخطيط العام واعتماده وفقا لاحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية .

**مادة ٦ -** مع مراعاة احكام قانون نظام الحكم المحلى يجوز استثناء من الاحكام السابقة أن يتولى تخطيط مدينة أو عدة مدن جهاز يصدر بتشكيله وبيان اختصاصاته وكيفية اعتماد أعماله قرار من رئيس مجلس الوزراء .

## الفصل الثانى

### فى شأن التخطيط التفصيلى

**مادة ٧ -** بعد اعتماد التخطيط العام تبادر الوحدات المحلية الى ما يأتى :

( ١ ) اعداد مشروعات التخطيط التفصيلى للمناطق التى يتكون منها التخطيط العام للمدينة أو القرية .

(ب) وضع القواعد واشترطات المناطق والبرامج التنفيذية التى توجه عمليات التنمية فى كل منطقة من المناطق التى يتكون منها التخطيط العام .



ويبين التخطيط التفصيلي واشتراطات المناطق ما يلي :

- ١ - استعمالات الاراضى واشغالات المباني .
- ٢ - ارتفاعات المباني وطابعها المعماري وكثافتها السكانية والبنائية وعدد الوحدات .
- ٣ - الحد الأدنى لمساحات قطع الاراضى وأبعادها .
- ٤ - النسبة المئوية القصوى للمساحة المشغولة بالمباني .
- ٥ - شبكات الشوارع ومواقع الخدمات والمرافق العامة .
- ٦ - الاشتراطات الخاصة بالمناطق التاريخية والسياحية والاثرية بما يكفل الحفاظ عليها وفقاً للقوانين المنظمة لها .
- ٧ - أى اشتراطات أخرى بغرض توجيه وتحديد الاستعمالات والكثافة السكانية للحفاظ على النواحي الجمالية .

ويقصد بالكثافة السكانية الاجمالية بالوحدة المحلية عدد السكان في الفدان الواحد ، وتبين اللائحة التنفيذية معدلاتها .

اما الكثافة البنائية فيقصد بها نسبة اجمالى مسطحات المباني بمختلف الادوار الى مساحة الارض المخصصة للمبنى . وتبين اللائحة التنفيذية معدلاتها وحدودها القصوى وذلك بمراعاة القيمة الاقتصادية للاراضى واشتراطات التخطيط فى كل منطقة من المناطق .

ويصدرُ باعتماد التخطيط التفصيلي والقواعد والاشتراطات المشار اليها وتعديلها قرار من المحافظ بعد موافقة المجلس الشعبى المحلى .

مادة ٨ - يجب أن يراعى فى اعداد مشروعات التخطيط التفصيلية للمناطق أن تكون ملائمة ومتماشية مع الاستعمالات الغالبة بالمنطقة .

وبالنسبة لما يكون قائماً من حالات مخالفة للاستعمال الغالب للمنطقة او اشتراطات المناطق المعتمدة بها يسمح بابقائها على ما هى عليه وقت اعتماد التخطيط التفصيلي بمراعاة ما يلى :

- ١ - منع التوسع أو الزيادة فى الاستعمال أو فى المباني المخالفة .
- ٢ - تحديد مدة توقف بعدها الاستعمالات المخالفة .
- ٣ - عدم الترخيص باجراء أية تقوية أو دعم أو تعديل فى المباني المخالفة للاشتراطات .

مادة ٩ - للوحدة المحلية الى ان يتم اعداد التخطيط العام والتخطيط

التفصيلي ، وضع مشروعات تخطيط تفصيلية لبعض الاراضي بالمدينة او القرية على ان تتضمن هذه المشروعات الاحتياجات العمرانية وشروط تقسيم الاراضي وكذلك شروط البناء الواجب توافرها وتعتمد هذه المشروعات بقرار من المحافظ بعد موافقة المجلس الشعبي المحلي للمحافظة وفقا لما تبينه اللائحة التنفيذية .

مادة ١٠ - مع عدم الاخلال بالتخطيط العام المعتمد يجوز للوحدة المحلية المختصة وضع قواعد واشترطات مؤقتة تنظم العمران بمنطقة او اكثر بالمدينة او القرية وذلك الى ان يتم اعداد واعتماد التخطيط التفصيلي .

### الفصل الثالث

#### في شأن تقسيم الاراضي

مادة ١١ - في تطبيق احكام هذا القانون يقصد بالتقسيم كل تجزئة لقطعة ارض داخل نطاق المدن الى اكثر من قطعتين ، كما يعتبر تقسيما اقامة اكثر من مبنى واحد وملحقاته على قطعة الارض سواء كانت هذه المباني متصلة او منفصلة .

مادة ١٢ - لا يجوز تنفيذ مشروع تقسيم او ادخال تعديل في تقسيم معتمد او قائم الا بعد اعتماده وفقا للشروط والاوزاع المنصوص عليها في هذا القانون ولائحته التنفيذية .

مادة ١٣ - تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون المعدلات التخطيطية والقواعد والشروط والاوزاع الواجب مراعاتها في تقسيم الاراضي وعلى الاخص في المجالات الآتية :

( ا ) نسبة المساحة اللازم تخصيصها للطرق والميادين والحدائق والمنزهات العامة دون مقابل من ارض التقسيم المعدة للبناء والتعمير وعلى الا تجاوز هذه النسبة  $\frac{1}{3}$  المساحة الكلية لارض التقسيم وتتبع اجراءات نزع الملكية فيما يجاوز النسبة المذكورة اذا رأت السلطة المختصة زيادتها على ذلك .

(ب) عروض الشوارع بالتقسيم بمراعاة ما يحتمل من ازدياد السكن وحركة المرور وغيرها من الاعتبارات المتصلة بالعمران بالمنطقة التي يقسم بها التقسيم والمناطق المجاورة له على الا يقل العرض عن عروض الشوارع التي تكون امتدادا لشوارع قائمة او صادر بها قرار من السلطة المختصة .

(ج) لايجوز في تقسيم ان تشغل المباني مساحة تزيد على ٦٠٪ من مساحة القطعة التي تقسم عليها ، ويجوز ان تشغل المباني غير المقلية كالشرفات



والسلام والمداخل مساحة اضافية لا تزيد على ١٠٪ من المساحة التي تشغلها المباني المقلدة ، على انه يسوغ للسلطة القائمة على اعمال التنظيم أن تأذن بالنسبة لحياء معينة في أن تتجاوز مساحة المباني المقلدة فيها نسبة ٦٠٪ .

(د) الاشتراطات الاخرى المتعلقة بالارتدادات وارتفاعات المباني وكثافتها السكانية والبنائية وعدد الوحدات وعرض الواجهات وغير ذلك من الاوضاع التي تكفل طابعاً معمارياً مميزاً لكل تقسيم .

**مادة ١٤ -** يقدم طلب اعتماد مشروع التقسيم من المالك الى الجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم بالوحدة المختصة مصحوباً بالمستندات والرسومات والبيانات التي تحددها اللائحة التنفيذية .

ويجب أن تكون الرسومات أو أية تعديلات فيها موقعة عليها من مهندس نقابي متخصص وفقاً للقواعد التي يصدر بها قرار من الوزير المختص بالتعمير بعد أخذ رأى نقابة المهندسين ، وتتضمن هذه القواعد الشروط اللازم توافرها في المهندسين تبعاً لحجم وأهمية التقاسيم المطلوب اعتمادها وبيان مستويات التقاسيم ذات الطابع الخاص التي يقتصر أعدادها على المهندسين الاستشاريين المتخصصين .

**مادة ١٥ -** على الجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم بالوحدة المحلية المختصة أن تنتهى من فحص طلب اعتماد مشروع التقسيم من الناحية الفنية والتحقق من مطابقته لاحكام القانون ومقتضيات التعمير ، وأن تقدمه الى الوحدة المحلية خلال أربعة أشهر من تاريخ تقديمه اليها مستوفياً المستندات وعلى الوحدة المحلية أن ثبت في الطلب خلال شهرين من تاريخ تقديمه اليها .

وإذا رأت الجهة الادارية المذكورة ادخال تعديل أو تصحيح على الرسومات أو قائمة الشروط أو استيفاء المستندات المقدمة أو رأت رفض المشروع أخطرت الطالب بذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول خلال شهرين من تاريخ تقديم الطلب على أن يقدم مشروع التقسيم الى الوحدة المحلية - في هذه الحالة - خلال شهرين من تاريخ تقديم الرسومات المعدلة أو استيفاء المستندات .

فاذا لم تبد الجهة المذكورة رأيها مسبقاً خلال مدة الشهرين سالفة الذكر برفض مشروع التقسيم أو بتعديله أو بتصحيحه أو باستيفاء مستنداته وجب عليها عرض المشروع على الوحدة المحلية المختصة للبت فيه خلال شهرين من تاريخ تقديمه اليها .

ويجوز تقصير المدد المشار إليها في الأحوال التي تحددها اللائحة التنفيذية .

**مادة ١٦ —** يصدر باعتماد التقسيم وقائمة الشروط الخاصة به قرار من المحافظ خلال شهر من تاريخ تبليغه بموافقة الوحدة المحلية ، ويترتب على صدور القرار أن تعتبر من الاملاك العامة للمساحات المخصصة للشوارع والميادين والحدائق والمتنزهات العامة ، للمقسم حق الانتفاع مؤقتا وبغير مقابل بالاراضى المخصصة للأغراض المذكورة الى ان تتم تهيئتها للغرض الذى خصصت من أجله فى قرار التقسيم بشرط الا يغير من معالمها أو يقيم عليها أية منشآت أو أعمال الا بموافقة الجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم بالوحدة المحلية .

**مادة ١٧ —** اذا كان التقسيم لغرض أغراض البناء والتعمير أو كان واقعاً أو مطبوعاً على شوارع قائمة أو مستطرفة أو كان لا يتطلب انشاء شوارع مستجدة فيكفى لاعتماده موافقة الجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم بالوحدة المحلية متى تحققت من استيفائه للشروط والالوضاع التى تحددها اللائحة التنفيذية وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه .

**مادة ١٨ —** يجوز لاعتبارات تتعلق بتوجيه الامتداد العمرانى للمدن والقرى أو لضبط الكثافات السكانية والبنائية أو بقدرة المرافق العامة أو للحفاظ على الرقعة الزراعية أن تحدد الوحدة المحلية مراحل التعمير التى لايجوز أن تتم أعمال التقسيم الا وفقا لها وتبين فى كل مرحلة المناطق الداخلة فيها كما تبين قواعد الانتقال من مرحلة الى المرحلة التى تليها ، ويصدر بذلك قرار من الوزير المختص بالتعمير . بعد اخذ رأى الوزير المختص بالزراعة .

كما يجوز بقرار من المحافظ بعد موافقة الوحدة المحلية المختصة تحديد مناطق داخل المدن والقرى يحظر اجراء تقسيم فيها لفترة محددة بسبب عدم قدرة المرافق العامة بالمنطقة .

ويجوز رفع الحظر اذا التزم المقسم بتوفير المرافق على نفقته الخاصة خلال اجل تحدده له الجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم بالوحدة المحلية وبالشروط التى تعينها لذلك ، وذلك كله وفقا للاحكام التى تحددها اللائحة التنفيذية .

**مادة ١٩ —** يجوز للوحدة المحلية مراعاة لمقتضيات تنسيق العمران أن تضع مشروع تقسيم يضم بعض الاراضى المتجاورة وان تعرض على اصحاب الاراضى الداخلة فيه البدء فى تنفيذه بمعرفتهم خلال مدة تحددها لهم ، فاذا رفضوه أو انقضت المدة المحددة دون البدء فى التنفيذ جاز نزع ملكية العقارات الداخلة فى المشروع على الوجه المنصوص عليه فى المادة (٤٢) وتتولى الوحدة المحلية تنفيذ المشروع بنفسها مباشرة أو عن طريق أحد أشخاص القانون العام أو إحدى الوحدات الاقتصادية التابعة للقطاع العام .

واذا رفض المشروع بعض اصحاب الاراضى وقبله البعض الآخر ، اقتصر نزع الملكية على اراضى من رفض المشروع ، وفى هذه الحالة يتم تنفيذ المشروع



بالاشتراك بين الوحدة المحلية وبين من قبل المشروع وفقا لما يتم بالاتفاق عليه معهم .

**مادة ٢٠ -** يجوز للوزير المختص بالتعمير بناء على طلب المحافظ وبعد موافقة الوحدة المحلية ان يصدر قرارا بوقف النظر في طلبات التقسيم المقدمة عن اراضى تقع في مدينة أو قرية أو في مناطق أو أحياء منها تتناولها مشروعات تخطيط يجرى اعدادها طبقا لاحكام هذا القانون وذلك لمدة لا تجاوز سنتين من تاريخ نشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويتم النظر في طلبات التقسيم المذكورة فور اعتماد مشروعات التخطيط المشار اليها .

ويجوز بقرار من المحافظ بعد موافقة الوحدة المحلية عن مدة الوقف سنة واحدة فقط لحين اعداد التخطيط العام أو صدور قرار بتحديد انواع استعمالات الاراضى طبقا لما نصت عليه المادة ( ٥ ) من هذا القانون .

**مادة ٢١ -** يلتزم القسم المرافق العامة اللازمة لاراضى التقسيم أو بإداء نفقات انشائها للوحدة المحلية ، وذلك وفقا للشروط والاوزاع التى تحددها اللائحة التنفيذية .

ويجوز فيما يتعلق بالمرافق المشار اليها ان يجزأ التقسيم الى اشطار ، ويتضمن قرار اعتماد التقسيم بيان هذه الاشطار وترتيب اولويتها في تنفيذ المرافق بها ، كما يتضمن برنامجا يوضح الاجل الذى يلتزم القسم بتنفيذ مختلف انواع المرافق خلاله بحيث اذا لم ينفذ القسم الاعمال المذكورة وفقا للبرنامج أو لم يؤد نفقات تنفيذها خلال هذا الاجل جاز للوحدة المحلية ان تقوم بتنفيذها على حساب القسم مع الرجوع عليه بما انفقته الوحدة المحلية من مبالغ مضافا اليها نسبة ١٠ ٪ من قيمة الاعمال .

فاذا عدل القسم عن التقسيم كله أو جزء منه فيكون التزامه مقصورا على تنفيذ المرافق العامة أو اداء نفقات انشائها في حدود الوضع بعد التعديل ، على الا يترتب على ذلك مساس بحقوق المشترين لاراضى التقسيم ، ويصدر بالموافقة على الالغاء أو التعديل قرار من المحافظ بعد موافقة الوحدة المحلية .

**مادة ٢٢ -** يحظر على القسم بنفسه أو بواسطة غيره الاعلان عن مشروع التقسيم أو التعامل في قطعة أرض من اراضيه أو في شطر منه الا بعد ان يودع بمكتب الشهر العقارى صورة مصدقا عليها من القرار الصادر باعتماد التقسيم ومرفقاته وشهادته من الجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم تثبت اتمام تنفيذه للمرافق العامة على الوجه المبين في قرار اعتماد التقسيم واللائحة التنفيذية أو ادائه نفقات المرافق العامة المذكورة أو تقديمه ضمانا مصرفيا بتكاليف تنفيذها .

على أنه في حالة التقسيم طبقا لاحكام المادة (١٧) من هذا القانون

فيكتفى بتقديم صورة مصدق عليها من الموافقة على التقسيم الى مكتب الشهر العقاري .

**مادة ٢٣ —** يجب أن يذكر في عقود التعامل على قطع التقسيم القرار الصادر باعتماد التقسيم وقائمة الشروط الخاصة به وان ينص فيها على سريان هذه القائمة على المشتري وخلفائهم مهما تعاقبوا ، وعلى مصلحة الشهر العقاري والتوثيق مراعاة ذلك .

وتعتبر قائمة الشروط المشار اليها جزءا من قرار التقسيم وتسرى عليها احكام هذا القانون كما تعتبر الشروط الواردة بها حقوق ارتفاق يجوز للمشتري والمقسم ان يتمسكوا بها بعضهم قبل البعض الآخر .

**مادة ٢٤ —** تعتبر الشروط الواردة بالقائمة المنصوص عليها بالمادة السابقة شروطا بنائية تأتي في مرتبة الاحكام الواردة بقوانين ولوائح المباني ، وتسرى على مناطق التقاسيم التي تتناولها .

وعلى الوحدة المحلية المختصة مراقبة تطبيق تلك الشروط والتمسك بها في مواجهة المقسمين والمشتريين واتخاذ كافة القرارات والاجراءات التي تكفل وضعها موضع التنفيذ وفقا لاحكام هذا القانون .

**مادة ٢٥ —** يحظر اقامة مبان او تنفيذ اعمال على قطع اراضي التقسيم او اصدار تراخيص بالبناء عليها الا بعد استيفاء الشروط المبينة في المواد السابقة ، وقيام المقسم بتنفيذ المرافق العامة او ادائه نفقات انشاء هذه المرافق الى الجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم بالوحدة المحلية .

**مادة ٢٦ —** يجوز بقرار من الوزير المختص بالتعمير بعد اخذ رأى المحافظ المختص وموافقة الوحدة المحلية تعديل الشروط الخاصة بالتقاسيم التي تم اعتمادها قبل اعتماد مشروعات التخطيط وفقا لاحكام هذا القانون بما يتلاءم مع هذه المشروعات .

## الفصل الرابع

### في شأن منطقة وسط المدينة

**مادة ٢٧ —** يقصد بوسط المدينة في تطبيق احكام هذا القانون المنطقة المركزية للاعمال والتجارة التي توجد بها الانشطة التجارية والمالية وبيوت الاعمال والفنادق والمؤسسات الترفيهية والثقافية وكذا المباني الادارية الرئيسية والصناعات الصغيرة وبعض المساكن ، وتحدد الوحدة المحلية حدود هذه المنطقة في اطار التخطيط العام او في غيابها .

وتأخذ المراكز الفرعية المماثلة حكم منطقة وسط المدينة ، وتسرى عليها الاحكام الواردة في هذا الفصل .



**مادة ٢٨ —** تبين الوحدة المحلية استعمالات الاراضى واشتقالات المباني المسموح بها بمنطقة وسط المدينة وتصنيفها فى جداول ، وتحدد الإشتراطات الواجب توافرها فى كل نوع منها وفقا للقواعد المبينة باللائحة التنفيذية لهذا القانون .

**مادة ٢٩ —** تضع الوحدة المحلية بمراعاة القيمة الاقتصادية للاراضى ، الإشتراطات البنائية لمنطقة وسط المدينة متضمنة الكثافة البنائية والسكانية وارتفاعات المباني والنسبة القصوى لمساحة قطعة الارض المشغولة بالمبنى ، والطابع المعماري للواجهات وعرض الارصفة وفقا للقواعد المبينة باللائحة التنفيذية .

**مادة ٣٠ —** تضع الوحدة المحلية المختصة القواعد والإشتراطات الواجب مراعاتها بالنسبة لما يلى :

- ( ١ ) اماكن احتياجات انتظار السيارات ومعدلاتها واماكن التحميل والتفريغ .
- (ب) تحديد استخدامات الشوارع .
- (ج) تحديد اشغالات أرصفة الشوارع بما فيها الاكشاك والاسواق المفتوحة وغيرها .
- ( د ) النواحي الجمالية وعلى الاخص بالنسبة للاشجار وشكل الاضاءة والارصفة والنافورات والاعلانات وغيرها .
- وتكون القواعد والإشتراطات المشار اليها مكملة ومتممة للقواعد والإشتراطات الواردة فى القوانين الخاصة بالمرور والاعلانات واشغالات الطرق العامة بحسب الاحوال .

**مادة ٣١ —** تتبع فى شأن اعداد واعتماد مشروع تخطيط منطقة وسط المدينة او وضع الإشتراطات الخاصة بها ذات الخطوات والاجراءات التى تتبع فى شأن اعداد واعتماد مشروع التخطيط التفصيلي للمدينة او القرية .

## الفصل الخامس

### فى شأن المناطق الصناعية

**مادة ٣٢ —** يقصد بالمناطق الصناعية فى تطبيق احكام هذا القانون المناطق التى تخصص لما ينشأ او يدار من المصانع او المعامل او الورش او المخازن او المسبقتودعات او الحظائر وغيرها من المحال المقلقة للراحة او المضرة بالصحة العامة او المخلة بالامن العام او حركة المرور والتى يقتضى الصالح العام حظر اقامتها فى غير المناطق الصناعية .

ويصدر قرار من الوزير المختص بالتعمير بالاتفاق مع الوزير المختص بالصناعة والجهات الاخرى التى تحددها اللائحة التنفيذية ببيان انواع الصناعات والمنشآت المشار اليها بمستوياتها المختلفة وتصنيفها فى جداول وتحديد الإشتراطات البيئية والعمرانية الواجب توافرها فى كل نوع منها .

**مادة ٣٣ —** تحدد الوحدة المحلية المختصة فى المناطق الصناعية مواقع المشروعات بكافة مستوياتها وكذا المنشآت على اختلاف أنواعها .

كما تحدد المباني غير الصناعية التى يسمح بإقامتها فى المناطق الصناعية ، وتبين مواقعها والاشتراطات التى يلزم مراعاتها فيها .

وتبين اللائحة التنفيذية الاشتراطات الخاصة بتقسيم المناطق الصناعية والتزامات المقسم فى شأنها .

**مادة ٣٤ —** لا يجوز ادخال أى تغيير على المنشآت القائمة وقت العمل بهذا القانون خارج حدود المناطق الصناعية المحددة وفقا لاحكامه وذلك اذا كان من شأن هذا التغيير تعديل فى كيفية التشغيل تعديلا جوهريا أو توسيع فى هذه الحال .

ويصدر قرار من المحافظ بتحديد تاريخ بدء سريان هذا الحظر وذلك بعد اعتماد تخطيط المنطقة الصناعية وبعد تزويدها بالمرافق العامة الاساسية اللازمة لها .

ولا يسرى الحظر المشار اليه على الاعمال التى تجرى بقصد تحسين الانتاج أو رفع المستوى الصحى وذلك بشرط موافقة الجهة المختصة بوزارة الصناعة على هذه الاعمال وذلك كله طبقا لما تحدده اللائحة التنفيذية .

**مادة ٣٥ —** لا يجوز الترخيص فى اقامة أية منشأة فى المناطق الصناعية التى تحدد وفقا لاحكام هذا القانون الا بعد موافقة الجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم بالوحدة المحلية على الموقع ووفقا للشروط والاوزاع المبينة باللائحة التنفيذية ، وبمراعاة متطلبات الدفاع عن الدولة كما وردت بالتخطيط العام .

**مادة ٣٦ —** لمجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المختص بالتعمير اصدار قرار بحظر اقامة صناعات أو منشآت جامعية جديدة أو التوسع فى القائم منها وذلك فى المدن أو اجزائها التى يحددها هذا القرار ، وتعطى الصناعات والمنشآت التى يشملها قرار الحظر أولوية فى المجتمعات العمرانية الجديدة المنشأة وفقا لاحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بإنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة .

## الفصل السادس

### بشأن تجديد الاحياء

**مادة ٣٧ —** فى تطبيق احكام هذا القانون يقصد بالاحياء المراد تجديدها ما يلى :

( ا ) المناطق أو المساحات التى تعاني من التزاحم السكانى وتكون الغالبية العظمى من مبانيها متخلفة ومتهاكة ، ويستلزم الامر ازالتها لاعادة تخطيطها وتعميرها من جديد .

( ب ) المناطق أو المساحات التى تكون بعض مبانيها متخلفة وتفتقر الى المرافق



او الخدمات الاساسية ، ولا يستلزم الامر ازالة المنطقة بالكامل ويمكن ادخال تحسينات عليها لرفع مستواها .

وتحدد اللائحة التنفيذية الاسس والمعايير والدراسات البيئية والعمرانية والاقتصادية والاجتماعية التى تتخذ اساسا لازالة او تحسين الاحياء والمناطق .

وتتم الدراسات اللازمة بمعرفة الوحدة المحلية المختصة ، ويصدر قرار من المحافظ المختص ببيان الاحياء والمناطق المراد ازلتها او تحسينها .

**مادة ٣٨ -** تتولى الوحدة المحلية المختصة دراسة واعداد مشروع اعادة تخطيط الحى او المنطقة المطلوب تجديدها وفقا للدراسات البيئية والاجتماعية والاقتصادية والعمرانية للمنطقة .

ويحدد بقرار من المحافظ المختص اولويات اعداد مشروعات اعادة التخطيط .

**مادة ٣٩ -** تتبع فى شأن اعداد واعتماد مشروع اعادة تخطيط الحى او المنطقة ذات الاجراءات التى تتبع فى شأن اعداد واعتماد مشروع التخطيط التفصيلى للمدينة او القرية .

**مادة ٤٠ -** تلتزم الوحدة المحلية المختصة باعداد وتخطيط المناطق التى ينقل اليها شاغلو المناطق التى شملها اعادة التخطيط ووضع البرامج التنفيذية اللازمة لتدبير الاماكن المناسبة لسكنهم او ممارسة نشاطهم ونقلهم اليها قبل البدء فى التنفيذ .

ولا يجوز الاخلاء الا بعد مرور شهر على اخطار الشاغلين بكتب موصى عليها بعلم الوصول بتدبير الاماكن المشار اليها .

ويجوز لشاغل العقار الذى تقرر تخصيص وحدة جديدة له التظلم من عدم مناسبتها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره بالتخصيص الى لجنة تشكّل لهذا الغرض بقرار من المحافظ المختص ولا يشمل التظلم موقع الاماكن الجديدة .

وعلى اللجنة ان تبت فى التظلم خلال مدة لا تجاوز شهرا من تاريخ تقديمه اليها .

**مادة ٤١ -** يجب على المحافظات عند تنفيذ مشروع تجديد الحى او المنطقة ، الالتزام بمعدلات الكثافة السكانية والبنائية المحددة طبقا لاحكام هذا القانون ، وان يتم التنفيذ وفقا للبرامج والاولويات والمراحل التى تقررها الوحدة المحلية المختصة .

ويجوز للوحدة المحلية المختصة ان تقوم بتنفيذ المشروع بنفسها او بواسطة من تعهد اليه بذلك من الجهات والاجهزة والوحدات الاقتصادية العامة او الخاصة سواء عن طريق المشاركة او الاسناد .

## الباب الثانى

### فى شأن نزع ملكية العقارات لغراض التخطيط العمرانى

**مادة ٤٢ -** يكون تقرير النفعة العامة ونزع ملكية العقارات لكافة اغراض التخطيط العمرانى وفقا للضمانات والاحكام والاجراءات المقررة بالقانون المنظم لنزع الملكية للمنفعة العامة .

ويصدر بتقرير المنفعة العامة لهذه الأغراض قرار من مجلس الوزراء بناء على طلب الوزير المختص بالتعمير .

ويدخل فى أغراض التخطيط العمرانى توفير المساحات الخضراء وكذا المواقع العامة لانتظار السيارات .

**مادة ٤٣ —** تسرى فى شأن نزع الملكية لتجديد الأحياء ، الأحكام الواردة فى هذا الباب وذلك علاوة على ما يكون مقررا بالقانون المنظم لنزع الملكية للمنفعة العامة من قواعد ومزايا وضمانات أفضل سواء لصالح الملاك أو أصحاب الحقوق أو شاغلى العقارات .

**مادة ٤٤ —** ينشر القرار المقرر المنفعة العامة والبيانات والرسومات الخاصة بالمشروع فى الجريدة الرسمية ويلصق فى المحل المعد للإعلانات بمقر الوحدة المحلية المختصة ، وبمقر الشرطة الكائن بدائرتة العقارات التى شملها المشروع .

**مادة ٤٥ —** يكون لندوبى الوحدة المحلية المختصة الحق فى دخول العقارات التى شملها المشروع بعد النشر واللصق بالنصوص عليها فى المادة السابقة بأسبوعين على الأقل لإجراء العمليات الفنية والمساحية ووضع علامات التحديد والحصول على البيانات اللازمة عن العقارات ، وعلى أن يكون دخول العقارات بعد إخطار شاغليها بذلك .

**مادة ٤٦ —** تقوم بحصر العقارات والمنشآت التى شملها المشروع وبيان شاغليها من الملاك والمستأجرين لجنة يكون من بين أعضائها ممثل لكل من الوحدة المحلية المختصة وتفتيش المساحة ومأمورية الضرائب العقارية .

ويسبق عملية الحصر بمدة لا تقل عن أسبوعين إعلان بالموعد الذى يعين للقيام بها وينشر عنه فى الوقائع المصرية ، وفى جريدتين يوميتين ويلصق فى المحل المعد للإعلانات بمقر الوحدة المحلية المختصة ومقر الشرطة .

وعلى جميع الملاك وأصحاب الحقوق وشاغلى العقارات والمنشآت المشار إليها الحضور أمام اللجنة فى موقع المشروع للإرشاد عن ممتلكاتهم وحقوقهم وتحرر اللجنة محضرا تبين فيه هذه الممتلكات وأسماء الملاك وأصحاب الحقوق ومحال إقامتهم من واقع الإرشاد فى مواقعها .

ويكون التحقق من صحة البيانات المذكورة بمراجعتها على دفاتر المكلفات أو المصادر الأخرى الدالة على الملكية .

ويوقع كشوف الحصر أعضاء اللجنة المذكورة وذوو الشأن اقرارا منهم بصحة البيانات الواردة بها وإذا امتنع أحدهم عن التوقيع أثبت ذلك فى المحضر مع بيان أسباب امتناعه .

**مادة ٤٧ —** يستحق الملاك وأصحاب الحقوق تعويضا عادلا عن حقوقهم عن الأراضى الكائنة فى المنطقة التى شملها المشروع على أساس قيمتها وقت التقدير وما يكون عليها



من منشآت أو غراس وتتولى تقدير هذا التعويض لجنة تشكّل بقرار من المحافظ المختص من :

- مهندس من مديرية الاسكان من الدرجة الثانية على الاقل رئيسا
- مهندس من تفتيش المساحة
- مندوب عن مأمورية الضرائب العقارية
- مندوب عن مأمورية الشهر العقارى
- مندوب عن الوحدة المحلية

ولا تدخل فى تقدير التعويض الاعمال التى تتم بعد نشر قرار المنفعة العامة .  
واذا لم يتم تقدير التعويض خلال ثلاث سنوات من تاريخ نشر قرار المنفعة العامة اعتبر القرار كأن لم يكن .

**مادة ٤٨ —** يعد تفتيش المساحة من واقع عمليات الحصر والتقدير كشوفا تبين فيها الاراضى والمنشآت والغراس التى تم حصرها واسماء ملاكها وشاغليها واصحاب الحقوق فيها ومحال اقامتهم ، كما تبين فيها مساحتها ومواقعها والتعويضات التى قدرت طبقا للمادة السابقة .

وتعرض هذه الكشوف ومعها خرائط تبين مواقع هذه الممتلكات بمقر الوحدة المحلية وتفتيش المساحة ومقر الشرطة لمدة شهر ويسبق هذا العرض اخطار الملاك وشاغلي العقارات واصحاب الحقوق بهذا العرض بكتب موصى عليها بعلم الوصول . وكذا الاعلان فى الوقائع المصرية وفى جريدتين يوميتين يشمل بيان المشروع والمواعيد المحددة لعرض الكشوف والخرائط فى الامكنة المذكورة .

**مادة ٤٩ —** تعتبر البيانات الخاصة بالعقارات والحقوق المبرجة فى الكشوف المشار اليها فى المادة السابقة نهائية اذا لم يطعن عليها خلال ثلاثين يوما من تاريخ انتهاء عرضها ، ولا يجوز المنازعة فيها او الادعاء فى شأنها بأى حق قبل الجهة القائمة على تنفيذ المشروع .

**مادة ٥٠ —** لذوى الشأن من الملاك وشاغلي العقارات واصحاب الحقوق خلال ثلاثين يوما من تاريخ انتهاء مدة عرض الكشوف المنصوص عليها فى المادة (٤٨) حق الطعن على البيانات والتعويضات الواردة بها .

ويكون الطعن امام المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها العقار .

ولا يحول الطعن دون حصول ذوى الشأن على التعويضات المقدرة لهم .

**مادة ٥١ —** للملاك واصحاب الحقوق فى الاراضى ان يختاروا احدى الطريقتين الآتيتين لاقتضاء التعويض المستحق لهم عن الارض :

١ — اقتضاء قيمة انصبتهم فى اراضى الحى او المنطقة ، وفى هذه الحالة تبرأ ذمة السلطة القائمة على تنفيذ المشروع من أى تعويض لهم عن حقوقهم فى الارض .

٢ — أرجاء صرف قيمة تلك الانصبه كلها أو بعضها الى أن يتم بيع قطع اراضى الحى أو المنطقة جميعها وفى هذه الحالة يستحقون تعويضا مساويا لقيمة هذه الانصبه منسوباً الى التقييم الاجمالى لاراضى الحى أو المنطقة مضافاً اليه نصف الفرق بين القيمة المذكورة وبين قيمة هذه الانصبه منسوبة الى مجموع ثمن بيع قطع الاراضى المتبقية بعد خصم تكاليف تنفيذ المشروع .

ويجوز بموافقة المالك أن يكون التعويض كله أو بعضه أرضاً أو مبانى تعدها الجهة القائمة على تنفيذ المشروع .

مادة ٥٢ — يوقع ملاك العقارات وأصحاب الحقوق التى لم تقدم بشأنها معارضات على نماذج خاصة بنقل ملكيتها للمنفعة العامة .

أما الممتلكات التى يتعذر الحصول على توقيع أصحاب الشأن فيها لاي سبب كان على النماذج المذكورة فيصدر بنزع ملكيتها قرار من المحافظ المختص .

وتودع النماذج أو القرار المشار اليه فى مكتب الشهر العقارى ويترتب على هذا الايداع بالنسبة للعقارات الواردة بها جميع الآثار المترتبة على شهر عقد البيع .

وفى تطبيق الفقرة الاولى يجوز للاولياء والاولياء والقوام التوقيع عن ناقصى الاهلية وفاقديها ومن نظار الوقف عن الوقف دون حاجة الى الرجوع الى المحاكم المختصة غير انه لا يجوز لهم تسلم التعويض الا بعد الحصول على اذن من جهة الاختصاص .

مادة ٥٣ — دعاوى الفسخ ودعاوى الاستحقاق وسائر الدعاوى العينية لا توقف اجراءات نزع الملكية ولا تمنع نتائجها وينتقل حق الطالبين الى التعويض .

### الباب الثالث

#### فى الاحكام العامة

مادة ٥٤ — يشترط فى اعمال البناء أو الانشاء أو التقسيم فى المواقع الداخلة فى نطاق المدن والحيز العمرانى للقرى مراعاة الاحكام الواردة بشأنها فى هذا القانون وكذلك الأوضاع المقررة فى مشروعات التخطيط العام المعتمدة وتفصيلاتها .

وعلى كافة الجهات القائمة على منح التراخيص عدم اصدار التراخيص الا بعد موافقة الجهة المختصة بشئون التخطيط بالوحدة المحلية على الموقع .

ولطالب البناء أو الانشاء أو التقسيم فى المواقع المشار اليها فى الفقرة الاولى أن يحصل مقدماً — وقبل الترخيص له بهذه الاعمال — على موافقة الجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط بالوحدة المحلية على صلاحية الموقع من الناحية التخطيطية بالنسبة للاعمال التى يرغب فى القيام بها ، وله طلب الحصول على البيانات والاشتراطات المقررة للموقع وذلك وفقاً لما تقرره البللحة التنفيذية .



**مادة ٥٥ -** يصدر المجلس الشعبي المحلي للمحافظة قرارا بتحديد رسوم النظر التي تحصل على طلب الموافقة على الموقع من الناحية التخطيطية وعلى اعطاء البيانات والاشتراطات اللازمة لاعداد مشروعات البناء او الانشاء او التقسيم وفحصها واعتمادها وبشرط الاتجاوز الرسوم الحدود الآتية :

( ا ) عشرون جنيها عن طلب الموافقة على الموقع من الناحية التخطيطية او طلب البيانات او الاشتراطات اللازمة لاعداد مشروع البناء او الانشاء او التقسيم .

(ب) خمسة وعشرون قرشا عن كل متر مربع من مساحة ارض التقسيم عن طلب فحص واعتماد مشروع التقسيم لاغراض البناء الذي لا تنشأ به طرق عامة ، بحيث لا يقل الرسم عن خمسين جنيها ولا يجاوز ألف جنيه .

(ج) خمسة عشر قرشا عن كل متر مربع من مساحة ارض التقسيم عن طلب فحص واعتماد مشروع التقسيم لاغراض البناء الذي تنشأ فيه طرق عامة ، بحيث لا يقل الرسم عن خمسة وعشرين جنيها ولا يجاوز خمسمائة جنيه .

ولا تحصل اية رسوم على طلبات الموافقة على التقسيم لغير اغراض البناء .

وتؤول حصيلة هذه الرسوم الى حساب الخدمات والتنمية المحلية بالوحدة المحلية المختصة ، ويجنب جزء منها للصرف على اغراض ومكافآت اللجان المنصوص عليها في هذا القانون .

ويصدر قرار من المحافظ المختص بتحديد القواعد المنظمة لذلك .

**مادة ٥٦ -** يكون لجميع المبالغ التي تستحق للدولة على ذوى الشأن طبقا لاحكام هذا القانون حق امتياز يأتى فى المرتبة بعد الضرائب والرسوم والمصروفات القضائية ويتم تحصيلها بطريق الحجز الادارى .

**مادة ٥٧ -** جميع المبالغ التي تستحق لذوى الشأن وفقا لاحكام هذا القانون يحصل عنها عند الاداء رسم قدره خمسون قرشا عن كل مبلغ يجاوز خمسة جنيهات وذلك مقابل رسم الدفعة والاتساع والتوقيع على المستندات وكافة الاوراق المتعلقة بتحقيق الملكية او المؤيدة للاستحقاق وعلى ذلك تعفى جميع هذه الاوراق وغيرها مما يقدم لهذا الغرض الى السلطة القائمة على تنفيذ المشروع من جميع رسوم الدفعة والاتساع والتوقيع المقررة فى سائر القوانين الاخرى .

**مادة ٥٨ -** يكون للمديرين والمهندسين والمساعدين الفنيين القائمين بأعمال التخطيط والتنظيم بالوحدات المحلية وغيرهم من العاملين الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع المحافظ المختص صفة الضبط القضائي ، ويكون لهم بمقتضى ذلك حق دخول مواقع الاعمال الخاضعة لاحكام هذا القانون ولو لم يكن مرخصا فيها واثبات ما يقع بها من مخالفات واتخاذ الاجراءات المقررة فى شأنها .

وعلى الاشخاص المشار اليهم فى الفقرة السابقة التنبيه كتابة على ذوى الشأن

الى ما يحدث فى هذه الاعمال من الاخلال باحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية والمشروعات المعتمدة وفقا لاحكامه .

وعليهم متابعة تنفيذ القرارات والاحكام النهائية الصادرة فى شأن الاعمال المخالفة وابلغ رئيس الوحدة المحلية المختصة باية عقبات فى سبيل تنفيذها .

**مادة ٥٩ —** يجوز لذوى الشأن التظلم من القرارات التى تصدرها الجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم وفقا لاحكام هذا القانون ، وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطارهم بهذه القرارات وتختص بنظر هذه التظلمات لجنة تشكل بمقر الوحدة المحلية المختصة من :

— قاضى ينحبه رئيس المحكمة الابتدائية بدائرة المحافظة

رئيسا

— اثنين من اهالى الوحدة المحلية يختارهما المجلس الشعبى المحلى لمدة سنتين قابلة للتجديد مدة اخرى مماثلة

أعضاء

— اثنين من المهندسين من غير العاملين بالجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم بالوحدة المحلية احدهما معمارى او مهندس تخطيط والآخر مدنى يختارهما المحافظ المختص لمدة سنتين قابلة للتجديد

ويصدر بتشكيل اللجنة قرار من المحافظ المختص ، ويشترط لصحة انعقادها حضور رئيسها وثلاثة على الاقل من اعضائها من بينهم اثنان من المهندسين ، وتصدر قراراتها بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه رئيس اللجنة .

وعلى اللجنة أن تبث فى التظلمات المقدمة اليها خلال ستين يوما من تاريخ تقديمها ، ويعتبر انقضاء هذه المدة دون صدور قرار فى التظلم بمثابة رفضه .

وتبين اللائحة التنفيذية القواعد والاجراءات التى تسير عليها اللجنة فى اعمالها ، وكيفية اعلان قراراتها الى كل من نوى الشأن والجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم .

**مادة ٦٠ —** يكون للجهة المختصة بشئون التخطيط والتنظيم بقرار مسبب يصدر بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى المادة السابقة ان تقوم بالازالة الفورية للاعمال والمباني التى تقام بعد تاريخ العمل بهذا القانون بالمخالفة لاحكامه اذا ترتب على بقائها الاخلال بمقتضيات الصالح العام .

والجهة المذكورة فى سبيل ذلك الحق فى ان تخطى بالطريق الادارى موقع المخالفة من شاغليه ان وجدوا ، دون حاجة الى اية اجراءات قضائية .

وتتم الازالة بمعرفة الجهة المذكورة ، بنفسها او بوساطة من تعهد اليه بذلك ، ويتحمل المخالف بنفقات الازالة وجميع المصروفات وتحصل منه التكاليف بطريق الحجز الادارى .



**مادة ٦١ -** توقف الاعمال المخالفة لاحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية بالطريق الادارى ، ويصدر بالوقف قرار مسبب من الجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم يتضمن بياناً بهذه الاعمال ، ويعلن الى ذوى الشأن بالطريق الادارى وتبين اللائحة التنفيذية الاجراءات الواجب اتخاذها فى حالات تعذر الاعلان .

ويجوز للجهة المذكورة خلال مدة وقف الاعمال المخالفة التحفظ على الادوات والمهمات المستخدمة فيها .

**مادة ٦٢ -** تحيل الجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم الى لجنة التظلمات المنصوص عليها فى المادة (٥٩) موضوع الاعمال المخالفة التى تقتضى الازالة او التصحيح سواء اتخذ بشأنها اجراء الوقف وفقاً لاحكام المادة السابقة او لم يتخذ ، على ان تكون الاحالة خلال اسبوعين على الاكثر من تاريخ اتخاذ اجراء الوقف ، كما يجوز لصاحب الشأن ان يلجا مباشرة الى اللجنة المشار اليها .

وتصدر اللجنة قراراتها فى الحالات المعروضة عليها بازالة او تصحيح الاعمال المخالفة او استئناف الاعمال ، وذلك خلال اسبوعين على الاكثر من تاريخ احالتها اليها . وفيما عدا ما هو منصوص عليها فى هذه المادة ، تسرى الاحكام المنظمة لعمال اللجنة الواردة بالمادة (٥٩) وما تتضمنه اللائحة التنفيذية من احكام فى هذا الشأن .

**مادة ٦٣ -** لذوى الشأن وللجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم حق الاعتراض على القرارات التى تصدرها لجان التظلمات وذلك خلال ستين يوماً من تاريخ اعلانهم بها او من تاريخ انقضاء الميعاد المقرر للبت فى التظلم بحسب الاحوال ، والا أصبحت نهائية .

وتختص بنظر هذه الاعتراضات لجنة تشكل بمقر الوحدة المحلية للمحافظة المختصة من :

- |       |  |
|-------|--|
| رئيسا | — رئيس محكمة يندبه رئيس المحكمة الابتدائية بدائرة المحافظة<br>— مدير الاسكان والتعمير بالمحافظة او من ينوب عنه<br>— اثنين من اهالى المحافظة يختارهم المجلس لمدة سنتين قابلة للتجديد مرة اخرى مماثلة<br>— اثنين من المهندسين احدهما معمارى او مهندس تخطيط والآخر مدنى يختارهما المحافظ لمدة سنتين قابلة للتجديد |
| اعضاء |  |

ويصدر بتشكيل لجنة الاعتراضات قرار من المحافظ المختص ، ويشترط لصحة انعقادها حضور رئيسها وثلاثة على الاقل من اعضائها من بينهم اثنان من المهندسين ، وتصدر قراراتها بأغلبية أصوات الحاضرين ، وعند التساوى يرجع الجانب الذى منه رئيس اللجنة .

وعلى اللجنة ان تبث فى الاعتراضات المقدمة اليها خلال ثلاثين يوماً على الاكثر من تاريخ تقديمها ، وتكون قراراتها نهائية .

وتبين اللائحة التنفيذية القواعد والأجراءات التي تسير عليها اللجنة في أعمالها ،  
وكيفية اعلان قراراتها الى كل من ذوى الشأن والجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط  
والتنظيم .

مادة ٦٤ — على ذوى الشأن ان يبادروا الى تنفيذ القرار النهائى الصادر من اللجنة  
المختصة بازالة او تصحيح الاعمال المخالفة ، وذلك خلال المدة التي تحددها الجهة  
الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم .

فاذا امتنعوا او تراخوا عن التنفيذ كان للجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط  
والتنظيم ان تقوم بذلك بنفسها او بواسطة من تعهد اليه ، ويتحمل المخالف بالنفقات  
وجميع المصروفات وتحصل منه التكاليف بطريق الحجز الادارى .

وللجهة المذكورة فى سبيل تنفيذ الازالة ان تخطى بالطريق الادارى موقع المخالفة  
من شاغليه ان وجدوا دون حاجة الى اية اجراءات قضائية .

واذا اقتضت اعمال التصحيح اخلاء العقار مؤقتا من كل او بعض شاغليه ، يتم  
ذلك بالطريق الادارى مع تحرير محضر بأسمائهم ، ويعتبر العقار خلال المدة اللازمة للتصحيح  
فى حيازة المستأجر قانونا ما لم يبد رغبته فى انتهاء عقد الايجار خلال خمسة عشر يوما من  
تاريخ اخطاره بالاخلاء المؤقت .

ولشاغلى العقار الحق فى العودة اليه فور تصحيح الاعمال المخالفة دون حاجة  
الى موافقة المالك ، ويتم ذلك بالطريق الادارى فى حالة امتناعه .

مادة ٦٥ — يجوز تحقيقا لمصلحة عامة او مراعاة للاوضاع المحلية وظروف العمران  
اعفاء المدينة او القرية او الجهة او اية منطقة او تقسيم فيها من تطبيق بعض احكام هذا  
القانون او لائحته التنفيذية او القرارات الصادرة تنفيذا له ، كما يجوز تحقيقا  
لغرض قومى او مصلحة اقتصادية اعفاء مبنى بذاته من تطبيق بعض هذه الاحكام  
وذلك دون المساس بحقوق الغير .

وفى جميع الاحوال يكون النظر فى الاعفاء بناء على اقتراح الوحدة المحلية  
المختصة .

مادة ٦٦ — تختص بنظر طلبات الاعفاء وفقا لاحكام المادة السابقة ، ووضع الشروط  
البديلة التي تحقق الصالح العام فى حالة الموافقة على طلب الاعفاء والمقابل الذى يؤدي ،  
لجنة تشكل من :

- ممثل لوزارة التعبير بدرجة وكيل وزارة على الاقل يختاره الوزير مقررا .
- ممثل للهيئة العامة للتخطيط العمرانى بدرجة وكيل وزارة على الاقل يختاره  
مجلس ادارة الهيئة .
- ممثل لوزارة السياحة بدرجة وكيل وزارة على الاقل يختاره الوزير .



- ممثل لوزارة الصناعة بدرجة وكيل وزارة على الاقل يختاره الوزير .
- ممثل لامانة الحكم المحلى بدرجة وكيل وزارة على الاقل يختاره الوزير .
- ثلاثة من رؤساء اقسام العمارة والتخطيط بكلية الهندسة بالجامعات المصرية وجامعة الازهر يختارهم وزير التعليم لمدة سنتين قابلة للتجديد لمدة اخرى مماثلة .
- ثلاثة من ذوى الخبرة من المهندسين الاستشاريين يختارهم الوزير المختص بالتعمير بناء على اقتراح مجلس نقابة المهندسين وذلك لمدة سنتين قابلة للتجديد لمدة اخرى مماثلة .

ويصدر بتشكيل اللجنة قرار من الوزير المختص بالتعمير وتحدد اللائحة التنفيذية الاسس العامة والقواعد والاجراءات التى تسير عليها فى اعمالها .

واللجنة ان تستعين فى اعمالها بالكليات ومعاهد الابحاث وغيرها من الجهات والمؤسسات والهيئات العلمية ، كما لها ان تستعين بالافراد والجهات المعنية .

ولا تكون اجتماعات اللجنة صحيحة الا بحضور اكثر من نصف اعضائها وتصدر قراراتها بأغلبية اصوات الحاضرين وتكون مسببة ، وعند التساوى يرجح رأى الجانب الذى منه مقرر اللجنة .

وتعرض قرارات اللجنة على الوزير المختص بالتعمير ، وله التصديق عليها او رفضها بموجب قرار مسبب ، وفى حالة التصديق على قرار اللجنة بالموافقة على الاعفاء يصدر الوزير قرارا بالاعفاء يتضمن الشروط البديلة والمقابل الذى يؤدى .

### الباب الرابع

#### فى العقوبات

مادة ٦٧ — مع عدم الاخلال بأية عقوبة اشد ينص عليها قانون العقوبات او اى قانون آخر يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على الف جنيه كل من يخالف احكام المواد ١٦ ، ٢٣ ، ٣٤ من هذا القانون او لائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا لهذه المواد .

ويعاقب بالحبس او بالغرامة التى لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين الف جنيه كل من يخالف احكام المادة الثانية من قانون الاصدار او احدى المواد ١٨ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٥ من هذا القانون او لائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا لهذه المواد .

وتكون العقوبة السجن لمدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على عشر سنوات وغرامة لا تقل عن خمسين الف جنيه ولا تزيد على مائة الف جنيه ، وذلك بالنسبة للجرائم التى ترتكب بطريق التحايل او الاعلان عن تقاسيم وهمية .

وفى جميع الاحوال يجب الحكم فضلا عن ذلك بازالة او تصحيح او استكمال

الاعمال المخالفة بما يجعلها متفقة مع احكام هذا القانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا له .

فاذا كانت المخالفة متعلقة بالقيام بأعمال بدون اعتماد ولم يتقرر ازالتها فيحكم على المخالف بسداد الرسوم المقررة ، كما يحكم بناء على طلب الجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم بتقديم الرسومات المنصوص عليها في هذا القانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا له ، وذلك في المدة التي يحددها الحكم . فاذا لم يتم المحكوم عليه بتقديمها خلال هذه المدة جاز للجهة المذكورة اعدادها دون مسئولية عليها ووفقا للوضع الظاهر وذلك على نفقته وتحصل منه هذه المبالغ بطريق الحجز الادارى .

ويعد شريكا بالمساعدة كل من تقاعس او اخل بواجبات وظيفته عمدا من الاشخاص المذكورين بالمادة ٥٨ من هذا القانون .

**مادة ٦٨ -** علاوة على العقوبات الواردة بالمادة السابقة يعاقب المخالف بغرامة لا تقل عن جنيه ولا تتجاوز عشرة جنيهات عن كل يوم يمتنع فيه عن تنفيذ ما قضى به الحكم او القرار النهائي للجنة المختصة من ازالة او تصحيح او استكمال ، وذلك بعد انتهاء المدة التي تحددها الجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم بالوحدة المحلية لتنفيذ الحكم او القرار .

وتتعدد الغرامة بتعدد المخالفات ، ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ هذه الغرامة . ويكون الخلف العام او الخاص مسئولاً عن تنفيذ ما قضى به الحكم او القرار النهائي من ازالة او تصحيح او استكمال من تاريخ انتقال الملكية اليه ، وتطبق في شأنه الاحكام الخاصة بالغرامة المنصوص عليها في هذه المادة .

كما تسرى احكام هذه الغرامة في حالة استئناف الاعمال الموقوفة ، وذلك عن كل يوم اعتبارا من اليوم التالي لاعلان قوى الشأن بقرار الايقاف .

ولا تسرى احكام هذه المادة على المخالفات التي اتخذت في شأنها الاجراءات الجنائية في تاريخ سابق على تاريخ العمل بهذا القانون .

**مادة ٦٩ -** تقضى المحكمة باخلاء العقار من شاغليه وذلك بالنسبة للاجزاء المقرر ازالتها فاذا لم يتم الاخلاء في المدة التي حددت لذلك بالحكم جاز تنفيذه بالطريق الادارى .

واذا اقتضت اعمال التصحيح او الاستكمال اخلاء العقار مؤقتا من كل او بعض شاغليه حرر محضر ادارى بأسمائهم وتقوم الجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم بالوحدة المحلية المختصة باخطارهم بالاخلاء في المدة التي تحددها ، فاذا لم يتم الاخلاء بعد انقضائها جاز تنفيذه بالطريق الادارى .

وفي جميع الاحوال يجب الانتهاء من اعمال التصحيح او الاستكمال في المدة التي تحددها الجهة المذكورة ، ويعتبر العقار خلال هذه المدة في حيازة المستأجر قانونا



ما لم يبد رغبتة فى انتهاء عقد الايجار خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره بقرار الاخلاء المؤقت .

ولشاغلى الموقع الحق فى العودة الى العين فور تصحيحها أو استكمالها دون حاجة الى موافقة المالك ، ويتم ذلك بالطريق الادارى فى حالة امتناعه .

**مادة ٧٠ —** يكون ممثل الشخص الاعتبارى أو المعهود اليه بإدارته مسئولاً عما يقع منه أو من أحد العاملين فيه مخالفة لاحكام هذا القانون ولائحته والقرارات المنفذة له ويعاقب بكل الغرامات المقررة عن هذه المخالفة .

كما يكون الشخص الاعتبارى مسئولاً بالتضامن عن تنفيذ الغرامات التى يحكم بها على ممثله أو المعهود اليه بإدارته أو أحد العاملين فيه .

**مادة ٧١ —** على ذوى الشأن أن يبادروا الى تنفيذ الحكم الصادر بإزالة أو تصحيح أو استكمال الاعمال المخالفة ، وذلك خلال المدة التى تحددها الجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم .

فاذا امتنعوا أو تراخوا عن التنفيذ كان للجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم أن تقوم بذلك بنفسها أو بواسطة من تعهد اليه ، ويتحمل المخالف بالنفقات وجميع المصروفات وتحصل منه التكاليف بطريق الحجز الادارى .

## أوامر رئيس الجمهورية

امر رقم ١ لسنة ١٩٨٢ (١)

### رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية المؤقت رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ بشأن اعلان حالة الطوارئ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية المؤقت رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٨١ بتفويض نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية في اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤ لسنة ١٩٨٢ بتشكيل الوزارة ،

### قرر :

مادة ١ — يعين السيد الدكتور أحمد فؤاد محيي الدين رئيس مجلس الوزراء نائبا للحاكم العسكري العام .

مادة ٢ — يفوض السيد الدكتور أحمد فؤاد محيي الدين — رئيس مجلس الوزراء ونائب الحاكم العسكري العام — في كافة اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ .

مادة ٣ — يلغى قرار رئيس الجمهورية المؤقت رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٨١ المشار اليه .

مادة ٤ — ينشر هذا الامر في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ ربيع الاول سنة ١٤٠٢ ( ١٢ يناير سنة ١٩٨٢ ) .



## أمر رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ (١)

## رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية المؤقت رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ بشأن اعلان حالة الطوارئ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية المؤقت رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٨١ بتفويض نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية في اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤ لسنة ١٩٨٢ بتشكيل الوزارة ،

وعلى أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨٢ بتعيين نائب للحاكم العسكري العام وتفويضه في اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ .

## قرر :

مادة ١ - مع مراعاة حكم المادة الثانية من أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه ، يفوض وزير الداخلية في اتخاذ التدابير الآتية المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ :

١ - القبض على المشتبه فيهم أو الخطرين على الأمن والنظام العام واعتقالهم والترخيص في تفتيش الأشخاص والأماكن دون التقيد بأحكام قانون الاجراءات الجنائية .

٢ - الأمر بمراقبة الرسائل والصحف والنشرات والطبوعات والمحركات والرسومات وكافة وسائل التعبير والدعاية والاعلان قبل نشرها وضبطها ومصادرتها وتعطيلها واغلاق أماكن طبعتها .

٣ - تكليف أي شخص بتأدية أي عمل من الاعمال والاستيلاء على أي منقول أو عقار .

٤ - سحب التراخيص بالاسلحة أو الذخائر أو المواد القابلة للانفجار أو المفرقات على اختلاف أنواعها والأمر بتسليمها وضبطها واغلاق مخازن الاسلحة .

مادة ٢ - يلغى قرار رئيس الجمهورية المؤقت رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٨١ المشار اليه .

مادة ٣ - ينشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ ربيع الاول سنة ١٤٠٢ ( ١٢ يناير سنة ١٩٨٢ ) .

## قرارات رئيس مجلس الوزراء

قرار رقم ٣١ لسنة ١٩٨١

بشأن قواعد وشروط التصرف في الاراضى والعقارات  
التي تخليها القوات المسلحة (١)

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون المدنى ،

وعلى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ فى شأن الاراضى الصحراوية ،

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ فى شأن الموازنة العامة للدولة ،

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار المال العربى والاجنبى ،

وعلى قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣١ لسنة ١٩٨١ بشأن قواعد التصرف فى الاراضى والعقارات التى تخليها القوات المسلحة وتخصيص عائداتها لإنشاء مدن ومناطق عسكرية بديلة ،

وعلى لائحة شروط وقيود بيع املاك الميرى الحرة الصادرة فى ٣١ من أغسطس ١٩٠٣ والقرارات المعدلة لها ،

وعلى ما عرضه وزير الدفاع ووزير المالية ،

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

### قـرـر :

مادة ١ — يكون التصرف فى الاراضى المملوكة للدولة والتى تخليها القوات المسلحة بمعرفة جهاز مشروعات اراضى القوات المسلحة وذلك عن طريق البيع بالمزاد العلنى وفقا للقواعد والشروط المنصوص عليها فى هذا القرار .

مادة ٢ — يحدد الثمن الاساسى للمزايدة بواسطة لجنة فنية او اكثر تشكل بقرار من وزير الدفاع او من يفوضه وله ان يضم الى عضويتها أعضاء فنيين من الوزارات والمصالح الحكومية المختصة لتقدير قيمة الاراضى والعقارات التى يقرر بيعها وتقسيمها ، ويحدد القرار الصادر بتشكيل اللجنة الاجراءات التى تتبعها ويكون لهذه اللجنة حق الاطلاع على كافة الاوراق الرسمية بالمصالح والجهات الحكومية المختصة والحصول على البيانات التى تساعد فى تقدير القيمة متى طلب ذلك .



وعلى هذه اللجان ان ترفع تقاريرها الى رئيس الجهاز لاعتماد التقدير النهائى .

**مادة ٣ —** يشترط فيمن يتم البيع اليه بطريق المزاد فى الاراضى والعقارات المشار اليها فى المادة الاولى ما يأتى :

(١) ان يكون مصرى الجنسية .

(٢) الا يكون من العاملين بالقوات المسلحة ( مدنيين او عسكريين ) واقاربه حتى الدرجة الرابعة .

(٣) الا يكون عضوا فى احدى اللجان المشار اليها فى هذا القرار واقاربه حتى الدرجة الرابعة .

**مادة ٤ —** ينشر بيان واف عن الاراضى والعقارات التى سيتم التصرف فيها بالبيع فى الوقائع المصرية وفى صحيفتين يوميتين واسعتى الانتشار ، ويحدد به ميعاد المزاد وثمان قائمة شروط البيع .

**مادة ٥ —** تتولى اجراءات مزاد بيع الاراضى والعقارات والبت فى نتيجة المزاد وتحديد افضل عطاء لجنة تشكل بقرار من رئيس مجلس ادارة الجهاز ويراعى فى اختيار رئيسها واعضاؤها تناسب وظائفهم وخبرتهم مع اهمية المزايدة . ويجوز ان يضم الى عضوية اللجنة مندوب من وزارة المالية وعضو من ادارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة فاذا زاد الثمن الاساسى على ٢٠٠ ألف جنيه ( مائتى ألف ) يكون الضم وجوبيا .

**مادة ٦ —** يجب ان تتضمن قائمة الشروط وقواعد البيع وان يرفق بها الخرائط المساحية ورسوم التقسيمات للاراضى المعروضة للبيع وكذلك قواعد سداد التأمين وكيفية سداد باقى الثمن والضمانات المتعلقة به .

ويقدر ثمن قائمة شروط البيع طبقا للتكاليف الفعلية لاعدادها مضافا اليها ١٠٪ مصاريف ادارية .

**مادة ٧ —** يجب على المتزايدين ان يوقعوا على قائمة شروط البيع بالمزاد وان يحددوا قطع الاراضى والعقارات التى يرغبون فى شرائها قبل دخول المزاد .

**مادة ٨ —** يدفع المتزايدون نقدا او بموجب شيكات مصرفية مقبولة الدفع قبل الدخول فى المزاد تأمينا ابتدائيا باسم رئيس الجهاز تقدره لجنة البيع بحسب قيمة الاراضى او العقار المعروض للبيع ، ويحرر ايصال مؤقت يسلم الى كل منهم بعد اعتماده من رئيس لجنة البيع بقيمة التأمين الابتدائى الذى اداه .

**مادة ٩ —** يتخذ الثمن الاساسى المقدر لكل قطعة اساسا للمزايدة ويجرى بالنسبة لكل قطعة تباعا طبقا للترتيب المعطى لها فى جلسة المزاد .

**مادة ١٠ —** يلزم الراسى عليه المزاى بأن يكمل التأمين الابتدائى المدفوع منه الى ربع الثمن الذى رسا به المزاى نقدا او بشيك مصرفى مقبول الدفع على أن يسدد باقى الثمن عند توقيع العقد الابتدائى — وعلى المشتري أن يوقع قائمة البيع النهائية .

**مادة ١١ —** يجوز لرئيس الجهاز فى حالة رسو المزاى على احدى الجمعيات التعاونية العاملة فى مجال البناء والاسكان الموافقة على سداد باقى الثمن على أقساط سنوية لمدة أقصاها خمس سنوات مضافا اليه عائد قدره ٣٪ من قيمة الجزء الباقى من الثمن .

**مادة ١٢ —** ترد التأمينات الابتدائية المؤداة من المتزايدى الذين لم يرس عليهم المزاى فى نهاية جلسة المزاى ذاتها — وذلك بناء على طلبهم وبعد سحب الايصال المؤقت وتوقيعهم عليه بما يفيد استردادهم لها .

**مادة ١٣ —** تحرر لجنة البيع محضرا تثبت فيه اجراءاتها ، وتبين فيه اسماء المتقدمين للمزاى بالنسبة الى كل قطعة من قطع تقسيم الاراضى او العقارات محل البيع ، وقيمة التأمين الابتدائى المؤدى من كل منهم ، وما تم رده من هذه التأمينات الى اصحابها ، والعطاءات المقدمة من المتزايدىين وأكبر عطاء مقبول رسا به المزاى ، وبصفة عامة كل ما تم فى جلسة المزاى ، وترفق بهذا المحضر قوائم شروط البيع بالمزاى الموقعة من المتزايدىين والايصالات المؤقتة للتأمينات الابتدائية التى ردت قيمتها لاصحابها ، وكذا قوائم البيع النهائية الموقعة من الراسى عليه المزاى وقسائم تحصيل ربع الثمن الذى رسا به المزاى على كل منهم .

**مادة ١٤ —** اذا لم يتقدم احد فى اليوم المحدد للمزاى او اذا لم تصل نتيجة المزاى الى الثمن الاساسى لقطع الاراضى والعقارات محل البيع كلها او بعضها يؤجل البيع لهذه القطع مرة بعد مرة ، ويتم الاعلان والنشر عن كل جلسة بالطريقة المبينة بالمادة الرابعة من هذا القرار مع خفض الثمن الاساسى السابق تقديره بنسبة ١٠٪ فى كل مرة يؤجل فيها البيع وبشرط الا يقل الثمن الاساسى عن سعر المثل الذى تحدده اللجنة المشار اليها فى المادة الثانية .

**مادة ١٥ —** تعتمد نتائج اعمال لجان البيع من رئيس الجهاز بعد التحقق من اجراءات البيع ومطابقتها لاحكام القانون وهذا القرار .

**مادة ١٦ —** تحرر عقود البيع على النموذج الذى يصدر به قرار رئيس الجهاز بعد مراجعته من الناحية القانونية .  
وتودع عقود البيع فى مكتب الشهر العقارى المختص وتسلم صورة تلك المحررات الى ذوى الشأن بعد ادائهم الرسوم المقررة عليهم .

**مادة ١٧ —** ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر برياسة مجلس الوزراء فى ٥ ربيع الاول سنة ١٤٠٢ ( ٣١ ديسمبر سنة ١٩٨١ ) .



**قرارات وزارية :****وزارة الداخلية :**

**قرار رقم ٢٦١ لسنة ١٩٨٢**  
**فى شأن تعديل قرار وزير الداخلية**  
**بشأن الاسلحة والذخائر (١)**

**وزير الداخلية**

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الاسلحة والذخائر والقوانين المعدلة له ،  
 وعلى قرار وزير الداخلية بشأن الاسلحة والذخائر الصادر فى ٧ سبتمبر ١٩٥٤ وتعديلاته ،  
 وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

**ق ر :**

**مادة ١ -** يستبدل بنص المادة ٢ والفقرة الاولى والثانية من المادة ١٣ من قرار وزير الداخلية المشار اليه النصوص التالية :-

**مادة ٢ -** ينوب مأمور القسم أو المركز عن وزير الداخلية فى الترخيص بحمل الاسلحة البيضاء المنصوص عليها فى الجدول رقم (١) المرافق لقانون الاسلحة والذخائر المشار اليه .

وينوب مدير الامن فى كل محافظة عن وزير الداخلية فى الترخيص بحيازة قطعة السلاح الاولى المصقولة وقطعة السلاح الاولى المششخنة .

وينوب مدير مصلحة الامن العام عن وزير الداخلية فى الترخيص بقطعة السلاح الثانية المصقولة وقطعة السلاح الثانية المششخنة .

ولاى منهم سحب الترخيص مؤقتا أو تقصير مدته أو تقييده بأى شرط أو قصره على أنواع معينة من الاسلحة أو الغائه وذلك بقرار مسبب .

ويجوز التظلم لمدير الامن أو مدير مصلحة الامن العام بحسب الاحوال من القرار الصادر منه برفض الترخيص أو رفض التجديد أو تقصير مدة الترخيص أو قصره على أنواع معينة من الاسلحة أو تقييده ببعض الشروط أو سحبه أو الغائه فى الحالتين السابقتين وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطار الطالب بالقرار فاذا رأى مدير الامن رفض التظلم من القرار الصادر منه ، وجب رفع الامر لمدير مصلحة الامن العام ليصدر قرارا نهائيا فى ذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ رفع الامر اليه .

أما إذا كان القرار المتظلم منه صادرا من مدير مصلحة الامن العام فيكون قراره برفض التظلم نهائيا .

وينوب مدير الامن فى كل محافظة عن وزير الداخلية فى اسقاط الاعفاء ولا يكون قراره نهائيا الا بعد اعتماده من مدير مصلحة الامن العام .

ويجوز التظلم لمدير مصلحة الامن العام من اسقاط الاعفاء خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطار الطالب .

ويجب البت فى التظلم خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديمه .

ويعتبر فوات المواعيد المشار اليها دون البت فى التظلم بمثابة قرار بالرفض

ويكون لمدير مصلحة امن الموانى فى دائرة اختصاصه - سلطة مديرى الامن فى المحافظات .

**مادة ١٣ -** ( فقرة أولى وثانية ) - يقدم طلب لاترخيص بمحل الاتجار فى الاسلحة والذخائر أو استيرادها أو صنعها أو اصلاحها الى مديرية الامن التى يقع فى دائرتها المحل المراد الترخيص به على النموذج المعد لذلك مشفوعا بالمستندات الآتية :  
( ١ ) صحيفة الحالة الجنائية .

(ب) رسم هندسى من صورتين مبين فيه موقع المحل موضوع الترخيص ومقاساته وابعاده ومشمولاته من الداخل والشوارع والميادين التى يفتح عليها والمنافذ الموجودة فيه .

(ج) ما يثبت ايداعه مبلغ التأمين المنصوص عليه فى المادة ١٥ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه .

(د) رخصة الجهة القائمة على التنظيم بإدارة محل خطر ومقلق للراحة .  
(هـ) ما يثبت اجتياز الطالب بنجاح للاختبار الذى تجريه مديرية الامن فى معرفة القراءة والكتابة ومبادئ الحساب والالام بالحروف والارقام الافرنية .

(و) ما يثبت اجتياز طالب الترخيص بمحل اصلاح الاسلحة للاختبار الذى تجريه له ادارة الاسلحة بالادارة العامة لامداد الشرطة فى فن اصلاح الاسلحة .

وتقوم مراكز التدريب التابعة لمصلحة التدريب بمديريات الامن المختلفة باختبار طالب الترخيص بحيازة واحراز الاسلحة النارية فى قواعد التعامل مع السلاح وكيفية استخدامه استخداما صحيحا والمعرفة التامة بعمليات التعمير والتفريغ والتنشين والتأمين وتعريف الطالب بالاحوال القانونية التى يستخدم فيها السلاح .

**مادة ٢ -** تحدد اللياقة الصحية المنصوص عليها فى المادة ٧ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه بمعرفة الجهة الطبية المختصة وبمراعاة الشروط والاوزاع التى يصدر بها قرار من وزير الداخلية .

**مادة ٣ -** تلغى المادة ١٤ من قرار وزير الداخلية المشار اليه .

**مادة ٤ -** ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .

تحريرا فى ٢٩ ربيع الاول سنة ١٤٠٢ ( ٢٤ يناير سنة ١٩٨٢ )



الحياة النقابية





## عبد العزيز الشوربجي

### في ذمة الله والتاريخ

في ٧ فبراير ١٩٨٢ شاعت ارادة الله أن يختار الى جواره النقيب الأسبق  
الأستاذ عبد العزيز الشوربجي .

وقد عرف الفقيد طوال مراحل حياته بنضاله ودفاعه عن قضايا وطنه وامته العربية  
وحقوق الانسان المصري والعربي .

وكان مترافعا بليغا عرفته قاعات المحاكم مدافعا عن الحريات ونموذجا للمحامى  
صاحب الرسالة الذى أخلص لرسالته وعاش ومات من أجلها .

وقد ولد فقيد المحاماة فى ١٠ نوفمبر ١٩١٢ وحصل على ليسانس الحقوق من جامعة  
( فؤاد ) وقتئذ فى عام ١٩٣٩ وقيد بجدول المحامين فى اكتوبر ١٩٣٩ . ثم ما لبث الا قليلا  
حتى التحق بالنيابة العامة ، وبعد فترة قصيرة عاد بعدها الى المحاماة فى فبراير  
١٩٤٤ وتدرج فى القيد حتى قبل للمرافعة أمام محكمة النقض فى ٢٣ مارس ١٩٥٥ .

ومنذ وقت بعيد أسهم فى العمل النقابى فعين عضوا فى مجلس النقابة المؤقت  
فى عام ١٩٥٤ واختير سكرتيرا عاما للنقابة فى عام ١٩٥٩ ثم انتخب نقيبا للمحامين  
فى عام ١٩٦٤ حيث رأس اتحاد المحامين العرب وكان له دور بالغ فيه ، ولم ينقطع  
فى السنوات الأخيرة ورغم مرضه عن التصدى لقضايا وطنه ومهنته وابداء رايه فى كل  
ما رآه مستوجبا للنقد ،،





## فهرس

صفحة

٣

هذا العدد من المجلة — للدكتور جمال العطفى

### دراسات قانونية :

الخطوط الأساسية للسياسة القضائية — تقرير مقدم من شعبة العدالة والتشريع ، المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية

٧

اقتراحات لتبسيط بعض اجراءات التقاضى — تقرير مقدم من شعبة العدالة والتشريع ، المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية

٢٠

اعداد وتكوين رجال القضاء — تقرير مقدم من السيد المستشار محمد فؤاد الرشيدى

٢٩

### تشريعات هامة :

قانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم اعمال البناء والمادة ٦ من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بانشاء صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى

١٢١

قانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون التخطيط العمرانى

١٢٣

أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨٢

١٤٦

أمر رئيس الجمهورية رقم ٢ لسنة ١٩٨٢

١٤٧

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣١ لسنة ١٩٨١ بشأن قواعد وشروط التصرف فى الاراضى والعقارات التى تخطيها القوات المسلحة

١٤٨

قرار وزير الداخلية رقم ٢٦١ لسنة ١٩٨٢ فى شأن تعديل قرار وزير الداخلية بشأن الاسلحة والفخائر

١٥١

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	البيان
<b>قضاء محكمة النقض المدنية</b>			
١	٣٩	٥ مايو ١٩٧٩	١ - ايجار . تأجير الوحدات السكنية مفروشة لاغراض السياحة حق للمستأجر والمالك . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . ب - قانون . قاعدة قانونية . تعلقها بالنظام العام . ج - ايجار . نظام عام . م ٢٦ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . د - قانون . سريانه من حيث الزمان . هـ - ايجار . قانون . سريان احكامه على واقعة التأجير ولو كان عقد الايجار قد أبرم قبل صدوره .
٢	٤٠	٥ مايو ١٩٧٩	١ - صلح . مبرم بين خصمين . عدم جواز توثيقه متى رجع احدهما فيه . جواز اعتباره سنداً في الدعوى . ب - دعوى . ترك الخصومة امام محكمة النقض في عقد صلح مقدم للمحكمة من المطعون ضده . ثبوت ان العقد أبرم بعد انقضاء ميعاد الطعن .
٣	٤١	٧ مايو ١٩٧٩	١ - شركة . تمثيل المصفي للشركة في فترة التصفية . نطاقه . ب - دعوى . القضاء بحل الشركة وتصفيتها مع شمول الحكم بالانفاذ المعجل بشرط تقديم كفالة . تنفيذه دون اعمال شرط الكفالة ، اثره .
٤	٤٣	٧ مايو ١٩٧٩	١ - حكم . عدم جواز الطعن استقلالا في الاحكام الصادرة اثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهى لها . م ٢١٢ مرافعات . ب - دعوى . رفعها على غير ذي صفة . القضاء بعدم قبولها الغاء الحكم استئنافيا مع اعادة الدعوى لمحكمة اول درجة للفصل في موضوعها . ج - نقض . النعي بانتفاء صفة الطاعن في الدعوى . عدم جواز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض . د - دعوى : توافر الصفة فيها هو مما يستقل به قاضي الموضوع .



رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	البيان
			هـ - استئناف • الغاء محكمة الاستئناف للحكم الابتدائي • وجوب الفصل في الموضوع دون اعادتها لمحكمة أول درجة • و - نقض • نقض الحكم • أثره •
٥	٤٧	١٠ مايو ١٩٧٩	أ - مسئولية • مسئولية المتبوع عن اعمال تابعه غير المشروعة • ماهيتها • ب - تعويض • رجوع المتبوع على التابع بدعوى الحلول بما اوفاه من تعويض للمضرور • م ٧٩٩ مدني • ج - دعوى • رجوع المتبوع على التابع بالدعوى الشخصية بما اوفاه من تعويض للمضرور • م ٣٢٤ مدني • شرطه •
٦	٤٩	١٠ مايو ١٩٧٩	أ - حكم • اسباب الحكم المرتبطة بالمنطوق • اكتسابها حجية الشيء المحكوم فيه • م ١٠١ من قانون الاثبات • ب - التزام • حلول الدين المضمون بالرهن دون انقضائه • لا يمنع من الحكم بصحة الرهن الحيازي • ج - رهن حيازي • رهن ملك الغير أو رهن المشتري بمقد عرفى للعقار المبيع • أثره •
٧	٥٢	١٠ مايو ١٩٧٩	أ - تعويض • القضاء ابقائيا للمضرور بتعويض اجمالي عن الضررين المادي والادبي • قصر المحكمة الاستئنافية التعويض على احدى هذين العنصرين • مؤداه • ب - استئناف • أثره • عدم جواز تسوية مركز المستأنف •
٨	٥٣	١٠ مايو ١٩٧٩	أ - حق الامتياز العام أو الخاص • عدم جواز الاحتجاج به قبل الحائز حسن النية • م ١١٣٣ مدني • ب - امتياز دين اجرة المباني والاراضي الزراعية المستحق للمؤجر على منقولات العين المؤجرة • عدم تقدمه على امتياز هيئة التأمينات الاجتماعية الا في حدود اجرة سنتين •
٩	٥٥	١٢ مايو ١٩٧٩	أ - استئناف • أثره • وجوب بحث المحكمة الاستئنافية لاوجه الدفاع والدفع التي ابداهما المستأنف عليه امام محكمة أول درجة •

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	البيان
١٠	٥٧	١٢ مايو ١٩٧٩	ب — مؤجر • رفعه دعوى باخلاء المستأجر للتأجير من الباطن وتغيير وجه استعمال العين مما الحق به ضررا • قضاء محكمة اول درجة بالاخلاء للتأجير من الباطن • الغاؤه استئنافيا • خطأ •
١١	٥٩	١٢ مايو ١٩٧٩	ا — ايجار • التنازل عنه • ب — ايجار • التنازل الصريح أو الضمنى عن الحق • عبء اثباته على عاتق مدعيه • ج — ايجار • تغيير المستأجر مسكنه الى عيادة طبية • د — ايجار • حق المؤجر فى اخلاء المستأجر للتغيير فى العين المؤجرة بما يلحق بالمؤجر ضررا • اثبات •
١٢	٦١	١٤ مايو ١٩٧٩	ايجار • اخلاء للترميم • حق المستأجر فى العودة الى شغل العين المؤجرة له بمجرد انتهاء أعمال الصيانة •
١٣	٦٣	١٥ مايو ١٩٧٩	ا — افلاس • مأمور تفليسة • الامر الصادر منه ببيع منقولات المفلس أو محل تجارته • مم ٢٧٨ و ٣٩٥ تجارى • ب — دعوى • تكيفها • تكيف المدعى لدعواه لا يقيد قاضى الموضوع •
١٤	٦٤	١٥ مايو ١٩٧٩	عمل • علاوة دورية استحقاقها للعاملين بالقطعة أو بالانتاج أو بالعمولة متى قررت الشركة منحها وتوافرت شروطها •
١٥	٦٥	١٤ يونية ١٩٨٠	تقادم • دعوى المؤمن له قبل المؤمن • بدء سريان مدة التقادم من وقت مطالبة المضرور للمؤمن له بالتعويض • ادعاء المضرور مدنيا بتحقيقات النيابة • وجوب احتساب مدة التقادم من تاريخ الادعاء •
			عمل • مكافأة نهاية الخدمة المنصوص عليها فى قانون نقابة الصحفيين رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ • عدم التزام المؤسسات الصحفية منها الا بقيمة الزيادة بين ما تتحمله وفقا لها ومكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة وفقا لقانون العمل •



رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	البيان
-----------	------------	---------	--------

### قضاء المحكمة الدستورية العليا دستورية

- ١٦ ٦٨ ٥ ديسمبر ١٩٨١
- ١ - قانون • القوانين المنظمة لاجراءات التقاضى •  
سريانها بأثر فوري على ما لم يكن قد فصل فيه من  
دعاوى • أثر ذلك بالنسبة لتعديل المادة الثامنة من  
قانون الاحزاب •
- ب - المصلحة فى الدعوى الدستورية • انتفاؤها بتعديل  
النص المنظم لاجراءات التقاضى موضوع الطعن بعدم  
الدستورية •
- ج - محكمة دستورية عليا • ولايتها لا تقوم الا باتصالها  
بالدعوى طبقا للاوضاع المقررة فى قانونها • طريق  
الدعوى الاصلية او الطلبات العارضة ليس من بين سبل  
التداعى فى شأن الدعوى الدستورية •
- ١٧ ٧٠ ٦ فبراير ١٩٨٢
- ١ - اختصاص • محكمة دستورية عليا • اختصاصها  
دون غيرها بالرقابة القضائية على دستورية القوانين  
واللوائح هو اختصاص عام يشمل الطعون الشكلية  
والموضوعية •
- ب - قانون - الغاء القانون لا يحول دون قبول الطعن  
بعدم دستوريته ممن طبق عليه خلال فترة نفاذه •
- ج - دعوى - توافر المصلحة الشخصية شرط لقبول  
الطعن بعدم الدستورية •
- ١٨ ٧٣ ٦ فبراير ١٩٨٢
- ١ - دعوى - الدعوى الدستورية هى بطبيعتها  
دعوى عينية - الاحكام الصادرة فيها لها حجية  
مطلقة ينصرف اثرها الى الكافة •
- ب - رقابة قضائية • الرقابة القضائية على دستورية  
القوانين واللوائح رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم  
دستورية النص فتلغى قوة نفاذه والى تقرير دستوريته  
وبالتالى سلامته من جميع العيوب •
- ج - حكم - اثر صدور حكم سابق بعدم  
دستورية النص المطعون عليه - عدم قبول الدعوى •

### طلبات تفسير

- ١٩ ٧٦ ٥ ديسمبر ١٩٨١
- ١ - طلب التفسير - مناط قبوله •
- ب - طلب التفسير - تطبيق النص على نحو مستقر من  
مختلف المحاكم - عدم قبول الطلب رغم صدور فتوى  
برأى مغاير من الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع •

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	البيان
٢٠	٧٨	٦ فبراير ١٩٨٢	أ — طلب التفسير — مؤدى نص المادة ٢٦ من قانون المحكمة الدستورية العليا هو أن يكون قرار التفسير حاسماً لماثار من خلاف فى التطبيق .
			ب — قرارات جمهورية وقرارات رئيس مجلس الوزراء — تفسيرها مما يخرج عن ولاية المحكمة الدستورية العليا .
			<b>تتازع</b>
٢١	٨٠	٥ ديسمبر ١٩٨١	أ — دعوى النزاع بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين — مناط قبولها . مثال لتوافره .
			ب — قضاء عادى — الالتجاء اليه بدلا من طريق التحكيم الاختيارى ومباشرة الدعوى امامه ثم استئناف الحكم الصادر منه — عدم جواز الجمع بينه بعد ذلك وبين طريق التحكيم .
			ج — دعوى النزاع بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين — المفاضلة بينهما تقوم أساسا طبقا لقواعد الاختصاص — الاعتداد بالحكم الصادر من جهة لها ولاية الحكم فى الدعوى .
٢٢	٨٢	٢ يناير ١٩٨٢	أ — عقد ادارى — مقوماته — مثال للعقود الادارية .
			ب — اختصاص — المنازعة بشأن الحقوق المترتبة على العقود الادارية تدخل فى اختصاص جهة القضاء الادارى .
٢٣	٨٣	٢ يناير ١٩٨٢	أ — تنازع اختصاص سلبى — توافر مناط قبوله — اثر صدور حكم سابق فى الموضوع على ذلك .
			ب — اجرة — المنازعة بصدد تحديدها خصومة منبئة بحسب طبيعتها وأصلها .
			ج — حكم بعدم دستورية نص مانع من التقاضى — أثره .
			<b>القضاء الادارى</b>
٢٤	٨٦	١١ فبراير ١٩٨٢	أ — المصلحة فى رفع الدعوى . تقرب من دعوى الحسبة فى الحالات المنصوص عليها فى المادة ٧١ من الدستور .



الحكم الصفحة رقم رقم	التاريخ	البيان
-------------------------	---------	--------

ب - المادة ٧٤ من الدستور • استخدامها منوط بتوافر  
خطر حال يتعذر تداركه بالقواعد القانونية العادية •

ج - التحفظ من طبيعة القبض أو تقييد الحرية يحظره  
المادة ٤١ من الدستور •

د - الاستعجال في طلب وقف تنفيذ قرار ادارى  
يتوافر في حالة التحفظ والنفاء تراخيص الصحف لمساسه  
بالحريات •

#### قضاء المحاكم الكلية

أ - دعوى مدنية • طلب وقفها استنادا الى انها  
تنطوى على نزاع جنائى تختص به جهة قضاء اخرى •  
شرطه ان تكون الدعوى الجنائية مرفوعة بالفعل •

ب - دعوى مدنية ضد رئيس الجمهورية اذا كانت  
مبنية على وقائع جنائية لا تكون مقبولة لاختصاص  
محكمة خاصة بها تختلط فيها المسؤولية الجنائية  
بالمسؤولية السياسية •

ج - صحافة • حقها في نشر ما يجرى في الاجتماعات  
العامة •

٢٥ ٩٧ ١٠ مايو ١٩٨١

رقم الايداع ٢٦١٠ / ١٩٨٢









# المحاضرة

مَجْلَدُ قَضَائِيَّةٍ شَهْرِيَّةٍ

تَصَدِّقُهَا نَقَابَةُ الْمَحَامِينِ

« انى رايت انه لا يكتب انسان كتابا في يومه الا قال في غده : لو غير هذا لكان احسن ، ولو زيد كذا لكان يستحسن ، ولو قدم هذا لكان افضل ، ولو ترك هذا لكان اجمل . وهذا من اعظم العبر ، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر » .

( العماد الاصفهاني في مقدمة معجم الانباء )

**دار الطباعة الحديثة**  
**٦ كنيسة الارمن — اول شارع الجيش**  
**تليفون : ٩٠٨٣١٨**



# الحكمة

مَجْلَدُ قَضَائِيَّةٍ شَهْرِيَّةٍ

تَحْقِيقُهَا نَفَاقَةُ الْمُحَامِلِينَ

« انى رايت أنه لا يكتب انسان كتابا في يومه الا قال في غده : لو غير هذا لكان احسن ، ولو زيد كذا لكان يستحسن ، ولو قدم هذا لكان افضل ، ولو ترك هذا لكان اجمل . وهذا من اعظم العبر ، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر » .

( العماد الاصفهاني في مقدمة معجم الانبياء )

مارس وابريل  
١٩٨٢

السنة الثانية والستون

العددان  
الثالث والرابع





## هذا العدد من المجلة . .

تنشر مجلة الحاماة في بابها عن الحياة النقابية ، النص المبدئي للاقتراح بمشروع قانون بشأن الحماية الذي قمت بإعداده ، لتجرى مناقشته بين الحامين في نقاباتهم الفرعية . ويعبر هذا الاقتراح بمشروع قانون عن رأيي الشخصي ، كما أنني اتحمل وحدي مسئولية ما يتضمنه من آراء جاءت نتيجة اجتهاد أرجو أن أكون قد توخيت فيه الموضوعية والتجرد عن النوازع الشخصية . وقد استلهمت فيه تجربة الشهور الماضية التي أتيت لي فيها أن أمارس اختصاصات النقيب المؤقت وما كشفت عنه من قصور في بعض الأحكام الحالية في القانون .

وقد عنيت المجلة بأن تنشر مع النصوص ، المذكرة الايضاحية لهذا الاقتراح حتى يسهل التعرف على الأحكام الجديدة أو المعدلة ودواعي استحداثها أو تعديلها .

ولا أريد في هذه المجلة أن أدافع عن الاقتراح الذي أعدته بكثير مما تضمنته المذكرة الايضاحية المرفقة به ، وإنني أدرك أن الرأي قد يختلف حول بعض ما تضمنه الاقتراح من أحكام جديدة أو معدلة ، كما أنني أرحب بالنقد والملاحظات التي يمكن أن تزيل عن بعض الأفكار المستحدثة ما يكون قد اعتورها من نقض أو لحقها من تجاوز . ومع ذلك فأنى أتوقع أن تؤدي الدراسة المتأنية لمواد هذا الاقتراح إلى قبول حسن . وحسبما قال الامام أبو حنيفة « علمنا هذا رأى ، فمن جأنا بفضل منه قبلناه » .

والله ولي التوفيق

دكتور

جمال العطيفي





دراسات قانونية





# أحكام القرض في الشريعة الإسلامية

للسيد المستشار / محمود الشربيني  
وكيل مجلس الدولة

## مقدمة :

القرض من العقود الدارجة بين الناس في معاملاتهم الدنيوية وفيه فائدة للطرفين ، فالقرض يسد حاجته بالقرض ، والقرض ينال ثواب الآخرة باقراضه من احتياج القرض . فالقرض في الشريعة الإسلامية وسيلة من وسائل التعاون على النبر والمعرف ، وقربة يتقرب بها المسلم الى الله تعالى . وقد اجمع المسلمون على ذلك . وعن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : ( ما من مسلم يقرض مسلما قرضا برقين الا كان كصدقة مرة ) .

وهو مندوب في حق القرض ، لانه من التعاون على النبر والمعرف ، ولقوله عليه الصلاة والسلام : ( من كشف عن مؤمن كربة من كرب الدنيا فرج الله عنه كربة من كرب يوم القيامة ، والله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه ) (١) .

## تعريف القرض :

القرض اعطاء شيء ممول لنفع المعطى له ، في نظير عرض مماثل مؤجل في ذمة المعطى له (٢) .

ويعرف ايضا بأنه ( دفع مال ارفقا لمن ينتفع به ويرد بخله ) (٣) .

ولفظ القرض يطلق بالمعنى المصدرى على الاقتراض ، اى الاعطاء ، كما انه يطلق بالمعنى الاسمي على المال المعطى .

١ - ويفهم من التعريف ان محل القرض لأبد ان يكون مالا مثليا حتى يمكن رد عوضه . ويصح ان يكون القرض ايضا جروضا أو حيوانات (٤) .

(١) المعنى ج ٤ ص ٣٥٢ ، ص ٢٩٢ .

(٢) الشرح الصغير وحاشيته ج ٢ ص ١١٦ .

(٣) الشرح الكبير ص ٣٥٢ - وكنساف القضاء ص ١٢٥ ، ١٣٦ .

(٤) الشرح الصغير ج ٢ ص ١١٦ .

ولا يصح أن يكون القرض عقارا .

كما لا يصح أن يكون جزافا لأنه يتمتع رد مثله (٥) .

٢ — كما يفهم من التعريف أن أركان القرض هي المقرض ، وهو دافع المال — والمقرض وهو المنتفع به ، والصيغة وهي لفظ قرض وسلف لورود الشرع بهما ، وكل لفظ يؤدي معناهما كقوله : ملكتك هذا على أن ترد لي بدله ، أو توجد قرينة دالة على ارادة المقرض .

#### شروط صحة القرض : (٦)

يشترط لصحة القرض أربعة شروط — هي :

١ — معرفة قدر القرض بمعيار معروف .

٢ — معرفة وصف القرض .

٣ — أن يكون المقرض أهلا للتبرع .

٤ — أن يكون القرض فيما يجوز بيعه الا الرقيق .

والمراد بالمعيار المزوف — الكيال أو الصنجة أو الدراع ، فلو اقترض دراهم غير معروفة الوزن لم يصح القرض للجهاالة بمثلها ، فيتعذر رد مثلها . فان كانت الدراهم مما يتعامل بها عددا لا وزنا جاز قرضها عددا وردوها كذلك عملا بالمعرف . واذا اقترض مكيلا جزافا أو قدر الموزون بصنجة غير معروفة عند العاية لم يصح القرض لتعذر رد المثل في الأول ، وكذلك في الثاني عند تلف الصنجة .

واشترط معرفة وصف القرض ليتمكن المقرض من رد بدله واما المقصود بأهلية المقرض للتبرع ، هو أن يكون حرا بالغا عاقلا رشيدا ، لان القرض عقد ارفاق ، فام يصح الا من هو اهل للتبرع كالصدقة .

واما عدم جواز قرض الرقيق ، فقد اجاز الامامان مالك والشافعي اقراض العبيد دون الاماء ذلك لانه اذا ائير اقراض الامة ، فمعنى ذلك جواز الانتفاع بها من المقرض اثناء فترة القرض ، وبالتالي يجوز له أن يطأها ثم يردوها للمقرض ، ومتى احتاج الى وطئها اقترضها لوطنها ثم اعادتها ، ومن ثم لم يجز اقراض الامة ، واستثنى من ذلك أن يكون المقرض من ذوى محارمها حتى لا يطأها (٧) .

(٥) المفترج ٤ من ٢٥٦ .

(٦) كشاف القناع من ١٢٦ .

(٧) المفترج ٤ من ٢٥٥ ، ٢٥٦ .



وقد ثار الخلاف حول جواز قرض المنافع ، كان يتفق مع آخر على أن يحصد معه يوما ويحصد معه الآخر يوما بدله ، والرأى الراجح عدم جواز ذلك ، وإن كان الشيخ قد أجاز (٨) .

### تملك القرض :

يتم عقد القرض بالقبول كسائر العقود ، ولكن الخلاف ثار حول تملك المقرض القرض ، ومتى يكون ذلك هو على الوجه الآتى :

١ — فى رأى أن المقرض يملك القرض ملكا تاما بالعقد ، ولو لم يقرب قبضه من المقرض .

ويترتب على ذلك أنه إذا امتنع المقرض عن تسليمه للمقرض ، فإن له أن يلزمه بذلك ويقضى له به .

ويستند هذا الرأى الى وجود فارق بين الهبة التى لا تملك الا بالقبض وبين القرض وفيه معاوضة فلا يتوقف تمام ملكه على حوزة ، وهذا القول هو أحد قولين فى مذهب الامام مالك (٩) .

٢ — أما الرأى الآخر فىرى أن القرض لا يملك الا بالقبض ويستند هذا الرأى الى أن القرض كالهبة والصدقة ونحوهما من صنائع المعروف ، وبالتالي فإنه لا يملك بمجرد العقد وإنما يتم ذلك بالقبض (١٠) .

وقد قال بهذا الرأى الامام أحمد بن حنبل ، وأحد الرايين فى مذهب الامام مالك ، ومذهب الامام أبو حنيفة (١١) .

### احكام القرض :

يترتب على القرض الاحكام الآتية :

١ — متى تم القرض فإن عوضه يثبت فى الذمة حالا ، أى يلتزم المقرض برد عوضه أى مثله حالا .

وقد ثار الخلاف حول ما إذا اتفق الطرفان على تأجيل رد القرض ، فهل يلزم هذا الشرط أم لا ؟

(٨) كشف القناع ص ١٣٦ .

(٩) للشرح الكبير وحاشيته ج ٣ ص ٢٠٤ .

(١٠) للشرح الكبير وحاشيته ج ٣ ص ٢٠٤ ومنتهى الإرادات ص ٨٧ وكشف القناع ص ١٣٦ .

(١١) للشرح الكبير وحاشيته ج ٣ ص ٢٠٤ وكشف القناع ص ١٣٦ والمأية ( ٢١٧ ) من مرشد

الحيرلن .

(١) وقد ذهب رأى الى جواز ذلك وصحته ، واخذه به الامام الشافعى  
اعمالا للحديث الشريف ( المؤمنون عند شروطهم ) .

(ب) ذهب رأى آخر قال به الائمة : ابو حنيفة ومالك والليث وهو انه  
لا يتأجل ، لان القرض سبب يوجب رد المثل فى المثليات فواجبه حالا  
كالاتلاف .

ولو اقترض المقرض المقرض بفارق ثم طالبه بها جملة فله ذلك لان الجميع  
حال ، فانسبه ما لو باعه بيوعا حالة ثم طالبه بها جملة (١٢) .

٢ — انه لا يصح للمقرض اشتراط رد عين القرض ، وذلك لان هذا الشرط يناقض  
مقتضى العقد وهو التوسع فى التصرف بها فى ذلك الاستهلاك ، واشتراط  
رد القرض بعينه يمنع ذلك .

الا انه اذا رد المقرض العين ذاتها لزم المقرض قبول المردود ولو تغير  
سعره ان كان مثليا وهو المكيل او الموزون لانه رده على صفة حقه فله قبوله  
كالعلم من لم يتعيب المثل كحظلة اصابها البلل او فلوسا مكسورة فيهرمها  
السلطان لوجود الضرر على المقرض ولانه دون حقه (١٣) .

٣ — انه اذا كان للقرض اجل مضروب او معتاد وجب على المقرض رد القرض  
للمقرض اذا انقضى الاجل ولو لم ينتفع به ، واذا لم يكن له اجل  
فلا يلزمه رده الا بعد ان ينتفع به الانتفاع المعتاد فى امثاله (١٤) .

٤ — وبالنسبة لكان قضااء القرض ، فانه يكون فى المخل المتفق  
عليه بين الطرفين . واذا اراد المقرض قضااء القرض فى غير محل قضاائه ، وكان  
القرض غير عين اى عرض او طعام او حيوان ، فان المقرض لا يلزم بقبوله لما فى  
نقله الى محل قضاائه من كلفة عليه ، اما اذا كان القرض عينيا كذهب او فضة  
او جواهر فان المقرض يلتزم بقبوله الا ان يكون فى الطريق خوفا عليه او فى  
حملة كلفة ، فلا يلتزم المقرض بالقبول (١٥) .

كما يجوز للمقرض مطالبة المقرض بالوفاء فى غير مكان القرض ، ويلتزم بالاداء ما لم  
يكن فى ذلك كلفة عليه (١٦) .

٥ — انه عند رد القرض يجب رد مثله ان كان مثليا — اى مكىلا او موزونا او منزوعا

(١٢) منتهى الارادات ص ٨٩ والمضى ج ٥ ص ٢٥٤ .

(١٣) الشرح الصغير وحاشيته ج ٢ ص ١١٨ .

(١٤) الشرح الكبير وحاشيته ج ٢ ص ٢٠٤ .

(١٥) الشرح الكبير وحاشيته ج ٢ ص ٢٠٤ .

(١٦) منتهى الارادات ص ٩٠ .



او معذورا ، لانه يضمن فى الغصب والاتلاف بمثله ، فكذلك هنا فان اعوز المثل اى تعذر رد المثل فعلى المقرض رد قيمة القرض يوم اعوازه ، اى يوم تعذر رد المثل لانه يوم ثبوت القيمة فى الذمة . اما اذا كان القرض غير مثلى ، فيجب رد قيمته يوم قبض القرض لانه حينئذ تثبت فى ذمته (١٧) .

٦ — انه يجوز شرط الرهن والضمين فى القرض ، لان النبى عليه الصلاة والسلام استقرض من يهودى شعيرا ورهنه درعه . ولانه يراد للتوثق بالحق وليس ذلك بزيادة والضمان كالرهن .

٧ — ان عقد القرض يفسد باشتغال عرضه على زيادة شرطت فى العقد ، او جبرى بها العرف فى بلد العقد ولا حق للمقرض فى المطالبة بهذه الزيادة مهما طال بقاء رأس المال فى ذمة المقرض .

ويفسد العقد بذلك لانه يكون قد انطوى على ربا محرم بالاجماع ايا كانت هذه الزيادة ، سواء كانت كثيرة او قليلة ، وسواء شرطت ابتداء كاعطاء الف درهم فى نظير الف ومائتين ، او شرطت عند حلول اجل الدين وعجز الدين عن الوفاء به كقول الدائن للمدين عند حلول اجل الدين : اما ان تدفع واما ان تربى . او قول المدين للدائن : زنى فى الاجل وانا ازيدك فى الدين ، فهذه الزيادة توجب فساد القرض ويحرم على الدائن اخذها ، ولا يحل له ان يأخذ من الدين الا اصل دينه لان الاسلام اقام نظام القروض على اساس التعاون والاخاء الانسانى وقضاء الحوائج وتفريج الكرب والنوازل ، ولهذا شدد النكير على المرابين وهددهم بأشد انواع التهديد والوعيد ، فقال تعالى : « الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس ذلك بانهم قالوا انما البيع مثل الربا واحل الله البيع وحرم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وامره الى الله ومن عاد فاولئك اصحاب النار هم فيها خالدون » . — البقرة الآية (٢٧٥) .

وقال : « يحق الله الربا ويربى الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم » . — البقرة الآية (٢٧٦) .

وقال : « يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين » . — البقرة الآية (٢٧٨) .

وقال : « فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله وان تبتم فلكم رءوس اموالكم لا تظلمون ولا تظلمون » . — البقرة الآية (٢٧٩) .

وكل قرض شرط فيه الزيادة فهو حرام بغير خلاف . وقد قال بن المنذر : ان الفقهاء اجمعوا على ان المقرض اذا شرط على المقرض زيادة او هدية واقترض على ذلك فان اخذ الزيادة تعتبر ربا . وقد روى عن ابي بن كعب وابن عباس وابن مسعود انهم نهوا عمن يقرض جر منفعة ، ولانه عقد ارفاق وقربة ، فاذا شرط فيه الزيادة اخرج ذلك عن موضوعه ،

ولا فرق بين الزيادة في القدر والزيادة في الصفة ، مثل أن يقرضه مكسرا ليرد له صحاحا ، أو نقدا ليعطيه خيرا منه • وإن شرط أن يرد له القرض في بلد آخر وكان لحمله مؤنة لسم يجز أيضا لأنه زيادة •

وكذلك لا يجوز أن يشترط على المقرض أن يؤجره داره بأقل من أجرتها • أو على أن يقوم المقرض باستئجار دار المقرض بأكثر من أجرتها (١٨) •

ولا يجوز للمقرض أن يهدي للمقرض هدية ، أو يعمل له عملا لأن ذلك أبلغ في التحريم ، وإن فعل ذلك من غير شرط وقبل الوفاء لم يجز إلا أن يكافئه أو يحسبه من دينه ، إلا أن يكون شيئا جرت العادة به بينهما قبل القرض • كما روى الأثر من أن رجلا كان له على سماك عشرون درهما فجعل يهدي إليه السمك ويقومه حتى بلغ ثلاثة عشر درهما ، فسأل ابن عباس فقال : أعطه سبعة دراهم • وعن بن سيرين أن عمر أسلف أبي بن كعب عشرة آلاف درهم فأهدى إليه أبي من ثمرة أرضه فردها عليه ولم يقبلها ، فأتاه أبي فقال : لقد علم أهل المدينة أنني من أطيبهم ثمرة وأنه لا حاجة لنا فبم منعت هديتنا ؟ ثم أهدى إليه بعد ذلك فقبل •

وإن استقرضه قرضا ثم استعمل المقرض المقرض عملا لم يكن ليستعمله مثله قبل القرض ، كان قرضا جر منفعة • ولو استضاف غريمه ولم تكن العادة جرت بينهما بذلك حسب له ما أكله لما روى ابن ماجه في سننه عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا أقرض أحدكم قرضا فأهدى إليه أو حمله على الدابة فلا يركبها ولا يقبله إلا أن يكون جرى بينه وبينه قبل ذلك » (١٩) •

وقد جاء في الخرش ( وتشمل الهدية كل ما حصل الانتفاع به كركوب دابة المقرض والأكل في بيته وشرب قهوته والتظلل بجداره ) (٢٠) •

كما يحرم أن يبيع المقرض للمقرض مسامحة أي بغبن (٢١) •

٨ — وبالنسبة لقرض الخبز فإنه يجوز ، ورخص فيه أبو قلابه ومالك ومنع منه أبو حنيفة ، وفي المذهب الحنبلي أن الخبز موزون فجاز قرضه كسائر الموزونات ، وإذا أقرضه بالوزن ورد مثله بالوزن جاز وإن أخذه عددا فردّه عددا — فقد ثار التساؤل حول جواز ذلك ، فقد قال الشريف أبو جعفر فيه روايتين ( أحدهما ) : أنه لا يجوز لأنه موزون أشبه سائر الموزونات و ( الثانية ) يجوز • وقد قال ابن أبي موسى : إذا كان يتخري أن يكون مثلا بمثل فلا يحتاج إلى الوزن ، والوزن أحب إلى ، ووجه الجواز ما روت عائشة رضي الله عنها — قالت : قلت يا رسول الله إن الجيران يستقرضون الخبز والخمير ويردون زيادة ونقصا فقال : ( لا بأس أن ذلك من مرافق الناس لا يراد به فضل ) • — فكره أبو بكر ، وفيه أيضا بإسناده عن معاذ بن جبل أنه سئل عن استقراض الخبز والخمير ، فقال : سبحانه الله أن هذا من مكارم الأخلاق فخذ الكبير وأعط الصغير ، وخذ الصغير وأعط الكبير ، خيركم أحسنكم قضاء • سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك ، ولأن هذا مما تدعو الحاجة إليه ويشق اعتبار الوزن فيه وتدخله المسامحة فجاز كدخول

(١٨) المغني ج ٤ ص ٣٦٠ •

(١٩) المغني ج ٤ ص ٣٦١ والشرح الصغير ج ٣ ص ٩٦ •

(٢٠) الشرح الصغير ج ٣ ص ٢٩٣ •

(٢١) الشرح الصغير ج ٣ ص ٢٩٤ •



الحمام من غير تقدير أجره ، والركوب فى سفينة الملاح واشباه هذا ، فان شرط ان يعطيه اكثر مما اقترضه او اجود او اعطاه مثل ما اخذ وزاده كسرة كان ذلك حراما . وكذلك ان اقترضه صغيرا قصد ان يعطيه كبيرا لان الاصل تحريم ذلك وانما ابيع لمشقة امكان التحرز منه ، فاذا قصد او شرط ، او افردت الزيادة فقد امكن التحرز منه فحرم بحكم الاصل لو فعل ذلك غيره (٢٢) .

٩ — واذا شرط فى عقد القرض ان يؤجره داره او يبيعه شيئا او ان يقترضه المقترض لم يجز ، لان النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع وسلف ، ولانه شرط عقد فى عقد فلم يجز (٢٣) .

١٠ — واذا شرط المقترض ان يوفى المقرض انقص مما اقترضه لم يجز ، لان القرض يقتضى رد المثل وشرط النقصان يخالف مقتضاه فلم يجز كشرط الزيادة ، وقيل يجوز لان القرض جعل للرفق بالمستقرض وشرط النقصان لا يخرج عن موضوعه بخلاف الزيادة (٢٤) ، ويقتصر الاستثناء المشار اليه على ما لا يجرى الربا فيه ، اما اذا كان مما يجرى فيه الربا فلا يجوز ايضا اشتراط النقصان (٢٥) .

١١ — وان اقترض المقرض المقترض مطلقا بغير شرط فقضاه المقترض خيرا منه فى القدر او الصفة او دونه جاز برضاها كما ذهب لذلك الاثمة مالك والشافعى واحمد بن حنبل (٢٦) .

وجواز رد الافضل بلا شرط مبنى على انه حسن قضاء ما دام الافضل ليس بناء على شرط او عادة . وقد جاز الافضل لان النبى صلى الله عليه وسلم تسلف بكرا ورد عنه رباعيا ، وفيه عن ابي هريرة ( كان لرجل على النبى صلى الله عليه وسلم سن من الابل فجاء يتقاضاه ، فقال اعطوه فلم يجدوا الا سنا فوقها ، فقال اعطوه . فقال : اوفيتنى اوفاك الله . فقال النبى صلى الله عليه وسلم : ( ان خيركم احسنكم قضاء ) . متفق عليه . وعن جابر قال : ( اتيت النبى صلى الله عليه وسلم وكان عليه دين فقضاني وزادنى ) . متفق عليه .

١٢ — وكما يجوز رد افضل من القرض بدون شرط او عادة ، فانه يجوز للمقترض بعد الوفاء بالقرض وبغير شرط ان يقدم هدية للمقرض (٢٧) .

١٣ — واذا اقترض ذمى ذميا خمرا ثم اسلما او اسلم احدهما بطل القرض ، ولم يجب على المقترض شيء سواء كان هو المسلم او الآخر لانه اذا اسلم المقترض لم يجز ان يجب عليه خمر لعدم ماليته ولا يجب بدلها لانها لا قيمة لها ، ولذلك لا يضمنها اذ اتلفها وان كان من اسلم هو المقرض لم يجب له شيء لذلك (٢٨) . اى لاسلامه .

والله ولى التوفيق

(٢٢) المغنى ج ٣ ص ٣٥٩ .

(٢٣) المغنى ج ٣ ص ٣٦٠ .

(٢٤) الشرح الكبير ص ٣٩١ .

(٢٥) المغنى ج ٣ ص ٣٦٣ .

(٢٦) المغنى ج ٣ ص ٣٦١ .

(٢٧) الشرح الكبير ص ٣٩٢ ، ٣٩٣ .

(٢٨) المغنى ج ٣ ص ٣٦٦ .

# الحق في الحبس في البعثون المدنى المصرى دراسة مقارنة فى القانون الوضعى

للسيد الاستاذ احمد عز الدين عبدالله

## خطة البحث

مقدمة : ( البنود من ١ الى ٦ ) :

المراد بالحق فى الحبس بصفة عامة — الفكرة الاساسية التى يقوم عليها الحق فى الحبس — صعوبة تعريفه قبل تحديد طبيعته او تكييفه — العلاقة بين الحق فى الحبس والدفع بعدم التنفيذ — الاختلاف فى تحديد طبيعة الحق فى الحبس — اهمية هذا الاختلاف — اهمية الحق فى الحبس فى مختلف الروابط القانونية .

تقسيم البحث :

الباب الاول : فى نشأة الحق فى الحبس وتطوره ، دراسة مقارنة .

الباب الثانى : فى الحق فى الحبس فى القانون المدنى المصرى .

## الباب الاول

فى الحبس وتطوره

## دراسة مقارنة

وماله فى القانون الفرنسى القديم

نود من ٨ الى ١٠ .

البنود من ١١ الى ١٣ .

٤ فى حالات

١٠ امة



## الباب الثاني

## الحق في الحبس في القانون المدني المصري

## تمهيد (البند ٢١) :

- أحكام حق الحبس في القانون المدني القديم ( البنود من ٢٢ الى ٢٤ ) .
- أحكام الحق في الحبس في القانون المدني الحالي — النصوص التشريعية — الأعمال التحضيرية للقانون المدني وطبيعة الحق في الحبس — الآراء الفقهية في طبيعة الحق في الحبس .
- منا نراه في طبيعة الحق في الحبس — تعريف الحق في الحبس .
- موضوعات هذا الباب الثاني : شروط نشأة الحق في الحبس — مجاله — آثاره — انقضاؤه ( البنود من ٢١ الى ٢٨ ) .

## الفصل الأول : شروط نشأة الحق في الحبس :

- تمهيد — الشرط الأول : وجود دينين متقابلين .
- الشرط الثاني : توافر ارتباط بين الدينين المتقابلين كيفية استعمال الحق في الحبس . ( البنود من ٢٩ الى ٣٢ ) .

## الفصل الثاني : مجال الحق في الحبس :

- تمهيد — الحق في الحبس نظرية عامة او مبدأ عام — حالات للحق في الحبس وردت في نصوص خاصة — أمثلة للاجتهاد الفقهي في ايراد تطبيقات للحق في الحبس لم يرد بها نص تشريعي . ( البنود من ٣٣ الى ٣٥ ) .

## الفصل الثالث : آثار الحق في الحبس :

- تمهيد — أولاً : علاقة الحائس بمالك العين المحبوسة ( حقوق الحائس — واجبات الحائس ) .
- ثانياً : علاقة الحائس بالغير . ( البنود من ٣٦ الى ٣٨ ) .

## الفصل الرابع : انقضاء الحق في الحبس :

- تمهيد — أولاً : انقضاء الحق في الحبس بطريق تبعية .
- ثانياً : انقضاء الحق في الحبس بطريق أصلي . ( البنود من ٣٩ الى ٤١ ) .

## خاتمة

- خلاصة البحث — مدى تأثير المشرعين في بعض الدول العربية بالقانون المدني المصري . ( البنود من ٤٢ الى ٤٤ ) .

## مقدمة

١ — يراد بالحق في الحبس ، بصفة عامة حق الدائن اذا كان مدينا في الوقت ذاته لمدينه ، في أن يستوفي الدين الذي له من الدين الذي عليه . وهذا المعنى يطوى مبدأ عاما ينهض على اعتبارات من المنطق ومقتضيات العدالة وحسن النية . ولذلك فقد عرف هذا الحق في الميدان القانوني من قديم الزمان . فقد عرف القانون الروماني حكمه دون تسميته وجرى علاج هذا الحكم فيه بالدفع بالغش ( Exceptio doli ) وبيان ذلك أن البريتور الروماني اعطى الحائز لعين لا يملكها دفعا بالغش يدفع به دعوى الاسترداد التي يرفعها المالك حتى يستوفي الاول ما صرفه في حفظ العين وتحسينها . كما اعطى هذا الدفع في العقود الملزمة لجانب واحد ، مثل الوديعة اذا انفق المودع لديه مالا على الوديعة وكان له الحق في استيفاء ما انفق . وكان هذا الدفع مسلما به في العقود الملزمة للجانبين ، فيستطيع كل من المتعاقدين أن يمتنع عن تنفيذ التزامه حتى يقوم المتعاقد الآخر بتنفيذ ما يقابل هذا الالتزام . وقد اطلق على هذا تنفيذ العقد مجال هذه العقود ، في عهد القانون الفرنسي القديم ، الدفع بعدم تنفيذ العقد ( Exceptio non adimpleti contractus ) . فهذه التسمية ليست رومانية الاصل وان كانت لاتيكية اللغة وضعها المحشون اللاحقون Postglossateurs للقانون الروماني في العصور الوسطى بعد أن صاغوا القاعدة في هذا الدفع ونسبوها الى القانون الروماني .

٢ — وهذه الفكرة العامة في الحق في الحبس تكشف عن العلاقة بينه وبين الدفع بعدم التنفيذ ، والتي تنوعت آراء الفقهاء في تحديدها حسب المتنوع من القوانين التي يقومون بتفسيرها ( القانون الفرنسي القديم — القانون المدني الفرنسي الحالي — القانون المدني الالماني — القانون المدني المصري القديم — القانون المدني المصري الحالي ) . فقد رأى البعض أن الدفع بعدم التنفيذ هو الاصل والحق في الحبس يتفرع عن هذا الاصل . ورأى البعض الآخر أن الحق في الحبس هو الاصل والدفع بعدم التنفيذ هو تطبيق هذا الاصل . ورأى فريق ثالث انفصام العلاقة بين الحق في الحبس والدفع بعدم التنفيذ . وسنعرض مختلف هذه الآراء خلال هذا البحث .

على أن تجديد العلاقة بين الدفع بعدم التنفيذ والحق في الحبس على أي وجه من مختلف هذه الوجوه ، لم تخلص في يسر بل جاءت نتيجة تطور تشريعي وفقهي استغرق عصورا عديدة . فقد قام كل من الحق في الحبس والدفع بعدم التنفيذ على أساس من الدفع بالغش في عهد القانون الروماني . ثم حدث على عهد القانون الفرنسي القديم ان انطوى الدفع بعدم التنفيذ في غير الحالات المنصوص عليها وراء الحق في فسخ العقد ، اذ أنه ما دام للدائن في العقد الملزم للجانبين أن يطلب فسخ العقد اذا لم يتم المدين بتنفيذ التزامه ، فإنه يكون لهذا الدائن أن يقف تنفيذ التزامه حتى يفي المدين بالتزامه . ثم أصبح الحق في الحبس لصيقا بالاموال المادية وصار حقا عينيا في نظر



عدد من الفقهاء . وجاء القانون المدني الفرنسي خلوا من نظرية عامة في الحق في الحبس أو في الدفع بعدم التنفيذ مكتفيا بالنص على حالات معينة في كل منهما ( مثل ما نص عليه في المواد ٥٤٥ و ٨٦٧ و ١٦١٢ و ١٦١٣ و ١٧٤٩ و ١٩٤٨ و ٢٢٨٠ مدني فرنسي ) (١) . وجرى الفقه الفرنسي خلال القرن التاسع عشر على القول بأن للحق في الحبس حالات معينة محصورة العدد ، دون نظرية عامة في هذا الحق . وقد تضمن التقنين المدني الألماني نظرية عامة في الدفع بعدم التنفيذ ، تأثر بها الفكر الفرنسي في مطلع القرن العشرين ليبني نظرية عامة في الحق في الحبس . ( م ٣٢٠ مدني ألماني ) (٢) .

٣ — وقد كان من شأن هذا الوضع التشريعي في التقنين المدني الفرنسي فيما يتعلق بالحق في الحبس ، أن اختلف الفقهاء في تكييفه ، أي في تحديد طبيعته ، أهو حق عيني أم حق شخصي . فرأى البعض منهم أنه حق عيني ، ورأت الغالبية أنه حق شخصي . على ما سنعرضه تفصيلا فيما بعد . وقد يرى في الحق في الحبس أنه مجرد وسيلة ضمان تأخذ صورة « دفع » . وليس ثمة من شك في أن تعريف الحق في الحبس تعريفا دقيقا يتعذر الوصول اليه قبل تحديد طبيعة هذا الحق .

٤ — هذا وليس الخلاف في طبيعة الحق في الحبس هو مجرد اختلاف نظري ، إذ له أهمية عملية بالغة القدر . فلو اعتبر هذا الحق حقا عينيا لكان وجوده مقصورا على الحالات التي ينص عليها القانون ، لتعلق ترتيب الحقوق العينية بالنظام العام ولكان حق الحابس « حق الحبس » Droit de rétention . وعلى النقيض من ذلك لو اعتبر هذا الحق حقا شخصيا لتقرر وجوده في كل حالة تتوافر فيها شروطه ولو لم يرد بها نص في القانون (٣) . ويكون حق الحابس « حقا في الحبس » ( Droit à la rétention ) لأن حقه ليس حقا على الشيء ، وإنما هو حق يترتب في ثمة المدين متعلقا بهذا الشيء .

٥ — وإذا ما اتخذ الحق في الحبس صورة النظرية العامة ، انبسطت تطبيقاته على المتنوع من الروابط القانونية وكانت له أهمية فيها . فيجد مكانه في العقود الملزمة للجانبين ، مثل عقد البيع فيكون للبائع أن يحبس الشيء المبيع حتى يستوفي الثمن ، كما يجد مكانه في العقود الملزمة لجانب واحد كالوديعة ، فيكون للمودع لديه أن يقف التزامه برد الوديعة حتى يستوفي ما يستحق على المودع من مصروفات أنفقت في حفظ الوديعة . بل ويجد الحق في الحبس تطبيقا حتى في حالة عدم قيام علاقة تعاقدية بين طرفين ما دامت توجد رابطة تربط العين المحبوسة بالدين المحبوس من أجله . مثل ذلك الحابس للعين يحبسها حتى يسترد من المالك المصروفات الضرورية ومصروفات التحسين .

(١) راجع الاساتذة ، دكتور عبد الرزاق السنهوري « في الوسيط في شرح القانون المدني الجديد » مجلد ١ فقرة ٤٩٣ ومجلد ٢ طبعة ١٩٥٦ فقرة ٦٣٦ ، دكتور اسماعيل غانم « في النظرية العامة للالتزام » ، مصادر الالتزام طبعة ١٩٦٦ فقرة ٣٦ و ١٦٠ .

(٢) وهناك نص المادة ٣٢٠ مدني ألماني في الترجمة الفرنسية للتقنين الألماني التي قام بها مكتب التشريعات الأجنبية والقانون الدولي بباريس طبعة سنة ١٩٢٩ :

« Quiconque est obligé en vertu d'un contrat synallagmatique peut refuser la prestation qui lui incombe jusqu'à ce que la contre-prestation soit effectuée à moins qu'il ne soit obligé d'exécuter le premier ..... »

(٣) راجع ذلك في مؤلف الاستاذ الدكتور عبد الفتاح عبد الباقي « التامينات الشخصية والعينية طبعة سنة ١٩٥٠ فقرة ١٦٢ ، وكذلك المراجع المشار اليها فيه .

٦ — وبعد هذا الاجمال فى بيان المراد بالحق فى الحبس بصفة عامة والقنويه بمدى الاختلاف فى طبيعته ومدى أهميته فى مختلف الروابط القانونية ، يمكننا تقسيم الكلام فى هذا الحق الى بابين :

- اولهما — فى نشأة الحق فى الحبس وتطوره ، دراسة مقارنة .
- وثانيهما — فى الحق فى الحبس فى القانون المدنى المصرى .

## الباب الاول

### نشأة الحق فى الحبس وتطوره

#### دراسة مقارنة

٧ — تمهيد : نتناول فى هذا الباب الاول نشأة الحق فى الحبس وتطوره منذ القانون الرومانى حتى القانون الفرنسى القديم . ثم نعرض بعد ذلك كيف عالجه المشرع فى بعض التقنينات المدنية التى صدرت منذ اوائل القرن التاسع عشر . ونتخذ فى هذا السبيل التقنين المدنى الفرنسى نموذجا للتقنينات التى اكتفت بالنص على حالات معينة للحق فى الحبس ، ثم نتخذ من التقنين المدنى الالمانى نموذجا للتقنينات التى ضمت نظرية او مبدأ عاماً فى هذا الحق .

## الفصل الاول

### نشأة الحق فى الحبس فى القانون الرومانى

#### ومآله فى القانون الفرنسى القديم

#### ٨ — منشأ الحق فى الحبس — القانون الرومانى :

يجد الحق فى الحبس منشأه فى القانون الرومانى . وليس ذلك فى نطاق نصوص القانون المدنى ( Jus civile ) بل فى نطاق سلطة البريتور الرومانى *Præteur* فى تنظيم الخصومة وانشاء الدفوع ( Exceptio ) ، وهى السلطة التى خوله اياها « قانون ابوتيا » ( Aebutia ) ، وذلك تمكينا للقاضى من أداء العدالة التى يملئها عليه الحس القانونى . وجاءت هذه الدفوع مخففة لمبدأ كان سائدا فى روما ، وهو مبدأ « وحدة المسألة محل النزاع » ، *l'unité de la question litigieuse* ، والذى كان يترتب عليه انه لا يمكن النظر فى خصومة ما الا فى مسألة قانونية واحدة ، « فالدعوى طلب » . وترتب على انشاء الدفوع انه اذا ما أقر القاضى لشخص ما حق المطالبة بشىء ، رخص للمدعى عليه فى اثبات عدم احقية الدعوى الموجهة اليه .

وقد نشأ فى مجرى تطور الدفوع « الدفع بالغش » ( Exceptio doli ) ولم يكن هذا الدفع مقصورا على الغش بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة ، أى الطرق الاحتيالية التى يستخدمها أحد الطرفين ليحمل الطرف الاخر على ابرام العقد ( وهو ما سماه الرومان ) « الغش »



الخاص أو الغش السابق ( *dol spécial ou passé* ) بل أنه يشمل كافة الظروف التي تمكن المدعى من الافادة من الاوضاع الشكلية ( الاجرائية ) للوصول الى نتيجة مضادة للعدالة وهذا هو ما اطلق عليه الرومان « الغش العام أو الحالي » ( *dol général ou actuel* ) مثل ذلك أن يرفع شخص دعوى باسترداد شيء من حائزه حسن النية ، ويكون هذا الأخير قد أنفق مصروفات ضرورية للمحافظة على هذا الشيء ، فإنه يحق له بطريق الدفع بالغش ( الدفع العام بالغش ) أن يطلب من المدعى أن يؤدي له هذه المصروفات عند استرداد الشيء ، وإذا ما رفض المدعى ذلك كان مرتكباً للغش ، وكان للحائز أن يحتفظ بالشيء ( أي يحبسه لديه ) .

٩ — على هذا الوجه قام الحق في الحبس على أساس من الدفع بالغش ، وإن كان هذا الدفع لم يقتصر مجاله على هذا الحق بل امتد الى المتنوع من المسائل القانونية ، بحيث صار اسم جنس *terme générique* وخصه شراح القانون الروماني ، في مجال الحق في الحبس باسم معين هو ( *Exceptio doli pure retentionis* ) أي « الدفع بالغش الخالص للحبس » ، كما اطلق عليه بعض المعلقين بعد ذلك ( *Exceptio doli specialis retentionis jure* ) أو ايجازاً ( *Exceptio retentionis* ) أي « الدفع بالحبس » فهو دفع خاص يكون من شأن الالتجاء اليه الوصول الى « الحق في الحبس » (٤) .

هذا ولما كان المدعى الذي يطالب بشيء يكون مرتكباً للغش إذا ما امتنع عن أن يؤدي للمدعى عليه ما استحق له من مصروفات أنفقها على هذا الشيء ، وكان التزام المدعى بأداء هذه المصروفات حقاً شخصياً ، فإن الدفع بالغش يكون بدوره شخصياً فلا يوجه الا الى مرتكب الغش أي المدعى أو من يمثله . فقد حسب بعض الفقهاء الحق في الحبس في القانون الروماني حقاً عينياً وهو رأي لم يسد .

كذلك حاول بعض الفقهاء بناء هذا الحق على فكرة الاثراء بلا سبب « فمن العدل الطبيعي الا يثرى شخص من طريق الاضرار بشخص آخر » . ولكن هذا الرأي بدوره لم يسد . وأياً ما كان الأمر فإن هذا الحق ينبني على أساس عميق من العدالة ، فهي بذاتها تكفي لتبرير وجوده . ويمكن اجمال القول في النهاية في أنه ما دام الدفع بالحبس هو الأصل والوسيلة للحق في الحبس ، وما دام ذلك الدفع شخصياً ، فإن هذا الحق يكون شخصياً كذلك (٥) .

١٠ — ويجدر التنويه — أخيراً — بأنه كما جرى اعمال الدفع بالغش لاتخاذها أساساً للحق في حبس الشيء ورفع دعوى استرداده في القانون الروماني ، جرى أيضاً

(٤) راجع في ذلك مؤلف Arangio - Ruiz وعنوانه Cours de droit romains, Les actions طبعة سنة ١٩٣٥ ص ٥٩ هذا ويجدر التنويه بأن كلمة <sup>١٧١</sup> يقصد بها في القوانين المدنية الوضعية « التدليس » ومعناه « ايقاع التعاقد في غلط يحمله على التعاقد ، وهو بهذا التحديد يختلف عن الغش *fraude* لان التدليس إنما يكون في اثناء تكوين العقد أما الغش فقد يقع بعد تكوين العقد أو يقع خارجاً عن دائرة العقد ، . راجع في ذلك السنهوري في الوسيط المرجع السابق ج ١ فقرة ١٧٩ ١٠

(٥) راجع في التفصيلات دكتور عبد الهادي العطافي ، في رسالة *Le droit de rétention en droit musulman comparé au droit français* باريس سنة ١٩٥٨ ص ٥١ وما بعدها .

اعمال هذا الدفع في مجال العقود ، سواء اكانت ملزمة لجانب واحد مثل الوديعة ، فيدفع به المودع لديه دعوى استرداد الوديعة حتى يستوفى ما أنفق في حفظها من مصروفات ، أم كانت عقودا ملزمة للجانبين ، مثل عقد البيع ، فيستطيع البائع أن يقف تسليم المبيع للمشتري حتى يستوفى الثمن . وكان الدفع بالغش مفهوما ضمنا في هذه العقود الاخيرة لانها تنطوي جميعا على حسن النية ، مما يقتضى أن يكون لكل من المتعاقدين أن يقف تنفيذ التزامه حتى يقوم المتعاقد الآخر بتنفيذ الالتزام المقابل له . وقد أطلق على الدفع بالغش في صدد هذه العقود على عهد القانون الفرنسى القديم « الدفع بعدم تنفيذ العقد » ( Exceptio non adimpleti contractus ) وهذا التقابل بين الالتزامات الناشئة من علاقة قانونية واحدة بنى عليها رجال القانون الكنسى droit canonique ( ٥ مكرر ) مبدأ الارتباط بين الالتزامات المتقابلة ، والذي بنوا عليه نتيجة هامة وهى أنه لا يحق لاي من الطرفين فى علاقة قانونية أن يجبر الطرف الآخر على تنفيذ التزامه ما دام الأول لم يقم بالتزامه . ثم جاء المحشون اللاحقون Postglossateurs فى أواخر القرن الثالث عشر ) وبنوا على النصوص الرومانية القائمة على هذا المعنى « نظرية الدفع بعدم التنفيذ » وأطلقوا عليها هذا الاسم بعد أن نسبوها للقانون الرومانى ( ٦ ) . على أن هذه النظرية لم تكد تبين حتى حدث ما أصابها بالتمزق . وبيان ذلك أن الفقيه كيجاس ( Cujas ) ومدرسته كشفوا عن المفهوم الصحيح لهذه النصوص ، وجعلوا الدفع بعدم التنفيذ مقصورا على الحالات التى وردت بها ، وسد القضاء الفراغ الذى تخلف عن انحلال هذه النظرية بنظرية الفسخ فى العقود . واستقلت نظرية الحق فى الحبس عن نظرية الدفع بعدم التنفيذ ، وأصبح هذا الحق متصلا بالاشياء المادية مما ساعد على اعتباره حقا عينيا عند بعض الفقهاء .

## ١١ — الحق فى الحبس فى القانون الفرنسى القديم :

وإذا كان ما تقدم هو حال الحق فى الحبس فى القانون الرومانى وأردف الانتقال الى الكلام فى هذا الحق على عهد القانون الفرنسى القديم ( ٦ مكرر ) ، لكان من المناسب التجهيز لذلك بالقول بأنه قد تم غزو البربر ( barbari ) للإمبراطورية الرومانية فى القرن الخامس الميلادى وقد جلبوا معهم قوانينهم ، وكان من شأن هذا الغزو أن وجدت جنبا الى جنب قبائل وشعوب يختلف بعضها والبعض ، لكل منها آدابه وديانته ونظمه

( ٥ مكرر ) ويسمى ايضا droit canon أو القانون الدينى droit ecclésiastique وكان هذا القانون من مصادر القانون الفرنسى القديم ، ودخل بعض ما كان يحكمه من مسائل مثل الزواج فى نطاق التقنين المدنى الفرنسى . راجع فى ذلك « civil français » ١ طبعة ٦ سنة ١٩٣٠ ص ١٣ .

( ٦ ) راجع فى ذلك السنهورى فى الوسيط ج ٢ هامش ٢ ص ١١٢٥ .  
( ٦ مكرر ) ومصادر القانون الفرنسى القديم l'ancien droit هى العرف la coutume

وكان سائدا فى العهد الملكى فى بلاد شمال فرنسا وترجع اصوله الى قواعد عرف جرمانية المصدر جلبها معهم الغزاة البربر فى القرنين الخامس والسادس الميلاديين ، والمصدر الثانى للقانون المكتوب وكان سائدا فى بلاد وسط فرنسا وترجع بعض اصوله الى القانون الرومانى بجانب قواعد العرف المحلية . وقد أصبحت هذه التفرقة بين اسمى هذين المصدرين غير صادقة بعد تدوين العرف حتى بالنسبة لبلاد شمال فرنسا فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر . والمصدر الثالث للقانون الفرنسى القديم هو القانون الكنسى . راجع Colin et Capitant المرجع السابق ص ١٣ .



القانونية . ولم يحاول الفاتحون غداة الفتح فرض قوانينهم على المغلوبين أو الاستقاء من قوانين هؤلاء ، وذلك على اعتبار زهو الغالب واستعلائه على المغلوبين ، وبالنظر الى النزعة الفردية الاستقلالية التي تميز بها الجرمان . وبذلك تميز كل شعب أو قبيلة بنظامه القانونية الخاصة به ، وساد نظام شخصية القوانين في عهد البربر ( *personnalité des lois* ) وكان أن مضت خمسة قرون منذ غزو البربر ( من القرن الخامس الى القرن العاشر الميلادي ) ، وكانت هذه القرون كافية لاندماج القبائل الجرمانية بعضها في البعض واندماجها ايضا مع المغلوبين ( أي مع الرومان والغالبيين ( *Gallo - Romains* ) وتكون من هذا المزيج سكان تجردوا من العصبية العنصرية ، كما ذابت النظم القانونية الخاصة بكل جماعة من هذه الجماعات لتحل محلها نظم قانونية محلية منشؤها العرف المحلي ( *Coutumes régionales* ) ويغلب فيها طابع النظم القانونية للمغلوبين ومن ثم كانت أكثر تقدما من الاولى . ولما أصابت الملكيات التي أعقبت امبراطورية شارلمان الضعف والخور ، نمت وقويت سلطات محلية هي سلطات السادة الاقطاعيين ، وتواصل النظام الاقطاعي ، وصار لكل اقطاعية نظمها القانونية الخاصة بها والتي فاض أغلبها من العرف ، وكان قانون كل اقطاعية كامل السيادة الاقليمية ، وظلت الحال كذلك حتى نهاية القرن الحادي عشر . ثم جرى بعد ذلك التحلل تدريجيا من هذه الاقليمية المطلقة للقانون ، وهو ما تحقق في ايطاليا في اواخر القرن الثاني عشر واول القرن الثالث عشر .

ودون الدخول في تفاصيل هذا التطور القانوني ، يكفي القول انه في العهد الملكي في فرنسا كانت مصادر القانون هي العرف والقانون الروماني والتشريعات الملكية ( *législations royales* ) ، وكان المصدر الاول اهم هذه المصادر جميعا ، ولذلك فقد جرت محاولات في سبيل تدوينه ، وجرى التفكير في ان يكون هذا التدوين رسميا ، وكانت بداية ذلك أمرا ملكيا صدر في أبريل سنة ١٤٥٤ بالبدء في هذا التدوين . واستغرق تدوين العرف في مختلف مقاطعات مملكة فرنسا طوال القرن السادس عشر ، وبعد أن تم هذا التدوين صار الاعتداد في وجود قاعدة العرف هو بالنص المكتوب . واستقر العرف المدون طوال القرنين السابقين على الثورة الفرنسية . وقام فقهاء بالتأليف في هذا العرف والعناية بقواعد « العرف الفرنسي المشترك » ( *droit Coutumier* ) ( *Commun de la France* ) واخصهم ذكرا الفقيه ( *POTHIER* ) الذي كان لمؤلفاته تأثير كبير في التقنين المدني الفرنسي الصادر في سنة ١٨٠٤ ( *V* ) .

١٢ — وبعد هذا السرد التاريخي الموجز يمكن القول فيما يتعلق بالحق في الحبس ، ان هذا الحق لم يكن معروفا في قوانين البربر . على انه لما كان مبدأ شخصية قوانين البربر ( قواعد العرف الجرمانية ) ، مما يمكن معه تصور ان الحق في الحبس ( وهو معروف في القانون الروماني ) لم يكن منكرا تماما في ذلك العصر وقد يكون الأخذ به قد تحقق .

وعندما حل العهد الاقطاعي عرف الحق في الحبس ( على الأقل منذ بداية القرن الحادى عشر ) فى تطبيقات محدودة وتأثرا بالقانون الرومانى . ولما كان مجال استعمال هذا الحق وشروط استعماله غير واضحة المعالم ، فقد تحققت اساءة استعماله ، مما اقتضى صدور عدد من الأوامر الملكية ( ordonnances royales ) لتنظيم استعماله . كان آخرها وأهمها الأمر الصادر فى سنة ١٦٦٧ والذى ظل ساريا حتى التشريع الوسيط (٨) ( législation intermédiaire ) ( أى التشريع الصادر فى الفترة بين قيام الثورة الفرنسية وابتداء العمل بالتقنين المدنى الصادر فى سنة ١٨٠٤ ) ، وتجلت فى نصوصه الصورة الأخيرة للحق فى الحبس قبل صدور هذا التشريع . وقد نص فى هذا التشريع صراحة على الحق فى الحبس ( وبخاصة قانون ٢٢ نوفمبر ١٧٩٠ م ٢٥ ، وقانون ٧ يونيه — ٥ أغسطس سنة ١٧٩١ م ٢١ ، وقانون ٢٨ سبتمبر — ٦ أكتوبر سنة ١٧٩١ م ١ ) .

١٣ — ويمكن تلخيص حال الحق فى الحبس منذ عهد البربر حتى قيام الثورة الفرنسية فيما يلى :

١ — أنه فى خلال هذه العصور قد وجدت امارات للحق فى الحبس ( على عهد البربر ) ثم أدلة تثبت وجوده ( فى العهد الاقطاعي وفى التشريع الوسيط ) .

٢ — ان وجود هذا الحق انما يرجع الى التأثير بالقانون الرومانى الذى صاحب حياة الجماعة الفرنسية مدة خمسة عشر قرنا من الزمان ، جرى خلالها اما عدم انكار الحق فى الحبس ، كما هو مقرر فى القانون الرومانى ، واما الاعتراف به بالاستيحاء من هذا القانون ، وباعتباره امرا يقتضى وجوده منطق العقل ( ٨ مكرر ) .

على أنه وان كان وجود هذا الحق قد أصبح مسلما به على الوجه المتقدم ، الا أنه من الملاحظ أن أى مشروع لم يتعرض للكشف عن طبيعة الحق فى الحبس منذ عهد القانون الرومانى حتى صدور التقنين المدنى الفرنسى فى سنة ١٨٠٤ . وقد انقسم الراى فى الفقه الفرنسى فى القانون الفرنسى القديم فى هذه الطبيعة .

فراى بعض الفقهاء أن الحق فى الحبس حق شخصى وأنه كان معنبراً كذلك فى القانون الرومانى ، فلا يحتج به الا ازاء مرتكب الغش وورثته . وهو ، بعد ، كما كانت عليه حاله فى القانون الرومانى ، مجرد من حق التقدم أو الاولوية ( droit de préférence ) وحق التتبع ( droit de suite ) وأنه وان كان هذا الحق قد صار ، على عهد القانون الفرنسى القديم ، يحتج به فى مواجهة الغير ، الا أنه ليس من شأن ذلك أن يصبح حقا عينيا (٩) .

(٨) ويسمى أيضا droit intermédiaire وهو يضم تشريعات أصدرتها جمعيات الثورة منذ الجمعية التأسيسية بصفة عاجلة ومؤقتة لتحل أحكامها محل الأحكام السارية التى لا تتفق مع الافكار السياسية والمثل الاجتماعية المتبغاة . راجع فى ذلك Colin et Capitant المرجع السابق ص ١٤ .

(٨ مكرر) — راجع فى ذلك الدكتور عبد الهادى العطاوى ، المرجع السابق ص ٦٠ .

(٩) راى ZARA معروضا فى رسالة الدكتور عبد الهادى العطاوى ، المرجع السابق ص ٦٦ .



ورأى البعض الآخر من الفقهاء أن الحق في الحبس وإن كان حقا شخصيا في القانون الروماني إلا أنه صار حقا عينيا في القانون الفرنسي القديم ، وتنوعت مناحيهم في مدى الآثار التي تترتب على اعتبار الحق في الحبس حقا عينيا ، فمنهم من جعل هذه الآثار تشمل حق الأولوية وحق التتبع ، ومنهم من جعلها مقصورة على حق التتبع ، ومنهم من رتب على الحق في الحبس حق امتياز للدائن ( Privilège ) ، وأخيرا منهم من رأى الاكتفاء بالقول بأن حق الحبس عينى لأنه يمكن الاحتجاج به في مواجهة الغير ، مع الاختلاف في تحديد هؤلاء الغير ، هل هم جميع دائنى المدين أيا كان تاريخ نشأة حقوقهم ، أم أنهم يقتصررون على الدائنين الذين نشأت حقوقهم بعد نشوء الحق في الحبس .

ويمكن اجمال القول في أنه لا يمكن ، في القانون الفرنسي القديم ، استخلاص نظرية عامة في الحق في الحبس ، أو حتى نظريتين متقابلتين ، وكل ما ضمه هذا القانون في صدد الحق في الحبس هو مجرد حلول في حالات معينة .

ولننتقل بعد ذلك الى الكلام في الحق في الحبس في التقنين المدني الفرنسي باعتباره نموذجا للتقنيات التي عالجت هذا الحق عن طريق النص على حالات معينة له دون وضع قاعدة عامة أو نظرية عامة فيه .

## الفصل الثانى

### التقنين المدني الفرنسى

#### ومعالجة الحق في الحبس بالنص عليه في حالات معينة

١٤ — عندما اضطلع المشرع الفرنسى بوضع التقنين المدني تأثر في شأن الحق في الحبس بما كانت عليه حاله في القانون الفرنسى القديم من وجود حالات معينة لهذا الحق دون نظرية عامة فيه . ولذلك فإنه قد نص في هذا التقنين على حالات متناثرة للحق في الحبس لا يجمعها جامع معين . فذكر أمثلة لهذه الحالات فيما يلى :

١ — المادة ٨٦٧ الواردة في باب الميراث التي تنص على أنه :

« للشريك الوارث الذى يحوز العقار فعلا أن يحبس حيازته لحين استيمائه الفعلى للمبالغ المستحقة له من مصروفات الصيانة أو التحسينات » (١٠) .

٢ — المادة ١٦١٢ الواردة في باب البيع التي تنص على أنه :

« لا يكون البائع ملزما بتسليم الشيء اذا لم يؤد المشتري ثمنه وكان البائع لم يمنحه أجلا للوفاء به » (١١) .

Art. 867. « Le cohéritier qui fait le rapport en nature d'un immeuble (١٠)  
peut en retenir la possession jusqu'au remboursement effectif des  
sommes qui lui sont dues pour impenses ou améliorations. »

Art. 1612. « Le vendeur n'est pas tenu de délivrer la chose, si l'acheteur (١١)  
n'en paye pas le prix et que le vendeur ne lui ait pas accordé un délai  
pour le paiement. »

٣ — المادة ١٧٤٩ ( معجلة في سنة ١٩٤٥ ) الواردة في باب عقد الايجار ، التي تنص على أنه :

« لا يجوز طرد المستأجرين ما لم يؤد لهم المؤجر أو من حاز العين المؤجرة التعويضات المنصوص عليها في المواد السابقة » (١٢) .

٤ — المادة ١٩٤٨ الواردة في باب الوديعة والحراسة التي تنص على أنه :

« للمودع لديه أن يحبس الوديعة حتى يؤدي له كافة ما يستحق له بسبب الوديعة » (١٣) .

٥ — المادة ٢٢٨٠ فقرة أولى الواردة في باب التقادم والتي تنص على أنه :

« اذا كان الحائز الحالي للشيء المسروق أو الضائع قد اشتراه من سوق أو مزاد علني أو ممن يتجر في مثله ، فإن المالك الأصلي لا يمكنه استرداده ما لم يؤد للحائز الثمن الذي دفعه » (١٤) .

١٥ — بالنظر الى هذا الوضع التشريعي للحق في الحبس في التقنين المدني الفرنسي ، جرى الفقهاء خلال القرن التاسع عشر على القول بأن هذا الحق مقرر في الحالات المنصوص عليها فحسب ، أي أن الحق في الحبس حالات وارده في التشريع على سبيل الحصر .

ثم عني الفقهاء بالبحث في طبيعة الحق في الحبس ، أهو حق شخصي أم هو حق عيني ، وهي مسألة سبق أن أثيرت في أيام القانون الفرنسي القديم ، ثم أثيرت بعد صدور التقنين المدني الفرنسي في ضوء أحكامه .

فراى بعض الفقهاء أن الحق في الحبس حق عيني (١٥) ، وأنه يترتب على اعتباره كذلك أنه يمكن الاحتجاج به في مواجهة الغير . وعلل بعضهم عينية هذا الحق بقوله « أنه لما كان الحق في الحبس يحتج به ازاء الغير فإنه يكون حقاً عينياً » . ولم يكتف

Art. 1749. « Les locataires ne peuvent être expulsés qu'ils ne soient payés (١٢)  
par le bailleur, ou, à son défaut, par le nouvel acquéreur, des dom-  
mages et intérêts ci-dessus expliqués. »

Art. 1948. « Le dépositaire peut retenir le dépôt jusqu'à l'entier paiement (١٣)  
de ce qui lui est dû à raison du dépôt. »

Art. 2280. « Si le possesseur actuel de la chose volée ou perdue l'a achetée (١٤)  
dans une foire ou dans un marché, ou dans une vente publique, ou  
d'un marchand vendant des choses pareilles, le propriétaire origi-  
naire ne peut se la faire rendre qu'en remboursant au possesseur le  
prix qu'elle lui a coûté. »

(١٥) ومتى اعتبر حقاً عينياً كانت تسميته الملائمة هي « حق الحبس »  
droit de rétention وليس الحق في الحبس droit à la rétention



فريق ثالث باسباغ صفة العينية على الحق فى الحبس ، بل رقبوا له حق التقدم أو الأولوية وحق التتبع (١٦) .

ولقد كانت هذه الوجهات من النظر جميعا محلا للنقد ، وأخص وجوه هذا النقد ذكرنا : أولا : انه وان كان صحيحا ان الحق العينى يحتج به ازاء الغير ، فليس لهذا السبب وحده يعتبر الحق عينيا ، كما ان الاحتجاج بالحق ازاء الغير ليس مقصورا على الحقوق العينية دون غيرها . ثم ان الحق فى الحبس لا يجوز الاحتجاج به ازاء الغير الا بتوافر شروط معينة ، ومن شأن ذلك بعده عن الفكرة التقليدية فى الحق العينى . وثانيا : ان الحق فى الحبس لا يتمتع بالمقومات الاساسية للحق العينى ، فهو لا ينطوى على كل من حق الأولوية ( أى حق التقدم ) وحق التتبع ، كما انه لا يخضع لاجراءات الشهر (١٧) . وانتفاء حق الأولوية يعبر عنه ان الحق فى الحبس لا يرتب للدائن الحابس امتيازاً على غيره من الدائنين . وانتفاء حق التتبع يكشف عنه ان الحابس اذا تخطى عن حيازة الشيء المحبوس فقد حقه فى حبسه ولما استطاع استرداده . ثم ان القانون الفرنسى لم ينظم اجراءات لشهر حقوق الحبس .

ولذلك فقد غلب فى الفقه الراى القائل بأن الحق فى الحبس حق شخصى ، وان اختلف القائلون بهذا الراى فى مدى الاحتجاج بهذا الحق ، هل هو احتجاج نسبى أم احتجاج مطلق . فرأى جانب منهم — وهو القلة — ان الحق فى الحبس يحتج به فى مواجهة الدين وخلفائه العامين فحسب وما هذا الحق الا دفع ( Exception ) يوجه ضد الدين انتفاء سوء النية عنده (١٨) . بينما ترى الغالبية انه يمكن الاحتجاج بالحق فى الحبس ازاء الغير ( opposable aux tiers ) والاحتجاج به هو احتجاج مطلق ( opposabilité absolue ) . . . ويعلل هذا النظر بالقول « ان الحق فى الحبس يتجلى فحسب فى صورة دفع يمكن الحابس للشيء من رفض استرداده سواء اكان الاسترداد بدعوى شخصية أم بدعوى عينية ، فهو دفع ذو احتجاج مطلق ( exception à opposabilité absolue ) ، وبهذه الخاصة يتوافر وجه الشبه بينه وبين الحق العينى ، وهو لا يرتب لحابس أية ميزة خاصة ( Avantage particulier ) وانما يرتب له فحسب امكان الاحتجاج بحقه فى مواجهة الآخرين كافة الذين يتمتعون بميزات فى الشيء المحبوس » (١٩) .

١٦ — هذا عن الفقه ، وأما القضاء فقد تجنب فى غالبية أحكامه مسألة تحديد طبيعة الحق فى الحبس ، أهو حق شخصى أم حق عينى ، وان كان قد تعرض فى القليل

(١٦) راجع هذه الآراء معروضه فى رسالة الدكتور عبد الهادى العطفانى — المرجع السابق ص ٧٤ .

(١٧) راجع فى ذلك Aubry et Ran فى Cours de droit civil français français.

ج ٣ فقرة ٢٥٦ مكررة ، وأيضا Planiol et Ripert فى Traité pratique de droit civil français

طبعة ٢ سنة ١٩٥٢ ج ٦ فقرة ٤٥٩ . وراجع أيضا دكتور صلاح النامى فى رسالته « الامتناع

المشروع عن الوفاء » جامعة القاهرة ١٩٤٥ فقرة ١٣ وما بعدها .

(١٨) راجع فى ذلك Troplong فى مؤلفه Droit civil expliqué des privilèges et hypothèques ج ١ فقرة ٢٥٦ .

(١٩) راجع فى ذلك Planiol et Ripert المرجع السابق ج ٦ فقرة ٤٥٨ .

من الأحكام لهذه المسألة وقضى بكون الحق في الحبس حقا عينيا حينا وبكونه حقا شخصا حينا آخر ، دون ابداء المبررات الكافية لهذا الرأي أو ذاك . من ذلك ما فعلته محكمة استئناف دوى ( Cour de Douai ) وهي تقرر عدم تجزئة الحق في الحبس ، وذلك في قولها : « ان الحق في الحبس غير قابل للتجزئة ، بمعنى انه يمنح للوفاء الكامل بدين الحابس ضمانا عينية Garantie réelle تتناول كل جزء من الشيء المحبوس » (٢٠) .

وتعرضت محكمة النقض لمسألة مدى الاحتجاج بالحق في الحبس فقضت في حكم قديم لها بأن « الحق في الحبس الذي يكون للمودع لديه ضمانا لاستيفاء ما استحق عليه من تعويضات عن شغل المكان الذي حفظ فيه الشيء المودع ، يحتج به في مواجهة من يؤول اليه حيازة هذا الشيء ( l'acquéreur de la chose ) » . وجرى كثير من الأحكام على الاحتجاج المطلق بالحق في الحبس (٢١) .

وفي النهاية نذكر ما يراه بعض الفقهاء من ان الحق في الحبس لا يدخل في عداد الحقوق العينية أو الحقوق الشخصية ، وان كانت له الى حد ما خاصية من خواص العينية ، وهو في الحقيقة « حق من نوع خاص » ( droit sui generis ) (٢٢) . ويضيف فقه آخر قوله — بعد تقرير عدم توفيق فكرتي الحق العيني أو الحق الشخصي وصفا للحق في الحبس — « الحق في الحبس ليس حقا عينيا وليس حقا شخصا ، فما دام لا يكون للحابس ان يسترد الشيء المحبوس الذي انتزع منه ، فان الحق في الحبس لا يكون حقا عينيا ، اذ ليس للحابس حق التمتع الذي من مخولات الحقوق العينية . ومع ذلك فليس الحق في الحبس حقا شخصا بسيطا ( un simple droit personnel ) وذلك بالنظر الى كونه يحتج به ازاء الغير الذين كسبوا من المدين ملكية موضوع الحق في الحبس » (٢٣) .

١٧ — ومنذ ان غلب وساد الرأي بأن الحق في الحبس حق شخصي ساد أيضا الرأي بأن حالات الحق في الحبس المنصوص عليها في القانون ليست واردة به على سبيل الحصر ، بل انل يمكن القياس عليها في الحالات المماثلة متى توافرت فيها الفكرة العامة أو اصول النظرية العامة في الحق في الحبس ، مما يمكن تلخيصه في انه يجب لقيام الحق في الحبس وجود دينين ما بين شخصين احدهما دائن للآخر (٢٤) . وهو في الوقت نفسه مدين له ، ووجود علاقة ارتباط بين الدينين ( lien de connexité ) ويتحقق هذا الارتباط في احدى حالتين :

- 
- (٢٠) حكم محكمة استئناف Douai الصادر في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢١ ، راجعه معروضا في رسالة الدكتور عبد الهادي العاطفي ، المرجع السابق ص ٧٥ .
- (٢١) نقض فرنسي صادر في ١٨ ديسمبر سنة ١٨٦٨ راجعه معروضا في دكتور عبد الهادي العاطفي ، المرجع السابق والأحكام الاخرى المشار اليها فيه ص ٨٣ .
- (٢٢) رأي Pret في Droit de rétention ، رسالة بواتييه ١٨٧٨ ص ٢٣٢ .
- (٢٣) راجع رأي Savatier معروضا في دكتور عبد الهادي العاطفي ، المرجع السابق ص ٨٤ .
- (٢٤) راجع Plaüiol et Ripert المرجع السابق ج ٦ فقرة ٤٤٥ .



**أولاهما :** أن يكون أحد الدينين قد نشأ بمناسبة الشيء الواجب أدائه ، فيحق للمدين أن يحبس الشيء الذي يجب عليه أدائه حتى يستوفي الدين الذي نشأ له بمناسبة هذا الشيء . مثل ذلك أن مصروفات حفظ الوديعة التي أنفقها المودع لديه فهي دين نشأ له بمناسبة الشيء المودع ، فيكون له أن يحبسه حتى يوفى له المودع هذه المصروفات . ويوصف الارتباط في هذه الحالة بأنه ارتباط مادي ( *connexité matérielle* )

**وثانيهما :** أن يكون مصدر الدينين عقد واحد أو علاقة قانونية واحدة . مثل ذلك أن يحبس البائع المبيع حتى يستوفي الثمن ، وإن يحبس المشتري الثمن حتى يتسلم المبيع . ويوصف الارتباط في هذه الحالة بأنه ارتباط قانوني ( *Connexité juridique* )

هذا وللحق في الحبس خصائص معينة ينفرد بها دون غيره من النظم القانونية . فهو « ضمان خاصة » ( *garantie spéciale* ) يلجأ إليها تلقائياً ( *spontanément* ) بهدف تحقيق التوازن مؤقتاً ، في أثناء تنفيذ العلاقات القانونية بين أشخاص ، هم الدائنين والمدينين .

وبجانب هذه الخصائص التي ينفرد بها الحق في الحبس ، يتسم هذا الحق بخصائص أخرى مشتركة بينه وبين غيره من النظم القانونية في مجال الضمانات . فهو ضمان تبعية ( *garantie accessoire* ) وغير قابل للتجزئة ( *garantie indivisible* ) وهو بعد ضمان قابل للانتقال ( *transmissible* ) لأنه ليس لصيقاً بشخص الدائن بل بالحق المضمون (٢٥) .

وأخيراً فإن الحق في الحبس قد ينقضى بطريق تبعية وذلك بانقضاء الدين المضمون ، وقد ينقضى بطريق أصلي ، مثل حالة هلاك العين المحبوسة وحالة نزول الحابس عن حقه في الحبس .

١٨ — هذا وإذا كان التشريع الفرنسي قد جرى على النص على الحق في الحبس في حالات معينة ، فإن تشريعات أخرى قد جرت على ذات النهج . مثل ذلك التقنين المدني التونسي والتقنين المدني المغربي . فالمادة ٣٠٩ من الأول والمادة ٢٩١ من الثاني تنصان على أنه : « حق الحبس هو الحق في حيازة الشيء المملوك للمدين وعدم التخلي عنه إلا بعد الوفاء بما يكون مستحقاً للدائن . ولا يمارس هذا الحق إلا في الحالات المقررة بصفة خاصة في القانون » (٢٦) .

(٢٥) راجع في التفاصيل دكتور عبد الهادي العطافي ، المرجع السابق ص ٩٩ .

(٢٦) Art. 309/291. « Le droit de rétention est celui de posséder la chose appartenant au débiteur, et de ne s'en dessaisir qu'après paiement de ce qui est dû au créancier. Il ne peut être exercé que dans les cas spécialement établis par la loi. »

راجع في المذكرة الإيضاحية مشروع تنقيح القانون المدني مجلد ٢ ص ٣٦٠ .

## الفصل الثالث

## التقنين المدنى الالمانى

## ومعالجة الحق فى الحبس فى صورة نظرية عامة

١٩ — تمهيد : عرضنا فيما تقدم نموذجا للتشريعات التى تعالج الحق فى الحبس بالنص عليه فى حالات معينة اتخذناه من التقنين المدنى الفرنسى . ونعرض هنا نموذجا من التشريعات التى تعالج هذا الحق فى صورة نظرية عامة فى الحق فى الحبس نتخذه من التقنين المدنى الالمانى .

## ٢٠ — احكام الحق فى الحبس فى القانون المدنى الالمانى :

صدر التقنين المدنى الالمانى فى ٢٨ اغسطس سنة ١٨٩٦ ( أى بعد صدور التقنين المدنى الفرنسى بما يقارب قرنا من الزمان ) ليعمل به ابتداء من اول يناير سنة ١٩٠٠ . وجاء الكتاب الاول منه حاملا عنوان « قسم عام » *Partie générale* . وجاء عنوان الكتاب الثانى منه حاملا عنوان « قانون علاقات الالتزام » (*Droit des rapports d'obligation*) مبتدئا اياه بالمادة ٢٤١ التى تنص على أنه : « يترتب على علاقة الالتزام ان يكون للدائن الحق فى ان يطالب من المدين اداء ، كما يصح ان يكون هذا الاداء امتناعا » (٢٦) مكرر . واذا ما وصلنا الى المادة ٢٧٣ وجدناها تنص على أنه : « اذا كان للمدين ، بنسأء على العلاقة القانونية ذاتها التى يقوم عليها التزامه ، طلب استحق له اداء الدائن ، كان له ، ما لم تقضى العلاقة القانونية بغير ذلك ، ان يرفض الاداء » (*Prestation*) . الواجب عليه حتى يستوفى الاداء المستحق له ( الحق فى الحبس ) ويكون مثل هذا الحق لكل من كان ملتزما بتسليم شىء ، متى كان له ادعاء حال مستحق بسبب مصروفات انفقها على هذا الشىء او بسبب اضرار لحقته منه ، ما لم يكن قد حاز الشىء نتيجة عمل غير مشروع ارتكبه عمدا . وللدائن ان يتجنب استعمال حق الحبس بتقديم تأمين . ولا يقبل التأمين بالكفالة » .

وتضيف المادة ٢٧٤ قولها : « يترتب ، فحسب ، على استعمال الحق فى الحبس فى مواجهة دعوى الدائن الزام المدين بتقديم ما يجب عليه اداؤه مقابل استيفاء الاداء الواجب له ( التنفيذ دقة بدقة *exécution trait pour trait* ) . وعلى اساس الزام من هذه الطبيعة يكون للدائن ، دون ان يقوم بالاداء الواجب عليه ان يستوفى الاداء الواجب له بطريق التنفيذ الجبرى متى كان المدين قد اعذبه » (٢٧) .

Art. 241. « En vertu du rapport d'obligation le créancier a le droit (٢٦ مكرر) d'exiger du débiteur une prestation. La prestation peut consister également dans une abstention. »

Art. 273. « Si, en vertu du même rapport juridique qui sert de fondement (٢٧) à son obligation, le débiteur a contre le créancier une prétention qui soit échue, il peut à moins que d'après le rapport d'obligation il doive en être autrement, refuser la prestation due, jusqu'à ce que la prestation lui revenant ait été effectuée ( droit de rétention ). »



وظاهر من هذين النصين ان المشرع الألماني لم يشأ أن يورد النص بحالات معينة للحق في الحبس ، بل أورد قواعد عامة يمكن أن تكون نظرية في الحق في الحبس تنبسط على المتنوع من العلاقات القانونية . ثم ان صور هذا الحق في صورة دفع من الدفع ، مما لا يترك مجالا للبحث في القائه في مجال الحقوق العينية فهو لا يشاركها في مقوماتها دون أية شبهة . وبذلك انتفى مجال الاجتهاد الذي قام به الفقهاء الفرنسيون في طبيعة الحق في الحبس . وسنرى في القسم الثاني من هذا البحث مدى تأثير المشرع المصري بالمشرع الألماني وكذلك المشرع البولوني ( م ٢١٨ مدني ) في أحكام الحق في الحبس في القانون المدني الحالي .

**٢٠ مكرر - خلاصة الباب الأول -** يخلص مما تقدم في هذا الباب الأول من البحث أن الحق في الحبس روماني النشأة ، انبنى في القانون الروماني على الدفع بالغش واتخذ صورته ، كما عرف في القانون الفرنسي القديم في نطاق محدود . ثم عالجه المشرع الفرنسي في التقنين المدني الصادر في سنة ١٨٠٤ في صورة حالات معينة . جرى الخلاف في شأنها أهى واردة على سبيل الحصر أم يمكن القياس عليها وغلب هذا النظر الثاني ومن ثم يمكن وضع نظرية عامة للحق في الحبس . وجرى الخلاف من قبل في طبيعة الحق في الحبس أهو حق عيني أم حق شخصي ، وغلب هذا التكييف الأخير . ووجد رأي يقضى بأنه في العلاقة بين الدفع بعدم التنفيذ والحق في الحبس بأن هذا الثاني ما هو الا تطبيق للأول (٢٨) . وقد حاكى بعض المشرعين المشرع الفرنسي على

= Pareil droit appartient a quiconque est obligé à délivrance d'un objet, lorsqu'il peut faire valoir une prétention actuellement échue à raison de dépenses faites pour cet objet, ou à raison d'un dommage que ce dernier lui ait causé, à moins qu'il ait acquis l'objet par suite d'un fait illicite réalisé intentionnellement.

Le créancier peut écarter l'exercice du droit de rétention par une prestation de sûreté. La prestation de sûreté qui consisterait en une caution est exclue. »

Art. 274. « A l'encontre de l'action du créancier, la mise oeuvre du droit de rétention produit uniquement cet effet que le délitteur doit être condamné à fournir la prestation contre reception de la prestation qui lui revient ( exécution trait pour trait ).

Sur le fondement d'une condamnation de cette nature, le créancier peut, sans effectuer la prestation qui lui insombe, poursuivre sa prétention par voie d'exécution forcée, lorsque le débiteur est en demeure d'accepter. »

راجع هذين النصين في الترجمة الفرنسية للتقنين المدني الألماني التي قام بها مكتب التشريعات الاجنبية والقانون الدولي بباريس ، طبعة سنة ١٩٢٩ .

(٢٨) راجع في ذلك دكتور عبد الرزاق السنهوري في مؤلفه « نظرية العقد » سنة ١٩٣٤ فقرة ٦٦٨ والمراجع الفرنسية المشار اليها في ص ٨٢٨ ( رسالة Cassin ) في الدفع بعدم التنفيذ و Depage ج ٢ بند ٨٧١ و Colin et Capitant ١٩٤٧ ص ٩٣٢ . وايضا د. السنهوري في مؤلفه « الموجز في النظرية العامة في الالتزامات » ، طبعة سنة ١٩٤٠ فقرة ١٩٧ والهامش رقم ٢ على ص ٢/٨ .

الوجه السابق بيانه • وجاء التقنين المدني الألماني ضاماً لنظرية عامة في الحق في الحبس وجرى على نهجه عدد من التشريعات ، وصار الحق في الحبس نظرية عامة يعتبر الدفع بعدم التنفيذ تطبيقاً من تطبيقاته في دائرة العقود الملزمة للجانبين ( ٢٨ مكرر ) وبات متيقناً أن هذا الحق يتخذ أساسه من منطق العقل والعدالة • وغداً هذا الفكر تياراً سائداً فقهاً ومتجهاً إليه تشريعاً •

ولننتقل ، بعد هذه الدراسة المقارنة للحق في الحبس التي اتخذناها موضوعاً للبَاب الأول ، إلى دراسة الحق في الحبس في القانون المدني المصري ، ونتخذها موضوعاً للبَاب الثاني •

## البَاب الثاني

### الحق في الحبس في القانون المدني المصري

#### ٢١ — تمهيد : التطور التشريعي للحق في الحبس في القانون المدني المصري :

كانت ولاية القضاء في مصر حتى الربع الثالث من القرن التاسع عشر موزعة بين المحاكم الشرعية والمجالس القضائية ورجال الإدارة ، ثم المجالس الحسبية التي أنشئت في سنة ١٨٧٣ لتقوم بالولاية على مال الصغير ومن في حكمه من المسلمين ، يضاف إلى ذلك المحاكم القنصلية وهي محاكم أجنبية ، وليدة نظام الامتيازات الأجنبية ، ثم المجالس المالية وليدة التسامح الديني مع غير المسلمين والذي من شأنه خضوع هؤلاء لمجالسهم الطائفية في المسائل المتعلقة بأحوالهم الشخصية ، وذلك في حدود معينة • وكانت كل جهة من هذه الجهات التي تتولى القضاء تطبق قانونها ( ٢٩ ) •

وكان من شأن هذا التعدد في الجهات التي تتولى القضاء وعدم وجود ضوابط دقيقة تحدد ولاية كل منها ، تعدد القوانين الواجبة التطبيق ، وقوع التنازع في الاختصاص بين مختلف هذه الجهات ثم تضارب الأحكام تعريض الحقوق أحياناً للضياع ، مما وصف بحق بأنه فوضى النظام القضائي والنظام التشريعي في مصر •

وقد دعت هذه الحال إلى التفكير في الإصلاح • ولتحقيق هذه الغاية أنشئت المحاكم المختلطة في سنة ١٨٧٥ لتجتزىء ، وهي قضاء مصري ، من ولاية المحاكم القنصلية ، وتكفل استقلال السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية ، مما جعلها جديرة في ذلك بما سميت به وهي « محاكم الإصلاح » ، إذ انطوى انشاؤها على إصلاح بعض عيوب العهد

( ٢٨ مكرر ) من هذه التشريعات القانون المدني الحالي ويقول د. عبد الرزاق السنهوري ما نصه : « جل القانون الجديد ( يقصد القانون المدني الحالي ) الحق في الحبس هو الأصل وجعل الدفع بعدم التنفيذ هو تطبيق هذا الأصل في دائرة العقود الملزمة للجانبين • الوسيط ج ١ فقرة ٤٩٤ • ( ٢٩ ) راجع في ذلك الاستاذين دكتور محمد حامد فهمي ودكتور عز الدين عبد الله في « مذكرات في المرافعات المدنية والتجارية » سنة ١٩٤٥ ص ٣٥ • ويقصد بالمجالس القضائية تلك التي أنشأها محمد علي باشا في سبيل إصلاح النظام القضائي مثل « جمعية الحقانية » التي سميت فيما بعد « مجلس الأحكام » ومثل « مجلس تجار الاسكندرية » و « مجلس تجار مصر » • راجع تفصيلاتها في المرجع المشار إليه •



السابق عليه . وفي سنة ١٨٨٣ انشئت المحاكم الأهلية على غرار النظم القضائية الحديثة لتحل محل المجالس القضائية القديمة .

وقد اقتضى إنشاء هذه المحاكم وتلك اصدار قوانين ( مجموعات قوانين ) لكل منهما ، يعنينا منها ما يخص القانون المدني . فصدر في ٢٨ يونيو سنة ١٨٧٥ القانون المدني المختلط ( ليعمل به امام المحاكم المختلطة ) كما صدر في ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٨٣ القانون المدني الأهلى ( ليعمل به امام المحاكم الأهلية ) . وقد استقى هذان القانونان في غالبية احكامهما من القانون المدني الفرنسى . وظل العمل بهما ساريا حتى يوم ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، وهو تاريخ انتهاء فترة الانتقال المنصوص عليها في اتفاق الغاء الامتيازات الأجنبية في مصر (٣٠) . وفي ١٩ يولييه سنة ١٩٤٨ صدر القانون المدني الحالى ناصا في مادته الاولى على الغاء القانون المدني المختلط والقانون المدني الأهلى والاستعاضة عنهما بالقانون المدني المرافق ( أى المرافق لقانون الاصدار ) وناصا في مادته الثانية على العمل بهذا القانون ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ . وابتداء من هذا التاريخ صار يطلق على القانونين المدنيين ، الأهلى والمختلط ، القانون المدني القديم . ولم يكتف في القانون المدني الحالى بالاستقاء من القانون المدني القديم ، بل انه جرى الرجوع أيضا الى مصادر ثلاثة وهى :

- ١ — القانون المقارن ( التقنيات اللاتينية ، مثل الايطالى والأسباني ، والتقنيات الجرمانية ، مثل الألمانى والسويسرى ) .
- ٢ — القضاء المصرى .
- ٣ — الشريعة الإسلامية (٣١) .

وبهذه السعة في المصادر وبالجهد الضخم المتأني القادر العميق الأمين ، جاء القانون المدني الحالى عملا تشريعيا فذا يهتدى به ، مطمئنا ، كل من يقدم على التشريع في مجال القانون المدني ، الأمر الذى تحقق لدى مشرعى عدد من الدول العربية ، على ما سيشار اليه فيما بعد .

وكان مما تناوله القانون المدني الحالى بالتعديل والتجديد ، مما يعنينا في هذا البحث ، احكام الدفع بعدم التنفيذ واحكام الحق في الحبس وتقتضى معرفة مبلغ التوفيق في هذا التعديل والتجديد في مجال الحق في الحبس ، عرض احكام القانون المدني القديم في صدد ، وهو ما نوجزه فيما يلى :

(٣٠) أبرم اتفاق الغاء الامتيازات الأجنبية في مصر في ٨ مايو سنة ١٩٣٧ ليعمل به ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ ، ونص فيه على استبقاء المحاكم المختلطة لغاية ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، واطلق على مدة بقاء هذه المحاكم على هذا الوجه « فترة الانتقال » راجع ذلك في د. محمد حامد فهمى ود. عز الدين عبد الله ، المرجع السابق ص ١٩٣ .

(٣١) راجع ذلك في المذكرة الايضاحية لمشروع القانون المدني مجلد ١ ص ٤ . وجاء في ص ٦ ما نصه : « من كل هذه التقنيات المختلفة النزعة التبائية الناحى ، ويبلغ عددها نحو عشرين تقنيانا استمد المشروع ما اشتمل عليه من النصوص » . وجاء في ص ٨ ما نصه : « وقد استمد منها ( أى من الشريعة الإسلامية ) كثيرا من نظرياتها العامة وكثيرا من احكامها التفصيلية » . وجاء في ص ١٠ ما نصه : « وهناك احكام تفصيلية اقتبسها المشروع من الفقه الإسلامى » .

## ٢٢ — أحكام حق الحبس في التقنين المدني القديم :

يقتضى التعرف على أحكام حق الحبس في القانون المدني القديم عرض النصوص التي ورد بها هذا الحق فيما يلي ( مع ملاحظة أن الرقم الأول هو رقم النص في القانون المدني الأهلي ، والرقم الثاني بجوار الأول هو رقم النص في القانون المدني المختلط :

١ — المادة ١٩/٥ ونصها : « تقبل الأموال أن يترتب عليها حقوق عينية بالنسبة للمنتفعين بها ، وهذه الحقوق هي : أولا ، حق الملكية • ثانيا : حق الانتفاع • ثالثا : حق الارتفاق بعقار الغير • رابعا : حق الامتياز وحق رهن العقار وحق اختصاص الدائن بعقار مدينه كله أو بعضه لحصوله على دينه ، وحق الحبس » •

٢ — المادة ١٤٦/٩٢ ونصها : « التعهد باعطاء حق عيني على عقار أو منقول ينقل ذلك الحق ، بشرط عدم الاخلال بحق الامتياز والرهن العقاري ( التأميني ) والحبس » •

٣ — المادة ٢٥٦ / ١٨٩ ونصها : « يجوز للمدين والدائن أن يتفقا على أن التأمينات العينية ، كالاقتيازات ورهن العقار ، وحبس العين ، تكون تأمينسا على الدين الجديد ، اذا لم تكن فيه زيادة تضر بحقوق الغير » ( جاء هذا النص في صدد استبدال أو تجديد الدين ) •

٤ — المادة ٦٧٨/٥٥٤ ونصها : « الدائنون على خمسة انواع ••• الخامس : الدائنون الذين لهم حق صالح للاحتجاج به على جميع الدائنين الآخرين في حبس ما تحت ايديهم من ملك مدينهم الى حين استيفاء ديونهم » •

٥ — المادة ٧٣١/٦٠٥ ونصها : « يكون الحق في حبس العين في الأحوال الآتية . فضلا عن الأحوال المخصوصة المصرح بها في القانون : أولا — للدائن الذي له حق امتياز ، ثانيا — لمن اوجد تحسينا في العين ، ويكون حقه من اجل ما صرفه أو ما ترتب على مصرفه من زيادة القيمة التي حصلت بسبب التحسين على حسب الأحوال ، ثالثا — لمن صرف على العين مصاريف ضرورية أو مصاريف لصيانتها » • ومن أهم الأحوال المصرح بها في القانون والتي يشير اليها هذا النص ما يلي ( ا ) حق البائع الذي لم يدفع اليه الثمن في حبس المبيع ( م ٢٧٩ / ٣٥٠ ) • ( ب ) حق المشتري في حبس الثمن في حالة التعرض له في وضع يده على المبيع ( م ٢٣١ / ٤١١ و ٤١٢ ) • ( ج ) حق المستأجر في حبس العين المؤجرة حتى يوفى بما يكون مستحقا له من تعويض ( م ٢٩٠ / ٤٧٦ و ٤٧٧ ) ( د ) حق المودع لديه في حبس الوديعة حتى الوفاء له بما يستحقه بسبب الوديعة ( م ٤٨٨ / ٥٩٦ و ٥٩٧ ) • ( هـ ) حق الوكيل بالعمولة في حبس البضائع التي تحت يده ( المادتان ٨٥ / ٨٩ و ٩٤ / ٩٥ تجاري ) •

## ٢٣ — حق الحبس في القانون المدني القديم حق عيني ولكنه يختلف عن سائر الحقوق العينية :

وليس هنا مجال دراسة النصوص المتقدمة جميعها التي وردت في شأن



حق الحبس في القانون المدني القديم ، والذي نقف عنده في مقام بحثنا هو ما يكشف عن طبيعة حق الحبس في هذا القانون وما يترتب عليه من آثار حتى نستطيع تقدير موقف المشرع المصري من هذا الحق في القانون المدني الحالي .

ولقد جاءت المادة ١٩/٥ السابق ذكرها قاطعة في ادخال حق الحبس في قائمة الحقوق العينية ، مما جاء تطبيقه في المادتين ١٤٦/٩٢ و ٢٥٣/١٨٩ السابق ذكرهما كذلك . ويمكن تعليل هذا المنحى الذي جرى عليه المشرع المصري ، بأن هذا المشرع وهو يضع القانون المدني القديم لم يكتف بالآخذ من أحكام القانون المدني الفرنسي بل أنه أخذ أيضا من آراء الفقه والقضاء الفرنسيين وبخاصة عندما يجد خلافا عندهما في مسألة لم يفصح فيها التشريع ، وكان من بين هذه المسائل حالات حق الحبس المنصوص عليها ، هل هي واردة على سبيل الحصر ، وطبيعة هذا الحق ، أهو حق شخصي أم حق عيني ، فاختار المشرع المصري العينية تكييفاً لحق الحبس ، وعبر عن هذا الاختيار بإيراد هذا الحق في قائمة الحقوق العينية المنصوص عليها في المادة ١٩/٥ .

وجرى الفقه في مصر في تفسير أحكام حق الحبس في القانون المدني القديم على ما يتلخص في الآتي :

**أولا :** أن حق الحبس مصدره القانون وليس الاتفاق .

**ثانيا :** أن حق الحبس مبنى اعتبارات العدالة ، وقد يكون مبنى الدفع بعدم التنفيذ ، وذلك في العقود الملزمة للجانبين (٣٢) . ورأى بعض الشراح ( بعد أن وسعوا دائرة الدفع بعدم التنفيذ وجعلها غير مقصورة على العقود الملزمة للجانبين ) أن « الارتباط ما بين الدفع بعدم التنفيذ وحق الحبس ظاهر بنوع خاص ، وما حق الحبس إلا تطبيق للدفع بعدم التنفيذ ، ومن يرجع إلى حالات الحبس التي وردت في القانونين المصري والفرنسي يستخلص القاعدة الآتية : حيث يوجد ارتباط ما بين التزامين فإن المدين في أحدهما يحق له أن يمتنع عن تنفيذ التزامه حتى يقوم المدين الآخر بما عليه من التزام ، وهذا هو الدفع بعدم التنفيذ ، وهو في الوقت ذاته حق الحبس » (٣٣) .

(٣٢) راجع د. محمد كامل مرسى - في التأمينات الشخصية والعينية طبعة سنة ١٩٢٧ فقرة ٦١٠ .  
(٣٣) رأى د. عبد الرزاق السنهوري ، راجع مؤلفه في عهد القانون المدني القديم « الموجز في النظرية العامة للالتزامات » طبعة سنة ١٩٤٠ فقرة ١٩٧ وهامش ٢ على ص ٢١٨ حيث يرى « أن دائرة الدفع بعدم التنفيذ أوسع من دائرة العقود ، ويمكن التمسك به حيث يوجد التزامان مرتبطان أحدهما بالآخر ، فالارتباط Connexité هو المعيار الذي يؤخذ به في هذه المسألة » . ويرى الدكتور حلمي بهجت جوي في مؤلفه « أصول الالتزامات » طبعة سنة ١٩٤٣ فقرة ٣٥٧ « أن كلا الحقين ، حق الحبس وحق الدفع بعدم التنفيذ ، وضع مستقل بذاته وينبئ خصر نطاق كل منهما حتى لا يزحف أحدهما على الآخر . فالحبس يفترض شخصا يحوز عينا أو مالا مملوكا للغير ، أما الدفع بعدم التنفيذ فيمكن التمسك به ولو كان ما يحبسه الدافع شيئا مملوكا أو مجرد مبلغ من المال أو فعل شيء أو الامتناع عن فعل ، فهو حكم من أحكام العقد المتبادل أي كان محل الالتزامات فيه وظاهر أنه بهذا ينطبق في صور لا يقوم فيها حق الحبس » .

**ثالثا :** ان الحبس حق عيني في نظر المشرع المصري ولكنه لا يترتب عليه حق تتبع وحق أولوية حقيقيين ، بل حق تتبع وحق أولوية من نوع خاص . وذلك لان حق الحبس وان كان حقا عينيا الا أن وجوده مبني على شرط حيابة الشيء ، فهو ينقضي بزوال الحيابة . كما ان حق الحبس لا يمنع الدائنين من الحجز على الشيء المحبوس وطلب بيعه جبرا ( وليس للحابس ان يطلب شيئا من ذلك والا عند متنازلا عن حق الحبس ) . واذا ما تم البيع كان للحابس ان يستوفي دينه بالأولوية على غيره ، بطريقة غير مباشرة ، وهي الاحتجاج بحق الحبس في مواجهة من رسا عليه المزداد فيمتنع عن تسليمه الشيء حتى يؤدي له دينه (٣٤) .

على أن الفقهاء الذين راوا في حق الحبس تطبيقا للدفع بعدم التنفيذ رتبوا على قولهم هذا « أن حق الحبس ما هو الا دفع ، وليس هو بحق عيني كما يزعم القانون المصري (م ١٩/٥) ، ويتفرع على ذلك ما يأتي :

١ — لم يرد حق الحبس على سبيل الحصر في القانون ، فحيث يوجد ارتباطا بين التزامين يوجد حق الحبس .

٢ — قد يثبت حق الحبس على الشيء المملوك للدائن الحابس ، كحق المؤجر في حبس العين حتى يستوفي الاجرة ، وحبس المشتري للثمن حتى تخلص له العين المباعة ، فلو كان الحبس حقا عينيا لما ثبت للمالك حق عيني على ملكه .

٣ — الحبس لا يقيّد ولا يسجل .

٤ — اذا تضمن الحبس حق تقدم وحق تتبع فيمكن تأويل ذلك لا على انه حق عيني . بل تطبيقا للقاعدة التي تقضي بان الشخص لا يستطيع ان ينقل الى الغير أكثر مما يملك (٣٥) .

**رابعا :** انه مادام المشرع المصري قد نص صراحة على اعتبار حق الحبس حقا عينيا ، ومادام تحديد الحقوق العينية امرا متروكا للمشرع وحده لتعلق هذه المسألة بالنظام العام ، فانه ينبغي أن يكون حق الحبس مقصورا على الحالات المنصوص عليها في التشريع (م ١٩/٥ والنصوص الأخرى السابقة ذكرها) . ومع ذلك فقد وجد اجتهاد فقهي في ظل احكام القانون المدني القديم جاء على لسان عدد من الأساتذة الأجانب الذين كانوا يتولون التدريس في مدرسة الحقوق (٣٦) ( كلية الحقوق بجامعة القاهرة فيما بعد ) نقله عنهم أساتذة مصريون ، مؤداة أن حالات حق الحبس المنصوص عليها في القانون لم ترد به على سبيل الحصر وأنه يمكن القياس عليها « في احوال مماثلة اذا توافرت الشروط

(٣٤) راجع ذلك في د. محمد كامل مرسى المرجع السابق فقرة ٦١٢ و ٦١٣ .

(٣٥) رأى د. عبد الرزاق السنهوري في ظل احكام القانون المدني القديم ، راجعه في مؤلفه

« الموجز في النظرية العامة للالتزامات » طبعة سنة ١٩٤٠ هامش ص ٢١٨ .

(٣٦) مثل الاستاذين Walton, Granmoulin راجع آراؤهما معروضة في د. محمد كامل

مرسى المرجع السابق ص ٦٤١ .



العامّة التي يمكن استنباطها من الحثالات المنصوص عليها في القانون « (٣٧) » . ويبدو أن هذا الرأي قد تأثر برأي جانب من الفقهاء الفرنسيين كما تأثر بالقانون الألماني ( وقد أشاروا صراحة إلى المادة ٢٧٣ من التقنين المدني الألماني التي تضم القاعدة العامّة في الحق في الحبس ) ، وذلك برغم أن هذا الرأي الفقهي إنما جاء بصدد نصوص القانون المدني الفرنسي التي تخالفها نصوص القانون المدني المصري القديم والذي لا يضم نصاً مقابلاً لنص المادة ٢٧٣ من القانون المدني الألماني .

#### ٢٤ - خلاصة في حق الحبس في القانون المدني القديم :

يخلص مما تقدم أن حق الحبس في القانون المدني القديم هو في نص التشريع حق عيني ، وهو عند الفقه « حق عيني من نوع خاص » ، لأن ما يصاحبه من حق تتبع ، مشروط بعدم تخطي الحبس عن حيازة الشيء اختياراً ، وما يصاحبه من حق تقديم ( أي أولوية ) لا يتحقق إلا بطريقة غير مباشرة وعملية وهي أن يستبقى الحبس الشيء في حيازته حتى يستوفي دينه ، وبذلك يتقدم عملياً على غيره من الدائنين .

ويترتب على اعتبار حق الحبس حقاً عينياً انفصام العلاقة بينه وبين الدفع بعدم التنفيذ (٣٨) ، وكون حالاته المنصوص عليها في التشريع واردة على سبيل الحصر ، شأنه في ذلك شأن سائر الحقوق العينية ، وإن كان بعض الفقهاء قد حاول اتخاذ الدفع بعدم التنفيذ أساساً للحق في الحبس في العقود الملزمة للجانبين ، كما حاول البعض الآخر اعتبار الحق في الحبس تطبيقاً من تطبيقات الدفع بعدم التنفيذ .

#### ٢٥ - أحكام الحق في الحبس في القانون المدني الحالي :

ولننتقل بعد هذا العرض الموجز لأحكام حق الحبس في القانون المدني القديم إلى الكلام في الحق في الحبس في القانون المدني الحالي . نبداً هذا الكلام بعرض نصوص هذا القانون الخاصة بهذا الحق ومصدرها التاريخي ، وما تكشف عنه من مشيئة المشرع المصري فيما تكون عليه صورة هذا الحق وطبيعته وأثر ذلك في تعريفه .

#### ٢٦ - النصوص التشريعية - صورة الحق في الحبس - طبيعته وتعريفه :

عالج المشرع الحق في الحبس في المواد ٢٤٦ و ٢٤٧ و ٢٤٨ من القانون المدني ، وقد وردت تحت عنوان « إحدى وسائل الضمان : الحق في الحبس » ، وتدخل في الفصل الثالث ( وعنوانه « ما يكفل حقوق الدائنين من وسائل تنفيذاً ووسائل ضمان » ) من الباب الثاني ( في آثار الالتزام ) من الكتاب الأول ( في الالتزامات بوجه عام ) من القانون المدني .

(٣٧) راجع في ذلك د. محمد كامل مرسى المرجع السابق فقرة ٦٤١ وما بعدها .

(٣٨) راجع ذلك مفروضاً في د. عبد الرزاق السنهوري ، في الوسيط مجلد ٢ فقرة ٦٣٨ .

وتنص المادة ٢٤٦ على أنه :

« ١ — لكل من التزم بأداء شيء أن يمتنع عن الوفاء به ، وإذا دام الدائن لم يعرض الوفاء بالتزام مترتب عليه بسبب التزام المدين ومرتبط به ، أو ما دام الدائن لم يتم بتقديم تأمين كاف للوفاء بالتزامه هذا . »

٢ — ويكون ذلك بوجه خاص لحائز الشيء أو محرزه ، إذا هو انفق عليه مصروفات ضرورية أو نافعة ، فإن له أن يمتنع عن رد هذا الشيء حتى يستوفي ما هو مستحق له ، إلا أن يكون الالتزام بالرد ناشئا عن عمل غير مشروع . »

وتنص المادة ٢٤٧ على أنه :

« ١ — مجرد الحق في حبس الشيء لا يثبت حق امتياز عليه . »

٢ — وعلى الحابس أن يحافظ على الشيء وفقا لأحكام رهن الحيازة . وعليه أن يقدم حسابا عن غلته . »

٣ — وإذا كان الشيء المحبوس يخشى عليه الهلاك أو التلف ، فالحابس أن يحصل على إذن من القضاء ببيعه وفقا للأحكام المنصوص عليها في المادة ١١١٩ ، وينتقل الحق في الحبس من الشيء إلى ثمنه . »

وتنص المادة ٢٤٨ على أنه :

١ — ينقضى الحق في الحبس بخروج الشيء من يد حائزه أو محرزه . »

٢ — ومع ذلك يجوز لحابس الشيء ، إذا خرج من يده خفية أو بالرغم من معارضته ، أن يطلب استرداده ، إذا هو قام بهذا الطلب خلال ثلاثين يوما من الوقت الذي علم فيه بخروج الشيء من يده ، وقبل انقضاء سنة من وقت خروجه . »

**٢٦ مكرر — الأعمال التحضيرية للقانون المدني وطبيعة الحق في الحبس :**

ووضح من الأعمال التحضيرية للقانون المدني أن المشروع استقى أحكام هذه المواد من القانون المدني البولوني ( م ٢١٨ ) والقانون المدني الألماني ( م ٢٧٣ و ٢٧٤ ) ( ٣٩ ) .

وقد جاء بالملحظة الإيضاحية لمشروع تنقيح القانون المدني ( تطبيقا على المادة ٣٣١ التي صارت المادة ٢٤٦ من القانون ) ما نصه :

١ — « صور المشروع حق الحبس تصويرا يكشف عن حقيقة ، فجعل منه مجرد دفع من الدفع ، لا يختلط بالحقوق العينية ولا يشركها في مقوماتها . ثم أنه

( ٣٩ ) راجع الملحظة الإيضاحية لمشروع تنقيح القانون المدني مجلد ٢ ص ٣٦٠ تطبيقا على المادة

٣٣١ من المشروع التي صارت المادة ٢٤٦ من القانون المدني . »



استبعاد عن يمين أحوال الحبس على سبيل الحصر بإيراد قاعدة عامة لها من السعة ما يؤهلها لأن تقتناول جميع التطبيقات التي يملأ العقل فيها وجوب تخويل هذا الحق ، فتحسامي بذلك ما ينطوي في ذاك البيان من اسراف في الحرج والتضييق ، .

٢ - « ويفترض الحبس أن دائنيا تقوم به في الوقت ذاته صفة المدين قبل مدينه . فهو من هذا الوجه لا يعدو أن يكون توسعا في فكرة المقاصة ، وليس بممتنع أن تتسع هذه الفكرة حتى تتمثل ، عند التطبيق ، في صورة حجز يوقعه المدين تحت يده نفسه . والجوهرى في نظام الحبس بأسره هو وجوب توافر الارتباط بين اثنين ، فلمنعاقده في العقود التبادلية أن يحتبس منا يلزم بأدائه حتى يفي المتعاقد الآخر بالتزامه . باعتبار توافر الارتباط بين الالتزامين . على نحو لا يحتاج الى بيان ، وهذا هو الدفع بعدم التنفيذ ، وهو في جملة ليس الا تطبيقا خاصا من تطبيقات حق الحبس » .

٣ - « ومن تطبيقات حق الحبس كذلك ما يعرض عند انقضاء الحائز مصروفات ضرورية أو نافعة على الشيء الذي يكون في يده . فمثلا هذا الحائز ملزم ببرد الشيء الى مالكه ، ولكن من حقه ، في الوقت نفسه ، أن يستأدى ما أنفق من تلك المصروفات . فثمة التزامان مرتبطان على وجه التبادل والقصاص ، يتفرع على ارتباطهما هذا اثبات حق صاحب اليد في أن يحتبس الشيء حتى يستوفي ما هو مستحق له ، الا أن يكون قد أحرز هذا الشيء بوسيلة غير مشروعة كالسرقة مثلا » (٤٠) .

كذلك جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون المدني تحت عنوان « الحق في الحبس ما نصه : « نظرة عامة : صور المشروع حق الحبس تصويرا يكشف عن حقيقته ، فهو ليس من قبيل الحقوق العينية كما صور خطأ في القانون الحالي ( يقصد القانون المدني المسمى م ١٩/٥ ) بل هو مجرد دفع يعتصم به الدائن بوصفه وسبيلة فعالة من وسائل الضمان . وقد كف بهذه المثابة عن أن يكون حق حبس ، واصبح حقا في الحبس . وعلى هذا النحو خرج المشروع بهذا الحق عن نطاق التطبيقات الخاصة التي وردت في التقنين الحالي ( يقصد القانون المدني المسمى ) على سبيل الحصر ، الى حيز المبادئ العامة . وبذلك كفل له عموم التطبيق في أحوال لا تتناهى . فلكل مدين أن يمتنع عن الوفاء بالتزامه استنادا الى حقه في الحبس ، ما دام الدائن لم يعرض الوفاء بالتزام نشأ بسبب التزام هذا المدين وكان مرتبطا به . كذلك حدد المشروع حقوق المحتبس والتزاماته وبين ما لفقد الحيازة من اثر في الحق في الحبس » (٤١) .

وواضح تماما من هذا الذي جاء بالمذكرتين الايضاحيتين السابق ذكرهما أن المشرع المصري قصد في القانون المدني الحالي الى ما يأتي :

١ - « غير ما كانت عليه الحال في القانون المدني القديم من اعتبار الحق في الحبس حقا عينيا ، بل انه استنكر هذا الذي كان .

(٤٠) راجع المذكرة الايضاحية لمشروع تنقيح القانون المدني - مجلد ٢ ص ٣٦٠ تطبيقا على المادة ٢٣١ التي صارت المادة ٢٤٦ من القانون .

(٤١) راجع مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدني . الجزء الثاني في الالتزامات ص ٦٤٨ .

٢ — اعتبار الحق في الحبس مجرد دفع من الدفع لا يختلط بالحقوق العينية ولا يشاركها في مقوماتها • وهو دفع يعتصم به الدائن بوصفه وسيلة من وسائل الضمان •

٣ — إيراد الحق في الحبس في صورة مبدأ عام ( أو نظرية عامة ) ، فليست له حالات محصورة العدد ، وإنما له تطبيقات لا تتناهى ، وهي تتوافر في التطبيقات التي يملئ فيها العقل وجوب تخويل هذا الحق •

٤ — تأسيس الحق في الحبس على وجوب توافر الارتباط بين دينين •

٥ — أن الدفع بعدم تنفيذ العقد هو في جملة تطبيقات خاص من تطبيقات الحق في الحبس • وقد أكد المشرع هذا المعنى في موضع آخر من المذكرة الإيضاحية لمشروع تنقيح القانون المدني • وبيان ذلك أنه استحدث مادة ، لم يكن لها مقابل في القانون المدني القديم ، تضم قاعدة عامة في الدفع بعدم تنفيذ العقد ، ألا وهي المادة ١٦١ التي تنص على أنه : « في العقود الملزمة للجانبين إذا كانت الالتزامات المتقابلة مستحقة الوفاء ، جاز لكل من المتعاقدين أن يمتنع عن تنفيذ التزامه إذا لم يقم المتعاقد الآخر بتنفيذ ما التزم به » • وجاء بالمذكرة المشار إليها ، تطبيقاً على المادة ٢٢٢ من المشروع التمهيدى التي صارت المادة ١٦١ من القانون : مانصه • « تضم هذه المواد المتتابعة ( أى المادة ٢٢٢ وما بعدها ) تطبيقاً من تطبيقات حق الحبس في نطاق العقود الملزمة للجانبين ، سواء بالنسبة لما يعرض بصدد تنفيذ هذه العقود أو بالنسبة لأحوال انحلالها • وإذا كانت حدود هذا الحق من السعة والرحابة بحيث تجاوز بكثير خصوصيات ذلك التطبيق ، فليس شك في أنه يشغل فيها مكاناً خليقاً بالذكر والتقوية » (٤٢) • ويؤكد الفقيه العالم الأستاذ الدكتور عبد الرزاق السنهوري هذا المعنى بقوله : « جعل القانون الجديد الحق في الحبس هو الأصل ، وجعل الدفع بعدم التنفيذ هو تطبيق هذا الأصل في دائرة العقود ، فالأصل إذن هو الحق في الحبس قرره المادة ٢٤٦ مبدأ عاماً (٤٣) »

## ٢٧ — الآراء الفقهية : في طبيعة الحق في الحبس :

وإذا ما انتقلنا من هذا الذي جاء بالمذكرة الإيضاحية لمشروع القانون المدني ( مجلد ٢ ) وبالأعمال التحضيرية للقانون المدني ( الجزء الثانى ) ، إلى الآراء الفقهية في تكييف الحق في الحبس بحسب أحكامه الواردة في القانون المدني الحالى لوجدنا قلة من الفقهاء ترى أن الحق في الحبس هو حق شخصى « وقد أحسن المشرع صنعا باعتبار الحق في الحبس حقاً شخصياً ، ويباشر الدائن في أغلب الحالات حقه في الحبس في صورة الدفع • فهذا الحق يمنح الدائن دفعا يعتصم به حتى يفي مدينه بما هو ملتزم بأدائه له • وبذلك يكون الحق في الحبس وسيلة فعالة من وسائل الضمان • وتقول في أغلب الحالات لأن للدائن أن يباشر حقه في الحبس في صورة

(٤٢) راجع المذكرة الإيضاحية لمشروع تنقيح القانون المدني مجلد ٢ ص ١٥٩ وكذلك مجموعة

الاعمال التحضيرية للقانون المدني ، الجزء الثانى ، في الالتزامات ص ٣٣٢ ، وقد قبل نص المادة ١٦١ مدنى عن المادة ٤٨ من المشروع الفرنسى الايطالى للالتزامات •

(٤٣) راجع د • عبد الرزاق السنهوري في الوسيط مجلد ١ في مصادر الالتزام فقرة ٤٩٤ •



الدعوى ، كما اذا خرج الشيء المحبوس من يده خفية او بالرغم من معارضته ، اذ يجوز له هنا ان يرفع دعوى باسترداده » (٤٤) .

على ان غالبية الفقهاء ترى ان الحق في الحبس في القانون المدني الحالي « ليس هو بالحق العيني ولا بالحق الشخصي ، بل هو حق المدين في ان يقف الوفاء بسدينه حتى يستوفي الكين السدى له في ذمة دائئه ، فهو دفع بعدم التنفيذ يدخل تحته الدفع بعدم تنفيذ العقد الذى يعتبر فرعاً منه . وهو بمثابة ضمان خاص اعطاه التقنين المدني الجديد لكل دائن يكون مديناً في الوقت ذاته لدائئه فيحبس الدين السدى عليه حتى يستوفي الدين السدى له . ومن ثم نقل الحق في الحبس من المكان السدى كان له في التقنين المدني السابق الى المكان السدى له الآن في التقنين المدني الجديد ، فادرج ضمن ما يكفل حقوق الدائنين من وسائل ضمان . . . فالتكييف الصحيح للحق في الحبس في التقنين المدني الجديد اذن هو انه دفع بعدم التنفيذ ، يخول للدائن الذى يكون في الوقت ذاته مديناً لمدينه ان يقف الوفاء بالدين الذى عليه حتى يستوفي الدين الذى له . ويقوم ذلك على اعتبارات ترجع الى مقتضيات العدالة وبداهة المنطق القانونى » (٤٥) .

ويقول احد الفقهاء المصريين : « يذهب الفقه الى القول بان الحق في الحبس يختلط بالدفع بعدم التنفيذ ( بلايتول وريبير طبعة سنة ١٩٤٩ ج ٢ ص ٩٨٥ ) وان الحق في الحبس ليس الا تطبيقاً للدفع بعدم التنفيذ ( راي كولان وكابيتان طبعة سنة ١٩٤٧ ص ٩٣٢ ) ، ومع ذلك يجب ان نفرق بين النظامين ، فنقول ان الدفع بعدم التنفيذ يفترض مركزاً تعاقدياً ، اذ هو نتيجة تنفيذ العقد . اما الحق في الحبس فنظام اكبر واوسع ، فهو لا يفترض وجود عقد بين الاشخاص المتنازعين وهذا هو ما ذهب اليه القانون المدني المصري الجديد ، اذ جعل الحق في الحبس هو الاصل ، وجعل الدفع بعدم التنفيذ تطبيقاً لهذا الاصل في دائرة معينة هي دائرة العقود الملزمة للجائين ، (٤٦) .

وممها يكن من امر الخلاف الطفيف بين هذين الفريقين من الفقهاء المتجسم في ان الفريق الاول يضيف على الحق في الحبس وصف الحق الشخصي ، في حين ان الفريق الثانى ينكر وصف الحق بصفة مطلقة على الحق في الحبس ( أى وصف العينية ووصف الشخصية ) فان القدر المتيقن اتفاقهما عليه هو كون الحق في الحبس دفعاً بعدم التنفيذ وانه وسيلة ضمان .

(٤٤) راجع في ذلك دكتور عبد الفتاح عبد الباقي ، في التامينات الشخصية والعينية طبعة سنة ١٩٥٠ فقرة ١٦٢ .

(٤٥) راجع في ذلك د. عبد الرزاق السنهوري ، في الوسيط مجلد ٢ فقرة ٦٣٩ ، ودكتور سليمان مرقص في التامينات فقرة ٤٣٦ ، ودكتور اسماعيل غانم في النظرية العامة للالتزام ، مجلد ١ في مصادر الالتزام طبعة سنة ١٩٦٦ فقرة ٣٦ و ١٦٠ وفي مجلد ٢ في احكام الالتزام والاثبات طبعة سنة ١٩٦٧ فقرة ١١٥ .

(٤٦) راجع في ذلك دكتور عبد الحى حجازى في النظرية العامة للالتزام ، ج ١ في مصادر الالتزام طبعة سنة ١٩٦٠ فقرة ٥٣٠ .

## ٢٨ — الرأى الذى نقفُ عنده :

ونرى أنه اذا رجعنا الى فقه قانون المرافعات وجدنا فيه التفرقة بين الطلب والدفع . فالطلب ( demande ) هو الاجراء القانونى الذى يعرض به الشخص على المحكمة امرا يزعمه ويطلب منها الحكم بتقرير حقه فيه على خصمه . واما الدفع ، بمعنى عام ( défense ) فهو جواب المدعى عليه عن الدعوى المقصود منه هو منع الحكم عليه بال مطلوب منها . وبعبارة أخرى فان الدفع هو ما يجيب به المدعى عليه عن الدعوى ويبنى عليه طلب الحكم برفضها ، وهو بمعنى عام كل وسيلة من وسائل الدفاع يقصد بها المدعى عليه الى منع الحكم عليه بطلبات المدعى . والدفع يختلف كثيرا فيما بينها باختلاف موضوع كل منها والغرض المقصود به والنتيجة التى يؤدى اليها الحكم بقبوله (٤٧) .

واذا وضعنا هذا المعنى للدفع فى الحسبان ، ونظرنا الى الحق فى الحبس بوصفه دفعا بعدم التنفيذ ، كان هذا الدفع عملا اجرائيا ، وبذلك تنتفى عنه صفة الحق ( عينيا كان أو شخصيا ) وكان الغرض من تقديمه هو منع الحكم بالمطلوب ولكن هذا المنع ليس منعاً مطلقاً وإنما هو منع مؤقت ، وبعبارة أخرى هو منع موقوف على قيام الطرف الموجه اليه الدفع بتنفيذ التزامه ، ويكون لمن له هذا الدفع أن يحتبس ما هو ملتزم بادائه حتى يحصل هذا التنفيذ . ولذلك فأننا نفضل تسمية الحق فى الحبس « بالدفع بالحبس » ( exceptio retentionis ) وقد سبق أن اخذ بهذه التسمية جانب من شراح القانون الرومانى ( راجع ما تقدم بند ٩ )

يخلص لنا من ذلك اننا نرى فى طبيعة الحق فى الحبس كونه عملا اجرائيا هو الدفع بالحبس ، يقصد به منع الحكم بما يطلبه الدائن من مدينة حتى يوفى الاول ما استحق عليه لهذا المدين .

وبناء على ذلك يمكن تعريف الدفع بالحبس بأنه دفع يخول الدائن الذى يكون فى الوقت ذاته مدينا ان يقف تنفيذ الدين الذى عليه حتى يستوفى الدين الذى له (٤٨) .

هذا ويصف الشراح الحق فى الحبس بأنه احدى وسائل الضمان ، وأنه حق تابع لانه يستند الى الالتزام الذى يوفر ضمان الوفاء به ، وهو حق غير قابل للتجزئة (٤٩) .

(٤٧) راجع فى ذلك د. محمد حامد فهمى و د. عز الدين عبد الله فى مذكرات فى المرافعات المدنية والتجارية طبعة ١٩٤٤ سنة ١٩٤٥ فقرة ٢٥٩ و ٣٦٤ .

(٤٨) ويعرف بعض الفقهاء الحق فى الحبس على النحو التالى : « الحق فى الحبس هو الحق الذى يثبت للدائن الذى يكون ملزما بتسليم شيء لمدينه فى أن يمتنع عن تسليم هذا الشيء حتى يستوفى حقه قبل هذا المدين ، طالما ان التزامه بتسليم الشيء مترتب عليه بسبب الحق الذى يطلب الوفاء به ومرتبطة به » .

يراجع فى ذلك د. عبد الفتاح عبد الباقي ، المرجع السابق فقرة ١٦٠ .

(٤٩) راجع فى ذلك د. عبد الفتاح عبد الباقي ، المرجع السابق فقرة ١٦٣ .



هذا وننبه أخيرا الى افتراق المقاصة عن الحق في الحبس في أمرين وهما :

١ - يشترط في المقاصة اتحاد جنس الدينين دون حاجة الى قيام رابطة بينهما . وذلك على نقيض الحق في الحبس اذ يشترط فيه الارتباط بين الدينين دون اتحادهما جنسا .

٢ - المقاصة سبب لانقضاء الدينين بقدر الاقل منهما ، فهي وسيلة ضمان ووسيلة استيفاء . اما بالنسبة للحق في الحبس فيبقى الدينان قائمان واحدهما ضامن للآخر ، فهو وسيلة ضمان دون أن يكون وسيلة استيفاء (٥٠) .

ولنتقل بعد ذلك الى شرح احكام الحق في الحبس ( الدفع بالحبس ) كما جاءت في القانون المدني الحالي مبينين شروط نشأة الحق في الحبس ومجباته ثم آثاره فانقضائه .

## الفصل الاول

### شروط نشأة الحق في الحبس

#### ٢٩ - تمهيد :

لما كان القانون المدني الحالي ، على ما رأيناه فيما تقدم ، قد أتى بالحق في الحبس في صورة نظرية عامة أو مبدأ عام ، فانه لا يتصور أن تكون لهذا الحق حالات معينة بذواتها ، وانما تكون له شروط ينشأ الحق بتوافرها في أية رابطة من مختلف الروابط القانونية . وعلينا إذن أن نستعرض هذه الشروط مستقاة من نصوص التشريع . على أن المشرع وإن كان قد وضع القاعدة العامة في الحق في الحبس ، إلا أنه مع ذلك نص على حالات معينة للحق في الحبس ، وهي ما نتولى شرحه بعد الفراغ من الكلام في شروط نشأة هذا الحق .

#### ٢٩ مكرر - شروط نشأة الحق في الحبس :

لجاء النص على شروط نشأة الحق في الحبس في المادة ٢٤٦ مدني . ويختلف الفقهاء المصريون في تعداد هذه الشروط ، دون خلاف بينهم في محتواها . فمنهم من يجعل هذه الشروط ثلاثة وهي :

١ - وجود الشيء في يده الحابس .

٢ - أن يكون للحابس حق واجب الاداء في الحال .

٣ - توافر الارتباط بين حق الحابس والتزامه بأداء الشيء (٥١) . ومن الفقهاء من يجعل هذه الشروط أربعة وهي :

(٥٠) راجع في ذلك د. عبد الرزاق السنهوري ، في الوسيط مجلد ٢ هامش اعلى ص ١١٢٢ .

(٥١) راجع في ذلك د. اسماعيل غانم في النظرية العامة للالتزام ، ج ٢ فقرة ١٠١ وما بعدها .

وقارن د. سليمان مرقص في شرح القانون المدني ج ٢ في الالتزامات فقرة ٧٢١ .

- ١ - إن يوجد شيء من الممكن حبسه .
  - ٢ - إن يكون الشيء تحت يدي الحبس .
  - ٣ - أن يشترط الحق في الحبس إلى التزام صحيح حال .
  - ٤ - أن توجد علاقة ارتباط وسببية بين التزام الحبس بتسليم الشيء المحبوس وبين الالتزام المترتب لصالحه في ذمة مدينه الذي يطالبه بهذا التسليم (٥٢) .
- أما الفقيه العالم الأستاذ الدكتور عبد الرزاق السنهوري فقد جمع شروط نشأة الحق في الحبس في شرطين اثنين وهما :

- ١ - وجود دينين متقابلين .
- ٢ - وجود ارتباط ما بين هذين الدينين (٥٣) . ونحن نفضل اتباع هذه الطريقة ونفضل الكلام في كل من هذين الشرطين فيما يلي :

### ٣٠ - الشرط الاول - وجود دينين متقابلين :

اول شرط يجب توافره لينشأ الحق في الحبس أن يكون شخص مدينا لآخر ، وأن يكون هذا الآخر مدينا لاول ، وبذلك يتحقق التقابل بين الدينين . ويكون لاول ( متى توافر الشرط الثاني على ما سيلي ) أن يمتنع عن الوفاء بالدين الذي عليه ( أي يحبسه لديه ) حتى يستوفي الدين الذي له .

والدين الذي يقع عليه الحبس ( أي محل احبس ) قد يتنوع محله . وذلك لان الفقرة الاولى من المادة ٢٤٦ صدرت بعبارة « لكل من التزم بأداء شيء أن يمتنع عن الوفاء به . . . » . وافهم حقيقة المراد بكلمة « شيء » هنا ينبغي الرجوع الى النص الفرنسي لهذه المادة . وقد ورد في صدارتها العبارة المذكورة على النحو التالي :  
Celin qui est tenu à une prestation peut s'abstenir de l'exécuter

فاذا ما فهم لفظ « شيء » الوارد في النص العربي بالمعنى المقصود بلفظ Prestation في النص الفرنسي ، أمكن فهم أن محل الدين أو الالتزام الذي يقع عليه الحبس ، قد يكون شيئاً مادياً أو نقلاً حق عيني أو عميلاً أو امتناعاً عن عمل ، فيقف المدين تنفيذ الالتزام أيا كان محله حتى يستوفي الدين الذي له من الطرف الآخر .

وبناء على ذلك فإنه يجوز أن يكون الدين المحبوس متعلقاً بشيء معين بالذات ، مثل حبس العين المباعة في يد البائع حتى يستوفي الثمن من المشتري ، كما يجوز أن يكون متعلقاً بشيء معين بالنوع ، أي بشيء مثلي ، مثل حبس الثمن في يد المشتري

(٥٢) راجع في ذلك د. عبد الفتاح عبد الباقي ، المرجع السابق فقرة ١٦٥ .

(٥٣) راجع في ذلك د. عبد الرزاق السنهوري ، في الوسيط مجلد ٢ فقرة ٦٤١ وايضاً د. محمود

جمال الدين زكي في نظرية الالتزام ، الجزء الثاني في احكام الالتزام سنة ١٩٧٤ فقرة ٦٢ .



حتى يقوم البائع بتسليمه المبيع ، وأخيرا يجوز أن يكون محل الالتزام أو الدين المحبوس عملا أو امتناعا عن عمل . مثل ذلك امتناع المقاول عن البدء في العمل الذي التزم بالقيام به حتى يستوفى من رب العمل ما التزم بتعجيله له من الاجر . ومثل مالك الأرض الذي تعهد لجاره بألا يمنعه من المرور في أرضه مقابل جعل معين ، فان لهذا المالك أن يمتنع عن تنفيذ التزامه هذا الى حين استيفاء هذا الجعل (٥٤) .

هذا ويجوز أن يكون مصدر الدين محل الحبس ( أي الدين المحبوس ) عقدا عملا غير مشروع ( العمل الضار وتترتب عليه المسؤولية المدنية ) أو الاثراء بلا سبب ( ومن تطبيقاته دفع غير المستحق ) أو نصا في القانون . يستثنى من ذلك ما ورد بالفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ ونصها « ... الا أن يكون الالتزام بالرد ناشئا عن عمل غير مشروع » . فحكم هذه الفقرة يقرر لحائز الشيء حق حبسه حتى يسترد المصروفات الضرورية أو النافعة التي أنفقها على هذا الشيء . والتزام الحائز برد الشيء قد يكون مصدره العقد ( مثل عقد الإيجار ) وقد يكون مصدره رد غير المستحق ( حالة حيازة العين بحسن نية دون وجه حق ) ، فيكون له حبس الشيء حتى يسترد ما أنفق عليه . أما إذا كان مصدر الحيازة عملا غير مشروع ( مثل اغتصاب الشيء من مالكه أو سرقة منه ) لما كان له حبس الشيء ، بل يتعين عليه أن يردده لصاحبه فورا ثم يرجع عليه بعد ذلك بما أنفق عليه على هذا الشيء (٥٥) .

وننبه أخيرا الى أن ما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ من أنه « ويكون ذلك بوجه خاص لحائز الشيء أو محرزه ... » يحتاج الى بيان حقيقة المراد بكل من « الحيازة » و « الاحراز » . وهو أمر يعين عليه الرجوع الى النص الفرنسي لهذه العبارة وهو :  
Ce droit appartient notamment au possesseur ou au détenteur de la chose

ويتضح من مقارنة هذين النصين أن المقصود بالحيازة هي الحيازة القانونية بركنيتها المادية ( السيطرة الفعلية ) والمعنوية ( ركن القصد ) ، وأن المقصود بالاحراز هو الحيازة العرضية (٥٦) وغنى عن البيان أنه إذا كان الحابس غير مالك للشيء الذي يريد حبسه فلا يشترط أن تتوافر لديه الحيازة بركنيتها هذين ، فيكون حائزا للشيء بنية الظهور بمظهر المالك ، بل

(٥٤) راجع في ذلك د. عبد الرزاق السنهوري في الوسيط مجلد ٢ فقرة ٦٤٢ . وهو ينبه الى أمرين : أولهما - أنه يغلب أن يكون الشيء المحبوس مملوكا للمدين ( المتمسك ضده بالحبس ) ولكن يصح أن يكون مملوكا للحابس نفسه وعليه التزام بادائه للمدين ، مثل المؤجر يحبس العين المؤجرة حتى يستوفى الاجرة . وثانيهما - أنه لا يصح أن يكون الشيء المحبوس ملكا عاما أو شبيها غير قابل للحجز عليه في الدين المقابل ، راجع هامش ١ ص ١١٣٩ وكذلك ص ١١٤٠ . وأيضا د. اسماعيل غانم المرجع السابق فقرة ١٠١ .

(٥٥) راجع في ذلك د. عبد الرزاق السنهوري في الوسيط مجلد ٢ فقرة ٦٤٢ .

(٥٦) راجع في التفرقة بين الحيازة والاحراز ( أي الحيازة العرضية ) د. عبد الرزاق السنهوري ، الوسيط مجلد ٩ فقرة ٢٦٤ .

انه يكفي أن يكون الشيء تحت يده ولو كانت حياته عرضية بذلك يثبت الحق في الحبس للمودع عنده والمستعير (٥٧) .

ما تقدم جميعه هو عن الدين محل الحبس ، أى الذى يقع عليه الحبس . وإذا ما انتقلنا الى الدين الآخر المقابل له والذى يحبس من أجله الدين الأول ، وجدنا انه يجب أن يكون هذا الدين الآخر ( وهو الدين الذى للحابس فى ذمة الطرف الآخر ) ديناً مدينياً ( فلا يجوز الحبس لحمل المدين على تنفيذ التزام طبيعى ) وأن يكون حالاً أى مستحق الأداء ( فلا يجوز الحبس إذا كان الالتزام مضافاً الى أجل واقف أو معلقاً على شرط واقف (٥٨) ؛ ولكن لا يشترط أن يكون الدين معين المقدار ( liquide ) ، فيثبت الحق فى الحبس الى أن يتم تقديره والوفاء به (٥٩) . كذلك لا يشترط أن يوجد تناسب بين قيمة الشيء المحبوس وبين مقدار حق الدائن الحابس ، فيجوز الحبس ولو كانت قيمة الشيء تزيد عما هو مستحق للدائن زيادة كبيرة ، ما دام قد تحقق الارتباط بين حق الدائن والتزامه بأداء الشيء .

والدين الآخر أى الدين المقابل ، يصح أن يكون محله شيئاً معيناً بالذات أو شيئاً مثلياً أو عملاً أو امتناعاً عن عمل ، ويصح أن يكون مصدره عقداً أو عملاً غير مشروع ( العمل الضار ) وتترتب عليه المسؤولية المدنية ( أو اثرها بلا سبب أو نصاً فى القانون .

### ٣١ — الشرط الثانى — توافر ارتباط بين الدينين المتقابلين :

لا يكفي لنشأة الحق فى الحبس وجود دينين متقابلين ، على الوجه السابق بيانه ، بل يجب أن يتوافر بين هذين الدينين ارتباط ( Connexité )

والارتباط هنا نوعان وهما : ١ — ارتباط قانونى أو معنوى ( connexité juridique ) و ٢ — ارتباط مادى أو موضوعى Connexité matérielle ou objective . قد جاء النص على هذا الشرط فى الفقرة الأولى من المادة ٢٤٦ فى قولها : « لكل من التزم بأداء شيء أن يمتنع عن الوفاء به ، ما دام الدائن لم يعرض الوفاء بالتزام مترتب عليه بسبب التزام الدين ومترتب به ، أو ما دام الدائن لم يقم بتقديم تأمين كاف للوفاء بالتزامه هذا » . ويقابل ما يتعلق بالارتباط فى النص الفرنسى لهذه المادة عبارة Ayant un rapport de causalité et de connexité

والتعبير عن علاقة الارتباط بين الدينين المتقابلين على هذا الوجه لا يعبر عن حقيقة

- (٥٧) راجع فى ذلك د. اسماعيل غانم ، فى النظرية العامة فى الالتزام ، ج ٢ فقرة ١٠١ .
- (٥٨) على انه لا يمنع من الحق فى الحبس أن يتأخر ميعاد الوفاء لهله منحه القاضى ( نظرية الميسرة ) أو يتبرع بها الدائن إلا إذا كان تبرع الدائن بمنح أجل للمدين قد تضمن تنازلاً عن حقه فى الحبس . راجع فى ذلك د. اسماعيل غانم ، المرجع السابق فقرة ١٠٤ .
- (٥٩) وهذا على خلاف الحال فى المقاصة حيث يشترط أن يكون الدينان مقدرين ، وذلك لأن الدينين ببعضيان بقدر الأقل منهما فكان لابد أن يكونا مقدرين ، ولا حاجة الى ذلك فى الحبس إذ هو امتناع مؤقت عن التنفيذ لا يظهر فيه وجه الضرورة فى أن يكون الدين مقدرًا . راجع فى ذلك دكتور عبد الرزاق المسنهورى ، الوسيط مجلد ٢ هامش ١١٤٣ ود. اسماعيل غانم فقرة ١٠٤ .



ما قصده المشرع ، فليس من الضروري أن يكون سبب التزام الدين هو التزام الجاني ببدء شيء إذا أن ذلك لا يتحقق إلا إذا كان الالتزام قد نشأ من عقد ملزم للجانبين ، في حين أن مجال الحق في الحبس لا يقتصر على دائرة العقود الملزمة للجانبين ، بل ولا يقتصر على دائرة العقود وحدها . ويرجع ورود كلمة « بسبب » في المادة ٢٤٦ الى خطأ في ترجمة العبارة الفرنسية التي وردت في اصل المادة ٢٤٦ في المشروع التمهيدي للقانون المدني (م ٣٣١ من هذا المشروع) وهذه العبارة هي

( à l'occasion et en connexité ) ومعناها : « بمناسبة ولارتباط » . وحدث عند مراجعة مشروع القانون لدى لجنة المراجعة أن عدل النص الفرنسي للمادة ٢٤٦ بحيث أصبح مطابقا للنص العربي ، فاستبدلت عبارة ( à l'occasion ) اي بمناسبة الى عبارة ( ayant un rapport de causalité ) اي « بسبب » فصار النصان ، الفرنسي والعربي ، معييين في هذه المسألة . والذي يقف عنده الفقه هو أن حقيقة المراد بنص المادة ٢٤٦ هو : « لكل من التزم ببدء شيء أن يمتنع عن الوفاء به ، ما دام الدائن لم يعرض الوفاء بالتزام مترتب عليه بمناسبة التزام الدين ومرتبط به . » فيكفي إذن وجود ارتباط بين الدينين دون حاجة لتوافر علاقة سببية بينهما (٦٠) .

هذا والارتباط القانوني هو ذلك الذي ينشأ عن علاقة قانونية متبادلة بين الدينين المتقابلين . وهذه العلاقة التبادلية قد يكون مصدرها عقدا ملزما للجانبين ، وهذه هي أعلى درجات الارتباط إذ تقوم بين الالتزامين علاقة سببية ، ويتخذ الحق في الحبس صورة الدفع بعدم التنفيذ : مثل ذلك البائع يحبس المبيع متمسكا بالدفع بعدم تنفيذ المشتري لالتزامه بإداء الثمن . ومثله أيضا المؤجر يدفع بعدم تنفيذ المستأجر لالتزامه بدفع الأجرة فيحبس العين المؤجرة حتى يستوفى ما اشترط دفعه من الأجرة مقدما . ويبقى الارتباط بين الدينين قائما على أساس علاقة تبادلية حتى لو فسخ العقد أو أبطأ ، وأصبح واجبا على كل المتعاقدين أن يرد للآخر ما أخذه منه ، فكل من هذين الالتزامين مرتبطان بالالتزام الآخر ارتباطا تبادليا ، وإن لم تكن العلاقة بعد انحلال العقد علاقة تعاقدية . ويترتب على ذلك أن يكون لكل من الطرفين أن يمتنع عن رد ما أخذه من الآخر حتى يسترد ما أعطاه .

وقد تنشأ العلاقة التبادلية من عقد ملزم لجانب واحد . مثل ذلك عقد الوديعة . فبمقتضاه يلتزم المودع عنده برد الوديعة للمودع ويلتزم المودع بأن يؤدي للمودع عنده ما أنفقه على الوديعة من مصروفات وتعويض ما أصابه من ضرر بسبب الوديعة ففي هذه الحالة تكون هناك علاقة تبادلية تعاقدية نشأ عنها التزامان متقابلان . ومن ثم يستطيع المودع عنده أن يحبس التزامه برد الوديعة حتى يستوفى ما استحق له من مصروفات وتعويضات ويتبقى أن يلاحظ هنا أن عقد الوديعة مصدر لأحد الالتزامين المتقابلين ، وهو الالتزام برد الوديعة . أما الالتزام بإداء المصروفات فمصدره الاثراء بلا سبب ، والالتزام بإداء التعويضات مصدره العمل غير المشروع . ومع ذلك فالمتقابل واضح بين التزامات

(٦٠) راجع في ذلك د. اسماعيل غانم المرجع السابق فقرة ١٠٥ ، ود. عبد الرزاق السنهوري

في الوسيط مجلد ٢ هامش ١ على ص ١٢٤٨ .

المودع عنده والتزامات المودع ، مما حمل الفقهاء على القول بأن هناك علاقة تبادلية تنشأ عنها الالتزامان المتقابلان والارتباط بينهما هو ارتباط قانوني (٦١) .

وأخيراً قد تنشأ العلاقة التبادلية من غير عقد ، فيقوم التبادل على الارتباط غير التعاقدى ، كما هو الشأن فى الفضالة . فالالتزامات الفضولى ، ومصدرها القانون ، والتزامات رب العمل ، ومصدرها الاثراء بلا سبب ، هي التزامات متبادلة ، ومن ثم يقوم الارتباط فيما بينها ، ويجوز لكل من الطرفين ان يمتنع عن تنفيذ التزاماته حتى يستوفى التزاماته من الطرف الآخر (٦٢) .

ما تقدم هو عن الارتباط القانونى . وإذا ما انتقلنا الى الارتباط المادى او الموضوعى وجدناه لا يقوم على علاقة تبادلية بين الدينين المتقابلين ، وإنما هو ينشأ عن واقعة مادية هي أن الشيء المحبوس ( والالتزام برده هو أحد الدينين ) قد نشأ بمناسبته ومرتبطة به الدين الآخر . فمتى كانت العلاقة بين من فى يده الشيء وبين من له حق استرداده قد نتجت عن مجرد حيازة الشيء أو احرازه ، دون أن توجد أية رابطة أخرى تربط بينهما ، وجب لكى يكون للحائز أو المحرز الحق فى الحبس ان يتحقق الارتباط المادى أو الموضوعى ، بأن يكون حق الحائز أو المحرز قد ترقب عن الشيء ذاته . ويتحقق ذلك فى إحدى حالتين :

**أولاهما —** أن يكون الحائز أو المحرز قد أنفق على الشيء مصروفات يحق له استردادها . وقد نص على هذه الحالة فى الفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ فى قولها « ويكون ذلك بوجه خاص لحائز الشيء أو محزره اذا هو أنفق عليه مصروفات ضرورية أو نافعة ، فان له ان يمتنع عن رد هذا الشيء حتى يستوفى ما هو مستحق له » .

**وثانيهما —** أن يكون الحائز أو المحرز قد أصابه من الشيء ضرر يستحق عنه تعويضاً . وهذه الحالة أغفل المشرع النص عليها . ومع ذلك فليس ثمة من شك فى أن للمضرور ، اذا كان الشيء فى يده أن يحبسه الى أن يستوفى ما هو مستحق له ، اذا ان الارتباط متحقق فى هذه الحالة ، كما هو الشأن فى الحالة الأولى .

وننوه بأنه قد يحدث أن يتحقق الارتباط القانونى أو المعنوى والارتباط المادى أو الموضوعى معا . مثل ذلك الوكيل أو المودع عنده اذا حبس الشيء الذى عهد به اليه بحكم الوكالة أو الوديعة الى أن يستوفى ما هو مستحق له من مصروفات أنفقها على هذا الشيء ، فان له أن يتخذ أساساً لحقه فى الحبس من الارتباط المعنوى ، حيث ان التزامه بالرد والتزام الوكيل أو المودع بأداء المصروفات يكونان معا علاقة تبادلية . كما ان له أن يستند فى حقه فى الحبس الى الارتباط الموضوعى حيث قد تولد حقه عن الشيء المحبوس ذاته (٦٣) . وإذا ما اجتمع نوعا الارتباط معا كان للحابس أن يستند فى حقه فى الحبس الى أيهما ، حسب ما تقتضيه مصلحته .

(٦١) راجع فى ذلك د. عبد الرزاق السنهورى المرجع السابق فقرة ٦٤٣ ، د. اسماعيل غانم المرجع السابق فقرة ١٠٦ ، وهو يضرب مثالا آخر للعلاقة التبادلية التى تنشأ من عقد ملزم لجانب واحد عقد الوكالة بغير أجر .

(٦٢) راجع د. اسماعيل غانم المرجع السابق فقرة ١٠٦ .

(٦٣) راجع فى ذلك د. اسماعيل غانم المرجع السابق فقرة ١٠٧ .



ويلاحظ أن للفرقة بين نوعي الارتباط المذكورين أهميتها من حيث مدى الاحتجاج بالحق في الحبس . فالحبس المبني على الارتباط المادي أو الموضوعي في حالة استرداد المصروفات التي أنفقت على الشيء المحبوس يجوز الاحتجاج به على الكافة (٦٤) . أما سائر حالات الحق في الحبس ، سواء ما كان منها مبنيا على الارتباط المادي أو الموضوعي في حالة التعويض المستحق عن ضرر نجم عن الشيء ، أو كان مبنيا على الارتباط القانوني أو المعنوي ، أيا كانت صورته ، فإن تحديد الأشخاص الذين يجوز الاحتجاج عليهم به فيحتاج إلى تفصيل نعالجه في مقام الكلام في آثار الحق في الحبس .

### ٣٢ - كيفية استعمال الحق في الحبس :

متى توافر الشرطان السابق شرحهما ، كان لصاحب الحق في الحبس أن يستعمله دون حاجة إلى اعدار الطرف الآخر ودون حاجة إلى ترخيص من القضاء . فيكون له أن يمتنع ( أن يقف ) عن تنفيذ التزامه نحو مدينه . وليس بواجب عليه أن يعرض على المدين تنفيذ هذا الالتزام عرضا حقيقيا ( أي على يد محضر ) وإنما يقتصر الأمر على وقف التنفيذ . وليس لصاحب الحق في الحبس أن يستعمل حقه هذا إذا كان هو المتسبب بغشه أو بإهماله في عدم تنفيذ المدين لالتزامه نحوه . وليس له أن يستعمله إذا كان هو البادئ بعدم تنفيذ التزامه ، فحبس المدين لهذا السبب ما في ذمته من التزام (٦٥) .

## الفصل الثاني

### مجال الحق في الحبس

#### ٣٣ - تمهيد :

بينما فيما تقدم كيف جعل المشرع في القانون المدني الحالي ، على خلاف ما كانت عليه الحال في القانون المدني القديم ، من حق الحبس نظرية عامة أو مبدأ عاما يتمثل في « الدفع بعدم التنفيذ » ( وقف التنفيذ ) أو على ما قدرناه « الدفع بالحبس » .

على أن المشرع لم يكتف بإيراد هذا المبدأ العام ، بل أنه أورد بعض تطبيقات له في نصوص التشريع . كما أن الفقه المصري اجتهد في إيراد تطبيقات أخرى غير ما جاء في التشريع . وتقوم هذه التطبيقات وتلك على الارتباط القانوني ( أو المعنوي ) أو على الارتباط المادي ( أو الموضوعي ) . ونكتفي في شأنها جميعا بعرض موجز ، لأن دراستها التفصيلية تدخل في مجالات أخرى أكثر مناسبة مثل مجال دراسة العقود المشابهة .

#### ٣٤ - حالات الحق في الحبس المنصوص عليها :

هذه الحالات هي :

١ - الدفع بعدم تنفيذ العقد : أورد المشرع الدفع بعدم تنفيذ العقد ( *excertio non adimpleti contractus* )

(٦٤) راجع في ذلك د. إسماعيل غانم المرجع السابق فقرة ١٠٨ .

(٦٥) راجع في ذلك د. عبد الرزاق السنهوري ، في الوسيط ، مجلد ٢ فقرة ٦٤٤ .

في صورة مبسدا عام (مقائرا في ذلك بالقانونين الالماني والبولندي) اودعه نص المادة ١٦١ مدني . ويعتبر الفقه المصري هذا المبدأ تطبيقيا من تطبيقات الحق في الحبس ، وقد سبق عرض هذه المسألة فيما تقدم (٦٦) .

٢ — حق البائع في حبس المبيع : جاء النص على هذا الحق في المادة ٤٥٩ مدني التي تقضي بأنه : « ١ — اذا كان الثمن كله او بعضه يستحق الدفع في الحال فللبائع ان يحبس المبيع حتى يستوفي ما هو مستحق له ولو قدم المشتري رهنا او كفالة ، هذا ما لم يمنح البائع المشتري اجلا بعد البيع ٢٠ — وكذلك يجوز للبائع ان يحبس المبيع ولو لم يحل الاجل المشروط لدفع الثمن ، اذا سقط حق المشتري في الاجل طبقا لاحكام المادة ٢٧٣ » .

٣ — حق المشتري في حبس الثمن : جاء النص على هذا الحق في المادة ٤٥٧ مدني التي تقضي بأنه : « ١ — يكون الثمن مستحق الوفاء في الوقت الذي يسلم فيه المبيع ، ما لم يوجد اتفاق او عرف يقضي بغير ذلك ٢٠ — فاذا تعرض احد للمشتري مستندا الى حق سابق على البيع او آيل من البائع ، او اذا خيف على المبيع ان ينزع من يد المشتري ، جاز له ، ما لم يمنعه شرط في العقد ، ان يحبس الثمن حتى ينقطع التعرض او يزول الخطر . ومع ذلك يجوز للبائع في هذه الحالة ان يطالب باستيفاء الثمن على ان يقدم كفيلا . ٢ — ويسري حكم الفقرة السابقة في حالة ما اذا كشف المشتري عيبا في البيع » .

٤ — حق المستأجر في حبس العين المؤجرة في مواجهة كل من المؤجر والمشتري للعين : جاء النص على هذا الحق في المادة ٦٠٥ مدني التي تقضي بأنه : « ١ — لا يجوز لمن انتقلت اليه ملكية العين المؤجرة ولم يكن الايجار نافذا في حقه ان يجبر المستأجر على الاخلاء الا بعد التنبيه عليه بذلك في المواعيد المبينة في المادة ٥٦٣ ٢٠ — فاذا نبه على المستأجر بالاخلاء قبل انقضاء الايجار ، فان المؤجر يلتزم بان يدفع للمستأجر تعويضا ، ما لم يتفق على غير ذلك . ولا يجبر المستأجر على الاخلاء الا بعد ان يتقاضى التعويض من المؤجر او ممن انتقلت اليه الملكية نيابة عن المؤجر او بعد ان يحصل على تأمين كاف للوفاء بهذا التعويض » . فهذا تطبيق للحق في الحبس يتمثل في الدفع بعدم تنفيذ العقد .

٥ — حق المستأجر في حبس العين المؤجرة لاستيفاء ما يستحق له من التعويض بسبب انتهاء الايجار قبل انقضاء مدته : وهذا الحق تنص عليه المادة ٦٠٨ مدني في قولها : « ١ — اذا كان الايجار معين المدة ، جاز لكل من المتعاقدين ان يطلب انتهاء العقد قبل انقضاء مدته اذا جدت ظروف خطيرة غير متوقعة من شأنها ان تجعل تنفيذ الايجار من مبدا الامر او في اثناء سريانه مرهقا ٢٠٠٠ — فاذا كان المؤجر هو الذي يطلب انتهاء العقد ، فلا يجبر المستأجر على رد العين المؤجرة حتى يستوفي التعويض او يحصل على تأمين كاف . » فللمستأجر اذن في هذه الحالة ان يحبس العين المؤجرة حتى يستوفي حقه في التعويض او حتى يحصل على تأمين كاف للوفاء بهذا الحق .



وجميع حالات الحبس هذه تقوم على الارتباط القانوني بين الدينين المتقابلين .  
وتوجد حالتان للحبس تقومان على الارتباط المادي أو الموضوعي ، وهي :

١ — حق الحائز في حبس العين لاسترداد ما أنفق عليها من مصروفات : وقد جاء النص على هذه الحالة في الفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ مدني ونصها : « ويكون ذلك ( أي الامتناع عن الوفاء ) بوجه خاص لحائز الشيء أو محرزه ، إذا هو أنفق عليه مصروفات ضرورية أو نافعة ، فإن له أن يمتنع عن رد هذا الشيء حتى يستوفي ما هو مستحق له ، إلا أن يكون الالتزام بالرد ناشئاً عن عمل غير مشروع » .

٢ — حق صاحب العلو في حبس السفل بعد أن يعيد بناءه : جاء النص على هذه الحالة من حالات الحبس في المادة ٨٦٠ مدني التي تقضي بأنه : « ١ — إذا انهدم البناء وجب على صاحب السفل أن يعيد بناء سفله ، فإذا امتنع جاز للقاضي أن يأمر ببيع السفل ، إلا إذا طلب صاحب العلو أن يعيد هو بناء السفل على تفقة صاحبه ٢٠ — وفي الحالة الأخيرة يجوز لصاحب العلو أن يمنع صاحب السفل من السكنى والانتفاع حتى يؤدي ما في ذمته ، ويجوز له أيضاً أن يحصل على إذن في إيجار السفل أو سكناه استيفاء لحقه » .  
وواضح أن الحق في الحبس في هذه الحالة قد يقترن ( بناء على إذن من القاضي ) بأن يفتقع الحابس بالعين المحبوسة أو بأن يستغلها حتى يستوفي حقه من ثمرتها ، وهذا استثناء من القواعد العامة للحق في الحبس . ويلاحظ أن هذه الحالة للحق في الحبس تقوم على فكرة أن المصروفات التي أنفقت ضرورية ، ليس فقط لحفظ الشيء ، بل في إقامة الشيء مرة أخرى المتمثل في إعادة البناء .

٣٥ — أمثلة للاجتهاد الفقهي في إيراد حالات للحق في الحبس لم يرد فيها نص تشريعي ، ولكنها تعتبر تطبيقات للمبدأ العام في هذا الحق :

نذكر فيما يلي أمثلة لتطبيقات النظرية العامة أو المبدأ العام للحق في الحبس انذى تضمنه الفقرة الأولى من المادة ٢٤٦ مدني السابق شرحها ، وهي تطبيقات لم يرد بها نص تشريعي (٦٧) .

١ — حق الواهب في حبس الهبة وحق الموهوب له في حبس العوض : تنص المادة ٤٩٧ مدني على أن : « يلتزم الموهوب له بأداء ما اشترط عليه من عوض ، سواء اشترط هذا العوض لمصلحة الواهب أم لمصلحة أجنبي أم للمصلحة العامة » . فيوجد في هذه الحالة للهبة التزامان متقابلان مرتبطان أحدهما بالآخر ارتباطاً تبادلياً ، وهما التزام الواهب بتسليم الهبة والتزام الموهوب له بتسليم العوض ، فيجوز لكل منهما ، أعمالاً للمبدأ العام للحق في الحبس ، وبرغم عدم وجود نص تشريعي ، أن يحبس التزامه حتى يقوم الطرف الآخر بتنفيذ التزامه .

٢ — حق الماويل في حبس العمل وحق رب العمل في حبس الأجرة : تنص المادة ٦٥٦ مدني على أن ، « يستحق دفع الأجرة عند تسلم العمل ، إلا إذا قضى العرف أو الاتفاق

(٦٧) راجع في تفصيلات هذه الأمثلة د. عبد الرزاق السنهوري ، في الوسيط مجلد ٢ الفقرات

بغير ذلك . « فهنا يوجد التزامان متقابلان مرتبطان ارتباطاً تبادلياً ، وهما التزام الما قول بتسليم العمل والتزام رب العمل بدفع الأجرة ، فيجوز لكل منهما أن يحبس التزامه حتى يوفى الطرف الآخر بالتزامه ، وذلك دون حاجة الى نص تشريعى . »

٣ — حق المودع عنده فى حبس الوديعة وحق المودع فى حبس ما فى ثمنه للمودع عنده : تنص المادة ٧٢٢ مدنى على أنه : « يجب على المودع عنده أن يسلم الشئ الى المودع بمجرد طلبه ، الا اذا ظهر من العقد أن الأجل عين لمصلحة المودع عنده . وللمودع عنده أن يلزم المودع بتسليم الشئ فى أى وقت الا اذا ظهر من العقد أن الأجل عين لمصلحة المودع » . وتنص المادة ٧٢٥ على أنه « على المودع أن يرد الى المودع عنده ما أنفقه فى حفظ الشئ ، وعليه أن يعرضه كل ما لحقه من خسارة بسبب الوديعة » . ووفقاً لهذين النصين توجد التزامات متقابلة يربط بعضها ببعض ، فيجوز لكل من المتعاقدين ، أعمال للمبدأ العام فى الحق فى الحبس أن يمتنع عن تنفيذ التزاماته حتى يستوفى حقوقه .

وهذه الحالات للحق فى الحبس تقوم على الارتباط القانونى او المعنوى . وهناك حالات تقوم على الارتباط المادى او الموضوعى ، نذكر مثالا لها حق المنتفع فى حبس العين المنتفع بها . وبياف ذلك أن المادة ٩٨٩ مدنى تنص على أنه : « ١ — المنتفع ملزم اثناء انتفاعه بكل ما يفرض على العين المنتفع بها من التكاليف المعتادة وبكل النفقات التى تقتضيها أعمال الصيانة » . أما التكاليف غير المعتادة والاصلاحات الجسيمة التى لم تنشأ عن خطأ المنتفع فانها تكون على المالك ، ويلتزم المنتفع بأن يؤدى للمالك فوائده ما أنفقه فى ذلك . فاذا كان المنتفع هو الذى قام بالانفاق ، كان له استرداد رأس المال عند انتهاء حق الانتفاع » . وواضح من هذا النص أن التكاليف غير المعتادة والاصلاحات الجسيمة فى العين المنتفع بها تكون على المالك دون المنتفع ، فاذا قام بها الأخير كان له استرداد رأس المال عند انتهاء حق الانتفاع . وبذلك يوجد التزامان متقابلان مرتبطان ارتباطاً مادياً وهما التزام المنتفع برد العين والتزام المالك برد ما أنفقه المنتفع فى التكاليف غير المعتادة والاصلاحات الجسيمة ، فيجوز إذن للمنتفع أن يحبس العين المنتفع بها حتى يستوفى حقه ازاء المالك ، وذلك أعمالاً للمبدأ العام فى الحق فى الحبس ، ودون حاجة الى نص تشريعى .

### الفصل الثالث

#### آثار الحق فى الحبس

##### ٣٦ — تمهيد :

متى توافرت شروط الحق فى الحبس ترتبت له آثاره . وقد أورد المشرع نصاً صريحاً ببعض هذه الآثار هو نص المادة ٢٤٧ مدنى الذى يقضى بأن « ١ — مجرد الحق فى حبس الشئ لا يثبت حق امتياز عليه » . وعلى الحابس أن يحافظ على الشئ وفقاً لأحكام رهن الحيازة ، وعليه أن يقدم حساباً عن غلته . ٣ — واذا كان الشئ المحبوس يخشى عليه الهلاك أو التلف ، فللحابس أن يحصل على إذن من القضاء فى بيعه وفقاً للأحكام المنصوص عليها فى المادة ١١١٩ ، وينتقل الحق فى الحبس من الشئ الى ثمنه »



وواضح من صريح عبارة هذا النص أنه يعالج آثار الحق في الحبس في الحالة التي يكون فيها محله عيناً معينة بالذات ، تحبس من أجل دين مرتبط بها ارتباطاً قانونياً أو ارتباطاً مادياً . أما إذا كان محل الحق في الحبس شيئاً غير ذلك ( أي ليس عيناً معينة بالذات ) فإن قواعد الدفع بعدم التنفيذ ( وهو من تطبيقات الحق في الحبس على ما ذكرناه ) هي التي تسرى (٦٨) . ولذلك جرى الفقهاء المصريون عند الكلام في الحق في الحبس على الاقتصار في معالجة آثاره على بحث هذه الآثار في حالة ما يكون الشيء المحبوس عيناً معينة بالذات ، وترك بحث هذه الآثار في غير هذه الحالة لمقام الكلام في الدفع بعدم التنفيذ (٦٩) . ولذلك فنحن نتبع هذا الأسلوب ، فيجئ كلامنا التالي في آثار الحق في الحبس مقصوراً على تلك الحالة دون غيرها .

وفي سبيل دراسة آثار الحق في الحبس نقيم تفرقة بين علاقة الحابس بمالك العين المحبوسة ، وبين علاقة الحابس بالغير .

### ٣٧ - أولاً - علاقة الحابس بمالك العين المحبوسة :

نجد في مقام هذه العلاقة حقوقاً للحابس وواجبات عليه . وبيان ذلك :

( ١ ) **حقوق الحابس :** يعبر لفظ « الحبس » تعبيراً دقيقاً وكلاماً عن الأثر الجوهرى للحق في الحبس الا وهو سلطة الحابس في ابقاء العين في يده حتى يستوفى ما هو مستحق له في ذمة المالك . وهو في حقيقته امتناع مؤقت عن تنفيذ الالتزام الى ان يحصل الحابس على حقه . فليس من شأن الحبس اذن انقضاء الالتزام ، وذلك على خلاف المقاصدة التي يترتب عليها انقضاء الدينين بقدر الأقبل منهما . والحق في الحبس غير قابل للتجزئة ، شأنه في ذلك شأن كل ضمان ، ولذلك يبقى للحابس حقه في الحبس ولو قام المالك بوفاء جزء من الدين ، وذلك الى ان يستوفى الباقي بأكمله ، أو ان يعرضه المدين عرضاً حقيقياً يقبله الحابس أو يحكم بصحته (٧٠) . وهذا الذي نقول به بالنسبة للمالك يسرى في حق ورثته ، فللحابس ان يتمسك بحقه في مواجهةهم بوصفهم خلفاء عامين للمالك . هذا من ناحية . ومن الناحية الأخرى ينتقل الحق في الحبس من الحابس الى ورثته .

(٦٨) ويقول د. اسماعيل غانم في صدد التفرقة في الآثار بين الحق في الحبس وبين الدفع بعدم تنفيذ العقد « الدفع بعدم التنفيذ يقوم على ارتباط سببي بين الالتزامات ، فكل من الطرفين لم يلتزم الا مقابل التزام الطرف الآخر ، فلا يجوز اجباره على تنفيذ التزامه الا اذا قام المتعاقد الآخر بالتنفيذ فعلاً ، على عكس الحال في صور الحبس الأخرى ، حيث لا توجد علاقة سببية بين الالتزامين » . راجع مؤلفه في النظرية العامة للالتزام جزء ٢ هامش ص ٢٤٦ .

(٦٩) راجع د. عبد الرزاق السنهوري في الوسيط مجلد ٢ فقرة ٦٦٨ ، و د. اسماعيل غانم

المرجع السابق فقرة ١١١ .

(٧٠) راجع في ذلك د. عبد الفتاح عبد الباقي المرجع السابق فقرة ١٦٨ . هذا وقاعدة عدم

تجزئة الحق في الحبس ليست قاعدة مطلقة ، إذ يحد منها مبدأ عدم جواز التعسف في استعمال الحق ، فلا يجوز التمسك بالحق في الحبس اذا كان المدين قد قام بالوفاء بالجزء الأكبر من التزامه ولم يبق الا جزء يسير لا يبرر حبس الشيء كله . راجع د. اسماعيل غانم المرجع

المرجع السابق فقرة ١١١ .

هذا ويشمل الحق في الحبس بجانب العين المحبوسة ما قد تنتج هذه العين من غلة أو ثمرات ، والاصل أن الحابس لا يلتزم باستغلال العين إلا إذا كانت بطبيعتها تنتج غلة . وإذا كانت الغلة معرضة للتلف ، جاز للحابس استئذان القاضي في بيعها ، ويقوم ثمنها مقامها فيبقى حابسا له حتى يستوفي حقه . ولكنه لا يتقدم في هذا الثمن على سائر دائني المالك بل يقاسمونه فيه قسمة غرماء إذا ما أراد التنفيذ عليه بحقه .

هذا وحبس العين لا يرتب للحابس حق امتياز عليها ، وفقا لصريح نص الفقرة الأولى من المادة ٢٤٧ مدني وهو « مجرد الحق في حبس الشيء لا يثبت حق امتياز عليه » . وهذه نتيجة حتمية لما جرى عليه المشرع في القانون المدني الحالي من هجر ما كانت عليه الحال في القانون المدني القديم من اعتبار حق الحبس حقا عينيا (٧١) . ويترتب على ذلك أنه إذا قام الحابس بالتنفيذ الجبري على العين المحبوسة فقد حقه في الحبس ، لأنه يعتبر متنازلا عنه ، ويزاحمه سائر دائني المالك في ثمن هذه العين ويقاسمونه فيه قسمة الغرماء .

على أنه إذا ظل الحابس مبقيا على حبس العين ولم يقيم بالتنفيذ عليها ، ثم باع المالك العين لآخر أو نفذ أحد دائنيه الآخرين على العين فبيعت جبرا لمن رسي عليه المزاد ، فإن حق الحابس يبقى ويحتج به في مواجهة المشتري من المالك أو في مواجهة الراسي عليه المزاد . ويتعين أن يوفي للحابس حقه كاملا .

(ب) واجبات الحابس — وإذا كانت للحابس حقوق على الوجه السابق عرضه ، فإن عليه واجبات تعرض لها المشرع في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٢٤٧ مدني ، ونصها : « ٢ — وعلى الحابس أن يحافظ على الشيء وفقا لأحكام رهن الحيازة ، وعليه أن يقدم حسابا عن غلته » ٣ — وإذا كان الشيء المحبوس يخشى عليه الهلاك أو التلف فللحابس أن يحصل على إذن من القضاء في بيعه وفقا لأحكام المنصوص عليها في المادة ١١١٩ ، وينتقل الحق في الحبس من الشيء إلى ثمنه . ويمكن تلخيص واجبات الحابس على الوجه الآتي :

١ — المحافظة على العين المحبوسة — يجب على الحابس أن يحافظ على العين المحبوسة وفقا لأحكام رهن الحيازة التي جاء النص عليها في المادة ١١٠٣ مدني في قولها : « إذا تسلم الدائن المرتهن الشيء المرهون فعليه أن يبذل في حفظه وصيانته من العناية ما يبذله الشخص المعتاد ، وهو مسئول عن هلاك الشيء أو تلفه ما لم يثبت أن ذلك يرجع لسبب أجنبي لا يد له فيه » . فالحابس ملتزم بالمحافظة على العين المحبوسة ، شأنه في ذلك شأن الدائن المرتهن رهن حيازة ، وهذا التزام ببذل عناية ( وليس التزاما بتحقيق غاية ) . والعناية الواجبة هنا هي عناية الرجل المعتاد ، وهذا معيار موضوعي للعناية . وإذا قصر الحابس في بذل هذه العناية اعتبر مخطئا خطأ تقصير عليه مسئولية التقصيرية وملتزما بالتعويض .

(٧١) ويرى الدكتور عبد الرزاق السنهوري في الوسيط ج ٢ فقرة ٦٧١ أنه حتى لو كان

الحق في الحبس حقا عينيا فإنه بمجرد لا يجعل للحابس حق امتياز .



ويتصل بهذا الواجب أو الالتزام الأول للحبس إجراء يتعين عليه أن يتخذه إزاء العين المحبوسة أوردته الفقرة الثالثة من المادة ٢٤٧ مدنى السابق فكرها . ويتعين اتخاذ هذا الإجراء فى حالة ما تكون العين المحبوسة يخشى عليها الهلاك أو التلف . وهذا الإجراء هو الحصول على إذن من القاضى فى بيع العين المحبوسة طبقا لأحكام المادة ١١١٩ مدنى ( الوازدة بين المواد الخاصة بالرهن الحيازى ) وينتقل الحق فى الحبس من العين الى ثمنها . ووفقا لحكم هذه المادة يكون البيع بالمزاد العلنى أو بسعر البورصة أو السوق . ولا يعتبر طلب الحبس بيع العين المحبوسة فى هذه الحالة تنفيذا جبريا على العين ، والا لفقد حقه فى الحبس . وإنما يعتبر هذا الإجراء إجراء تقتضيه ضرورة المحافظة على العين من الهلاك أو التلف ، ومن ثم فإن الحبس لا يفقد حقه فى الحبس .

٢ - تقديم الحبس حسابا عن غلة الشئ المحبوس - وهذا الواجب أو الالتزام تفرضه الفقرة الثانية من المادة ٢٤٧ مدنى السابق فكرها ولم يشأ المشرع التسوية فى مسألة غلة العين المحبوسة أو المرهونة بين الحبس وبين الدائن المرتهن رهن حيازة . فهذا الأخير يتعين عليه أن يستثمر العين المرهونة استثمارا كاملا ، ما لم يقض الاتفاق بغير ذلك ، وعليه أن يخصم ما حصل عليه من صافى الربح ( من ثمرات العين المرهونة ) وما استفاده من استغلال العين المرهونة من المبلغ المضمون بالرهن ، ولو كم يكن قد حل أجله ( م ١١٠٤ مدنى ) .

وعلى النقيض من ذلك ليس للحبس أن يستولى على ثمرات العين المحبوسة ويخصمها من الدين الذى له ، بل أن له أن يحبس هذه الثمرات مع العين حتى يستوفى حقه . وله أن يبيعها أن كان يخشى عليها الهلاك أو التلف . ولم يوجب القانون على الحبس ( خلافا لأحكام رهن الحيازة م ١١٠٤ مدنى ) استغلال العين المحبوسة . والالتزام الحبس بتقديم حساب عن غلة العين المحبوسة يقتضى أن يقبض الحبس هذه الغلة ويحبسها ثم يقدم حسابها عنها للمالك .

٣ - رد العين المحبوسة للمالك - يلتزم الحبس برد العين للمالك عند انقضاء الحق فى حبسها . وقد يكون مصدر هذا الالتزام عقدا ( مثل حبس المبيع حتى استيفاء الثمن ) ، وقد يكون مصدره غير عقدى كالأثرأء بلا سبب ( مثل حيازة شخص أرضا مملوكة للغير وإقامة بناء أو غراس فيها ثم حبسها حتى يستوفى حقه فى التعويض ) . ومهما اختلفت علاقة الحبس بالمالك ، فإن للمالك بوصفه كذلك أن يرفع على الحبس بعد انقضاء الحق فى الحبس دعوى عينية بـرد ملكه إليه (٧٢) .

ويرى بعض الفقهاء أن التزام الحبس بـرد العين بعد انقضاء الحق فى حبسها لا يرجع الى الحبس ذاته ، لأنه وحده مجرد واقعة مادية لا تترتب التزاما على الحبس بـرد العين الى مالكها ، وإنما يرجع الى زوال المانع الذى

(٧٢) راجع فى ذلك دكتور عبد الرزاق السنهورى فى الوسيط ج ٢ فقرة ٦٧٦ ، ود. اسماعيل

غانم المرجع السابق فقرة ١١٢ ، ود. عبد الفتاح عبد الباقي ، المرجع السابق فقرة ١٦٩ .

كان يحول دون الرد ، فيعود الالتزام بالرد في ذمة الحابس وفقنا للعلاقة القانونية التي كانت تربطه بالدائن ( المالك ) قبل الرد (٧٣) .

٢٨ — **ثانياً — علاقة الحابس بالغير :** ليس ثمة من شك في أن أثر الحق في الحبس ليس مقصوراً على الدين ( المالك ) الذي يطالب بتسليم العين ، وإنما يمتد ليتناول خلفاء العامين ودائنيه العاديين ، إذ ليس للخلف العام أو الدائن العادي ، أي كان تاريخ دينه ، سوى حقوق السلف أو المدين . ولكن ينبغي أن يكون مفهوماً أن الاحتجاج بالحق في الحبس على الدائنين العاديين ليس من شأنه أن يكون للحابس أن يمنع هـ لاء الدائنين من مباشرة إجراءات التنفيذ على العين المحبوسة وهي في يد الحابس ، إذ أن الحبس لا يفقد الدين ( المالك ) ملكيته . وما دامت العين المحبوسة تظل مملوكة له فإنها تكون جزءاً من الضمان العام المقرر لدائنيه كافة . وبناءً على ذلك يكون المقصود بالاحتجاج بالحق في الحبس على الدائنين العاديين هو أن يكون للحابس أن يمتنع عن تسليم العين إلى الراسي عليه المزداد ( نتيجة إجراءات التنفيذ الجبري التي اتخذها الدائنون العاديون ) إلى أن يستوفي حقه (٧٤) . ويرى بعض الفقهاء أن من شأن هذا الوضع أن الحابس ، من الناحية العملية ، يستوفي حقه كاملاً قبل سائر الدائنين العاديين ، وأن لم يكن له من الناحية القانونية أي امتياز على العين المحبوسة (٧٥) .

وإذا ما انتقلنا من الخلفاء العامين والدائنين العاديين للمالك إلى خلفه الخاص . وهو كل من انتقلت إليه ملكية العين المحبوسة من المالك أو انتقل إليه منه حق عيني آخر على العين المحبوسة ، وجدنا أنه إذا كانت العين المحبوسة عقاراً ، كانت العبرة في الاحتجاج بالحق في الحبس على الخلف الخاص هو بتاريخ شهر الحق العيني الذي اكتسب في العين المحبوسة ( حق الملكية أو غيره من سائر الحقوق العينية ) . فإن كان هذا الشهر قد تم قبل ثبوت الحق في الحبس لما كان للحابس أن يحتج بحقه إزاء الخلف الخاص . أما إذا تم الشهر بعد ثبوت الحق في الحبس لكان للحابس أن يحتج بحقه في مواجهة الخلف الخاص . والقول بغير ذلك يكون من شأنه أن يسهل على مالك العين المحبوسة إهدار الحق في الحبس ببيع العين المحبوسة أو بترتيب أي حق عيني آخر عليها فيسقط الحبس في حق الخلف الخاص . أما إذا كانت العين المحبوسة منقولة فإن الحق في الحبس يسرى على الخلف الخاص الذي كسب حقه في العين المحبوسة بعد نشأة الحق في الحبس ، ويسرى أيضاً على الخلف الخاص الذي ترتب حقه على العين المحبوسة قبل نشأة الحق في الحبس إذا كان الحابس حسن النية ، أي يجهل ترتيب حق الخلف الخاص ، وذلك لأن الحبس يتضمن الحيازة ، والحيازة بحسن نية في الحقول هذا الأثر (٧٦) .

(٧٣) راجع في ذلك د. عبد الرزاق السنهوري في الوسيط ، مجلد ٢ فقرة ٦٧٧ .

(٧٤) راجع في ذلك د. اسماعيل غانم ، المرجع السابق فقرة ١١٣ .

(٧٥) راجع في ذلك د. عبد الرزاق السنهوري ، المرجع السابق فقرة ٦٧٣ وإيضاً د. سليمان

مرقص ، المرجع السابق فقرة ٧٢٩ .

(٧٦) راجع في هذا المعنى د. عبد الرزاق السنهوري ، الوسيط مجلد ٢ فقرة ٦٧٣ . ويرى =



وفيما عدا الحالات المتقدمة بشأن مدى الاحتجاج بالحق في الحبس على الخلف ، توجد حالة للحبس ، لا خلاف في شأنها عند الفقه المصري من حيث الاحتجاج بالحق في الحبس على الخلف الخاص بصفة مطلقة ، وهي حالة ما يكون سبب الحبس انفاق مصروفات على العين المحبوسة . ففي هذه الحالة يحتج بالحق في الحبس في مواجهة الخلف الخاص دائما ، سواء أكانت العين المحبوسة منقولا أو عقارا ، وسواء أكان حق الخلف الخاص ترتب قبل أو بعد نشوء الحق في الحبس ، وذلك لأن الشيء ذاته قد افاد من المصروفات فساد منها من يطلب باسترداده .

تبقى أخيرا حالة لا يكون فيها للحابس أن يحتج بحقه في الحبس على الغير . وهذه هي حالة ما يكون مالك العين المحبوسة ليس هو المدين للحابس . « فإذا باع شخص ملك غيره وقبض الثمن ، ثم أبطل المشتري البيع ، فليس له أن يحبس المبيع حتى يسترد الثمن إلا في مواجهة البائع وهو المدين له برد الثمن . ومن ثم لا يجوز للمشتري أن يحبس المبيع في مواجهة المالك الحقيقي وهو غير مدين له بشيء » (٧٧) .

## الفصل الرابع

### انقضاء الحق في الحبس

#### ٣٩ - تمهيد :

جاء النص على انقضاء الحق في الحبس في المادة ٢٤٨ مدني ونصها :

« ١ - ينقضي الحق في الحبس بخروج الشيء من يد حائزه أو محرزه . ومع ذلك يجوز لحابس الشيء ، إذا خرج الشيء من يده خفية أو بالرغم من معارضته ، أن يطلب استرداده ، إذا هو قام بهذا الطلب خلال ثلاثين يوما من الوقت الذي علم فيه بخروج الشيء من يده ، وقبل انقضاء سنة من وقت خروجه » .

وواضح أن هذا النص يتناول سببا واحدا من أسباب انقضاء الحق في الحبس وضع له المشرع تنظيما خاصا . ولكن هذه الأسباب متعددة ، منها ما يترتب عليه انقضاء هذا الحق بطريق تبعية ، ومنها ما يترتب عليه انقضاؤه بطريق أصلي . وبيان ذلك :

د . اسماعيل غانم ، المرجع السابق فقرة ١١٣ أن « الاحتجاج على الخلف الخاص بالحق في الحبس يتوقف على تاريخ التسجيل أو القيد إن كانت العين المحبوسة عقارا ، أو على تاريخ انعقاد التصرف إن كانت العين منقولا ، ويرى د . عبد الفتاح عبد الباقي ، المرجع السابق فقرة ١٦٦ « أن الحق في الحبس يسرى في مواجهة الجميع ، في مواجهة المدين وفي مواجهة دائنيه العاديين وفي مواجهة الغير الذي يكسبون على الشيء المحبوس حقوقا عينية ، فهو يسرى في مواجهة الدائنين المرتهنيين والدائنين المحتازين ، ولو كان الرهن أو الامتياز سابقا على نشوء الحق في الحبس وذلك دون تفرقة بين ما إذا كان الشيء المحبوس منقولا أو عقارا » .

(٧٧) راجع في ذلك د . عبد الرزاق السنهوري في الوسيط مجلد ٢ هامش ص ١١٨١ و د . اسماعيل

غانم المرجع السابق فقرة ١١٤ .

## ٤٠ — أولا : انقضاء الحق في الحبس بطريق تبعية :

لما كان الحق في الحبس قد شرع تأميننا للالتزام ( للحق ) الثابت للحابس في ذمة مدينه مالك العين المحبوسة ، فانه يكون من المنطقي انه اذا انقضى هذا الالتزام ، انقضى الحق في الحبس تبعا لذلك الانقضاء واما كان سببه ، كالوفاء او ما يقوم مقامه ، مثل التجديد والمقاصة واتحاد الذمة ، وكما لو كان الانقضاء بالابراء ، هذا مع ملاحظة ان انقضاء الحق في الحبس لا يكون الا في حالة انقضاء الالتزام كله ، وذلك لأن الحق في الحبس لا يتجزأ ، على الوجه السابق بيانه . ويلاحظ أيضا أن الالتزام الذي في ذمة المالك للحابس لا ينقضى بالتقادم ، لأن حبس العين يمنع من تقادمه ، كما أن الحق في الحبس ذاته لا يسقط بالتقادم ، « لأن الحبس حالة مادية لا يتصور فيها التقادم » (٧٨) « ولأن بقاء الشيء المحبوس في يد الحابس يعتبر اقراراً ضمنياً من المدين ( المالك ) بالدين ، ومن ثم يقطع التقادم » (٧٩) .

## ٤١ — ثانيا : انقضاء الحق في الحبس بطريق أصلي :

ينقضى الحق في الحبس بطريق أصلي في الحالات الآتية :

١ — خروج الشيء المحبوس من يد حائزه أو محرزه ، وهذا هو ما أفصحت عنه الفقرة الأولى من المادة ٢٤٨ مدني ، وذلك لأن وجود الشيء في يد الحابس ركن جوهري في الحق في الحبس فاذا ما خرج من يده انقضى الحق . على أنه يجب لتحقيق هذا الانقضاء ، أن يكون خروج الشيء من يد الحابس قد حصل بإرادته أي باختياره . أما إذا كان هذا الخروج قد حصل خلسة أو جبرا على الحابس ، فإن حقنه في الحبس لا ينقضى ويكون له أن يسترد الشيء ممن يكون قد آل إلى يده . وإنما توجب الفقرة الثانية من المادة ٢٤٨ مدني على أن يطلب ذلك خلال ثلاثين يوما من وقت علمه بخروج الشيء من يده وقبل انقضاء سنة من وقت هذا الخروج . ومتى توافرت هذه الشروط كان للحابس أن يسترد الشيء ولو كان منقولاً انتقلت حيازته إلى شخص حسن النية ، لأن الأمر ينطوي على « سرقة ضمان » ( vol de gage ) ولكن إذا كان حائز المنقول قد اشتراه بحسن نية من السوق أو البورصة أو ممن يتجر في مثله ، ما جاز للحابس أن يسترده منه إلا إذا دفع له الثمن ، وذلك تطبيقاً لحكم الفقرة الثانية من المادة ٩٧٧ مدني (٨٠) .

٢ — نزول الحابس عن حقه في الحبس — ينقضى الحق في الحبس إذا ما تنازل عنه صاحبه ، تنازلاً صريحاً أو تنازلاً ضمنياً يستفاد من ظروف الحال . ومن أقوى صور التنازل الضمني قيام الحابس بالتنفيذ الجبري على الشيء المحبوس .

٣ — تقديم المدين بالالتزام المضمون بالحق في الحبس تأميناً كافياً للوفاء به — وجاء النص على هذا السبب لانقضاء الحق في الحبس في الفقرة الأولى من

(٧٨) راجع في ذلك د. عبد الرزاق السنهوري في الوسيط مجلد ٢ فقرة ٦٨١ .

(٧٩) راجع في ذلك د. عبد الفتاح عبد الباقي ، المرجع السابق ، فقرة ١٧١ .

(٨٠) راجع في ذلك د. عبد الفتاح عبد الباقي ، المرجع السابق ، فقرة ١٧٢ .



المادة ٢٤٦ مدني حيث ورد بها « لكل من القزم بأداء شيء أن يمتنع عن الوفاء به ... مادام الدائن لسم يتم بتقديم تأمين كاف للوفاء بالتزامه هذا » . والحكمة من هذا السبب لانقضاء الحق في الحبس ظاهرة تماما ، إذ أن القانون إنما يخول للدائن الحق في الحبس ضمانا للوفاء بحقه في ذمة المدين ( مالك الشيء المحبوس ) ، فإذا ما قدم هذا المدين ضمانا آخر كافيا ، زال الغرض المستهدف من الحق في الحبس . وقد يكون هذا التأمين شخصا ، مثل الكفالة ، أو عينيا كالرهن . ويفصل قاضي الموضوع ، عند النزاع ، فيما إذا كان التأمين كافيا أم غير كاف . وقد أورد المشرع عدة تطبيقات لهذا السبب من أسباب انقضاء الحق في الحبس ( المواد ٤٥٧ و ٦٠٥ و ٩٨٢ مدني ) على أن المشرع من الناحية الأخرى أورد استثناء من هذا السبب لانقضاء الحق في الحبس نص عليه في المادة ٤٥٩ مدني التي تقضي بأنه : « إذا كان الثمن كله أو بعضه مستحق الدفع في الحال فللبائع أن يحبس المبيع حتى يستوفي ما هو مستحق له ، ولو قدم المشتري رهنا أو كفالة ، هذا ما لم يمنح البائع المشتري أجلا بعد البيع » .

(٤) عدم قيام الحابس بالتزامه بالمحافظة على العين المحبوسة — سبق أن فكرنا بين التزامات الحابس التزامه بالمحافظة على الشيء المحبوس ، وأن عليه في سبيل ذلك أن يبذل عناية الرجل المعتاد . فإذا ما أخل بهذا الالتزام أخلاا خطيرا ، كان للمالك أن يطلب من القضاء إسقاط الحق في الحبس لأن الحابس يعتبر متعسفا في استعمال حقه ، وذلك تطبيقا للقواعد العامة (٨١) .

(٥) هلاك الشيء المحبوس — إذا هلك الشيء المحبوس انقضى الحق في حبسه . على أنه إذا كان الهلاك بفعل الغير وادى عنه تعويضاً أو كان الشيء مؤمنا عليه ودفع المؤمن قيمة التأمين ، ثبت الحق في الحبس على مبلغ التعويض أو قيمة التأمين تطبيقا للقاعدة العامة في الطول العيني ( Subrogation réelle ) (٨٢) .

### خاتمة

٤٢ — وضح تماما من الدراسة المقارنة أن الحق في الحبس روماني النشأة ، قام في القانون الروماني تأسيسا على الدفع بالغش . وكان هذا الدفع مفهوما ضمنيا في العقود الملزمة للجانبين فكان لكل من المتعاقدين أن يمتنع عن تنفيذ التزامه حتى يقوم المتعاقد الآخر بتنفيذ التزامه المقابل ، مما سمي في عهد القانون الفرنسي القديم بالدفع بعدم تنفيذ العقد .

واتضح أيضا من متابعة التطور التاريخي للحق في الحبس أنه بعد سقوط روما على أيدي القبائل الجرمانية ( في أواخر القرن الخامس الميلادي ) ، عاش القانسون الروماني جنباً إلى جنب مع قوانين هذه القبائل ، بالنظر إلى اتباع مبدأ شخصية القوانين ، مما يمكن معه القول بأن الحق في الحبس لسم يكن منكورا تماما في ذلك العصر لأنه وإن كانت قوانين هذه القبائل قد جهلته فقد عرفه القانون الروماني . وعندما حل العهد الاقطاعي ( الذي صاحبه مبدأ اقليمية القوانين ) تأكد

(٨١) راجع في ذلك د . عبد الرزاق السنهوري ، في الوسيط مجلد ٢ فقرة ٦٨٥ .

(٨٢) راجع في ذلك د . عبد الفتاح عبد الباقي المرجع السابق فقرة ١٧٢ .

وجسود الحق في الحبس ( على الأقل منذ القرن الحادى عشر ) ، وذلك متأثرا بالقانون الرومانى . ولما كانت شروط استعماله في ذلك الزمن غير واضحة المعالم ، فقد اقتضيت الحال تنظيمية بعدد من الأوامر الملكية ، على الوجه السابق بيانه ، وكان آخرها الأمر الصادر في سنة ١٦٦٧ الذى ضمت نصوصه الصورة الأخيرة لهذا الحق . وجرى الخلاف في طبيعة الحق في الحبس أهو حق عيني أم حق شخصي ، وجرى الخلاف أيضا عند من يعتبرونه حقا عينيا في مدى الآثار التي تقترب على هذا الوصف . وعلى الجملة فإن الحق في الحبس كان معروفا في عهد القانون الفرنسى القديم ، ثم عرفه التشريع الفرنسى الوسيط ( أى التشريع الصادر في الفترة بين قيام الثورة الفرنسية وبين صدور التقنين المبنى في سنة ١٨٠٤ ) ، وتجلت في نصوصه الصورة الأخيرة للحق في الحبس التي استقر عليها قبل صدوره ، أى أنه يتناول حالات معينة فلم يرتفع الى مستوى النظرية العامة أو المبدأ العام .

ثم صدر القانون المبنى الفرنسى في سنة ١٨٠٤ متأثرا بما كانت عليه الحال قبل صدوره في شأن الحق في الحبس ، فاتبع طريقة النص على حالات معينة هذا الحق ، دون وضع نظرية عامة أو مبدأ عاما فيه . واختلف الفقهاء الشارحون لهذا القانون في طبيعة الحق في الحبس ، أهو حق عيني أم حق شخصي ، وساد القول بأنه حق شخصي ، واجتهد الآخرون بهذا النظر في القول بأن حالات الحق في الحبس ليست واردة في نصوص التشريع على سبيل الحصر ، بل أنه يمكن القياس عليها في الحالات المماثلة ، متى توافرت فيها أصول النظرية العامة للحق في الحبس . . . . .

وعلى نقيض هذا الذى جرى عليه المشرع الفرنسى في القانون المبنى الصادر في سنة ١٨٠٤ ، جرى بعض المشرعين فيما اصدوره من تقنينات مدنية في أواخر القرن التاسع عشر على إيراد الحق في الحبس في صورة نظرية عامة تضم شروط وجوده وآثاره ، نخض منهم بالذكر المشرع الألمانى والمشرع البولونى ، وذلك على الوجه السابق عرضه .

أما المشرع المصرى فقد تأثر في القانون المبنى القديم برأى جانب من الفقهاء الفرنسيين الشارحين للقانون المبنى الفرنسى ، والقائلين بأن الحق في الحبس حق عيني ، فنص صراحة على ادخال الحق في الحبس في عداد الحقوق العينية .

وفيما يتصل بالعلاقة بين الحق في الحبس وبين الدفع بعدم التنفيذ رأى جانب من الفقهاء الفرنسيين ، أن ذلك الحق هو من تطبيقات هذا الدفع وأخذ بهذا النظر بعض الفقهاء المصريين . ورأى القائلون بأن الحق في الحبس حق عيني انفصام العلاقة بينه وبين الدفع بعدم التنفيذ . وأخذ بعض الفقهاء المصريين بهذا النظر في عهد القانون المبنى القديم وبخاصة أن هذا القانون جعل الحق في الحبس حقا عينيا ، كما أنه لم يضم نصا بمبدأ عام في الدفع بعدم التنفيذ .

وأخيرا جاء المشرع المصرى منكرا على الحق في الحبس صفة العينية في القانون المبنى الحالى ، وجاعلا نصوصه تضم نظرية عامة في الحق في الحبس تشمل أحكامه من حيث شروط نشأته وآثاره وأسباب انقضاؤه ( المواد ٢٤٦ و ٢٤٧ و ٢٤٨ ) ،



كما تضم مبدأ عاماً في الدفع بعدم التنفيذ ( م ١٦١ ) ، ومبيناً صراحة في الأعمال التحضيرية للقانون المدني أن هذا الدفع ما هو الا تطبيق من تطبيقات الحق في الحبس في دائرة العقود .

ولم يضرء أحكام القانون المدني الحالي يسرى الفقه المصري في طبيعة الحق في الحبس أن هذا الحق ليس حقاً عينياً وليس حقاً شخصياً ، وإنما هو وسيلة ضمان فعالة تمارس بدفع بعدم التنفيذ . وقد أبدت رأينا بأن الحق في الحبس يمكن أن يطلق عليه « الدفع بالحبس » ( exception de rétention ) وأنه في حقيقته عمل اجرائى يقصد به منع الحكم بما يطلبه الدائن من مدينه حتى يوفى الاول ما استحق عليه لهذا المدين .

٤٣ — على هذا الوجه جاءت أحكام الحق في الحبس ( وتتصل بها أحكام الدفع بعدم تنفيذ العقد ) في القانون المدني الحالي آخذة بأحسن ما وصل اليه التطور التشريعى وبأقصى ما بلغت تمنيات الفقه في عدد كبير من الدول حتى تاريخ اعداد مشروعه للاصدار . ولذلك فليس بمستغرب ان يجد فيه مشرعو عدد من الدول العربية هدياً ونوراً ومرشداً في وضع قوانينهم المدنية ونكتفى اثباتاً وتوضيحاً لذلك بعرض موجز لنصوص كل من القانون المدني السوري والقانون المدني العراق والقانون المدني الليبي ، الخاصة بالحق في الحبس وكذلك القانون المدني السوداني .

وفيما يتعلق بالقانون المدني السوري نجده قد تم اصداره في ١٨ آيار ( ابريل ) سنة ١٩٤٩ ، وجاء بمذكرته الايضاحية ما نصه ، « ويقوم هذا المشروع ( أى مشروع القانون المدني ) على اساس القانون المدني المصري الذى صدر اخيراً ، والسبب في اختيار هذا القانون اساساً للمشروع السوري يعود الى ما بين القطرين الشقيقين من التقاليد المشتركة والعادات المتقاربة والأوضاع الاجتماعية المتشابهة ، بحيث يسهل تطبيقه في سورية ، ويؤدي في الوقت نفسه الى الاستفادة من اجتهاد القضاء المصري ومن آثار رجال القانون المصري ، وقيم بين البلدين تعاوناً واسعاً في التشريع المدني » .

ويضم القانون المدني السوري المواد ٢٤٧ و ٢٤٨ و ٢٤٩ والتي وزدت في كتاب آثار الالتزام تحت عنوان « احسدى وسائل الضمان — الحق في الحبس » ، وهي تطابق تمام المطابقة في لفظها وفحواها والعنوان الذى حملته ، المواد ٢٤٦ و ٢٤٧ و ٢٤٨ من القانون المدني المصري . ولذلك فان كل ما قلناه في تفسير هذه المواد وبيان أحكامها ، يصدق على المواد المقابلة لها من القانون المدني السوري ، كذلك يضم هذا القانون نص المادة ١٦٢ وهو خاص بالدفع بعدم تنفيذ العقد ، ويقابل نص المادة ١٦١ من القانون المدني المصري ويتفق معه لفظاً وفحوى .

وفي ٨ من ايلول ( سبتمبر ) سنة ١٩٥١ تم اصدار القانون المدني العراقي ، وجاء « بالاسباب الموجبة » ( أى المذكرة الايضاحية ) له ما نصه : « وقد أخذت الأحكام الواردة في المشروع ( أى مشروع القانون المدني ) من المشروع المصري ( أى

مشروع القانون المدني المصري ) وهو في جملة صفوة مختارة من القواعد التي استقرت في أرقى التقنيات الغربية ومن القوانين العراقية الحديثة . . . » وقد أورد المشرع العراقي أحكام الحق في الحبس في باب آثار الالتزام وتحت عنوان « الحق في الحبس للضمان » . وتنطوي هذه الأحكام في المواد من ٢٨٠ إلى ٢٨٤ . وقد اتبع المشرع في ترتيبها أسلوبا يختلف عن الأسلوب الذي اتبعه المشرع المصري وحاكاه المشرع السوري . وبيان ذلك أنه أورد في المادة ٢٨٠ بعض التطبيقات للحق في الحبس ( مثل حق البائع في حبس المبيع حتى يؤدي المشتري جميع الثمن ) ووضع مع هذه التطبيقات الدفع بعدم تنفيذ العقد ، إذ تنص الفقرة الثانية من هذه المادة على أنه « ٢ - وكل معاوضة مالية بوجه عام ، لكل واحد من المتعاقدين ان يحبس المعقود عليه وهو في يده حتى يقبض البديل المستحق » . وحكم هذه الفقرة يقابل حكم المادة ١٦١ مدني مصري و ١٦٢ مدني سوري الخاصتين بالدفع بعدم تنفيذ العقد ، وكان المشرع العراقي أراد ان يؤكد كون هذا الدفع من تطبيقات الحق في الحبس فأورد حكمه في النصوص التي تضم أحكام هذا الحق .

كذلك أورد المشرع العراقي في المادة ٢٨١ تطبيقا آخر للحق في الحبس خاصا بحالة من ينفق على ملك غيره وهو في يده لمصروفات ضرورية أو نافعة أو انشاء فيه بناء أو غرس فيه أشجارا ، فإن له ان يمتنع عن رده حتى يستوفي ما هو مستحق له قانونا ، الا ان يكون الالتزام بالرد ناشئا من عمل غير مشروع ( يقابل الفقرة ٢ من المادة ٢٤٦ مصري ، والفقرة ٢ من المادة ٢٤٧ سوري .

وبعد ان أورد المشرع العراقي عددا من التطبيقات الخاصة بالحق في الحبس ، أتى في المواد ٢٨٢ و ٢٨٣ و ٢٨٤ بنظرية عامة أو مبدا عام للحق في الحبس . ومبينا فيها شروط نشأة الحق في الحبس وآثاره وانقضائه ، على غرار ما اتبعه المشرع المصري والمشرع السوري ، وان اختلفت عبارة هذه المواد في بعض المواضع عن عبارة المواد المقابلة لها من القانونين المدنيين المصري والسوري ( ٢٤٦ و ٢٤٧ و ٢٤٨ مدني مصري ، ٢٤٧ و ٢٤٨ و ٢٤٩ مدني سوري ) .

وفي ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ حدث اصدار القانون المدني الليبي ، ونقل اليه المشرع الليبي الكثير من أحكام القانون المدني المصري . ويعنينا فيما يتعلق بالحق في الحبس ، أنه أورد أحكام هذا الحق في باب آثار الالتزام تحت عنوان « احدي وسائل الضمان - الحق في الحبس » ، الذي يقيّم المواد ٢٤٩ و ٢٥٠ و ٢٥١ التي تبين شروط نشأة الحق في الحبس وآثاره وانقضاءه . وكل ذلك في صورة نظرية عامة أو مبدا عام في الحق في الحبس ، على غرار ما فعله المشرعون المصري والسوري والعراقي . كما أورد المشرع الليبي نصا خاصا بالدفع بعدم تنفيذ العقد هو نص المادة ١٦٣ التي تطابق في لفظها ومقواها نص المادة ١٦١ مدني مصري والمادة ١٦٢ مدني سوري .

وفي ٣١ من مايو سنة ١٩٧١ نشر في السودان القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧١ باصدار القانون المدني لسنة ١٩٧١ . وقد جاء بالفكرة التفسيرية لمشروع هذا



القانون ما نصه : « ولسم يقررد المشروع قولى وجهه شطر الدول التى تقتضيه البيئة فيها مع بيئة السودان ، وبخاصة تلك التى تجمعها به صلات من الفكر واللغة والتراث . وقد تخير المشروع من القوانين المدنية فى الدول العربية أحدثها وأكثرها تقدما ليستهدى بها فى وضع أحكامه ، فكانت القوانين المدنية فى كل من مصر وليبيا والعراق وسوريا وقانون التجارة الكويتى مشروع القانون المدنى الموحد الذى وضع أبان الوحدة بين مصر وسوريا ، هى المصادر التى استند اليها المشروع ومن أحكامها تخير الذى هو أحسن ، ومناسط الاستحسان هو مدى اتفاق الحكم مع أوضاع السودان وملائمته لظروف الحياة فيه » .

وقد أورد المشرع السودانى أحكام الحق فى الحبس فى المواد ٢٣٠ الى ٢٣٣ تحت عنوان « الحق فى الحبس » ، وذلك فى آخر الباب الخاص بأثار الالتزام . ويتضح من الرجوع الى هذه المواد أن المادة ٢٣٠ تتناول شروط نشأة الحق فى الحبس ، وهى تقابل وتطابق فى حكمها حكم المادة ٢٤٦ من القانون المدنى المصرى ، وإن وجد خلاف بينهما فى عبارة النص ، كما أن المادة ٢٣١ التى تبين أثار الحق فى الحبس تقابل وتطابق فى عموم حكمها حكم المادة ٢٤٧ مدنى مصرى ، مع اختلاف فى عبارة النص . أما المادة ٢٣٢ فلا مقابل لها فى القانون المدنى المصرى ، وهى تبين حكم هلاك الشئ المحبوس فتتص على أنه « اذا هلك الشئ المحبوس لاى سبب كان انتقل الحق فى الحبس الى ما يحل محله » . وهذا الحكم مسلم به ، دون نص تشريعى ، عند جانب من الفقهاء فى مصر . وإخيرا تأتى المادة ٢٣٣ لتبين انقضاء الحق فى الحبس بخروج الشئ من يد حائزه أو محترزه ، وهى تقابل المادة ٢٤٨ مدنى مصرى وتتفق معها فى حكمها .

واننا لنكتفى بهذا العرض الموجز للنصوص التشريعية الخاصة بالحق فى الحبس التى تضمها القوانين المدنية لعدد من الدول العربية لبيان مدى تأثير هذه القوانين بالقانون المدنى المصرى ، فحق أن يقال لو اضع مشروع : لقد فعلت ما ينفع الناس ، فهو يملك فى الأرض .

٤٤ — ويطيب لى أخيرا أن اختتم هذا البحث بها صدرته به وهو قول العماد الأصفهاني فى مقدمة معجم الأدباء : « انى رأيت أنه لا يكتب انسان كتابا فى يومه الا قال فى غده : لو غير هذا لكان أحسن ، ولو زيد كذا لكان يستحسن ، ولو قندم هذا لكان أفضل ، ولو ترك هذا لكان أجمل . وهذا من أعظم العبر ، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر » .

## المراجع

### ١ — المؤلفات العربية :

- ١٠ د. أحمد حشمت أبو ستيت : فى نظرية الالتزام ١٩٥٤ .
- ١١ د. اسماعيل غانم : فى النظرية العامة للالتزام الجزء الأول فى مصادر الالتزام سنة ١٩٦٦ ، والجزء الثانى أحكام الالتزام والإثبات ١٩٦٧ .
- ١٢ د. حلمى بهجت بدوى : أصول الالتزامات فى نظرية العقد ، ١٩٤٣ .
- ١٣ د. عبد الحى حجازى : النظرية العامة فى الالتزام : الجزء الأول فى مصادر الالتزام ، ١ — المصادر الارادية ، ١٩٦٠ .
- ١٤ د. عبد الرزاق السنهورى ١ — نظرية العقد ١٩٣٤ .
- ٢ — الموجز فى النظرية العامة للالتزامات طبعة ٧٩٤٠ .
- ٣ — الوسيط لطفى القانون المدنى ، المجلد الثانى فى الالتزام بوجه عام والاثبات وآثار الالتزام ١٩٥٦ .
- ٤ — الوجيز فى شرح القانون المدنى ، المجلد الأول ، نظرية الالتزام بوجه عام ١٩٦٦ .
- ١٥ د. عبد الفتاح عبد الباقي : فى التأمينات الشخصية والعينية ١٩٥٠ .
- ١٦ د. سليمان مرقص : شرح القانون المدنى ، الجزء الثانى فى الالتزامات ١٩٦٤ .
- ١٧ د. محمد حامد فهمى وعز الدين عبد الله : مذكرات فى المرافعات المدنية والتجارية ١٩٤٥ .
- ١٨ د. محمد كامل مرسى : التأمينات الشخصية والعينية ١٩٢٨ .
- ١٩ د. محمود جمال الدين زكى : الوجيز فى نظرية الالتزام فى القانون المدنى المصرى الجزء الثانى فى أحكام الالتزام ١٩٧٤ .

### ٢ — المؤلفات باللغة الفرنسية :

1. Arangio-Ruiz : Cours de droit romain ( Les actions )  
Napoli 1935.
2. Aubry et Rau : Cours élémentaires de droit civil français.  
Tome III, 5ème édition, 1897 - 1922
3. Colin et Capitant : Cours élémentaires de droit civil français  
Tome I, 6ème édition, 1930



4. **Planiol et Ripert : Traité pratique de droit civil français**  
Tome VI 1952.  
Tome VII 1954.
5. **Renault : Précis d'histoire de droit français**  
5èm édition, Paris 1947.
6. **Troplong : Droit civil expliqué des privilèges et hypothèques**  
Tome I, 1854.

## ٣ - الرسائل :

- (أ) باللغة العربية :  
صلاح الدين الناهي : في الامتناع المشروع عن الوفاء - القاهرة ١٩٤٥.
- (ب) باللغة الفرنسية :

A.Y. EL ATAFI عبد الهادي يونس العطافي

Le droit de rétention en droit  
musulman comparé au droit français - Paris - 1958.

## ٤ - الوثائق :

- (أ) مشروع تنقيح القانون المدني ( وزارة العدل ١٩٤٢ ) المجلد الثاني .
- (ب) مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدني المصري الجزء الثاني .





من أحكام القضاء





# قضاء محكم النقض الجنائية

١

١١ يناير ١٩٧٩

٣ - ان من حق محكمة الموضوع ان تأخذ بما ترتاح اليه من الأدلة وان تأخذ بقول الشاهد في أية مرحلة وان تلتفت عما عداه دون ان تبين العلة في ذلك ودون ان تلتزم بتحديد موضع الدليل من الأوراق مادام له أساس فيها .

٤ - الاصل ان المتهم يسأل عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الاجرامى ما لم تتداخل عوامل اجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجانى والنتيجة ، ولما كان تقدير توافر السببية بين الفعل والنتيجة او عدم توافره هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب مادام تقديرها سائفا مستندا الى أدلة مقبولة لها اصلها فى الأوراق ، وكان من المقرر ايضا ان تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث يوجب مساءلة كل من اسهم فيها ايا كان قدر الخطأ المنسوب اليه ، يستوى فى ذلك ان يكون سببا مباشرا او غير مباشر فى حصوله ، وكانت المحكمة قد عرضت الى ما دفع به الطاعن نفيا للتهمة المسندة اليه من التزامه باشارة مساعد الكمسارى وان خطأ المجنى عليها هو السبب المباشر للحادث ثم اقامت قضاءها على ما اقتنعت به من أدلة ترتد الى اصل صحيح فى الأوراق واستخلصت فى منطق سائخ خطأ الطاعن والمتهم الآخر واتصال خطأ كل منهما بالنتيجة اتصال السبب بالمسبب ، فان الحكم بذلك يكون قد اصاب الحق فى تقرير مسئولية الطاعن وما يثيره فى هذا الشأن لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا فى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز اثارته امام محكمة النقض .

٥ - من المقرر انه لا يلزم للعقاب ان يقع الخطأ الذى يتسبب عنه الاصابة بجميع صورته التى اوردتها المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات بل يكفى لتحقيق الجريمة ان تتوافر صورة واحدة منها ، لما كان ذلك ، وكان ما قاله الحكم تبريرا لقضائه بادانة الطاعن مؤداه انه لم يكن يقظا وحذرا عند قيامه بالقطار فتحرك

( ا ) حكم . اصداره . النعى بصحور الحكم فى جلسة غير علنية على خلاف ما اثبت به وبمحضر الجلسة .  
( ب ) اثبات . أوراق رسمية . حكم . تسببيه . مسئولية جنائية . اصابة . خطأ . نقض . اسباب الطعن .  
( ج ) اثبات . شهود . محكمة الموضوع . حقها فى الاخذ بقول الشاهد فى أية مرحلة .  
( د ) مسئولية جنائية . رابطة السببية . خطأ . مسئولية المتهم عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه . تعدد الاخطاء . يوجب مساءلة كل من اسهم فيها .  
( هـ ) جريمة . اركانها . اصابة خطأ . قانون . تفسيره . م ٢٤٤ عقوبات .  
( و ) امر بالا وجه . نيابة عامة . دفع . الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها .

## المبادئ القانونية :

١ - من المقرر ان الاصل فى الاجراءات الصحة ولا يجوز الادعاء بما يخالف ما يثبت منها سواء فى محضر الجلسة او الحكم الا بالطعن بالتزوير ومن ثم فانه لا يقبل من الطاعن قوله ان الحكم صدر بجللسة غير علنية مادام لم يتخذ من جانبه اجراء الطعن بالتزوير فيما دون بالحكم ومحضر الجلسة ويكون ما رده فى طعنه فى هذا الصدد غير سديد .

٢ - من المقرر ان الادلة فى المواد الجنائية اقناعية وللمحكمة ان تلتفت عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح فى العقل ان يكون غير ملتئم مع الحقيقة التى اطمأنت اليها من باقى الادلة القائمة فى الدعوى . ولما كان بحسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضاءه ان يورد الادلة المنتجة التى صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم ولا عليه ان يتعقبه فى كل جزئية من جزئيات دفاعه لان مفاد التفاته عنها انه اطرحها ، ومن ثم فانه لا ينال من سلامة الحكم اطراحه التحقيقات الادارية التى تمسك الطاعن بها للتدليل على انتفاء مسئوليته عن الحادث .

به قبل اتمام غلق الابواب ولم يتوقف فور سماعه الاستغاثة وانه لو كان يقظا وتنبه للحادث لنوقف في الحال وهو في بدء حركته وتقادى الحادث الذي وقع بجوار مقدم القطار حيث مكان وجود السائق ، يسوغ به القول بتوافر ركن الخطأ — ومن ثم فلا جدوى للطاعن من التحدى بأن الخطأ لا يثبت في حقه الا اذا كان ما صدر عنه مخالفا للائحة السكة الحديد فحسب مادام أن الحكم قد اثبت توافر ركن الخطأ في حقه استنادا الى الصور التي اوردها والتي منها عدم الاحتراز وعدم الانتباه على الوجه بادی الذكر وهو ما يكفي وحده لاقامة الحكم .

٦ — من المقرر أن الأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى الصادر من النيابة بوصفها احدى سلطات التحقيق بعد أن تجرى تحقيق الواقعة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على انتداب منها على ما تنص به المادة ٢٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية هو وحده الذي يمنع من رفع الدعوى ، وكانت النيابة لم تجر تحقيقا في الدعوى أو تندب لذلك أحد رجال الضبط القضائي ولم تصدر فيها أمرا بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية ، وكان مجرد تأشير وكيل النيابة في بادئ الأمر على محضر جمع الاستدلالات بقيده برقم عوارض لا يستفاد منه استنتاجا الأمر بعدم وجود وجه . اذ لا يترتب على هذه التأشيرة حتما — وبطريق اللزوم العقلي — ذلك الأمر . ومن ثم فإن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى يكون قد اصاب صحيح القانون .

### الحكمة :

حيث ان ما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة الاصابة الخطأ قد جاء باطلا وشابه قصور في التسبب وخطأ في تطبيق القانون . ذلك بأن المحكمة الاستئنافية نطقت بالحكم في جلسة غير علنية واطرح الحكم التحقيقات الادارية — التي أجرتها هيئة السكة الحديد عن الحادث وتمسك الطاعن بدلالة ما انتهت اليه من عدم مسئوليته عنه — دون التعرض

لمضمون تلك التحقيقات وتمحيص الحقيقة الثابتة فيها كما أن الطاعن قد أثار في دفاعه أن سقوط المجنى عليها من الرصيف كان سابقا على تحرك القطار على ما شهد به ٠٠٠ في احدى مراحل التحقيق وبأنه بفرض صحة التصوير الذي اعتنقه الحكم للواقعة وعول عليه في ادانة الطاعن وهو سقوط المجنى عليها نتيجة تحرك القطار قبل أن تستكمل صعودها اليه ، فانه ما كان في استطاعة الطاعن تفادي وقوع الحادث ، اذ أن استجابته لصيحات الركاب مهما عجل بها ما كانت لتحول بين اصابة المجنى عليها نتيجة دورة واحدة لعجلات القطار مما تنقطع به رابطة السببية ومع جوهرية هذا الدفاع فقد اغفل الحكم الرد عليه . هذا انى أن الحكم قد اخطأ حين اعتبر الطاعن مسئولاً عن الحادث استنادا الى المواد ٢/١٨ ، ١٧/١٥٥ و ١/١٧٩ من لائحة السكة الحديد رغم خلو هذه المواد وباقي مواد اللائحة من نص يوجب على قائد القطار مراقبة صعود ونزول الركاب بالمحطات وانما أنيط هذا الالتزام بغيره من موظفي الهيئة بالمحطة وخاصة مساعد الكمسارى المكلف بفتح ابواب العربات واطلاق صفارة القيام وفقا لما نصت عليه المادتان ٩/١٥٥ و ٢/١٧٧ من اللائحة . واخيرا فان الطاعن دفع أمام محكمة اول درجة بعدم جواز نظر الدعوى لسبق صدور أمر من النيابة العامة بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية حين أمرت بتاريخ ٠٠٠ بقيد الأوراق برقم عوارض وقد رفض الحكم هذا الدفع بمقولة أنه لم يصدر من النيابة أمر بهذا المعنى رغم أنه لا يلزم أن يكون الأمر صريحا ومدونا بالكتابة وانما يصح أن يستفاد استنتاجا من تصرف أو إجراء آخر مثل الأمر بالقيود برقم عوارض .

وحيث انه لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه ومن محضر جلسته أنه صدر علنا ، وكان الأصل في الاجراءات الصحة ولا يجوز الادعاء بما يخالف ما يثبت منها سواء في محضر الجلسة أو الحكم الا بالطعن بالتزوير فانه لا يقبل من الطاعن قوله أن الحكم صدر بجلصة غير علنية مادام لم يتخذ من جانبه إجراء الطعن بالتزوير فيما دون بالحكم ومحضر الجلسة ويكون ما رده في طعنه في هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك .



وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الاصابة الخطأ التي دان الطاعن والمتهم الآخر بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها ، عرض للتحقيقات الادارية المقدمة واطرحها في مثوله « وحيث ان الحاجز عن الحكومة المسئول عن الحقوق المدنية قدم حافظة مستندات طويت على التحقيقات الادارية التي أجريت بمعرفة السكة الحديد وثابت من أقوال المتهمين و ٠٠٠ قد جاءت أقوالهم مطابقة لما قرروه بمحضر ضبط الواقعة » ثم خلاص الحكم الى تبرير قضائه بقوله « وحيث ان المحكمة تستبين من جماع ما تقدم ان المتهم الثاني ٠٠٠ اعطى اشارة التحرك قبل تمام نزول وصعود الركاب وان المتهم الاول ٠٠٠٠٠٠ الطاعن — لم يكن يقظا وحذرا في قيامه بالقطار فتحرك به قبل اتمام غلق الابواب بدون التأكد من تمام نزول وصعود الركاب وعدم توقفه فور الاستغاثة وذلك بين من أقوال الشاهدين ٠٠٠٠٠٠ والمجنى عليها وما انتصح من المعاينة ذلك أن المجنى عليها قررت ان القطر تحرك قبل تمام ركوبها مما أدى الى سقوطها أسفل ثم استمر في التحرك رغم استغاثتهم واستغاثة آخرين كما قرر الشاهدان ان المتهم ( الطاعن ) لم يتوقف الا بعد أن غادر الرصيف بأكمله بحوالي بضعة أمتار رغم الاستغاثة ولو كان يقظا وتنبيه للحادث وللإستغاثة لتوقف في الحال وهو في بدء حركته وتفادى الحادث كما يبين من المعاينة ان الحادث وقع بجوار مقدم القطر حيث يتواجد السائق اذ ان آثار الدماء تبتعد عن نهاية الرصيف حيث تكون نهاية مقدمة القطر بحوالي المتر — ولما كان ما تقدم وكانت لائحة السكة الحديدية التي يلتزم بها المتهمان ومسلم لكل منهما نسخة منها تلزمهم بعدم تحرك القطر قبل اتمام ركوب الركاب ونزولهم مادة ١٨/ب كما أنها تفرض على السائق ان يكون حذرا ويقظا ولا يجعل كل اعتماده على الاشارات وحدها — مادة ١٧/١٥٥ — وكان المتهم الثاني ٠٠٠٠٠٠ اعطى اشارة القيام قبل تمام ركوب الركاب ونزولهم وكان المتهم الاول لم يكن يقظا او حذرا عند التحرك بالقطار او استمراره بالسير به رغم استغاثة الجمهور وعدم محاولة

التأكد من تمام ركوب الركاب بالباب المجاور له اذ ثبت أن الحادث وقد بجوار المقدمة التي يتواجد هو بها ومن ثم فانه يكون قد ثبت في حق المتهمين ارتكاب الخطأ وعدم التبصر والحذر الذي تفرضه عليهما لائحة السكة الحديدية . ولما كان هذا الخطأ قد تسبب مباشرة في احداث اصابة المجنى عليها ومن ثم تكون اركان الجريمة قد توافرت في حقهما وثبتت ثبوتا كافيا ويتعين لذلك اخذهما بالمادة ١/٢٤٤ و ٢ عقوبات والمواد ١٨ ، ١٥٥ ، ١١٧ من لائحة السكك الحديدية مع اعمال المادة ٣٢ عقوبات » . لما كان ذلك ، وكان لا ينال من سلامة الحكم اطراحه التحقيقات الادارية التي تمسك الطاعن بها للتدليل على انتفاء مسئوليته عن الحادث ، ذلك بأن الأدلة في المواد الجنائية اقناعية وللمحكمة ان تلقت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمانت اليها من باقى الأدلة القائمة في الدعوى . وكان بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم ولا عليه ان يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاتة عنها أنه اطرحها ، فان النعي على الحكم بأنه اغفل التعرض لمضمون التحقيقات الادارية يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يجادل في أن ما حصله الحكم من شهادة ٠٠٠٠٠٠ له أصله الثابت في الأوراق ، وكان من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بما تروح اليه من الأدلة وأن تأخذ بقول الشاهد في أية مرحلة وأن تلقت عما عداه دون أن تبين العلة في ذلك ودون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من الأوراق مادام له أساس فيها ، من ثم يضحى نعى الطاعن في هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الأصل ان المتهم يسأل عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الاجرامى ما لم تتداخل عوامل اجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجانى والنتيجة ، وكان تقدير توافر السببية بين الفعل والنتيجة أو عدم توافره هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب مادام تقديرها سائغا مستندا الى ادلة مقبولة لها أصلها في الأوراق ، وكان من المقرر أيضا أن تعدد

الخطأ، الموجبة لوقوع الحادث يوجب مساءلة كل من أسهم فيها إيا كان قدر الخطأ المنسوب إليه ، يستوى في ذلك أن يكون سببا مباشرا أو غير مباشر في حصوله ، وكانت المحكمة قد عرضت الى ما دفع به الطاعن نفيا للتهمة المسندة اليه من التزامه بإشارة مساعد الكمسارى وأن خطأ المجنى عليها هو السبب المباشر للحادث ثم أقامت قضاها على ما اقتنعت به من أدلة ترتد الى اصل صحيح في الأوراق واستخلصت في منطق سائغ خطأ الطاعن والتهمة الآخر واتصال خطأ كل منهما بالنتيجة اتصال السبب بالسبب ، فان الحكم بذلك يكون قد أصاب الحق في تقرير مسئولية الطاعن وما يثيره في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز اثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان ما قاله الحكم تبريرا لقضائه بادانة الطاعن مؤداة انه لم يكن يقظا وحذرا عند قيامه بالقطار فتحرك به قبل اتمام غلق الأبواب ولم يتوقف فور سماعه الاستغاثة وانه لو كان يقظا وتنبه للحادث لتوقف في الحال وهو في بدء حركته وتفادى الحادث الذي وقع بجوار مقدم القطار حيث مكان وجود السائق ، ويسوغ به القول بتوافر ركن الخطأ . ولما كان لا يلزم للعقاب أن يقع الخطأ الذي يتسبب عنه الاصابة بجميع صورته التي أوردها المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات بل يكفي لتحقيق الجريمة أن تتوافر صورته واحدة منها ، ومن ثم فلا جدوى للطاعن من التحدى بأن الخطأ لا يثبت في حقه الا اذا كان ما صدر عنه مخالفا للائحة السكة الحديد فحسب مادام أن الحكم قد اثبت توافر ركن الخطأ في حقه استنادا الى الصور التي أوردها والتي منها عدم الاحتراز وعدم الانتباه على الوجه بادی الذكر وهو ما يكفي وحده لاقامة الحكم . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد عرض للدفع المبدى من الطاعن بعدم جواز نظير الدعوى لسبق صدور أمر من النيابة العامة بقبض الأوراق برقم عوارض واطرحه بقوله « وحيث انه عن الدفع بعدم قبول الدعوى لسابقة التقرير بالا وجه فيها فان الثابت من

مطالعة الاوراق ، أن السيد وكيل النيابة قيد الأوراق في ٠٠٠ ٠٠٠ بدفتر العوارض وأشر باستيفاء الأوراق لتحقيق ما جاء بالتماس والد المجنى عليها ولم يقرر حفظها وبتاريخ ٠٠٠ ٠٠٠ أمر بقبضها برقم جنحة ثم قدمها للجلسة ومن ثم فلم يصدر من النيابة أمرا بالحفظ او بالأوجه في الأوراق قبل تقديمها للجلسة . وبذلك يكون الدفع بعدم قبول الدعوى على غير أساس متعين الرفض وذلك دون حاجة لبحث ما اذا كان اتخذ في الأوراق اجراء من اجراءات التحقيق حسبما هي معرفة في القانون من عدمه » وكان الحكم المطعون فيه قد اضاف قوله « ولا تلتفت المحكمة لما قال به الحاضر عن التهم الأول ( الطاعن ) من أن قرارا صدر من النيابة العامة يحفظ الواقعة لأنها عوارض مما يمنع اعادة نظرها من جديد . وهذا الذي اثاره الحاضر عن التهم لا يمثل الحقيقة في شيء لأنه لا اثر في الأوراق لمثل ذلك القرار وان الصحيح هو أن النيابة العامة كانت قد أمرت بداءة بقبض الأوراق بدفتر العوارض الا انها لم تنته الى حفظها بهذه الصفة وانما أمرت باستيفاء التحقيق . . . ثم عدلت بعد ذلك عن هذا القرار الى قيد الأوراق برقم جنحة وقد تكفل الحكم المستأنف بالرد على هذا الدفع بما يكفل واده في حينه » لما كان ذلك ، وكان الأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى الصادر من النيابة بوصفها احدى سلطات التحقيق بعد أن تجرى تحقيق الواقعة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على انتداب منها ، على ما تقضى به المادة ٢٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية وهو وحده الذي يمنع من رفع الدعوى ، وكانت النيابة لم تجر تحقيقا في الدعوى أو تندب لذلك أحد رجال الضبط القضائي ولم تصدر فيها أمرا بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية وكان مجرد تأشير وكيل النيابة في بادى الأمر على محضر جمع الاستدلالات بقبضه برقم عوارض لا يستفاد منه استنتاجا الأمر بعدم وجود وجه ، اذ لا يترتب على هذه التأشيرة حتما - وبطريق اللزوم العقلى - ذلك الأمر ، ومن ثم فان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع بعدم جواز نظير الدعوى استنادا الى ما تقدم يكون قد أصاب صحيح القانون بما يضحى معه



عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة  
النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في  
صحة عناصر الإثبات ، ولما كان يبين من الإطلاع  
على المفردات المضمومة أن وكيل النيابة المحقق  
أثبت في محضره المؤرخ في ١٣/٤/١٩٧٦ أنه قام  
بتحريز المضبوطات وأمر بارسالها إلى معامل  
التحليل بمصلحة الطب الشرعي لبيان ما إذا كانت  
تحتوي جواهر مخدرة أو توجد بها آثار لمواد  
مخدرة ثم عاد وكيل النيابة وأثبت في محضره  
المؤرخ ٢٤/٤/١٩٧٦ أن معامل التحليل أعادت  
الأحراز لإعادة تحريزها ووضع سائل النرجيلة  
داخل زجاجة وأنه بناء على ذلك قام بالتأكد  
من سلامة الاختتام ووضع جانب من مياه النرجيلة  
داخل زجاجة حبر وأمر بإيداع حرز النرجيلة  
مخزن النيابة وارسال باقي الأحراز ومن بينها  
حرر الزجاجة التي تحتوي سائل النرجيلة إلى  
معامل التحليل لتنفيذ قراره السابق ، فإن ما يستند  
عليه الحكم في تقرير شكه في أن يد العبث  
قد امتدت إلى الأحراز والمضبوطات يخالف  
الثابت في الأوراق الأمر الذي ينبىء عن أن  
الحكمة أصدرت حكمها دون أن تحيط بأدلة الدعوى  
وتمحصها ، ولا يغنى عن ذلك ما ذكرته المحكمة  
من أدلة البراءة الأخرى إذ ليس من المستطاع مع  
ما جاء في الحكم على خلاف الثابت في الأوراق  
الوقوف على مبلغ أثر هذا الدليل لو فطنت  
الحكمة إلى حقيقته والرأي الذي انتهت إليه ،  
مما يعيب حكمها ويوجب نقضه والإحالة .

#### المحكمة :

حيث أن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون  
فيه أنه أذقضى بتبرئة المطعون ضدهم من تهمة  
أحراز جواهر مخدر بقصد التعاطي قد شابه فساد في  
الاستدلال وخالف الثابت بالأوراق ، ذلك بأنه  
استند — من بين من استند إليه — في قضائه  
بالبراءة إلى الشك في أن يد العبث قد امتدت  
إلى الأحراز والمضبوطات تأسيساً على أن تقرير  
المعامل بمصلحة الطب الشرعي أشار إلى حرز  
زجاجة بها مياه عكرة — من بين الأحراز  
المرسلة للتحليل — وهو ما لم يرد أمره في تحقيقات  
النيابة فضلاً عن أن تقرير المعامل لم يشر إلى  
حرز النرجيلة المضبوطة المنوه عنها بالتحقيقات

منعى الطاعن في هذا الصدد غير سديد . لما  
كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون في غير محله  
متعيناً رفضه موضوعاً مع مصادرة الكفالة .

الطعن رقم ١٥٤٣ سنة ٤٨ ق رئاسة وعضوية السادة  
المستشارين محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة وعثمان  
الزيني ويعيش رتسدى ومحمد على بليخ وحسن جمعة .

## ٢

١١ فبراير ١٩٧٩

مواد مخدرة . حكم . تسببه . تسبب معيب .  
تبرئة المتهم للشك تأسيساً على حصول عبث بأحراز  
المضبوطات . قصور .

#### المبدأ القانوني :

لما كان يبين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه  
بعد أن بين واقعة الدعوى كما صورها الاتهام  
أورد ضمن ما استند إليه تبريراً لقضائه بالبراءة  
ما نصه . (( ثالثاً ) : أنه يبين من تحقيقات  
النيابة أن من بين المضبوطات التي أجرت النيابة  
تحريزها وأمرت بارسالها للتحليل الجوزة المقدمة  
من ضابط المباحث والتي وصفت بتحقيقات النيابة  
كما سلف البيان ولم يرد بتحقيقات النيابة أن  
بين المضبوطات التي أجرت النيابة تحريزها  
مياه عكرة داخل زجاجة حبر في حين أن الثابت  
من تقرير المعامل الكيماوية أن الأحراز التي أرسلت  
للتحليل بينها زجاجة حبر بها مياه عكرة وليس  
من بين الأحراز حرز الجوزة سالف الإشارة  
الأمر الذي يثير الشبهة في أن يد العبث قد  
امتدت إلى الأحراز والمضبوطات ويثير الشبهة  
كذلك فيما إذا كانت المضبوطات المقول بضبطها  
مع المتهمين هي ذاتها التي أرسلت للتحليل من  
عدمه )) . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه  
وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى  
تشككت في صحة السناد التهمة إلى المتهم أو  
لعدم كفاية أدلة الثبوت عليه ، إلا أن ذلك  
مشروط بأن تلتزم الحقائق الثابتة بالأوراق وبأن  
يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى  
واحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام

وهو استدلال خاطيء ويخالف الثابت بالأوراق  
اذ أن محضر تحقيق النيابة تضمن تحريز جانب  
من مياه النرجيلة داخل زجاجة وارسلها  
للتحليل كما تضمن ذات المحضر قرارا بإيداع  
حرز النرجيلة مخزن النيابة . مما يعيب الحكم  
بما يستوجب نقضه .

وحيث انه يبين من الأوراق أن الحكم المطعون  
فيه بعد أن بين وأقعة الدعوى كما صورها الاتهام  
أورد ضمن ما استند اليه تبريرا لقضائه  
بالبراءة ما نصه .

» ( ثالثا ) . أنه يبين من تحقیقات النيابة أن  
بين المضبوطات التي أجرت النيابة تحريزها وأمرت  
بارسالها للتحليل الجوزة المقدمة من ضابط  
المباحث والتي وصفت بتحقیقات النيابة كما سلف  
البيان ولم يرد بتحقیقات النيابة أن بين  
المضبوطات التي أجرت النيابة تحريزها مياه  
عكرة داخل زجاجة حبر في حين أن الثابت من  
تقرير المعامل الكيماوية أن الاحراز التي أرسلت  
للتحليل بينها زجاجة حبر بها مياه عكرة  
وليس من بين الاحراز حرز الجوزة سالف  
الاشارة الأمر الذي يثير الشبهة في أن  
يد العبث قد امتدت إلى الاحراز والمضبوطات  
ويثير الشبهة كذلك فيما إذا كانت المضبوطات المقول  
بضبطها مع المتهمين هي ذاتها التي أرسلت  
للتحليل من عدمه « لما كان ذلك ، وكان من المقرر  
أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة  
متى تشككت في صحة اسناد التهمة إلى المتهم  
أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليه ، إلا أن ذلك  
مشروط بأن تلتزم الحقائق الثابتة بالأوراق وبأن  
يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى  
واحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام  
عليها عن بصر وبصيره ووازنت بينها وبين  
أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة  
في صحة عناصر الإثبات ، ولما كان يبين من  
الإطلاع على المفردات المضمومة أن وكيل  
النيابة المحقق أثبت في محضره المؤرخ  
١٣/٤/١٩٧٦ أنه قام بتحريز المضبوطات  
وأمر بارسالها إلى معمل التحليل بمصلحة الطب  
الشرعي لبيان ما إذا كانت تحوى جواهر مخدرة  
أو توجد بها آثار لمواد مخدرة ثم عاد  
وكيل النيابة وأثبت في محضره المؤرخ ٢٤/٤/١٩٧٦

أن معمل التحليل أعادت الاحراز لاعادة  
تحريزها ووضع سائل النرجيلة داخل زجاجة  
وأنه بناء على ذلك قام بالتأكد من سلامة  
الاختام ووضع جانب من مياه النرجيلة داخل  
زجاجة حبر وأمر بإيداع حرز النرجيلة مخزن  
النيابة وارسل باقى الاحراز ومن بينها حرز  
الزجاجة التي تحوى سائل النرجيلة إلى معمل  
التحليل لتنفيذ قراره السابق ، فإن ما تساند  
عليه الحكم في تبرير شكه في أن يد العبث قد  
امتدت إلى الاحراز والمضبوطات يخالف الثابت  
في الأوراق الأمر الذى ينبىء عن أن المحكمة  
أصدرت حكمها دون أن تحيط بأدلة الدعوى  
وتمحصها ، ولا يغنى عن ذلك ما ذكرته المحكمة  
من أدلة البراءة الأخرى اذ ليس من المستطاع  
مع ما جاء في الحكم على خلاف الثابت في  
الأوراق الوقوف على مبلغ أثر هذا الدليل لو فطنت  
المحكمة إلى حقيقته في الراى الذى انتهت إليه ،  
مما يعيب حكمها ويوجب نقضه والاحالة بغير  
حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

الطعن رقم ١٧٢٠ سنة ٤٨ ق رئاسة وعضوية السادة  
المستشارين محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة واحمد  
مؤاد جنيبة والدكتور احمد رفعت خفاجى واحمد طاهر خليل  
ومحمد حلمى راغب .

### ٣

١٨ فبراير ١٩٧٩

- ( أ ) دعوى مدنية . نظرها والحكم فيها . استئناف .  
ما لا يجوز استئنافه من أحكام .  
( ب ) دعوى مدنية . استئناف . نقض . ما لا يجوز  
الطعن فيه من أحكام .

### المبادئ القانونية :

١ — تقضى المادة ٢٦٦ من قانون الاجراءات  
الجنائية بأن يتبع في الفصل في الدعوى المدنية  
التي ترفع أمام المحاكم الجنائية الاجراءات  
المقررة في ذلك القانون فتجرى احكامه على تلك  
الدعوى في شأن المحاكمة والاحكام وطرق  
الطعن فيها ما دامت فيه نصوص خاصة بها . لما



وحدما اذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد عن النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائيا ، فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر ضده متى كان التعويض المطالب به لا يزيد على النصاب الانتهاى للقاضى الجزئى ولو شاب الحكم خطأ فى تطبيق القانون أو تأويله ، وكانت هذه القاعدة تسرى ولو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت وبالتالي لا يكون له الطعن فى هذه الحالة بطريق النقض — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لأنه حيث ينغلق باب الطعن بطريق الاستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن فيه بطريق النقض . لما كان ذلك ، وكانت الطاعنة فى دعواها المدنية أمام المحكمة الجزئية قد طالبت بتعويض قدره قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت وهو بهذه المثابة لا يجاوز النصاب الانتهاى لتلك المحكمة ولو وصف بأنه مؤقت ، فانه لا يجوز لها الطعن بالنقض فى الحكم الصادر برفض دعواها المدنية ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية قد صدر من محكمة ثانى درجة بعد أن استأنف المتهم الحكم الابتدائى الذى قضى بالادانة والتعويض ذلك بأن قضاء المحكمة الاستئنافية ليس من شأنه أن ينشئ للمدعى بالحقوق المدنية حقا فى الطعن فى الحكم الصادر فى الدعوى المدنية متى امتنع عليه حق الطعن فيه ابتداء بطريق الاستئناف . لما كان ما تقدم ، فان الطعن المرفوع من المدعية بالحقوق المدنية يكون غير جائز .

طعن رقم ١٧٥٣ سنة ٤٨ ق بالهيئة السابقة .

## ٤

١٨ فبراير ١٩٧٩

- ( أ ) مواد مخدرة . وصف التهمة . حق محكمة الموضوع فى تعميل وصف التهمة . حده . التزام الواقعة المادية المبينة بأمر الاحالة .
- ( ب ) مسئولية جنائية . موانع المسئولية . عقوبة .
- م ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ عقوبات .
- ( ج ) اذن تفتيش . شروط صحة الاذن بتفتيش شخص المتهم أو مسكنه .
- ( د ) تفتيش . تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار اذن التفتيش .

كان ذلك ، وكانت المادة ٤٠٣ من القانون ذاته قد اجازت للمدعى بالحقوق المدنية استئناف الأحكام الصادرة فى الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية فيما يختص بالحقوق المدنية وهدما اذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائيا فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر ضده متى كان التعويض المطالب به لا يزيد على النصاب الانتهاى للقاضى الجزئى ولو شاب الحكم خطأ فى تطبيق القانون أو تأويله وهذه القاعدة تسرى ولو وصف التعويض المطالب به أنه مؤقت .

٢ — من المقرر أنه حيث ينغلق باب الطعن بطريق الاستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن فيه بطريق النقض — لما كان ذلك — وكانت الطاعنة فى دعواها المدنية أمام المحكمة الجزئية قد طالبت بتعويض قدره قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت وهو بهذه المثابة لا يجاوز النصاب الانتهاى لتلك المحكمة ولو وصف بأنه مؤقت ، فانه لا يجوز لها الطعن بالنقض فى الحكم الصادر برفض دعواها المدنية ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية قد صدر من محكمة ثانى درجة بعد أن استأنف المتهم الحكم الابتدائى الذى قضى بالادانة والتعويض ذلك بأن قضاء المحكمة الاستئنافية ليس من شأنه أن ينشئ للمدعى بالحقوق المدنية حقا فى الطعن فى الحكم الصادر فى الدعوى المدنية متى امتنع عليه حق الطعن فيه ابتداء بطريق الاستئناف — لما كان ما تقدم — فان الطعن المرفوع من المدعية بالحقوق المدنية يكون غير جائز .

## الحكمة :

حيث ان المادة ٢٦٦ من قانون الاجراءات الجنائية تقضى بأن يتبع فى الفصل فى الدعوى التى ترفع أمام المحاكم الجنائية الاجراءات المقررة فى ذلك القانون فتجرى أحكامه على تلك الدعوى فى شأن المحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها مادامت فيه نصوص خاصة بها . ولما كانت المادة ٤٠٣ من القانون ذاته قد اجازت للمدعى بالحقوق المدنية استئناف الأحكام الصادرة فى الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية فيما يختص بالحقوق المدنية

## المبادئ القانونية :

١ — الاصل ان المحكمة لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه ان يمنع المحكمة من تعديله متى رأت ان ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف القانونى السليم ، واذ كانت الواقعة المادية المبنية بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت حولها المرافعة وهى واقعة احراز الجوهر المخدر هى بذاتها الواقعة التى اتخذها الحكم المطعون فيه أساسا للوصف الجديد الذى دان الطاعن به . وكان مرد التعديل هو عدم قيام الدليل على توافر قصد الاتجار لدى الطاعن واستبعاد هذا القصد باعتباره ظرفا مشددا للعقوبة ، دون ان يتضمن التعديل اسناد واقعة مادية او اضافة عناصر جديدة تختلف عن الاولى . فان الوصف الذى نزلت اليه المحكمة فى هذا النطاق حين اعتبرت احراز الطاعن للمخدر مجردا عن أى من قصدى الاتجار او التعاطى ، انما هو تطبيق سليم للقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها الذى يستلزم اعمال المادة ٣٨ منه اذا ما ثبت لمحكمة الموضوع ان الاحراز مجرد من أى من القصدين اللذين عليها ان تستظر ايهما وتقيم على توافره الدليل ومن ثم فلا على المحكمة ان تنبئه الدفاع الى ما اسبغته من وصف قانونى صحيح للواقعة المادية المطروحة عليها .

٢ — الاصل وفقا للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ان الاعفاء قاصر على العقوبات الواردة بالمواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ منه . ولما كان تصدى المحكمة لبحث توافر هذا الاعفاء او انتفاء مقوماته انما يكون بعد اسباغها الوصف القانونى الصحيح على واقعة الدعوى وهو ما لم يخطئ الحكم فى تقديره وبذلك لا يكون هناك محل لما يثيره الطاعن فى هذا الشأن .

٣ — من المقرر ان كل ما يشترط لصحة التفتيش الذى تجريه النيابة او تاذن فى اجرائه فى مسكن المتهم او ما يتصل بشخصه هو ان يكون رجل الضبط القضائى قد علم من تحرياته واستدلالاته

ان جريمة معينة — جنائية او جنحة — قد وقعت من شخص معين وان تكون هناك من الدلائل والامارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التفتيش لحريته او لحرمة مسكنه فى سبيل كشف اتصاله بتلك الجريمة ولما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى كما استخلصتها المحكمة من الأوراق والتحقيقات بما مؤداه ان التحريات السرية التى قام بها قسم مكافحة المخدرات دلت على ان الطاعن يتجر فى المواد المخدرة ويروجها بمدينة القاهرة وتؤكد ذلك من المراقبة ، وقد اذنت النيابة — بناء على الحضر الذى تضمن هذه التحريات — بضبط وتفتيش الطاعن حال تواجده بالقاهرة . وبناء على هذا الاذن تم ضبط الطاعن فى كمين اعد له خارج مبنى محطة السكك الحديدية بالقاهرة وكان يحمل حقيبة تبين ان بداخلها ثلاثين طربة من مخدر الحشيش ، واذ كانت المحكمة قد اطمانت الى صحة اجراءات الضبط والتفتيش والى ان الطاعن هو المقصود بالتحريات التى صدر الاذن بناء عليها فقد رفضت دفاع الطاعن فى هذا الشأن وقضت بادانته بحكمها المطعون فيه فان ما يثيره فى هذا الخصوص يكون غير سديد .

٤ — من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الامر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وان القانون لا يشترط شكلا معيناً لاذن التفتيش فلا ينال من صحة خلوه من بيان اسم المأذون بتفتيشه كاملا او صفته او صناعته او محل اقامته طالما انه الشخص المقصود بالاذن ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد تناول الرد على الدفع ببطلان اذن التفتيش على نحو يتفق وصحيح القانون فان ما ينعاه الطاعن فى هذا الصدد لا يكون سديدا .

## المحكمة :

حيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة احراز مخدر بغير قصد الاتجار او التعاطى او الاستعمال الشخصى قد انطوى على اخلال بحق الدفاع ومخالفة القانون ، ذلك بأنه نفى عن الطاعن قصد الاتجار الذى



توافر قصد الاتجار لدى الطاعن واستبعاد هذا القصد باعتباره ظرفاً مشدداً للعقوبة ، دون أن يتضمن التعديل اسناد واقعة مادية أو اضافة عناصر جديدة تختلف عن الأولى ، فان الوصف الذى نزلت اليه المحكمة فى هذا النطاق حين اعتبرت احراز الطاعن للمخدر مجرداً عن أى من قصدى الاتجار أو التعاطى ، انما هو تطبيق سليم للقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها الذى يستلزم اعمال المادة ٣٨ منه اذا ما ثبت لمحكمة الموضوع ان الاحراز مجرد من أى من القصدى اللذين عليها أن تستظهر أيهما وتقيم على توافره الدليل ومن ثم فلا على المحكمة أن تنبى الدفاع الى ما أسبغته من وصف قانونى صحيح للواقعة المادية المطروحة عليها .

واذ كان الاصل وفقاً للمادة ٤٨ من القانون المذكور أن الاعفاء قاصر على العقوبات الواردة بالمواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ منه وكان تصدى المحكمة لبحث توافر هذا الاعفاء أو انتفاء مقوماته انما يكون بعد اسباغها الوصف القانونى الصحيح على واقعة الدعوى وهو ما لم يخطئ الحكم فى تقديره وبذلك لا يكون هناك محل لما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لما كان ذلك ، وكل من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذى تجريه النيابة أو تأذن فى اجرائه فى مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط القضائى قد علم من تحوياته واستدلالاته ان جريمة معينة — جنابة أو جنحة — قد وقعت من شخص معين وان تكون هناك من الدلائل والامارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التفتيش لحريته أو لحرمة مسكنه فى سبيل كشف اتصاله بتلك الجريمة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى كما استخلصتها المحكمة من الأوراق والتحقيقات بما مؤداه أن التحريات السرية التى قام بها قسم مكافحة المخدرات دلت على ان الطاعن يتجر فى المواد المخدرة ويروجها بمدينة القاهرة وتؤكد ذلك من المراقبة ، وقد أذنت النيابة — بناء على المحضر الذى تضمن هذه التحريات بضبط وتفتيش الطاعن حال تواجده بالقاهرة ، وبناء على هذا الاذن تم ضبط الطاعن

شمله أمر الاحالة دون أن ينبى الطاعن الى هذا التغيير فى وصف التهمة مما حال بينه وبين الافادة من الاعفاء المنصوص عليه فى المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ باعتبار أنه قد أرشد عن مالك المخدر المضبوط . كما أن الطاعن دفع ببطلان اذن التفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية ومن وكيل نيابة غير مختص ولقيام الاذن على تحريات غير جديده لعدم ايرادها بيانات كافية عن المتهم وقد رد الحكم على هذا الدفع بما لا يسوغ اطراحه ، وكل ذلك ما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى مما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة احراز مخدر وأورد على ثبوتها فى حق الطاعن أدلة سائغة تؤدى الى مارتبه عليها ، عرض لقصد الاتجار واطرحه بقوله : « انه لم يثبت بوجه قاطع أن قصد المتهم من احرازه الحشيش هو للاتجار ، وترى المحكمة من ملابسات الدعوى وظروفها أن المتهم قد أحرز المخدر المضبوط بغير قصد الاتجار أو التعاطى » ثم مضى الحكم الى الرد على ما أثاره الطاعن من تمسكه بالاعفاء المنصوص عليه فى المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بقوله : « ان المحكمة وقد خلصت الى اسباغ وصف الاحراز بغير قصد الاتجار أو التعاطى على الواقعة وأعملت فى حق المتهم أحكام المادتين ٣٧ و ٣٨ من القانون سالف الذكر فان تمسك الدفاع عن المتهم بالاعفاء المنصوص عليه فى المادة ٤٨ منه هو فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان الاصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه ان يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف القانونى السليم . واذ كانت الواقعة المادية المبينة بأمر الاحالة والتى كانت مطروحة بالجلسة ودارت حولها المرافعة وهى واقعة احراز الجوهر المخدر هى بذاتها الواقعة التى اتخذها الحكم المطعون فيه أساساً للوصف الجديد الذى دان الطاعن به ، وكان مرد التعديل هو عدم قيام الدليل على

**النيابة العامة بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٣ من مايو سنة ١٩٧٦ ، وأودعت الأسباب التي بنى عليها الطعن بتاريخ ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٦ مرفقة بها شهادة سلبية — صادرة من قلم كتاب نيابة جنوب القاهرة بتاريخ ٢٥ من مايو سنة ١٩٧٦ — تفيد أن الحكم لم يرد حتى ذلك التاريخ ، وشهادة أخرى صادرة من القلم ذاته في يوم ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٦ تتضمن أن الحكم ورد في ذلك اليوم . لما كان ذلك ، وكانت الطاعنة وان قررت بالطعن في الميعاد ، الا انها لم تودع الأسباب الا بعد فوات الميعاد المحدد لذلك في الفقرة الأولى من المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فان الطعن يكون غير مقبول شكلا .**

### الحكمة :

من حيث ان البين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه صدر حصوريا في ٢٥ ابريل سنة ١٩٧٦ ببراءة المطعون ضده — من تهمة الحصول على كسب غير مشروع — فقررت النيابة العامة بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٣ من مايو سنة ١٩٧٦ . وأودعت الأسباب التي بنى عليها الطعن بتاريخ ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٦ مرفقة بها شهادة سلبية — صادرة من قلم كتاب نيابة جنوب القاهرة بتاريخ ٢٥ من مايو سنة ١٩٧٦ — تفيد أن الحكم لم يرد حتى ذلك التاريخ ، وشهادة أخرى صادرة من القلم ذاته في يوم ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٦ تتضمن أن الحكم ورد في ذلك اليوم . لما كان ذلك ، وكانت الطاعنة وان قررت بالطعن في الميعاد ، الا انها لم تودع الأسباب الا بعد فوات الميعاد المحدد لذلك في الفقرة الأولى من المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ — وهو أربعون يوما من تاريخ الحكم الحضورى — ولا يجديها في تبرير مجاوزتها هذا الميعاد استنادا الى الشهاداتتين سالفتي البيان ، ذلك أن امتداد ميعاد الطعن وايداع الأسباب المنصوص عليه في تلك الفترة مشروط على ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ذاتها — ان تكون الطاعنة قد حصلت على شهادة

في كمين اعده له خارج مبنى محطة السكك الحديدية بالقاهرة وكان يحمل حقيبة تبين ان بداخلها ثلاثين طربة من مخدر الحشيش ، واذ كانت المحكمة قد اطمأنت الى صحة اجراءات الضبط والتفتيش والى أن الطاعن هو المقصود بالتحريات التي صدر الاذن بناء عليها فقد رفضت دفاع الطاعن في هذا الشأن وقضت بادانته بحكمها المطعون فيه . ولما كان من المقرر أن الاتجار في المخدرات لا يعدو أن يكون حيازة مصحوبة بقصد الاتجار فهو في مدلوله القانوني ينطوي على عنصر الحيازة الى جانب دلالة الظاهرة فيها كما أن الترويج مظهر لهذا النشاط في الاتجار ، وكان الاذن بالتفتيش يصح اذا صدر من عضو النيابة العامة لينفذ في نطاق اختصاصه المكاني ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وأن القانون لا يشترط شكلا معيناً لاذن التفتيش فلا ينال من صحته خلوه من بيان اسم المأذون بتفتيشه كاملاً او صفته او صناعته او محل اقامته طالما أنه الشخص المقصود بالاذن ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد تناول الرد على الدفع ببطلان اذن التفتيش على نحو يتفق وصحيح القانون فان ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديداً — لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

الطعن رقم ١٧٦٤ سنة ٤٨ ق بالهيئة السابقة .

### ٥

### أول مارس ١٩٧٩

نقض . التقرير بالطعن وايداع الأسباب . ميعاده .  
امتداد ميعاد التقرير بالطعن بالنقض وايداع الأسباب في  
حالة طعن النيابة في حكم البراءة . شرطه .

### المبدأ القانوني :

متى كان الحكم المطعون فيه صدر حصوريا في ٢٥ من ابريل سنة ١٩٧٦ ببراءة المطعون ضده — من تهمة الحصول على كسب غير مشروع — فقررت



القضاء بعدم قبوله شكلا ، عملا بصدر الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون سالف الذكر .

الطن رقم ٨٠٩ سنة ٤٨ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين عثمان الزينى نائب رئيس المحكمة ويعيش رشدى ومحمد على بليخ وحسن جمعة وابو بكر الديب .

## ٦

٢٣ يناير ١٩٨٢

شريعة اسلامية ، المصدر الرئيسى للتشريع . م ٢ من الدستور . استجابة الشارع لافراغ مبادئها السمحاء فى نصوص محددة ومنضبطة . يلتزم القضاء بالحكم بمقتضاها بدءا من التاريخ الذى تحدده السلطة التشريعية لسريانها .

## المبدأ القانونى :

لما كان ما نص عليه الدستور فى المادة الثانية منه من ان الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى للتشريع ، ليس واجب الاعمال بذاته انما هو دعوة للشارع بان تكون الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى فيما يشرع من قوانين ومن ثم فان النشاط فى تطبيق احكام الشريعة الاسلامية استجابة للشارع لدعوته وافراغ مبادئها السمحاء فى نصوص محددة ومنضبطة يلتزم القضاء بالحكم بمقتضاها بدءا من التاريخ الذى تحدده السلطة التشريعية لسريانها ، والقول بغير ذلك يؤدى الى الغلط بين التزام القضاء بتطبيق القانون الوضعى وبين اشتراخ القواعد القانونية التى تتأبى مع حدود ولايته فضلا عن ان تطبيق الشريعة الاسلامية يقتضى تحديد المعين الذى يستقى منه الحكم الشرعى من بين مذاهب الائمة المتعددة والمتباينة فى القضية الشرعية الواحدة ويؤكد هذا النظر انه لما كان الدستور المصرى قد حدد السلطات الدستورية ووضح اختصاص كل منها وكان الفصل بين السلطات هو قوام النظام الدستورى بما لازمه انه لا يجوز لاحداها ان تجاوز ما قرره الدستور باعتباره القانون الاسمى وكان من المقرر وفقا

بعدم ايداع الحكم الصادر بالبراءة قلم الكتاب خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره وعندئذ يقبل الطعن واسبابه خلال عشرة ايام من تاريخ اعلان الطاعنة وايداع الحكم قلم الكتاب ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على ان الشهادة التى يعتد بها فى هذا المقام هى التى تصدر بعد انقضاء ثلاثين يوما كاملة من اليوم التالى للتاريخ الذى صدر الحكم فيه متضمنة ان الحكم لم يكن - وقت تحريرها - قد اودع ملف الدعوى موقعا عليه رغم انقضاء هذا الميعاد ، وان الشهادة الصادرة فى اليوم الثلاثين - ولو فى نهاية ساعات العمل - لا تحقق الغرض الذى قصده القانون منها اذ هى لا تنفى ايداع الحكم بعد ذلك فى اليوم ذاته لان تحديد ميعاد العمل فى افلام الكتاب ليس معناه ان هذه الافلام يمتنع عليها ان تؤدى عملا بعد انتهاء الميعاد ، كما وان الشهادة الصادرة بعد انقضاء ميعاد الطعن وايداع الاسباب لا تكون مجدية فى امتداد الميعاد . واذا كان ذلك ، وكان الثابت ان الشهادة الاولى السلبية المؤرخة ٢٥ من مايو سنة ١٩٧٦ محررة فى اليوم الثلاثين من تاريخ صدور الحكم ، وان الشهادة الاخرى المؤرخة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٦ محررة بعد انقضاء ميعاد الطعن ايداع الاسباب - فضلا عن انها ليست سلبية بل تضمن تحديد تاريخ ايداع الحكم وهو ما لم تعد الشهادة لاثباته - فان هاتين الشهادتين لا تكسبان الطاعنة حقا فى امتداد الميعاد ، ولا يغير من ذلك ما هو مؤشر به على هامش الحكم من وروده فى ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٦ لان التأشير على الحكم بما يفيد ايداعه ملف الدعوى فى تاريخ لاحق على ميعاد الثلاثين يوما التالية لصدوره لا يجدى بدوره - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - فى نفي حصول هذا الابداع فى الميعاد القانونى . لما كان ما تقدم ، وكان من المقرر ان التقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة بالطعن وان ايداع الاسباب التى بنى عليها - فى الميعاد الذى حدده القانون - هو شرط لقبوله ، وان التقرير بالطعن وايداع اسبابه يكونان معا وحدة اجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه ، فانه يتعين - وقد اودعت اسباب الطعن بعد الميعاد -

انفرد بالتعدي بالضرب مما كان يتعين معه مساءلتها سويا عن تلك التهمة .

وحيث انه لما كان المبين من مدونات الحكم المطعون فيه ان الجريمتين المسندتين الى كل من الطاعنين وهما الضرب المفضي الى الموت والضرب البسيط قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة افعال مكملة لبعضها البعض فتكونت منهما مجتمعة الوحدة الاجرامية التي عناها المشرع بالحكم الوارد بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات مما يوجب الحكم على كل من المحكوم عليهما ( الطاعنين ) بعقوبة الجريمة الاشد وحدها وهي العقوبة المقررة لجريمة الضرب المفضي الى الموت وكان الحكم قد قضى بمعاقبة كل من المحكوم عليهما بعقوبة مستقلة عن كل منها ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بالغاء عقوبة الحبس الملقى بها على المحكوم عليهما ، وترتيباً على ما تقدم ما تثيره النيابة العامة تعيباً على الحكم في خصوص جريمة الضرب البسيط المنسوبة للمتهم الثاني ( الطاعن الثاني ) والتي قضى الحكم المطعون فيه ببراءته عنها يضحى غير ذي موضوع ويكون ما آثرت في هذا الوجه غير مقبول

#### ثانياً : الطعن المقدم من الطاعن الأول :

وحيث ان الطاعن الأول . . . ينعى على الحكم المطعون فيه انه اذدانه بجرائم الضرب المفضي الى الموت والضرب البسيط قد شابه الخطأ في الاسناد والفساد في الاستدلال والقصور في البيان والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك انه عول في قضائه على ما شهد به كل من الرقيب . . . والعريف . . . في التحقيقات وبالجلسة من رؤيتهما الطاعن يضرب المجنى عليه الأول . . . بعصا على رأسه في حين ان اقوالهما بالتحقيقات لا تساند الحكم فيما حصله وتغاير اقوالهما بالجلسة ، كما حال في تحصيل شهادة الشاهد الثاني . . . في التحقيقات وفي الجلسة الى ضمون ما شهد به الشاهد الأول الرقيب . . . فيها في شأن جوهر الواقعة وسببها واعتداء المتهمين على المجنى عليهم في حين ان شهادتيهما مختلفتان ، وكذلك فانه استند الى اقوال المجنى عليهم وهي شهادة منهم لانفسهم فانها لا تكون مقبولة شرعاً

لاحكامه ان وظيفة السلطة القضائية ان تطبق القانون وتختص محكمة النقض بالسهر على صحة تطبيقه فانه يتعين على السلطة القضائية وغيرها من السلطات النزول على احكامه .  
وفضلاً عن ذلك فان المادة ١٩١ من الدستور تنص على انه « كل ما قررتة القوانين واللوائح من احكام قبل صدور هذا الدستور يبقى صحيحاً وناظراً . ومع ذلك يجوز الغائها او تعديلها وفقاً للقواعد والاجراءات المقررة في هذا الدستور .

#### الحكمة :

حيث ان الاستاذ . . . المحامي اذا اودع مذكرة باسباب الطعن المقدم من الطاعن الأول . . . بتاريخ ١٩٨١/١/٢٥ وكان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٩٨٠/١٢/١٥ ، فانها لذلك تكون قد قدمت بعد فوات الميعاد المحدد في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض ، ومن ثم تكون قد فقدت شرط قبولها فيتعين لذلك الالتفات عنها .

وحيث ان الطعون المقدمة من الطاعنين والنيابة العامة قد استوفت الشكل المقرر في القانون .

#### اولاً — الطعن المقدم من النيابة العامة :

وحيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه — في السبب الأول من اسباب طعنها وهو ذات المنعى الذي تمسك به الطاعن الأول — في السبب السادس — ان الحكم اخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه انزل بكل من المحكوم عليهما عقوبة مستقلة عن جرائم الضرب المفضي الى الموت والضرب البسيط المسندة اليهما على الرغم مما بينهما من ارتباط لا يقبل التجزئة مما يقتضى توقيع عقوبة واحدة وهي المقررة لاشد هذه الجرائم طبقاً للمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات كما ان النيابة العامة قد عابت — في السبب الثاني من اسباب طعنها — على الحكم انه انتهى الى توافر سبق الاصرار في حق المحكوم عليهما فان لازمه هو مساءلة . . . عن تهمة ضرب . . . الا انه قضى ببراءته قولا منه ان المتهم الأول هو الذي



ولما كان من المقرر أنه إذا كانت شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة ولا يوجد فيها خلاف بشأن تلك الواقعة فلا بأس على الحكم أن هو أحوال في بيان شهادة شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر تفاديا من التكرار الذي لا موجب له ، لما كان ذلك ، وكان يبين — على ما سلف — أن أقوال الشاهدين متفقة بالنسبة للوقائع التي شهد عليها كل منهما ، فلا ضير على الحكم من بعد أحواله في بيان أقوال الشاهد الثاني إلى ما أورده من أقوال الشاهد الأول — ولما كان ما نص عليه الدستور في المادة الثانية منه من أن الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع ، ليس واجب الأعمال بذاته إنما هو دعوة للشارع بأن تكون الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي فيما يصدره من قوانين ومن ثم فإن النشاط في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية استجابة للشارع لدعوته وإفراغ مبادئها السمحاء في نصوص محددة ومنضبطة يلتزم القضاء بالحكم بمقتضاها بدءا من التاريخ الذي تحدده السلطة التشريعية لسيانها ، والقول بغير ذلك يؤدي إلى الخلط بين التزام القضاء بتطبيق القانون الوضعي وبين اشتراع القواعد القانونية التي تتأبى مع حدود ولايته فضلا عن أن تطبيق الشريعة الإسلامية يقتضى تحديد المعين الذي يستقى منه الحكم الشرعي من بين مذاهب الأئمة المتعددة والمتباينة في القضية الشرعية الواحدة ويؤكد هذا النظر أنه لما كان الدستور المصرى قد حدد السلطات الدستورية وأوضح اختصاص كل منها وكان الفصل بين السلطات هو قوام النظام الدستورى بما لازمة أنه لا يجوز لأحداها أن تجاوز ما قرره الدستور باعتباره القانون الأسى وكان من المقرر وفقا لأحكامه أن وظيفة السلطة القضائية أن تطبق القانون وتختص محكمة النقض بالسهر على صحة تطبيقه فإنه يتعين على السلطة القضائية وغيرها من السلطات النزول على أحكامه وفضلا عن ذلك فإن المادة ١٩١ من الدستور تنص على أنه « كل ما قرره القوانين واللوائح من أحكام قبل صدور هذا الدستور يبقى صحيحا وناظرا ، ومع ذلك يجوز إلغاؤها أو تعديلها

لأنها تخالف مبادئ الشريعة الإسلامية الصريحة في عدم قبول شهادة من يجر لنفسه مغنما وبالتالي مخالفة للدستور الذى يقضى فى مادته الثانية بأن مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسى للتشريع ، وفضلا عن ذلك فقد خلا الحكم من بيان إصابات المجنى عليه الأول ٠٠٠ وسببها نقلا عن التقرير الفنى الممثل فى التقرير الطبى الشرعى فضلا عن أنه عول على مناظرة النيابة لإصابة المجنى عليه ٠٠٠ دون بيان ماهيتها وسببها استنادا إلى دليل فنى وبالرغم من أن التقرير الطبى الموقع عليه أثبت عدم وجود إصابات ظاهرة به ، كما استدلت على توافر سبق الإصرار بما لا يسوع به توافره ، وترتيباً على ذلك فإن الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الضرب المفضى إلى الموت التى دان الطاعنين بها ، وأورد على ثبوتها فى حقهما أدلة سائغة تؤدى إلى ما رتبته عليهما مستمدة من أقوال شهود الإثبات وتقرير الصفة التشريحية لجثة المجنى عليه ٠٠ وما ثبت من الإطّلاع على فقر بلاغات المسجونين بالليمان وعلى المحضر رقم ١١ إدارى ليمان أبو زعبل — لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول فى إدانة الطاعنين على ما شهد به كل من الرقيب ٠٠٠ والعريف ٠٠ فى التحقيقات وبالجلسة من رؤيتهما الطاعنين يعتديان على المجنى عليه ٠٠٠ الأول بعضا على رأسه وجسمه والثانى بعضا على يديه ورجليه ، لما كان ذلك . وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة والمفردات المضمومة أن ما أورده الحكم من أقوال الشاهدين فى هذا الخصوص له مأخذ صحيح من أقوالهما بتحقيقات النيابة وبجلسة المحاكمة مما كان لا ينال من الحكم أن يكون للشاهدين أقوال أخرى بالتحقيقات لم يوردها الحكم ما دام أنه لم يستند إليها فى قضائه ذلك أنه من المقرر أن لمحكمة الموضوع الحق فى تجزئة أقوال الشاهد والاخذ منها بما تظمن إليه وإطراح ما عداه ،

وفقا للقواعد والاجراءات المقررة فى هذا الدستور « لما كان ذلك ، فانه لا مجال للتحدى بأحكام الشريعة الاسلامية مادام ان السلطة التشريعية لم تقنن مبادئها فى تشريع وضعى ومع ذلك فان هذه المحكمة تناشد السلطة التشريعية ان تبذل ما فى وسعها من جهد وصولا لوضع المادة الثانية من الدستور موضع التنفيذ وهو ما لا يتأتى الا بتقنين مبادئ الشريعة الاسلامية فى صورة قوانين وضعية مستوفاة للشكل الدستورى الذى يتطلبه الدستور . لما كان ذلك ، وكان الشارع لم يقيد القاضى الجنائى فى المحاكمات الجنائية بدليل معين - الا اذا نص على ذلك صراحة بالنسبة لجرائم معينة - وانما ترك حرية تكوين عقيدته من اى دليل يطمئن اليه مادام ان له مأخذه الصحيح ، فان تعوبل الحكم المطعون فيه على شهادة المجنى عليها يكون مبرا من مخالفة القانون وينحل نعى الطاعن فى هذا الصدد الى جسد فى تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب - ولما كان ما أورده الحكم اخذا من التقرير الطبى الشرعى ان اصابات المجنى عليه . . . ذات طبيعة رضية تحدث من المصادمة بجسم او اجسام راضيه ايا كان نوعها وانه يجوز حدوثها من عصا فى تاريخ يعاصر الحادث وان الوفاة تعزى الى كسور الجمجمة ونزيف دماغى ضاغط على سطح المخ ، لما كان ذلك ، وكان الحكم قد انصب على اصابة بعينها - هى اصابة الراس التى ادت الى الوفاة - نسب الى الطاعن احداثها واثبت التقرير الطبى الشرعى وجودها ، الامر الذى ينأى عن قالة القصور فى البيان ، ذلك انه لا ينال من سلامة الحكم عدم ايراده نص تقرير الخبير بكل اجزائه بل يكفى ايراد مؤدى التقرير الذى استند اليه الحكم فى قضائه . كما هو الحال فى الدعوى الماثلة - ولما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لظرف سبق الاصرار وكشف عن توافره فى قوله « وحيث انه عن ظرف سبق الاصرار فلا مرا » فى توافره فى حقها بعد ان ثبت من أوراق الدعوى ان الحادث وقع منهما بتاريخ ١٦/٥/١٩٧٨ بعد تفكير هادى ورويه من جانبها طوال يوم ١٥/٥/١٩٧٨ انتقاما لما وقع على اولهما . . . فى هذا التاريخ الأخير من اعتداء من المسجون

بآلة حادة نتج عنها اصابته بجرح قطعى طعنى بجوار البطن . . . وادعاء السجين المذكور ان المجنى عليهما هما اللذان حرصاه على هذا الاعتداء ، ومجازاتهما على ذلك بايداعهما فى نفس اليوم بقسم التأديب ، ثم حضور المتهمين معا الى هذا القسم فى صباح اليوم التالى ١٦/٥/١٩٧٨ وارتكابهما لحادث الاعتداء على المجنى عليهما المذكورين انتقاما وتشفيا منهما بسبب ذلك التحريض المدعى به ومن ثم يكونان مسئولان معا . . . » . وكان من المقرر ان البحث فى توافر ظرف سبق الاصرار من اطلاقات قاضى الموضوع يستتجه من ظرف الدعوى وعناصرها مادام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا تتنافى عقلا مع ذلك الاستنتاج ، لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم - فيما سلف - يتحقق به ظرف سبق الاصرار على النحو المعروف به قانونا فان النعى على الحكم فى هذا الشأن يكون غير سديد .

### ثالثا : الطعن المقدم من الطاعن الثانى :

وحيث ان الطاعن الثانى . . . ينعى على الحكم المطعون فيه القصور والتناقض فى التسبب والفساد فى الاستدلال ذلك ان ما استدل به على ثبوت ظرف سبق الاصرار لديه من شواهد ولئن صلحت للتدليل بالنسبة للطاعن الأول الا انه منبته الصلة بالنسبة اليه ، كما عول فى ادانته على شهادة الشاهدين فى تحصيل اقوال الشاهد الثانى الى اقوال الشاهد الأول فى حين ان البين من مدوناته قيام اتناقض بين رواية كل شاهد عن الآخر اخذا بما أورده الحكم من ان الشاهد الأخير نفى عدوان الطاعن على المجنى عليه . . . ، هذا فضلا عن ان ما أسفده الى الطاعن انه ضرب المجنى عليه . . . على ساقه لا تقوم به علاقة السببية بين فعلته والنتيجة وهى موته حسبما قطع فى ذلك تقرير الصفة التشريحية بيد ان الحكم سأل الطاعن والمحكوم عليه الآخر ( الطاعن الأول ) عن ذات الجرم رغم تباين موقفهما ولم يفتن الى حدود مسئولية الطاعن وتقرير العقاب استقلالا عن المحكوم عليه الآخر .

وحيث انه لما كان ما ساقه الحكم فيما



كان من المتهم الأول ( الطاعن الأول ) وأنه شاهد  
المتهم الثانى ( الطاعن الثانى ) واقفا خلف باب  
القسم المذكور من الداخل . لما كان ذلك ، وكان  
ما أورده الحكم من أقوال الشاهدين بمنجاة  
من التناقض بسبب يتوافق قول كل منهما مع  
الآخر ، ذلك ان التناقض الذى يعيب الحكم  
هو ما يقع بين اسبابه بحيث ينفى بعضها ما اثبتته  
البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة ،  
ومن ثم فان ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون  
فيه فى هذا الخصوص لا يكون له محل - ولما  
كان الحكم المطعون فيه قد أثبت توافر ظرف  
سبق الاصرار فى حق الطاعنين مما يرتب فى  
صحيح القانون تضامنا بينهما فى المسئولية  
الجنائية فان كلا منهما يكون مسئولا عن جريمة  
الضرب المفضى الى الموت التى وقعت تنفيذا  
لقصدهما المشترك الذى بيتا النية عليه باعتبارهما  
فاعلين أصليين طبقا لنص المادة ٣٩ من قانون  
العقوبات يستوى فى ذلك أن يكون محدث الاصابة  
التي أدت الى الوفاة معلوما ومعينا من بينهما  
اجير معلوم ، لما كان ذلك فان ما ينعاه الطاعن  
على الحكم المطعون فيه يكون على غير اساس متعينا  
رفضه موضوعا - وترتيباً على ما تقدم جميعه  
فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضاً  
جزئياً وتصحيحه بالغاء عقوبة الحبس المفضى  
بها على المحكوم عليهما عن جريمتى الضرب البسيط  
وبرفض الطعون الثلاثة فيها عدا ذلك .

تقدم يسوع به ما استظهره من توافر ظرف  
سبق الاصرار فى حق الطاعن الثانى ، هذا فضلا  
عن انه لما كانت العقوبة الموقعة عليه تدخل  
فى حدود العقوبة المقررة لجريمة الضرب المفضى  
الى الموت مجردة عن ذلك الظرف وكان ما اثبتته  
الحكم كاف بذاته للتدليل على اتفاق الطاعنين  
على ضرب المجنى عليهما فى الزمان والمكان  
ونوع الصلة بينهما وصحور الجريمة  
عن باعث واحد واتجاهها وجهة واحدة فى تنفيذها  
وان كلا منهما قد قصد الآخر فى ايقاعها  
مما يرتب بينهما فى صحيح القانون تضامنا فى  
المسئولية الجنائية ولو لم يحدث الطاعن  
الاصابة القاتلة بالمجنى عليه ، ومن ثم فان  
ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص يكون فى غير  
محله - ولما كان الحكم المطعون فيه قد حصل  
أقوال الشاهد الأول . . . بما مفاده اعتداء  
الطاعنين على المجنى عليه . . . بالضرب ثم تصادف  
حضور الشاهد الثانى ثم أحضر المجنى  
عليه . . . وانهال عليه الطاعن الأول  
ضرباً على رأسه وجسمه وركله بقدمه  
وان المجنى عليه كلما هم بالوقوف اعتدى عليه  
الطاعن الثانى ضرباً بغصا على يديه ورجليه ، ثم  
أحال فى تحصيل أقوال الشاهد الثانى  
. . . الى أقوال الشاهد الأول موضحاً انه شهد  
بمضمون شهادة هذا الشاهد فى شأن جوهر الواقعة  
وسببها واعتداء الطاعنين على المجنى عليه . . .  
واحداثهما لاصاباتهما التى أدت الى وفاته  
وكذلك بالنسبة لكيفية حدوث اصابته  
. . . من الطاعن الأول الا انه أورد فى  
أقواله انه حضر الى قسم التأديب أثناء  
الاعتداء على المجنى عليه . . . وان  
الاعتداء الذى وقع على الأخير فى حضوره

الطعن رقم ٢٣٧٠ سنة ٥١ ق رئاسة وعضوية السادة  
المستشارين الدكتور ابراهيم على صالح نائب رئيس المحكمة  
وحسن عثمان عمار وهاشم محمد قراعه وصفوت خالد  
مؤمن ومحمود بهى الدين .

# قضاء محكمة النقض المدنية

٧

١٧ مايو ١٩٧٩

عقد • بيع • حكم • طلب انفساخ عقدي بيع مختلفين  
لتحقق الشرط الفاسخ الصريح بعدم الوفاء بباقي الثمن •

## المبدأ القانوني :

لا يجوز اعتبار العقد مفسوخا اعمالا للشرط الفاسخ الصريح الوارد به الا اذا ثبت للقاضي حصول المخالفة التي يترتب عليها الانفساخ ، ولما كانت الدعوى قد رفعت للحكم بانفساخ عقدين مختلفين استنادا الى تحقق الشرط الفاسخ الصريح المنصوص عليه في كل منهما ، فانه لا يصح الحكم بانفساخ العقدين الا اذا تحقق الشرط بالنسبة لكل منهما ، ولا يكفي تحققه في احد العقدين للحكم بانفساخ العقد الآخر ، وانما يقتصر الانفساخ في هذه الحالة على العقد الذي تحقق فيه الشرط ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه بتحقيق الشرط الفاسخ الصريح المنصوص عليه في كل من عقدي البيع الصادرين من المطعون عليهم للطاعن على ان المبالغ المسددة من الطاعن ( المشتري ) ومقدارها ٨٠٥٠ ج ( بخلاف مقدم الثمن ) لا تبقى بقيمة الاقساط الباقية في ذمته بمقتضى العقدين ومجموعهما ١٤٣٧٠ ج ، دون بحث للمبالغ المسددة من الثمن المتفق عليه في كل عقد على حدة والتعرف على ما اذا كانت هذه المبالغ تكفي للوفاء بهذا الباقي ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون •

## الحكمة :

وحيث ان مما ينعاه الطاعن عن الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون وفي تحصيل الواقع في الدعوى • وفي بيان ذلك يقول ان الحكم اعتبر عقدي البيع المؤرخين ١٩٦٧/٥/١ ، ١٩٦٨/٤/١٤ صفقة واحدة واستند في قضائه بفسخ العقدين الى عدم وفاء الطاعن بالباقي في ذمته من مجموع

الثمن في العقدين معا ، في حين ان كل عقد منهما مستقل عن الآخر تماما مما كان يقتضى التحقق من مقدار ما دفع من الثمن في كل من العقدين على حدة وبحيث مدى توافر سبب الفسخ لكل منهما استقلالا عن الآخر •

وحيث ان هذا النعى في محله ، ذلك انه يبين من الحكم المطعون فيه انه اورد « ومن حيث انه في خصوص دعوى الفسخ فانه يبين للمحكمة من مطالعة العقد المؤرخ ١٩٦٧/٥/١ انه عن مساحة ثلاثة أفدنة بسعر الفدان ثلاثة آلاف جنيه فيكون ثمن الصفقة تسعة آلاف جنيه دفع منه المشتري وهو المستأنف وقت التعاقد مبلغ ١٥٠٠ جنيهه والباقي وقدره ٧٥٠٠ جنيه يدفع على اثني عشر قسطا كل منها بمبلغ ٦٢٥ جنيه تسدد في اول كل شهر ابتداء من اول يوليو سنة ١٩٦٧ ، ويبين من مطالعة العقد المؤرخ ١٩٦٨/٤/١٤ انه صادر عن بيع ٢ ف و ٦ ط بسعر الفدان ٣٥٠٠ جنيهه وان مجموع الثمن ٧٨٧٠ جنيه دفع منها المشتري وقت التوقيع على العقد مبلغ ألف جنيه وتعهد بسداد الباقي على عشرة أقساط شهرية متساوية ابتداء من اول يونيو سنة ١٩٦٨ وعلى ذلك يكون قيمة الاقساط الباقي ٢٥٠ ج في العقد الاول ، ٦٨٧٠ ج في العقد الثاني أي ما مجموعه ١٤٣٧ ج في كلا العقدين ولئن كان المستأنف قد تقدم في الاستئناف بحافظة مستندات تحتوي على اثني عشر ايصالا صادرة من البائعين بما يفيد استلامهم من المستأنف مبالغ مختلفة مجموعها ٨٠٥٠ ج فانه يظل مع ذلك مدينا لهم بمبلغ ٦٢٢٠ ج من ثمن الصفقتين لم يتم بسداده في الميعاد المتفق عليه ومن ثم يكون الشرط الفاسخ الصريح الوارد في العقدين قد تحقق واصبح لا مناص من الحكم بالفسخ • • » واذا لا يجوز الحكم باعتبار العقد مفسوخا اعمالا للشرط الفاسخ الصريح الوارد به الا اذا ثبت للقاضي حصول المخالفة التي يترتب عليها الانفساخ ، ولما كانت الدعوى قد رفعت للحكم بانفساخ عقدين مختلفين استنادا الى تحقق



الأحكام التي تصدر في شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبري ، ورائد المشرع في ذلك هو منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم ، وما يترتب على ذلك أحيانا من تعويق الفصل في موضوع الدعوى وما يترتب عليه ضمنا من زيادة نفقات التقاضي .

٢ - اذ كانت طلبات المطعون عليه هي انتهاء عقد الايجار المبرم بين الطرفين والقضاء له بتعويض ، وكان الحكم الابتدائي قد قضى بانتهاء عقد الايجار ، وبندب مكتب الخبراء لتقدير التعويض ، فان هذا الحكم في شقه الأول الذي طعن عليه الطاعن بالاستئناف يكون غير منه للخصومة كلها ، كما انه ليس من الأحكام التي استثناه المشرع على سبيل الحصر واجاز الطعن فيها على استقلال ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه صحيحا اذ قضى بعدم جواز استئنافه .

#### الحكمة :

وحيث ان الطعن بنى على سبب واحد ينمى به الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله وفي بيان ذلك يقولون ان الحكم اقام قضاءه بعدم جواز الاستئناف على ان حكم محكمة اول درجة لم ينفه الخصومة كلها وأنه ليس حكما وقتيا او مستعجلا او صادرا بوقف الدعوى او قابلا للتنفيذ الجبري ، في حين ان الدعوى رفعت امام محكمة اول درجة بطلبين اولهما موضوعه انتهاء الايجار وسببه المسؤولية العقدية والثاني موضوعه التعويض وسببه المسؤولية التقصيرية ، وتعدد الطلبات المختلفة موضوعا وسببا وان جمعتها صحيفة واحدة لا يجعل منها خصومة واحدة بل خصومات متعددة واذ فصلت المحكمة في الطلب الأول باعتبار عقد الايجار منتهيا من أول نوفمبر ١٩٦٨ فانها تكون قد انتهت الخصومة كلها في هذا الطلب ما يجوز منه استئناف قضائها في على استقلال .

وحيث ان هذا النعى غير صحيح ، ذلك ان النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات على انه لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر اثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة الا بعد صدور الحكم المنهي للخصومة كلها او ذلك فيما عدا الأحكام

الشرط الفاسخ الصريح المنصوص عليه في كل منهما ، فانه لا يصح الحكم بانفساخ العقدين الا اذا تحقق الشرط بالنسبة لكل منهما ، ولا يكفي تحققه في احد العقدين للحكم بانفساخ العقد الآخر ، وانما يقتصر الانفساخ في هذه الحالة على العقد الذي تحقق فيه الشرط . اذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه بتحقيق الشرط الفاسخ الصريح المنصوص عليه في كل من عقدي البيع الصادرين من المطعون عليهم للطاعن على ان المبالغ المسددة من الطاعن ( المشتري ) ومقدارها ٨٠٥٠ ج ( بخلاف مقدم الثمن ) لا تبقى بقيمة الأقساط الباقية في ذمته بمقتضى العقدين ومجموعها ١٤٣٧٠ ج دون بحث للمبالغ المسددة من الثمن المتفق عليه في كل عقد على حدة والتعرض على ما اذا كانت هذه المبالغ تكفي للوفاء بهذا الباقي ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي اسباب الطعن .

الطعن رقم ٧٩ سنة ٤٣ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين عز الدين الحسيني نائب رئيس المحكمة واحمد سابق وسعد العيسوي ومحمد فاروق راتب وجلال الدين انسي .

## ٨

١٧ مايو ١٩٧٩

- ( ا ) حكم . الطعن في الحكم . م ٢١٢ مرافعات .  
( ب ) ايجار . تعويض . دعوى بطلب انتهاء عقد الايجار والتعويض .

#### المبادئ القانونية :

١ - نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات يدل - وعلى ما انفصلت عنه المذكرة الايضاحية - على ان المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة اثناء سير الدعوى قبل الحكم الختامي المنهي لها - حتى ولو كانت احكاما قطعية حسمت النزاع بالنسبة لاحد الطلبات الموضوعية التي تضمنتها الدعوى - وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى وكذلك

- (ج) حكم • بطلان الحكم لاغضاله دفاع ابداء الخصم • شرطه •
- (د) دعوى • حكم تعدد الدعيين في الدعوى • غياب بعضهم • استمرار المحكمة في نظر الدعوى • لا خطأ •
- (د) دعوى • حكم تعدد الدعيين في الدعوى • غياب قبل التعرض للموضوع •

#### المبادئ القانونية :

١ — لا يجوز — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن تتصدى المحكمة لعلاقة الخصوم بوكلائهم الا اذا انكر صاحب الشأن وكالة وكيله فاذا باشر المحامي الاجراء قبل ان يستصدر توكيلا له من ذي الشأن الذي كلفه بالعمل فلا يعترض عليه بأن وكالته لم تكن ثابتة قبل اتخاذ الاجراء ، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك •

٢ — لم يتطلب القانون ان يكون بيد المحامي الذي يحرر صحيفة تجديد السير في الدعوى بعد شطبها توكيل من ذي الشأن عند تحرير صحيفة التجديد واعلانها ، ومن ثم فانه لا يؤثر على سلامة الاجراء الموجه من المدعيتين ( المطعون عليهما ) بتجديد السير في الدعوى عدم ثبوت وكالة الاستاذ ..... المحامي عن احدهما « المطعون عليها الثانية » وقت تحرير صحيفة التجديد واعلانها او ما قرره هذا المحامي بجلسة ..... امام محكمة اول درجة من أن وكالته غير ثابتة الا عن المطعون عليها الاولى فقط ، وذلك انه لا يلزم في هذا العمل ان تكون وكالته عن المطعون عليها الثانية ثابتة قبل القيام به ، فاذا قام به ولم يكن بيده توكيل عنها اعتبر صحيحا منتجا لكل آثاره ، ولأن القانون لا يستلزم ثبوت وكالة الوكيل عن موكله وفقا لأحكام قانون المحاماة الا في الحضور عنه امام المحكمة كنص المادة ٧٣ من قانون المرافعات •

٣ — من المقرر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ان اغفال الحكم ذكر وجهه دفاع ابداء الخصم لا يترتب عليه بطلان الحكم الا اذا كان هذا الدفاع جوهريا ومؤثرا في النتيجة التي انتهت اليها الحكم ، بمعنى ان المحكمة لو كانت قد بحثته لما انتهت الى هذه النتيجة اذ يعتبر عدم تحقيق هذا الدفاع قصورا في اسباب الحكم الواقعية مما يترتب عليه البطلان طبقا للمادة ١٧٨ من قانون المرافعات •

الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبري ، يدل وعلى ما افصحت عنه المذكرة الايضاحية على ان المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الدعوى قبل الحكم الختامي المنهي لها حتى ولو كانت احكاما قطعية حست النزاع بالنسبة لأخذ الطلبات الموضوعية التي تضمنتها الدعوى — وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التي تصدر في شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبري ورائد المشرع في ذلك هو منع تقطيع اوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يترتب على ذلك أحيانا من تعويق الفصل في موضوع الدعوى وما يترتب عليه حتما من زيادة نفقات التقاضي ، لما كان ذلك وكانت طلبات المطعون عليه موضوع الخصومة هي انتهاء عقد الايجار المبرم بين الطرفين والقضاء له بتعويض ، وكان الحكم الابتدائي الصادر في ١٩٧١/٣/١ قد قضى بانتهاء عقد الايجار وبنحب مكتب الخبراء لتقدير التعويض فان هذا الحكم في شقه الاول الذي طعن عليه الطاعن بالاستئناف يكون غير منه للخصومة كلها كما أنه ليس من الأحكام التي استثناهما المشرع على سبيل الحصر وأجاز الطعن فيها على استغلال ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه صحيحا اذ قضى بعدم جواز استئنافه ويكون النعي على غير أساس •

ولما تقدم يتعين رفض الطعن •

الطعن رقم ٢٦٩ سنة ٤٣ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين عبد العال السيد نائب رئيس المحكمة ومحمد الخولي وعبد الرحمن عياد وعبد الحميد المنفلوطي وعبد العزيز ميبسة •

٩

١٧ مايو ١٩٧٩

- ( ا ) محاماة • وكالة • مباشرة المحامي للاجراء قبل صدور التوكيل من كلفه به •
- (ب) دعوى • وكالة • تجديد الدعوى بعد شطبها • عدم اشتراط ان يكون بيد المحامي توكيل من ذي الشأن عند تحرير صحيفة التجديد واعلانها •



ليس وكيلًا إلا عن المطعون عليها الأولى حسبما ثبت من مناقشة بمحضر جلسة ١٤/٢/١٩٧١ وبالتالي لا تعتبر الصحيفة قائمة إلا بالنسبة للمطعون عليها الأولى وإذا لم يتعرض الحكم المطعون فيه لهذا الدفاع الذي تمسك به الطاعن في صحيفة الاستئناف ولم يسبق عرضه على محكمة الدرجة الأولى فإنه يكون معيبًا بالقصور ومخالفة الثابت بالأوراق .

وحيث أن النعي مردود ذلك أنه لما كان لا يجوز — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن تتصدى المحكمة لعلاقة الخصوم بوكلائهم إلا إذا أنكر صاحب الشأن وكالة وكيله فإذا باشر المحامي إجراء قبل أن يستصدر توكيلاً له من ذي الشأن الذي كلفه بالعمل فلا يعترض عليه بأن وكالته لم تكن ثابتة قبل اتخاذ الإجراء — ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، وكان القانون لم يتطلب أن يكون بيد المحامي الذي يحرر صحيفة تجديد السير في الدعوى بعد شطبها توكيل من ذي الشأن عند تحرير صحيفة التجديد وإعلانها فإنه لا يؤثر على سلامة الإجراء الموجه من الدعيتين « المطعون عليهما » بتجديد السير في الدعوى عدم ثبوت وكالة الاستاذ . . . . المحامي عن أحدهما « المطعون عليها الثانية » وقف تحرير صحيفة التجديد وإعلانها أو ما قرره هذا المحامي بجلطة ١٤/٢/١٩٧١ أمام محكمة أول درجة من أن وكالته غير ثابتة إلا عن المطعون عليها الأولى فقط ذلك أنه لا يلزم في هذا العمل أن تكون وكالته عن المطعون عليها الثانية ثابتة قبل القيام به فإذا قام به ولم يكن بيده توكيل منها اعتبر صادراً منها منتجاً لكل آثاره ولأن القانون لا يستلزم ثبوت وكالة الوكيل عن موكله وفقاً لأحكام قانون المحاماة إلا في الحضور عنه أمام المحكمة كنص المادة ٧٣ من قانون المرافعات ، لما كان ذلك وكانت الأوراق خالية مما يفيد إنكار المطعون عليها الثانية تكليف الاستاذ . . . . المحامي عنها بتحرير صحيفة تجديد السير في الدعوى بعد شطبها ، وكان من المقرر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن اغفال الحكم ذكر وجه دفاع أبدأ الخصم لا يقترب عليه بطلان الحكم إلا إذا كان هذا الدفاع جوهرياً ومؤثراً في النتيجة التي انتهت إليها الحكم بمعنى أن المحكمة لو كانت قد بحثته لما انتهت إلى هذه النتيجة إذ يعتبر عدم تحقيق هذا الدفاع قصوراً في أسباب الحكم الواقعية مما

٤ — من المقرر طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٨٢ من قانون المرافعات وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لها — أنه إذا تعدد المدعون وتغيب بعضهم وحضر البعض الآخر فلا يؤثر غياب البعض على نظر الدعوى ، وإنما تستمر المحكمة في نظرها على تقدير علم المدعين بقيامها بالجلسة المحددة لنظرها وأنهم أيحوا أقوالهم وطلباتهم في صحيفتها ، وإذا كان لا يؤثر على سلامة إجراء تجديد السير في الدعوى بعد شطبها — وعلى نحو ما سلف الرد به على السبب الأول — ألا تكون وكالة المحامي الذي يحرر صحيفة التجديد عن المطعون عليها الثانية ثابتة له قبل قيامه بهذا العمل ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يجب الطاعن إلى طلب شطب الدعوى بالنسبة للمدعية الثانية « المطعون عليها الثانية » لعدم حضورها أو حضور من ينوب عنها قانوناً بالجلسة المحددة لنظرها بعد تجديد السير فيها وقد حضر محام بالجلسة المذكورة عن المدعية الأولى « المطعون عليها الأولى » أعمالاً للفقرة الثانية من المادة ٨٢ من قانون المرافعات ، يكون قد أصاب صحيح القانون ولا يقدر في ذلك ما أثاره الطاعن بوجه النعي من أن المطعون عليها الثانية غادرت البلاد ولا تعلم شيئاً عن تجديد السير في الدعوى فهو فضلاً عن أنه عار عن الدليل ، فإن الأثر الذي قد يترتب عليه — أن صح — أنها تتعلق بالمطعون عليها المذكورة ، وليس للطاعن التحدي به .

٥ — الدفع بانقضاء الخصومة شأنه شأن الدفع بسقوط الخصومة من حيث وجوب إبدائه والتمسك به من صاحب المصلحة فيه قبل التعرض للموضوع ولا تملك المحكمة أن تقضي به من تلقاء نفسها ، فإن تمسك به صاحب الشأن وكانت شروطه قد توفرت وجب عليها أن تقضي به ما لم يكن حقه في التمسك به قد سقط بالتعرض للموضوع .

#### المحكمة :

وحيث أن الطاعن ينعي بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب مخالفة الثابت بالأوراق وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك في صحيفة الاستئناف بالدفع بعدم قبول صحيفة تجديد الدعوى من الشطب تأسيساً على أن الاستاذ . . . . المحامي الذي وقع على صحيفة التجديد المطننة في ٦/٧/١٩٧٠ والموجهة من المطعون عليها



يترتب عليه البطلان طبقاً للمادة ١٧٨ من قانون المرافعات ، وكان ما أثاره الطاعن بوجه النعى بشأن عدم تعرض الحكم المطعون فيه للدفع بعدم قبول صحيفة تجديد الدعوى من الشطب المؤسس على القول بأن الأستاذ . . . . المحامي الذي حررها ووقع عليها لم يكن وكيلاً إلا عن المطعون عليها الأولى فقط لا يتمحص — وعلى ما سلف دفاعاً جوهرياً يؤثر في النتيجة التي انتهت إليها الحكم المطعون فيه فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث أن منى السبب الثاني مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن المطعون عليها الثانية لم تحضر بجلسة المرافعة التي كانت محددة لنظر الدعوى بعد تجديدها من الشطب أو يحضر عنها من يمثلها ولما طلب الطاعن شطب الدعوى بالنسبة لها لم تستجب محكمة الدرجة الأولى لطلبه استناداً إلى نص المادة ٨٢ من قانون المرافعات التي مؤداها أنه إذا تعدد المدعون وتغيب بعضهم وحضر البعض فلا يؤثر غياب البعض على نظر الدعوى وتستمر المحكمة في نظرها على أنه يشترط لأعمال حكم الفقرة الثانية من المادة المذكورة أن تكون المطعون عليها الثانية على علم بتجديد السير في الدعوى وبالجلسة التي تحددت لنظرها الأمر الذي لم يتحقق في شأنها لمغادرتها البلاد والثابت بالأوراق أن الأستاذ . . . . المحامي الذي اتخذ مكتبه محلاً مختاراً للمدعيتين المطعون عليهما الأولى والثانية « ووقع على صحيفة تجديد الدعوى من الشطب المعلنة في ٦ ، ١٩٧٠/١٢/٧ باعتباره وكيلاً عنهما لم يكن وكيلاً عن المطعون عليها الثانية ، وإذ سائر الحكم المطعون فيه قضاء محكمة أول درجة ولم يستجب لطلب الطاعن شطب الدعوى بالنسبة للمطعون عليها الثانية قولاً منه بأن الاستفادة من تعجيلها الدعوى أن تكون على علم بقيامها مع أنها لم تقم بتعجيلها وقد ثبت أن المحامي الذي تولى تعجيلها ليس لديه تفويض منها ، فإنه يكون باطلاً بما يستوجب نقضه .

وحيث أن هذا النعى مردود ذلك أنه من المقرر طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٨٢ من قانون المرافعات — وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لها — أنه إذا تعدد المدعون وتغيب بعضهم وحضر

البعض على نظر الدعوى وإنما تستمر المحكمة في نظرها على تقدير علم المدعين بقيامها بالجلسة المحددة لنظرها وإنهم أبدوا أقوالهم وطلباتهم في صحتها ، لما كان ذلك . وكان لا يؤثر على سلامة إجراء تجديد السير في الدعوى بعد شطبها — وعلى نحو ما سلف الرد به على السبب الأول — ألا تكون وكالة المحامي الذي حرر صحيفة التجديد عن المطعون عليها الثانية ثابتة له قبل قيامه لهذا العمل ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يجب الطاعن إلى طلب شطب الدعوى بالنسبة للمدعية الثانية « المطعون عليها الثانية » لعدم حضورها أو حضور من ينوب عنها قانوناً بالجلسة المحددة لنظرها بعد تجديد السير فيها وقد حضر محام بالجلسة المذكورة عن المدعية الأولى « المطعون عليها الأولى » أعمالاً للفقرة الثانية من المادة ٨٢ من قانون المرافعات يكون قد أصاب صحيح القانون ولا يقدر في ذلك ما أثاره الطاعن بوجه النعى من أن المطعون عليها الثانية غادرت البلاد ولم تعلم شيئاً عن تجديد السير في الدعوى فهو فضلاً عن أنه عار عن الدليل فإن الأثر الذي قد يترتب عليه — أن صح — إنما يتعلق بالمطعون عليها المذكورة وليس للطاعن التحدي به ومن ثم يسكون النعى به — إذاً — على غير أساس .

وحيث أن مبنى السبب الثالث قصور الحكم المطعون فيه ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن أنه بعد أن تمسك أمام محكمة أول درجة بعدم قبول تعجيل السير في الدعوى بالاعلان الحاصل في ٦ ، ١٩٧٠/١٢/٧ لانعدام صفة المطعون عليها الأولى في تمثيل تركة . . . . طلب الحكم بانقضاء الخصومة أعمالاً لنص المادة ١٤٠ من قانون المرافعات الحالي المقابلة لنص المادة ٣٠٧ من قانون المرافعات السابق لمضى أكثر من ثلاث عشرة سنة منذ تاريخ الحكم في ٢١/١١/١٩٥٧ بانقطاع سير الخصومة في الدعوى لوفاة المدعى الأول . . . . وبين تعجيل السير في الدعوى بالاعلان الحاصل في ٦ ، ١٩٧٠/١٢/٧ وهو وإن أخطأ التعبير حين طلب سقوط الخصومة وكان في الحقيقة يقصد انقضاءها وتناولت محكمة أول درجة الدفع على اعتبار أنه — على خلاف ما قصد الطاعن — دفع بسقوط الخصومة ورفضته بحجة أن حق الطاعن فيه قد سقط بتعرضه للموضوع بإبداء الدفع بعدم



بالتعرض للموضوع ، لها كان ذلك ، وكانت الأسباب التي قام عليها حكم محكمة الدرجة الأولى برفض الدفع بسقوط الخصومة صحيحة وسائغة ولا مخالفة فيها للثابت بالأوراق وتؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها الحكم وتصلح للرد على الدفع الذي ابداه الطاعن امام محكمة الاستئناف بانقضاء الخصومة فانه لا يعيب الحكم المطعون فيه حالته على أسباب حكم محكمة أول درجة في هذا الخصوص ويكون النعي عليه بالقصور على غير اساس .

وحيث ان الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه بالسبب الرابع مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول انه لما كان تجديد الدعوى من الشطب أصبح قاصرا على نصيب ..... وورثته من بعده وقدره ١ ط و ١٦ س وقيمته دون اختصاص المحكمة الابتدائية فقد دفع الطاعن بعدم اختصاص المحكمة قيميا بنظر النزاع الا ان المحكمة رفضت هذا الدفع تأسيسا على ان غيبة أحد المدعين لا تمنع المحكمة من التصدي للدعوى برمتها ، واذ كان ما ذهبت اليه المحكمة في هذا الخصوص مخالفا للقانون فان هذا الحكم المطعون فيه بأسباب محكمة أول درجة بشأنه يكون بدوره منطويا على مخالفة القانون بما يوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعي مردود ، ذلك انه لما كان الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه في رفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة قيميا بالدعوى قد قام في هذا الخصوص على قوله « وحيث انه عن الدفع بعدم اختصاص المحكمة قيميا بنظر الدعوى ، فهو مؤسس فيما يدعيه المدعي عليه » الطاعن « ..... على اعتبار ..... » المطعون عليها الثانية « غائبة عن الدعوى واسقاط حصتها في عقار النزاع من قيمة الدعوى . وحيث قد تقدم رفض هذا الادعاء كما ان قيمة الدعوى في نطاق النصاب القيمي لهذه المحكمة فيتعين رفض هذا الدفع وكان صحيحا ما ذهب اليه الحكم — وعلى نحو ما سلف في الرد على السبب الأول — من اعراضه عن طلب الطاعن شطب الدعوى لعدم حضور المطعون عليها الثانية أو من ينوب عنها بالجلسة التي تحدثت لنظرها بعد تجديد السير في الدعوى واستمرار المحكمة في نظرها اعمالا للفقرة الثانية من المادة ٨٢ من قانون المرافعات وكان

القبول ، وكان الطاعن قد بين بد حيفة الاستئناف وجه الخطأ الذي وقعت فيه محكمة أول درجة وتمسك بالدفع بانقضاء الخصومة وكان هذا الدفع من النظام العام فان الحكم المطعون فيه اذ لم يعبأ به ويتناوله بالرد يكون معيبا بالقصور .

وحيث ان هذا النعي مردود ، ذلك انه لما كان الحكم المطعون فيه قد أحال في الرد على الدفع بانقضاء الخصومة الذي ابداه الطاعن بصحيفة الاستئناف على أسباب محكمة الدرجة الأولى التي ردت على الدفع بسقوط الخصومة الذي ابداه الطاعن امامها بقولها « ..... وأما عن ادعاء سقوط الخصومة بمقولة أن المدعية ..... لم تدع باعتبارها ممثلة لتركة المرحوم ..... الا بعد مضي أكثر من ثلاث عشرة سنة على انقطاع سير الخصومة المقضى به في ١٩٥٧/١١/٢٧ لوفاة المورث المذكور فيه مردود بأنه ايا كان وجه الخطأ أو الصواب في هذا النظر فان الثابت من مطالعة محاضر الجلسات التي نظرت فيها الدعوى بعدم اتخاذ ..... صفة الادعاء عن تركة مورثها هي جلسة ١٩٧٠/١٢/١٣ ، ١٩٧١/٢/١٤ ، ١٩٧١/٣/٢٨ يتضح أن المدعى عليه ..... قد حضر في هذه الجلسات بوكيل عنه ونازع بادی ذي بدء في قيام توكيل المحامي الحاضر عن المدعية المذكورة ثم دفع بعدم قبول دعوى المدعية المذكورة لرفعها من غير ذي صفة باعتبار أنها لا تمثل تركة المرحوم ..... وفي هذا المسلك منه ما يعتبر ابداء لدفاع في خصومة تعتبر أنها قائمة وصحيحة وانما ينعي عليها انتفاء صفة المدعى فيها ثم عدم اختصاص المحكمة ضمنيا بنظرها . ولما كان سقوط الخصومة هو مما يتصل بمصلحة الخصم وله ان يقتازل عنه صراحة أو ضمنا وليس له بعد ذلك ان يعود فيها اسقط فيه متى كان ذلك ، وكان الدفع بانتفاء الصفة على النحو المذكور انما هو خوض في الموضوع ..... مما يعتبر تنازلا ضمنيا عن سقوط الخصومة من صاحب المصلحة فيه ..... يتعين رفض دفعه في هذا الشأن وكان الدفع بانقضاء الخصومة شأنه شأن الدفع بسقوط الخصومة من حيث وجوب ابدائه والتمسك به من صاحب المصلحة فيه قبل التعرض للموضوع ولا تملك المحكمة ان تقضي به من تلقاء نفسها فان تمسك به صاحب الشأن ، لو كانت شروطه قد توفرت عليها ان تقضي به ما لم يكن حقه في التمسك به قد سقط

من المقرر طبقاً لنص المادة ٢٩ من قانون المرافعات ان قيمة الدعوى المرفوعة من واحد أو أكثر يقتضى سبب قانونى واحد تقدر باعتبار قيمة المدعى به دون التقاضى الى نصيب كل منهم فيه وكان لا يبين من اوراق الدعوى ان قيمتها دون نصاب المحكمة الابتدائية فان حكم محكمة الدرجة الاولى المؤيد للحكم المطعون فيه يكون صحيحاً فى قضائه برفض الدفع بعدم الاختصاص القيمى والنعى عليه لهذا السبب على غير أساس .

وحيث ان مبنى السبب الخامس القصور والاخلال بحق الدفاع وفى بيان ذلك يقول الطاعن انه بين لدى محكمة الموضوع وقدم المستندات الدالة على انه مورثه وهو من بعده يملكان ٢ ط و ٢١ س من القدر موضوع النزاع بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية وانه كشفاً لوجه الحق فى هذا النزاع ندبت محكمة الدرجة الاولى خبيراً ولما قدم تقريره مجافياً للحقيقة ندبت المحكمة خبيراً آخر ثم اتخذت من تقريره دعامة لقضائها ولما أوضح الطاعن بصحيفة الاستئناف مطاعنه على التقرير الذى اتخذته محكمة اول درجة دعامة لقضائها ندبت محكمة الاستئناف مكتب خبيراً بوزارة العدل بأسس يوط لتطبيق مستندات الطرفين على الطبيعة وبيان واضح اليد وسببه ومظهره ومدته وبعد ان قدم الخبير تقريره الذى اهمل فيه تنفيذ ما امرت به المحكمة من تحقيق وضع اليد ومدته وسببه واستمع فقط الى اقوال شهود الطاعن ولم يسمع شهوداً للمطعون عليهما مكتفياً باقوال شهودهما الذين سمعهم خبير محكمة الدرجة الاولى قضت المحكمة بتأييد الحكم اعتماداً على هذا التقرير ، واذ كان ذلك وكانت المحكمة قد التفتت عن طلب الطاعن احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات واقعة وضع يده على الاطيان موضوع النزاع المدة الطويلة المكسبة للملكية ولم تحببه الى طلب استدعاء المطعون عليهما الاول - لمناقشتها واعتمدت على تقرير الخبير الذى لم يحقق دفاعه من هذا الشأن فانها تكون قد اخلت بدفاع جوهرى له بما يبطل حكمها .

وحيث ان هذا النعى مردود ذلك انه لما كان تقدير الدليل من اطلاقات محكمة الموضوع بغير معقب عليها فى ذلك من محكمة النقض متى اسست قضاءها على اسباب سائغة كافية

لحملة كما انه لا تثريب على محكمة الموضوع ان هي عولت فى قضائها على تقرير الخبير متى اقتنعت بكفاية الابحاث والاسس التى بنى عليها الخبير تقريره لان رأى الخبير لا يغدو ان يكون حليلاً فى الدعوى لمحكمة الموضوع السبلة التامة فى تقديره دون معقب ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه اخذاً بتقارير الخبراء سواء منها ما قدم لمحكمة اول درجة او قدم لمحكمة الدرجة الثانية على قوله « ومن حيث ان ما ادعاه المستأنف ... » مردود بما ثبت من تقرير الخبير المقدم لمحكمة اول درجة نفاذاً لحكمها الصادر بجلسته ١٣/٤/١٩٥٣ ومن تقرير الخبير المقدم لها نفاذاً لحكمها الصادر بجلسته ٣١/٥/١٩٧٥ ومن تقرير الخبير المقدم لهذه المحكمة نفاذاً لحكمها الصادر بجلسته ١٤/٣/١٩٧٢ اذ الثابت من هذه التقارير الثلاثة ان عقود مورث المستأنف عليها الاولى الثلاثة وعقد المستأنف عليها الثانية ينطبق على الحدود المبينة بعريضة الدعوى وان مساحتها وهى ٣ ط و ٦ س ينطبق فى الطبيعة على ارض النزاع ... وانه لا صحة لما ادعاه المستأنف من ان مساحة ٢ ط و ٢١ س الباقية فى تكليف مورثه تقع بالحوض المذكور ... اذ الثابت ان هذه المساحة تقع فى حوض السيد ... بعيداً عن الحوض الذى تقع فيه ارض النزاع وانه لا صحة كذلك لما يدعيه من ان شقة ترعته باجا تقبل المساحة المملوكة الى حوض ... لما ثبت من ان هذه الترعة قد أنشئت قبل مساحة فك الزمام سنة ١٩٠٥ ولما ثبت من ان الارض محل النزاع كانت اصلاً مملوكة للحكومة وباعتها الى مورث المستأنف سنة ١٩١٣ والى ... وأن مورث المستأنف قد باع ما اشتراه وقدره ٢ ط و ١٨ س بحوض ١ / ١٠٠٠ بالقطعتين ٢٧ مكرر و٢٨ مكرر الى المستأنف عليها الثانية والى مشتريين باعوا بدورهم الى مورث المستأنف عليها الاول ... ولما ثبت كذلك من ان عقود المستأنف العرفية عن الارض التى يدعى ان شق الترعة قد نقلها الى حوض ... مؤرخة سنة ١٩٢١ ، ١٩٢٢ اى بعد شق الترعة وثابت بها ان هذه الارض تقع بحوض السيد ... كما ثبتت ايضا من تقارير الخبراء ان تعرض المستأنف لمورث المستأنف عليها الاولى والمستأنف عليها الثانية يبدأ فى عام سنة ١٩٥٠ وان ارض النزاع



## المبدأ القانوني :

المادة ١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - بشأن اعتراض رب العمل ومواعيده - لم تخصص باى قيد ويتعين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - اعمال احكام تلك المادة على كل نزاع بين صاحب العمل وبين الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن المبالغ المستحقة وفقاً لاحكام هذا القانون سواء اكان النزاع قائماً على مدى انطباق القانون او على خلاف فى ارقام الحساب لأن الاعتراض على الحساب لا يكون الا بتناوله من كافة نواحيه ، من ثم فان ما يقول به الطاعن من عدم انطباقها اذا كان النزاع يقوم على مدى انطباق القانون يكون على غير اساس فضلاً عن مجافاته لفرض الشارع من وضع المواعيد الواردة بها وهو يحسم ذلك الخلاف والبت فى الحساب فى اقرب وقت ، ولا يجدى الطاعن تمسكه بحجية الحكم الجنائى الصادر فى الجنحة بمقولة ان صفته كصاحب عمل قد زالت لأن ذلك لا يعدو ان يكون وسيلة اثبات متعلقة بموضوع الدعوى .

## المحكمة :

وحيث ان الطاعن ينمى بالسبب الاول من سببى طعنه على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، ويقول فى بيان ذلك ان الحكم اذ قضى بقايد حكم محكمة اول درجة القاضى بسقوط حقه فى رفع الدعوى لرفعها بعد الميعاد المقرر بالمادة ١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية تأسيساً على عدم التزامه المواعيد المنصوص عليها بهذه المادة فى حين ان صفته كصاحب عمل منقية بتأجيله المطحن للغير بموجب عقدى الايجار المؤرخين ١/١/١٩٦١ ، ٤/١/١٩٦٥ وبالحكم ببراعته فى الجنحة رقم ١٤٤٩ لسنة ١٩٦٩ اذفـو ويخرج بالتالى عن طائفة اصحاب الاعمال وفق حكم المادتين ٤ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، ١ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ ولا تنظمه احكام هذين القانونين سواء ما تعلق فيها اجراءات الطعن فى قرارات الهيئة المطعون ضدها والمنعقدة لاحكامها او ما يثور من منازعات بين هذه الهيئة وغير الخاضعين لاحكام هذين القانونين ، ومن ثم تخصص المطالبة موضوع

كانت فى وضع يدها حتى هذا التاريخ وان المستأنف اضاف اليها جزء من القطعتين ٢٨ ، ٣٠ بحوض ٠٠٠ ٠٠٠ وانه اقام عليها مبان اجرها لآخر .

ومن حيث ان المحكمة تأخذ بتقارير الخبراء الثلاثة المشار اليها وبما انتهت اليه من تاريخ لما تراه من سلامة الاساس التى بنيت عليها والمؤدية اليها ولما تقدم « اسباب ٠٠ » وكانت هذه الاسباب سائغة وصحيحة وتكفى لحمل النتيجة التى انتهى اليها الحكم وكان لا على محكمة الموضوع اذا رأت فى حدود سلطتها التقديرية الأخذ بتقرير الخبير المعين فى الدعوى لاقتناعها بصحة اسبابه ان ترد استقلالاً على الطعون التى توجه الى هذه الى هذا التقرير لأن فى اخذها به محمولاً على اسباب ما يفيد انها لم تجد فى تلك الطعون ما يستحق الرد عليها بأكثر مما تضمنه التقرير ، لما كان ذلك وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة باجابة الطاعن الى طلب الاحالة الى التحقيق بعد ان وجدت فى تقارير الخبراء التى تعتبر فى نتائجها واسبابها جزءاً مكملاً لاسباب حكمها وفى عناصر الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها للفصل فيها كما انها غير ملزمة باجابة الطاعن الى طلب استجواب خصومه لأنه من الرخص المخولة لها فلها ان تلتفت عنها اذا وجدت فى الدعوى من العناصر ما يكفى لتكوين عقيدتها بغير حاجة لاتخاذ هذا الاجراء وكانت المحكمة قد اعملت الرخصة المخولة لها حين التفتت عن طلب الطاعن اجماله الدعوى الى التحقيق واستجواب المطعون عليها الاولين لما رآته من كفاية الادلة فى الدعوى على تكوين عقيدتها فان النجى على حكمها بهذا السبب يكون على غير اساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

الطعن رقم ١٦١ سنة ٤٤ ق بالهيئة السابقة .

١٠

١٩ مايو ١٩٧٩

تأمينات اجتماعية . مواعيد الاعتراض على حساب المبالغ المستحقة لـهيئة التأمينات الاجتماعية . وجوب التقيد بها سواء تعلقت المنازعة بأرقام الحساب او التطبيق القانوني .

التأمينات لا ينطبق الا على اصحاب الاعمال وان الطاعن ينازع فى انطباق هذا القانون عليه لانقضاء صفته كصاحب عمل مقرر بأنه لا يحوز صفته هذه عن المدة من ١/١/١٩٦٠ حتى ١٩٦٥/١/٤ وقضى بخضوعه لاحكام القانون المذكور فى حين صفته كصاحب عمل منتقبة بحكم الجنحة ١٤٤٩ لسنة ١٩٦٦ اذ فوجأت اسبابه متناقضة لا تقوم على دعامة واحدة تكفى لحمله .

وحيث ان هذا النعى مردود ذلك ان الحكم المطعون فيه اثبت فى مدوناته مؤدى حكم البراءة الصادر فى الجنحة ١٤٤٩ لسنة ١٩٦٦ اذ فوجأت تأسس على ان الطاعن اجر المطحن للغير اعتبارا من ١٩٦٥/١/٤ - ان الطاعن لا يحوز صفته كصاحب عمل عن المدة من ١/١/١٩٦٠ حتى ١٩٦٥/١/٤ وان منازعة الطاعن فى اشتراكات المدة من التاريخ الاخير وحتى ١٩٦٧/١٠/٣٠ انصبت على اصل التزامه بهذه الاشتراكات وهى منازعة فى ارقام الحساب تحكمها المادة ١٣ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وهذا الذى قاله الحكم لا تناقض فيه لشمول احكام هذه المادة لكافة المنازعات سواء تعلقت بمدى انطباق القانون او انصبت على ارقام الحساب على ما سلف بيانه فى الرد على السبب الاول من اسباب الطعن . ومن ثم يكون النعى بهذا السبب على غير اساس .

وحيث انه لما تقدم يتعين القضاء برفض الطعن .

الطعن رقم ٥٧٤ سنة ٤١ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين مصطفى كيرة نائب رئيس المحكمة وحسن السنباطى ورافقت عبد الرحيم ومحمد حسب الله وحسن البكرى .

التداعى للقواعد العامة فى التقاضى ، واذ لجأ الى القضاء دون التقيد بالمواعيد المنصوص عليها بالمادة ١٣ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ فان الحكم المطعون فيه يكون قد اهدر حجية الحكم الجنائى واخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث ان هذا النعى مردود ذلك ان المادة ١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لم تتخصص بأى قيد ويتعين - وعلى ما جرى بقضاء هذه المحكمة - اعمال احكام تلك المادة على كل نزاع بين صاحب عمل وبين الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن المبالغ المستحقة وفقا لاحكام هذا القانون سواء كان النزاع قائما على مدى انطباق القانون او على خلاف فى ارقام الحساب لان الاعتراض على الحساب لا يكون الا بتناوله من كافة نواحيه ، ومن ثم فان ما يقول به الطاعن من عدم انطباقها اذا كان النزاع يقوم على مدى انطباق القانون يكون على غير اساس فضلا عن مجافاته لغرض الشارح من وضع المواعيد الواردة بها وهو حسم ذلك الخلاف والبت فى الحساب فى اقرب وقت ولا يجدى الطاعن تمسكه بحجية الحكم الجنائى الصادر فى الجنحة رقم ١٤٤٩ لسنة ١٩٦٦ اذ فوجأت ان صفته كصاحب عمل قد زالت من ١/١/١٩٦٠ لان ذلك لا يغدو ان يكون وسيلة اثبات متعلقة بموضوع الدعوى ، واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه لا يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون ويكون النعى على غير اساس .

وحيث ان الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه التناقض فى الاسباب ويقول بياناً لذلك ان الحكم مع تسليمه بأن قانون



تشریعات ہامہ





## قانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٢

يسريان بعض أحكام القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٦  
بمقتضى بعض التيسيرات لمواطنى محافظات بورسعيد والإسماعيلية  
والسويس وسيناء على مواطنى محافظتى سيناء (١)

باسم الشعب  
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

### ( المادة الأولى )

تسرى على مواطنى محافظتى سيناء الإعفاءات من الضرائب والرسوم المنصوص  
عليها فى الفقرة الأولى من المادة الأولى والمادة الثانية والفقرة الأولى من المادة الثالثة من  
القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٦ بمقتضى بعض التيسيرات لمواطنى محافظات بورسعيد  
والإسماعيلية والسويس وسيناء وذلك عن الفترة من أول يناير ١٩٨١ حتى آخر  
ديسمبر ١٩٨١ .

### ( المادة الثانية )

يصدر وزير المالية القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

### ( المادة الثالثة )

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٣ جمادى الأولى سنة ١٤٠٢ ( ٢٧ فبراير سنة ١٩٨٢ )

## قانون رقم ١١ لسنة ١٩٨٢

بتعديل القرار بقانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض احكام

القرار بقانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٨٠

في شأن تنظيم مواعيد عمل وحدات الجهاز الادراى للدولة

وحدات الحكم المحلى والقطاعين العام والخاص (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد اصدرناه :

### ( المادة الاولى )

يستبدل بالنص الخاص بالعقوبة الواردة فى المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض احكام القرار بقانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٨٠ فى شأن تنظيم مواعيد عمل وحدات الجهاز الادارى للدولة ووحدات الحكم المحلى والقطاعين العام والخاص ، النص الآتى :

« يعاقب كل من يخالف هذه القواعد بغرامة لا تزيد على مائة جنيه ، وفى حالة العود تكون العقوبة الغرامة التى لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه » .

### ( المادة الثانية )

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار بقانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٨١ .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٣ جمادى الاولى سنة ١٤٠٢ ( ٢٧ فبراير سنة ١٩٨٢ )



## قانون رقم ١٣ لسنة ١٩٨٢

بشأن صرف منحة لأصحاب المعاشات والمستحقين بمناسبة

عيد الأضحى المبارك (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

## ( المادة الاولى )

تصرف لأصحاب المعاشات والمستحقين لمعاشات حتى ١٩٨١/٩/٣٠ وفقا لاحكام قوانين التأمين الاجتماعى وقانون التقاعد والتأمين والمعاشات العسكرية وبنك ناصر الاجتماعى منحة تعادل مستحقات عشرة ايام من مجموع المستحق صرفه من المعاش والزيادات والاعانات التى تعتبر جزءا من المعاش عن شهر سبتمبر سنة ١٩٨١ .

## ( المادة الثانية )

يكون الحد الاقصى للمنحة المشار اليها وفقا للآتى :

- ( أ ) خمسون جنيها بالنسبة لصاحب المعاش .
- ( ب ) سبعة وثلاثون جنيها ونصف بالنسبة للارملة ومن فى حكمها متى انفردت هذه الفئة باستحقاق المعاش .
- ( ج ) خمسة وعشرون جنيها بالنسبة لكل من باقى المستحقين بما فى ذلك فئة الارملة طالما اجتمعت مع فئة أخرى من المستحقين .
- وفى حالة تعدد فئة الارملة يوزع الحد المشار اليه بالتساوى بينهم .

## ( المادة الثالثة )

يكون الحد الأدنى للمنحة المشار اليها وفقا للآتى :

- ( أ ) عشرة جنيها بالنسبة لصاحب المعاش .
- ( ب ) خمسة جنيها بالنسبة للارملة ومن فى حكمها ، وفى حالة التعدد يراعى الا يقل نصيب الواحدة منهم عن جنيها ونصف جنيها .
- ( ج ) جنيها بالنسبة لكل من باقى المستحقين .

## ( المادة الرابعة )

يجمع صاحب المعاش وكل من المستحقين بين المنح المستحقة له عن المعاشات بما لا يتجاوز خمسين جنيها .

وفى حالة الجمع بين المعاش والدخل من عمل تصرف المنحة المستحقة عن المعاش ويستكمل الحد المشار اليه فى الفقرة السابقة من المنحة المستحقة عن دخل العمل .

( المادة الخامسة )

يمنح اصحاب المعاشات المستحقون لمعاشات حتى ٣٠/٩/١٩٨١ وفقا لاحكام قانون الضمان الاجتماعى منحة بواقع ثلاثة جنيهات للفرد وستة جنيهات للأسرة .

( المادة السادسة )

تتحمل الخزانة العامة بقيمة المنحة المنصوص عليها فى هذا القانون .

( المادة السابعة )

على وزيرى التأمينات والدولة للشئون الاجتماعية والدفاع كل فيما يخصه اصدار القرارات المنفذة لهذا القانون .

( المادة الثامنة )

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من اول اكتوبر سنة ١٩٨١  
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .  
صدر برئاسة الجمهورية فى ٣ جمادى الاولى سنة ١٤٠٢ ( ٢٧ فبراير سنة ١٩٨٢ )



## قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٨٢

بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١

باصدار قانون التعاون الاسكانى (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

## ( المادة الاولى )

يستبدل بنص المادة الثالثة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون التعاون الاسكانى ، النص الآتى :

على الجمعيات التعاونية للبناء والاسكان القائمة وقت العمل بهذا القانون ان تعيد شهر نظامها بما يتفق واحكام القانون المرافق خلال سنة وستة اشهر من تاريخ العمل به .  
واذا لم يتم اعادة الشهر خلال السنة والستة اشهر وجب على المحافظ تشكيل مجلس ادارة مؤقت يتولى اعادة الشهر خلال سنة من تاريخ تشكيله والا وجب حلها بقرار من الوزير المختص .

وتحل الجمعية العمومية الطارئة فى اجراءات اعادة الشهر محل الجمعية الاستثنائية .

كما تحل الجمعيات الاتحادية كل بحسب اختصاصها الاقليمى محل الجمعية التعاونية العامة فى حقوقها والتزاماتها التى كانت تتولاها وقت صدور هذا القانون .

## ( المادة الثانية )

يستبدل بنص المادة الرابعة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ المشار اليه النص الاتى :

يباشر اختصاصات الاتحاد المنصوص عليه فى القانون المرافق مجلس ادارة مؤقت يصدر بتشكيله خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون قرار من الوزير المختص وتكون مدته ثلاث سنوات تستكمل خلالها اجراءات اعداد شهر النظام الداخلى للاتحاد وتشكيل مجلس ادارته على ان يكون ثلاثة ارباع عدد اعضاء المجلس المؤقت على الاقل من اعضاء مجالس ادارات الجمعيات التعاونية للاسكان .

## ( المادة الثالثة )

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .  
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .  
صدر برئاسة الجمهورية فى ١٤ جمادى الاولى سنة ١٤٠٢ ( ١٠ مارس سنة ١٩٨٢ )

## قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٢

بشأن تعديل بعض احكام قانون نظام الحكم المحلى الصادر

بالقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد اصدرناه :

### ( المادة الاولى )

يستبدل بنصى الفقرة الثانية من المادة ( ٢٥ ) والفقرة الثانية من المادة ( ٣٠ ) من قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ، النصان الآتيان :

مادة ٢٥ ( فقرة ثانية ) : ولا يجوز للمحافظ ان يكون عضوا بمجلس الشعب او مجلس الشورى او بالمجالس الشعبية المحلية .

مادة ٣٠ ( فقرة ثانية ) : ولا يجوز لنائب المحافظ ان يكون عضوا بمجلس الشعب او مجلس الشورى او بالمجالس الشعبية المحلية .

### ( المادة الثانية )

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .  
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٦ جمادى الآخرة سنة ١٤٠٢ ( ١٠ ابريل سنة ١٩٨٢ )



## قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٢

بتعديل بعض احكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٠

فى شأن الاحصاء والتعداد (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه وقد اصدرناه :

## ( المادة الاولى )

يستجمل بنص المادة الرابعة من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الاحصاء والتعداد النص الآتى :

مادة ٤ — يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ستة أشهر وبغرامه لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه او باحدى هاتين العقوبتين :

١ — كل من اخل بسرية البيانات الاحصائية او افشى بيانا من البيانات الفردية او سرا من اسرار الصناعة او التجارة او غير ذلك من اساليب العمل التى يكون قد اطلع عليها بمناسبة عمله فى الاحصاء او التعداد .

٢ — كل من حصل بطريق الغش او التهديد او الايهام باية وسيلة اخرى على بيانات او معلومات سرية بشأن الاحصاءات او التعدادات او شرع فى ذلك .

٣ — كل من عطل عمدا عملا من أعمال الاحصاء او التعداد التى تقررها الهيئة الفنية او تسبب فى ذلك .

٤ — كل من نشر احصاءات او تعدادات او نتائج استفتاء غير صحيحة مع علمه بذلك .

٥ — كل من امتنع عن الادلاء بالبيانات المطلوبة او ادلى ببيانات غير صحيحة مع علمه بذلك .

ويعتبر ممتنعا من لم يقدم البيان خلال اسبوع من الميعاد المحدد ما لم يثبت ان التأخير فى تقديم البيانات كان بسبب خارج عن ارادته .

## ( المادة الثانية )

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٦ جمادى الآخرة سنة ١٤٠٢ ( ١٠ ابريل سنة ١٩٨٢ )

## قانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢

بشأن تعديل بعض احكام قانون العقوبات

الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ وقانون الاجراءات الجنائية

الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه وقد اصدرناه :

### ( المادة الاولى )

يرفع الحد الاقصى لعقوبة الغرامة الى خمسمائة جنيه فى المواد التالية :

٩٨ ج فقرة أولى ، ١١٦ مكررا ب فقرة أولى ، ١٢٠ ، ١٢٤ فقرة ثالثة ، ١٣٣ فقرة ثانية ، ١٣٨ فقرة ثانية ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٦٢ مكرر فقرة ثانية ، ١٦٣ ، ١٧٨ فقرة أولى ، ١٨٢ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ فقرة ثانية ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ٢٢٠ ، ٢٢٢ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ فقرة ثانية ، ٢٢٨ ، ٢٨٤ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٣١٠ ، ٣٢٧ فقرة ثالثة ، ٣٣٥ ، ٣٣٩ فقرة ثانية ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٦٥ من قانون العقوبات .

ويرفع الحد الاقصى لعقوبة الغرامة الى ثلاثمائة جنيه فى المواد التالية :

٩٨ ج فقرة ثالثة ، ١٥١ ، ٢٢٧ فقرة أولى ، ٢٤١ ، ٢٤٢ فقرة ثانية ، ٢٢٤ فقرة ثانية ، ٢٧٨ ، ٣٦٢ ، ٣٦٤ من قانون العقوبات .

ويرفع الحد الاقصى لعقوبة الغرامة الى مائتى جنيه فى المواد التالية :

١٠٢ ، ١٢٢ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٢ ، ١٣٣ فقرة أولى ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ فقرة أولى ، ١٥٠ ، ١٥٤ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٩٠ ، ٢٠٤ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٤٢ فقرة أولى ، ٢٤٤ فقرة أولى ، ٢٨٠ ، ٢٨٧ ، ٣٠٦ ، ٣٢٤ مكررا ، ٣٢٧ فقرة رابعة ، ٣٣٩ فقرة أولى ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ فقرة ثانية ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٦٠ من قانون العقوبات .

### ( المادة الثانية )

تلغى عقوبة الغرامة المنصوص عليها فى المواد التالية :

٤٦ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٧٦ ، ١٧٨ مكررا ثانيا ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢٣٩ ، ٢٨٣ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٣٢١ ، ٣٣٦ ، ٣٤٣ ، ٣٦١ مكررا من قانون العقوبات .

### ( المادة الثالثة )

يستبدل بنصوص المواد ٢٢ ، ٢٣ فقرة أولى ، ١٣٩ ، ١٦٠ ، ١٦٢ ، ١٧٠ مكررا ، ٢٠١ ، ٢٠٤ مكررا اولاً ، ٢٠٥ فقرة أولى ، ٢٤٦ فقرة ثانية ، ٢٦٩ مكررا ، ٣٦١ فقرة أولى وثانية ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٣ من قانون العقوبات النصوص التالية :



**مادة ٢٢ —** العقوبة بالغرامة هي الزام المحكوم عليه بأن يدفع الى خزينة الحكومة المبلغ المقدرفى الحكم .

ولا يجوز ان تقل الغرامة عن مائة قرش ولا ان يزيد حدها الاقصى فى الجنب على خمسمائة جنيه ، وذلك مع عدم الاخلال بالحدود التى يبينها القانون لكل جريمة .

**مادة ٢٣ فقرة أولى —** اذا حبس شخص احتياطيا ولم يحكم عليه الا بغرامة وجب ان ينقص منها عند التنفيذ مائة قرش عن كل يوم من ايام الحبس المذكور .

**مادة ١٣٩ —** كل من كان مكلفا بحراسة مقبوض عليه او بهرافقه او بنقله وهرب باهمال منه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين او بغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه مصرى اذا كان المقبوض عليه الذى هرب محكوما عليه بعقوبة جنائية او متهما بجنائية . واما فى الاحوال الاخرى فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر او غرامة لا تجاوز مائتى جنيه مصرى .

**مادة ١٦٠ —** يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه او باحدى هاتين العقوبتين :

**اولا —** كل من شوش على اقامة شعائر ملة او احتفال دينى خاص بها او عطفا بالعنف او التهديد .

**ثانيا —** كل من خرب او كسر او اقلب او دنس مباني معدة لاقامة شعائر دين او رموزا او اشياء اخرى لها حرمة عند ابناء ملة او فريق من الناس .

**ثالثا —** كل من انتهك حرمة القبور او الجبانات او دنسها .

**مادة ١٦٢ —** كل من هدم او اقلب عمدا شيئا من المباني او الاملاك او المنشآت المعدة للنفع العام او الاعمال المعدة للزينة ذات القيمة التذكارية او الفنية ، وكل من قطع او اقلب اشجارا مغروسة فى الاماكن المعدة للعبادة او فى الشوارع او فى المتفرجات او فى الاسواق او فى الميادين العامة يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه او باحدى هاتين العقوبتين فضلا عن الحكم عليه بدفع قيمة الاشياء التى هدمها او اقلبها او قطعها .

**مادة ١٧٠ مكررا —** يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ستة اشهر وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على مائتى جنيه او باحدى هاتين العقوبتين :

**اولا —** كل من ركب فى عربات السكك الحديدية او غيرها من وسائل النقل العام وامتنع عن دفع الاجرة او الغرامة او ركب فى درجة اعلى من درجة التذكرة التى يحملها وامتنع عن دفع الفرق .

**ثانيا —** كل من ركب فى غير الاماكن المعدة للركوب باحدى وسائل النقل العام .

**مادة ٢٠١ —** كل شخص ولو كان من رجال الدين اثناء تادية وظيفته القى فى احد اماكن العبادة او فى محفل دينى مقالة تضمنت قدحا او ذما فى الحكومة او فى قانون او فى مرسوم او قرار جمهورى او فى عمل من اعمال جهات الادارة العمومية ، او اذاع او نشر بصفة نصائح او تعليمات دينية رسالة مشتملة على شىء من ذلك يعاقب بالحبس

- وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .
- فاذا استعملت القوة أو العنف أو التهديد تكون العقوبة السجن .

**مادة ٢٠٤ ( مكررا أولا ) —** يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه كل من صنع أو باع أو وزع أو حاز بقصد البيع أو التوزيع — لأغراض ثقافية أو علمية أو صناعية أو تجارية قطعاً معدنية أو أوراقاً مشابهة في مظهرها للعملة المتداولة في مصر أو لأوراق البنكنوت المالية التي أذن بإصدارها قانونا إذا كان من شأن هذه المشابهة إيقاع الجمهور في الغلط .

ويعاقب بنفس العقوبة كل من حاز أو صنع أو صور أو نشر أو استعمل للأغراض المذكورة أو للأغراض الفنية أو لمجرد الهواية صوراً تمثل وجهاً أو جزءاً من وجه لعملة ورقية متداولة في مصر ما لم يصدر له بذلك ترخيص خاص من وزير الداخلية وبالقيد التي يفرضها .

ويعتبر من قبيل العملة الورقية في تطبيق أحكام الفقرتين السابقتين أوراق البنكنوت الأجنبية .

**مادة ٢٠٥ ( فقرة أولى ) —** يعفى من العقوبات المقررة في المواد ٢٠٢ ، ٢٠٢ مكررا ، ٢٠٣ كل من بسادر من الجناة بأخبار الحكومة بتلك الجنايات قبل استعمال العملة المقلدة أو المزيفة أو المزورة وقبل الشروع في التحقيق .

**مادة ٢٤٦ ( فقرة ثانية ) —** وحق الدفاع الشرعى عن المال يبيح استعمال القوة لرد أى فعل يعتبر جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الابواب الثانى والثامن والثالث عشر والرابع عشر من هذا الكتاب وفي الفقرة ٤ من المادة ٢٧٩ .

**مادة ٢٦٩ مكررا —** يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر كل من وجد في طريق عام أو مكان مطروق يحرض المارة على الفسق بإشارات أو أقوال فاذا عاد الجانى الى ارتكاب هذه الجريمة خلال سنة من تاريخ الحكم عليه في الجريمة الأولى فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً ويستتبع الحكم بالإدانة وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة .

**مادة ٣٦١ فقرة أولى وثانية —** كل من خرب أو أتلف عمداً أموالاً ثابتة أو منقولة لا يملكها أو جعلها غير صالحة للاستعمال أو عطلها بأيّة طريقة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

فاذا ترتب على الفعل ضرر مالى قيمته خمسون جنيهاً أو أكثر كانت العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

**مادة ٣٦٩ —** كل من دخل عقاراً في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة أو بقصد ارتكاب جريمة فيه أو كان قد دخله بوجه قانونى وبقي فيه بقصد ارتكاب شيء مما فكر يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه مصرى .



واذا وقعت هذه الجريمة من شخصين أو أكثر وكان احدهم على الاقل حاملا سلاحا أو من عشرة اشخاص على الاقل ولم يكن معهم سلاح تكون العقوبة الحبس مدة لا تجاوز سنتين أو غرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه مصرى .

**مادة ٣٧٠ —** كل من دخل بيتا مسكونا أو معدا للسكن أو فى أحد ملحقاته أو سفينة مسكونة أو فى محل معد لحفظ المال وكانت هذه الاشياء فى حيازة آخر قاصدا من ذلك منع حيازته بالقوة أو ارتكاب جريمة فيها أو كان قد دخلها بوجه قانونى وبقي فيها بقصد ارتكاب شىء مما ذكر ، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تجاوز ثلاثمائة جنيه مصرى .

**مادة ٣٧١ —** كل من وجد فى إحدى المحلات المنصوص عليها فى المادة السابقة مختفيا عن أعين من لهم الحق فى اخراجه يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تجاوز مائتى جنيه .

**مادة ٣٧٣ —** كل من دخل أرضا زراعية أو فضاء أو مبانى أو بيتا مسكونا أو معدا للسكن أو فى أحد ملحقاته أو سفينة مسكونة أو فى محل معد لحفظ المال ولم يخرج منه بناء على تكليفه ممن لهم الحق فى ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تجاوز مائتى جنيه .

### ( المادة الرابعة )

تضاف الى قانون العقوبات مواد جديدة بأرقام ٩٨ (و) ، ٢٠٢ مكررا ، ٢٠٤ مكررا (ج) ، ٢٢٩ مكررا ، ٢٧٣ مكررا نصها الآتى :

**مادة ٩٨ (و) —** يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز خمس سنوات أو بغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ، ولا تجاوز ألف جنيه كل من استغل الدين فى الترويج أو التحبيذ بالقول أو بالكتابة أو بأية وسيلة أخرى لأفكار متطرفة بقصد إثارة الفتنة أو تحقير أو ازدراء أحد الأديان السماوية أو الطوائف المنتمية اليها أو الاضرار بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعى .

**مادة ٢٠٢ مكررا —** يعاقب بالعقوبة المذكورة فى المادة السابقة كل من قلد أو زيف أو زور بأية كيفية عملة وطنية تذكارية ذهبية أو فضية مأثون باصدارها قانونا .  
ويعاقب بذات العقوبة كل من قلد أو زيف أو زور عملة تذكارية اجنبية متى كانت الدولة صاحبة العملة المزيفة تعاقب على تزيف العملة التذكارية المصرية .

**مادة ٢٠٤ مكررا (ج) —** كل من حبس عن التداول أى عملة من العملات المعدنية المتداولة قانونا أو صهرها أو باعها أو عرضها للبيع بسعر أعلى من قيمتها الاسمية أو أجرى أى عمل فيها ينزع عنها صفة النقد المقررة يعاقب بالحبس مع الشغل وبغرامة تساوى عشرة أمثال قيمة العملة محل الجريمة وبمصادرة العملة أو المعادن المضبوطة .

**مادة ٢٢٩ مكررا —** كل من طبع أو نشر أو باع أو عرض للبيع كتابا أو مصنفنا يحتوى على كل أو بعض المناهج التعليمية المقررة فى المدارس التى تديرها أو تشرف عليها وزارة التعليم أو احدى هيئات الادارة المحلية قبل الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه وبمصادرة الكتاب أو المصنف .

**مادة ٣٢١ مكررا —** كل من عثر على شيء أو حيوان فاقد ولم يرده الى صاحبه متى تيسر ذلك أو لم يسلمه الى مقر الشرطة أو جهة الادارة خلال ثلاثة ايام يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تتجاوز سنتين اذا احتبسه بنية تملكه .

اما اذا احتبسه بعد انقضاء تلك الفترة بغير نية التملك فتكون العقوبة الغرامة التى لا تتجاوز مائة جنيه .

**مادة ٣٧٣ مكررا —** يجوز للنيابة العامة متى قامت دلائل كافية على جدية الاتهام فى الجرائم المنصوص عليها فى المواد السابقة من هذا الباب أن تأمر باتخاذ اجراء تحفظى لحماية الحياة ، على أن يعرض هذا الامر خلال ثلاثة ايام على القاضى الجزئى المختص ، لاصدار قرار مسبب خلال ثلاثة ايام على الاكثر بقتايدده ، أو بتعديله أو بالغائه .

ويجب رفع الدعوى الجنائية خلال ستين يوما من تاريخ صدور هذا القرار ، وعلى المحكمة — عند نظر الدعوى الجنائية — أن تفصل فى النزاع بناء على طلب النيابة العامة أو المدعى بالحقوق المدنية أو المتهم بحسب الاحوال وبعد سماع اقوال نوى الشأن بقتايد القرار أو بالغائه ، وذلك كله دون مساس بأصل الحق .

ويعتبر الامر أو القرار الصادر كأن لم يكن عند مخالفة المواعيد المشار اليها ، وكذلك اذا صدر امر بالحفظ أو بأن لا وجه لاقامة الدعوى .

### ( المادة الخامسة )

يستبدل بنصوص المواد : ٣٣ ( فقرة أولى ) ، ١١٧ ، ١١٩ ( فقرة أولى ) ، ١٢١ ( فقرة أولى ) ، ٢٤٣ ( فقرة أولى ) ، ٢٧٩ ( فقرة أولى ) ، ٢٨٤ ( فقرة أولى ) ، ٥١١ ( فقرة أولى ) ، ٥١٨ ، ٥٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية النصوص التالية :

**مادة ٣٣ فقرة أولى —** اذا خالف احد من الحاضرين امر مأمورى الضبط القضائى وفقا للمادة السابقة ، أو امتنع احد ممن دعاهم ، عن الحضور يذكر ذلك فى المحضر ويحكم على المخالف بغرامة لا تزيد على ثلاثين جنيها .

**مادة ١١٧ —** يجب على كل من دعى للحضور امام قاضى التحقيق لتأدية شهادته أن يحضر بناء على الطلب المحرر اليه والا جاز للقاضى الحكم عليه بعد سماع اقوال النيابة العامة بدفع غرامة لا تتجاوز خمسين جنيها ويجوز له أن يصدر أمرا بتكليفه بالحضور ثانيا بمصاريف من طرفه ، أو أن يصدر أمرا بضبطه واحضاره .

**مادة ١١٩ فقرة أولى —** اذا حضر الشاهد امام القاضى وامتنع عن أداء الشهادة أو عن حلف اليمين يحكم عليه القاضى فى الجنب والجنابات بعد سماع اقوال النيابة العامة بغرامة لا تزيد على مائتى جنيه .



**مادة ١٢١ فقرة أولى —** اذا كان الشاهد مريضاً أو لديه ما يمنعه من الحضور تسمع شهادته في محل وجوده ، فاذا انتقل القاضى لسماع شهادته وتبين له عدم صحة العذر جاز له ان يحكم عليه بغرامة لا تجاوز مائتى جنيه .

**مادة ٢٤٣ فقرة أولى —** ضبط الجلسة وادارتها منوطان برئيسها . وله فى سبيل ذلك أن يخرج من قاعة الجلسة من يخل بنظامها فان لم يمتثل وتمادى ، كان للمحكمة ان تحكم على الفور بحبسه اربعاً وعشرين ساعة أو بتفريمه عشرة جنيهاً ويكون حكمها بذلك غير جائز استئنافه ، فاذا كان الاخلال قد وقع ممن يؤدي وظيفة فى المحكمة كان لها ان توقع عليه اثناء انعقاد الجلسة ما لرئيس المصلحة توقيعاً من الجزاءات التأديبية .

**مادة ٢٧٩ فقرة أولى —** اذا تخلف الشاهد عن الحضور امام المحكمة بعد تكليفه به ، جاز الحكم عليه بعد سماع أقوال النيابة العامة بدفع غرامة لا تجاوز عشرة جنيهاً فى المخالفات ، وثلاثين جنيهاً فى الجنح ، وخمسين جنيهاً فى الجنايات .

**مادة ٢٨٤ فقرة أولى —** اذا امتنع الشاهد عن أداء اليمين أو عن الاجابة فى غير الاحوال التى يجيز له القانون فيها ذلك ، حكم عليه فى مواد المخالفات بغرامة لا تزيد على عشرة جنيهاً وفى مواد الجنح والجنايات بغرامة لا تزيد على مائتى جنيه .

**مادة ٥١١ فقرة أولى —** يجوز الاكراه البدنى لتحصيل المبالغ الناشئة عن الجريمة المقضى بها للحكومة ضد مرتكب الجريمة ، ويكون هذا الاكراه بالحبس البسيط وتقدر مدته باعتبار يوم واحد عن كل مائة قرش أو أقل .

**مادة ٥١٨ —** لا تبرأ ذمة المحكوم عليه من المصاريف وما يجب رده والتعويضات بتنفيذ الاكراه البدنى عليه ولا تبرأ من الغرامة الا باعتبار مائة قرش عن كل يوم .

**مادة ٥٢٣ —** يستنزل من المبالغ المستحقة للحكومة من الغرامة وما يجب رده والتعويضات والمصاريف مقابل شغل المحكوم عليه باعتبار مائة قرش عن كل يوم .

### ( المادة السادسة )

تلغى المادة ٢٠ فقرة ثانية والمادة ٣١٩ من قانون العقوبات والمادة الاولى من ديكريته ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ بشأن الاشياء الفاقدة والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن نشر الكتاب المدرسى والقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن حظر استعمال العملات المعدنية لغير أغراض التداول .

### ( المادة السابعة )

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٠٢ ( ١٤ ابريل سنة ١٩٨٢ )

## قرارات رئيس الجمهورية

قرار رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٢ (١)

### رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون شركات المساهمة وشركات  
التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤ لسنة ١٩٨٢ بتشكيل الوزارة ،

### قرر :

#### ( المادة الاولى )

يكون وزير شئون الاستثمار والتعاون الدولي هو الوزير المختص في تطبيق أحكام  
القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المشار اليه فيما عدا حكم المادة (١٧٦) منه فيكون وزير  
الدولة للقوى العاملة والتدريب هو الوزير المختص في تطبيق أحكامها .

#### ( المادة الثانية )

يفوض وزير شئون الاستثمار والتعاون الدولي في تحديد الجهات الادارية المختصة  
في تطبيق أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المشار اليه .

#### ( المادة الثالثة )

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .  
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ جمادى الاولى سنة ١٤٠٢ (٢١ مارس سنة ١٩٨٢)

---

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٣ الصادر في اول ابريل ١٩٨٢ .



**قرارات رئيس مجلس الوزراء****قرار رقم ٣١٤ لسنة ١٩٨٢****بتعديل بعض احكام اللائحة التنفيذية لقانون نظام الحكم المحلى****الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ (١)****رئيس مجلس الوزراء**

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ، والمعدل  
بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٨١ ،

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ باصدار اللائحة التنفيذية  
لقانون نظام الحكم المحلى المشار اليه ،

وبناء على ما آرتاه مجلس الدولة ،

**قرر :****( المادة الاولى )**

يستبدل بنصوص المواد ارقام ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ والفقرتين الاخيرتين من المادة ٥ والفقرة  
الاولى من المادة ٧ ، ١١ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٤ ، ٥٩ .  
٦٠ ، ٦١ ، والمادة ٦٥ بند ٤ والفقرة الثانية من المادة ٦٨ والفقرة الاخيرة من المادة ٧١  
والفقرة الاخيرة من المادة ٨٥ ، ٩٠ ، ٩٣ ، ٩٩ والفقرة الاولى من المادة ١٠١ من اللائحة  
التنفيذية لقانون نظام الحكم المحلى الصادرة بقرار من رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧  
لسنة ١٩٧٩ النصوص التالية :

**مادة ١ -** يكون تقسيم الجمهورية الى محافظات ومراكز ومدن وقرى بمراعاة الظروف  
الطبيعية والسكانية والاقتصادية والعمرانية لكل وحدة ٠٠ ويراعى عند تقسيم المدن  
الكبرى الى احياء ، العنصر السكانى وتكامل وحدات الخدمات والانتاج وذلك وفقا للقواعد  
والاوضاع التى يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء .

**مادة ٢ -** يصدر قرار رئيس الجمهورية ببناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء بانشاء  
المحافظات وتحديد نطاقها وتغيير اسمائها والغائها .

ويصدر قرار رئيس مجلس الوزراء بانشاء المراكز والمدن والاحياء وتحديد نطاقها  
وتغيير اسمائها والغائها بناء على اقتراح الوزير المختص بالحكم المحلى وبعد موافقة  
المجلس الشعبى المحلى للمحافظة .

ويصدر قرار المحافظ بإنشاء القرى وتحديد نطاقها وتغيير اسمائها والغائها بناء على اقتراح المجلس الشعبى المحلى للمركز المختص وموافقة المجلس الشعبى المحلى للمحافظة .

**مادة ٣ —** تتولى وحدات الحكم المحلى فى نطاق السياسة العامة للدولة والخطة العامة وعلى النحو المبين فى هذه اللائحة إنشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة فى دائرتها فيما عدا المرافق القومية وكذلك ما يصدر به قرار من رئيس الجمهورية باعتباره من المرافق العامة ذات الطبيعة الخاصة .

كما تتولى مباشرة جميع الاختصاصات التى تتولاها الوزارات بمقتضى القوانين واللوائح المعمول بها .

وتباشر المحافظات جميع الاختصاصات المتعلقة بالمرافق العامة التى لا تختص بها الوحدات المحلية الأخرى .

ويكون للأحياء فى المحافظات ذات المدينة الواحدة مباشرة الاختصاصات التى تتولاها المراكز طبقاً لأحكام هذه اللائحة .

ويباشر المركز أو الحى اختصاصات الوحدة المحلية للقرية بالنسبة للقرى التى لا تدخل فى نطاق الوحدات المحلية القروية .

**مادة ٤ —** يصدر قرار رئيس الجمهورية باعتبار المرفق من المرافق العامة ذات الطبيعة الخاصة المشار إليها فى المادة السابقة بناء على اقتراح الجهات المختصة وبعد أخذ رأى الوزير المختص بالحكم المحلى .

**مادة ٥ ( الفقرتان الأخيرتان ) —** ومع مراعاة قانون الجامعات ولائحته التنفيذية يعمل المحافظ على دعم التعاون بين أجهزة المحافظة والجامعات والمعاهد العليا التى تقع فى دائرة المحافظة لخدمة البيئة والنهوض بالمجتمع المحلى ويتم إنشاء الكليات والمعاهد العليا فى المحافظة بالاتفاق بين المحافظ ومجلس الجامعة المختص والمجلس الأعلى للجامعات والوزير المختص بالتعليم العالى .

ويكون المحافظ ورئيس الجامعة مسئولين عن الأمن بها ويتم التنسيق بينهما فى وضع القواعد واتخاذ الإجراءات التى تكفل حماية أمن منشآت الجامعة ورعاية الطلاب بها .

**مادة ٧ ( فقرة أولى ) —** تتولى المحافظة فى مجال الاسكان والشئون العمرانية والمرافق البلدية اقتراح مشروعات التخطيط العمرانى فى دائرتها وموافقة على الخطط والمشروعات العامة المتعلقة بالاسكان والتشييد والمرافق .

كما تتولى طبقاً للقواعد التى يضعها مجلس الوزراء تمويل وإنشاء مشروعات الاسكان الاقتصادى والتصرف فى الاراضى المعدة للبناء المملوكة للدولة ووحدات الحكم المحلى .

**مادة ١١ —** تتولى المحافظة القيام باستصلاح الاراضى داخل الزمام والاراضى المتاخمة والممتدة الى مسافة كيلو مترين وذلك فى اطار السياسة العامة للدولة وبعد



أخذ رأى وزارة استصلاح الاراضى والمحافظة تقرير قواعد التصرف فى الاراضى المشار اليها فى حدود القواعد العامة التى يضعها مجلس الوزراء على ان تعطى الاولوية فى هذا التصرف لابناء المحافظة المقيمين فيها ممن يعملون بالزراعة ، على ان تؤول حصيلة هذا التصرف وكذلك نصيب المحافظة فى قيمة الاراضى المستصلحة خارج الزمان الى الحساب الخاص المنصوص عليه فى المادة ٣٦ من القانون لتخصيصها لاغراض استصلاح الاراضى على مستوى المحافظة .

كما تتولى المحافظة :

١ — دراسة اساليب مقومات استصلاح الاراضى ورفع كفاءة وامكانيات تنفيذ المشروعات الخاصة بذلك بما يحقق اهدافها .

٢ — تنفيذ سياسة التوطين فى الاراضى المستصلحة بهدف تحقيق توزيع الكثافة السكانية .

٣ — انشاء وادارة المجتمعات الزراعية فى المناطق المستصلحة .

٤ — تنظيم شئون المجتمعات الجديدة وتوفير الخدمات بمناطق استصلاح الاراضى .

مادة ٢٩ — يشكل المجلس الشعبى المحلى لكل وحدة من وحدات الحكم المحلى من الاعضاء الاصليين الواردة اسماؤهم بالقائمة الحزبية التى فازت بالاغلبية المطلقة لعدد الاصوات الصحيحة التى اعطيت فى الانتخاب .

فاذا خلا مكان احد أعضاء المجلس قبل انتهاء مدته حل محله الاحتياطى من ذات الصفة بالقائمة المشار اليها طبقا لترتيب أسماء المرشحين احتياطيا بها .

مادة ٣٠ — مدة المجلس الشعبى المحلى اربع سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ اول اجتماع له ويجرى الانتخاب لتجديده خلال الستين يوما السابقة على انتهاء مدته .

ويكون دور انعقاد المجلس عشرة اشهر على الاقل يراعى ان تبدأ من اول سبتمبر وتنتهى فى آخر يونيه من كل عام .

ويجوز بقرار من المحافظ بناء على اقتراح رئيس المجلس الشعبى المحلى للمحافظة تعديل موعد بداية ونهاية دور الانعقاد لبعض المجالس الشعبية المحلية لظروف تتعلق بوحداتها المحلية .

مادة ٣٤ — يجب على السلطات المختصة اخطار المجلس الشعبى المحلى بما يتخذ من اجراءات جنائية ضد أى عضو من اعضائه خلال ثمان واربعين ساعة على الاكثر من تاريخ اتخاذ هذه الاجراءات ويتعين اخطار المجلس قبل مباشرة اية اجراءات تأديبية ضد أى من اعضائه اذا كان من العاملين بالجهاز الادارى للدولة والقطاع العام أو القطاع الخاص .

كما يتعين اخذ موافقة المجلس الشعبى المحلى قبل تنفيذ نقل أحد أعضائه من وظيفته الا اذا كان النقل بناء على طلبه وعلى الجهة التى يتبعها عضو المجلس الشعبى المحلى أن تيسر له أداء واجبات العضوية بما فى ذلك حضور الجلسات بالمجلس ولجانه والقيام بالزيارات الميدانية التى يكلفه بها المجلس .

وفى جميع الاحوال يعتبر عضو المجلس اثناء تأدية واجبات العضوية قائما بعمله  
الرسمى .

**مادة ٣٥ -** يصرف لاعضاء المجلس الشعبى المحلى للمحافظة واعضاء المجلس التنفيذى بها مقابل ما يتكبدونه من اعباء مبلغ خمسة جنيهاً عن كل جلسة من جلسات المجلس الشعبى المحلى ولجانه أو كل جلسة من جلسات المجلس التنفيذى حسب الاحوال على الا يتجاوز مجموع ما يتم صرفه للعضو مبلغ عشرين جنيهاً فى الشهر .

ويكون هذا المقابل لاعضاء المجالس الشعبية المحلية للمراكز والمدن والاحياء واعضاء المجالس التنفيذية بها بواقع ثلاثة جنيهاً للجلسة الواحدة وبحد أقصى قدره اثنى عشر جنيهاً شهرياً لكل عضو .

كما يكون المقابل المشار اليه لاعضاء المجالس الشعبية المحلية للقرى واعضاء المجالس التنفيذية بها بواقع جنيهاً للجلسة الواحدة وبحد أقصى قدره ثمانية جنيهاً شهرياً .

وفى جميع الاحوال تعتبر الجلسة واحدة لحين الانتهاء من جدول الاعمال المعد لها .  
وفى حالة اشتراك أى من اعضاء المجالس التنفيذية فى عضوية أكثر من مجلس تنفيذى فلا يجوز أن يزيد المقابل الذى يتقاضاه على الحد الاقصى للمقابل المقرر لحضور المجلس التنفيذى الاعلى .

ويصرف لرئيس المجلس الشعبى المحلى للمحافظة بدل تمثيل قدره اربعون جنيهاً شهرياً ولرئيس كل من مجلس المركز والمدينة والحي عشرون جنيهاً ولرئيس مجلس القرية عشرة جنيهاً .

كما يصرف لرئيس الوحدة المحلية للقرية بدل طبيعة عمل مقداره خمسة عشر جنيهاً شهرياً .

**مادة ٣٦ -** يحضر المحافظ أو من يحل محله عند الضرورة جلسات المجلس الشعبى المحلى للمحافظة كما يحضرها رؤساء المصالح والوحدات المحلية ورؤساء الهيئات العامة ممن تتصل اختصاصاتهم بالمسائل المعروضة على المجلس .

ويحضر رئيس كل وحدة محلية جميع جلسات المجلس الشعبى المحلى لها كما يحضرها من يرى رئيس الوحدة حضورهم من مديرى الادارات والاجهزة ممن لهم صلة بالموضوعات المعروضة على المجلس .

ويجوز لاعضاء مجلس الشعب فى المحافظة حضور جلسات المجالس الشعبية المحلية فى نطاقها والمشاركة فى مناقشاتها ولهم الحق فى تقديم الاقتراحات والاسئلة وطلبات الاحاطة دون ان يكون لهم صوت معدود فى اتخاذ القرارات .

**مادة ٣٧ -** يضع كل مجلس شعبى محلى لائحة داخلية لتنظيم سير العمل به وكيفية ممارسته لوظائفه ويعتمد المجلس الشعبى المحلى للمحافظة اللوائح الداخلية للمجالس الشعبية المحلية الاخرى فى نطاق المحافظة .



ويضع المجلس الأعلى للحكم المحلى لائحة داخلية نموذجية للمجالس الشعبية المحلية وتسرى أحكام هذه اللائحة على المجالس الشعبية المحلية التى لا تضع لها لائحة داخلية كما تسرى تلك اللائحة على المسائل التى لم يرد بشأنها نص خاص فى اللوائح الداخلية للمجالس الشعبية المحلية .

وتتضمن اللائحة الداخلية للمجلس الشعبى المحلى طريقة تقديم الاقتراحات للمجلس وتنظيم إجراءات وأوضاع تقديم الاسئلة وطلبات الاحاطة والاجابة عليها والاستجوابات ومناقشتها .

**مادة ٤٨ -** تتولى رئاسة المجلس الشعبى المحلى للمحافظة ابلاغ قرارات المجلس وتوصياته واقتراحاته الى المحافظ خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها . ويتولى رئيس المجلس الشعبى المحلى بكل وحدة اخرى ابلاغ قراراته وتوصياته واقتراحاته الى رئيس الوحدة المحلية المختص خلال المدة المشار اليها .

**مادة ٤٩ -** يصدر قرار المحافظ المختص بتحديد نطاق المناطق الصناعية بالمحافظة وانشاء لجان للخدمات بها بناء على اقتراح المجلس الشعبى المحلى للمحافظة وبعد اخذ رأى وزراء التخطيط والمالية والصناعة والقوى العاملة .

**مادة ٥٤ -** للمحافظ أن يفوض بعض سلطاته واختصاصاته الى نوابه وله أن يفوض بعض هذه السلطات والاختصاصات الى سكرتير عام المحافظة او السكرتير العام المساعد بالنسبة لذيوان عام المحافظة او الى رؤساء المصالح والهيئات العامة بالمحافظة بالنسبة لشئون المرافق والهيئات التى يشرفون عليها او الى رؤساء المراكز والمدن والاحياء والقرى بالنسبة الى الوحدات المحلية التى يراسونها .

**مادة ٥٩ -** يضم المجلس التنفيذى للمحافظة الى عضويته رؤساء المصالح والهيئات الآتية :

الداخلية - التعليم - الصحة - الاسكان - التعمير واستصلاح الاراضى - الزراعة - الطب البيطرى - الري - الشئون الاجتماعية - القوى العاملة - التموين والتجارة الداخلية - النقل - المواصلات - الكهرباء - الصناعة - الثقافة - الاعلام - السياحة - الشباب والرياضة - الاوقاف - الازهر - المالية - التنظيم والادارة - الهيئات العامة التى تتولى مرافق عامة للخدمات فى نطاق المحافظة وبنك التنمية والائتمان الزراعى .

**مادة ٦٠ -** يضم المجلس التنفيذى لكل من المركز والمدينة والحي الى عضويته مديرى ادارات الخدمات والانتاج ورؤساء الهيئات الآتية :

الداخلية - التعليم - الصحة - الاسكان - الزراعة - الطب البيطرى - الري - الشئون الاجتماعية - التأمينات الاجتماعية - القوى العاملة - التموين والتجارة الداخلية - الكهرباء - الثقافة - الشباب والرياضة - الاوقاف - الازهر - المالية - بنك التنمية والائتمان الزراعى .

**مادة ٦١ —** يضم المجلس التنفيذي للقرية الى عضويته رؤساء الاجهزة التنفيذية الآتية :

الداخلية — التعليم — الشؤون الاجتماعية — الصحة — الزراعة — الاسكان — بنك القرية .

**مادة ٦٥ ( بند ٤ ) —** يتولى وزير التخطيط بالاتفاق مع الوزير المختص بالحكم المحلى والوزراء المختصين الربط والتنسيق بين هذه الخطط والخطة العامة للدولة .

**مادة ٦٨ ( الفقرة الثانية ) —** ويتولى وزير المالية مع المحافظ المختص بحث مشروع موازنة المحافظة تمهيدا لانراجه فى مشروع الموازنة العامة للدولة .

**مادة ٧١ ( الفقرة الاخيرة ) —** فاذا كان التبرع مقدما من هيئة او شخص اجنبى تصدر الموافقة على قبوله من رئيس مجلس الوزراء .

**مادة ٨٥ ( فقرة اخيرة ) —** وتبدأ اللجنة عملها فى اول مارس من كل سنة على ان تنتهى منه خلال شهر ثم تقدم كشوف الحصر والتقدير الى رئيس الوحدة موقعا عليها منها .

**مادة ٩٠ —** تقوم لجنة الحصر والتقدير المنصوص عليها فى المادة ( ٨٤ ) فى شهر سبتمبر من كل سنة بحصر ما يكون قد استجد من المحال وغيرها خلال السنة وتقدير الرسوم المستحقة عليها على ان يتبع فى ذلك الاجراءات السابقة .

**مادة ٩٣ —** تضع كل محافظة هياكل تنظيمية لها ويعتمدها المحافظ بعد اخذ رأى الجهاز المركزى للتنظيم والادارة وبمراعاة ان يكون لكل مديرية من مديريات المحافظة هيكل تنظيمى مستقل يشمل جميع العاملين فى مجال اختصاصها .

كما تضع المحافظة جداول لوظائف وحدات الحكم المحلى بها ترفق بها بطاقات وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازم توافرها فيمن يشغلها وتصنيفها وترتيبها فى احدى المجموعات النوعية وتقييم درجتها ويصدر قرار من رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة باعتماد هذه الجداول .

**مادة ٩٩ —** مع مراعاة القواعد العامة المنصوص عليها فى قانون نظام العاملين المدنيين فى الدولة فى شأن التعيين فى الفئات المالية او الترقية اليها يصدر بالتعيين او الندب لشغل مناصب السكرتيريين العامين والسكرتيريين العامين المساعدين بالمحافظات ورؤساء المدن والاحياء ونقلهم من مناصبهم بين وحدات الحكم المحلى او الى اجهزته المختلفة قرار من رئيس مجلس الوزراء بالاتفاق مع المحافظين المختصين .

ويصدر بشغل مناصب رؤساء القرى ونقلهم بين وحدات الحكم المحلى الداخلة فى نطاق المحافظة قرار من المحافظ .

**مادة ١٠١ ( فقرة اولى ) —** يصدر بحل المجلس الشعبى المحلى للمحافظة او غيرها من المجالس الشعبية المحلية قرار مسبب من مجلس الوزراء بناء على ما يعرضه



الوزير المختص بالحكم المحلى ويشكل فى القرار الصادر بحل المجلس الشعبى المحلى مجلس مؤقت بناء على اقتراح المحافظ .

### ( المادة الثانية )

تضاف الى اللائحة التنفيذية لقانون نظام الحكم المحلى الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ المواد الآتى نصها :

مادة ٤ مكررا - يجتمع المجلس الاعلى للحكم المحلى بدعوة من رئيس مجلس الوزراء او من ينيبه مرة على الاقل فى السنة .

ويدعى الى الاجتماع من يرى رئيس المجلس حضور جلساته من الوزراء او غيرهم .

وتوجه الدعوة الى اجتماع المجلس قبل الموعد المحدد للاجتماع بخمسة عشر يوما على الأقل ويرفق بها جدول الأعمال والموضوعات الواردة به والدراسات والأبحاث التى أعدت بشأنها .

مادة ٢٥ مكررا - على الوزارات والجهات التى لم ينقل اختصاصها الى الوحدات المحلية أن تخطر المحافظ بأسماء العاملين بفروعها بالمحافظة من المرشحين للترقية أو النقل ليبدى المحافظ رايه فى كل عامل منهم قبل صدور القرار بترقيته أو نقله .

وللمحافظ اقتراح نقل أى عامل من المحافظة اذا تبين أن وجوده فيها لا يتلاءم مع المصلحة العامة .

وإن الحالتين السابقتين يجب أن يكون رأى المحافظ أو اقتراحه مدعما بالأسباب والمبررات التى بنى عليها .

ولا يسرى حكم هذه المادة على الهيئات القضائية والجهات المعاونة لها .

مادة ٦١ مكررا - يقدم الاستجواب كتابة الى رئيس المجلس الشعبى المحلى المختص موقعا عليه ممن تقدموا به من أعضاء المجلس ويبين بالاستجواب موضوعه بصفة عامة ويرفق به مذكرة شارحة تتضمن بيانا بالأمور المستجوب عنها والوقائع والنقاط الرئيسية التى يتناولها الاستجواب والإسباب التى يستند اليها مقدموه ووجه المخالفة المنسوبة الى من وجه اليه .

مادة ٦١ مكررا (١) - يبلغ رئيس المجلس الشعبى المحلى الاستجواب الى من وجه اليه .

ولا تجوز المناقشة فى موضوع الاستجواب الا بعد سبعة أيام على الأقل من تقديمه بالنسبة للاستجوابات المقدمة من أعضاء المجلس الشعبى المحلى للمحافظة أو من تاريخ تقديم اللجنة الدائمة للمجلس الشعبى المحلى تقريرها عن الاستجواب الى رئيس المجلس وذلك بالنسبة للاستجوابات المقدمة من أعضاء المجلس الشعبى المحلى الأخرى .

وتضمن الاستجوابات ذات الموضوع الواحد أو المرتبطة ارتباطاً وثيقاً لتجزي مناقشتها في وقت واحد .

ويعتبر مقدمو الاستجواب متنازلين عن أية أسئلة أو طلبات احاطة يكون قد سبق لهم ان تقدموا بها في ذات موضوع الاستجواب .

مادة ٦١ مكرر (٢) - لمن تقدموا بالاستجواب جنح استرداده في أي وقت بطلب كتابي وفي هذه الحالة يعتبر الاستجواب كأن لم يكن ما لم يتمسك به عدد من أعضاء المجلس تتوافر فيهم الأغلبية اللازمة لتقديمه .

وفي جميع الأحوال يسقط الاستجواب باستقالة من وجه إليه .

مادة ٦١ مكرراً (٣) - لا يجوز طلب بحث مسئولية من وجه إليه الاستجواب الا بعد الانتهاء من مناقشته على ان يكون الطلب مكتوباً وموثقاً عليه من عدد من أعضاء المجلس الشعبي المحلي لا يقل عن الحد الأدنى للضرورة لتقديم الاستجواب .

مادة ٦١ مكرراً (٤) - يخطر رئيس المجلس الشعبي المحلي للمحافظة رئيس مجلس الوزراء بقرار المجلس بمسئولية المحافظ أو أحد نوابه مشفوعاً بقرار عن الامتياز التي ينشأ عنها لرفع الأمر إلى رئيس الجمهورية ويخطر رئيس المجلس الشعبي المحلي المختص المحافظ بقرار المجلس بمسئولية من وجه إليه الاستجواب من رؤساء المجالس أو الوحدات المحلية والجهزة التنفيذية والهيئات العامة العاملة في نطاق الوحدة المحلية .

وعلى المحافظ اجالة الامر إلى سلطات التحقيق المختصة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اخطاره بما قرره المجلس .

### ( المادة الثالثة )

انطلقى المادة من قرائن رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون نظام الحكم المحلي المشار اليه .

### ( المادة الرابعة )

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ١٣ جمادى الآخرة سنة ١٤٠٢ ( ٧ ابريل سنة ١٩٨٢ )



الحياة النقابية





## اقتراح بمشروع قانون

### بشأن المحاماة

مقدم من الدكتور جمال العفيفى عضو مجلس الشعب

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

مقرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه وقد أصدرناه .:

#### المادة الاولى

يعمل بأحكام القانون المرافق بشأن المحاماة ، ويلغى قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ والقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الأحكام الخاصة بنقابة المحامين كما يلغى أى نص يرد فى أى قانون آخر ويكون مخالفا لأحكام القانون المرافق .

#### المادة الثانية

تشكل لجنة مؤقتة برئاسة رئيس محكمة استئناف القاهرة وعضوية المحامى العام الأول ونائب لرئيس مجلس الدولة ونائب لرئيس ادارة قضايا الحكومة وعميد كلية حقوق القاهرة وثلاثة من المحامين المقبولين أمام محكمة النقض المشهود لهم بالخبرة والاستقلال ممن مضى على اشتغالهم بالمحاماة عشرون سنة على الأقل ، على الا يحق لهم الترشيح فى اول انتخابات نقابية تجرى بعد العمل بأحكام هذا القانون .  
ويصدر بتسمية هذه اللجنة قرار من وزير العدل .

وتتولى هذه اللجنة جميع الاختصاصات المخولة لمجلس النقابة ومجالس الفقايات الفرعية واللجان المنصوص عليها فى القانون المرافق ومراجعة جداول المحامين والاشراف على انتخاب أعضاء الجمعية العمومية وأعضاء مجلس النقابة العامة طبقا لأحكام القانون المرافق .

#### المادة الثانية

يكون لرئيس اللجنة المنصوص عليها فى المادة السابقة الاختصاصات المقررة لنقيب المحامين المنصوص عليها فى هذا القانون ، كما تندب اللجنة من بين أعضائها من المحامين من يتولى اختصاصات الأمين العام وأمين الصندوق . وتباشر اللجنة مجتمعة اختصاصات لجان قبول المحامين المنصوص عليها فى القانون المرافق .

#### المادة الرابعة

الى ان يصدر مجلس النقابة العامة المنتخب طبقا لأحكام القانون المرافق ،

النظام الداخلى للنقابة واللوائح والقرارات الأخرى المنفذة له — يعمل بأحكام النظام الداخلى واللوائح المطبقة حالياً فى النقابة فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون •

واللجنة المشار إليها فى المادة الثانية أن تصدر ما تراه مناسباً من قرارات مكملتها •

#### المادة الخامسة

تنتهى مهمة اللجنة المؤقتة المشار إليها فى المادة الثانية بإعلان نتيجة انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة العامة على أن يتم ذلك فى موعد لا يجاوز أول نوفمبر ١٩٨٢ •

ويتولى مجلس النقابة العامة بعد انتخابه الاشراف على انتخابات مجالس النقابات الفرعية طبقاً لأحكام القانون المرافق •

#### المادة السادسة

يعتبر الاشتغال بالحاماة أمام محاكم الاستئناف مدة عشر سنوات معادلاً للقيّد بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض وذلك فى تطبيق حكم المادة ١٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ على المحامين بالادارات القانونية الخاضعة لأحكام القانون المذكور •

#### المادة السابعة

تحال بغير رسوم الى المحاكم المختصة جميع طلبات تقدير الاتعاب المنظورة أمام لجان النقابات الفرعية والتي لم تفصل فيها قبل العمل بأحكام هذا القانون ، ويصدر بذلك قرار من رئيس اللجنة المؤقتة المشار إليها فى المادة الثانية •

#### المادة الثامنة

ينشر هذا القانون بالجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره •

## قانون المحاماة

### القسم الأول

في ممارسة مهنة المحاماة

#### بسم الله الرحمن الرحيم

##### مادة (١)

المحاماة مهنة حرة تعاون السلطة القضائية في تحقيق العدل وفي تأكيد سيادة القانون وفي كفالة حق الدفاع عن حقوق المواطنين وجرياتهم .

ويمارسها المحامون وحدهم في استقلال ، لا سلطان عليهم في ذلك إلا لضمانهم واحكام القانون .

##### مادة (٢)

يعد محامياً كل من يثبت بجداول المحامين التي ينظمها هذا القانون ويحظر استخدام لقب المحامي على غير هؤلاء .

##### مادة (٣)

يسمح عديم الاخلال باحكام القوانين المنظمة للهيئات القضائية وبأحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية ، لا يجوز لغير المحامين مزاوله أعمال المحاماة . ويعتد من أعمال المحاماة :

(١) الخضوع عن الخصوم أمام المحاكم والجهات الادارية ذات الاختصاص القضائي وهيئات التحقيق الجنائي والاداري والدفاع عنهم في الدعاوى التي ترفع منهم او عليهم والقيام بأعمال المرافعات والاجراءات القضائية المتصلة بذلك .

(٢) ابداء الرأي والمشورة القانونية فيما يطلب من المحامي .

(٣) صياغة العقود واتخاذ الاجراءات اللازمة لشهرها او توثيقها .

وتعد ايضا من أعمال المحاماة بالنسبة لمحامي الادارات القانونية في الجهات المنصوص عليها في هذا القانون ، فحص الشكاوى واجراء التحقيقات الادارية وصياغة اللوائح والقرارات الداخلية لهذه الجهات .

##### مادة (٤)

يمارس المحامي مهنة المحاماة منفردا او شريكا مع غيره او في صورة شركة مدنية للمحاماة كما يجوز للمحامي ان يمارس مهنة المحاماة في الادارات القانونية للهيئات



العامّة وشركات القطاع العام والمؤسسات الصحفية وفي الشركات والمؤسسات الخاصة والجمعيات التعاونية، طبقاً لأحكام هذا القانون .

#### مادة (٥)

يعتبر المحامي الذي يلتحق بمكتب محام ولو لم يكن شريكاً له فيه ، ممارساً لمهنة حسرة ويعتبر ما يحصل عليه اتعاباً عن عمله .

#### مادة (٦)

للمحامين المقبولين أمام محكمة النقض أو محاكم الاستئناف أن يؤسسوا فيما بينهم شركة مدنية للمحاماة يكون لها شخصية معنوية مستقلة ويزاولون المحاماة من خلالها .

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يكون الغرض الأساسي من شركة المحاماة مزاولة المحاماة أمام المحاكم الجنائية .

ويجوز أن يكون اسم الشركة مستمداً من اسم أحد المحامين من الشركاء ولو بعد وفاته .

ويصدر قرار من وزير العدل بعد أخذ رأي مجلس نقابة المحامين والوزير المختص بشئون الشركات بوضع نموذج للنظام الأساسي لشركات المحامين وتنظيم إجراءات تسجيلها بالنقابة العامة وذلك مع عدم الإخلال بالأحكام المقررة بشأن الشركات المدنية .

ويجوز أن ينص في النظام الأساسي للشركة على أنه في حالة عجز أحد الشركاء أو وفاته واستمرار الشركة بين الشركاء الآخرين أن يستحق هو أو ورثته حصة من صافي دخل الشركة بمراعاة نصيبه فيها .

#### مادة (٧)

يجوز للمحامي مزاولة أعمال المحاماة في شركات القطاع العام والمؤسسات الصحفية التي تنشأ بها إدارات قانونية طبقاً لأحكام القوانين واللوائح المنظمة لذلك .

كما يجوز له مزاولة أعمال المحاماة في الإدارات القانونية للهيئات العامة القائمة وقت العمل بأحكام هذا القانون .

ولا يجوز مزاولة أعمال المحاماة في الإدارات القانونية للهيئات العامة التي يتقرر انشاؤها بعد العمل بأحكام هذا القانون ، إلا بموجب قرار يصدر من وزير العدل بعد موافقة مجلس نقابة المحامين .

#### مادة (٨)

يعد المحامي بالإدارة القانونية للهيئة العامة أو شركة القطاع العام أو المؤسسة الصحفية التي ألحق بها ، نائباً عنها قانوناً في مزاولة أعمال المحاماة باسمها . ومع عدم الإخلال بالمسألة النظامية لا يجوز له أن يؤدي أعمال المحاماة لغير الجهة التي يعمل بها .

كما لا يجوز للمحامى فى هذه الادارات القاتونية الحضور امام المحاكم الجنائية فيما عدا دعاوى الحق المبنى التى تكون الهيئة او الشركة او المؤسسة طرفا فيها ، والدعاوى التى ترفع على مديريها او العاملين بها بسبب اعمال وظائفهم .

### مادة (٩)

مع عدم الاخلال باحكام قانون العمل ، تكون علاقة المحامى بالشركات والمؤسسات الخاصة والجمعيات التعاونية ولو اقتصر عمله عليها ، علاقة وكالة .

## الباب الاول

### فى القيد بجدول المحامين

## الفصل الاول

### فى جداول المحامين

### مادة (١٠)

للمحامين المشتغلين جدول عام تقيد فيه اسماؤهم ومحال اقامتهم ومقار ممارستهم المهنية .

ويلحق بهذا الجدول الجداول الآتية :

(١) جدول للمحامين تحت التمرين .

(٢) جدول للمحامين المقبولين امام المحاكم الابتدائية وما يعادلها .

وتعتبر المحاكم الادارية معادلة للمحاكم الابتدائية .

(٣) جدول للمحامين المقبولين امام محاكم الاستئناف وما يعادلها .

وتعتبر محاكم القضاء الادارى معادلة لمحاكم الاستئناف .

(٤) جدول للمحامين المقبولين امام محكمة النقض وما يعادلها .

وتعتبر المحكمة الادارية العليا والمحكمة الدستورية العليا معادلة لمحكمة النقض .

(٥) جدول للمحامين غير المشتغلين .

(٦) جدول خاص للمحامين المنتسبين بقيد قية المحامون العرب الذين يتقرر قبولهم طبقا لاحكام هذا القانون .

## مادة (١١)

تحتفظ تسخير من الجدول العام والجدول الملحقة بمقر النقابية العامة وتودع نسخة منه بمقر كل محكمة من محاكم الاستئناف ومحاكم القضاء الإداري ولدى النائب العام .  
وتودع نسخة من جدول المحامين أمام محكمة النقض بمقرها وبمقر كل من المحكمة الإدارية العليا والمحكمة الدستورية العليا .

ويكون بكل نقابة فرعية جدول عام وجدول ملحقة مقصورة على اثبات أسماء المحامين الذين توجد مقارهم في دائرتها .

## مادة (١٢)

يعهد بالجدول العام والجدول الملحقة باللجنة قبول المحامين المنصوص عليها في المادة (١٥) . وتتولى هذه اللجنة مراجعة هذه الجداول دوريا والتثبت من مطابقة البيانات الواردة به لقرارات المجلس الأعلى ، وعرض حالات المقيدين بها الذين تقتضى حالاتهم نقل اسمائهم إلى جدول غير المشتغلين .

## الفصل الثاني

## في القيد في الجدول العام

## مادة (١٣)

يشترط فيمن يطلب قيد اسمه في الجدول العام ، كما يشترط في استمرار قيده في هذا الجدول أن يكون :

- (١) متمتعاً بالجنسية المصرية .
- (٢) متمتعاً بالأهلية المدنية الكاملة .
- (٣) حائزاً على شهادة الحقوق من إحدى كليات الحقوق في الجامعات المصرية أو على شهادة من إحدى الجامعات الأجنبية تعتبر معادلة لها طبقاً لأحكام القوانين واللوائح الجامعية المعمول بها في مصر .
- (٤) ألا يكون قد سبق صدور حكم عليه في جريمة أو في جنحة ناسية بالشرف أو الأمانة أو الأخلاق ما لم يكن قد ورد اعتباره إليه .
- (٥) أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .
- (٦) ألا يكون عضواً عاملاً في نقابة مهنية أخرى .
- (٧) أن يسدد رسم القيد والاشتراك السنوي طبقاً لأحكام هذا القانون .
- (٨) ألا تقوم بشأنه حالة من حالات عديم جواز الجمع الواردة في المادة التالية .



#### مادة (١٤)

لا يجوز الجمع بين المحاماة والأعمال الآتية :

- (١) رئاسة مجلس الشعب أو مجلس الشورى أو أحد المجالس الشعبية المحلية .
- (٢) منصب الوزارة .
- (٣) الوظائف العامة في الحكومة والهيئات العامة والإدارة المحلية ، والوظائف في شركات القطاع العام أو الوظائف الخاصة ، فيما عدا العمل بالإدارات القانونية المصرح لها بذلك طبقاً لأحكام هذا القانون ، وفيما عدا أساتذة القانون في الجامعات المصرية في الحالات التي يجيزها هذا القانون .
- ولا تعد العضوية في اللجان الحكومية العلمية أو المؤقتة أو القيام بمهام ذات صفة عرضية لا تستغرق أكثر من ستة شهور أو التدرج لتدريس القانون في الجامعات والمعاهد العليا وظيفة يحظر معها الجمع بينها وبين المحاماة .
- (٤) الاشتغال بالتجارة .
- (٥) شغل مركز رئيس مجلس الإدارة أو العضو المنتدب أو عضو مجلس إدارة متفرع في شركات المساهمة أو المدير في الشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات التضامن والتوصية .
- (٦) المناصب الدينية .

#### مادة (١٥)

يقدم طلب القيد بالجدول العام إلى لجنة قبول المحامين التي تؤلف برئاسة النقيب أو وكيل النقابة في حالة غيابه وعضوية أربعة من المحامين المقبولين أمام محكمة النقض أو محاكم الاستئناف يختارهم مجلس النقابة من بين أعضائه سنوياً . ويرفق بطلب القيد الأوراق المثبتة لتوافر الشروط المبينة بالمادة ١٣ والتي تبينها النظام الداخلي للنقابة .

#### مادة (١٦)

تتعدد لجنة قبول المحامين مرة على الأقل كل شهر ، ويكون لها أمانة من بين موظفي النقابة يختار النقيب أعضائها ، وتحرر محاضر بأعمالها يوقع عليها من رئيس اللجنة ولا يصح انعقاد اللجنة إلا بحضور ثلاثة أعضاء على الأقل ، على أن يكون من بينهم النقيب أو وكيل النقابة .

#### مادة (١٧)

تصدر اللجنة قرارها بعد التحقق من توافر شروط القيد ، وذلك خلال سنتين يوماً من تاريخ تقديم الطلب . وإذا كان قرارها برفض القيد فعين أن يكون مسبباً ويخطر به طالب القيد خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره .

### مادة (١٨)

لطالب القيد التظلم من القرار الصادر برفض قيده خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره برفض طلبه ، ويقدم التظلم الى لجنة القبول التي تفصل في التظلم بعد سماع اقواله .

ولطالب القيد اذا رفض تظلمه او كانت قد انقضت مواعيد التظلم ان يطعن في القرار الصادر برفض التظلم او رفض القيد امام محكمة استئناف القاهرة خلال ثلاثين يوما من تاريخ رفض التظلم او من تاريخ انتهاء ميعاد التظلم على حسب الاحوال ، ويكون لطالب القيد الطعن امام ذات المحكمة اذا لم يفصل في طلب قيده خلال المدة المبينة بالمادة السابقة .

وفي الحالات المبينة بالفقرات السابقة لا يجوز تجديد الطلب الا اذا زالت الاسباب المانعة من القيد .

### مادة (١٩)

لا يجوز للمحامى الذى يقيد اسمه بجدول المحاماة ان يزاول المهنة الا بعد حلف اليمين بالصيغة الآتية :

« أقسم بالله العظيم ان اؤدى اعمالى بالأمانة والشرف وان احافظ »  
« على سر مهنة المحاماة وان احترم قوانينها وتقاليدها »

ويكون حلف اليمين امام لجنة قبول المحامين بحضور ثلاثة من اعضائها على الاقل .

وتثبت اجراءات حلف اليمين فى محاضر اجتماعات اللجنة .

## الفصل الثالث

فى القيد بجدول المحامين تحت التمرين

### مادة (٢٠)

يكون قيد المحامى بجدول المحامين تحت التمرين لأول مرة اذا لم تتوافر قيده الشروط التى تسمح بقيده فى أحد الجداول الملحقه الأخرى .

ويشترط للقيد فى هذا الجدول الا تجاوز سن طالب القيد اربعين سنة وقامت تقديم الطلب .

### مادة (٢١)

ينجب أن يلحق المحامي تحت التمرين بمكتب أحد المحامين المقبولين للمرافعة أمام محاكم الاستئناف أو محكمة النقض ، أو للعمل باحدى الادارات القانونية في الجهات المرخص لها بذلك طبقا لاحكام هذا القانون تحت اشراف أحد المحامين المقبولين أمام تلك المحاكم من العاملين بالادارة القانونية لهذه الجهة .

وعلى طالب القيد أن يرفق بطلب قيده بجدول المحامين تحت التمرين ببيان باسم المحامي الذي التحق بمكتبه وعنوانه مرفقا به موافقة المحامي ، أو بياناً بالادارة القانونية بالجهة التي التحق بها والتي يجوز للمحامين مزاولة أعمال المحاماة فيها طبقا لاحكام هذا القانون واسم المحامي الذي سيتولي الاشراف عليه في هذه الادارة مرفقا به موافقتها .

### مادة (٢٢)

يقدم طلب القيد بجدول المحامين تحت التمرين مع طلب القيد بالجدول العام ويعرض على لجنة القبول طبقا لاحكام الفصل السابق .

### مادة (٢٣)

مدة التمرين سنتان ، تنقص الى سنة واحدة بالنسبة للحاصلين على دبلوم من دبلومات الدراسات العليا في القانون .

### مادة (٢٤)

يكون تمرين المحامي في السنة الاولى بان يعاون المحامي الذي يتمرن بمكتبه أو الادارة القانونية التي الحق بها ، في اعداد الابحاث والمراجع واستخلاص احكام المحاكم وتحضير صحف الدعاوى ومستنداتها .

ويجوز له الحضور أمام المحاكم الجزئية باسم المحامي الذي يتمرن بمكتبه أو عن محامي الادارة القانونية التي الحق بها دون أن يكون له الحق في أن يوقع صحف الدعاوى أو المذكرات أو الأوراق التي تقدم الى المحاكم المذكورة أو الى مكاتب الشهر والتوثيق أو مكاتب السجل التجاري ، أو أن يعد عقودا باسمه .

### مادة (٢٥)

للمحامي تحت التمرين في السنة الثانية وللمحامي تحت التمرين الحاصل على دبلوم في الدراسات العليا ، أن يترافع اسمه أمام المحاكم الجزئية فيما عدا محاكم أمن الدولة والمحاكم المستعجلة ، وذلك تحت اشراف المحامي الذي التحق بمكتبه أو محامي الادارة القانونية التي الحق بها .

كما يجوز له الحضور باسمه في تحقيقات النيابة والشرطة في مواد المخالفات والجنح ، وباسم المحامي الذي يتمرن في مكتبه في الجنايات .



• ويجوز له الحضور أمام المحاكم الابتدائية عن المحامي الذي يتمرن في مكتبه  
أو محامي الادارة القانونية التي الحق بها •

• كما يجوز له الحضور أمام هذه المحاكم عن محام آخر لا بداء طلب  
بالتأجيل •

• كما يجوز له أن يعد باسمه العقود التي لا تتجاوز قيمتها خمسة آلاف جنيه  
والتي لا تحتاج الى شهر أو توثيق •

• وفي جميع الأحوال لا يجوز للمحامي تحت التمرين تقديم فتوى كتابية باسمه  
أو التوقيع على العقود التي تقدم الى الشهر العقاري فيما عدا طلبات اثبات التاريخ •

#### مادة (٢٦)

• لا يجوز للمحامي تحت التمرين أن يفتح مكتباً باسمه طوال فترة التمرين •

#### مادة (٢٧)

• ننظم النقابات الفرعية للمحامين في بداية كل سنة قضائية ولمدة ستة شهور ،  
محاضرات للمحامين تحت التمرين تتناول الجانب التطبيقي لأعمال المحاماة • وذلك  
طبقاً للمنهج الذي يحدده مجلس النقابة العامة ، ويدعى لالقاء هذه المحاضرات قدامى  
المحامين ورجال القضاء واساتذة القانون وخبرائهم المتخصصون •

#### مادة (٢٨)

• على كل محام من المقبولين أمام محكمة النقض أو من المقبولين أمام  
محاكم الاستئناف ممن مضى على قيده بجدولها خمس سنوات على الأقل أن يلحق  
بمكتبه محامياً تحت التمرين على الأقل • ويقرر له في السنة الأولى مكافأة لا تقل  
عن ثلاثين جنيهاً شهرياً وفي السنة الثانية مكافأة لا تقل عن خمسين جنيهاً شهرياً •

• ويجوز لمجلس النقابة الفرعية أن يطلب من المحامين المقبولين أمام محاكم النقض  
أو محاكم الاستئناف ممن مضى على قيدهم بجدولها خمس سنوات على الأقل أو من  
شركات المحامين زيادة عدد من يقبل للتمرين لديهم بما لا يتجاوز ثلاث محامين ،  
وذلك في ضوء ما يراه من امكانيات المحامي أو شركة المحامين وبعد سماع أقوال  
المحامي المطلوب منه زيادة عدد من يتمرنون لديه • وعند الخلاف يجوز لمجلس  
النقابة الفرعية أو المحامي أن يرفع الأمر الى مجلس النقابة العامة للفصل فيه نهائياً •

• كما يجوز لمجلس النقابة الفرعية بناء على طلب المحامي المقبول أمام محكمة  
النقض ومحاكم الاستئناف أن يقرر اعفاء من قبول أي محام للتمرين بمكتبه اذا رأى  
من ظروفه ما يبرر ذلك •

#### مادة (٢٩) :

إذا انقضت اربع سنوات على قيد المحامي فجدول المحامين تحت التمرين ، دون أن يتقدم لقيده اسمه بجدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية يستبعد اسم المحامي من الجدول ويصدر بإثبات ذلك قرار من لجنة القبول .

ويجوز للمحامي خلال سنة من انتهاء مدة الأربع سنوات المذكورة أن يطلب قيد اسمه بجدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية إذا توافرت فيه شروط هذا القيد على أن يستد إلى النقابة رسوماً جديدة للقيد بالجدول العام بالإضافة إلى رسوم القيد أمام المحاكم الابتدائية .

فإذا انقضت سنة ثانية على استبعاد اسمه من الجدول دون أن يطلب اعيداده قيده فلا يجوز اعيداده قيد اسمه بعد ذلك إلا في جدول المحامين تحت التمرين وبعد دفع رسوم القيد من جديد .

### الفصل الرابع

#### في القبول للمرافعة

#### أمام المحاكم الابتدائية .

#### مادة (٣٠) :

يشترط لقيد اسم المحامي في جدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية :

(١) أن يكون قيداً لمضى فوق انقضاء فترة التمرين المختصص عليها في المادة (٢٣) .

(٢) أن يرفق بطلبه صور المذكرات والابحاث والأوراق القضائية أو العقود والفتاوى والآراء القانونية التي يكون قيد عتاون في اعتدائها مؤشراً عليها بذلك من المحامي الذي يتمرن بمكتبه أو من مدير الإدارة القانونية في الجهة الملحق بها ، وكذلك بياناً رسمياً بالجلسات التي يكون قد حضرها خلال فترة التمرين .

(٣) أن يكون قسماً واطيعاً على حضور المحاضرات التي تلقى على المحامين تحت التمرين والمشار إليها في المادة (٢٧) . ويحدد مجلس النقابة العامة مستويًا نسبة الحضور المطلوبة في هذه المحاضرات .

(٤) أن يجتاز بنجاح الامتحان الذي ينظمه مجلس النقابة الفرعية طبقاً للبرنامج والقواعد التي يقرها مجلس النقابة العامة .

ويسرى هذا الشرط على المحامين الذين يبدأ قيدهم بعد تاريخ العمل بهذا القانون وبعد صدور قرار مجلس النقابة العامة في هذا الشأن .

## مادة (٣١) .

يجوز قييد المحامى مباشرة أمام المحاكم الابتدائية اذا كان قد أمضى فترة التمرين فى أعمال تعد نظيرة لأعمال المحاماة وفق أحكام المادة (٤٨) .

## مادة (٣٢)

تنشأ لجنة القبول أمام المحاكم الابتدائية ، فى دائرة كل محكمة ابتدائية وتشكل برئاسة رئيس المحكمة وعضوية رئيس النيابة العامة وثلاثة من أعضاء مجلس النقابة الفرعية . فاذا كان الطالب قد قضى فترة التمرين فى مكتب أحد العضوين ، يندب مجلس النقابة الفرعية محاميا غيره .

وتقدم طلبات القيد الى لجنة القبول بالمحكمة الابتدائية التى يقع فى دائرتها مكتب المحامى أو الادارة القانونية التى قضى فيها فترة التمرين أو التى يزعم الطالب اتخاذ مكتبه فى دائرتها ، مصحوبا بالمستندات المثبتة لتوافر شروط القيد وشهادة مجددة تثبت عدم توظيفه .

وتبلغ قرارات اللجنة بالقبول أو الرفض الى الطالب والى النقابة العامة خلال عشرة أيام .

ولمن رفض طلبه أن يطعن فى قرار الرفض أمام محكمة الاستئناف التى تقع المحكمة الابتدائية فى دائرتها خلال الأربعين يوما التالية لاختاره .

## مادة (٣٣)

يجوز للمحامى المقييد أمام المحاكم الابتدائية أن يفتح مكتبيا باسمه منفردا أو مع غيره . ويكون حضوره أمام المحاكم الجزئية والمحاكم الابتدائية والمحاكم الادارية التى تناظرها ويجوز له الحضور أمام محاكم الاستئناف ومحاكم القضاء الادارى نيابة عن أحد المحامين المقيدين أمام هذه المحاكم وعلى مسئوليته . كما يكون له أن يحضر باسمه فى سائر التحقيقات التى تجريها النيابة العامة .

وللمحامى المقييد أمام المحاكم الابتدائية اعداد العقود المختلفة وشهرها وتوقيع الطلبات والأوراق المتعلقة بها ، وذلك فيما عدا عقود تأسيس شركات المساهمة وعقود الرهن الرسمى أو تعديلها .

ولا يجوز للمحامى أمام المحاكم الابتدائية اعطاء الآراء والفتاوى القانونية المكتوبة .



## الفصل الخامس

### فى القبول للمرافعة امام محاكم الاستئناف

#### مادة ( ٢٤ )

يشترط لقبول المحامى امام محاكم الاستئناف أن يكون المحامى قد اشتغل بالمحاماة فعلا ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ قيد اسمه بجدول المحامين المقبولين للمرافعة امام المحاكم الابتدائية .

ويثبت الاشتغال بالمحاماة بتقديم بيان رسمى بالجلسات التى يكون قد حضرها وبتقديم صور المذكرات والأوراق القضائية التى يكون قد باشرها أو الفتاوى والآراء القانونية أو العقود التى يكون قد أعدها .

ويجوز استثناء القيد مباشرة امام محاكم الاستئناف لمن لم يسبق قيده امام المحاكم الابتدائية ، اذا كان قد اشتغل بأعمال تعد نظير لأعمال المحاماة طبقا لأحكام المادة ( ٥٠ ) وذلك لمدة خمس سنوات على الأقل .

ولا يجوز قبول القيد الأول مرة بجدول المحامين امام محاكم الاستئناف لمن يكون قد انقطع عن مزاولة الأعمال القانونية النظيرة مدة تجاوز خمس سنوات .

#### مادة ( ٣٥ )

تفشا لجنة للقبول امام محاكم الاستئناف فى دائرة كل محكمة استئناف ، وتشكل برئاسة رئيس محكمة الاستئناف والمحامى العام وثلاثة من أعضاء مجلس النقابة الفرعية .

وتقدم طلبات القيد الى لجنة القبول بمحكمة الاستئناف التى يقع فى دائرتها مكتب المحامى أو الادارة القانونية التى يلحق بها المحامى ، أو التى يزعم طالب القيد من النظراء العمل فى دائرتها .

وتبلغ قرارات اللجنة بالقبول أو الرفض الى الطالب والى النقابة العامة والنقابة الفرعية المختصة خلال خمسة عشر يوما .

ولمن يرفض طلبه ان يطعن فى قرار الرفض امام الدائرة الجنائية لمحكمة النقض خلال اربعين يوما من تاريخ ابلاغه بالقرار .

#### مادة ( ٣٦ )

للمحامى المقيد بجدول محاكم الاستئناف وحده الحضور والمرافعة امام جميع

محاكم الاستئناف ومحاكم القضاء الإداري • ولا يجوز قبول صحف الدعاوى أمام هذه المحاكم وما يعادلها إلا إذا كان موقعا عليها منه ، والا حكم بعدم قبول الصحيفة •

ويكون للمحامى أمام محاكم الاستئناف حق الحضور والمرافعة أمام جميع المحاكم فيما عدا محاكم النقض والإدارية العليا والدستورية العليا •

كما يكون له ابداء الفتاوى القانونية واعداد العقود وشهرها والقيام بكافة أعمال المحاماة الأخرى •

واستثناء مما تقدم لا يجوز للمحامى المقيد بالنقابة الفرعية باحدى محاكم الاستئناف، ان يحضر أمام محاكم الجنايات فى دائرة محكمة استئناف أخرى ، الا منضما لمحام موكل فى نفس الدعوى من المحامين المقيدين بالنقابة الفرعية فى دائرة محكمة الاستئناف المذكورة ، أو بناء على اذن من نفس الدائرة بسبب ظروف الدعوى أو أهميتها •

#### مادة (٣٧)

يضع مجلس النقابة خلال خمس سنوات نظاما لتخصص المحامين المقبولين أمام محاكم الاستئناف ، ويصدر بهذا التخصص قرار من وزير العدل •

### الفصل السادس

#### فى القبول للمرافعة أمام محكمة النقض

#### مادة (٣٨)

ينشأ جدول خاص للمحامين المقبولين أمام محكمة النقض وما يعادلها وتعد المحكمة الادارية العليا والمحكمة الدستورية العليا فى ذلك معادلة لمحكمة النقض •

#### مادة (٣٩)

يشترط لقبول طالب القيد بجدول المحامين أمام محكمة النقض ان يكون طالب القيد من الفئات الآتية :

- (١) المحامين المقبولين أمام محاكم الاستئناف الذين يكون قد مضى على اشتغالهم بالمحاماة فعلا أمام هذه المحاكم عشر سنوات على الأقل •
- (٢) اساتذة القانون فى الجامعات المصرية الذين يكون قد مضى على تعيينهم ثلاث سنوات على الأقل فى وظيفة الاستاذ •
- (٣) المستشارون السابقون بالمحاكم وما يعادلها من وظائف الهيئات القضائية الذين يكون قد مضى على شغلهم هذه المناصب ثلاث سنوات على الأقل •

#### مادة (٤٠)

يقدم طلب القيد فى جدول المحامين امام محكمة النقض الى لجنة تشكل برئاسة رئيس محكمة النقض والنائب العام وعمية كلية حقوق القاهرة ونقيب المحامين ومن عضوين يندبهما مجلس النقابة سنويا من بين أعضائه أو غيرهم المقبولين امام محكمة النقض ، ويبلغ قرار اللجنة بالقبول أو الرفض الى الطالب والى النقابة العامة .

وللمحامى الذى رفض طلبه ان يطعن فى قرار الرفض امام الدائرة الجنائية لمحكمة النقض خلال الاربعين يوما التالية لابلاغه .

#### مادة (٤١)

فى غير المواد الجنائية لا يجوز التقرير بالطعن امام محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا والمحكمة الدستورية العليا ، الا للمحاميين المقيدين بجدول المحامين امام محكمة النقض والا حكم بعدم قبول الطعن . كما لا يجوز لغيرهم الحضور عن الخصوم والمرافعة امام هذه المحاكم .

#### مادة (٤٢)

يقتصر حضور المحامين المقبولين امام محكمة النقض على هذه المحكمة ، والمحكمة الادارية العليا والمحكمة الدستورية العليا ، دون سائر المحاكم الاخرى ، ويكون لهم ابداء الفتاوى والآراء القانونية واعداد العقود ، على انه بالنسبة للمحاميين المقيدين بجدول المحامين امام محكمة النقض ، عند العمل بأحكام هذا القانون يستمر حقهم فى الحضور والمرافعة امام سائر المحاكم .

### الفصل السابع

#### فى جدول المحامين المنتسبين

#### مادة (٤٣)

ينشأ جدول خاص للمحاميين المنتسبين ويقبل للقيد فيه المحامون الذين ينتمون الى جنسية احدى الدول العربية والمقيدون باحدى نقاباتها بشرط المعاملة بالمثل . وتختص لجنة القبول المنصوص عليها فى المادة ١٥ بالنظر فى طلبات القيد بهذا الجدول ، ويسمى من يقيد به « محاميا منتسبا » .

#### مادة (٤٤)

مع عدم الاخلال بأحكام الاتفاقيات القضائية المبرمة بين مصر والدول العربية للمحامى المقيد بجدول المنتسبين من رعايا هذه الدول ، المرافعة امام المحاكم المصرية بالاشتراك مع محام مصرى فى الدرجة المقابلة للدرجة التى يحق له المرافعة امامها طبقا لقانون بلده ، وذلك فيما عدا الطعون الدستورية والادارية .

كما يجوز لمجلس النقابة العامة ان ياذن للمحاميين فى الدول العربية ولو لم يتم قيدهم بجدول المحامين المنتسبين بالمرافعة فى دعوى معينة طبقا للضوابط المبينة بالفقرة السابقة .



## الفصل الثامن

### فى جدول المحامين غير المشتغلين

#### مادة (٤٥)

للمحامى الذى يرغب فى اعتزال المحاماة ان يطلب الى لجنة قبول المحامين المنصوص عليها فى المادة ١٥ نقل اسمه الى جدول المحامين غير المشتغلين .

وعلى المحامى ان يطلب ايضا نقل اسمه الى جدول غير المشتغلين اذا تولى احدى الوظائف أو الأعمال التى لا يجوز الجمع بينها وبين المحاماة أو اذا كف عن مزاولة المهنة ويتعين عليه أن يخطر لجنة القبول بذلك خلال ثلاثين يوما .

وعلى الادارات القانونية فى الجهات التى يجوز لمحاميتها مزاولة اعمال المحاماة طبقا لاحكام هذا القانون اخطار النقابة بأى تغيير يطرأ على اعضاء هذه الادارات مما يستوجب نقل اسم العضو الى جدول غير المشتغلين .

#### مادة (٤٦)

لجنة قبول المحامين بعد سماع اقوال المحامى او بعد اعلانه فى حالة تخلفه عن الحضور ، ان تقرر نقل اسمه الى جدول المحامين غير المشتغلين اذا فقد شرطا من شروط القيد فى الجدول العام المنصوص عليها فى هذا القانون .

ويكون للمحامى حق الطعن امام الدائرة الجنائية بمحكمة النقض فى القرار الذى يصدر فى هذا الشأن خلال الاربعين يوما التالية لاعلانه بهذا القرار .

#### مادة (٤٧)

يجوز لمن ينقل اسمه الى جدول غير المشتغلين ان يطلب اعادة قيده اذا كان من المحامين السابق قيدهم بجدول المحامين امام محاكم الاستئناف أو محكمة النقض .

فاذا كان من غير هؤلاء فلا يجوز اعادة قيده الا اذا كان قد مارس اعمالا نظيره لاعمال المحاماة خلال المدة التى نقل فيها اسمه الى جدول غير المشتغلين .

وفى جميع الاحوال يشترط الا يزيد انقطاع المحامى عن ممارسة اعمال المحاماة او الاعمال النظيرة لها على عشر سنوات ، مع عدم الاخلال بحقه فى ان يطلب قيده من جديد فى الجدول العام اذا توافرت فيه شروط هذا القيد .

## الفصل التاسع

### فى الأعمال النظرية لأعمال المحاماة

#### مادة (٤٨)

يعد نظيرا لأعمال المحاماة عند تطبيق احكام القيد بجدول المحامين المشار اليها فى الفصل السابق ، الوظائف الفنية فى القضاء ومجلس الدولة والمحكمة الدستورية العليا والنيابة العامة والنيابة الادارية وادارة قضايا الحكومة وتدريس القانون فى الجامعات .

وتعد مدة الدراسة للحصول على درجة الدكتوراة فى القانون من احدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها فى الخارج عقلا نظيرا للمحاماة بما لا يجاوز خمس سنوات .

ويصدر قرار من وزير العدل بعد اخذ رأى مجلس النقابة العامة والمجلس الاعلى للهيئات القضائية بما يعتبر من الأعمال القانونية الاخرى التى تعد نظيرا لأعمال المحاماة .

## الباب الثانى

### فى حقوق المحامين وواجباتهم

## الفصل الاول

### فى حقوق المحامين

#### مادة (٤٩)

للمحامى ان يسلك الطريق التى يراها ناجحة طبقا لاصول المهنة فى الدفاع عن موكله ولا يكون مسئولا عما يورده فى مرافعته الشفوية أو فى مذكراته المكتوبة مما يستلزمه حق الدفاع .

#### مادة (٥٠)

للمحامى حرية قبول التوكيل فى دعوى معينة أو عدم قبوله وفق ما يمليه عليه اقتناعه مع مراعاة ما تنص عليه المادتان (٦١ ، ٦٢) .

#### مادة (٥١)

استثناء من الاحكام الخاصة بنظام الجلسات والجرائم التى تقع فيها المنصوص عليها فى قانونى المرافعات والاجراءات الجنائية اذا وقع من المحامى اثناء وجوده بالجلسة لاداء واجبه أو بسببه اخلال بنظام الجلسة أو أى امر يستدعى محاسبته نقابيا أو جنائيا ، يأمر رئيس الجلسة بتحرير محضر بما حدث ويحيله الى النيابة العامة ويخطر النقابة الفرعية المختصة بذلك .

**مادة (٥٢)**

فى الحالات المبينة بالمادة السابقة لا يجوز القبض على المحامى أو حبسه احتياطيا ، ولا ترفع الدعوى العمومية فيها الا بأمر من النائب العام أو من ينوب عنه من المحامين العامين .

ولا يجوز أن يشترك فى نظر الدعوى الجنائية أو دعوى المساءلة النظامية المرفوعة على المحامى أحد من أعضاء الهيئة التى وقع الاعتداء عليها .

**مادة (٥٣)**

لا يجوز التحقيق مع محام أو تفتيش مكتبه الا بمعرفة أحد أعضاء النيابة العامة ، ويجب على النيابة العامة أن تخطر مجلس النقابة الفرعية قبل البدء فى تحقيق أى شكوى أو بلاغ ضد محام بوقت مناسب .

ولمجلس النقابة المختص أن ينبى عنه أحد المحامين لحضور التحقيق وذلك دون اخلال بحق المحامى الذى يجرى التحقيق معه فى الاستعانة بمن يختاره من زملائه المحامين .

ولا يجوز حرمان المحامى المتهم من الاستعانة بمحام اذا كان التحقيق بشأن جناية أو جنحة متعلقة بعمله أو بنشاطه المهنى ولو قررت النيابة اجراء التحقيق فى غيبة الخصوم .

**مادة (٥٤)**

للمحامى حق الاطلاع على دعاوى والأوراق القضائية والحصول على البيانات المتعلقة بالدعاوى التى يباشرها .

ويجب على جميع المحكام والنيابات ودوائر الشرطة ومأموريات الشهر العقارى وغيرها من الجهات التى يمارس المحامى مهمته امامها ان تقدم له التسهيلات التى يقتضيها القيام بواجبه وتمكينه من الاطلاع على الأوراق والحصول على البيانات وحضور التحقيق مع موكله وفقا لأحكام القانون ولا يجوز رفض طلباته بدون مسوغ قانونى .

**مادة (٥٥)**

للمحامى المرخص له من النيابة العامة بزيارة أحد المحبوسين فى السجون العمومية حق زيارته فى أى وقت والاجتماع به على انفراد ، وفى مكان لائق داخل السجن .

**مادة (٥٦)**

يعاقب من اهان محاميا بالاشارة أو القول أو التهديد اثناء قيامه بأعمال مهنته أو بسببها بالعقوبة المقررة لمن يرتكب هذه الجريمة ضد أحد أعضاء هيئة المحكمة .



**مادة (٥٧)**

لا يجوز الحجز على مكتب المحامى وكافة محتوياته المستخدمة فى مزاولة المهنة .

**مادة (٥٨)**

للمحامى، تحت مسئوليته ان ينيب عنه فى الحضور او فى المرافعة او غير ذلك من اعمال المحاماة محاميا آخر من المحامين الذين يجيز لهم هذا القانون القيام بالعمل المنسوب به .

**مادة (٥٩)**

لا يلتزم المحامى الذى يحضر عن موكله بمقتضى توكيل عام ان يودع التوكيل بملف الدعوى على ان يكتفى بالاطلاع عليه واثبات رقمه وتاريخه والجهة المحرر امامها بمحضر الجلسة .

ويقبل فى التوكيل الصادر من محام الى زميل له فى دعوى شخصية خاصة به ، ان يكون توكيلا مصدقا عليه من النقابة الفرعية المختصة .

**الفصل الثانى****فى واجبات المحامين****مادة (٦٠)**

على المحامى ان يلتزم فى سلوكه المهنى والشخصى بمبادئ الشرف والاستقامة والنزاهة وان يقوم بجميع الواجبات التى يفرضها عليه هذا القانون والنظام الداخلى للنقابة ولوائحها وآداب المحاماة وتقاليدها .

**مادة (٦١)**

يلتزم المحامى بأن يدافع عن المصالح التى يعهد اليه بكفاية وتجرد وان يبذل فى ذلك غاية جهده وعنايته .

ولا يجوز له النكوص عن الدفاع عن متهم فى دعوى جنائية الا اذا استشعر انه لن يستطيع بسبب ظروفه او ملابسات الدعوى ان يؤدى واجب الدفاع فيها بأمانة وكفاية .

**مادة (٦٢)**

على المحامى تقديم المساعدات القضائية للمواطنين غير القادرين وغيرهم فى الحالات التى ينص عليها هذا القانون . وعليه ان يؤدى واجبه عمل يتحجب للدفاع عنه بنفس العناية التى يبذلها اذا كان موكلا .

ولا يجوز للمحامى المنتدب للدفاع أن يتنحى عن مواصلة الدفاع الا بعد استئذان المحكمة التى يتولى الدفاع امامها وعليه أن يستمر فى الحضور حتى تقبل تنحيته ويعين غيره .

#### مادة (٦٣)

على المحامى أن يمتنع عن اداء الشهادة عن الوقائع أو المعلومات التى علم بها عن طريق مهنته اذا طلب منه ذلك من ابلغها اليه ، الا اذا كان ذكرها له يقصد ارتكاب جنائية او جنحة .

#### مادة (٦٤)

لا يجوز لمن تولى وظيفة عامة أو خاصة وانتهت علاقته بها واشتغل بالمحاماة ان يقبل الوكالة بنفسه او بواسطة محام يعمل فى مكتبه بأية صفة كانت فى دعوى ضد الجهة التى كان يعمل بها وذلك خلال السنوات الثلاث التالية لانتهاء علاقته بها .

ويسرى هذا الحظر على المحامى الذى يتولى عضوية مجلس الشعب ومجلس الشورى أو المجالس المحلية بالنسبة للدعاوى التى ترفع على هذه المجالس .

#### مادة (٦٥)

يرعى المحامى فى مخاطبته المحاكم عند انعقادها أن يكون ذلك بالتوقيير اللازم وأن يعمل على أن تكون علاقته باعضاء الهيئات القضائية قائمة على التعاون والاحترام المتبادل .

#### مادة (٦٦)

يرعى المحامى فى معاملته لزملائه ما تقضى به قواعد اللياقة وتقاليد المحاماة .  
وفيما عدا الدعاوى المستعجلة يجب عليه أن يستأذن مجلس النقابة الفرعية التى يتبعها المحامى اذا اراد مقاضاة زميل له .

كما لا يجوز فى غير الدعاوى المستعجلة وحالات الادعاء بالحق المدعى أن يقبل الوكالة فى دعوى أو شكوى مقدمة ضد زميله الا بعد استئذان رئيس النقابة الفرعية التى يتبعها المحامى .

واذا لم يصدر الاذن فى الحاليتين المبينتين بالفقرتين السابقتين خلال خمسة عشر يوما كان للمحامى اتخاذ ما يراه من اجراءات .

#### مادة (٦٧)

على المحامى أن يمتنع عن سب خصم موكله أو ذكر الامور الشخصية التى تسمى اليه أو اتهامه بما يمس شرفه وكرامته ، ما لم تستلزم ذلك ضرورة الدفاع عن مصالح موكله .

#### مادة (٦٨)

لا يجوز للمحامى أن يدلى بتصريحات أو بيانات عن القضايا المنظورة التى يتسولى الدفاع فيها أو أن يتشر أمورا من شأنها التأثير فى سير هذه الدعاوى لصالح موكله أو ضد خصمه .

#### مادة (٦٩)

لا يجوز للمحامى أن يتوسل فى مزاولة مهنته بوسائل الدعاية أو الترغيب أو استخدام الوسطاء أو الإيحاء بأى نفوذ أو صلة حقيقية أو مزعومة ولا يجوز أن يضع على أوراقه أو لافتة مكتبه ، أى القاب غير اللقب العلمى وبيان درجة المحكمة المقبول للمرافعة أمامها ، ويحظر استخدام لقب المستشار كلقب يسبق اسم المحامى ولو كان صاحبه قد سبق له شغل هذا المنصب فى القضاء .

#### مادة (٧٠)

مع عدم الإخلال بحقوق ورثة المحامى ، لا يجوز أن تخصص حصة من أتعاب المحامى لشخص من غير المحامين ولو كان من موظفى مكتبه .

#### مادة (٧١)

يكون حضور المحامى أمام جميع المحاكم بالرداء الخاص بالمحاماة ، وعلى المحامى أن يحافظ على أن يكون مظهره لائقا وجديرا بالاحترام .

#### مادة (٧٢)

مع مراعاة الأحكام الخاصة بالمحامين أعضاء الإدارات القانونية يجب على المحامى أن يتخذ له مكتبا لائقا فى دائرة النقابة الفرعية المقيد بها .

#### مادة (٧٣)

يلتزم المحامى بالإشراف على الموظفين العاملين بمكتبه ومراقبة سلوكهم والتحقق من أنهم يؤدون ما يكلفون به بأمانة وصديق .

ويجب أن يكون التوكيل الصادر من المحامى الى أحد موظفى مكتبه مقضورا على القيام بالإطلاع نيابة عن المحامى وتقديم الأوراق واستلامها ودفع الرسوم والأمانات واستردادها .

ويقبل فى هذا التوكيل أن يكون مصدقا عليه من النقابة الفرعية المختصة .

#### مادة (٧٤)

لا يجوز للمحامى التوقيع على صحف الدعاوى والطعون وسائر أوراق المخضرين والعقود المقدمة للشهر العقارى أو الحضور والمرافعة بالمخالفة لأحكام ممارسة أعمال



المحامية المنصوص عليها في هذا القانون والا حكم بعدم قبول الاجراء او بطلانه بحسب الاحوال وذلك مع عدم الاخلال بمسئولية المحامي طبقا لاحكام هذا القانون ومسئوليته قبل من اضربه الاجراء المخالف .

### الفصل الثالث

#### في علاقة المحامي بموكله

##### مادة (٧٥)

يتولى المحامي تمثيل موكله في النزاع الموكل فيه في حدود ما يعهد به اليه وطبقا لطلباته ، مع احتفاظه بحرية دفاعه في تكييف الدعوى وعرض الاسانيد القانونية طبقا لاصول الفهم القانوني السليم .

##### مادة (٧٦)

يتولى المحامي اخطار موكله بمراحل سير الدعوى وما يتم فيها وان يبين له موقفه فيها وفق تقديراته وان يحيطه علما بتصوراتها . وعليه ان يبادر الى اخطاره بما يصدر من احكام فيها وان يقدم له النصيح فيما يتعلق بالطعن في الحكم اذا كان في غير مصلحته ، وان يلفت نظره الى مواعيد الطعن .

##### مادة (٧٧)

على المحامي ان يحتفظ بما يفرض به اليه موكله من معلومات ، ما لم يطلب منه ابداءها للدفاع عن مصالحه في الدعوى .

##### مادة (٧٨)

على المحامي ان يمتنع عن ابداء أية مساعدة ولو من قبيل المشورة لخصم موكله في النزاع ذاته او في نزاع مرتبط به اذا كان قد أبدى فيه رأيا للخصم أو سبقت له وكالة عنه فيه ثم تنحى عن وكالته وبصفة عامة لايجوز للمحامي ان يمثل مصالح متعارضة . ويسرى هذا الحظر على المحامي وشركائه وكل من يعمل لديه في نفس المكتب من المجامين بأية صفة كانت .

##### مادة (٧٩)

لا يجوز للمحامي ان يبتاع كل او بعض الحقوق المتنازع عليها اذا كان يتولى الدفاع بشأنها .

##### مادة (٨٠)

يجب على المحامي ان يتفق كتابة مع موكله على تحديد أتعابه وشروط استحقاقها ما لم يتم مانع يحول بينه وبين ذلك ولو كان المانع ادبيا او بسبب ظروف الاستعجال او اذا تفرغت عن الدعوى موضوع الاتفاق دعاوي لم تكن ملحوظة عند الاتفاق .

ويحدد المحامي اتعابه مع موكله بمراعاة ظروف الدعوى ومدى ما ينتظر أن يبذل فيها من جهد ووقت ومدى أهمية ما يثيره من نقاط قانونية دولي أن تكون ملائمة الموكل أساسا لتحديد هذه الاتعاب بصرف النظر عن الجهد المطلوب بذله .

وعلى المحامي في حالة عدم الاتفاق كتابة على الاتعاب ، أن يخطر موكله قبل مباشرة التوكيل بمستوى الاتعاب التي يجرى مكتبه على التعامل بها . ويجوز أن يكون تحديد هذه الاتعاب على أساس مبلغ معين لكل ساعة عمل مبذولة ، أو أن تحدد جزائيا ، أو على أساس نسبة مما قد يحكم به في الدعوى ، على ألا تتجاوز هذه النسبة عشرين في المائة مما قد يقضى به لصالح الموكل نهائيا . وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يكون أساس تعامل المحامي مع موكله أن تكون اتعابه حصة عينية من الحقوق المتنازع عليها .

#### مادة (٨١)

إذا انتهى المحامي الدعوى أو النزاع صلحا أو تحكيميا وفق ما فوضه به موكله استحق الاتعاب المتفق عليها ما لم يكن قد تم الاتفاق على غير ذلك .

كما يستحق المحامي اتعابه إذا انتهى موكله الوكالة بغير سند قانوني قبل اتمام المهمة الموكولة اليه .

وفي حالة وفاة المحامي قبل أداء العمل الموكل به يكون لورثته الحق في طلب تقدير اتعاب ما أداء من أعمال في ضوء الجهد المبذول ومع مراعاة ما يكون قد تضمنه الاتفاق بين مورثهم وبين الموكل .

#### مادة (٨٢)

للمحامي إذا وقع خلاف بينه وبين موكله بشأن تحديد اتعابه في حالة عدم الاتفاق كتابة عليها أن يقدم إلى النقابة الفرعية التي يتبعها طلبا بما يحدده من اتعاب ويعرض هذا الطلب على لجنة يشكلها مجلس النقابة الفرعية من ثلاثة من أعضائه ويخطر الموكل بالحضور أمامها لإبداء وجهة نظره .

والطرفين أن يتفقا كتابة على تحكيم هذه اللجنة وقبول قرارها ، فإذا لم يتفقا على هذا التحكيم كان للجنة أن تقولي الوساطة بين المحامي وموكله ، فإذا لم يقبل الطرفان ما تعرضه عليهما أو إذا تأخرت في تقديم وساطتها مدة ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الطلب جاز لأي من الطرفين أن يلجأ إلى القضاء مباشرة .

وإذا قبل الطرفان ما تعرضه عليهما حرر محضر بذلك يوقع عليه الطرفان مع ممثل النقابة الفرعية وتوضع عليه الصيغة التنفيذية بواسطة قاضي الأمور الوقتية المختص وذلك بغير رسوم .

وفي حالة وفاة المحامي يكون لورثته نفس حقوقه في طلب تقدير اتعاب مورثهم عن الجهد المبذول خلال المدة السابقة على الوفاة .

#### مادة (٨٣)

يسقط حق المحامي في مطالبة موكله أو ورثته بالاتعاب عند عدم وجود

اتفاق كتابي بشأنها بمضى ثلاث سنوات من تاريخ انتهاء الوكالة أو من تاريخ وفاة الموكل حسب الأحوال . وتنقطع هذه المدة بالمطالبة بها بكتاب موصى عليه .

#### مادة (٨٤)

للمحامى الحق فى أن يسترد من موكله ما يكون قد أنفقه من مصروفات مؤيده بالمستندات أو مما يجرى به العرف .

#### مادة (٨٥)

لانتعاب المحامين وما يلحق بها من مصروفات امتياز يلى مباشرة حق الخزنة العامة على ما آل موكله نتيجة عمل المحامى أو الحكم فى الدعوى موضوع الوكالة وعلى ضمانات الافراج والكفالات ايا كان نوعها .

#### مادة (٨٦)

على المحامى عند انتهاء توكيله لاي سبب من الأسباب ان يقدم بيانا الى موكله بما يكون قد اتخذه من اجراءات قضائية وما يتعين اتخاذه فيها وبما يكون قد تم دفعه أو تحصيله ناشئا عن الدعوى او بمناسبتها . وان يرد الى الموكل جميع ما سلمه اليه من أوراق أو مستندات ما لم يكن قد تم ايداعها فى الدعوى ، وان يوافيه بصور المذكرات والاعلانات التى تلقاها باسمه .

ومع ذلك لا يلتزم المحامى بأن يسلم موكله مسودات الأوراق التى حررها فى الدعوى ولا الكتب الواردة اليه . ومع ذلك يجب على المحامى ان يعطى موكله صورة من هذه الأوراق ببناء على طلب الموكل وعلى نفقته .

#### مادة (٨٧)

عند وجود اتفاق كتابي على الانتعاب يحق للمحامى حبس الأوراق والمستندات المتعلقة بموكله أو حبس المبالغ المحصلة لحسابه بما يعادل مطلوبه من الانتعاب التى لم يتم سدادها له وفق الاتفاق .

واذا لم يكن هناك اتفاق كتابي على الانتعاب ، كان للمحامى أن يستخرج صورة من هذه الأوراق والمستندات التى تصلح سنداً له فى المطالبة ، وذلك على نفقة موكله . ويلتزم برد الصور الاصلية لهذه الأوراق متى استوفى من موكله مصروفات استخراجها .

وفى جميع الأحوال يجب ان يراعى الا يقترب على حبس الأوراق والمستندات تفويت اى ميعاد محدد لاتخاذ اجراء قانونى يقترب على عدم مراعاته سقوط الحق فيه .

#### مادة (٨٨)

يسقط حق الموكل فى مطالبة محاميه برد الأوراق والمستندات والحقوق المدنية على عقد الوكالة بمضى ثلاث سنوات من تاريخ انتهاء وكالته ، وتنقطع هذه المدة بالمطالبة بها بكتاب موصى عليه .



### مادة (٨٩)

لا يجوز للمحامى أن يتنازل عن التوكيل فى وقت غير لائق . ويجب عليه أن يخطر موكله بكتاب موصى عليه بتنازله عن التوكيل وأن يستمر فى اجراءات الدعوى شهرا على الأقل متى كان ذلك لازما للدفاع عن مصالح الموكل .  
ويُتعين على المحكمة تأجيل الدعوى المدة الكافية لتوكيل محام آخر .

## الفصل الرابع

### فى المساعدات القضائية

### مادة (٩٠)

تقوم مجالس النقابات الفرعية بتشكيل مكاتب تابعة لها لتقديم المساعدات القضائية لغير القادرين من المواطنين فى دائرة اختصاص كل منها .  
وتشمل هذه المساعدات القضائية رفع الدعاوى والحضور فيها وفى تحقیقات النيابة العامة واعطاء المشورة القانونية وصياغة العقود .  
ويصدر مجلس النقابة العامة نظاما لمكاتب المساعدات القضائية يبين كيفية ترتيب المحامين بهذه المكاتب والمكافآت التى تدفع لهم وشروط انتفاع المواطنين بخدماتها .

### مادة (٩١)

مع عدم الاخلال بحكم المادة السابقة يندب مجلس النقابة الفرعية محاميا للحضور عن المواطن الذى يتقرر اعفاؤه من الرسوم القضائية لاسبابه .  
ويقوم المحامى المنتدب بالدفاع عنه امام القضاء بغير اقتضاء أى اتعاب منه .

### مادة (٩٢)

إذا رفض عدة محامين قبول الوكالة فى دعوى من الدعاوى التى يتطلب القانون اتخاذ الاجراء القانونى فيها عن طريق مكتب محام ، يندب مجلس النقابة الفرعية بناء على طلب صاحب الشأن محاميا لاتخاذ الاجراء القانونى والحضور والمرافعة ، ويحدد مجلس النقابة اتعابه بموافقة صاحب الشأن .

### مادة (٩٣)

فى حالة فساد المحامى أو استبعاد اسمه أو محوه من الجدول أو تقييد جريته وبصورة عامة فى جميع الاحوال التى يستحيل فيها عليه ممارسة المحاماة ومتابعة اعمال ودعاوى موكله ، يندب مجلس النقابة الفرعية بناء على طلب ذوى الشأن محاميا من نفس درجة القيد على الأقل تكون مهمته اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالمحافظة على مصالح الموكلين وتصفية المكتب اذا كان لذلك مقتضى . وتتم هذه التصفية بموافقة ذوى الشأن وتحت اشراف مجلس النقابة الفرعية .

**مادة (٩٤)**

يكون سحب المحامين في الحالات السابقة بالدور من الكشف السنوية التي تعدها النقابة الفرعية لهذا الغرض من بين المحامين الذين يزاولون المهنة استقلالا وبقرار من مجلسها . وفي حالة الاستعجال يصدر القرار من نقيب النقابة الفرعية . ويجوز لمجلس النقابة الفرعية وحده الاستثناء من الدور نظرا لطبيعة الدعوى او بناء على طلب المحامي الذي يتولى اجراءات اعفاء موكله المعسر من الرسوم .

ويجب على المحامي المنتدب ان يقوم بما يكلف به ولا يسوغ له ان يتنحى الالاسباب تقبلها الجهة التي نذبتة .

**مادة (٩٥)**

تؤول اتعاب المحاماة التي تقدرها المحاكم في حالة الانتداب الى صندوق الرعاية الاجتماعية والصحية المنصوص عليه في هذا القانون .

## الفصل الخامس

### في المسألة النظامية

**مادة (٩٦)**

يعد سلوكا مهنيا مستوجبا للمسألة النظامية اتيان المحامي احد الافعال الآتية :

- ( ا ) الاخلال بالواجبات المنصوص عليها في الفصلين الثاني والرابع من هذا الباب .
- ( ب ) الاخلال بلأداب المهنة المتعلقة بصلات المحامي بموكله المنصوص عليها في الفصل الثالث من هذا الباب .
- ( ج ) ارتكاب جريمة مخلة بالشرف او الاعتبار وصدور حكم نهائي عليه فيها بالادانة .
- ( د ) تقديم بيانات غير صحيحة عند طلب القيد او التدرج في القبول في جداول المحامين .
- ( هـ ) مخالفة الأحكام المتعلقة بممارسة المهنة .

**مادة (٩٧)**

مع مراعاة ما نص عليه في المادة التالية ، يحال المحامي الذي ينسب اليه مخالفة مسلكية مما هو مبين بالمادة السابقة الى لجنة النظام بالنقابة الفرعية المختصة التي تتولى التحقيق معه .

وتكون الاحالة الى هذه اللجنة بقرار من رئيس النقابة الفرعية .

**مادة (٩٨)**

تتولى لجنة النظام بالنقابة العامة التحقيق فيما ينسب الى أعضاء مجلس النقابة العامة ورؤساء النقابات الفرعية وأعضائها والمحامين المقبولين أمام محكمة النقض والمحامين المقبولين أمام محاكم الاستئناف الذين مضى على قيدهم بجدول الاستئناف أكثر من عشر سنوات .

وتكون الاحالة الى لجنة النظام بالنقابة العامة بقرار من نقيب المحامين .

#### مادة (٩٩)

تتولى لجنة النظام المنصوص عليها في المادتين السابقتين التحقيق مع المحامي فيما نسب اليه . ويجوز لها ان تدب احد اعضائها للقيام بهذا التحقيق او باى اجراء فيه . ويكون تحقيقها مكتوبا ويوقع عليه من رئيس اللجنة او العضو الذى قام باجراء التحقيق وتسمع فيه اقوال المحامي فى جميع الأحوال .

واذا رفض المحامي ابداء اقواله او لم يحضر رغم اخطاره جاز السير فى اجراءات التحقيق .

#### مادة (١٠٠)

يحال المحامي الى المساعلة النظامية بقرار من مجلس النقابة الفرعية المختص ، بناء على التحقيق الذى أجرته لجنة النظام . ولا يجوز ان يشترك فى اصدار القرار احد من اعضاء هذه اللجنة .

كما يجوز ان تكون الاحالة بقرار من النائب العام او المحامي العام لدى محكمة الاستئناف التى يوجد بها مقر المحامي .

#### مادة (١٠١)

اذا تبينت المحكمة بمناسبة دعوى منظورة امامها ، ان المحامي قد سلك سلوكا يستوجب مساءلته نظاميا ، كان لها ان تطلب من مجلس النقابة الفرعية المختص او من النائب العام او المحامي العام لدى محكمة الاستئناف التى يوجد بها مقر المحامي ، مساءلته نظاميا .

#### مادة (١٠٢)

تكون المساعلة النظامية للمحامين بجميع درجاتهم فيما عدا المحامين تحت التمرين من اختصاص مجلس يشكل برئاسة رئيس محكمة الاستئناف التى يقع فى دائرتها مقر المحامي او من احد نوابه ، ومن عضوية اثنين من مستشارى هذه المحكمة ، واثنين من المحامين يختار احدهما مجلس النقابة الفرعية المختص ويختار ثانيهما المحامي المقدم ضده طلب المساعلة النظامية .

#### مادة (١٠٣)

يحدد رئيس المجلس المشبار اليه فى المادة السابقة ميعاد الجلسة التى ينظر فيها طلب المساعلة ويخطر بها المحامي قبل الموعد بأسبوع على الأقل .

وعلى مجلس النقابة والمحامي اخطار رئيس المجلس باسم ممثله قبل موعد الجلسة بثلاثة ايام ، فاذا لم يقم احدهما بالاخطار او لم يحضر ممثله فى الموعد المحدد ، كان لرئيس المجلس السير فى الاجراءات ويعد انعقاد المجلس صحيحا فى هذه الحالة .



**مادة (١٠٤)**

ينظر طلب المساعلة النظامية في جلسة غير علنية ويجضر المحامي بشخصه أمام المجلس المشار اليه وله ان يقدم دفاعه كتابة او ان يستعين باحد المحامين من الدرجة المقبول امامها على الاقل ، واذا لم يحضر جاز الحكم في غيبته بعد التحقق من صحة اخطاره . ويصدر قرار المجلس في جلسة علنية على ان يكون مسببا .

**مادة (١٠٥)**

تكون مساعلة المحامين تحت التمرين نظاميا أمام مجلس النقابة الفرعية المختصة .

**مادة (١٠٦)**

يوقع المجلس المختص بالمساعلة النظامية على المحامي الذي يثبت عليه القيام بأحد الافعال المنصوص عليها في المادة ٩٦ أحد الجزاءات التالية :

- (١) اللوم .
- (ب) المنع من مزاولة المهنة لمدة لا تجاوز عاما .
- (ج) محو اسم المحامي من جدول المحامين .

**مادة (١٠٧)**

للمحامي الذي يصدر ضده جزاء من المبين بالمادة السابقة ، الطعن فيه بتقرير يقدمه امام الدائرة الجنائية لحكمة الشقص خلال اربعين يوما من تاريخ اخطاره به .

**مادة (١٠٨)**

يترتب على صدور قرار بمحو اسم المحامي من الجداول وقف المحامي تلقائياً عن ممارسة المهنة بمجرد صدور هذا القرار . وينفذ المحو اذا اصبح القرار نهائيا . ولا يترتب على محو الاسم من الجداول المساس بالمعاش المستحق .

**مادة (١٠٩)**

تستتزل مدة المنع عن مزاولة المهنة من المدة المستوجبة للمعاش طبقا لاحكام هذا القانون . كما لا يستحق عنها اشتراك . ولا يجوز للمحامي خلال هذه المدة مزاولة المهنة .

**مادة (١١٠)**

يجوز للنائب العام او لنقيب المحامين ان يطلب من المجلس المختص بالمساعلة النظامية وقف المحامي احتياطيا عن ممارسة المهنة حتى تتم مساعلته اذا كان

المنسوب اليه ارتكاب جريمة مخلة بالشرف أو الاعتبار أو اذا كان قيده بجدول المحامين قد تم بناء على معلومات غير صحيحة .

• ويجوز للمحامى ان يتظلم من قرار وقفه احتياطيا الى الدائرة الجنائية لمحكمة النقض . ويتجدد حقه فى التظلم كل ثلاثين يوما . وينقضى الايقاف بصدور قرار فى طلب المساءلة .

#### مادة (١١١)

يعتبر المحامى الذى صدر قرار بمنعه من مزاولة المهنة أو بوقفه عن مزاومتها مرتكباً لمخالفة نظامية تستوجب محو اسمه من الجدول ، اذا ثبت انه قام بعمل من اعمال المحاماة خلال مدة المنع أو الوقف .

#### مادة (١١٢)

يترتب على القرار الصادر على المحامى بمنعه من مزاولة المهنة أو بلومه حرمانه من الترشيح لعضوية مجلس النقابة العامة والنقابات الفرعية أو الاشتراك فى الجمعية العمومية للنقابة أو فى وفودها الرسمية وذلك لمدة دورتين نقابيتين متتاليتين بالنسبة لمن صدر ضده قرار بالمنع من مزاولة المهنة ولمدة دورة نقابية واحدة بالنسبة لمن صدر ضده قرار باللوم .

وتسقط عضوية مجالس النقابة العامة والنقابات الفرعية ولجانها بقوة القانون عن يصدر ضده قرار بالمنع من مزاولة المهنة أو باللوم .

#### مادة (١١٣)

تنشر جميع القرارات الصادرة بالمساءلة النظامية بمجلة المحاماة .

وتبلغ القرارات الصادرة بمحو الاسم من الجدول أو بالحرمان من مزاولة المهنة أو الايقاف عن مزاومتها الى جميع المحاكم والى النيابة العامة والى مصلحة الشهر العقارى والتوثيق .

كما تنشر هذه القرارات باحدى الصحف اليومية .

#### مادة (١١٤)

يجوز لمجلس النقابة الفرعية التنبيه على المحامى الذى يقمعه مقره فى دائرة النقابة الفرعية ، بما قد يقع منه مخالفا لواجباته أو لمقتضيات مهنته . ويثبت التنبيه فى محاضر المجلس .

• ويجوز ان يصدر هذا التنبيه من نقيب المحامين أو من نقيب النقابة الفرعية المعنية بالنسبة للمحامى تحت التمرين ويخطر به مجلس النقابة المعنى لاثباته فى محضره .

• واذا عاد المحامى الى السلوك الذى نبه من اجله ، اتخذ مجلس النقابة المختص اجراءات المساءلة النظامية .

#### مادة (١١٥)

يكون للمحامى الذى يصدر اليه تنبيه طبقا للمادة السابقة ان يتظلم منه الى مجلس النقابة العامة . ولهذا المجلس ان يصدر قراره بتأييد التنبيه أو الغائه .

#### مادة (١١٦)

تكون مساءلة نقيب المحامين جنائيا ونظاميا وفق الاجراءات المنصوص عليها فى قانون السلطة القضائية بشأن محاكمة القضاة وتأييدهم .

### القسم الثانى

#### فى نظام نقابة المحامين

#### باب تمهيدى

#### مادة (١١٧)

نقابة المحامين مؤسسة مهنية مستقلة تضم المحامين فى جمهورية مصر العربية المقيدين بجداولها ، وتتمتع بالشخصية الاعتبارية . وتتبعها نقابات فرعية على النحو الذى ينظمه هذا القانون .

#### مادة (١١٨)

- تعمل النقابة على تحقيق الاهداف الآتية وفق احكام هذا القانون .
- (١) تنظيم ممارسة مهنة المحاماة وضمان حسن ادائها .
  - (ب) كفالة حق الدفاع للمواطنين وتقديم المساعدات القضائية لغير القادرين منهم .
  - (ج) ابداء الرأى القانونى فى التشريعات ونظم التقاضى بما يكفل توفير العدالة للمتقاضين بأيسر سبيل .
  - (د) العناية بمصالح اعضائها وتركية روح التعاون بينهم وضمان استقلالهم فى أداء رسالتهم .
  - (هـ) تشجيع البحوث القانونية ودراسات الشريعة الاسلامية .

#### مادة (١١٩)

للقابة فى سبيل تحقيق اهدافها المبنية بالمادة السابقة التعاون مع النقابات المهنية الأخرى والجمعيات القانونية العلمية والمنظمات المماثلة فى الدول العربية واتحاداتها تحقيقا للاهداف القومية للامة العربية فى ان يكون القانون فى خدمة قضايا الحرية واداة لمناهضة الاستعمار والعنصرية بكافة أشكالها .

وللقابة أيضا التعاون مع اتحادات المحامين ومنظماتها الدولية لتبادل الخبرات حول نظم القضاء والحماية والارتقاء بمستوى المهنة وتأكيد رسالتها فى الدفاع عن حقوق الانسان .



## الباب الاول النقابة العامة

### مادة (١٢٠)

تمارس النقابة العامة نشاطها عن طريق الاجهزة الآتية :

- (أ) المؤتمر العام .
- (ب) الجمعية العمومية .
- (ج) مجلس النقابة .

## الفصل الاول المؤتمر العام

### مادة (١٢١)

يتكون المؤتمر العام من جميع المحامين المقيدين بالجدول العام ، ويعتبر بذلك أعلى سلطة في التنظيم النقابي للمحامين .

### مادة (١٢٢)

ينعقد المؤتمر العام في المكان والموعد الذي تحدده الجمعية العمومية بناء على اقتراح مجلس النقابة دوريا كل سنتين للنظر في جدول الأعمال الذي تعتمده الجمعية العمومية بناء على اقتراح المجلس ، وتستمر الدورة ثلاثة أيام ، ويرأسها نقيب المحامين ، ويكون الأمين العام للنقابة ، أمينا عاما للمؤتمر .

### مادة (١٢٣)

يعرض على المؤتمر العام التقرير الذي يعده مجلس النقابة متضمنا نشاط النقابة خلال المدة السابقة وخطة عمل النقابة في المرحلة المقبلة ، كما يطلب منه ابداء الرأي في الموضوعات التي يعرضها مجلس النقابة والتي تتصل بتطوير المهنة او النظم التشريعية والقضائية . وينقسم المؤتمر الى لجان متخصصة وفق ما يبينه النظام الداخلي للنقابة .

ويصدر المؤتمر العام في ختام دورته بيانا يتضمن بنوع خاص توصياته بشأن مهام النقابة في المرحلة التالية لانعقاده حتى تاريخ انعقاد المؤتمر التالي .

ويبين النظام الداخلي للنقابة الاجراءات الخاصة بالاعداد للمؤتمر العام وشروط انعقاده وكيفية سير العمل فيه واصدار توصياته .

## الفصل الثانى

### الجمعية العمومية

#### مادة (١٢٤)

تتكون الجمعية العمومية للنقابة العامة من المحامين المقبولين أمام محكمة النقض أو محاكم الاستئناف الذين تنتخبهم الجمعيات العمومية للنقابات الفرعية ، على أساس عضو واحد على الأقل لكل خمسين محاميا من أعضاء الجمعية العمومية للنقابة الفرعية ، على ألا يقل من يتم انتخابهم فى كل نقابة فرعية عن خمسة ، أيا كان عدد أعضاء جمعيتها العمومية .

#### مادة (١٢٥)

يشترط فيمن يرشح نفسه لعضوية الجمعية العمومية للنقابة :

- (١) أن يكون مقيدا بجدول النقابة الفرعية .
- (٢) أن يكون مقبولا للمرافعة أمام محكمة النقض أو محاكم الاستئناف .
- (٣) أن يكون قد سدد رسوم الاشتراك المستحقة عليه حتى آخر السنة السابقة على موعد انتخاب الجمعية العمومية وذلك قبيل موعد قفل باب الترشيح .

#### مادة (١٢٦)

تجرى الانتخابات فى كل نقابة فرعية لاختيار أعضاء الجمعية العمومية للنقابة العامة كل أربع سنوات ، فى المواعيد التى يحددها مجلس النقابة العامة .

وإذا خلت عضوية أحد الأعضاء بسبب الوفاة أو زوال صفته لآى سبب كان أو لانتقاله الى نقابة فرعية أخرى ، تولى مجلس النقابة العامة ، دعوة الجمعية العمومية للنقابة الفرعية لاجراء انتخابات لشغل المكان الذى خلا خلال ستين يوما من تاريخ اعلانه شغل المكان .

#### مادة (١٢٧)

تنعقد الجمعية العمومية سنويا فى شهر يونيو فى مقر نقابة المحامين بالقاهرة أو فى أى مكان آخر ملائم بمدينة القاهرة يحدده مجلس النقابة اذا تبين ان مقر النقابة لا يتسع لأعضاء الجمعية العمومية .

ولا يكون اجتماعها صحيحا الا اذا حضره نصف الاعضاء على الأقل . فاذا لم يتوافر هذا العدد ، أجل الاجتماع أسبوعين ، ويكون الاجتماع الثانى صحيحا اذا حضره ربع عدد اعضائها على الأقل ، فاذا لم يكتمل هذا العدد كررت الدعوة لاجتماع يعقد خلال اسبوع واحد ، ويكون هذا الاجتماع صحيحا ايا كان عدد الحاضرين .

### مادة (١٢٨)

يرأس النقيب اجتماع الجمعية العمومية وفى حالة غيابه ينوب عنه أقدم الوكيلين ممن يزاول المهنة مستقلا وفى حالة غيابه ينوب عنه الوكيل الآخر . ويعلم رئيس الجمعية افتتاح اجتماعها بعد التحقق من توافر النصاب اللازم لانعقادها . كما يعلن فض الاجتماع . ويتولى أمين عام النقابة أمانة الاجتماع وعند غيابه يختار رئيس الجمعية أمينا للاجتماع . وتختار الجمعية العمومية اثنين من بين أعضائها فارزى أصوات .

### مادة (١٢٩)

علاوة على ما ورد بشأنه نص خاص فى هذا القانون ، تختص الجمعية العمومية فى اجتماعها السنوى بما يأتى :

- (١) النظر فى تقرير مجلس النقابة ومراقبى الحسابات عن الحساب الختامى للنقابة عن السنة المنتهية وإقرار الميزانية التقديرية عن السنة المقبلة .
- (٢) تعديل رسوم القيد والاشتراك ورسوم الدفعة التى يؤدونها المحامون لصالح النقابة بناء على اقتراح مجلس النقابة .
- (٣) تعديل مقدار المعاش المقرر للمحامين والمستحقين عنهم وتعديل قواعد استحقاق المعاش بناء على اقتراح مجلس النقابة ووفقا لتقرير خبيرين اكتوبريين يختارهما مجلس النقابة .
- (٤) تحديد عدد أعضاء مجلس النقابة لدورة المجلس التالية وذلك وفق حكم المادة ١٣٥ .
- (٥) تحديد موعد انعقاد المؤتمر العام ومكانه وإقرار جدول أعماله بناء على اقتراح مجلس النقابة .

### مادة (١٣٠)

للجمعية العمومية ان تعقد اجتماعات غير عادية بناء على دعوة مجلس النقابة العامة أو بناء على طلب كتابى يقدم الى النقيب من عدد من أعضاء الجمعية العمومية لا يقل عن ثلثائة عضو أو بناء على طلب كتابى من ثلاثة من مجالس النقابات الفرعية على الأقل مرفقا به جدول الأعمال المقترح .

ويتولى النقيب توجيه الدعوة خلال ستين يوما على الأكثر من تاريخ طلبها .

### مادة (١٣١)

للجمعية العمومية ان تعقد اجتماعا غير عادى طبقا للإجراءات المبينة بالمادة السابقة للنظر فى سحب الثقة من عضو أو أكثر من أعضاء مجلس النقابة



العامه . فاذا كان طلب سحب الثقة موجه الى النقيب او ضد مجلس النقابة بأكمله .  
فدم الطلب الى رئيس محكمة استئناف القاهرة الذى يكون عليه توجيه الدعوة  
فى نفس الموعد المبين بالفقرة السابقة وتكون له رئاسة الجمعية العمومية فى  
هذه الحالة .

وللجهة التى يوجه اليها طلب عقد الجمعية العمومية ان تطلب التحقق من صحة  
التوقيعات الواردة بالطلب .

#### مادة (١٣٢)

لا يجوز للجمعية العمومية ان تنظر فى غير المسائل الواردة فى جدول الأعمال —  
ومع ذلك يجوز لمجلس النقابة ان يعرض للنظر المسائل العاجلة التى طرأت بعد توجيه  
الدعوة وتمت دراستها .

#### مادة (١٣٣)

تصدر قرارات الجمعية العمومية بالاغلبية المطلقة لاصوات الحاضرين ، فاذا  
تساوت الاصوات يرجع الجانب الذى فيه رئيس الجمعية . ويحرر محضر بنتيجة  
الاجتماع يثبت فى دفتر خاص ويوقع عليه من رئيس الجمعية والامين العام وفارزى  
الاصوات .

#### مادة (١٣٤)

يبين النظام الداخلى للنقابة اجراءات الترشيح لعضوية الجمعية العمومية  
وفحص طلبات الترشيح واجراءات الانتخاب ومواعيده والاشراف عليها واجراءات  
انعقاد الجمعية العمومية وكيفية سير العمل فيها .

### الفصل الثالث

#### مجلس النقابة العامة

#### مادة (١٣٥)

يشكل مجلس النقابة العامة من النقيب ومن عدد من الاعضاء لا يقل عن  
عشرين عضوا ولا يجاوز اربعة وثلاثين عضوا ، تنتخبهم الجمعيات العمومية  
للنقابات الفرعية من بين اعضائها على اساس ان يكون لكل خمسمائة محام ممثل  
واحد على الاقل تمثل اى نقابة فرعية عن اثنين ولا يزيد على خمسة عشر .

ويجوز تعديل نسبة التمثيل وحددها الأدنى والأقصى بقرار من الجمعية العمومية للنقابة .

#### مادة (١٣٦)

يشترط فيمن يرشح نفسه لعضوية مجلس النقابة أن يكون مقيدا بالجدول العام للنقابة الفرعية التي سيرشح نفسه عنها ، وأن يكون من المحامين المقبولين أمام محاكم الاستئناف أو محكمة النقض وأن يكون قد اشتغل فعلا بالمحاماة عشر سنوات على الأقل لا تدخل فيها مدد الأعمال النظرية للمحاماة وأن يكون مسددا لرسوم الاشتراك المستحقة حتى آخر السنة السابقة على موعد فتح باب الترشيح ، والا يكون قد صدرت ضده خلال السنوات الثلاث السابقة على ذلك أى أحكام أو قرارات تأديبية أو نظامية .

#### مادة (١٣٧)

يشترط فيمن يرشح نفسه لمركز النقيب أن يكون من المحامين المقبولين أمام محاكم الاستئناف أو محكمة النقض ومقيدا بأى نقابة فرعية وأن يكون قد اشتغل فعلا بالمحاماة عشرين سنة على الأقل لا يدخل فيها مدد الأعمال النظرية للمحاماة ، وأن يكون مزاولا للمهنة مستقلا ومسددا لرسوم الاشتراك المستحقة حتى آخر السنة السابقة على موعد فتح باب الترشيح والا يكون قد صدرت ضده خلال السنوات الثلاث السابقة على يوم الترشيح أى أحكام أو قرارات تأديبية أو نظامية .

#### مادة (١٣٨)

لا يجوز الجمع بين الترشيح لمركز النقيب والترشيح لعضوية المجلس وإذا كان للمرشح نقيباً للمحامين أو للمرشح لعضوية المجلس صفة نقابية أخرى زالت عنه هذه الصفة بمجرد إعلان انتخابه .

#### مادة (١٣٩)

يجرى الانتخاب لاختيار النقيب وأعضاء مجلس النقابة فى وقت واحد فى دائرة كل نقابة فرعية بأن ينتخب أعضاء الجمعية العمومية للنقابة الفرعية النقيب من بين المرشحين لذلك المركز على مستوى الجمهورية ، كما ينتخبون ممثلهم فى مجلس النقابة وذلك من بين المرشحين فى دائرة النقابة الفرعية .

ويكون الانتخاب بطريق الاقتراح السرى المباشر وبالأغلبية النسبية . فإذا تساوت الأصوات بين أكثر من مرشح يقترح بين الحاصلين على الأصوات المتساوية ، مع مراعاة ألا يزيد عدد المنتخبين من كل نقابة فرعية من المحامين بالإدارات القانونية المشار إليها فى هذا القانون ، عن نصف عدد المنتخبين .

ويكون للنقيب صندوق انتخاب مستقل عن صندوق أعضاء مجلس النقابة فى

دائرة كل نقابة فرعية وتستمر عملية الانتخاب فى اليوم المحدد لها من الساعة الثامنة صباحا الى الساعة الخامسة مساء .

ويبين النظام الداخلى للنقابة اجراءات القرشيع وفحص طلبات القرشيع واجراءات الانتخاب والاشراف عليها وفرز الاصوات واعلان النتيجة .

#### مادة ( ١٤٠ )

تكون مدة النقيب ومجلس النقابة اربع سنوات من تاريخ اعلان نتيجة الانتخاب . وتجرى الانتخابات لتجديد النقيب والمجلس خلال الستين يوما السابقة على انتهاء مدته . ولا يجوز تجديد انتخاب النقيب واعضاء المجلس لاكثر من دورتين متصليتين .

#### مادة ( ١٤١ )

يعين مجلس النقابة من بين اعضائه كل سنتين وكيلين وامينا عاما وامينا للصندوق ويكونون مع النقيب هيئة مكتب المجلس .

ويشترط ان يكون احد الوكيلين على الاقل من يزاولون المهنة مستقلا .

ويجوز للمجلس ان يعين من بين اعضائه امينا عاما مساعدا او امينا مساعدا للصندوق ويكونون اعضاء بهيئة المكتب .

ويحدد النظام الداخلى للنقابة اختصاصات اعضاء المكتب وتوزيع الاعمال بين اعضاء المجلس وتشكيل لجانته واختصاصاتها .

١٤٢

#### مادة ( ١٤٢ )

نقيب المحامين هو الذى يمثل المحامين ويتكلم باسمهم ويحافظ على كرامة النقابة وكرامة اعضائها ويرعى الالتزام بتقاليدها ويشرف بوجه عام على سير اعمال النقابة وفق احكام هذا القانون . وله ان يتخذ صفة المدعى او ان يتدخل بنفسه او بواسطة من ينوبه من المحامين فى كل دعوى تتعلق بكرامة النقابة او احد اعضائها .

ويرأس النقيب اجتماعات مجلس النقابة وفى حالة غيابه تكون الرئاسة لاقدم الوكيلين فى القيد بجدول المحامين بشرط ان يكون مزاولا للمهنة مستقلا . وفى حالة غيابهما تكون الرئاسة لأكبر اعضاء المجلس سنا .

#### مادة ( ١٤٣ )

يعقد مجلس النقابة العامة اجتماعا دوريا كل ثلاثين يوما على الاقل بناء على دعوة النقيب . ويكون اجتماعه صحيحا اذا حضره اكثر من نصف اعضائه .



وتصدر قراراته بأغلبية اصوات الحاضرين ، فاذا تساوت الاصوات يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

ويجوز ان يعقند المجلس اجتماعات غير عادية بناء على دعوة من النقيب او بناء على طلب عشرة على الأقل من اعضاء المجلس او بناء على طلب مجالس ثلاث نقابات فرعية على الأقل ، وذلك بكتاب يوجه الى النقيب مرفقا به جدول الاعمال المقترح .

#### مادة (١٤٤)

تحرر محاضر لجلسات المجلس وتثبت فى دفتر خاص يوقع عليه من النقيب او من يحل محله ومن امين عام المجلس .

ويبين النظام الداخلى للنقابة اجراءات دعوة المجلس الى الانعقاد وكيفية اعداد جدول اعماله ونظام العمل فيه .

#### مادة (١٤٥)

تسقط العضوية عن النقيب وعن أى عضو فى المجلس اذا فقد أى شرط من شروط صلاحية الترشيح المنصوص عليها فى هذا القانون . ويصدر بذلك قرار من المجلس بأغلبية ثلثى اعضائه بعد سماع اقوال العضو اذا كان لذلك مقتضى .

وللمجلس ان يقرر بنفس الاغلبية اسقاط عضوية من يتغيب عن جلسات اربع مرات متتالية او ثمانى مرات متقطعة خلال السنة الواحدة بغير عذر يقبله المجلس ، على ان يخطر العضو لسماع اقواله قبل تقرير اسقاط العضوية .

والجمعية العمومية للنقابة الفرعية او لمجلس نقابتها ان يطلب من مجلس النقابة العامة اسقاط العضوية عن عضو المجلس المنتخب من النقابة الفرعية فى حالة الغياب المبين فى الفقرة السابقة .

والعضو الذى اسقطت عضويته حق الطعن امام الدائرة الجنائية لمحكمة النقض فى القرار الذى يصدر باسقاط عضويته بتقرير يقدمه الى محكمة النقض خلال اربعين يوما من تاريخ اخطاره بالقرار .

#### مادة (١٤٦)

اذا شغل مركز النقيب لاي سبب وكانت المدة الباقية له تقل عن سنة يقوم اقدم الوكيلين مقامه بشرط ان يكون ممن يزاول المهنة مستقلا ، فان زادت المدة الباقية عن سنة يتعين على مجلس النقابة الدعوة الى انتخاب نقيب جديد يكمل المدة الباقية للنقيب الاصلى ، وذلك خلال ستين يوما من شغل مركز النقيب .

وإذا شُغِر مكان أحد أعضاء المجلس لأي سبب كان ، عين المجلس ببدلاً منه للمدة الباقية من العضوية المرشح الحاصل على الاصوات التالية في الانتخاب السابق الذي جرى في النقابة الفرعية التي يمثلها العضو الذي شُغِر مكانه .  
وإذا لم يوجد تعين على مجلس النقابة الدعوة الى انتخاب عضو جديد يكمل المدة الباقية للعضو الاصلى . على أن يجرى الانتخاب خلال ستين يوماً من تاريخ شُغِر المكان .

### مادة (١٤٧)

فيما عدا ما احتفظ به هذا القانون صراحة من اختصاصات للمؤتمر العام وللجمعية العمومية وللنقابات الفرعية وهيئاتها ، يكون لمجلس النقابة العامة أوسع الصلاحيات في كل ما يتعلق بإدارة شئون النقابة العامة وتحقيق اهدافها ، وذلك علاوة على الاختصاصات الأخرى المقررة له في هذا القانون .

ويختص مجلس النقابة العامة وحده بما يلي :

- (١) قبول العضوية في اتحادات المحامين الدولية او الانسحاب منها والاشتراك باسم النقابة في مؤتمراتها .
- (٢) اصدار مجلة المحاماة والاشراف على تحريرها .
- (٣) وضع اللوائح والقواعد المالية الموحدة للنقابة العامة والنقابات الفرعية .
- (٤) وضع لائحة الرعاية الاجتماعية والصحية لأعضاء النقابة .
- (٥) اعداد الموازنة التقديرية المجمة للنقابة وحساباتها الختامية المجمة .

## الباب الثاني

### النقابات الفرعية

### الفصل الاول

#### تشكيل النقابات الفرعية وهيئاتها

### مادة (١٤٨)

تنشأ نقابات فرعية في دائرة كل محكمة استئناف ويكون لها الشخصية الاعتبارية في حدود اختصاصها وتعمل على تحقيق اهداف النقابة في حدود هذا الاختصاص .

والجمعية العمومية للنقابة العامة بناء على اقتراح مجلس النقابة ان تقرر انشاء نقابة فرعية في دائرة أية محكمة ابتدائية بالنظر الى عدد المحامين فيها .

**مادة (١٤٩)**

تضم النقابة الفرعية جميع المحامين المقيدين بالجدول العام فى دائرة النقابة الفرعية والذين يتخفون مكاتبهم أو يلحقون بالادارات القانونية المنصوص عليها فى هذا القانون فى دائرة اختصاصها .

**مادة (١٥٠)**

تتكون هيئات النقابة الفرعية من :

- الجمعية العمومية .
- مجلس النقابة الفرعية .
- اللجنة النقابية الفرعية .

**الفصل الثانى****الجمعية العمومية****مادة (١٥١)**

تتكون الجمعية العمومية للنقابة الفرعية من المحامين المقيدين فى الجدول العام فى دائرتها المقبولين للمرافعة أمام محكمة النقض أو محاكم الاستئناف والمقبولين للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية ممن مضى على قيدهم بجدولها سنة واحدة على الأقل .

**مادة (١٥٢)**

تتعدد الجمعية العمومية للنقابة الفرعية سنوياً فى شهر مارس من كل سنة برئاسة نقيبها وذلك بمقر النقابة الفرعية أو فى أى مكان آخر ملائم فى الجهة التى يقع بها مقرها ، اذا تبين أن مقر النقابة لا يتسع لأعضائها .

**مادة (١٥٣)**

تختص الجمعية العمومية فى اجتماعها السنوى بما يأتى :

(١) النظر فى تقرير مجلس النقابة الفرعية وملاحظات مراقبى الحسابات عن الحساب الختامى للنقابة عن السنة المنتهية واقتراح الميزانية التقديرية عن السنة المقبلة .

(٢) ابداء الراى فى الامور التى يعرضها عليها مجلس النقابة الفرعية ، أو التى تطلب النقابة العامة الراى فيها .

(٣) انتخاب اعضاء مجلس النقابة الفرعية .



## مادة (١٥٤)

للجمعية العمومية ان تعقد اجتماعا غير عادى للنظر فى سحب الثقة من مجلس النقابة الفرعية او من أحد أعضائه بناء على طلب كتابى يقدم من عدد من الاعضاء لا يقل عن ثلث عدد أعضاء الجمعية العمومية . ويبلغ طلب عقد الجمعية الى مجلس النقابة العامة الذى يتولى توجيه الدعوة خلال ستين يوما على الاكثر من تاريخ طلبها وندب أحد أعضائه لرئاسة اجتماعها والاشراف على اجراءات ابداء الراى فيها .

كما ان للجمعية العمومية ان تعقد اجتماعا غير عادى كلما رأى مجلس النقابة الفرعية ضرورة لذلك او قدم به طلب مسبب موقع عليه من ثلث عدد أعضاء الجمعية العمومية او بناء على طلب مجلس النقابة العامة لطرح موضوع عليه لأخذ الراى فيه ، ويتولى مجلس النقابة الفرعية الدعوة الى الاجتماع فى هذه الحالات .

## مادة (١٥٥)

تسرى بشأن دعوة الجمعية العمومية للنقابة الفرعية وشروط انعقادها واجراءاتها وقراراتها ومحاضر جلساتها ، الأحكام المقررة فى هذا القانون وفى النظام الداخلى للنقابة بشأن الجمعية العمومية للنقابة العامة .

## الفصل الثالث

## مجلس النقابة الفرعية

## مادة (١٥٦)

يتولى شئون النقابة الفرعية مجلس يشكل من نقيب النقابة الفرعية ومن عدد من الاعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية للنقابة الفرعية من بين أعضائها على أساس عضو لكل مائة محام على الا يقل عدد أعضاء المجلس عن ستة ولا يجاوز أربعة عشر عضوا ، ويشترط الا يزيد عدد الأعضاء المقيدين بجداول المحاكم الابتدائية عن ثلث عدد أعضاء المجلس ، والا يزيد من يتقرر انتخابهم من المحامين بالادارات القانونية المشار اليها فى هذا القانون عن نصف عدد أعضاء المجلس .

وتكون مدة عضوية المجلس سنتان ، ويتعين دعوة الجمعية العمومية قبل انتهاء مدة المجلس بستين يوما على الاقل لاجراء انتخابات جديدة .

## مادة (١٥٧)

يشترط فيمن يرشح نفسه لمنصب نقيب النقابة الفرعية ان يكون من المحامين الذين يزاولون المهنة استقلالا والمقبولين للمرافعة امام محكمة النقض او امام محاكم الاستئناف وان يكون قد اشتغل فعلا بالمحاماة عشر سنوات على الاقل لا تدخل فيها مدد الاعمال النظرية للمحاماة .

ويشترط فيمن يرشح نفسه لعضوية مجلس النقابة الفرعية ان يكون من المحامين

المقبولين أمام محاكم الاستئناف أو من المقبولين أمام المحاكم الابتدائية ممن مضى على مزاولة المهنة خمس سنوات متصلة على الأقل .

وفى جميع الأحوال يشترط فى المرشح ان يكون مقيدا بجدول النقابة الفرعية وان يكون مسجدا لرسوم الاشتراك المستحقة حتى آخر السنة السابقة على موعد فتح باب الترشيح والا يكون قد صعدت ضده خلال السنوات الثلاث السابقة على ذلك اى احكام او قرارات تأديبية او نظامية .

#### مادة (١٥٨)

ينتخب مجلس النقابة الفرعية فى اول اجتماع له بعد تشكيله وكيلا وامينا عاما للنقابة وامينا للصندوق ، ويكونون مع النقيب هيئة مكتب النقابة الفرعية .

ويكون للنقيب ولهيئة المكتب ولاعضائها كافة الاختصاصات المخولة لمكتب واعضاء النقابة العامة فى حدود اختصاص النقابة الفرعية .

#### مادة (١٥٩)

فيما عدا الاختصاصات التى احتفظ بها هذا القانون صراحة لمجلس النقابة العامة يتولى مجلس النقابة الفرعية جميع الاختصاصات المخولة لمجلس النقابة العامة فى دائرة النقابة الفرعية وكذلك الاختصاصات الاخرى التى نص عليها هذا القانون .

#### مادة (١٦٠)

تسرى على نظام الترشيح وشروطه وحالات عدم الجمع وطريقة الانتخاب والاشراف عليه واسقاط العضوية وشغل الاماكن الشاغرة واجتماعات المجلس وقراراته ومحاضر جلساته ، الاحكام المقررة فى هذا القانون وفى النظام الداخلى للنقابة بشأن مجلس النقابة العامة .

### الفصل الرابع

#### اللجان الفرعية

#### مادة (١٦١)

تشكل لجنة فرعية فى دائرة كل محكمة ابتدائية لا توجد محكمة استئناف فى مقرها ولم تنشأ بها نقابة فرعية طبقا للمادة ١٤٨ .

ويعهد الى اللجنة الفرعية بمباشرة نشاط النقابة الفرعية فى دائرة المحكمة الابتدائية .

#### مادة (١٦٢)

تتكون اللجنة الفرعية من رئيس ومن أربعة من الاعضاء على الاقل وثمانية على الأكثر ، من بين المحامين اعضاء النقابة الفرعية الذين يتخذون مكاتبهم فى دائرة المحكمة الابتدائية وتتوافر فيهم شروط الترشيح لمجلس النقابة الفرعية .  
ويبين النظام الداخلى للنقابة طريقة تشكيل هذه اللجان واختصاصاتها وعلاقتها بالنقابة الفرعية .

### الباب الثالث

#### فى الطعن فى قرارات النقابة

#### مادة (١٦٣)

لمجلس النقابة العامة حق التصدى لآى امر من الامور التى تتعلق بممارسة المهنة او الالتزام بواجباتها ولو كان من اختصاص النقابة الفرعية او كان معروضا على مجلسها ويكون قراره فى هذا الشأن ملزما .

#### مادة (١٦٤)

تبلغ قرارات الجمعية العمومية للنقابات الفرعية ومجالس نقابتها ولجانها النقابية الى مجلس النقابة العامة خلال سبعة ايام من تاريخ صدورها .  
ولمجلس النقابة العامة حق الطعن فى هذه القرارات خلال اسبوعين من تاريخ ابلاغه بهذه القرارات .

#### مادة (١٦٥)

تبلغ قرارات الجمعية العمومية ومجلس النقابة العامة الى وزير العدل خلال سبعة ايام من تاريخ صدورها . ولو وزير العدل الطعن فى هذه القرارات خلال اسبوعين من تاريخ ابلاغه بهذه القرارات .

#### مادة (١٦٦)

يجوز لخمسین محاميا على الاقل ممن اشتركوا فى انتخاب الجمعية العمومية او فى انتخاب مجلس النقابة العامة او الفرعية الطعن فى نتيجة الانتخاب خلال اسبوعين من تاريخ اعلان نتيجة الانتخاب .

ويجوز لنفس العدد على الاقل ممن حضروا الجمعية العمومية الطعن فى القرارات الصادرة منها خلال اسبوعين من تاريخ صدورها .



**مادة (١٦٧)**

يكون الطعن فى الحالات المبينة فى المواد الثلاث السابقة بتقرير يقدم الى الدائرة الجنائية لمحكمة النقض فى المواعيد المبينة بالمواد السابقة ، وأن يكون أساس الطعن هو مخالفة القانون أو تجاوز الاختصاص أو بسبب عدم سلامة تشكيل الهيئات التى صدرت منها القرارات المطعون فيها ، ويجب أن يكون الطعن مسبباً والا حكم بعدم قبوله شكلاً .

وفى حالات الطعن المبينة بالمادة السابقة يجب أن يكون تقرير الطعن مصدقاً على توقيعات مقدميه .

**مادة (١٦٨)**

تفصل المحكمة فى الطعن فى الحالات المبينة بالمواد السابقة على وجه الاستعجال وفى جلسة غير علنية وذلك بعد سماع اقوال النيابة العامة واقوال النقيب ومن ينوب عنه أو وكيل عن المحامين الطاعنين وذلك بحسب الاحوال .

ويترتب على قبول الطعن ابطال القرارات أو عملية الانتخاب المطعون فيها .

وفى حالة الحكم ببطلان عملية الانتخاب يتعين الدعوة الى اجراء انتخابات جديدة لشغل المكان الذى شغره وذلك خلال ستين يوماً من تاريخ صدور القرار .

وتصدر الدعوة فى هذه الحالة من نقيب المحامين أو من مجلس النقابة العامة اذا حكم ببطلان انتخاب النقيب أو من رئيس محكمة استئناف القاهرة اذا حكم ببطلان انتخاب المجلس بأكمله .

**الباب الرابع****فى النظام المالى للنقابة****مادة (١٦٩)**

يكون للنقابة نظام مالى يصدر به قرار من مجلس النقابة ويبين طريقة امساك حساباتها وحسابات النقابات الفرعية وطريقة اعداد موازناتها التقديرية واعداد حساباتها الختامية السنوية ووضع الموازنة السنوية المجمة والحسابات الختامية المجمة وطريقة مراجعتها .

**مادة (١٧٠)**

مجلس النقابة هو المهيمن على اموال النقابة وتحصيلها وحفظها ويقوم باقرار او صرف النفقات التى تستلزمها شئون النقابة فى حدود الاعتمادات المقررة فى الميزانية .  
ويشرف امين الصندوق على تطبيق النظام المالى والتحقق من سلامته .

وتباشر مجالس النقابات الفرعية ذات الصلاحيات في حدود دائرة النقابة الفرعية وفق الميزانيات التقديرية المقررة من مجلس النقابة العامة .

#### مادة (١٧١)

تبدأ السنة المالية للنقابة في أول يناير وتنتهي في آخر ديسمبر .

#### مادة (١٧٢)

تعين الجمعية العمومية في اجتماعها السنوي بناء على اقتراح مجلس النقابة العامة مراقبا للحسابات أو أكثر من المقيدين بجدول المحاسبين وتحدد أتعابه . ويختص بمراجعة حسابات النقابة العامة والنقابات الفرعية وله في سبيل ذلك اقتراح النظام المالي الذي يكفل حسن سير العمل وأن يقوم بجرد سنوي للخزينة وحسابات العهد والمخازن في النقابة العامة وفي النقابات الفرعية ويعد تقريراً بملاحظاته عن كل ما تقدم يعرض على مجلس النقابة العامة . وعليه خلال السنة موافاة أمين الصندوق بما قد يكون لديه من ملاحظات .

ولمراقب الحسابات الاطلاع على دفاتر النقابة العامة والنقابات الفرعية وسجلاتها ومستنداتها وطلب البيانات والإيضاحات التي يرى لزماً لها .

#### مادة (١٧٣)

يتلقى مجلس النقابة العامة من النقابات الفرعية في بداية كل عام وفي موعد لا يجاوز شهر فبراير مقترحاتها بشأن موازنتها التقديرية لسنة مقبلة كما يتلقى منها بياناً بحساباتها الختامية عن السنة المنتهية .

#### مادة (١٧٤)

يضع مجلس النقابة سنوياً موازنة تقديرية مجمعة تضم الموازنات التقديرية للنقابات الفرعية في موعد لا يجاوز آخر فبراير من كل سنة ، كما يعد الحساب الختامي للسنة المنتهية متضمناً الحسابات الختامية لكل نقابة فرعية ، ويحيلهما إلى مراقب الحسابات لوضع تقرير عنهما .

#### مادة (١٧٥)

تنشر الموازنة التقديرية والحساب الختامي مع تقرير مراقب الحسابات في مجلة المحاماة قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العمومية بخمسة عشر يوماً على الأقل .

#### مادة (١٧٦)

يستمر العمل بموازنة السنة السابقة حتى تقوم الجمعية العمومية باقرار الموازنة الجديدة .

### مادة (١٧٧)

تودع أموال النقابة العامة فى حساب خاص بالمصرف أو المصارف التى يعينها مجلس النقابة العامة بناء على اقتراح أمين الصندوق .

ولمجلس النقابة العامة أن يحدد بناء على اقتراح أمين الصندوق ، ما يودع من هذه الاموال فى حسابات الودائع أو فى الحسابات الجارية وما يتم استثماره منها فى سندات حكومية أو أوراق مالية ، وما يحتفظ به بخزينة النقابة بصفة سلفة مستديمة الصرف منها فى الحالات الطارئة .

ويكون الصرف من حسابات النقابة وفق ما يقضى به النظام المالى للنقابة وبتوقيع النقيب أو الوكيل وأمين الصندوق أو الامين المساعد للصندوق .

### مادة (١٧٨)

تتكون موارد النقابة العامة أساسا من :

- (١) رسوم القيد بجداول النقابة .
- (٢) الاشتراكات السنوية وفوائد الاشتراكات المتأخرة .
- (٣) حصيلة ثمن أجور الاعلانات القضائية التى تنشر بمجلة المحاماة .
- (٤) عائد استثمارات اموال النقابة .
- (٥) الموارد الاخرى التى يوافق عليها مجلس النقابة .

ويحدد مجلس النقابة العامة عند اعداد الموازنة التقديرية ما يخصص سنويا من هذه الموارد للنقابات الفرعية ، على اساس عدد الاعضاء المقيدين بكل نقابة فرعية .

### مادة (١٧٩)

على المحامى أن يؤدى عند التقدم بطلب قيد اسمه فى الجدول العام أو بأحد الجداول الملحقه به ، رسم القيد المقرر للجدول الذى يريد قيد اسمه به مع رسوم القيد بالجدول السابقة اذا لم يكن قد اداها .

وتكون رسوم القيد كالاتى :

- ٦٠ جنيها للقيد بالجدول العام .

على ان يزداد هذا الرسم الى خمسة امثاله اذا تجاوزت سن طالب القيد أربعين سنة ويزاد الى عشرة امثاله اذا تجاوزت سنه خمسين ويزاد الى الف جنيه اذا تجاوزت سنه الستين .



- ٨٠ جنيها للقيّد بجدول المحامين المقبولين أمام المحاكم الابتدائية .
- ١٢٠ جنيها للقيّد بجدول المحامين المقبولين أمام محاكم الاستئناف .
- ١٨٠ جنيها للقيّد بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض .
- ٥٠٠ جنيها للقيّد بجدول المنتسبين .
- ٦٠ جنيها لإعادة الى الجدول ، ما لم يكن قد مضى على نقله الى جدول غير المشتغلين أكثر من عشر سنوات فتسرى بشأنه الرسوم المقررة للقيّد بالجدول العام .

#### مادة ( ١٨٠ )

- يؤدى المحامى اشتراكا سنويا وفق الفئات الآتية .
- ستة جنيهاات للمحامى تحت التمرين .
- اثنى عشر جنيها للمحامى أمام المحاكم الابتدائية اذا لم تزيد مدة قيده فى هذا الجدول عن ثلاث سنوات .
- اربعة وعشرون جنيها للمحامى أمام المحاكم الابتدائية اذا زادت مدة قيده فى هذا الجدول عن ثلاث سنوات .
- ستة وثلاثون جنيها للمحامى أمام محاكم الاستئناف اذا لم تزيد مدة قيده فى هذا الجدول على عشر سنوات .
- اثنين وسبعون جنيها للمحامى أمام محاكم الاستئناف الذى تزيد مدة قيده بجدول الاستئناف عن عشر سنوات وللمحامى أمام محكمة النقض .
- مائة وعشرون جنيها للقيّد بجدول المنتسبين .

#### مادة ( ١٨١ )

- على المحامى ان يؤدى الاشتراك السنوى وفق الفئات المبينة بالمادة السابقة فى ميعاد غايته آخر مارس من كل سنة ، ويتم السداد الى النقابة الفرعية التى يتبعها او الى النقابة العامة .
- وعلى النقابة الفرعية توريد ما حصلته من اشتراكات الى النقابة العامة بمجرد تحصيلها .
- ومن يتأخر فى سداد الاشتراك عن الموعد المشار اليه لا يقبل منه أى طلب ولا تعطى له أى شهادة من النقابة ولا يتمتع بأى خدمة نقابية الا بعد ان يؤدى جميع الاشتراكات المتأخرة .

### مادة ( ١٨٢ )

يقوم أمين الصندوق بعد التاريخ المبين بالمادة السابقة باعذار المتخلف باستبعاد اسمه بمقتضى اعلان ينشر فى مجلة المحاماة خلال شهر أبريل من كل سنة ، ومن يتخلف عن تأدية الاشتراك حتى آخر يونيو يستبعد اسمه من الجدول بقوة القانون .

فاذا اوفى الاشتراكات المستحقة عليه أعيد اسمه الى الجدول بغير اجراءات واحتسبت له مدة الاستبعاد فى الأقدمية والمعاش .

فاذا مضى على استبعاد المحامى سنتان دون أن يؤدي الاشتراكات المستحقة عليه وجب التنبيه عليه بالوفاء خلال ثلاثة شهور ، فاذا انقضى هذا الموعد دون الوفاء بالاشتراكات السنوية زالت عضوية النقابة عنه بقوة القانون . ولا يجوز أن يعيد اسمه الا باجراءات جديدة ورسوم قيد جديدة مع سداد رسوم الاشتراكات المستحقة ، وتضم المدة السابقة على زوال عضويته من النقابة الى مدد القيد الجديدة .

### مادة ( ١٨٣ )

يجوز لمجلس النقابة اعفاء المحامى — فيما عدا من كان تحت التمرين — من رسم الاشتراك عن سنة واحدة متى وجدت أسباب قوية تبرر ذلك بناء على توصية مجلس النقابة الفرعية المختص .

ولا يجوز ان يتكرر الاعفاء لاكثر من سنتين متواليتين خلال عشر سنوات .

### مادة ( ١٨٤ )

لا يزد رسوم القيد التى تدفع للنقابة ، على أن للجنة القبول المختصة أن تأذن برد رسوم القيد اذا كان رفض الطلب لسبب لا يرجع الى تقصير فى استيفاء شروط القيد .

ولا تقبل طلبات استرداد رسوم القيد والاشتراكات بعد انتهاء السنة المالية التالية للسنة التى دفعت فيها .

### مادة ( ١٨٥ )

تتحمل الهيئات العامة وشركات القطاع العام والشركات والجهات الخاصة برسوم القيد والاشتراكات الخاصة بالمحاميين العاملين فى اداراتها القانونية المرخص لها بذلك طبقا لاحكام هذا القانون .

واذا لم تقم بسدادها فى الميعاد المحدد ، كان المحامى مسئولا امام النقابة عن سدادها ، مع حفظ حقه فى استردادها من الجهة التى يتبعها .

**مادة ( ١٨٦ )**

تعد مجلة المحاماة من الصحف المقررة لنشر الاعلانات القضائية .  
وفي الحالات التي يلزم فيها القانون بنشر الحكم في احدى الصحف ، يتم النشر في مجلة المحاماة . وعلى الجهات المسؤولة عن تنفيذ الاحكام مراعاة ذلك .

**مادة ( ١٨٧ )**

تعفى اموال النقابة ومعاملاتها وسجلاتها من كافة الضرائب والرسوم ايا كان نوعها او تسميتها .

**الباب الخامس****صندوق الرعاية الاجتماعية والصحية****مادة ( ١٨٨ )**

ينشأ بنقابة المحامين صندوق للرعاية الاجتماعية والصحية يكون مقره بها ، ويهدف الى رعاية اعضاء النقابة من المحامين المقيدين بالجدول العام اجتماعيا وصحيا بما في ذلك ترتيب معاشات لهم عند تقاعدهم او للمستحقين عنهم في حالة الوفاة .

ويكون للصندوق شخصية اعتبارية مستقلة ويمثله نقيب المحامين قاتونا أمام الغير ويكون له فروع في دائرة كل نقابة فرعية ، تختص بمباشرة اختصاصاته في حدود دائرة النقابة الفرعية وذلك فيما عدا ترتيب المعاشات .

**مادة ( ١٨٩ )**

يقوم على ادارة الصندوق لجنة تشكل برئاسة نقيب المحامين وعضوية اقدم وكيلي النقابة العامة ممن يزاوول المهنة مستقلا وامين صندوقها ونقيب القاهرة وثلاثة من نقباء النقابات الفرعية الاخرى واربعة من اعضاء مجلس النقابة العامة يختارهم المجلس كل سنتين .

ويحل الوكيل الاخر محل اقدم الوكيلين ، كما يحل امين الصندوق المساعد محل امين الصندوق وذلك عند غياب اى منهما .

**مادة ( ١٩٠ )**

لجنة الصندوق هي السلطة المهيمنة على تصريف شئونه في حدود احكام هذا القانون ولائحته التنفيذية ، وتتولى اللجنة على الاخص المهام التالية :

- ١ — اعداد اللائحة التنفيذية للرعاية الاجتماعية والصحية .
- ٢ — الاشراف على تنفيذ احكام القانون واللائحة التنفيذية واتخاذ ما تراه لازما لرفع مستوى اداء الخدمات التي يقدمها .



- ٣ — وضع الخطة العامة لاستثمار اموال الصندوق والموافقة على مجالات توظيفها .
- ٤ — تعيين الخبراء الاكثواريين الذين قد يختارهم الصندوق وتحديد اتعابهم .
- ٥ — اعداد ميزانية الصندوق التقديرية وحساباته الختامية السنوية ومركزه المالى وعرضها على مجلس النقابة .
- ٦ — اقتراح تعديل الاحكام المنظمة للصندوق فى القانون او فى لائحته التنفيذية .

#### مادة ( ١٩١ )

- تنعقد اللجنة بدعوة من رئيسها مرة كل ثلاثين يوما على الاقل ويجوز لها ان تدعو خبراء مختصين للاشتراك فى اجتماعاتها دون ان يكون لهم حق التصويت .
- وتكون اجتماعاتها صحيحة بحضور سبعة من اعضائها على ان يكون من بينهم النقيب او وكيل النقابة وامين الصندوق او من ينوب عنه .
- وتصدر قراراتها بالاغلبية المطلقة لاصوات الحاضرين ، وذلك فيما عدا تقرير اوجه الاستثمار فيشترط موافقة الاغلبية المطلقة لاعضاء اللجنة .

#### مادة ( ١٩٢ )

- للجنة ان تشكل من بين اعضائها لجنة فرعية تختص بالبت فى الحسابات العاجلة ، فيما عدا ترتيب المعاشات ، وذلك فى الحدود التى تبينها اللائحة التنفيذية .

#### مادة ( ١٩٣ )

تتكون موارد الصندوق من :

- ١ — حصيلة صندوق الاعانات والمعاشات الموجود بالنقابة وقت العمل باحكام هذا القانون .
- ٢ — حصيلة طوابع دمغة المحاماة .
- ٣ — حصيلة اتعاب المحاماة المحكوم بها .
- ٤ — عائد استثمار اموال الصندوق .
- ٥ — الهبات والتبرعات والاعانات التى يتلقاها والتى يوافق مجلس الصندوق على قبولها .

#### مادة ( ١٩٤ )

- تصدر نقابة المحامين لصالح صندوق الرعاية الاجتماعية والصحية طوابع دمغة المحاماة بفئات من خمسة جنيهات الى جنيه واحد واى فئات اخرى يقررها مجلس النقابة بناء على اقتراح لجنة الصندوق .

**مادة ( ١٩٥ )**

تستحق الدمغة على المحامي عند اثبات حضوره لأول مرة في محاضر جلسات المحاكم أيا كان نوعها واللجان القضائية واللجان الإدارية ذات الاختصاص القضائي وجلسات التحقيق الذي تجريه النيابة وجهات التحقيق المختلفة .

ولا يجوز للمحاكم والجهات المتقدمة ان تقبل حضور المحامي او تقبل تقديم أى دفاع أو أوراق منه الا اذا سدد الدمغة . واذا تعدد المحامون في الدعوى أو التحقيق ولو عن نفس الموكل ، تعددت الدمغة .

وتكون قيمة طابع الدمغة في الحالات المتقدمة على النحو التالى :

- جنيه واحد عند الحضور امام المحاكم الجزئية او في جلسات التحقيق .
- جنيهان عند الحضور امام المحاكم الابتدائية والإدارية .
- ثلاثة جنيهات عند الحضور امام محاكم الاستئناف والقضاء الإداري .
- خمسة جنيهات عند الحضور امام محاكم النقض والإدارية العليا والدستورية العليا .

**مادة ( ١٩٦ )**

تستحق دمغة المحاماة بفئة ( خمسة جنيهات ) على طلبات تقدير أتعاب المحامين التى تقدم للجنة المشارة اليها فى المادة (٨٢) من هذا القانون ، فاذا قبل الطرفان تحكيم هذه اللجنة أو قبلا نتيجة وساطتها ، استحققت الدمغة بواقع خمسة جنيهات عن الخمسمائة جنيه الاولى ، من قيمة المطالب به ، وعشرة جنيهات عن الخمسمائة جنيه التالية وعشرون جنيها عن كل خمسمائة جنيه تالية ، ويلزم بسدادها المسئول عن قيمة المطالبة ، ويتم لصقها على المحضر الذى تحرره اللجنة فى هذا الشأن .

**مادة ( ١٩٧ )**

علاوة ما نص عليه فى المادة السابقة تستحق دمغة المحاماة على الأوراق الآتية :

- ١ — التوكيلات الصادرة الى المحامين .
  - ٢ — طلبات القيد بجداول المحامين .
  - ٣ — الشهادات التى تصدرها نقابة المحامين بناء على طلب المحامى او أى جهة أخرى .
- ويكون طابع الدمغة فى هذه الحالات من فئة جنيه واحد على كل ورقة .

**مادة ( ١٩٨ )**

يكون سداد قيمة دمغة المحاماة المبينة بالمواد الثلاث السابقة عن طريق

لصقتها على محاضر الجلسات او الاوراق المشار اليها ويكون الموظف المختص مسئولاً عن تنفيذ ذلك .

ولفتشى اقليم الكتاب بوزارة العدل ولن تندبه النقابة التحقق من سداد الدفوعات المشار اليها بالاطلاع على المحاضر والاوراق المفروضة عليها ، وفي حالة عدم تنفيذ حكم القانون في هذا الشأن يكون الموظف المختص مسئولاً شخصياً عن قيمتها مع عدم الاخلال بمسئوليته الادارية .

#### مادة ( ١٩٩ )

على المحكمة من تلقاء نفسها وهي تصدر حكمها ان تحكم على من خسر الدعوى باتعاب المحاماة لخصمه الذي كان يحضر عنه محام بحيث لا تقل عن جنيتين في الدعاوى المنظورة امام المحاكم الجزئية فيما عدا الدعاوى المستعجلة ، وخمسة جنيات في الدعاوى المنظورة امام المحاكم الابتدائية والادارية والدعاوى المستعجلة الجزئية وعشرة جنيات في الدعاوى المنظورة امام محاكم الاستئناف ومحاكم القضاء الاداري وعشرون جنيتها في الدعاوى المنظورة امام محاكم النقض والادارية العليا والدستورية العليا .

وعلى المحكمة ان تحكم باتعاب للمحاماة في الدعاوى الجنائية التي يندب فيها محام بحيث لا تقل عن عشرة جنيات في دعاوى الجرح المستأنفة وعشرين جنيتها في دعاوى الجنايات وخمسون جنيتها في دعاوى النقض الجنائي .

#### مادة ( ٢٠٠ )

تؤول الى الصندوق اتعاب المحاماة المحكوم بها طبقاً للمبين بالمادة السابقة ، وتأخذ هذه الاتعاب حكم الرسوم القضائية وتتولى اقليم الكتاب تحصيلها لحساب الصندوق وفقاً للقواعد المقررة بقوانين الرسوم القضائية ، وتفيد رسوم التنفيذ بها طلباً لحساب الخزنة حتى يتم تحصيلها مع الاتعاب . فاذا تعذر تحصيل تلك الرسوم رجع بها على الصندوق .

وتخصص من الاتعاب المحصلة نسبة خمسة في المائة لاقليم الكتاب والمحضرين ويكون توزيعها فيما بينهم طبقاً للقواعد التي يضعها وزير العدل بقرار منه .

#### مادة ( ٢٠١ )

تودع اموال الصندوق في حساب خاص بالمصرف او المصارف التي تختارها لجنة الصندوق ويكون الصرف منها بناءً على قرار من اللجنة وبتوقيع رئيسها او امين الصندوق او من يفوب عنهما .

ويمسك الصندوق حسابات له مستقلة عن حسابات النقابة العامة . ويكون للصندوق مراقب للحسابات تعينه الجمعية العمومية سنوياً وتحدد



أتعابه ، بناء على اقتراح مجلس النقابة . ويجوز أن يكون مراقب حسابات النقابة مراقبا لحسابات الصندوق .

#### مادة ( ٢٠٢ )

تعفى اموال الصندوق الثابتة والمنقولة وجميع عملياته الاستثمارية مهما كان نوعها من جميع الضرائب والرسوم أيضا كان نوعها أو كانت تسميتها .

كما تعفى العمليات التي يباشرها الصندوق من الخضوع لأحكام القوانين الخاصة بالاشراف والرقابة على هيئات التأمين . وذلك دون اخلاق بحق مجلس النقابة في أن يعهد الى الهيئة العامة للتأمين بنسب بعض خبرائه الاكثاريين لفحص بعض أوجه نشاط الصندوق واستثماراته .

#### مادة ( ٢٠٣ )

تعد اللجنة في موعد لا يجاوز آخر فبراير من كل سنة مشروع موازنة السنة المقبلة والحساب الختامي للسنة المنتهية ويعرض على مجلس النقابة مع تقرير مراقب حسابات الصندوق للنظر فيه وعرضه على الجمعية العمومية للصندوق . ويستمر العمل على اساس الموازنة السابقة حتى يتم اعتماد الموازنة الجديد من الجمعية العمومية .

#### مادة ( ٢٠٤ )

تعد الجمعية العمومية للنقابة التي تدعى للنظر في موازنة النقابة وحساباتها الختامية السنوية ، جمعية عمومية للصندوق تختص باعتماد موازنته التقديرية وحساباته الختامية وتعين مراقب حساباته وتحديد أتعابه .

#### مادة ( ٢٠٥ )

تنشر الموازنة التقديرية والحساب الختامي للصندوق في مجلة المحاماة مع الموازنة التقديرية والحساب الختامي للنقابة العامة .

#### مادة ( ٢٠٦ )

يراعى في اعداد الموازنة السنوية للصندوق تكوين احتياطي للصندوق يقدر بما لا يقل عن عشرين في المائة من إيراداته ويخصص لمواجهة أى عجز طارئ في موازنة الصندوق .

كما يراعى في اعداد هذه الموازنة تحديد المبالغ التي تخصص للرعاية الاجتماعية والصحية للاعضاء ، وما يرصد منها للقطاعات الفرعية على أساس عدد أعضائها المقيدون بالجدول العام .

### مادة ( ٢٠٧ )

يفحص المركز المالي للصندوق مرة على الأقل كل خمس سنوات بمعرفة خبير اكتوبري تندبه الهيئة العامة للتأمين بناء على طلب مجلس النقابة ، فاذا تبين وجود عجز في اموال الصندوق اوضح الخبير اسباب العجز وما يقترحه من وسائل لتلافيه . ويعرض تقريره على مجلس النقابة ويبلغ الى لجنة الصندوق . ويكون على مجلس النقابة في هذه الحالة - بناء على الملاحظات التي تبديها لجنة الصندوق - ان يدعو الجمعية العمومية للانعقاد ويعرض عليها ما يقترحه من وسائل لسد العجز . واذا تبين من نتيجة الفحص الاكتوبري وجود فائض في الصندوق ، كان لمجلس النقابة ان يقترح على الجمعية العمومية اما زيادة الاحتياطي العام او تكوين احتياطيات خاصة لاغراض مختلفة او زيادة المعاشات والخدمات التي يؤديها الصندوق للمنتفعين به .

### مادة ( ٢٠٨ )

للمحامي الحق في معاش كامل اذا توافرت فيه الشروط الآتية :

- ١ - ان يكون اسمه مقيدا بجدول المحامين المشتغلين .
- ٢ - ان يكون قد مارس المحاماة ممارسة فعلية مدة ثلاثين سنة ميلادية متقطعة او متصلة بما فيها مدة التمرين على الا تزيد على اربع سنوات .
- ٣ - ان يكون قد بلغ ستين سنة ميلادية على الاقل . ويعتبر في حكم بلوغ سن الستين وفاة المحامي او عجزه عجزا كاملا مستديما .
- ٤ - ان يكون مسددا لرسوم الاشتراك المستحق عليه ما لم يكن قد اعفى منها طبقا لاحكام هذا القانون .

### مادة ( ٢٠٩ )

يقدر المعاش المتصوص عليه في المادة السابقة بواقع اربعة جنيهاً عن كل سنة من سنوات الاشتغال بالمحاماة بحد أقصى قدره مائة وستون جنيهاً .

ويجوز للجمعية العمومية تعديل المعاش تبعياً لتغير الاسعار القياسية لنفقات المعيشة وفي ضوء المركز المالي للصندوق وفق احكام المادة ٢٠٧ .

### مادة ( ٢١٠ )

يستحق المعاش للمحامي على نفس الاساس الوارد بالمادة السابقة في الحالتين الآتيتين :

- ١ - اذا طلب المحامي الذي مارس المحاماة خمسا وعشرين سنة كاملة فأكثر وبلغ الخامسة والخمسين حالته الى المعاش لأسباب توافق عليها لجنة الصندوق .
- ٢ - اذا أصاب المحامي عجز كامل يمنع من الاستمرار في مزاوله المهنة وكانت مدة اشتغاله عشر سنوات على الاقل ولم تجاوز خمسا وعشرين سنة .

**مادة ( ٢١١ )**

في حالة وفاة المحامي الذي يستحق معاشا طبقا للمادة السابقة يؤول معاشه الى المستحقين عنه .

**مادة ( ٢١٢ )**

اذا توفي المحامي دون أن تتوافر فيه شروط استحقاقه معاشا طبقا للمواد السابقة وكان مقيدا بجدول المحاكم الابتدائية وبلغت مدة اشتغاله بالمحاماة خمس سنوات على الاقل صرف للمستحقين عنه مبلغ خمسة آلاف جنيه دفعة واحدة .

**مادة ( ٢١٣ )**

عند حساب مدة ممارسة المحامي للمحاماة تجبر كسور السنة اذا زادت عن النصف وتهمل ان قلت عن ذلك .

**مادة ( ٢١٤ )**

يقصد بالمستحقين في المعاش :

- ١ — أرملة المحامي أو صاحب المعاش .
- ٢ — ابناؤه وبناته الذين لم يجاوزا الحادية والعشرين وقت وفاته . فاذا كانوا قد جاوزوها اعتبروا ضمن المستحقين اذا كانوا في احدى مراحل التعليم التي لا تجاوز التعليم الجامعي أو العالي حتى بلوغهم سن السادسة والعشرين أو الانتهاء من دراستهم أي التاريخين أقرب .
- ٣ — بناته غير المتزوجات أو المترملات أو المطلقات ممن تجاوزن الحادية والعشرين .
- ٤ — الاخوات والاخوة المصابون بعجز كامل عند وفاته يمنعهم عن الكسب .
- ٥ — الوالدان .

ويشترط للاستحقاق في المعاش في الحالات المبينة في البنود ٣ و ٤ و ٥ أن تثبت اعالة المحامي لطالب الاستحقاق حال حياته والا يكون له دخل خاص يعادل ما يستحقه في المعاش فاذا نقص عما يستحق له أدى اليه الفرق .

وتبين اللائحة التنفيذية كيفية اثبات الاعالة وعدم وجود دخل خاص وكيفية ثبوت العجز الكامل وذلك في الحالات المشار اليها .

**مادة ( ٢١٥ )**

يقطع معاش المستحق في الحالات الآتية :

- ١ — وفاة المستحق .



٢ — زواج الارملة أو المطلقة أو البنت أو الاخت .

٣ — بلوغ الابن أو الاخ سن الحادية والعشرين ويستثنى من ذلك :

( ١ ) العاجز عن الكسب حتى زوال حالة العجز .

( ب ) الطالب في احدى مراحل التعليم التي لا تتجاوز الجامعي أو العالي حتى انتهاء دراسته أو بلوغه سن السادسة والعشرين أيهما أقرب ، ويستمر صرف معاش الطالب الذي بلغ سن السادسة والعشرين خلال السنة الدراسية حتى نهايتها .

٤ — اذا توافرت في المستحق شروط استحقاق معاش أكبر مع مراعاة حكم المادة ٢١٨ .

### مادة ( ٢١٦ )

اذا طلقت البنت أو الاخت أو تزلت أو عجز الابن أو الاخ عن الكسب بعد وفاة المحامي أو صاحب المعاش منح كل منهم ما كان يستحق له من معاش بافتراض استحقاقه في تاريخ وفاة المورث دون مساس بحقوق باقي المستحقين .

كما يعود حق الارملة في المعاش اذا طلقت أو تزلت ولم تكن مستحقة لمعاش عن الزوج الاخير .

### مادة ( ٢١٧ )

يوقف صرف المعاش الى المستحقين عن المحامي أو صاحب المعاش اذا استخدموا في أي عمل وكان دخلهم فيه يعادل المعاش أو يزيد عليه .  
فاذا نقص هذا الدخل عما يستحقونه من معاش أدى اليهم الفرق .  
ويعود حق هؤلاء في صرف المعاش كاملاً أو جزء منه اذا انقطع هذا الدخل كله أو بعضه .

### مادة ( ٢١٨ )

لا يجوز الجمع بين معاش التقاعد المقرر وفقاً لاحكام هذا القانون وبين المعاش المستحق وفقاً لاي قوانين أخرى عن نفس السنوات ، الا اذا كان مجموع المعاشين لا يزيد على مائة وستين جنيهاً ، والا خصم من معاش النقابة مقدار الزيادة .

ويحدد معاش المحامين الخاضعين لاحكام قوانين التأمين الاجتماعي في الحالات التي يجيزها هذا القانون ، على أساس جنيهم عن كل سنة أمضاها المحامي مزاوياً للمهنة مثبتة في جداول النقابة ، بعد أقصى قدره ثمانون جنيهاً الى جانب معاشه المستحق له طبقاً لقوانين التأمين الاجتماعي ، وذلك ما لم يكن الجمع بين المعاشين طبقاً للفقرة السابقة أفضل له .

**مادة ( ٢١٩ )**

تقدم طلبات الاحالة الى المعاش كتابة الى النقابة حتى آخر شهر أكتوبر من كل سنة ، وعلى لجنة الصندوق ترتيب المعاش للطلاب متى توافرت فيه الشروط المنصوص عليها في هذا القانون وذلك في آخر شهر ديسمبر .

وعلى الطالب تصفية أعمال مكتبه خلال ثلاثة اشهر تبدأ من يوم قبول الطلب .  
ويبدأ صرف المعاش في أول الشهر التالي لاختار لجنة الصندوق بتصفية أعماله فمسلًا .

**مادة ( ٢٢٠ )**

يترتب على صرف معاش التقاعد إلا يباشر المحامي أى عمل من أعمال المحاماة ايا كان نوعه ويرفع اسم المحامي نهائيًا من جدول المحامين المشتغلين ولا يجوز للمحامي بعد أن يحصل على معاش التقاعد أن يطلب قيد اسمه في جدول المشتغلين .

**مادة ( ٢٢١ )**

لا يجوز استبدال المعاشات المقررة ومقال هذا القانون .

**مادة ( ٢٢٢ )**

تسرى الاحكام الخاصة بالمستحقين المنصوص عليها في هذا القانون على المستحقين عن المحامين العاملين بالقانون ١٠١ لسنة ١٩٤٤ بشأن المحاماة امام المحاكم الشرعية ، المشتغلين وقت صدور هذا القانون وذلك عند استحقاقهم المعاش .

**مادة ( ٢٢٣ )**

تزداد المعاشات الاصلية المقررة طبقا لاحكام القوانين السابقة بما في ذلك معاشات المحامين العاملين بالقانون ١٠١ لسنة ١٩٤٤ طبقا للآتي :

- ١ — اربعون في المائة من المعاش الذى لم يكن يجاوز اربعين جنيها .
- ٢ — ثلاثون في المائة من المعاش الذى لم يكن يجاوز خمسين جنيها .
- ٣ — عشرون في المائة من المعاش الذى لم يكن يجاوز ستون جنيها .
- ٤ — عشرة في المائة من المعاش في الحالات الاخرى .

ويكون الحد الأدنى لتصيب المستحقين عن صاحب المعاش خمسة وعشرون جنيها في الشهر بالنسبة للارملة وعشرة جنيها بالنسبة لكل من باقى المستحقين .

ويسرى ما تقدم على المعاشات والانصبة المستحقة ابتداء من الشهر التالى لتاريخ العمل بأحكام هذا القانون .

**مادة ( ٢٢٤ )**

يجوز لمجلس النقابة ان يعقد تأمينا لدى احدى شركات التأمين لتغطية التزامات الصندوق عن معاشات التقاعد ومخاطر الوفاة الموجبة لاستحقاقها .

**مادة ( ٢٢٥ )**

اذا طرأ على المحامى ما يقتضى معاونته ماليا جاز للجنة الصندوق ان تقرر له معونة وقتية لمواجهة حالته او معونة شهرية ثابتة لمدة لا تجاوز سنة .

وللجنة ان تقرر معونة للمستحقين عن المتوفى طبقا لاحكام هذا القانون اذا لم تتوافر له شروط الحصول على معاش التقاعد .

وفى جميع الاحوال لا يجوز ان يزيد مجموع ما يحصل عليه المحامى او المستحقون عنه من معونات عن الحد الاقصى لمعاش سنة واحدة .

**مادة ( ٢٢٦ )**

يكفل الصندوق ، الرعاية الصحية للمحامين المتقدين بالجدول العام واسرهم طبقا للقواعد الموحدة التى تقررها اللائحة التنفيذية للرعاية الاجتماعية والصحية على ان يتم توفير الرعاية الصحية على مستوى النقابات الفرعية وطبقا للاعتمادات السنوية التى تخصص لكل منها فى الموازنة التقديرية . ويجوز ان يكون ذلك عن طريق انشاء نظام للتأمين الصحى .

**مادة ( ٢٢٧ )**

تضع اللائحة التنفيذية للرعاية الاجتماعية والصحية نظاما لتقديم قروض للمحامى المبتدىء لمعاونته على اتخاذ مكتب له او تكوين مكتبة قانونية خاصة به بعد انتهاء فترة تمرينه وقبوله بجدول المحاكم الابتدائية والادارية ، على الا يقبل قيد المحامى امام محاكم الاستئناف الا بعد سداد هذه القروض .

**مادة ( ٢٢٨ )**

لا تسرى احكام المواد الثلاث السابقة على المحامين الحاضعين لاحكام قوانين التأمين الاجتماعى .

**مادة ( ٢٢٩ )**

يختص مجلس النقابة وحده بالفصل فى تظلمات ذوى الشأن من قرارات لجنة الصندوق ، كما تختص مجالس النقابات الفرعية فى الفصل فى تظلمات ذوى الشأن من قرارات لجانه الفرعية .



**مادة ( ٢٣٠ )**

مع عدم الاخلال بأحكام قانون المرافعات تعتبر المعاشات والمعونات التي تقرر طبقاً لأحكام هذا القانون نفقة لا يجوز تحويلها أو الحجز عليها أو التنازل عنها للغير .

**مادة ( ٢٣١ )**

يضع مجلس النقابة . بناء على اقتراح لجنة الصندوق ، اللائحة التنفيذية للرعاية الاجتماعية والصحية مبيناً بها اجراءات تقديم الطلبات والفصل فيها وما يقدم من مستندات مؤيدة لها وتحديد اختصاصات كل من النقابة العامة والنقابات الفرعية بشأنها .

### **الباب السادس** **الامانة العامة**

**مادة ( ٢٣٢ )**

يكون للنقابة امانة عامة تتولى الشئون الادارية والمالية التنفيذية المتعلقة بالنقابة وتخضع للاشراف المباشر لامين عام النقابة وللإشراف الاعلى للنقيب .

**مادة ( ٢٣٣ )**

يعين مجلس النقابة العامة مديراً عاماً للنقابة من بين المحامين أو غيرهم لادارة شئون واعمال النقابة الادارية والمالية والاشراف على العاملين بها ويكون مسئولاً عن ادارة شئون النقابة امام الامين العام الذي يكون له عليه حق التنبيه والانذار البسيط وفيما عدا ذلك لا يحاسب تأديبياً الا امام مجلس النقابة .

**مادة ( ٢٣٤ )**

يضع مجلس النقابة العامة بناء على اقتراح الامين العام لائحة لتنظيم شئون العاملين بها وكيفية تعيينهم وتحديد مرتباتهم وعلاواتهم ومعاملتهم وتوزيعهم على النقابة العامة والنقابات الفرعية .

### **الباب السابع** **احكام عامة وختامية**

**مادة ( ٢٣٥ )**

لا تسرى احكام القوانين الخاصة بالاجتماعات العامة على اجتماعات اغضاء النقابة للبحث فيما لا يخرج عن أهداف النقابة المحددة بهذا القانون .

**مادة ( ٢٣٦ )**

لا يجوز تفتيش مقر نقابة المحامين ونقاباتها الفرعية ولجانها الفرعية أو وضع اختام عليها الا بمعرفة احد اعضاء النيابة العامة وبحضور نقيب المحامين أو نقيب النقابة الفرعية أو من يمثلهما .

**مادة ( ٢٣٧ )**

تنشر القرارات ذات الطابع العام التي تصدرها الجمعية العمومية ومجلس النقابة العامة والجمعيات العمومية للنقابات الفرعية ومجالسها بمجلة المحاماة وفق ما يقرره مجلس النقابة العامة .

**مادة ( ٢٣٨ )**

كل تنبيه أو اخطار يجب أن يكون بمقتضى خطاب موصى عليه بعلم الوصول ما لم يرد في القانون نص على خلاف ذلك .

**مادة ( ٢٣٩ )**

يعاقب بالحبس الذي لا تقل مدته عن أسبوعين وبغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تجاوز الف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من زاول عملا من أعمال المحاماة ولم يكن من المحامين المقيدين بجدول المحامين المشتغلين أو كان ممنوعا من مزاوله المهنة وكل من انتحل لقب محام على خلاف أحكام هذا القانون .  
وتؤول حصيلة الغرامة المحكوم بها الى صندوق الرعاية الاجتماعية والصحية .

**مادة ( ٢٤٠ )**

يجب على المحامين المقيدين بجدول المحامين المشتغلين عدم التخلف عن تأدية الانتخاب والا وجبت على المتخلف غرامة قدرها عشرون جنيها تحصلها النقابة عند سداد الاشتراك لصالح صندوق الرعاية الاجتماعية والصحية ولا يجوز الاعفاء منها الا لعذر يقبله مجلس النقابة العامة وبشرط الاخطار به سلفا ما لم يثبت انه كان طارئا .

## مذكرة ايضاحية

### لاقتراح بمشروع قانون بشأن المحاماة

#### مقدم من الدكتور جمال العطيفي

المحاماة مهنة تعاون السلطة القضائية في تحقيق العدل وفي تأكيد سيادة القانون وفي كفالة حق الدفاع عن حقوق المواطنين وحرياتهم ويمارسها المحامون وحدهم في استقلال لا سلطان عليهم في ذلك الا لضمائرهم واحكام القانون .

بهذه العبارات افنتح الاقتراح بمشروع قانون المرافق مواده في الباب التمهيدي من القسم الأول ، تأكيداً على دور المحاماة وطبيعة عمل المحامي الذي ترسخت تفاليدته وقيمه في ضمير المجتمع المصري منذ انشاء أول نقابة للمحامين في مصر عام ١٩١٢ .

وقد تعاقبت القوانين الحديثة التي تنظم ممارسة مهنة المحاماة ونقابة المحامين منذ صدور القانون ٩٨ لسنة ١٩٤٤ قبل ثورة ٢٣ يوليو ثم صدر بعدها القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ . وفي كلا القانونين كانت مهنة المحاماة تتميز بأنها مهنة حرة يمارسها المحامي مستقلاً . وفي ظل هذا المفهوم كان محظوراً على المحامي أن يعمل موظفاً لدى الحكومة أو الأفراد وكان أعضاء أقسام قضايا بعض الجهات التي أجاز لها استثناء حق المرافعة أمام المحاكم ، لا يتطلب قيدهم بجداول نقابة المحامين بل ما كان يجوز لهم ذلك .

وحينما برز في أوائل الستينات دور شركات القطاع العام في توجيه النشاط الاقتصادي وتأسست بها إدارات قانونية ضمت بعض المحامين أصحاب المكاتب الذين تفرغوا للعمل بها خاضعين للتبعية الإدارية التي يفرضها نظام التوظيف ، انتقل جانب كبير من نشاط مهنة المحاماة في نطاق المعاملات إلى هذه الإدارات القانونية . ومن ثم فقد صدر القانون الحالي رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ليواكب هذا التطور ولينظم التحاق محامي هذه الإدارات القانونية بنقابة المحامين ، وباعتبار أن عمل المحامي بشركة القطاع العام لا يختلف في طبيعته عن عمل المحامي الخاص وأن اختلفت طبيعة العلاقة بين الوكيل والموكل . ولكن القانون مد هذا الحكم إلى أعضاء الإدارات القانونية بالهيئات العامة وهي التي تعتبر في حكم الحكومة ولم يكن أعضاءها وقتئذ يقولون المرافعة أمام المحاكم . ولما كانت سياسة الدولة قد اتجهت في السنوات الأخيرة إلى منح عديد من المصالح الحكومية استقلالاً مالياً وإدارياً واعتبارها من الهيئات العامة ، فقد تحولت معظم المرافق الحكومية التي كانت تدار عن طريق المصالح العامة إلى هيئات عامة ، وتولى بعض إدارتها القانونية مسئولية تمثيلها أمام المحاكم بينما استمرت إدارة قضايا الحكومة ، وهي إحدى الهيئات القضائية ، في الحضور عن الهيئات العامة أمام المحاكم شأن حضورها عن الوزارات والمصالح الحكومية . وقد انعكس هذا التناقض على مستوى الأداء المطلوب في مهنة تعتمد أساساً في نجاحها على الثقة التي يودعها صاحب الشأن فيمن يزاولها ، وخاصة أن عمل المحامي الأساسي الذي اقتضى إيجاد تنظيم نقابي له هو تمثيل الخصوم أمام جهات القضاء والدفاع عن حقوقهم ومصالحهم . ومن ثم كانت



المرافعة أمام المحاكم هي النشاط الغالب لعمل المحامي وهو الذي يتطلب ايجاد تنظيم نقابي لا حماية لشخص المحامي بل حماية للمواطنين وحماية للعدالة التي يعتبر الدفاع عن الخصوم ركنا أساسيا لقيامها . وقد صدر بعدها قانون الادارات القانونية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في محاولة لكفالة استقلال المحامين بالادارات القانونية في أدائهم أعمال المحاماة للجهات التي التحقوا بها .

وفي السنوات الأخيرة لحق مهنة المحاماة تطور آخر مختلف نتيجة تطبيق سياسة تشجيع الاستثمارات الخاصة مما أدى الى اتساع نشاط المحامين في المعاملات وبسروز دور المحامي في الافتاء واعداد العقود ونشوء مكاتب متخصصة يقتصر عملها الأساسي على هذا النوع من أعمال المحاماة ويشارك فيها عدد كبير من المحامين .

ورغم التعديلات التي لحقت قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ، فقد دلت التجربة العملية على أنه قد أصبح في حاجة الى مراجعة شاملة تستهدف تأكيد الطابع الأساسي للمحاماة باعتبارها رسالة يؤديها اصحاب مهنة حرة تمارس استقلالاً وذلك دون ما اخلال بالأمر الواقع الذي فرضته التطورات السابقة والذي أدى الى زيادة عدد المحامين أعضاء النقابة الذين يمارسون مهنتهم من خلال الادارات القانونية للقطاع العام وما في حكمه من هيئات عامة ، مع محاولة ترشيد هذا الأمر الواقع والحد من استفحال خطره وصيانته من أن يؤثر على طبيعة المهنة ومستوى أدائها وضمانات ممارستها .

ومن ناحية التنظيم النقابي فقد صدر القانون الحالي رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ في ظل نظام سياسي واجتماعي كانت له نظرة شمولية متكاملة في تعبئته جميع مؤسسات الدولة العامة والمهنية لخدمة أهداف هذا النظام . ومع أن القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ الذي صدر في ظل دستور ١٩٥٦ كان يحظر على أعضاء نقابة المحامين الاشتغال بالسياسة ، فإن القانون الحالي رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ قد جعل من بين أهداف النقابة خدمة التحول الاشتراكي ودفع الانتاج لكي تتوافر له سرعة الانطلاق وجعل من اختصاص مجلس النقابة وضع خطة للعمل المهني والسياسي للمحامين في خدمة العدالة والانتاج وحل مشاكل التطبيق الاشتراكي ، وجعل من شروط الترشيح لتنظيمات النقابة أن يكون المرشح عضواً عاملاً بالاتحاد الاشتراكي العربي ، ومع أن هذا الشرط قد سقط نتيجة لصدور القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٣ الذي ألغى شرط العضوية العاملة في الاتحاد الاشتراكي للترشيح في المنظمات الجماهيرية ، فقد ظل قانون المحاماة الحالي يعكس بين مواده ملامح هذا النظام بما كان يتطلبه من اخطار الاتحاد الاشتراكي بنتيجة الانتخابات التي تجري في تنظيماتها .

أما وقد تم تعديل المادة الخامسة من الدستور تعديلاً ألغى بمقتضاه الاتحاد الاشتراكي كتتنظيم سياسي ، فقد كان من المتعين أن يعاد النظر في جميع النصوص التي تخلفت عن وضع نقابة المحامين في ظل نظام شمولي كانت فيه النقابات المهنية تعد من بين الأجنحة المساعدة للتنظيم السياسي الواحد وأداة من أدوات نظامه . وحيث تخلت النقابة عن تبعيتها للتنظيم السياسي وعادت نقابة مهنية مستقلة كسابق عهدها ، دون الاخلال بدورها التقليدي في الدفاع عن الحريات والتصدي لكل ما يمس حقوق الانسان .

وقد كان الاهتمام بالجانب المهني المتعلق بممارسة المهنة من أهم أهداف هذا الاقتراح بمشروع قانون ، ومن ذلك عنايته بتعريف أعمال المحاماة التي لم تعد مقصورة على المرافعة أمام المحاكم بل اتسع نطاقها ليشمل بنوع خاص تقديم المشورة القانونية وصياغة العقود ، فهذا التأصيل لأعمال المحاماة هو الذي يجعل طبيعتها واحدة ولو تمت ممارستها من خلال علاقة وكالة اتفاقية أو من خلال علاقة نيابة قانونية .

ومن ذلك عنايته في تنظيم ممارسة المحاماة بوضع الأساس لتنظيم قانوني لشركات المحاماة بما يسمح بمزيد من التخصص داخل المكتب الواحد وتحقيق تعاون مهني لمواجهة أعباء المهنة المتزايدة .

وفي هذا المجال عني الاقتراح بمشروع قانون أيضا بأن يتسم أعداد المحامى وتكوينه بالجدية والاهتمام والعناية بشئون المحامى تحت التمرين ، والتزام المحامى بالأحكام التي يقررها القانون بشأن ممارسة المهنة وفي درجات القيد وطبيعة علاقة محامى الإدارات القانونية بالجهات التي يتفرغون لها ، بحيث يصبح البطلان جزاء على مخالفة هذه الأحكام في جميع الحالات .

ومع احتفاظ الاقتراح بمشروع قانون بالأحكام الرئيسية التي يقررها القانون الحالية بشأن جداول المحامين ، إلا أنه استحدث جدولا للمحامين أمام محكمة النقض وما يعادلها ، يقتصر حق المقيدين به على الحضور والمرافعة أمام محاكم القانون وحدها ، ويصدر هذا الاقتراح عن حقيقة تأكدت وهي زيادة عدد الدعاوى المنظورة أمام محكمة النقض وزيادة عدد دوائر هذه المحكمة فضلا عن زيادة الدعاوى المنظورة أمام المحكمة الإدارية العليا ونشوء المحكمة الدستورية العليا وكلها محاكم قانون تنظر في طعون تتطلب تمرسا وخبرة قانونية ، وفي نفس الوقت فإن هذا الجدول يمكن أن يستوعب مستقبلا أساتذة القانون ومستشارى القضاء السابقين علاوة على المحامين الذين قد يؤثرون التفرغ للبحوث القانونية التي يثيرها هذا النوع من القضايا . ومع ذلك فقد حرص الاقتراح بمشروع قانون في نظرته الواقعية ، على أن يبقى للمحامين الحاليين المقبولين أمام محكمة النقض حق الاستمرار في الحضور أمام سائر المحاكم .

وعلى هذا يصبح جدول القبول أمام محاكم الاستئناف والقضاء الإدارى هو أعلى درجات القيد يوازيه جدول المقبولين أمام محكمة النقض وما في حكمها إذ لن يعد درجة تعلو جدول الاستئناف وهو نفس ما استقر عليه الأمر في قانون السلطة القضائية ، حيث لم يعد مستشار النقض درجة تعلو مستشار الاستئناف .

كما استحدث الاقتراح بمشروع قانون جدولا للمحامين المنتسبين يقيد فيه المحامون العرب ، تأكيدا على طابع التعاون بين المحامين في الدول العربية .

وقد احتفظ الاقتراح بمشروع قانون بالتشكيل الحالي للجنة قبول المحامين ، التي تتولى القيد بالجدول للعام ، فهي تشكل من بين المحامين أعضاء مجلس النقابة العامة وحدهم ، ولكنه أحدث تعديلا في إجراءات القيد بالجدول الملحقه يتفق مع ما هدف اليه من اعطاء النقابات الفرعية قدرا اكبر من الاستقلال ، ومن التيسير على المحامى المقيّد



بنقابة فرعية ، فلا يلجؤه الى التقدم بطلبه الى النقابة العامة فى القاهرة فأنشأ فى دائرة كل محكمة استئناف لجانا للقيد بجدول المحاكم الابتدائية وما فى حكمها ومحاكم الاستئناف وما فى حكمها ، وجعل الاختصاص للجنة العامة للقيد فى الجدول العام وجدول المنتسبين والنقل الى جدول غير المشتغلين أو الاعادة الى الجدول ، ولكنه استعار ملامح النظام الذى يقرره القانون الحالى بشأن تشكيل لجنة القبول أمام محكمة النقض وطبقه على لجان القيد بالجدول الأخرى الملحقه ، بحيث يصبح التشكيل مختلطا من بين رجال القضاء والمحاماة على أن تكون الغلبة للأعضاء المحامين وذلك عسودة الى ما كان مستقرا فى ظل قوانين المحاماة السابقة على قانون ١٩٦٨ ونظرا لما أثبتته التجربة من أن وجود عنصر قضائى فى لجان القبول ضمانه لا يستهان بها للمحامى والمستوى الأداء المهنى ، واكتفاء بأن شئون الجدول العام قد ظلت للجنة القيد بالجدول العام المشكلة جميعها من بين المحامين أعضاء مجلس النقابة .

وقد اولى الاقتراح بمشروع قانون عناية خاصة بتحديد حقوق المحامين وواجباتهم واستحدث فصلا جديدا فى علاقة المحامى بموكله يتضمن الأحكام التى كانت ترد متفرقة فى القانون الحالى مع الأحكام التى كانت ترد تحت عنوان أتعاب المحامين ، وقد حاول بها أن يؤكد الثقة التى يجب أن تقوم بين المحامى وموكله وأن تكون هذه الثقة قوامها أن يصبح الموكل على علم سلفا بما قد يقتضيه توكيل المحامى من أتعاب ، فلا يباغت بما لم يكن يتوقعه . ولذلك فقد حرص الاقتراح بمشروع قانون على أن توضع العلاقة بين المحامى وموكله فى إطارها الصحيح باعتبار أن المحاماة مهنة قامت أساسا على النجدة وأنه من الأوفق تجنيب المحامى أن يتحول الى خصم لموكله بسبب دفاعه عنه فإذا اضطر الى المحالبة بحقوقه المقررة لسائر المواطنين فانه يتبع بشأنها نفس الطرق والضمانات المقررة لسائر المواطنين . ومن ثم يصبح دور نقابة المحامين فى تقدير الأتعاب دورا تحكيميا أو توفيقيا بين المحامى وبين موكله ، خاصة وقد أثبتت التجربة أن النقابات الفرعية لم تكن مؤهلة للفصل فى طلبات تقدير الأتعاب بل وفى الحكم فى طلبات صحة الحجز التحفظى الذى أجاز القانون الحالى للمحامى توقيع ضد موكله بمجرد تقديم طلب بتقدير الأتعاب ، خروجا على القواعد العامة . وأنه من الأوفق رفع الحرج عن المحامين حينما يتولون عن طريق ممثليهم تقدير أتعابهم ، مع ما أثبتته التجربة من أن كثيرا من قرارات التقدير كان يتم الغاؤه أو انقاص المحكوم به حينما يطعن فيها أمام المحاكم .

كذلك حرص الاقتراح بمشروع قانون على ضمان التزام المحامى بواجباته وبآداب مهنته من خلال نظام للمساءلة النظامية . وقد أثر الاقتراح بمشروع قانون هذا التعبير ابتعادا به عن المعنى غير الملائم لكلمة التأديب أو المحاكمة التأديبية الذى يجرى به القانون الحالى فالأمر لا يتعلق بتأديب ولكنه يتعلق بنظام للممارسة . وقد حدد الاقتراح بمشروع قانون المخالفات التى تستوجب المساءلة وبين كيفية إحالة المحامى الى لجنة النظام بالنقابة الفرعية مسبقا رعاية خاصة على قدامى المحامين ، كما حدد الجزاءات والآثار التى تترتب على كل منها ، وفى تحديده للجزاءات رأى دمج الإنذار واللوم معا ولم ير أن يسمح بما كان يجيزه القانون الحالى من إعادة قيد المحامى الذى صدر قرار بمحو اسمه بعد مضى سبع سنوات إذا ثبت أن هذه المدة كانت كافية لاصلاح شأنه ، لأن المفروض أن قرار المحو هو أقصى جزاء وهو لا يوقع الا فى حالات خطيرة تستوجبها وتؤثر على اعتبار المحامى والثقة به وتمس سمعته وتلاحقه دائما .



كذلك أثر الاقتراح بمشروع قانون أن يكون الطعن في أحكام المجلس المختص بالمساءلة النظامية أمام الدائرة الجنائية لمحكمة النقض بدلا من إعادة تشكيل مجلس يشارك فيه أعضاء آخرون من مجلس النقابة وذلك رفعا للخرج عنهم ، وضمانا للحيدة الكاملة في مرحلة الطعن .

وكذلك جعل الاقتراح بمشروع قانون مساءلة المحامين تحت التمرين ، من اختصاص مجالس النقابات الفرعية ليكونوا دائما في مطلع تدرجهم تحت رقابتها المستمرة .

وفي القسم الثاني استحدث الاقتراح بمشروع قانون احكاما جديدة هامة بشأن نظام نقابة المحامين باعتبارها مؤسسة مهنية مستقلة ، فاستبعد من النصوص المتعلقة بنظام النقابة في القانون الحالي كل الأحكام التي أصبحت غير ذات موضوع بعد إلغاء الاتحاد الاشتراكي ، وأبرز أهداف النقابة في تنظيم ممارسة المهنة وكفالة حق الدفاع وإبداء الرأي في التشريعات ونظم التقاضى والعناية بمصالح اعضائها وضمان استقلالهم وتشجيع البحوث القانونية ودراسات الشريعة الاسلامية .

واحتفظ الاقتراح بمشروع قانون للنقابة بطابعها القومى العربى بما أكده على تعاونها مع المنظمات المماثلة في الدول العربية تحقيقا للأهداف القومية للامة العربية في أن يكون القانون في خدمة قضايا الحرية وأداة لمناهضة الاستعمار والعنصرية بكافة أشكالها .

وفي تنظيم أجهزة النقابة استحدث الاقتراح بمشروع قانون نظام المؤتمر العام الذى يضم جميع المحامين ، بما فيهم المحامين تحت التمرين ، وهو مؤتمر مهنى تعرض فيه الدراسات والأبحاث الخاصة بتطوير المهنة أو النظم التشريعية والقضائية وينعقد كل سنتين في دورة علمية ومهنية .

ومن ناحية أخرى كانت نظرة الاقتراح بمشروع قانون نظرة عملية وواقعية الى تشكيل الجمعية العمومية للمحامين التى تعقد سنويا للنظر أساسا فى الميزانية وحساب الأرباح والخسائر والتى ناط بها الاقتراح بمشروع قانون اختصاصات أخرى مثل تعديل رسوم القيد والاشتراكات وزيادة المعاشات مثلما يجرى عليه القانون الحالى . ذلك انه بعد أن زاد عدد المحامين المقيدين بالجدول زيادة كبيرة فى السنوات الأخيرة ، حتى أربى على الثلاثين ألفا ، لم يعد من المتصور أن يكون جميع المحامين الذين يضمهم الجدول — فيما عدا المحامين تحت التمرين — أعضاء بالجمعية العمومية ، فان ذلك يعنى إما استحالة فى انعقاد الجمعية العمومية أو عدم جدية فى تقرير حق جميع المحامين فى أن يكونوا أعضاء بها . ومن ثم فقد اتجه الاقتراح بمشروع قانون الى نظام يجعل أعضاء الجمعية العمومية منتخبين من النقابات الفرعية على أساس عدد المحامين فى كل نقابة فرعية — وهو نظام يربط الجمعية العمومية للنقابة العامة بالنقابات الفرعية التى جعل لها الاقتراح بمشروع قانون استقلالا واسعا ، فضلا عن أنه يضمن جدية انعقاد الجمعية العمومية .

وقد أبقي الاقتراح بمشروع قانون على ما هو مقرر في القانون الحالي بشأن انتخاب النقيب مستقلا عن انتخابات أعضاء مجلس النقابة العامة وان كان يجرى في نفس الوقت ، ولكنه لم يجعل الانتخاب عن طريق الجمعية العمومية بعد أن تغيرت طريقة تشكيلها ، بل أصبح هذا الانتخاب يتم مباشرة في يوم محدد في كل نقابة فرعية ، فأعضاء جمعياتها العمومية - وهم جميع المحامين المقيدون بها عدا المحامين تحت التمرين - ينتخبون ممثليهم في النقابة العامة على أساس عدد المحامين بالنقابات الفرعية ، بينما ينتخبون المرشح لمنصب النقيب على المستوى القومي .

وقد جعل الاقتراح بمشروع قانون عدد أعضاء مجلس النقابة العامة مقوقفا على عدد المحامين بالنقابات الفرعية بحيث لا يقل عن عشرين عضوا ولا يجاوز أربعة وثلاثين على أساس أن يكون لكل خمسمائة محام في النقابة الفرعية ممثل واحد على الأقل على الأقل تمثيل أي نقابة فرعية عن اثنين ولا يزيد على خمسة عشر عضوا ضمانا لحد أدنى من التمثيل دون أن يطغى عدد ممثلي نقابة فرعية على المشاركة المطلوبة لممثلي النقابات الفرعية الأخرى .

كما تطلب الا يزيد عدد المحامين أعضاء الإدارات القانونية الذين يتم انتخابهم كممثلين لكل نقابة فرعية في مجلس النقابة العامة عن نصف عدد المنتخبين ضمانا للحفاظ على طبيعة نقابة المحامين .

وقد وضع الاقتراح بمشروع قانون قيودا زمنيا على جواز إعادة الترشيح لمنصب النقيب ولعضوية المجلس ضمانا للتجديد والتجديد بحيث لا يجوز أن يتجدد انتخاب نفس الشخص لأكثر من دورتين متتاليتين ، ورأى الاقتراح أن يوسع في تشكيل مكتب المجلس ، فجعل للنقابة وكيلين وأجاز تعيين أمين عام مساعد وأمين مساعد للصندوق ، وجعل مدة انتخابهم كل سنتين .

وقد قرر الاقتراح بمشروع قانون للنقابات الفرعية مزيدا من الاستقلال في صلاحياتها وفي مالياتها مع استمرار ارتباطها بالنقابة العامة . وكان لابد للوصول الى هذه النتيجة من انقاص عدد النقابات الفرعية وزيادة حجمها ، ومن ثم فقد اقتضت النقابات الفرعية على دوائر محاكم الاستئناف مع عدم سد الطريق في وجه الإبقاء على نقابات فرعية في دائرة بعض المحاكم الابتدائية بالنظر الى عدد المحامين بها . ومع تشكيل لجان نقابية في دائرة كل محكمة ابتدائية .

وتأكيدا للاستقلال الذي أسبغه الاقتراح بمشروع قانون على النقابات الفرعية ، أطلق على رئيس النقابة الفرعية اسم نقيب النقابة الفرعية وجعلت تشكيلات الجمعية العمومية ومجلس النقابة الفرعية ، على غرار الجمعية العمومية ومجلس النقابة العامة وخولت نفس الاختصاصات على مستوى النقابة الفرعية فيما عدا ما احتفظ به من اختصاصات للنقابة العامة وحدها مثل عضوية الاتحادات الدولية والاشتراك في المؤتمرات وإصدار مجلة المحاماة ووضع اللوائح والقواعد المالية العامة ولائحة الرعاية الاجتماعية والصحية والموازنة التقديرية السنوية وحساباتها الختامية المجمة .

وقد انعكس ما تقرر للنقابات الفرعية من استقلال على النظام المالى للنقابة ، بحيث تتحدد سلفا الاعتمادات التى تقرر لكل نقابة فرعية فى الموازنة التقديرية العامة على أساس عدد المحامين بكل منها • وهى التى تتولى الانفاق منها فى شئونها •

وقد فصل الاقتراح بمشروع قانون بين النظام المالى للنقابة وبين صندوق الرعاية الاجتماعية والصحية الذى حل محل الصندوق الحالى المسمى صندوق المعاشات والاعانات ، فجعل لكل منهما موارد الخاصة به مع ابقاء الاشراف العام لمجلس النقابة العامة على صندوق الرعاية الاجتماعية والصحية •

واحتفظ الاقتراح بمشروع قانون بمجمل الزيادة التى تقرر أخيرا بشأن رسوم القيد والاشتراكات السنوية مع تدريج الاشتراكات السنوية بالنسبة للمحامين أمام المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف وفقا لمد قيديهم بجداولها •

كما وضع الاقتراح الضوابط اللازمة لضمان أداء الاشتراكات وعدم التوسع فى الاعفاء منها ، واضاف الى مواردها حصيلة أجور الاعلانات القضائية التى تنشر بمجلة المحاماة بعد أن قرر لها أن تكون من الصحف المعتمدة فى ذلك قانونا •

أما صندوق الرعاية الاجتماعية والصحية ، فلم تعد أغراضه مقصورة على ترتيب المعاشات ومنح الاعانات ، بل أصبحت تناول كل نواحى الرعاية الاجتماعية والصحية •

وقد ناط إدارة الصندوق الى لجنة روعى أن تمثل فيها النقابات الفرعية تمثيلا مناسباً •

وضمنا لسلامة اجراءات ترتيب المعاشات اهتم الاقتراح بمشروع قانون بموازنته وحساباته وأوجب الرجوع الى آراء الخبراء الاكثوريين فيما قد يرى تقريره من مزايا •

وقد قصر الاقتراح بمشروع قانون حصيلة طوابع دفعة المحاماة وانتعاب المحاماة الحكوم بها لتكون موارد للصندوق ، باعتبار أنها نشأت أساسا لسد الحاجة المتزايدة الى تقرير معاشات مجزية للمحامين •

وقرر الاقتراح بمشروع قانون قاعدة عامة لاستحقاق المعاش الكامل لتكون بواقع أربعة جنيهاً عن كل سنة من سنوات الاشتغال بالمحاماة ، وزاد الحد الأقصى للمعاش الى مائة وستين جنيهاً ووضع حدا أدنى لنصيب المستحقين ، هو خمسة وعشرون جنيهاً فى الشهر للارملة وعشرة جنيهاً بالنسبة لباقي المستحقين ، كما قرر زيادة المعاشات المقررة حالياً للمحامين المتقاعدين بنسب تتنوع حسب مقدار المعاش المنسوح حالياً وذلك ضمنا لحياة كريمة لهم •

وزاد من تعويض الدفعة الواحدة من ألف جنيه الى خمسة آلاف جنيه •

وضمنا لسلامة المركز المالى للصندوق أجاز الاقتراح بمشروع قانون التأمين لدى إحدى شركات التأمين لتغطية التزامات الصندوق •

وفى مجال المعونات المالية ، وضع الاقتراح ضوابط لهذه المعونات حتى لا تتحول الى نوع آخر من المعاشات وحتى تقدم فى الحالات الطارئة وحدها •



وعنى الاقتراح بمشروع قانون بأمر الرعاية الصحية للمحامين وأسرههم .  
وجعل توفيرها على مستوى النقابات الفرعية وطبقا للاعتمادات السنوية التي  
تخصص لكل منها فى الموازنة التقديرية ، مع افساح المجال لإنشاء نظام متكامل  
للتأمين الصحى .

ومن الجديد الذى تضمنه الاقتراح بمشروع قانون فى باب الرعاية الاجتماعية ،  
معاونة المحامى المبتدىء على اتخاذ مكتب له أو تكوين مكتبة قانونية بعد انتهاء  
فترة تمرينه ، وذلك بتقديم قروض ميسرة له ، وجعل ضمان السداد ، الا يتم قبول  
المحامى أمام محاكم الاستئناف الا بعد سداد هذه القروض .

وقد استحدث الاقتراح بمشروع قانون بابا للأمانة العامة للنقابة وهى التى  
تتأكل جهازها الإدارى الذى يقع عليه العبء فى تسيير أعمال النقابة والذى تكفل  
لـه صفة الاستمرار من خلال مدير عام للنقابة يعين من بين المحامين أو غيرهم  
لإدارة شئون النقابة والإشراف على العاملين بها على أن يكون مسئولاً عن ذلك أمام  
الأمين العام المنتخب . مع كفالة الضمانات المناسبة لكى يؤدي عمله فى استمرارية  
ودون تعرض للهزات التى تنشأ عن تغيير تشكيل مجلس النقابة نتيجة للانتخابات .

وقد احتفظ الاقتراح بمشروع قانون بمجمل الأحكام الواردة فى القانون الحالى  
فى باب الأحكام العامة والختامية ، ونقل اليه المادة الخاصة بعدم جواز  
تفتيش مقار نقابة المحامين وزاد من العقوبة المالية الناشئة عن مخالفة أحكام القانون  
الخاصة بمزاولة المهنة أو انتحال لقب محام ، كما زاد الغرامة التى تحصلها النقابة من  
المحامين المتخلفين عن أداء واجبه الانتخابى ، بحيث أصبحت عشرون جنيهاً بعد أن  
كانت جنيهاً واحداً وذلك تمشياً مع انخفاض قيمة العملة وتأكيداً لأهمية حرص  
المحامى على مزاولة واجباته النقابية .

والاقتراح بمشروع قانون على النحو الذى عرضته مواده ، نسبقة مواد للصناديق  
تقضى بانتهاء مهمة المجلس المؤقت للمحامين ابتداء من تاريخ العمل بأحكام هذا  
القانون مع تشكيل لجنة وقتية برئاسة رئيس محكمة استئناف القاهرة وعضوية  
أحد نواب رئيس مجلس الدولة وأحد نواب إدارة قضايا الحكومة والمحامى العام  
الأول وعميد كلية حقوق القاهرة ، على أن تضم هذه اللجنة الى عضويتها ثلاثة من  
المحامين المقبولين أمام محكمة النقض الذين مضى على اشتغالهم بالمهنة عشرون عاماً  
على الأقل . وهى المدة اللازمة للترشيح لمنصب نقيب المحامين ، على أن يكونوا من  
المحامين نوى الخبرة المشهود لهم بالاستقلال وعلى ألا يجوز لهم الترشح بعد ذلك لاي  
من التشكيلات النقابية فى دورتها الأولى ضماناً لحيدتهم الكاملة . وتتولى هذه اللجنة  
مهمة مراجعة جداول المحامين طبقاً لأحكام هذا القانون والإشراف على تشكيل  
الجمعيات العمومية وانتخاب مجلس النقابة العامة خلال مدة لا تجاوز أول نوفمبر  
القادم . ويكون لها الصلاحيات المقررة فى القانون لمجلس النقابة العامة ، ومجالس  
النقابات الفرعية وعلى أن تختار من بين أعضائها من يقوم بأعمال الأمين العام  
وأمين الصندوق . ويهدف الاقتراح بمشروع قانون من تشكيل هذه اللجنة المؤقتة على  
هذا النحو الى ضمان الحيدة وسلامة الإجراءات الانتقالية .

ولما كان الاقتراح بمشروع قانون يتضمن من بين أساسياته افراد جدول خاص للمحامين المقبولين أمام محكمة النقض مواز لجدول المحامين أمام محاكم الاستئناف ، وكان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها يشترط للتعين في وظيفة مدير عام الادارة القانونية القيد أمام محكمة النقض ، فقد نص في قانون الاصدار على ان يعتبر القيد بجدول الاستئناف لمدة عشر سنوات - وهي المدة اللازمة في الاقتراح بمشروع قانون للقيد بجدول محكمة النقض - في حكم القيد بجدول النقض في جواز التعيين مديرا عاما للادارة القانونية . كما تضمن قانون الاصدار حكما وقتيا خاصا بطلبات تقدير اتعاب المحامين بعد ان أصبح دور النقابة بشأنها توفيقيا او تحكيميا .

والاقتراح بمشروع قانون قد تغيا في كل ما تقدم النهوض بمستوى مهنة المحاماة حفاظا على حقوق المتقاضين والانتفعين بخدماتها وكفالة لحسن سير العدالة .

**دكتور جمال العطيفي**

## فهرس

### صفحة

٣

هذا العدد من المجلة — للدكتور جمال العطيفى

### دراسات قانونية :

٧

أحكام القرض الشرعية الإسلامية للسيد المستشار محمود الشربيني وكيل مجلس الدولة

١٤

الحق فى الحبس فى القانون المدنى المصرى — دراسة مقارنة فى القانون الوضعى — للسيد الاستاذ أحمد عز الدين عبد الله .

### تشريعات هامة :

### قوانين وقرارات بقوانين :

٩٣

قانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٢ بىريان بعض أحكام القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٦ بتقرير بعض التيسيرات لمواطنى محافظات بورسعيد والاسماعيلية والسويس وسيناء على مواطنى محافظتى سيناء .

٩٤

قانون رقم ١١ لسنة ١٩٨٢ بتعديل القرار بقانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٨٠ فى شأن تنظيم مواعيد عمل وحدات الجهاز الادارى للدولة ووحدات الحكم المحلى والقطاعين العام والخاص

٩٥

قانون رقم ١٣ لسنة ١٩٨٢ بشأن صرف منحة لاصحاب المعاشات والمستحقين بمناسبة عيد الاضحى المبارك

٩٧

قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون التعاون الاسكانى

٩٨

قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٢ بشأن تعديل بعض أحكام قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩

٩٩

قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الاجزاء والتعداد



- ١٠٠ قانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ بشأن تعديل بعض أحكام قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ وقانون الاجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠

#### قرارات رئيس الجمهورية :

- ١٠٦ قرار رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٢

#### قرارات رئيس مجلس الوزراء :

- ١٠٧ قرار رقم ٣١٤ لسنة ١٩٨٢ بتمديد بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون نظام الحكم المحلى الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩

#### الحياة النقابية :

- ١١٥ اقتراح بمشروع قانون بشأن المحاماة — للدكتور جمال العطيفى

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	البيان
			<b>قضاء محكمة النقض الجنائية</b>
١	٦٧ ١١	يناير ١٩٧٩	(١) حكم . اصدااره . النعى بصدر الحكم في جلسة غير علنية على خلاف ما أثبت به وبمحضر الجلسة . (ب) اثبات . أوراق رسمية . حكم . تسببيه . مسئولية جنائية . اصابة . خطأ . نقض . اسباب الطعن . (ج) اثبات . شهود . محكمة الموضوع . حقها في الاخذ بقول الشاهد في أية مرحلة . (د) مسئولية جنائية . رابطة السببية . خطأ . مسئولية المتهم عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه . تعدد الاخطاء يوجب مساءلة كل من أسهم فيها . (هـ) جريمة . أركانها . اصابة خطأ . قانون . تفسيره . م ٢٤٤ عقوبات (و) أمر بالآ وجه . نيابة عامة . دفع . الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها .
٢	٧١ ١١	فبراير ١٩٧٩	مواد مخدرة . حكم . تسببيه . تسبب معيب . تبرئة المتهم للشك تأسيسا على حصول عبث باحراز المضبوطات . قصور .
٣	٧٢ ١٨	فبراير ١٩٧٩	(١) دعوى مدنية . نظرها والحكم فيها . استئناف . ما لا يجوز استئنافه من أحكام . (ب) دعوى مدنية . استئناف . نقض . ما لا يجوز الطعن فيه من أحكام .
٤	٧٣ ١٨	فبراير ١٩٧٩	(١) مواد مخدرة . وصف التهمة . حق محكمة الموضوع في تعديل وصف التهمة . حده . التزام الواقعة المادية المبنية بأمر الاحالة . (ب) مسئولية جنائية . موانع المسئولية . عقوبة . م ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ عقوبات . (ج) اذن تفتيش . شروط صحة الاذن بتفتيش شخص المتهم أو مسكنه . (د) تفتيش . تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار اذن التفتيش .
٥	٧٦ ١	مارس ١٩٧٩	نقض . التقرير بالطعن وايداع الاسباب . ميعاده . امتداد ميعاد التقرير بالطعن بالنقض وايداع الاسباب في حالة طعن النيابة في حكم البراءة . شرطه .

الحكم رقم	الصفحة رقم	التاريخ	البيان
٦	٧٧ ٢٣	يناير ١٩٨٢	شريعة اسلامية ، المصدر الرئيسى للتشريع . م ٢ من الدستور . استجابة الشارع لافراغ مبادئها السمحاء في نصوص محددة ومنضبطة . يلتزم القضاء بالحكم بمقتضاها بدءا من التاريخ الذى تحدده السلطة التشريعية لسريانها .
٧	٨٢ ١٧	مايو ١٩٧٩	قضاء محكمة النقض المدنية عقد . بيع . حكم . طلب انفساخ عقدي بيع مختلفين لتحقيق الشرط الفاسخ الصريح بعدم الوفاء بباقي الثمن .
٨	٨٣ ١٧	مايو ١٩٧٩	( ا ) حكم . الطعن في الحكم . م ٢١٢ مرافعت . (ب) ايجار . تعويض . دعوى بطلب انتهاء عقد الايجار والتعويض .
٩	٨٤ ١٧	مايو ١٩٧٩	( ا ) محاماة . وكالة . مباشرة المحامى للاجراء قبل صدور التوكيل ممن كلفه به . (ب) دعوى . وكالة . تجديد الدعوى بعد شطبها . عدم اشتراط ان يكون بيد المحامى توكيل من ذى الشأن عند تحرير صحيفة التجديد واعلانها . (ج) حكم . بطلان الحكم لاغفاله دفاع ابداه الخصم . شرطه . (د) دعوى . حكم تعدد المدعين في الدعوى . غياب بعضهم . استمرار المحكمة في نظر الدعوى . لا خطأ (هـ) دعوى . دفع بانقضاء الخصومة . وجوب ابدائه قبل التعرض للموضوع .
١٠	٨٩ ١٩	مايو ١٩٧٩	تأمينات اجتماعية . مواعيد الاعتراض على حساب المبالغ المستحقة لهيئة التأمينات الاجتماعية . وجوب التقييد بها سواء تعلقت المنازعة بأرقام الحساب أو التطبيق القانوني .





**دار الطباعة الحديثة**  
**٦ – كنيسة الارمن اول شارع الجيش**  
**تلفون : ٩٠٨٣١٨**

# الحكمة

مجلة قضاة وشهرة

تعد فانقاية المحامين

إذا اتاك الخصم وقد فقت عينه ، فلا تحكم  
له حتى يأتى خصمه ، فاعله قد فقت عيناه جميعا .  
( عمر بن عبد العزيز )

مايو ويونيه  
١٩٨٢

السنة الثانية والسقون

العددان  
الخامس والسادس





# الحكمة

مجلة قصصية شهرية

تصنيفها نقابة المحامين

إذا اتاك الخصم وقد فقت عينه ، فلا تحكم  
له حتى يأتى خصمه ، فله قد فقت عيناه جميعا .  
( عمر بن عبد العزيز )

مايو ويونيه  
١٩٨٢

السنة الثانية والستون

العددان  
الخامس والسادس





## هذا العدد من مجلة المحاماة

يصدر هذا العدد من مجلة المحاماة بعد أن انتهى مجلس النقابة المؤقت من اعداد مشروع قانون للمحاماة يختلف فى بعض النواحي مع المشروع المبدئى الذى أعده النقيب المؤقت كورقة عمل يستهدى بها • ولا شك أن هذا المشروع النهائى فى بابيه الخاص بمزاولة مهنة المحاماة قد استجاب لمعظم الملاحظات التى أعلنها الزملاء الذين ناقشوا المشروع فى مؤتمراتهم أو فى النقابات الفرعية • ولكن مجلس النقابة المؤقت أدخل عدة تعديلات جوهرية على نظام انتخاب مجلس النقابة وانتخاب النقيب وكيفية تمثيل النقابات الفرعية والشروط اللازمة للترشيح مما كان موضع تحفظ النقيب المؤقت وبعض أعضاء هذا المجلس •

وبإبلاغ هذا المشروع الى وزير العدل فى ١٩ يونيو ١٩٨٢ فقد أحاله بدوره الى مجلس الشعب بتاريخ ٢٦ يونيو ١٩٨٢ ، وان كان عرضه دستوريا يقتضى أن يقدم سواء فى صورة مشروع قانون من الحكومة أو فى صورة اقتراح بمشروع قانون من أعضاء المجلس •

ولما كانت هذه الاحالة قد تمت قبيل فض دور انعقاد مجلس الشعب ، فقد أصبح من المؤكد أن عرضه لن يتم قبل دور الانعقاد الجديد ، بما كان يستتبعه ذلك من أن يستمر المجلس المؤقت فى مباشرة اختصاصاته حتى يصدر القانون الجديد •

وقد تمسك النقيب المؤقت بما سبق أن سجله على صفحات هذه المجلة وفى اجتماعاته بزملائه المحامين بأنه يعتبر أن مهمته قد انتهت باعداد مشروع قانون للمحاماة وأنه لا يرى الاستمرار فى هذه المهمة المؤقتة بعدها حتى يعود الأمر سريعاً الى المحامين ينتخبون من يمثلهم ، وأن مشروع قانون المحاماة الذى قدم ورقة عمل بشأنه قد تضمن حكماً وقتياً بتشكيل لجنة مؤقتة محايدة من غير أعضاء المجلس المؤقت الحالى للإشراف على الانتخابات •

وقد أعد أحد أعضاء مجلس الشعب اقتراحاً بمشروع قانون يعدل به القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ويعيد تشكيل المجلس المؤقت بانقاص عدده ، على أن تكون مهمته الإشراف على انتخاب المجلس الجديد وفق القانون المزمع إصداره ، ووافق عليه مجلس الشعب بجلسته المعقودة فى ٢٩ يونيو ١٩٨٢ وتنشره المجلة مع مذكرته الإيضاحية فى ختام باب الحياة النقابية •

على أن المأمول ألا يترتب على صدور هذا القانون أى تأخير فى العودة بالنقابة الى حياتها الطبيعية واجراء الانتخابات فى الموعد الذى كان مقترحاً فى المشروع المبدئى وهو نوفمبر ١٩٨٢ أو فى المشروع النهائى وهو ديسمبر ١٩٨٢ •

والآن وقد انتهت مهيتى كـنقـيب مؤقت للمحامـين ، ومع صعوبة هذه المهمة فانى ارجو ان اكون قد استطعت ان اؤدى هذه المهمة بكل تجرد وموضوعية وحيدة آملا ان يغفر لى زملائى المحامين ما قد يرونه من تجاوز أو تقصير ، متمنيا لهذه المجلة التى اشرفت على تحريرها طوال عام كامل ، مزيدا من الازدهار فى خدمة المحاماة والعدالة .

ويستكمل هذا العدد من المجلة نشر جميع احكام المحكمة الدستورية العليا التى صدرت حتى تاريخ صدوره كـمـا يتـضمن بعض الأحكام الحـثـيثة لمحكمة النقض وبعض الدراسات القانونية والتشريعات التى صدرت حتى آخر يونيو ١٩٨٢ .  
والله ولى التوفيق .

**دكتور جمال العطفى**

**يونيو ١٩٨٢**

دراسات قانونية





# دعوة إلى التصحيح

للدكتور جمال العطيفي

ان موضوع الديمقراطية - ورغم نظرياته المتعددة والمتضاربة أحيانا - يتفق مع فطرة الانسان ويعد ضمانا لامنه ورفاهيته . وهو مهما اختلفت بشأنه المصطلحات والتعريفات ، مستقر في وجدان كل مصري . ومن ثم فليس الهدف من هذه الدراسة ان تعقد مقارنة بين النظم الديمقراطية لنتقي منها انتقاء نظريا دون النزود بالنظرة الواقعية التي لا تغفل ظروف التجربة ذاتها وواقع المجتمع . ومن ثم فان الاهتمام بالمشاكل والأزمات التي تواجهها الديمقراطية في مصر في التطبيق هو هدف هذه الدراسة التي ترمي الى تحديد موضوعات معينة كثر الجدل بشأنها في السنوات الأخيرة وتحتاج الى حوار هادئ حولها بين المحامين .

ومن ناحية أخرى ، فان النظرة المستقبلية في حاجتها الى الرجوع الى الماضي ، لا تقتضي حتما هدما لكل ما خزنه من تجارب ديموقراطية حديثة . وربما ينبغي اننا نحتاج الى مجرد تصويب وتصحيح وتنقيتها مما يعد دخيلا عليها أو غير متلائم مع مقتضياتها ، ليجري الحوار بشأنها في الاطار العام للنظام الدستوري الحالي . بملامحه الرئيسية التي أوردها ، وان كان هذا لا يعني ان هذا الدستور يمكن ان يكون حجرا على ما قد يرى انه في حاجة الى تعديل مستقبلا .

ان الحوار الذي نتوقع ان يديره المحامون مع اختلاف اتجاهاتهم السياسية والفكرية - يستند الى ارضية مشتركة من التجربة التي خاضتها مصر بنوع خاص في السنوات الأخيرة ، والتي يبدو انها - عند سائر الاتجاهات - قد اصبحت في حاجة ماسة الى وقفة للتصحيح والمضي بها نحو استكمال مقوماتها وضماناتها ، وذلك بعد ان توج نضال شعبنا باستكمال تحرير ترابنا الوطني .

ومع ان هذه الدراسة عازفة عن ان تقدم تعريفا للديموقراطية ، فان القدر المتفق عليه بين جميع النظريات هو ان الديمقراطية تعني التمكين لاوسع مدى من المشاركة الشعبية في صنع القرارات السياسية ، وانه لا يمكن ممارسة هذه المشاركة بغير ان تكون مستندة الى حرية الاختيار بين بدائل مختلفة من الرأي ، وانه لا يمكن ممارسة هذا الاختيار الا اذا كفل للمواطن حرية التعبير وحرية ابداء الرأي في مناخ عام تصان فيه الحريات الأخرى اذ انها جميعها متساندة ومتضامنة . وفي ضوء هذا القدر المتفق عليه ، فاني أرى ان هناك موضوعات عشرة تحتاج الى ان يجري بشأنها حوار موضوعي في اطار رسالة المحاماة وهي الزود عن الحق والحرية وتثبيت دعائم الديمقراطية . ونحن نتناولها بالعرض لتكون اساسا للمناقشة الموضوعية الجادة :

## - ١ -

## قانون الأحزاب السياسية

الأحزاب السياسية في أي نظام ديموقراطي هي القنوات الشرعية الأساسية للتعبير المنظم عن الإرادة الشعبية ، وقيامها هو الذي يسمح بتنوع الآراء مما يمكن المواطن من ممارسة حقه في الاختيار .

وقد عادت مصر إلى نظام الأحزاب السياسية بعد أن ظل نظام الحكم أكثر من خمس وعشرين عاما مستندا إلى تنظيم سياسي واحد ، منذ أن تقرر حل الأحزاب السياسية في ١٧ يناير ١٩٥٣ .

وأيما كانت الأسباب التي دعت قيادة الثورة وقتئذ إلى اتخاذ هذا الإجراء ، فإن العودة إلى نظام الأحزاب السياسية كان بناء على قناعة من الرأي العام وفي ظل ظروف موضوعية مختلفة أصبحت فيها الحجج التي كانت تساق لتبرير التنظيم السياسي الواحد غير ذات موضوع ، وهو أن يكون التنظيم الواحد وسيلة لتجميع القوى في مواجهة مشاكل التنمية والتحول إلى الاشتراكية .

وقد كانت هناك مقدمات للعودة إلى نظام الأحزاب السياسية منذ أن حدد دستور ١٩٧١ طبيعة الاتحاد الاشتراكي كتتنظيم سياسي جماهيري يختلف عن الحزب ويكون مسئولا عن تقديم المنبر الحر لجميع قوى الشعب العاملة وأن يحتضن دون عقد أو حساسيات أفكارها وينظم الحوار فيما بينها ديموقراطيا .

وتبع هذه النظرة الجديدة ، إلغاء العضوية العاملة في الاتحاد الاشتراكي كشرط للترشيح في مجلس الشعب وفي غيره من التنظيمات الجماهيرية ، بحيث أصبح من الممكن أن يكون هناك أعضاء في مجلس الشعب ليسوا أعضاء في الاتحاد الاشتراكي ، وخفت بذلك قبضة الاتحاد الاشتراكي على العمل السياسي .

ورغم أن ورقة أكتوبر التي أعلنت في عام ١٩٧٤ قد استبعدت فكرة تعدد الأحزاب إلا أنها كانت تحمل في طياتها العناصر التي يمكن أن تقود إلى هذا التعدد بما أعلنته من انتقال من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية ، وبالتالي استبعاد نظرية الثورة المستمرة أي إسقاط الحجة التي كانت ترى في قيام تنظيم سياسي واحد ضمانا لاستمرار الثورة .

وكان لطرح السياسة الجديدة المعروفة بسياسة الانفتاح أثره في نشوء مصالح جديدة تحتاج إلى من يعبر عنها نتيجة للنمو الرأسمالي الذي تحدثه سياسة تشجيع الاستثمارات الخاصة ، وبالتالي فلم يكن من الممكن أن يظل الاتحاد الاشتراكي هو التنظيم السياسي الوحيد وأن يستمر واجهة تتخفى خلفها مصالح اقتصادية متعارضة مع طبيعة أهدافه القائمة على تذويب الفوارق بين الطبقات .

وقد برزت بعدها فكرة المنابر المتعددة داخل الاتحاد الاشتراكي ، كأخر



مرحلة نحو قيام الأحزاب معبرة عما سمي بالوسط ويمينه ويساره ووضعت ضوابط لقيامها ، انتقلت الى قانون تنظيم الأحزاب السياسية بعدها .

وحينما أعلن بعد انتخابات عام ١٩٧٦ التي جرت على أساس المنابر الثلاث ، عن تحويل هذه المنابر الى أحزاب سياسية ، كان هذا الاعلان فى الواقع تعبيراً عن أمر واقع فعلاً . وهكذا نشأت وقتئذٍ أحزاب مصر ( وهو حزب الأغلبية ) والاحرار والتجمع التقدمى .

وقد تقدم حزب الأغلبية وقتئذٍ باقتراحه بشأن قانون الأحزاب السياسية التى تنشأ فى ظل الاتحاد الاشتراكي الذى أصبح مقصورياً فى تنظيماته على اللجنة المركزية التى تعد بمثابة تجميع لقوى التحالف ، وصدر هذا القانون فى أعقاب حوادث ١٨ و ١٩ يناير متأثراً بالظروف السائدة وقتئذٍ .

وكان أكثر ما تعرض له هذا القانون من نقد هو القيود التى فرضت على قيام الأحزاب وكان أهمها وقتئذٍ تطلب أن يكون من بين مؤسسيه عشرون عضواً من أعضاء مجلس الشعب ، كما تناولت أوجه النقد تشكيل وسلطة لجنة الأحزاب التى تقرر لها حق الاعتراض على تأسيس الحزب ، رغم أن الاعتراض كان يتبل الطعن فيه أمام محكمة القضاء الإدارى ، كما تناول النقد بعض جوانب سلطة اللجنة المركزية فى علاقتها بالأحزاب .

بينما رأت الغالبية فى القانون أنه بداية عملية للنشاط الحزبى الذى ظل غائبا عن الساحة السياسية فى مصر قرابة خمس وعشرين عاماً ، ومن ثم فلا بد أن تكون هناك بداية تدخل فى اعتبارها كل الظروف ، ومنها أن الدستور كان لا يزال يجعل من الاتحاد الاشتراكي أداة للتحالف وأن نشأة الأحزاب فجأة وبغير ضوابط قد يؤدى الى اضطراب واضطباع وإلى نشوء أحزاب صغيرة متعددة لا تمثل واقعاً اجتماعياً مما لا يجعل الانتقال من النظام الشمولى الى نظام التعدد مأمون العواقب .

وقد خفف من وطأة القيود الى فرضها القانون أن الأحزاب الثلاث القائمة وقتئذٍ قد استثنيت من شرط العشرين ، كما أن هذا الشرط لم يعد شرط استمرار بل أصبح شرط تأسيس مقصوراً على الفصل التشريعى الذى صدر فيه هذا القانون ، كما حذفت بعض النصوص الشاذة عند مناقشة مشروع القانون فى مجلس الشعب ومنها اعتبار الحزب منحلاً إذا لم يحصل على نسبة معينة فى الانتخابات التالية . وهكذا صدر القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ فى ظل المادة الخامسة من الدستور التى كانت لا تزال تنص على الاتحاد الاشتراكي باعتباره أداة للتحالف وقائداً للعمل الوطنى .

ولعل أهم إنجاز تحقق للأحزاب السياسية وقتئذٍ هو حقها فى أن تصدر صحفها بغير حاجة الى ترخيص من الاتحاد الاشتراكي مثلما كان يقضى قانون تنظيم الصحافة الذى كان قائماً وقتئذٍ .

وقد نشأ حزب الوفد الجديد فى ظل قانون الأحزاب بعد أن نجح فى الحصول على تأييد عشرين عضوا من أعضاء مجلس الشعب ، وبدأ أعضاء آخرون من المستقلين يعفون لإنشاء حزب خامس بماسم الجبهة الوطنية .

ولكن التجربة الحزبية تعرضت فى بدايتها لازمة حادة بصور قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى ( رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ ) أثر استفتاء جرى فى ٢١ مايو ١٩٧٨ فيما تضمنه بوجه خاص من حظر الانتماء الى الأحزاب السياسية على من ساهم القانون « من تسببوا فى افساد الحياة السياسية قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ » ، مما رآه البعض عودة الى العزل السياسى وأنه قد قصد به استبعاد ثلاثة من قيادات حزب الوفد الجديد ومن ثم فقد أعلن حزب الوفد الجديد عن حل نفسه احتجاجا على هذا القانون وبعد أن اسقط مجلس الشعب العضوية عن أحد قياداته فى ٢٨ يونيو ١٩٧٨ .

كما أن هذا القانون قد أجاز للجنة الأحزاب السياسية وقف أى قرار أو نشاط لى حزب سياسى إذا تبين بناء على تقرير المدعى العام الاشتراكى خروجه أو بعض قياداته على مبادئ النظام الاشتراكى الديمقراطى أو قيم المجتمع الروحية أو الدينية وارتكابه أو بعض قياداته أفعالا تهدد السلام الاجتماعى أو الوحدة الوطنية . وقد فهم ذلك على أن المقصود به هو حزب التجمع لموقفه من مبادرة السلام .

وفى هذه الاثناء نشأ حزبان جديداً أحدهما الحزب الوطنى الذى حل محل حزب مصر ، وحزب العمل الاشتراكى .

وبعد اقرار معاهدة السلام بتاريخ ١٠ ابريل ١٩٧٩ ، دعى الناخبون الى الاستفتاء عليها وقرن بها الاستفتاء على مبادئ إعادة تنظيم الدولة ، ومن بينها إطلاق حرية تكوين الأحزاب وإنشاء مجلس للشورى يكون بمثابة مجلس للعائلة المصرية .

وعلى أثر ذلك قدم تعديل جديد لقانون الأحزاب ، الغى بمقتضاه تطلب توافر عشرين عضوا من أعضاء مجلس الشعب كشرط لتأسيس الحزب ، ولكنه وضع القيود التى تضمنها قانون حماية الجبهة الداخلية ضمن شروط تأسيس الحزب واستمراره وأضاف فى الفقرة السادسة من مادته الرابعة شرط عدم انتماء أى من مؤسسى أو قيادات الحزب أو ارتباطه أو تعاونه مع أحزاب أو تظاهرات أو جماعات معادية أو مناهضة للمبادئ المشار إليها فى قانون حماية الجبهة الداخلية والمبادئ التى وافق عليها الشعب فى الاستفتاء على معاهدة السلام وإعادة تنظيم الدولة فى ١٢ يونيو ١٩٧٩ . وأضاف فى فقرته السابعة ألا يكون من بين مؤسسى الحزب أو قياداته من تقوم أدلة جلية على قيامه بالدعوة أو المشاركة فى الدعوة أو التحريض أو الترويج بأية طريقة من طرق العلانية لمبادئ أو اتجاهات أو أعمال تتعارض مع المبادئ السالف الإشارة إليها .

ثم أضيف قيد جديد نصه ألا يترتب على قيام الحزب إعادة تكوين أى حزب

من الأحزاب التي خضعت للمرسوم بقانون ٣٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن حل الأحزاب السياسية . و عدلت المادة الثامنة من قانون الأحزاب الخاصة بتشكيل لجنة الأحزاب واختصاصاتها وكان أهم ما تضمنه التعديل أن أصبح الطعن في قرار اللجنة بالاعتراض أمام الدائرة الأولى للمحكمة الإدارية العليا التي يرأسها رئيس مجلس الدولة ، على أن يتضمن تشكيلها عددا من أعضاء مجلس الشعب يختارهم المجلس في بداية كل دورة ، كما أجاز هذا التعديل في مادته ١٧ لرئيس لجنة الأحزاب وقف إصدار صحف الحزب أو نشاطه أو أي قرار أو تصرف مخالف لاحكام القانون . كما ألغيت ميزة إصدار الجريدة بغير ترخيص ، إذا لم يحصل الحزب على عشرة مقاعد في الانتخابات . كما أضيف نص آخر يجعل رئيس الحزب مسئولا مع رئيس تحرير صحيفة الحزب عما ينشر بها .

وقد رأى البعض في هذه التعديلات التي صدر بها القرار بقانون ٣٦ لسنة ١٩٧٩ مزيدا من القيود التي قصد بها ضمان عدم عودة أي حزب من الأحزاب القديمة ولو تحت اسم جديد ، وتقليص نشاط حزب التجمع وإن أعضاءه قد قصدوا بما سماه قانون حماية الجبهة الداخلية ، من يدعون أو يشتركون في الدعوة الى مذاهب تنطوي على انكار للشرائع السماوية أو تتنافى مع أحكامها . ورأى البعض في هذه القيود الجديدة الحيلولة عملا دون نشوء احزاب جديدة . وقد طعن بعدم دستورية بعض أحكام هذا القانون وخاصة بالنسبة لطريقة تشكيل لجنة شئون الأحزاب السياسية .

وقد عدلت المادة الخامسة من الدستور في ابريل ١٩٨٠ والى بمقتضاها النص على الاتحاد الاشتراكي ونص التعديل صراحة على أن يقوم النظام السياسي في جمهورية مصر على أساس تعدد الأحزاب وذلك في اطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصري المنصوص عليها في الدستور .

وفي ضوء هذا التعديل الدستوري ادخل تعديل آخر على قانون الأحزاب ، بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٠ ، فحل رئيس مجلس الشورى محل أمين اللجنة المركزية في رئاسة لجنة شئون الأحزاب .

ومع ذلك فقد صدو في هذه الاثناء قانون حماية القيم من العيب بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٨٠ في ١٥ مايو ١٩٨٠ وأضاف الى حالة الحرمان الخاصة بحق تأسيس الأحزاب أو الاشتراك في ادارتها أو عضويتها حالة من يحكم عليه من محكمة القيم بمسئوليته السياسية عن أفعال منها ما نص عليه قانون حماية القيم ومنها ما نص عليه في قانون حماية الجبهة الداخلية .

## - ٢ -

### نظام الانتخاب

جرت انتخابات مجلس الشعب في عام ١٩٧٦ على أساس ترشيح المنابر كما أسلفنا . ومع أن نتيجة هذه الانتخابات قد أسفرت عن حصول حزب مصر



( الوسط ) على أغلبية كاسحة ، الا انه كان لكل من حزبى الأحرار والتجمع بعض المنتمين اليه من أعضاء مجلس الشعب ، كما أن حزب الوفد الجديد نشأ بانضمام عشرين عضوا اليه ، كما كان المجلس يضم عددا من المستقلين .

وفى انتخابات ١٩٧٩ تقلص عدد أعضاء حزب الأحرار ولم ينجح أحد من مرشحي حزب التجمع ، أما حزب الوفد الجديد فكان قد حل نفسه ، بينما حصل الحزب الوطنى الديموقراطى الذى جاء بديلا عن حزب مصر على أغلبية كاسحة ، وحصل حزب العمل الاشتراكى على عدد محدود من مقاعد المجلس .

وقد تعرض الأسلوب الذى جرت به الانتخابات لنقد شديد من أحزاب المعارضة . وبالإضافة الى النعى على حرية الانتخابات ، فقد انتقد التعديل الذى أدخل على قانون مجلس الشعب بالقرار بقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٩ والذى ألزم الأحزاب السياسية والمرشحين فى الدعاية الانتخابية بالمبادئ التى ووفق عليها فى استفتاء ابريل ١٩٧٩ والمبادئ المنصوص عليها فى قانون حماية الجبهة الداخلية ، كما انتقد قرار وزير الداخلية الذى صدر فى مايو ١٩٧٩ تنفيذا لحكم هذا القانون ( القرار رقم ٩٣١ لسنة ١٩٧٩ بشأن الدعاية الانتخابية ) إذ أدخل المبادئ التى وافق عليها الشعب فى الاستفتاء على معاهدة السلام ومبادئ تنظيم الدولة فى ٢ ابريل ١٩٨١ ضمن ما يحظر ابداء أية دعاية ضدها ولو بالدعوة الى الرفض .

وان كان هذا القرار قد نص على التزام رجال الشرطة بالحياد التام بين المرشحين وتهيئة المناخ السليم للتنافس المشروع بينهم ، فانه قد اضاف أن يكون ذلك فى حدود ما تقتضيه حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى والوحدة الوطنية وفى نطاق المشروعية وسيادة القانون ، وهى عبارات رآها البعض سهلة التأويل مما يمكن أن يكون مهددا لحرية الانتخابات .

وقد خرج البعض من هذه الانتخابات باقتراحات بشأن الجهة التى يكون لها الاشراف على الانتخابات ونظام البطاقات الانتخابية ووجوب ربطه بالبطاقات الشخصية وأهمية مراجعة سلامة القيد فى الجداول واعادة تحديد الدوائر الانتخابية ووجوب رئاسة رجال القضاء لجميع لجان الانتخاب بما فى ذلك اللجان الفرعية .

وقد برزت فى التطبيق على نتائج الانتخاب بعض الآراء التى طالبت بإيجاد طريقة لتمثيل الأحزاب الصغيرة وفق مجموع عدد الأصوات التى حصلت عليها حتى لا تتبدد هذه الأصوات مع أنها تمثل قوة اجتماعية حقيقية .

وقد كان تشكيل مجلس الشورى بعد تعديل الدستور فى عام ١٩٨٠ مناسبة تجددت فيها الدعوة الى اعادة النظر فى نظام الانتخاب ، وطرح فكرة الانتخاب بالقائمة على أن يكون نسبيا ، مما يتيح تمثيل كافة الاتجاهات . ولكن قانون مجلس الشورى رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ التى جرت الانتخابات لعضوية مجلس الشورى على أساسه قد أخذ بنظام القوائم الحزبية المطلقة ، مما دعا حزب العمل الاشتراكى وحزب التجمع الى مقاطعة الانتخابات ومما أدى الى سقوط قوائم

حزب الاحرار في جميع الدوائر ، ودعا بالتالي الى تعيين عدد كبير من اعضائه ضمن ثلث الاعضاء الذين يعينهم رئيس الجمهورية في مجلس الشورى .

وبينما اتخذ قانون مجلس الشورى نهجا مختلفا في نظام الانتخاب بالقائمة المطلقة ظل قانون مجلس الشعب محتفظا بنظام الانتخاب على أساس الترشيح الفردي في الدوائر الانتخابية . وقد رأى البعض أن كلا النظامين لا يكفل تمثيل الاصوات التي أعطيت في الانتخابات لممثلي الاحزاب التي لم يفز أعضاؤها في الدوائر الفردية أو لم تحصل قوائمها على الأغلبية المطلوبة ، وقد مد نظام الانتخاب بالقوائم الحزبية المطلقة الى انتخابات المجالس المحلية طبقا للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ الذي عدل بعض احكام قانون الحكم المحلي الصادر بالقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ، وأنه ليس هناك من سبب واضح لانتهاج طريقة في انتخاب مجلس الشورى والمجالس المحلية تختلف عن الطريقة التي يتم بها انتخاب أعضاء مجلس الشعب .

ومن ناحية أخرى ، فإن الانتخاب بالقائمة يتبم غالبا لتمكين الأحزاب الصغيرة من أن تجد طريقها الى التمثيل ، ولكن من خلال نظام التمثيل النسبي ، وهذا هو ما يجري عليه العمل في معظم الدول الأوروبية . ( مثال بلجيكا - النرويج - فنلندا - الدانمرك - السويد ) .

على أن نظام التمثيل النسبي وإن انتقد بأنه يشجع على تكوين أحزاب صغيرة تدخل البرلمان مما يجعل مهمة تشكيل الحكومة صعبة ، وأنه من الأفضل الإبقاء على نظام الانتخاب على أساس الدوائر حتى يمكن الوصول مستقبلا الى حزبين كبيرين كما هو الأمر في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، إلا أن هناك اتجاه يرى أن الواقع المصري الحالي حث يوجد حزب كبير يتمتع بأغلبية ساحقة ، قد يدعو الى نظام الانتخاب بالقائمة النسبية بل وتقرير حرية المرشح في أن يختار من يراه من بين القوائم المختلفة ، بينما يرى البعض التوسط بالجمع بين النظامين كما هو الأمر في ألمانيا الاتحادية حيث توزع نصف المقاعد على أساس الدوائر والنصف الآخر على أساس التمثيل النسبي من القوائم ، أو إيجاد طريقة لتجميع الأصوات التي أعطيت في الانتخاب في الدوائر التي لم تفز فيها وضمان تمثيلها الى جانب التمثيل على أساس نتائج الانتخاب في الدوائر المختلفة .

### — ٣ —

#### ضمان حد أدنى لتمثيل العمال والفلاحين

من بين الأسس الجوهرية التي قام عليها نظام الحكم منذ اعلان الميثاق في عام ١٩٦٢ ، نظام التحالف بين قوى الشعب العاملة ، وهذا التحالف الذي كان يقيم الاتحاد الاشتراكي العربي كتنظيم سياسي ، يعتمد أساسا على قوى الفلاحين والعمال التي يضمن الميثاق لها خمسين في المائة على الأقل من مقاعد التظاهرات السياسية والشعبية . وقد انتقل هذا الحكم الى دستور ١٩٦٤ ثم الى الدستور الحالي في عام ١٩٧١ ، وقد اعتبر من الأسس الجوهرية التي نص على الالتزام



بها في الاستفتاء على معاهدة السلام ومبادئ إعادة تنظيم الدولة الذي جرى في ابريل ١٩٧٩ ، واستبقى النص عليه في دستور ١٩٧١ رغم تعديل مادته الخامسة التي كانت تتضمن النص على الاتحاد الاشتراكي كأداة لهذا التحالف ، ورغم النص في هذه المادة بعد تعديلها على أن يقوم النظام السياسي في جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الأحزاب .

وقد طرحت هذه التعديلات التي لحقت النظام الدستوري المصري بالسماح بتعدد الأحزاب السياسية وتبني الاشتراكية الديمقراطية كنظام للحكم ، وكأساس للنظام الاقتصادي ، تساؤلا حول ما إذا كانت صيغة التحالف لا زالت صالحة للتطبيق أم أنها أصبحت مجرد عنوان يساند هذه النسبة المقرر ضمانها للعمال والفلاحين بين فئات التحالف . وما إذا كان تعريف العامل والفلاح يمثل ضمانا للعمال والفلاحين بالمعنى الذي عناه « تقرير الميثاق » حينما تقرر هذا الضمان لأول مرة من « أن المقصود به هم أولئك الذين يحتاجون إلى ضمان حتى يمكن أن يصلوا فعلا إلى المجالس الشعبية والسياسية » .

وتقوم وجهة نظر الذين يتمسكون بإمكان استمرار الأخذ بنظرية التحالف في ظل نظام الأحزاب السياسية على أن هذه الأحزاب جميعها لا زالت مرتبطة بأساس أيديولوجي واحد هو الاشتراكية الديمقراطية وإن اتجه بعضها إلى يمينه واتجه البعض الآخر إلى يساره ، وإن فكرة التحالف هي السند الشرعي لوجوب حل الصراع بين الطبقات سلميا في إطار الوحدة الوطنية ، وطالما أن قانون الأحزاب لا يسمح بإنشاء أحزاب على أساس فئوي ، أي لا يسمح بإنشاء أحزاب مقصورة على العمال أو على الفلاحين ، فإن البديل هو تقرير هذا الضمان .

بينما اتجه رأي آخر إلى أن التحالف بمعناه الذي قصده الميثاق قد أصبح مفتقرا إلى مقوماته ، ذلك أنه كان تحالفا بين قوى الشعب العاملة في مواجهة القوى الاقتصادية التي خضعت للتأميم والحراسة والتي طبق عليها العزل السياسي واعترب خارج التحالف ، وأما وقد زالت هذه الاعتبارات بتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي والغاء الحراسات فإن مدلول الفئات التي يشملها التحالف يجب أن يتغير ، ليشمل جميع المواطنين ، أو ليتخذ هذا التحالف شكلا مختلفا مثل جبهة وطنية بين الأحزاب .

ويضيف آخرون أن تجربة ضمان تمثيل العمال والفلاحين لم تحقق تمثيلا حقيقيا للفلاح والعامل نتيجة التعريف الواسع الذي جعل من الممكن أن يعتبر من العمال أي موظف مهما بلغ دخله مجرد أنه لم يحصل على شهادة جامعية حتى لو شغل منصب رئيس مجلس إدارة أو مدير ، كما أنه لا فارق بين من يحوز عشرة أقدنة أو أقل ليعتبر أحدهما منتقيا للرأسمالية الوطنية ولا يحتاج إلى ضمان بينما يتمتع الآخر بهذا الضمان ، أما إذا نزلنا عن هذا الحد الذي يتضمنه التعريف الحالي للعامل والفلاح ، فقد لا يوصلنا التعريف المضيق إلى أفضل العناصر بين الفلاحين والعمال .



لقد بدأ تعريف الفلاح فى تقرير لجنة الميثاق بأنه من لا يجوز وعائلته أكثر من خمسة وعشرين فدانا ، وتعريف العامل بأنه من تتوافر فيه شروط العضوية للنقابات العمالية مع اخراج مديرى الشركات والمؤسسات ومن فى حكمهم . ثم تعدل التعريف فى عام ١٩٦٨ ، فأصبح الفلاح — مع شروط أخرى — هو من لا يجوز وعائلته أكثر من عشرة أفدنة ، والعامل من لا يحق له الانضمام الى نقابة مهنية ولا يكون من خريجي الجامعات والمعاهد العليا والكليات العسكرية مع استثناء من بدأ حياته عاملا وحصل على مؤهل جامعى وبقي فى نقابته العمالية ، وهو نفس التعريف الذى أخذ به قانون مجلس الشعب رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ . ثم تعدل هذا التعريف بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ حيث سمح باعتبار اعضاء النقابات المهنية من غير حملة المؤهلات العليا من العمال . أى انه بينما كان التعريف متجها الى التضييق بالنسبة للفلاح اتجه الى التوسيع بالنسبة للعامل .

ولا شك ان هذا الموضوع لا يزال فى حاجة الى مزيد من الحوار خاصة وان نظام مجلس الشورى الذى استحدث بالتعديل الدستورى فى ابريل ١٩٨٠ ، قد جعل من اختصاص مجلس الشورى حماية تحالف قوى الشعب العاملة وان اعضاء المنتخبين يجب ان يكون نصفهم على الاقل من العمال والفلاحين ، على ان يؤخذ فى الاعتبار ما اذا كان العمال والفلاحون قد أصبحوا فى علاقات المجتمع الحالية بغير حاجة الى هذا الضمان ، أم ان تغير هذه العلاقات قد جعلهم اليوم فى أمس حاجة اليه ، وما اذا كان الامر لا يعدو مراجعة للتعريف فى ضوء الحكمة التى دعت الى تقرير هذا الضمان وفى ضوء ما كشفت عنه الممارسة .

## — ٤ —

### ضمان لتمثيل المرأة

من التعديلات الحديثة التى لحقت قانون مجلس الشعب والتى تضمنها القراران بقانون رقمى ٢١ و ٢٢ لسنة ١٩٧٩ ، استحداث نوع جديد من تمثيل المرأة فى ثلاثين دائرة موزعة على محافظات الجمهورية ينتخب فى كل منها بالاضافة الى عضوى مجلس الشعب اللذين يجب ان يكون احدهما من العمال او الفلاحين ، عضو ثالث من النساء . وبذلك زاد عدد اعضاء مجلس الشعب الى ثلاثمائة واثنين وثمانين عضوا . ودخلت مجلس الشعب ثلاثون سيدة الى جانب السيدات اللاتى فزن فى المنافسة العادية فى البدوائر .

وقد اعتبر البعض ان هذا الضمان لتمثيل المرأة يخرج عما اجازته الدستور من ضمان حد أدنى للعمال والفلاحين ، وأن تخصيص ثلاثين مقعد للمرأة يتنافى مع المساواة بين المواطنين فى الحقوق والواجبات لا تميز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الاصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة وفق ما تقضى به المادة ٤ من الدستور ، كما انه يتنافى مع حكم المادة ١١ من الدستور التى تكفل فيها الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الاسرة وعملها فى المجتمع ومساواتها بالرجل فى ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون اخلال بأحكام الشريعة الاسلامية .

بينما يرى آخرون أن ضمان تمثيل المرأة كان استجابة للاعتبارات الواقعية نتيجة ما أسفرت عنه التجربة من الصعوبة التي تلقاها المرأة في المنافسة في الانتخابات العامة مما يجعل تمثيلها ضئيلاً ، وإن هذا الضمان ليس فيه اختلال بمبدأ المساواة لأن المقاعد التي تقررت للمرأة هي مقاعد اضافية ، وقد نص على انها لا تؤثر على نسبة العمال والفلاحين في مجلس الشعب طبقاً للدستور .

## - ٥ -

### مجلس الشورى

استحدث نظام مجلس الشورى بعد أن جرى الاستفتاء بشأنه ضمن الاستفتاء على معاهدة السلام واعادة تنظيم الدولة حيث اشارت ورقة الاستفتاء اليه على أن يكون بمثابة مجلس العائلة لمصر ويضم ممثلين عن كل فئات الشعب وهيئاته .

وحيثما تعدل الدستور بعدها افراد فصلا لمجلس الشورى ضمن الاحكام الجديدة وجعل من اختصاصه « دراسة واقتراح ما يراه كفيلا بالحفاظ على مبادئ ثورتى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ و ١٥ مايو ١٩٧١ ودعم الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى وحماية تحالف قوى الشعب العاملة والمكاسب الاشتراكية والمقومات الاساسية للمجتمع وقيمه العليا والحقوق والحريات والواجبات العامة وتعميق النظام الاشتراكى الديموقراطى وتوسيع مجالاته » .

كما تطلب التعديل الدستورى أن يؤخذ رأى مجلس الشورى في تعديل الدستور وفي مشروعات القوانين المكملة للدستور ومشروع الخطة العامة للتنمية وفي معاهدات الصلح والتحالف وما اليها وفيما يحيله اليه رئيس الجمهورية من مشروعات قوانين أو من موضوعات متصلة بالسياسة العامة للدولة أو بسياساتها في الشؤون العربية والخارجية .

كما انه بصدر قانون سلطة الصحافة رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ ، نيط بمجلس الشورى ممارسة حقوق ملكية الدولة على المؤسسات الصحفية القومية ، وهو الذى يختار رئيس مجلس ادارة المؤسسة الصحفية القومية ورئيس تحريرها ويعين جانباً من أعضاء مجلس ادارتها ، ورئيسه هو الذى يرأس المجلس الأعلى للصحافة ومجلس الشورى هو الذى يختار الشخصيات العامة من أعضاء هذا المجلس .

وقد اختلف الرأى حول تقييم الدور الذى يقوم به مجلس الشورى ، فرأى البعض أنه دور يقرب من الدور الذى كان يؤديه الاتحاد الاشتراكى في تمثيله قوى التحالف ، وفي اشرافه على الصحافة ، وإن ما منح له من اختصاص بالمشورة في بعض الأمور الدستورية والتشريعية ، يعد قريباً من دور المجالس القومية المتخصصة وإن كانت هذه المجالس هي هيئات معاونة لرئيس الجمهورية في رسم السياسة العامة للدولة .

بينما رأى آخرون ان طريقة تشكيل مجلس الشورى بالانتخاب تجعله في ذلك اقرب الى المجلس الآخر ، كما أن ما تقرر له من اختصاص دستورى بابداء

الرأى فى التشريعات الدستورية والمكاملة للدستور وفى الخطة الاقتصادية والاجتماعية والمعاهدات ، يؤكد هذه الطبيعة ، خاصة وقد أجاز لرئيس الجمهورية أن يلقى بيانات أمامه فى اجتماع مشترك مع مجلس الشعب أو فى اجتماع خاص به .

ودعا رأى ثالث الى وجوب تطوير اختصاصات مجلس الشورى ، ليصبح مجلسا تشريعيا ثانيا ، اشبه بمجلس الشيوخ .

ومع انه لم تمض مدة كافية على ممارسة مجلس الشورى لاختصاصاته ، فان فى الامكان تقييم التجربة ، لتبين مدى اسهامها فى دعم الممارسة الديمقراطية ، وما اذا كان من المصلحة الإبقاء عليها بحالتها أم تطويرها .

## - ٦ -

### طريقة انتخاب رئيس الجمهورية

يتم انتخاب رئيس الجمهورية طبقا لحكم المادة ٧٦ من الدستور الحالى بأن يتم ترشيحه من مجلس الشعب ثم يعرض الترشيح على المواطنين لاستفتاءهم فيه . وهو نفس النظام الذى كان مستقرا فى الدساتير المتعاقبة بعد الثورة .

وقد كان الاتحاد الاشتراكي بوصفه التنظيم السياسى الوحيد هو الذى يكفل قيام مجلس الشعب بترشيح رئيس الجمهورية ، حينما كانت العضوية العاملة فى الاتحاد الاشتراكي شرطا لعضوية مجلس الشعب .

وقد ثار تساؤل حول ما اذا كان نظام الترشيح والاستفتاء على هذا النحو ، لا يزال متلائما مع قيام الأحزاب السياسية . وما اذا كان من المتصور أن يكون هناك أكثر من مرشح يعرض على مجلس الشعب خاصة وإن المادة ٧٦ من الدستور تجعل ترشيح مجلس الشعب لرئيس الجمهورية بناء على اقتراح ثلث أعضائه على الأقل .

ومن ناحية أخرى ، يرى البعض أن نظام انتخاب رئيس الجمهورية عن طريق ترشيح مجلس الشعب بدلا من الانتخاب المباشر هو اسلم طريق فى الظروف الراهنة لتجنب الصراع والتطاحن .

كذلك فقد كان المفهوم من نص المادة ٧٧ من دستور ١٩٧١ أنه لا يجوز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية لأكثر من مرتين متتاليتين . ولكن التعديلات الحديثة التى أدخلت على الدستور فى ابريل ١٩٨٠ تناولت هذه المادة بالتعديل ، فأصبح من الجائز أن يعاد انتخاب رئيس الجمهورية لعدد آخرى دون تحديد .

ومن الأمثلة المقارنة فى هذا الشأن ما يجرى عليه النظام الأمريكى من عدم جواز تجديد انتخاب رئيس الجمهورية لأكثر من مرتين . ولم يشذ عن ذلك إلا بالنسبة للرئيس فرانكلين روزفلت حيث جاءت نهاية رئاسته فى اثناء الحرب



فى عام ١٩٤٠ فجدد انتخابه لمدة ثلاثة ، ولم يكن هناك نص دستورى فى امريكا يقيد مدة الرئاسة ، وان كان التقليد الدستورى قد جرى منذ عهد الرئيس توماس جيفرسون على عدم جواز التجديد لأكثر من مرتين . وقد عدل الدستور الأمريكى بعد سابقة الرئيس روزفلت ، وأضيف نص صريح بذلك ( التعديل الثانى والعشرون ) مع ملاحظة ان مدة الرئاسة فى الدستور الأمريكى هى أربع سنوات ومدة الرئاسة فى الدستور المصرى هى ست سنوات .

## — ٧ —

### المادة ٧٤ من الدستور

تنص المادة ٧٤ من الدستور على أن لرئيس الجمهورية اذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستورى ان يتخذ الاجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر ويوجه بياناً الى الشعب ، ويجرى الاستفتاء على ما اتخذه من اجراءات خلال ستين يوماً من اتخاذها .

ويبدو ان ايراد هذه المادة فى الدستور ولم يكن لها نظير فى الدساتير السابقة كان مرجعه الظروف التى مرت بها مصر خلال أزمة مايو ١٩٧١ وما تبعها من تهديد بالفراغ السياسى فى مؤسسات الدولة . وقد استوحى هذا النص من المادة ١٦ من الدستور الفرنسى ، دون أن تتضمن جميع الضمانات التى تضمنتها المادة الفرنسية . وتستند المادة ٧٤ الى ما يقرره الدستور فى مادته ٧٣ من اعتبار رئيس الجمهورية راعياً للحدود بين السلطات لضمان تأدية دورها فى العمل الوطنى وأنه يسهر على حماية الوحدة الوطنية.

وقد طبقت هذه المادة مرتين :

أولاهما فى أعقاب حوادث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ وقد كانت الاجراءات التى اتخذت وقتئذ اجراءات ذات صفة تشريعية اذ صدر بناء على المادة ٧٤ من الدستور القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن حماية أمن الوطن والمواطن ، وقد تضمن احكاماً تتعلق باعلان حرية تكوين الاحزاب وأداء الضرائب وتقديم اقرار بالثروة مما تناولته بعد ذلك قوانين الاحزاب والضرائب ، ولكنه من ناحية أخرى تضمن جزاءات جنائية مغلفة بشأن جرائم التجمهر والاتلاف والاعتصام والاضراب مما يتناوله القانون العام . وقد طرح هذا القرار بقانون للاستفتاء حيث ووفق عليه .

أما الحالة الثانية التى طبقت فيها هذه المادة فقد كانت فى سببتمر الماضى ، وقد تضمنت عدداً من الاجراءات منها ما يتعلق بنقل بعض الصحفيين ورجال الاعلام ، ممن وصفهم القرار الجمهورى رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٨١ بأنه قد قامت بشأنهم دلائل جدية على أنهم مارسوا نشاطاً له تأثير ضار فى تكوين الراى العام أو تهديد الوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعى أو سلامة الوطن ومنها ما يتعلق

بنقل بعض أعضاء هيئات التدريس ممن وصفهم القرار الجمهورى رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٨١ بنفس الأوصاف ، كما تضمنت هذه الاجراءات تشكيل لجنة للقيام بالمهام البابوية وذلك بانتزار ٤٩١ لسنة ١٩٨١ .

وكان من أخطر هذه الاجراءات القرار رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٨١ بالتحفظ على بعض الأشخاص ممن وصفهم القرار بأنه قد توافرت ثبوتهم دلائل جديّة على ارتكاب أو المشاركة أو تحبيذ أو استغلال الأحداث التى هدّدت الوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعى أو سلامة الوطن ، وكذلك القرار رقم ٤٩٤ لسنة ١٩٨١ بالغاء التراخيص الممنوحة بشأن اصدار بعض الصحف والتحفظ على أموال بعض الهيئات والمنظمات والجمعيات طبقا للقرار ٤٩٥ لسنة ١٩٨١ (٢) .

وقد أجاز التظلم من هذه الاجراءات الى المدعى العام الاشتراكى وحده دون غيره ، خلال مدة لا تجاوز ستة أشهر ثم لمحكمة القيم بعدها وفق اجراءات قانون حماية القيم من العيب .

وقد طرحت هذه الاجراءات التى اتخذت طبقا للمادة ٧٤ من الدستور سواء أكانت اجراءات تشريعية مثلما جرى فى يناير عام ١٩٧٧ أم اجراءات ماسية بالحريات مثلما جرى فى سبتمبر عام ١٩٨١ ، تساؤلا ملحا حول ما اذا كانت هناك مصلحة قومية عليا تدعو الى الابقاء على هذه المادة من الدستور . أم انه بالأقل يجب وضع ضوابط لتطبيقها وضمانات ضد ما يمكن أن يتخذ من اجراءات وفقالها .

## — ٨ —

### الاستفتاء

تنص المادة ١٥٢ من الدستور على أن لرئيس الجمهورية أن يستفتى الشعب فى المسائل الهامة التى تتصل بمصالح البلاد العليا .

والاستفتاء على هذا النحو هو أحد مظاهر الديمقراطية المباشرة التى يشارك فيها الشعب بنفسه لا عن طريق ممثلين . ابداء الرأى فى بعض المسائل الهامة .

والى جانب حالات الاستفتاء طبقا للمادة ٧٤ من الدستور بشأن الاجراءات التى يتخذها رئيس الجمهورية ، والاستفتاء على اختيار رئيس الجمهورية طبقا للمادة ٧٦ ، والاستفتاء فى حالة حل مجلس الشعب طبقا للمادتين ١٢٧ و ١٣٦ من الدستور وطبقا لمادته ١٨٩ — فقد تكرر الالتجاء الى الاستفتاء طبقا للمادة ١٥٢ من الدستور فى مناسبات مختلفة ، منها الاستفتاء الذى كان أساسا لصدور فانسون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى فى عام ١٩٧٨ والاستفتاء بشأن معاهدة السلام وإعادة تنظيم الدولة فى عام ١٩٧٩ . وكان آخر الاستفتاءات هو الاستفتاء الذى دعا اليه القرار الجمهورى رقم ٤٩٨ لسنة ١٩٨١ على اجراءات ومبادئ حماية الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى فى ٥ سبتمبر الماضى طبقا للمادة ٧٤ من الدستور .

(٢) انظر حكم محكمة القضاء الادارى الصادر بتاريخ ١١ فبراير ١٩٨٢ والمقشور بمجلة

المحاماة عدد يناير وفبراير ١٩٨٢ .

وقد لوحظ على صيغة الاستفتاء انها تتضمن جملة أمور يطلب ابداء الراى بشأنها معا .

ففى الاستفتاء الذى جرى بشأن القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن أمن الوطن والمواطن ، ربما كان المواطن موافقا على ما تضمنته ورقة الاستفتاء من حرية تكوين الأحزاب أو أداء الضرائب كواجب قومى ولكنه قد يرى أن ما تضمنته الورقة من عقوبات تصل الى الاثقال الشاقة المؤبدة مما لا يطمئن اليه ضميره ، فلا يكون فى وسعه مع ذلك الا الموافقة على ما تضمنته الورقة كلها أو رفضها .

وبالمثل فانه فى الاستفتاء على مبادئ حماية الجبهة الداخلية ربما كان المواطن موافقا على التمكين لحرية الصحافة مما تضمنته هذه الورقة ولكن قد يكون له رأى آخر فى حالات العزل السياسى التى طرحتها الورقة للاستفتاء عليها .

وفى الاستفتاء الذى جرى بشأن معاهدة السلام ومبادئ اعادة تنظيم الدولة ، طلب من المواطنين ابداء الراى فى أمور مجمعة غير انها ذات طبيعة متنوعة ، مثل اعلان حقوق الانسان المصرى الى الشرعية الدستورية جنبا الى جنب مع حل مجلس الشعب وابرام معاهدة السلام .

والامر كذلك فى الاستفتاء الذى جرى بشأن التعديلات الدستورية ، فقد تضمن جملة أمور طرحت مجمعة للاستفتاء مثل النص على حرية تكوين الأحزاب فى الدستور واعتبار الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى للتشريع وعدم تحديد مدة رئاسة الجمهورية وازافة احكام جديدة خاصة بمجلس الشورى وسلطة الصحافة ، ومع ذلك فلم يكن امام الناخبين الا أن يبدوا رأيهم فيها معا بالرفض أو القبول .

كما لوحظ أن الموضوعات التى تطرح فى ورقة الاستفتاء تصاغ بطريقة تحكمية لا تسمح بالتعرف على رأى حقيقى للمواطنين ، وانه لا يسبقها حوار منظم يسمح بعدها بممارسة حق الاختيار بين بدائلها ، بل انه تسبقها دعاية واسعة لتعبئة الراى العام حول قبول المبادئ المطروحة للاستفتاء ، مما قد يجعل من الاستفتاء أسلوبا خطرا فى انقزاع تأييد غير حقيقى وصلت أرقامه فى بعض الحالات الى نسب مذهلة .

وتطرح هذه الملاحظات تساؤلا حول ما اذا كان من اللائم أن يصدر قانون يحدد كيفية اعداد ورقة الاستفتاء ووضع ضوابط للالتجاء اليه وضوابط التعرف على رأى المواطنين والسماح بعرض وجهات النظر المختلفة بشأن الموضوعات المطروحة ، علما بأن القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية يتضمن بابا فى تنظيم عمليتى الاستفتاء والانتخاب وربما رثى انه يحتاج الى مراجعة .



## - ٩ -

## ضمانات الحريات السياسية والشخصية

## في بعض القوانين

أبدت في مناسبات مختلفة بعض التحفظات على تشريعات صدرت في السنوات الأخيرة ورأى فيها البعض قيودا على ممارسة الحريات التي كفلها الدستور وأن بعضها يفتقر الى ضمانات كافية لعدم المساس بالحرية الشخصية .

ولعل اشد ما استهدف للنقد بين هذه التشريعات ، هو قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ الذي رأى فيه البعض رجوعا الى العزل السياسي الذي كان قد تقرر الغاؤه بعد ١٥ مايو ١٩٧١ ضمن التعديلات التي جرت على قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية التي صدر بها القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٢ والذي أكده أيضا صدور قانون مجلس الشعب رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ . بل ان قانون حماية الجبهة الداخلية قد استحدث حالات للعزل من تولى بعض الوظائف العامة التي وصفت بأنه يدخل في اختصاصها التوجيه والقيادة أو التأثير في الرأي العام ، فضلا عما تناوله من وصاية على الأحزاب السياسية بالاضافة الى ما تضمنه قانون الأحزاب السياسية من قيود .

كذلك كان من بين هذه التشريعات التي جرى بشأنها نقاش طويل عند صدورها قانون حماية القيم من العيب الصادر به القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ والذي استحدث نوعا جديدا من المسؤولية السياسية في حالات ربطت بينه وبين قوانين حماية الجبهة الداخلية وحماية الوحدة الوطنية وقانون الأحزاب ، فجعلت أساس المسؤولية ارتكاب الأفعال التي تجرمها هذه القوانين وتكرر فيها جميعها ما سمى الدعوة الى ما ينطوي على انكار للشرائع السماوية أو يتنافى مع أحكامها . وقد رتب على هذه الحالات التي لا تستند الى جرائم بل الى أفعال ، أنواعا من العزل السياسي بالحرمان من الترشيح للمجالس النيابية والانضمام الى الأحزاب السياسية بل شغل بعض الوظائف أو القيام ببعض الأعمال ذات التأثير في تكوين الرأي العام .

وقد نقل هذا القانون بعض ما كان يتضمنه قانون تنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ ، وحدد اختصاصات المدعى العام الاشتراكي وانشأ محكمة خاصة سميت محكمة القيم .

وكان من بين ما تضمنه هذا القانون مما استهدف للنقد ، ما تقرر للمدعى العام الاشتراكي من سلطة التحفظ على الأشخاص في مكان أمين وهي سلطة من جنس الاعتقال . وكانت هذه السلطة مقررة في قانون تنظيم فرض الحراسة رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ في مادته الثامنة ، التي قدمت بشأنها اقتراحات مختلفة وقتئذ لتعديلها أو إلغاؤها .

ومع أن قانون حماية القيم حاول أن يضع ضمانا لممارسة هذه السلطة

الخطيرة وهو ما تضمنته المادة ١٦ من هذا القانون من الحصول على أمر من المستشار المنتدب من محكمة القيم — الا ان النقد قد وجه اساسا الى هذه السلطة التي ليس لها نظير لأنها تعنى الاعتقال فى حالات القيام ببعض افعال معينة ولو لم تتوافر بشأنها عناصر الجريمة ، ويكتفى فيها بتوافر الدلائل الجدية لا الادلة القابضة .

كما ان البعض قد رأى فيما تضمنه هذا القانون من تقرير حق للمدعى العام الاشتراكى فى الاعتراض على الترشيح لعضوية التنظيمات السياسية والنقابية بل والنوادي والجمعيات ، عود الى ما كان معمولاً به فى ظل التنظيم السياسى الواحد حينما كان ابلاغ الاتحاد الاشتراكى والحصول على موافقته او تطلب العضوية العاملة فيه وجواز منحها او سحبها مؤثرا على الترشيح فى أى انتخابات تجرى فى هيئات سياسية او شعبية او اجتماعية .

ومع ان القانون قد اجاز الطعن فى قرار المدعى العام الاشتراكى بالاعتراض امام محكمة القيم ، الا ان تشكيل محكمة القيم ذاته قد استهدف للنقد ، بمقولة ان هذه المحكمة تضم عددا من الشخصيات العامة ، ورغم ان غالبية اعضاء المحكمة من كبار رجال القضاء ، الا ان النقد وجه اساسا الى فكرة قيام محكمة خاصة ذات طابع سياسى ، كما وجه الى طريقة اختيار اعضاء المحكمة من رجال القضاء بعيدا عن التشكيل العادى الذى تمارسه الجمعيات العمومية للمحاكم .

وقد يرى ان جهاز المدعى العام الاشتراكى قد قام بدور هام فى التصدى لحالات صارخة من الانحراف وتضخم الاموال بغير سبب مشروع مما يدخل فى الحالات التى تجيز فرض الحراسة طبقا لقانون تنظيم فرض الحراسة ، الا ان البعض يرى ان قانون تنظيم فرض الحراسة قد صدر فى ظروف مختلفة حينما كانت اجراءات الحراسة تفرض اداريا بغير ضوابط ، فكان يمثل وقتئذ ضمانا ضد هذه الاجراءات ، ولكنه أصبح فى حاجة الى مراجعة فى ضوء تمسك دستور ١٩٧١ بمبدأ سيادة القانون وشرعية الجرائم والعقوبات ، خاصة وان قانون الاجراءات الجنائية يتضمن تنظيما لامكان فرض التحفظ على الاموال فى حالات الاتهام بارتكاب جرائم الاختلاس وغيرها من الجرائم التى تقع على المال العام ، كما ان قانون الكسب غير المشروع قد تكفل بحالات التضخم فى الاموال خاصة بعد ان امتدت احكامه الى طائفة كبيرة من غير الموظفين العامين من الأفراد المتعاملين مع الحكومة والقطاع العام .

ويرى البعض ايضا ان التعديلات التى ادخلت بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ على المرسوم بقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المشردين والمشتبه فيهم ، قد نحت نفس المنحى الذى اتبعه قانون العيب وقانون تنظيم فرض الحراسة من قبله وهو الاكتفاء بالشبهات القوية لاتخاذ اجراءات مقيدة للحرية ، بل انها فى هذه التعديلات الاخيرة جعلت من الاشتباه فى ارتكاب بعض الجرائم الخطيرة لمجرد ما سمي بالاشتهار على اعتياد ارتكابها ، جريمة تصل عقوبتها الى الايداع فى

أحدى مؤسسات العمل لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات ، بل قد تصل في بعض الحالات الى خمس سنوات ، بينما أن جزاء الاشتباه في القوانين السابقة كان الانذار ثم الوضع تحت مراقبة البوليس في حالة العود .

ومع أن الإيداع في إحدى مؤسسات العمل قد يجود من التدابير الاحترازية التي تأخذ بها بعض نظم الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة ، إلا أن الإيداع يتم عملاً في السجون العمومية ، فيكون شأن هذا التعبير شأن التعبير الوارد في قانون العيب وقانون تنظيم فرض الحراسة وهو التحفظ على الشخص في مكان أمين ، بينما يتم هذا التحفظ بالإيداع في السجون العمومية .

وفضلاً عن ذلك فقد لوحظ أن تعديلات قانون الاشتباه قد أضافت إلى الجرائم التي يجوز اتخاذ هذه الإجراءات بالنسبة لها ، حالات الاشتباه لأسباب مقبولة بارتكاب الجنايات والجنح المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج المنصوص عليها في قانون العقوبات ومنها جرائم الدعاية المثيرة أو إطلاق الإشاعات ، وهي تجعل هذا القانون خليطاً بين الاشتباه السياسي والاشتباه الجنائي .

## - ١٠ -

### سلطة الصحافة

من بين التعديلات الدستورية التي تقرر أخيراً أفراد باب سلطة الصحافة ، مع بقاء نص المادة ٤٨ الوارد في باب الحريات والحقوق والواجبات .

ومع أن المواد المضافة إلى الدستور تبدو في جملتها تأكيداً جيداً لحرية الصحافة واستقلالها ولا تتضمن قيوداً على حرية إصدار الصحف أو ممارسة الصحافة لرسالتها ، بل أن دور المجلس الأعلى للصحافة كما حدته المادة ٢١١ من الدستور يقوم أساساً على دعم حرية الصحافة واستقلالها — ومع ذلك فقد كانت هناك ملاحظات بشأن قانون سلطة الصحافة رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ تناولت خضوع الصحافة لنظام الترخيص ، مع أن الترخيص يصدر طبقاً لهذا القانون من المجلس الأعلى للصحافة ، كما تناولت بعض الشروط التي تضمنها القانون خاصة بحرية الأفراد في إصدار الصحف ، وأن أجاز القانون الاستثناء من هذه الشروط باعتبار أن حرية الصحافة ترد أساساً بين الحريات الفردية . وقد تركزت معظم الانتقادات حول طبيعة المؤسسات الصحفية القومية واعتبارها مؤسسات مملوكة ملكية خاصة للدولة وخاضعة لإشراف مجلس الشورى الذي يباشر اختصاصات هامة بالنسبة لتعيين رؤساء مجالس إدارة هذه المؤسسات وأغلبية أعضائها وتعيين رؤساء تحرير الصحف ، خاصة وأن معظم أعضاء مجلس الشورى ينتمون إلى حزب الأغلبية الحاكم ، مما يجعل هذه المؤسسات الصحفية أشبه بمؤسسات عامة .



وفى رأى البعض انه كان من الممكن أن تتحول هذه المؤسسات الى شركات مساهمة تطرح اسهمها للاكتتاب العام ، بينما رأى البعض أن صيغة تحويل المؤسسات الصحفية القائمة الى شركات خاصة صيغة غير واقعية ، نتيجة أن هذه المؤسسات ظلت وكأنها مملوكة للعاملين فيها قرابة عشرين عاما ، وهم الذين يستفيدون مما قد تحققه من أرباح ، واتجه بعض اصحاب هذا الرأى الى أنه من الممكن أن تمتلك المؤسسة الصحفية نفسها وان تدار بطريقة أقرب الى الادارة الذاتية على نحو قريب مما اتبعته جريدة الموند الفرنسية . وهو ما راه المدافعون عن القانون بصيغته الحالية متحققا فى تشكيل جمعيات عمومية للمؤسسات الصحفية يختار جانب من أعضائها بالانتخاب والجانب الآخر يرشحه مجلس الشورى وهو فى النهاية مجلس للعائلة المصرية . وأن هذه الجمعيات العمومية أفضل من الجمعيات العمومية للشركات الخاصة التى تسيطر عليها مصالح رأسمالية .

ويذهب اتجاه آخر الى أن مشكلة الصحافة القومية تكمن أساسا فى وجوب أن تمارس دورها القومى فى خدمة حق المواطن فى المعرفة الموضوعية وغير المتحيزة وأن ذلك لم يتحقق حتى الآن للصحافة القومية ، بل ان طابعها لا يزال يحمل طابع الصحافة الرسمية وان هناك farkا بين صحافة ذات طابع رسمى وبين صحافة موضوعية تقدم اعلاما متوازنا وتفتح صفحاتها لكل التيارات الفكرية .

كذلك يرى البعض أن تجربة المجالس العليا للصحافة فى العالم تختلف عن التجربة المصرية ، فهى فى نشأتها الأولى فى السويد وفى انجلترا نشأت للدفاع عن حرية الصحافة والدفاع عن حق المواطنين تجاه تجاوزات الصحافة ، ولكنها ليست جهة للترخيص باصدار الصحف أو لحاسبة الصحفيين ، خاصة بالنسبة للصحف التى تقع خارج نطاق الصحافة القومية .

# دور القضاء في تنفيذ أحكام الإدارة ومدى فعاليتها

للسيد الدكتور حسن السيرسيوني رئيس المحكمة

## تمهيد :

تعد مشكلة تنفيذ الحكم الإداري من بين المشاكل التي تفرض وجودها بين طرفين ، هما القاضي والإدارة ، بل إنها تعد مظهرا حيا لحقيقة الصراع بينهما ذلك الصراع الذي نشأ نتيجة اختلاف وظيفة كل منهما ، وقد استتبع هذا الاختلاف الوظيفي وجود تعارض فكري بينهما تمثل هذا التعارض في جنوح الإدارة نحو مد سلطاتها واختصاصها من ناحية ، وقاض وظيفته انزال حكم القانون والتمسك بنصوصه ومبادئه من ناحية أخرى .

وتظهر أهمية هذه المشكلة من عدة جوانب ، فالقاضي الإداري لا يملك أن يتدخل في عمل الإدارة ويكرها على القيام بعمل أو الامتناع عن عمل (١) كما لا يملك أن يحل محلها ويجري بتقدير ما يتطلب تقديرها (٢) كما أنه لا يملك من باب أولى أن يكرها على تنفيذ أحكامه . ومن ناحية ثانية لم تكفل التشريعات الوضعية للقاضي الإداري اتخاذ وسائل التنفيذ المباشر ضد الأشخاص المعنوية العامة ، يضاف إلى ذلك ضعف مركز المحكوم له بحكم في مواجهة الإدارة ، ومسلك الإدارة الدائم في المماطلة والتسويف في تنفيذ ما يصدر ضدها من أحكام ، بل قد يصل الأمر إلى حد امتناعها عن التنفيذ .

فكيف يمكن للقاضي الإداري أن يفرض الاحترام لما يصدره من أحكام ؟ وما هي القيمة القانونية والعملية لحكم لا يستطيع مصدره أن يكفل له التنفيذ ؟

تختلف أهمية هذه المشكلة قوة وضعفا ، وفقا لما إذا كان الحكم الصادر لصالح الشخص أم الإدارة ، ففي الحالة الثانية يكون بمقدور الإدارة تنفيذ الحكم الصادر لصالحها ، فتلجأ إلى الحجز والخصم — كما هو الحال في المنازعات المضطردة المتعلقة بالوظيفة العامة — كما تستطيع أن تلجأ إلى وسائل التنفيذ المباشر الأخرى لأعمال مقتضى الحكم ولا تعدم الإدارة وسيلة في تنفيذ هذا الحكم ، ولا يثير تنفيذ الحكم الصادر لمصلحة الإدارة ثمة مشكلة ، ولكن تظهر أهمية المشكلة في حالة الحكم الصادر ضد الإدارة — ، فكيف يمكن تنفيذ الحكم الصادر ضد الإدارة التي تتمتع بامتيازات السلطة العامة

(١) انظر رسالتنا في « دور القضاء الجزائي في المنازعة الإدارية — دراسة مقارنة » — جامعة

الماهرة ١٩٨١ ص ٣٢٢ وما بعدها .

(٢) المرجع السابق ص ٣٣٨ وما بعدها .

في الوقت الذي يحظر فيه على القاضي الإداري التدخل في عملها بالتقرير أو الحلول وانعدام وسائل التنفيذ المباشر في مواجهتها . ان هذه المشكلة وان كانت تدل على عدم احترام الإدارة لحجية الشيء المقضي به التي تتمتع بها الاحكام (٣) ، فانها تعد أيضا دلالة قوية تظهر مدى سوء فهم الإدارة لطبيعة علاقتها والمحكوم له سواء اكان تابعا لها أو متعاقدا ، أو مستفيدا من خدمات أحد مرافقها .

## المبحث الاول

### الدور التقليدي للقاضي في تنفيذ احكامه الادارية

#### أولا — الوسائل التي تلجأ اليها الإدارة للامتناع عن التنفيذ :

جنوح الإدارة نحو التوسع في سلطاتها واختصاصاتها ، والفهم الخاطئ لفكرة استقلال الوظيفة الادارية في مواجهة الوظيفة القضائية ، وحقيقة الصراع بين السلطة والحرية كانت من أهم الاسباب التي أدت الى ظهور تلك المشكلة .

ومن أبرز الوسائل التي تلجأ اليها الإدارة ، للامتناع عن تنفيذ الاحكام الادارية الصادرة ضدها . والاستخدام الخاطئ لما بيدها من سلطات وامتيازات جعلها لا تعدم وسيلة لاهدار القوة القانونية والعملية لما لا يتفق معها من أحكام .

١ — فقد تعمد الى استصدار تشريع تنزع به كلية من القاضي اختصاصا معيناً ، تضاربت فيه أفكارها وأفكاره ، ولا شك أن ذلك يعد أقوى سلاح يمكن أن يوجهه للقاضي ، بل كما يقول بذلك الاستاذ الدكتور عبد الفتاح حسن (٤)

(٢) وفي هذا الصدد يذكر الدكتور الطماوي ان موقف الإدارة وامتناعها عن تنفيذ الحكم سيؤدي الى اهدار كل قيمة لاحكام القضاء ، وقد وجدت حالات من هذا القبيل في فرنسا ، فقد حدث ان اصدر أحد العمدة قرارا معيبا بايقاف أحد الموظفين ، فحصل هذا الاخير على حكم بالغاء القرار الصادر بايقافه ، فجدد العمدة قرار الايقاف مرة أخرى ... وهكذا حتى وصل عدد القرارات الملغاة الى عشرة في خلال عام واحد ، وانتقلت المسألة على حد قول العميد هوريو — الى مبارزة بين المجلس والإدارة .

انظر العميد الدكتور سليمان الطماوي — القضاء الإداري — قضاء التعويض وطرق الطعن في الاحكام — الكتاب الثاني — ١٩٦٧ — دار الفكر العربي ص ١٥٣ .

(٤) انظر التعليق القيم بعنوان « تعطيل تنفيذ الحكم القضائي » على حكم المحكمة الادارية العليا الصادر في ١٩٦١/١٢/٢٣ لاستاذنا الدكتور عبد الفتاح حسن والتشور بمجلة العلوم الادارية السنة ٦ العدد الاول ص ٣٤٦ وما بعدها .



— بحق — تعد هذه الوسيلة بمثابة جزاء يوقعه المشرع على القاضى عندما يتخذ موقفاً معيناً فى قضايا معينة .

٢ — وقد تلجأ الى اسلوب آخر اخف وطأة وان لم يكن اقل اثراً ، بأن تستصدر تشريعاً يخالف المبادئ والافكار التى تضمنها الحكم كى تنقض منطوقه ، وتضمن فى ذات الوقت عدم تطبيق القاضى مستقبلاً تلك المبادئ والافكار (٥) بمعنى ان ينزل عن افكاره ونظرياته ومبادئه خاضعاً ومطبقاً لامكارها ونظرياتها ومبادئها .

٣ — وقد تلجأ الى اسلوب خفى لا يهدر للقاضى اختصاصاً ، ولا يفرض عليه تفكيرها ، وانما تلجأ الى اسلوب التأييد التشريعى للعمل الادارى ، بأن تستصدر قانوناً يحقق مآربها ، ومن ثم تكون فى منجى من رقابة القاضى .

٤ — وقد تلجأ الادارة الى موقف سلبي بحث ، بأن تمتنع صراحة او ضمناً عن تنفيذ الحكم الصادر ضدها .

٥ — وفى مجال المماثلة والتسوية ، فقد تلجأ الى اسلوب آخر ادارى تتحليل به على التنفيذ كان توعده بالتنفيذ ، او انه جارى التنفيذ ، او ان الاعتمادات لا تسمح وانها تتخذ اجراءات ترتبها فى الموازنة القادمة . ثم تماطل فى التنفيذ ، وبذلك ينعدم — كما هو الحال فى التشريع المصرى الركن المبادئ لفعل الامتناع وتكسب وقتاً بمماطلتها وتسويةها ، كى يرضخ المحكوم له لحلولها وافكارها مظهرة ضعف الحكم الصادر له ضدها .

### ثانياً — الوسائل التقليدية للقاضى :

اتسم القاضى الادارى فى علاقته بالادارة دوماً بصفى الفطنة والحذر ، لذلك لم يرتضى مقعد المتفرج ، ولم يقف مكتوف اليدين ، وانما لجأ بفطنته وحذره رغم الحظر المفروض حوله فى علاقته مع الادارة ، الى وسائل تقليدية شتى كى يكفل بها الاحترام الواجب للاحكام .

١ — فقد استطاع فى حالة الاعتداء المادى ان يوجهه للادارة

(٥) وقد تصدى مجلس الدولة المصرى لهذه الصورة ، فقد قضت المحكمة الادارية العليا ان السلطة التشريعية وهى تضع قواعد عامة ومجردة لتطبق فى شأن الكافة على حد سواء تكون احرص على اعمال هذه القواعد بصورة مطلقة ، دون لتاحية الفرصة للسلطة التنفيذية للخروج عليها فى حالات خاصة على امل اللجوء اليها بعد ذلك لافرار ما ارتكبه من خطأ واعتباره صحيحاً بقانون تصدره باثر رجعى ، اذ ان هذه الظاهرة غير سليمة وتؤدى بمرور الوقت الى ان تفقد القاعدة التشريعية احترامها وقنصيتها وما تتصف به من العمومية والتجريدية .

— حكم المحكمة الادارية العليا الصادر بجلسة ١٩٧٣/٤/١ ملف رقم ٢٢٨ السبنة ٧٢ مجموعة الخمس سنويات القاعدة ٣٤ ص ٧٧ .

ما يمكن توجيهه الى الاشخاص عامة من غرامات تهيديية (٦) ، حيث انه في هذه الحالة تتجرد الادارة من سلطتها وتنزل مرتبة عامة الاشخاص ، لان فعل الاعتداء المادى الذى اقترفته الادارة انفسها طابع السلطة الذى تتشع به عادة .

٢ — كما استطاع القاضى ان يلغى عمل الادارة الصادر بالمخالفة لما اصدره من احكام ، وذلك بناء على طلب من المحكوم له ، كما لو استصدرت الادارة قرارا على خلاف ما اصدره القاضى من احكام ، فيملك القاضى بناء على دعوى يرفعها المحكوم له ان يلغى هذا القرار ، وتقتصر سلطته هنا على مجرد الغاء القرار المخالف ، دون ان يملك الزام الادارة باحترام حجية الحكم الصادر .

٣ — كما يملك ان يوقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، والذى اصدر حكما بالغائه ، والذى لم تسحب الادارة بعد نتائجه ، وتصر على تنفيذه ، ومن ثم يستطيع بناء على طلب المحكوم له ان يوقف التنفيذ سواء للقرار محل الحكم الصادر فى الطعن ، او للقرار الادارى الذى صدر بالمخالفة لما سبق وان اصدره من احكام توطئة لرقابة مشروعيتها .

٤ — كما يملك القاضى وسيلة جبر الضرر بان يقرر للمضروب من جراء تصرف الادارة تعويضا عما اصابه من ضرر من امتناع الادارة من تنفيذ ما صدر له من احكام .

٥ — وقد يلجأ القاضى الى الادارة ممثلة فى السلطة الرئاسية او الوصائية للجهة الادارية المحكوم ضدها ، ويطلب منها استخدام صلاحيتها الفنية والادارية لحملها على احترام حجية الحكم الصادر ضدها واتخاذ اجراءات تنفيذه .

وقد استمد القاضى الادارى حدود سلطته التقليدية هذه فى مواجهة امتناع الادارة عن تنفيذ ما يصدره من احكام — فى رأينا — من أساسين ، الاول نظرى منطقى ويتمثل فى مبدأ استقلال الوظيفة الادارية فى مواجهة الوظيفة القضائية ، والذى نتج من قانونى ١٦ — ٢٤ أغسطس ١٧٩٠ ، ٢٤ مايو ١٨٧٢ حيث لم يعد القاضى الادارى — فى فرنسا — رجل ادارة كما لم يعد مجلس الدولة الفرنسى بمثابة هيئة ادارة عليا . فالاصل ان سلطة التقرير لا تكون الا لرجل الادارة المخول بها قانونا . والقاضى الادارى ليس رجلا ادارة او رئيسا اداريا ، ومن ثم اضحى يتحاشى اقحام نفسه باصدار اوامر للادارة كي يحملها صراحة على تنفيذ احكامه كأن يكرها على صرف تعويض للمضروب ، او اعادة الموظف المفصول الى درجته ، وذلك كي لا يعتدى على استقلالها . لان تخويله هذه السلطة ستجعله يملك سلطة التقرير بدلا من الادارة ، وهذا ما يجاوز حدوده سواء من الناحية العضوية لكونه اجنبى عن الادارة ، ام من الناحية الوظيفية لاختلاف طبيعة وظيفته ووظيفة رجل الادارة . والاساس

(٦) انظر الاستاذ الدكتور محمد فؤاد مهنا « مسئولية الادارة فى تشريعات الدول العربية »

الثاني ، عمل قضائي ، ادركه مجلس الدولة الفرنسي عشية تحوله الى جهة قضائية ذات اختصاص قضائي بات ، ان الادارة تكره ان تتلقى اوامر منه او ان يتدخل في سلطتها . وقد قدر على ضوء ذلك ان العقوبة ستكون وخيمة وفي غير صالحة من ناحية وفي غير صالح المتقاضين من ناحية اخرى ، لان تدخله في عمل الادارة سيؤدي حتما الى عدم احترام الادارة لما يصدره من احكام وسيظهر بمظهر العاجز عن كفاية الاحترام لما يصدره من احكام ، وسيكون من الافضل للمتقاضين الدخول في مساومات مع الادارة حول اقتضاء حقوقهم . لذلك كان من الصواب ان يحافظ القاضي دوما على استقلال الادارة وان يكون على علاقة طيبة معها حتى يضمن التنفيذ الارادي والتلقائي لما يصدره من احكام .

### ثالثا - مدى التوازن بين وسائل الادارة ووسائل القاضي :

يظهر من استعراض وسائل الادارة التي تملكها في مواجهة ما يصدر ضدها من احكام وتلك التي يملكها القاضي لكفاية الاحترام لما يصدره من احكام مدى عمق الصراع بينها .

فالادارة اكثر قربا من المشرع ، حيث تقترح مشروعات القوانين ، كما تملك - وفقا للنظام السياسي السائد - ان تفرض على المشرع قانونا بعينه ، لذلك راينا ان وسائل الادارة قد تكون تشريعية او ادارية ، بينما لا يملك القاضي سوى وسائل قضائية ، لذلك وقف عند حد وسائل تقليدية معينة ، بحيث لا يستطيع ان يكره الادارة على النزول على ارادة المشرع باحترام حجية الاحكام ، فالحجبة قرينة لا يصنعها القاضي ، وانما هي من صنع المشرع ، والقاضي يطبقها بأن يسبغها على الوقائع بعد تمحيصها ، فعدم احترام الادارة للحجبة ، موجه بالدرجة الاولى للمشرع الذي وضعها وقررها ، والقاضي الذي قام باسباغها على ما عرض عليه من قضية - وهنا يكمن عدم التكافؤ والتوازن بين وسائل كل منهما ما لم يتدخل المشرع ويحقق ذلك التوازن بان يمنح القاضي سلطة فعلية عملية تكفل الفعالية المادية لتنفيذ الحكم من ناحية وان لا يستجيب لرغبات الادارة للجنوح بسلطاتها وان لا يكون اداء تطوعها الادارة كي تخل بمبدأ التوازن بين الوظيفة الادارية والوظيفة القضائية .

## المبحث الثاني

### الحلول الوضعية المستحدثة للمشكلة

أولا - اللجان القضائية الخاصة بتنفيذ الاحكام في النظام الفرنسي وهدى معاليتها (٧) .

ادرك المشرع الفرنسي هذه الظاهرة ، وعمل على توفير علاج لها ، ضمنه المرسوم رقم ٧٦٦ الصادر في ١٩٦٣/٦/٣٠ الخاص بتنفيذ الاحكام الصادرة من مجلس الدولة الفرنسي (٨) والرسوم الصادر في ١٩٦٩/١/٢٨ الخاص بتنفيذ

(٧) انظر رسالتنا - السابق الاشارة اليها - ص ٤٤٠ وما بعدها .

(٨) COLETTE MEME, L'intervention du juge administratif dans L'execution de ses décisions; E. D. C. E. 1968 P. 41 - 49.



الاحكام الصادرة من المحاكم الادارية ، اللذين بموجبهما تقرر تكوين لجنة قضائية تختص بمهمة تنفيذ الاحكام القضائية ، وتتكون هذه اللجنة من رئيس ومستشار دولة وعدد ٩ أعضاء مستشارين ومقرر عام ووكيل دعوى وتكون مهمتها النظر في طلبات المحكوم لهم المتعلقة بامتناع الادارة عن تنفيذ الاحكام والاتصال بالادارة والتعرف على اسباب امتناعها عن التنفيذ . ورفع الامر الى الوزير المختص اذا اقتضى الامر ، لاحاطته علما بامتناع احدى الاجهزة الادارية التابعة له عن تنفيذ حكم قضائي ويتوقف تنفيذ الحكم ، وفقا للتطور الذي استحدثه المشرع الفرنسي باتباع احدى الطرق التي رسمها المشرع ، اما بناء على طلب يتقدم به نوو الشأن الى اللجنة المشار اليها او بناء على طلب ايضاح يقدم من الوزراء الى مجلس الدولة للتعرف على كيفية تنفيذ حكم قضائي او استشارة مجلس الدولة حول الصعوبات التي تعترض تنفيذ الحكم (٩) او توجيه ارشادات من المجلس للادارة حول تنفيذ احكامه (١٠) .

وقد قدم للجنة المذكورة خلال خمس سنوات ٩٠ طلبا للتنفيذ ، في الوقت الذي صدر فيه أكثر من ١٥٠٠٠ حكم اداري (١١) ولم تنجح هذه اللجنة سوى في تحقيق تنفيذ ٣٢ حكم قضائي من مجموع الطلبات المقدمة اليها والبالغ عددها ٩٠ طلبا للتنفيذ . كما ان هذا التنفيذ لم تستطع تلك اللجنة تحقيقه الا في فترات زمنية تراوحت ما بين خمسة اشهر وثلاثين شهرا ، خلاف مدة الستة اشهر السابقة على تقديم الطلب . مفاد ذلك انقضاء أكثر من ثلاث سنوات على الحكم بيد المحكوم له ، دون أن يستطيع هو او مصدره ، القاضي ، تنفيذه ازاء تعنت الادارة .

ويستخلص مما سبق عرضه عدم فعالية العلاج بانشاء لجنة قضائية او أكثر ما لم تخول تلك اللجان سلطة فعلية عملية تكفل تنفيذ الاحكام ، فما قيمة قضاء لا تحترم احكامه (١٢) ، هذا الحكم الذي لا يقدم للمحكوم له أكثر من فاعلية نظرية ونفسية في الحال اذا ما خول القضاء سلطة تنفيذية ، فانه سيكفل للمحكوم له فاعلية عملية مادية تضمن التنفيذ .

(٩) وقد قدم الى اللجنة عدد ٢١٨ طلب استشارة خلال خمس سنوات من عام ٦٣ الى ١٩٦٨ .  
(١٠) وقدم عدد ١٢ طلب ايضاح من الوزراء خلال هذه السنوات الخمس ، واستخدم مجلس الدولة الفرنسي حقه خلال تلك الفترة لمرة واحدة في توجيه ارشادات للادارة من تلقاء نفسه ، وبدون طلب ، حول تنفيذ حكم قضائي وكان ذلك خلال العام القضائي ٦٥ - ١٩٦٦ .

(١١) انظر مقالة MEME السابق الإشارة اليها .

— انظر ارنست حموي — مؤلفه عن دور القاضي في المنازعات الادارية — باللغة الفرنسية — ص ١٣٦ .  
(١٢) ويقول العميد « ديجي » في البلاد المتحضرة التي تعيش في ظيل نظام قانوني يجب أن تقوم جهات قضائية ذات نظام متين تتألف من رجال ذوي كفاية ، ويكونون مستقلين ككل الاستقلال عن السلطة السياسية . ويجب الاعتراف بان الاحكام التي تصدر من هذه الجهات هي احكام واجبة الاحترام الحاكم والمحكوم على السواء . وعلى جميع الهيئات العامة ، أي كانت من البرلمان الى اصغر مجلس ومن رئيس الدولة الى اصغر الموظفين شأننا أن يسهموا بوجوب احترامها .

— مشار اليه في مؤلف الدكتور محمد كامل ليلة — الرقابة على أعمال الادارة — الوقاية القضائية دراسة مقارنة — طبعة ١٩٧٠ دار النهضة العربية — ص ١٢٧٨ هامش ٢ .

**ثانيا - موقف المشرع المصرى من المشكلة ومدى فعاليته :**

التزام الادارة بتنفيذ الحكم الادارى ، التزام قانونى عام مستمد من المادة ٧٢ من دستور ١٩٧١ والتي تنص على أن تصدر الاحكام وتنفذ باسم الشعب ويكون الامتناع عن تنفيذها أو تعطيل تنفيذها من جانب الموظفين العموميين المختصين جريمة يعاقب عليها القانون . وموقف المشرع من ذلك وسياسته جسد صريحة فقد حث فى المادة ٦٨ على سرعة الفصل فى القضايا ، والتي تعنى سرعة اصدار الاحكام للقضاء على حالة عدم استقرار المراكز والحقوق المتنازع حولها ، ومن ثم فان التجاء المشرع الى التجريم الوارد بالمادة ٧٢ من الدستور هو حث آخر على سرعة تنفيذ الاحكام . والواضح أن موقف المشرع لا يعدو الا يكون يكون املا للعمل على حث الادارة ، دون أن يسلك مسلكا ايجابيا يتمثل فى تحويل القضاء سلطة فعلية تضمن بها تنفيذ ما يصدره من احكام . والتزام الادارة بتنفيذ الحكم يستمد من مصدر آخر اشد مرتبة ، وهو الذى اكده المشرع العادى بمقتضى المادة ١/٥٤ من قانون مجلس الدولة المصرى رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ (والقوانين السابقة) والتي تنص على أن الاحكام الصادرة بالالغاء تكون صورتها التنفيذية مشمولة بالصيغة الآتية « على الوزراء ورؤساء المصالح تنفيذ هذا الحكم واقرار مقتضاه » بالنسبة لاحكام الالغاء أما بالنسبة للاحكام الادارية فى غير الالغاء ، فقد كفل المشرع التزام الادارة بتنفيذها بمقتضى الفقرة الثانية من المادة سالفه الذكر ، حيث تذييل بالصيغة الآتية « على الجهة التى يناط بها التنفيذ أن تبادر اليه متى طلب منها ، وعلى السلطات المختصة أن تعين على اجرائه ولو باستعمال القوة متى طلب اليها ذلك » .

وقد اقتصر موقف المشرع المصرى على مجرد تجريم فعل الامتناع من جانب ممثل الادارة عن تنفيذ الحكم ، واعتبار فعل الامتناع جريمة يعاقب عليها بالحبس والعزل ، وذلك بمقتضى المادة ١٢٣ عقوبات باعتبار الموظف الذى يمتنع عمدا عن تنفيذ الحكم مرتكبا لجريمة جنائية عقوبتها الحبس والعزل .

وقد أكد القضاء الادارى المصرى هذا المسلك بقضائه « ان اصرار الوزير على عيىء تنفيذ الحكم ينطوى على مخالفة خطيرة وجسيمة ، لقوة الشيء المقضى به ، لما تنطوى عليه من خروج سافر على القوانين ، مما يجعلها عملا غير مشروع يقع تحت طائلة المادة ١٢٣ عقوبات فيما تنص عليه من أن كل موظف استعمل سطوة وظيفته فى توقيف حكم أو أمر أو طلب من المحكمة أو أى أمر صادر من جهة اختصاص يعاقب بالحبس والعزل ، هذا بالاضافة الى اعتبار خطأ الوزير الممتنع عن تنفيذ الحكم خطأ شخصيا يستوجب مساءلته شخصيا فى ذمته الخاصة عن تعويض الاضرار المترتبة عليه » (١٣) .

وتنطوى المادة ١٢٣ عقوبات للسالف الاشارة اليها على جريمتين ، الاولى جريمة استعمال الموظف سلطة وظيفته فى وقف تنفيذ حكم قضائى ، والثانية جريمة الامتناع العمدى عن تنفيذ الاحكام .

(١٣) انظر حكم محكمة القضاء الادارى الصادر فى ١٩٥٠/٦/٢٩ - مجموعة الخمس عشر سنة



ويشترط لثبوت الجريمة الثانية توافر العناصر الآتية : عنصر أول مفترض وهو أن يكون المتهم فيها موظفا عاما . وعنصر ثانى مادي يتمثل في فعله الامتناع عن تنفيذ الحكم القضائي . وقد اعتبر المشرع مضي ثمانية أيام على تاريخ انذار الموظف المختص دون اتخاذ اجراءات تنفيذ الحكم بمثابة قرينة تفيد امتناعه عن التنفيذ ، وعنصر ثالث ، معنوى ، وهو قصد الامتناع عن التنفيذ وتعمد ذلك .

وحسنا فعل المشرع المصري بتعديل المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية والتي حررت — المحكوم له عند تحريكه دعواه الجنائية من قيد كان يتمثل — قديما — في ضرورة الحصول على اذن النائب العام والذي لا يكتفى بمجرد صدور الاذن وانما كان يستوجب اجراء التحقيقات بمعرفة أسر أحد المحامين العامين أو رؤساء النيابة العامة . ومن ثم يسر هذا التعديل السبيل أمام المحكوم لهم بأحكام يدخل تنفيذها في سلطة الموظفين العامين وذلك بالاتجاه مباشرة بمقتضى الدعوى المباشرة الى القضاء لمساءلتهم جنائيا ومدنيا .

وباستعراض هذا الحل يتبين لنا مدى قصوره ، حيث تقتصر الجريمة على الامتناع العمدى في الوقت الذى نرى فيه ضرورة تجريم كل من فعلى التراخى والاهمال في التنفيذ حيث يصعب عملا اكتشاف القصد العمدى في هذه الجريمة فيكفى مجرد وعد الموظف المسئول عن التنفيذ بالقيام به ، أو أنه جارى اتخاذ اجراءات التنفيذ ، كى ينفى القصد العمدى ، ثم يتراخى في التنفيذ عقب ذلك لسنوات وسنوات . وكان ضروريا أن يشمل التجريم كل من الامتناع العمدى والتراخى في التنفيذ . والتنفيذ باهمال مع تنوع العقوبات المقررة حسب جسامة الجرم الكامن في كل جريمة منها ، وضرورة شهر ملخص تلك الاحكام في الصحف اليومية كى تحقق الردع العام لغيره من الموظفين .

وفي حقيقة الامر ان المشرع عنى بالتجريم دون أن يكفل للمحكوم له الضمانات لتنفيذ ما بيده من احكام ، ولم يتخذ حلا ايجابيا يساعده على كفالة التنفيذ .

### المبحث الثالث

#### العلاج المقترح لضمان تنفيذ الاحكام

كى تضمن فعالية النظام في تنفيذ احكام القضاء ، فانه يتعين منح القضاء سلطة فعلية لتنفيذ الاحكام الادارية ، بالاضافة الى سلطاته التقليدية السابق الاشارة اليها . وتتمثل حدود هذه السلطة الفعلية المقترحة في الآتى :

١- تخصيص قاض أو أكثر بكل محكمة ادارية تكون مهمته مراقبة تنفيذ احكام القضاء ولا يباشر هذه المهمة الا بناء على طلب يتقدم به المحكوم له بحكم ضد الادارة ، وذلك بعد مضي فترة زمنية معينة يحددها المشرع . قد تكون سنة أو ستة أشهر ويعتبر مضي تلك الفترة منذ صدور الحكم الى تاريخ الالتجاء الى قاضى التنفيذ بمثابة قرينة على امتناع الادارة عن التنفيذ .



وينبغى ان يخول ذلك القاضى سلطة الاتصال بالهيئات الادارية المختلفة كى تمارس سلطاتها وصلاحياتها الفنية والقانونية لحمل الهيئات والوحدات الادارية التابعة لها رئاسيا او وصائيا على النزول على مقتضى الحكم وتنفيذه . وفى مجال تبادل الاتصال يكون للجهات الادارية الاتصال بقاضى التنفيذ كى يبين لهم كيفية التنفيذ اذا ما اعترضتهم صعوبات فيكون هناك اتصال متبادل بين ممثلى السلطة فى الدولة القضائية والادارية . هذا الاتصال الذى يترجم عمليا رغبة المشرع الدستورى فى الحث على سرعة الفصل فى القضايا وسرعة تنفيذ ما يصدر فيها من احكام .

٢ - عقب الاتصال يكون المسئول الادارى عن التنفيذ بين احدى امرين ، الاول النزول على حكم القانون والقضاء واتخاذ اجراءات تنفيذ الحكم ، او الاصرار على امتناعه ، او تراخيه او اهماله بعد الوعد بالتنفيذ ، وهو ما يمكن ان نطلق عليه عدم استجابة الجهة الادارية وامتناعها عن النزول على مقتضى الحكم المطلوب تنفيذه . وهنا ينبغى ان يخول قاضى التنفيذ سلطة تحريك الدعوى الجنائية قبل الممثل القانونى لجهة الادارة الممتنع او الذى تراخى او اهمل فى التنفيذ ، لدى النيابة العامة باعتبارها الامينة على الدعوى الجنائية - لمباشرة سلطتها قبله . دون ما حاجة لتعليق تحريك الدعوى على اذن من رئيس النيابة او المحامى العام - او النائب العام ، بل وتقييد سلطة النيابة بالنسبة لتلك الطائفة من الدعاوى الجنائية بان تلتزم بالتصرف فيها بالاحالة الى المحاكم دون اتخاذ اية تصرفات اخرى كالحفظ لعدم الاهمية او الاكتفاء بالجزاء الادارى . والغرض من هذا القيد ان يدرك المسئول الادارى المخاطب بتنفيذ الاحكام جدية موقف المشرع واهتمامه بسرعة الفصل فى القضايا وسرعة تنفيذ ما يصدر فيها من احكام .

وقاضى التنفيذ يقدر الصعوبات التى تعترض تنفيذ الحكم ، كما لو ان المسئول الادارى يرغب فى التنفيذ ، الا انه يقدر انه سيتربط على تنفيذ الحكم اضطراب او اخلال بالنظام العام (١٤) بمفهوم الامن العام والصحة العامة والسكينة العامة والآداب العامة . وبعد ان يكون القاضى اقتناعه ويقينه ، يقرر استحالة التنفيذ ، وحق المحكوم له فى التعويض عن ذلك . ويكون للمحكوم له بحكم قدر استحالة تنفيذه ، الالتجاء للقضاء لطلب التعويض لاستحالة التنفيذ .

٣ - تقرير عقوبة تبعية لجرائم الامتناع عن التنفيذ او التراخى او الاهمال وهى عقوبة الاشهار عن الجريمة ومرتكبها والعقوبات الموقعة فى الجرائد والصحف اليومية .

ولن تتحقق هذه السلطة الفعلية للقضاء الادارى الا بموجب تعديل تشريعى يتضمن تلك المقترحات كى نحقق بذلك التوازن بين وظيفة القضاء ووظيفة الادارة .

(١٤) انظر حكم كويتياس الصادر من مجلس الدولة الفرنسى فى ٣٠/١١/١٩٢٣ والمنشور بمجموعه

الاحكام الشهيرة لمجلس الدولة الفرنسى - الطبعة السادسة - باللغة الفرنسية - سيري - ١٩٧٤ ص ١٨٢ .

ويكفى من الناحية العملية ، أن نطالع في الصحف اليومية ، بخبر ادانة أحد ممثلى الادارة وعزله من وظيفته وحبسه بسبب امتناعه عن تنفيذ حكم قضائى ، ونضمن عقب ذلك سرعة اتخاذ الادارة فى المستقبل كل الاجراءات اللازمة لكفالة تنفيذ احكام القضاء .

### مدى تعارض الحل المقترح ومبدأ الفصل بين الوظيفتين الادارية والقضائية :

قد يثار ثمة تساؤل مؤداه ما مدى التعارض بين هذا الحل المقترح — والذي يكفل للقضاء سلطة فعلية مادية فى تنفيذ احكامه — ومبدأ الفصل بين الوظيفة الادارية والوظيفة القضائية . قد يبدو ظاهريا وجود ثمة تعارض واعتداء من جانب قاض التنفيذ المقترح ومبدأ استقلال الوظيفة الادارية فى مواجهة الوظيفة القضائية .

الا أنه بالوقوف على جوهر الاقتراح يتبين عدم وجود ثمة تعارض ، لان الادارة تستمد سلطتها من القانون بالاضافة الى ما يمكن أن نطلق عليه ما تملكه من سلطة تقديرية — فى حالة النقص التشريعى — التى تضمن بها عدم شل حركتها ومواكبتها لما يحدث حولها من تطور وظيفى فى كافة المجالات التى تطرقها بل وظهور مجالات اخرى تستتبع حركة التطور الدائم للجتمع .

والحكم هو انزال حكم القانون على نزاع بين الادارة واحد المتعاملين معها ، ويعمد عنوان الحقيقة القانونية . فاذا صدر الحكم لصالح المتعامل مع الادارة ، معنى ذلك أن الادارة كانت قد خرجت على حدود القانون ، وأن الحكم يعيدها الى حظيرة القانون مصدر سلطاتها . وصدر الحكم يعد قرينة على خروج الادارة على القانون . فاذا خول القاضى سلطة فعلية تضمن تنفيذ الحكم أو بمعنى آخر تضمن عودة الادارة الى حكم القانون الذى تستمد منه سلطاتها فلا يعد ذلك اهدارا لاستقلال الادارة — فالادارة خولت سلطاتها وامتيازاتها للقيام بمسئولياتها التى يحددها القانون . فاذا انتهكت القانون فان العمل على اعادتها الى حظيرته لا يعد انتهاكا لاستقلالها . لان الوقائع عن استقلال الادارة فى مواجهة القضاء ليس من أجل معنى الاستقلال المجرد ، وانما للحفاظ على التوازن القانونى لوظيفة كل منهما ، فاذا حدث خلل بخروج الادارة على احكام القانون المنظم لسلطاتها فان التوازن المتمثل فى تخويل القضاء سلطة تنفيذ الاحكام يعد واجب قانونى لا خروج على مبدأ استقلال الوظيفة الادارية عن الوظيفة القضائية . أضف الى ذلك أن القاضى لا يتدخل مباشرة ويصدر قرارا بدلا من الادارة لتنفيذ الحكم أو يكرهها على تنفيذ الحكم لانه يدرك أنه لا يملك أن يقرر بدلا منها أو أن يحل محلها . فالاقترح يقتصر على مجرد الاتصال بالجهات الادارية التى تعلو المسئول الادارى الممتنع عن تنفيذ الحكم كى تتخذ هذه الجهات الادارية صلاحيتها الادارية لحمل المسئول الادارى على النزول على مقتضى الحكم .

# تفسير الظروف الواقعية والقانونية

## وأثره في مَشْرِعية القرارات الفردية

### دراسة مقارنة

للسيد الدكتور حسني ورشيد عيسى

مدرس بقسم القانون العام بالأكاديمية الشرطة

#### تمهيد :

خلق مجلس الدولة الفرنسي نظرية تغير الظروف الواقعية والقانونية وحدد ملامحها من خلال أحكامه المستفيضة ، وأقام مبادئ أصبحت قواعد راسخة في هذا الشأن . وقد نشأت النظرية في أول الامر في نطاق اللوائح وقامت على أساس ان اللائحة كما هو ثابت — دائمة التطبيق ولا تولد حقوقا ، ولجهة الادارة الفاؤها في اى وقت ، اذ انه لا يمكن الاحتجاج بحقوق مكتسبة استنادا على احكام لائحية فاذا حدثت ظروف جديدة تتعارض مع اللائحة فلا يكون من المنطق السماح باستمرارها مع تعارضها مع القواعد الجديدة وتلتزم الادارة بالتدخل لالغاء أو تعديل اللائحة حتى تواءم الظروف والتغيرات الجديدة أو بمعنى آخر يجب أن تبقى اللائحة دائما في حظيرة الشرعية .

وقد أتاح القضاء لكل ذي مصلحة في حالة زوال الظروف التي بررت اصدار اللائحة ، ان يقدم طلبا في اى وقت الى جهة الادارة ، يطلب فيه تعديل أو الغاء اللائحة ، وفي حالة الرفض يطعن في قرار الرفض الصريح أو الضمني أمام مجلس الدولة وهذا الشق متعلق بتغير الظروف الواقعية أو التظلم لدى السلطة مصدرة القرار بطلب الغاء أو تعديل اللائحة نتيجة تغير الظروف القانونية في غضون مدة الشهرين ( اى خلال مواعيد الطعن بالالغاء القضائي ) وذلك اعتبارا من تاريخ نشر القانون الجديد أو اللائحة الجديدة التي استحدثت وضعا قانونيا جديدا يتعارض مع اللائحة القديمة والطعن في قرار الرفض الصريح أو الضمني أمام مجلس الدولة في خلال شهرين من تاريخ صدوره وأساس التظلم أو الطعن بالالغاء هو فقدان اللائحة القديمة أساسها القانوني ، نتيجة ظهور حالة قانونية جديدة تتعارض معها سواء كان التعارض كليا أم جزئيا وبالتالي يصبح بقاؤها يفتقر الى الشرعية . وانتهى القضاء في احداث أحكامه الى أن جهة الادارة مصدرة اللائحة أو السلطة الرئاسية لها ملزمة بأن تتدخل لالغاء أو تعديل اللائحة المعيبة فاذا رفضت الادارة ذلك صراحة أو ضمنا ، فإن قرارها بالرفض يكون محلا للطعن بالالغاء أمام مجلس الدولة فيلغيه . وقد تأيد هذا الاتجاه من جانب الفقه فقد أشار العميد أوبى (١) الى أن الادارة ملزمة بالغاء أو تعديل اللوائح التي غدت معيبة لتساير الظروف الجديدة وتوافق مبدأ المشروعية .

خلاصة ما تقدم ، ان قضاء المجلس — في مسألة تغير الظروف الواقعية أو القانونية — مقصور على اللوائح ، غير ان المجلس قد تجاوز نطاق قضائه



التقليدى ( اللوائح ) الى القرارات الفردية بمعنى انه طبق النظرية في صدد القرارات الفردية ، وهذا من شأنه أن يهدر مبدا استقرار الآثار القانونية للقرارات الفردية ، على نحو ما سنرى .

وباستقراء احكام مجلس الدولة الفرنسى تبين أن ثمة حالتان طبق في شأنهما نظرية تغير الظروف الواقعية أو القانونية هما :

### الاولى — حكم المجلس في القضية ( péchdo ) في ١٩٢٨/٢/١

#### الثانية — حكم المجلس في القضية

Union pour le recouvrement de cat is ations de sécurité sociale et d'allocations Familiales des Alpes maritimes.

وباستقراء احكام مجلس الدولة المصرى نجد أن فكرة تغير الظروف لم تسد في القضاء المصرى ، فاذا كانت بعض الاحكام يمكن أن نستخلص منها هذه الفكرة فانها احكام قليلة ولم تعالج هذه الفكرة باستفاضة لاستخلاص اتجاهات القضاء المصرى في شأنها .

وقد تناولت هذه الاحكام القليلة في جانب منها القرارات الفردية . ترتيبا على تقدم تنقسم دراستا الى الموضوعين التاليين :

#### الاول — تطبيق النظرية في القضاء الفرنسى .

#### الثانى — تطبيق النظرية في القضاء المصرى .

### المبحث الاول

#### تطبيق النظرية في القضاء الفرنسى

في الحقيقة ان قضاء مجلس الدولة الفرنسى طبق نظرية الظروف الطارئة Théorie de l'imprévision وانتهى الى ضرورة تطبيقها معطيا للادارة الحق في تعديل قراراتها الفردية نتيجة تغير الظروف وذلك في حكمه في قضية Péchdo بتاريخ ١٩٢٨/٢/١ .

وتتلخص وقائع القضية ، في انه طبقا للمادة ( ٣٤ من قانون ١٨ من سبتمبر ١٨٠٧ يشترك مالكي الطواحين والمصانع القائمة على مجارى المياه الصالحة للملاحة في النفقات اللازمة لصيانة المجرى المائى وتوزيع نفقات الصيانة بمقتضى مرسوم ، وقد تحدد نصيب المدعو بكتو في المشاركة في نفقات صيانة المجرى المائى ( Lot ) الذى يملك طاحونة ، عليه بمقتضى المرسوم الصادر في ١٩٠٧/١٢/٣ وذلك بمقدار ( ١٥٠ ) فرنكا في السنة وذلك على أن يعاد النظر في التقدير كل ٣٠ سنة .

وقد حدث بعد الحرب العالمية الاولى ان تدهورت قيمة الفرنك الفرنسى ، ومن ثم فان مرسوم اصدارته الحكومة الفرنسية بشأن المدعو بكودو فى ١٩٢٤/١٢/١٤ ، بشأن اعادة النظر فى قيمة ما يدفعه بكودو من نفقات الصيانة على النهر المذكور ، كما نص فيه على انه يجوز النظر فى اعادة التقدير كل خمس سنوات .

طعن صاحب الطاحونة بكودو فى المرسوم المشار اليه امام مجلس الدولة الذى رفض الطعن مستندا الى انه ولو ان مرسوم ١٩٠٧/١٢/٣ قد حدد سلفا المقدار الذى يساهم به بكودو فى نفقات صيانة النهر المقامة عليه طاحونته مع جواز اعادة النظر فى التقدير كل ٣٠ سنة ، الا ان هذا التحديد يمنع الحكومة من ان تحتفظ بحقها فى ان تعدل اساس التقدير وابعاده . اذا حدثت ظروف جديدة جعلت هذا التعديل ضروريا ، بحيث تكون المبالغ التى يدفعها بكودو لصيانة المجرى المائى متناسبة فعلا مع القيمة الحقيقية للاعمال التى تؤديها الدولة لخدمة المجرى وذلك طبقا للمادة ٣٤ من قانون ١٨ سبتمبر لسنة ١٨٠٧ .

كما لاشك فيه ان القرار الصادر بالتعديل انما هو قرار ادارى فردى شخصى Acte unilatéral subjectif مما يجعله بمنأى عن السحب سواء بالنسبة للماضى أو الحاضر .

فما هو الاساس الذى استند اليه مجلس الدولة الفرنسى لاقرار السحب ؟ فى الواقع ان الاساس الذى ارتكز عليه المجلس فى واقع الامر هو عدم المشروعية ، بمعنى ان المرسوم ١٩٠٧ غدا غير شرعى . فاذا كان القضاء قد استقر فى شأن تعديل اللوائح نتيجة تغير الظروف الواقعية التى تستند اليها الادارة فى اصدار قراراتها التنظيمية . اما فى شأن تعديل القرارات الفردية السليمة ، فان القضاء مستقر على اعمال المبدأ التشريعى عدم المساس بالآثار التى تترتب على القرارات الفردية . فان تعديل القرار الادارى الفردى الشخصى الصحيح ، انما يعتدى على حقوق الافراد ولا يمكن ان يكون مثل هذا التعديل صحيحا الا اذا كان بصفة استثنائية خالصة وفى أضيق الحدود .

ولا شك انه ليس من المقبول أو المستساغ القول بأن المرسوم ١٩٠٧ الصادر بتحديد نصيب بكودو فى نفقات صيانة المجرى المائى غدا غير مشروع بانتهار قيمة العملة الفرنسية ، والاصح ان يقال حينما ذهب اليه بحق الاستاذ / البير أن هذا الاستثناء ليس الا تطبيقا لنظرية الظروف الطارئة .

لهذا فان ما أتى به حكم بكود استثناء على النظرية التقليدية فى عدم جواز سحب القرار الفردى السليم ، ولكن تطبيقه محسود النطاق بسبب طبيعة القاعدة التى تستند اليها ، وهى نظرية الظروف الطارئة ولكن اعادة النظر فى القرار الفردى الصحيح ، يمكن النظر اليه فى ضوء اعتبارات المصلحة العامة وضرورة تخويل الادارة سلطة الغاء أو تعديل القرارات الادارية للتوافق مع الظروف الجديدة من اقتصادية أو اجتماعية وان كانت تعد استثناء فى نظر الفقه والقضاء

الفرنسي ، الذي يبالغ في حماية الافراد بمقتضى اداة قانونية سلمية . ولكن الاستثناء يمكن تبريره في ضوء تغير الظروف وما تسببه من تأثيرات في المراكز القانونية القائمة وما يستتبع ذلك من تعديل في المراكز القانونية في المستقبل ومن ضرورة تمكين الادارة من التدخل لالغاء أو تعديل المراكز القانونية الذاتية القائمة بالقياس للمستقبل .

من الحقيقة أن هذا الحكم جاء باستثناء هو للادارة الحق في التدخل لالغاء أو تعديل القرار الفردي نتيجة تغير الظروف الواقعية التي بررت اصداره ويقتصر أثر الالغاء أو التعديل للمستقبل .

وهذا الاستثناء يتعارض جزئيا مع المبدأ التشريعي القائم على عدم المساس بالآثار التي تترتب على القرارات الفردية . أو بمعنى أن الآثار التي رتبها القرارات في الماضي تبقى سلمية قانونا وينصرف التعديل أو الالغاء على المساس بآثار القرار بالنسبة للمستقبل .

وظل هذا الاستثناء مقصور على هذا الحكم دون غيره وفي ٨ يناير سنة ١٩٧١ صدر الحكم في قضية الاتحاد الذي تألف بقصد تحويل اقساط الضمان الاجتماعي والاعانات العائلية يتناول « مسألة تغير الظروف الواقعية أو القانونية وأثره في شرعية القرارات الفردية » .

وقد أثار هذا الحكم عدة مسائل على جانب من الأهمية تتمثل في الآتي :

**أولا - تحديد المعيار الذي يفصل بين القرارات اللائحية والقرارات غير اللائحية ( القرارات الفردية ) .**

**ثانيا - مسألة الوصاية الادارية لصدور تصرفات الهيئات المحلية واسلوب ممارسة حق الوصاية على القرارات اللائحية والقرارات الفردية للمجالس البلدية والاقليمية .**

ويجدر بنا أن نناقش أولا ، وقائع هذا الحكم تفصيلا ثم نطبق بعد ذلك على المسائل التي أثارها .

### وقائع الحكم :

نتلخص في أنه بموجب القرار المؤرخ ١٩٥٣/٩/١ ( الصادر تطبيقا للقانون المؤرخ ١٤ من ابريل سنة ١٩٥٢ ) تألف اتحاد يضم كل من صندوق الضمان الاجتماعي وصندوق الاعانات العائلية لمدينة Alpes maritimes اللذين كانا يباشران عملهم كل على حدة وكان النظام الذي يحدد حكم هذا الاتجاه قد صدر مطابقا للقرار المؤرخ نوفمبر سنة ١٩٥٢ في شأن تحديد الانظمة النمطية ( Statas typs ) لاتحادات التحصيل ، وإن احكام هذا الاتحاد انصهرت في مجموعة هذه الانظمة النمطية .



وفي ضوء المرسوم الصادر في ١٢ من مايو سنة ١٩٦٠ صدر القرار الوزاري في ١٧ من يوليو سنة ١٩٦٢ محسدا الاشكال النمطية في شأن تحصيل اقساط الضمان الاجتماعي والاعانات العائلية التي يجب على اتحادات التحصيل الالتزام بها .

وقد وافق الاتحاد المكون من اجل التحصيل على هذه الاشكال النمطية .

وفي ٢٦ من مايو سنة ١٩٦٥ صدر قرار وزير الشؤون الاجتماعية بالتصديق على الانظمة للاتحاد المشار اليها ، ولكن الوزير عاود سحب التصديق تأسيسا على ان الفترة الاولى من المادة الرابعة ١/٤ من احكام النماذج النمطية لا تتطابق مع احكام القرار المؤرخ في ١٧ من يوليو سنة ١٩٦٢ .

وفي ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٦ قدم الاتحاد تظلما للوزير يلتمس فيه الغاء قراره الاخير ، الا انه لم يجب على المتظلم في المدة المحدودة قاتونا والتي بانقضائها يعتبر ان قرارا ضمينا بالرفض قد صدر في شأن المتظلم .

وطعن الاتحاد في قرار الرفض امام المحكمة الادارية للمدينة ( nice ) وايضا في القرار الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٦ .

وفي ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦٦ رفضت المحكمة الدعوى لعدم الاختصاص دون ان تكلف نفسها عناء البحث عما اذا كانت لها ولاية الفصل في الدعوى كجهة اول درجة ، وطعن الاتحاد استثنائيا امام مجلس الدولة مطالبا بالغاء قرار الوزير بسحب التصديق على النماذج النمطية .

وفي ٨ من يناير سنة ١٩٧١ قضى المجلس بأن موافقة وزير الشؤون الاجتماعية على الاشكال النمطية الخاصة بالتحصيل هو من قبيل القرارات الادارية غير اللائحية وانها بهذه المثابة تنشأ حقوق ومزايا للاتحاد .

وفي هذا الشأن ليس للوزير من سبيل قانوني للرجوع . ما لم يكن هناك تغير في الظروف الواقعية أو القانونية أو تغير في المركز المالي للاتحاد : مما يكون من شأنه أن يعوق نفاذ الاحكام الخاصة بتلك التنظيمات ويملكه الوزير من سلطات في هذه الحالة تتحصل في وقف آثار *cesser d'avoir d'effet* الاشكال النمطية الخاصة بالتحصيل المنصوص عليه بالمادة ١/٤ من هذا التنظيم .

وقد الغى المجلس قرار الوزير وحكم المحكمة الادارية لمدينة نيس مقررًا ان المسألة المطروحة ليست ضمن المسائل التي يختص بها المجلس كاول وآخر درجة (١) .

(١) حدد المشرع اختصاص مجلس الدولة الفرنسي على سبيل الحصر بموجب مرسوم ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٣ وقبل هذا التاريخ كان مجلس الدولة المحكمة الادارية ذات الاختصاص =

والجدير بالملاحظة ان الوزير قد أصدر قرار بالتصديق اثناء ممارسته لسلطته القضائية في شأن التنظيمات الخاصة بالبلديات والملاحظ ان الحكم قد ذكر عبارة *abroger partiellement* وهي تعنى ان ما يملكه الوزير قانونا هو ان يلغى جزئيا القرار الذى اصدره بتاريخ ١٦ من مايو ١٩٦٥ وان هذا يقضى بالضرورة « من الجهة المقابلة » الفناء الشق الذى وقع في شأنه تعارض من نماذج التحصيل « اى عملية تبادلية » وقد اشار البعض الى ان قرار الوزير الاخير يعد سحبا لموافقته .

وهذا الرأى قد أغفل ما بين الالفاء والسحب من اختلافات جوهرية سواء في شروطها أو احكامها أو آثارها . .

ويجدر بنا ان ننوه الى انه لم يطرأ تغير في الظروف يستوجب تعديل الانظمة بالتحصيل ، كما لم يحدث تغير في التنظيم السارى في الفترة من صدور قرار وزير الشؤون الاجتماعية بتاريخ ١٦ من مايو ١٩٦٥ وصدور القرار المطعون فيه بتاريخ ١٧/٩/١٩٦٦ ، مما يستتبع معه بالضرورة تدخله لالفاء أو تعديل القرار .

وقد حدد الحكم حالتين يمكن للوزير ان يتدخل لالفاء أو تعديل القرار وهما :

**الاولى -** ان يحدث تغير في الظروف الواقعية أو القانونية التى صدر القرار على أساسها .

**الثانية -** ان يحدث تغير في المركز المالى للاتحاد مما يتعذر معه التوافق مع التنظيم القائم ، ويستتبع بالضرورة تدخله لتعديل أو الفاء الاحكام النمطية للاتحاد ليطبق الظروف الجديدة .

وقد برر الوزير التعديل بوجود تعارض بين مجموعة الاشكال النمطية الخاصة بالتحصيل « م ١/٤ » والقرار المؤرخ ١٧ من سبتمبر ١٩٦٢ مما يستتبع معه وقف آثار هذه الفقرة بالنسبة للمستقبل .

= العام بمقتضاء أصبح محكمة ادارية ذات اختصاص محدد ومنحت المحاكم الادارية صفة قاضى القانون العام .

وانه قد خص المجلس باعتباره محكمة أول وآخر درجة بالمسائل ذات الاهمية الكبيرة ، وان الحالة المعروضة ليست ضمن الحالات التى تدخل في نطاق المسائل التى يختص بها المجلس بصفته أول وآخر درجة مما يتعين معه الحكم بالفناء الحكم المذكور .

راجع القضاء الادارى ( القسم الاول ) د. محسن خليل ، د. سعد عصفور ١٩٧٦ منشأة المعارف بالاسكندرية ص ٥٣٢ ، وايضا العميد سليمان الطماوى ، دروس في القضاء الادارى دراسة مقارنة ١٩٧٦ دار الفكر العربى ص ٥٠ وما تلاها .

والمستفاد من الحكم ، ان ما يملكه الوزير من سلطات تنحصر في سلطة الغاء الانظمة النمطية المتعلقة بالتحصيل التي تتعارض مع القرار ، ويخرج من سلطاته سحب القرار كلية بالقياس للمستقبل والماضي .

اما فيما يتعلق بالمسائل التي اثارها الحكم ، فهي كما وضحنا تشمل مسألتين :

**الاولى -** المتعلقة بالمعيار الفاصل بين القرارات اللائحية وغير اللائحية .

**الثانية -** تتعلق بممارسة حق الوصاية الادارية على تصرفات الهيئات المحلية .

**المسألة الاولى : المعيار الفاصل بين القرارات اللائحية وغير اللائحية :**

الثابت من عبارات الحكم ان قرار الوزير بالتصديق على الهياكل النمطية للتحصيل هو من قبيل القرارات غير اللائحية (١) . تنشئ حقوقا او مزايا للاتحاد ، وليس للوزير في هذه الحالة من سبيل قانوني الا ان يوقف اثار التنظيمات « الغاء اثار القرار جزئيا » والتي تتعارض مع القرار المشار اليه الا في الحالتين سالفتي البيان .

وقد استقر القضاء على تحصن القرارات الادارية غير اللائحية ، بانقضاء ميعاد الطعن القضائي بالالغاء .

ولكن الامر على خلاف بالنسبة للقرارات اللائحية ، فالثابت في القضاء الفرنسي على سبيل التمثيل حكمه في قضية

caiss première de s'écrité sociale de Haguenau

ان الوزير يملك قانونا الغاء مداورات مجلس ادارة الصندوق ذات السمة اللائحية في أي وقت ، اذا ما طرأت ظروف واقعية او قانونية من شأنها ان تؤثر في شرعية اللائحة او تغير المركز المالي للصندوق مما يحدث تعارضا بين الغاء التنظيم القديم مع الظروف والاموضاع الجديدة ، ووسيلة الادارة لالغاء اللائحة ، هي اصدار قرار جديد من ذات طبيعة القرار الاول .

وتطبيقا لذلك ، لا يجوز الغاء القرار التنظيمي بقرار فردي لمخالفة ذلك للقاعدة المعروفة بتقابل الشكليات *parallélisme des formes* وقد اطرده قضائنا الاداري على الاخذ بهذه القاعدة .

وقد أكد ذلك مفوض الحكومة Long منذ مدة طويلة لمناسبة

(١) استقر القضاء والفقهاء على ان القرارات الغير لائحية ، تولد حقوقا ومزايا للأفراد ويمكن سحبها في خلال مدد الطعن القضائي لعيب عدم المشروعية بواسطة السلطة المختصة وبانقضاء المواعيد المقررة للسحب قانونا أو الطعن بالغاء يتحصن اقرار ويجطه ، بمنأى من الطعن . وفي الحقيقة انه لا يوجد معيارا مانعا جامعا للتمييز بين القرارات اللائحية وغير اللائحية .



تعليقه على حكم المجلس في قضية Bassis ، حيث ذهب الى انه لا يجوز الغاء مداولة ذات طبيعة لائحية بقرار فردى .

وقد اقام الفقيه Stassi Nopoulos تفرقة بين التصديق على اللائحة الذى يتم عن طريق السلطة الرئاسية وتلك التى تتم من خلال السلطة القضائية فالتصديق فى الحالة الاولى يكون ذى طبيعة لائحية ويملك المحافظ العدول عن قراره بينما التصديق فى الحالة الثانية ذو طبيعة فردية ولا يملك المحافظ الرجوع فى تصديقه وللمجلس البلدى ولاية تعديل اللائحة فى أى وقت ويخضع هذا التعديل لموافقة الوزير .

وقد عرض مفوض الحكومة vught فى تقريره فى القضية لهذه المفكرة وذلك من خلال التفرقة بين القرارات اللائحية والقرارات غير اللائحية .

#### اولا — فيما يتعلق بالقرارات اللائحية :

من حيث المبدأ أن مثل هذا النوع من القرارات لا ينشئ حقوقا مكتسبة وانها مقصورة على انشاء قواعد عامة مجردة ولجهة الادارة ولاية الغائها او تعديلها فى أى وقت .

#### ثانيا — فيما يختص بالقرارات غير اللائحية :

فان هذا النوع من القرارات تشمل القرارات الفردية والقرارات الجماعية وهذه القرارات تنشئ حقوقا ومزايا وبالتالي لا يستطيع مصدرها سحبها او الغاؤها وان السلطة القضائية لا تملك تعديل هذا القرار والا وقع تصرفا باطلا .

ويرجع ذلك الى ان السلطة الوصائية ليس لها من سبيل قانونى الا الموافقة او الرفض للقرار برتبة واضاف انه ايا كانت طبيعة هذا النوع من القرارات سواء اكانت طبيعة لائحية او غير لائحية فالوزير ليس له ولاية تعديل القرار . وقد أكد البعض هذا بقوله ان القرارات الصادرة من السلطة القضائية هى بالضرورة قرارات فردية .

ويرى الفقيه Muzellec ان هذا القضاء فى الحقيقة يعتبر استثناء على مبدأ استقرار الآثار الفردية للقرارات الادارية ، بمعنى ان المجلس قد تجاوز نطاق قضائه التقليدى فى شأن اللوائح الى نطاق القرارات الفردية وان هذا الوضع افضى الى عدم الاستقرار الواجب للآثار المترتبة على القرارات .

وقد غالى هذا الاتجاه فى حماية الآثار الفردية التى تتولد من القرارات الادارية وقد انكر على القرارات الصادرة من السلطة الوصائية صفة القرارات الفردية مستهدفا من وراء ذلك الى اسباغ الحماية على مبدأ التقليدى الذى يقضى بعدم المساس بالآثار الفردية للقرارات الادارية . ويذهب العميد

سليمان الطماوى (١) ، الى ان المغالاة لا تعنى الجمود المطلق وذلك ان سنن الحياة تقضى التغير والتعديل وصولا الى الافضل وان ذلك يقتضى ان تتدخل الادارة من وقت لآخر لاحداث تعديل او تغير فى الاشكال والهيكل التنظيمية بقصد الوصول الى الهيكل المناسب ، مع مراعاة الحقوق التى تكون قد اكتسبت فى كل تلك التنظيمات .

واذا كان قد تقرر للادارة انهاء بعض الآثار الفردية للقرارات الادارية عن طريق الغاء القرار كليا أو جزئيا بالقياس للمستقبل وهو ما يعرف بالقرار المضاد (٢) فمن باب أولى اذا ما حدث تغير فى الظروف الواقعية أو القانونية التى استوجبت اصدار القرار ، وهذا مبرر فى حد ذاته لتدخل الادارة لتعديل أو الغاء بعض آثار القرار التى تتعارض مع الظروف الجديدة .

#### المسألة الثانية : ممارسة حق الوصاية الادارية على تصرفات الهيئات المحلية :

المجمع عليه « فقها وقضاء » ان السلطة الوصائية تملك اجازة قرارات الهيئات المحلية كلية أو رفضها كلية ، اى ليس لها أن تعدل القرارات التى تصدر من تلك الهيئات .

وقد ثار نقاش بصدد الالفاء الجزئى فالبعض يرى اجازته على المساس ان من يملك الاكثر يملك الاقل . وبالتبعية من يملك الالفاء الكلى يملك الالفاء الجزئى .

وينتقد الدكتور مصطفى أبو زيد (٣) هذا الراى قائلا ان هذا القول على اطلاقه بعيد عن الصواب وذلك لان الالفاء الجزئى فى بعض الحالات يساوى تعديل القرار ، وهذا ما تملكه سلطة الوصاية الادارية .

وايد استاذنا الدكتور / سليمان الطماوى (٤) هذا الراى حيث قرر انه بصدد الحالات التى يخضع فيها عمل الهيئات اللامركزية لرقابة السلطة المركزية فليس لهذه الاخيرة الا ان توافق على عمل الهيئات اللامركزية أو رفضه أو الاذن به دون أن يتعدى ذلك الى تعديله أو استبدال غيره به .

بمعنى ان ما تملكه السلطة المركزية هو الموافقة على القرار كلية أو رفضه

(١) راجع العميد سليمان الطماوى النظرية العامة للقرارات الادارية الطبعة الرابعة ص ٦٧٩ .

(٢) راجع رسالتنا « نهاية للقرار الادارى عن غير طريق القضاء » دراسة مقارنة ١٩٨١ ، ص ٥٩٨ وما تلاها .

(٣) راجع دكتور / مصطفى أبو زيد ، مجلة العلوم الادارية - السنة الثالثة - العدد الاول يونية ١٩٦١ ص ١٦٤ .

(٤) د. سليمان الطماوى ، شرح نظام الحكم المحلى الجديد الطبعة الاولى ١٩٨٠ ص ١٤١ .

دون تعديل بالحذف أو بالاضافة اما اذا كان الالغاء الجزئى لا ينطوى على تعديل للقرار ، فلا مانع من القيام به ، ويمكن القول ان الالغاء ممكنا في القرارات اللائحية أكثر منه بالنسبة للقرارات الفردية (١) .

ونستخلص من العرض السابق ، ان المبدأ التشريعى عدم المساس بالاثار الفردية للقرارات الادارية قد تأثر بدرجة ملحوظة نتيجة تطبيق نظرية تغير الظروف الواقعية والقانونية . فلا داعى للتخوف مطلقا من ذلك ، حيث ان تطبيق النظرية فيما يتعلق بالقرارات الفردية محدود الاثر .

## المبحث الثانى

### تطبيق النظرية في القضاء المصرى

ان فكرة تغير الظروف ، هى فكرة مستخلصة استخلاصا سليما من أحكام مجلس الدولة الفرنسى ، وتتفق مع اتجاهات القضاء الادارى فى فرنسا الا ان هذه الفكرة لم تسد حتى الآن فى القضاء المصرى ، فاذا قامت بعض الاحكام فى مصر يمكن ان تستخلص منها هذه الفكرة ، فانها احكام قليلة وهى لم تعالج هذه الفكرة باستفاضة لاستخلاص اتجاهات القضاء المصرى فى شأنها الا انه بالرغم من ذلك امكننا استخلاص هذه الفكرة وتأصيلها (٢) .

وكان من نتيجة عدم نضوج هذه الفكرة لدى الفقه والقضاء ، ان ظلت دون تأصيل ، فجاء نطاقها غير محدد واثارها غير واضحة .

فهذه الفكرة نشأت فى أول الامر فى فرنسا فى نطاق القرارات التنظيمية وامتدت بصفة استثنائية لتشمل القرارات الفردية ، على نحو ما فصلناه .

اما الفكرة فى مصر نشأت فى نطاق القرارات الفردية فقد أشارت محكمة القضاء الادارى الى هذه الفكرة فى حكمها ١٠/٢/١٩٥٥ (٣) ففى القضية التى صدر فيها هذا الحكم . كان المدعى قد طلب الغاء مرسوم صادر بنزع الملكية بعد فوات ميعاد الطعن فيه لمدة طويلة ، وذلك على أساس الغرض الذى صدر من أجله مرسوم نزع الملكية لم يعد قائما وان هذا يحتم على الادارة ان تقوم برد العقار المنزوع ملكيته الى مالكه الاصلى أو بعبارة أخرى سحب مرسوم نزع الملكية بشأنه .

(١) العميد دويز وديريز ، مطلقا القضاء الادارى ص ٧٢ وايضا ، فالين مطلقا فى القانون

الادارى ، ص ٢٥٨ .

(٢) راجع رسالتنا ، نهاية القرار الادارى عن غير طريق القضاء دراسة مقارنة ١٩٨١ ص ١٦٨

وما تلاها .

(٣) راجع حكم محكمة القضاء الادارى ق ٩٧٥ ل ٧ جلسة ١٠/٢/١٩٥٥ ، ص ٩ ، ص ٢٨٦ .



وقد جاء فيه « انه اذا كان الثابت ان دعوى المدعى بحسب مفهومها تنصب على الغاء القرار الضمنى القاضى برفض سحب الرسوم الصادر بنزع الملكية عام ١٩٤٧ ، بل هو مصوب الى القرار الضمنى بامتناع الحكومة عن سحب هذا الرسوم لاسباب لاحقة ، والعبرة بتصوير المدعى لدعواه وطالما هو لا يطلب الغاء الرسوم فى ذاته ولكن بنى طعنه على امتناع الادارى عن سحبه بعد ان زالت مبررات اصداره ، فان الدفع بعدم قبول الدعوى يكون فى غير محله » .

### مناقشة هذا الحكم :

هذا الحكم قد اجمل المبادئ القانونية المستقرة فى قضاء مجلس الدولة الفرنسى فى شأن تغير الظروف الواقعية ويمكن ان نستخلص منه المبادئ التالية :

١ - ان يتقدم صاحب الشأن للسلطة المختصة بطلب الغاء او تعديل القرار نتيجة تغير الظروف الواقعية التى استوجبت اصداره .

٢ - ان ينصب الطعن على قرار الادارة برفض سحب القرار الذى زالت مبررات اصداره .

٣ - ان هذا الحكم يتناول مسألة تغير الظروف الواقعية واثره فى شرعية القرار الفردى .

ويرجع ذلك الى ان قرار نزع الملكية للمنفعة العامة حسبما استقرت عليه محكمتنا الادارية العليا (١) هو قرار ادارى فردى يمس مركزا قانونيا ذاتيا بقولها « ان قرار تقرير المنفعة العامة لمشروع معين بما يصاحبه ويترتب عليه من نزع ملكية ليس فى طبيعته قرارا تنظيميا عاما ، بحيث يكفى نشره فى الجريدة الرسمية لتوافر القرينة القانونية على العلم به وانما هو اقرب الى القرارات الفردية لانه لا يمس المركز القانونى الذاتى لكل مالك او حائز من العقار الذى نزع ملكيته » .

كما اشارت محكمة القضاء الادارى الى هذا المبدأ فى حكمها بتاريخ ١٩٧٨/٤/٤ بقولها (٢) « بأن قرار نزع الملكية للمنفعة العامة لا يبدا الطعن فيه الا من تاريخ العلم به » .

وهذا ما اشار اليه مفوض الحكومة M. Dutheil de la mo the  
commune de Broves فى تعليقه على حكم المجلس فى قضية بقوله

(١) راجع المحكمة الادارية العليا الطعن ٨٣١ ل ١٢ فى ١٩٧٥/٥/٢٤ م س ٢٠ مبدأ ١/١١٨ ص ٤١٢

(٢) راجع محكمة القضاء الادارى الطعن ٨٦٦ ل ٢٩ جلسة ١٩٧٨/٤/٤ س ٢٢ المرفوع من طه

محمود الجنائنى ضد محافظ الغربية وآخرين غير منشور .

ان قرار نزع الملكية للمنفعة العامة يعتبر قرارا اداريا ولا يجوز سحبه الا لعدم المشروعية لا مجرد اعتبارات الملاحة .

والمستفاد من الغرض السابق ، ان نظرية تغير الظروف قد أثرت في مشروعية القرار الفردي ، نتيجة تغير الظروف الواقعية بما يستتبع تدخل الادارة لسحب القرار وانهاء آثاره القانونية هذا فيما يتعلق بتغير الظروف الواقعية .

أما فيما يتعلق بتغير الظروف القانونية ، فقد شمل تطبيق القضاء حكما يتعلق بصدور قرار من وزير الداخلية ابعاد اجنبي لاتهامه بارتكاب فعل جنائي في زمن الحرب ، وأن المدعى قد أسس دعواه بطلب الغاء قرار الإبعاد زوال الفعل المجرم بعد صدور قرار الالغاء مستندا في ذلك الى نظرية تغير الظروف القانونية (١) .

وقد اجابت المحكمة على ما أثاره المدعى بقولها « ان قرار الابعاد قد صدر في وقت لم يكن فيه هذا الاتفاق ( توقيع الاتفاق بين مصر وبريطانيا ) على جلاء قواتها من هذه المنطقة أو اتخذت الاجراءات التي يشير اليها المدعى والغاء قرار وزير التموين الذي حوكم من أجل مخالفته ، وتقرير النيابة بوقف تنفيذ العقوبة عليه وانتهاء آثارها الجنائية ، والتي تعتبر الجريمة بسببها كأن لم تكن .

والمستفاد من هذه الفقرة ، ان الاجراءات والظروف اللاحقة لا تؤثر في شرعية القرار الاداري ، وبالتالي لا يجوز للأفراد طلب الغائه أو تعديله وبمفهوم المخالفة انه اذا كانت الاجراءات والظروف سابقة أو معاصرة لنشأة القرار ، فإنها ستؤثر بالطبع على شرعية القرار وتدخل في اعتباره مصدره .

### الخلاصة :

يمكن تلخيص ما سبق ذكره في الآتي :

من المسلم به كمبدأ ، انه ليس من شأن تغير الظروف ان تجرد القرار الفردي من مشروعيته بالنظر للمستقبل فيظل قائما منتجا لجميع آثاره .

وهذا المبدأ يختلف في مداه فيما يتعلق بالقرارات الفردية التي تولد حقوقا وتلك التي لا تولد حقوقا .

### أولا — القرارات الفردية التي تولد حقوقا :

فالمبدأ المشار اليه لاختلاف عليه بالنسبة للتصرفات التي تنشأ عنها حقوق لذوى الشأن ، فالمركز القانوني المتولد من القرار الفردي لا يمكن

(١) محكمة القضاء الاداري ق ٥٠٩ ل ٩ ، ص ١١ ص ٤ .

المساس به أو التعرض له بالسحب أو الالفاء ولا يتأثر بتغير الظروف الواقعية أو القانونية .

وقد يرد على هذا المبدأ استثناءات وهي حالات محدودة على نحو ما رأينا وهي لا تهدر من حكمه المبدأ ولا تنال منه .

وإذا طرحنا هذه الاستثناءات جانباً ، فإنه يمكن القول أنه كقاعدة عامة لا أثر لتغير الظروف على صحة التصرفات الفردية ومشروعيتها ، وهذا المبدأ من مبادئ المشروعية إنما يستهدف أساساً حماية المنتفعين من القرارات الفردية ذلك أن دواعي الاستقرار القانوني تمنع — باستثناء حالة التدخل بأثر رجعي بقانون أو بحكم — من أن تعتبر القرارات الصادرة سليمة ومشروعة قانوناً باطلة نتيجة تغير الظروف التي بررت إصدارها .

وهذا المبدأ يمتد إلى جميع القرارات الفردية في مواجهة التغيرات التي تطرأ مستقبلاً على الظروف الواقعية أو القانونية .

وهذا المبدأ لا يجوز المساس به ، إلا عن طريق اتخاذ قرار مضاد طبقاً للإجراءات المقررة في هذا الصدد ، وبمقتضاه تستطيع الإدارة إنهاء أو تعديل المركز القانوني السليم بالقياس للمستقبل .

### ثانياً — القرارات الفردية التي لا تولد حقوقاً :

القاعدة أن الإدارة تستطيع أن تضع حداً لها وأن تصدر قراراً بالغائها ومن هذا القبيل التصرفات المؤقتة التي تتضمن شرطاً ضمئياً بهذا المعنى أي التي تنتهي في وقت محدد أو تتغير تبعاً للظروف ويحكم بطبيعتها .

أما فيما يتعلق بالتراخيص الانفرادية فقد استقر الفقه في شأنها على ضرورة استمرار الظروف التي تمت في ضوءها التراخيص سليمة دون تغير أما إذا تغيرت الظروف فإن لجهة الإدارة سلطة إنهاءها بالنسبة للمستقبل ولا يستقيم تصرف الإدارة في هذا الشأن إلا إذا كان يستند إلى هذا الظرف أو لمقتضيات المصلحة العامة وإذا شاب تصرفها عيب إساءة استعمال السلطة (١)

وهذه خلاصة ما انتهى إليه القضاة الفرنسي والمصري في صدد أثر تغير الظروف الواقعية والقانونية في شرعية القرارات الفردية .

(١) راجع دكتور طعيمة الجرف ، الرقابة القضائية ١٩٧٠ ، ص ٨٥ ، وأيضاً





من أحكام القضاء





# قضايا المحكمة الدستورية العليا

## دستورية

عن بيان ما أوجبه المادة ٣٠ المشار إليها تكون  
الدعوى الدستورية غير مقبولة .

١

٣ أبريل ١٩٨٢

٢ - لما كانت محكمة طنطا الابتدائية قد  
استندت في قرارها الصادر بأحالة الأوراق إلى  
المحكمة الدستورية العليا لبحث مدى دستورية  
قرار محافظ الغربية رقم ٤٦٧ لسنة ١٩٧٩ إلى أن  
مد سريان أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧  
بموجب هذا القرار قد تم بأداة غير التي حددتها  
الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٤٩  
لسنة ١٩٧٧ - أي وزير الإسكان والتعمير - وهو  
ما يعد نعيًا بعدم مشروعية قرار المحافظ لمخالفته  
للقانون الأخير ولا يكشف بذاته عن عيب دستوري  
في القرار ؛ وكانت المحكمة إذ خلصت إلى أن ذلك  
مما يلزم معه بحث مدى دستورية قرار محافظ  
الغربية لم تضمن قرارها أي بيان عن النص  
الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه هذه المخالفة ،  
فإن قرار الإحالة إلى المحكمة الدستورية العليا يكون  
قد جاء قاصرا عن بيان ما أوجبه المادة ٣٠ من  
قانونها المشار إليها وبالتالي تكون الدعوى  
الدستورية غير مقبولة .

### الاجراءات

بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٨١ ورد إلى قلم  
كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٧١ لسنة ١٩٨١  
مدنى مستأنف طنطا بعد أن قررت محكمة طنطا  
الابتدائية في ٧ فبراير سنة ١٩٨٠ وقف الدعوى  
وأحالة الأوراق إلى المحكمة الدستورية العليا  
للفصل في دستورية قرار محافظ الغربية رقم ٤٦٧  
لسنة ١٩٧٩ .

وقدمت إدارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها  
الحكم بعدم قبول الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين  
تقريراً برأيها .

( أ ) دعوى دستورية - شروط قبولها - البيانات التي  
أوجبت المادة ٣٠ إيرادها - الجزاء المترتب على القصور في  
بيانها .

( ب ) عدم المشروعية - النعى بمخالفة قرار لقانون  
يعد نعيًا بعدم المشروعية ولا يكشف بذاته عن عيب  
دستوري في القرار محل الطعن .

### المبادئ القانونية :

١ - تنص المادة ٣٠ من قانون المحكمة  
الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة  
١٩٧٩ على أنه « يجب أن يتضمن القرار الصادر  
بالإحالة إلى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة  
الدعوى المرفوعة إليها وفقا لحكم المادة السابقة بيان  
النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص  
الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة » ،  
ومؤدى ذلك أن المشرع أوجب لقبول الدعوى  
الدستورية أن يتضمن قرار الإحالة أو صحيفة  
الدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ سالف الذكر من  
بيانات جوهرية تنبئ عن جدية هذه الدعوى ويتحدد  
بها موضوعها ، وذلك مراعاة لقرينة الدستورية  
لمصلحة القوانين ، وحتى يتاح لذوى الشأن فيها  
ومن بينهم الحكومة - الذين أوجبت المادة ٣٥ من  
قانون المحكمة اعلانهم بالقرار أو الصحيفة - أن  
يتبينوا كافة جوانبها ويتمكنوا في ضوء ذلك من  
إبداء ملاحظاتهم وردودهم وتعقيبيهم عليها في  
الواعيد التي حددتها المادة ٣٧ من ذات القانون ،  
بحيث تتولى هيئة المفوضين بعد انتهاء تلك  
الواعيد تحضير الموضوع وتحديد المسائل  
الدستورية والقانونية المثارة وتبدي فيها رأيها  
مسببا وفقا لما تقضى به المادة ٤٠ من قانون المحكمة  
الدستورية العليا المشار إليه . وبالتالي فإن قرار  
الإحالة أو صحيفة الدعوى إذا جاء أى منهما قاصرا

## الحكمة :

رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه مما يلزم معه بحث مدى دستورية قرار محافظ الغربية .

وحيث ان المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أنه « يجب أن يتضمن القرار الصادر بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا او صحيفة الدعوى المرفوعة اليها وفقا لحكم المادة السابقة بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري المدعى بمخالفته واوجه المخالفة » . ومؤدى ذلك ان المشرع اوجب لقبول الدعاوى الدستورية أن يتضمن قرار الاحالة او صحيفة الدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ سالف الذكر من بيانات جوهرية تنبئ عن جدية هذه الدعاوى ويتحدد بها موضوعها ، وذلك مراعاة لقرينة الدستورية لمصلحة القوانين ، وحتى يتاح لذوى الشأن فيها ومن بينهم الحكومة — الذين اوجبت المادة ٣٥ من قانون المحكمة اعلانهم بالقرار او الصحيفة — أن يتبينوا كافة جوانبها ويتمكنوا في ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم وردودهم وتعقيبهم عليها في المواعيد التي حددتها المادة ٣٧ من ذات القانون ، بحيث تقولى هيئة المفوضين بعد انتهاء تلك المواعيد تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدي فيها رأيها مسببا وفقا لما تقضى به المادة ٤٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه .

لما كان ذلك ، وكان الثابت أن محكمة طنطا الابتدائية قد استندت في قرارها الصادر باحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا الى أن مد سريان احكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بموجب قرار محافظ الغربية تم بأداة غير التي حددتها الفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ سالف البيان ، وهو ما يعد نعيًا بعدم مشروعية ذلك القرار لمخالفته للقانون الأخير ولا يكشف بذاته عن عيب دستوري فيه ، وكانت المحكمة اذ خلصت الى أن ذلك مما يلزم معه بحث مدى دستورية قرار محافظ الغربية لم تضمن قرارها أى بيان عن النص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه هذه المخالفة ، فان قرار الاحالة الى المحكمة

حيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق — تتحصل في أن مؤجرا اقام الدعوى رقم ٧ لسنة ١٩٧٩ مدنى مركز طنطا على مستأجر محل منه بقرية فيشا سليم طالبا الحكم بانهاء عقد الايجار المبرم بينهما وتسليمه العين المؤجرة ، وقال بيانا لدعواه ان الاجارة تمت مشاهرة ونص فى عقد الايجار على جواز انهاءه بعد اعلان من احد الطرفين الى الطرف الآخر قبل انقضاء مدته بشهر ، وأنه ينبى على المدعى عليه بموجب هذه الصحيفة بعدم رغبته فى تجديد العقد وتسليمه العين ، او الحكم له بطلباته سالفه البيان اذا لم يمثل لذلك . وبتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٧٩ حكمت المحكمة بانهاء عقد الايجار ، فاستأنف المستأجر هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧١ لسنة ١٩٨٠ مدنى مستأنف طنطا ناعيا على الحكم المستأنف اهدار دفاعه الذى يقوم على أن قرية فيشا سليم قد امتدت اليها احكام الباب الاول من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر بموجب قرار محافظ الغربية رقم ٤٦٧ لسنة ١٩٧٩ ، وبالتالي يكون عقد الايجار قد امتد امتدادا قانونيا . وبتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٨١ قررت محكمة طنطا الابتدائية وقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا طبقا للمادة ٢٩ من قانونها للفصل فى دستورية قرار محافظ الغربية رقم ٤٦٧ لسنة ١٩٧٩ تأسيسا على ما أوردته فى أسباب قرارها من أن الفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ تنص على أنه يجوز بقرار من وزير الاسكان والتعمير مد نطاق سريان احكام هذا القانون كلها او بعضها على القرى ، واذا كان قرار محافظ الغربية المشار اليه قد أخضع القرية الكائن بها عين النزاع لاحكام الباب الاول من هذا القانون استنادا الى التفويض الصادر له بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٥ لسنة ١٩٧٩ الذى لم يتضمن تفويضه فى اختصاصات وزير الاسكان والتعمير ، فان مد سريان احكام القانون المذكور على تلك القرية يكون قد تم بأداة غير التي نصت عليها الفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون



مستأنف طنطا بعد أن قررت محكمة طنطا الابتدائية في ٧ فبراير سنة ١٩٨١ وقف الدعوى وإحالة الأوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في دستورية قرار محافظ الغربية رقم ٤٦٧ لسنة ١٩٧٩ .

وقدتمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم قبول الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى اودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

#### المحكمة :

حيث ان الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الأوراق — تتحصل في أن مؤجراً كان قد أقام الدعوى رقم ٩١٦ لسنة ١٩٧٨ مدنى مركز طنطا على مستأجرة لحل منه بقية فيشا سليم ، طالبا الحكم بانهاء عقد الايجار المبرم بينهما وتسليمه المكان المؤجر . وبتاريخ ١٧/١٢/١٩٧٩ حكمت المحكمة بانهاء عقد الايجار ، فاستأنفت المستأجرة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٠ مدنى مستأنف طنطا تأسيسا على أن محافظ الغربية اصدر القرار رقم ٤٦٧ لسنة ١٩٧٩ باخضاع قرية فيشا سليم الكائن بها الحل المؤجر لأحكام المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ، وبالتالي يكون عقد الايجار قد أمتد امتدادا قانونيا . وبتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٨١ قررت محكمة طنطا الابتدائية وقف الدعوى وإحالة الأوراق الى المحكمة الدستورية العليا طبقا للمادة ٢٩ من قانونها للفصل في دستورية قرار محافظ الغربية رقم ٤٦٧ لسنة ١٩٧٩ .

وحيث ان المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أنه « يجب ان يتضمن القرار الصادر بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة اليها وفقا لحكم المادة السابقة بيان النص التشريعى المطعون بعدم دستوريته والنص الدستورى المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة » . ومؤدى ذلك ان المشرع أوجب لقبول الدعاوى الدستورية أن يتضمن قرار الاحالة أو صحيفة

الدستورية العليا يكون قد جاء قاصرا عن بيان ما أوجبه المادة ٣٠ من قانونها المشار اليه ، وبالتالي تكون الدعوى الدستورية غير مقبولة .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

( القضية رقم ١٩ لسنة ٣ ق « دستورية » رئاسة وعضوية السادة المستشارين أحمد ممدوح عطية رئيس المحكمة وفاروق سيف النصر وكمال سلامة عبد الله ومحمد على راغب بليخ ومصطفى جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق النادى وحضور السيد المستشار محمد كمال محفوظ المفوض ) .

## ٢

٣ ابريل ١٩٨٢

دعوى دستورية — خلو قرار الاحالة الى المحكمة الدستورية العليا من أى بيان مما أوجبه المادة ٣٠ من قانونها والاكتفاء بالاحالة الى اسباب حكم آخر غير مودع بملف الدعوى المحالة — عدم قبول الدعوى الدستورية .

#### المبدأ القانونى :

لما كان قرار محكمة طنطا الابتدائية بالاحالة الأوراق الى المحكمة الدستورية العليا ليبحث مدى دستورية قرار محافظ الغربية رقم ٤٦٧ لسنة ١٩٧٩ قد صدر خلوا من أى بيان مما أوجبه المادة ٣٠ من قانونها ، واقتصرت اسبابه — طبقا لما هو ثابت من صورة الحكم الاصلية الواقعة من رئيس المحكمة — على الاحالة الى اسباب حكم آخر غير مودع بملف الدعوى المحالة ، فان الدعوى الدستورية تكون غير مقبولة .

#### الاجراءات

بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٨١ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٠ مدنى



## المبادئ القانونية :

١ — تنص الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالي : ( أ ) ..... ( ب ) إذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ورات المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدي أجلت نظر الدعوى وحددت لمن أثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن » .

ومؤدى هذا النص أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التي أتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذى حدده لرفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية ، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الأجل الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر . وهذه الأوضاع الاجرائية — سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها — تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا فى التقاضى تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها وفى الموعد الذى حدده .

٢ — ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة (ب) من المادة ٢٩ المشار إليها ، يعتبر ميعادا حتميا يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء ، فإن هى تجاوزته أو سكتت عن تحديد أى ميعاد ، تعين على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاء هذا الحد الأقصى والا كانت دعواهم غير مقبولة .

## الاجراءات

بتاريخ أول اكتوبر سنة ١٩٨٠ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم

الدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ سالفه الذكر من بيانات جوهرية تنبئ عن جدية هذه الدعوى ويتحدد بها موضوعها ، وذلك مراعاة لقريضة الدستورية لمصلحة القوانين ، حتى يتساح لذوى الشأن فيها ومن بينهم الحكومة — الذين أوجبت المادة ٣٥ من قانون المحكمة اعلانهم بالقرار أو الصحيفة — أن يتبينوا كافة جوانبها ويتمكنوا فى ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم وردودهم وتعقيبهم عليها فى المواعيد التى حددتها المادة ٣٧ من ذات القانون ، بحيث تتولى هيئة المفوضين بعد انتهاء تلك المواعيد تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدى فيها رأيها مسببا وفقا لما تقضى به المادة ٤٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه .

لما كان ذلك ، وكان قرار الاحالة قد صدر خلوا من أى بيان مما أوجبه المادة ٣٠ المشار اليها ، اذ اقتضت أسبابه — طبقا لما هو ثابت من صورة الحكم الأصلية الموقعة من رئيس المحكمة — على الاحالة الى أسباب حكم آخر غير مودع بملف الدعوى المحالة ، فان الدعوى الدستورية تكون غير مقبولة .

## لهذه الأسباب

- حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .
- القضية رقم ١٨ لسنة ٣ ق « دستورية » .

٣

٣ ابريل ١٩٨٢

( أ ) دعوى دستورية — الطريق الذى رسمه المشرع لرفع الدعوى الدستورية التى أتاح للخصوم مباشرتها طبقا للفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة ، والميعاد الذى ناط بمحكمة الموضوع تحديده لرفع الدعوى الدستورية يعتبران شكلا جوهريا فى التقاضى وبالتالي من النظام العام .

(ب) دعوى دستورية — ميعاد رفعها — الحد الأقصى الذى نصت عليه المادة ٢٩ المشار اليها يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء — أثر ذلك .

٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالي : ( ١ ) ..... ( ب ) إذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ورات المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدي أجلت نظر الدعوى وحددت لمن أثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن » .

وحيث أن مؤدى هذا النص أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التي أتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذي حدده لرفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية ، فلا ترفع إلا بعد إبداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديته ، ولا تقبل إلا إذا رفعت خلال الأجل الذي ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر . وهذه الأوضاع الإجرائية — سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها — تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا في التقاضى تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالإجراءات التى رسمها وفى الموعد الذى حدده ، وبالتالى فإن ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة (ب) من المادة ٢٩ المشار إليها ، يعتبر ميعادا حتميا يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء ، فإن هى تجاوزته أو سكتت عن تحديد أى ميعاد ، تعين على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاء هذا الحد الأقصى والا كانت دعواهم غير مقبولة .

لما كان ذلك ، وكانت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية اذ قضت بتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٩٨٠ بوقف الدعوى حتى يفصل فى دستورية المادة الثامنة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ لم تحدد للمدعى أجلا لرفع دعواه الدستورية ، فقد تحتم عليه أن يلتزم بميعاد الثلاثة أشهر المقررة قانونا كحد

بعدم دستورية المادة الثامنة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ .

وقد تمت إدارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً أبدت فيه الراى أصليا بعدم قبول الدعوى واحتياطيا برفضها .

### الحكمة :

حيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق — تتحصل فى أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٣٥١٥ لسنة ١٩٧٩ إيجارات جنوب القاهرة ضد السيد وزير المالية بصفته المشرف على تصفية المؤسسات العامة الملغاة وضد شركة مصر للأسواق الحرة طالبا الحكم بإخلاء هذه الشركة من العين الموضحة بصحيفة الدعوى ، وقال بياناً لها أنه بتاريخ أول يوليو سنة ١٩٧٠ قام بتأجير هذه العين الى المؤسسة المصرية العامة للصناعات الكهربائية إلا أن وزير المالية تنازل عن عقد الإيجار الى شركة مصر للأسواق الحرة فى سنة ١٩٧٨ تحت تسمية بيع بالجـدك استنادا الى السلطة المخولة له بموجب نص الفقرة الثالثة من المادة الثامنة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام الخاصة بشركات القطاع العام المعدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ التى تقضى بأن لوزير المالية الحق فى أن يبيع بالجدك الأماكن التى كانت تشغلها المؤسسات العامة الملغاة الى الهيئات والشركات الخاضعة لقوانين استثمار رأس المال العربى والأجنبى ، واذ كان هذا النص بنطوى على اعتداء على حرمة الملكية الخاصة التى كفل الدستور صيانتها فقد دفع المدعى بعدم دستوريته . وبجلسة ٢٩ مايو سنة ١٩٨٠ قضت المحكمة بوقف الدعوى حتى يفصل فى دستورية القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ ، فأقام المدعى دعواه الماثلة بصحيفة أودعها قلم كتاب هذه المحكمة فى أول أكتوبر سنة ١٩٨٠ .

وحيث أن الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم



أقصى لرفعها ، أما وقد تراخى ولم يودع صحيفتها  
الافى أول اكتوبر سنة ١٩٨٠ على ما سلف بيانه ،  
فان دعواه تكون قد أقيمت بعد انقضاء الأجل المحدد  
قانونا ، مما يتعين معه الحكم بعدم قبولها .

#### لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة  
الكفالة والزمّت المدعى المصروفات ومبلغ ثلاثين  
جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

( القضية رقم ٢٩ لسنة ٢ ق « دستوريه » ) .

يكون أخذ الراى نداء بالاسم ، وبعد ذلك  
نودى على الاسماء — التى اثبتت فى ملحق  
المضبطة — ثم أعلن رئيس الجلسة ان أخذ  
الراى النهائى أسفر عن الموافقة على هذا  
المشروع بقانون بأغلبية ٢١١ صوتا من بين  
أعضاء المجلس البالغ عددهم فى ذلك الوقت  
٣٦٠ عضوا ، وكان قد توافر بذلك لهذا القانون —  
وهو تشريع فى غير المواد الجنائية — ما تتطلبه  
المادة ١٨٧ من الدستور من موافقة أغلبية  
أعضاء المجلس على سريان أحكامه بالنسبة  
للماضى ، فان النعى بعدم دستوريته يكون على غير  
اسساس .

#### الاجراءات

بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٨٠ أودع المدعى  
صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا  
الحكم بعدم دستورية القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧  
بفرض رسوم استهلاك على بعض السلع .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها  
رفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين  
تقريراً أبدت فيه الراى برفضها .

#### المحكمة :

وحيث ان الوقائع — على ما يبين من صحيفة  
الدعوى وسائر الأوراق — تتحصل فى ان المدعى  
كان قد أقام الدعوى رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٧٨  
مدنى بذخر الزقازيق طالبا الحكم بعدم الاعتداد  
بالحجز التنفيذى الذى أوقعته مصلحة الجمارك ضده  
وفاء لمبلغ ٥٢٠ ٢٧٥٢ جنية مقابل رسوم  
استهلاك تطبيقا للقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧  
واعتبار الحجز كأن لم يكن وبراءة ذمته من  
هذا المبلغ . وبتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٨٠ قضت  
المحكمة برفض الدعوى ، فطعن المدعى فى هذا  
الحكم بالاستئناف رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٠ مدنى  
مستأنف الزقازيق ودفّع بعدم دستورية القانون  
رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ ، وفى أول نوفمبر سنة ١٩٨٠  
قررت المحكمة تأجيل الدعوى لجلسة ٢٧ ديسمبر  
سنة ١٩٨٠ للطعن بعدم الدستورية ، فأقام المدعى  
دعواه الماثلة .

#### ٤

٣ ابريل ١٩٨٢

اثر رجعى — المادة ١٨٧ من الدستور تشترط أغلبية  
خاصة لسريان القوانين فى غير المواد الجنائية باثر  
رجعى — توافر هذه الاغلبية طبقا للثابت فى مضبطة الجلسة  
التى أقر فيها مشروع القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ بفرض  
رسم استهلاك على بعض السلع باثر رجعى — رفض الدعوى  
بعدم دستوريته .

#### المبدأ القانونى :

تنص المادة ١٨٧ من الدستور على أنه  
« لا تسرى أحكام القوانين الا على ما يقع من  
تاريخ العمل بها ولا يترتب عليها اثر فيما وقع  
قبلها . ومع ذلك يجوز فى غير المواد الجنائية  
النص فى القانون على خلاف ذلك بموافقة  
أغلبية أعضاء مجلس الشعب » . ولما كان  
الثابت من مضبطة الجلسة الخمسين لدور  
الانعقاد الأول للفصل التشريعى الثانى لمجلس  
الشعب المعقودة مساء يوم ١٦ مايو سنة  
١٩٧٧ — والرفقة بالأوراق — انه عند الاقتراع  
على مشروع القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ بفرض  
رسوم استهلاك على بعض السلع أوضح  
رئيس الجلسة ان أحكامه تقضى بسريانه بأثر  
رجعى مما يتطلب طبقا للمادة ١٨٧ من الدستور  
توافر أغلبية خاصة الأمر الذى يقتضى  
عملا بالمادة ٢٩٠ من اللائحة الداخلية ان



سنة ١٩٨١ والمرفق بالملف هو ٣٦٠ عضواً ، وكان قد توافر بذلك لهذا القانون - وهو تشريع فى غير المواد الجنائية - ما تتطلبه المادة ١٨٧ من الدستور من موافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب على سريان أحكامه بالنسبة للماضى ، فان ما ينعاه المدعى بشأن مخالفته أحكام الدستور يكون على غير أساس .

### لهذه الأسباب

حكمت المحكمة برفض الدعوى وببصادة الكفالة وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيهاً مقابل اتعاب المحاماة .

القضية رقم ٢٨ لسنة ٢ ق « دستورية » .

وحيث ان المدعى ينعى على القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ بفرض رسوم استهلاك على بعض السلع مخالفته للمادة ١٨٧ من الدستور . اذ لم يصدر بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب رغم ما نص عليه من أثر رجعى .

وحيث ان القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ المطعون بعدم دستوريته صدر فى ٢٣ يونية سنة ١٩٧٧ ونص فى مادته الأولى على فرض رسوم استهلاك على السلع المبينة بالجدول المرفق به وبالفئات الموضحة قرين كل منها ، ونصت مادته الثانية على ان يصدر وزير المالية القرارات اللازمة لتنفيذه ، كما نصت المادة الثالثة والأخيرة منه على نشره فى الجريدة الرسمية وان يعمل به اعتباراً من ١٧ يناير سنة ١٩٧٧ .

وحيث ان المادة ١٨٧ من الدستور تنص على أنه « لا تسرى أحكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها » ومع ذلك يجوز فى غير المواد الجنائية النص فى القانون على خلاف ذلك بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب » .

وحيث ان الثابت من مضبطة الجلسة الخمسين لدور الانعقاد الأول للفصل التشريعى الثانى لمجلس الشعب المعقودة مساء يوم ١٦ مايو سنة ١٩٧٧ - والمرفقة بالأوراق - انه عند الاقتراع على مشروع القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ محل الطعن أوضح رئيس الجلسة ان أحكامه تقضى بسريانه بأثر رجعى مما يتطلب طبقاً للمادة ١٨٧ من الدستور توافر أغلبية خاصة الأمر الذى يقتضى عملاً بالمادة ٢٩٠ من اللائحة الداخلية أن يكون أخذ الراى نداءً بالاسم ، وبعد ذلك نودى على الاسماء - التى أثبتت فى ملحق المضبطة ثم أعلن رئيس الجلسة ان أخذ الراى النهائى أسفر عن الموافقة على هذا المشروع بقانون بأغلبية ٢١١ صوتاً .

لما كان ما تقدم وكان عدد أعضاء مجلس الشعب فى ذلك الوقت طبقاً لما جاء بكتاب السيد أمين عام مجلس الشعب المؤرخ ٣ أكتوبر

١٥ مايو ١٩٨٢

- ( أ ) مراقبة - المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ - جردت حالة جديدة وفرضت لها عقوبة أصلية فى الوضع تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين .
- ( ب ) عقوبة - المادة ٦٦ من الدستور - أعمال حكم المادة الأولى من القانون ٧٤ لسنة ١٩٧٠ بإجراء من الشرطة بغير حكم قضائى - مخالفته للمادة ٦٦ من الدستور .

### المبادئ القانونية :

- ١ - تنص المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ فى شأن وضع بعض المشتبه فىهم تحت مراقبة الشرطة على ان يوضع تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين كل شخص توافرت فيه حالة الاشتباه المنصوص عليها فى المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالتشديد والمشتبه فىهم وصدر أمر باعتقاله لأسباب تتعلق بالأمن العام ، . . . وتبدأ مدة المراقبة من تاريخ العمل بهذا القانون أو من تاريخ انتهاء الاعتقال حسب الأحوال .

تقريراً اجبت فيه الراى بعدم دستورية المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ المطعون عليها .

### المحكمة :

وحيث ان الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق — تتحصل فى أن المدعى كان قد سبق اعتقاله لخطورته على الأمن العام ، ولما أفرج عنه فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٧٧ وضع تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين عملاً بأحكام القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ ، إلا أنه خالف شروط المراقبة وتحرر ضده المحضر رقم ١٠ لسنة ١٩٧٨ جنح اشتباه بيلا واقامت النيابة العامة الدعوى الجنائية ضده طبقاً للمرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ والقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ فقضت محكمة أول درجة بحبسه لمدة سنة . طعن المدعى على هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٥٤٠ لسنة ١٩٨١ جنح س كفر الشيخ ، ودفع بعدم دستورية القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ لمخالفته أحكام المادة ٦٦ من الدستور ، وبتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٨١ حكمت المحكمة بوقف الفصل فى الدعوى حتى تفصل المحكمة الدستورية العليا فى الدفع بعدم دستورية ذلك القانون ، فأقام المدعى دعواه الماثلة .

وحيث ان المدعى ينفى على القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ أنه اذ قضى فى مادته الأولى بوضع الخاضعين لأحكامه تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين يكون قد خالف ما تنص عليه المادة ٦٦ من الدستور من أنه لا يجوز توقيع عقوبة الا بحكم قضائى .

وحيث ان المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ فى شأن وضع بعض المشتبه فيهم تحت مراقبة الشرطة ، تنص على أن يوضع تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين كل شخص توافرت فيه حالة الاشتباه المنصوص عليها فى المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم وصدر أمر باعتقاله لأسباب تتعلق بالأمن العام ،

وحيث انه يتعين لوضع الشخص تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين عملاً بحكم المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ — طبقاً للتفسير الملزم الذى أصدرته المحكمة العليا بتاريخ ٥ ابريل سنة ١٩٧٥ فى طلب التفسير رقم ٥ لسنة ٤ قضائية — أن يكون توافر حالة الاشتباه فى حقه ثابتاً بحكم قضائى وسابقاً على صدور الأمر باعتقاله ، فان مؤدى ذلك ان هذه المادة قد جرمت حالة جديدة لاحقة لحالة الاشتباه التى سبق أن حوكم عليها هذا الشخص تقوم به اذا ما تم اعتقاله بعد ذلك لأسباب تتعلق بالأمن العام ، ثم فرضت لها عقوبة أصلية هى عقوبة الوضع تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين .

٢ — ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة الأولى — المطعون بعدم دستورتها — من أن مدة المراقبة تبدأ من تاريخ العمل بهذا القانون أو من تاريخ انتهاء الاعتقال حسب الأحوال ، قاطع الدلالة فى أن الشرطة هى الجهة المختصة بأعمال هذا النص وذلك بإجراء تتخذه من تلقاء نفسها وبغير حكم قضائى ، ولما كانت المادة ٦٦ من الدستور تنص على أن « العقوبة شخصية . ولا جريمة ولا عقوبة الا بناءً على قانون ولا توقع عقوبة الا بحكم قضائى ٠٠٠ » ، وكان توقيع عقوبة الوضع تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين التى فرضها المشرع كعقوبة أصلية طبقاً للمادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ يتم بغير حكم قضائى على ما سلف بيانه ، فان هذه المادة تكون قد خالفت الدستور مما يتعين معه الحكم بعدم دستورتها .

### الاجراءات

بتاريخ ٤ يولية سنة ١٩٨١ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالباً الحكم بعدم دستورية القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ فى شأن وضع بعض المشتبه فيهم تحت مراقبة الشرطة .

وفوضت ادارة قضايا الحكومة الراى للمحكمة لتقضى بما تراه متفقاً مع أحكام الدستور . وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين



من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ فى شأن وضع بعض المشتبه فيهم تحت مراقبة الشرطة .  
والزمت الحكومة المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

القضية رقم ٣٩ لسنة ٢ ق « دستورية » .

## ٦

١٥ مايو ١٩٨٢

( أ ) مصادرة - المادة ٣٦ من الدستور - نهت نهيا مطلقا عن المصادرة العامة ولم تجز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائى .

( ب ) استيراد - المادة العاشرة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاستيراد - قبل الغائه - عدم دستورية ما نصت عليه من جواز المصادرة الادارية .

### المبادئ القانونية :

١ - أرسى المشرع الدستورى الاحكام الخاصة بالمصادرة بما نص عليه فى المادة ٣٦ من دستور سنة ١٩٧١ من أن « المصادرة العامة للاموال محظورة ولا تجوز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائى » فنهى بذلك نهيا مطلقا عن المصادرة العامة ، وحدد الاداة التى تتم بها المصادرة الخاصة ووجب أن تكون حكما قضائيا وليس قرارا اداريا ، حرصا منه على صون الملكية الخاصة من أن تصادر الا بحكم قضائى ، حتى تكفل اجراءات التقاضى وضماناته لصاحب الحق الدفاع عن حقه وتنتفى بها مظنة العنف او الافتئات عليه ، وتأكيدا لمبدأ الفصل بين السلطات على أساس أن السلطة القضائية هي السلطة الاصلية التى ناط بها الدستور اقامة العدالة بحيث تختص دون غيرها من السلطات بالأمر بالمصادرة .

٢ - تناولت المواد السابعة والثامنة والتاسعة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الاستيراد - قبل الغائه بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير -

ويطبق فى شأنه حكم المادة التاسعة من المرسوم بقانون المشار اليه - وهى الخاصة بتحديد جهة ومكان المراقبة - وتبدأ مدة المراقبة من تاريخ العمل بهذا القانون او من تاريخ انتهاء الاعتقال حسب الأحوال .

وحيث أنه يتعين لوضع الشخص تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين عملا بحكم المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ - طبقا للتفسير الملزم الذى أصدرته المحكمة العليا بتاريخ ٥ أبريل سنة ١٩٧٥ فى طلب التفسير رقم ٥ لسنة ٤ قضائية - أن يكون توافر حالة الاشتباه فى حقه ثابتا بحكم قضائى وسابقا على صدور الأمر باعتقاله ، ومؤدى ذلك أن هذه المادة قد جرمت حالة جديدة لاحقة لحالة الاشتباه التى سبق أن حوكم عليها هذا الشخص تقوم به اذا ما تم اعتقاله بعد ذلك لاسباب تتعلق بالأمن العام ، ثم فرضت لها عقوبة أصلية هى عقوبة الوضع تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين .  
وحيث أن ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة الأولى - المطعون بعدم دستورتها - من أن مدة المراقبة تبدأ من تاريخ العمل بهذا القانون أو من تاريخ انتهاء الاعتقال حسب الأحوال ، قاطع الدلالة فى أن الشرطة هى الجهة المختصة بأعمال هذا النص وذلك باجراء يتخذه من تلقاء نفسها وبغير حكم قضائى ، وهو ما خلصت اليه المحكمة العليا فى تفسيرها سالف الذكر .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٦٦ من الدستور تنص على أن « العقوبة شخصية » ولا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون ولا توقع عقوبة الا بحكم قضائى . . . » ، وكان توقيع عقوبة الوضع تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين التى فرضها المشرع كعقوبة أصلية طبقا للمادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ يتم بغير حكم قضائى على ما سلف بيانه ، فإن هذه المادة تكون قد خالفت الدستور مما يتعين معه الحكم بعدم دستورتها .

### لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية نص المادة الأولى



العقوبات المقررة على مخالفة احكامه وشروط الافراج عن السلع المستوردة بالمخالفة لهذه الاحكام ، ثم نصت المادة العاشرة منه على انه « لا يجوز رفع الدعوى الجنائية او اتخاذ اجراءات في هذه الجرائم الا بناء على طلب كتابي من وزير الاقتصاد او من ينيبه كتابة في ذلك ويجوز لوزير الاقتصاد او من ينيبه الاكتفاء بمصادرة السلع المستوردة اداريا مع سداد رسم الاستيراد المستحق ، ولو كانت السلع معفاة من ادائه ١٠٠٠ » . ولما كان نص المادة ٣٦ من الدستور اذ حظر المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي قد جاء مطلقا غير مقيد ، بعد ان عمد المشرع الدستوري سنة ١٩٧١ الى حذف كلمة « عقوبة » التي كانت تسبق عبارة « المصادرة الخاصة » في المادة ٥٧ من دستور سنة ١٩٥٦ المقابلة للمادة ٣٦ من دستور سنة ١٩٧١ ، وذلك حتى يجرى النص على اطلاقه ويعم حكمه ليشمل المصادرة الخاصة في كافة صورها ، فان النص الذي يجيز لوزير الاقتصاد او من ينيبه ان يامر بالمصادرة اداريا يكون مخالفا للمادة ٣٦ من الدستور ، الامر الذي يتعين معه القضاء بعدم دستوريته .

### الاجراءات

بتاريخ ٤ ابريل سنة ١٩٨١ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٥٧٨ سنة ٢٨ قضائية بعد ان قررت محكمة القضاء الاداري في ٦ يناير سنة ١٩٨١ وقف الدعوى واحالة الأوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في دستورية المادة العاشرة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد .

وقدتمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى اودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

### الحكمة :

وحيث ان الوقائع — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الأوراق — تتحصل في أن المدعى في الدعوى المحالة كان قد اقام الدعوى رقم ٣٩٠٦

سنة ١٩٧٣ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبا الحكم بتسليمه البضائع التي وجدت بحقائبه عند تفتيشها بمطار القاهرة الدولي قولا بأنه كان في مرور عابر في طريقه الى بيروت وان القرار الصادر بمصادرتها اداريا لعدم حصوله على ترخيص في استيرادها مخالف للواقع وللقانون . وبجلسة ٢٨ فبراير سنة ١٩٧٤ قضت محكمة جنوب القاهرة بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى واحالتها الى محكمة القضاء الاداري بمجلس الدولة حيث قيدت برقم ٥٧٨ لسنة ٢٨ قضائية . وبتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٨١ قررت محكمة القضاء الاداري وقف الدعوى واحالتها الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في دستورية المادة العاشرة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد ، تأسيسا على ما اوردته في قرار الاحالة من أن الثابت من الأوراق أن الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات اصدرت في ٢٥ اغسطس سنة ١٩٧٣ قرارا بالاكتفاء بمصادرة المضبوطات بدلا من احالة المدعى الى المحكمة الجنائية استنادا الى حكم المادة العاشرة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد ، وأن هذه المادة فيما تضمنته من اجازة المصادرة الادارية تماثل المادة ٩ / ٤ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بشأن تنظيم الرقابة على عمليات النقد الاجنبي ، التي سبق ان قضت المحكمة العليا بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٧٨ في الدعوى رقم ٣ لسنة ٨ قضائية بعدم دستوريته لمخالفتها نص المادة ٣٦ من الدستور ، الامر الذي رأت معه المحكمة احالة الأوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في دستورية المادة العاشرة المشار اليها .

وحيث ان القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد — قبل الغائه بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير — تناول في المواد السابعة والثامنة والتاسعة منه العقوبات المقررة على مخالفة احكامه وشروط الافراج عن السلع المستوردة بالمخالفة له — الأحكام ، ثم نصت المادة العاشرة منه على انه « لا يجوز رفع الدعوى الجنائية او اتخاذ اجراءات في هذه الجرائم الا بناء

لوزير الاقتصاد أو من ينوبه الاكتفاء بمصادرة السلع المستوردة اداريا .

لل قضية رقم ٢٣ لسنة ٣ ق « دستورية » .

## ٧

١٦ مايو ١٩٨٢

( ا ) مجلس الدولة - مجلس تاديب رجال مجلس الدولة - مؤدى المواد من ١١٢ الى ١١٩ من قانون المجلس ان ما يصح في الدعاوى التاديبية هي احكام قضائية وليست قرارات ادارية .

(ب) حق التقاضي - قصره على درجة واحدة من الملامات التي يستقل المشرع بتقديرها .

(ج) مبدأ المساواة - للمشرع وضع شروط عامة مجردة تحدد المراكز القانونية التي يتساوى بها الافراد امام القانون .

(د) حق التصدي - للمحكمة الدستورية طبقا للمادة ٢٧ من قانونها أن تتصدي لاي نص يتصل بالنزاع المطروح امامها .

(هـ) منازعات ادارية - حق المشرع في اسناد الفصل في بعضها الى جهات أو هيئات قضائية غير مجلس الدولة .

(و) القاضي الطبيعي - ما نصت عليه المادتان ٨٣ من قانون السلطة القضائية و ١٠٤ من قانون مجلس الدولة مؤداه ان الدوائر المحددة بهاتين المادتين هي وحدها القاضي الطبيعي لرجال القضاء والنيابة العامة ومجلس الدولة بالنسبة لجميع منازعاتهم الادارية .

(ز) نقل ونحب - استبعاد المادتين ٨٣ من قانون السلطة القضائية و ١٠٤ من قانون مجلس الدولة قرارات النقل والنحب من ولاية تلك الدوائر يعتبر تحصينا لها من الرقابة القضائية ومنعاً لرجال هاتين الهيئتين القضائيتين من الالتجاء بشأنها لقاضيهم الطبيعي - مخالفة ذلك للمادة ٦٨ من الدستور .

(ح) حكم - آثار الحكم بالغاء قرارات النقل والنحب - هي بذاتها الآثار التي تترتب على الغاء قرارات التعيين والترقية المباح الطعن فيهما أصلاً - لا يمكن أن يحول ذلك دون اعمال الرقابة على دستورية القوانين واللوائح .

على طلب كتابي من وزير الاقتصاد أو من ينوبه كتابة في ذلك ويجوز لوزير الاقتصاد أو من ينوبه الاكتفاء بمصادرة السلع المستوردة اداريا مع سداد رسم الاستيراد المستحق ، ولو كانت السلع معفاة من ادائه . . . .

وحيث أن المشرع الدستوري ارسى الاحكام الخاصة بالمصادرة بما نص عليه في المادة ٣٦ من دستور سنة ١٩٧١ من أن « المصادرة العامة للاموال محظورة ولا تجوز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي » فمنهى بذلك نهياً مطلقاً عن المصادرة العامة ، وحدد الاداة التي تتم بها المصادرة الخاصة وأوجب أن تكون حكماً قضائياً وليس قراراً ادارياً ، حرصاً منه على صون الملكية الخاصة من أن تصدر الا بحكم قضائي ، حتى تكفل اجراءات التقاضي وضماناته لصاحب الحق الدفاع عن حقه وتنقضي بها مظنة التعسف أو الافتئات عليه ، وتأكيداً لمبدأ الفصل بين السلطات على أساس أن السلطة القضائية هي السلطة الاصلية التي ناط بها الدستور اقامة العدالة بحيث تختص دون غيرها من السلطات بالأمر بالمصادرة .

لما كان ذلك ، وكان نص المادة ٣٦ المشار اليها اذ حظر تلك المصادرة الا بحكم قضائي قد جاء مطلقاً غير مقيد ، بعد أن عمد المشرع الدستوري سنة ١٩٧١ الى حذف كلمة « عقوبة » التي كانت تسبق عبارة « المصادرة الخاصة » في المادة ٥٧ من دستور سنة ١٩٥٦ المقابلة للمادة ٣٦ من دستور سنة ١٩٧١ ، وذلك حتى يجرى النص على اطلاقه ويعم حكمه ليشمل المصادرة الخاصة في كافة صورها ، فإن النص الذي يجيز لوزير الاقتصاد أو من ينوبه أن يأمر بالمصادرة اداريا يكون مخالفاً للمادة ٣٦ من الدستور ، الأمر الذي يتعين معه القضاء بعدم دستوريته .

## لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة العاشرة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد - قبل الغائه بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ - فيما نصت عليه من أنه « يجوز



## المبادئ القانونية :

١ — أفرد المشرع الفصل السابع من الباب الرابع من قانون مجلس الدولة الصادر بالمرسوم بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٥٢ للأحكام الخاصة بتأديب أعضاء مجلس الدولة وعهد بذلك في المادة ١١٢ منه إلى مجلس تأديب يشكل برئاسة رئيس مجلس الدولة وعضوية ستة من نوابه بحسب ترتيب أقدمياتهم ، وأوضحت المادة ١١٣ منه طريقة رفع الدعوى التأديبية فنصت على أن تقام من نائب رئيس مجلس الدولة لإدارة التفتيش الفني بناء على تحقيق جنائي أو تحقيق إداري يتولاه أحد نواب رئيس المجلس بالنسبة للمستشارين ومستشار بالنسبة لباقي الأعضاء ، كما أوجبت أن تتضمن عريضة الدعوى التأديبية على التهمة والأدلة المؤيدة لها ، وأجازت المادة ١١٤ لمجلس التأديب أن يجرى ما يراه لازماً من التحقيقات أو أن يندب أحد أعضائه لذلك ، وحددت المادة ١١٥ إجراءات المحاكمة التأديبية بحيث إذا رأى المجلس محلاً للسير فيها عن جميع التهم أو عن بعضها كلف العضو بالحضور بهيئة أسبوع على الأقل على أن يشتمل التلكيف بالحضور على بيان كاف لموضوع الدعوى وأدلة الاتهام ، كما نصت المادة ١١٨ على أن يكون الحكم في الدعوى بعد سماع رأى إدارة التفتيش الفني ودفاع العضو الذي يكون آخر من يتكلم ، وأتاحت له أن يحضر بشخصه أو أن ينيب للدفاع عنه أحد أعضاء المجلس وأن يقدم دفاعه كتابة ، ثم أوجبت المادة ١١٩ في فقرتها الأولى أن يكون الحكم الصادر في الدعوى التأديبية مشتملاً على الأسباب التي بني عليها وأن تتلى هذه الأسباب عند النطق به . ومؤدى جميع هذه النصوص أن مجلس تأديب أعضاء مجلس الدولة يشكل من سبعة من أقدم أعضائه ويفضل في خصومة موضوعها الدعوى التأديبية وذلك بعد إعلان العضو بموضوع الدعوى والأدلة المؤيدة لها وتكليفه بالحضور أمامه وتمكينه من إبداء دفاعه وتحقيقه ، ثم يحسم الأمر فيها بحكم مسبب تتلى أسبابه عند النطق به ، وهي جميعها إجراءات قضائية توفر لمن يمثل أمامه من أعضاء

مجلس الدولة كل سبل الدفاع عن حقوقهم وتكفل لهم جميع ضمانات التقاضي ، وبالتالي فإن مجلس تأديب أعضاء مجلس الدولة يعتبر هيئة قضائية عهد إليها المشرع باختصاص قضائي محدد ، ويكون ما يصدر عنه في هذا الشأن أحكاماً قضائية وليست قرارات إدارية .

٢ — من المقرر أن النص على عدم جواز الطعن في بعض الأحكام القضائية وقصر التقاضي بالنسبة لها فصلت فيه على درجة واحدة ، هو من الملامات التي يستقل بتقديرها المشرع الذي ارتأى في تشكيل مجلس تأديب أعضاء مجلس الدولة من سبعة من أقدم أعضائه ما يدعو إلى عدم إجازة الطعن في أحكامه واعتبار التقاضي أمامه من درجة واحدة ، الأمر الذي لا مخالفة فيه لأحكام الدستور .

٣ — مبدأ المساواة في الحقوق بين المواطنين لا يعنى المساواة بين جميع الأفراد رغم اختلاف ظروفهم ومراكزهم القانونية ، ذلك أن المشرع يملك لمقتضيات الصالح العام وضع شروط عامة مجردة تحدد المراكز القانونية التي يتساوى بها الأفراد أمام القانون ، واذ توافر شرطاً العموم والتجريد فيما نصت عليه المادة ٢/١١٩ من قانون مجلس الدولة من عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة من مجلس التأديب بالنسبة لجميع رجال مجلس الدولة الذين تتماثل مراكزهم القانونية ، فإن النعى عليها بمخالفة مبدأ المساواة يكون على غير أساس .

٤ — لما كان نص المادة ١٠٤ من قانون مجلس الدولة المطعون بعدم دستريتها يماثل في حكمه ما نصت عليه المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية ، فإنه يجوز للمحكمة الدستورية العليا طبقاً لنص المادة ٢٧ من قانونها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ التصديق للمادة الأخيرة لاتصالها بالنزاع المطروح عليها .

٥ — من المقرر أن من سلطة المشرع إسناد ولاية الفصل في بعض المنازعات الإدارية — التي تدخل أصلاً في اختصاص مجلس الدولة طبقاً لنص المادة ١٧٢ من الدستور — إلى جهات أو هيئات قضائية أخرى متى اقتضى ذلك الصالح العام وأعمالاً للتفويض المخول له



قد تترتب على ما يصدر من أحكام بالغاء قرارات النقل والندب بعد اباحة الطعن فيها ، ذلك أن هذه الآثار — وهى ذات الآثار التى تترتب على الأحكام بالغاء قرارات التعيين أو الترقية المباح الطعن فيها أصلا طبقا للمادتين ١/٨٣ و ١/١٠٤ المشار اليهما — لا يمكن أن تحول دون أعمال الرقابة على دستورية القوانين واللوائح التى عهد بها الدستور الى هذه المحكمة حماية له وصونا لأحكامه .

### الاجراءات

بتاريخ ٢٠ يولية سنة ١٩٧٧ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية نص كل من الفقرة الأولى من المادة ١٠٤ والفقرة الثانية من المادة ١١٩ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والمعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ فيما تضمناه من حظر طعن أعضاء مجلس الدولة فى قرارات نقلهم وندبهم وتأديبهم .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً بالرائى .

### المحكمة :

وحيث ان الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل فى أن المدعى كان قد اقام الدعوى رقم ٤٩ لسنة ٢١ ق ادازية علنيا ضد المدعى عليهم الأربعة الآخرين ، وانتهى فيها الى طلب الحكم بالغاء كل من القرار الصادر من رئيس مجلس الدولة فى ٥ مايو سنة ١٩٧٣ بنقله من رئاسة المحكمة التأديبية بالاسكندرية الى العمل مستشارا بهيئة مفوضى الدولة بالمجلس بالقاهرة ، والقرار الصادر من مجلس تأديب أعضاء مجلس الدولة بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩٧٤ فى الطلب رقم ٢ لسنة ١٩ ق فيما قضى به من مجازاته بعقوبة اللوم ، والحكم بالزامهم متضامتين بأن يدفعوا له مبلغ خمسين ألف جنيه تعويضا عما

بالمادة ١٦٧ من الدستور فى شأن تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها .

٦ — مفاد نص المادتين ٨٣ / ١ من قانون السلطة القضائية و ١٠٤ من قانون مجلس الدولة المشار اليهما ان المشرع قد رأى استنادا الى سلطته التقديرية ان تنتزع ولاية الفصل فى طلبات رجال القضاء والنيابة العامة ومجلس الدولة بالغاء القرارات الادارية النهائية المتعلقة بأن شأن من شئونهم من ولاية القضاء الادارى ، فحجبه بذلك عن نظر جميع هذه المنازعات واسندها الى دوائر المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض بالنسبة لرجال القضاء والنيابة العامة ، والى احدى دوائر المحكمة الادارية العليا بالنسبة لرجال مجلس الدولة — دون غيرها — باعتبار أن هاتين المحكمتين هما قمة جهتى القضاء العادى والادارى ، وعلى ذلك فان هذه الدوائر تكون وحدها هى القاضى الطبيعى المختص بالفصل فى كافة المنازعات الادارية الخاصة بأعضاء هاتين الجهتين القضائيتين لما لهما من قدرة على الاحاطة بشئون أعضائها وكفاية للبت فى أمرها .

٧ — اذا استبعد المشرع بعد ذلك فى المادتين ٨٣ / ١ من قانون السلطة القضائية و ١/١٠٤ من قانون مجلس الدولة القرارات الادارية النهائية المتعلقة بنقل وندب رجال القضاء والنيابة العامة ومجلس الدولة من ولاية تلك الدوائر ، فانه يكون قد حصن هذه القرارات من الرقابة القضائية وحال بين بين أعضاء هاتين الجهتين القضائيتين وبين الالتجاء بشأنها الى قاضيهم الطبيعى الذى حددته فى صدر هاتين المادتين على ما سلف بيانه ، مخالفا بذلك ما تقضى به المادة ٦٨ من الدستور التى تنص على أن «التقاضى حق مضمون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعى . . . ويحظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء» .

٨ — لا وجه لما اثير بشأنه الآثار التى

منعهم ذلك انه أحيل الى المجلس باعتباره « لجنة صلاحية » ولم تتخذ قبله اجراءات التأديب المنصوص عليها في المواد ١١٣ و ١١٥ و ١١٨ من قانون مجلس الدولة مما أخل اخلا جسيما بحقه في الدفاع .

وحيث انه بالنسبة للطعن بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ١١٩ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ التي تنص على انه « ويكون الحكم الصادر في الدعوى التأديبية نهائيا غير قابل للطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن » ، فقد أفرد هذا القانون الفصل السابع من باب الرابع للاحكام الخاصة بتأديب أعضاء مجلس الدولة ، وعهد بذلك في المادة ١١٢ منه الى مجلس تأديب يشكل برئاسة رئيس مجلس الدولة وعضوية ستة من نوابه بحسب ترتيب اقدمياتهم ، ووضحت المادة ١١٣ منه طريقة رفع الدعوى التأديبية فنصت على ان تقام من نائب رئيس مجلس الدولة لادارة التفتيش الفني بناء على تحقيق جنائي أو تحقيق اداري يتولاه أحد نواب رئيس المجلس بالنسبة للمستشارين ومستشار بالنسبة لباقي الأعضاء ، كما أوجبت ان تشتمل عريضة الدعوى التأديبية على التهمة والادلة المؤيدة لها ، واجازت المادة ١١٤ لمجلس التأديب ان يجرى ما يراه لازما من التحقيقات أو أن يندب أحد أعضائه لذلك ، وحددت المادة ١١٥ اجراءات المحاكمة التأديبية بحيث اذا رأى المجلس محلا للسير فيها عن جميع التهم أو عن بعضها كاف العضو بالحضور بميعاد اسبوع على الاقل على أن يشتمل التكليف بالحضور على بيان كاف لموضوع الدعوى وادلة الاتهام ، كما نصت المادة ١١٨ على أن يكون الحكم في الدعوى بعد سماع رأى ادارة التفتيش الفني ودفاع العضو الذي يكون آخر من يتكلم ، وأتاحت له أن يحضر بشخصه أو أن ينيب للدفاع عنه أحد أعضاء المجلس وأن يقدم دفاعه كتابة ، ثم أوجبت المادة ١١٩ في فقرتها الاولى أن يكون الحكم الصادر في الدعوى التأديبية مشتملا على الأسباب التي بنى عليها وأن تقتل هذه الأسباب عند النطق به .

وحيث أن مؤدى جميع هذه النصوص ان مجلس تأديب أعضاء مجلس الدولة يشكل من سبعة من

الاضرار الادبية والمادية التي لحقت به من جراء هذين القرارين والقرار الصادر باحالته الى مجلس التأديب . كما دفع المدعى في صحيفة تلك الدعوى بعدم دستورية الفقرة الاولى من المادة ١٠٤ والفقرة الثانية من المادة ١١٩ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والمعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ . وبتاريخ ٤ يونيه سنة ١٩٧٧ قررت المحكمة وقف الفصل في الطعن ليرفع المدعى دعواه الدستورية ، فأقام الدعوى الماثلة .

وحيث ان الدعوى نظرت بحلقة ٦ فبراير سنة ١٩٨٢ وفيها قررت المحكمة — اعمالا للمادة ٢٧ من قانونها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ — تكليف هيئة المفوضين لديها باتخاذ اجراءات تحضير الدعوى الدستورية بالنسبة للفقرة الاولى من المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ والمعدل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ التي تتصل بالنزاع المطروح عليها بشأن الفقرة الاولى من المادة ١٠٤ من قانون مجلس الدولة المشار اليه . وبعد أن اتخذت هيئة المفوضين هذه الاجراءات قدمت تقريرا برأيها .

وحيث ان المدعى يطلب الحكم بعدم دستورية الفقرة الاولى من المادة ١٠٤ من قانون مجلس الدولة فيما تضمنته من حظر الطعن في قرارات نقل وندب أعضاء مجلس الدولة ، وبعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ١١٩ من ذات القانون التي تقضى بأن الحكم الصادر من مجلس تأديب أعضاء مجلس الدولة نهائيا غير قابل للطعن ، وذلك تأسيسا على أن هذين النصين يصادران حق عضو مجلس الدولة في التقاضي بشأن قرارات النقل والندب والتأديب وهي قرارات ادارية لا يجوز تحصينها من رقابة القضاء ، كما انهما يحولان دون التجائه الى قاضيه الطبيعي في هذا الصدد وهو الدائرة المختصة بنظر منازعات أعضاء مجلس الدولة الادارية . بالإضافة الى اخلالهما بمبدأ المساواة بين المواطنين أمام القانون ، وذلك بالخالف لما نصت عليه المواد ٤٠ و ٦٨ و ١٦٥ و ١٦٧ و ١٧٢ من الدستور . ويضيف المدعى أن قرار مجلس التأديب الصادر ضده



بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ١١٩ من قانون مجلس الدولة سالفه البيان .

وحيث انه بالنسبة للطعن بعدم دستورية الفقرة الاولى من المادة ١٠٤ من قانون مجلس الدولة المشار اليه والتي تنص على أن « تختص احدى دوائر المحكمة الادارية العليا دون غيرها بالفصل في الطلبات التي يقدمها رجال مجلس الدولة بالغاء القرارات الادارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم وذلك عدا النقل والندب متى كان مبنى الطلب عيبا فى الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ فى تطبيقها أو تأويلها أو اساءة استعمال السلطة » ، فانها تماثل فى حكمها الفقرة الاولى من المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ والمعدل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ فيما نصت عليه من أن « تختص دوائر المواد المدنية والتجارية لمحكمة النقض دون غيرها بالفصل فى الطلبات التى يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بالغاء القرارات الادارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم وذلك عدا النقل والندب متى كان مبنى الطلب عيبا فى الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ فى تطبيقها أو تأويلها أو اساءة استعمال السلطة » ، الأمر الذى دعا المحكمة الى اعمال رخصة التصدى المتاحة لها طبقا للمادة ٢٧ من قانونها فيما يتعلق بهذه المادة الاخيرة لاتصالها بالنزاع المطروح عليها على ما سلف بيانه .

ولما كان من المقرر ان من سلطة المشرع اسناد ولاية الفصل فى بعض المنازعات الادارية — التى تدخل أصلا فى اختصاص مجلس الدولة طبقا لنص المادة ١٧٢ من الدستور — الى جهات أو هيئات قضائية أخرى متى اقتضى ذلك الصالح العام واعمالا للتفويض المخول له بالمادة ١٦٧ من الدستور فى شأنه تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها ، وكان مفاد المادتين ٨٣/١ من قانون السلطة القضائية و ١٠٤/١ من قانون مجلس الدولة المشار اليهما أن المشرع قد رأى استنادا الى سلطته التقديرية أن يفتزع ولاية الفصل فى طلبات رجال القضاء والنيابة العامة ومجلس الدولة بالغاء القرارات الادارية النهائية المتعلقة بأى شأن من

أقدم اعضائه ويفصل فى خصومة موضوعها الدعوى التأديبية ، وذلك بعد اعلان العضو بموضوع الدعوى والادلة المؤيدة لها وتكليفه بالحضور أمامه وتمكينه من ابداء دفاعه وتحقيقه ، ثم يحسم الأمر فيها بحكم مسبب تتلى اسبابه عند النطق به ، وهى جميعها اجراءات قضائية توفر لمن يمثل أمامه من أعضاء مجلس الدولة كل سبل الدفاع عن حقوقهم وتكفل لهم جميع ضمانات التقاضى ، وبالتالي فان مجلس تأديب أعضاء مجلس الدولة يعتبر هيئة قضائية عهد اليها المشرع باختصاص قضائى محدد ، ويكون ما يصدر عنه فى هذا الشأن احكاما قضائية وليست قرارات ادارية .

لما كان ذلك وكان من المقرر أن النص على عدم جواز الطعن فى بعض الأحكام القضائية ، وقصر التقاضى بالنسبة لما فصلت فيه على درجة واحدة ، هو من الملاءمات التى يستقل بتقديرها المشرع الذى ارتأى فى تشكيل مجلس تأديب أعضاء مجلس الدولة من سبعة من أقدم اعضائه ما يدعو الى عدم اجازة الطعن فى احكامه واعتبار التقاضى أمامه من درجة واحدة ، وكان مبدأ المساواة فى الحقوق بين المواطنين لا يعنى المساواة بين جميع الافراد رغم اختلاف ظروفهم ومراكزهم القانونية ، ذلك أن المشرع يملك لمقتضيات الصالح العام وضع شروط عامة مجردة تحدد المراكز القانونية التى يتساوى بها الافراد أمام القانون ، واذ توافر شرطا العموم والتجريد فيما نصت عليه المادة ١١٩/٢ من قانون مجلس الدولة من عدم جواز الطعن فى الاحكام الصادرة من مجلس التأديب بالنسبة لجميع رجال مجلس الدولة الذين تتماثل مراكزهم القانونية ، فان النعى على الفقرة الثانية من المادة ١١٩ المشار اليها بأنها خالفت المادتين ٤٠ و ٦٨ من الدستور بمقولة أنها تضمنت حظرا للتقاضى وحصنت قرارا اداريا من رقابة القضاء وأهدرت مبدأ المساواة بين المواطنين فى الحقوق يكون من جميع وجوهه على غير اساس . اما ما أثاره المدعى بشأن عدم اتباع اجراءات التأديب قبله والاخلال بحقه فى الدفاع مما يجعل قرار مجلس التأديب منعما ، فانه نعى يتصل بطلباته فى دعواه الموضوعية ويخرج عن نطاق الرقابة الدستورية التى تتولاها هذه المحكمة . لما كان ما تقدم فانه يتعين رفض الدعوى



شئونهم من ولاية القضاء الادارى ، فحجبه بذلك عن نظر جميع هذه المنازعات واسندتها الى دوائر المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض بالنسبة لرجال القضاء والنيابة العامة ، والى احدى دوائر المحكمة الادارية العليا بالنسبة لرجال مجلس الدولة — دون غيرها — باعتبار ان هاتين المحكمتين هما قمة جهتي القضاء العادى والادارى ، فان هذه الدوائر تكون وحدها هي القاضى الطبيعى المختص بالفصل فى كافة المنازعات الادارية الخاصة بأعضاء هاتين الجهتين القضائيتين لما لها من قدرة على الاحاطة بشئون أعضائها وكفاية للبت فى أمرها .

لما كان ذلك وكان المشرع فى المادتين ١/٨٣ من قانون السلطة القضائية و ١/١٠٤ من قانون مجلس الدولة اذ استبعد بعد ذلك القرارات الادارية النهائية المتعلقة بنقل وندب رجال القضاء والنيابة العامة ومجلس الدولة من ولاية تلك الدوائر ، فانه يكون قد حصن هذه القرارات من الرقابة القضائية وحال بين اعضاء هاتين الجهتين القضائيتين وبين الالتجاء بشأنها الى قاضيهن الطبيعى الذى حدده فى صدر هاتين المادتين على ما سلف بيانه ، مخالفا بذلك ما تنص به المادة ٦٨ من الدستور التى تنص على ان « التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعى . . . » ويحظر النص فى القوانين على تحصين اى عمل او قرار ادارى من رقابة القضاء » .

وحيث انه لا يحاج فى هذا الشأن بما قرره ادارة قضايا الحكومة من أن التشريعات المنظمة للسلطة القضائية ومجلس الدولة قد اضطردت على عدم اجازة الطعن فى قرارات النقل والندب لتعلقها بتنظيم سير القضاء ، ذلك ان النص فى المادة ٦٨ من الدستور على عدم جواز تحصين القرارات الادارية من رقابة القضاء ورد عاما لا يجوز تخصيصه باستبعاد ما تعلق منها بتنظيم سير القضاء ، متى كان مبنى طلب الغائها — طبقا لما نصت عليه المادتان ١/٨٣ من قانون السلطة القضائية و ١/١٠٤ من قانون مجلس الدولة — هو عيب فى الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ فى تطبيقها أو تأويلها أو اساءة استعمال السلطة . كما أنه لا وجه لما اثير بشأن الآثار التى قد تترتب على ما يصدر من احكام بالغاء قرارات النقل والندب بعد اباحسة الطعن فيها ، ذلك ان هذه الآثار — وهى ذات الآثار

التي تترتب على الاحكام بالغاء قرارات التعيين أو الترقية المباح الطعن فيها أصلا طبقا للمادتين ١/٨٣ و ١/١٠٤ المشار اليهما — لا يمكن ان تحول دون اعمال الرقابة على دستورية القوانين واللوائح التى عهد بها الدستور الى هذه المحكمة حماية له وصوتا لاحكامه .

لما كان ما تقدم وكان نص المادة ١/٨٣ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ والمعدل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ ونص المادة ١/١٠٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والمعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ قد خالفا نص المادة ٦٨ من الدستور على ما سلف بيانه ، فانه يتعين الحكم بعدم دستورية ما تضمناه من عدم اجازة الطعن فى قرارات نقل أو ندب رجال القضاء والنيابة العامة ومجلس الدولة أمام الدوائر التى ناط بها المشرع دون غيرها الفصل فى طلبات الغاء القرارات الادارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم .

### لهذه الاسباب

#### حكمت المحكمة :

**أولا :** برفض الدعوى بالنسبة للطعن بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ١١٩ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

**ثانيا :** بعدم دستورية نص كل من الفقرة الاولى من المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ والمعدل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ ، والفقرة الاولى من المادة ١٠٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والمعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ فيما تضمناه من عدم اجازة الطعن فى قرارات نقل وندب رجال القضاء والنيابة العامة ومجلس الدولة أمام الدوائر المختصة طبقا لهاتين المادتين بالفصل فى طلبات الغاء القرارات الادارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم .

**ثالثا :** ألزمت الحكومة المصروفات ومبلغ عشرين جنيها مقابل اتعاب المحاماة .

القضية رقم ١٠ لسنة ١ ق « دستورية »

١٩٨١ على حكم المحكمة العليا السابق صدوره  
فى الدعوى الدستورية رقم ٥ لسنة ٤ ق .

وقدتمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت  
فيها عدم قبول الدعوى .

### الحكمة :

حيث ان الوقائع - على ما يبين من صحيفة  
الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى ان المدعى  
كان قد اقام الدعوى رقم ٩١٠ لسنة ٢٥ ق أمام  
محكمة القضاء الادارى طالباً الحكم بالغاء  
القرار الصادر من مدير ادارة النقد بمصادرة  
مبلغ ٥٨٠٠ جنيه ضبط فى القضية رقم ٤٥ لسنة  
١٩٧٠ حصر تحقيق نيابة الشئون المالية ، ودفع  
امام تلك المحكمة بعدم دستورية نص كل  
من الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة من القانون  
رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات  
النقد ، والفقرة الأخيرة من المادة الرابعة من  
القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام  
الخاصة بالتهريب فيما تضمناه من حق وزير  
المالية والاقتصاد او من ينوبه فى الأمر بمصادرة  
الأشياء موضوع المخالفة ادرياً .

وبتاريخ ١٧ ابريل سنة ١٩٧٣ حكمت المحكمة  
بوقف الفصل فى الدعوى وحددت للمدعى ثلاثة  
أشهر لرفع دعواه الدستورية ، فاقام الدعوى  
رقم ٥ لسنة ٤ قضائية بطلب الحكم بعدم  
دستورية النصين المشار اليهما ، وفى اول مارس  
سنة ١٩٧٥ قضت المحكمة العليا برفض دعواه .  
ثم اقام المدعى بعد ذلك الدعوى رقم ٣٠٢٩  
لسنة ١٩٨٠ كلى جنوب القاهرة وطلب فيها  
الحكم ببرد المبلغ السابق مصادره استناداً الى  
ما نص عليه قانون المحكمة الدستورية العليا  
الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بشأن الاثر  
الرجعى لما يصدر من أحكام بعدم دستورية  
أى نص جنائى ، فقضت محكمة جنوب القاهرة  
الابتدائية فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٠ بعدم  
اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى واحالتها  
الى مجلس الدولة لنظرها بهيئة قضاء  
ادارى ، واذا كانت المحكمة الدستورية العليا قد  
اصدرت بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٨١ حكمها فى  
الدعوى رقم ٢٨ لسنة ١ قضائية بعدم دستورية  
الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة من القرار

## ٨

٥ يونية ١٩٨٢

( ١ ) حكم - اثر الحكم بعدم دستورية نص تشريعى -  
المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا وما جاء  
بالمذكرة الايضاحية للقانون نظمت هذا الاثر .  
(ب) محكمة الموضوع - اعمال اثر الحكم بعدم الدستورية  
مما تختص به محكمة الموضوع .

### المبادئ القانونية :

١ - نظمت المادة ٤٩ من قانون المحكمة  
الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة  
١٩٧٩ فى فقرتها الثالثة والرابعة الآثار التى  
تترتب على الحكم بعدم دستورية نص تشريعى  
فنصت على انه « و يترتب على الحكم بعدم  
دستورية نص فى قانون او لائحة عدم جواز تطبيقه  
من اليوم التالى لنشر الحكم . فاذا كان الحكم بعدم  
الدستورية متعلقاً بنص جنائى تعتبر الاحكام  
التي صدرت بالادانة استناداً الى ذلك النص كان  
لم تكن . . . » وجاء بالمذكرة الايضاحية  
للقانون ان مؤدى عدم جواز تطبيق النص من  
اليوم التالى للنشر ليس عدم تطبيقه فى  
المستقبل فحسب ، وانما بالنسبة الى الوقائع  
والعلاقات السابقة على صدور الحكم بعدم  
الدستورية ، على أن يستثنى من هذا الاثر الرجعى  
الحقوق والراىز التي تكون قد استقرت عند  
صدوره بحكم حاز قوة الامر المقضى او  
بانقضاء مدة تقادم .

٢ - اعمال اثر الحكم بعدم الدستورية  
طبقاً لما نظمتها المادة ٤٩ من قانون المحكمة  
مما تختص به محكمة الموضوع لتنزل حكم  
هذه المادة على الوقائع المطروحة عليها وما قد  
يثار بشأنها من دفوع او دفاع ، الأمر  
الى لا تمتد اليه ولاية المحكمة الدستورية العليا .

### الاجراءات

بتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٨١ اوع المدعى صحيفة  
هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالباً الحكم  
بتغليب حكم المحكمة الدستورية العليا فى القضية  
رقم ٢٨ لسنة ١ ق الصادر فى ٣ يناير سنة



للقانون أن يؤدي عدم جواز تطبيق النص من اليوم التالي للنشر ليس عدم تطبيقه في المستقبل فحسب ، وإنما بالنسبة الى الوقائع والعلاقات السابقة على صدور الحكم بعدم الدستورية على أن يستثنى من هذا الاثر الرجعي الحقوق والمراكز التي تكون قد استقرت عند صدوره بحكم حاز قوة الامر المقضى او بانقضاء مدة تقادم .

لما كان ذلك ، وكان اعمال اثر الحكم بعدم الدستورية طبقا لما نظمته المادة ٤٩ من قانون المحكمة على ما سلف بيانه مما تختص به محكمة الموضوع ، لتنزل حكم هذه المادة على الوقائع المطروحة عليها وما قد يثار بشأنها من دفوع أو دفاع الامر الذي لا تمتد اليه ، ولاية المحكمة الدستورية العليا ، فانه يتعين الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى .

#### لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى والزمّت المدعى المصروفات ومبلغ خمسة وعشرين جنيها مقابل اتعاب الحاماة .

القضية رقم ١٦ سنة ٣ ق « دستورية »

بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧ ببعض الاحكام الخاصة بالتهريب ، فقد اقام المدعى دعواه الماثلة لتغليب الحكم الاخير على الحكم السابق صدوره في الدعوى رقم ٥ لسنة ٤ قضائية ، حتى يتبين القضاء الادارى - الذى احيلت اليه دعواه الموضوعية - الحكم الواجب تطبيقه عليها .

وحيث ان طلبات المدعى تستهدف فى حقيقتها طلب اعمال اثر الحكم الصادر بعدم الدستورية فى الدعوى رقم ٢٨ لسنة ١ قضائية على دعواه الموضوعية المحالة الى القضاء الادارى والتي يطالب فيها برد مبلغ ٥٨٠٠ جنية تمت مصادرته فى تاريخ سابق على صدور هذا الحكم .

وحيث ان المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ قد نظمت فى فقرتيها الثالثة والرابعة الآثار التى تترتب على الحكم بعدم دستورية نص تشريعى فنصت على انه « ويترتب على الحكم بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم . فاذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقا بنص جنائى تعتبر الاحكام التى صدرت بالادانة استنادا الى ذلك النص كأن لم يكن ... » ، وجاء بالملف الايضاحية



# قضايا محكمة النقض الجنائية

الحكمة :

٩

٢٢ أكتوبر ١٩٧٩

حيث انه لما كان من المقرر أن الحكم الصادر في الاشكال يتبع الحكم الصادر في موضوع الدعوى الجنائية من حيث جواز او عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض ، وكان الحكم المطعون فيه صادرا في اشكال في تنفيذ حكم نهائي صادر في جنحة ادارة مسكن للدعارة مما يجوز الطعن فيه بطريق النقض عملا بنص المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض ، ومن ثم فان الطعن بالنقض في الحكم النهائي الصادر في الاشكال يكون جائزا .

ومن حيث أن الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث ان ما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه - بالاضافة الى انه اخطأ في تطبيق القانون - انه اذ قضى برفض استئنافها وتأييد الحكم الصادر في الاشكال المرفوع من المطعون ضده انه قد جاء باطلا لعدم التوقيع عليه من رئيس الهيئة التي أصدرته في خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره .

وحيث ان هذا النعي صحيح ذلك أن المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت وضع الاحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها ، والا كانت باطلة ، ما لم تكن صادرة بالبراءة . وانه وان كان من المقرر أن المعول عيله في اثبات عدم التوقيع على الحكم في هذا الميعاد هو بالشهادة التي تصدر بعد انقضاء هذه المدة متضمنة أن الحكم لم يكن وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه ، الا أن هذه الشهادة لا تعدو أن تكون دليل اثبات على عدم القيام بهذا الاجراء الذي استلزمه القانون واعتبره شرطا لقيام الحكم لقيام الحكم ويغني عن هذا الدليل بقاء الحكم حتى نظر الطعن خاليا من التوقيع .

حكم . جواز الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الاشكال متى كان الطعن في الحكم الصادر في الموضوع . جائزا . بقاء الحكم الصادر في الاشكال غفلا من التوقيع حتى نظر الطعن . بطلانه . أساس ذلك .

المبدأ القانوني :

من المقرر أن الحكم الصادر في الاشكال يتبع الحكم الصادر في موضوع الدعوى الجنائية من حيث جواز او عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه صادرا في اشكال في تنفيذ حكم نهائي صادر في جنحة ادارة مسكن للدعارة ما يجوز الطعن فيه بطريق النقض عملا بنص المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض ، ومن ثم فان الطعن بالنقض في الحكم النهائي الصادر في الاشكال يكون جائزا ، ولما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت ، وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها ، والا كانت باطلة ما لم تكن صادرة بالبراءة . وانه وان كان من المقرر أن المعول عليه في اثبات عدم التوقيع على الحكم في هذا الميعاد هو بالشهادة التي تصدر بعد انقضاء هذه المدة متضمنة أن الحكم لم يكن وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه ، الا أن هذه الشهادة لا تعدو أن تكون دليل اثبات على عدم القيام بهذا الاجراء الذي استلزمه القانون واعتبره شرطا لقيام الحكم ويغني عن هذا الدليل بقاء الحكم حتى نظر الطعن خاليا من التوقيع .

حتى نطر الطعن خاليا من التوقيع ولما كان الثابت من الاطلاع على الحكم المطعون فيه انه قد خلا حتى الآن من التوقيع عليه من رئيس الهيئة التي أصدرته رغم مضي فترة الثلاثين يوما التي استوجب القانون توقيع الحكم قبل انقضائها ، فانه يكون باطلا مستوجبا نقضه والاحالة دون حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

الطعن رقم ٧٦١ سنة ٤٩ ق .

١٠

٢٥ أكتوبر ١٩٧٩

دعوى جنائية . انقضائها بالتقادم . انعقاد الخصومة في الدعوى الجنائية بأى من إجراءات التحقيق . اعلان ورقة التكليف بالحضور . اجراء اتهام . يقطع التقادم .

#### المبدأ القانوني :

مفاد ما نصت عليه المادة ٧ من قانون الاجراءات الجنائية ان كل اجراء من اجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة يقطع مدة التقادم حتى في غيبة المتهم أما بالنسبة لاجراءات الاستدلال التي يباشرها مأمورو الضبط القضائي لتهئية الخصومة الجنائية فلا تقطع التقادم الا اذا اتخذت في مواجهة المتهم أو أخطر بها بوجه رسمي — أما كان ذلك — وكانت اجراءات الدعوى الجنائية لا تبدأ الا بما تتخذة النيابة العامة من أعمال التحقيق في سبيل تسييرها تعقباً لارتكبي الجرائم باستجماع الأدلة عليهم وملاحقتهم برفع الدعوى وطلب العقاب ، ولا تتعقد الخصومة ولا تتحرك الدعوى الجنائية الا بالتحقيق الذي تجريه النيابة العامة دون غيرها بوصفها سلطة تحقيق أو برفع الدعوى أمام جهات القضاء ، ولا تعتبر الدعوى قد بدأت بأى اجراء آخر تقوم به جهات الاستدلال — ومنها مصلحة الجمارك المكلفة اصلاً من الشارع بتنفيذ القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ اذ انه من المقرر في صحيح القانون ان اجراءات الاستدلال ايا كان من يباشرها لا تعتبر من اجراءات الخصومة الجنائية حتى تقطع بذاتها التقادم بل هي من الاجراءات الأولية التي تسلسل لها سابقة على

تركها اذ لا يملك تلك الدعوى اصلاً غير النيابة العامة وحدها ، وكان من المقرر ايضاً ان الدعوى الجنائية لا تعتبر مرفوعة بمجرد التأشير من النيابة العامة بتقديمها الى المحكمة لأن التأشير بذلك لا يعدو ان يكون أمراً إدارياً الى قلم كتاب النيابة لاعداد ورقة التكليف بالحضور حتى اذا ما أعدت ووقعها عضو النيابة جرى من بعد اعلانها وفقاً للقانون وترتب عليها كافة الآثار القانونية بما في ذلك قطع التقادم بوصفها من اجراءات الاتهام — لما كان ما تقدم — فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بانقضاء الدعوى الجنائية لمضي أكثر من ثلاث سنوات بين تاريخ مواجهة المطعون ضده بتقرير العامل واعلانه بالحضور لجلسة المحاكمة دون ان يعتد في هذا الخصوص بطلب مصلحة الجمارك بتحريك الدعوى العمومية ضده ولا بتأشير النيابة العامة بتقديم الدعوى للمحكمة يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً ويكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

#### المحكمة :

حيث ان مبنى الطعن المقدم من مصلحة الجمارك — المدعية بالحقوق المدنية — هو ان الحكم المطعون فيه اذ قضى بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة تأسيساً على انقضاء مدة أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ مواجهة المطعون ضده بتقرير العامل في ١٧ من يونية سنة ١٩٧٢ حتى اعلانه بجلسة المحاكمة في ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٧٥ قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك ان الثابت من الأوراق ان مدة التقادم قد انقطعت بصحور طلب مصلحة الجمارك في ٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٤ بتحريك الدعوى الجنائية ضد المطعون ضده وباقامة النيابة العامة لها بتاريخ ١٨ من فبراير سنة ١٩٧٥ .

وحيث ان الثابت من الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه ومحاضر جلسات المحاكمة ان المطعون ضده ضبط في ٥ من مايو سنة ١٩٧٢ يتجر في ادخنة مغشوشة وورد تقرير العامل مثبتاً ان الدخان المضبوط به نباتات غريبة ودخان طرابلسي ، وتمت مواجهة المطعون ضده في ١٧ من يونيو سنة ١٩٧٢ بهذا التقرير ، وطلب مراقب عام ضرائب انتاج القاهرة في ٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٤ تحريك الدعوى الجنائية ضده ، وبتاريخ ١٨ من فبراير



ووقعها عضو النيابة جرى من بعد اعلانها وفقا للقانون ، وقرتب عليها كافة الآثار القانونية بما فى ذلك قطع التقادم بوصفها من اجراءات الاتهام . لما كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بانقضاء الدعوى الجنائية لمضى أكثر من ثلاث سنوات بين تاريخ مواجهة المطعون ضده بتقرير المعامل واعلانه للحضور بجلطة المحاكمة دون أن يعتد فى هذا الخصوص بطلب مصلحة الجمارك بتحريك الدعوى الجنائية ضده ولا بتأشيرة النيابة العامة بتقديم الدعوى للمحكمة يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا ويكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

طن رقم ٧٧٦ سنة ٤٩ ق .

١١

٣ ديسمبر ١٩٧٩

- ( ا ) قانون . تفسيره . التحرز فى تفسير القوانين الجنائية .  
 غموض النص لا يحول دون تفسيره .  
 ( ب ) ايجار اماكن . خلورجل . اقتضاء المؤجر ما لكان كان  
 أم مستاجرا اجر لغيره . اقتضاء المستاجر بالذات او بالوساطة  
 من المؤجر او المالك أية مبالغ فى مقابل انتهاء عقد  
 الايجار واخلاء المكان المؤجر .  
 ( ج ) دعوى مدنية . شروط قبول الدعوى المدنية التابعة  
 امام المحكمة الجنائية . القضاء بعدم الاختصاص بنظر  
 الدعوى المدنية . واجب . متى ثبت ان الفعل جوهر الدعوى  
 الجنائية غير معاقب عليه قانونا .  
 ( د ) نقض . خطأ فى تطبيق القانون . متى يكون محكمة  
 النقض تصحيح الحكم والقضاء وفقا للقانون .  
 ( هـ ) نقض . وحدة الواقعة . اتصال وجه النعى بغير  
 الطاعن من المحكوم عليهم يوجب نقض الحكم بالنسبة له .

### المبادئ القانونية :

- ١ - الأصل أنه يجب التحرز فى تفسير القوانين الجنائية والتزام جانب الدقة فى ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتل وأنه فى حالة غموض النص فان الغموض لا يحول دون تفسير النص على هدى ما يستخلص من قصد المشرع ، مع مراعاة ما هو مقرر من أن القياس محظور فى مجال التائيم .

سنة ١٩٧٥ قررت النيابة العامة تقديم القضية الى المحكمة لجلسة ٢٠ من ابريل سنة ١٩٧٥ . حيث ظلت تؤجل لاعلان المتهم المطعون ضده الى أن تتم هذا الاجراء بتاريخ ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٧٥ ثم قضى بانقضاء الدعوى الجنائية تأسيسا على انقضاء أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ آخر اجراء اتخذ فى مواجهة المطعون ضده وهو مواجهته بتقرير المعامل فى ١٧ من يونيو سنة ١٩٧٢ حتى اعلانه بجلطة المحاكمة فى ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٧٥ لما كان ذلك وكان مفاد ما نصت عليه المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية أن كل اجراء من اجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة يقطع مدة التقادم حتى فى غيبة المتهم ، أما بالنسبة لاجراءات الاستدلال التى يباشرها مأمورو الضبط القضائى للتهيئة للخصومة الجنائية فلا تقطع التقادم الا اذا اتخذت فى مواجهة المتهم أو اخطرها بوجه رسمى لما كان ذلك ، وكان المقرر أن النيابة العامة هي السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية وأن أحوال الطلب كغيرها من أحوال الشكوى والاذن انما هي قيود على حريتها فى تحريك الدعوى الجنائية استثناء من الأصل المقرر من أن حقها فى هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد الا بنص خاص وأن اجراءات الدعوى الجنائية لا تبدأ الا بما تتخذه النيابة العامة من اعمال التحقيق فى سبيل تسييرها تعقبا لمرتكبي الجرائم باستجماع الأدلة عليهم وملاحقتهم برفع الدعوى وطلب العقاب ، ولا تنعقد الخصومة ولا تتحرك الدعوى الجنائية الا بالتحقيق الذى تجريه النيابة العامة - دون غيرها بوصفها سلطة تحقيق - أو برفع الدعوى أمام جهات القضاء . ولا تعتبر الدعوى قد بدأت بأى اجراء آخر تقوم به جهات الاستدلال ومنها مصلحة الجمارك المكلفة أصلا من الشارع بتنفيذ القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ اذ أنه من المقرر فى صحيح القانون أن اجراءات الاستدلال أيا كان من يباشرها لا تعتبر من اجراءات الخصومة الجنائية التى تقطع بذاتها التقادم بل هي من الاجراءات الأولية التى تسبق لها سابقة على تحريكها اذ لا يملك تلك الدعوى أصلا غير النيابة العامة وحدها ، وكان من المقرر أيضا أن الدعوى الجنائية لا تعتبر مرفوعة بمجرد التأشير من النيابة العامة بتقديمها الى المحكمة لأن التأشير بذلك لا يعدو أن يكون أمرا اداريا الى قلم كتاب النيابة لاعداد ورقة التكليف بالحضور ، حتى اذا ما اعت



٢ — من الواضح ان الشارع انما يؤثم — بالإضافة الى فعل اقتضاء المؤجر من المستأجر مقدم ايجار — ان يتقاضى منه اية مبالغ اضافية بسبب تحرير عقد الايجار أو خارج نطاقه زيادة عن التأمين والأجرة المنصوص عليها في العقد سواء كان ذلك المؤجر مالك العقار أو مستأجره الذي يبتغى تأجيريه الى غيره فنقوم في جانبه حينئذ صفة المؤجر ومناسبة تحرير عقد الايجار وهما مناسبات حظر اقتضاء تلك المبالغ الإضافية ، وذلك بهدف الحيلولة دون استغلال حاجة الطرف المستأجر الملحة الى شغل المكان المؤجر — نتيجة ازدياد أزمة الاسكان المترتبة على زيادة عدد السكان زيادة فاحشة قد حملت المشرع على التدخل لتنظيم العلاقة بين مالكي العقارات ومستأجريها بقصد حماية الجمهور من استغلال مالكي العقارات لحاجته الى المسكن . وهو كالغذاء والكساء من ضرورات الحياة الأساسية ، فارسي الأسس الموضوعية لتحديد اجرة المساكن في المواد ١٠ و ١١ و ١٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، وحظر على المؤجرين في المادتين ١٧ و ٤٥ اقتضاء اى مبالغ بالذات أو بالوساطة تزيد على تلك الأجرة والتأمين المنصوص عليهما في العقد — ومن ثم فان هذا الحظر بمقتضيات تأثيمه لا يسرى الا على المستأجر الذي يقدم على التاجير من الباطن الى غيره . ولا يغير من هذا النظر ما ورد في نص المادة ٤٥ من ذات القانون في شأن اعفاء المستأجر والوسيط من العقوبة اذا ابلغ أو اعترف بالجريمة ، ذلك ان الثابت من المناقشات التي دارت في مجلس الأمة عند نظر مشروع هذا القانون ان الشارع قصد بحكم الاعفاء المستأجر الذي يدفع مبلغ الخلو المحذور الى المؤجر فيكون قد شارك بفعله هذا في وقوع الجريمة محل العقوبة وكذلك الحال بالنسبة للوسيط فرأى المجلس قصر الاعفاء منها عليهما — دون المؤجر — باعتبار ان هذه هي الوسيلة الناجعة لضبط جرائم خلو الرجل ، ومن ثم فان حكم الاعفاء لا ينصرف الى حالة المستأجر الذي يتقاضى خلو الرجل بوصفه مؤجرا من الباطن الى غيره . ومما يزيد الامر وضوحا في تبيان قصد المشرع في تحديد نطاق التأثيم انه عند اعادة صياغة حكم الحظر المقرر بالمادة ٢٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تاجير وبيع الأماكن — وهي التي حلت محل المادة ١٧ من القانون السابق رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ دون اى تغيير في مضمون القاعدة — افصح الشارع

بجلاء وفي حقة تقطع دابر اى لبس عن هو مقصود بالحظر المؤثم فنصت تلك المادة على انه « لا يجوز للمؤجر مالكا كان أو مستأجرا بالذات أو بالوساطة اقتضاء اى مقابل أو اتعاب بسبب تحرير العقد أو اى مبلغ اضافى خارج نطاق عقد الايجار زيادة على التأمين والأجرة المنصوص عليها في العقد كما لا يجوز بأية صورة من الصور للمؤجر ان يتقاضى اى مقدم ايجار بل انه مما يؤكد قصد الشارع الى عدم تأثيم ما يتقاضاه المستأجر من المالك من مبالغ تعويضا عن ترك العين المؤجرة له ما نص عليه في المواد ٤٩ وما بعدها من القانون الأخير من الزام المالك بأن يدفع للمستأجر المبالغ المحددة في هذه المواد على سبيل التعويض في حالات الاخلاء المترتبة على ما استحدثته من احكام في شأن هدم المباني لاعادة بنائها بشكل اوسع . ولما كان مفاد ذلك جميعه ان المستأجر الذي يتقاضى بالذات أو بالوساطة من المؤجر أو المالك اية مبالغ في مقابل انتهاء عقد الايجار واخلاء المكان المؤجر يخرج عن دائرة التأثيم ولا يحل عقابه طبقا لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذي استند اليه الحكم المطعون فيه أو اى قانون آخر ، فان الحكم المطعون فيه وقد خالف هذا النظر وقضى بمعاقبة كل من الطاعن والمحكوم عليه ( الوسيط ) عن واقعة اقتضاء مبلغ من النقود من المطعون ضده وهو مالك العين المؤجرة مقابل انتهاء العلاقة الايجارية بينهما ورد العين المؤجرة اليه — يكون قد بنى على خطأ في تأويل القانون ، وكان يتعين على المحكمة القضاء ببراءة المتهمين عملا بالمادة ٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية باعتبار ان الواقعة غير معاقب عليها قانونا .

٣ — متى كان يتعين على المحكمة القضاء ببراءة المتهمين عملا بالمادة ٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية باعتبار ان الواقعة غير معاقب عليها قانونا . وكان من المقرر طبقا للمادتين ٢٢٠ و ٢٥٣ من هذا القانون ان ولاية محكمة الجناح والمخالفات تقتصر بحسب الأصل على نظر ما يطرح امامها من تلك الجرائم واختصاصها بنظر الدعوى المدنية الناشئة عنها . استثناء من القاعدة مبنى على الارتباط بين الدعويين ووحدة السبب الذي تقام عليه كل منهما ومشروط فيه الا تنتظر الدعوى المدنية الا بالتبعية للدعوى الجنائية بحيث لا يصح رفعها استقلا امام المحكمة الجنائية ، ومؤدى ذلك



يستأجر منه محلاً بالطابق الأول من ملكه بناحية ميت غمر بموجب عقد إيجار مؤرخ أول أكتوبر سنة ١٩٧٣ - طلب منه مبلغ ٣٠٠ جنيه مقابل إخلاء المحل المؤجرو تسليمه اليه واتفق معه على أن يتم دفع المبلغ عن طريق المتهم الثانى ( ٠٠ ٠٠ ٠٠ ) عند تسليم مفاتيح المحل وعقد الإيجار . وبعد استئذان النيابة العامة أعد رئيس وحدة المباحث كمينا تم فيه ضبط المتهم الثانى بتاريخ ٥ ابريل سنة ١٩٧٥ وهو يستلم من المدعى بالحقوق المدنية اوراق النقد السابق اخذ ارقامها ويسلم له عقد إيجار المحل المبرم بينه وبين الطاعن والقفل والمفتاح ، واعترف المتهم الثانى للضابط بأنه تسلم المبلغ من المطعون ضده لتوصيله الى الطاعن مقابل انهاء العلاقة الاجارية بينهما ، ثم اورد الحكم نص المادتين ١٧ و ٤٥ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - الذى قضى بمقتضاه بمعاقبة الطاعن والمتهم الثانى ( الوسيط ) مع الزامهما بالتعويض المدنى للمطعون ضده وعرض الى الدفع المبدى بعدم تأييم الواقعة موضوع المحاكمة واطرحه بقوله : « ان مفساد الفقرة الثانية من المادة ٤٥ ان المستأجر الذى يقع تحت طائلة العقاب هو المستأجر الذى اقتضى خلو الرجل سواء مقابل تركه العين ليتسلمها المؤجر او يستأجرها من دفع خلو الرجل من مالكها مباشرة او مقابل تأجيرها اليه من الباطن ومن ثم فان ما دفع به المتهمون فى مذكرة دفاعهم من عدم تأييم القانون للواقعة المسندة اليهم . لا سند له من الواقع والقانون وتلفتت المحكمة عن هذا الدفع . لما كان ذلك ، ، وكان الاصل انه يجب التحرز فى تفسير القوانين الجنائية والتزام جانب الدقة فى ذلك وعدم تحميل عباراتهم فوق ما تحتل ، وانه فى حالة غموض النص فبان الغموض لا يحول دون تفسير النص على هدى ما يستخلص من قصد المشرع ، مع مراعاة ما هو مقرر من أن القياس محظور فى مجال التأييم . لما كان ذلك ، وكان يبين من استقراء التشريعات التى تناولت تنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين أن احكام القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ جاءت - عند صدوره - خلوا من النص على تأييم ما قد يتقاضاه المؤجرون من المستأجرين من مبالغ اضافية خاج نطاق عقد الإيجار ، مما حدا بالمشرع الى اصدار القانون رقم ١١ سنة

أن المحاكم الجنائية لا يكون لها ولاية الفصل فى الدعوى المدنية متى كان الفعل محل الدعوى الجنائية ومناط التعويض فى الدعوى المدنية المرفوعة تبعاً لها غير معاقب عليه قانوناً - كما هو الحال فى الدعوى الراهنة - فانه كان يتعين على المحكمة أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية .

٤ - من المقرر انه متى كان العيب الذى شاب الحكم المطعون فيه مقصور على الخطأ فى تأويل القانون بالنسبة للواقعة كما صار اثباتها فى الحكم فانه يتعين حسب القاعدة الاصلية المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض أن تحكم المحكمة فى الطعن وتصحح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون .

٥ - متى كان هذا الوجه من الطعن يتصل بالحكم عليه الآخر الذى لم يطعن على الحكم ونظراً لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للطاعن والمحكوم عليه الآخر .

#### المحكمة :

حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه دانه - وهو مستأجر - بجريمة خلو الرجل والزمه بالتعويض المدنى عن واقعة اقتضائه بالوساطة من المؤجر - المطعون ضده - مبلغاً من النقود مقابل اخلائه المحل المؤجر من هذا الاخير اليه فقد اخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأن احكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - الذى استند اليه الحكم - لا تؤثم فعل المستأجر الذى يتقاضى « خلو رجل » الا فى حالة قيامه بتأجير العين من الباطن او التنازل عن ايجارها الى مستأجر آخر أما المستأجر الذى يتقاضى من ملك العين المؤجرة مبلغاً من النقود لتعويضه نظير تركها له كما هو الحال فى واقعة الدعوى فلا عقاب عليه ، مما يكون معه الحكم المطعون فيه معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث انه يبين من الحكم المطعون فيه انه حصل واقعة الدعوى بما مجمله أن المدعى بالحقوق المدنية ( المطعون ضده ) أبلغ الشرطة فى ٣ ابريل سنة ١٩٧٥ بأن المتهم الاول ( الطاعن ) الذى

١٩٦٢ باضافة فقرة جديدة الى المادة ١٦ من القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ تنص على انه يعاقب بالعقوبة المشار اليها كل مؤجر يتقاضى اى مبلغ اضافى خارج نطاق عقد الايجار كخلو رجل او ما يماثله من المستأجر مباشرة او عن طريق وسيط فى الايجار وفى الحالة الاخيرة تطبق العقوبة ذاتها على الوسيط وافصح الشارع عن الهدف الذى تغياه من هذا التعديل فيما تضمنته المذكرة الايضاحية للقانون من ان : « بعض المؤجرين مازالوا يحصلون على مبالغ اضافية خارج نطاق الايجار كخلو رجل تحايلا منهم على ( قوانين تخفيض ايجار الأماكن ) التى قصد منها حماية المستأجر من مغالة المؤجرين فى تقدير الايجار ٠٠ وان المادة السادسة من القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ تنص على التزام المؤجر برد اية مبالغ يحصل عليها من المستأجر خارج نطاق عقد الايجار سواء حصل عليها مباشرة او عن طريق وسيط فى الايجار وهذه المبالغ هى ما يعرف اصطلاحا بخلو الرجل او اى مبالغ اخرى يحصل عليها المؤجر دون سبب مشروع والغرض من تقرير هذا الحكم هو حماية الآثار التى استهدفها المشرع من تحديد الايجار لصالح المستأجرين الا أن القانون لم يضع جزاء جنائيا على مخالفة هذه المادة ضمن العقوبات التى نص عليها فى المادة ١٦ منه ٠٠٠ لذلك يقتضى الأمر ادراج هذه المخالفة ضمن المخالفات الأخرى التى تستوجب الجزاء الجنائى الوارد بهذه المادة وتطبيقها على المؤجر او وسيط الايجار فى حالة الحصول على هذه المبالغ ٠٠٠ ثم بعد ذلك واذ صدر القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ — الذى حصلت الواقعة موضوع الدعوى الراهنة فى ظله — فقد نص فى المادة ١٧ منه على أنه : « لا يجوز للمؤجر بالذات او بالوساطة اقتضاء اى مقابل او اتعاب بسبب تحرير العقد او اى مبلغ اضافى خارج نطاق عقد الايجار زيادة عن التأمين والاجرة المنصوص عليها فى العقد ٠ ويسرى هذا الحظر أيضا على المستأجر كما لا يجوز بأى صورة من الصور للمؤجر اقتضاء مقدم ايجار » ٠ كما نصت المادة ٤٥ من هذا القانون على أنه : « يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه او باحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف احكام المادة ١٧ سواء كان مؤجرا او مستأجرا

او وسيطا ٠ ويعفى من العقوبة كل من المستأجر والوسيط اذا ابلغ او اعترف بالجريمة » وابدان مناقشة مشروع هذا القانون فى مجلس الأمة اجاب السيد رئيس المجلس على تساؤل احد الاعضاء بأن الحكمة من اضافة الفقرة التى تقضى بسريان الحظر على المستأجر الى المادة ١٧ — هى منع المؤجر من الباطن من أن يقتضى مقدما من الذى يؤجر له ٠ ولما كان الواضح من استقراء تلك النصوص والأعمال التشريعية التى اقترنت اصداره ان الشارع انما يؤثم — بالاضافة الى فعل اقتضاء المؤجر من المستأجر مقدم ايجار — ان يتقاضى منه اية مبالغ اضافية بسبب تحرير عقد الايجار او خروج نطاق زيادة عن التأمين والاجرة المنصوص عليها فى العقد ٠ سواء كان ذلك المؤجر مالك العقار او مستأجره الذى يبتغى تأجيريه الى غيره فتقوم فى جانبه حينئذ صفة المؤجر ومناسبة تحرير عقد الايجار وهما مناط حظر اقتضاء تلك المبالغ الاضافية ، وذلك بهدف الحيلولة دون استغلال حاجة الطرف المستأجر الملحة الى شغل المكان المؤجر نتيجة ازدياد أزمة الاسكان المترتبة على زيادة عدد السكان زيادة فاحشة قد حملت المشرع على التدخل لتنظيم العلاقة بين مالكي العقارات ومستأجريها بقصد حماية الجمهور من استغلال مالكي العقارات لحاجته الى السكن وهو كالغذاء والكساء من ضرورات الحياة الأساسية ، فأرسى الأسس الموضوعية لتحديد اجرة المساكن فى المواد ١٠ و ١١ و ١٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وحظر على المؤجرين فى المادتين ١٧ و ٤٥ اقتضاء اى مبالغ بالذات او بالوساطة تزيد على تلك الاجرة والتأمين المنصوص عليهما فى العقد ومن ثم فان هذا الحظر بمقتضىات تأثيمه لا يسرى الا على المستأجر الذى يقدم على التأجير من الباطن الى غير ذلك ولا يغير من هذا النظر ما ورد فى نص المادة ٤٥ من ذات القانون فى شأن اعفاء المستأجر والوسيط من العقوبة اذا ابلغ او اعترف بالجريمة ذلك ان الثابت من المناقشات التى دارت فى مجلس الأمة عند نظر مشروع هذا القانون ان الشارع قصد بحكم الاعفاء المستأجر الذى يدفع مبلغ الخلو المحظور الى المؤجر فيكون قد شارك بفعله هذا فى وقوع الجريمة محل العقوبة وكذلك الحال بالنسبة للوسيط فرأى المجلس قصر الاعفاء



قانوننا . لما كان ذلك ، وكان من المقرر طبقاً للمادتين ٢٢٠ و ٢٥٣ من هذا القانون أن ولاية محكمة الجناح والمخالفات تقتصر بحسب الأصل على نظرها ما يطرح أمامها من تلك الجرائم واختصاصها بنظر الدعوى المدنية الناشئة عنها — استثناء من القاعدة مبنى على الارتباط بين الدعويين ووحدة السبب الذي تقام عليه كل منها ومشروط فيه ألا تنظر الدعوى المدنية إلا بالتبعية للدعوى الجنائية بحيث لا يصح رفعها استقلالاً أمام المحكمة الجنائية ، ومؤدى ذلك أن المحاكم الجنائية لا يكون لها ولاية الفصل في الدعوى المدنية متى كان الفعل محل الدعوى الجنائية ومناطق التعويض في الدعوى المدنية المرفوعة تبعاً لها غير معاقب عليه قانوننا — كما هو الحال في الدعوى الراهنة — فإذ كان يتعين على المحكمة أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية . لما كان ذلك . وكان العيب الذي شاب الحكم المطعون فيه مقصوراً على الخطأ في تأويل القانون بالنسبة للواقعة كما صار اثباتها في الحكم فإنه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٢٩ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تحكم المحكمة في الطعن وتصحح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون وإذا كان هذا الوجه من الطعن يتصل بالمحكوم عليه الآخر . . . الذي لم يطعن على الحكم ونظراً لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للطاعن المحكوم عليه الآخر والقضاء ببرائتهما مما أسند إليهما وبعدم اختصاص محكمة الجناح بنظر الدعوى المدنية المرفوعة عليهما من المطعون ضده مع إلزامه بمصروفاتها .

طعن رقم ٨٤٢ سنة ٤٩ ق .

١٢

٢٦ ديسمبر ١٩٧٩

( أ ) اعلان . دفاع . الاخلال به . توقيع المعارض على التقرير بالمعارضة المحدد به تاريخ الجلسة يفنى عن اعلانه بها .  
( ب ) اثبات . مرور . السرعة التي تصلح أساساً للمساءلة الجنائية في جريمة القتل الخطأ . والاصابة الخطأ . خطأ الجاني عليه لا يسقط مسئولية التهم بالقتل الخطأ .

منها عليهما — دون المؤجر — باعتبار أن هذه هي الوسيلة الناجعة لضبط جرائم خلو الرجل . ومن ثم فإن حكم الاعفاء لا ينصرف إلى حالة المستأجر الذي يتقاضى خلو الرجل بوصفه مؤجراً من الباطن إلى غيره . ومما يزيد الأمر وضوحاً في تبين قصد المشرع في تحديد نطاق التأثيم أنه عند إعادة صياغة حكم الحظر المقرر بالمادة ٢٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تأجير وبيع الأماكن — وهي التي حلت محل المادة ١٧ من القانون السابق رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ دون أي تغيير في مضمون القاعدة — أفصح الشارع بجلاء وفي دقة تقطع دابر أي لبس عن هو مقصود بالحظر المؤثم فنصت تلك المادة على أنه : « لا يجوز للمؤجر مالكاً أو مستأجراً بالذات أو بالوساطة اقتضاء أي مقابل أو اتعاب بسبب تحرير العقد أو أي مبلغ إضافي خارج نطاق عقد الإيجار زيادة على التأمين والاجرة المنصوص عليهما في العقد كما لا يجوز بأية صورة من الصور للمؤجر أن يتقاضى أي مقدم إيجار » بل أنه يؤكد قصد الشارع إلى عدم تأثيم ما يتقاضاه المستأجر ، من المالك من مبالغ تعويضاً عن ترك العين المؤجرة له ما نص عليه في المواد ٤٩ وما بعدها من القانون الأخير من إلزام المالك بأن يدفع للمستأجر المبالغ المحددة في هذه المواد على سبيل التعويض في حالات الإخلال المترتبة على ما استحدثته من أحكام في شأن هدم المبنى لإعادة بنائها بشكل أوسع . ولما كان مفساد ذلك جميعه أن المستأجر الذي يتقاضى بالذات أو بالوساطة من المؤجر أو المالك أية مبالغ في مقابل إنهاء عقد الإيجار وإخلال المالك المؤجر يخرج عن دائرة التأثيم ولا يحل عقابه طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذي استند إليه الحكم المطعون فيه أو أي قانون آخر ، فإن الحكم المطعون فيه وقد خالف هذا النظر وقضى بمعاقبة كل من الطاعن والمحكوم عليه ( الوسيط ) عن واطعة اقتضاء مبلغ من النقود من المطعون ضده وهو مالك العين المؤجرة مقابل إنهاء العلاقة الإيجارية بينهما ورد العين المؤجرة إليه — يكون قد بنى على خطأ في تأويل القانون وكان يتعين على المحكمة القضاء ببرائة المتهمين عملاً بالمادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية باعتبار أن الواقعة غير معاقب عليهما

## المبادئ القانونية :

١ - اذ كان من المقرر أن توقيع المعارض على تقرير المعارضة المحدد به تاريخ الجلسة المعينة لنظرها يغنى عن اعلانه بها ، وان من حق محكمة الموضوع الا تصدق دفاع المتهم الذي يبديه امامها غير مؤيد بدليل كما انها لا تلتزم بمنحه اجالا لتقديمه ما دام كان في استطاعته تجهيز دفاعه قبل مثوله امامها ولم يبد عذرا يحول دون ذلك ، فان ما انتهى اليه الحكم من أن الطاعن وقد قرر بشخصه بالمعارضة في الحكم الغيابي الابتدائي وهو مجند ، فان تجنيده لم يكن ليحول دون التناول بالجلسة المحددة لنظرها طالما انه لم يقدم الدليل على انه كان بوحدته في ذات اليوم ، يكون سديدا ويكون النعى عليه لذلك في غير محله .

٢ - من المقرر أن السرعة التي تصلح اساسا للمساءلة الجنائية في جريمتي القتل والاصابة الخطأ ليس لها حدود ثابتة وانما هي التي تجاوز الحد الذي تقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فينتسب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح ، وكان تقدير ما اذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصرا من عناصر الخطأ أو لا تعد مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع وحدها ، وكان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا ومدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ولا يقبل المجادلة فيه امام محكمة النقض ، وكان تقدير رابطة السببية بين الخطأ والضرر أو عدم توافرها من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادام تقديرها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة ولها اصلها في الأوراق ، وانه يكفي لتوافر رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الواقع ان تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى انه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر ، فان ما ساقه الحكم المطعون فيه من خطأ الطاعن وتوافر رابطة السببية بينه وبين وفاة المجنى عليه من انطلاقه بالسيارة قيادته بسرعة كبيرة وبين عدم استعماله آلة التنبيه وعدم صلاحية الفرامل للاستعمال فضلا عن عدم ملاحظته للطريق الأمر الذي أدى الى مdahمة المجنى عليه

وقذفه على مسافة من السيارة ثم المرور على رأسه وان الطاعن لو كان يسير بسرعة مقبولة لأمكنه الوقوف في الوقت المناسب وقبل المرور على رأسه ، يتوافر به الخطأ في حق الطاعن ويتحقق به رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين النتيجة وهي وفاة المجنى عليه ، ويكون النعى عليه في هذا الخصوص غير سديد .

٣ - لا ينال - من الحكم ما يثيره الطاعن من أن خطأ المجنى عليه قد تسبب في وقوع الحادث ، اذ أن هذا الخطأ - بفرض قيامه - لا ينفي مسئولية الطاعن الجنائية عن جريمة القتل الخطأ التي أثبت الحكم قيامها في حقه ، لما هو مقرر من أن الخطأ المشترك في مجال المسئولية الجنائية بغرض قيامه في جانب المجنى عليه أو الغير - لا يخلو المتهم من المسئولية ، مادام أن هذا الخطأ لا يترتب عليه عدم توافر أحد أركان الجريمة .

## المحكمة :

حيث أن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه نه اذ دانه بريمة القتل الخطأ قد شابه الفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب - ذلك بأن الطاعن قد طلب اعادة القضية الى محكمة أول درجة لنظر معارضته الابتدائية من جديد اذ أنه تخلف عن حضور جلسة الحكم باعتبارها كأن لم تكن لانه كان مجندا وقد رفض الحكم ذلك بما لا يسيغه ، كما عول في قضائه بالادانة على عدم استعمال الطاعن الفرامل وعدم اطلاقه آلة التنبيه في حين أن صورة الحادث كما أثبتتها المحكمة هي أن الطفل المجنى عليه عبر الطريق فجأة امامه بما ينفي رابطة السببية بين خطأ الطاعن والتبعية ، والتي لم يدلل الحكم على توافرها في حقه ، وهذا وذاك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل الخطأ التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها



فى حقه أدلة سائغة من شأنها ان تؤدى الى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه — فى نطاق سلطته التقديرية — قد خلص الى أن الطاعن وقد قرر بشخصه بالمعارضة فى الحكم الابتدائى وهو مجند ، فان تجنيده لم يكن ليحول دون المثول بالجلسة المحددة لنظرها طالما انه لم يقدم الدليل على انه كان بوحدته فى ذات اليوم ، وهو ما يتعين معه رفض دفاعه بطلب الغاء الحكم الصادر فيها باعتبارها كأن لم تكن واعادة القضية الى محكمة أول درجة لنظر معارضته من جديد ، واذ كان من المقرر أن توقيع المعارض على تقرير المعارضة المحدد به تاريخ الجلسة المعينة لنظرها يغنى عن اعلانه بها ، وان من حق محكمة الموضوع الا تصدق دفاع المتهم الذى يبدیه امامها غير مؤيد بدليل ، كما انها لا تلتزم بمنحه اجلا لتقديمه مادام كان فى استطاعته تجهيز دفاعه قبل مثوله امامها ولم يبد عذرا يحول دون ذلك ، فان ما انتهى اليه الحكم فيما تقدم يكون سديدا ويكون النعى عليه لذلك فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استظهر خطأ الطاعن وتوافر رابطة السببية بينه وبين وفاة المجنى عليه من انطلاقه بالسيارة قيادته بسرعة كبيرة ومن عدم استعماله آلة التنبيه ، وعدم صلاحية الفرامل للاستعمال فضلا عن عدم ملاحظته للطريق — الامر الذى أدى الى مداومة المجنى عليه وقذفه على مسافة من السيارة ثم المرور على رأسه وأن الطاعن لو كان يسير بسرعة مقبولة لأمكنه الوقوف فى الوقت المناسب وقبل المرور على رأسه . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يمارى فى أن ما استخلصه وأورده الحكم له أصله الثابت بالأوراق ، وكان من المقرر أن السرعة التى تصلح أساسا للمسائلة الجنائية فى جريمتى القتل والاصابة الخطأ ليس لها حدود ثابتة وانما هى التى

تجاوز الحد الذى تقتضيه ملابسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيتسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح ، وكان تقدير ما اذا كانت سرعة السيارة فى ظروف معينة تعد عنصرا من عناصر الخطأ ولا تعد مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع وحدها ، وكان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكب جناية ومدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ولا يقبل المجادلة فيه امام محكمة النقض ، وكان تقدير رابطة السببية بين الخطأ أو الضرر أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادام تقديرها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة ولها أصلها فى الأوراق ، وانه يكفى لتوافر رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الواقع أن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر ، فان ما ساقه الحكم المطعون فيه فيما سلف يوافر به الخطأ فى حق الطاعن وتتحقق به رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين النتيجة وهى وفاة المجنى عليه ، ويكون النعى عليه فى هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك ، فانه لا ينال منه ما يثيره الطاعن من أن خطأ المجنى عليه قد تسبب فى وقوع الحادث ، اذ أن هذا الخطأ — بغرض قيامه — لا ينفى مسئولية الطاعن الجنائية عن جريمة القتل الخطأ التى أثبت الحكم قيامها فى حقه ، لما هو مقرر من أن الخطأ المشترك فى مجال المسئولية الجنائية — بغرض قيامه فى جانب المجنى عليه أو الغير — لا يخلى المتهم من المسئولية ، مادام أن هذا الخطأ لا يترتب عليه عدم توافر أحد أركان الجريمة . ولما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



# قَضَاءُ مَحْكَمَةِ النِّقْضِ الْمَدَنِيِّ

## المبادئ القانونية :

١٣

٢٦ أكتوبر ١٩٨١

١ - المادة ٩٤٢ من القانون المدني توجب على الشفيع ايداع كامل الثمن الذى حصل به البيع ضمانا لجديّة طلب الشفعة ، وجعلت الجزء على مخالفة ذلك هو سقوط الحق فى الاخذ بالشفعة ، واغفلت ملحقات الثمن فيما يجب ايداعه اكتفاء بايداع الثمن الحقيقى فحسب ، ولم يرد تكليف فى القانون ببيان المصروفات الرسمية باعلان الرغبة فى الاخذ بالشفعة .

عمل • بنوك • البذل المصرفى • الجمع بين الراتب المصرفى واى بذل آخر • عدم جوازه • العلة فى ذلك •

## المبدأ القانونى :

مفاد نصوص المواد ٣/٢٩ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها و ١٩ من القانون ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن البنك المركزى المصرى والجهاز المصرفى و ٣٩ من لائحة العاملين ببنك التنمية الصناعية الصادرة نفاذا لهذا القانون ان الراتب المصرفى هو بذل طبيعة عمل اذا اختار العامل - من اصحاب البدلات المهنية - صرفه باعتباره انه اصلح له فانه لا يجوز له من بعد طلب البذل المهنى لما فى الجمع بينهما من مخالفة للقانون •

الطعن رقم ٢١٣١ سنة ٥٠ ق •

١٤

٤ نوفمبر ١٩٨١

٣ - اذ كان الطاعن قد رفع طعنه بتاريخ ١٢/٤/١٩٧٨ قبل صدور القانون رقم ٢١٨ سنة ١٩٨٠ الذى اوجب على قلم كتاب محكمة النقض طلب ضم ملف القضية بجميع مفرداتها • ولما كانت الطاعنة لم تقدم رفق طعنها صورة رسمية من صحيفة الدعوى ومن ايصال ايداع الثمن حتى تستطيع هذه المحكمة التحقق من صحة ما تتعاه على الحكم المطعون فيه فان نعيها فى هذا الخصوص يكون عاريا من الدليل •

( ا ) شفعة • ايداع الثمن • وجوب ايداع الشفيع كامل الثمن الحقيقى للمبيع • م ٩٤٢ مدنى •

( ب ) شفعة • تجزئة • قاعدة ان الشفعة لا تتجزأ • مفادها • اعلان الشفيعين رغبتهما اخذ كامل المساحة المبعة بالشفعة •

( ج ) نقض • شفعة • رفع الطعن بالنقض قبل العمل بالقانون ٢١٨ لسنة ١٩٨٠ النعى بعدم ايداع الثمن قبل رفع الدعوى •

طعن رقم ٧٣٠ سنة ٤٨ ق •

١٥

١٥ نوفمبر ١٩٨١

( أ ) بيع • ملكية • المشتري للمقار يكون خلفا خاصا  
للبيع في خصوص انصراف اثر الايجار اليه • شرط ذلك •  
( ب ) حكم • تسببه • اقامة الحكم على اسباب لها  
اصل ثابت بالاوراق وكافية لحمل قضاء • النعى عليه فيما  
استطرد اليه تزييدا • غير منتج •

### المبادئ القانونية :

١ - المتصرف اليه بالبيع - وعلى ما جرى  
به قضاء هذه المحكمة - لا يكون خلفا خاصا  
في خصوص انصراف اثر الايجار اليه وفقا  
للمواد ١٤٦ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ من القانون  
المدنى الا اذا انتقلت اليه الملكية فعلا بتسجيل  
عقد شرائه او اذا قام البائع بتحويل عقد  
الايجار اليه وقبل المستأجر هذه الحوالة او  
اعلن بها لانها بهذا القبول او الاعلان تكون  
نافذة في حقه طبقا لنص الفقرة الثانية من  
المادة ٣٠٥ من القانون المدنى ، وبالتالي فانه  
يجوز للمطعون عليهم رفع دعوى استرداد  
الحيازة المنصوص عليها في المادتين ٩٥٨ و ٩٥٩  
من القانون المدنى ضد مورث الطاعنين ما دامت  
اوراق الدعوى قد خلت مما يفيد ان عقد شراء  
الاطيان المؤجرة للمطعون عليهم قد سجل  
او سجل الحكم القاضى بصحته ونفاذه كما  
لم يقل الطاعنون بحوالة عقود الايجار  
الى مورثهم •

٢ - لما كان البين من مدونات الحكم  
المطعون فيه انه اقام قضاءه على سند من  
القول بان الطاعنين او مورثهم لم يسجلوا سند  
شراهم لأرض النزاع من المؤجر للمطعون عليهم  
وان اثر الايجار لذلك لا ينصرف اليهم باعتبار  
انهم لم يصبحوا بعد خلفا خاصا للمؤجر •  
واذ كان هذا الذى قرره الحكم لا مخالفة فيه  
للتأثير بالاوراق وكافيا لحمل قضائه باجابة  
المطعون عليهم الى طلباتهم فان النعى عليه فيما  
استطرد اليه تزييدا بشأن واقعة التنازل عن  
الحكم ••• مدنى كلى اسيوط يكون غير منتج •

طن رقم ٦٩٠ سنة ٤٨ ق •

١٦

١٨ نوفمبر ١٩٨١

( أ ) تأمين • التأمين الاجبارى من المسؤولية المدنية  
الناشئة عن حوادث سيارات النقل • عدم امتداده لحمل  
السيارة باعتباره من عمالها •  
( ب ) تمسك المؤمن لديه بان وثيقة التأمين لا تغطي عمال  
السيارة النقل • اغفال الحكم بحث هذا الدفاع • خطأ •  
قصور •

### المبادئ القانونية :

١ - من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء  
هذه المحكمة - ان التأمين من المسؤولية المدنية  
حينما تكون السيارة المؤمن عليها سيارة نقل  
لا يفيد منه من ركابها الا الركاب المسموح بركوبها  
دون غيرهما ، فلا يشمل عمال السيارة نزولا على حكم  
دلالة اللفظ الواضحة واعمالا لحكم الاستثناء  
الوارد في نهاية الشرط من ان التأمين لا يشمل  
عمال السيارة •

٢ - اذ كانت الطاعنة تمسكت في مذكرتها  
المقدمة الى محكمة الاستئناف بان وثيقة التأمين  
لا تغطي المسؤولية الناشئة عن وفاة مورث  
المطعون عليهما الاولى والثانية لانه كان يعمل حمالا  
بالسيارة المؤمن عليها • غير ان الحكم المطعون  
فيه لم يعرض لهذا الدفاع الجوهرى وقضى  
بالزام الطاعنة بالتضامن مع المطعون عليها الثانية  
بالتعويض المحكوم به فانه يكون قد اخطأ  
في تطبيق القانون وعارة الدقة في التسبيب

طن رقم ١٥٨٩ سنة ٥٠ ق •

١٧

١٨ نوفمبر ١٩٨١

بيع • البيع الجبرى • الراسى عليه المزداد فى البيع  
الجبرى يعتبر خلفا خاصا • رسو المزداد من شأنه نقل  
الملكية دون انشاء ملكية جديدة • اثره على حقوق العمال •  
انتقال ملكية المنشأة بالبيع من صاحب العمل الى غيره  
بأن تصرف مهما كان نوعه ولو بالبيع الجبرى لا يمنع من  
لوفاء بجميع الالتزامات المترتبة للعمل فى ذمة صاحب  
العمل واعتبار خلفه مسئولا عن تنفيذها •



## المبدأ القانوني :

رسو المزااد فى البيع الجبرى لا ينشئ ملكية جديدة مبتدأة للرأسى عليه المزااد وانما من شأنه أن ينقل اليه ملكية الشئ المبيع من المدين أو الحائز . وبذلك يعتبر الرأسى عليه المزااد فى البيع الجبرى خلفا خاصا انتقل اليه الحق من البائع بمقتضى التصرف بالبيع شأنه فى ذلك شأن المشتري فى البيع الاختيارى . ولما كان النص فى المادة ٨٥ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ صريحا فى أن انتقال الملكية للمنشأة من صاحب عمل الى غيره بأى تصرف مهما كان نوعه لا يمنع من الوفاء بجميع الالتزامات المترتبة للعمال فى ذمة رب العمل ، واعتبار خلفه مسئولا عن تنفيذها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وسائر الحكم الابتدائى فى القول بأن الرأسى عليه مزااد البيع الجبرى لا يعتبر خلفا خاصا ملتزم بحقوق العاملين بالمنشأة التى رسا مزاادها بمقولة أن من يلتزم بهذه الحقوق فى حكم المادة ٨٥ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ هو من تلقى ملكية المنشأة بعمل قانونى ارادى . ورتب على ذلك القضاء برفض الدعوى وهو ما حجبه عن بحث مدى استحقاق الطاعن لرتبه خلال فترة تجنيده من ٦٧/١٠/٤ حتى ١٩٧٠/٥/٣١ . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه مما يستوجب نقضه .

طعن رقم ٩٤٠ سنة ٤٦ ق .

من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة المهن الهندسية ، قبل تعديله بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٧ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه لا يشترط لمزاولة مهنة الهندسة الحصول على دبلوم عال . بل يجوز أن يزاوله حملة الدبلومات المتوسطة الذين ينطبق عليهم الشروط التى أوردتها الفقرة ( ج ) من المادة الثالثة . لما كان ذلك وكان النعى فى الفقرة الثانية من المادة ٧٦ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وقبل تعديلها بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ على أنه « يعفى من الضريبة أصحاب المهن الحرة التى تستلزم مزاولةها الحصول على دبلوم عال فى السنوات الخمس من تاريخ حصولهم على الدبلوم ولا يلزمون بالضريبة الا اعتبارا من أول الشهر التالى لانقضاء السنوات الخمس المذكورة . يدل على ذلك أن مبدأ الاعفاء الموقوف المشار اليه مقصور على المهن التى تستلزم مزاولةها الحصول على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات الأخرى . فيخرج من نطاقها مهنة الهندسة طالما لا يشترط فيمن يزاولها الحصول على هذا المؤهل طبقا لما سلف تفصيله واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى باعفاء المطعون ضده من الضريبة فى سنة النزاع استنادا الى أن مهنة الهندسة وصفته كمهندس لا تتأتى الا بالحصول على دبلوم عال فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

طعن رقم ١٩٤ سنة ٤٣ ق .

١٩

٢٤ نوفمبر ١٩٨١

اثبات . احوال شخصية . شهادة الاصل لفرعه والفرع لاصله ولا أحد الزوجين لصاحبه . غير مقبولة . قبول شهادة سائر القربات الأخرى . شرطه .

## المبدأ القانوني :

من الاصول المقررة شرعا وجوب انتفاء التهمة عن الشاهد فلا تقبل شهادة الاصل

١٨

٢٣ نوفمبر ١٩٨١

ضرائب . ضريبة المهن الحرة . مهنة الهندسة . لا يشترط لمزاولة الحصول على دبلوم عال . ق ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بعد تعديله بالقانون ٧٧ لسنة ١٩٥٧ لا يتمتع بالاعفاء المؤقت من ضريبة المهن الحرة .

## المبدأ القانوني :

مفاد نصوص المواد الأولى والثانية والثالثة



## المبادئ القانونية :

١ - اذ كان الاصل في الشهادة الاحاطة والتيقن ، وكان فقهاء الحنفية وان اجازوا الشهادة بالتسامح في مسائل منها ما هو باجماع كالنسب ، الا انهم لم يجوزوا للشاهد ان يشهد تسامعا الا اذا كان ما يشهد به امرا متواترا سمعه من جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب ويشتهر ويستفيض وتتواتر به الاخبار ويقع في ودنه صدقة او يخبره به بدون استشهاد - رجلا ن عدلان او رجل وامرأتان عدول فيصبح له نوع من العلم الميسر في حق المشهود به ، وان الشاهد اذا فسر للقاضي ردت شهادته ولا تقبل في جميع المواضع التي يجوز للشاهد ان يشهد فيها بالتسامح .

٢ - انه وان كان الاصل ان تكون للحكم حجة الامر المقضى قبل خلفاء كل من طرفيه ، الا انه يتعين الحاجة الوارث بالحكم الصادر ضد مورثه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان يكون الحق الذي يدعيه قد تلقاه المورث ، فلا يكون الحكم الصادر في مواجهة المورث حجة على من يخلفه من وارث او مشتر اذا استند هذا الخلف الى سبب آخر غير التلقى من المورث .

٣ - متى كان المقرر ان الحكم الصادر ضد ناظر الوقف بصفته ممثلا للوقف ، ماسا باستحقاق مستحقين لم يمثلوا بأشخاصهم في الخصومة - لا يلزمهم ولا يعتبر حجة عليهم وكان المطعون عليهم عدا الاول لم يمثلوا بأشخاصهم في الدعوى المرفوعة ضد المطعون عليه الاول بصفته ناظرا على الوقف فان الحكم الصادر فيها لا يكون حجة عليهم .

طعن رقم ١٩ سنة ٤٩ ق « احوال شخصية » .

٢٢

٢٦ نوفمبر ١٩٨١

تقديم . التقدم المسقط . دعوى التعويض عن العمل غير المشروع . وقف سريان تقادمها . مناطه .

لفرعه والفرع لأصله ولا أحد الزوجين لصاحبه .  
اما سائر القربات الأخرى فتقبل شهادة بعضهم لبعض وذلك ما لم تتوافر لها اسباب التهمة من جر مغرم او دفع مفرم .

طعن رقم ٣٩ سنة ٥٠ ق « احوال شخصية » .

٢٠

٢٤ نوفمبر ١٩٨١

( ا ) اثبات . احوال شخصية . بلوغ الشاهد . شرط للاداء وليس شرطا للتحمل . كفاية ان يكون المصبي مميزا .  
( ب ) اثبات . شهادة القربات بعضهم لبعض . مقبولة .

## المبادئ القانونية :

١ - من المقرر في المذهب الحنفي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن بلوغ الشاهد وان كان شرطا لادائه الشهادة لما فيها من معنى الولاية على المشهود عليه الا انه ليس شرطا لتحمله بها اذ يكفي لامكان علمه بالحادثة وفهمها وقت حدوثها ان يكون عاقلا فيصح تحمله بها ولو كان صبيا مميزا .

٢ - شهادة القربات بعضهم لبعض تقبل فيما عدا شهادة الفرع لأصله والاصل لفرعه .

طعن رقم ٤٥ سنة ٤٩ ق « احوال شخصية » .

٢١

٢٤ نوفمبر ١٩٨١

( ا ) اثبات . احوال شخصية . الشهادة بالتسامح . جوازها في النسب استثناء . شروطها .  
( ب ) حكم . حجته . خلف . ارث . الحكم الصادر ضد المورث . حجته على الوارث .  
( ج ) وقف . ناظر عليه . الحكم الصادر ضد ناظر الوقف بصفته ممثلا له ، ماسا باستحقاق مستحقين غير مائتين في الخصومة .

## المبدأ القانوني :

مناط وقف تقادم الدعوى المدنية حتى صدور حكم نهائي في الدعوى الجنائية ان يكون الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين المدنية والجنائية مطروحا على المحكمة الجنائية لتقول كلمتها فيه وذلك نزولا على ما تقضى به المادتان ١٠٢ من قانون الاثبات و ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية دن وجوب تقييد القاضي المدني بما يفصل فيه الحكم الجنائي فصلا لازما من وقوع هذا الفعل والوصف القانوني له ونسبته الى فاعله . لما كان ذلك وكان الثابت ان الدعوى الجنائية قد اقيمت على الطاعى الاول وحيدة دون مورث الطاعنين الذى قررت النيابة انقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة له بوفاته فان مؤدى ذلك زوال الاثر الموقوف وعودة سريان التقادم بالنسبة لهذا المورث منذ انقضاء الدعوى الجنائية بوفاته . واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فقضى برفض الدفع بالتقادم على سند من انه ظل موقوفا طوال مدة المحاكمة الجنائية للطاعن الاول ولم يستأنف سريانه الا بصدر الحكم الجنائي فانه يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه متعينا نقضه .

طعن رقم ١٩٢٣ سنة ٥٠ ق .

٢٣

٢٦ نوفمبر ١٩٨١

( ١ ) حكم . الطعن فيه . عدم جواز الطعن استقلا في الاحكام الصادرة اثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامى المنهى لها م ٢١٢ مرافعات .  
( ب ) دعوى . رفعها بطلبين مختلفين . ثبوت انها وجهين لنزاع واحد . اثره . الحكم في احدهما قبل الآخر . غير منه للخصومة .

## المبادئ القانونية :

١ — مفاد المادة ٢١٢ من قانون المرافعات — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ان المشرع وضع قاعدة عامة مقتضاها ان الاحكام التى تصدر

اثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة لا يجوز الطعن فيها الا مع الطعن فى الحكم المنهى للخصومة كلها سواء كانت تلك الاحكام قطعية او متعلقة بالاثبات ، ولم يستثن من ذلك الا الاحكام التى بينها بيان حصر وهى الاحكام الوقفية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والقابلة للتنفيذ الجبرى ورائد المشرع فى ذلك هو الرغبة فى منع تقطيع اوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يترتب على ذلك احيانا من تعويق الفصل فى موضوع الدعوى وما يترتب عليه حتما من زيادة نفقات التقاضى .

٢ — رفع الدعوى ابتداء بطلبين مختلفين — شأنه فى ذلك شأن ضم دعويين لنظرهما معا — لا يؤدى أصلا الى دمج احدهما فى الآخر أو يفقد كل منهما استقلاله ولو اتحد الخصوم فيهما . الا انه اذا كان محل كل من الطلبين مجرد وجه من وجهى نزاع واحد وان اتخذ وجهين مختلفين ، أو كان اساسهما واحدا ففي هاتين الحالتين ينشأ من اقتران الطلبين قيام خصومة واحدة تشملهما معا ، ومن ثم يعتبر الحكم فى احدهما قبل الآخر صادرا اثناء سير الخصومة غير منه لها كلها ، فلا يجوز الطعن فيه قبل الفصل فى الطلب الآخر الا فى الأحوال الاستثنائية المبينة فى المادة ٢١٢ من قانون المرافعات . واذ كان ذلك وكان البين من صحيفة افتتاح الدعوى — المقدمة صورتها الرسمية — ان الطاعنة أسست طلبها الثانى الخاص بعقد ايجار الشقة محل التداعى على انه من حقها ان تستمر فى وضع يدها عليها « باعتبارها جزءا من حقوقها فى العقار الكائنة به » أى استنادا لثبوت ملكيتها لحصة ميراثية شائعة فى هذا العقار وهو موضوع الطلب الأول الأمر الذى يجعل الطلبين وجهين لنزاع واحد تضمهما خصومة واحدة ويكون الحكم فى الطلب الأول وحده برفضه فصلا فى أحد وجهى النزاع ولا يكون منهيًا للخصومة كلها بل صادرا اثناء سير الدعوى وليس من الحالات الاستثنائية الواردة فى المادة سالفة البيان فلا يجوز استثنائه الا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها .

طعن رقم ١٧٦٤ سنة ٥٠ ق .



العمل الشهادة الدالة على سداد اشتراكه في الهيئة مقابل مائة مليم عن كل شهادة أو مستخرج منها . ولما كان هذا القانون معمولاً به قبل امتناع الهيئة عن اعطاء مورث المطعون عليهم الشهادة المطالب بالتعويض عنها فيفترض علم مورث المطعون عليهم بمسئولية الهيئة عن هذه الواقعة من وقت حدوث الامتناع في ١٠/٢٨/١٩٦٦ . واذ خالف الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٥/٥/١٩٧٣ هذا النظر واعتبر أن المورث لم يعلم بمسئولية الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية الا من تاريخ الحكم الصادر بعدم قبول دعواه السابقة ضد مؤسسة التأمينات الاجتماعية ، ورتب على هذا النظر الذي التزم به قضاءه برفض الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم طبقاً للمادة ١٧٢ من القانون المدني رغم اكتمال مدته طبقاً لما أورده في مدوناته ، فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

٢ — نقض الحكم الصادر في ١٥/٣/١٩٧٣ يستتبع نقض الحكم الصادر في ١١/١/١٩٨٠ القاضي بالزام الطاعنة بأداء التعويض الى المدعى — مورث المطعون عليهم — باعتباره لاحقاً له ومؤسساً على قضائه برفض الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم .

طعن رقم ١١ سنة ٥١ ق .

٢٦

٣٠ نوفمبر ١٩٨١

( أ ) اثبات . دفاتر المول . محكمة الموضوع كامل السلطة في تقديرها .  
( ب ) محكمة . عدم اطمئنانها الى صحة البيانات الواردة في دفاتر المول لاسباب سائفة . لا خطأ .  
( ج ) خبرة . محكمة الموضوع . اخذ المحكمة بتقرير الخبير لاقتناعها بصحة اسبابه . عدم التزامها بالرد استقلاً على الطعون الموجهة اليه .  
( د ) فرائب . تقدير ارباح المول . من سلطة قاضي الموضوع بكافة الطرق . عدم جواز الاعتراض عليه متى اقيم على اسباب سائفة .  
( هـ ) خبرة . تفسيرات الخبير بشأن راس المال واجمالى الربح من مسائل الواقع التي تخضع لتقدير قاضي الموضوع

٢٤

٢٩ نوفمبر ١٩٨١

اثبات . واقعة الوفاة . جواز اثباتها بكافة الطرق .  
استلزام محكمة الموضوع اثبات الوفاة بورقة رسمية . خطأ .

المبدأ القانوني :

اذ كان الحكم قد استلزم لاثبات الوفاة بورقة رسمية وكانت المادة ٣٠ من القانون المدني تنص على ان الولادة والوفاة تثبت بالسجلات العسكرية المعدة لذلك فاذا لم يوجد هذا الدليل أو تبين عدم صحة ما ادرج بالسجلات جاز الاثبات بأية طريقة أخرى . فان الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون خطأ حجباً عن بحث قيمة المستندات العرفية المقدمة من الطاعنة كدليل على اثبات وفاة البائع المطعون عليه الثاني رغم ما لهذه الواقعة من أثر على النتيجة التي انتهت اليها محكمة الموضوع مما يشوب حكمها ايضاً بالقصور في التسبيب .

طعن رقم ١٤٣٠ سنة ٤٧ ق .

٢٥

٢٩ نوفمبر ١٩٨١

( أ ) قانون . نشره في الجريدة الرسمية . اثره .  
( ب ) نقض . نقض الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع برفض الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم . اثره .

المبادئ القانونية :

١ — لما كان قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٢/٣/١٩٦٤ وبدأ العمل بأحكامه اعتباراً من ١/٤/١٩٦٤ طبقاً للمادة التاسعة من مواد اصداره فانه يفترض علم الكافة بهذا القانون من تاريخ نشره ولا يقبل من أحد الاعتذار بجهله بأحكامه ، ولما كانت المادة الخامسة منه قد عهدت بمباشرة التأمينات الاجتماعية الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية واعتبرتها هيئة عامة لها الشخصية الاعتبارية ، ونصت المادة ١١٤ / ٢ على ان على الهيئة اعطاء صاحب



## المبادئ القانونية :

٢٧

٧ ديسمبر ١٩٨١

جمارك • نقل بحرى • مسئولية • عقوبة • التزام الناقل البحرى • التزام بتحقيق غاية هي تسليم البضاعة كاملة وسليمة الى المرسل اليه • تسليم البضاعة الى مصلحة الجمارك غير مبررى لخدمة الناقل • علة ذلك •

## المبدأ القانونى :

عقد النقل البحرى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا ينقضى وتنتهى معه مسئولية الناقل البحرى عن البضاعة المشحونة الا بتسليمها للمرسل اليه تسليما فعليا ذلك ان التزام الناقل التزام بتحقيق غاية هي تسليم الرسالة كاملة وسليمة الى المرسل اليه ، ولا يغنى عن ذلك تسليم البضاعة الى مصلحة الجمارك اذ لا تعتبر مصلحة الجمارك نائبة عن المرسل اليه في استلام البضاعة وانما تتسلمها بناء على الحق المخول لها بالقانون ابتغاء تحقيق مصلحة خاصة بها هي وفاء الرسوم المستحقة عليها ويظل الناقل البحرى مسئولا عن البضاعة المشحونة وسلامتها حتى يتم تسليمها لأصحاب الحق فيها ولا ترتفع مسئوليته الا اذا اثبت أن العجز أو التلف كان بسبب اجنبى لا يد له فيه أو بقوة قاهرة طبقا لنص المادة ١٦٥ من القانون المدنى واذا خالف الحكم الطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون •

طعن رقم ٦٣٣ لسنة ١٩٨١ ق •

٢٨

١٠ ديسمبر ١٩٨١

استئناف • الاثر الناقل • استئناف الضرر حكم التعويض فى الدعوى الاصلية ليس بحكمة الاستئناف التعرض لدعوى الضمان طالما لم يطلب منها ذلك •

## المبدأ القانونى :

انه وان كانت دعوى الضمان مستقلة بكيانها عن الدعوى الاصلية ولا تعتبر دفاعا ولا دفعا فيها وان الاستئناف وفقا لنص المادة ١٣٢ من قانون

١ — محكمة الموضوع — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — كامل السلطة فى تقدير دفاتر الممول ، اخذا بها او اطراحا لها ، كلها او بعضها ، متى اقامت حكمها على اسباب سائغة •

٢ — اذ كان البين من مدونات الحكم — المطعون فيه — انه لم يطمئن الى صحة البيانات الواردة فى دفاتر الطاعن — بالنسبة لنشاطه بفرع القاهرة — لأسباب سائغة فانه يكون سديدا فى عدم اتخاذها اساسا لتقدير ارباح هذا الفرع ، ويكون النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون فى غير محله •

٣ — متى رأت المحكمة فى حدود سلطتها التقديرية الأخذ بتقرير الخبير لاقتناعها بصحة اسبابه ، فانها لا تكون ملزمة بعد ذلك بالرد استقلا على الطعون التى وجهها الطاعن الى ذلك التقرير ، مادامت قد اخذت بما جاء فى هذا التقرير محمولا على اسبابه لأن فى اخذها بها ما يفيد انها لم تجد فى تلك الطعون ما يستحق الرد عليها باكثر مما تضمنه التقرير •

٤ — تقدير الارباح مترك لقاضى الموضوع يباشره بجميع الطرق التى تمكنه من الكشف عن حقيقة ارباح الممول دون أن يتقيد فى هذا الشأن بطريق دون آخر ، ولا يعترض على تقديره مادام مقاما على اسباب سائغة كافية لحمله •

٥ — متى كان الحكم الطعون فيه قد اخذ بتقديرات الخبير بشأن رأس المال ونسبة اجمالى الربح لا تبينه من انها تتناسب ونشاط الطاعن ، وكان هذا التقدير المستمد من استخلاص سليم ، من مسائل الواقع التى تخصص لتقدير قاضى الموضوع بلا معقب عليه ، فان النعى على الحكم فى هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا هو بمنأى عن رقابة محكمة النقض •

طعن رقم ٣٢ لسنة ٢٥ ق •

لسنة ١٩٤٠ على أن (( في تطبيق احكام هذا القانون تطلق كلمة تقسيم على كل تجزئة لقطعة ارض الى عدة قطع بقصد عرضها للبيع أو للمبادلة أو للتأجير أو للتحكير لاقامة مبان عليها متى كانت احدى هذه القطع غير متصلة بطريق قائم « يدل على أن تجزئة الارض الى عدة قطع يتصل جميعها بطريق قائم بالفعل لا يعد تقسيما في حكم هذا القانون » لا كان ذلك وكان الثابت من الصورة الرسمية من قرار التجزئة المقدم من الطاعن ومن الخريطة المرفقة بها ان البناء الذي تقع به الشقة محل العقد موضوع النزاع اقيم على ارض جزئت الى اربع قطع تتصل جميعها بطريق قائم هو شارع مدينة ..... فان الحكم المطعون فيه اذ خلص الى عدم بطلان عقد البيع يكون قد انتهى الى نتيجة صحيحة قانونا .

٢ - اذ كان يجوز للمتعاقدين تقدير التعويض عن التأخير في تنفيذ الالتزام على اساس كل وحدة زمنية يتأخر فيها التنفيذ بهوجب شرط جزائي ينص عليه في العقد . فانه يتعين اعمال هذا الشرط مدة تاخر المدين في تنفيذ التزامه الا اذا استحال عليه تنفيذ الالتزام الاصلى او اذا اثبت ان التأخير في التنفيذ قد نشأ عن سبب اجنبى لا يد له فيه .

طعن رقم ١٢٢٣ سنة ٤٨ ق .

٣٠

٢٤ ديسمبر ١٩٨١

( ا ) ملكية . نزع الملكية للمنفعة العامة . يستوجب التعويض .  
( ب ) ملكية . المالك الذى اغتصب ملكه واصيف الى المنافع العامة دون اتخاذ اجراءات نزع الملكية له حق المطالبة بالربيع من تاريخ الاستيلاء حتى الحكم النهائى فى الدعوى .

#### المبادئ القانونية :

١ - المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان استيلاء الحكومة على العقار جبرا عن صاحبه دون اتخاذ الاجراءات التى يوجبها قانون نزع الملكية يعتبر بمثابة غصب يستوجب مسئوليتها

الرافعات بنقل الدعوى الى محكمة الدرجة الثانية بحالتها التى كانت عليها قبل صدور الحكم المستئناف لا رفع عنه الاستئناف ولا يجوز لمحكمة الاستئناف ان تعرض للفصل فى امر غير مطروح عليها لا مؤداه ان استئناف الحكم الصادر فى الدعوى الاصلية لا يطرح بذاته دعوى الضمان الفرعية - الا انه اذا امتنع على طالب الضمان استئناف الحكم الصادر فى دعواه بقضائه له بكل طلباته فان استئناف المضرور للحكم فى الدعوى الاصلية يجيز لطالب الضمان طرح دعواه امام محكمة الاستئناف بادخال خصمه فيها - ان لم يكون ماثلا فى الاستئناف - وتوجيه الطلب اليه .  
لا كان ذلك وكان من غير الجائز للطاعن استئناف الحكم الصادر فى دعوى الضمان لقضائه له بكل طلباته فيها ، وكان الاستئناف قد اقيم من المضرور عن الحكم الصادر فى الدعوى الاصلية ولم يدخل الطاعن فى هذا الاستئناف ضامنه ويوجه اليه طلباته فى دعوى الضمان فان نطاق الاستئناف يكون قاصرا على قضاءه للحكم الابتدائى فى الدعوى الاصلية ولا يتناول قضاءه فى دعوى الضمان واذا قضى الحكم المطعون فيه برفض الطلب المقدم من الطاعن للفصل فى دعوى الضمان بعد الفصل فى دعوى التعويض على اساس انها لم تكن معروضة على محكمة الاستئناف فلم تقل الفصل فيها فانه يكون قد التزم صحيح القانون .

طعن رقم ٨٢٥ سنة ٤٨ ق .

٢٩

٢٤ ديسمبر ١٩٨١

( ا ) تقسيم . بيع . تجزئة الارض الى عدة قطع تتصل جميعها بطريق قائم بالفعل لا تعد تقسيما . م ١ ق ٥٢ لسنة ١٩٤٠ .

( ب ) عقد . شرط جزائي . تعويض . اتفاق المتعاقدين على تقدير التعويض عن التأخير فى تنفيذ الالتزام على اساس كل وحدة زمنية يتأخر فيها التنفيذ كشرط جزائي .

#### المبادئ القانونية :

١ - النص فى المادة الاولى من القانون ٥٢



المحاكم العادية لتدخل في اختصاص جهة  
القضاء الإداري طبقا لقانون مجلس  
الدولة .

٢٠ — جسور نهر النيل ومجراه تعتبر طبقا  
للمادة ٧٨ من القانون المدني من أملاك الدولة  
العامة .

طعن ٢٨٧ سنة ٤٣ ق .

٣٢

٣١ ديسمبر ١٩٨١

أموال . الاموال المملوكة للأفراد . عدم اكتسابها  
صفة الاموال العامة بمجرد تخصيصها . اكتسابها  
هذه الصفة . شرطة .

المبدأ القانوني :

من المقرر — وعلى ما جرى به قضاء هذه  
المحكمة — أن الاموال المملوكة للأفراد أو  
الأوقاف لا تكتسب صفة الاموال العامة بمجرد  
تخصيصها بالفعل للمنفعة العامة الا اذا كانت  
قد انتقلت الى ملكية الدولة باحدى الطرق  
كسب الملكية المنصوص عليها في القانون  
المدني ثم خصصت بعد ذلك للمنفعة العامة  
أو كانت من الحالات المخصصة للعبادة أو البر  
والاحسان بشرط قيام الحكومة بإدارتها أو بصرف  
ما يلزم لصيانتها .

طعن رقم ٨٤٦ سنة ٤٨ ق .

٣٣

٣ يناير ١٩٨٢

قانون . الاستدراك في النصوص التشريعية . ماهيته .  
اعتباره جزا من النص التشريعي المصحح ومتممها بذات  
قوته .

عن التعويض ، وليس من شأنه أن ينقل بذاته  
ملكية العقار للغاصب ، ويستتبع هذا النظر أن  
صاحب هذا العقار يظل محتفظا بملكه رغم هذا  
الاستيلاء ، ويكون له الحق في استرداد هذه  
الملكية الى أن يصدر مرسوم بنزع ملكية العقار  
المذكور أو يستحيل رده اليه أو اذا اختار هو المطالبة  
بالتعويض عنه ، وفي الحالتين الاخيرتين يكون  
شأن المالك أن يطالب بتعويض الضرر سواء في ذلك  
ما كان قائما وقت الاستيلاء أو ما تفاقم من ضرر بعد  
ذلك الى تاريخ الحكم .

٢ — المقرر — وعلى ما جرى به قضاء هذه  
المحكمة — أن للمالك الذي اغتصب ملكه واضيف  
الى المنافع العامة بغير اتباع الاجراءات القانونية  
لنزع الملكية حق مطالبة الحكومة بمقابل ريع الارض  
التي استولت عليها جبرا عنه وذلك من تاريخ  
الاستيلاء الفعلي لحين الحكم النهائي في الدعوى ،  
وأن لمحكمة الموضوع حق تقدير هذا الريع على  
الوجه الذي تراه غير مقيدة في ذلك القواعد  
القانونية الخاصة بفوائد التأخير .

طعن رقم ٦٨٣ سنة ٥٠ ق .

٣١

٢٩ ديسمبر ١٩٨١

( أ ) اختصاص . املاك الدولة العامة . الترخيص  
بالانتفاع بها من الاعمال الادارية .  
( ب ) جسور نهر النيل ومجراه . من املاك الدولة  
العامة . م ٧٨ مدني .

المبادئ القانونية :

١ — تصرف السلطة الادارية في املاك  
الدولة العامة لا يكون الا على سبيل الترخيص  
والترخيص بطبيعة مؤقت وغير ملزم للسلطة  
المرخصة التي لها دائما لدواعي المصلحة العامة  
الحق في الغائه والرجوع فيه ولو قبل حلول  
اجله وكل أولئك من الاعمال الادارية التي  
يحكمها القانون العام وتخرج عن ولاية



في الأوراق والفساد في الاستدلال ، ذلك أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن كلا من الزوجين يعتبر مستأجرا أصليا لشقة النزاع استنادا الى النيابة الضمنية والاشتراط لمصلحة الغير ، في حين أن الثابت من عقد الإيجار أن الطاعن هو المستأجر لها ، ولا يزال يشغلها ، وقد طلق المطعون ضدها فلم يعد لها من بعد حق الإقامة فيها ، ويضحى بقاؤها بلا سند ، هذا الى أنه تمسك في صحيفة الاستئناف بأن أحكام الشريعة الإسلامية لم تحتم إقامة المطلقة الحاضرة بمسكن الزوجين وقد قضت لها بأجرة مسكن حضانة ، كما أن ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أحكام الشريعة الإسلامية تقضى بحرمة العشرة بينهما ، لا يؤدي الى إحلال مطلقة الطاعن محله في عقد الإيجار .

وحيث أنه ولئن كان الحكم المطعون فيه خطأ اذ اعتبر المطعون ضدها مستأجرة أصلية لعين النزاع استنادا الى أحكام النيابة الضمنية والاشتراط لمصلحة الغير ، ذلك أن الزوجة لا تعد طرفا في عقد الإيجار الصادر لمصلحة الزوج ، وأن حقها في الإقامة مستمد من حقه مقرونا بعلته وهي استمرار العلاقة الزوجية بحيث اذا انقضت ، انتفت العلة فلا يبقى لها من سبيل على العين ، ولئن كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ أيضا اذ مكن المطعون ضدها من شقة النزاع تغليباً لحقها كحاضنة على حق الطاعن كمستأجر ، اذ أن قوانين الأحوال الشخصية المعمول بها وقت صدور الحكم المطعون فيه لا تلزم المطلق بالتخلي عن مسكن الزوجية لمطلقة الحاضرة ، الا أنه لما كان القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية الذي صدر في تاريخ لاحق للحكم المطعون فيه قد نص في المادة الرابعة منه على أن للمطلقة الحاضرة بعد طلاقها الاستقلال مع صغيرها بمسكن الزوجية المؤجر ما لم يهيئ لها المطلق سكناً آخر مناسباً ، وكان هذا النص — والغاية منه رعاية جانب الصغار حماية للأسرة — متعلقاً بالنظام العام ، فينطبق على واقعة الدعوى بأثر فوري ، لما كان ذلك وكان الطاعن لم يتخذ بأنه هيا

## المبدأ القانوني :

الاستدراك هو وسيلة تتخذ لتدارك ما عسى أن يكون قد اكتنف النص الأصلي من أخطاء مادية أو مطبعية عند نشره بقصد تصويبها ، ويعتبر التصويب عندئذ جزءاً من النص التشريعي المصحح وله نفس قوته فاذا جاوز الاستدراك هذا النطاق وانطوى على تغيير في النص المنشور لفظاً ومعنى فهو تعديل له لا يجوز الا بصور قانون آخر .

طعن رقم ٢٩٢ سنة ٤٦ ق .

٣٤

٢٨ يناير ١٩٨٢

( ١ ) إيجار . الزوجة لا تعد طرفا في عقد الإيجار الصادر لمصلحة الزوج . حقها في الإقامة مستمد من حقه .  
(ب) أحوال شخصية . حق الحاضرة في مسكن الزوجية طبقاً للقانون ٤٤ سنة ٧٩ من النظام العام . تطبيقه بأثر فوري .

## المبادئ القانونية :

١ — لا تعد الزوجة طرفا في عقد الإيجار الصادر لمصلحة الزوج التزاماً بنسبة أثره وحقها في الإقامة مستمد من حقه مقرونا بصلته وهي استمرار العلاقة الزوجية بحيث أن انقضت انتفت العلة ولا يبقى لها من سبيل على العين .  
٢ — لما كان القانون ٤٤ سنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية قد نص في المادة الرابعة على أن للمطلقة الحاضرة بعد طلاقها الاستقلال مع صغيرها بمسكن الزوجية المؤجر ما لم يهيئ لها المطلق سكناً آخر مناسباً ، فإن هذا النص — والغاية منه رعاية جانب الصغار حماية للأسرة — يعد متعلقاً بالنظام العام فيطبق على واقعة الدعوى بأثر فوري .

## الحكمة :

وحيث أن حاصل ما ينعاه الطاعن بأسباب الطعن الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت

للحاضنة المطعون ضدها مسكنا ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بتسليم شقة النزاع اليها يكون قد اتفق مع نص المادة الرابعة المذكورة مما يضحى معه الطعن غير منتج .

ولما تقدم فانه يتعين رفض الطعن ، وترى المحكمة الزام المطعون ضدها بمصروفاته .

طعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٧ ق .

٣٥

٣١ مارس ١٩٨٢

ايجار اماكن - القاهرة الكبرى تعتبر بلدا واحدا في تطبيق حكم عدم جواز احتجاز الشخص اكثر من مسكن في البلد الواحد .

#### المبدأ القانوني :

ان النص في كل من الفقرة الاولى من المادة الخامسة من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ والمادة الثامنة من القانون ٢٩ لسنة ١٩٧٤ ، على انه لا يجوز للشخص ان يحتفظ بأكثر من مسكن في البلد الواحد دون مبرر مشروع يقتضيه ، هو نص يستهدف منه المشرع توفير المساكن ، والذي يبين من مناقشات مجلس الشعب ان القاهرة الكبرى تعتبر مدينة واحدة لأن الانتقال بين القاهرة والجيزة ، وبين شبرا وشبرا الخيمة لا يستغرق سوى وقت ضئيل وهو نفس ما اكده قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٠ بشأن تبادل الوحدات السكنية .

#### الحكمة :

وحيث ان الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في ان المطعون ضده اقام الدعوى رقم ١٧١٧ لسنة ١٩٧٨ مدنى شمال القاهرة الابتدائية على الطاعنين بطلب الحكم ببقائه في الشقة المبينة بصحيفة الدعوى بالشروط المنصوص عليها بعقد الايجار المؤرخ ١٩٦٢/١٢/١ . وقال بيانها لها انه بموجب هذا العقد استأجر المرحوم

والده من الطاعنين هذه العين خالية وان ذكر في العقد على خلاف الحقيقة انها مفروشة وانه بافتراض صحة ما ذكر في عقد الايجار من ان العين مؤجرة مفروشة فانه اعمالا لحكم المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ يحق له البقاء في العين لذلك اقام الدعوى . وبتاريخ ٢٩/١٠/٧٩ قضت المحكمة باحالة الدعوى الى التحقيق لاثبات ونفى ما تدون بالمنطوق وبعد تنفيذ حكم التحقيق حكمت المحكمة بتاريخ ١٦/١٢/١٩٧٩ برفض الدعوى . استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٤٢ لسنة ٩٧ ق القاهرة وبتاريخ ١٥/٥/١٩٨٠ حكمت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف والقضاء بطلبات المطعون ضده . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الراى بنقض الحكم وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رايتها .

وحيث ان الطاعنين ينعيان بالسبب الاول على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقولان انها تمسكا في دفاعهما بان للمطعون ضده مسكنا آخر بشبرا الخيمة والتي تعتبر ضمن مدينة القاهرة الكبرى التي بها مسكن النزاع بالمخالفة لنص المادة الثامنة من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذي حظر احتجاز اكثر من مسكن في البلد الواحد ، الا ان الحكم لم يعن ببحث هذا الدفاع ولم يرد عليه بما يعيبه بالقصور في التسبيب .

وحيث ان هذا النعى سديد ، ذلك ان النص في كل من الفقرة الاولى من المادة الخامسة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ والمادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على انه « لا يجوز للشخص ان يحتجز في البلد الواحد اكثر من مسكن دون مقتض بدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ان المشرع حظر على كل من المالك والمستأجر ان يحتفظ بأكثر من مسكن في البلد الواحد دون مبر مشروع يقتضيه واذ استهدف المشرع من النص توفير المساكن ، فانه يحق لكل ذي مصلحة مالكا كان أو طالب سكنى ان يتمسك به ويبين من مناقشات مجلس الشعب لمشروع القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩



**المبدأ القانوني :**

ان النص في المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ برفض ضريبة عامة على الايراد على ان تسرى الضريبة على المجموع الكلي للايراد السنوي الصافي الذي حصل عليه الممول خلال السنة السابقة وان تحدد الايرادات - عدا ايراد العقارات - طبقا للقواعد المقررة فيما يتعلق بوعاء الضرائب النوعية الخاصة بها ، يدل على انه يتعين لتحديد وعاء الضريبة على المرتبات الذي يدخل في وعاء الضريبة العامة على الايراد العام ، الرجوع الى الاحكام المقررة في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في شأن تحديد وعاء الضريبة ، وطبقا للمادة ٦٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ فانه اذا تجاوز مجموع ما يستولى عليه الممول على ٦٠٠ جنيها سنويا للاعزب و ٦٦٠ جنيها بالنسبة للمتزوج ويعول ، فلا تسرى الضريبة الا على ما يزيد على ذلك ، اي ان ما يجاوز حد الاعفاء سالف الذكر هو وحدة وعاء الضريبة على المرتبات وما في حكمها ، وبالتالي المبلغ فان المبلغ المذكور كحد للاعفاء في الضريبة على المرتبات لا يخضع للضريبة العامة على الايراد ، التي يتكون وعاءها من الايرادات الخاضعة في نفس الوقت للضرائب النوعية على الايراد ، بحيث اذا وجد ايراد لا يخضع لضريبة نوعية فانه لا تسرى عليه احكام الضريبة العامة على الايراد .

لما كان لك . وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر واستبعد مبلغ الاعفاء للاعباء العائلية من وعاء الضريبة العامة على الايراد ، فان النعي عليه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله يكون في غير محله .

**الحكمة :**

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في ان مأمورية ضرائب أسسوط قدرت صافي الايراد العام للمطعون ضده في سنة ١٩٧٨ بمبلغ ٨٨٨ ر ٢١١٠ ج ، فاعترض على هذا التقدير واحيل الخلاف الى لجنة طعن ضرائب أسسوط التي أصدرت قرارها بتاريخ ١٠/١١/١٩٧٩ بتحديد وعاء ضريبة الايراد العام عن سنة ١٩٧٨ بمبلغ

ان أحد الاعضاء اقترح ان يضاف الى المادة الخامسة منه آنفة الذكر عبارة ان القاهرة الكبرى تعتبر مدينة واحدة لان الانتقال بين القاهرة والجيزة وبين شبرا وشبرا الخيمة لا يستغرق سوى وقت ضئيل وقد وافق أعضاء المجلس على اعتبار القاهرة الكبرى مدينة واحدة دون حاجة الى اضافتها الى نص المادة الخامسة اكتفاء باثبات هذه الموافقة في مضبطة الجلسة مما مفاده ان المشرع اعتبر القاهرة الكبرى ( القاهرة - الجيزة - شبرا الخيمة ) بلدا واحدا في حكم هذه المادة . ويؤيد اتجاه المشرع في الاخذ بهذا النظر ما نص عليه في الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ من انه في البلد الواحد يجوز تبادل الوحدات السكنية بين مستأجر وآخر وذلك في البلاد وبين الاحياء وطبقا للحالات ووفقا للقواعد والشروط والاجراءات والضمانات التي يحددها قرار من وزير الاسكان والمرافق ، وقد اصدر وزير الاسكان والمرافق بناء على هذا التفويض التشريعي القرار رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٠ ناصا في مادته الثانية على انه « يجوز بأحياء كل من مدينتي القاهرة والاسكندرية تبادل الوحدات السكنية بين المستأجرين بسبب ظروف العمل اذا كانت مقار أعمالهم تبعد عن محال اقامتهم ، وفي تطبيق هذا الحكم تعتبر القاهرة الكبرى ( القاهرة - الجيزة - شبرا الخيمة ) مدينة واحدة » لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق ان الطاعنين تمسكا بأن المطعون ضده يحتجز مسكنا بشبرا الخيمة غير مسكن النزاع الكائن بمصر الجديدة . وكان الحكم المطعون فيه لم يعن ببحث هذا الدفاع وتمحيصه ومدى توافر المقتضى لاحتجاز المسكنين الكائنين في بلد واحد فانه يكون مشوبا بالقصور في التسبيب بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى اسباب الطعن .

طعن رقم ١٥٧٤ سنة ٥٠ ق .

٣٦

٢٦ أبريل ١٩٨٢

ضرائب . ضريبة على المرتبات . المبلغ المقابل للاعباء العائلية طبقا للمادة ٦٣ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٧٨ لا يخضع للضريبة النوعية وبالتالي لا تسرى عليه احكام الضريبة العامة على الايراد .



مرتين ، ولا يصح الأخذ بظواهر الفقرة الأولى من المادة ٦ سالف الذكر ، بل يجب الرجوع الى المناقشات البرلمانية الخاصة بها ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله .

وحيث ان هذا النعى غير سديد . ذلك ان النص في المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الايراد على ان تسرى الضريبة على المجموع الكلى للايراد السنوى الصافى الذى حصل عليه الممول خلال السنة السابقة وان تحدد الايرادات — عدا ايراد العقارات — طبقا للقواعد المقررة فيما يتعلق بوعاء الضرائب النوعية الخاصة بها ، يدل على أنه يتعين لتحديد وعاء الضريبة على المرتبات الذى يدخل فى وعاء الضريبة العامة على الايراد العام ، الرجوع الى الاحكام المقررة فى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فى شأن تحديد وعاء تلك الضريبة ، وطبقا للمادة ٦٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ فانه اذا تجاوز مجموع ما يستولى عليه الممول على ٦٠٠ جنيه سنويا للاعزب و ٦٦٠ بالنسبة للمتزوج ويعول ، فلا تسرى الضريبة الأولى على ما يزيد على ذلك ، أى أن ما يجاوز حد الاعفاء سالف الذكر هو وحده وعاء الضريبة على المرتبات وما فى حكمها ، وبالتالي فان المبلغ المذكور كحد للاعفاء فى الضريبة على المرتبات لا يخضع للضريبة العامة على الايراد ، التى يتكون وعاءها من الايرادات الخاضعة فى نفس الوقت للضرائب النوعية على الايراد ، بحيث اذا وجد ايراد لا يخضع لضريبة نوعية فانه لا تسرى عليه أحكام الضريبة العامة على الايراد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر واستبعد مبلغ الاعفاء للاعباء العائلية من وعاء الضريبة العامة على الايراد ، فان النعى عليه بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله يكون فى غير محله .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

طعن رقم ١٠٣٤ سنة ٥١ ق .

٢٠٣٩ جنيه . لم يرتض المطعون ضده هذا القرار واقام الدعوى رقم ٤٦٣ لسنة ١٩٧٩ تجارى كلى اسيوط طالبا الحكم بتعديل صافى ايراده فى سنة ١٩٧٨ الى مبلغ ١٣٠٤ جنيه بدلا من ٢٠٣٩ جنيه . وقال بيانا لذلك ان لجنة الطعن رفضت خصم مبلغ ٦٦٠ ج الخاص بالاعفاء للاعباء العائلية ومبلغ ٧٥ جنيه قيمة المصروفات اللازمة للحصول على الايراد ، ومن ثم فقد اقام هذه الدعوى للحكم له بطلبه سالف البيان . وبتاريخ ١٥/٦/١٩٨٠ حكمت محكمة اسيوط الابتدائية بتعديل قرار اللجنة المطعون فيه وتحديد صافى ايراد المطعون ضده فى سنة ١٩٧٨ بمبلغ ١٣٠٤ جنيه . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٦ س ٥٥ ق اسيوط . وبتاريخ ١٧/٢/١٩٨١ حكمت محكمة استئناف اسيوط بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض .

وقد تمت النيابة العامة مذكرة أبحت فيها الراى برفض الطعن . عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رايتها .

وحيث ان الطعن اقيم على سبب واحد ، تنعى به الطاعنة — على الحكم المطعون فيه — مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله . وفى بيان ذلك تقول ان الحكم قضى باستبعاد مبلغ ٦٦٠ جنيه من وعاء الضريبة العامة على الايراد ، تأسيسا على أن المادة ٦٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ قررت اعفاء هذا المبلغ — بوصفه اعفاء للاعباء العائلية — من الضريبة على المرتبات للمولين المتزوجين الذين يعولون ، ومادام أنه لا يخضع لضريبة المرتبات ، فان بالتالى لا يخضع للضريبة العامة على الايراد ويخصم من وعائها ، فى حين ان الايرادات الخاضعة للضريبة العامة على الايراد ، هى الايرادات السنوية الفعلية الصافية المستمدة من المصادر التى ذكرتها المادة ٦ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ . وأنه لا يتصور أن يمنح اعفاء للاعباء العائلية

تشریعات<sup>۹۱</sup> هامه





قانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٢  
بتعديل بعض احكام قانون العمل الصادر  
بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ (١)

باسم الشعب  
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

( المادة الأولى )

يستبدل بنصوص المواد : ٢ من مواد الاصدار ، ٣ فقرة ( أ ) ، ٦٧ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٤ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ النصوص الآتية  
مادة ٢ — يلغى قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ كما يلغى كل نص يخالف احكام القانون المرافق .

وتحل عبارة قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ محل عبارة قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أينما وردت فى القوانين والقرارات المعمول بها .

مادة ٣ — لا تسرى احكام هذا القانون على :

( أ ) العاملين بالجهاز الادارى للدولة ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة فيما عدا الاحكام الواردة فى الباب الخامس من هذا القانون ( السلامة والصحة المهنية ) وما يصدر به من قرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٦٧ — اذا نسب الى العامل ارتكاب جنائية او جنحة مخلة بالشرف او الامانة او الاداب العامة او اى جنحة داخل دائرة العمل جاز لصاحب العمل وقفه احتياطيا ، وعليه أن يعرض الأمر على اللجنة المشار اليها فى المادة ٦٢ خلال ثلاثة ايام من تاريخ الوقف .

وعلى هذه اللجنة أن تبث فى الحالة المعروضة خلال اسبوع من تاريخ تقديم الطلب ، فاذا وافقت على الوقف يصرف للعامل نصف اجره ، اما فى حالة عدم الموافقة على الوقف فيصرف اجر العامل كاملا ، فاذا رأت السلطة المختصة عدم تقديم العامل للمحاكمة او قضى ببراءته وجب اعادته الى عمله والا اعتبر عدم اعادته فصلا تعسفيا .

وإذا ثبت أن اتهام العامل كان بتدبير صاحب العمل أو وكيله وجب أداء باقى أجره عن مدة الوقف ، ويجب على السلطة المختصة أو المحكمة إذا ما تبين لهذا هذا التدبير أن تشير إليه فى قرارها أو حكمها .

وكذلك يستحق العامل باقى أجره عن مدة الوقف إذا حكم ببراءته .

**مادة ١٧١ —** يعاقب صاحب العمل أو المدير المسئول الذى يخالف أحكام المادة ١٠٧ بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تجاوز سنة أو بغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

**مادة ١٧٣ —** يعاقب صاحب العمل أو المدير المسئول الذى يخالف حكما من أحكام الفصل الأول من الباب السادس بشأن تحديد ساعات العمل والقرارات الصادرة تنفيذا له بغرامة لا تقل عن عشر جنيهات ولا يزيد على عشرين جنيه .

وتتعدد الغرامة بعدد العمال الذين وقعت فى شأنهم المخالفة ، وفى حالة العود تضاعف العقوبة .

**مادة ١٧٤ —** يعاقب كل من يخالف حكما من أحكام الفصلين الثانى والثالث من الباب السادس بشأن تشغيل الاحداث والنساء والقرارات الصادرة تنفيذا له بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على عشرين جنيه .  
وتتعدد الغرامة بعدد العمال الذين وقعت فى شأنهم المخالفة ، وفى حالة العود تضاعف العقوبة .

#### ( المادة الثانية )

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .  
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .  
صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٤ رجب سنة ١٤٠٢ ( ١٨ مايو سنة ١٩٨٢ ) .

**قانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٢**  
**بالغاء ضريبة الجهاد المقررة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٣ (١)**

باسم الشعب  
 رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

**مادة ١ —** تلغى ضريبة الجهاد المقررة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٣ بشأن فرض ضريبة جهاد على أجور سفر الركاب بالسكك الحديدية بكل من الدرجتين الأولى والثانية وعلى أجور السفر بالدرجة الأولى بأنواعها على السيارات التى تعمل بين المدن ، مع عدم جواز استرداد ما سبق تحصيله لحساب هذه الضريبة .

**مادة ٢ —** ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٤ شعبان سنة ١٤٠٢ ( ٢٧ مايو سنة ١٩٨٢ ) .

**قانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٢**

**بشأن مدة الخدمة الاعتبارية المضافة فى حساب المعاش أو تعويض  
 الدفعة الواحدة للعاملين المدنيين بالجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة  
 والوحدات الاقتصادية بالقطاع العام (١)**

باسم الشعب  
 رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

**مادة ١ —** يجوز لرئيس مجلس الوزراء بناء على عرض وزير التأمينات تعديل المناطق التى تسرى عليها أحكام القوانين أرقام ٩٠ لسنة ١٩٦١ بشأن اضافة مدة خدمة اعتبارية فى حساب المعاش أو المكافأة لموظفى الدولة وعمالها فى محافظات سوهاج وقنا وأسوان و ١٣٢ لسنة ١٩٦٣ بسريان أحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦١ على موظفى وعمال محافظات البحر الأحمر ومطروح والوادى الجديد و ٣٠ لسنة ١٩٧٨ بشأن اضافة مدة خدمة اعتبارية فى حساب المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة للعاملين المدنيين بالدولة والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية بالقطاع العام ، حسب الأحوال .

**مادة ٢ —** ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٤ شعبان سنة ١٤٠٢ ( ٢٧ مايو سنة ١٩٨٢ ) .



## قانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٨٢

بشأن توحيد موعد إجراء الانتخاب في مجالس إدارات الشركات

والتشكيلات النقابية (١)

باسم الشعب  
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

### ( المادة الأولى )

تجرى انتخابات مجالس إدارة الشركات المنصوص عليها في القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ في شأن تحديد شروط وإجراءات انتخاب ممثلي العمال في مجالس إدارة وحدات القطاع العام والشركات المساهمة والجمعيات والمؤسسات الخاصة في ذات الموعد الذي تجرى فيه انتخابات مجالس إدارات التشكيلات النقابية المنصوص عليها في القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون النقابات العمالية .

### ( المادة الثانية )

تمتد مدة عضوية أعضاء مجالس إدارات الشركات المنتخبين حتى تاريخ إجراء انتخاب مجالس إدارات التشكيلات النقابية .

### ( المادة الثالثة )

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .  
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .  
صدر برئاسة الجمهورية في ٤ شعبان سنة ١٤٠٢ ( ٢٧ مايو سنة ١٩٨٢ ) .

**قانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٨٢**  
**بشأن تخفيض القيمة الايجارية واقساط التملك للوحدات**  
**السكنية بمحافظة جنوب سيناء (١)**

باسم الشعب  
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

**( المادة الأولى )**

تخفض ايجارات الوحدات السكنية المخصصة للعاملين بمحافظة جنوب سيناء  
بنسبة ٥٠ ٪ من القيمة الايجارية الحالية .

**( المادة الثانية )**

يعاد تقسيط قيمة تكاليف اقامة الوحدات السكنية بمحافظة جنوب سيناء  
الملكة للبدو والصيادين على ٤٠ سنة بدلا من ٣٠ سنة .  
وتسرى احكام هذه المادة على ما يملك مستقبلا .

**( المادة الثالثة )**

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .  
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .  
صدر برئاسة الجمهورية فى ١٧ شعبان سنة ١٤٠٢ ( ٩ يونية سنة ١٩٨٢ ) .

## قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٢

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٠

فى شأن تعليم الكبار ومحو الأمية (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

### ( المادة الأولى )

يستبدل بنصى المادتين ١ و ٣ من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٠ فى شأن تعليم الكبار ومحو الأمية النصان الآتيان :

مادة ١ — تعليم الكبار ومحو الأمية مسئولية قومية سياسة الهدف منه تعليم المواطنين الأميين ورفع مستواهم ثقافيا واجتماعيا ومهنيا ، وتلتزم بتنفيذه — من خلال مجلس الوزراء — الوزارات ، ووحدات الحكم المحلى ، والهيئات العامة ، والتنظيمات السياسية والشعبية ، والشركات ، والاتحاد العام لنقابات العمال ، والنقابات والجمعيات ، وأصحاب الأعمال .

مادة ٣ — يصدر بتشكيل المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية وبنظام العمل فيه قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الدولة للتعليم والبحث العلمى .

### ( المادة الثانية )

- ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم القالى لتاريخ نشره .
- يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
- صدر برئاسة الجمهورية فى ١٧ شعبان سنة ١٤٠٢ ( ٩ يونية سنة ١٩٨٢ ) .



## قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨٢

بمد العمل بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٠ بتفويض رئيس الجمهورية  
في اصدار قرارات لها قوة القانون في شأن تأمين اقتصاديات البلاد (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

### ( المادة الأولى )

يستمر العمل بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٠ بتفويض رئيس الجمهورية في اصدار  
قرارات لها قوة القانون في شأن تأمين اقتصاديات البلاد ، وذلك لمدة سنة تبدأ من  
تاريخ انتهاء المدة المنصوص عليها في القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨١ .

### ( المادة الثانية )

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ شعبان سنة ١٤٠٢ ( ٩ يونية سنة ١٩٨٢ ) .

## قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٢ فى شأن إنهاء الأحكار على الأعيان الموقوفة

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه .

### ( المادة الأولى )

يعتبر حق الحكر منتها دون تعويض فى الأعيان الموقوفة الخالية من أى بناء أو غراس عند العمل بهذا القانون ، وتعتبر الأرض ملكا خالصا لجهة الوقف ولا يعتد بأى بناء أو غراس تقام فى الأرض الفضاء المحكرة بعد العمل بهذا القانون .

### ( المادة الثانية )

ينتهى حق الحكر على الأعيان الموقوفة المشغولة ببناء أو غراس بقرار يصدره وزير الأوقاف ويختص الوقف مالك الرقبة بثلاثة أرباع ثمن الأرض والمحتكر بباقى ثمنها وذلك بالإضافة الى الأقل من ثمن البناء أو الغراس مستحقى الإزالة أو البقاء .

### ( المادة الثالثة )

ينشر هذا القرار الصادر بإنهاء الحكر فى الوقائع المصرية وفى جريدتين يوميتين ويلصق لمدة أسبوع على العقار ويعلن المحتكر أو واضع اليد الظاهر بقرار الإنهاء ويجب أن يتضمن الإعلان اسم الوقف ملك الرقبة والمحتكر طبقا لما هو ثابت فى سجلات الأوقاف أو واضع اليد الظاهر مع بيان العقار ومساحته ومنطقة الأوقاف التابع لها .

ويخطر مكتب الشهر العقارى المختص بصورة من القرار المذكور لقيده فى سجل خاص .

### ( المادة الرابعة )

على محتكر العقار وكل ذى شأن أن يتقدم خلال شهرين من تاريخ نشر قرار إنهاء الحكر فى الوقائع المصرية الى منطقة الأوقاف المصرية التابع لها العقار ببيان على النموذج المعد لذلك يشتمل على اسمه وصناعته وبيان العقار وما عليه من بناء أو غراس وحقوقه على العقار ورغبته فى فرز حصة له فى الأرض تعادل التعويض المقرر له أو استبدال باقى الأرض ويرفق بهذا البيان المستندات المثبتة لحقه .

وترسل المنطقة البيانات والمستندات المرفقة بها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ورودها الى اللجنة المختصة ببحثها مشفوعة بمعلوماتها ووجهة نظرها .

## ( المادة الخامسة )

تشكل لجنة قضائية بكل منطقة من رئيس محكمة يندبها وزير العدل تكون له الرئاسة ومن أربعة أعضاء يمثلون كلا من الملكية العقارية والشئون القانونية بهيئة الأوقاف المصرية والهيئة المصرية العامة للمساحة ومصلحة الشهر العقارى بحيث لا تقل درجة كل منهم عن الدرجة الثانية وتختار كل جهة من يمثلها وتختص هذه اللجنة دون غيرها بما يأتى :

- ١ - تحديد المحتكر أو المنتفع الظاهر للارض الذى انتقل اليه حق الحكر من المحتكر أو خلفه .
- ٢ - تقدير ثمن الارض .
- ٣ - تقدير ثمن ما على الأرض من بناء أو غراس وفقا لما تقضى به المادة ١٠١٠ من القانون المدنى .
- ٤ - فرز حصة للمحتكر من الأرض تعادل التعويض المقرر له اذا كانت الأرض تقبل القسمة عينا .
- ٥ - الفصل فى كافة المنازعات التى تنشأ عن تطبيق هذا القانون .

واللجنة فى سبيل أداء مهمتها فحص وتحقيق المستندات وسماع أقوال من ترى لزوما لسماع أقوالهم ولذوى الشأن أن يحضروا أمام اللجنة بأنفسهم أو ينيبوا عنهم محاميا فى الحضور واللجنة الاستعانة بمن ترى الاستعانة بهم من العاملين الفنيين والاداريين أو غيرهم من ذوى الخبرة .

ولا يكون انعقاد اللجنة صحيحا الا بحضور رئيسها وثلاثة من أعضائها على الأقل وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة وتكون مسببة .

ويعلن ذوى الشأن ورئيس هيئة الاوقاف المصرية بقرارات اللجنة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها .

وتبين اللائحة التنفيذية للقانون الاجراءات الواجب اتباعها أمام اللجنة للفصل فى الموضوعات التى تعرض عليها .

## ( المادة السادسة )

لذوى الشأن ورئيس مجلس ادارة هيئة الاوقاف المصرية الطعن فى قرارات اللجنة القضائية المنصوص عليها فى المادة السابقة أمام المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها العقار خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدورها .

ويكون الحكم الصادر فى الطعن من المحكمة الابتدائية نهائيا غير قابل للطعن بأى وجه من أوجه الطعن .



## ( المادة السابعة )

يجوز للمحتكر أن يطلب استبدال ثلاثة أرباع الأرض التي اختص بها الوقف بما يقابلها من الثمن الذي قدرته اللجنة المنصوص عليها في المادة الخامسة وذلك بشرط أن يبدي رغبته في الاستبدال خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدور قرار اللجنة إذا صدر في حضوره ، أو من تاريخ اعلانه به إذا صدر في غيبته .

وإذا تم الطعن في قرار اللجنة فيتم تسوية باقى مستحقات كل من الوقف مالك الرقبة والمحتكر وفقا لما يصدر به الحكم النهائي طبقا للقواعد التي وضعها مجلس إدارة الهيئة .

## ( المادة الثامنة )

لهيئة الأوقاف المصرية الحق في الاحتفاظ بالعقار كله إذا رأت المصلحة في ذلك مع صرف ربع ثمن الأرض وقيمة البناء أو الغراس للمحتكر وذلك وفقا للقيمة التي قدرتها اللجنة المشار إليها في المادة الخامسة على أن تبدي الهيئة رغبتها في ذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ صيرورة قرار اللجنة نهائيا .

## ( المادة التاسعة )

يجوز لهيئة الأوقاف المصرية بيع الأرض الصادرة عنها قرار إنهاء حق المحكر بالمزاد العلني في الأحوال الآتية :

( أ ) إذا لم يتقدم المحتكر بالبيان المنصوص عليه في المادة (٤) .

( ب ) إذا أصدرت اللجنة القضائية قرارها بعدم ثبوت صفة المحتكر وأصبح هذا القرار نهائيا أما بفوات مواعيد الطعن فيه أو برفض الطعن من المحكمة الابتدائية .

( ج ) إذا لم يبدي المحتكر رغبته في الاستبدال ولم تر الهيئة الاحتفاظ بالعقار وكان العقار غير قابل للقسمة .

( د ) إذا تعدد المحتكرون وتقدم بعضهم ببيانه ورغبته في الاستبدال دون الآخرين ولم يكن من الممكن تجزئة الأعيان بسبب ضالة الانصب .

ويتم البيع بالمزاد العلني وفقا للقواعد التي يضعها مجلس إدارة الهيئة ويشمل البيع ما على الأرض من بناء أو غراس ، وإذا زاد أو نقص الثمن الراسى به المزاد للعقار جميعه عن التقدير الذي قدرته اللجنة المنصوص عليها في المادة الخامسة وزع الفرق بين المنشآت والأرض بذات النسبة المقررة للثمن الأساسى الذى قد قدر لكل منهما .

ويودع نصيب المحتكر أو المنتفع الظاهر خزانة الهيئة على ذمته بعد تحصيل المصروفات الادارية التى تحددها اللائحة التنفيذية على ألا تجاوز ١٠ ٪ من المتحصل لصالح المحتكر .

**( المادة العاشرة )**

إذا قبل المحتر أو المنتفع الظاهر الاستبدال فيوقف تحصيل مقابل الانتفاع من تاريخ سداد الثمن ، أما إذا كان البيع مقسما فيزداد الثمن وتقسط الزيادة مع الأقساط وفقا للقواعد التي يضعها مجلس إدارة الهيئة .

**( المادة الحادية عشرة )**

يقسم الاستبدال بالتوقيع على العقد من وزير الأوقاف أو من ينوبه في ذلك ويشهر .  
العقد .

**( المادة الثانية عشرة )**

يتبع في شأن الأحكام التي صدرت قرارات بانهاؤها قبل العمل بهذا القانون الاجراءات المنصوص عليها في المواد السابقة وذلك فيما عدا الأحكام التي تمت اجراءاتها نهائيا وقام المحتر بسداد الثمن أو معجلة ويتم في هذه الحالة الاستبدال بعقد يوقعه وزير الأوقاف أو من ينوبه في ذلك .

**( المادة الثالثة عشرة )**

تحال جميع المواد التي كانت منظورة أمام اللجان المشكلة وفقا لاحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٠ باعادة تنظيم انهاء الحكر على الاعيان الموقوفة الى اللجان القضائية المنصوص عليها في هذا القانون وذلك بالحالة التي تكون عليها ، وعلى سكرتارية هذه اللجان اخطار نوى الشأن بالميعاد الذي تحدد لنظرها .  
ولا تسرى احكام الفقرة السابقة على المواد المنظورة امام لجان القسم اذا كانت مؤجلة لاصدار القرار .

**( المادة الرابعة عشرة )**

يصدر وزير الأوقاف قرار باللائحة التنفيذية لهذا القانون خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل به .

**( المادة الخامسة عشرة )**

يلغى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٠ باعادة تنظيم الحكر على الاعيان الموقوفة كما يلغى كل نص يخالف احكام هذا القانون على أن يستمر العمل باللائحة التنفيذية للقانون المذكور لحين صدور اللائحة التنفيذية المشار اليها في المادة السابقة ، وذلك فيما لا يتعارض مع احكام هذا القانون .

**( المادة السادسة عشرة )**

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .  
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .  
صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ شعبان سنة ١٤٠٢ ( ١٣ يونية سنة ١٩٨٢ ) .

### قانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٢

باستمرار العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ بتفويض  
رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون (١)

باسم الشعب  
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — يستمر العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ بتفويض رئيس الجمهورية  
في اصدار قرارات لها قوة القانون المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨١ لمدة  
ننتهي في نهاية السنة المالية ١٩٨٣/٨٢ .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي  
لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .  
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ شعبان سنة ١٤٠٢ ( ٢١ يونية سنة ١٩٨٢ ) .

### قانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٢

بمد العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٤ بتفويض رئيس الجمهورية  
في اصدار قرارات لها قوة القانون في مجال الانتاج الحربى (١)

باسم الشعب  
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

#### ( المادة الاولى )

يستمر العمل بأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٤ بتفويض رئيس الجمهورية  
في اصدار قرارات لها قوة القانون في مجال الانتاج الحربى ، لمدة سنتين من  
تاريخ انتهاء مدة التفويض المنصوص عليها في القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٠ بشأن  
مدد العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه .

#### ( المادة الثانية )

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .  
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .  
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ شعبان سنة ١٤٠٢ ( ٢١ يونية سنة ١٩٨٢ ) .

(١) الجريدة الرسمية للعدد ٢٥ مكرر الصادر في ٢٦ يونية ١٩٨٢ .



## قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢

### فى شأن حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد اصدرناه :

مادة ١ — تعتبر من مجارى المياه فى تطبيق احكام هذا القانون .

(أ) مسطحات المياه العذبة وتشمل :

١ — نهر النيل وفرعيه والاخوار .

٢ — الرياحات والقرع بجميع درجاتها والجنايبات .

(ب) مسطحات المياه غير العذبة وتشمل :

١ — المصارف بجميع درجاتها .

٢ — البحيرات .

٣ — البرك والمسطحات المائية المغلقة والسياحات .

(ج) خزانات المياه الجوفية .

مادة ٢ — يحظر صرف أو القاء المخلفات الصلبة أو السائلة أو الغازية من العقارات والمحال والمنشآت التجارية والصناعية والسياحية ومن عمليات الصرف الصحى وغيرها فى مجارى المياه على كامل أطوالها ومسطحاتها الا بعد الحصول على ترخيص من وزارة الري فى الحالات ووفق الضوابط والمعايير التى يصدر بها قرار من وزير الري بناء على اقتراح وزير الصحة ويتضمن الترخيص الصادر فى هذا الشأن تحديدا للمعايير والمواصفات الخاصة بكل حالة على حده .

مادة ٣ — تجرى أجهزة وزارة الصحة فى معاملها تحليلا دوريا لعينات من المخلفات السائلة المعالجة من المنشآت التى رخص لها بالصرف فى مجارى المياه وذلك فى المواعيد التى تحددها بالاضافة الى ما تطلبه وزارة الري من تحليل فى غير المواعيد الدورية .

وتكون أجهزة وزارة الصحة مسئولة عن أخذ العينات وتحليلها على نفقة المرخص له الذى يجب أن يودع مبلغا لدى الوزارة يتم تحديده طبقا لنوعية المخلفات على ذمة تكاليف أخذ العينات ونقلها وتحليلها .

(١) الرجيدة الرسمية العدد ٢٥ مكرر الصادر فى ٢٦ يونية ١٩٨٢ .

ويتم اخطار وزارة الري وصاحب الشأن بنتيجة التحليل ، فاذا تبين أن المخلفات السائلة التي تصرف في مجارى المياه مخالفة للمعايير والمواصفات المنصوص عليها بالترخيص الممنوح ولا تمثل خطورة فورية وجب على صاحب الشأن خلال مهلة ثلاثة أشهر من تاريخ اخطاره بذلك أن يتخذ وسيلة لعلاج المخلفات لتصبح مطابقة للمواصفات والمعايير المحددة وأن يتم فعلا خلال هذه المهلة اجراء المعالجة واختبارها .

واذا لم تتم المعالجة عند انتهاء مهلة الثلاثة أشهر أو ثبت عدم صلاحيتها قامت وزارة الري بسحب الترخيص الممنوح لصاحب الشأن ووقف الصرف على مجارى المياه بالطريق الادارى .

أما اذا تبين من نتيجة تحليل العينات انها تخالف المواصفات والمعايير المحددة وفقا لاحكام هذا القانون وبصورة تمثل خطرا فوريا على تلوث مجارى المياه فيخطر صاحب الشأن بازالة مسببات الضرر فورا والا قامت وزارة الري بذلك على نفقته أو قامت بسحب الترخيص الممنوح له ووقف الصرف على مجارى المياه بالطريق الادارى .

**مادة ٤ —** لا يجوز التصريح باقامة أية منشآت ينتج عنها مخلفات تصرف في مجارى المياه .

ومع ذلك يجوز لوزارة الري دون غيرها — عند الضرورة وتحقيقا للصالح العام — التصريح باقامة هذه المنشآت اذا التزمت الجهة المستخدمة لها بتوفير وحدات لمعالجة هذه المخلفات بما يحقق المواصفات والمعايير المحددة وفقا لاحكام هذا القانون ، وعلى أن يبدأ تشغيل وحدات المعالجة فور بدء الاستفادة بالمنشآت ، وتسرى احكام المادة (٣) من هذا القانون على هذه المنشآت .

وتمنح المنشآت القائمة مهلة عام من تاريخ العمل بهذا القانون لتدبير وسيلة لمعالجة مخلفاتها والا سحب الترخيص الممنوح لها ، ولوزارة الري فى هذه الحالة اتخاذ الاجراءات اللازمة لوقف الصرف على مجارى المياه بالطريق الادارى ودون الاخلال بالعقوبات الواردة بهذا القانون .

**مادة ٥ —** يلتزم ملاك العائمات السكنية والسياحية وغيرها الموجودة فى مجرى النيل وفرعيه بايجاد وسيلة لعلاج مخلفاتها أو تجميعها فى أماكن محددة ونزحها والقائها فى مجارى أو مجمعات الصرف الصحى ولا يجوز صرف أى من مخلفاتها على النيل أو مجارى المياه .

ويتولى مهندسو الري المكلفون بتطبيق احكام هذا القانون كل فى دائرة اختصاصه التفتيش الدورى على هذه العائمات فاذا تبين مخالفتها لاحكام هذه المادة يعطى مالك العائمة مهلة ثلاثة أشهر لاستخدام وسيلة للعلاج وازالة مسببات الضرر فاذا لم يتم ذلك بعد انتهاء المهلة المحددة يلغى ترخيص العائمة .

**مادة ٦ —** تختص وزارة الري باصدار تراخيص اقامة العائمات الجديدة وتجديد

تراخيص العائمات القائمة ، كما تختص باقامة أية منشآت ينتج عنها مخلفات تصرف فى مجارى المياه .

**مادة ٧ -** يحظر على الوحدات النهرية المتحركة المستخدمة للنقل او السياحة او غيرها السماح بتسرب الوقود المستخدم لتشغيلها فى مجارى المياه .  
وتسرى على هذه الوحدات احكام المادة (٥) من هذا القانون .

**مادة ٨ -** يتولى مرفق الصرف الصحى وضع نموذج او اكثر لوحدات معالجة المخلفات اللزجة والسائلة من المصانع والمساكن والمنشآت الأخرى والعائمات والوحدات النهرية بما يحقق مطابقتها للمواصفات والمعايير المحددة وفقا لأحكام هذا القانون .

**مادة ٩ -** يلتزم طالب الترخيص بأن يقدم لوزارة الري ما يثبت قيامه بتدبير وحدة معالجة المخلفات وشهادة من مرفق الصرف الصحى بمعاينته لوحدة المعالجة وصلاحيته .

**مادة ١٠ -** على وزارة الزراعة عند اختيارها واستخدامها لأنواع المواد الكيماوية لمقاومة الآفات الزراعية مراعاة ألا يكون من شأن استعمالها تلوث مجارى المياه بما ينصرف اليها من هذه المواد الكيماوية سواء بالطريق المباشر خلال اجراء عملية الرش او مختلطاً بمياه صرف الأراضي الزراعية او عن طريق غسل معدات وادوات الرش او حاويات المبيدات فى مجارى المياه ، وفق المعايير التى يتفق عليها بين وزارات الزراعة والري والصحة .

**مادة ١١ -** على وزارة الري عند اختيارها لأنواع المواد الكيماوية لمقاومة الحشائش المائية مراعاة ألا يكون من شأن استعمالها أحداث تلوث لمجارى المياه ، وعليها فى جميع الأحوال ان تتخذ الاحتياطات اللازمة قبل واثناء وبعد اجراء عملية المعالجة بالمواد الكيماوية لمنع استخدام مياه المجرى المائى الذى تجرى به المعالجة حتى تتأكد من زوال تأثير هذه المواد على نوعية المياه وسلامة استخدامها لجميع الأغراض .

**مادة ١٢ -** لا يجوز إعادة استخدام مياه المصارف مباشرة او بالخط بالمياه العذبة لأى غرض من الأغراض الا بعد ثبوت صلاحيتها لهذا الغرض ، ولوزارة الري بعد أخذ رأى وزارة الصحة اتخاذ اجراءات معالجة مياه المصارف التى تقرر إعادة استخدام مياهها .

**مادة ١٣ -** تتولى ادارة شرطة المسطحات المائية التابعة لوزارة الداخلية عمل دوريات تفتيش مستمرة على طول مجارى المياه ومساعدة الأجهزة المختصة فى ضبط المخالفات وفى ازالة اسباب التلوث والابلاغ عن أية مخالفات لأحكام هذا القانون .



**مادة ١٤ —** ينشأ صندوق خاص تثول اليه حصيلة الرسوم والغرامات والتكاليف الناتجة عن تطبيق أحكام هذا القانون ويصرف منه على الحالات الآتية :

- تكليف الازالة الادارية للمخالفات .
- مساعدات للجهات التي تقوم بإنشاء محطات معالجة المخلفات قبل الصرف .
- اجراء الدراسات والبحوث العملية .
- مكافآت للمرشدين والضابطين للجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون

**مادة ١٥ —** تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الرسوم التي تستحق تنفيذاً لأحكام هذا القانون بما لا يجاوز الحدود القصوى الواردة في الجدول المرفق به كما تحدد اللائحة المصروفات المستحقة تنفيذاً لأحكام هذا القانون ويجوز تحصيلها بطريق الحجز الادارى .

**مادة ١٦ —** مع عدم الاخلال بالأحكام المقررة بقانون العقوبات يعاقب على مخالفة أحكام المواد ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٧ من هذا القانون والقرارات المنفذة لها بالحبس مدة لا تزيد على سنة وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألفي جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين ، وفى حالة تكرار المخالفة تضاعف العقوبة ، ويجب على المخالف ازالة الأعمال المخالفة أو تصحيحها فى الميعاد الذى تحدده وزارة الري ، فاذا لم يتم المخالف بالازالة أو التصحيح فى الميعاد المحدد يكون لوزارة الري اتخاذ اجراءات الازالة أو التصحيح بالطريق الادارى وعلى نفقة المخالف وذلك دون اخلال بحق الوزارة فى الغاء الترخيص .

**مادة ١٧ —** يصدر وزير الري اللائحة التنفيذية لهذا القانون بعد اخذ رأى الوزارات المعنية الأخرى خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نشره .

**مادة ١٨ —** تلغى المواد ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٦ ، ١٩ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ فى شأن صرف التخلّفات السائلة كما يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون .

**مادة ١٩ —** يكون لمهندسى الري الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع وزير الري صفة مأمورى الضبط بالنسبة للجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون والتي تقع فى دائرة اختصاصهم .

**مادة ٢٠ —** ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٩ شعبان سنة ١٤٠٢ ( ٢١ يونية سنة ١٩٨٢ ) .

# الحياة الفتية

- ١ — ملاحظات على مشروع قانون الحماية بالصيغة التي أقرها مجلس النقابة المؤقت ، تقديم الدكتور جمال العطيفي .
- ٢ — ملاحظات على نظام الانتخاب في مشروع قانون الحماية للسيد الاستاذ احمديحي عبد الفتاح المحامي .
- ٣ — نص مشروع قانون الحماية الذي وافق عليه مجلس النقابة .
- ٤ — خطاب النقيب المؤقت بابلاغ المشروع الى وزير العدل مع بعض التحفظات .
- ٥ — خطاب الاستقالة المقدم من النقيب المؤقت .
- ٦ — نص القانون الجديد بتعديل بعض احكام القانون ١٢٥ لسنة ١٩٨١ وتشكيل مجلس مؤقت جديد للإشراف على الانتخابات .





— ١ —

ملاحظات على مشروع قانون المحاماة

بالصيغة التي أقرها مجلس نقابة المحامين المؤقت

انتهى مجلس النقابة المؤقت بجلسته المنعقدة في ١٠ يونيو ١٩٨٢ من اعداد مشروع قانون المحاماة في ضوء ورقة العمل المقدمة من النقيب المؤقت والمشروع المبدئي الذي سبق ان اعده في هذا الشأن وطرح على مدى واسع من المناقشة العامة بين المحامين بعد نشره في العدد السابق من مجلة المحاماة ، وقد قدم النقيب المؤقت المشروع الى السيد وزير العدل بتاريخ ١٩ يونيو ١٩٨٢ وفق خطاب نشره فيما بعد ومعه خطاب آخر يتضمن استقالته من مركزه كنقيب مؤقت للمحامين وهو منشور فيما بعد .

ويختلف المشروع الذي أقره مجلس النقابة عن المشروع المبدئي في جملة نواح وقد تلاقت في مجموعها مع وجهات النظر التي طرحتها المناقشات العامة ، فيما عدا ما يتعلق بنظام الانتخاب (✳) ، وأهم التعديلات ما يلي :

في الباب التمهيدي

أصبح من الجائز للمحامين أمام المحاكم الابتدائية المشاركة في شركات المحاماة .

عن القسم الأول

في ممارسة مهنة المحاماة

١ — تمسك المجلس المؤقت بمبدأ ان النقابة سيدة جدولها على اطلاقه ، ومن ثم نص في باب القبول أمام المحاكم الابتدائية وأمام محاكم الاستئناف على عرض هذه الطلبات على لجنة القبول العامة المشكلة جميعها من المحامين وفق ما ينص عليه القانون الحالي ولكن عدل النص بما يسمح لمجلس النقابة بأن يشكل لجنة خاصة للقبول أمام المحاكم الابتدائية ولجنة أخرى للقبول أمام محاكم الاستئناف لتخفيف العبء عن اللجنة العامة للقبول .

٢ — حذفت الفقرة التي كانت ترد في المادة ٣٦ من المشروع المبدئي عن حقوق المحامي أمام محاكم الاستئناف والتي كانت تنص على انه لا يجوز للمحامي المقيّد بالنقابة الفرعية باحدى محاكم الاستئناف أن يحضر أمام محاكم الجنايات في دائرة محكمة استئناف أخرى الا منضما لحام موكل في نفس الدعوى . أو بناء على اذن من نفس الدائرة .

( وافق النقيب المؤقت على هذا التعديل )

( \* ) انصافا للحقيقة ابدى الاستاذ محب حسن حبيب عضو المجلس المؤقت في رسالته مكتوبة

تحفظا على المواد الخاصة بطريقة الانتخاب .

٣ — حذفت أيضا المادة ٤٧ التي كانت تجيز لمجلس النقابة ان يضع نظاما لتخصص المحامين خلال خمس سنوات .

٤ — عدل نص المادة ٤٢ التي كانت تقصر حضور المحامين الذين يقبلون مستقبلا امام محكمة النقض على هذه المحكمة وحدها وما يعادلها .

٥ — اضيف الى شروط القيد فى الجدول العام شرط صريح فى أن يكون الطالب اهلا للاحترام الواجب للمهنة والا يكون قد صدرت ضده احكام جنائية او تأديبية او اعتزل وظيفته او مهنته او انقطعت صلته بها .

٦ — اضيف نص يحظر على من ولى الوزارة او كان مستشارا باحدى الهيئات القضائية ممارسة المحاماة امام محاكم اخرى غير محكمة النقض ومحاكم الاستئناف وما يعادلها ، وان أعضاء الهيئات القضائية السابقين لا تجوز لهم مزاولة المحاماة لمدة سنة امام المحاكم التي كانوا يعملون بها .

٧ — أصبح من غير الجائز للمحامين من اساتذة الجامعات الذين يقيدون مستقبلا أن يحضروا امام غير محكمة النقض وما يعادلها . . . وقيد حق المحامين الحاليين من الاساتذة بالحضور امام محكمتى النقض والاستئناف وما يعادلها .

٨ — اشير صراحة الى جواز انشاء معهد للمحاماة او الاستعانة بهماهد الدراسات القانونية بكليات الحقوق وذلك لتدريب المحامين تحت التمرين .

٩ — أصبح تحديد الأعمال النظرية للمحاماة يتم بموافقة مجلس النقابة وليس بعد أخذ رأيه .

١٠ — وضع نص صريح على أن للمحامى الحق فى أن يعامل من المحاكم ومسائر الجهات التي يحضر امامها بالاحترام الواجب للمهنة .

١١ — تطلب المشروع أن يتم التحقيق مع المحامى بمعرفة أحد رؤساء النيابة العامة وليس بمعرفة أى عضو والا يباشر التحقيق الا فى حضور ممثل النقابة .

١٢ — اضيف نص يجيز لورثة المحامى التنازل عن حق ايجار مكتب مورثهم بالجسك لمزاولة مهنة حرة او حرفة غير مقلقة للراحة او مضررة بالصحة .

١٣ — اعيدت الى المشروع النصوص التي كانت ترد فى القانون الحالى فى المواد ٨٧ و ٨٨ و ١٠٢ الخاصة ببعض حقوق المحامين فى القيام ببعض أعمال المحاماة وتقديم العقود الى الشهر العقارى والقبول للقيد بجداول الحراس القضائيين ووكلاء الدائنين .

١٤ — وضع نص جديد يتطلب أن يتضمن النظام الاساسى للشركات التي يتطلب القانون أن يكون لها مراقب حسابات ، تعيين مستشار قانونى لها مع سريان هذا الحكم على الشركات القائمة عند تجديد قيدها بالسجل التجارى .

١٥ — عاد أمر تقدير اتعاب المحامين في حالة عدم الاتفاق عليها الى مجالس النقابات الفرعية .

١٦ — أضيف نص جديد باعفاء الاتعاب التي تقرر للمحامى في حالة الانتداب واعفاء المكافآت التي تدفع في حالات المساعدات القضائية من جميع أنواع الضرائب .

١٧ — احتفظ المشروع النهائي بتعبير المسؤولية التأديبية والمحاكم التأديبية بدلا من تعبير المسؤولية النظامية والمحكمة النظامية الذي كان يرد في المشروع المبدئى .

### عن القسم الثانى

#### فى نظام نقابة المحامين

١ — أصبح المؤتمر العام مكونا من جميع اعضاء مجالس النقابات الفرعية مما يقابل ما ينص عليه القانون الحالى .

(٢) عدل عن نظام تكوين الجمعية العمومية للنقابة العامة سنويا بالانتخاب وأصبحت تضم جميع المحامين المقبولين أمام المحاكم الابتدائية الذين مضى على قبولهم بها مدة سنة .

٣ — أصبح نصاب انعقاد الجمعية العمومية بحضور ثلث الاعضاء أو ثلاثة آلاف عضو ، وتجدد الدعوة ، ويكون الاجتماع صحيحا فى المرة الثالثة أيا كان عدد الحاضرين وذلك فيما عدا حالات سحب الثقة ، فيطلب لصحة اجتماع الجمعية العمومية أن يحضرها عدد من الاعضاء لا يقل عن عدد الأصوات التي فاز بها النقيب أو العضو المطلوب سحب الثقة منه فى الانتخاب السابقة مباشرة .

٤ — تعدل تشكيل مجلس النقابة وطريقة تشكيله بحيث أصبح يشكل من خمسة وثلاثين عضوا تنتخبهم الجمعيات العمومية للنقابات الفرعية ، بعد أن عادت النقابة الفرعية على مستوى المحكمة الابتدائية وفق النظام الحالى ، بحيث يكون هناك ممثل واحد لكل نقابة فرعية فيما عدا القاهرة فتمثل بعشرة اعضاء منهم أربعة من ممثلى الادارات القانونية وفيما عدا كل من الجيزة والاسكندرية فتمثل كل منهما بثلاثة اعضاء منهم واحد من اعضاء الادارات القانونية .

( لا يوافق النقيب المؤقت على هذا التعديل )

٥ — قصر الترشيح لعضوية المجلس على المحامين أمام محكمة النقض الذين مضى على اشتغالهم بالمحاماة عشرون سنة .

( لا يوافق النقيب المؤقت على هذا التعديل )



٦ — أصبح انتخاب النقيب يتم عن طريق مجلس النقابة شأنه شأن أعضاء مكتب المجلس .

(لا يوافق النقيب المؤقت على هذا التعديل)

٧ — وضعت احكام مماثلة لانتخابات النقابة الفرعية .

٨ — حذف النص على ابلاغ قرار مجلس النقابة الى وزير العدل اكتفاء بابلاغ قرارات الجمعية العمومية .

٩ — تقرر ان يحدد معاش المحامى على اساس خمسة جنيهاً عن كل سنة بدلا من اربعة جنيهاً وزيد الحد الاقصى الى مائتى جنيه . مع استحقاق المحامين بالقطاع العلام نصف هذا القدر مع جواز الجمع بينه وبين معاش هيئة التأمينات الاجتماعية .

١٠ — اجيز الجمع بين اكثر من معاش فى حدود مائتى جنيه ، ما لم يكن المعاش مستحقا وفقا لقوانين اخرى عن سنوات اخرى غير سنوات مزاولة المهنة .

**ملاحظات على نظام الانتخاب  
فى مشروع قانون الحاماة  
للسيد الاستاذ احمد يحيى عبد الفتاح الحامى**

لا شك ان لنقابة المحامين فى نفوس ابنائها مكانة عزيزة هى مكانة الام • فطالما شغل المحامون المناصب القضائية او السياسية او الادارية ، ووصلوا الى درجات عليا فيها ثم اذا انتهت ايامهم فى هذه المناصب ، عادوا ليجدوا نقابة المحامين اما رؤوما تفتح ذراعيها لكل الابناء •

ومن هنا كان الحرص على ان تظل النقابة صرحا نحافظ جميعا على تقاليده العريقة شامخة لا تتمزق تحت وطئة أزمة مرت بها •

وحين تحدثت فى مقال سابق نشرته جريدة الاهرام عن « المحامون والقانون » كان هدفى ان يكون اصدار القانون معبرا لتجاوز الأزمة والعودة الى الحياة الطبيعية باجراء الانتخابات لكى يتولى امر النقابة المثليين المنتخبين للمحامين •

ولكن هذا لا يجب ان ينسينا عدة محاذير يجب ان نتجنبها ونحن نضع نظام الانتخاب فى نقابة المحامين •

**اولا : انتخاب النقيب :**

نقيب المحامين هو رمز النقابة وهو الذى يمثلها ويحمل كل قضايا الحاماة والمحامين ، وطالما كان نقيب المحامين منصبا متميزا لانه نقيب كل المحامين ولانه ينتخب انتخابا مباشرا من جموع المحامين الذين يحضرون جمعية الانتخاب •

وانتخاب النقيب من مجلس النقابة يضعف كل هذه القيم ويذهب بتقاليد عزيزة على المحامين •

كما انه ليس فى صالح العمل لان النقيب الذى سوف يحرص على اصوات مجلس النقابة الذى سوف يمنحه الثقة ليكون نقيبا او يحجبها عنه ليكون غيره نقيبا ويكون هو عضوا فى نفس المجلس لن يكون بالقوة الواجبة لمواجهة القضايا الكبيرة للمحامين عامة كانت او مهنية •

**ثانيا : وحدة النقابة :**

من اهم الامور التى تتمتع بها نقابة المحامين هى انها نقابة واحدة يجتمع اعضاؤها فى يوم معين لكى ينتخبوا ممثلهم فى مجلس النقابة على مستوى الجمهورية •

وغير معقول الا يكون للمحامى فى اسوان او الاسكندرية رأى فيمن يمثله فى مجلس النقابة لجرد كونه من القاهرة ، والنقابة منذ انشئت وهى تتبع هذا المنهج

وهو منهج ناجح ، وهو من الاصول والتقاليد العزيزة للمحامين ، ولا محل للمقارنة بانتخابات مجلس الشعب أو مجلس الشورى لان الامر يختلف كثيرا حيث تنقسم الجمهورية الى دوائر انتخابية تتساوى تقريبا فيما بينها في عدد الناخبين .

أما في المحامين فنجد المحامين في بعض المحافظات يعدون بالعشرات بينما في محافظات أخرى يعدون بالمئات وفي القاهرة والاسكندرية بالآلاف ، وهنا تكون الأصوات اللازمة لنجاح مرشح الاسماعيلية أو السويس أو قنا أو أسوان أصوات قليلة لا تكاد تصل الى بضع عشرات ، بينما ممثلى القاهرة والاسكندرية يلزم لنجاحهم الحصول على آلاف الأصوات ، وهو امر لا يحقق فرصا متكافئة بين أعضاء المجلس الواحد .

هذا فضلا عن مضار ذلك في زيادة عدد أعضاء المجلس زيادة تجعل المناقشات صعبة والوصول الى قرارات بعد مناقشات مجدية أصعب .

أخيرا فقد دعى الرئيس حسنى مبارك أن يشارك المحامون فى الرأى حول القانون ، ويجب أن يسمع رأيهم حول هذه القضايا الأساسية فى بنىان النقابة .

والوصول الى رأى جموع المحامين ليس امرا عسيرا ، بل هو واجب على كل المحامين أن يبادروا ويبدوا الرأى للحفاظ على نقابة المحامين أما رؤوما لكل المحامين .



## اقتراح بمشروع قانون

### بشأن المحاماة

#### مقدم من مجلس نقابة المحامين

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه وقد أصدرناه :

**مادة ١ -** يعمل بأحكام القانون المرافق بشأن المحاماة ، ويلغى قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ والقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الأحكام الخاصة بنقابة المحامين كما يلغى أى نص يرد فى أى قانون آخر ويكون مخالفا لأحكام القانون المرافق .

**مادة ٢ -** تشكل لجنة مؤقتة من سبعة من المحامين المقبولين أمام محكمة النقض المشهود لهم بالحيادة والاستقلال ممن مضى على اشتغالهم بالمحاماة عشرون سنة على الأقل ، على ألا يحق لهم الترشيح فى أول انتخابات نقابية تجرى بعد العمل بأحكام هذا القانون .

وتتولى هذه اللجنة الاشراف على انتخاب أعضاء مجلس النقابة العامة طبقا لأحكام القانون المرافق .

**مادة ٣ -** تتولى اللجنة المنصوص عليها فى المادة السابقة الاختصاصات المخولة لمجلس النقابة العامة المنصوص عليها فى القانون المرافق ، وتختار من بين أعضائها رئيسا تكون له الاختصاصات المقررة لنقيب المحامين المنصوص عليها فى هذا القانون ، كما تنوب اللجنة من بين أعضائها من المحامين من يتولى اختصاصات الأمين العام ، وأمين الصندوق . وتباشر اللجنة بحضور خمسة من أعضائها اختصاصات لجان قبول المحامين واللجان الأخرى المنصوص عليها فى القانون المرافق .

**مادة ٤ -** الى أن يصدر مجلس النقابة العامة المنتخب طبقا لأحكام القانون المرافق النظام الداخلى للنقابة واللوائح والقرارات الأخرى المنفذة له - يعمل بأحكام النظام الداخلى واللوائح المطبقة حاليا فى النقابة فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون .

واللجنة المشار اليها فى المادة الثانية أن تصدر ما تراه مناسبا من قرارات مكملة لها .

**مادة ٥ -** تنتهى مهمة اللجنة المؤقتة المشار اليها فى المادة الثانية باعلان نتيجة انتخاب أعضاء مجلس النقابة العامة .

ويتولى مجلس النقابة العامة بعد انتخابه الاشراف على انتخابات مجالس النقابات الفرعية طبقا لأحكام القانون المرافق .

**مادة ٦ -** ينشر هذا القانون بالجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ نشره .

## قانون المحاماة

### القسم الأول

#### في ممارسة مهنة المحاماة

#### ببواب تمهيدى

**مادة ١ —** المحاماة مهنة حرة تشارك السلطة القضائية في تحقيق العدل وفي تأكيد سيادة القانون وفي كماله حق الدفاع عن حقوق المواطنين وحرياتهم .  
ويمارسها المحامون وحدهم في استقلال ، لا سلطان عليهم في ذلك الا لضمائرهم وأحكام القانون .

**مادة ٢ —** يعد محاميا كل من يقيد بجدول المحامين التى ينظمها هذا القانون ، وفيما عدا المحامين بادارة قضايا الحكومة ، يحظر استخدام لقب المحامى على غير هؤلاء .

**مادة ٣ —** مع عدم الاخلال بأحكام القوانين المنظمة للهيئات القضائية وبأحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية ، لا يجوز لغير المحامين مزاوله اعمال المحاماة .

ويعد من أعمال المحاماة :

١ — الحضور عن الخصوم أمام المحاكم والجهات الادارية ذات الاختصاص القضائى وهيئات التحقيق الجنائى والادارى والدفاع عنهم فى الدعاوى التى ترفع منهم أو عليهم والقيام بأعمال المرافعات والاجراءات القضائية المتصلة بذلك .

٢ — ابداء الراى والمشورة القانونية فيما يطلب من المحامى .

٣ — صياغة العقود واتخاذ الاجراءات اللازمة لشهرها أو توثيقها .

وتعد أيضا من أعمال المحاماة بالنسبة لمحامى الادارات القانونية فى الجهات المنصوص عليها فى هذا القانون ، فحص الشكاوى واجراء التحقيقات الادارية وصياغة اللوائح والقرارات الداخلية لهذه الجهات .

**مادة ٤ —** يمارس المحامى مهنة المحاماة منفردا أو شريكا مع غيره من المحامين أو فى صورة شركة مدنية للمحاماة ، كما يجوز للمحامى أن يمارس مهنة المحاماة فى الادارات القانونية للهيئات العامة وشركات القطاع العام والمؤسسات الصحفية وفى البنوك والشركات المساهمة الخاصة والجمعيات التعاونية طبقا لاحكام هذا القانون .

**مادة ٥ —** يعتبر المحامى الذى يلتحق بمكتب محام ولو لم يكن شريكا له فيه ، ممارسا لمهنة حرة ويعتبر ما يحصل عليه أتعابا عن عمله .

مادة ٦ - للمحامين المقبولين أمام محكمة النقض ومحاكم الاستئناف أن يؤسسوا فيما بينهم شركة مدنية للمحاماة يكون لها شخصية معنوية مستقلة ويزاولون المحاماة من خلالها ويجوز أن يشارك فيها المحامون أمام المحاكم الابتدائية .

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يكون الغرض الاساسى من شركة المحاماة مزاولة المحاماة أمام المحاكم الجنائية .

ويجوز أن يكون اسم الشركة مستمداً من اسم أحد المحامين من الشركاء ولو بعد وفاته .

ويضع مجلس نقابة المحامين نموذجاً للنظام الاساسى لشركات المحامين وتنظيم اجراءات تسجيلها بالنقابة العامة وذلك مع عدم الاخلال بالاحكام المقررة بشأن الشركات المدنية ، ويصدر به قرار من وزير العدل .

ويجوز أن ينص في النظام الاساسى للشركة على أنه في حالة عجز أحد الشركاء أو وفاته واستمرار الشركة بين الشركاء الآخرين أن يستحق هو أو ورثته حصة من صافي دخل الشركة بمراعاة نصيبه فيها .

مادة ٧ - يجوز للمحامى مزاولة اعمال المحاماة في شركات القطاع العام والمؤسسات الصحفية التى تنشأ بها ادارات قانونية طبقاً لاحكام القوانين واللوائح المنظمة لذلك .

كما يجوز له مزاولة اعمال المحاماة فى الادارات القانونية للهيئات العامة القائمة وقت العمل بأحكام هذا القانون .

ولا يجوز مزاولة اعمال المحاماة فى الادارات القانونية للهيئات العامة التى يتقرر انشاؤها بعد العمل بأحكام هذا القانون ، الا بموجب قرار يصدر من وزير العدل بعد موافقة مجلس نقابة المحامين .

مادة ٨ - يعد المحامى بالادارة القانونية للهيئة العامة أو شركة القطاع العام أو المؤسسة الصحفية التى الحق بها ، نائباً عنها قانوناً فى مزاولة اعمال المحاماة باسمها . ومع عدم الاخلال بأحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية لا يجوز له أن يؤدى اعمال المحاماة لغير الجهة التى يعمل بها .

كما لا يجوز للمحامى فى هذه الادارات القانونية الحضور أمام المحاكم الجنائية فيما عدا دعاوى الحق المدنى التى تكون الهيئة أو الشركة أو المؤسسة طرفاً فيها والدعاوى التى ترفع على مديرها أو العاملين بها بسبب أعمال وظائفهم .

مادة ٩ - يجوز للمحامى مزاولة أعمال المحاماة فى البنوك وشركات المساهمة الخاصة والجمعيات التعاونية ، ومع عدم الاخلال بأحكام قانون العمل تكون علاقة المحامى بهذه الجهات ولو اقتصر عمله عليها ، علاقة وكالة .



## الباب الاول

### فى القيد بجدول المحامين

## الفصل الاول

### فى جداول المحامين

مادة ١٠ - للمحامين المشتغلين جدول عام تقيد فيه اسمائهم ومحال اقامتهم ومقار ممارستهم المهنة ، واسم الجهة التى يعملون بها اذا كانوا من المحامين بالادارات القانونية المرخص لهم بالعمل فيها طبقا لاحكام هذا القانون .

ويلحق بهذا الجدول الجداول الآتية :

- ١ - جدول للمحامين تحت التمرين .
  - ٢ - جدول للمحامين المقبولين امام المحاكم الابتدائية وما يعادلها .  
وتعتبر المحاكم الادارية معادلة للمحاكم الابتدائية .
  - ٣ - جدول للمحامين المقبولين امام محاكم الاستئناف وما يعادلها .  
وتعتبر محاكم القضاء الادارى معادلة لمحاكم الاستئناف .
  - ٤ - جدول للمحامين المقبولين امام محكمة النقض وما يعادلها .  
وتعتبر المحكمة الادارية العليا والمحكمة الدستورية العليا معادلة لمحكمة النقض .
  - ٥ - جدول للمحامين غير المشتغلين .
  - ٦ - جدول خاص للمحامين المنتسبين يقيدا فيه المحامون العرب الذين يقرر قبولهم طبقا لاحكام هذا القانون .
- مادة ١١ - تحفظ نسختان من الجدول العام والجداول الملحقه بمقر النقابة العامة وتودع نسخة منه بمقر كل محكمة من محاكم الاستئناف ومحاكم القضاء الادارى ولدى النائب العام .
- وتودع نسخة من جدول المحامين امام محكمة النقض بمقرها وبمقر كل من المحكمة الادارية العليا والمحكمة الدستورية العليا .
- ويكون بكل نقابة فرعية جدول عام وجداول ملحقة مقصورة على اثبات اسماء المحامين الذين توجد مقارهم فى دائرتها .

مادة ١٢ - يعهد بالجدول العام والجداول الملحقه الى لجنة قبول المحامين المنصوص عليها فى المادة (١٦) . وتتولى هذه اللجنة مراجعة هذه الجداول دوريا والتثبت من مطابقة البيانات الواردة به لقرارات لجان القبول ، وعرض حالات المقيدين بها السنين لتقتضى حالاتهم نقل اسمائهم الى جدول غير المشتغلين .

## الفصل الثانى

## فى القيد فى الجدول العام

**مادة ١٣ —** يشترط فيمن يطلب قيد اسمه فى الجدول العام ، كما يشترط فى استمرار قيده فى هذا الجدول ان يكون :

- ١ — متمتعاً بالجنسية المصرية .
- ٢ — متمتعاً بالاهلية المدنية الكاملة .
- ٣ — حائزاً على شهادة الحقوق من احدى كليات الحقوق فى الجامعات المصرية أو على شهادة من احدى الجامعات الاجنبية تعتبر معادلة لها طبقاً لاحكام القوانين واللوائح الجامعية المعمول بها فى مصر .
- ٤ — الا يكون قد سبق صدور حكم عليه فى جناية أو فى جنحة ماسة بالشرف أو الامانة أو الاخلاق ما لم يكن قد رد اعتباره اليه .
- ٥ — ان يكون محمود السيرة حسن السمعة اهلاً للاحترام الواجب للمهنة والا تكون قد صدرت ضده احكام جنائية أو تأديبية أو اعتزل وظيفته أو مهنته أو انقطعت صلتة بها لاسباب ماسة بالشرف أو الامانة أو الاخلاق .
- ٦ — الا يكون عضواً عاملاً فى نقابة مهنية أخرى .
- ٧ — ان يسدد رسم القيد والاشتراك السنوى طبقاً لاحكام هذا القانون .
- ٨ — ألا تقوم بشأنه حالة من حالات عدم جواز الجمع الواردة فى المادة التالية .

**مادة ١٤ —** لا يجوز الجمع بين المحاماة والاعمال الآتية :

- ١ — رئاسة مجلس الشعب أو مجلس الشورى .
- ٢ — منصب الوزارة .
- ٣ — الوظائف العامة فى الحكومة والهيئات العامة والادارة المحلية ، والوظائف فى شركات القطاع العام أو الوظائف الخاصة ، فيما عدا العمل بالادارة القانونية المصرح لها بذلك طبقاً لاحكام هذا القانون ، وفيما عدا اساتذة القانون فى الجامعات المصرية فى الحالات التى يجيزها هذا القانون .
- ولا تعد العضوية فى اللجان الحكومية العلمية أو المؤقتة أو القيام بمهام ذات صفة عرضية لا تستغرق اكثر من ستة شهور أو النسب لتدريس القانون فى الجامعات والمعاهد العليا وظيفة يحظر معها الجمع بينها وبين المحاماة .

٤ — الاشتغال بالتجارة .

٥ — شغل مركز رئيس مجلس الادارة أو العضو المنتدب أو عضو مجلس ادارة متفرغ في شركات المساهمة أو المدير في الشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات التضامن والتوصية .

٦ — المناصب الدينية .

مادة ١٥ — لا يجوز لمن ولى الوزارة أو كان مستشارا باحدى الهيئات القضائية أن يمارس المحاماة الا أمام محكمة النقض وما يعادلها ومحاكم الاستئناف وما يعادلها وذلك ما لم يكن قد سبق قبوله للمرافعة أمام محاكم الاستئناف على الاقل قبل توليه الوزارة أو تعيينه مستشارا بالهيئات القضائية .

ولا يجوز لاعضاء الهيئات القضائية السابقين الذين يقيدون بجدول المحامين مزاولة أعمال المحاماة أمام المحاكم التي كانوا يعملون بها وذلك لمدة سنة من تاريخ تركهم العمل بها على أن يكون لهم في جميع الاحوال ابداء الفتاوى والآراء القانونية واعداد العقود .

مادة ١٦ — يقدم طلب القيد بالجدول العام الى لجنة قبول المحامين التي تؤلف في النقابة العامة برئاسة النقيب أو وكيل النقابة في حالة غيابه وعضوية أربعة من المحامين المقبولين أمام محكمة النقض أو محاكم الاستئناف يختارهم مجلس النقابة من بين أعضائه سنويا .

ويرفق بطلب القيد الاوراق المثبتة لتوافر الشروط المبينة بالمادة (١٣) والتي يبينها النظام الداخلى للنقابة .

مادة ١٧ — تنعقد لجنة قبول المحامين مرة على الاقل كل شهر ، ويكون لها امانة من بين موظفي النقابة يختار النقيب اعضاءها ، وتحرر محاضر بأعمالها يوقع عليها من رئيس اللجنة .

ولا يصح انعقاد اللجنة الا بحضور ثلاثة اعضاء على الاقل ، على أن يكون من بينهم النقيب أو وكيل النقابة .

مادة ١٨ — تصدر اللجنة قرارها بعد التحقق من توافر شروط القيد ، وذلك خلال ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب . واذا كان قرارها برفض القيد تعين أن يكون مسببا ويخطر به طالب القيد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره .

مادة ١٩ — لطالب القيد التظلم من القرار الصادر برفض قيده خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره برفض طلبه . ويقدم التظلم الى لجنة القبول التي تفصل في التظلم بعد سماع أقواله .

ولطالب القيد اذا رفض تظلمه أو كانت قد انقضت مواعيد التظلم ان يطعن في القرار الصادر برفض التظلم أو رفض القيد أمام محكمة استئناف



القاهرة خلال ثلاثين يوما من تاريخ رفض التظلم أو من تاريخ انتهاء ميمماد التظلم على حسب الاحوال ، ويكون لطالب القيد الطعن أمام ذات المحكمة اذا لم يفصل في طلب قيده خلال المدة المبينة بالمادة السابقة .

وفي الحالات المبينة بالفقرات السابقة لا يجوز تجديد الطلب الا اذا زالت الاسباب المانعة من القيد .

**مادة ٢٠ -** لا يجوز للمحامى الذى يقيده اسمه بجدول المحاماة ان يزاول المهنة الا بعد حلف اليمين بالصيغة الآتية :

« اقسم بالله العظيم ان اؤدى أعمالى بالامانة والشرف وان احافظ على سر مهنة المحاماة وان احترم قوانينها وتقاليدها » .

ويكون حلف اليمين أمام لجنة قبول المحامين بحضور ثلاثة من اعضائها على الأقل . وتثبت اجراءات حلف اليمين فى محاضر اجتماعات اللجنة .

### الفصل الثالث

#### فى القيد بجدول المحامين تحت التمرين

**مادة ٢١ -** يكون قيد المحامى بجدول المحامين تحت التمرين لأول مرة اذا لم تتوافر فيه الشروط التى تسمح بقيده فى أحد الجداول الملحقه الاخرى . ويشترط للقيد فى هذا الجدول الا تجاوز سن طالب القيد اربعين سنة وقت تقديم الطلب .

**مادة ٢٢ -** يجب ان يلحق المحامى تحت التمرين بمكتب أحد المحامين المقبولين للمرافعة أمام محاكم الاستئناف أو محكمة النقض ، أو للعمل باحدى الادارات القانونية فى الجهات المرخص لها بذلك طبقا لاحكام هذا القانون تحت اشراف أحد المحامين المقبولين أمام تلك المحاكم من العاملين بالادارة القانونية لهذه الجهة . واذا تعذر على المحامى تحت التمرين ان يجد مكتباً للتمرين فيه ، يتولى مجلس النقابة الفرعية الحاقه بأحد مكاتب المحامين .

وعلى طالب القيد ان يرفق بطلب قيده بجدول المحامين تحت التمرين بيانا باسم المحامى الذى التحق بمكتبه وعنوانه مرفقا به موافقة المحامى ، أو بيانا بالادارة القانونية بالجهة التى التحق بها والتى يجوز للمحاميين مزاولة أعمال المحاماة فيها ضمم احكام هذا القانون واسم المحامى الذى سيتولى الاشراف عليه فى هذه الادارة مرفقا به موافقتها .

**مادة ٢٣ -** يقدم طلب القيد بجدول المحامين تحت التمرين مع طلب القيد بالجدول العام ويعرض على لجنة القبول طبقا لاحكام الفصل السابق .

**مادة ٢٤ -** مدة التمرين سنتان ، تنقص الى سنة واحدة بالنسبة للحاصلين على دبلوم أو أكثر من دبلومات الدراسات العليا فى القانون .

**مادة ٢٥ —** يكون تمرين المحامى فى السنة الاولى بأن يعاون المحامى الذى يتمرن بمكتبه أو الادارة القانونية التى الحق بها ، فى اعداد الابحاث والمراجع واستخلاص احكام المحاكم وتحضير صف الدعوى ومستنداتها .

ويجوز له الحضور أمام المحاكم الجزئية باسم المحامى الذى يتمرن بمكتبه أو عن محامى الادارة القانونية التى الحق بها دون ان يكون له الحق فى أن يوقع صف الدعوى أو المذكرات أو الاوراق التى تقدم الى المحاكم المذكورة أو الى مكاتب الشهر والتوثيق أو مكاتب السجل التجارى أو أن يعد عقودا باسمه .

**مادة ٢٦ —** للمحامى تحت التمرين فى السنة الثانية وللمحامى تحت التمرين الحاصل على دبلوم فى الدراسات العليا ، ان يترافع باسمه أمام المحاكم الجزئية — فيما عدا محاكم أمن الدولة والمحاكم المستعجلة ، وذلك تحت اشراف المحامى الذى التحق بمكتبه أو محامى الادارة القانونية التى الحق بها .

كما يجوز له الحضور باسمه فى تحقيقات النيابة والشرطة فى مواد المخالفات والجناح ، وباسم المحامى الذى يتمرن فى مكتبه فى الجنايات .

ويجوز له الحضور أمام المحاكم الابتدائية عن المحامى الذى يتمرن فى مكتبه أو محامى الادارة القانونية التى الحق بها .

كما يجوز له الحضور أمام هذه المحاكم عن محام آخر لبدء طلب بالتأجيل .

كما يجوز له أن يعد باسمه العقود التى لا تجاوز قيمتها خمسة آلاف جنيه والتى لا يحتاج الى شهر أو توثيق .

وفى جميع الاحوال لا يجوز للمحامى تحت التمرين تقديم فتوى كتابية باسمه أو التوقيع على العقود التى تقدم الى الشهر العقارى فيما عدا طلبات اثبات التاريخ .

**مادة ٢٧ —** لا يجوز للمحامى تحت التمرين أن يفتح مكتباً باسمه طوال فترة التمرين .

**مادة ٢٨ —** تنظم النقابات الفرعية للمحامين فى بداية كل سنة قضائية ولمدة ستة شهور ، محاضرات للمحامين تحت التمرين تتناول الجانب التطبيقى لاعمال المحاماة . وذلك طبقاً للمنهج الذى يحدده مجلس النقابة العامة ، ويدعى لاقاء هذه المحاضرات قدامى المحامين ورجال القضاء واساتذة القانون وخبرائه المتخصصين .

ولجلس النقابة أن ينشئ معهداً للمحاماة أو أن يستعين بمعاهد الدراسات القانونية فى كليات الحقوق بالاتفاق معها وذلك لتدريب المحامين تحت التمرين .

**مادة ٢٩ —** على كل محام من المقبولين أمام محكمة النقض أو من المقبولين أمام محاكم الاستئناف ممن مضى على قيده بجدولها خمس سنوات على الاقل أن يلحق بمكتبه محامياً تحت التمرين على الاقل . ويقرر له فى السنة الاولى

مكافأة لا تقل عن ثلاثين جنيها شهريا وفي السنة الثانية مكافأة لا تقل عن خمسين جنيها شهريا .

ويجوز لمجلس النقابة الفرعية ان يطلب من المحامين المقبولين امام محاكم النقض او محاكم الاستئناف ممن مضى على قيدهم بجدولها خمس سنوات على الاقل او من شركات المحامين زيادة عدد من يقبل للتمرين لديهم بما لا يجاوز ثلاث محامين ، وذلك في ضوء ما يراه من امكانيات المحامي او شركة المحامين وبعد سماع اقوال المحامي المطلوب منه زيادة عدد من يتمرنون لديه . وعند الخلاف يجوز لمجلس النقابة الفرعية او المحامي ان يرفع الامر الى مجلس النقابة العامة للفصل فيه نهائيا .

كما يجوز لمجلس النقابة الفرعية بناء على طلب المحامي المقبول امام محكمة النقض ومحاكم الاستئناف ان يقرر اعفائه من قبول اى محام للتمرين بمكتبه اذا رأى من ظروفه ما يبرر ذلك .

**مادة ٣٠ -** اذا انقضت اربع سنوات على قيد المحامي بجدول المحامين تحت التمرين ، دون ان يتقدم لقيد اسمه بجدول المحامين امام المحاكم الابتدائية يستبعد اسم المحامي من الجدول ويصدر باثبات ذلك قرار من لجنة القبول .

ويجوز للمحامي خلال سنة من انتهاء مدة الاربع سنوات المذكورة ان يطلب قيد اسمه بجدول المحامين امام المحاكم الابتدائية اذا توافرت فيه شروط هذا القيد على ان يسدد الى النقابة رسوما جديدة للقيد بالجدول العام بالاضافة الى رسوم القيد امام المحاكم الابتدائية .

فاذا انقضت سنة ثانية على استبعاد اسمه من الجدول دون ان يطلب اعادة قيده فلا يجوز اعادة قيد اسمه بعد ذلك الا في جدول المحامين تحت التمرين وبعد دفع رسوم القيد من جديد .

## الفصل الرابع

### فى القبول للمرافعة امام المحاكم الابتدائية

**مادة ٣١ -** يشترط لقيد اسم المحامي فى جدول المحامين امام المحاكم الابتدائية :

١ - ان يكون قد امضى دون انقطاع فترة التمرين المنصوص عليها فى المادة (٢٤) .

٢ - ان يرفق بطلبه صور المذكرات والابحاث والاوراق القضائية او العقود والفتاوى والآراء القانونية التى يكون قد عاون فى اعدادها مؤشرا عليها بذلك من المحامي الذى يتمرن بمكتبه او من مدير الادارة القانونية فى الجهة الملحق بها . وكذلك بيانا رسميا بالجلسات التى يكون قد حضرها خلال فترة التمرين .



٣ — ان يكون قد وازب على حضور المحاضرات التى تلقى على المحامين تحت التمرين والمشار إليها فى المادة (٢٨) . ويحدد مجلس النقابة العامة سنويا نسبة الحضور المطلوبة فى هذه المحاضرات .

٤ — ان يجتاز بنجاح الامتحان الذى ينظمه مجلس النقابة الفرعية طبقا للبرنامج والقواعد التى يقرها مجلس النقابة العامة .

ويسرى هذا الشرط على المحامين الذين يبدأ قيدهم بعد تاريخ العمل بهذا القانون وبعد صدور قرار مجلس النقابة العامة فى تنظيم الالتحاق بمعهد المحاماة أو معاهد الدراسات القانونية المنصوص عليها فى المادة (٢٨) .

مادة ٣٢ — يجوز قيد المحامى مباشرة أمام المحاكم الابتدائية اذا كان قد أمضى فترة التمرين فى أعمال تعد نظيرة لأعمال المحاماة وفق أحكام المادة (٤٨) .

مادة ٣٣ — يقدم طلب القيد فى جدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية الى لجنة قبول المحامين المنصوص عليها فى المادة (١٦) .

ولمجلس النقابة ان يشكل لجنة خاصة للقبول أمام المحاكم الابتدائية من خمسة من بين أعضائها يرأسها أقدمهم ، وتسرى عليها الأحكام المقررة بالنسبة للجنة قبول المحامين .

وتقدم طلبات القيد الى لجنة القبول المختصة مصحوبا بالمستندات المثبتة لتوافر شروط القيد وشهادة محددة تثبت عدم توظيفه وشهادة من النقابة الفرعية التى يقع فى دائرتها مكتب المحامى أو الادارة القانونية التى قضى فيها فترة التمرين وذلك طبقا لما يقرره النظام الداخلى للنقابة .

وتبلغ قرارات اللجنة بالقبول أو الرفض الى الطالب والى النقابة الفرعية المختصة خلال خمسة عشر يوما .

ولن رفض طلبه ان يطعن فى قرار الرفض أمام محكمة استئناف القاهرة خلال ثلاثين يوما من تاريخ ابلاغه بالقرار .

مادة ٣٤ — يجوز للمحامى المقيّد أمام المحاكم الابتدائية أن يفتح مكتباً باسمه منفرداً أو مع غيره . ويكون حضوره أمام المحاكم الجزئية والمحاكم الابتدائية والمحاكم الادارية التى تناظرها ويجوز له الحضور أمام محاكم الاستئناف ومحاكم القضاء الادارى نيابة عن أحد المحامين المقيدين أمام هذه المحاكم وعلى مسؤوليته . كما يكون له أن يحضر باسمه فى سائر التحقيقات التى تجرىها النيابة العامة .

وللمحامى المقيّد أمام المحاكم الابتدائية اعداد العقود المختلفة وشهرها وتوقيع الطلبات والأوراق المتعلقة بها ، وذلك فيما عدا عقود تأسيس شركات المساهمة وعقود الرهن الرسمى أو تعديلها .

ولا يجوز للمحامى أمام المحاكم الابتدائية اعطاء الآراء والفتاوى القانونية المكتوبة .

## الفصل الخامس

### في القبول للمرافعة أمام محاكم الاستئناف

**مادة ٣٥ -** يشترط لقييد المحامى أمام محاكم الاستئناف أن يكون المحامى قد اشتغل بالمحاماة فعلا ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ قيد اسمه بجدول المحامين المقبولين للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية .

ويثبت الاشتغال بالمحاماة بتقديم بيان رسمى بالجلسات التى يكون قد حضرها وبتقديم صور المذكرات والاوراق القضائية التى يكون قد باشرها أو الفتاوى والآراء القانونية أو العقود التى يكون قد اعدّها وان يقدم شهادة من النقابة الفرعية التى يزاول عمله فى دائرتها وشهادة جديدة تثبت عدم توظيفه وذلك طبقا لما يقرره النظام الداخلى للنقابة .

ويجوز استثناء القيد مباشرة أمام محاكم الاستئناف لمن لم يسبق قيده أمام المحاكم الابتدائية ، اذا كان قد اشتغل بأعمال تعد نظير لأعمال المحاماة طبقا لاحكام المادة (٥٠) وذلك لمدة خمس سنوات على الأقل .

ولا يجوز قبول القيد لأول مرة بجدول المحامين أمام محاكم الاستئناف لمن يكون قد انقطع عن مزاوله الاعمال القانونية النظرية مدة تجاوز عشر سنوات .

**مادة ٣٦ -** تقدم طلبات القيد أمام محاكم الاستئناف الى لجنة القبول المنصوص عليها فى المادة (١٦) .

ويجوز لمجلس النقابة أن يشكل لجنة خاصة للقبول أمام محاكم الاستئناف من خمسة من بين أعضائه يرأسها أقدمهم ، وتسمى عليها الاحكام المقررة بالنسبة للجنة قبول المحامين .

وتبلغ قرارات اللجنة بالقبول أو الرفض الى الطالب والى النقابة الفرعية المختصة خلال خمسة عشر يوما .

ولن يرفض طلبه أن يطعن فى قرار الرفض أمام محكمة استئناف القاهرة خلال ثلاثين يوما من تاريخ ابلاغه بالقرار .

**مادة ٣٧ -** للمحامى المقيّد بجدول محاكم الاستئناف وحده الحضور والمرافعة أمام جميع محاكم الاستئناف ومحاكم القضاء الادارى ، ولا يجوز قبول صحف الدعاوى أمام هذه المحاكم وما يعادلها الا اذا كان موقعا عليها منه ، والا حكم بعدم قبول الصحيفة .

ويكون للمحامى أمام محاكم الاستئناف حق الحضور والمرافعة أمام جميع المحاكم فيما عدا محاكم النقض والادارية العليا والدستورية العليا .

كما يكون له ابداء الفتاوى القانونية واعداد العقود وشهرها والقيام بكافة أعمال المحاماة الاخرى .

## الفصل السادس

### في القبول للمرافعة أمام محكمة النقض

**مادة ٣٨ —** ينشأ جدول خاص للمحامين المقبولين أمام محكمة النقض وما يعادلها وتعد المحكمة الادارية العليا والمحكمة الدستورية العليا في ذلك معادلة لمحكمة النقض .

**مادة ٣٩ —** يشترط لقبول طالب القيد بجدول المحامين أمام محكمة النقض أن يكون طالب القيد من الفئات الآتية :

١ — المحامين المقبولين أمام محاكم الاستئناف الذين يكون قد مضى على اشتغالهم بالمحاماة فعلا أمام هذه المحاكم سبع سنوات على الأقل وكانت لهم أبحاث أو مذكرات أو فتاوى قانونية مبتكرة .

٢ — اساتذة القانون في الجامعات المصرية الذين يكون قد مضى على تعيينهم ثلاث سنوات على الأقل في وظيفة الاستاذ .

٣ — المستشارون السابقون بالمحاكم وما يعادلها من وظائف الهيئات القضائية الذين يكون قد مضى على شغلهم هذه المناصب ثلاث سنوات على الأقل .

**مادة ٤٠ —** يقدم طلب القيد في جدول المحامين أمام محكمة النقض الى لجنة تشكل برئاسة رئيس محكمة النقض والنائب العام أو من ينوب عنهما ومن نقيب المحامين ومن عضوين يندبهما مجلس النقابة سنوياً من بين أعضائه أو غيرهم من المحامين المقبولين أمام محكمة النقض ، ويبلغ قرار اللجنة بالقبول أو الرفض الى الطالب وإلى النقابة العامة .  
وللمحامى الذى رفض طلبه ان يطعن في قرار الرفض أمام الدائرة الجنائية لمحكمة النقض خلال الاربعين يوماً التالية لابلاغه .

**مادة ٤١ —** في غير المواد الجنائية لا يجوز التقرير بالطعن أمام محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا والمحكمة الدستورية العليا ، الا للمحامين المقيدين بجدول المحامين أمام محكمة النقض والا حكم بعدم قبول الطعن كما لا يجوز لغيرهم الحضور عن الخصوم والمرافعة أمام هذه المحاكم .

**مادة ٤٢ —** لا يقبل حضور المحامين المقبولين أمام محكمة النقض من اساتذة الجامعات الا أمام هذه المحكمة والمحكمة الادارية العليا والمحكمة الدستورية العليا دون سائر المحاكم الاخرى . على أنه بالنسبة للمقيدين منهم بجدول المحامين أمام محكمة النقض عند العمل بأحكام هذا القانون يستمر حقهم في الحضور أمام محاكم الاستئناف وما يعادلها دون المحاكم الاخرى .

وفي جميع الحالات يجوز للمحامين المقبولين أمام محكمة النقض إبداء الفتاوى والآراء القانونية .



## الفصل السابع

## في جدول المحامين المنتسبين

**مادة ٤٣ -** ينشأ جدول خاص للمحامين المنتسبين ويقبل للقيّد فيه المحامون الذين ينتمون الى جنسية احدى الدول العربية والمقيّدون باحدى نقاباتها بشرط المعاملة بالمثّل . وتختص لجنة القبول المنصوص عليها في المادة (١٦) بالنظر في طلبات القيد بهذا الجدول ، ويسمى من يقيد به « محاميا منتسبا » .

**مادة ٤٤ -** مع عدم الاخلال بأحكام الاتفاقيات القضائية المبرمة بين مصر والدول العربية للمحامى المقيّد بجدول المنتسبين من رعايا هذه الدول ، المرافعة أمام المحاكم المصرية بالاشتراك مع محام مصرى في الدرجة المقابلة للدرجة التى يحق له المرافعة امامها طبقا لقانون بلده ، وذلك فيما عدا الطعون الدستورية والادارية .

كما يجوز لمجلس النقابة العامة ان يأذن للمحامين في الدول العربية ولو لم يتم قيدهم بجدول المحامين المنتسبين بالمرافعة في دعوى معينة طبقا للضوابط المبينة بالفقرة السابقة .

## الفصل الثامن

## في جدول المحامين غير المشتغلين

**مادة ٤٥ -** للمحامى الذى يرغب فى اعتزال المحاماة ان يطلب الى لجنة قبول المحامين المنصوص عليها في المادة ١٥ نقل اسمه الى جدول المحامين غير المشتغلين .

وعلى المحامى ان يطلب أيضا نقل اسمه الى جدول غير المشتغلين اذا تولى احدى الوظائف أو الاعمال التى لا يجوز الجمع بينها وبين المحاماة أو اذا كف عن مزاولة المهنة ويتعين عليه ان يخطر لجنة القبول بذلك خلال ثلاثين يوما .

وعلى الادارات القانونية في الجهات التى يجوز لمحاميها مزاولة اعمال المحاماة طبقا لاحكام هذا القانون اخطار النقابة بأى تغيير يطرأ على اعضاء هذه الادارات مما يستوجب نقل اسم العضو الى جدول غير المشتغلين .

**مادة ٤٦ -** للجنة قبول المحامين بعد سماع اقوال المحامى أو بعد اعلانه في حالة تخلفه عن الحضور ، أن تقرر نقل اسمه الى جدول المحامين غير المشتغلين اذا فقد شرطا من شروط القيد في الجدول العام المنصوص عليها في هذا القانون .

ويكون للمحامى حق الطعن أمام الدائرة الجنائية بمحكمة النقض في القرار الذى يصدر في هذا الشأن خلال الاربعين يوما التالية لاعلانه بهذا القرار .

**مادة ٤٧ —** يجوز لمن ينقل اسمه الى جدول غير المشتغلين ان يطلب اعادة قيده اذا كان من المحامين السابق قيدهم بجدول المحامين امام محاكم الاستئناف او محكمة النقض .

فاذا كان من غير هؤلاء فلا يجوز اعادة قيده الا اذا كان قد مارس اصلا نظرية لعمال المحاماة خلال المدة التي نقل فيها اسمه الى جدول غير المشتغلين .

وفي جميع الاحوال يشترط الا يزيد انقطاع المحامي عن ممارسة اعمال المحاماة او الاعمال النظرية لها على عشر سنوات ، مع عدم الاخلال بحقه في ان يطلب قيده من جديد في الجدول العام اذا توافرت فيه شروط هذا القيد .

## الفصل التاسع

### في الاعمال النظرية لعمال المحاماة

**مادة ٤٨ —** يعد نظيرا لعمال المحاماة عند تطبيق احكام القيد بجدول المحامين المشار اليها في الفصل السابق ، الوظائف الفنية في القضاء ومجلس الدولة والمحكمة الدستورية العليا والنيابة العامة والنيابة الادارية وادارة قضايا الحكومة وتدريس القانون في الجامعات .

وتعد مدة الدراسة للحصول على درجة الدكتوراه في القانون من احدى الجامعات المصرية او ما يعادلها في الخارج عملا نظريا للمحاماة بما لا يجاوز خمس سنوات .

ويصدر قرار من وزير العدل بعد موافقة مجلس النقابة العامة والمجلس الاعلى للهيئات القضائية بما يعتبر من الاعمال القانونية الاخرى التي تعد نظيرا لعمال المحاماة .

## الباب الثاني

### في حقوق المحامين وواجباتهم

## الفصل الاول

### في حقوق المحامين

**مادة ٤٩ —** للمحامي ان يسلك الطريق التي يراها ناجحا طبقا لاصول المهنة في الدفاع عن موكله ولا يكون مسئولا عما يورده في مرافعته الشفوية او في مذكراته المكتوبة مما يستلزمه حق الدفاع .

**مادة ٥٠ —** للمحامي حرية قبول التوكيل في دعوى معينة او عدم قبوله وفق ما يمليه عليه اقتناعه مع مراعاة ما تنص عليه المادتان ( ٦١ ، ٦٢ ) .

**مادة ٥١ -** للمحامى الحق فى أن يعامل من المحاكم وسائر الجهات التى يحضر أمامها بالاحترام الواجب للمهنة .

واستثناء من الاحكام الخاصة بنظام الجلسات والجرائم التى تقع فيها المنصوص عليها فى قانونى المرافعات والاجراءات الجنائية اذا وقع من المحامى أثناء وجوده بالجلسة لاداء واجبه أو بسببه اخلال بنظام الجلسة أو أى أمر يستدعى محاسبته نقابيا أو جنائيا ، يأمر رئيس الجلسة بتحرير محضر بما حدث ويحيله الى النيابة العامة ويخطر النقابة الفرعية المختصة بذلك .

**مادة ٥٢ -** فى الحالات المبينة بالمادة السابقة لا يجوز القبض على المحامى أو حبسه احتياطيا . ولا ترفع الدعوى العمومية فيها الا بأمر من النائب العام أو من ينوب عنه من المحامين العامين .

ولا يجوز أن يشترك فى نظر الدعوى الجنائية أو دعوى المساءلة النظامية المرفوعة على المحامى أحد من أعضاء الهيئة التى وقع الاعتداء عليها .

**مادة ٥٣ -** لا يجوز التحقيق مع محام أو تفتيش مكتبه الا بمعرفة أحد رؤساء النيابة العامة ، ويجب على النيابة العامة أن تخطر مجلس النقابة الفرعية قبل البدء فى تحقيق أى شكوى أو بلاغ ضد محام بوقت مناسب والا تباشر التحقيق الا فى حضور ممثل النقابة .

ولجلس النقابة المختص أن ينبى عنه أحد المحامين لحضور التحقيق وذلك دون اخلال بحق المحامى الذى يجرى التحقيق معه فى الاستعانة بمن يختاره من زملائه المحامين .

ولا يجوز حرمان المحامى المتهم من الاستعانة بمحام اذا كان التحقيق بشأن جناية أو جنحة متعلقة بعمله أو بنشاطه المهني ولو قررت النيابة اجراء التحقيق فى غيبة الخصوم .

**مادة ٥٤ -** للمحامى حق الاطلاع على الدعاوى والاوراق القضائية والحصول على البيانات المتعلقة بالدعاوى التى يباشرها .

ويجب على جميع المحاكم والنيابات ودوائر الشرطة ومأموريات الشهر العقارى وغيرها من الجهات التى يمارس المحامى مهنته امامها ان تقدم له التسهيلات التى يقتضيها القيام بواجبه وتمكينه من الاطلاع على الاوراق والحصول على البيانات وحضور التحقيق مع موكله وفقا لاحكام القانون ولا يجوز رفض طلباته بدون مسوغ قانونى .

**مادة ٥٥ -** للمحامى المرخص له من النيابة العامة بزيارة أحد المحبوسين فى السجون العمومية حق زيارته فى أى وقت والاجتماع به على انفراد ، وفى مكان لائق داخل السجن .

**مادة ٥٦ -** يعاقب كل من تعدى على محام أو اهله بالاثساره أو القول أو التهديد أثناء قيامه بأعمال مهنته أو بسببها بالعقوبة المقررة لمن يبريئكب هذه الجريمة ضيد أحد أعضاء هيئة المحكمة .



**مادة ٥٧ -** لا يجوز الحجز على مكتب المحامى وكافة محتوياته المستخدمة في مزاوله المهنة .

ويجوز لورثة المحامى التنازل عن حق ايجار مكتب مورثهم بالجسد لمزاولة مهنة حرة أو حرفة غير مقلقة للراحة أو مضرة بالصحة .

**مادة ٥٨ -** للمحامى ، تحت مسئوليته ان ينيب عنه فى الحضور او فى المرافعة او غير ذلك من أعمال المحاماة محاميا آخر من المحامين الذين يجيز لهم هذا القانون القيام بالعمل المنوب به .

**مادة ٥٩ -** لا يلتزم المحامى الذى يحضر عن موكله بمقتضى توكيل عام ان يودع التوكيل بملف الدعوى على ان يكتفى بالاطلاع عليه وإثبات رقمه وتاريخه والجهة المحرر امامها بمحضر الجلسة .

ويقبل فى التوكيل الصادر من محام الى زميل له فى دعوى شخصية خاصة به ، ان يكون توكيلا مصدقا عليه من النقابة الفرعية المختصة .

**مادة ٦٠ -** لا يجوز فى غير المواد الجنائية التقرير بالطعن امام محكمة النقض او المحكمة الادارية العليا الا من المحامين المقررين لديها سواء كان ذلك عن انفسهم او بالوكالة عن الغير .

كما لا يجوز تقديم صحف الاستئناف او تقديم الدعاوى امام محكمة القضاء الادارى الا اذا كانت موقعة من أحد المحامين المقررين امامها .

كذلك لا يجوز تقديم صحف الدعاوى او طلبات اوامر الاداء للمحاكم الابتدائية والادارية الا اذا كانت موقعة من أحد المحامين المقررين امامها على الاقل .

كذلك لا يجوز تقديم صحف الدعاوى او طلبات اوامر الاداء للمحاكم الجزئية الا اذا كانت موقعة من أحد المحامين المشتغلين وذلك متى بلغت او تجاوزت قيمة الدعوى او امر الاداء خمسين جنيها .

**مادة ٦١ -** مع مراعاة حكم الفقرة الثانية من المادة (٣٥) لا يجوز تسجيل العقود التى تزيد قيمتها على الف وخمسمائة جنيه او التصديق او التأشير عليها بأى اجراء امام مكاتب الشهر والتوثيق أو امام الهيئة العامة للاستثمار وغيرها الا اذا كانت موقعة من أحد المخالفين المقبولين للمرافعة امام المحاكم الابتدائية على الاقل ومصدقا على توقيعه من النقابة الفرعية المختصة بصفته ودرجة قيده .

**مادة ٦٢ -** يشترط أن يتضمن النظام الاساسى لى شركة من الشركات الخاصة التى يتطلب القانون ان يكون لها مراقب حسابات ، تعيين مستشار قانونى لها من المقبولين امام محاكم الاستئناف على الاقل ولا يقبل تسجيل هذه الشركات فى السجل التجارى الا بعد التحقق من استيفاء ذلك .

ويسرى هذا الحكم على الشركات المذكورة القائمة عند العمل بأحكام هذا القانون وذلك عند تجديد قيدها بالسجل التجارى .

**مادة ٦٣ —** يقبل المحامون المقيدون بجدول محاكم الاستئناف على الأقل للقيّد في جداول الحراس القضائيين ووكلاء الدائنين .

## الفصل الثاني

### في واجبات المحامين

**مادة ٦٤ —** على المحامى أن يلتزم في سلوكه المهني والشخصي بمبادئ الشرف والاستقامة والنزاهة وأن يقوم بجميع الواجبات التي يفرضها عليه هذا القانون والنظام الداخلى للنقابة ولوائحها وآداب المحاماة وتقاليدها .

**مادة ٦٥ —** يلتزم المحامى بأن يدافع عن المصالح التي تعهد اليه بكفاية وتجرد وأن يبذل في ذلك غاية جهده وعنايته .

ولا يجوز له النكوص عن الدفاع عن متهم في دعوى جنائية الا اذا استشعر انه لن يستطيع بسبب ظروفه أو ملائسات الدعوى ان يؤدي واجب الدفاع فيها بأمانة وكفاية .

**مادة ٦٦ —** على المحامى تقديم المساعدات القضائية للمواطنين غير القادرين وغيرهم في الحالات التي ينص عليها هذا القانون . وعليه أن يؤدي واجبه عن ينسحب للدفاع عنه بنفس العناية التي يبذلها اذا كان موكلا .

ولا يجوز للمحامى المنتدب للدفاع ان يتنحى عن مواصلة الدفاع الا بعد استئذان المحكمة التي يتولى الدفاع امامها وعليه أن يستمر في الحضور حتى تقبل تنحيته ويعين غيره .

**مادة ٦٧ —** على المحامى أن يمتنع عن اداء الشهادة عن الوقائع أو المعلومات التي علم بها عن طريق مهنته اذا طلب منه ذلك من ابلغها اليه ، الا اذا كان ذكرها له بقصد ارتكاب جريمة أو جنحة .

**مادة ٦٨ —** لا يجوز لمن تولى وظيفة عامة أو خاصة وانتهت علاقته بها واشتغل بالمحاماة أن يقبل الوكالة بنفسه أو بواسطة محام يعمل في مكتبه بأية صفة كانت في دعوى ضد الجهة التي كان يعمل بها وذلك خلال السنوات الثلاث التالية لانتهاء علاقته بها .

ويسرى هذا الحظر على المحامى الذى يتولى عضوية مجلس الشعب ومجلس الشورى أو المجالس المحلية بالنسبة للدعاوى التي ترفع على هذه المجالس .

**مادة ٦٩ —** يرفع المحامى في مخاطبته الحاكم عند انعقادها أن يكون ذلك بالتوقيع اللازم وإن يعمل على أن تكون علاقته بأعضاء الهيئات القضائية قائمة على التعاون والاحترام المتبادل .

**مادة ٧٠ —** يرعى المحامى فى معاملته لزملائه ما تقتضى به قواعد اللياقة وتقاليد المحاماة .

وفى ما عدا الدعاوى المستعجلة يجب عليه أن يستأذن مجلس النقابة الفرعية التى يتبعها المحامى اذا اراد مقاضاة زميله له .

**٨** كما لا يجوز فى غير الدعاوى المستعجلة وجهالات الادعاء بالحق المدنى ان يقبل الوكالة فى دعوى أو شكوى مقدمة ضد زميله الا بعد استئذان رئيس النقابة الفرعية التى يتبعها المحامى .

واذا لم يصدر الاذن فى الحالتين المبينتين بالفقرتين السابقتين خلال خمسة عشر يوما كان للمحامى اتخاذ ما يراه من اجراءات .

**مادة ٧١ —** على المحامى ان يمتنع عن سب خصم موكله أو ذكر الامور الشخصية التى تسيء اليه أو اتهمه بما يمس شرفه وكرامته ، ما لم تستلزم ذلك ضرورة الدفاع عن مصالح موكله .

**مادة ٧٢ —** لا يجوز للمحامى ان يدلى بتصريحات أو بيانات عن القضايا المنظورة التى يتولى الدفاع فيها أو ان ينشر امورا من شأنها التأثير فى سير هذه الدعاوى لصالح موكله أو ضد خصمه .

**مادة ٧٣ —** لا يجوز للمحامى ان يتوسل فى مزاولة مهنته بوسائل الدعاية أو الترغيب أو استخدام الوسطاء أو الايحاء بأى نفوذ أو صلة حقيقية أو مزعومة ولا يجوز ان يضع على أوراقه أو لافتة مكتبه ، أى القاب غير اللقب العلمى وبيان درجة المحكمة المقبول للمرافعة امامها ، ويحظر استخدام لقب المستشار كلقب يسبق اسم المحامى ولو كان صاحبه قد سبق له شغل هذا المنصب فى القضاء .

**مادة ٧٤ —** مع عدم الاخلال بحقوق ورثة المحامى ، لا يجوز أن تخصص حصة من أتعاب المحامى لشخص من غير المحامين ولو كان من موظفى مكتبه .

**مادة ٧٥ —** يكون حضور المحامى أمام جميع المحاكم بالرداء الخاص بالمحاماة ، وعلى المحامى أن يحافظ على أن يكون مظهره لائقا وجديرا بالاحترام .

**مادة ٧٦ —** مع مراعاة الاحكام الخاصة بالمحامين اعضاء الادارات القانونية يجب على المحامى أن يتخذ له مكتبا لائقا فى دائرة النقابة الفرعية المقيده بها .

**مادة ٧٧ —** يلتزم المحامى بالاشراف على الموظفين العاملين بمكتبه ومراقبة سلوكهم والتحقق من أنهم يؤدون ما يكلفون به بأمانة وصدق .



ويجب أن يكون التوكيل الصادر من المحامي الى أحد موظفي مكتبه مقصورا على القيام بالاطلاع نيابة عن المحامي وتقديم الاوراق واستلامها ودفع الرسوم والامانات واستردادها .

ويقبل في هذا التوكيل ان يكون مصدقا عليه من النقابة الفرعية المختصة .

**مادة ٧٨ -** لا يجوز للمحامي التوقية على صحف الدعاوى والطعون وسائر اوراق المحضرين والعقود المقدمة للشهر العقاري أو الحضور والمرافعة بالمخالفة لاحكام ممارسة أعمال المحاماة المنصوص عليها في هذا القانون والا حكم بعدم قبول الاجراء أو بطلانه بحسب الاحوال وذلك مع عدم الاخلال بمسئولية المحامي طبقا لاحكام هذا القانون ومسئوليته قبل من اضر به الاجراء المخالف .

### الفصل الثالث

#### في علاقة المحامي بموكله

**مادة ٧٩ -** يتولى المحامي تمثيل موكله في النزاع الموكل فيه في حدود ما يعهد به اليه وطبقا لطلباته ، مع احتفاظه بحرية دفاعه في تكيف الدعوى وعرض الاسانيد القانونية طبقا لاصول الفهم القانوني السليم .

**مادة ٨٠ -** يتولى المحامي اخطار موكله بمراحل سير الدعوى وما يتم فيها وان يبين له موقفه فيها وفق تقديراته وان يحيطه علما بتصوراتها . وعليه ان يبادر الى اخطاره بما يصدر من احكام فيها وان يقدم له النصيح فيما يتعلق بالطعن في الحكم اذا كان في غير مصلحته وان يلفت نظره الى مواعيد الطعن .

**مادة ٨١ -** على المحامي ان يحتفظ بما يفضى به اليه موكله من معلومات ، ما لم يطلب منه ابداءها للدفاع عن مصالحه في الدعوى .

**مادة ٨٢ -** على المحامي ان يمتنع عن بدء أية مساعدة ولو من قبيل المشورة لخصم موكله في النزاع ذاته أو في نزاع مرتبط به اذا كان قد أبدى فيه رأيا للخصم أو سبقت له وكالة عنه فيه شتم تنحى عن وكالته وبصفة عامة لا يجوز للمحامي أن يمثل مصالح متعارضة .

ويسرى هذا الحظر على المحامي وشركائه وكل من يعمل لديه في نفس المكتب من المحامين بأية صفة كانت .

**مادة ٨٣ -** لا يجوز للمحامي أن يبتاع كل أو بعض الحقوق المتنازع عليها اذا كان يتولى الدفاع بشأنها

**مادة ٨٤ —** يجب على المحامي أن يتفق كتابة مع موكله على تحديد أتعابه وشروط استحقاقها ما لم يتم مانع يحول بينه وبين ذلك ولو كان المانع ادبياً أو بسبب ظروف الاستعجال أو إذا تفرغت عن الدعوى موضوع الاتفاق دعاوى لم تكن ملحوظة عند الاتفاق .

ويحدد المحامي أتعابه مع موكله بمراعاة ظروف الدعوى ومدى ما ينتظر أن يبذل فيها من جهد ووقت ومدى أهمية ما يثيره من نقاط قانونية دون أن تكون ملاءة الموكل أساساً لتحديد هذه الأتعاب بصرف النظر عن الجهد المطلوب بذله .

وعلى المحامي في حالة عدم الاتفاق كتابة على الأتعاب ، أن يخطر موكله قبل مباشرة التوكيل بمستوى الأتعاب التي يجري مكتبه على التعامل بها . ويجوز أن يكون تحديد هذه الأتعاب على أساس مبلغ معين لكل ساعة عمل مبذولة ، أو أن تحدد جزائياً ، أو على أساس نسبة مما قد يحكم به في الدعوى ، على ألا تتجاوز هذه النسبة عشرين في المائة مما قد يقضى به لصالح الموكل نهائياً ، وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يكون أساس تعامل المحامي مع موكله أن تكون أتعابه حصة عينية من الحقوق المتنازع عليها .

**مادة ٨٥ —** إذا أنهى المحامي الدعوى أو النزاع صلحاً أو تحكيمياً وفق مافوضه به موكله استحق الأتعاب المتفق عليها ما لم يكن قد تم الاتفاق على غير ذلك .

كما يستحق المحامي أتعابه إذا أنهى موكله الوكالة بغير سند قانوني قبل إتمام المهمة الموكولة اليه .

وفي حالة وفاة المحامي قبل أداء العمل الموكل به يكون لورثته الحق في طلب تقدير أتعاب ما أداه من أعمال في ضوء الجهد المبذول ومع مراعاة ما يكون قد تضمنه الاتفاق بين مورثهم وبين الموكل .

**مادة ٨٦ —** للمحامي إذا وقع خلاف بينه وبين موكله بشأن تحديد أتعابه في حالة عدم الاتفاق كتابة عليها أن يقدم إلى النقابة الفرعية التي يتبعها طلباً بما يحدده من أتعاب ويعرض هذا الطلب على لجنة يشكلها مجلس النقابة الفرعية من ثلاثة من أعضائه ويخطر الموكل بالحضور أمامها لإبداء وجهة نظره . وعلى اللجنة أن تتولى الوساطة بين المحامي وموكله ، فإذا لم يقبل الطرفان ما تعرضه عليهما ، فصلت في موضوع الطلب خلال ستين يوماً على الأكثر بقرار مسبب ، والا جاز لكل من الطرفين أن يلجأ مباشرة إلى المحكمة المختصة .

وإذا قبل الطرفان ما تعرضه عليهما خسر محضر بذلك يوقع عليه الطرفان مع ممثل النقابة الفرعية وتوضع عليه الصيغة التنفيذية بواسطة قاضي الأمور الوقتية المختص وذلك بغير رسوم .

وفي حالة وفاة المحامي يكون لورثته نفس حقوقه في طلب تقدير أتعاب مورثهم عن الجهد المبذول خلال المدة السابقة على الوفاة .

**مادة ٨٧ -** لا يجوز الطعن في قرارات التقدير التي تصدرها النقابات الفرعية الا بطريق الاستئناف ، ويرفع الاستئناف للمحكمة التي يقع في دائرة اختصاصها مكتب المحامي وذلك طبقا لاحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية .

ولا يكون أمر التقدير نافذا الا بعد انتهاء ميعاد الاستئناف أو صدور الحكم فيه . وتوضع الصيغة التنفيذية على قرارات التقدير النهائية بواسطة قاضي الامور الوقتية المختص وذلك بغير رسوم .

**مادة ٨٨ -** يسقط حق المحامي في مطالبة موكله أو ورثته بالاتعاب عند عدم وجود اتفاق كتابي بشأنها بمضى خمس سنوات من تاريخ انتهاء الوكالة أو من تاريخ وفاة الموكل حسب الاحوال . وتنقطع هذه المدة بالمطالبة بها بكتاب موصى عليه .

**مادة ٨٩ -** للمحامي الحق في أن يسترد من موكله ما يكون قد أنفقه من مصروفات مؤيدة بالمستندات أو مما يجرى به العرف .

**مادة ٩٠ -** لاتعاب المحامين وما يلحق بها من مصروفات امتياز يلي مباشرة حق الخزانة العامة على ما آل الى موكله نتيجة عمل المحامي أو الحكم في الدعوى موضوع الوكالة وعلى ضمانات الافراج والكفالات أيا كان نوعها .

**مادة ٩١ -** على المحامي عند انتهاء توكيله لاي سبب من الاسباب أن يقدم بيانا الى موكله بما يكون قد تم دفعه أو تحصيله ناشئا عن الدعوى أو بمناسبتها . وان يرد الى الموكل جميع ما سلمه اليه من اوراق أو مستندات ما لم يكن قد تم ايداعها في الدعوى ، وان يوافيه بصور المذكرات والاعلانات التي تلقاها باسمه .

ومع ذلك لا يلتزم المحامي بأن يسلم موكله مسودات الاوراق التي حررها في الدعوى ولا الكتب الواردة اليه . ومع ذلك يجب على المحامي أن يعطى موكله صورا من هذه الاوراق بناء على طلب الموكل وعلى نفقته .

**مادة ٩٢ -** عند وجود اتفاق كتابي على الاتعاب يحق للمحامي حبس الاوراق والمستندات المتعلقة بهوكله أو حبس المبالغ المحصلة لحسابه بما يعادل مطلوبه من الاتعاب التي لم يتم سدادها له وفق الاتفاق .

واذا لم يكن هناك اتفاق كتابي على الاتعاب ، كان للمحامي أن يستخرج صورا من هذه الاوراق والمستندات التي تصلح سنداً له في المطالبة ، وذلك على نفقة موكله . ويلتزم برد الصور الاصلية لهذه الاوراق متى استوفى من موكله مصروفات استخراجها .

وفي جميع الاحوال يجب أن يراعى الا يترتب على حبس الاوراق والمستندات تفويت أي ميعاد محدد لاتخاذ إجراء قانوني يترتب على عدم مراعاته سقوط الحق فيه .



**مادة ٩٣ —** يستطحق الموكل فى مطالبة محاميه برء الاوراق والمستندات والحقوق المدنية على عقد الوكالة بمضى خمس سنوات من تاريخ انتهاء وكالته ، وتنقطع هذه المدة بالمطالبة بها بكتاب موصى عليه .

**مادة ٩٤ —** لا يجوز للمحامى ان يتنازل عن التوكيل فى وقت غير لائق . ويجب عليه ان يخطر موكله بكتاب موصى عليه بتنازله عن التوكيل وان يستمر فى اجراءات الدعوى شهرا على الاقل متى كان ذلك لازما للدفاع عن مصالح الموكل .

ويتعين على المحكمة تأجيل الدعوى المدة للكانية لتوكيل محام آخر .

### الفصل الرابع

#### فى المساعدات القضائية

**مادة ٩٥ —** تقوم مجالس النقابات الفرعية بتشكيل مكاتب تابعة لها لتقديم المساعدات القضائية لغير القادرين من المواطنين فى دائرة اختصاص كل منها . وتشمل هذه المساعدات القضائية رفع الدعاوى والحضور فيها وفى تحقيقات النيابة العامة واعطاء المشورة القانونية وصياغة العقود .

ويصدر مجلس النقابة العامة نظاما لمكاتب المساعدات القضائية يبين كيفية ترتيب المحامين بهذه المكاتب والمكافآت التى تدفع لهم وشروط انتفاع المواطنين بخدماتها .

**مادة ٩٦ —** مع عدم الاخلال بحكم المادة السابقة يندب مجلس النقابة الفرعية محاميا للحضور عن المواطن الذى يتقرر اعفاؤه من الرسوم القضائية لاعساره .

ويقوم المحامى المنتدب بالدفاع عنه امام القضاء بغير اقتضاء اى اتعاب منه .

**مادة ٩٧ —** اذا رفض عدة محامين قبول الوكالة فى دعوى من الدعاوى التى يتطلب القانون اتخاذ الاجراء القانونى فيها عن طريق مكتب محام . يندب مجلس النقابة الفرعية بناء على طلب صاحب الشأن محاميا لاتخاذ الاجراء القانونى والحضور والمرافعة ، ويحدد مجلس النقابة اتعابه بموافقة صاحب الشأن .

**مادة ٩٨ —** فى حالة وفاة المحامى او استبعاد اسمه او محوه من الجدول او تقييد حريته وبصورة عامة فى جميع الاحوال التى يستحيل فيها عليه ممارسة المحاماة ومتابعة اعمال ودعاوى موكله ، يندب مجلس النقابة الفرعية محاميا من نفس درجة القيد على الاقل تكون مهمته اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالمحافظة على مصالح الموكلين وتصفية المكتب اذا كان لذلك مقتضى . وتتم هذه التصفية بموافقة ذوى الشأن وتحت اشراف مجلس النقابة الفرعية .

**مادة ٩٩ —** يكون نذب المحامين في الحالات السابقة بالدور من الكشف السنوية التي تعدها النقابة الفرعية لهذا الغرض من بين المحامين المقيدين أمام محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية الذين يزاولون المهنة استقلالا وبقرار من مجلسها . وفي حالة الاستعجال يصدر القرار من نقيب النقابة الفرعية ، ويجوز لمجلس النقابة الفرعية وحده الاستثناء من الدور نظرا لطبيعة الدعوى أو بناء على طلب المحامي الذي يتولى اجراءات اعفاء موكله المعسر من الرسوم .

ويجب على المحامي المنتدب ان يقوم بما يكلف به ولا يسوغ له ان يتنحى الا لاسباب تقبلها الجهة التي ندبته .

**مادة ١٠٠ —** تعفى الاتعاب التي تقرر للمحامي في حالة الانتداب كما تعفى المكافآت التي تدفع في حالات المساعدات القضائية من جميع أنواع الضرائب .

## الفصل الخامس

### المسئولية التأديبية

**مادة ١٠١ —** يعد سلوكا مهنيا مستوجبا للمسئولية التأديبية اتيان المحامي احد الافعال الآتية :

( ١ ) الاخلال بالواجبات المنصوص عليها في الفصلين الثاني والرابع من هذا الباب .

(ب) الاخلال بأداب المهنة المتعلقة بصلات المحامي بموكله المنصوص عليها في الفصل الثالث من هذا الباب .

(ج) ارتكاب جريمة مخرلة بالشرف أو الاعتبار وصدور حكم نهائي عليه فيها بالادانة .

(د) تقديم بيانات غير صحيحة عند طلب القيد أو التدرج في القبول في جداول المحامين .

(هـ) مخالفة الاحكام المتعلقة بممارسة المهنة .

**مادة ١٠٢ —** مع عدم الاخلال بسلطة مجلس النقابة العامة في التحقيق ، يحال المحامي الذي ينسب اليه مخالفة مسلكية مما هو مبين بالمادة السابقة الى لجنة يشكلها مجلس النقابة الفرعية سنويا لتحقيق الشكاوى التي تقدم ضد المحامين .

وتكون الاحالية الى هذه اللجنة بقرار من رئيس النقابة الفرعية .

**مادة ١٠٣ —** تتولى لجنة التحقيق المنصوص عليها في المادة السابقة التحقيق مع المحامي فيما نسب اليه . ويجوز لها ان تنتدب احد أعضائها للقيام بهذا التحقيق أو بأى اجراء فيه . ويكون تحقيقها مكتوبا ويوقع عليه من رئيس اللجنة أو العضو الذي قام باجراء التحقيق وتسمع فيه أقوال المحامي في جميع الاحوال .

وإذا رفض المحامي ابداء أقواله أو لم يحضر رغم أخطاره جاز السير في إجراءات التحقيق .

ويجوز أن يتولى التحقيق مع المحامي لجنة يشكلها مجلس النقابة العامة من أعضائه .

**مادة ١٠٤ —** يحال المحامي الى المحكمة التأديبية بقرار من مجلس النقابة الفرعية المختص ، بناء على التحقيق الذي أجرته لجنة التحقيق . ولا يجوز أن يشترك في اصدار القرار أحد من أعضاء هذه اللجنة .

كما يجوز أن تكون الاحالة بقرار من مجلس النقابة العامة أو من النائب العام أو المحامي العام لدى محكمة الاستئناف التي يوجد بها مقر المحامي .

**مادة ١٠٥ —** اذا تبينت المحكمة بمناسبة دعوى منظورة أمامها ، أن المحامي قد سلك سلوكا يستوجب مساءلته تأديبيا ، كان لها أن تطلب من مجلس النقابة الفرعية المختص أو من النائب العام أو المحامي العام لدى محكمة الاستئناف التي يوجد بها مقر المحامي ، مساءلته تأديبيا .

وعلى المحكمة في حالة صدور حكم بالإدانة على أحد المحامين في جنائية أو في جنحة مخلة بالشرف والامانة أن تبلغه الى النقابة الفرعية المختصة .

**مادة ١٠٦ —** تكون المساءلة التأديبية للمحامين بجميع درجاتهم فيما عدا المحامين تحت التمرين من اختصاص مجلس يشكل برئاسة رئيس محكمة الاستئناف التي يقع في دائرتها مقر المحامي أو من أحد نوابه ، ومن عضوية اثنين من مستشاري هذه المحكمة ، واثنين من المحامين يختار أحدهما مجلس النقابة الفرعية المختص ويختار ثانيهما المحامي المقدم ضده طلب المساءلة التأديبية .

**مادة ١٠٧ —** يحدد رئيس المجلس المشار اليه في المادة السابقة ميعاد جلسة المحاكمة التأديبية ويخطر بها المحامي قبل الموعد بأسبوع على الأقل .

وعلى مجلس النقابة والمحامي اخطار رئيس المجلس باسم ممثله قبل موعد الجلسة بثلاثة أيام ، فاذا لم يتم أحدهما بالاطار أو لم يحضر ممثله في الموعد المحدد ، كان لرئيس المجلس السير في الاجراءات ويعد انعقاد المجلس صحيحا في هذه الحالة .

**مادة ١٠٨ —** ينظر طلب المساءلة التأديبية في جلسة غير علنية ويحضر المحامي بشخصه امام المجلس المشار اليه وله ان يقدم دفاعه كتابية أو أن يستعين بأحد المحامين من الدرجة المقبول أمامها على الأقل ، وإذا لم يحضر جاز الحكم في غيبته بعد التحقق من صحة أخطاره . وينصدر قرار المجلس في جلسة علنية على أن يكون مسببا .

**مادة ١٠٩ —** تكون مساءلة المحامين تحت التمرين تأديبيا امام مجلس النقابة الفرعية المختصة .

**مادة ١١٠ —** يوقع المجلس المختص بالمساءلة التأديبية على المحامي الذي



يثبت عليه القيام بأحد الأفعال المنصوص عليها في المادة ٩٦ أحد الجزاءات التالية :

(١) اللوم .

(ب) المنع من مزاولة المهنة لمدة لا تجاوز عاما .

(ج) محو اسم المحامي من جدول المحامين .

ولمجلس النقابة العامة الحق في لفت نظر المحامي الى أداء واجباته المنصوص عليها في هذا القانون .

**مادة ١١١ —** للمحامي الذي يصدر ضده جزء من المبين بالمادة السابقة ، الطعن فيه بتقرير يقدمه أمام الدائرة الجنائية لمحكمة النقض خلال أربعين يوما من تاريخ إخطاره به .

**مادة ١١٢ —** يترتب على صدور قرار بمحو اسم المحامي من الجداول وقف المحامي تلقائيا عن ممارسة المهنة بمجرد صدور هذا القرار . وينفذ المحو اذا أصبح القرار نهائيا .

ولا يترتب على محو الاسم من الجداول المساس بالمعاش المستحق .

**مادة ١١٣ —** تستنزل مدة المنع عن مزاولة المهنة من المدة المستوجبة للمعاش طبقا لأحكام هذا القانون . كما لا يستحق عنها اشتراك . ولا يجوز للمحامي خلال هذه المدة مزاولة المهنة .

**مادة ١١٤ —** يجوز للنائب العام أو لنقيب المحامين أن يطلب من المجلس المختص بالمساءلة التأديبية وقف المحامي احتياطيا عن ممارسة المهنة حتى تتم محاكمته اذا كان المنسوب اليه ارتكاب جريمة مخلة بالشرف أو الاعتبار أو اذا كان قيده بجدول المحامين قد تم بناء على معلومات غير صحيحة .

ويجوز للمحامي أن يتظلم من قرار وقفه احتياطيا الى الدائرة الجنائية لمحكمة النقض . ويتجدد حقه في التظلم كل ثلاثين يوما . وينقضي الإيقاف بصدور قرار في طلب المساءلة .

**مادة ١١٥ —** يعتبر المحامي الذي صدر قرار بمنعه من مزاولة المهنة أو بوقفه عن مزاولتها مرتكباً لمخالفة تأديبية تستوجب محو اسمه من الجدول ، اذا ثبت أنه قام بعمل من أعمال المحاماة خلال مدة المنع أو الوقف .

**مادة ١١٦ —** يترتب على القرار الصادر على المحامي بمنعه من مزاولة المهنة أو بلومه حرمانه من الترشيح لعضوية مجلس النقابة العامة والتقسيمات الفرعية أو الاشتراك في الجمعية العمومية للنقابة أو في وفودها الرسمية وذلك لمدة دورتين نقابيتين متتاليتين بالنسبة لمن صدر ضده قرار بالمنع من مزاولة المهنة ولمدة دورة نقابية واحدة بالنسبة لمن صدر ضده قرار باللوم .

وتسقط عضوية مجالس النقابة العامة والنقابات الفرعية ولجائها بقوة القانون ممن يصدر ضده قرار بالمنع من مزاولة المهنة أو باللوم .

**مادة ١١٧ —** تنشر القرارات النهائية الصادرة بمحو الاسم من الجدول أو المنع من مزاولة المهنة بمجلة المحاماه .

وتبلغ القرارات الصادرة بمحو الاسم من الجدول أو الحرمان من مزاولة المهنة أو الايقاف عن مزاولتها الى جميع المحاكم وإلى النيابة العامة وإلى مصلحة الشهر العقاري والتوثيق .

**مادة ١١٨ —** يجوز لمجلس النقابة الفرعية التنبيه على المحامي الذي يقع مقره في دائرة النقابة الفرعية بما قد يقع منه مخالفا لواجباته أو لمقتضيات مهنته . ويثبت التنبيه في محاضر المجلس .

ويجوز أن يصدر هذا التنبيه من نقيب المحامين أو من نقيب النقابة الفرعية المعنية بالنسبة للمحامين تحت التمرين ويخطر به مجلس النقابة المعنى لاثباته في محاضره .

وإذا عاد المحامي الى السلوك الذي نبه من اجله ، اتخذ مجلس النقابة المختص اجراءات المساءلة التأديبية .

**مادة ١١٩ —** يكون للمحامي الذي يصدر اليه تنبيه طبقا للمادة السابقة أن يتظلم منه الى مجلس النقابة العامة . ولهذا المجلس أن يصدر قراره بتأييد التنبيه أو الغائه .

**مادة ١٢٠ —** تكون مساءلة نقيب المحامين جنائيا وتأديبيا وفق الاجراءات المنصوص عليها في قانون السلطة القضائية بشأن محاكمة القضاة وتأديبهم .

## القسم الثاني

### في نظام نقابة المحامين

#### باب تمهيدي

**مادة ١٢١ —** نقابة المحامين مؤسسة مهنية مستقلة تضم المحامين في جمهورية مصر العربية المقيدين بجداولها ، وتتمتع بالشخصية الاعتبارية . وتتبعها نقابات فرعية على النحو الذي ينظمه هذا القانون .

**مادة ١٢٢ —** تعمل النقابة على تحقيق الاهداف الآتية وفق أحكام هـذا القانون .

( أ ) تنظيم ممارسة مهنة المحاماه وضمان حسن أدائها .

( ب ) كفالة حق الدفاع للمواطنين وتقديم المساعدات القضائية لغير القادرين منهم .

(ج) ابداء الراى القانونى فى التشريعات ونظم التقاضى بما يكمل توفير العدالة للمتقاضين بأيسر سبيل .

(د) العناية بمصالح اعضائها وتركية روح التعاون بينهم وضمان استقلالهم فى أداء رسالتهم .

(هـ) تشجيع البحوث القانونية ودراسات الشريعة الاسلامية .

(و) التعاون مع النقابات المهنية والمنظمات الماثلة فى الدول العربية والدول الافريقية وغيرها للعمل على خدمة الاهداف القومية للامة العربية ونصرة قضايا الحرية والسلام والتقدم .

**مادة ١٢٣ -** للنقابة فى سبيل تحقيق اهدافها المبينة بالمادة السابقة التعاون مع النقابات المهنية الاخرى والجمعيات القانونية العلمية والمنظمات الماثلة فى الدول العربية واتحاداتها تحقيقا للاهداف القومية للامة العربية فى أن يكون القانون فى خدمة قضايا الحرية وأداة لمناهضة الاستعمار والعنصرية بكافة أشكالها .

وللنقابة أيضا التعاون مع اتحادات المحامين ومنظماتها الدولية لتبادل الخبرات حول نظم القضاء والمحاماه والارتقاء بمستوى المهنة وتأكيد رسالتها فى الدفاع عن حقوق الانسان .

## الباب الاول

### النقابة العامة

**مادة ١٢٤ -** تمارس النقابة العامة نشاطها عن طريق الاجهزة الآتية :

(أ) المؤتمر العام .

(ب) الجمعية العمومية .

(ج) مجلس النقابة .

## الفصل الاول

### المؤتمر العام

**مادة ١٢٥ -** يتكون المؤتمر العام من جميع أعضاء مجالس النقابات الفرعية .

**مادة ١٢٦ -** ينعقد المؤتمر العام فى المكان والموعد الذى يحدده مجلس النقابة العامة دوريا كل سنتين للنظر فى جدول الاعمال الذى يعده المجلس . وتستمر الدورة ثلاثة أيام ، ويرأسها نقيب المحامين ، ويكون الامين العام للنقابة ، امينا عاما للمؤتمر .

**مادة ١٢٧ -** يعرض على المؤتمر العام التقرير الذى يعده مجلس النقابة متضمنا نشاط النقابة خلال المدة السابقة وخطة عمل النقابة فى المرحلة المقبلة ، كما



يطلب منه ابداء الراى فى الموضوعات التى يعرضها مجلس النقابة او مجالس النقابات الفرعية او رعاية المحامين او النظم التشريعية والقضائية . ويجوز للمؤتمر أن يشكل لجانا متخصصة وفق ما يبينه النظام الداخلى للنقابة .

ويصدر المؤتمر العام فى ختام دورته بيانا يتضمن بنوع خاص توصياته بشأن مهام النقابة فى المرحلة التالية لانعقاده حتى تاريخ انعقاد المؤتمر التالى .  
ويبين النظام الداخلى للنقابة الاجراءات الخاصة بالاعداد للمؤتمر العام وشروط انعقاده وكيفية سير العمل فيه واصدار توصياته .

## الفصل الثانى

### الجمعية العمومية

**مادة ١٢٨ —** تتكون الجمعية العمومية للنقابة العامة سنويا من المحامين المقبولين امام محكمة النقض ومحاكم الاستئناف والمحامين المقبولين امام المحاكم الابتدائية الذين يكون قد مضى على قيدهم بجدولها سنة وذلك قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العمومية بثلاثين يوما على الاقل .

**مادة ١٢٩ —** تعقد الجمعية العمومية سنويا فى شهر يونيو فى مقر نقابة المحامين بالقاهرة او فى اى مكان آخر ملائم بمدينة القاهرة يحدده مجلس النقابة اذا تبين أن مقر النقابة لا يتسع لاجتماع الجمعية العمومية .

ولا يكون اجتماعها صحيحا الا اذا حضره ثلث الاعضاء على الاقل او ثلاثة آلاف ايها اقل . فاذا لم يتوافر هذا العدد ، أجل الاجتماع اسبوعين ، ويكون الاجتماع الثانى صحيحا اذا حضره ربع عدد اعضائها على الاقل او الف ايها اقل ، فاذا لم يكتمل هذا العدد كررت الدعوة لاجتماع يعقد خلال اسبوع واحد ويكون هذا الاجتماع صحيحا ايا كان عدد الحاضرين ، وذلك مع مراعاة حكم الفقرة الاخيرة من المادة ١٣٣ .

**مادة ١٣٠ —** يرأس النقيب اجتماع الجمعية العمومية وفى حالة غيابه ينوب عنه اقدم الوكيلين ممن يزاول المهنة مستقلا وفى حالة غيابه ، ينوب عند الوكيل الآخر . ويعلن رئيس الجمعية افتتاح اجتماعها بعد التحقق من توافر النصاب اللازم لانعقادها . كما يعلن فض الاجتماع . ويتولى امين عام النقابة امانة الاجتماع وعند غيابه يختار رئيس الجمعية امينا للاجتماع . وتختار الجمعية العمومية اثنين من بين اعضائها فارزى اصوات .

**مادة ١٣١ —** علاوة على ما ورد بشأنه نص خاص فى هذا القانون ، تختص الجمعية العمومية فى اجتماعها السنوى بما يأتى :

١ — اللظر فى تقرير مجلس النقابة ومراقبى الحسابات عن الحساب الختامى للنقابة عن السنة المنتهية واقرار الميزانية التقديرية عن السنة المقبلة .

٢ — تعديل رسوم القيد والاشتراك ورسوم الدفعة التى يؤدونها المحامون لصالح النقابة بناء على اقتراح مجلس النقابة .

٣ - تعديل مقدار المعاش المقرر للمحامين وللمستحقين عنهم وتعديل قواعد استحقاق المعاش بناء على اقتراح مجلس النقابة ووفقا لتقرير خبيرين اكتوبريين يختارهما مجلس النقابة .

مادة ١٣٢ - للجمعية العمومية أن تعقد اجتماعات غير عادية بناء على دعوة مجلس النقابة العامة أو بناء على طلب كتابي يقدم الى النقيب من عدد من اعضاء الجمعية العمومية لا يقل عن خمسمائة عضو أو بناء على طلب كتابي من خمسة من مجالس النقابات الفرعية على الاقل مرفقا به جدول الاعمال المقترح .

ويتولى النقيب توجيه الدعوة خلال ستين يوما على الاكثر من تاريخ طلبها .

مادة ١٣٣ - للجمعية العمومية أن تعقد اجتماعا غير عادى طبقا للاجراءات المبينة بالمادة السابقة للنظر في سحب الثقة من عضو أو أكثر من اعضاء مجلس النقابة العامة . فاذا كان طلب سحب الثقة موجها الى النقيب أو ضد مجلس النقابة بأكمله . قدم الطلب الى رئيس محكمة القاهرة - الذى يكون عليه توجيه الدعوة فى نفس الموعد المبين بالمادة السابقة وتكون له رئاسة الجمعية العمومية فى هذه الحالة .

والجهة التى يوجه اليها طلب عقد الجمعية العمومية أن تطلب التحقق من صحة التوقيعات الواردة بالطلب .

ويشترط لصحة انعقاد الجمعية العمومية التى تدعى لسحب الثقة من النقيب أو من أحد اعضاء مجلس النقابة أن يحضرها عدد من الاعضاء لا يقل عن الاصوات التى فاز بها النقيب أو العضو المطلوب سحب الثقة منه فى الانتخابات السابقة مباشرة .

مادة ١٣٤ - لا يجوز للجمعية العمومية أن تنظر فى غير المسائل الواردة فى جدول الاعمال - ومع ذلك يجوز لمجلس النقابة أن يعرض للنظر المسائل العاجلة التى طرأت بعد توجيه الدعوة وتمت دراستها .

مادة ١٣٥ - تصدر قرارات الجمعية العمومية بالأغلبية المطلقة لاصوات الحاضرين ، فاذا تساوت الاصوات يرجح الجانب الذى فيه رئيس الجمعية ، ويحرر محضر بنتيجة الاجتماع يثبت فى دفتر خاص ويوقع عليه من رئيس الجمعية والامين العام وفارزى الاصوات .

مادة ١٣٦ - يبين النظام الداخلى للنقابة اجراءات دعوة الجمعية العمومية وانعقادها وكيفية سير العمل فيها .

### الفصل الثالث

#### مجلس النقابة العامة

مادة ١٣٧ - يشكل مجلس النقابة العامة من خمسة وثلاثين عضوا تنتخبهم الجمعيات العمومية للنقابات الفرعية من بين اعضائها على اساس ممثل واحد فى

دائرة كل نقابة فرعية فيما عدا نقابة القاهرة الفرعية فتمثل بعشرة أعضاء من بينهم أربعة أعضاء من المحامين بالادارات القانونية للهيئات العامة وشركات القطاع العام وعدا نقابتي الجيزة والاسكندرية الفرعيتين فتمثل كل منهما بثلاثة أعضاء من بينهم عضو واحد من بين المحامين بالادارات القانونية المذكورة .

ويجوز تعديل عدد الاعضاء ونسب التمثيل وفق زيادة عدد النقابات الفرعية او زيادة عدد الاعضاء في كل نقابة وذلك بقرار من الجمعية العمومية للنقابة بنسأ على اقتراح مجلس النقابة .

وفي جميع الاحوال لا يجوز ان يقل عدد المنتخبين من المحامين الذين يمارسون المهنة استقلالا عن ثلثي عدد أعضاء المجلس وتكون المفاضلة في انتخاب أعضاء المجلس الآخرين بترتيب الاصوات فيما بينهم في كل نقابة فرعية او فيها جميعا على حسب الاحوال .

#### مادة ١٣٨ — يشترط فيمن يرشح نفسه لعضوية مجلس النقابة :

١ — أن يكون من أعضاء الجمعية العمومية للنقابة الفرعية التي يرشح نفسه عنها .

٢ — أن يكون من المحامين المقبولين أمام محكمة النقض الذين مضى على اشتغالهم بالمحاماه عشرون سنة على الأقل وذلك فيما عدا المحامين بالادارات القانونية للهيئات العامة وشركات القطاع العام ، فتكون مدة اشتغالهم الفعلية بالمحاماه اثنتا عشر سنة على الأقل .

وفي جميع الاحوال لا تدخل المدد النظرية للمحاماه في مدة الاشتغال الفعلية بها .

٣ — أن يكون مسددا لرسوم الاشتراك المستحقة حتى آخر السنة السابقة على فتح باب الترشيح .

٤ — ألا تكون قد صدر ضده خلال السنوات الثلاث السابقة على ذلك أى قرارات تأديبية .

مادة ١٣٩ — يكون الترشيح لعضوية المجلس بطلب يقدم من المرشح الى مجلس النقابة في الميعاد الذي يحدده لقبول طلبات الترشيح على أن يكون قبل الموعد المحدد لاجراء الانتخاب بثلاثين يوما على الأقل .

وبعد مجلس النقابة قائمة المرشحين خلال عشرة أيام على الاكثر من قفل باب الترشيح وتعلن على المحامين في النقابات الفرعية . ولمن أغفل ادراج اسمه بها ان يتظلم الى مجلس النقابة او أن يطعن في قراره أمام محكمة استئناف القاهرة خلال عشرة أيام من تاريخ نشر كشوف المرشحين ويفصل في الطعن على وجه الاستعجال .



وإذا لم يوجد من بين المرشحين عن النقابة الفرعية من تتوافر فيه الشروط المبينة بالبند ٢ من المادة السابقة ، أعاد مجلس النقابة فتح باب الترشيح في المدة التي يحددها قبل الموعد المحدد لإجراء الانتخاب ويقبل للترشيح أقدم المرشحين المدرجة أسماؤهم بجدول محكمة النقض ، فإذا لم يوجد أحد منهم قبل للترشيح أقدم المرشحين قيداً في جدول محكمة الاستئناف ممن لا تقل مدة اشتغالهم الفعلية بالمحاماة عن اثني عشر عاماً . وإذا لم تتوافر بعد ذلك شروط الترشيح في أحد من المرشحين أو لم يتقدم أحد للترشيح ، أضيف ممثلي هذه النقابة الى ممثلي أكثر النقابات الفرعية عدداً في نفس دائرة محكمة الاستئناف وجرت الانتخابات في النقابتين معاً .

**مادة ١٤٠ -** يجرى الانتخاب لاختيار أعضاء مجلس النقابة في دائرة كل نقابة فرعية بأن ينتخب أعضاء الجمعية العمومية للنقابة من يمثلهم في مجلس النقابة وذلك من بين المرشحين في دائرة النقابة الفرعية .

ويكون الانتخاب بطريق الاقتراع السري المباشر وبالأغلبية النسبية . فإذا تساوت الأصوات بين أكثر من مرشح يقترح بين الحاصلين على الأصوات المتساوية .

وتستمر عملية الانتخاب في اليوم المحدد لها من الساعة الثامنة صباحاً الى الساعة الخامسة مساءً . ويجري الفرز في دائرة كل نقابة فرعية وتبلغ نتيجة فوراً الى مجلس النقابة العامة .

ويبين النظام الداخلي للنقابة اجراءات الترشيح وفحص طلبات الترشيح واجراءات الانتخاب والاشراف عليها وفرز الأصوات وعلان النتيجة على ان تكون لجان الاشراف على الانتخاب وفرز الأصوات من غير المرشحين وأن يكون لكل مرشح ان ينيب عنه محامياً في حضور اجراءات الفرز .

وعلى المجلس اخطار وزير العدل ورئيس المحكمة الدستورية العليا ورئيس محكمة النقض ورئيس المحكمة الادارية العليا ورؤساء محاكم الاستئناف والنائب العام ومنظمات نقابات المحامين بالدول العربية والنقابات الفرعية بنتيجة الانتخاب خلال ثلاثة أيام .

**مادة ١٤١ -** تكون مدة مجلس النقابة أربع سنوات من تاريخ اعلان نتيجة الانتخاب . وتجرى الانتخابات لتجديد المجلس خلال الستين يوماً السابقة على انتهاء مدته . ولا يجوز تجديد انتخاب أعضاء المجلس لأكثر من دورتين متصليتين .

**مادة ١٤٢ -** يعين مجلس النقابة من بين أعضائه كل سنتين هيئة المكتب المشكلة من النقيب ووكيلين وأمين عام وأمين للصندوق .

ويشترط ان يكون النقيب وأحد الوكيلين على الأقل ممن يزاوون المهنة مستقلاً .

وينجوز للمجلس ان يعين من بين أعضائه أمينا عاماً مساعداً أو أمينا مساعداً للصندوق ويكونون أعضاء بهيئة المكتب .

ويحدد النظام الداخلى للنقابة اختصاصات أعضاء المكتب وتوزيع الاعمال بين أعضاء المجلس وتشكيل لجانه واختصاصاتها .

**مادة ١٤٣ -** نقيب المحامين هو الذى يمثل المحامين ويتكلم باسمهم ويحافظ على كرامة النقابة وكرامة أعضائها ويرعى الالتزام بتقاليدها ويشرف بوجه عام على سير أعمال النقابة وفق أحكام هذا القانون وله أن يتخذ صفة المدعى أو أن يتدخل بنفسه أو بواسطة من ينييه من المحامين فى كل دعوى تتعلق بكرامة النقابة أو أحد أعضائها .

ويرأس النقيب اجتماعات مجلس النقابة وفى حالة غيابه تكون الرئاسة لاقدم الوكيلين فى القيد بجدول المحامين بشرط أن يكون مزاولا للمهنة مستقلا . وفى حالة غيابهما تكون الرئاسة لكبر أعضاء المجلس سنا .

**مادة ١٤٤ -** يعقد مجلس النقابة العامة اجتماعا دوريا كل خمسة عشر يوما على الاقل بناء على دعوة النقيب . ويكون اجتماعه صحيحا اذا حضره أكثر من نصف أعضائه .

وتصدر قراراته بأغلبية اصوات الحاضرين . فاذا تساوت الاصوات يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

ويجوز أن يعقد المجلس اجتماعات غير عادية بناء على دعوة من النقيب أو بناء على طلب عشرة على الاقل من أعضاء المجلس أو بناء على طلب مجالس خمس نقابات فرعية على الاقل . وذلك بكتاب يوجه الى النقيب مرفقا به جدول الاعمال المقترح .

**مادة ١٤٥ -** تحرر محاضر لجلسات المجلس وتثبت فى دفتر خاص يوقع عليه من النقيب أو من يحل محله ومن أمين عام المجلس .

ويبين النظام الداخلى للنقابة اجراءات دعوة المجلس الى الانعقاد وكيفية اعداد جدول أعماله ونظام العمل فيه .

**مادة ١٤٦ -** تسقط العضوية عن النقيب وعن أى عضو فى المجلس اذا فقد أى شرط من شروط صلاحية الترشيح المنصوص عليها فى هذا القانون . ويصدر بذلك قرار من المجلس بأغلبية ثلثى أعضائه بعد سماع أقوال العضو اذا كان لذلك مقتضى .

وللمجلس أن يقرر بنفس الاغلبية اسقاط عضوية من يتغيب عن جلسات اربع مرات متتالية أو ثمانى مرات متقطعة خلال السنة الواحدة بغير عذر يقبله المجلس ، على أن يخطر العضو لسماع أقواله قبل تقرير اسقاط العضوية .

وللجمعية العمومية للنقابة الفرعية أو لمجلس نقابتها أن يطلب من مجلس النقابة العالمة اسقاط العضوية عن عضو المجلس المنتخب من النقابة الفرعية فى حالة الغياب المبين فى الفقرة السابقة .

والعضو الذى اسقطت عضويته حق الطعن أمام الدائرة الجنائية لمحكمة النقض فى القرار الذى يصدر باسقاط عضويته بتقرير يقدمه الى محكمة النقض خلال اربعين يوما من تاريخ اخطاره بالقرار .

**مادة ١٤٧ -** اذا شغل مركز النقيب لاي سبب وكانت المدة الباقية له تقل عن سنة يقوم اقدم الوكيلين مقابلته بشرط أن يكون ممن يزاول المهنة مستقلا ، فاذا زادت المدة الباقية عن سنة يتعين على مجلس النقابة الدعوة الى انتخاب نقيب جديد من بين اعضائه يكمل المدة الباقية للنقيب الاصلى ، وذلك خلال ستين يوما من شغل مركز النقيب .

واذا شغل مكان أحد أعضاء المجلس لاي سبب كان ، عين المجلس بدلا منه للمدة الباقية من العضوية المرشح الحاصل على الاصوات التالية فى الانتخاب السابق الذى جرى فى النقابة الفرعية التى يمثلها العضو الذى شغل مكانه . واذا لم يوجد تعين على مجلس النقابة الدعوة الى انتخاب عضو جديد يكمل المدة الباقية للعضو الاصلى . على ان يجرى الانتخاب خلال ستين يوما من تاريخ شغل المكان .

**مادة ١٤٨ -** فيما عدا ما احتفظ به هذا القانون صراحة من اختصاصات للمؤتمر العام وللجمعية العمومية وللنقابات الفرعية وهيئاتها ، يكون لمجلس النقابة العامة اوسع الصلاحيات فى كل ما يتعلق بادارة شئون النقابة العامة وتحقيق اهدافها ، وذلك علاوة على الاختصاصات الاخرى المقررة له فى هذا القانون .

ويختص مجلس النقابة العامة وحده بما يلى :

١ - قبول العضوية فى اتحادات المحامين الدولية او الانسحاب منها والاشتراك باسم النقابة فى مؤتمراتها .

٢ - اصدار مجلة المحاماه والاشراف على تحريرها .

٣ - وضع النظام الداخلى للنقابة واللوائح والقواعد المالية الموحدة للنقابة العامة والنقابات الفرعية .

٤ - وضع لائحة الرعاية الاجتماعية والصحية لاعضاء النقابة .

٥ - اعداد الموازنة التقديرية المبيعة للنقابة وحساباتها الختامية المبيعة .



## الباب الثاني

### النقابات الفرعية

#### الفصل الاول

##### تشكيل النقابات الفرعية وهيئاتها

**مادة ١٤٩ —** تنشأ نقابات فرعية في دائرة كل محكمة ابتدائية ويكون لها الشخصية الاعتبارية في حدود اختصاصها وتعمل على تحقيق أهداف النقابة في حدود هذا الاختصاص .

والجمعية العمومية للنقابة العامة بناء على اقتراح مجلس النقابة أن تقرر انشاء نقابة فرعية واحدة تشمل اختصاصها أكثر من دائرة محكمة ابتدائية .

**مادة ١٥٠ —** تضم النقابة الفرعية جميع المحامين المقيدين بالجدول العام في دائرة النقابة الفرعية والذين يتخذون مكاتبهم أو يلحقون بالادارات القانونية المنصوص عليها في هذا القانون في دائرة اختصاصها .

**مادة ١٥١ —** تتكون هيئات النقابة الفرعية من :

- الجمعية العمومية .
- مجلس النقابة الفرعية .
- اللجنة النقابية الفرعية .

## الفصل الثاني

### الجمعية العمومية

**مادة ١٥٢ —** تتكون الجمعية العمومية للنقابة الفرعية من المحامين المقيدين في الجدول العام في دائرتها المقبولين للمرافعة أمام محكمة النقض أو محاكم الاستئناف والمقبولين للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية .

**مادة ١٥٣ —** تنعقد الجمعية العمومية للنقابة الفرعية سنوياً في شهر مارس من كل سنة برئاسة نقييها وذلك بمقر النقابة الفرعية أو في أي مكان آخر ملائم في الجهة التي يقع بها مقرها . اذا تبين أن مقر النقابة لا يتسع لأعضائها .

**مادة ١٥٤ —** تختص الجمعية العمومية في اجتماعها السنوي بما يأتي :

- ١ — النظر في تقرير مجلس النقابة الفرعية وملاحظات مراقبي الحسابات عن الحساب الختامي للنقابة عن السنة المالية و اقتراح الميزانية التقديرية عن السنة المقبلة .

٢ - ابداء الراى فى الامور التى يعرضها عليها مجلس النقابة الفرعية ، او التى تطلب النقابة العامة الراى فيها .

٣ - انتخاب أعضاء مجلس النقابة الفرعية .

**مادة ١٥٥ -** للجمعية العمومية أن تعقد اجتماعا غير عادى للنظر فى سحب الثقة من مجلس النقابة الفرعية او من أحد أعضائه بناء على طلب كتابى يقدم من مجلس النقابة الفرعية او عدد من الاعضاء لا يقل عن ثلث عدد أعضاء الجمعية العمومية او مائة عضو أيهما أقل . ويبلغ طلب عقد الجمعية الى مجلس النقابة العامة الذى يتولى توجيه الدعوة خلال ستين يوما على الاكثر من تاريخ طلبها وندب أحد أعضائه لرئاسة اجتماعها والاشراف على اجراءات ابداء الراى فيها .

كما أن للجمعية العمومية أن تعقد اجتماعا غير عادى كلما رأى مجلس النقابة الفرعية ضرورة لذلك او قدم به طلب مسبب موقع عليه من ثلث عدد أعضاء الجمعية العمومية او بناء على طلب مجلس النقابة العامة لطرح موضوع عليه لاختذ الراى فيه ، ويتولى مجلس النقابة الفرعية الدعوة الى الاجتماع فى هذه الحالات .

**مادة ١٥٦ -** تسرى بشأن دعوة الجمعية العمومية للنقابة الفرعية وشروط انعقادها واجراءاتها وقراراتها ومحاضر جلساتها ، الاحكام المقررة فى هذا القانون وفى النظام الداخلى للنقابة بشأن الجمعية العمومية للنقابة العامة .

### الفصل الثالث

#### مجلس النقابة الفرعية

**مادة ١٥٧ -** يتولى شئون النقابة الفرعية مجلس يشكل من سبعة أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية للنقابة الفرعية من بين أعضائها . فيما عدا مجلس النقابة الفرعية بالقاهرة فيشكل من خمسة عشر عضواً ، وفيما عدا مجلس النقابة الفرعية بكل من الاسكندرية والجيزة فيشكل من تسعة أعضاء .

ويشترط الا يزيد عدد من يتقرر انتخابهم من المحامين بالادارات القانونية المشار اليها فى هذا القانون عن ثلث عدد أعضاء المجلس .

وتكون مدة عضوية المجلس سنتان ، ويتعين دعوة الجمعية العمومية قبل انتهاء مدة المجلس بستين يوما على الاقل لاجراء انتخابات جديدة .

**مادة ١٥٨ -** يشترط فيمن يرشح نفسه لعضوية مجلس النقابة الفرعية أن يكون من المحامين المقبولين أمام محكمة النقض وأمام محاكم الاستئناف ممن مضى على مزاولتهم المهنة سبع سنوات متصلة على الاقل لا تدخل فيها مدد الاعمال النظرية للمحاماه . وتسرى بقية الشروط المبينة بالمادة ١٣٨ .

**مادة ١٥٩ -** ينتخب مجلس النقابة الفرعية فى أول اجتماع له بعد تشكيله هيئة

المكتب المشكلة من النقيب والوكيل والأمين العام وأمين الصندوق . ويشترط في النقيب ان يكون من المحامين الذين يزاولون المهنة استقلالاً المقبولين للمرافعة أمام محكمة النقض ممن مضى على اشتغالهم بالمهنة خمسة عشر سنة على الأقل . فاذا لم يوجد من المنتخبين أحد من هؤلاء أُنْتُخِبَ أقدمهم . وتثبت الاقدمية طبقاً لتاريخ القيد أمام محكمة النقض أو محاكم الاستئناف على حسب الاحوال . واذا تساوت الاصوات بين المرشحين انتخب الاكبر سناً .

ويكون لهيئة المكتب كافة الاختصاصات المخولة لهيئة مكتب النقابة العامة في حدود اختصاص النقابة الفرعية .

**مادة ١٦٠ —** فيما عدا الاختصاصات التي احتفظ بها هذا القانون صراحة لمجلس النقابة العامة يتولى مجلس النقابة الفرعية جميع الاختصاصات المخولة لمجلس النقابة العامة في دائرة النقابة الفرعية وكذلك الاختصاصات الاخرى التي نص عليها هذا القانون .

**مادة ١٦١ —** تسرى على نظام الترشيح وشروطه وحالات عدم الجمع وطريقة الانتخاب والاشراف عليه واسقاط العضوية وشغل الاماكن الشاغرة واجتماعات المجلس وقراراته ومحاضر جلساته ، الاحكام المقررة في هذا القانون وفي النظام الداخلي للنقابة بشأن مجلس النقابة العامة .

## الفصل الرابع

### اللجان الفرعية

**مادة ١٦٢ —** تشكل النقابة الفرعية لجنة فرعية في دائرة كل محكمة جزئية او اكثر .

ويعهد الى اللجنة الفرعية بمباشرة نشاط النقابة الفرعية في دائرة المحكمة الجزئية وفق ما يحدده لها مجلس النقابة الفرعية .

وبين النظام الداخلي للنقابة طريقة تشكيل هذه اللجان واختصاصاتها وعلاقاتها بالنقابة الفرعية .

## الباب الثالث

### في الطعن في قرارات النقابة

**مادة ١٦٣ —** لمجلس النقابة العامة حق التصدي لاي امر من الامور التي تتعلق بممارسة المهنة او الالتزام بواجباتها ولو كان من اختصاص النقابة الفرعية او كان معروضاً على مجلسها ويكون قراره في هذا الشأن ملزماً .

**مادة ١٦٤ —** تبلغ قرارات الجمعية العمومية للنقابات الفرعية ومجالس نقاباتها الى مجلس النقابة العامة خلال سبعة ايام من تاريخ صدورها .



ولجلس النقابة العامة حق الطعن في هذه القرارات خلال اسبوعين من تاريخ ابلاغه بهذه القرارات .

**مادة ١٦٥ -** تبلغ قرارات الجمعية العمومية الى وزير العدل خلال سبعة أيام من تاريخ صدورها ولوزير العدل الطعن في هذه القرارات خلال اسبوعين من تاريخ ابلاغه بهذه القرارات .

**مادة ١٦٦ -** لوزير العدل وللجنة محام على الأقل ممن اشتركوا في انتخاب مجلس النقابة العامة الطعن في نتيجة الانتخاب خلال اسبوعين من تاريخ اعلان نتيجة الانتخاب .

ولجلس النقابة العامة ولخمسين عضوا على الأقل ممن اشتركوا في انتخاب مجلس النقابة الفرعية الطعن في نتيجة الانتخاب خلال اسبوعين من تاريخ اعلان نتيجة الانتخاب .

**مادة ١٦٧ -** يكون الطعن في الحالات المبينة في المواد الثلاث السابقة بتقرير يقدم الى الدائرة الجنائية لمحكمة النقض في المواعيد المبينة بالمواد السابقة . وان يكون أساس الطعن هو مخالفة القانون أو تجاوز الاختصاص أو بسبب عدم سلامة تشكيل الهيئات التي صدرت منها القرارات المطعون فيها ، ويجب أن يكون الطعن مسببا والا حكم بعدم قبوله شكلا .

وفي حالات الطعن المبينة بالمادة السابقة يجب ان يكون تقرير الطعن مصدقا على توقيعات مقدميه .

**مادة ١٦٨ -** تفصل المحكمة في الطعن في الحالات المبينة بالمواد السابقة على وجه الاستعجال وفي جلسة غير علنية وذلك بعد سماع أقوال النيابة العامة وأقوال النقيب ومن ينوب عنه أو وكيل عن المحامين الطاعنين وذلك بحسب الأحوال .

ويترتب على قبول الطعن ابطال القرارات أو عملية الانتخاب المطعون فيها .

وفي حالة الحكم ببطلان عملية الانتخاب يتعين الدعوة الى اجراء انتخابات جديدة لشغل المكان الذى شغل وذلك خلال ستين يوما من تاريخ صدور القرار .

وتصدر الدعوة في هذه الحالة من مجلس النقابة العامة اذا حكم ببطلان انتخاب أحد اعضاءه أو من رئيس محكمة استئناف القاهرة اذا حكم ببطلان انتخاب المجلس بأكمله .

### الباب الرابع في النظام المالي للنقابة

**مادة ١٦٩ -** يكون للنقابة نظام مالي يصدر به قرار من مجلس النقابة ويبين طريقة امساك حساباتها وحسابات النقابات الفرعية وطريقة اعداد موازنتها التقديرية واعداد حساباتها الختامية السنوية موضع الموازنة السنوية الجمعية والحسابات الختامية الجمعية وطريقة مراجعتها .

**مادة ١٧٠ -** مجلس النقابة هو المهيمن على أموال النقابة وتحصيلها وحفظها ويقوم باقرار او صرف النفقات التي تستلزمها شئون النقابة في حدود الاعتمادات المقررة في الميزانية .

ويشرف أمين الصندوق على تطبيق النظام المالي والتحقق من سلامته .

وتبشأر مجالس النقابات الفرعية ذات الصلاحيات في حدود دائرة النقابة الفرعية وفق الميزانيات التقديرية المقررة من مجلس النقابة العامة .

**مادة ١٧١ -** تبدأ السنة المالية للنقابة في أول يناير وتنتهى في آخر ديسمبر .

**مادة ١٧٢ -** تعين الجمعية العمومية في اجتماعها السنوى بناء على اقتراح مجلس النقابة العامة مراقبا للحسابات أو أكثر من المقيدين بجدول المحاسبين وتحدد أتعابه . ويختص بمراجعة حسابات النقابة العامة والنقابات الفرعية وله في سبيل ذلك اقتراح النظام المالي الذى يكفل حسن سير العمل وأن يقوم بجرد سنوى للخزينة وحسابات العهد والمخازن فى النقابة العامة وفى النقابات الفرعية وبعد تقريره بملاحظاته عن كل ما تقدم يعرض على مجلس النقابة العامة . وعليه خلال السنة موافاة أمين الصندوق بما قد يكون لديه من ملاحظات .

ولمراقب الحسابات الاطلاع على دفاتر النقابة العامة والنقابات الفرعية وسجلاتها ومستنداتها وطلب البيانات والايضاحات التى يرى لزاما لها .

**مادة ١٧٣ -** يتلقى مجلس النقابة العامة من النقابات الفرعية فى بداية كل عام وفى موعد لا يجاوز شهر فبراير مقترحاتها بشأن موازنتها التقديرية لسنة مقبلة كما تتلقى منها بيانا بحساباتها الختامية عن السنة المنتهية .

**مادة ١٧٤ -** يضع مجلس النقابة سنويا موازنة تقديرية مجمعة تضمم الموازنات التقديرية للنقابات الفرعية فى موعد لا يجاوز آخر فبراير من كل سنة كما يعد الحساب الختامى للسنة المنتهية متضمنا الحسابات الختامية لكل نقابة فرعية ويحيلها الى مراقب الحسابات لوضع تقرير عنها .

**مادة ١٧٥ -** تنشر الموازنة التقديرية والحساب الختامي مع تقرير مراقب الحسابات في مجلة المحاسبة قبل الموعد المحدد لاتعداد الجمعية العمومية بخمسة عشر يوما على الأقل .

**مادة ١٧٦ -** يستمر العمل بموازنة السنة السابقة حتى تقوم الجمعية العمومية باقرار الموازنة الجديدة .

**مادة ١٧٧ -** تودع أموال النقابة العامة في حساب خاص بالمصرف أو المصارف التي يعينها مجلس النقابة العامة بناء على اقتراح أمين الصندوق .  
ولمجلس النقابة العامة ان يحدد بناء على اقتراح أمين الصندوق ، ما يودع من هذه الاموال في حسابات الودائع أو في الحسابات الجارية وما يتم استثماره منها في سندات حكومية أو أوراق مالية وما يحتفظ به بخزينة النقابة بصفة سلفة مستديمة للصرف منها في الحالات الطارئة .

ويكون الصرف من حسابات النقابة وفق ما يقضى به النظام المالي للنقابة وبتوقيع النقيب أو الوكيل وأمين الصندوق أو الأمين المساعد للصندوق .

**مادة ١٧٨ -** تتكون موارد النقابة العامة اساسا من :

- ١ - رسوم القيد بجداول النقابة .
- ٢ - الاشتراكات السنوية وفوائد الاشتراكات المتأخرة .
- ٣ - حصيله ثمن أجور الاعلانات القضائية التي تنشر بمجلة المحاسبة .
- ٤ - عائد استثمارات أموال النقابة .
- ٥ - الموارد الأخرى التي يوافق عليها مجلس النقابة .

ويحدد مجلس النقابة العامة عند اعداد الموازنة التقديرية ما يخص سنويا من هذه الموارد للنقابات الفرعية ، على أساس عدد الأعضاء المقيدين بكل نقابة فرعية .

**مادة ١٧٩ -** على المحامي ان يؤدي عند التقدم بطلب قيد اسمه في الجدول العام أو بإحد الجداول الملحقه به ، رسم القيد المقرر للجدول الذي يريد قيد اسمه به مع رسوم القيد بالجدول السابقة اذا لم يكن قد أداها .

وتكون رسوم القيد كالآتي :

٦٠ جنيه للقيد بالجدول العام :

على أن يزداد هذا الرسم الى خمسة أمثاله اذا تجاوزت سن طالب القيد أربعين سنة ويزاد الى عشرة أمثاله اذا تجاوزت سنه خمسين ، ويزاد الى ألف جنيهه اذا تجاوزت سنه الستين .



٨. جنيها للقيّد بجدول المحامين المقبولين أمام المحاكم الابتدائية .
١٢. جنيها للقيّد بجدول المحامين المقبولين أمام محاكم الاستئناف .
١٨. جنيها للقيّد بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض .
٥٠٠. جنيها للقيّد بجدول المنتسبين .
٦. جنيها للاعادة الى الجدول — ما لم يكن قد مضى على نقله الى جدول غير المشتغلين أكثر من عشر سنوات فتسرى بشأنه الرسوم المقررة للقيّد بالجدول العام .

مادة ١٨٠ — يؤدي المحامي اشتراكا سنويا وفق الفئات الآتية :

ستة جنيهات	للمحامي تحت التمرين .
اثني عشر جنيها	للمحامي أمام المحاكم الابتدائية اذا لم تزد مدة قيده في هذا الجدول عن ثلاث سنوات .
اربعة وعشرون جنيها	للمحامي أمام المحاكم الابتدائية اذا زادت مدة قيده في هذا الجدول عن ثلاث سنوات .
ستة وثلاثون جنيها	للمحامي أمام محاكم الاستئناف اذا لم تزد مدة قيده في هذا الجدول على عشر سنوات .
اثني وسبعين جنيها	للمحامي أمام محاكم الاستئناف الذي تزيد مدة قيده بجدول الاستئناف عن عشر سنوات وللمحامي أمام محكمة النقض .
مائة وعشرون جنيها	للمقيّد بجدول المنتسبين .

مادة ١٨١ — على المحامي ان يؤدي الاشتراك السنوي وفق الفئات المبينة بالمادة السابقة في ميعاد غايته آخر مارس من كل سنة ، ويتم السداد الى النقابة الفرعية التي يتبعها أو الى النقابة العامة .

وعلى النقابة الفرعية توريد ما حصلته من اشتراكات الى النقابة العامة بمجرد تحصيلها .

ومن يتأخر في سداد الاشتراك عن الموعد المشار اليه لا يقبل منه اي طلب ولا تعطى له اي شهادة من النقابة ولا يتمتع بأى خدمة نقابية الا بعد أن يؤدي جميع الاشتراكات المتأخرة .

مادة ١٨٢ — يقوم أمين الصندوق بعد التاريخ المبين بالمادة السابقة باعذار المتخلف باستبعاد اسمه بمقتضى اعلان ينشر في مجلة المحاماة خلال شهر ابريل من كل سنة ، ومن يتخلف عن تأدية الاشتراك حتى آخر يونيو يستبعد اسمه من الجدول بقوة القانون .

فاذا أوفى الاشتراكات المستحقة عليه أعيد اسمه الى الجدول بغير اجراءات واحتسبت له مدة الاستبعاد في الاقدمية والمعاش .

فاذا مضى على استبعاد المحامى سنتان دون أن يؤدي الاشتراكات المستحقة عليه وجب التنبيه عليه بالوفاء خلال ثلاثة شهور ، فاذا انقضى هذا الموعد دون الوفاء بالاشتراكات السنوية زالت عضوية النقابة عنه بقوة القانون ، ولايجوز ان يعيد اسمه الا باجراءات جديدة ورسوم قيد جديدة مع سداد رسوم الاشتراكات المستحقة ، وتضم المدة السابقة على زوال عضويته من النقابة الى مدد القيد الجديدة .

**مادة ١٨٣ -** يجوز لمجلس النقابة اعفاء المحامى - فيما عدا من كان تحت التمرين - من رسم الاشتراك عن سنة واحدة متى وجدت أسباب قوية تبرر ذلك بناء على توصية مجلس النقابة الفرعية المختص .

ولا يجوز ان يتكرر الاعفاء لاكثر من سنتين متواليتين خلال عشر سنوات .

**مادة ١٨٤ -** لا ترد رسوم القيد التى تدفع للنقابة ، على أن للجنة القبول المختصة ان تأذن برد رسوم القيد اذا كان رفض الطلب لسبب لا يرجع الى تقصير فى استيفاء شروط القيد .

ولا تقبل طلبات استرداد رسوم القيد والاشتراكات بعد انتهاء السنة المالية التالية للسنة التى دفعت فيها .

**مادة ١٨٥ -** تتحمل الهيئات العامة وشركات القطاع العام والشركات والجهات الخاصة برسوم القيد والاشتراكات الخاصة بالمحامين العاملين فى ادارتها القانونية المرخص لها بذلك طبقا لاحكام هذا القانون .

واذ لم تقم بسدادها فى الميعاد المحدد ، كان المحامى مسئولا امام النقابة عن سدادها ، مع حفظ حقه فى استردادها من الجهة التى يتبعها .

**مادة ١٨٦ -** تعد مجلة المحاماة من الصحف المقررة لنشر الاعلانات القضائية .

وفى الحالات التى يلزم فيها القانون بنشر الحكم فى احدى الصحف ، يتم النشر فى مجلة المحاماة . وعلى الجهات المسؤولة عن تنفيذ الاحكام مراعاة ذلك .

**مادة ١٨٧ -** تعفى أموال النقابة ومعاملاتها وسجلاتها من كافة الضرائب والرسوم أيضا كان نوعها أو تسميتها .

## الباب الخامس

### صندوق الرعاية الاجتماعية والصحية

**مادة ١٨٨ -** ينشأ بنقابة المحامين صندوق للرعاية الاجتماعية والصحية يكون مقره بها ، ويهدف الى رعاية اعضاء النقابة من المحامين المقيدى بالجدول العام اجتماعيا وصحيا بما فى ذلك ترتيب معاشات لهم عند تقاعدهم أو للمستحقين منهم فى حالة الوفاة .

ويكون للصندوق شخصية اعتبارية مستقلة ويمثله نقيب المحامين قانونا امام الغير ويكون له فروع فى دائرة كل نقابة فرعية ، تختص بمباشرة اختصاصاته فى حدود دائرة النقابة الفرعية وذلك فيما عدا ترتيب المعاشات .

**مادة ١٨٩ —** يقوم على ادارة الصندوق لجنة تشكل برئاسة نقيب المحامين وعضوية اقدم وكلى النقابة العامة ممن يزاول المهنة مستقلا وامين صندوقها ونقيب القاهرة وثلاثة من نقباء النقابات الفرعية الاخرى واربعة من أعضاء مجلس النقابة العامة يختارهم المجلس كل سنتين .

ويحل الوكيل الآخر محل اقدم الوكيلين ، كما يحل امين الصندوق المساعد محل امين الصندوق وذلك عند غياب أى منهما .

**مادة ١٩٠ —** لجنة الصندوق هى السلطة المهيمنة على تصريف شؤنه فى حدود احكام هذا القانون ، ولائحته التنفيذية ، وتتولى اللجنة على الاخص المهام التالية :

- ١ — اعداد اللائحة التنفيذية للرعاية الاجتماعية والصحية .
- ٢ — الاشراف على تنفيذ احكام القانون واللائحة التنفيذية ، واتخاذ ما تراه لازما لرفع مستوى اداء الخدمات التى يقدمها .
- ٣ — وضع الخطة العامة لاستثمار اموال الصندوق والموافقة على مجالات توظيفها .
- ٤ — تعيين الخبراء الاكثوريين الذين قد يختارهم الصندوق وتحديد اتعابهم .
- ٥ — اعداد ميزانية الصندوق التقديرية وحساباته الختامية السنوية ومركزه المالى وعرضها على مجلس النقابة .
- ٦ — اقتراح تعديل الاحكام المنظمة للصندوق فى القانون او فى لائحته التنفيذية .

**مادة ١٩١ —** تنعقد اللجنة بدعوة من رئيسها مرة كل ثلاثين يوما على الاقل ويجوز لها ان تدعو خبراء مختصين للاشتراك فى اجتماعاتها دون ان يكون لهم حق التصويت .

وتكون اجتماعاتها صحيحة بحضور سبعة من اعضائها على ان يكون من بينهم النقيب أو وكيل النقابة وامين الصندوق أو من ينوب عنه .

وتصدر قراراتها بالاغلبية لاصوات الحاضرين ، وذلك فيما عدا تقرير لوجه الاستثمار فيشترط موافقة الاغلبية المطلقة لاعضاء اللجنة .

**مادة ١٩٢ —** للجنة ان تشكل من بين اعضائها لجنة فرعية تختص بالبت فى الحالات العاجلة ، فيما عدا ترتيب المعاشات ، وذلك فى الحدود التى تبينها اللائحة التنفيذية .



**مادة ١٩٣ -** تتكون موارد الصندوق من :

- ١ - حصيلة صندوق الاعانات والمعاشات الموجود بالنقابة وقت العمل بأحكام هذا القانون .
- ٢ - حصيلة طوابع دمغة المحاماة .
- ٣ - حصيلة اتعاب المحاماة المحكوم بها .
- ٤ - عائد استثمار أموال الصندوق .
- ٥ - الهبات والتبرعات والاعانات التي يتلقاها والتي يوافق مجلس الصندوق على قبولها .

**مادة ١٩٤ -** تصدر نقابة المحامين لصالح صندوق الرعاية الاجتماعية والصحية طوابع دمغة المحاماة بفئات من خمسة جنيهاً الى جنيهاً واحد وأي فئات أخرى يقررها مجلس النقابة بناءً على اقتراح لجنة الصندوق .

**مادة ١٩٥ -** تستحق الدمغة على المحامي عند اثبات حضوره لأول مرة في محاضر جلسات المحاكم أيًا كان نوعها واللجان القضائية واللجان الإدارية ذات الاختصاص القضائي وجلسات التحقيق الذي تجريه النيابة وجهات التحقيق المختلفة .

ولا يجوز للمحاكم والجهات المتقدمة ان تقبل حضور المحامي أو تقبل تقديم أي دفاع أو أوراق منه الا اذا سدد الدمغة . واذا تعدد المحامون في الدعوى أو التحقيق ولو عن نفس الموكل ، تعددت الدمغة .

وتكون قيمة طابع الدمغة في الحالات المتقدمة على النحو التالي :

- |              |  |
|--------------|--|
| جنيه واحد    | عند الحضور أمام المحاكم الجزئية أو في جلسات التحقيق .          |
| جنيهان       | عند الحضور أمام المحاكم الابتدائية والإدارية .                 |
| ثلاثة جنيهاً | عند الحضور أمام محاكم الاستئناف والقضاء الإداري .              |
| خمسة جنيهاً  | عند الحضور أمام محاكم النقض والإدارية العليا والدستورية العليا |

**مادة ١٩٦ -** تستحق دمغة المحاماة بفئة ( خمسة جنيهاً ) على طلبات تقدير اتعاب المحامين التي تقدم للجنة المشار إليها في المادة (٨٦) من هذا القانون ، فاذا قبل الطرفان نتيجة وساطتها ، استحققت الدمغة بواقع عشرة جنيهاً عن الخمسمائة جنيهاً الأولى ، من قيمة المتصالح عليه ، وعشرون جنيهاً عن الخمسمائة جنيهاً التالية ، وخمسون جنيهاً عن كل خمسمائة جنيهاً تالية ، ويلزم بسدادها المسئول عن قيمة المطالبة ، ويتم لصقها على المحضر الذي تحرره اللجنة في هذا الشأن . واذا أصر أحد الطرفين على طلب النظر في أمر التقدير ضوعف ما يستحق من دمغة على الطلب وفق ما تقدم . يسددها مقدم الطلب ويرجع بها على المحكوم عليه .

**مادة ١٩٧ -** علاوة على ما نص عليه في المادة السابقة تستحق دمغة المحاماة على الأوراق الآتية :

- ١ — التوكيلات الصادرة الى المحامين .
  - ٢ — طلبات القيد بجدول المحامين .
  - ٣ — الشهادات التى تصدرها نقابة المحامين بناء على طلب المحامى او اى جهة اخرى .
- ويكون طابع الدمغة فى هذه الحالات من فئة جنيه واحد على كل ورقة .

**مادة ١٩٨ —** يكون سداد قيمة دمغة المحاماة المبينة بالمواد الثلاث السابقة عن طريق لصقتها على محاضر الجلسات او الاوراق المشار اليها ويكون الموظف المختص مسئولا عن تنفيذ ذلك .

ولفتشى اقليم الكتاب بوزارة العدل ولمن تدببه النقابة التحقق من سداد الدمغات المشار اليها بالاطلاع على المحاضر والاوراق المفروضة عليها ، وفى حالة عدم تنفيذ حكم القانون فى هذا الشأن يكون الموظف المختص مسئولا شخصيا عن قيمتها مع عدم الاخلال بمسئوليته الادارية .

**مادة ١٩٩ —** على المحكمة من تلقاء نفسها وهى تصدر حكمها ان تحكم على من خسر الدعوى باتعاب المحاماة لخصمه الذى كان يحضر عنه محام بحيث لا تقل عن جنيهين فى الدعاوى المنظورة امام المحاكم الجزئية فيما عدا الدعاوى المستعجلة ، وخمسة جنيهات فى الدعاوى المنظورة ، امام المحاكم الابتدائية والادارية والدعاوى المستعجلة الجزئية ، وعشرة جنيهات فى الدعاوى المنظورة امام محاكم الاستئناف ومحاكم القضاء الادارى ، وعشرون جنيها فى الدعاوى المنظورة امام محاكم النقض والادارية العليا والدستورية العليا .

وعلى المحكمة ان تحكم باتعاب للمحاماة فى الدعاوى الجنائية التى يندب فيها محام بحيث لا تقل عن عشرة جنيهات فى دعاوى الجرح المستأنفة وعشرين جنيها فى دعاوى الجنايات وخمسون جنيها فى دعاوى النقض الجنائى .

**مادة ٢٠٠ —** تؤول الى الصندوق اتعاب المحاماة المحكوم بها طبقا للمبين بالفقرة الاولى من المادة السابقة ، وتأخذ هذه الاتعاب حكم الرسوم القضائية وتتولى اقليم الكتاب تحصيلها لحساب الصندوق وفقا للقواعد المقررة بقوانين الرسوم القضائية ، وتفيد رسوم التنفيذ بها طلبا لحساب الخزانة حتى يتم تحصيلها مع الاتعاب . فاذا تعذر تحصيل تلك الرسوم رجس بها على الصندوق .

وتخصص من الاتعاب المحصلة نسبة خمسة فى المائة لاقليم الكتاب والمحضرين ويكون توزيعها فيما بينهم طبقا للقواعد التى يضعها وزير العدل بقرار منه .

**مادة ٢٠١ —** تودع اموال الصندوق فى حساب خاص بالمصروفات او المصارف التى تختارها لجنة الصندوق ويكون الصرف منها بناء على قرار من اللجنة وبتوقيع رئيسها او امين الصندوق او من ينوب عنهما .

• ويمسك الصندوق حسابات له مستقلة عن حسابات النقابة العامة .

ويكون للصندوق مراقب للحسابات تعينه الجمعية العمومية سنوياً وتحدد أتعابه بناءً على اقتراح مجلس النقابة . ويجوز أن يكون مراقب حسابات النقابة مراقباً لحسابات الصندوق .

**مادة ٢٠٢ -** تعفى أموال الصندوق الثابتة والمنقولة وجميع عملياته الاستثمارية مهما كان نوعها من جميع الضرائب والرسوم أيضاً كان نوعها أو كانت تسميتها .

كما تعفى العمليات التي يباشرها الصندوق من الخضوع لأحكام القوانين الخاصة بالاشراف والرقابة على هيئات التأمين . وذلك دون اخلال بحق مجلس النقابة في أن يعهد الى الهيئة العامة للتأمين بنسب بعض خبرائه الاكثواريين لفحص بعض أوجه نشاط الصندوق واستثماراته .

**مادة ٢٠٣ -** تعد اللجنة في موعد لا يجاوز آخر فبراير من كل سنة مشروع موازنة السنة المقبلة والحساب الختامي للسنة المنتهية ويعرض على مجلس النقابة مع تقرير مراقب حسابات الصندوق للنظر فيه وعرضه على الجمعية العمومية للصندوق . ويستمر العمل على أساس الموازنة السابقة حتى يتم اعتماد الموازنة الجديدة من الجمعية العمومية .

**مادة ٢٠٤ -** تعد الجمعية العمومية للنقابة التي تدعى للنظر في موازنة النقابة وحساباتها الختامية السنوية ، جمعية عمومية للصندوق تختص باعتماد موازنته التقديرية وحساباته الختامية وتعين مراقب حساباته وتحديد أتعابه .

**مادة ٢٠٥ -** تنشر الموازنة التقديرية والحساب الختامي للصندوق في مجلة المحاماة مع الموازنة التقديرية والحساب الختامي للنقابة العامة .

**مادة ٢٠٦ -** يراعى في اعداد الموازنة السنوية للصندوق تكوين احتياطي للصندوق يقدر بما لا يقل عن عشرين في المائة من إيراداته ويخصص لمواجهة أى عجز طارئ في موازنة الصندوق .

كما يراعى في اعداد هذه الموازنة تحديد المبالغ التي تخصص للرعاية الاجتماعية والصحية للاعضاء . وما يرصد منها للنقابات الفرعية على أساس عدد أعضائها المقيدين بالجدول العام .

**مادة ٢٠٧ -** يفحص المركز المالي للصندوق مرة على الأقل كل خمس سنوات بمعرفة خبير اكتوبري تشيخه الهيئة العامة للتأمين بناءً على طلب مجلس النقابة ، فاذا تبين وجود عجز في أموال الصندوق أوضح الخبير أسباب العجز وما يقترحه من وسائل لتلافيه . ويعرض تقريره على مجلس النقابة ويبلغ الى لجنة الصندوق . ويكون على مجلس النقابة في هذه الحالة - بناءً على الملاحظات التي تبديها لجنة الصندوق - ان يدعو الجمعية العمومية للانعقاد ويعرض عليها ما يقترحه من وسائل لسد العجز . واذا تبين من نتيجة الفحص



الاكتواري وجود فائض في الصندوق ، كان لمجلس النقابة ان يقترح على الجمعية العمومية اما زيادة الاحتياطي العام او تكوين احتياطات خاصة لاغراض مختلفة او زيادة المعاشات والخدمات التي يؤديها الصندوق للمنتفعين به .

**مادة ٢٠٨ -** للمحامي الحق في معاش كامل اذا توافرت فيه الشروط الآتية :

- ١ - ان يكون اسمه مقيدا بجدول المحامين المشتغلين .
  - ٢ - ان يكون قد مارس المحاماة ممارسة فعلية مدة ثلاثين سنة ميلادية متقطعة او متصلة بما فيها مدة التمرين على الا تزيد على اربع سنوات .
  - ٣ - ان يكون قد بلغ ستين سنة ميلادية على الاقل .
- ويعتبر في حكم بلوغ سن الستين وفاة المحامي او عجزه عجزا كاملا مستديما .
- ٤ - ان يكون مسددا لرسوم الاشتراك المستحق عليه ما لم يكن قد اعفى منها طبقا لاحكام هذا القانون .

**مادة ٢٠٩ -** يقدر المعاش المنصوص عليه في المادة السابقة بواقع خمسة جنيهاً عن كل سنة من سنوات الاشتغال بالمحاماة بحد اقصى قدره مائتي جنيهاً . ويخفض المعاش الى النصف بالنسبة للمحامين العاملين باحكام قانون التأمين الاجتماعي وذلك عن كل سنة من سنوات التأمين .

ويجوز للجمعية العمومية تعديل المعاش او تعديل الحد الاقصى تبعا لتغير الاسعار القياسية لنفقات المعيشة وفي ضوء المركز المالي للصندوق وفق احكام المادة (٢٠٧) .

**مادة ٢١٠ -** يستحق المعاش للمحامي على نفس الاساس الوارد بالمادة السابقة في الحالتين الآتيتين :

١ - اذا طلب المحامي الذي مارس المحاماة خمسا وعشرين سنة كاملة فأكثر وبلغ الخامسة والخمسين حالته الى المعاش لاسباب توافقت عليها لجنة الصندوق .

٢ - اذا اصاب المحامي عجز كامل يمنعه من الاستمرار في مزاولة المهنة وكانت مدة اشتغاله عشر سنوات على الاقل ولم تجاوز خمسا وعشرين سنة .

**مادة ٢١١ -** في حالة وفاة المحامي الذي يستحق معاشا طبقا للمادة السابقة يؤول معاشه الى المستحقين عنه .

**مادة ٢١٢ -** اذا توفي المحامي دون ان تتوافر فيه شروط استحقاقه معاشا طبقا للمواد السابقة وكان مقيدا بجدول المحاكم الابتدائية وبلغت مسدة اشتغاله بالمحاماة خمس سنوات على الاقل صرف للمستحقين عنه مبلغ خمسة آلاف جنيه دفعة واحدة .

**مادة ٢١٣ -** عند حساب مدة ممارسة المحامي للمحاماة تجبر كسور السنة اذا زادت عن النصف وتهمل ان قلت عن ذلك .

**مادة ٢١٤ -** يقصد بالمستحقين في المعاش :

- ١ - أرملة المحامي أو صاحب المعاش .
- ٢ - ابنائوه وبناته الذين لم يجاوزا الحادية والعشرين وقت وفاته ، فاذا كانوا قد جاوزوها اعتبروا ضمن المستحقين اذا كانوا في احدى مراحل التعليم التي لا تجاوز التعليم الجامعي أو العالي حتى بلوغهم سن السادسة والعشرين أو الانتهاء من دراستهم أي التاريخين أقرب .
- ٣ - بناته غير المتزوجات أو المترملات أو المطلقات ممن تجاوزن الحادية والعشرين .
- ٤ - الاخوات والاخوة المصابون بعجز كامل عند وفاته يمنعهم عن الكسب .
- ٥ - الوالدان .

ويشترط للاستحقاق في المعاش في الحالات المبينة في البنود : ٣ و ٤ و ٥ ان تثبت اعالة المحامي لطالب الاستحقاق حال حياته والا يكون له دخل خاص يعادل ما يستحقه في المعاش فاذا نقص عما يستحق له ادى اليه الفرق .

وتبين اللائحة التنفيذية كيفية اثبات الاعالة وعدم وجود دخل خاص وكيفية ثبوت العجز الكامل وذلك في الحالات المشار اليها .

**مادة ٢١٥ -** يقطع معاش المستحق في الحالات الآتية :

- ١ - وفاة المستحق .
- ٢ - زواج الارملة أو المطلقة أو البنت أو الاخت .
- ٣ - بلوغ الابن أو الاخ سن الحادية والعشرين ويستثنى من ذلك :  
( ١ ) العاجز عن الكسب حتى زوال حالة العجز .

(ب) الطالب في احدى مراحل التعليم التي لا تجاوز الجامعي أو العالي حتى انتهاء دراسته أو بلوغه سن السادسة والعشرين ايهما أقرب . ويستمر صرف معاش الطالب الذي بلغ سن السادسة والعشرين خلال السنة الدراسية حتى نهايتها .

٤ - اذا توافرت في المستحق شروط استحقاق معاش أكبر مع مراعاة حكم المادة (٢١٨) .

**مادة ٢١٦ -** اذا طلقت البنت أو الاخت أو ترملت أو عجز الابن أو الاخ عن الكسب بعد وفياة المحامي أو صاحب المعاش منح كل منهم ميا كان يستحق له

من معاش بافتراض استحقاقه في تاريخ وفاة المورث دون مساس بحقوق باقى المستحقين .

كما يعود حق الارملة في المعاش اذا طلقت أو تزلت ولم تكن مستحقة لمعاش عن الزوج الاخير .

**مادة ٢١٧ —** يوقف صرف المعاش الى المستحقين عن المحامى أو صاحب المعاش اذا استتخدموا فى اى عمل وكان دخلهم فيه يعادل المعاش أو يزيد عليه .

فاذا نقص هذا الدخل عما يستحقونه من معاش ادى اليهم الفرق .

ويعود حق هؤلاء في صرف المعاش كاملا أو جزء منه اذا انقطع هذا الدخل كله أو بعضه .

**مادة ٢١٨ —** لا يجوز الجمع بين معاش التقاعد المقرر وفقا لاحكام هذا القانون وبين المعاش المستحق وفقا لى قوانين اخرى عن نفس السنوات ، الا اذا كان مجموع المعاشين لا يزيد على مائتى جنيه ، والا خصم من معاش التقابة مقدار الزيادة .

على انه اذا كان المعاش المستحق وفقا لقوانين اخرى عن سنوات اخرى غير سنوات مزاوله المهنة ، فلا يسرى عليها حكم الفقرة السابقة .

**مادة ٢١٩ —** تقدم طلبات الاحالة الى المعاش كتابة الى النقابة حتى آخر شهر اكتوبر من كل سنة . وعلى لجنة الصندوق ترتيب المعاش للطلاب متى توافرت فيه الشروط المنصوص عليها في هذا القانون وذلك في آخر شهر ديسمبر .

وعلى الطالب تصفية أعمال مكتبه خلال ثلاثة أشهر تبدأ من يوم قبول الطلب .

ويبدأ صرف المعاش في أول الشهر التالى لاختصار لجنة الصندوق بتصفية أعماله فعلا .

**مادة ٢٢٠ —** يترتب على صرف معاش التقاعد الا يباشر المحامى اى عمل من أعمال المحاماة ايا كان نوعه ويرفع اسم المحامى نهائيا من جدول المحامين المشتغلين ولا يجوز للمحامى بعد ان يحصل على معاش التقاعد ان يطلب قيد اسمه فى جدول المشتغلين .

**مادة ٢٢١ —** لا يجوز استبدال المعاشات المقررة وفقا لهذا القانون .



**مادة ٢٢٢ -** تسرى الأحكام الخاصة بالمستحقين المنصوص عليها في هذا القانون على المستحقين عن المحامين العاملين بالقانون ١٠١ لسنة ١٩٤٤ بشأن المحاماة أمام المحاكم الشرعية والمشتغلين وقت صدور هذا القانون وذلك عند استحقاقهم المعاش .

**مادة ٢٢٣ -** تزداد المعاشات الأصلية المقررة طبقاً لأحكام القوانين السابقة بما في ذلك معاشات المحامين العاملين بالقانون ١٠١ لسنة ١٩٤٤ طبقاً للآتي :

- ١ - أربعون في المائة من المعاش الذي لم يكن يجاوز أربعين جنيهاً .
- ٢ - ثلاثون في المائة من المعاش الذي لم يكن يجاوز خمسين جنيهاً .
- ٣ - عشرون في المائة من المعاش الذي لم يكن يجاوز ستون جنيهاً .
- ٤ - عشرة في المائة من المعاش في الحالات الأخرى .

ويكون الحد الأدنى لنصيب المستحقين عن صاحب المعاش خمسة وعشرون جنيهاً في الشهر بالنسبة للارملة وعشرة جنيهاً بالنسبة لكل من باقى المستحقين .

ويسرى ما تقدم على المعاش والانصبة المستحقة ابتداءً من الشهر التالى لتاريخ العمل بأحكام هذا القانون .

**مادة ٢٢٤ -** يجوز لمجلس النقابة أن يعقد تأميناً لدى إحدى شركات التأمين لتغطية التزامات الصندوق عن معاشات التقاعد ومخاطر الوفاة الموجبة لاستحقاقها .

**مادة ٢٢٥ -** إذا طرأ على المحامى ما يقتضى معاونته مالياً جاز للجنة الصندوق أن تقرر له معونة وقتية لمواجهة حالته أو معونة شهرية ثابتة لمدة لا تجاوز سنة .

واللجنة أن تقرر معونة للمستحقين عن المتوفى طبقاً لأحكام هذا القانون إذا لم تتوافر له شروط الحصول على معاش التقاعد .

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد مجموع ما يحصل عليه المحامى أو المستحقون عنه من معونات عن الحد الأقصى لمعاش سنة واحدة .

**مادة ٢٢٦ -** يكفل الصندوق ، الرعاية الصحية للمحامين المقيدين بالجدول العام وأسرههم طبقاً للقواعد الموحدة التى تقررها اللائحة التنفيذية للرعاية الاجتماعية والصحية على أن يتم توفير الرعاية الصحية على مستوى النقابات الفرعية وطبقاً للاعتمادات السنوية التى تخصص لكل منها فى الموازنة التقديرية . ويجوز أن يكون ذلك عن طريق إنشاء نظام للتأمين الصحى .

**مادة ٢٢٧ -** تضع اللائحة التنفيذية للرعاية الاجتماعية والصحية نظاماً لتقديم قروض للمحامى المبتدىء لمعاونته على اتخاذ مكتب له أو تكوين مكتبة

قانونية خاصة به بعد انتهاء فترة تمرينه وقبوله بجدول المحاكم الابتدائية والادارية ، على الا يقبل قيد المحامى امام محاكم الاستئناف الا بعد سداد هذه القروض .

**مادة ٢٢٨ —** لا تسرى احكام المواد الثلاث السابقة على المحامين الخاضعين لاحكام قوانين التأمين الاجتماعى .

**مادة ٢٢٩ —** يختص مجلس النقابة وحده بالفصل فى تظلمات ذوى الشأن من قرارات لجنة الصندوق ، كما تختص مجالس النقابات الفرعية فى الفصل فى تظلمات ذوى الشأن من قرارات لجانه الفرعية .

**مادة ٢٣٠ —** مع عدم الاخلال باحكام قانون المرافعات تعتبر المعاشات والمعونات التى تقرر طبقا لاحكام هذا القانون نفقة لا يجوز تحويلها أو الحجز عليها أو التنازل عنها للغير .

**مادة ٢٣١ —** يضع مجلس النقابة ، بناء على اقتراح لجنة الصندوق ، اللائحة التنفيذية للرعاية الاجتماعية والصحية مبينا بها اجراءات تقديم الطلبات والفصل فيها وما يقدم من مستندات مؤيدة لها وتحديد اختصاصات كل من النقابة العامة والنقابات الفرعية بشأنها .

## الباب السادس

### الامانة العامة

**مادة ٢٣٢ —** يكون للنقابة امانة عامة تتولى الشئون الادارية والمالية التنفيذية المتعلقة بالنقابة وتخضع للاشراف المباشر لامين عام النقابة وللإشراف الأعلى للنقيب .

**مادة ٢٣٣ —** يعين مجلس النقابة العامة مديرا عاما للنقابة من بين المحامين او غيرهم لادارة شئون واعمال النقابة الادارية والمالية والاشراف على العاملين بها ويكون مسئولا عن ادارة شئون النقابة امام الامين العام الذى يكون له عليه حق التنبيه والانذار البسيط وفيما عدا ذلك لا يحاسب تأديبيا الا امام مجلس النقابة .

**مادة ٢٣٤ —** يضع مجلس النقابة العامة بناء على اقتراح الامين العام لائحة لتنظيم شئون العاملين بها وكيفية تعيينهم وتحديد مرتباتهم وعلاواتهم ومعاملتهم وتوزيعهم على النقابة العامة والنقابات الفرعية .

## الباب السابع

### احكام عامة وختامية

مادة ٢٣٥ - لا تسرى احكام القوانين الخاصة بالاجتماعات العامة على اجتماعات اعضاء النقابة للبحث فيما لا يخرج عن اهداف النقابة المحددة بهذا القانون .

مادة ٢٣٦ - لا يجوز تفتيش مقار نقابة المحامين ونقابات الفرعية ولجانها الفرعية أو وضع اختام عليها الا بمعرفة أحد اعضاء النيابة العامة وبحضور نقيب المحامين أو نقيب النقابة الفرعية أو من يمثلها .

مادة ٢٣٧ - تنشر القرارات ذات الطابع العام التي تصدرها الجمعية العمومية ومجلس النقابة العامة والجمعيات العمومية للنقابات الفرعية ومجالسها بمجلة المحاماة وفق ما يقرره مجلس النقابة العامة .

مادة ٢٣٨ - كل تنبيه أو اخطار يجب ان يكون بمقتضى خطاب موصى عليه بعلم الوصول ما لم يرد في القانون نص على خلاف ذلك .

مادة ٢٣٩ - يعاقب بالحبس الذى لا تقل مدته عن اسبوعين وبغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تجاوز الف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من زاول عملا من اعمال المحاماة ولم يكن من المحامين المقيدين بجدول المحامين المشتغلين أو كان ممنوعا من مزاوله المهنة وكل من انتحل لقب محام على خلاف احكام هذا القانون .

وتؤول حصيلة الغرامة المحكوم بها الى صندوق الرعاية الاجتماعية والصحية

مادة ٢٤٠ - يجب على المحامين المقيدين بجدول المحامين المشتغلين عدم التخلف عن تأدية الانتخاب والا وجبت على المتخلف غرامة قدرها عشرون جنيها تحصلها النقابة عند سداد الاشتراك لصالح صندوق الرعاية الاجتماعية والصحية ولا يجوز الاعفاء منها الا لعذر يقبله مجلس النقابة العامة وبشرط الاخطار به سلفا ما لم يثبت انه كان طارئا .



جدول توزيع المعاش للمستحقين

رقم الحالة	المستحقون	الانصبة المستحقة في المعاش
		الارمل الاولاد الوالدان الاخوة
١ — أرملة أو أرامل وأكثر من ولد	نصف	نصف —
٢ — أرملة أو أرامل وولد واحد والوالدان	نصف	ثلث سدس للواحد أو الاثنين
٣ — أرملة أو أرامل وولد واحد	نصف	ثلث —
٤ — أرملة أو أرامل وأكثر من ولد والوالدان مستحقان	ثلث	نصف سدس للواحد أو الاثنين
٥ — أرملة أو أرامل والوالدان مع عدم وجود أولاد .	نصف	سدس — لكل منهما
٦ — أرملة أو أرامل مع عدم وجود أولاد ولا والدين .	ثلاثة أرباع	— —
٧ — ولد واحد مع عدم وجود أرامل ولا والدين .	—	ثلاثة أرباع —
٨ — أكثر من ولد مع عدم وجود أرامل	—	كامل المعاش —
٩ — أكثر من ولد والوالدان مع عدم وجود أرملة .	—	نصف سدس للواحد أو الاثنين
١٠ — ولد واحد والوالدان مع عدم وجود أرملة .	—	نصف سدس لكل منهما
١١ — والدان مع عدم وجود أرملة ولا أولاد	—	ثلث للواحد أو الاثنين
١٢ — أخ أو أخت مع عدم وجود أرملة ولا أولاد ولا والدين .	—	سدس
١٣ — أكثر من أخ أو أخت مع عدم وجود أرملة ولا أولاد ولا والدين .	—	ثلث بالتساوي

— ٤ —

**خطاب النقيب المؤقت بأبلاغ المشروع  
الى وزير العدل مع بعض التحفظات**

السيد المستشار وزير العدل

تحية طيبة وبعد — تنفيذًا لأحكام القانون ١٢٥ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام قانون المحاماة وما نصت عليه مادته الثالثة من أن يتولى مجلس النقابة المؤقت المعين بمقتضاه ، اعداد مشروع قانون المحاماة خلال سنة من تاريخ نفاذ هذا القانون .

أتشرف بأن أرفق لكم مع هذا المشروع المقترح حسبما انتهى اليه مجلس النقابة بجلسته المعقودة في ١٠ يونيو مرفقا به مشروع مذكرة ايضاحية ، كما أتشرف بأن أرفق معه المشروع المبدئي الذي أعدته للعرض على مجلس النقابة ، والذي قام المجلس بتعديله على النحو الذي يبدو في المشروع الذي انتهى الى اقراره — وذلك نظرا لما لدى من تحفظات بشأن بعض التعديلات التي أدخلها المجلس المؤقت على المشروع المبدئي المقدم مني وخاصة ما يتعلق بطريقة انتخاب مجلس النقابة ونقيب المحامين .

رجاء التفضل باتخاذ ما ترونه لازما في هذا الشأن .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ،،،

**نقيب المحامين المؤقت**

— ٥ —

### خطاب الاستقالة المقدم من النقيب المؤقت

القاهرة في ١٦/٦/١٩٨٢ (\*)

السيد المستشار وزير العدل

تحية طيبة وبعد — فلا شك أنكم تفكرون أننى فى مناسبات مختلفة عرضت عليكم رغبتى فى إعفائى من الاستمرار فى رئاسة مجلس النقابة المؤقت الذى صدر بتشكيله قراركم رقم ٢٥٥٥ لسنة ١٩٨١ وأنكم كنتم تملوننى حتى ينتهى المجلس من إعداد مشروع قانون للمحاماة .

ونظرا لأن مجلس النقابة المؤقت قد انتهى الى اقتراحاته بشأن مشروع القانون وقد أبلغت اليكم ، ولحرصى على أن يعود الأمر سريعا الى وضعه الطبيعى فى نقابة المحامين لى تجرى الانتخابات فى وقت قريب .

أتشرف بأن أرجو اعتبارى مستقيلا من مهمتى ، اعتبارا من ٢٣ يوليو ١٩٨٢ ، مالم تكن مدة المجلس المؤقت قد انتهت قبل ذلك بصحور القانون الجديد .

وانى واثق من أنكم ستقدرون الظروف المختلفة التى سبق أن أوضحتها لسيادتكم فى تمسكى بعدم استمرارى فى تحمل هذه المسئولية بعد هذا التاريخ .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ،،،

دكتور جمال العظيفى



- ٦ -

نص القانون الجديد بتعديل بعض احكام القانون ١٢٥ لسنة ١٩٨١  
بالصيغة التي وافق عليها مجلس الشعب (\*)

باسم الشعب  
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد اصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة الثانية من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض  
الاحكام الخاصة بنقابة المحامين النص الآتى :

يشكل مجلس مؤقت للنقابة من عدد لا يزيد على أحد عشر عضوا يختارهم وزير  
العدل من بين المحامين المشهود لهم بالكفاية وخدمة المهنة ويتولى هذا المجلس  
اختيار هيئة مكتب التى تتكون من النقيب والوكيل وأمين السر وأمين الصندوق .

ويكون لمجلس النقابة المؤقت جميع الاختصاصات المقررة لمجلس النقابة العامة  
بموجب قانون المحاماة الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ والقوانين المعدلة  
له كما يكون للنقيب المؤقت جميع الاختصاصات المقررة للنقيب فى القانون المذكور .

وللمجلس ان يشكل من بين اعضائه ومن غيرهم من المحامين اللجان المعاونة له  
المنصوص عليها فى قانون المحاماة المشار اليه ولا يجوز لآى من اعضاء المجلس المؤقت  
ان يرشح نفسه لعضوية مجلس النقابة المنتخب طبقا لقانون المحاماة الجديد .

ويتولى المجلس المؤقت الاشراف على انتخاب النقيب واعضاء مجلس النقابة  
العامة فى الموعد المحدد بالفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ١٢٥  
لسنة ١٩٨١ المشار اليه .

وتنتهى من تاريخ نفاذ هذا القانون مدة عضوية مجلس النقابة المؤقت  
السابق تشكيله طبقا لاحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ المشار اليه .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من يوم ٢٢ يوليو ١٩٨٢  
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

---

(\*) لم يتم نشره بعد بالجريدة الرسمية حتى تاريخ صدور هذا العدد من المجلة .

### المذكرة الايضاحية

#### للاقتراح بمشروع قانون بتعديل بعض احكام القانون

رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الاحكام الخاصة

#### بنقابة المحامين

بتاريخ ٢٣ يوليو ١٩٨١ صدر القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ، المشار اليه انتهت المادة الاولى منه مدة عضوية نقيب المحامين واعضاء مجلس النقابة العامة ونصت المادة الثانية على تشكيل مجلس مؤقت للنقابة من خمس وثلاثين عضوا يختارهم وزير العدل وخولته الفقرة الثانية من نفس المادة اختيار النقيب والوكيل وامين السروامين الصندوق من بين الاعضاء الخمسة والثلاثين .

واناطت المادة الثالثة من ذات القانون بالمجلس المؤقت المشار اليه اعداد مشروع قانون للمحاماة يحقق صالح المحامين ويكفل اهداف النقابة خلال سنة من تاريخ نفاذ ذلك القانون .

كما اوجبت الفقرة الاخيرة من المادة الثالثة سالف الذكر ان تجرى الانتخابات لاختيار النقيب واعضاء مجلس النقابة العامة خلال السنتين يوما التالية لنفاذ القانون المنطاط اعداد مشروعه للمجلس المؤقت سالف الذكر .

وقد قام المجلس المؤقت المشار اليه باعداد مشروع قانون المحاماة وفدحه بالفعل الى وزير العدل الذى احواله بدوره الى مجلس الشعب . وبذلك يكون المجلس المؤقت المذكور قد انجز مهمته الرئيسية فى الموعد المحدد بالفقرة الاولى من المادة الثالثة سالف الذكر .

ولما كانت المهمة الرئيسية لمجلس النقابة المؤقت الحالى اعداد مشروع قانون للمحاماة ، الامر الذى استوجب ان تمثل به النقابات الفرعية ليعبر ممثلوها عن آراء تلك النقابات عند اعداد مشروع قانون المحاماة فجعلت الفقرة الاولى من المادة الثانية من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ المذكور عدد اعضاء مجلس النقابة خمسا وثلاثين عضوا وحرصت على النص ان يكونوا من رؤساء واعضاء النقابات الفرعية ومن غيرهم من المحامين المعهود لهم بالكفاية وخدمة المهنة .

ولما كانت المرحلة المقبلة بالنسبة لنقابة المحامين تختلف عن المرحلة الماضية اذ اصبحت المهمة الاساسية ان يتولى امور النقابة الاشراف على انتخابات النقيب واعضاء مجلس النقابة وفقا لاحكام القانون الجديد الذى اعد مجلس النقابة المؤقت الحالى مشروعه وبالقالى لم يعد هناك ما يستوجب التوسع فى عدد اعضاء مجلس النقابة المؤقت ، الامر الذى من اجله اعد الاقتراح بمشروع قانون المرفق لتعديل المادة الثانية من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ونص فى الفقرة الاولى

منه على الا يزيد عدد اعضاء مجلس النقابة المؤقت على تسعة اعضاء \* يختارهم وزير العدل من المحامين المشهود لهم بالكفاية وخدمة مهنة المحاماة . وتجدر الاشارة هنا ان المقصود بعبارة « المشهود لهم بالكفاية وخدمة المهنة » ان يأتى المجلس المؤقت الجديد من المحامين الذين يحظون بتقدير الغالبية العظمى من المشتغلين بمهنة المحاماة واحترامهم والا يكونوا من المعروفين بميول معينة اذ ان مهمتهم سوف تكون اقرب الى مهمة القاضى الا وهى الاشراف على الانتخابات حتى تأتى نتيجتها محققة لأمال المحامين جميعا ، او على الاقل الغالبية الكبرى منهم .

ولما كان اعضاء المجلس فى الاقتراح المرفق لا يتسع لتشكيل جميع اللجان المعاونة اجاز الاقتراح بمشروع القانون ان يكون من بين اعضاء تلك اللجان محامين ممن ليسوا من اعضاء المجلس المؤقت .

كما حرص الاقتراح بمشروع قانون على التأكيد على ان تتم الانتخابات فى موعدها المقرر بالمادة الثالثة من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ المشار اليه وهو شهران من تاريخ نفاذ القانون الجديد الذى أعد المجلس المؤقت الحالى مشروعه .

مقدم الاقتراح  
عبد الغفار ابو طالب  
عضو مجلس الشعب



**تقرير لجنة الشؤون الادارية والتشريعية عن اقتراح بمشروع  
قانون بتعديل بعض احكام القانون ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الاحكام  
الخاصة بنقابة المحامين مقدم من السيد  
العضو عبد الغفار ابو طالب**

تقدم السيد العضو عبد الغفار ابو طالب باقتراح بمشروع قانون بتعديل بعض احكام القانون ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الاحكام الخاصة بنقابة المحامين ، وبعد ان بحثته لجنة الاقتراحات والشكاوى ورفعت تقريراً بشأنه احاله السيد الدكتور رئيس المجلس الى لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية بتاريخ ١٩٨٢/٦/٢٧ لبحثه وتقديم تقرير عنه .

فاجتمعت اللجنة لهذا الغرض يوم ١٩٨٢/٦/٢٧ بحضور مكتب اللجنة المكون من السادة حافظ بدوى ، حنا ناروز ، مصطفى غباشى ، عبد الغفار ابو طالب ، وحضر السيد الاستاذ مختار هانى وزير الدولة لشؤون مجلس الشعب والشورى مندوبا عن الحكومة .

وبعد ان استغادت اللجنة احكام المواد ١٦٢ ، ١٦٤ ، ١٦٥ من اللائحة الداخلية للمجلس ، وبعد ان اطلعت على الاقتراح بمشروع قانون ومذكرته الايضاحية ، واستمعت الى ما ادلى به السيد العضو مقدم الاقتراح بمشروع قانون ، والسادة مندوبى الحكومة ومناقشات السادة الاعضاء تورد تقريرها عنه فيما يلى :

لما كانت المرحلة المقبلة بالنسبة لنقابة المحامين تختلف عن المرحلة الماضية اذ اصبحت المهمة الاساسية ان يتولى امور النقابة الاشراف على انتخابات النقيب واعضاء مجلس النقابة وفقا لاحكام القانون الجديد الذى اعد مجلس النقابة المؤقت الحالى مشروعه ، وبالتالي لم يعد هناك ما يستوجب التوسع فى عدد اعضاء مجلس النقابة المؤقت ، الامر الذى من اجله اعد الاقتراح بمشروع قانون المرفق لتعديل المادة الثاوية من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ونص الفقرة الاولى منه على الا يزيد عدد اعضاء مجلس النقابة المؤقت على تسعة اعضاء يختارهم وزير العدل من المحامين المشهود لهم بالكفاية وخدمة مهنة المحاماة . وتجدر الاشارة هنا الى ان المقصود بعبارة « المشهود لهم بالكفاية وخدمة المهنة » ان يأتى المجلس المؤقت الجديد من المحامين الذين يحظون بتقدير الغالبية العظمى من المشتغلين بمهنة المحاماة واحترامهم والا يكونوا من المعروفين بميول معينة اذ ان مهمتهم سوف تكون اقرب الى مهمة القاضى الا وهى الاشراف على الانتخابات حتى تأتى نتيجتها محققة لآمال المحامين جميعا ، او على الاقل الغالبية الكبرى منهم .

ولما كان اعضاء المجلس فى الاقتراح المرفق لا يتسع لتشكيل جميع اللجان المعاونة اجاز الاقتراح بمشروع القانون ان يكون من بين اعضاء تلك اللجان محامين ممن ليسوا من اعضاء المجلس المؤقت .

كما حرص الاقتراح بمشروع قانون على التاكيد على ان تقم الانتخابات فى

موعدھا المقرر بالمادة الثالثة من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ المشار اليه وهو شهران من تاريخ نفاذ القانون الجديد الذي أعيد المجلس المؤقت الحالي مشروعه .

وقد ادخلت اللجنة تعديلات على المادة الاولى تضمنت ما يلي :

١ — ان يكون عدد اعضاء مجلس النقابة ١١ عضوا بدلا من ٩ تحقيقا لتمثيل اوسع نسبيا .

٢ — ان يختار هؤلاء الاحدى عشر هيئة مكتبهم بأنفسهم .

٣ — عدم جواز ترشيح احد منهم للانتخابات القادمة .

٤ — النص على انتهاء صلاحية المجلس الحالي فى الموعد المشار اليه .

واللجنة اذ توافق على هذا الاقتراح بمشروع قانون تترجو المجلس الموقر الموافقة عليه معدلا بالصيغة المرفقة .

رئيس اللجنة  
حافظ بدوى

١٩٨٢/٦/٢٧





## فهرس

صفحة	
٣	هذا العدد من المجلة للدكتور جمال العطيفي
	<b>دراسات قانونية :</b>
٧	دعوة الى تصحيح « التصحيح » للدكتور جمال العطيفي
٢٥	دور القضاء فى تنفيذ احكامه الادارية ومدى فعاليتة للسيد الدكتور حسن السيد بسيونى رئيس المحكمة
٣٥	تفسير الظروف الواقعية والقانونية واثرة فى شرعية القرارات الفردية دراسة مقارنة للسيد الدكتور حسنى درويش عبد الحميد — مدرس القانون العام باكاديمية الشرطة
	<b>تشريعات هامة :</b>
٩٣	قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض احكام قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١
٩٥	قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٢ بالغاء ضريبة الجهاد المقررة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٣
٩٦	قانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٨٢ بشأن توحيد موعد اجراء الانتخاب فى مجالس اذارات الشركات والتشكيلات النقابية
٩٧	قانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٨٢ بشأن تخفيض القيمة الايجارية وانقسط التملك للوحدات السكنية بمحافظة جنوب سيناء
٩٨	قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٠ فى شأن تعليم الكبار ومحو الامية
٩٩	قانون رقم ٤١ لسنة ١٩٨٢ بمد العمل بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٠ بتفويض رئيس الجمهورية فى اصدار قرارات لها قوة القانون فى شأن تأمين اقتصاديات البلاد
١٠٠	قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٢ فى شأن اذفاء الاحكار على الاعيان الموقوفة
١٠٤	قانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٢ باستمرار العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ بتفويض رئيس الجمهورية فى اصدار قرارات لها قوة القانون
١٠٤	قانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٢ بمد العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٤ بتفويض رئيس الجمهورية فى اصدار قرارات لها قوة القانون فى مجال الانتاج الحربى
١٠٦	قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ فى شأن حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث
١٠٩	<b>الحياة النقابية</b>

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	البيان
١	٥١	٣ أبريل ١٩٨٢	( أ ) دعوى دستورية - شروط قبولها - البيانات التي أوجبت المادة ٣٠ إيرادها - الجزاء المقرب على القصور في بيانها .
			(ب) عدم المشروعية - النعي بمخالفة قرار لقانون - يعد نعيًا بعدم المشروعية ولا يكشف بذاته عن عيب دستوري في القرار محل الطعن .
٢	٥٣	٣ أبريل ١٩٨٢	دعوى دستورية - خلو قرار الإحالة إلى المحكمة الدستورية العليا من أي بيان مما أوجبه المادة ٣٠ من قانونها والاكتفاء بالإحالة إلى أسباب حكم آخر غير مودع بملف الدعوى المحالة - عدم قبول الدعوى الدستورية .
٣	٥٤	٣ أبريل ١٩٨٢	( أ ) دعوى دستورية - الطريق الذي رسمه المشرع لرفع الدعوى الدستورية التي أتاح للخصوم مباشرتها طبقاً للفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة ، والميعاد الذي ناط بمحكمة الموضوع تحديده لرفع الدعوى الدستورية يعتبران شكلاً جوهرياً في التقاضي وبالتالي من النظام العام .
			(ب) دعوى دستورية - ميعاد رفعها - الحد الأقصى الذي نصت عليه المادة ٢٩ المشار إليها يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء - أثر ذلك .
٤	٥٦	٣ أبريل ١٩٨٢	أثر رجعي - المادة ١٨٧ من الدستور تشترط أغلبية خاصة لسريان القوانين في غير المواد الجنائية بأثر رجعي - توافر هذه الأغلبية طبقاً للثابت في مضبطة الجلسة التي أقر فيها مشروع القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ بفرض رسم استهلاك على بعض السلع بأثر رجعي - رفض الدعوى بعدم دستوريته .
٥	٥٧	١٥ مايو ١٩٨٢	( أ ) مراقبة - المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ - جرمت حالة جديدة وفرضت لها عقوبة أصلية هي الوضع تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين .
			(ب) عقوبة - المادة ٦٦ من الدستور - أعمال حكم المادة الأولى من القانون ٧٤ لسنة ١٩٧٠ بإجراء من الشرطة بغير حكم قضائي - مخالفته للمادة ٦٦ من الدستور .

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	البيان
٦	٥٩	١٥ مايو ١٩٨٢	(أ) مصادرة — المادة ٣٦ من الدستور — نهت نهيا مطلقا عن المصادرة العامة ولم تجز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائى .
			(ب) استيراد — المادة العاشرة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاستيراد — قبل الغائه — عدم دستورية ما نصت عليه من جواز المصادرة الادارية .
٧	٦١	١٦ مايو ١٩٨٢	(أ) مجلس الدولة — مجلس تأديب رجال مجلس الدولة — مؤدى المواد من ١١٢ الى ١١٩ من قانون المجلس ان ما يصدر فى الدعاوى التأديبية هى احكام قضائية وليست قرارات ادارية .
			(ب) حق التقاضى — قصره على درجة واحدة من الملاءمات التى يستقل المشرع بتقديرها .
			(ج) مبدأ المساواة — للمشرع وضع شروط عامة مجردة تحدد المراكز القانونية التى يتساوى بها الافراد أمام القانون .
			(د) حق التصدى — للمحكمة الدستورية طبقا للمادة ٢٧ من قانونها ان تقضى لاي نص يتصل بالنزاع المطروح امامها .
			(هـ) منازعات ادارية — حق المشرع فى اسناد الفصل فى بعضها الى جهات او هيئات قضائية غير مجلس الدولة .
			(و) القاضى الطبيعى — ما نصت عليه المادتان ٨٣ من قانون السلطة القضائية و ١٠٤ من قانون مجلس الدولة مؤداه ان الدوائر المحددة بهاتين المادتين هى وحدها القاضى الطبيعى لرجال القضاء والنيابة العامة ومجلس الدولة بالنسبة لجميع منازعاتهم الادارية .
			(ز) نقل وندب — استبعاد المادتين ٨٣ من قانون السلطة القضائية و ١٠٤ من قانون مجلس الدولة قرارات النقل والندب من ولاية تلك الدوائر يعتبر تحصينا لها من الرقابة القضائية ومنعا لرجال هاتين الهيئتين القضائيتين من الالتجاء بشأنها لقاضيهن الطبيعى — مخالفة ذلك للمادة ٦٨ من الدستور .
			(ح) حكم — آثار الحكم بالغاء قرارات النقل والندب — هى بذاتها الآثار التى تترتب على الغاء قرارات التعيين والترقية المباح الطعن فيها اصلا — لا يمكن ان يحول ذلك دون أعمال الرقابة على دستورية القوانين واللوائح .



رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	البيان
٨	٦٧	٥ يونية ١٩٨٢	(١) حكم — أثر الحكم بعدم دستورية نص تشريعى — المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا وما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون نظمت هذا الاثر .
			(ب) محكمة الموضوع — اعمال أثر الحكم بعدم الدستورية مما تختص به محكمة الموضوع .
			<b>قضاء محكمة النقض الجنائية</b>
٩	٦٩	٢٢ أكتوبر ١٩٧٩	حكم . جواز الطعن بالنقض فى الحكم الصادر فى الاشكال متى كان الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع . جائزا . بقاء الحكم الصادر فى الاشكال غفلا من التوقيع حتى نظر الطعن . بطلانه . اساس ذلك .
١٠	٧٠	٢٥ أكتوبر ١٩٧٩	دعوى جنائية . انقضاؤها بالتقادم . انعقاد الخصومة فى الدعوى الجنائية بأى من اجراءات التحقيق . اعلان ورقة التكليف بالحضور . اجراء اتهام . يقطع التقادم .
١١	٧٢	٣ ديسمبر ١٩٧٩	(١) قانون . تفسيره . التحرز فى تفسير القوانين الجنائية . غموض النص لا يحول دون تفسيره .
			(ب) ايجار اماكن . خلو رجل . اقتضاء المؤجر مالكان كان ام مستأجرا اجر لغيره . اقتضاء المستأجر بالذات او بالوساطة من المؤجر او المالك أية مبالغ فى مقابل انتهاء عقد الاجار واخلاء المكان المؤجر .
			(ج) دعوى مدنية . شروط قبول الدعوى المدنية التابعة امام المحكمة الجنائية . القضاء بعدم الاختصاص بنظر الدعوى المدنية . واجب . متى ثبت ان الفعل جوهر الدعوى الجنائية غير معاقب عليه قانونا .
			(د) نقض . خطأ فى تطبيق القانون . متى يكون لمحنة النقض تصحيح الحكم والقضاء وفقا للقانون .
			(هـ) نقض . وحدة الواقعة . اتصال وجه النعى بغير الطاعن من المحكوم عليهم يوجب نقض الحكم بالنسبة له .
١٢	٧٥	٢٦ ديسمبر ١٩٧٩	(١) اعلان . دفاع الاخلال به . توقيع المعارض على التقرير بالمعارضة المحدد به تاريخ الجلسة يغنى عن اعلانه بها .
			(ب) اثبات . مرور . السرعة التى تصلح اساسا للمساطة الجنائية فى جريمتى القتل الخطأ . والاصابة الخطأ . خطأ المجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم بالقتل الخطأ .

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	البيان
			<b>قضاء محكمة النقض المدنية</b>
١٣	٧٨	٢٦ أكتوبر ١٩٨١	عمل • بنوك • البديل ، المصرفى • الجمع بين الراتب المصرفى وأى بديل آخر • عدم جوازه • العلة فى ذلك •
١٤	٧٨	٤ نوفمبر ١٩٨١	(أ) شفعة • ايداع الثمن • وجوب ايداع الشفيع كامل الثمن الحقيقى للمبيع • م ٩٤٢ مدنى • (ب) شفعة • تجزئة • قاعدة ان الشفعة لا تتجزأ • مفادها • اعلان الشفيعين رغبتهم اخذ كامل المساحة المبيعة بالشفعة • (ج) نقض • شفعة • رفع الطعن بالنقض قبل العمل بالقانون ٢١٨ لسنة ١٩٨٠ النعى بعدم ايداع الثمن قبل رفع الدعوى •
١٥	٧٩	١٥ نوفمبر ١٩٨١	(أ) بيع • ملكية • المشتري للعقار يكون خلفا خاصا للبنائع فى خصوص انصراف أثر الايجار اليه • شرط ذلك • (ب) حكم • تسبيبه • اقامة الحكم على اسباب لها اصل ثابت بالاوراق وكافية لحمل قضاءه • النعى عليه فيما استطرد اليه تزييدا • غير منتج •
١٦	٧٩	١٨ نوفمبر ١٩٨١	(أ) تأمين • التأمين الاجبارى من المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث سيارات النقل • عدم امتداده لحمل السيارة باعتباره من عماله • (ب) تمسك المؤمن لديه بان وثيقة التأمين لا تغطى عمال السيارة النقل • اغفال الحكم بحث هذا الدفاع • خطأ • قصور •
١٧	٧٩	١٨ نوفمبر ١٩٨١	بيع • البيع الجبرى • الراسى عليه المزاى فى البيع الجبرى يعتبر خلفا خاصا • رسو المزاى من شأنه نقل الملكية دون انشاء ملكية جديدة • اثره على حقوق العمال • انتقال ملكية المنشأة بالببيع من صاحب العمل الى غيره بأى تصرف مهما كان نوعه ولو بالببيع الجبرى لا يمنع من الوفاء بجميع الالتزامات المترتبة للعمال فى ذمة صاحب العمل واعتبار خلفه مسئولا عن تنفيذها •
١٨	٨٠	٢٣ نوفمبر ١٩٨١	ضرائب • ضريبة المهن الحرة • مهنة الهندسة • لا يشترط لمزاوتها الحصول على دبلوم عال • ق ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بعد تعديله بالقانون ٧٧ لسنة ١٩٥٧ لا يتمتع بالاعفاء المؤقت من ضريبة المهن الحرة •

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	البيان
١٩	٨٠	٢٤ نوفمبر ١٩٨١	اثباتات • احوال شخصية • شهادة الاصل لفرعه والفرع لاصله ولأحد الزوجين لإصاحبه • غير مقبولة • قبول شهادة سائر القربات الأخرى • شرطه •
٢٠	٨١	٢٤ نوفمبر ١٩٨١	( أ ) اثباتات • احوال شخصية • بلوغ الشاهد • شرط للاداء وليس شرطاً للتحميل • كفاية ان يكون الصبي مميزا • (ب) اثباتات • شهادة القربات بعضهم لبعض • مقبولة •
٢١	٨١	٢٤ نوفمبر ١٩٨١	( أ ) اثباتات • احوال شخصية • الشهادة بالتسامع • جوازها في النسب استثناء • شروطها • (ب) حكم • حجته • خلف • ارث • الحكم الصادر ضد المورث • حجته على الوارث •
			(ج) وقف • ناظر عليه • الحكم الصادر ضد ناظر الوقف بصفته ممثلاً له ، ماساً باستحقاق مستحقين غير ماثلين في الخصومة •
٢٢	٨١	٢٦ نوفمبر ١٩٨١	تقادم • التقادم المسقط • دعوى التعويض عن العمل غير المشروع • وقف سريان تقادمها • مناطه •
٢٣	٨٢	٢٦ نوفمبر ١٩٨١	( أ ) حكم • الطعن فيه • عدم جواز الطعن استقلاً في الاحكام الصادرة اثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهى لها • م ٢١٢ مرافعات •
			(ب) دعوى • رفعها بطلبين مختلفين • ثبوت انها وجهين لنزاع واحد • أثره • الحكم في احدهما قبل الآخر • غير منه للخصومة •
٢٤	٨٣	٢٩ نوفمبر ١٩٨١	اثباتات • واقعة الوفاة • جواز اثباتها بكافة الطرق • استلزام محكمة الموضوع اثبات الوفاة بورقة رسمية • خطأ •
٢٥	٨٣	٢٩ نوفمبر ١٩٨١	( أ ) قانسون • نشره في الجريدة الرسمية • أثره • (ب) نقض • نقض الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع برفض الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم • أثره •
٢٦	٨٣	٣٠ نوفمبر ١٩٨١	( أ ) اثباتات • دفاتر الممول • لمحكمة الموضوع كامل السلطة في تقديرها •



رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	البيان
			(ب) محكمة • عدم اطمئنانها الى صحة البيانات الواردة في دفاتر المول لاسباب سائغة • لا خطأ •
			(ج) خبرة • محكمة الموضوع • اخذ المحكمة بتقرير الخبير لاقتناعها بصحة اسبابه • عدم التزامها بالرد استقلالا على الطعون الموجهة اليه •
			(د) ضرائب • تقدير ارباح المول • من سلطة قاضى الموضوع بكافة الطرق • عدم جواز الاعتراض عليه متى اقيم على اسباب سائغة • •
			(هـ) خبرة • تقديرات الخبير بشأن رأس المال واجمالى الربح من مسائل الواقع التى تخضع لتقدير قاضى الموضوع •
٢٧	٨٤	٧ ديسمبر ١٩٨١	جبارك • نقل بحرى • مسئولية • عقدية • التزام الناقل البحرى • التزام بتحقيق غاية هى تسليم البضاعة كاملة وسليمة الى المرسل اليه • تسليم البضاعة الى مصلحة الجمارك غير مبرىء لذمة الناقل • علة ذلك •
٢٨	٨٤	١٠ ديسمبر ١٩٨١	استئناف • الاثر الناقل • استئناف المصروف حكم التعويض فى الدعوى الاصلية ليس لحكمة الاستئناف التعرض لدعوى الضمان طالما لم يطلب منها ذلك •
٢٩	٨٥	٢٤ ديسمبر ١٩٨١	(١) تقسيم • بيع • تجزئة الارض الى عدة قطع تتصل جميعها بطريق قائم بالفعل لا تعد تقسيما • م ١ ق ٥٢ لسنة ١٩٤٠ •
			(ب) عقد • شرط جزائى • تعويض • اتفاق المتعاقدين على تقدير التعويض عن التأخير فى تنفيذ الالتزام على اساس كل وحدة زمنية يتأخر فيها التنفيذ كشرط جزائى •
٣٠	٨٥	٢٤ ديسمبر ١٩٨١	(١) ملكية • نزع الملكية للمنفعة العامة • يستوجب التعويض •
			(ب) ملكية • المالك الذى اغتصب ملكه واضيف الى المنافع العامة دون اتخاذ اجراءات نزع الملكية له حق المطالبة بالربح من تاريخ الاستيلاء حتى الحكم النهائى فى الدعوى •
٣١	٨٦	٢٩ ديسمبر ١٩٨١	(١) اختصاص • املاك الدولة العامة • الترخيص بالانتفاع بها من الاعمال الادارية •
			(ب) جسور نهر النيل ومجراه • من املاك الدولة العامة • م ٧٨ مدنى •

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	البيان
٣٢	٨٦	٣١ ديسمبر ١٩٨١	أموال • الأموال المملوكة للأفراد • عدم اكتسابها صفة الأموال العامة بمجرد تخصيصها • اكتسابها هذه الصفة • شرطه •
٣٣	٨٦	٣ يناير ١٩٨٢	قانون • الاشتدراك في النصوص التشريعية • ماهيته • اعتباره جزأ من النص التشريعي المصحح ومتممًا بذات قوته •
٣٤	٨٧	٢٨ يناير ١٩٨٢	( أ ) إيجار • الزوجة لا تعد طرفًا في عقد الإيجار الصادر لمصلحة الزوج • حقها في الإقامة مستمد من حقه • ( ب ) أحوال شخصية • حق الحاضنة في مسكن الزوجية طبقًا للقانون ٤٤ سنة ٧٩ من النظام العام • تطبيقه بأثر فوري •
٣٥	٨٨	٣١ مارس ١٩٨٢	إيجار أماكن — القاهرة الكبرى تعتبر بلدًا واحدًا في تطبيق حكم عدم جواز احتجاز الشخص أكثر من مسكن في البلد الواحد •
٣٦	٨٩	٢٦ أبريل ١٩٨٢	ضرائب • ضريبة على المرتبات • المبلغ المقابل للاعباء العائلية طبقًا للمادة ٦٣ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٧٨ لا يخضع للضريبة النوعية وبالتالي لا تسرى عليه أحكام الضريبة العامة على الأيراد •





دار الطباعة الحديثة  
٦ كنيسة الارمن — اول شارع الجيش  
تليفون : ٩٠٨٣١٨

# المحكمة

مجلة قضائية شهرية

تصدرها نقابة المحامين

بسم الله الرحمن الرحيم  
إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا  
صدق الله العظيم

سبتمبر وأكتوبر  
١٩٨٢

السنة الثانية والستون

العددان  
السابع والثامن





# الحِصَامَةُ

مَجَلَّةُ قَضَائِيَّةٍ شَهْرِيَّةٍ

تُصَدِّرُهَا نَقَابَةُ الْمَحَامِينِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا  
صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

سبتمبر وأكتوبر  
١٩٨٢

السنة الثانية والستون

العددان  
السابع والثامن



# قضاء محكة النقض المدني



جلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٨٢

(١) تعويض • حكم « حجية الحكم » • دعوى • تضامن •

حجية الاحكام • شروط توافرها • دعوى الضرور على المتبوع والتابع لالتزامهما بالتضامن بالتعويض • اختلافها خصوصاً وسبباً عن دعوى الحلول التي يرجع بها المتبوع على التابع عند وفائه للضرور • •

(٢) مسئولية « مسئولية المتبوع » « رجوع المتبوع على التابع » • كفالة •

مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة • مسئولية تبعية مقررة بحكم القانون لمصلحة الضرور أساسها فكرة الضمان القانوني • المتبوع في حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون لا العقد • للمتبوع الرجوع على التابع محدث الضرر بما أوفاه من تعويض •

(٣) مسئولية « مسئولية تقصيرية » « رجوع المتبوع على التابع » • تعويض •

رجوع المتبوع على التابع بالتعويض المحكوم به الذي دفعه للضرور • للتابع اثبات اشتراك المتبوع معه في الخطأ • أثر ذلك • تقسيم التعويض بينهما بنسبة اشتراك كل منهما في الخطأ •

١ — من المقرر • وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة — ألا تكون للاحكام حجية إلا اذا توافرت في الحق المدعى به شروط ثلاث اتحاد الخصوم ووحدة الموضوع والمحل والسبب ولا

تتوافر هذه الوحدة إلا أن تكون المسألة المقضى فيها مسألة أساسية لا تتغير وبشرط أن يكون الطرفان قد تناقشا فيها في الدعوى الاولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الاول استتقرار جامعا مانعا فتكون هي بذاتها الأساس فيما يدعيه بالدعوى الثانية — لما كان ذلك وكان الثابت من الحكم الصادر في الدعوى رقم ٠٠٠٠ المؤيد بالاستئناف رقم ٠٠٠٠٠٠ أن المدعيه في هذه الدعوى هي ٠٠٠٠٠٠٠ ضد المطعون ضده والطاعنة طلبت فيها الحكم بالزامهما متضامنين نتيجة خطأ المطعون ضده وأعمالا لنص المادة ١٦٣ مدني أساس مسئولية الطاعنة خطأها عن عمل تابعها عملا بالمادة ١٧٤ مدني أما الدعوى الراهنة فهي دعوى الحلول التي يرجع بها المتبوع وهو في حكم الكفيل المتضامن على تابعه عند وفائه للضرور وبالتالي فإن الدعويين يختلفان في الخصوم والسبب •

٢ — من المقرر وفقا لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة أن مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة هي مسئولية تبعية مقرره بحكم القانون لمصلحة الضرور وتقوم على فكرة الضمان القانوني فتعتبر كفالة مصدرها القانون وليس العقد (١) •

٣ — يجوز للتابع اذا رجع عليه المتبوع بما دفعه للضرور أن يثبت أن المتبوع قد اشترك معه في الخطأ وفي هذه الحالة يقسم التعويض بينهما بنسبة اشتراك كل منهما في الخطأ الذي تسبب عنه الضرر (٢) •

الطعن رقم ٦٧٨ لسنة ٤١ القضائية :

(١) نقض ١٩٦٩/١/٣٠ مجموعة الكتب الفنى السنة ٢٠ من ١٩٩ ، نقض ١٩٦٨/٢/٢٢ السنة ١٩ ص ٣٢٧ •

(٢) نقض ١٩٧٤/١١/٣٦ مجموعة الكتب الفنى السنة ٢٥ ص ١٢٨٦ •



دون أن يعلم بها لمدة تجاوز الثلاثة أشهر وبذلك  
يمكن تحقيق العدالة بين مصلحة كل من الطرفين  
دون إحفاف بأحدهما .

٢

## جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٨٢

### (١) دعوى « اعتبار الدعوى كأن لم تكن » .

اعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم اعلان المدعى  
عليه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الصحيفة  
الى قلم الكتاب . جوازى للمحكمة . م ٧٠ مرافعات  
بعد تعديلها بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٧٦ . حكمة ذلك .

### (٢) دعوى « الدفاع فى الدعوى » . حكم « اصدار الحكم » .

عدم تقييد الجهة المطروح عليها النزاع للخصوم  
فى دفاعهم . قصر الخصم دفاعه — رغم ذلك —  
على وجه معين . الفصل فى موضوع النزاع  
برمته . لا اخلال بحق الدفاع .

### (٣) عقد « تفسير العقد » . محكمة الموضوع .

سلطة محكمة الموضوع فى العدول عن المدلول  
الظاهر لصيغ العقود والشروط لاعتبارات معقولة .  
وجوب بيان الحكم سبب هذا العدول وكيف أفادت  
تلك الصيغ المعنى الذى اخذ به .

١ — النص فى المادة ٧٠ من قانون المرافعات  
بعد تعديلها بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ المعمول  
به من تاريخ نشره فى ٢٦/٨/١٩٧٦ على أنه  
« يجوز بناء على طلب المدعى عليه اعتبار  
الدعوى كأن لم تكن اذا لم يتم تكليف المدعى عليه  
بالحضور فى خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم  
الصحيفة الى قلم الكتاب وكان ذلك راجعا الى  
فعل المدعى » يدل على أن المشرع قد جعل أمر  
توقيع الجزاء المذكور جوازيا للمحكمة ليكون لها  
مكنة التقدير فتوازن بين مصلحة المدعى عليه فى  
توقيعه وبين مصلحة المدعى فى عدم توقيعه وتقدير  
أيهما أولى بالرعاية من الآخر اذ قد يكون الضرر  
الذى يصيب المدعى من اعتبار الدعوى كأن لم  
تكن اشد جسامة من الضرر الذى يصيب المدعى  
عليه من مجرد بقاء الدعوى قائمة نتيجة لاثارها

الطعن رقم ١٣٢٧ لسنة ٤٨ القضائية :

٣

## جلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٨٢

### (١) بطلان . بيع . ايجار . حكر .

البطلان المترتب على عدم ذكر قرار الموافقة  
على التقسيم فى عقد البيع أو الايجار أو التحكير .  
نسبى . مقرر لمصلحة المشتري والمستأجر  
والمنتفع بالحكر . م ١١ ق ٥٢ لسنة ١٩٤٠ . أثر  
ذلك .

(١) نقض ١٩٧٤/٣/٤ مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٥ ص ١٢ .  
(٢) نقض ١٩٦٧/٢/٢٣ مجموعة المكتب الفنى السنة ١٨ ص ٤٦١ .

## (٢) دعوى « التدخل في الدعوى » •

المتدخل انضماميا • ليس له ابداء طلبات تغاير طلبات من انضم اليه • له ابداء أوجه دفاع جديدة لهذه الطلبات •

## (٣) بيع « التزامات البائع » • ملكية •

عقد البيع غير المسجل • أثره • التزام البائع بتسليم المبيع •

١ — مؤدى نص المادة ١١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ « يجب أن يذكر في عقد البيع أو الإيجار أو التحكير قرار الموافقة على التقسيم وقائمة الشروط المشار إليها في المادة السابقة • كما يجب أن ينص فيه على سريان قائمة الشروط المذكورة على المشتريين أو المستأجرين أو المنتفعين بالحكر فان لم يذكر كان العقد باطلا اذا طلب ذلك المشترون والمستأجرون والمنتفعون بالحكر » • ومفاد ذلك أن البطلان المشار اليه في هذه المادة ليس متعلقا بالنظام العام وإنما هو بطلان نسبي مقرر فقط لمصلحة المشتريين والمستأجرين والمنتفعين بالحكر وحدهم دون غيرهم وبالتالي فان عقد البيع المشار اليه في هذه المادة يظل عقدا رضائيا ولا تشترط فيه الكتابة كشرط لصحة انعقاده •

٢ — يترتب على التدخل الانضمامي أن المتدخل لا يجوز له ابداء طلبات تغاير طلبات من انضم اليه وان جاز له ابداء أوجه دفاع جديدة لهذه الطلبات •

٣ — عقد البيع غير المسجل وان كان لا يترتب عليه نقل ملكية المبيع الى المشتري الا أنه يولد في ذمة البائع التزاما بالتسليم (١) •

الطن رقم ١٣٢٤ لسنة ٤٨ القضائية :

## جلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٨٢

## (١) مسئولية « مسئولية تقصيرية » • تأمين •

تحديد المسئولية عند تعدد الاسباب المؤدية للضرر • معياره • استخلاص الحكم سائفا الى أن قيادة الجرار هي السبب المنتج للحادث وأن المقطورة ساهمت فيه فقط • قضاؤها بالزام شركة التأمين المؤمن لديها على الجرار دون المقطورة بالتعويض • صحيح •

## (٢) حكم « تسبب الحكم » • تأمين • طعن • « اسباب الطعن » « السبب غير المنتج » •

انتهاء الحكم صحيحا الى تحقق مسئولية شركة التأمين • تعيبيه فيما استطرد اليه تزييدا من حقها في الرجوع على المؤمن • غير منتج •

## (٣) تأمين • نقض « السبب الجديد » •

تمسك شركة التأمين بأن المجنى عليه ليس من بين الراكبين اللذين تغطيهما الوثيقة • دفاع قانوني يخالطه واقع • عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض •

١ — من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المعيار في تحديد المسئولية عند تعدد الاسباب المؤدية الى الضرر يكون بتحديد السبب الفعال المنتج منها في احداث الضرر دون السبب العارض ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد أورد في مدوناته « أن اتهام تابع المستأنف عليها الأخيرة ( المطعون ضدها الثالثة ) قام على اهماله وعدم مراعاة القوانين واللوائح واخلاله اخلايا جسيما بما تفرضه عليه أصول مهنته كقيادته الجسار بمقطورة بالحالة التي وضعتها المستأنفة (الطاعنة) وسمح بركوب المجنى عليهم بها وسار بالجرار بسرعة كبيرة في طريق ضيق مما أدى الى فصل المقطورة منه ووقوع الحادث وهو ما يكفي في مساءلة المستأنف عليها الأخيرة عن التعويض ، واذ



تغطيهما المسؤولية الناشئة عن التأمين الاجبارى  
وهو دفاع قانونى يخالطه واقع فلا يجوز اثارته  
لاول مرة أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ١٣٤٦ لسنة ٤٧ القضائية :

٥

### جلسة ١١ من فبراير سنة ١٩٨٢

**مسئولية (( مسئولية حارس الشيء )) اثبات •  
قوة قاهرة •**

مسئولية حارس الشيء • قيامها على أساس  
خطأ مفترض نفيها لا يكون الا باثبات الحارس  
ان وقوع الضرر كان بسبب اجنبى •

السبب الاجنبى • ماهيته • العيب فى الشيء  
ولو كان خفيا • لا يعتبر سببا اجنبيا •

من المقرر وفقا للمادة ١٧٨ من القانون المدنى —  
وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ان مسؤولية  
حارس الشيء تقوم على أساس خطأ مفترض  
وقوعه منه افتراضا لا يقبل اثبات العكس ، ومن  
ثم فان هذه المسؤولية لا تدرا عن هذا الحارس  
باثبات أنه لم يرتكب خطأ ما وأنه قام بما ينبغى من  
العناية والحيطه حتى لا يقع الضرر من الشيء الذى  
فى حراسته ، وانما ترتفع هذه المسؤولية اذا اثبت  
الحارس ان وقوع الضرر كان بسبب اجنبى لا يد  
له فيه بأن يكون الفعل خارجا عن الشيء فلا يكون  
متصلا بداخليته أو تكوينه فاذا كان الضرر راجعا  
الى عيب فى الشيء فانه لا يعتبر ناشئا عن سبب  
اجنبى ولو كان هذا العيب خفيا ، وهذا السبب  
لا يكون الا قوة قاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ  
الغير (١) •

الطعن رقم ١٧٢٢ لسنة ٤٨ القضائية :

كان التأمين على الجرار لا جدال فى قيامه فـان  
المستأنفه تكون ملزمة بتغطية التعويض ، أما مخالفة  
أحكام المرور بشأن المقطورة فلا تأثير له على حق  
المضرور فى التعويض « ، مما مفاده أن محكمة  
الموضوع وفى حدود سلطتها التقديرية التى تستقل  
بها قد اعتبرت أن المقطورة لم تحدث بذاتها الضرر  
موضوع التداعى وانما ساهمت فيه فقط باقتترانها  
بالجرار المحرك لها فكانت بذلك مجرد سبب عارض  
بينما كانت قيادة الجرار على النحو الذى تمت به  
هى السبب المنتج للضرر ، وهو تسبب • سائغ  
وكاف فى ثبوت أن الواقعة تعتبر من حوادث الجرار  
وأن الضرر قد وقع بواسطته فتسأل الشركة  
الطاعنة بوصفها المؤمن لديها عن حوادث هذا  
الجرار عن تعويض ذلك الفرد عملا بالمادة الخامسة  
من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ ومن ثم يكون النعى  
على الحكم المطعون فيه على غير أساس •

٢ — من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه متى  
كان الحكم المطعون فيه قد انتهى بأسباب كافية  
الى نتيجة تتفق والتطبيق الصحيح للقانون فان  
نعيبه فيما استطرد اليه تزييدا يكون — ايا كان  
وجه الراى فيه — غير منتج ، ولما كان الحكم  
المطعون فيه قد انتهى صحيحا الى مسئولية  
شركة التأمين الطاعنة قبل المطعون ضدهما الاولين ،  
ولم يكن أمر امكن رجوعها على المطعون ضدها  
الثالثة بما قد تؤديه نفاذا للحكم المطعون فيه  
معروضا على المحكمة لتفصل فيه ، فان النعى على  
الحكم المطعون فيه فيما تضمنه من قرارات بصدد  
امكان هذا الرجوع يكون غير منتج ولا جـدوى  
منه •

اذ كان من المقرر ان الدفاع القانونى الذى  
بخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع  
لا تجوز اثارته لاول مرة أمام محكمة النقض ، وكان  
البين من اوراق الطعن أن الشركة الطاعنة لـم  
تتمسك أمام محكمة الموضوع بأن ابن المطعون  
ضدهما الاولين — والذى كان راكبا بالمقطورة  
ومات فى الحادث — ليس من بين الراكبين اللذين

(١) نقض ١٩٧٨/٤/٢٥ مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٩ ص ١٠٩٤ •

نقض ١٩٨١/١٢/١٦ مجموعة المكتب الفنى السنة ٣٢ •



التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية قبل الغائها . خضوعها للقواعد المقررة بلائحة ترتيب المحاكم الصادر بها المرسوم بقانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ ولأرجح الاقوال من مذهب أبى حنيفة . الاستثناء . الاحوال التي ترد بشأنها تقنيات خاصة .

## (٢) احوال شخصية « ولاية على النفس » « بلوغ الصغير »

بلوغ الصغير . علاماته . تحديد السن الذي يبلغ به وتنتهى فيه الولاية عليه فيما يتعلق بشئون نفسه . وجوب الرجوع الى أرجح الاقوال من مذهب أبى حنيفة .

١ - المقرر وفقا لنص المادة السادسة من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بالغاء المحاكم الشرعية والمالية أن المنازعات المتعلقة بالاحوال الشخصية والوقف والتي كانت أصلا من اختصاص المحاكم الشرعية تخضع للقواعد المقررة بلائحة ترتيب تلك المحاكم الصادر بها المرسوم بقانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ ولأرجح الاقوال من مذهب أبى حنيفة وذلك فيما عدا الاحوال التي ترد بشأنها قواعد تقررها تقنيات خاصة .

٢ - اذ كانت اللائحة الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ والتقنيات الخاصة قد خلت من تحديد السن الذي يبلغ به الصغير وتنتهى فيه الولاية عليه فيما يتعلق بشئون نفسه فانه يتعين الرجوع في هذا الخصوص الى أرجح الاقوال من مذهب أبى حنيفة . لما كان ذلك وكان المقرر في فقه الشريعة الاسلامية أن الولد يبلغ بالعلامات وهي تختلف بحسب الذكورة والانوثة وبالنسبة للذكر يعرف بلوغه بالاحتلام مع الانزال أو الانزال بأي سبب أو الاحبال وبالنسبة للانثى يعرف بلوغها بالحيض أو بالحبل أو الاحتلام مع الانزال فاذا ظهر شيء من هذه العلامات حكم ببلوغ كل منهما وان لم يظهر فلا يحكم ببلوغهما الا بالسن وقد اختلف الفقهاء في مقدار ذلك السن فذهب الامام أبو حنيفة الى أنه ثماني عشرة سنة

## جلسة ١١ من فبراير سنة ١٩٨٢

### تأمين . . عمال

التأمين الاجباري من المسؤولية المدنية بالنسبة للسيارة النقل . التزام شركة التأمين بتغطية المسؤولية الناشئة عن اصابة الركاب المسموح بركوبهما دون عمال السيارة . المقصود بالعامل في مجال تطبيق م ٣/٦ ق ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان التأمين من المسؤولية المدنية حينما تكون السيارة المؤمن عليها سيارة نقل لا يفيد منه الا الركاب المصرح بركوبهما طبقا للفقرة « هـ » من المادة السادسة عشر من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ما لم يشملها التأمين المنصوص عليه في القوانين رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ ، ٨٩ لسنة ١٩٥٠ ، ١١٧ لسنة ١٩٥٠ ، ولا يشمل عمال السيارة اخذا بصريح نص المادة السادسة فقرة ٣ من القانون سالف البيان ، واذ ورد به عبارة « عمال السيارة » عامه مطلقه فانها تشمل كل من يعمل على السيارة وتربطه علاقة عمل بصاحبها حتى ولو كان يؤدي عملا عرضيا مؤقتا لانه يعتبر عاملا وتسرى عليه احكام عقد العمل الفردي الواردة في القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ واحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ما عدا التأمين ضد البطالة ، ولا ينفي عن حامل السيارة هذا الوصف مخالفته لقانون المرور بعدم حصوله على رخصة لزاولة عمله .

الطعن رقم ٧٨٦ لسنة ٤٨ القضائية :

## جلسة ١٦ من فبراير سنة ١٩٨٢

(١) احوال شخصية . اختصاص . قانون . وقف . المنازعات المتعلقة بالاحوال الشخصية والوقف

للغلام وسبع عشرة سنة للأنثى وقدره الصحابان بخمس عشرة سنة بالنسبة لكل منهما وهو الراجح في المذهب وأنه متى ثبت بلوغ الولد ذكرا كان أو أنثى عاقلا زالت عنه الولاية على النفس فيخاصم ويختصم بشخصه فيما يتعلق بشئون نفسه ويكون للذكر الخيار في الإقامة عند أحد أبويه أو أن يتفرد عنهما وللأنثى ذلك أن كانت ثيبا أما أن كانت بكرا فانها تلزم بالمقام عند الأب أو الجد أو العصباء وذلك متى كانت شابهة أما أن كانت مسنة وتعرف بالعفة فانها لا تجبر على الإقامة عندهم .

الطعن رقم ١ لسنة ٥١ القضائية « احوال شخصية » :

## ٨

### جلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٨٢

#### (١) قرار ادارى • اختصاص •

القرار الادارى • ماهيته • القضاء العادى له اعطاء القرارات وصفها القانونى توصلا لتحديد اختصاصه •

#### (٢) دستور • حراسة « الحراسة الادارية » •

قضاء المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن ايلولة اموال وممتلكات الاشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم الحراسة طبقا لقانون الطوارئ • اثره • بقاء اموالهم على ملكيتهم ولا تؤول الى ملكية الدولة •

١ — القرار الادارى الذى يمتنع على المحاكم التعرض له هو افصاح جهة الادارة فى الشكل الذى يتطلبه القانون عن ارادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد احداث اثر قانونى معين يكون ممكنا وجائزا ابتغاء مصلحة عامة ، ومن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن للقضاء العادى اعطاء هذه القرارات وصفها القانونى توصلا الى تحديد اختصاصه •

٢ — قضت المحكمة الدستورية العليا بجلسة ١٦/٥/١٩٨١ فى القضية رقم ٥ لسنة ١ ق بالآتى : ( أولا ) بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ فيما نصت عليه من ايلولة اموال وممتلكات الاشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم الحراسة طبقا لاحكام قانون الطوارئ الى ملكية الدولة • ( ثانيا ) بعدم دستورية المادة الرابعة من قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة الصادر بالقانون ٦٩ لسنة ١٩٧٤ فيما نصت عليه من تعيين حد اقصى لما يرد الى الاشخاص الذين شملتهم الحراسة واسرهم — ونشر هذا الحكم فى الجريدة الرسمية السنة الرابعة والعشرون العدد رقم ٢٣ بتاريخ ١٩٨١/٦/٤ ، فان مؤدى الحكم بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه آنفا عدم نفاذ هذا النص ، ومن ثم تظل اموال هؤلاء الاشخاص على ملكيتهم ولا تؤول الى ملكية الدولة ، ويكون الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم الاستثنائى المطعون فيه حين قضى بالزام الطاعنين بصفاتهم بتسليم الحصة الشائعة الملوكة للمطعون ضدهما الاول والثانى من الفيلا موضوع النزاع — وهى جزء من اموالهم — صحيحا فيما انتهى اليه كآثر للسلطتين لهذه الاموال •

الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٤ القضائية :

## ٩

### جلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٨٢

#### استئناف « اعتبار الاستئناف كان لم يكن » • تجزئة • شفعه •

اعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم اعلان صحيفة الاستئناف خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمها الى قلم الكتاب • المادتان ٧٠ ، ٢٤٠ مرافعات • لا يملك التمسك به الا من شرع لمصلحته ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة او فى دعوى يوجب القانون اختصاص اشخاص معينين فيها كدعوى الشفعة •



## ١٠

## جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٨٢

## أحوال شخصية • استئناف • قانون •

استئناف الاحكام الصادرة في مسائل الاحوال الشخصية والوقف • خضوعه للمواد الخاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية دون قانون المرافعات • اعتبار الاستئناف مرفوعا بتقديم الصحيفة وقيده في الجدول • عدم انطباق المادة ٧٠ من قانون المرافعات عليه •

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد المادتين ٥ ، ١٣ من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ أن المشرع استبقى استئناف الاحكام الصادرة في مسائل الاحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية محكوما بذات القواعد التي كانت تحكمه قبل الغاء هذه المحاكم والواردة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ لا بقواعد أخرى في قانون المرافعات ، وان هذه اللائحة لا تزال هي الاصل الاصيل الذي يجب التزامه ، ويتعين الرجوع اليه للتعرف على احوال استئناف هذه الاحكام وضوابطه واجراءاته ، كما أن الاستئناف يعتبر مرفوعا - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - وتتصل به محكمة الاستئناف بتقديم صحيفته الى قلم الكتاب في الميعاد المحدد بالمادة ٣٠٧ من اللائحة ، وبقيده في الجدول في الميعاد المحدد في المادة ٣١٤ منها ، أما اعلان الصحيفة للخصم لتقوم الخصومة بينه وبين المستأنف فهو اجراء لم يحدد له القانون ميعادا اذ للمستأنف أن يقوم به أو يقوم به قلم الكتاب بعد قيد الدعوى • لما كان ذلك ، فان المادة ٧٠ من قانون المرافعات لا يكون لها انطباق في استئناف الاحكام الصادرة في مسائل الاحوال الشخصية والوقف (٢) •

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن دعوى الشفعة لا تكون مقبولة الا اذا كانت الخصومة فيها قائمة بين أطرافها الثلاثة الشفيع والمشتري والبائع سواء في محكمة أول درجة أو في الاستئناف أو في النقض ، والنص في المادة ٢٣٠ من قانون المرافعات على أن الاستئناف يرفع بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة المرفوع اليها الاستئناف وفقا للاوضاع المقررة لرفع الدعوى مفاده أن استئناف دعوى الشفعة يعتبر مرفوعا اذا أودعت صحيفته قلم كتاب المحكمة في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٢٢٧ من ذات القانون شاملة اسماء جميع الخصوم الواجب اختصاصهم فيها ، أما مؤدى المادتين ٧٠ المعدلة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ ، ٢٤٠ من قانون المرافعات أنه يجوز الحكم باعتبار الاستئناف كأن لم يكن اذا لم يتم تكليف المستأنف عليه تكليفا صحيحا وفق القانون بالحضور خلال ثلاثة أشهر من تقديم صحيفته الى قلم الكتاب اذا كان ذلك راجعا الى فعل المستأنف أن الميعاد المقرر بالمادة الاولى هو ميعاد حضور بصريح النص والجزاء على عدم مراعاته لا يتصل بالنظام العام فهو مقرر لمصلحة المستأنف عليه حتى يتفادى ما ينتسج من تراخي المستأنف في اعلان الاستئناف من اطالة الاثر المترتب على ايداع صحيفته قلم الكتاب في السقوط وقطع التقادم ، ويجوز للمحكمة أن توقع الجزاء المذكور في حالة طلبه من صاحب المصلحة وهو المستأنف عليه الذي لم يتم تكليفه تكليفا صحيحا بالحضور خلال الميعاد ما لم ييدر منه ما يفيد تنازله عنه ويسقط حقه في التمسك بتوقيعه ، ولا يملك التمسك به غير من شرع لمصلحته ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة أو في دعوى يوجب القانون اختصاص أشخاص معينين فيها كدعوى الشفعة (١) •

الطن رقم ١٧٨٥ لسنة ٥١ القضائية :

الطن رقم ٢ لسنة ٥١ القضائية « احوال شخصية » :

(١) نقض ١٩٧٧/١١/١٦ مجموعة الكتب الفني السنة ٢٨ ص ٣٦٨١

(٢) نقض ١٩٧٧/٢/٢٣ مجموعة الكتب الفني السنة ٢٨ ص ٥٥٦



٢ — لما كانت المادة ٢١٧ من قانون المرافعات تجيز اذا فقد المحكوم له اهليته للتقاضي اثناء ميعاد الطعن أو اذا توفى أو زالت صفة — من كان يباشر الخصومة عنه — جاز رفع الطعن واعلانه الى من فقد اهليته أو من توفى من كان يباشر الخصومة عنه أو الى من زالت صفته ، وكانت الطاعنة وان اوردت في صحيفة الطعن اسم الوصي السابق على المحكوم لهم ضمن البيان الخاص بمن رفع عليهم الطعن ، الا انها وقد اشارت الى وفاته ثم عدت أسماء القصر المحكوم لهم ومحل اقامتهم الذي يتعين اعلانهم بالطعن فيه ، مما يكشف عن انها لم تهدف الى توجيه الاجراءات الى الوصي المتوفى بل الى هؤلاء القصر .

٣ — ان المشرع عندما يوجب تدخل النيابة العامة في خصومة قائمة بين أطرافها انما يهدف الى معاونة القاضي في تحقيق العدالة واعمال صحيح القانون وهي بهذا التدخل وان كانت تأخذ مركز الخصم من الناحية الاجرائية الا انها لا تعتبر خصما يدافع عن مصلحة ذاتية حتى يتعين اختصاصها في الطعن المقام من المحكوم عليه اذا ما جاء رأيها موافقا لطلبات المحكوم له ، لما كان ذلك وكان تدخل النيابة وجوبيا في الاحوال التي ينص القانون فيها على ذلك انما يتم طبقا لنص المادة ٩٢ من قانون المرافعات عن طريق اخطار قلم الكتاب لها ، وليس عن طريق اختصاصها بمعرفة احد أطراف الخصومة بالطرق المعتادة في الاختصاص .

الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٩ القضائية « احوال شخصية » :

١٢

### جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٨٢

مسئولية « المسئولية التقصيرية » . « المسئولية العقدية » . تعويض .

الخطأ السابق على التعاقد . قضاء المحكمة بالتعويض على أساس المسئولية التقصيرية دون العقدية . صحيح . (مثال) .

١١

### جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٨٢

(١) دعوى « أسماء الخصوم » حكم « الطعن في الحكم » .

بيان أسماء الخصوم في صحيفة الطعن . المقصود به . ورود أسماء المطعون عليهم ولقبهم صحيحا على نحو يكفى للتعرف بهم . الخطأ المطبوع في بيان اسم والدهم . لا ينال من صحة البيان .

(٢) اعلان . حكم « الطعن في الحكم » وميعاد الطعن « الخصوم في الطعن » .

نقد المحكوم له اهليته للتقاضي او وفاته او زوال صفة من كان يباشر الخصومة عنه اثناء ميعاد الطعن . أثره . م ٢١٧ مرافعات .

(٣) نيابة عامة .

تدخل النيابة وجوبيا في الاحوال التي ينص عليها القانون . كنيته . م ٩٢ مرافعات . عن طريق اخطار قلم الكتاب لها ، وليس عن طريق اختصاصها بمعرفة احد أطراف الخصوم بالطرق المعتادة في الاختصاص .

(٤) اثبات « حجية الورقة الرسمية » .

الورقة الرسمية . حجيتها . قاصرة على البيانات التي تتعلق بما قام به محررها في حدود مهمته أو وقعت من ذوى الشأن في حضوره . البيانات الاخرى التي يدونها نقلا عن ذوى الشأن المرجع في اثبات حقيقتها الى القواعد العامة في الاثبات .

١ — لما كان المقصود ببيان أسماء الخصوم في صحيفة الطعن — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو اعلام ذوى الشأن اعلاما كافيا بأشخاصهم ، وكان الثابت أن أسماء المطعون عليهم ولقبهم المبين بصحيفة الطعن قد ورد صحيحا على نحو يكفى للتعريف بهم ، فان الخطأ المطبوع في بيان اسم والدهم لا ينال من صحة هذا البيان .

(٣) نقض • التماس إعادة النظر • دعوى  
«الطلبات في الدعوى» • نقض •

القضاء بأكثر مما طلبه الخصوم • الطعن فيه  
يكون طريق التماس إعادة النظر • القضاء بذلك  
عن ادراك بنطاق الدعوى وطلبات الخصوم •  
سبيل الطعن فيه هو النقض •

١ — المقرر في قضاء هذه المحكمة أن استظهار  
أركان وضع اليد المؤدى الى كسب الملكية بمضى  
المدة الطويلة هو من مسائل الواقع التى يستقل  
بتقديرها قاضى الموضوع متى قام تقديره لها على  
أسباب مقبولة (١) •

٢ — محكمة الموضوع لها سلطة موضوعية  
في تقدير عمل الخبير ولا يترتب عليها اذا اتخذت  
من أقوال الشهود الذين سمعهم الخبير بغير حلف  
يمين قرينه ضمن قرائن أخرى تضمنها تقرير الخبير  
لنفى ملكية الطاعنين لارض النزاع بوضع اليد  
المدة الطويلة المكسبة للملكية ولا يشوب حكمها  
خطأ فى القانون لأنها لم تسمع الشهود ولم يحلفوا  
أمامها اليمين (٢) •

٣ — المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه وان كان  
الحكم بأكثر مما طلبه الخصوم من أوجه التماس  
إعادة النظر طبقاً للفقرة الخامسة من المادة ٢٤١  
مرافعات وبمقتضاه يعاد عرض النزاع على المحكمة  
التي فصلت فيه لتستدرك ما وقعت فيه من سهو  
غير متعمد فتبادر الى اصلاحه متى تبينت سببه  
الا أنه اذا كانت المحكمة قد بنيت فى حكمها المطعون  
فيه وجهة نظرها فيه وأظهرت أنها تدرك حقيقة  
ما قدم لها من الطلبات وأنها بقضائها هذا تجاوز  
ما طلبه الخصوم ومع ذلك أصرت على هذا القضاء  
مسببه اياه فى هذا الخصوص ، وبرز هذا الاتجاه  
واضحاً فى الحكم فإنه يمتنع الطعن عليه بطريق  
الالتماس ويكون طريق الطعن عليه فى هذه الحالة  
هو النقض (٣) •

الطعن رقم ١٦٦٤ لسنة ٤٨ القضائية :

١ — الثابت من الاوراق أن المطعون ضده  
أقام دعواه بالمطالبة بالتعويض عما أصابه من  
أضرار بسبب انهيار بناء الدورين الاول والثانى  
اللذين أقامهما فوق بناء الدور الارضى من المبنى  
نفسه الذى أقامه مقابل آخر نتيجة عدم تحمل بناء  
الدور الارضى لما أقيم فوقه من مبان ، بما لازمه أن  
هناك خطأ ارتكبه الطاعنان بتكليفهما المطعون ضده  
اقامة مبان فوق الدور الارضى دون التحقق من  
سلامته وتحمله اقامة مبانى تعلوه مما أدى الى  
انهيار المبانى التى أقامها المطعون ضده ، وهو خطأ  
سابق على تعاقدته مع الطاعنين على اقامة مبانى  
الفصلين الدراسيين اللذين تهدما ، ولا شأن له  
بالعقد المبرم بينهما ولا يعد اخلافاً بالتزام عقدى  
ناشئ عن هذا العقد • ومن ثم فإن الحكم المطعون  
فيه اذ أقام قضاءه على سند من المسؤولية  
التقصيرية دون المسؤولية العقدية فإنه لا يكون  
قد أخطأ فى تطبيق القانون •

الطعن رقم ٧٦٨ لسنة ٤٧ القضائية :

١٣

### جلسة ٤ من مارس سنة ١٩٨٢

(١) تقادم « تقادم مكسب » • محكمة  
الموضوع •

استظهار أركان وضع اليد المكسب للملكية •  
من مسائل الواقع • استقلال قاضى الموضوع  
بتقديرها •

(٢) اثبات • خبرة •

اتخاذ محكمة الموضوع من أقوال الشهود الذين  
سمعهم الخبير بغير حلف يمين قرينه ضمن قرائن  
أخرى فى الإثبات • لا خطأ •

(١) نقض ١٩٦٩/١/١٤ مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٠ ص ٨٨ •

(٢) نقض ١٩٥٨/١٢/١٨ مجموعة المكتب الفنى السنة ٩ ص ٧٨٦ •

(٣) نقض ١٩٧٨/١/٢٥ مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٩ ص ٣٠٣ ، نقض ١٩٧٤/٤/١٤ مجموعة المكتب الفنى السنة



المواعيد التي حددها القانون واذ لم يقدم الطاعن  
رفق طعنه صورة من مذكرته التي حوت دفاعه حتى  
تستطيع المحكمة التحقق من صحة ما ينعاه على  
الحكم المطعون فيه فان قوله في هذا الخصوص  
يصبح عاريا لدليله (٢) .

الطعن رقم ١٢٩٢ لسنة ٤٨ القضائية :

١٥

### جلسة ٨ من مارس سنة ١٩٨٢

#### (١) اثبات «ترجمة المستندات» .

ترجمة المستندات التي اقيم عليها الحكم الى  
اللغة العربية . جواز أن تكون عرقية . شرطه .  
عدم منازعة الخصم في صحة الترجمة .

#### (٢) نقل بحرى . بيع « البيع فوب » .

البيع البحري « فوب » F.O.B. . ماهيته .  
أثره .

#### (٣) بنوك « خطاب الضمان » .

خطاب الضمان حجيته .

١ — انه وان كان عدم ترجمة المستندات التي  
تقيم المحكمة عليها قضاءها من اللغة الاجنبية الى  
اللغة العربية يجعل حكمها مخالفا لقانون السلطة  
القضائية الذي يقرر بأن لغة المحاكم هي اللغة  
العربية الا أنه لا تشترط الرسمية في هذه الترجمة  
الا حيث لا يسلم الخصوم بصحة الترجمة العرفية  
المقدمة للمستند ويتنازعون في أمرها .

٢ — الاصل في البيع البحري « فوب » F.O.B.  
أن يقوم البائع بتسليم البضاعة المبيعة بشحنها  
على ظهر السفينة الناقلة التي يتعاقد معها

١٤

### جلسة ٨ من مارس سنة ١٩٨٢

#### (١) نقض « اثر النقض » . دعوى « تعجيل الدعوى » .

نقض الحكم يزيله . تعجيل الدعوى لتستأنف  
سيرها أمام محكمة الاحالة . كفيته . يتم بتكليف  
بالحضور يعلن بناء على من يهمله الامر من الخصوم  
الى الطرف الاخر خلال سنة من تاريخ صدور حكم  
النقض . دون حاجة الى اعادة الاعلان .

#### (٢) نقض « اسباب الطعن » .

عدم تقديم الطاعن الدليل على ما تمسك به من  
أوجه الطعن في الميعاد القانوني . نعمى لا دليل  
عليه .

مؤدى نص المادة ١/٨٤ من قانون المرافعات  
يدل على أن المشرع اوجب اعادة اعلان المدعى عليه  
الذى لم يحضر الجلسة الاولى ولم يكن قد أعلن  
لشخصه لما افترضه في تلك الحالة من احتمال  
جهله بقيام الدعوى ورتب على اعادة الاعلان  
افتراض علمه بها ولما كان نقض الحكم لا ينشئ  
خصومة جديدة بل هو يزيل الحكم المنقوض ليتابع  
الخصوم السير في الخصومة الاصلية أمام محكمة  
الاحالة ويكون تحريك الدعوى أمام هذه المحكمة  
الاخيرة بعد نقض الحكم بتعجيلها ممن يهمله الامر من  
الخصوم فتستأنف الدعوى سيرها بين طرفيها  
بتكليف بالحضور يعلن اعلانا قانونيا بناء على طلب  
الخصم الى الخصم الاخر خلال سنة من تاريخ  
صدور حكم النقض دون حاجة الى اعادة  
الاعلان (١) .

٢ — من المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة  
أن الشارع عد من الاجراءات الجوهرية في الطعن  
بطريق النقض أن يناط بالخصوم أنفسهم تقديم  
الدليل على ما يتمسكون به من أوجه الطعن في

(١) نقض ١٩٧٤/٣/٢٥ مجموعة الكتب الفنى السنة ٢٥ ص ٥٣٨ .

(٢) نقض ١٩٧٤/١٢/١٨ مجموعة الكتب الفنى السنة ٢٥ ص ١٤٦٢ .



المشتري المذكور في دعوى الشفعة أو بادخاله فيها أو بتدخل المشتري الثاني . توقف مصير دعوى الشفعة على الفصل في صورية أو جدية البيع الثاني .

١ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه متى كان العقد سوريا فانه يعد غير موجود قانونا ، وانه وان كان مفاد نص المادة ٩٢٨ من القانون المدني انه اذا صدر بيع من مشتري العقار المشفوع فيه لمشتري ثان قبل ان تعلن أية رغبة في الاخذ بالشفعة أو قبل ان يتم تسجيل هذه الرغبة فانه يسرى في حق الشفيع ولا يجوز الاخذ بالشفعة الا من المشتري الثاني وبالشروط التي اشترى بها الا ان ذلك مشروط بالآلا يكون البيع الثاني سوريا ، فاذا ادعى الشفيع صوريته وأفلح في اثبات ذلك اعتبر البيع الصادر من المالك للمشتري الاول قائما وهو الذي يعتد به في الشفعة دون البيع الثاني الذي لا وجود له بما يغني الشفيع عن توجيه طلب الشفعة الى المشتري الثاني (١) .

٢ - يجب أن يتم اثبات صورية البيع الثاني في مواجهة المشتري الثاني لانه هو صاحب الشأن الاول في نفى هذه الصورية واثبات جدية عقده ليكون الحكم الذي يصدر بشأن عقده حجة له أو عليه ، ويتحقق ذلك باختصامه في دعوى الشفعة مع تمسك الشفيع بالبيع الاول ودفعه بصورية البيع الثاني صورية مطلقة ، أو بادخاله أو تدخله خصما في الدعوى قبل الفصل فيها دون اعتذار بأن يتم هذا الادخال أو التدخل في المواعيد المحددة لطلب الشفعة وعندئذ يتعين على المحكمة ان تفصل في الدفع بالصورية اذ يتوقف مصير دعوى الشفعة على ثبوت الصورية وبصدور حكم لصالح الشفيع بصورية عقد المشتري الثاني تصح اجراءات طلب الشفعة في البيع الاول (٢) .

الطعن رقم ٨٤٠ لسنة ٤٩ القضائية :

المشتري ، وان يكون لهذا الاخير الحق في تسليم سند الشحن من الناقل ، الا اذا اتفق على تسليمه للبائع وعندئذ يقدم الاخير - وهو غريب عن عقد النقل - بدور الشاحن في عقد النقل الذي يثبتته سند الشحن .

٣ - متى كان خطاب الضمان - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - حجة على عاقيه وحدهما الشاحن والناقل ولا يحتج به على الغير حامل سند الشحن ، فان الدعوى التي يقيمها الناقل البحري ضد الشاحن يطالبه فيها بالتعويض الذي دفعه الى المرسل اليه استنادا الى خطاب الضمان الذي أصدره الشاحن مقابل حصوله على سند شحن نظيف خال من التحفظات يكون أساسها المسؤولية التعاقدية وليست المسؤولية التقصيرية ، واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ١٢٩٣ لسنة ٤٨ القضائية :

## ١٦

### جلسة ١١ من مارس سنة ١٩٨٢

( ٢ ، ١ ) بيع . شفعه « تعدد المشتريين » .  
صورية . اثبات .

(١) بيع مشتري العقار المشفوع فيه لمشتري ثان قبل اعلان الرغبة في الاخذ بالشفعة أو قبيل تسجيلها . م ٩٢٨ مدني . مؤداه . عدم جواز الاخذ بالشفعة الا من المشتري الثاني . شرط ذلك . الا يكون البيع الثاني سوريا .

(٢) تمسك الشفيع بالبيع الاول وادعاء صورية البيع الثاني . وجوب اثبات ذلك في مواجهة المشتري الثاني . سبيله في ذلك . اختصاص

## جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٨٢

## أحوال شخصية « التطلاق للضرر »

الحكم بالتطلاق اعمالا للمادة ٦ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . شرطه . ثبوت الضرر المدعى به بما لا يستطاع معه دوام العشرة ، وأن يعجز القاضى عن الاصلاح بين الزوجين . عدم الزامها بالمبادرة بالقيام بهذا الاصلاح قبل نظر الدعوى وسماع الشهود فيها أو معاودة القيام به فى كل مرحلة من مراحل الدعوى .

مؤدى نص المادة السادسة من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ يدل على أن الشارع وأن اشترط للحكم بالتفريق فى هذه الحالة شرطان اولهما أن يثبت الضرر المدعى به بما لا يستطاع معه دوام العشرة وثانيهما أن يعجز القاضى عن الاصلاح بين الزوجين المتخاصمين الا أنه لم يستلزم المبادرة بالقيام بهذا الاصلاح قبل نظر الدعوى وسماع الشهود فيها أو معاودة القيام به فى كل مرحلة من مراحل الدعوى لما كان ذلك وكان الاصلاح بين الزوجين يقتضى التعرف على حقيقة النزاع القائم بينهما والظروف والملابسات المحيطة به وذلك حتى يتخير القاضى السبل الناجحة لانهايه صلحا . وكان الاستئناف وفقا لنص المادة ٣١٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية يعيد الدعوى الى الحالة التى كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف ، فانه لا على محكمة اول درجة ان هى ارجأت محاولة الاصلاح بين الزوجين الى ما بعد سماعها البينات المقدمة فى الدعوى ولا على محكمة الاستئناف اذا لم تعاود عرض الصلح على الزوجين بعد أن رأت سلامة ما انتهى اليه الحكم المستأنف من قضاء .

الطن رقم ٢٣ لسنة ٥١ القضائية « احوال شخصية » :

## جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٨٢

( ١ ، ٢ ) احوال شخصية « لغير المسلمين »  
« تغيير الطائفة » « المجلس الملى » . حكم  
(تسيب الحكم) .

(١) تغيير الطائفة أو الملة لا يتم ولا ينتج أثره الا بقبول الطلب واتمام الطقوس والمظاهر الخارجية الرسمية . المجلس الملى العام لطائفة الانجيليين هو صاحب الاختصاص الوحيد بالفصل فى طلب الانضمام الى الطائفة .

(٢) اعتداد الحكم المطعون فيه فى اثبات تغيير المطعون عليه لطائفته بالشهادة الصادرة من الكنيسة رغم عدم اعتمادها من المجلس الملى العام للطائفة وما انتهى اليه من صحة الطلاق الذى اوقعه على زوجته بارادته المنفردة اعمالا لاحكام الشريعة الاسلامية . خطأ فى القانون وفساد فى الاستدلال .

١ — تغيير الطائفة أو الملة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أمر يتصل بحرية العقيدة الا أنه عمل ارادى من جانب الجهة الدينية المختصة ، ومن ثم فهو لا يتم ولا ينتج أثره بمجرد الطلب وابداء الرغبة ولكن بعد الدخول فى الطائفة والملة الجديدة واتمام طقوسها ومظاهرها الخارجية الرسمية وقبول طلب الانضمام اليها . . والمجلس الملى العام لطائفة الانجيليين طبقا للمادة ٢٠ من الامر العالى المؤرخ ١٩٠٢/٣/١ هو صاحب الاختصاص الوحيد بالفصل فى طلبات الانضمام الى الطائفة بكافة شيعها وفرقها وكنائسها .

٢ — اذ اعتد الحكم المطعون فيه فى اثبات تغيير المطعون عليه لطائفته بالشهادة الصادرة من الكنيسة الخمسينية للطائفة الانجيلية بمدينة الفكرية رغم عدم اعتمادها من المجلس الملى العام لهذه الطائفة وبما أورده المطعون عليه فى صحيفة الدعوى رغم أنه مجرد قول فلا يسوغ الاستدلال



بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم حائز قوة الامر المقضى ، ويشترط لى يحوز الحكم حجية الشيء المقضى فيه اتحاد الخصوم والموضوع والسبب ، واذ كانت دعوى صحة العقد تختلف عن دعوى الفسخ سببا وموضوعا فان الحكم بعدم قبول دعوى صحة التعاقد لعدم قيام المشتري بالتزامه بدفع كامل الثمن لا يمنع المشتري من العودة الى دعوى صحة التعاقد اذا ما قام بايفاء باقى الثمن ومن ثم فان هذا القضاء لا يتضمن قضاء ضمينيا بفسخ العقد .

الطعن رقم ٩٦٢ لسنة ٤٧ القضائية :

٢٠

### جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٨٢

#### (١) تقادم .

الحقوق الخاضعة للتقادم الخمس ، م ٣٧٥ مدنى . مناهها . التجدد والدورية .

#### (٢) نزع الملكية للمنفعة العامة . تقادم . حق «حق الانتفاع» .

نشر مرسوم نزع الملكية . اثره . نقل ملكية العقار المنزوعه ملكيته للدولة من تاريخ النشر . لصاحب العقار حق الانتفاع به وبثمراته حتى سداد الثمن أو ايداعه . له دفع كل تعد عليه ولو كان مصدره نازع الملكية . القانون مصدر هذا الحق . تقادمه بخمس عشرة سنة .

١ — مناط خضوع الحق للتقادم الخمس وفقا لصريح نص الفقرة الاولى من المادة ٣٧٥ من القانون المدنى هو اتصافه بالدورية والتجدد أى أن يكون الالتزام مما يتكرر ويستحق الاداء فى مواعيد دورية ايا كانت مدتها ، وأن يكون الحق بطبيعته مستمرا لا ينقطع سواء كان ثابتا أو تغير مقداره من وقت لآخر (١) .

به فى هذا الخصوص ، واذ خلص الحكم من ذلك الى ثبوت اختلاف الزوجين فى الطائفة وبالتالي صحة الطلاق الذى أوقعه المطعون عليه على زوجته الطاعنة بإرادته المنفردة اعمالا لاحكام الشريعة الاسلامية فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وعابه الفساد فى الاستدلال .

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٥١ القضائية « احوال شخصية » :

١٩

### جلسة ١٨ من مارس سنة ١٩٨٢

#### (١) بيع . محكمة الموضوع . التزام « الشرط الفاسخ الصريح » .

تنازل البائع عن التمسك بالشرط الفاسخ الصريح . استقلال قاضى الموضوع بتقديره . قيام الشرط الفاسخ الضمنى لا يسلبه سلطته التقديرية فى اجابة طلب الفسخ أو رفضه .

#### (٢) حكم « حجية الحكم » . قوة الامر المقضى . بيع .

حجية الحكم . شرطها . دعوى صحة عقد البيع . اختلافها عن دعوى الفسخ . الحكم بعدم قبول الاولى لعدم دفع المشتري كامل الثمن ليس قضاء ضمينيا بالفسخ . حق المشتري فى العودة الى دعوى صحة التعاقد اذا وفى بباقي الثمن .

١ — من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن استخلاص تنازل البائع عن التمسك بالشرط الفاسخ الصريح من مسائل الواقع التى تستقل بتقديرها محكمة الموضوع متى أقامت قضاءها على أسانيد سائغة ، وقيام الشرط الفاسخ الضمنى لا يسلب القاضى سلطته التقديرية فى اجابة طلب الفسخ أو رفضه .

٢ — من المقرر أن ما لم تفصل فيه المحكمة



في الدعوى • مناطها • وصف الفعل بأنه خطأ  
من عدمه • خضوعه لرقابة محكمة النقض •

نصت المادتان الرابعة والخامسة من التقنين المدني على أنه من استعمل حقه استعمالاً مشروعاً لا يكون مسئولاً عما ينشأ من ضرر بالغير وهو مالا يتحقق الا بانتفاء كل مصلحة في استعمال الحق ، وحقا التقاضي والدفاع من الحقوق المباحة ولا يسأل من يلج أبواب القضاء تمسكا أو ذودا عن حق يدعيه لنفسه الا اذا ثبت انحرافه عن الحق المباح الى اللد في الخصومة والعنف مع وضوح الحق ابتغاء الاضرار بالخصم ووصف الانفعال بأنها خاطئة من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض (١) •

الطعن رقم ١٧٣٩ لسنة ٥١ القضائية :

## ٢٢

### جلسة ٨ من ابريل سنة ١٩٨٢

تأميم « التامين الاجبارى عن حوادث السيارات » • تقادم « تقادم مسقط » •

الدعوى المباشرة للمضور قبل المؤمن في التأمين الاجبارى عن حوادث السيارات • خضوعها للتقادم الثلاثى المنصوص عليه بالمادة ٧٥٢ مدنى • م ٢/٥ ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ • وقف تقادمها طوال مدة المحاكمة الجنائية • عودة سريان المدة بصور الحكم الجنائى النهائى أو بسقوط الدعوى الجنائية بعد رفعها بالتقادم •

لئن كانت الدعوى المباشرة التى أنشأها المشرع للمضور قبل المؤمن بمقتضى المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التامين الاجبارى من المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات خاضعة للتقادم الثلاثى المنصوص عليه فى المادة ٧٥٢ من القانون المدنى

٢ — مؤدى المواد ٥ ، ٨ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ من قانون نزع الملكية الصادر فى ٢٤ من ابريل سنة ١٩٠٧ المعدل فى ١٨ من يونيو سنة ١٩٣١ — المنطبق على واقعه الدعوى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن نشر مرسوم نزع الملكية فى جريدتين رسميتين يترتب عليه نقل ملكية العقار المنزوعه ملكيته الى الدولة وازافته الى المنافع العامة من تاريخ النشر ولكن يبقى العقار فى يد صاحبه حتى يدفع له الثمن المتفق عليه أو يودع ما يتم تقديره من ثمن بواسطة الخبير الذى يعينه رئيس المحكمة عند عدم الاتفاق عليه أو يصدر قرار من وزير الاشغال بعد اطلاعه على الشهادة الدالة على ايداع هذا الثمن بالاستيلاء على العقار المنزوعه ملكيته بالقوة اذا لم يتخلى عنه صاحبه خلال خمسة عشر يوما من اعلانه بهذا القرار ، ولذا يبقى صاحب العقار منتفعا به وبثمراته حتى ايداع الثمن أو صدور قرار وزير الاشغال آنف البيان وله فى سبيل حماية يده فى تلك الفترة الحق فى أن يدفع كل تعد على انتفاعه بالعقار ولو كان مصدره نازع الملكية ولذا يكون القانون هو مصدر هذا الحق فى الانتفاع ولا يتقدم هذا الحق الا بانقضاء خمس عشرة سنة ولا يسرى عليه التقادم الخمس المنصوص عليه فى الفقرة الاولى من المادة ٣٧٥ من القانون المدنى كما أنه لا يعد حقا بطبيعته مستمرا لا ينقطع ولا تلتزم الجهة نازعة الملكية بالوفاء بمقابل الانتفاع بالعقار المنزوعة ملكيته فى مواعيد دورية متجددة •

الطعن رقم ٦٠٤ لسنة ٤٩ القضائية :

## ٢١

### جلسة أول ابريل سنة ١٩٨٢

حق « اساءة استعمال الحق » • دعوى « الدفاع فى الدعوى » • مسئولية •

المساءلة عن استعمال حق التقاضى أو الدفاع

(١) نقض ١٩٧٧/٣/٢٨ مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٨ من ٨١٢ •

المبينه بالقانون ١٦ لسنة ١٩٦٩ ولائحته التنفيذية • ثبوت اختلال ادارتها وسوء حالتها المالية • أثره • رفع يد صاحبها عنها وتولى مدير التعليم ادارتها لحين ازالة أسباب المخالفة •

### (٢) تعليم • ايجار •

المدرسة الخاصة • عدم اعتبارها مؤجرة لوزارة التربية والتعليم طالما لا تربط الوزارة بصاحبها علاقة ايجارية • لا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ١/٣٨ من اللائحة التنفيذية للقانون ١٦ لسنة ١٩٦٩ من جواز منح أصحاب المدارس الخاصة اعانة ايجار • علة ذلك •

١ - من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن المدرسة الخاصة تعتبر منشأة خاصة لأنها على ما أفصحت عنه المادة الأولى من القانون ١٦ لسنة ١٩٦٩ منشأة غير حكومية تقوم أصلاً وبصفة مرعية بالتربية والتعليم أو الأعداد المهني أو بأية ناحية من نواحي التعليم العام وإن كانت تخضع لرقابة وزارة التربية والتعليم وتفتيشها والقيود المبينة في القانون المذكور ولائحته التنفيذية • والمستفاد مما تضمنته المادتان ١٦ و ٣١ من القانون المذكور من أنه يكون لكل مدرسة خاصة لجنة استشارية لإدارتها وتقوم كل مدرسة بتعيين ناظرها ومدرسيها ويكون العقد بين صاحب المدرسة والعاملين بها ثابتاً بالكتابة وما نصت عليه المادة ٣٩ من هذا القانون من أنه إذا ثبت أن إدارة المدرسة قد اختلت وأن حالتها المالية قد ساءت كان لمجلس التعليم الخاص بالوزارة وضعها تحت الإشراف المالي ويترتب على ذلك أن ترفع يد صاحب المدرسة عنها وتولى مديرية التعليم المختصة ادارتها نيابة عنه لحين ازالة أسباب المخالفة على نحو ما قضت به المادة ٤٠ من اللائحة التنفيذية من قرار وزير التعليم ٤١ لسنة ١٩٧٠ نفاذاً للقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ (٢) •

والذي تبدأ مدته من وقت وقوع الفعل غير المشروع الذي سبب الضرر إلا أنه من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه متى كان مستنفاً قانوناً على المضرور - أعمالاً للمادة ٢٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية قبل تعديلها - بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٦ والمنطبقه على واقعة الدعوى - أن يرفع دعواه المباشرة على المؤمن أمام المحاكم الجنائية بعد رفع الدعوى الجنائية على الجاني محدث الضرر سواء كان هو بذاته المؤمن له أو أحد ممن يعتبر الأخير مسئولاً عن الحقوق المدنية عن فعله ، وكان إذا رفع دعواه أمام المحاكم المدنية أثناء السير في الدعوى الجنائية فإن رفعها في هذا الوقت يكون عقيماً إذ لا يمكن النظر فيها إلا بعد أن يفصل نهائياً في تلك الدعوى الجنائية ، فإن رفع الدعوى الجنائية يكون في هذه الحالة مانعاً قانونياً يتعذر معه على الدائن المضرور مطالبة المؤمن بحقه مما ترتب عليه المادة ٣٨٢ من القانون المدني وقف سريان التقادم ما دام المانع قائماً وبالتالي يقف سريان التقادم بالنسبة لدعوى المضرور قبل المؤمن طوال المدة التي تدوم فيها المحاكمة الجنائية ، فإذا سقطت الدعوى الجنائية بعد رفعها بالتقادم انقضت تلك الدعوى ومن تاريخ هذا الانقضاء يزول المانع القانوني آنف البيان ويعود سريان تقادم دعوى المضرور المباشرة قبل المؤمن (١) •

الطعن رقم ٧٨٧ لسنة ٤٨ القضائية :

٢٣

### جلسة ٨ من ابريل سنة ١٩٨٢

#### (١) تعليم •

المدرسة الخاصة • منشأة غير حكومية • خضوعها لرقابة وزارة التربية والتعليم في الحدود

(١) نقض ١٩٧٢/٤/٤ مجموعة المكتب الفني السنة ٢٣ ص ٦٣٥ •

(٢) نقض ١٩٧٣/٢/١ مجموعة المكتب الفني السنة ٢٤ ص ١٣٥ •



من عوارض الاهلية • شرطه • أن يزيد المعاش عن الحد الأدنى المقرر بالمادة ٩٨٧ مرافعات •

(٤) عدم جواز اسناد القوامة الى من كان بينه وبين المحجور عيه نزاع قضائي من شأنه أن يعرض مصالحه للخطر • المادتان ٢٧ ، ٦٩ من قانون الولاية على المال ١١٩ لسنة ١٩٥٢ •

١ — انه ولئن جرى قضاء هذه المحكمة على أن اجراءات الطعن بالنقض في مسائل الاحوال الشخصية وقد اعيدت بمقتضى نص المادة الثالثة من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ الى ما كانت عليه قبل انشاء دوائر فحص الطعون فان التزام الطاعن بايداع الاوراق المبينة بالمادة ٤٣٢ من قانون المرافعات القديم الصادر برقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ والتي تحيل اليها المادة ٢/٨٨١ منه يعود ثانية طالما أن قانون المرافعات الحالي — وان ألغى قانون المرافعات القديم ، قد أبقي على المواد ٨٦٨ — ١٠٣٢ الخاصة بالاجراءات المتعلقة بمسائل الاحوال الشخصية ، الا أنه لما كان قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ قد ألغى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ بكل مواده ، وخلت نصوصه من نص مماثل لحكم المادة الثالثة من القانون المألوف والتي كانت الاساس في العودة بالاجراءات المتعلقة بمسائل الاحوال الشخصية الى ما كانت عليه قبل استحداث دوائر فحص الطعون ، فانه يتعين اعتبارا من تاريخ العمل بقانون السلطة القضائية الحالي اخضاع اجراءات الطعن بالنقض في مسائل الاحوال الشخصية لنص المادتين ٨٨١ ، ٨٨٢ من الكتاب الرابع من قانون المرافعات القديم وللقواعد العامة المقررة في قانون المرافعات الحالي للطعن في الاحكام بالنسبة لما لم ترد بشأنه احكام خاصة في هاتين المادتين ، واذا كانت المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات القديم التي تحيل اليها الفقرة الثانية من المادة ٨٨١ سالفة الإشارة في خصوص الاوراق التي يتعين ايداعها مع صحيفة الطعن بالنقض قد ألغيت وحلت محلها المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات الحالي ، فقد وجب الرجوع الى هذه المادة لتحديد ما يلتزم الطاعن بايداعه من

٢ — المدرسة الخاصة لا تعد مؤجره لوزارة التربية والتعليم طالما أن الوزارة لا تربطها بصاحب المدرسة علاقة ايجارية ولا يقدم في ذلك ما نصت عليه المادة ١/٣٨ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ من جواز منح أصحاب المدارس الخاصة اعانة ايجار مقابل ايجار المكان الذي تشغله المدرسة وهذه الاعانة فضلا عن انها جوازية بالنسبة للجهة التي تقوم بمنحها فانها تمنح من المجالس المحلية وتختلف عن الاخيرة التي يلزم المستأجر في العلاقة ايجارية بأدائها للمؤجر لقاء انتفاعه بالعين المؤجره •

الطعن رقم ١١١٤ لسنة ٤٨ القضائية :

## ٢٤

### جلسة ١٣ من ابريل سنة ١٩٨٢

#### (١) احوال شخصية • نقض •

اجراءات الطعن بالنقض في مسائل الاحوال الشخصية • خضوعها للمادتين ٨٨١ ، ٨٨٢ من قانون المرافعات القديم وللقواعد العامة المقررة في قانون المرافعات الحالي • الاوراق التي يلتزم الطاعن بايداعها مع التقرير بالطعن • م ٢٥٥ مرافعات المعدلة بالقانون ٢١٨ لسنة ١٩٨٠ •

#### (٢) احوال شخصية « ولاية على المال » • نيابة عامة • حسية •

النيابة العامة هي جهة تلقى التبليغات وتحققها ورفع الامر الى القاضي في النزاع في مواد الولاية على المال بالنسبة لعديمي الاهلية أو ناقصيها • لا يشترط توافر المصلحة فيمن يتقدم به — هذه التبليغات • علة ذلك •

#### (٣ ، ٤) احوال شخصية « ولاية على المال » • اهلية « عوارض الاهلية » •

(٣) توقيع الحجز على صاحب المعاش — الذي ليس لديه مال سواه — اذا شاب ارادته عرض



٢٥

### جلسة ١٥ من ابريل سنة ١٩٨٢

#### حكم «حجية الحكم» • دعوى •

الحكم برفض الدعوى بحالتها • له حجية موقوته • اثر ذلك •

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الحكم برفض الدعوى بحالتها التي هي عليها لا يكون له الا حجية موقوته تقتصر على الحالة التي كانت عليها الدعوى حين رفعها أول مرة ولا تحول دون معاودة طرح النزاع متى كانت الحالة التي انتهت بالحكم السابق قد تغيرت (١) •

الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٤٩ القضائية :

٢٦

### جلسة ٢٢ من ابريل سنة ١٩٨٢

#### (١ - ٣) ايجار • نزع الملكية للمنفعة العامة • عقد •

(١) نزع ملكية العين المؤجرة للمنفعة العامة • اعتباره هلاكاً كلياً • أثره • أنفساخ عقد الايجار بقوة القانون •

(٢) التعرض الحاصل للمستأجر من جهة حكومية تنزع ملكية العين المؤجرة للمنفعة العامة • اعتباره صادراً في حدود القانون • أثره • انهاء عقد الايجار •

(٣) البناء والغراس والتحسينات التي بوجدها المستأجر في العين المؤجرة • له قيمتها أو ما يزيد من قيمة العقار ما لم يتفق على غير ذلك • الاتفاق على ايلولتها الى المؤجر عند انتهاء العقد • أثره • انتقال حقه الى التعويض عنها عند نزع ملكية الارض المؤجرة •

أوراق ، واذ عدلت هذه المادة بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٨٠ بحيث أصبح التزام الطاعن قاصراً على ايداع صور من صحيفة الطعن بقدر عدد المطعون عليهم وصورة لقلم الكتاب وسند توكيل الموكل في الطعن ومذكرة شارحة لاسباب طعنه والمستندات المؤيدة له ان لم تكن مودعة ملف القضية ، وكان الطعن قد تقرر به بعد تاريخ العمل بالقانون المذكور وهو ١٩٨٠/١٢/٢٩ فان الدفع ببطلانه لعدم ايداع الطاعن صورة رسمية من الحكم المطعون فيه ومن الحكم الابتدائي الذي أحال اليه في أسبابه يكون على غير أساس •

٢ - متى كان للنزاع في مواد الولاية على المال - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ذاتية مستقلة تنطوي على معنى الحسبة حفاظاً على أموال عديمي الاهلية أو ناقصيها ، وكان المشرع قد جعل من النيابة العامة جهة لتلقي التبليغات في شأن هؤلاء وخولها سلطة اجراء التحقيق فيها ورفع الامر الى القاضي للتقرير بما يستوجبه القانون من تدابير للمحافظة على أموالهم ، فانه لا مجال لتحري المصلحة فيمن يتقدم بهذه التبليغات طالما ان النيابة هي التي باشرت رفع الطلب الى المحكمة •

٣ - لما كان المعاش الحكومي يصرف شهرياً لصاحبه فتكون له حرية التصرف فيه بمطلق ارادته ، ومن ثم يتعين حرمانه من ادارة هذا المال أو التصرف فيه متى شاب ارادة صاحبه عارض من عوارض الاهلية ، واذ ثبت لمحكمة الموضوع ان الطاعن مصاب بمرض عقلي ، فانه لا يحول دون توقيع الحجر عليه عدم وجود مال لديه سوى المعاش الشهري طالما تجاوز هذا المعاش الحد الأدنى المقرر بالمادة ٩٨٧ من قانون المرافعات •

٤ - مؤدى نص المادتين ٢٧ ، ٦٩ من قانون الولاية على المال رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ أنه لا يجوز اسناد القوامة الى من كان بينه وبين المحجور عليه نزاع قضائي من شأنه أن يعرض مصالحه للخطر •

الطعن رقم ١٩ لسنة ٥١ القضائية « أحوال شخصية » :

#### (٤) نقض « أسباب الطعن » السبب المتعلق بالواقع » .

تقدير الادلة المقدمة في الدعوى . الجدل في ذلك بغية الوصول الى نتيجة أخرى غير التي انتهى اليها الحكم . موضوعي . عدم جواز اثارته أمام محكمة النقض .

١ — من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن نزع ملكية العين المؤجرة للمنفعة العامة يعد هلاكاً كلياً يترتب عليه انفساخ عقد الايجار بحكم القوانين ومن تلقاء نفسه لاستحالة تنفيذه بسبب انعدام المحل لسبب اجنبي (١) .

٢ — التعرض الحاصل للمستأجر من جهة حكومية تنزع ملكية العين المؤجرة للمنفعة العامة والاستيلاء عليها يعتبر صادراً في حدود القوانين ولا دخل للمؤجر فيه ويعتبر في حكم التعرض الحاصل من الغير ومن أجل ذلك يترتب عليه انتهاء العقد (٢) .

٣ — إذا أقام المستأجر مبان في العين المؤجرة المنزوعة ملكيتها فإن الأصل أن المستأجر إذا ما أوجد بالعين المؤجرة بناء أو غراساً أو غير ذلك من التحسينات كان له قيمتها أو ما يزيد من قيمة العقار ما لم يكن هناك اتفاق يقضي بغير ذلك . فإذا ما وجد اتفاق بين المتعاقدين يبين مصير هذه المباني عند انتهاء مدة الايجار فتتبع أحكامه ويعمل به لأن العقد شريعة المتعاقدين ، فإن نص الاتفاق على أن تكون المنشآت التي تقام بمعرفة المستأجر على الأرض المؤجرة ملكاً للمؤجر عند انتهاء العقد لا ي سبب من الأسباب التي ينقض بها الايجار فإن ذلك يترتب احقية للمؤجر في أن تؤول اليه ملكية هذه المباني عند انتهاء عقد الايجار ، فإذا ما نزع ملكية الأرض المؤجرة وترتب على ذلك انتهاء الايجار واستخلصت المحكمة أن هناك اتفاقاً من هذا القبيل فإن حقه ينتقل الى التعويض الذي تقدره الجهة نازعة الملكية .

٤ — من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن السبب الموضوعي هو الذي يقوم على إعادة الجدل فيما فصلت فيه محكمة الموضوع مما يدخل في سلطتها في فهم الواقع وتقدير الادلة في الدعوى ومن ثم يكون سبباً موضوعياً غير مقبول الجدل في الادلة التي اعتمد عليها الحكم بغية الوصول الى نتيجة أخرى غير التي انتهى اليها الحكم (٣) .

الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٤٩ القضائية :

## ٢٧

### جلسة ٣ من مايو سنة ١٩٨٢

#### اثبات . جمارك « النقض في البضاعة » مسئولية .

وجود عجز في البضاعة أو الطرود المفرغة من السفينة ، قرينه على مظنة التهريب . للربان نقضها بمستندات جدية في الحالات المحددة وبكافة طرق الاثبات فيما عداها .

مفاد نصوص المواد ٣٧ ، ٣٨ ، ١١٧ من قانون الجمارك ٦٦ لسنة ١٩٦٣ مجتمعة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (٤) — أن المشرع أقام قرينة مؤداها أن وجود نقص في مقدار البضائع المنفرطة أو في عدد الطرود المفرغة من السفينة عما هو مبين في قائمة الشحن يفترض معه أن الربان قد هرب به الى داخل البلاد دون أداء الرسوم الجمركية المستحقة عليه ، الا أنه أجاز للربان دفع فطنة التهريب بايضاح أسباب النقض وتقديم البراهين المبرمة له ، واستلزم المشرع أن يكون هذا التبرير بمستندات جدية في حالات ثلاث هي : عدم شحن البضاعة على السفينة أصلاً وعدم تفريغها وسبق تفريغها في ميناء آخر ، أما في غير هذه الحالات المحددة فإن المشرع لم يقيد نقض تلك القرينة بطريق

(١ ، ٢) نقض ١٩٧٤/١١/١٢ مجموعة المكتب الفني السنة ٢٥ ص ١٢١٣ ، نقض ١٩٦٧/٥/٢٥ السنة ١٨ ص ١١٢٩ .

(٣) نقض ١٩٧٣/٣/١٥ مجموعة المكتب الفني السنة ٢٤ ص ٤٤٠ .

(٤) نقض ١٩٨٠/١٢/١ الطعن رقم ١٩٧ رقم ٤٨ ن . ونقض ١٩٧٩/١٢/٢٤ الطعن رقم ١٣٨٧ لسنة ٤٨ ق (ولم ينشر)

ونقض ١٩٧٩/١/٢٩ المكتب الفني السنة ٣٠ العدد الاول ص ٤٢٨ .

التزام الحائز سىء النية برد الثمار • تقادمه  
بخمسة عشرة سنة • م ٣٧٥ مدنى •

(٢) تنفيذ « تنفيذ الاحكام » • « مسئولية طالب التنفيذ » • حيازه « الحائز سىء النية » •

تنفيذ الحكم بالمخالفة لقواعد القانون • اعتبار طالب التنفيذ حائزا سىء النية منذ اعلانه بالطعن فى الحكم او القرار المنفذ به • علة ذلك •

(٣) نقض « أثر نقض الحكم » • استئناف « سلطة محكمة الاحالة » •

نقض الحكم • اثره • عودة الخصوم الى ما كانوا عليه قبل صدور الحكم المنقوض • لمحكمة الاحالة اقامة حكمها على فهم جديد لواقعة الدعوى •

١ — النص فى المادة ٢/٣٧٥ من القانون المدنى على أن الربيع المستحق فى ذمة الحائز سىء النية لا يسقط الا بانقضاء خمس عشرة سنة يدل على أن حكم المادة ١٧٢ من القانون المدنى لا يسرى على التزام الحائز سىء النية برد الثمار (٢) •

٢ — يعتبر الحائز سىء النية من الوقت الذى علم فيه بعيوب حيازته والمراد بالعيوب • الذى يشوب السند هو العيب الذى لا يجعل السند يموت اثره فى نقل الحيازة ومن ثم فان تنفيذ الحكم اذا ما وقع مخالفا لقواعد القانون لا ينتج أى اثر قانونى ويعتبر الخصم سىء النية منذ اعلانه بالطعن فى الحكم أو القرار المستند به لان هذا الاعلان يتضمن معنى التكليف بالحضور لسماع الحكم بالغاء القرار أو الحكم المطعون فيه فيعتبر بمثابة اعلان للحائز بعيوب حيازته مما يزول به حسن نيته (٢) •

٣ — يترتب على نقض الحكم المطعون فيه عودة الخصوم الى ما كانوا عليه قبل صدور الحكم

معين من طرق الاثبات ومن ثم يجوز نفيها بكافة الطرق حسبما تقضى القواعد العامة ، فاذا ما اوضح الربان أو من يمثله سبب النقص ايا كان مقداره وأقام الدليل عليه ، انتفت القرينة على التهريب ، واذا لم يثبت الربان سبب النقص أو ما يبرره بمستندات جدية فى الحالات التى يستلزم فيها القانون ذلك ظلت القرينة قائمة فى حق الربان والزم بأداء الرسوم المقررة •

الطن رقم ١٥١٩ لسنة ٤٨ القضائية :

## ٢٨

### جلسة ٦ من مايو سنة ١٩٨٢

التزام « الاشتراط لمصلحة الغير » •

للشخص التعاقد باسمه على التزامات يشترطها لمصلحة الغير • م ١٥٤ مدنى • للمشتراط من المطالبة بتنفيذ ما اشترطه لمصلحة المنتفع • الاستثناء • أن يكون العقد قد نص على أن يكون للمنتفع وحده هذا الحق •

المادة ١٥٤ من القانون المدنى تجيز للشخص أن يتعاقد باسمه على التزامات يشترطها لمصلحة الغير وتجيز للمشتراط أن يطالب بتنفيذ ما اشترطه لمصلحة المنتفع الا اذا تبين من العقد أن المنتفع وحده هو الذى يجوز له ذلك •

الطن رقم ٣٨٩ لسنة ٤٩ القضائية :

## ٢٩

### جلسة ٦ من مايو سنة ١٩٨٢

(١) تقادم « تقادم مسقط » • حيازة « الحائز سىء النية » • التزام • ريع •

(١) نقض ١٩٦٧/٤/٢٧ مجموعة الكتب الفنى السنة ١٨ ص ٨٧٩ •

نقض ١٩٦٩/٣/٢٧ مجموعة الكتب الفنى السنة ٢٠ ص ٢٠٨، ١٩٦٧/٥/٢٣، السنة ١٨ ص ١٠٨٤ •



الدفاع الذى يتعين على المحكمة الاجابة عنه  
بأسباب خاصة • ماهيته •

١ — الخصوم هم أصحاب الشأن فيما يبدون  
من أوجه الدفاع ، فاذا كانت المحكمة المطروح عليها  
النزاع لم تقيدهم في دفاعهم وانما كانوا هم الذين  
آثروا جعل دفاعهم مقصورا على وجه معين  
فلا يسوغ لهم النعى على المحكمة اخلاها بحقهم  
في الدفاع (٢) •

٢ — اليمين التى أجازت المادة ١٩٤ من قانون  
التجارة توجيهها من الدائن بدين صرفى الى المدين  
التمسك بالتقادم هى يمين حاسمة شرعت لمصلحة  
الدائن لتأييد القرينه القانونية التى يركز عليها  
التقادم الخمس المنصوص عليه في هذه المادة —  
وهى حصول الوفاء المستمد من مضي مدة التقادم —  
فان الدائن اذا لم يطلب توجيهها فليس للمحكمة أن  
توجهها من تلقاء نفسها ولا عليها ان هى قضت  
بسقوط الدين بالتقادم الخمس (٣) •

٣ — من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن قواعد  
الاثبات ليست من النظام العام ويجوز الاتفاق على  
مخالفتها صراحة أو ضمنا ، ومفاد نص المادة  
السابعة من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨  
هو وجوب عرض المسائل العارضة الخاصة  
بالاثبات على القاضى المنتدب للتحقيق حتى ما كان  
منها من اختصاص المحكمة الكاملة والا سقط الحق  
في عرضها وذلك سواء كانت هذه المسألة متعلقة  
بموضوع الدليل وكونه مقبولا أو غير مقبول أو  
متعلقة باجراءات تقديم الدليل وتحقيقه (٤) •

٤ — الدفاع الذى يتعين على المحكمة أن تجيب  
عنه بأسباب خاصة هو ذلك الذى يقدم اليها  
صريحا معينا على صورة دفاع جازم واضح المعالم  
يكشف عن المقصود منه (٥) •

الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٤١ القضائية :

المنقوض كما يعود الخصوم الى مراكزهم الاصلية  
بما كانوا قد أبدوه من دفاع وما تمسكوا به من  
مستندات على أن تلتزم محكمة الاحالة برأى محكمة  
النقض في المسألة القانونية التى فصلت فيها ويكون  
لها مطلق الحرية في اقامة حكمها على فهم جديد  
لوقائع الدعوى الذى تحصله من جميع  
عناصرها (١) •

الطعن رقم ٨٦١ لسنة ٤٨ القضائية :

٣٠

### جلسة ١٣ من مايو سنة ١٩٨٢

(١) دعوى « الدفاع في الدعوى » • حكم •  
« اصدار الحكم » •

عدم تقييد الجهة المطروح عليها النزاع للخصوم  
في دفاعهم • قصر الخصم دفاعه — رغم ذلك —  
على وجه معين • الفصل في موضوع النزاع برمته •  
لا اخلا بحق الدفاع •

(٢) اثبات « اليمين » • أوراق تجارية • تقادم

اليمين الموجهة للمدين في التقادم الصرفى • يمين  
حاسمة • ليس للمحكمة أن توجهها من تلقاء  
نفسها •

(٣) اثبات « التحقيق » •

المسائل العارضة الخاصة بالاثبات • وجوب  
عرضها على القاضى المنتدب للتحقيق حتى ما كان  
منها من اختصاص المحكمة • اغفال ذلك • سقوط  
الحق في عرضها بعد ذلك •

(٤) دعوى « الدفاع في الدعوى » • حكم •  
« اصدار الحكم » •

- 
- (١) نقض ١٩٧٥/٤/٣٠ مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٦ ص ٨٦٠ •
  - (٢) نقض ١٩٧٤/٣/٤ مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٥ ص ١٢ •
  - (٣) نقض ١٩٧٧/٥/٣٠ مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٨ ص ١٣٢٣ •
  - (٤) نقض ١٩٧٥/١١/١٩ مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٦ ص ١٤٣٥ •
  - (٥) نقض ١٩٧٧/٤/٥ مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٨ ص ٩٠٩ •

لكل عيب مستحكم لا تعيش الزوجة معه الا بضرر .  
وكان تقدير علم الزوجة بعيب الزوج ورضاها به  
صراحة او دلالة من مسائل الواقع التي تستقل بها  
محكمة الموضوع مما لا تجوز المجادلة فيه امام  
محكمة النقض ما دام الحكم يقوم على اسباب  
مقبولة تكفى لحمله .

٢ — تقدير وجود العيب المستحكم بالزوج  
الذى لا يرجى زواله او لا يمكن البرء منه الا بعد  
زمن طويل بحيث لا تعيش الزوجة معه الا بضرر ،  
ومدى علم الزوجة به ورضاها بالزوج مع وجود  
العيب به صراحة او دلالة ، من سلطة محكمة  
الموضوع دون رقابة من محكمة النقض متى كان  
تضاؤها يقوم على اسباب سائغة .

الطعن رقم ١٠ لسنة ٥١ القضائية « احوال شخصية » :

٣٣

### جلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٨٢

#### نقض « الاحكام غير الجائز الطعن فيها » .

قضاء الحكم المطعون فيه برفض الاستئناف  
المرفوع عن حكم اقتصر قضاءه على رفض الدفعين  
المبدئين من مورث الطاعنين واحالة الدعوى الى  
التحقيق لاثبات عناصرها . عدم جواز الطعن فيه  
بالنقض استقلالاً م ٢١٢ مرافعات .

لما كانت المادة ٢١٢ من قانون المرافعات لا تجيز  
الطعن في الاحكام التي تصدر اثناء سير الدعوى  
ولا تنتهى بها الخصومة الا بعد صدور الحكم المنهى  
للخصومة كلها وذلك فيما عدا الاحكام التي عدتها  
على سبيل الحصر وهى الاحكام الوقتية والمستعجلة  
والصادرة بوقف الدعوى والاحكام التي تصدر في  
شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبرى ،  
وكان المقصود بالحكم المنهى للخصومة كلها —

٣١

### جلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٨٢

#### (١) احوال شخصية « التطلاق » . خبرة .

حق الزوجة في طلب التفريق للعيب المستحكم في  
الزوج . شرطه . جواز الاستعانة بأهل الخبرة  
لبيان مدى استحكام المرض ومدى الضرر . المادتان  
١١٠٩ ق ٢٥ لسنة ١٩٢٠ .

#### (٢) احوال شخصية « التطلاق » . محكمة الموضوع .

تقدير وجود العيب المستحكم في الزوج ومدى  
علم الزوجة به ورضاها مع وجود العيب صراحة  
او دلالة . من سلطة محكمة الموضوع دون رقابة  
من محكمة النقض متى قام تضاؤها على اسباب  
سائغة .

١ — مفاد نص المادتين التاسعة والحادية عشر  
من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٠ بشأن أحكام النفقة  
وبعض مسائل الاحوال الشخصية يدل — وعلى  
ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — على أن  
المشرع جعل للزوجة حق طلب التفريق من الزوج  
ان ثبت به عيب مستحكم لا يمكن البرء منه أصلاً أو  
يمكن البرء منه بعد زمن طويل بحيث لا يتسنى لها  
الاقامة معه الا بضرر شديد ، وأنه توسع في العيوب  
المبيحة للفرقة فلم يذكرها على سبيل الحصر مخولاً  
الاستعانة بأهل الخبرة لبيان مدى استحكام  
المرض ومدى الضرر الناجم عن الاقامة مع وجوده ،  
كل ذلك شريطة ألا تكون الزوجة قد رضيت بالزوج  
مع علمها بعيبه صراحة أو دلالة ، ولما كانت المذكرة  
الايضاحية للقانون قد أوضحت أن التفريق للعيب  
في الرجل قسمان : قسم كان معمولاً به بمقتضى  
مذهب أبى حنيفة وهو التفريق للعيوب التي تنصل  
بقربان الرجل لاهله وهى عيوب العنسة والجب  
والخصاء وبق الحكم فيه وقعه ، وقسم جاء به  
القانون زاده على ما كان معمولاً به وهو التفريق

(١) نقض ١٩٧٥/١١/١٩ مجموعة المكتب الفني السنة ٢٦ ص ١٤٢٦ ، ونقض ١٩٧٧/١٢/١٤ مجموعة المكتب الفني السنة

معنى • اعتبار الحق المبيع متنازع فيه • حالاته •  
قضاء محكمة الموضوع باعتباره كذلك • خضوعه  
لرقابة محكمة النقض • علة ذلك •

النص في المادة ٤٧١ من القانون المدني على أنه  
« لا يجوز للقضاة ولا لأعضاء النيابة ولا للمحامين  
..... أن يشتروا لا بأسمائهم ولا باسم مستعار  
الحق المتنازع فيه كله أو بعضه إذا كان النظر في  
النزاع يدخل في اختصاص المحكمة التي يباشرون  
أعمالهم في دائرتها والا كان البيع باطلا » والنص في  
الفقرة الثانية من المادة ٤٦٩ من ذلك القانون على  
أن « يعتبر الحق متنازعا فيه إذا كان موضوعه قد  
رفعت به دعوى أو قام في شأنه نزاع جدى » يدل  
على تحريم شراء القضاة وأعضاء النيابة والمحامين  
وغيرهم من أعوان القضاء الحقوق المتنازع عليها  
إذا كان النظر في النزاع بشأنها يدخل في اختصاص  
المحكمة التي يباشرون أعمالهم في دائرتها والا وقع  
البيع باطلا بطلانا مطلقا سواء اشتروه بأسمائهم  
أو باسم مستعار ويعتبر الحق المبيع متنازعا عليه  
في حالتين الأولى إذا رفعت به دعوى كانت مطروحة  
على القضاء ولم يفصل فيها بحكم نهائى وقت البيع  
والثانية أن يقدم في شأن الحق المبيع نزاع جدى  
ويستوى أن يكون النزاع منصبا على أصل الحق  
أو انتقضائه ، وإن فصل محكمة الموضوع في كون  
الوقائع التي أثبتتها وقدرتها مؤدية أو غير مؤدية  
الى اعتبار الحق المبيع متنازعا فيه خاضع لرقابة  
محكمة النقض باعتباره مسألة قانونية تتعلق بتوافر  
الاركان القانونية لحكم الفقرة الثانية من المادة ٤٦٩  
من القانون المدني آنفة البيان •

الطعن رقم ١٦٩٢ لسنة ٤٨ القضائية :

٣٥

### جلسة ٢٤ من مايو سنة ١٩٨٢

(١) نقل بحرى « سند الشحن • أطرافه » •  
مسئوليته « مسئولية الناقل » •

اعتبار المرسل اليه طرفا ذا شأن في سند  
الشحن • العلاقة بينه وبين الناقل يحكمها سند

وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون  
— هو الحكم الختامى المنهى لها ، وكان الحكم  
المطعون فيه قد قضى برفض الاستئناف المرفوع عن  
حكم اقتصر قضاءه على رفض الدفعين المبدئين من  
مورث الطاعنين واحالة الدعوى الى التحقيق  
لإثبات عناصرها وهو ما لا تنتهى به الخصومة  
كلها ، فلا يجوز الطعن فيه على استقلال ويتعين  
التربص به حتى يصدر الحكم المنهى للخصومة •

الطعن رقم ١٧ لسنة ٥١ القضائية « احوال شخصية » :

٣٣

### جلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٨٢

احوال شخصية • اثبات « النسب » •

النسب • ثبوته في حق الرجل بالفراش وبالبينة  
وبالاقرار صدور الاقرار مستوفيا شرائطه •  
أثره • لا يحتمل النفي ولا ينفك بحال سواء اكان  
المقر صادقا في الواقع أم كاذبا •

المقرر في فقه الحنفية — وعلى ما جرى به قضاء  
هذه المحكمة — أن النسب كما يثبت في جانب الرجل  
بالفراش والبينة فإنه يثبت بالاقرار وأنه متى صدر  
الاقرار مستوفيا شرائطه فإنه لا يحتمل النفي  
ولا ينفك بحال سواء اكان المقر صادقا في الواقع أم  
كاذبا •

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٥١ القضائية « احوال شخصية » :

٣٤

### جلسة ٢٠ من مايو سنة ١٩٨٢

بيع • قضاة • محاماه • بطلان • محكمة  
الموضوع •

بطلان شراء القضاة وأعضاء النيابة والمحامين  
وأعوان القضاء الحقوق المتنازع فيها • م ٤٧١



الرسمية ، وهو مبلغ لم يكن معلوم المقدار وقت الطلب فانه يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٦٠٠ لسنة ٤٤ القضائية :

الشحن وحده . هذا السند هو الذى يحسب التزام الناقل فى الحدود التى رسمها ذلك السند وهى حدود لا يترتب عليها الا المسئولية العقدية . ليس للمرسل اليه ان يلجأ الى المسئولية التقصيرية (١) .

### التزام • فوائد • تعويض •

سريان الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية . شرطه . ان يكون محل الالتزام مبلغا من النقود معلوم المقدار وقت الطلب . المقصود بذلك . الا يكون للقضاء سلطة فى تقديره .

٣٦

### جلسة ٢٤ من مايو سنة ١٩٨٢

عقد « عقد النقل البرى » • نقل • « مسئولية الناقل البرى » •

مسئولية الناقل البرى للاشياء • أساسها • نطاقها •

لما كان عقد نقل الاشياء هو مصدر التزامات الناقل ، والاساس الذى تقوم عليه مسئوليته عن الضرر الناشئ عن هلاك او تلف او نقص البضاعة المنقولة ، لما يلقيه على عاتق الناقل من التزام بضمان الاشياء المراد نقلها سليمة الى المرسل اليه ومن ثم فلا وجه لمساءلة الناقل البرى عن نقص بضاعة تولى نقلها الا ان يقدم الدليل المقنع على ان النقص حصل يقينا خلال فترة تنفيذ عقد النقل والتى تبدأ من وقت استلامه البضاعة بقصد نقلها وتنتهى بوقت تسليمها الى المرسل اليه •

الطعن رقم ٤١٤ لسنة ٥١ القضائية :

اذ كانت العلاقة بين الطاعنة والمطعون عليها يحكمها سند الشحن وحده ، وهذا السند هو الذى يحدد التزام الطاعنة ، وفى الحدود التى رسمها ذلك السند ، وهى حدود لا تترتب عليها الا المسئولية العقدية ، ولا مجال فيها للالتجاء الى المسئولية التقصيرية ، اذ ان أساسها الاخلال بالالتزام فرضه القانون ، وكان أساس دعوى المطعون عليه قبل الطاعنة هو المسئولية العقدية ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بالتعويض على أساس المسئولية التقصيرية ، وهما أساسان متغايران فانه يكون خطأ فى تطبيق القانون •

تتشرط المادة ٢٢٦ من القانون المدنى لسريان الفوائد وتاريخ المطالبة القضائية ان يكون محل الالتزام مبلغا من النقود معلوم المقدار وقت الطلب . والمقصود يكون الالتزام معلوم المقدار — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (٢) — ان يكون تحديد مقداره قائما على أسس ثابتة لا يكون معها للقضاء سلطة فى التقدير ، ولما كان التعويض المطلوب عن فقد شحنة البرتقال هو مما يخضع للسلطة التقديرية للمحكمة ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بالزام الطاعنة بفوائد المبلغ المحكوم كتعويض من تاريخ المطالبة

٣٧

### جلسة ٢٤ من مايو سنة ١٩٨٢

( ١ ، ٢ ) قانون بحرى « السفينة » • حجز • تأمينات عينية « رهن » بيع •

(١) السفينة — تعريفها — شرط خضوعها

(١) نقض ١٩٦٥/٢/٢٥ مجموعة المكتب الفنى السنة ١٦ ص ٢٢٠ •

(٢) نقض ١٩٧٧/٢/٢٣ مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٨ ص ٥١١ ، نقض ١٩٧٦/١٢/٣٠ مجموعة المكتب الفنى السنة

٢٧ ص ١٨٥٧ ، نقض ١٩٦٢/٢/١٥ مجموعة المكتب الفنى السنة ١٣ ص ٢٥٣ •

وصف السفينة فان اختصاص قاضي البيوع المنصوص عليه في المادة ١٥ من القانون البحري لا يقوم الا اذا كانت مثل هذه المنشأة صالحة للملاحة فاذا فقدت صلاحيتها أو تحولت الى حطام زال عنها وصف السفينة واتبع في حجزها وبيعها الاجراءات الخاصة بالمنقول دون الاجراءات المنصوص عليها في القانون البحري .

الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٤٠ القضائية :

### ٣٨

#### جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٨٢

دعوى « انعقاد الخصومة » . استئناف . بطلان .

انعقاد الخصومة في الدعوى لا يتحقق الا باعلان قضاء محكمة الاستئناف ببطلان صحيفة افتتاح الدعوى لعدم اعلانها . عدم جواز تصديدها للموضوع . علة ذلك .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان صحيفة افتتاح الدعوى هي أساس الخصومة وتقوم عليها كل اجراءاتها ، فاذا حكم ببطلانها فانه ينبغي على ذلك الغاء جميع الاجراءات اللاحقة لها وزوال جميع الآثار التي تترتب عليها ، اذ يترتب على عدم اعلان الصحيفة عدم انعقاد الخصومة ، ومؤدى القضاء ببطلان تلك الصحيفة والحكم المبني عليها الا يتبقى بعد ذلك خصومة مطروحة على المحكمة ، ومن ثم لا يسوغ لمحكمة الاستئناف ان تمضي بعد ذلك في نظر الموضوع بل عليها ان تقف عند حسد القضاء بالبطلان ، فان هي جاوزت ذلك وقضت في الموضوع فان قضاءها يكون واردا على غير خصومة منعقدة وفقا للقانون الذي يعتبر التقاضي على درجتين من المبادئ الاساسية التي يقوم عليها النظام القضائي بحيث لا يجوز مخالفته . (١)

الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٤٣ القضائية :

للقانون البحري . صلاحيتها للملاحة . فقد السفينة صلاحيتها للملاحة أو صيرورتها حطاما . مؤداه . خروجها عن نطاق القانون البحري الاستثناء . جواز رهن السفينة تحت الانشاء — ق ٣٥ لسنة ١٩٥١ الخاص بحقوق الامتياز والرهون البحرية .

(٢) اجراءات حجز السفينة وبيعها . خضوعها لاحكام القانون البحري المواد ١٠ — ٢٩ منه . فقد السفينة صلاحيتها أو صيرورتها حطاما . خضوعها للاجراءات العادية في حجز المنقول وبيعها دون القانون البحري .

١ — انه وان كان قانون التجارة البحري لم يتضمن تعريفا للسفينة الا انه لما كان نطاق القانون المذكور يتحدد بأعمال الملاحة البحرية وكانت السفينة هي الاداة الرئيسية لهذه الملاحة فان وصف السفينة ينصرف الى كل منشأة عائمة تقوم أو تخصص للقيام بالملاحة البحرية على وجه الاعتياد بغض النظر عن حملتها أو حجمها أو طريقة بنائها وأيا كانت أداتها المسيرة وسواء كانت سفينة تجارية أو سفينة صيد أو نزهة ، مما يقتضى ان تكون المنشأة العائمة صالحة لهذه الملاحة فاذا فقدت هذه الصلاحية أو صارت حطاما زال عنها وصف السفينة وخرجت عن نطاق القانون البحري بما تضمنه من تنظيم قانون خاص بالسفينة — باستثناء ما نص عليه القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٥١ الخاص بحقوق الامتياز والرهون البحرية من جواز رهن السفينة وهي تحت الانشاء .

٢ — أخضع المشرع السفينة — وهي في الاصل مال منقول — لنظام قانوني يميزها عن غيرها من المنقولات وتقترب به من العقار ومن ذلك ما تضمنته المواد من ١٠ الى ٢٩ من قانون التجارة البحري بشأن حجز السفينة وبيعها فأوصت المادة ١٥ من القانون المذكور ان يتم بيع السفينة امام قاض يعينه رئيس المحكمة الابتدائية من تلقاء نفسه ويحصل البيع بطريق المزايدة بعد المناداة على السفينة بالبيع ونشر الاعلانات بالجرائد وتعليقها في اللوحات المعدة لذلك ، وأن هذا التنظيم الخاص انما يتعلق بالمنشأة العائمة بحيث يصدق عليها



نطبقا للمادة ٦٨ من المرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ دون بحث مدى اخلائها بواجباتها وتوافر أسباب عزلها . خطأ .

متى كانت المادة ٤٩ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الواردة بشأن عزل الاوصياء والتي تسرى في حق القامة وفقا لنص المادة ٧٨ منه قد حصرت أسباب العزل في سببين أولهما أن يقوم بالوصى سبب من أسباب عدم الصلاحية المبينة بالمادة ٢٧ ولو كان هذا السبب قائما وقت التعيين وثانيهما أن يسيء الادارة أو يهمل فيها أو يصبح في بقائه خطر على مصلحة القاصر ، وكانت المادة ٦٨ من ذات القانون وأن أوردت بياناً بأولوية الصالحين للقوامة فنصت على أن « تكون القوامة للابن البالغ ثم للاب ثم للجد ثم لمن نختاره المحكمة » الا أن هذا الترتيب لا يعدو أن يكون قيدياً على المحكمة في الاختيار - وقت التعيين فلا يستقيم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (٢) - سبباً لعزل القيم اذا ظهر فيما بعد وجود من له الأولوية في التعيين لان الامر في هذه الحالة لا يتعلق باختيار من يصلح للقوامة وانما يرتبط بعزل القيم الذي تم تعيينه بالفعل وهو ما لا يتأتى الا اذا توافر فيه سبب من أسباب العزل المنصوص عليها في المادة ٤٩ سالفه البيان ، واذا كان البين من الاوراق أن المطعون عليه الثاني أسس طلب تعيينه فيما على المحجور عليه بدلا من الطاعنة ما ينال من صلاحيتها للاستمرار في القوامة ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بتأييد قرار عزل الطاعنة على مجرد أولوية المطعون عليه الثاني بالقوامة عملاً بنص المادة ٦٨ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ ودون أن يستظهر قيام سبب من أسباب عدم الصلاحية للقوامة بالطاعنة أو انها أساءت الادارة أو أهملت فيها أو أصبح في بقائه خطر على مصلحة المحجور عليه ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطن رقم ١٤ لسنة ٥١ القضائية « احوال شخصية » :

## جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٨٢

وقف « تدخل النيابة » • دعوى • حيازة • نيابة عامة •

النزاع المتعلق بحيازة أرض الوقف • عدم تعلقه بأصل الوقف أو بسائر مسائل • مؤداه • عدم لزوم تدخل النيابة العامة في الدعوى •

اذا كانت المطعون ضدها قد أقامت الدعوى يطلب منع تعرض الاوقاف لها في الأرض المبينة بصحيفة الدعوى استنادا الى الحيازة ، ويدعى الطاعنون أن تلك الأرض مملوكة لاوقاف خيرية ، وكان النزاع على هذه الصورة يتعلق بالحيازة ولا علاقة له بأصل الوقف ولا بسائر مسائل التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية قبل الغائها بل تختص المحاكم المدنية بالفصل فيه ، ومن ثم فلا يلزم تدخل النيابة العامة في الدعوى طبقاً لما تقضى به المادة الاولى من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ • (١)

الطن رقم ٦٨٤ لسنة ٥١ القضائية :

## جلسة ٨ من يونيه سنة ١٩٨٢

احوال شخصية « ولاية على المال » • دعوى « دعوى عزل القيم » • نقض •

دعوى عزل القيم • قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد قرار عزل الطاعنة من القوامة استنادا الى أحقية المطعون ضده وفقاً لترتيب الأولوية

(١) نقض ١٩٧٧/١/١٨ مجموعة المكتب الفني السنة ٢٨ ص ٢٥٥ •

(٢) نقض ١٩٧٥/١/١ مجموعة المكتب الفني السنة ٣٦ ص ١١٤ •



- تشكيل دوائر لنظر قضايا الاحوال الشخصية •
- يدخل في نطاق التنظيم الداخلى لكل محكمة • عدم
- تعلقه الاختصاص النوعى •

## ٤١

## جلسة ١٠ من يونيه سنة ١٩٨٢

## (١) مسئولية «مسئولية تقصيرية» •

علاقة التبعية — وجوب أن يكون للمتبع — سلطة فعلية — طالت مدتها أو قصرت — في اصدار الاوامر للتابع بأداء عمل معين لحساب المتبوع •

## (٢) عمل «عقد العمل» • مقالة • عقد •

عقد العمل • تمييزه عن عقد المقالة وغيره من العقود • بنوافر عنصر التبعية •

١ — علاقة التبعية لا تقوم وفقا لحكم المادة ١٧٤ من القانون المدنى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — الا بتوافر الولاية في الرقابة والتوجيه بأن يكون للمتبع سلطة فعلية — طالت مدتها أو قصرت — في اصدار الاوامر الى التابع في طريقه أداء عمله وفي الرقابة عليه في تنفيذه هذه الاوامر ومحاسبته على الخروج عليها • (١)

٢ — تكييف عقد العمل وتمييزه عن عقد المقالة أو غيره من العقود هو بتوافر عقد التبعية التى تتمثل في خضوع العامل لاشراف رب العمل ورقابته وهو ما نصت عليه المادة ٦٧٤ من التقنين المدنى بقولها أن « عقد العمل هو الذى يتعهد فيه أحد المتعاقدين بأن يعمل في خدمة العاقد الآخر وتحت ادارته أو اشرافه مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر » ، وما نصت عليه كذلك المادة ٤٢ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بأنه « العقد الذى يتعهد بمقتضاه عامل أن يشتغل تحت ادارة صاحب عمل واشرافه مقابل أجر » •

الطن رقم ٧٧٥ لسنة ٤٥ القضائية :

## ٤٢

## جلسة ١٥ من يونيه سنة ١٩٨٢

## (١) اختصاص «اختصاص نوعى» • احوال

## شخصية «دعوى الاحوال الشخصية» •

## (٢) نقض «سبب الطعن • السبب المجهول» :

عدم بيان الطاعنة المستندات التى تستدل بها • والتى تدعى عدم اطلاع الخيرة المنتدبة عليها • انقص بالاخلال بحق الدفاع • نص مجهول • غير مقبول •

١ — من المقرر — في قضاء هذه المحكمة (٢) — أن تشكيل دوائر لنظر قضايا الاحوال الشخصية يدخل في نطاق التنظيم الداخلى لكل محكمة مما تختص به الجمعية العمومية بها ولا يتعلق بالاختصاص النوعى •

٢ — اذ كانت الطاعنة لم تحدد المستندات التى تستدل بها والتى تدعى عدم اطلاع الخيرة المنتدبة عليها ، وانما ساقطت نعيها بشكل عام دون بيان لها ودلالة كل منها واثرها على قضاء الحكم فان نعيها يكون مجهلا غير مقبول •

الطن رقم ٤٢ لسنة ٥١ القضائية « احوال شخصية » :

## ٤٣

## جلسة ١٥ من يونيه سنة ١٩٨٢

## (١ ، ٢) استئناف «الطلب الجيد» • دعوى «الطلبات الختامية» • تنفيذ •

(١) طلب التنفيذ العينى والتنفيذ بطريق التعويض • قسيمان يتقاسمان تنفيذ التزام المدين • جواز الجمع بينهما • اقامة الدعوى بأحدهما أمام محكمة أول درجة لا يمنع من ابداء الآخر أمام محكمة الاستئناف ولا يعتبر طلبا جديدا •

(٢) طلب الطاعنة التزام الطعون عليهم بتعويضها عن ضياع استحقاقها في أعيان الوقف

(١) نقض ١٩٧٩/٥/٣١ مجموعة المكتب الفنى السنة ٣٠ ع ٢ ص ٤٩٦ •

(٢) نقض ١٩٧٥/٢/١٢ مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٦ ص ٣٦٤ •

٤٤

### جلسة ٢٤ من يونيه سنة ١٩٨٢

#### قضاة «رد القضاة» •

طلب رد القاضى • جواز النزول عنه ولو امام محكمة ثانى درجة •

اصدر المشرع القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض احكام قانون المرافعات والذى اضاف فيه مادة جديدة رقم ١٦٢ مكرر تنص على انه « اذا قضى برفض طلب الرد او سقوط الحق فيه او عدم قبوله او باثبات التنازل عنه لا يترتب على تقديم اى طلب آخر وقف الدعوى الاصلية » ، وعدل المادة ١٥٩ من قانون المرافعات فاضاف فقرة جديدة تنص على انه « وفي حالة التنازل عن طلب الرد تحكم المحكمة • بمصادرة الكفالة » ، ومنساذ ذلك انه يجوز النزول عن طلب رد القاضى ولا يحول دون قبوله ان يكون ابداءه امام محكمة ثانى درجة اذ جاء النص مطلقا بغير قيد مما يجعله عاما منبسطا فى حكمه على جواز النزول عن طلب الرد فى اية حالة كان عليها الطلب يستوى فى ذلك ان يكون منظورا امام محكمة اول درجة او لدى محكمة ثانى درجة •

الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٤٩ القضائية :

٤٥

### جلسة ٢٤ من يونيه سنة ١٩٨٢

#### (١) نقض «صحيفة الطعن» • بطلان • موطن •

وجوب اشتغال صحيفة الطعن على بيان موطن الخصم • م ٢٥٣ مرافعات • الغرض منه • تحقق الغاية من الاجراء • لا بطلان • م ٢٠ مرافعات • مثال •

#### (٢) شفعة • اعلان • نقض • بطلان •

بطلان اعلان الرغبة فى الشفعة • عدم جواز

طبقا لاحكام المسؤولية التقصيرية وليس تنفيذا بطريق التعويض لالتزام فى جانبهم استحالة تنفيذه عينا • مغايرته تماما طلبها الحكم باستحقاقها ويورثها حصة فى اعيان الوقف على اساس منازعة المطعون عليهم فى ملكيتها • قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول الاستئناف بالنسبة لطلب الاستحقاق على سند من انهما طلبان جديدا لا يجوز قبولهما م ٢٣٥ مرافعات • صحيح •

#### (٣) دعوى «تكييف الدعوى» •

محكمة الموضوع • غير مقيدة فى تكييف الدعوى بوصف الخصوم لها • الزامها بالتكييف القانونى الصحيح •

١ — طلب التنفيذ العينى والتنفيذ بطريق التعويض قسيمان يتقاسمان تنفيذ التزام المدين ويتكافآن قدرا بحيث يجوز الجمع بينهما ولا يمنع اقامة الدعوى بأحدهما امام محكمة اول درجة من ابداء الآخر امام محكمة الاستئناف ولا يعد فى هذه الحالة طلبا جديدا مما لا يجوز قبوله طبقا لنص المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات •

٢ — لما كان البين من الاوراق ان الطلبات الختامية للطاعة امام محكمة اول درجة والتي تحدد بها نطاق الخصومة من حيث موضوعها هى طلب الزام المطعون عليهم بتعويضها عن ضياع استحقاقها فى اعيان الوقف طبقا لاحكام المسؤولية التقصيرية وليس تنفيذا بطريق التعويض لالتزام فى جانبهم استحالة تنفيذه عينا وهو ما يفاير تماما فى موضوعه طلب الطاعة الحكم باستحقاقها مورثها حصة فى اعيان الوقف على اساس من منازعة المطعون عليهم فى ملكيتها ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم قبول الاستئناف بالنسبة لطلب الاستحقاق على سند من انهما طلبان جديدا لا يجوز قبولهما طبقا لنص المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا •

٣ — المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان العبرة فى تكييف الدعوى ليس بما يصفه بها الخصوم وانما بما تتبينه المحكمة من وقائعها فى ضوء احكام القانون دون تقييد منها بتكييف الخصوم لها •

الطعن رقم ٤٥ لسنة ٥١ القضائية « احوال شخصية » :



التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض • علّة ذلك •

### (٢) شفعة • بيع •

الشفيع • وجوب مباشرته إجراءات دعواه قبل مشترى العقار دون اعتداء بالبيع الصادر منه لآخر طالما كان البيع في تاريخ تال لتسجيل اعلان الرغبة في الشفعة • م ٩٤٧ مدنى •

١ — اذ نصت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات على أن تشتمل صحيفة الطعن على بيان موطن الخصم فقد استهدفت اعلام ذوى الشأن به حتى يتسنى اعلانه بالاوراق المتعلقة بسير الطعن فاذا ما تحققت هذه الغاية التى تغياها المشرع من الاجراء فلا يحكم بالبطلان تطبيقا لنص المادة ٢٠ من قانون المرافعات ، لما كان ذلك وكان الثابت من صحيفة الطعن أنه قد ورد بها بيان موطن المطعون ضدها الاولى مثبتا رقم المنزل الذى تقيم به والحي ودائرة قسم الشرطة الكائن بهما دون اثبات اسم الشارع فتقدم محامى الطاعنين الى قلم كتاب المحكمة بطلب تضمن ما سقط سهوا اثباته من بيان هذا الموطن فتم اعلانها به وأودعت مذكرتها فى اليعاد القانونى بالرد على اسباب الطعن فان فى ذلك ما يحقق الغاية التى ينشدها القانون ويكون الدفع ببطلان الطعن على غير أساس •

٢ — بطلان اجراءات الاعلان لا تتصل بالنظام العام فلا يجوز للطاعنين التحدى ببطلان اعلان الرغبة فى الشفعة لأول مرة أمام محكمة النقض •

٣ — النص فى المادة ٩٣٨ من القانون المدنى على انه « اذا اشترى الشخص عينا نجوز الشفعة فيها ثم باعها قبل أن تعلن أية رغبة فى الشفعة أو قبل أن يتم تسجيل هذه الرغبة طبقا للمادة ٩٤٢ فلا يجوز الاخذ بالشفعة الا من المشتري الثانى وبالشروط التى اشترى بها » ، والنص فى المادة ٩٤٧ من هذا القانون على أنه « لا يسرى فى حق الشفيع أى رهن رسمى أو أى حق اختصاص أخذ ضد المشتري ولا أى بيع صدر من المشتري ولا أى حق عينى رتبته أو ترتب ضده اذا كان قد تم بعد التاريخ الذى سجل فيه اعلان الرغبة فى الشفعة » ، مفادها أنه اذا مارس

الشفيع حقه فى الاخذ بالشفعة غائما يتخذ اجراءات دعواه قبل مشترى العقار ودون اعتداد بالبيع الذى صدر من هذا المشتري متى ثبت أن البيع قد تم فى تاريخ تال لتسجيل اعلان الرغبة فى الشفعة •

الطعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٤٨ القضائية :

٤٦

### جلسة ٢٨ من يونيه سنة ١٩٨٢

#### (١) نقل بحرى • معاهدات « معاهدة بروكسل »

معاهدة بروكسل • نطاق تطبيقها • الرحلة البحرية التى تبدأ بشحن البضاعة وتنتهى بتفريغها •

#### (٢) مسئولية • نقل بحرى • تعويض •

مسئولية الناقل البحرى عن العجز فى البضاعة أثناء الرحلة البحرية خضوعه لحكم الفقرة الخامسة من المادة الرابعة من معاهدة سندات الشحن قبل تعديلها ببروتوكول بروكسل سنة ١٩٦٨ المعروف بقواعد فسبى •

#### (٣) حكم « تسببيه » نقض « سلطة محكمة النقض » •

انتهاء الحكم الى النتيجة السليمة • لا يبطله عن ما يكون قد ورد فى أسبابه من خطأ • لمحكمة النقض أن تصحح هذا الخطأ •

١ — طبقا لنص الفقرة « هـ » من المادة الاولى من معاهدة بروكسل الخاصة بسندات الشحن والتى وافقت عليها مصر — بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٤٠ المعمول به اعتبارا من ١٩٤٤/٥/٢٩ — فانها تطبق أثناء الرحلة البحرية التى تبدأ بشحن البضاعة فى السفينة وتنتهى بتفريغها منها •

٢ — لما كان لا خلاف على أن العجز موضوع



واستبعد أحكام البروتوكول المعدل لها فحسبه ذلك ليكون صحيح النتيجة قانونا ولا يبطله ما يكون قد ورد في أسبابه من خطأ في شأن علة استبعاد أحكام بروتوكول سنة ١٩٦٨ . وبأنها ترجع الى نصه على الوفاء بالتعويض بعملة ذهبية وهو أمر باطل قانونا في مصر ، اذ لمحكمة النقض ان تصحح هذا الخطأ .

دعوى المسؤولية قد حدث اثناء الرحلة البحرية فان تقدير التعويض عن هذا العجز يخضع فيما يتصل بحدود مسؤولية الناقل البحري احكم الفقرة الخامسة من المادة الرابعة من معاهدة سندات الشحن قبل تعديلها ببروتوكول بروكسل سنة ١٩٦٨ المعروف بقواعد نسيبي ؟ ولا يخضع لاحكام هذا البروتوكول اذا لم تنضم مصر اليه بعد .

الطعن رقم ١١٣٦ لسنة ٥٠ القضائية :

٣ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد استند في تضاء الى احكام معاهدة سندات الشحن



في اليوم الذي يشعر فيه القاضي بأن كرامته مهذرة ، واستقلاله مزعزع ، ليس عليه — طبقا لجميع الشرائع السماوية والوضعية — سوى واجب وحيد ، هو ان يريح ضميره بأن يعتزل وظيفته ما دام لا يستطيع أداء رسالته كما ينبغي .

من الكتاب الذي ارسلته الجمعية العمومية لمجلس الدولة الى مجلس قيادة الثورة عام ١٩٥٤ على اثر الاعتداء على رئيس مجلس الدولة .



درسات قانونیه





# بمناسبة الذكرى الرابعة والثلاثون لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

مصر وحقوق الإنسان  
الدكتور / دميثري

« تمهيد »

انه لما يسر جمعية انصار حقوق الانسان بالقاهرة أن ترى بعض جهودها وقد  
اثمرت وكللت بالنجاح . حيث قامت الحكومة المصرية مؤخرا بالتصديق على الاتفاقيتين  
العالميتين الخاصتين بحقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وبحقوقه  
المدنية والسياسية وذلك بالقرارين رقمي ٥٣٦ و ٥٣٧ في ٩ ديسمبر ١٩٨١ والمنشورين  
بالجريدة الرسمية بعدد ١٥ أبريل ١٩٨٢ .

ولكن الفرحة ليست كاملة ذلك أن التصديق على الاتفاقية الخاصة بالحقوق المدنية  
والسياسية لم تشمل البروتوكول الاختياري الملحق بها والذي يسمح للأفراد الذين  
يدعون أن أيا من حقوقهم المنصوص عليها في الاتفاقية قد تعرض للانتهاك من جانب  
حكومتهم بأن يرفعوا شكواهم ضدها إلى « اللجنة الدولية » التي استحدثتها الاتفاقية  
المذكورة ، وخولتها ضمن صلاحيات أخرى ، صلاحية النظر في مثل هذه الشكاوى  
الفردية وإبداء الرأي فيها على ضوء الأقوال والبيانات التي يقدم بها الطرفان ،  
الحكومة المشكو منها وصاحب الشكوى من رعاياها أو من الأجانب المقيمين في إقليمها .  
ومعنى الامتناع عن التصديق على هذا « البروتوكول » الاختياري أن الحكومة المصرية  
ما زالت عازفة عن قبول أية رقابة دولية على علاقاتها بمواطنيها ومن باب أولى بالأجانب  
المقيمين فيها ، فيما يتعلق بهذه الحقوق المدنية والسياسية ومدى احترام الحكومة  
لها أو انتهاكها لبعضها ، باعتبار أن هذه قضية داخلية لا يجوز أن تعرض على هيئة  
رقابة دولية ، حتى ولو كانت هذه الهيئة هي تلك « اللجنة » المحددة الحجم والصلاحيات  
المنصوص عليها في الاتفاقية المذكورة . ونرجو أن تتغلب الحكومة المصرية في مستقبل  
قريب على هذا النفور من الرقابة الدولية خاصة وأن اللجنة المشار إليها لا تنظر  
في شكاوى الأفراد والهيئات ضد حكومتهم إلا بعد استنفاد جميع الوسائل المتوفرة  
في القوانين المحلية وإمام جهات القضاء المحلي ، كما أنها لا تصدر في شأن هذه  
الشكاوى حكما أو قرار واجب النفاذ ضد الحكومة المعنية ، بل مجرد « توصية »  
للحكومة أن تأخذ بها أو تهملها ! ومن ثم فليس ثمة افتيات على السيادة الوطنية .

ومن جهة ثانية فإن انضمام الحكومة المصرية الى الاتفاقيتين أنفتى الذكر قد

(١) القى هذا الحديث بمقر نقابة المحامين العامة بالقاهرة في ١١ ديسمبر ١٩٨٢ بمناسبة الاحتفال باليوم

العالمي لحقوق الإنسان ومرور ٣٤ عاما على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

اقترن بتحفظ هام ، هو عدم وجود تعارض بين نصوصها وبين أحكام الشريعة الإسلامية . وهذا التحفظ قد يفسر في نطاق ضيق بحيث يقتصر على قوانين الأحوال الشخصية فقط كحقوق الزوجية والزواج والميراث . وقد جرى التوسع فيه بحيث يشمل القوانين الجنائية أيضًا كقانون الجزاء الجارى اعداده والذي يستند احكامه من الشريعة الإسلامية ، بما في ذلك العقوبات المقرره في باب « الحدود الشرعية » كقطع يد السارق . ورجم الزانى والزانية ، وقطع الايدى والارجل من خلاف ، وهو جزاء المفسدين في الارض مما يتعارض مع بعض نصوص الاتفاقية العالمية الخاصة « بالتحقوق المدنية والسياسية » كخص المادة السابعة التي تقضى بأنه « لا يجوز اخضاع أى فرد للتعذيب أو لعقوبة أو معاملة قاسية أو مهينة » .

وعلى أية حال فإن الانضمام الى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان وحرياته الأساسية لا يكفل وحده وجوب احترام هذه الحقوق والحريات ، فان عددا كبيرا من الدول التي انضمت الى هذه الاتفاقيات ما زالت تنتهكها على درجات متفاوتة ، واحيانا بصورة مجحفة كإيران في ظل الخميني ! وتقوم منظمة العفو الدولية المعروفة ومقرها في لندن ، بكشف هذه الانتهاكات في شتى انحاء العالم في تقاريرها السنوية والدورية الأخرى ، فإيرنج إليها من يشاء . ولا شك في ان إسرائيل تنصدر هذا العام قائمة الدول التي لم ترع حرمة لحقوق الانسان . وتجلى ذلك بوضوح سواء اثناء العمليات الحربية في غزوها للبنان وقيام القوات الاسرائيلية بضرب الاهداف المدنية والعسكرية بلا تمييز . وهدم القرى والمباني السكنية على من فيها ، واستخدام الوسائل المحرمة دوليا في الحروب ، ومحاولة تجويع العاصمة بيروت لحمل قوات المقاومة الفلسطينية والقوات الشعبية اللبنانية المتعاونة معها على الاستسلام ، أو سواء بعد احتلال هذه القوات لغربي بيروت بتشجيعها بعض العناصر المسيحية اللبنانية على دخول مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في صابرا وشاتيلا ، وذبح من فيها من رجال ونساء وأطفال بلا رحمة وبوحشية اثارت سخط العالم كله ! مما اجبر الحكومة الاسرائيلية على الانصياع لتشكيل لجنة قضائية محلية للتحقيق في ظروف هذه المجزرة البشرية ، وما زالت اللجنة ماضية في عملها وتدل المؤشرات على أنها سوف لن تحابى من انغمس في هذه العملية القذرة وان كان من كبار المسؤولين الاسرائيليين ! .

وما من شك في أن أية مقارنة منصفة في مجال احترام حقوق الانسان . بين ما جرى عندنا في مصر وبين ما يدور في دول أخرى كثيرة في أمريكا اللاتينية ، وأفريقيا وآسيا ، وحتى في بعض الدول الأوروبية كالاتحاد السوفيتي وبولندا وتركيا ، وإسبانيا التي لم تتخلص تماما من أساليب التعذيب الموروثة من عهد الجنرال فرانكو ، هذه المقارنة هي لصالحنا ! وبعد ان كان الخط البياني الدال على مكانة حقوق الانسان عندنا قد أخذ في الهبوط منذ أواخر السبعينيات ، وأوشك ان يصل الى الحضيض في أحداث سبتمبر ١٩٨١ المؤسفة نراه وقد بدا يتجه ثانيا الى أعلى بصورة مشجعة . وكان من المتوقع ان ينم ذاك بشكل اوفى واسرع اولا بعض المعوقات التي نرجو ان تزول من الطريق قريبا .

ولقد اثلج صدورنا ما ورد في البيان الوزاري الاخير الذي القاه رئيس الوزراء الدكتور فؤاد محيي الدين بمجلس الشعب في السادس من نوفمبر الماضي ١٩٨٢ . من تأكيد على ان ارساء دعائم الديمقراطية قضية تحتل مرتبة الصدارة بين القضايا



الوطنية لانه يعنى ببساطة — كما جاء فى البيان — توفير المناخ الصحى للخلق والابداع :  
 وضمان الامن والامان للمواطنين جميعا . وكذلك تأكيد البيان الحكومى على ان  
 الديمقراطية لا تزدهر الا من خلال تفاعل الاراء التى تتحرى مصلحة الوطن وتعمل  
 على تحقيقها ! ومن ثم فقد اعلن رئيس الوزراء فى بيانه عن عزم الحكومة « على ان تمكن  
 للرأى والرأى الآخر ، وان تدعم الحرية ، وترسى اصولها ، وتؤكد للصحافة حريتها (٢) » .

ولكن حقوق المواطنين وحرياتهم — كحقوق الانسان عموما — ليست مجرد  
 مسميات علينا حفظها كما يحفظ التلميذ محفوظاته عن ظهر قلب حتى ، وان لم يفهم  
 لها معنى ، وانما هى أسلوب حياة وطريقة عيش ، كما ذكره فيلسوفنا المعاصر الدكتور  
 زكى نجيب محمود « فاما ان نراها مجسده فى التعامل الحى مع الناس ، واما هى لا تعدو ان  
 تكون اشباحا ضوئية — أى شعارات — لا ينفخ فيها الروح ، ان تشق لها الحناجر  
 بالهتاف » (٣) .

وغير خاف على احد انه فى السنوات الاخيرة ، وخاصة منذ اوائل عام ١٩٧٧ ،  
 صدرت عندنا تحت مسميات مختلفة سلسلة من القوانين المقيدة للحريات جاوز بعضها  
 حدود النظم الى التقييد الشديد ، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر القوانين التالية :

١ — القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب  
 والذى ادمج فى قانون العيب .

٢ — والقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية ، والسذى  
 يعاقب بالحبس كل من عرض الوحدة الوطنية للخطر بالالتجاء الى وسائل غير مشروع  
 لناهضة السياسة المعلنة للدولة ، او للتأثير على مؤسساتها السياسية والدستورية ،  
 او كل من حرض باحدى وسائل العلانية على بغض فئة من فئات تحالف قوى الشعب  
 العاملة او طائفة من الطوائف ، او على الازدراء بها ، او اذاع اخبارا او بيانات او  
 اشاعات كاذبة او مفوضة بقصد الاضرار بالوحدة الوطنية . وهو تشريع تسهل  
 اساءة استخدامه رغم سلامة مقاصده !

٣ — والقرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن حماية امن الوطن والمواطن والذى  
 يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبد كل من دبر او شارك فى تجمهر او اعتصام من شأنه  
 ان يعرض السلم العام للخطر ، وكذلك العاملين الذين يضربون عن العمل بالاتفاق فيما  
 بينهم ، او ابتغاء تحقيق غرض مشترك ، وان كان من شأن هذا الاضراب تهديد الاقتصاد  
 القومى .

٤ — والقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن تنظيم الاحزاب السياسية وتعديلاته  
 المتعاقبة والتى ناهزت خمسة تعديلات خلال خمس سنوات أى بمعدل تعديل عن كل  
 سنة ! .

(٢) انظر الصحف المحطية الصادرة فى يوم الاحد ٧ نوفمبر ١٩٨٢ نص ذلك البيان الحكومى بالكامل .

(٣) انظر جريدة الاهرام عدد ٧ نوفمبر ١٩٨٢ مقال الدكتور زكى نجيب محمود تحت عنوان « من هنالك

٥ — والقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن « حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي » .

٦ — والقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم من النعيب (قانون النعيب) .

٧ — والقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ في شأن المتشردين والمشتبه فيهم والذي زاد من حالات الاشتباه ، ومن التدابير أو الجزاءات التي يمكن توقيعها على هؤلاء ، وعدم قصرها على الوضع تحت مراقبة الشرطة ، بل وتشمل أيضا تحديد الإقامة في جهة أو مكان معين ، والرحيل إلى الوطن الأصلي ، ومنع الإقامة في جهة معينة ، والإيداع في إحدى مؤسسات العمل التي نحدد بقرار من وزير الداخلية وهو صوره من صور الاعتقال .

٨ — والقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة . فيما يتعلق بالصحف القومية وتمليكها للدولة ، وما ترتب على ذلك من نتائج ، تفقد هذه الصحف القومية حريتها .

### ١ — قانون الأحزاب السياسية

ولا شك ان من اهم هذه القوانين وأكثرها التصاقا بالحريات والحقوق السياسية للمواطنين . وهو قانون تنظيم الأحزاب السياسية رقم ٤٠ الصادر في ٣ يوليو ١٩٧٧ (٤) . وأول ما يستوقف النظر بصده هو أن المرسوم بقانون الذي استصدرته نورة ٢٣ يوليو في التاسع من سبتمبر ١٩٥٢ أي في الأسابيع الأولى لقيامها من أجل تنظيم الأحزاب السياسية القائمة وقتذاك ، يبدو أكثر سباحة وترفقا بالمواطنين من القانون الحالي رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ وتعديلاته ! ومعنى ذلك أننا بدلا من أن نتقدم إلى الامام في هذا المجال ، من الناحية التشريعية على الأقل ، رجعنا إلى الوراء . رغم التصريحات الرسمية المتكررة عن ضرورة تعميق الديمقراطية وحماية الحريات ! فلا ديمقراطية عملا بسدون أحزاب سياسية تعبر عن مختلف الآراء التي تختبر في صفوف الشعب في وقت ما . ولا تقنع بالرأي الواحد ، وخاصة إذا كان مفروضا من أعلى ، سواء من الحاكم الفرد ، أو قلة تستأثر بالحكم ! .

ولست أغالي إذا قلت ان القاعدة العريضة من المتقنين ، وهم الدين ينيرون في كل دولة الطريق أمام جماهير الشعب ويؤثرون فيه ، تطالب اليوم بإسلاق حرية تكوين الأحزاب . ويذهب البعض إلى حد رفض كل قيد على هذه الحرية . وهو رأي ظاهر المتطرف . فلا استقرار لحرية من الحريات العامة بدون تنظيم ، خاصة في الظروف الصعبة التي يعيشها عالم اليوم ، وإذا ما تعلق الأمر بجماعات سياسية تسعى إلى تولي الحكم أو المشاركة فيه ، وهذا ما يميز الأحزاب السياسية عن الجمعيات أو الجماعات الأخرى . وكل تنظيم للحريات لابد وأن يشتمل على قدر من التقيد . والمهم ألا يتحول التقيد إلى خنق للحرية ذاتها كما انتهى إليه الأمر عندنا بعد التعديلات العديدة التي أدخلت على قانون الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ ! .

لذلك قد تستهوي البعض فكرة العودة إلى المرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ .

الصادر في ٩ سبتمبر ١٩٥٢ باعتبار انه كان تشريعا معقولا وغير مثقل بالقيسود التي نصادفها اليوم ! كما ان هناك من اهل الراى من قد لا يمانع فى الابقاء على قانون الاحزاب الحالى رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ ولكن بشرط تنقيته من كافة التعديلات التى اقحبت عليه . واظلت بتوازنه بل وانسدت مضونه ! وكان انهدف من كل تعديل منها استحداث المزيد من القيود حتى أصبح القانون بصورته الحالية مرفوضا من جميع الهيئات المعنية بحقوق الانسان . وخاصة بحقوقه السياسية !

وعنى رأس هذه التعديلات تلك التى استحدثتها القرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ الصادر فى ٣٠ مايو ١٩٧٩ بعد استفتاء ٢٠ ابريل ١٩٧٩ ، وبالمخالفة حتى لاحد بنود هذا الاستفتاء الشعبى . فقد كان من بين المبادئ التسعة التى طرحت فى الاستفتاء . مبدأ « اطلاق حرية تكوين الاحزاب » ! ولكن الوزارة القائمة فى الحكم وقتذاك ( وزاره المهندس مصطفى خليل ) غسرت هذه الحرية على نقيضها تماما ، وكأن المقصود هو اطلاق حرية « تكبيل » الاحزاب السياسية ، وليس حرية « تكوينها » ونلمس هذا التقييد الشديد الذى شوه وجه القانون فى صورته الاولى ، فى نواح ثلاث يجمعها قصد واحد :

اولا : المبالغة فى الاشتراطات لتأسيس احزاب سياسية جديدة الى جانب الاحزاب الاربعة القائمة حازيا ( حزب الاحرار الاشتراكيين - وحزب التجمع اليسارى (٥) - والحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم ، وحزب العمل الاشتراكى ) بحيث أصبح من أشق الامور ظهور حزب جديد يزايلها ! وبعض هذه الاشتراطات يلباه الفهم السليم . فليس من المفهوم مثلا رفض حزب جديد لان مؤسسيه عارضوا او يعارضون معاهدة السلام الموقعه فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ مع دولة اسرائيل ، بدعوى ان الشعب وقد أقرها فى استفتاء ٢٠ ابريل ١٩٧٩ فلن يسمح بتحدى هذه الارادة الشعبية ! وهذا على ما يبدو هسو ما استهدفه احد التعديلات الهامة التى ادخلت على قانون الاحزاب بالقرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ حيث اضيف الى المادة الرابعة منه . والخاصة بالشروط العديدة المقررة لتأسيس او لاستمرار أى حزب سياسى ، وفى البند (سادسا ) من تلك المادة شرط جديد يحتم عدم انتماء أى من مؤسسى الحزب او قياداته ، وعدم ارتباطه او تعاونه مع احزاب او تنظيمات او جماعات معادية او مناهضة لمبادئ ثورتى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ و ١٥ مايو ١٩٧١ ، او للمبادئ التى وافق عليها الشعب « فى الاستفتاء على المعاهدة بتاريخ ٢٠ ابريل ١٩٧٩ » وحتى لا يثور شك حول حقيقة المقصود من وراء هذا الشرط واهميته . جاء البند ( سابعا ) من نفس المادة الرابعة ، ليؤكد مرة أخرى ذات المعنى ! وكم نتمنى الا يكون ذلك هو حقيقة المراد فعلا . لان الاستفتاء فى الدول الديمقراطية استطلاع لراى الجماهير فى قضية ما ، للتعرف على اتجاهاتها ، وليس لفرض راى بذاته عليها ! وانقسام الاراء حول موضوع الاستفتاء الى اغلبية واقلية لا يستتبع حرمان الاقلية من بعض حقوقها مثل حق الانتماء الى الاحزاب السياسية او الاستمرار فى عضويتها !

وعلما بأن فى دولة اسرائيل من عارض وما زال يعارض معاهدة السلام هذه . بل ولقد شاهد العالم على شاشات التليفزيون عضوة بارزه فى الكنيست الاسرائيلى ( السيدة جنولا كوهين ) وهى تمزق معاهدة السلام ، او اتفاقيات « كامب دافيسد »



التي مهدت لها وذلك في جلسة علنية « للكنيست الاسرائيلي » وفي حضور الرئيس الامريكى جيمى كارتر الذي كان يزور اسرائيل وقتذاك في جولته الخاطفة في الشرق الاوسط في يناير عام ١٩٧٩ لحمل مصر واسرائيل على ابرام المعاهدة ! ولم نسمع ان حكومة اسرائيل استقطبت عضوية تلك النائبة الجريئة ، او انها حلت الاحزاب السياسية الاسرائيلية التي عارضت المعاهدة ، او اصدرت تشريعا يحرم قيام احزاب جديدة تناهض معاهدة السلام هذه ! وهذا يعنى ان ما يروونه حلالا في اسرائيل ، نراه نحن حراما هنا في مصر ، وان لديهم رغم سيئاتهم العديدة حرية كاملة للتعبير عن الراى ( على الاقل بالنسبة للمواطنين الاسرائيليين ) ، بينما حرية التعبير عن الراى عندنا ما زالت ناقصة وتطلب المزيد ! (٦) .

ثانيا : ضاعف القرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ المعدل لقانون الاحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ من صلاحيات اللجنة السباعية المنصوص عليها فيه والمنوط بها سلطة وقف نشاط أى حزب ، ووقف صحفه او أى قرارا او تصرف من قراراته او تصرفاته فينفذ قرار الايقاف فورا حتى ولو طعن فيه أمام القضاء ، وذلك فضلا عن صلاحيتها المقررة من قبل في التقدم الى القضاء الادارى بمجلس الدولة يطلب حل الحزب لاي من الاسباب الواردة في القانون المذكور . وهكذا جعل التعديل المستحدث في عام ١٩٧٧ من تلك اللجنة السباعية ، الهيئة المسيطرة رسميا على الاحزاب وبالتالي على الحياة السياسية والحزبية في البلاد .

ثالثا : بالغت التعديلات المستحدثة بالقرار رقم ٣٦/١٩٧٩ في تأكيد الطابع المتميز لتلك اللجنة السباعية ، فهي تتشكل حاليا — بعد التعديلات المتكررة من ثلاثة من المستشارين المتقاعدين غير المنتخبين الى أى حزب سياسى ، يختارهم رئيس الجمهورية ، وثلاثة من الوزراء العاملين هم وزراء العدل والداخلية ووزير الدولة لشئون مجلس الشعب ، برئاسة رئيس مجلس الشورى . الذى حل في ذلك ومنذ قيام هذا المجلس ، محل أمين اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ، أى ان أغلبية اللجنة هى من الرسميين المنتمين غالبا للحزب الحاكم .

وقد تقرر في تعديل مايو ١٩٧٩ (٧) ان اجتماع هذه اللجنة لا يكون صحيحا الا بحضور رئيسها وأربعة من أعضائها ، من بينهم لزاما الوزراء الثلاثة المذكورين ، ومعنى ذلك انه اذا انعقدت اللجنة برئاسة رئيسها وحضور الوزراء الثلاثة واحد المستشارين ، فالاجتماع صحيح حتى وان غاب عنه المستشاران الاخران ، اما اذا حضرها الرئيس والمستشارون الثلاثة واحد الوزراء ، وغاب

(٦) وزاد الطين بلة تعديل قانون الاحزاب مرة أخرى في ابريل ١٩٨١ للنص فيه على وجوب ابلاغ اسماء مؤسسى أى حزب جديد الى رئيس مجلس الشعب والشورى ونشر هذه الاسماء في الصحف القومية على مدى ثلاثة أسابيع ليعترض عليها من يشاء أمام لجنة شئون الاحزاب المنصوص عليها في القانون ، وهو تعقيد جديد يضاف الى العراقيل الاخرى العديدة الواردة في القانون .

(٧) انظر القرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ مادة ٨ معلة ، وقد عطلت هذه المادة مرة ثانية بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٠ في فقرتها الاولى والثانية ، ثم القانون الصادر في ابريل ١٩٨١ بالتغيير فيها والاضافة اليها .

الوزيران الآخران أو أحدهما ، فالاجتماع باطل . وهذا معناه أن الاصوات داخل هذه اللجنة لا تعد فقط بل تعد وتوزن أيضا ، وأن صوت الوزير أهم وأثقل وزنا من صوت المستشار ، والقصد هو ترجيح الطابع الحكومي للجنة ، أما وجود المستشارين المتقاعدين فيها فهو استكمال المظهر ، مع أن المقروض أنهم يمثلون فيها هيئة القانون وسيادته . ولاشك في أن هذا التعديل غير الموفق يعيب قانون الأحزاب السياسية ، ويخدش كرامته المستشارين من أعضاء اللجنة المذكورة ، ويشكك في استقامة قراراتها ، ويبعدها عن التحيز . وكيف تكون اللجنة محايدة والعناصر الغالبة فيها هم الوزراء الثلاثة الذين يمثلون بحكم مراكزهم الحزب الحاكم ، والذي قد تتعارض مصالحه مع الأحزاب القائمة الأخرى وخاصة إذا كانت في جانب المعارضة ، أو مع ظهور أحزاب جديدة أو حزب جديد قد ينافس الحزب الحاكم في القدرة على استقطاب الجماهير ، علما أن الحزب القومي حقا لا يخشى المنافسة .

**رابعا :** ومن عيوب التعديلات التي أدخلت على قانون الأحزاب السياسية بالقرار رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ « تسييس » القضاء الإداري عند نظره قضايا الأحزاب ، وذلك بضم عناصر غير قضائية إليه ، خمسة من أعضاء مجلس الشعب قبل تعديل هذا النص يختارهم المجلس في بداية كل دورة ، أو من الشخصيات العامة منذ تعديله في إبريل ١٩٨١ (٨) - ليجلسوا مع مستشاري مجلس الدولة الخمسة عند الفصل في القضايا والتظلمات ومع جعل الفصل فيها على درجة واحدة أمام الدائرة الأولى للمحكمة الإدارية بمجلس الدولة ، بدلا من درجتى التقاضى كما كان الحال من قبل ( أمام محكمة القضاء الإداري ابتداء ثم أمام المحكمة الإدارية العليا في الاستئناف ) !

ولقد حاولت الوزارة التي أجرت هذا « التسييس » في قانون الأحزاب في مايو ١٩٧٩ (٩) تبرير هذه التعديلات بما لا مقنع فيه ، كالرغبة في اختصار إجراءات التقاضى أو دعم القضاء بعناصر شعبية ، بينما هذا الدعم يضعف القضاء ولا يقويه ، ويوهن من الثقة في أحكامه (١٠) ، كما أن اختصار الإجراءات لا يصح أن يكون على حساب البحث والتمحيص ، وهى المحكمة الملحوظة عموما . في تعدد درجات التقاضى وإجازة الطعن في أحكام أول درجة بالاستئناف أو بغيره من أوجه الطعن المعروفة .

فلا غرو إذا ما طالب بعض أصحاب الراى بالقضاء قانون الأحزاب رقم ٤٠ لسنة ٧٧ وتعديلاته جميعا بعد المسخ الذى تعرض له ، أو بالابقاء عليه فى صورته الأولى قبل تلك التعديلات التى أساءت إليه وأخلت بتوازنه ، وذلك :

(٨) انظر القانون الصادر سنة ١٩٨١ الصادر فى إبريل ١٩٨١ .

(٩) وزارة المهندس مصطفى خليل كما سبق القول .

(١٠) ذلك أن العناصر الشعبية المشار إليها لا نتمتع مما يتمتع به القضاء من ضمانات مطمأنة . كعدم القابلية للعزل فضلا عن الخبرة المكتسبة والحياد التام حتى وإن تم اختيار هذه الشخصيات العامة بقرار من وزير العدل بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية كما ورد فى القانون الذى استحدث هذا التعديل .  
والصادر فى إبريل ١٩٨١ .

١ — بتضييقها الخناق أكثر وأكثر على حرية تكوين الأحزاب الجديدة ٢٠ — وبإطلاق يد لجنة حكومية في مصائر الأحزاب القائمة ٣ — وبتسييس القضاء الإداري عند النظر في القضايا المتعلقة بتطبيق ذلك القانون .

كما أن هناك ، كما ذكرنا ، من لا يرى مانعا من العودة الى المرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ الذي ارتضته الثورة في مستهل عهدها :

١ — والذي كان يعترف في مادته الثانية بحق المصريين في تكوين الأحزاب السياسية .

٢ — وبحق كل مصري في الانتماء الى أي حزب سياسي .

٣ — ويعطى وزير الداخلية حق الاعتراض على تكوين الحزب لمخالفته حكم من أحكام وذلك المرسوم بقانون .

٤ — ويخول محكمة القضاء الإداري سلطة رفض هذا الاعتراض وإسقاطه ، فيبدأ الحزب فوراً في تشكيل هيئاته وممارسة نشاطه .

٥ — ولم يحرم من حق الانتماء الى الأحزاب السياسية الا فقط (١١) من حكم عليهم في جريمة مخلة بالشرف ، أو من نسب اليهم عمل من أعمال استغلال النفوذ ، أو الحصول على كسب غير مشروع ، وأقيم الدليل على ذلك في الحالين أمام محكمة القضاء الإداري أو من تقاضى لسبب غير مشروع اجرا أو مكافأة أو نحوهما من دولة اجنبية أو في هيئة أو منظمة تعمل لحساب دولة اجنبية .

وشتان في الواقع بين هذه النصوص السليمة وبين أحكام قانون الأحزاب السياسية الحالي رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ وتعديلاته أو حتى قبل هذه التعديلات ذاتها ! ولا يعقل أن يكون شعب مصر اليوم ، وبعد التجارب التي مر بها ، أقل اهلية للحياة الحزبية عما كان عليه في سبتمبر عام ١٩٥٢ في نظر رجال ثورة ٢٣ يوليو ، قبل أن يختاروا طريق الدكتاتورية ، أو الشرعية الثورية ، وهو ما تجاوزناها اليوم الى الشرعية الدستورية والديمقراطية الاشتراكية التي ترسخت أولا في دستور ١١ سبتمبر ١٩٧١ ثم بعد تعديله في عام ١٩٨٠ .

## ٢ — القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨

### بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي

ولا اعتقد انه من الديمقراطية في شيء تجريد فئة من المواطنين من جميع حقوقهم السياسية بقرار سياسي — ولو اتخذ صورة القانون — استنادا الى قرينة ظنية لا تقبل الدليل العكسي ! وهذا مع ذلك هو ما فعله القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي في مادته

(١١) فعصفوا بالأحزاب السياسية القائمة جميعا وأعلنوا حلها في ١٧ يناير ١٩٥٣ وحرّموا إعادة

تشكيلها بالمرسوم رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٣ وصادروا أموالها «لصالح الشعب» ! .



الرابعة التى تنص على أنه لا يجوز الانتساب الى الاحزاب السياسية او مباشرة الحقوق السياسية لكل من تسبب فى افساد الحياة السياسية قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ سواء اكان ذلك بالاشتراك فى تقلد المناصب الوزارية منتميا الى الاحزاب السياسية التى تولت الحكم قبل الثورة ، او بالاشتراك فى قيادة هذه الاحزاب او ادارتها وذلك كله فيما عدا الحزب الوطنى والحزب الاشتراكى ( حزب مصر الفناه ) ، وعلى أنه يعد شريكا فى قيادة الحزب وادارته تولى مناصب الرئيس او نوابه او وكلائه او السكرتير العام او السكرتير العام المساعد او امين الصندوق او عضوية اللجنة العليا للحزب ! وهكذا فصل القانون لى لا ينسى احدا ممن اريد عزلهم سياسيا وعلى راسهم اقطاب حزب « الوفد الجديد » الذى تم تأسيسه فى فبراير ١٩٧٨ !

وهكذا ايضا وبجرة قلم استبعد من المسرح السياسى المصرى جميع الوزراء الحزبيين وجميع الشخصيات الحزبية البارزة قبل ثورة ٢٣ يوليو بدعوى انهم افسدوا الحياة السياسية وذلك دون اقامة الدليل على هذا الافساد ، او وضع تحديد دقيق لمفهوم هذه التهمة الخطيرة ! واتهام كل نظام للنظام السابق عليه بالافساد او الفساد اصبح جزءا لا يتجزأ من « سيناريو » كافة الثورات والانقلابات فى عصرنا هذا . وهو ما نشاهده كل يوم تقريبا فى شتى انحاء العالم ، وكان آخر مشهد من هذا القبيل فى شهر نوفمبر الماضى ١٩٨٢ فى فولتا العليا وهى من افقر بلاد العالم والدول الافريقية جميعا !

فلا عجب اذا ما ثبتت نفس الفكرة فى اذهان أعضاء مجلس قيادة الثورة بعد ان استقرت الامور لحركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، فأصدر مجلس قيادة الثورة فى مارس ١٩٥٤ قراره الشهير بحرمان جميع الوزراء الحزبيين السابقين الذين شاركوا فى الحكم بعد فبراير ١٩٤٤ من حقوقهم السياسية لمدة عشر سنوات ، فتخلص بذلك من خصومه بابعادهم عن الاشتغال بالسياسة او التطلع لترشيح انفسهم فى الانتخابات العامة المقبلة بعد فترة الانتقال . مخلا الجو لمجلس قيادة الثورة لتحقيق اهدافه فى هدوء ، كما تخلص من بعض الشخصيات غير المرغوب فيها كالمرحوم الدكتور عبد الرزاق السنهورى الذى كان رئيسا غير قابل للعزل لمجلس الدولة ، فوجد اسمه بعد الاعتداء عليه بمقر المجلس فى ٢٩ مارس ١٩٥٤ ، مدرجا كوزير حزبى فى عداد المعزولين سياسيا ! ومن ثم فقد الصلاحية للاستمرار فى شغل المنصب القضائى الكبير الذى كان يشغله ، ولم يعد الى مجلس الدولة ثانية من ذلك التاريخ ! .

ثم ثنت ثورة ٢٣ يوليو على هذا العزل السياسى للوزراء الحزبيين السابقين ، اصدارها القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٢ بوقف مباشرة الحقوق السياسية والانتخابية لبعض فئات اخرى من المواطنين وهم ( ١ ) من سبق وضعهم تحت التحفظ الادارى اى اعتقالهم بقرار من مجلس قيادة الثورة ( ٢ ) ومن حددت ملكيتهم الزراعية بموجب قوانين اصلاح الزراعى ، ولكن مفعول هذا القانون انتهى بمرور عشرة سنوات على العمل به فى عام ١٩٧٢ . ولم يكن من المتصور بعد ذلك وفى اعقاب حركة التصحيح التى أعلن رائدها على انتهاء عصر الاعتقالات والحراسات والعزل السياسى ، أن يصدر القانون رقم ٣٣ لسنة

١٩٧٨ فيعزل من جديد ، للمرة الثانية ، وبدون أية محاكمة ، جميع الشخصيات الحزبية البارزة قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بدعوى انهم أفسدوا الحياة السياسية وقتذاك ، وكأنهم دون غيرهم الذين يستحقون هذه المعاملة مع أن الفساد والافساد موجود في كل عهد قبل الثورة وبعدها وحتى وقتنا هذا . والحديث عن المفسدين الذين حاولوا في السنوات الأخيرة وحتى الامس القريب افساد الحياة السياسية والاقتصادية ، يقرع الاذان ويملا صفحات الصحف المصرية والاجنبية بصورة لم يسبق لها مثيل ! ومع ذلك فهم يحالون الى المحاكم المختصة للنظر في شأنهم ، ولا يعزلون سياسيا بجرة قلم أو بقرار سياسى ، كما عولمت الشخصيات الحزبية السابقة على ثورة ٢٣ يوليو واختصت وحدها بتلك المعاملة 'الجائرة' بموجب المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ . اضافة الى ذلك فان المادة المذكورة لم تحدد أجلا لهذا العزل فهو عزل أبدي مما يناقض ما استتته ثورة ٢٣ يوليو ذاتها في عامى ١٩٥٤ و ١٩٦٢ بتوقيته بعشرة اعوام ! ولقد سمعنا أخيرا أن الدستور التركى الذى أقره شعب تركيا في استفتاء السابع من نوفمبر الماضى ١٩٨٢ قد قرر حرمان الوزراء السابقين على الانقلاب العسكرى الناجح الذى وقع في سبتمبر عام ١٩٨٠ من حقوقهم السياسية ، ولكنه حدد هذا الحرمان بفترة معينة لا تتجاوز عشرة سنين ولم يجعله أبديا كما فعلت المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بدعوى حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى عندنا في مصر !

فلا غرو اذا ما حرك هذا النص ضمير القضاء الادارى المصرى ، فقرر في قضية شهيرة (١٢) ان قرينة الافساد التى نصت تلك المادة على إلحاقها بجميع الشخصيات الحزبية البارزة قبل ثورة ٢٣ يوليو ، ليست بالقرينة القاطعة بل تقبل الدليل العكسى ، وانه لا ينبغى أن يحرم من حقوقه السياسية منهم الا من يثبت بالفعل افساده للحياة السياسية قبل الثورة ، وهذا لا يكون بداهة الا بناء على تحقيق وحكم قضائى كما هو الحال بالنسبة للفئات الأخرى التى حرمت من حقوقها السياسية والانتخابية ، بنص المادة الخامسة من ذات القانون .

وكان من المنتظر بعد صدور هذا الحكم أن تعيد الجهات المسبوكة النظر في احكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ لازالة الشوائب التى علفت به حتى وان كان المتضرر منها حفنة من المواطنين ، بالعدد لا يهم وانما المهم هو المبدأ ، فلا يجوز في ظل الشرعية الدستورية أن يحرم مواطن من حقوقه السياسية بقرار سياسى ولو اتخذ صورة قانون من القوانين ، فلکم سخر القانون في مصر لاغراض مشبوهة ! بل يجب أن يكون هذا العزل السياسى نتيجة تحقيق وحكم قضائى . وهذا هو نفس المستفاد من المادة الثانية للقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦

(١٢) رفعها امام القضاء الادارى الاستاذ عبد الفتاح حسن الوزير الوفدى السابق ، ونائب رئيس حزب « الوفد الجديد » الذى ، اعلن عن قيامه في فبراير ١٩٧٨ ثم حل نفسه في يونيو من نفس العام احتجاجا على منسوخ القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بالذات ؟



بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية (١٣) ، وما تقضى به المادة الخامسة من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ بالنسبة الى جميع الفئات الاخرى المعزولة سياسيا فيها ! لقد آن الاوان لرفع الظلم عن الشخصيات الحزبية السابقة على ثورة ٢٣ يوليو والتي اختصت بتلك المعاملة الجائرة وللمرة الثانية ربما رغبة في التشفى والانتقام ، فلا حقد ولا تشفى بعد اليوم ، في عهد الرئيس حسنى مبارك ، وكما أعلنه هو نفسه في أكثر من مناسبة منذ توليه رئاسة الجمهورية في ١٤ أكتوبر ١٩٨١ .

ولذات الاسباب لا يمكن تقبل المادة السادسة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى والتي تخول اللجنة السباعية المعروفة المنصوص عليها في قانون الاحزاب ، الحق في اصدار قرار بحرمان أى شخص من الانتماء الى الاحزاب السياسية او من ممارسة أى حق أو نشاط سياسى « اذا ثبت لها من التحقيق الذى يجريه المدعى العام الاشتراكى انه أتى أفعالا من شأنها افساد الحياة السياسية في البلاد ، أو تعريض الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى للخطر سواء كان ذلك بصورة فردية أو من خلال تنظيم معاد لنظام الحكم » وتعتبر هذه المادة من قبيل افساد الحياة السياسية وتعريض الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى للخطر ، وبالتالي مستوجبا للعزل السياسى « - بنشر أو كتابة أو اذاعة مقالات أو اشاعات كاذبة أو مفرضة في داخل البلاد أو خارجها ، يكون من شأنها المساس بالمصالح القومية للدولة أو اشاعة الهزيمة أو التحريض على ما يمس السلام الاجتماعى والوحدة الوطنية !

وهكذا تتحكم لجنة حكومية تضم سبعة اشخاص ، ثلاثة منهم من الوزراء العاملين ومن المنتمين بطبيعة الحال الى الحزب السياسى القائم فى الحكم ، فى اقدار المواطنين وحقوقهم السياسية فتحرمهم منها بقرار قد يصدر من أربعة أصوات أو ثلاثة فقط هى أصوات رئيس اللجنة والوزراء العاملين الثلاثة (١٤) وبعد تحقيق سياسى يجريه المدعى العام الاشتراكى وهو جهة غير قضائية ! وفى الحق لست ادري ان كان هذا النص البالغ الخطورة على الحريات والحقوق السياسية لا يزال قائما أم انه ألغى ضمنا بصدر قانون العيب ، والذي يخول محكمة القيم المنصوص عليها فيه سلطة حرمان المواطنين من بعض الحقوق السياسية !

(١٣) فهى لا تحرم من ممارسة الحقوق السياسية الا فقط (١) المحكوم عليهم فى جنائية ما لم يكن رد اليهم اعتبارهم (٢) من فرضت الحراسة على أموالهم بحكم قضائى طبقا للقانون وذلك فقط طوال مدة فرضها (٣) المحكوم عليهم بعقوبة الحبس فى بعض الجرائم ما لم يكن الحكم موقوفا تنفيذة أو كان المحكوم عليه قد رد اليه اعتباره (٤) من سبق فصله من وظيفته فى الدولة أو القطاع العام لاسباب مخلة بالشرف قبل ان ينقضى خمس سنوات على تاريخ الفصل (٥) من عزل من الوصاية أو القوامة على القصر لسوء السلوك أو الخيانة قبل مضي خمس سنوات على تاريخ الحكم النهائى بالعزل .

(١٤) بحسب نص المادة ٨ المعدل من قانون الاحزاب السياسية لا يكون اجتماع اللجنة صحيحا الا بحضور رئيسها وأربعة من اعضائها من بينهم لزاما الوزراء العاملون الثلاثة ، وتصدر اللجنة قراراتها بأغلبية أصوات الحاضرين ، ومعنى ذلك أنه من الممكن عمليا ان يصدر قرار الحرمان من الحقوق السياسية بأغلبية ثلاثة أصوات فقط !



وفضلاً عما تقدم فلقد استهدف القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ في مادته الثانية والثالثة حماية المجتمع والشباب خاصة ، من بعض العناصر والدعسيات اليسارية المتطرفة ، مفترضاً فيها أنها تدعوا وتشترك في الدعوى الى مذاهب تنطوي على افكار الشرائع السماوية او تتنافى مع احكامها ، بينما اثبتت الايام وخاصة بعد حادث النصبة المفجع أن الخطر الأكبر على مجتمعنا وعلى شبابنا ليس آتياً من اليسار بل من اليمين ، من ناحية الجماعات الدينية المتطرفة التي ضلت السبيل الى تفهم حقيقة احكام ديننا الاسلامي الحنيف وحاولت فرض مفاهيمها الخاطئة على المجتمع بالعنف وقوة السلاح !

ومن ثم فالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ في جملته وتفاصيله قد جانبه التوفيق واصبح خليقاً بالالغاء شأنه في ذلك شأن بعض القوانين الاخرى المقيدة للحريات مثل القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ ، في شأن حماية القيم من العيب والشهير « بقانون العيب » !

### ٢ — قانون العيب

رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠

وبهذه المناسبة فان قانون حماية القيم من العيب رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ الصادر في ١٥ مايو ١٩٨٠ في صورته الحالية يختلف جوهرياً عن المشروع الاول الذي نشرته بعض الصحف القومية في اوائل العام المذكور واثار ضجة في بعض الاوساط ، ورفضته جميع الدوائر القضائية والقانونية ، وانكرته حتى الوزارة التي اعدته ! فالقانون الحالي افضل من ذلك المشروع المرفوض من عدة وجوه . وهو يجمع في الواقع بين احكام مشروع قانون سابق كانت قد اعدته الحكومة لنظام المدعى العام الاشتراكي بعد تعديله ، وبين احكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسات وتأمين سلامة الشعب الذي ما زال نافذ المفعول ، مع نقل الصلاحيات الواردة فيه والخاصة بمحكمة الحراسات السابقة ، الى محكمة القيم الجديدة ، اضافة الى النصوص الخاصة بتنظيم هذه المحكمة بدرجةيتها والاجراءات المتبعة امامها ، وكلها نصوص اجرائية ، وبعض نصوص اخرى موضوعية خاصة بالجزاءات او التدابير التي يجوز ان يحكم بها على المخالفين لاحكام هذا القانون ولا تجاوز الحرمان من بعض الحقوق السياسية والوظيفية .

والواقع أن التحفظ على المال وفرض الحراسة لاسباب محددة مسبقاً وبموجب احكام قضائية وليس بموجب قرارات تنفيذية من الحاكم لازال الناس ومصادرة اموالهم ، هو اهم مااستحدثته قانسون الحراسات رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ وتطبيقه حالياً محكمة القيم طبقاً لقانون العيب ، وقد اثبت هذا القانون الاخير رغم حداثة فاعليته في هذا المجال لمكافحة تجار المخدرات ، والمتاجرين بقوت الشعب ، واصحاب خلوات الرجل ، ومستغلي النفوذ والمتهربين من الضرائب ، وفرسان الغش والتدليس في التوريدات والمقاولات — وغيرها من العقود الادارية ، سعياً وراء الكسب الحرام ! وفي عام واحد حقق المدعى العام الاشتراكي في ١٣ ألف قضية من هذا القبيل ، وفرضت الحراسة في ١٣ قضية منها بلغت قيمة

الاموال المحرمة فيها حوالى ١٢٨ مليوناً من الجنيهاً المصرية ! ولا شك ان بعض قمم الفساد التى تعامل معها قانون العيب منذ صدوره من امثال رشاد عثمان وتوفيق عبد الحى وعصمت السادات وغيرهم هى علامات بارزة على الطريق . نشعر بأن العهد الجديد عاقد العزم على ملاحقة الفساد فى كل مكان وعدم التستر على المفسدين ايا كانوا ! وهو ما اعلنه الرئيس محمد حسنى مبارك أكثر من مرة منذ توليه رئاسة الجمهورية فى ١٤ أكتوبر عام ١٩٨١ .

ولكن لهفة الدولة على صيانة القيم من العيب ، وتأمين المواطن والمواطنى ، وحماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى حملتها على استصدار سلسلة من التشريعات المتعاقبة ، لم تسترع الانتباه فى البداية أو بما فيه الكفاية الى امكان وقوع تضارب فى النصوص بين بعض هذه التشريعات المستحدثة وبعضها الآخر ، أو بين هذه القوانين الاستثنائية التى سنت على عجل ، وبين القوانين العادية الاخرى المستقرة من زمان ! . وهذا التضارب قد حدث فعلاً وبصورة صارخة حتى أصبح المواطن يسأل عن نفس الوقائع أو عن وقائع مرتبطة أو متشابهة أمام جهتين أو أكثر مما لا تحمله الاقطة من الناس !

والكل ما زال يذكر كيف ان رئيساً لاحدى جامعاتنا المصرية ( الدكتور عبد العزيز سليمان ) حوكم أمام محكمة القيم فى عام ١٩٨٠ واستمرت محاكمته اسابيع بتهمة تضخم ثروته نتيجة أعمال غير مشروعة ، وأدين من محكمة القيم بدرجتها ، وبالتطبيق لقانون العيب مما أدى الى فرض الحراسة على أمواله وأموال أسرته . ثم لم تمض فترة طويلة حتى بدأت محاكمته من جديد أمام محكمة الجنايات اعمالاً لقانون الكسب غير المشروع رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ عن نفس الاموال تقريباً ، ثم بعد محاكمة استمرت عدة أيام صدر الحكم ببراءته مما هو مسند اليه فى يناير ١٩٨٢ ! غير ان ذلك لم يقنع النائب العام وقتذاك المستشار صلاح الرشيدي ، فقرر الطعن فيه ، معلناً ان نيابة الاموال العامة التابعة لجهازه ما زالت مستمرة فى تحقيق وقائع اخرى ذات صلة بالدعوى الجنائية ، وانها لم تستكمل تحقيقها بعد ، ولم تتخذ قراراً فيه ، وان كل ما جرى أمام محكمة الجنايات أو محكمة القيم ، تنفيذاً لقانون الكسب غير المشروع أو قانون العيب قد تسم خارج نطاق النيابة العامة ، نظراً لاستقلال جهاز الكسب غير المشروع وجهاز المدعى الاشتراكى حالياً عن نيابة الاموال العامة !! ومعنى هذا ان ثمة ثلاث جهات تتولى التحقيق والمسائلة ، وتملك سلطة التحفظ على أموال المواطنين ، وهى :

١ - المدعى العام الاشتراكى ومحكمة القيم بموجب قانون العيب رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ .

٢ - النائب العام بموجب المادة ٢٠٨ مكرراً من قانون الاجراءات الجنائية فيما يتعلق بالجرائم المتعلقة بالمال العام .

٣ - جهاز الكسب غير المشروع بموجب القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ .



ولقد تكرر هذا التضارب في الاحكام الصادره عن الاجهزة المختلفه في قضية اخرى انتشرت بقضيه السيارات الكبرى اتهم فيها بعض تجار السيارات باستيراد سيارات مستعمله من الخارج وبيعها بعد اجراء بعض التعديلات في هياكلها وشهادات الاجراءات الجبركيه المتعلقة بها على انها سيارات جديدة . وفي هذه القضية قضت محكمة الجنايات بالبراءة ، بينما قضت محكمة القيم بالادانة حيث قرر المدعى العام الاشتراكي ان مارتكيه المتهمون بصرف النظر عن تجريمه او عدم تجريمه ، من شأنه الاضرار بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي وطالب بفرض الحراسة على اموال المتهمين وزوجاتهم ، وهو ما قضت به محكمة القيم في ٧ ديسمبر ١٩٨٠ وتأييد مستانفا من محكمة القيم العليا .

وتكرر مثل هذا أيضا في قضية رشاد عثمان أمام محكمة القيم حيث ادان مساعد المدعى العام الاشتراكي عند نظر هذه القضية نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية ( دكتور عبد الرزاق عبد المجيد ) ووزير الدولة لشئون مجلس الشعب ( حلمي عبد الآخر بالتواطؤ مع رشاد عثمان ، وادانتهم محكمة القيم في حيثياتها بمسورة لا تحتمل أي شك — بينما قرر النائب العام ( المستشار صلاح الرشيدى ) بعد التحقيق الذى أجراه جهازه ، براءتهما الكاملة مما اسند اليهما أمام محكمة القيم ، ووصفه بأنه « تجاوز واسفاف وتطاول » وسمح بنشر بيانه او قراره هذا في الصحف دفاعا عن سمعة الوزيرين المذكورين . في الوقت الذى امر فيه مساعد المدعى العام الاشتراكي على اتهامه لهما وانتقد قرار الحفظ الصادر من النائب العام مقررًا انه تصدى لبعض وقائع القضية دون ان يدخل ذلك في اختصاصه .

ويتساءل المواطنون في حيرة هل الوزيران مذنبان ام بريئان ؟ وعمما اذا كان من الممكن أن يستمر هذا التضارب الخطر بل التصادم العنيف بين تلك الاجهزة الحساسة الى ما لانهاية ، وعلى حساب العدالة والثقة الواجب توافرها في تلك الاجهزة ذات الصلة الوثيقة بحريات المواطنين واماوالهم وممتلكاتهم ؟ والحق انه منذ صدور الحكم ببراءة الدكتور عبد العزيز سليمان من محكمة الجنايات في يناير ١٩٨٢ بعد سابق فرض الحراسة عليه من محكمة القيم ، لم ينقطع حديث الناس عن هذه الاوضاع الغريبة التى يحاكم فيها المتهم مرتين وربما ثلاثة من جريمة واحدة او عن وقائع متشابهة ، وبموجب قوانين مختلفة : قانون العقوبات والقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم من العيب والقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ في شأن الكسب غير المشروع .

ولم يسكت كبار رجال القضاء عندنا على هذا التشرزم التشريعى ، وما يؤدى اليه من تضارب وتصادم بين اجهزة الادعاء والاتهام فيما بينها ، او بين اجهزة الفصل في القضايا الخاصة بالمواطنين المتعلقة بحرياتهم واماوالهم ، وما يتحمله المواطنون من جراء ذلك كله . فذكر الرئيس الحالى لمحكمة النقض المستشار الدكتور مصطفى كمال كيره في حديثه الى جريدة الاهرام المنشور في



١٧ أغسطس ١٩٨٢ ان الاوان قد آن لالغاء قانون العيب . وامادة كافة اختصاصات المدعى العام الاشتراكى الى النيابة العامة التى يجب أن تنفرد وحدها مباشرة الدعاوى الجنائية والتحقيقات المتصلة بها ، وان كل ما يختص به المدعى العام الاشتراكى من التحفظ على الاموال ، او طلب فرض الحراسة عليها يجب ان يعود الى النيابة العامة بوصفها الجهاز الطبيعى الذى عرفناه منذ حوالى المائة عام ، وهو نفس الراى الذى انتهى اليه النائب العام السابق المستشار صلاح الرشيدى قبل ان يعتزل الخدمة لبلوغه سن التقاعد .

ومن جهة اخرى صرحت الجهات الوزارية المسئولة عن اعتزامها مراجعة هذه القوانين الثلاثة او الاربعة جميعا : قانون العقوبات ، وقانون الاجراءات الجنائية ، وقانون العيب ، وقانون الكسب غير المشروع ، لوضع حد لهذا التضارب الذى لم يسبق له مثيل ، والواقع ان هذا الامر غدا يتطلب ليس فقط التنسيق بينهما ، بل والغاء بعضها ، كالفاء قانون حماية القيم من العيب اكتفاء بقانون الكسب غير المشروع بعد تعديله ، ما دام النشاط الاكبر والاهم لقانون العيب حتى الآن ، قد انحصر تقريبا فى ملاجئة تضخم الثروات نتيجة لنشاطات غير مشروعة او مشبوهة ، وهو ما يمكن ان يضطلع به جهاز الكسب غير المشروع بعد تطويره ، وتحت اشراف القضاء العادى فتوفر لخزينة الدولة نفقات جهاز المدعى العام الاشتراكى ومحكمة القيم ، وتبعد عن ساحة السلطة القضائية هذه السحب التى اخذت تعكر صفو سمائها .

#### ٤ - الاحكام العرفية

لو كذلك ان اثير بكلمة عاجلة الى موضوع الاحكام العرفية او قانون الطوارئ فرغم تأكيد المسئولين ان مسدد الذين القى القبض عليهم بموجب قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ منذ اعلان حالة الطوارئ فى البلاد فى السادس من اكتوبر ١٩٨١ فى اعقاب حادث اغتيال الرئيس الراحل محمد انور السادات ، لم يجاوز بضمه الاف ( اربعة الاف حسب تصريح السيد وزير الداخلية لبعض الصحف المحلية بخلاف المتهمين فى قضية الاغتيال ذاتها او قضية تنظيم الجهاد ) ، ورغم الافراج عن الكثيرين من المتحفظ عليهم من المنتمى الى الجماعات الدينية المتطرفة وغيرهم من غير المتورطين فى تلك القضايا فان دخول حالة الطوارئ فى عامها الثانى يثير اعتراض احزاب المعارضة جميعا وفئات من المستقلين ، سواء فى مجلس الشعب او خارجه . فقانون الطوارئ قانون استثنائى والسلطات التى يخولها للجهات القائمة على تنفيذ سلطات كبيرة وخطيرة تهدد الحريات جميعا حتى اذا لم يساء استخدامها ، كالحرية الشخصية وحرية التنقل ، وحرمة السكن ، وسرية وسائل الاتصال البريدية والبرقية والهاتفية ، وحرية الاجتماع وحرية الصحافة والنشر . . . الخ (١٥) . ومن ثم فليس من المرغوب فيه استمرار حالة الطوارئ طويلا . ومن اجل ذلك

(١٥) انظر المادة الثالثة من قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ .

برى الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا مثلاً تضغط على الحكومة العسكرية في وارسو بكفه السبل انتهاء حالة الطوارئ ( أو الاحكام العرفية ) في بولندا والتي مضى عليها نحو السنة لان في استمرارها دائماً ما يهدد حقوق الانسان وحرياته السياسية « (١٦) » .

ومن بين المظاهر البارزة لحالة الطوارئ احالة الافراد الذين يخالفون احكام قانون الطوارئ أو الاوامر وانقرارات الصادرة تنفيذاً له الى محاكم أمن الدولة ( أو المحاكم العرفية سابقاً ) ومن خصائص هذه المحاكم سرعة المحاكمات وحرمان — المحالين اليها من بعض الضمانات القضائية كطرق الطعون المعتادة أمام المحاكم العالية كالمعارضة والاستئناف ، ذلك لان الاحكام التي تصدر عن محاكم أمن الدولة نهائية وترجع الى رئيس الدولة للتصديق عليها وله ان يرفض هذا التصديق ويحيل القضية لاعادة المحاكمة أمام هيئة أخرى خلاف تلك التي فصلت فيها أولاً ، وقد يستغرق هذا بعض الوقت ، وهكذا نقرر مثلاً اعادة محاكمة ١٧٦ متهما في حوادث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ التي مضى عليها قرابة الخمس سنوات أمام دائرة جديدة بمحكمة أمن الدولة العليا وان كانت إحدى دوائرها قد اكدت بادانة عشرين متهما وبراءت ساحه الباقيين في ٩ ابريل ١٩٨٠ بعدم ثبوت التهمة ضدهم . لكن الرئيس الراحل محمد أنور السادات الذي وصف تلك الحوادث بأنها « انتفاضة حرامية » ورفض التصديق على هذا الحكم الذي اغضبه وتم مؤخراً اعلان هؤلاء المتهمين الـ ١٧٦ جميعاً بالموعد الجديد لاعادة محاكمتهم .

من أجل ذلك لم يسترح الكثيرون من المشتغلين بالقانون بصدور القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ في ٣١ مايو ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة والابتقاء عليها مع بعض التعديلات كمحاكم مستديمة حتى في الاوقات العادية ، وان كان القانون المذكور قد أجاز لأول مرة الطعن في احكامها بطريق الاستئناف أو النقض أو بطريق اعادة النظر (١٧) .

كما ان من اخطر السلطات التي سمح قانون الطوارئ لوزير الداخلية بممارستها القبض على الافراد والتحفظ عليهم ( أي اعتقالهم ) في مكان أمين بدون مراعاة الاجراءات المنصوص عليها في قانون الاجراءات الجنائية أو قانون الحريات رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ ، واستمرار هذا التحفظ أو الاعتقال لمدة غير محددة ليس بالضرورة لاحالتهم الى محاكم أمن الدولة ، بل وكاجراء وقائي لمنعهم

(١٦) قرر المجلس العسكري الحاكم في بولندا انتهاء العمل بالاحكام العرفية قبل نهاية عام ١٩٨٢ وبعد استصدار عدد من التشريعات تخول السلطة صلاحيات استثنائية لمواجهة أي موقف يمكن ان يحدث بعد الغاء تلك الاحكام .

(١٧) يمكن الطعن في احكام محاكم أمن الدولة العليا أمام محكمة النقض أو بطلب اعادة النظر ، كما يمكن الطعن في احكام محاكم أمن الدولة للجزئية بطريق الاستئناف أمام محكمة أمن الدولة العليا ثم يطعن في الحكم الاستثنائي هذا أمام محكمة النقض أو بطلب اعادة النظر .

من تكدير الامن والنظام . وقرارات القبض والاعتقال حتى بموجب قانون الطوارئ ليست من أعمال السيادة بل قرارات ادارية يجوز الطعن فيها بالالفاء او وقف التنفيذ أمام القضاء الادارى بمجلس الدولة . ولكن السلطات الحكومية لا تستريح عادة لهذه الطعون القضائية وخاصة أمام قضاء يملك سلطة الفاء القرار او وقف تنفيذه . ولذلك حاولت الحكومة فى القانون الذى استصدرته فى ١٤ اكتوبر ١٩٨١ لتعديل قانون الطوارئ قصر الطعون فى قرارات القبض والتحفظ هذه ، على التظلم منها اداريا أمام رئيس الجمهورية كل ستة شهور (١٨) . ولكنها ادركت أن مثل هذا التظلم لا يمكن أن يحجب الطعن فى القرار أمام القضاء الادارى ، فالتظلم الى رئيس الجمهورية هو من قبيل الشكوى الادارية والتي قد تسبق التظلم القضائى ولكن لا تحجبه بحال ، بل أن قرار رئيس الجمهورية برفض التظلم اليه من قرار القبض او الاعتقال قد يصبح هو ايضا عرضة للطعن أمام القضاء الادارى كأي قرار ادارى آخر صادر عن رئيس الدولة بوصفه الرئيس الاعلى للسلطة التنفيذية ولذلك عدل قانون الطوارئ مرة أخرى فى يونيو ١٩٨٢ لغرض احالة نظر الطعون فى قرارات القبض والاعتقال هذه تنفيذا لقانون الطوارئ المذكور ، الى محاكم أمن الدولة لتفصل فى التظلم خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديمه (١٩) وهو على أية حال طعن قضائى ، يمكن ان يكون بديلا عن الطعن أمام مجلس الدولة . ولكن عددا من المعتقلين طعنوا أمام محاكم أمن الدولة بعدم دستورية هذا التعديل لانه فى نظرهم يسلب القضاء الادارى بمجلس الدولة اختصاصا خولته اياه المادة ١٧٢ من الدستور التى خصت المجلس المذكور بهيئة قضاء ادارى بالفصل فى « المنازعات الادارية » . ولقد احيل هذا الدفع بعدم الدستورية الى المحكمة الدستورية العليا لتقول كلمتها فيه . وليست المسألة قضية اختصاص كما يظنه البعض فحسب بل أهم من ذلك ، بعد أن اثبتت التجارب ان القضاء الادارى بمجلس الدولة أكثر توسعا فى حماية الحقوق والحريات العامة من المحاكم الاستثنائية كمحاكم أمن الدولة أو محكمة القيم ، كما انه يملك وقف التنفيذ الى جانب قضاء الفاء .

(١٨) وفى هذا نكوص عما قرره قانون الحريات رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ ( انظر المادة ٣ مكررا من قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ معدلة بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ ) .

(١٩) يقضى هذا التعديل الجديد لقانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بأن للمعتقل ولكل ذى شأن حق التظلم الى محكمة أمن الدولة فى القبض او الاعتقال اذا انقضى ثلاثون يوما دون أن يفرج عنه ، وله ان يتقدم بتظلم جديد اذا رفض تظلمه وفى تاريخ هذا الرفض ، وهكذا كل ثلاثين يوما حتى لا تطول فترة الاعتقال بدون مقتضى . وكانت المدة فى مشروع القانون المقدم من الحكومة الى مجلس الشعب هى ستون يوما ، فخفضها المجلس بناء على الحاح احزاب المعارضة الى ثلاثين يوما كما كان الحال فى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ قبل تعديله فى ١٤ اكتوبر ١٩٨١ .



## ٥ — المادة ٧٤ من الدستور

ان القبض والاعتقال اداريا وبدون التقيد بالاجراءات المعتادة الوارده في قانون الاجراءات الجنائية او قانون الحريات رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ — ليس مقصورا على اعلان حالة الطوارئ وحدها ، بل هناك ظروف استثنائية أخرى يمكن ان تؤدي الى نفس النتيجة . واعنى بذلك نص المادة ٧٤ من الدستور هذا النص المسنحدر في دستورنا الحالي نقلا عن المادة ١٦ من دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة الصادر في اكتوبر ١٩٥٨ في عهد الجنرال ديغول ، ولكن بدون الضمانات الواردة فيه ويقدر كبير من التوسع (٢٠) فالمادة ٧٤ المذكورة تنص على انه « اذا مادام خطر يهدد الوحدة الوطنية او سلامة الوطن او يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستوري ، كان لرئيس الجمهورية ان يتخذ الاجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر ويوجه نداء الى الشعب ويجرى الاستفتاء على ما انخذه من اجراءات خلال ستهين يوما من اتخاذها » .

ولقد اسيء استخدام هذا النص مرتين حتى الآن ، مرة في عام ١٩٧٧ بالاعتداء على الاختصاص التشريعي لمجلس الشعب في اعقاب أحداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ ، حيث فسرت عبارة « الاجراءات السريعة » بانها تشمل ايضا اصدار قوانين لا تستند عند اصدارها الا الى ارادة رئيس الجمهورية وحده ودون اعتداد بقيام مجلس الشعب او عدم قيامه ، وما اذا كان جاهزا لسن تلك القوانين بالسرعة المطلوبة او غير مستبعد لذلك . ومن هنا كان الافتيات في تقديرى على السلطة التشريعية الاصلية مثلة في المجلس النيابى المنتخب من الشعب .

اما المرة الثانية فكانت في ٢ سبتمبر ١٩٨١ حينما استخدم الرئيس الراحل محمد انور السادات تلك المادة ذاتها لاعتقال عدد من المواطنين بلغ عددهم ١٥٣٦ — مواطنوا يمثلون مختلف الطوائف والفئات والاتجاهات والاعمار ، فضلا عن الاسناد اليها من اجل اغلاق عدد من المحلات وحل بعض الجمعيات الدينية المسلمة والمسيحية ونقل بعض الصحفيين الى مركزا اخرى ، وبعض اساتذة الجامعات بلغ عددهم ٦٤ استاذ الى وظائف خارج جامعاتهم ، ولاعفاء رئيس دينى كبير من منصبه (٢١) .

ولقد حاول الرئيس السادات تحصين هذه القرارات الخطيرة من الطعن فيها امام محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة . فعدل قانون حماية

(٢٠) بحسب المادة ١٦ من الدستور الفرنسى لا يملك رئيس الجمهورية ان يتخذ ايا من الاجراءات الاستثنائية بالتطبيق لتلك المادة الا بعد التشاور مع رئيس الوزراء ورئيسى مجلس الشيوخ والجمعية الوطنية ومع « المجلس الدستورى » الذى جعل منه دستور الجمهورية الخامسة في فرنسا الحارس الامين على هذا الدستور .

(٢١) الانبا شنودة بابا الاسكندرية وبطريك الكرازة المرقسية .

القيم من العيب رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ ( مادة ٣٤ ) بالقرار بقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨١ الصادر في ٢ سبتمبر ١٩٨١ للنص في قانون العيب على اختصاص محكمة القيم دون غيرها بالفصل في التظلمات من الاجراءات التى تتخذ وفقا للمادة ٧٤ المذكورة من الدستور والقصد الواضح هو استبعاد القضاء الادارى بمجلس الدولة - المختص أصلا بهذه الامور - من النظر في هذه الطعون أو التظلمات . ولكن طعن في هذا التعديل التشريعى لقانون العيب لمخالفته للمادة ١٧٢ من الدستور التى خصت مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى كما سبق ان راينا ، بالفصل في المنازعات الادارية ، ولا شك ان قرارات ٢ سبتمبر ١٩٨١ هى من هذا القبيل ، ولا يمكن وصفها بأنها من أعمال السيادة أو اجراءات سيادية لا تخضع بطبيعتها لاية رقابة قضائية ، كما ذهبت اليه بعض فقهاء القانون العام ، مجاملة منهم للسلطة التنفيذية وتبريرا لتصرفاتها .

ولم ينتظر القضاء الادارى بمجلس الدولة صدور حكم المحكمة الدستورية العليا في موضوع الدفع بعدم الدستورية الذى دفع به أمام محكمة القيم عند نظرها لبعض التظلمات من قرارات ٢ سبتمبر ١٩٨١ الساداتية . بل ولم يتردد القضاء الادارى منذ ديسمبر ١٩٨١ في قبول الطلبات التى رفعت اليه طعنا في هذه القرارات من جانب بعض من تأذوا منها .

وعند نظره الطعن المرفوع اليه من جانب بعض من تسم التحفظ عليهم بموجب أحد هذه القرارات أمر في ١١ فبراير ١٩٨٢ بوقف تنفيذ هذا القرار في حقهم توطئة للحكم بالغائه كليا . مما كان يقتضى الانسحاب عنهم فورا . ولكن وزير الداخلية لاسباب أمنية في تقديره ، أبقى عليهم في المعتقل استنادا هذه المرة الى اعلان حالة الطوارئ في البلاد في السادس من اكتوبر ١٩٨١ ، فور حادث اغتيال الرئيس السادات فظلوا قيد الاعتقال ، باستثناء من أفرج عنهم رئيس الجمهورية الجديد اعتبارا من ٢٥ نوفمبر ٨١ ، وعلى دفعات متتالية منذ ذلك التاريخ .

كما قضت محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة بوقف تنفيذ عدد آخر من القرارات المشنومة الصادرة في ٢ سبتمبر ١٩٨١ والطعون فيها أمامه تمهيدا لالغائها جميعا كما تدل عليه كافة الدلائل وبهذا اثبت مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى مدى حرصه في جميع الظروف على احترام وتأمين الحرمات العامة المنصوص عليها في دستور البلاد فضلا عن المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الانسان ! علما بأنه كان لمحكمة القيسم التى انشأها قانون العيب رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ موقف آخر مغاير من تلك القرارات . اذ قررت رفض معظم الطعون المرفوعة اليها ، فاثبتت بيقين ، وكما قلنا من قبل ان القضاء الادارى العادى هو حامى الحريات ، وانه احرص عليها من تلك المحاكم الاستثنائية .

## ٦ — السجون والمعتقلات

ومها كانت مبررات السجن أو الاعتقال وأسبابها ، فان معاملة المسجونين والمعتقلين معاملة انسانية وعدم تعريضهم للمهانة أو للتعذيب النفسى ، والجسدى أمر واجب يفرضه الاعلان العالمى لحقوق الانسان الصادر فى ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ والمواثيق الدولية الصادرة استكمالا لنصوصه . فضلا عن الدساتير والقوانين الوطنية ولوائح السجون والمعتقلات ذاتها فى كافة الدول المتحضرة . ولكن للأسف كثيرا ما تمتن تلك النصوص بدرجات متفاوتة فى مختلف الدول . وجميعيات أنصار حقوق الانسان فى مصر — كنظيراتها فى الدول الأخرى اذ تعبر عن أحاسيس الجماهير والنواحي الخيرة فيها . لا تستطيع أن تتغاضى عن الشكاوى التى تتلقاها فى هذا الصدد من حين لآخر ، أو التى قد تنشر فى بعض الصحف الجادة عن سوء المعاملة أو التعذيب فى السجون والمعتقلات ، سواء ممن تعرضوا لذلك شخصيا كلما استطاعوا إيصال صوتهم الى الجماهير أو من عائلاتهم أو وكلائهم . ورغم ما قد يصاحب هذه الشكاوى أحيانا من مبالغاة أو تهويل ، ربما استدرازا للعطف والرحمة ، أو للتأثير فى الراى العام لى يتحرك ، فان عددا من هذه الشكاوى لا يجاوز الواقع بل وقد لا يدانيه أحيانا .

ولا يمكن بهذه المناسبة اغفال ما كان يلاقيه المعتقلون والمسجونون السياسيون وغيرهم فى السجون والمعتقلات المصرية فى عهد مراكز القوى قبل عام ١٩٧١ ، وما رواه مواطنون صادقون أمثال الصحفى الرصين الأستاذ مصطفى أمين أو الحاجة الوقورة زينب الغزالي عن تجاربهم الذاتية فى تلك الفترة فى هذا الصدد ، فى غنى عن التذكير .

هذه المأسى وعشرات غيرها دفعت القضاء الجنائى المصرى بشقيقه ، المدنى والعسكرى ، الى شجب تلك الحقبة من تاريخنا المعاصر بعبارات صريحة لا تحتمل المزيد ، كذلك فعلت المحاكم المدنية المصرية فى قضايا التعويضات التى طالب بها ، عندما أشرقت شمس الحرية من جديد ، بعض من عذبوا فى تلك الحقبة فى السجون والمعتقلات الناصرية المختلفة من مدنيين وعسكريين (٢٢) .

كما تلقت جميعيات أنصار حقوق الانسان فى مصر شكاوى شتى من بعض من اعتقلوا فى أعقاب حادث المنصه فى ٦ أكتوبر ١٩٨١ بموجب قانون الطوارئ ، أو تنفيذا لقرارات سبتمبر ١٩٨١ قبل هذا الحادث المشؤم ، عن المعاملة غير الكريمة التى تعرضوا لها ، حيث تركوا يفتشون الأرض ، ويقدم لهم من الطعام ما تعافه النفس ، وحيث انعدمت الخدمة الصحية ، فلا تصل الا متأخرا ، أو لا تصل على الإطلاق حسب شهادة نفر منهم . ومما يؤكد صحة ذلك أو يرجحه تلك العبارة المهينة التى وصف بها الرئيس الراحل محمد أنور السادات فى خطابه أمام مجلسى الشعب والشورى فى الخامس من سبتمبر ١٩٨١ واحدا ممن تم اعتقالهم من رجال الدين الاسلامى (٢٣) .

(٢٢) لقد أشرنا الى بعض من ذلك فى تقاريرنا بمناسبة الاحتفال باليوم العالمى لحقوق الانسان فى

السنوات السابقة .

(٢٣) الشيخ الحلاوى أمام وواعظ مسجد الابراهيمى بالاسكندرية .



ومن بين السياسيين العديدين الذين تم اعتقالهم في محنة سبتمبر ١٩٨١ ، وزير سابق للرئى وعضوا بارز فى حزب مصر العربى الاشتراكى سابقا (٢٤) كان ذنبه انه اعترض بشجاعة على بعض تصرفات او قرارات رئيس الجمهورية الراحل ، فلم تشفع له خدمته الوطنية الطويلة ، ولا مرضه الخطير فى الاعضاء من الاعتقال ، فظل أشهر فى المعتقل حتى ساءت صحته ولاقى ربه ، ثم كرمته الدولة بعد وفاته كاحد المهندسين المصريين البارزين الذين خدموا وطنهم بأخلاص ! وليتهما تركته ينهى حياته بهدوء فى بيته ووسط أهله وعشيرته !

ويبدو للأسف من اقوال بعض المتهمين فى قضية « تنظيم الجهاد » والمنظورة حاليا أمام محكمة أمن الدولة العليا (٢٥) أن روح الشر ما زالت متأصلة فى نفوس قلة من العاملين فى السجون والمعتقلات المصرية أو المشرفين على شؤونها ولا تدخر جمعيات أنصار حقوق الإنسان جهدا ، كلما تلقت شكوى من هذا القبيل ، فى الاتصال بالجهات الرسمية ذات الاختصاص لتستعرض انتباهها الى موضوع الشكوى ومن أجل وضع حد لأسبابها ، وكم نتمنى جميعا أن تتحسن معاملة السجناء فى سجوننا ومعتقلاتنا على الوجه الذى اشارت اليه آخر التصريحات الرسمية للسيد وزير الداخلية ، وفى ظل العهد الجديد الذى باركه الشعب ، والقيم الانسانية التى أعلن السيد محمد حسنى مبارك رئيس الجمهورية عن تمسكه بها فى جميع الظروف .

وان كانت لنا أمنية نبدىها فى هذا المجال فهى أن تغلق هذه المعتقلات نهائيا بعد رفع حالة الطوارئ وان تتبع السجون عندنا وزارة العدل حتى يكون لهذه الوزارة وحدها الاشراف الكامل على السجون بدلا من الاشراف الحالى المحدود الذى تمارسه الآن ، والذي لا يسمح لها بحرية التصرف لعلاج العيوب والقصور . ولا يخفى أن ثمة نولا كثيرة فى العالم تجعل السجون تابعة لوزارة العدل بالايثار على غيرها من الوزارات وهو ما طالب به النائب العام السابق ( المستشار صلاح الرشيدى ) قبل احواله الى التقاعد ، وذلك وبناء على ما لمسناه شخصا من وقائع اثناء خدمته القضائية الطويلة .

وختاماً اقترح على حضراتكم التفضل بالموافقة على مشروع القرار برغبة التالى نصه :

المجتمعون بمقر نقابة المعلمين العامة فى مساء السبت ١١ من ديسمبر ١٩٨٢ بناء على دعوته جمعية أنصار حقوق الإنسان بالقاهرة والجمعية المصرية للأمم المتحدة ، للاحتفال باليوم العالمى لحقوق الإنسان .

اذ يعبرون عن تأييدهم الكامل لما ورد فى البيان الوزارى الاخير الذى القاه السيد رئيس مجلس الوزراء بمجلس الشعب فى السادس من نوفمبر الفائت من تأكيد على ان قضية الديمقراطية تحتل مرتبة الصدارة بين القضايا

(٢٤) المفقور له المهندس عبد العظيم ابو المطا طيب الله ثراه .

(٢٥) ديسمبر ١٩٨٢ .

الوطنية ، وان الحكومة عاقدة العزم على دعم الحرية وارساء اصولها ، وعلى أن تؤكد للصحافة حريتها .

— يناشدون الحكومة من هذا المنطلق :

١ — ان تعيد النظر في كافة القوانين المقيدة للحريات التي صدرت في السنوات الاخيرة وعلى رأسها القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ في شأن تنظيم الاحزاب السياسية وتعديلاته المتعاقبة ، والقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ في شأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى ، والذي لا يوفر الامن والامان للمواطنين بقدر ما تعوق ازدهار الحريات الديمقراطية .

٢ — وان تعيد النظر كذلك في القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم من العيب للتنسيق بين نصوصه وبين احكام التوانين المستقرة السابقة عليه وذلك لوضع حد لما يعانيه المواطنون اليوم من ارهاق بالغ نتيجة تعدد جهات الادعاء والاتهام والمسائلة بصدد اكثر الحقوق التصاقا بالانسان ، وهى حقوق الملكية والحرية الشخصية .

— كما يناشدون الحكومة :

اولا — انهاء حالة الطوارئ باسرع وقت ممكن مع ما يستتبعه ذلك من اغلاق المعتقلات واطلاق سراح المعتقلين الذين لم تثبت ادانتهم بارتكاب ما يعاقب عليه القانون .

ثانيا — الحاق مصلحة السجون بوزارة العدل اسوة بالمتبع في دول كثيرة ، وذلك سدا للذرائع ودفعاً لكل شبهة حول معاملة المسجونين والمتحفظ عليهم فيها معاملة انسانية كريمة تتقيد لاحكام الدستور والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الانسان والتي صدقت عليها جمهورية مصر العربية مؤخرا (٢٦) .

(٢٦) ولقد وافق الحاضرون على هذه المقترحات بالاجماع كما وافقوا على ابلاغها للمستولين في الحكومة

بالسرعة الممكنة .

# أحكام الرهن

## في الشريعة الإسلامية

للمستشار / محمد الشربيني  
وكيل مجلس الدولة

### (١) مقدمة

يحتل الرهن أهمية كبيرة في المعاملات المدنية بين الناس ، فالحاجة تدعو الانسان للاقتراض ، والدائن يفضل عند الاقتراض ان يحصل على ضمان لسداد دينه ، وذلك بأن يقدم له المدين ضمانا أو تأمينا شخصيا كالكفالة ، أو تأمينا عينيا كالرهن . وقد أجمع الفقهاء على جوازه لقوله تعالى : ( وان كنتم على سفر ولم تجدوا كتابا فمعهـن مقبوضة ) (١) . كما أن عائشة رضي الله عنها روت أن النبي صلى الله عليه وسلم اشترى من يهودى طعاما ورهن درعه .

### (٢) تعريف الرهن :

يعرف الرهن بأنه شيء متهول يؤخذ للتوثق به في دين ثابت في ذمة الراهن عند عقد الرهن أو يتوقع ثبوته فيها (٢) ، كما عرفه الحنابلة بأنه توثقة دين بعين يمكن استيفاءه أو بعضه منها أو من ثمنها .

والمقصود بالشئ المتهول هو ما يتداوله الناس في المعاولات وغيرها من عقار أو عرض أو حيوان أو مثلى ، والمقصود بالتوثق أن رب الدين يأخذ الرهن من المدين للتوثق به في دينه . سواء كان الدين من بيع أو قرض أو قيمة شئ متلف على مالكه . وسواء كان ثابتا في ذمة الراهن عند عقد الرهن ، أو كان مما يتوقع ثبوته في ذمته كأخذ رهن من مستعبر لشئ خونا من ادعاء ضياعه فيكون رهنا في قيمة ذلك الشئ على تقدير ثبوته في ذمته عند ادعاء الضياع ، ويكون له حبسه عنده حتى يستوفي القيمة منه أو من منافعه اذا لم يدفعها للمستعبر .

ويلاحظ أن لفظ الرهن يطلق على الشئ المرهون ، كما يطلق أيضا على العقد ذاته الذي بين الدائن والمدين .

ومن تعريف الرهن يبين أن أركانه خمسة — هي : راهن ومرتهن ومرهون ودين وصيغة .

(١) سورة البقرة الآية رقم (٢٨٢) .

(٢) الشرح الصغير وحاشيته ج ٢ ص ١٢٠ ، ١٢٣ .



## (٣) ما يصح رهنه :

## يصح رهن ما يأتى : —

أ — الأعيان التى يصح بيعها ، لان المقصود من الرهن الاستيثاق بالمدين ليتوصل الى استيفائه من ثمن الرهن عند تعذر استيفائه من الراهن ، وهذا يتحقق فى كل عين يصح بيعها ولو كان الرهن نقدا أو مؤجرا أو معارا أو مبيعا ولو على ثمنه أو مشاعا ، وان لم يرض الشريك أو المرتهن بأن يكون الرهن بيد أحدهما أو بيد غيرهما ، فان الحاكم (القاضى) له أن يجعله بيد أمين .

ب — يصح أيضا رهن الثمار قبل بدو صلاحها ، ولكنها لا تباع لاستيفاء الدين منها الا اذا بدا صلاحها .

ويلاحظ أن هذه الحالة استثناء من أن ما يصح بيعه يصح رهنه ، لانه لا يصح بيع الثمار قبل بدو صلاحها ، وسبب حظر بيعها هو أنه لا يؤمن أصابتها بعاهة وتلفها قبل بدو صلاحها ، ولذلك نهى عن بيعها ، أما فى رهنها فالامر يختلف لانه حتى لو تلفت بعد رهنها وقبل بدو صلاحها فان ذلك لا يفوت حق المرتهن من الدين لتعلقه بذمة المدين ، ومن ثم أجاز رهنها مع عدم جواز بيعها (٣) .

ج — أنه يجوز رهن ما يسرع فساد به بدين حال أو مؤجل ، وفى هذه الحالة يحفظ المرهون أن أمكن ، والابيع وجعل ثمنه رهنا مكانه .

د — أنه يصح رهن الجزء المشاع فى عقار ونحوه ، ويقضى للمرتهن بحوز الكل ان كان الباقي ملكا للراهن ، لانه لو لم يحز الكل لجالت يد الراهن بالتصرف فيه مع المرتهن فيبطل حوزة لانه غير كامل .

أما اذا كان الجزء الباقي من العقار بعد الجزء المرهون ملكا لغير الراهن فانه فى هذه الحالة يكتفى حوز الجزء المرهون فقط ، لان جولان يد غير الراهن لا يضر فى حوز المرتهن (٤) .

## (٤) شروط صحة الرهن :

يشترط لصحة الرهن شروط ستة هى :

أ — أن يكون الرهن منجزا ، فلا يصح أن يكون معلقا على شرط كالبيع مثلا .

ب — أن يكون الرهن مع الحق أو بعده لا قبله ، لانه لو لم يعقد مع الحق لم يتمكن من الزام المشتري به بعد ، ومثاله أن يقول له : (بعتك هذا بعشرة الى شهر ترهنتى بها فرسك هذا ، فيقول المشتري . اشتريت ورهنت ) . وكونه يمكن بعد الحق لقوله

(٣) الشرح الكبير ص ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، والشرح الصغير ج ٢ ص ٩٤ .

(٤) الشرح الصغير ج ٢ ص ١٢٢ .

سبحانه وتعالى : ( ولم تجدوا كاتباً فرهان مقبوضة ) • فجعله بدلاً عن الكتابة ، فيكون في محلها ، وهو بعد وجوب الحق ولم يصح قبل الدين ، لان الرهن تابع له فلا يتقدم عليه •

جـ — أن يكون الراهن أهلاً للتصرف •

د — أن يملك الراهن المرهون ، أو يملك منافعها باجارة أو اعاره ، ففي هذه الحالة يصح رهن المؤجر والمعار باذن من ربهما •

هـ — أن يكون الرهن أى المرهون معلوما قدره وجنسه وصفته لانه عقد على مال ، ما شترط العلم به كالبيع •

و — أن يكون الدين المرهون واجباً كالقرض والثلث وقيمة التلف ، أو أن يكون ماله الى الوجوب كالعين المضمونة ، وبالتالي لا يصح الرهن بدية على العاقلة قبل حلولها ، ولا يجعل قبل تمام العمل ، كما لا يصح أخذ الرهن بعوض غير ثابت في الذمة ثمن أو أجره غير معينين (٥) •

### (٥) لزوم الرهن :

إذا تم عقد الرهن — فهل يصبح لازماً ، أم أنه يتعين القبض حتى يصبح كذلك ؟  
اختلف الراى في هذا الشأن على الوجه الآتى :

أ — فالحنابلة لا يعتبرون الرهن لازماً الا بقبض المرتهن له باذن الراهن ، وأساس ذلك الآية الكريمة ( فرهان مقبوضة ) ولانه عقد ارفاق يفتقر الى القبول ، فافتقر الى القبض كالقرض ويؤيدهم في ذلك الحنفية (٦) •

ب — أما المالكية فيرون أن عقد الرهن يلزم بمجرد الإيجاب والقبول ، ويجب على الراهن تسليم الرهن للمرتهن إذا طلبه منه ، ولا يعتبر الملكية الحيازة شرطاً للزوم ، وإنما يعتبرونها شرطاً في اختصاص المرتهن بالرهن دون غيره من غرماء الراهن (٧) •

### (٦) حيازة الرهن :

تكون حيازة الرهن أصلاً للدائن المرتهن ، الا أنه يجوز للطرفين الاتفاق على وضع الرهن تحت يد أمين يسمى ( العدل ) فإذا قبضه العدل قام قبضه مقام قبض المرتهن (٨) •

وإذا اتفق الراهن والمرتهن على عدل يوضع تحت يده الرهن فلا يجوز بعد ذلك لأحدهما نقل الرهن من يد العدل الا أن تتغير حالة لانهما رضيا به في الابتداء ، فان تغير حال العدل بفسق أو ضعف ، أو حدثت عداوة بينه وبينهما ، أو بينه وبين أحدهما فمن

(٥) منتهى الإرادات ص ٩٣ •

(٦) المادة ٩٧٨ من مرشد الحيران •

(٧) الشرح الصغير وجاشيته ج ٢ ص ١٢٠ ، ١٢٤ •

(٨) المادة (٩٧٩) من مرشد الحيران •

طلب نقله من يده فله ذلك ، ويضعانه بين يدي من اتفقا عليه ، وان اختلفا وضعه الحاكم ( القاضي ) عند عدل ، وان اختلفا في تغير حال العدل بحث القاضي وعمل بما ظهر له .

ومتى أراد العدل رد الرهن عليهما فله ذلك ، وعليهما قبوله ، لانه أمين متطوع بالحفظ ، فان امتنعا أجبرهما القاضي ، وان امتنع احدهما فليس له دفعه للآخر ، وان فعل ذلك ضمن .

وان اختلف الراهن والمرتهن عند موت العدل أو الراهن وورثة المرتهن فيمن يوضع عنده ، رفع الامر الى القاضي ليضعه بيد عدل آخر قطعاً للنزاع .

### (٧) نماء الرهن :

اذا حصل للرهن وهو بيد المرتهن نماء — فما حكمه ؟ هل يتبع الرهن أم لا يتبعه ؟ في هذه الحالة اذا كان النماء متميزاً عن الرهن ومن جنسه ، فانه يتبعه ويصبح مرهوناً تبعاً للرهن ، ومثال ذلك اولاد الحيوانات وأفراس النخيل المرهونة ، لان النماء في هذه الحالة يعتبر كجزء من الرهن فيتبعه في كونه رهناً معه .

اما اذا لم يكن النماء من جنس الرهن كأصواف الغنم ، وثمار الاشجار ، وأجرة العقار ، وسائر الغلات ، فانه لا يعتبر كجزء من الرهن ، وبالتالي لا يتبعه في الرهن الا اذا اشترط ذلك في عقد الرهن (٩) .

### (٨) غلة الرهن ونفقته :

غلة الرهن هي ما يحدث عنه وليس من جنسه ، كالصوف واللبن والتمر وريع الارض والاجرة وغير ذلك ، وهي للراهن ، لان الرهن باق على ملكه .

ونفقة الرهن تكون على الراهن ، لما روى سعيد بن المسيب عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : ( لا يخلق الرهن من صاحبه الذي رهنه له غنمه وعليه غرمة ) .

واذا انفق المرتهن على الرهن نفقة يحتاج اليها ، فانه يرجع بها على الراهن (١٠) .

اما مصاريف المحافظة على الرهن فتكون على المرتهن (١١) . ويجوز اشتراط منفعة الرهن للمرتهن سواء كان رهناً في دين من بيع ، أو في دين من قرض بشرط أن تحسب من الدين لانها لما حسبت من الدين لم تضع على الراهن وهو المشتري ، أو المقرض ، ولا تعتبر في هذه الحالة من قبيل القرض الذي جر نفعا للمقرض ، لانه لم يأخذ أزيد من القرض ، لان المنفعة حسبت منه ، ولكن يجوز اشتراط الا تحسب المنفعة من الدين ،

(٩) بداية المجتهد ج ٢ ص ٢٢١ ، والقوانين الفقهية لابن جزي ص ٢١١ .

(١٠) الشرح الصغير وحاشيته ج ٢ ص ١٢٢ .

(١١) المادة (٧٢٣) من مجلة الاحكام المحلية .



وذلك بشرط أن يكون الدين من بيع لا من قرض ، لانه باشتراطها في عقد البيع ، فانها تكون قد صارت جزءا من الثمن المؤجل الذي اشترت به السلعة ، أما اذا كان الدين من قرض فلا يجوز اشتراط عدم خصم المنفعة من الدين ، لان المنفعة تكون في هذه الحالة زيادة مشروطة في القرض ، وهي ربا ممنوع .

وفي جميع الاحوال سواء كان الدين من بيع أو قرض ، فانه يشترط لانتفاع المرتهن بالرهن أن تكون مدة المنفعة معينة مدتها بزمان ، أو عمل ، لان الجهل بمقدارها يستلزم الجهل بمقدار الثمن في البيع ، وبالمماثلة في قضاء القرض ، وكلاهما ممنوع (١٢) .

#### (٩) تصرف الراهن في الرهن :

اذا تم الرهن وحازه الدائن المرتهن ، فانه لا يصح تصرف الراهن في الرهن بغير اذن المرتهن ، لان التصرف يبطل حق المرتهن من الوثيقة ، فلم يصح بغير اذن المرتهن كفسخ الرهن . ويستثنى من ذلك العتق ، فانه يصح من الراهن ولو بغير اذن المرتهن . لانه اعتاق من مالك تام الملك فينفذ ولانه مبنى على السراية والتغليب ، بدليل انه ينفذ في ملك الغير ، ففي ملكه اولى ، ويؤخذ من الراهن في هذه الحالة قيمة الرهن وتجعل رهنا مكانه .

أما اذا أذن المرتهن للراهن بالبيع ، فلذلك ثلاث حالات هي :

- أ — أن يأذن له في بيع الرهن بعد حلول الحق فيصح ، ويتعلق حق المرتهن بثمنه ، ويجب قضاء الدين منه لان مقتضى الرهن بيعه واستيفاء الدين من ثمنه .
- ب — أن يأذن له قبل حلول الحق فيبيعه ويبطل الرهن ولا يكون عليه عوضه ، لانه اذن له فيما ينافي حقه .
- ج — أن يأذن في البيع بشرط أن يجعل ثمنه رهنا مكانه أو يعجل له دينه من ثمنه ، فيجوز ويلزم ذلك .

#### (١٠) بيع الرهن استيفاء للدين :

اذا حل الدين فان المدين يلتزم بإيفائه ، فان لم يوفه وكان قد أذن للمرتهن أو العذل في بيع الرهن بامه ويستوفي الحق من ثمنه ، لان هذا هو المقصود من الرهن ، وقد باعه باذن صاحبه في قضاء دينه وما فضل من الثمن فهو للمالك ، وان فضل من الدين شيء فعلى الراهن ، واذا لم يكن الراهن قد أذن للمرتهن ببيع الرهن طوالب بالوفاء بالدين أو ببيع الرهن ، فان أبى فعل القاضي ما يرى من حبسه أو تعزيره ليبيعه أو يبيعه القاضي بنفسه ، لانه حق تعين على المدين ، فاذا امتنع عن أدائه قام القاضي مقامه في أداء الدين .

ولا يجوز اشتراط تملك العين المرهونة للمرتهن في مقابلة دينه ان لم يؤده الراهن في الاجل المعين ، وفي هذه الحالة يصح الرهن ويبطل الشرط (١٣) .

(١٢) الشرح الصغير وحاشيته ص ١٢٩ .

(١٣) المادة ٩٨٠ من مرشد الحيران .

**(١١) فك الرهن :**

لا يفك الرهن الا بقضاء الراهن جميع الدين الذي نم الرهن من أجله ، وان قضى بعضه أو أسقط عنه المرتهن بعضه بقى الرهن كله رهنا في الباقي من الدين (١٤) .

**(١٢) اولوية حق المرتهن على الشيء المرهون :**

اذا مات الراهن كان للمرتهن حق استيفاء دينه كاملا من الرهن بالاولوية على سائر الغرماء (١٥) ، كما ان للمرتهن حبس الرهن الى ان يستوفي حقه كاملا ، وليس للراهن أن يجبره على اخذه منه لبيعه وسداد دينه (١٦) .

**(١٣) التزام المرتهن بحفظ الرهن :**

يلتزم المرتهن بالعناية بحفظ الرهن ، كاعتنائه بحفظ ماله ، وله ان يحفظه بنفسه . ومن معه .

واذا هلك الرهن في يد المرتهن ، فانه يضمنه بالاقل من قيمته ومن الدين ، وتعتبر قيمته يوم قبضه لا يوم هلاكه .

فاذا كانت قيمة الرهن مساوية للدين سقط الدين عن الراهن ، وصار المرتهن مستوفيا لحقه ، سواء كان هلاكه بتعدى المرتهن ، أو بأفة سماوية أو اذا كانت قيمته اكثر من الدين سقط الدين عن الراهن ، اما الزيادة فلا تلزم المرتهن ولا يضمنها ، الا اذا كان الهلاك بتعديه أو تقصيره في حفظه ، واذا كانت قيمة الرهن اقل من الدين سقط من الدين بقدره . ورجع المرتهن بما بقى له من الدين على الراهن (١٧) .

والله ولى التوفيق .

---

(١٤) الشرح الكبير ص ٢٣٢ .

(١٥) المادة (٩٨٧) من مرشد الحيران .

(١٦) المادة (٩٩١) من مرشد الحيران .

(١٧) المواد (١٠٠٩) وما بعدها من مرشد الحيران .

# التهقيق

## مصطاح أدق للنعبير عن الحبس الاحتياطي

للكتور / إسماعيل مدام

لم تهتم التشريعات الجنائية في العديد من الدول المختلفة بإيراد نص يعرف الحبس الاحتياطي ، وإنما اكتفى البعض منها على وصفه بأنه إجراء استثنائي ،

ومثال ذلك تشريع الإجراءات الجنائية الجزائري الصادر سنة ١٩٦٦ ( المادة ١٢٣ ) ، وتشريع الإجراءات الجنائية الفرنسي قبل تعديله بقانون ١٧ يوليو سنة ١٩٧٠ ( المادة ١٣٧ قبل التعديل ) ، وذهب المشرع اليوغوسلافي الى أبعد من ذلك إذ أورد نصا في الدستور الصادر في ٢١ فبراير ١٩٧٤ يقول « الحبس الاحتياطي يؤمر به بصفة استثنائية à titre exceptionnel ووفقا للشروط التي يحددها القانون » (١) .

على أننا نجد المشرع السويسري قد أورد تعريفا للحبس الاحتياطي في قانون العقوبات الفيدرالي الصادر سنة ١٩٣٧ وهو في معرض الحديث عن قاعدة خصم مدة الحبس الاحتياطي من العقوبة السالبة للحرية ، فنص في المادة ١١٠ على التعريف التالي للحبس الاحتياطي « يعد حبسا احتياطيا كل حبس يؤمر به خلال إجراءات تحقيق الدعوى الجنائية بسبب احتياجات التحقيق أو دواعي الأمن » .

ومن ناحية أخرى فقد عنى بعض فقهاء القانون الجنائي بوضع تعريف للحبس الاحتياطي فعرفه الأستاذ فرنسوا كلير François clerc بأنه « وسيلة إكراه تتضمن حبس فرد ما من أجل الفصل في مدى ادانته بالنسبة للادعاء الموجه ضده » ، وعرفه آخرون بأنه « إجراء يقضى بوضع المتهم في السجن أثناء كل أو بعض المدة التي تبدأ بإجراءات التحقيق الابتدائي وحتى صدور الحكم النهائي في التهمة المنسوبة إليه » (٢) .

وترجع الصفة الاستثنائية أو الشاذة التي يوصم بها الحبس الاحتياطي الى أنه إجراء يسلب حرية المتهم قبل أن تتقرر ادانته بحكم نهائي ، والفرض أن المتهم يتمتع بقرينة البراءة حتى نهاية الإجراءات الجنائية ويجب أن يعامل بصفته إنسانا بريئا ، ولكن

(١) انظر المادة ١٧٨ من الدستور اليوغوسلافي الصادر في ٢١ فبراير سنة ١٩٧٤ .

(٢) François Clerc : « La détention préventive en Suisse ». Revue de science criminelle et de droit pénal Comparé 1975. p. 63.

Merle - Vitre : « Traité droit Criminel » Paris 1973. T. II. No. 11 (O. P. 369).



الحفاظ على النظام الاجتماعى الذى يتمثل فى توفير متطلبات التحقيق فى الدعوى الجنائية وحماية أمن المجتمع قد يستلزم أحيانا مصادرة حرية الفرد قبل تقرير ادانته ، فالحبس الاحتياطى يمثل فى الواقع تضحية ضرورية لحرية الفرد لصالح الجماعة ، أو هو كما عبر عنه الاستاذ جرافن ضرر لازم أو ضرورى « C' est un mal necessaire »

وقد ورد تعبير الحبس الاحتياطى *Détention préventive* للدلالة على هذا الاجراء الاستثنائى فى تشريع الاجراءات الجنائية الفرنسى عند صدوره سنة ١٨٠٨ وقد استعار المشرع فى كثير من الدول التى تأثرت بالتشريع الفرنسى هذا التعبير ومن بين هذه الدول مصر حيث تردد هذا المصطلح فى قانون تحقيق الجنايات الاهلى سنة ١٨٨٣ وايضا بعد تعديله فى ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤ وفى قانون الاجراءات الجنائية الحالى الصادر برقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ .

ويبدو أن المشرع الكويتى وقد اقتبس من التشريع المصرى بعض النظم الاجرائية (٣)، قد نقل عنه مصطلح الحبس الاحتياطى واستخدمه فى قانون الاجراءات وأصول المحاكمات الجزائية الصادر برقم ١٧ لسنة ١٩٦٠ والمعدل بالقانون ٣٠ لسنة ١٩٦١ والقانون ٢٧ لسنة ١٩٦٥ ( المواد ٦٩ ، ٧١ ) ، فى حين أن عدد غير قليل من التشريعات الجنائية فى الدول العربية — حتى ما تأثر منها بالتشريع الفرنسى كالتشريع الجزائرى — تستخدم مصطلح التوقيف أو الوقف للدلالة على الحبس الاحتياطى ، ومثال ذلك تشريعات سوريا والعراق والاردن ولبنان وتونس وليبيا والجزائر والبحرين .

والواقع ان الحبس الاحتياطى لا يعد تعبيراً دقيقاً من حيث اللغة العربية للدلالة على طبيعة ذلك الاجراء الاستثنائى سالف الذكر وانما يفضل فى ذلك مصطلح التوقيف أو الوقف الذى شاع استخدامه فى أغلب التشريعات الجنائية بالدول العربية . ومن ناحية أخرى فان المشرع الفرنسى قد عدل عن استخدام تعبير الحبس الاحتياطى منذ صدور قانون ١٧ يوليو سنة ١٩٧٠ وبدأ يستخدم تعبيراً آخر يتفق وطبيعة الاجراء الذى يدل عليه وتفصيل ذلك فى الاتى :

**اولاً :** لم يرد الحبس فى القرآن الكريم من بين العقوبات المقررة فيه ، كما لم ترد فيه كلمة الحبس بصيغة المصدر وانما وردت بصيغة الفعل فى قوله تعالى « تحبسونهما من بعد الصلاة » ( المائدة ١٠٦ ) ، وفى قوله تعالى « ولئن اخرنا العذاب الى امة معدودة ليقولن ما يحبسهم » ( هود ٨ ) . وقد ذهب الطبرى فى تفسيره الى ان معنى الحبس فى الآية الاولى هو الاستيقاف ، وذهب فى تفسير الآية الثانية الى ان الحبس بمعنى المنع (٤) .

ومن ناحية أخرى فان كلمتى التوقيف والوقف اللتان شاعا استخدامهما فى أغلب تشريعات الدول العربية للدلالة على هذا الاجراء الذى نطلق عليه فى تشريعنا

(٣) د . محمود محمود مصطفى : تطور قانون الاجراءات الجنائية فى مصر وغيرها من الدول العربية ،

الطبعة الاولى سنة ١٩٦٩ ، البنود ٧٥ - ٨٦ - ١٣٢ هامش ١ .

(٤) انظر جامع البيان عن تاويل القرآن جزء ٧ ص ١٧٢ وجزء ١٥ ص ٢٥٤ . وانظر تأكيد ذلك لسان

العرب مادة حبس .

الحبس الاحتياطي ينطويان على معنى واحد وان كان هذا المعنى يتراوح بين المنع والحبس أو الاعلام بالشئ ، فقد وردت كلمة الوقف في القرآن الكريم في أربعة مواضع ، فيقول الحق تبارك وتعالى « وقفوهم انهم مسئولون » أى امنعوهم عن مواصلة السير واحبسوهم . ويقول عز وجل « ولو ترى اذ وقفوا على النار فقالوا ياليتنا نرد » ، أى حبسوا على النار أو دخلوها فعرفوها . ويقول تعالى « ولو ترى اذ وقفوا على ربهم قال أليس هذا بالحق » ، أى حبسوا لسؤالهم سؤال التوبيخ أو وقفوا على جزاء ربهم فعرفوه . ويقول تعالى « ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم » أى محبوسون عند ربهم قبل الجزاء (٥) .

وتتفق المعاجم العربية على أن الوقف والتوقيف بمعنى واحد هو المنع والحبس (٦) . إلا أن الحبس قد تحول في المفهوم القانوني الى أن يشمل نوعاً من الحكم بالعقوبة وبالتالي فإن كلمة الحبس تحتاج الى كلمة وصفية أخرى تخرجها عن مفهوم الحكم وتصبح على ذلك الحبس الاحتياطي تفرقه بينها وبين الحبس كعقوبة ، أما كلمة التوقيف أو الوقف فهي لا تحتاج الى صفة تنزع عنها صفة الحبس السابق على صدور الحكم بالعقوبة ، وعلى ذلك فإن استعمالها في رأينا للدلالة على الحبس الاحتياطي يكون أدق .

**ثانياً :** يفضل استاذنا الدكتور محمود مصطفى أن يصف الحبس عندما لا يكون عقوبة جنائية بوصف آخر مثل ايقاف — اعتقال — حجز ، وذلك حتى لا يلتبس مع الحبس كعقوبة ، وهو ما تأخذ به بعض قوانين الدول التي تفصل بين الخطأ التأديبي والجريمة (٧) ، والحبس الاحتياطي لا يعد عقوبة جنائية فيجب ان يوصف بأحد هذه الاوصاف سالفة الذكر ، ولكننا من ناحية أخرى نرى أن كلمة اعتقال انما تشير الى ذلك الاجراء الذي تمارسه السلطة التنفيذية عندما تعلن حالة الطوارئ لظروف الحرب أو الكوارث أو الازمات الداخلية ، أما كلمة حجز فهي تعنى المنع ولكنها تعنى المنع بين شيئين أو شخصين ، اذ يقول الحق تبارك وتعالى « وجعل بين البحرين حاجزا » ، ويقول سبحانه وتعالى في موضع آخر « فما منكم من أحد عنه حاجزين » (٨) .

**ثالثاً :** ان تعبير الحبس الاحتياطي انما يرتبط بالتشريع الجنائي الفرنسي والتشريعات التي أخذت عنه ، فالتشريع الانجليزي تعبيراً مختلفاً عن الترجمة الحرفية لعبارة *Détention Préventive* وهو *Remand in Custody* لان الترجمة الحرفية للعبارة الفرنسية وهي *Prevention detention* انما تعنى احدى

(٥) ٢٤/الصافات - ٢٧/الانعام - ٣٠/الانعام - ٣١/سبا .

وانظر هذه المعاني في معجم الفاظ القرآن الكريم المجلد الثاني ص ٨٧٤ ، وايضا للخلاف بين المفسرين حولها في الطبرى جزء ١١ ص ٣١٦ ، ص ٣٢٣ الى ص ٣٢٤ والزمخشري ( أبو القاسم جاد الله محمود بن عمر ) في الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التاويل للجزء الثاني ص ١٢ ، ص ١٣ .

(٦) انظر في ذلك الزمخشري أساس البلاغة مادة وقف ، والقاموس المحيط للفيروز أبادى ولسان العرب

نفس المادة .

(٧) د . محمود مصطفى : الجرائم العسكرية في القانون المقارن - الجزء الثاني سنة ١٩٧١ البنود ٢ ، ٣ .

(٨) النمل/٦١ - الحاقة/٤٧ - وانظر لسان العرب الجزء السابع ص ١٩٦ مادة حجز ، لدار المصرية

للتأليف والترجمة سنة ١٩٧٣ .



صور الحبس في النظام الانجليزي وفقا لقانون منع الجريمة الصادر سنة ١٩٠٨ Prevention of Crime Act والذي كان يجيز للقاضي بالاضافة الى العقوبة ان يأمر بهياداع العائد في محل خاص لمدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تتجاوز عشرة ، وقد عدل هذا القانون سنة ١٩٤٨ بقانون The Criminal Justice Act الذي اوجب على القاضي الاختيار بين العقوبة والتدبير .

**رابعا :** عدل المشرع الفرنسي عن تعبير الحبس الاحتياطي منذ صدور قانون ١٧ يوليو ١٩٧٠ واصبح يستخدم بدلا منه تعبير الحبس المؤقت Détention Provisoire ولقد كان من مبررات هذا التعديل ان كلمة احتياطي انما تنطوي على العديد من مبررات الاحتياط في حين ان الحبس السابق على الحكم انما يتحدد دوره المنعى باجراءات التحقيق دون غيرها ، ولقد ايد بعض الفقهاء هذا الاتجاه الجديد من المشرع الفرنسي (٩) . وفي ضوء هذا التعديل الذي لجأ اليه المشرع الفرنسي مؤخرا يتضح لنا مدى ثراء لغتنا العربية ، لغة القرآن الكريم التي تقدم لنا مصطلح من كلمة واحدة هو التوقيف او الوقف للدلالة على هذا الاجراء الذي يسلب حرية المتهم قبل تقرير ادانته والذي ما زلنا نطلق عليه في تشريعات الاجراءات الجنائية في مصر والكويت الحبس الاحتياطي .

**خامسا :** ونضيف الى ما تقدم ما نملسه في وقتنا المعاصر من شيوع استخدام كلمة التوقيف او الوقف في نصوص الاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان الصادرة سنة ١٩٥٠ وايضا في نصوص الاتفاقية الدولية لحقوق المدنية والسياسية الصادرة سنة ١٩٦٦ المترجمة الى اللغة العربية والمتعلقة بالحبس الاحتياطي للدلالة عليه ، بل اننا نلاحظ شيوع هذا الاستخدام لكلمة التوقيف او الوقف في بعض المقالات المصرية التي تتعرض لموضوع الحبس الاحتياطي .

لكل ما تقدم فاننا نرى انه من الامثل ان يستخدم المشرع العربي في مصر والكويت مصطلح التوقيف او الوقف للدلالة على الحبس الاحتياطي ، وذلك لدقة دلالاته من ناحية ولتوحيد المصطلحات القانونية بين الدول العربية من جهة اخرى . على اننا نفضل مصطلح التوقيف على مصطلح الوقف للدلالة على معنى الحبس الاحتياطي ، وهذا التفضيل يرجع الى ان التوقيف هو مصدر من الفعل وقف ، والاساس اللغوي لهذا الفعل الرباعي هو الفعل الثلاثي وقف ، وهو فعل لازم أي لا يحتاج الى مفعول ، ويمكن تحويل الفعل اللازم الى متعد بوسيلتين هما الهمزة والتضعيف ، ولكن التضعيف يعطى معنى القوة والقهر على عكس التعدية بالهمزة ، وبالتالي فان استخدام مصطلح التوقيف يعد اكثر دلالة على الحبس الاحتياطي من الايقاف او الوقف المتعدى بالهمزة .

(٩) Francois Clerc : « La détention préventive en suisse » Revue de science criminelle et de droit pénal comparé, 1975, p. 63.

Zirilli Genviève : « Problèmes relatifs à la détention Préventive » Thèse, 1975, Lausanne, p. 13.



تشریعات ہامہ



## قانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٢

بتعديل بعض أحكام القانون ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الأحكام الخاصة  
بنقابة المحامين (١)

باسم الشعب  
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

## ( المادة الاولى )

يستبدل بنص المادة الثانية من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الأحكام الخاصة بنقابة المحامين النص الآتى :

« يشكل مجلس مؤقت للنقابة من عدد لا يزيد على أحد عشر عضوا يختارهم وزير العدل من بين المحامين المشهود لهم بالكفاية وخدمة المهنة ويتولى هذا المجلس اختيار هيئة مكتبه التى تتكون من النقيب والوكيل وأمين السروأمين الصندوق .

ويكون لمجلس النقابة المؤقت جميع الاختصاصات المقررة لمجلس النقابة العامة بموجب قانون المحاماة ، الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ والقوانين المعدلة له كما يكون للنقيب المؤقت جميع الاختصاصات المقررة للنقيب فى القانون المذكور .

والمجلس أن يشكل من بين أعضائه ومن غيرهم من المحامين اللجان المعاونة له المنصوص عليها فى قانون المحاماة المشار اليه ولا يجوز لاي من أعضاء المجلس المؤقت أن يرشح نفسه لعضوية مجلس النقابة المنتخب طبقا لقانون المحاماة الجديد .

ويتولى المجلس المؤقت الاشراف على انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة العامة فى الموعد المحدد بالفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون ١٢٥ لسنة ١٩٨١ المشار اليه . وتنتهى من تاريخ نفاذ هذا القانون مدة عضوية مجلس النقابة المؤقت السابق تشكيكه طبقا لاحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ المشار اليه » .

## ( المادة الثانية )

- ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من يوم ٢٣ يوليو ١٩٨٢ .
- يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
- صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٤ رمضان سنة ١٤٠٢ ( ١٥ يولييه سنة ١٩٨٢ ) .

حسنى مبارك



**قانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٢****بتعديل بعض احكام قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ (١)****باسم الشعب****رئيس الجمهورية**

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

**( المادة الاولى )**

يضاف فصل رابع الى الباب الثانى من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ عنوانه « تنظيم الحاق العمال المصريين بالعمل فى الخارج » وذلك على النحو الآتى :

**الفصل الرابع****تنظيم الحاق العمال المصريين بالعمل فى الخارج****مادة ٢٨ مكررا :**

مع عدم الاخلال بحق وزارة القوى العاملة والتدريب فى تنظيم الحاق العمالة المصرية الراغبة فى العمل بالخارج ، يحظر على اى شخص طبيعى او معنوى بالذات او بالوساطة او الوكالة مزاولة عمليات الحاق المصريين بالعمل فى الخارج الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من وزارة القوى العاملة والتدريب .

ويسرى الترخيص لمدة ثلاث سنوات ويجوز تجديده لمدد مماثلة ويصدر وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب قرارا بتحديد قواعد واجراءات ورسوم منح الترخيص وتجديده على الا تجاوز الف جنيه .

ولا يسرى حكم هذه المادة على عمليات الحاق المصريين للعمل بالخارج التى تقوم بها الوزارات المعنية والهيئات العامة وشركات القطاع العام والـسـفـرات والقنصليات العربية والاجنبية .

**مادة ٢٨ مكررا (١) :**

يشترط للحصول على الترخيص المنصوص عليه فى المادة السابقة :

١ — أن يكون طالب الترخيص مصرى الجنسية وأن يكون محمود السيره حسن السمعة .

٢ — أن يكون لدى طالب الترخيص بطاقة ضريبية .

٣ — الا يكون طالب الترخيص قد سبق الحكم عليه فى جناية او جنحه مخلة بالشرف او الامانة او الآداب العامة او ممن ثبت انه اساء استغلال العمال المصريين تحت ستار تسفيرهم الى الخارج .

٤ — أن يتخذ النشاط المرخص به شكل المكتب أو المنشأة وأن يكون له مقر في جمهورية مصر العربية تتوافر فيه الشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية .

٥ — أن يكون للمكتب أو المنشأة مدير مسئول مصرى الجنسية وذلك فى الأحوال التى لا يتولى فيها المرخص له إدارة النشاط بنفسه .

٦ — أن يتقدم طالب الترخيص بخطاب ضمان صادر من أحد البنوك بمبلغ عشرين ألف جنيه لصالح وزارة القوى العاملة والتدريب يظل ساريا طوال مدة الترخيص الأصلية أو المجددة .

ويعنى من هذا الشرط المكاتب التابعة للنقابات .

#### مادة ٢٨ مكررا (٢) :

يقدم المسئول عن المكتب أو المنشأة الى وزارة القوى العاملة والتدريب نسخة من عقود العمل لمراجعتها والتأكد من مناسبة الاجر وملاءمة شروط العمل ، على أن تقوم الوزارة بأبداء رأيها خلال شهر من تاريخ تقديم العقود والا اعتبر موافقا عليها .

#### مادة ٢٨ مكررا (٣) :

يحظر تقاضى أى مقابل من العامل نظير الحاقه بالعمل فى الخارج ، ومع ذلك يحق للمكتب أن يحصل على أتعاب عن ذلك من صاحب العمل .

#### مادة ٢٨ مكررا (٤) :

يلغى الترخيص فى الحالتين الآتيتين :

١ — اذا فقد المرخص له شرطا من شروط الترخيص .

٢ — اذا تقاضى المرخص له من العامل أى مقابل نظير تشغيله .

ويجوز الغاء الترخيص بقرار من وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب فى الحالتين الآتيتين :

١ — مخالفة المرخص له أحكام القرارات الصادرة تنفيذا لاحكام هذا الفصل .

٢ — اذا قدم بيانات فى طلب الترخيص أو تجديده واتضح بعد حصوله عليه عدم صحتها .

ولا يخل الغاء الترخيص فى الحالات السابقة بتوقيع العقوبات المنصوص عليها فى هذا القانون .

#### مادة ٢٨ مكررا (٥) :

يصدر وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب خلال شهرين من تاريخ صدور هذا القانون اللائحة التنفيذية على أن تتضمن على وجه الخصوص اختصاصات المكاتب أو المنشآت وواجباتها وتنظيم العمل بها والسجلات التى يتعين عليها امساكها واللازمة لمباشرة أعمالها .

**( المادة الثانية )**

تضاف مادة جديدة برقم ١٦٩ مكررا الى احكام الباب الثامن من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ نصها الآتى :

**مادة ١٦٩ مكررا :**

يعاقب كل من يخالف حكما من احكام الفصل الرابع من الباب الثانى من هذا القانون بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر ولا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه او باحدى هاتين العقوبتين مع اقتضاء ما قد يحكم به من غرامات أو تعويضات لذوى الشأن من مبلغ الضمان المنصوص عليه فى المادة ٢٨ مكررا (١) .

ويكون صاحب المنشأة او المكتب والمدير المسئول مسئولين معا عن المخالفة .  
وللمرور الضبط القضائى أن يطلب من المحكمة اغلاق المنشأة او المكتب بصفة مؤقتة لحين الفصل فى الدعوى الجنائية ويكون الغلق وجوبيا فى حالة الحكم بالادانة .

**( المادة الثالثة )**

على كل من يزاول عمليات الحاق المصريين للعمل بالخارج وعلى اصحاب المكاتب والمنشآت القائمة وقت العمل بهذا القانون ان يوفقوا اوضاعهم وفقا لاحكامه وأن يحصلوا على الترخيص اللازم لمزاولة اعمالهم خلال مدة اقصاها ثلاثة اشهر من تاريخ اصدار اللائحة التنفيذية .

**( المادة الرابعة )**

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٦ شوال سنة ١٤٠٢ ( ٢٦ يوليه سنة ١٩٨٢ ) .

**حسنى مبارك**



## قانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٢

بإصدار قانون تنظيم أعمال الوكالة  
التجارية وبعض أعمال الوساطة التجارية (١)

باسم الشعب  
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

## ( المادة الاولى )

يعمل بأحكام القانون المرافق فى شأن تنظيم أعمال الوكالة التجارية وبعض أعمال  
الوساطة التجارية .

## ( المادة الثانية )

تلغى القوانين أرقام ١٠٧ لسنة ١٩٦١ ببعض الأحكام الخاصة بتنظيم أعمال  
الوكالة التجارية و ٩٣ لسنة ١٩٧٤ فى شأن حق المواطنين فى ممارسة تمثيل الشركات  
الأجنبية و ١١٧ لسنة ١٩٧٥ فى شأن رسوم القيد فى سجلات أعمال الوكالة التجارية .  
كما يلغى كل حكم يخالف أحكام القانون المرافق .

## ( المادة الثالثة )

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد تسعة أشهر من تاريخ نشره .  
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .  
صدر برئاسة الجمهورية فى ٦ شوال سنة ١٤٠٢ ( ٢٦ يوليه سنة ١٩٨٢ ) .

حسنى مبارك

**قانون****تنظيم أعمال الوكالة التجارية وبعض أعمال الوساطة التجارية****الفصل الاول****احكام عامة****( مادة ١ )**

يقصد بالوكيل التجارى ، فى مجال تطبيق احكام هذا القانون ، كل شخص طبيعى او اعتبارى يقوم بصفة معتادة — دون أن يكون مرتبطا بعقد عمل او عقد تأجير خدمات — بتقديم العطاءات او بابرام عمليات الشراء او البيع او التأجير او تقديم الخدمات باسم ولحساب المنتجين او التجار او الموزعين او باسمه ولحساب أحد هؤلاء .

كما يقصد بالوسيط التجارى من اقتصر نشاطه ، ولو عن صفقة واحدة على البحث عن متعاقد او التفاوض معه لاقتناعه بالتعاقد ، وكذلك كل من قام بأى عمل من أعمال الوكالة التجارية ولو على غير اعتياد ولمرة واحدة ، او كان مرتبطا مع المنتج أو التاجر أو الموزع بعقد عمل .

**( مادة ٢ )**

مع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ فى شأن السجل التجارى تحظر مزاولة أى عمل من أعمال الوكالة التجارية او الوساطة التجارية الا لمن يكون اسمه مقيدا فى سجل الوكلاء والوسطاء التجاريين المعد لذلك فى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية .

**( مادة ٣ )**

لا يجوز أن يقيد فى السجل المشار اليه فى المادة السابقة الا من تتوافر فيه الشروط الآتية :

**أولا : بالنسبة الى قيد الأشخاص الطبيعيين :**

( أ ) أن يكون مصرى الجنسية . وبالنسبة لمن تجنس بالجنسية المصرية يجب أن يكون قد مضى على اكتسابه هذه الجنسية عشر سنوات على الأقل .

(ب) أن يكون كامل الاهلية .

(ج) أن يكون حسن السمعة ، ولم يسبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية فى جريمة مخلة بالشرف أو الامانة ، أو فى احدى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون أو قوانين الاستيراد ، أو التصدير ، أو النقد ، أو الجمارك ، أو الضرائب ، أو التموين ، أو الشركات ، أو التجارة ، ما لم يكن قد رد اليه اعتباره .

( د ) ألا يكون قد أشهر إفلاسه ، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .

( هـ ) ألا يكون من العاملين بالحكومة ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة بشركات ووحدات القطاع العام . ويشترط بالنسبة للعاملين السابقين فى هذه الجهات أن يكون قد مضى على تاريخ ترك الخدمة بالاستقالة أو لسبب تأديبى سنتان على الأقل .

( و ) ألا يكون من أعضاء مجلسى الشعب أو الشورى أو المجالس الشعبية المحلية أو مقترغا للعمل السياسى وذلك طوال مدة العضوية أو التفرغ ما لم يكن مشغولا أصلا بهذا العمل قبل عضويته أو تفرغه .

( ز ) ألا يكون من الأقارب من الدرجة الاولى ل أحد شاغلى المناصب السياسية أو ل أحد من الفئات المنصوص عليها فى البند السابق .

( ح ) ألا يكون من الأقارب من الدرجة الاولى ل أحد العاملين من درجة مدير عام فما فوقها ومن فى مستواهم من أعضاء لجان المشتريات أو البيع أو البت فى إحدى الجهات المشار إليها بالبند ( هـ ) .

### ثانيا : بالنسبة الى قيد الشركات :

( ١ ) أن يكون مركز الشركة الرئيسى فى مصر .

( ب ) أن يكون من أغراضها القيام بأعمال الوكالة أو الوساطة التجارية طبقا لنظامها الاساسى أو عقد تأسيسها .

( جـ ) أن يكون رأس المال مملوكا بالكامل لشركاء مصريين ، مع مراعاة مضى عشر سنوات على الأقل فى حالة اكتساب الجنسية المصرية بطريق التجنس .

فاذا كان الشريك شخصا اعتباريا فيجب أن يكون مصرى الجنسية ومملوك أغلب رأس ماله لمصريين أصلاء أو مضى على تجنسهم بالجنسية المصرية عشر سنوات على الأقل .

( د ) أن يكون جميع الشركاء المتضامنين ، أو جميع المديرين ، أو أعضاء مجلس إدارة شركات المساهمة بحسب الاحوال ممن تتوفر فى شأنهم الشروط المنصوص عليها فى ( أولا ) من هذه المادة .

( هـ ) ألا يقل رأس مال شركة الاشخاص عن ٢٠٠٠٠ ( عشرين ألف جنيه ) ويثبت ذلك من واقع آخر ميزانية قدمتها الشركة الى مصلحة الضرائب عن السنة المالية السابقة ، أو بتقديم شهادة تفيد ايداع هذا المبلغ فى أحد البنوك المعتمدة فى حالة بدء نشاط الشركة .

وتعفى من الشرطين ( ج ) و ( د ) شركات القطاع العام متى كان الاستيراد متصلا بنشاطها ، وتعامل الشركات ذات المسئولية المحدودة معاملة شركات الاشخاص فى تطبيق أحكام هذا القانون .



## ( مادة ٤ )

يشترط لقبول طلب القيد في سجل الوكلاء والوسطاء التجاريين ما يأتي :

( أ ) تقديم عقد الوكالة أو الوساطة التجارية بحسب الاحوال ، على أن يتضمن العقد طبيعة عمل الوكيل أو الوسيط التجاري ، ومسئولية أطراف العقد ، ونسب العمولة المقررة ، وشروط تقاضيتها ، وعلى الاخص نوع العملة التي تدفع بها .

( ب ) وبالنسبة للشركات أو الجهات الأجنبية مصدرة التوكيل يتعين فضلا عن الشروط السابقة أن يكون العقد موثقا بالغرفة التجارية المختصة أو الجهة الرسمية التي تقوم مقامها ومصدقا عليه من القنصلية المصرية المختصة ، وأن يتضمن التزام الشركة أو الجهة الأجنبية بموافاة هذه القنصلية بكل اتفاق يتضمن تعديلا في أى بيان من بيانات العقد .

( ج ) أن يكون للشركة أو الجهة الأجنبية وكيل تجارى من شركات القطاع العام ما لم ينته هذا التوكيل .

## ( مادة ٥ )

تحدد اللائحة التنفيذية ما يلي :

( أ ) الاجراءات والمستندات الخاصة بالقيد والتجديد والتعديل في بيانات سجل الوكلاء والوسطاء التجاريين .

( ب ) المبالغ التى تؤدي عن القيد والتجديد والتعديل واستخراج الصور من السجلات بما لا يجاوز ما يأتى :

جنيه

١٠٠٠	تأمين يقدم مع طلب القيد .
٥٠٠	رسم القيد لأول مرة .
٢٠٠	رسم تجديد القيد .
٢٠	رسم تعديل بيانات القيد .
١٠	عن الصورة المستخرجة .

ولا يستحق عند الاخطار بحصول الوكيل أو الوسيط التجارى على توكيل آخر خلاف القيد بالسجل الا الرسم المقرر على تعديل بيانات القيد .

كما يستحق رسم واحد عند تجديد القيد ولو تضمن القيد اكثر من توكيل .

ولا يؤدي الوسيط التجارى متى كان مرتبطا مع المنتج أو التاجر أو الموزع بعقد عمل الانصف المبالغ التى تتقرر بالتطبيق لاحكام هذه المادة .

## ( مادة ٦ )

يجدد القيد كل خمس سنوات من تاريخ القيد أو من تاريخ آخر تجديد ، على أن يقدم الطلب خلال التسعين يوما السابقة لانتهاء المدة ، ومع ذلك يقبل الطلب اذا قدم خلال التسعين يوما التالية لانتهاء المدة ، اذا قام الطالب بسداد الرسم في هذه الحالة مضاعفا .

ويشطب قيد الوكيل أو الوسيط في حالة عدم تقديم طلب التجديد خلال التسعين يوما المشار إليها .

## ( مادة ٧ )

لا يجوز للشركات أو المنشآت الاجنبية انشاء مكاتب خدمات علمية أو فنية أو استشارية أو غيرها الا اذا كان لهذه الشركات أو المنشآت وكيل تجارى فى مصر طبقا لاحكام هذا القانون .

ولا يجوز لهذه الشركات والمنشآت أو مكاتبها المشار إليها بالفقرة السابقة ممارسة أى عمل من أعمال الوكالة أو الوساطة التجارية الا من خلال وكيل أو وسيط تجارى مقيد بالسجل المنصوص عليه فى المادة (٢) .

## ( مادة ٨ )

يشترط لانشاء المكاتب المشار إليها فى المادة السابقة الحصول على موافقة وزارة الاقتصاد التى تعد سجلا خاصا تقيد به هذه المكاتب .

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون المبالغ التى تؤدى عن القيد والتجديد وتعديل البيانات فى هذا السجل والعمله التى تدفع بها هذه المبالغ بما لا يجاوز ما يأتى :

## جنيه

١٠٠٠	تأمين يقدم مع طلب القيد .
٥٠٠	رسم القيد .
٢٠٠	رسم تجديد القيد .
٢٠	رسم تعديل بيانات القيد .

## الفصل الثانى

## التزامات الموكلين والوكلاء والوسطاء التجاريين وغيرهم

## ( مادة ٩ )

يسرى على جميع الاشخاص الطبيعيين والاعتباريين والمنشآت من المنتجين أو التجار أو الموزعين ، فى تعاملهم مع الوكلاء التجاريين ، والوسطاء التجاريين ، الاحكام

المنظمة لقواعد الخصم لحساب الضريبة وتوريدها والعقوبات المترتبة على مخالفة هذه الاحكام والمنصوص عليها في قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ، وذلك بالنسبة لجميع المبالغ التي يدفعونها للوكلاء التجاريين أو الوسطاء التجاريين ، سواء على سبيل العمولة أو السمسرة أو المكافأة أو تحت أى مسمى آخر . وتنظم اللائحة التنفيذية للقانون اجراءات الاخطار ومواعيد واجراءات توريد المبالغ المخصومة تحت حساب الضريبة .

فاذا لم يتم خصم النسبة المشار اليها بالفقرة الاولى من هذه المادة التزمت الجهة التى لم تقم بذلك بأدائها الى مصلحة الضرائب دون الاخلال بحق هذه الجهة فى الرجوع بها على الملتزم بالضريبة .

واذا لم يتم الاخطار المنصوص عليه بالفقرة الاولى من هذه المادة التزم من أدى هذه المبالغ بأداء الضرائب والغرامات والتعويضات المستحقة عنها على وجه التضامن مع الوكيل أو الوسيط التجارى .

#### ( مادة ١٠ )

يتعين على الوكيل التجارى أن يقوم بموافاة الادارة المختصة بسجل الوكلاء والوسطاء التجاريين بكل تعديل فى البيانات الخاصة بالتوكيل أو التوكيلات التجارية المسندة اليه وعلى الاخص بأى تعديل أو اتفاق منفصل خاص بنسبة العمولة أو مقدارها وذلك خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ حصول التعديل .

فاذا حصل الوكيل التجارى على توكيل آخر خلاف المقيّد تعين قيد التوكيل الجديد بالسجل المشار اليه بالمادة (٢) قبل ممارسة العمل استنادا الى هذا التوكيل .

#### ( مادة ١١ )

يلتزم الوكيل التجارى بامساك دفاتر منتظمة تتضمن بيانات صحيحة ، ويتعين أن يقيد بها العمليات التى تستحق له والبنوك المودعة بها .

كما يلتزم باخطار الادارة المختصة بسجل الوكلاء والوسطاء التجاريين عند التوقف عن ممارسة نشاط الوكالة التجارية خلال ثلاثين يوما من تاريخ التوقف . وفى هذه الحالة يرد له مبلغ التأمين .

#### ( مادة ١٢ )

يتعين على من يقوم بأى عمل من أعمال الوساطة التجارية أن يقوم باخطار مصلحة الضرائب بكل المبالغ التى تم الوفاء بها مقابل ذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ الوفاء .

#### ( مادة ١٣ )

على وزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة وشركات



وحدات القطاع العام اذا تكشف لها خلال ممارسة اختصاصها او نشاطها قيام وكالة تجارية أو توفر عمل من أعمال الوساطة التجارية ، أن توافي مصلحة الضرائب بذلك خلال ثلاثين يوما ، مع بيان شخص الوكيل أو الوسيط التجارى ، والعمل الذى قام به . والمبالغ التى يكون قد تقاضاها وعلى العموم بكافة ما يتوافر لها من بيانات فى هذا الشأن .

### الفصل الثالث

#### احكام خاصة بالتعاقدات التى تبرمها الحكومة والقطاع العام

##### ( مادة ١٤ )

على وزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة وشركات ووحدات القطاع العام أو تراعى فيما تضعه من شروط لتعاقداتها أن ينص فى العطاء على مقدار العمولة أو السمسرة المقرر دفعها للوكيل التجارى أو أحد وسطاء التجارة فى حالة رسو العطاء ، وشخص أو أشخاص من يتقاضونها ، مع وجوب ايداع هذه المبالغ لحساب أصحاب الحق فيها فى أحد البنوك العاملة بجمهورية مصر العربية والخاضعة لاشراف البنك المركزى وبالعملة المتفق عليها بين الاطراف .

ويجوز للجهات المشار اليها بالفقرة الاولى من هذه المادة أن تنص على انقاص العطاء أو زيادته ، حسب الاحوال ، بمقدار العمولة أو مقابل الوساطة على أن تؤدى هذه الجهات الى الوكيل أو الوسيط التجارى العمولة أو مقابل الوساطة بالقدر ووفق الشروط التى يتفق عليها .

##### ( مادة ١٥ )

يجب أن تتضمن العقود المبرمة بين جهة من الجهات المشار اليها بالفقرة الاولى من المادة السابقة وبين أية جهة اجنبية النص على التزام هذه الجهة الاجنبية باخطار الجهة المتعاقدة بكل المبالغ التى تستحق عليها بمناسبة هذا التعاقد ، ايا كان مسمى هذا المبلغ ، لوكيل تجارى أو أحد وسطاء التجارة أو أى شخص آخر ايا كانت صفته ، وسواء كان الاستحقاق سابقا على ابرام العقد أو مرتبطا به أو لاحقا عليه ، وعلى أنه اذا لم تقم الجهة الاجنبية بهذا الاخطار ، التزام بأداء الضرائب والغرامات والتعويضات المستحقة عنها على وجه التضامن مع من قبض هذه المبالغ .

### الفصل الرابع

#### تنظيم المساطة

##### ( مادة ١٦ )

دون الاخلال بآلية عقوبة اشد ينص عليها قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من مارس مهنة الوكالة التجارية أو قام بعمل من أعمال الوساطة التجارية دون أن يكون مقيدا بالسجل المشار اليه بالمادة (٢) من هذا القانون .

ويخفض الحد الأقصى للعقوبة الى النصف في حالة مخالفة حكم الفقرة الثانية من المادة (١٠) من هذا القانون ، ويترتب على صدور الحكم الغاء القيد وسقوط الحق في استرداد التأمين .

#### ( مادة ١٧ )

دون الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر ، يعاقب بذات العقوبة المنصوص عليها بالفقرة الاولى من المادة السابقة كل من تم قيده أو تجديد قيده بالسجل المشار اليه بالمادة (٢) من هذا القانون ، بناء على بيانات غير صحيحة تعمد ذكرها بشأن توافر شروط القيد بهذا السجل والمنصوص عليها بالمادة (٣) من هذا القانون في حقه .  
ويترتب على صدور الحكم بالادانة الغاء القيد وسقوط الحق في استرداد التأمين .

#### ( مادة ١٨ )

إذا مارس الوكيل أو الوسيط التجاري العمل بعد زوال أحد الشروط المنصوص عليها بالمادة (٣) من هذا القانون مع علمه بذلك ، عوقب بالحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسة آلاف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .  
ويترتب على صدور الحكم بالادانة الغاء القيد وسقوط الحق في استرداد التأمين .

#### ( مادة ١٩ )

إذا وقعت احدى الجرائم المشار اليها بالمواد ١٦ ، ١٧ ، ١٨ من هذا القانون من احدى الشركات عوقب الشريك المتضامن أو المدير أو عضو مجلس الادارة المسئول بحسب الاحوال بالعقوبات المنصوص عليها بهذه المواد .

#### ( مادة ٢٠ )

تنشر الاحكام الصادرة في الجرائم المنصوص عليها بالمواد ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ من هذا القانون باحدى الجرائد اليومية وبالنشرة التي تبعتها الادارة المختصة بسجل الوكلاء والوسطاء التجاريين ، على نفقة المحكوم عليه .

#### ( مادة ٢١ )

إذا خالف الوكيل التجاري احكام الفقرة الاولى من المادة (١٠) من هذا القانون سقط حقه في التأمين وعليه أن يؤدي تأميناً مضاعفاً خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اخطاره بسقوط حقه في التأمين بكتاب موصى عليه بعلم الوصول على آخر عنوان له اخطر به الادارة المختصة بالسجل المشار اليه بالمادة (٢) من هذا القانون .

وفي حالة تكرار المخالفة لحكم الفقرة الاولى من المادة (٢٠) من هذا القانون يلغى القيد بقرار من وزير الاقتصاد ويسقط الحق في استرداد التأمين المضاعف .

#### ( مادة ٢٢ )

يلغى قيد الوكيل أو الوسيط التجاري بقرار مسبب يصدره وزير الاقتصاد في الاحوال الآتية :

( ١ ) مخالفة أحكام الفقرة الاولى من المادة (١٠) أو الفقرة الاولى من المادة (١١) أو المادة (١٢) ، من هذا القانون ، ويترتب على الغاء القيد في هذه الحالة سقوط الحق في استرداد التأمين .

(ب) اذا فقد الوكيل أو الوسيط التجارى شرطاً من شروط القيد في سجل الوكلاء التجاريين .

(ج) في حالة وفاة الشخص الطبيعى أو انقضاء الشخص الاعتبارى .

#### ( مادة ٢٣ )

لا يجوز لمن صدر ضده حكم في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون أن يعمل بأية صفة كانت لدى منشأة أو شركة تمارس أعمال الوكالة أو الوساطة التجارية كما لا يجوز إعادة قيد من ألغى قيده بسجل الوكلاء والوسطاء التجاريين بالتطبيق لأحكام المادتين ٢١ ، ٢٢ من هذا القانون إلا بعد مضي خمس سنوات على الأقل من تاريخ الغاء القيد ، ولا يجوز له خلال هذه المدة أن يعمل بأية صفة كانت بمنشأة أو شركة تمارس أعمال الوكالة أو الوساطة التجارية أو أن يشترك في تأسيس أو إدارة شركة من الشركات التى تمارس أعمال الوكالة أو الوساطة التجارية .

#### ( مادة ٢٤ )

يعاقب تأديبياً العامل المسئول عن مخالفة حكم المادة (١٣) من هذا القانون .  
فاذا ثبت أن المخالفة عمدية وبالتواطؤ مع الوكيل أو الوسيط التجارى التزم العامل مع الوكيل أو الوسيط التجارى بالتضامن ، بما يستحق من مبالغ الضريبة والتعويضات والغرامات كل ذلك مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها بقانون آخر .

### الفصل الخامس

#### أحكام ختامية

#### ( مادة ٢٥ )

يتعين على الوكلاء التجاريين وعلى المكاتب المشار اليها بالمادة (٧) من هذا القانون القائمين بالعمل عند نفاذ هذا القانون اتخاذ الاجراءات المنصوص عليها به للقيد في السجلات المعدة لذلك خلال المدة التى تحددها اللائحة التنفيذية .

#### ( مادة ٢٦ )

يكون للعاملين القائمين على تنفيذ أحكام هذا القانون الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بعد الاتفاق مع الوزير المختص صفة مأمورى الضبط القضائى للكشف عن المخالفات التى تقع لأحكامه أو لأحكام اللائحة التنفيذية له .

#### ( مادة ٢٧ )

تراعى سرية البيانات التى يتضمنها سجل الوكلاء والوسطاء التجاريين ولا يجوز



لغير القائمين على تنفيذ أحكام هذا القانون الاطلاع عليها ، وعلى كل من اطلع بحكم وظيفته على السجل أو البيانات المتعلقة به أو المكاتبات بين طالبى القيد أو تعديل البيانات أو التجديد وبين الادارة المختصة بالسجل المشار اليه بالمادة (٢) من هذا القانون أو بين هذه الادارة والوكلاء أو الوسطاء التجاريين . أن يراعى السرية التى تتوفر لهذه البيانات والمعلومات ويعاقب كل من يخالف ذلك بالعقوبة المنصوص عليها بالمادة ٣١٠ من قانون العقوبات .

### ( مادة ٢٨ )

تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، خلال أربعة أشهر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية وتتضمن على وجه الخصوص تحديد مدة سريان القيد بحيث لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات .

كما تتضمن الجزاءات التى يترتب على مخالفة احكامها بما لا يجاوز عقوبة الغرامة بحد أقصى مائة جنيه كما تحدد الحالات التى يجوز فيها بقرار من وزير الاقتصاد شطب القيد بالسجل المشار اليه فى المادة (٢) لمدة لا تجاوز ثلاث سنوات .



### قانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٢

#### فى شأن سجل المستوردين (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد اصدرناه :

**مادة ١ —** لا يجوز لاي شخص طبيعى أو اعتبارى استيراد السلع بقصد الاتجار الا اذا كان مقيدا بسجل المستوردين المعد لذلك بالجهة المختصة بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ومقتضى احكام هذا القانون .

وفى تطبيق احكام الفقرة السابقة يعتبر استيراد الوكيل التجارى للسلع استيرادا بقصد الاتجار .

**مادة ٢ —** يشترط فمين يطلب القيد فى سجل المستوردين أن تتوافر فيه الشروط الآتية :

#### اولا : بالنسبة لقيد الاشخاص الطبيعيين :

(أ) أن يكون مقيدا فى السجل التجارى ، وحائزا على بطاقة ضريبية .

(ب) أن يكون مصرى الجنسية ، وبالنسبة لمن بجنس بالجنسية المصرية يراعى مضى مدة لا تقل عن عشر سنوات من تاريخ اكتسابه لهذه الجنسية .

(ج) أن يكون قد زاول الاعمال التجارية لسنتين متتاليتين سابقتين على الاقل على طلب القيد ، وثبتت مزاولة الاعمال التجارية بشهادة من الغرفة التجارية المختصة معتمدة من الاتحاد العام للغرف التجارية ، أو أن يكون قد مارس أعمالاً نظيرة بالحكومة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو وحدات الحكم المحلى أو الشركات على اختلاف أنواعها لمدة مماثلة وتحدد اللائحة التنفيذية الاعمال التى تعتبر نظيرة للاعمال التجارية وكيفية اثبات مزاولتها .

ويعنى من هذا الشرط كل من الحائز على بطاقة استيرادية وقت صدور هذا القانون والحاصل على شهادة جامعية أو ما يعادلها ، وذلك دون اخلال بأحكام الفقرة ( ز ) من البند أولا من هذه المادة .

( د ) الا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية ، أو بعقوبة مقيدة للحرية فى جريمة مخلة بالشرف أو الامانة أو فى احدى الجرائم المنصوص عليها فى قوانين الاستيراد أو التصدير أو النقد أو الجمارك أو الضرائب أو التموين أو الشركات أو التجارة أو فى احدى الجرائم المنصوص عليها فى المادتين ٨ و ٩ من هذا القانون ما لم يكن قد رد اليه اعتباره .

(هـ) الا يكون قد اشهر افلاسه ما لم يكن قد رد اليه اعتباره .

( و ) الا يقل رأس المال المثبت فى السجل التجارى عند طلب القيد عن ١٠٠٠٠ جنيه ( عشرة آلاف جنيه ) .

ويعنى من هذا الشرط الحائز على بطاقة استيرادية وقت صدور هذا القانون .  
ويخفض هذا النصاب الى النصف للحاصل على شهادة جامعية أو ما يعادلها .  
( ز ) لا يجوز لمن مارس أعمالاً نظيرة للاعمال التجارية من العاملين بالحكومة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو وحدات الحكم المحلى أو الشركات التابعة للقطاع العام القيد فى سجل المستوردين الا بعد انقضاء سنتين من تاريخ ترك الخدمة بالاستقالة أو لسبب تأديبى .

(ح) الا يكون ن أعضاء مجلس الشعب أو الشورى أو المجالس الشعبية المحلية أو المتفرغين للعمل السياسى وذلك طوال مدة عضويتهم أو تفرغهم ، ما لم يكن مشغولاً اصلاً بهذا العمل قبل عضويته أو تفرغه .

### ثانياً : بالنسبة لقيد الشركات :

( ١ ) أن تكون الشركة مقيدة بالسجل التجارى ، وبالنسبة لشركات الاشخاص أن يكون قد مضى على قيدها سنة على الاقل ، وتعنى من شرط المدة الشركات الحائزة على بطاقة استيرادية وقت صدور هذا القانون أو التى يكون رأس مالها لا يقل عن ٢٠٠٠٠ جنيه ( عشرين ألف من الجنيهات ) .

(ب) أن يكون مركز الشركة الرئيسى جمهورية مصر العربية .

- (ج) أن يكون من أغراض الشركة استيراد السلع بقصد الاتجار .
- (د) ألا يقل رأس مال شركة الأشخاص المخفوع عن ١٥٠٠٠ جنيه ( خمسة عشر ألفا من الجنيهات ) ويثبت ذلك من واقع آخر ميزانية قدمتها الشركة الى مصلحة الضرائب عن السنة المالية السابقة أو بتقديم شهادة تفيد ايداع رأس المال في أحد البنوك المعتمدة في حالة بدء الشركة لنشاطها . وتعفى من هذا الشرط شركات الأشخاص الحائزة على بطاقة استيرادية وقت صدور هذا القانون .
- (هـ) أن تكون أسهم أو حصص الشركاء في شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم مملوكة جميعها لمصريين مع مراعاة مضي مدة لا تقل عن عشر سنوات من تاريخ اكتساب جنسية جمهورية مصر العربية .
- (و) أن يكون جميع الشركاء ومديرو الشركة في شركات الأشخاص ومديرو ورؤساء وأعضاء مجالس إدارة شركات الاموال مصريين ، وبالنسبة لمن تجنس بالجنسية المصرية يراعى مضي مدة لا تقل عن عشر سنوات من تاريخ اكتساب هذه الجنسية .
- (ز) أن يتوافر في الشركاء المتضامنين ومديري شركات الاموال الشروط الواردة بالفقرات د ، هـ ، ز ، ح من شروط قيد الأشخاص الطبيعيين .
- وتعفى من الشرطين ( هـ ) ، ( و ) من ( ثانيا ) شركات القطاع العام متى كان الاستيراد منصلا بنشاطها .
- وتعامل الشركات ذات المسؤولية المحدودة معاملة شركات الأشخاص في مجال تطبيق هذا القانون .

### مادة ٣ — تحدد اللائحة التنفيذية مايلي :

- ( ا ) الاجراءات والمستندات الخاصة بالقيد في سجل المستوردين وتجديد القيد وتعديل البيانات وتقسيم المجموعات السلعية .
- (ب) نظام اصدار نشرة دورية بالبيانات الخاصة بالمستوردين تصدرها الجهة المختصة بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية .
- (ج) المبالغ والرسوم التي تؤدي عند القيد وتعديل البيانات والصور والشهادات ورسوم النشر بما لا يجاوز مايلي :

جنيه	
٣٠٠٠	تأمين يقدم مع طلب القيد .
٥٠٠	رسم القيد لأول مرة ولإعادة القيد بحد أقصى عشر مجموعات سلعية .
٢٠٠	رسم تجديد القيد .
٥٠	رسم عن كل إضافة لمجموعة سلعية تزيد على الحد الاقصى المشر اليه .
١٠	رسم طلب تعديل أو تدوين بيانات فيما عدا إضافة وتعديل المجموعات السلعية .
١٠	رسم النشر من القيد أو التجديد أو التعديل .
٥	رسم استخراج صورة من صحيفة السجل أو شهادة سلبية ، وتعفى



من أداء هذا الرسم المستخرجات والشهادات التى تطلبها الوزارات والمصالح الحكومية ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة .

**مادة ٤ —** على المستورد اخطار الجهة المختصة بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بكل ما يطرأ من تغيير أو تعديل فى البيانات المقيدة فى السجل خلال ستين يوما من تاريخ حدوثها وذلك طبقا للاجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية .

**مادة ٥ —** يجدد القيد كل خمس سنوات من تاريخ القيد أو من تاريخ آخر تجديد على ان يقدم الطلب خلال التسعين يوما السابقة لانتهاء المدة ومع ذلك يقبل الطلب اذا قدم خلالى التسعين يوما التالية لانتهاء المدة اذا قام الطالب بسداد الرسم فى هذه الحالة مضاعفا .

ويشطب قيد المستورد فى حالة عدم تقديم طلب التجديد خلال التسعين يوما المشار اليها .

**مادة ٦ —** دون اخلال بالعقوبات المنصوص عليها فى هذا القانون أو أية قوانين أخرى ، فانه فى حالة الحكم على المستورد بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية فى جريمة مظة بالشرف أو الامانة أو فى احدى الجرائم المنصوص عليها فى القوانين الخاصة بالاستيراد أو التصدير أو النقد أو الجمارك أو الضرائب أو التموين أو الشركات أو التجارة أو فى احدى الجرائم المنصوص عليها فى المادتين ٨ ، ٩ من هذا القانون يشطب قيد المستورد من سجل المستوردين ويسقط حقه فى استرداد تأمين القيد فى السجل ، ولا يجوز اعادة قيده بسجل المستوردين الا بعد رد اعتباره .

**مادة ٧ —** يشطب قيد المستورد اذا فقد شرطا من الشروط الواجب توافرها للقيد فى السجل وكذلك فى حالة الوفاة أو انقضاء الشخص الاعتبارى المرخص له فى الاستيراد .

**مادة ٨ —** مع عدم الاخلال بأية عقوبة اشد ينص عليها قانون آخر ، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن ٥٠٠ جنيه ولا تزيد على ٢٠٠٠ جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين ، مع حواز الحكم بمصادرة السلع موضوع الجريمة حسب الأحوال :

- ١ — من يستورد سلعا بقصد الاتجار دون القيد فى سجل المستوردين .
- ٢ — من يقدم بسوء قصد بيانات غير صحيحة سواء كانت هذه البيانات متعلقة بالقيد فى سجل المستوردين أو بتجديد القيد فى هذا السجل أو تعديل بياناته .
- ٣ — من يدون على احدى المراسلات أو المطبوعات أو الاوراق المتعلقة بالاعمال الاستيرادية بيانات غير صحيحة فى شأن القيد بالسجل .

وتضاعف العقوبة فى حالة العود .

**مادة ٩ —** مع عدم الاخلال بأية عقوبة اشد ، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة

وبغرامة لا تقل عن ١٠٠٠ جنيه ولا تزيد على ٤٠٠٠ جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من يتواطأ مع أجنبى مستغلا قيد اسمه فى سجل المستوردين بقصد الاستيراد لمصلحة هذا الأجنبى .

ويحكم فى جميع الأحوال بمصادرة الأشياء التى تم ضبطها .

**مادة ١٠ —** يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على مائتى جنيه :

١ — من يحجم عمدا عن تمكين أحد الأشخاص المنوط بهم تنفيذ احكام هذا القانون من الاطلاع على الدفاتر والاوراق التى يكون لهم حق الاطلاع عليها وفقا لاحكامه

٢ — من يرتكب مخالفة اخرى لاحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له .

**مادة ١١ —** فى حالة وقوع احدى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٨ و ٩ و ١٠ من هذا القانون من شخص اعتبارى يعاقب بالعقوبات المذكورة فى المواد المنوه عنها الشريك المتضامن أو المدير أو عضو مجلس الادارة أو رئيس مجلس الادارة المسئول بحسب الأحوال .

**مادة ١٢ —** تنشر احكام الادانة الصادرة فى احدى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٨ و ٩ و ١٠ من هذا القانون على نفقة المحكوم عليه باحدى الجرائم اليومية وبالنشرة التى تصدرها الجهة المختصة بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية . ويجوز تحصيل نفقات النشر بطريق الحجز الادارى .

**مادة ١٣ —** يكون للعاملين القائمين بتنفيذ احكام هذا القانون الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بعد الاتفاق مع وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية صفة مأمورى الضبط القضائى لاثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة لاحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له .

ولهم فى سبيل تنفيذ احكام هذا القانون حق الاطلاع على السجلات والدفاتر والمستندات ، وعلى أصحاب الشأن أن يقدموا اليهم البيانات والمستخرجات وصور المستندات التى تطلب منهم لهذا الغرض .

**مادة ١٤ —** يلتزم كل شخص مكلف بتنفيذ احكام هذا القانون بمراعاة سرية البيانات الواردة بسجل المستوردين وسرية البيانات والسجلات والاوراق التى يطلع عليها بالتطبيق لاحكام هذا القانون .

ويعاقب كل من يخالف ذلك بالعقوبة المنصوص عليها بالمادة ٣١٠ من قانون العقوبات .

**مادة ١٥ —** تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية خلال اربعة اشهر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

**مادة ١٦ —** ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد تسعة اشهر من تاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٦ شوال سنة ١٤٠٢ ( ٢٦ يولييه سنة ١٩٨٢ ) .

**حسنى مبارك**

**قانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢**  
**بتعديل نص المادة (٩) من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠**  
**الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح (١)**

**باسم الشعب**  
**رئيس الجمهورية**

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

**( المادة الاولى )**

يستبدل بنص المادة (٩) من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح ( المعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ ) النص الآتى :

**مادة ٩ -** يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة ولا تزيد على ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من باع سلعة مسعرة جبريا أو محسدة الربح أو عرضها للبيع بسعر أو بربح يزيد على السعر أو الربح المحدد ، أو امتنع عن بيعها بهذا السعر أو الربح أو فرض على المشتري شراء سلعة أخرى أو علق البيع على شرط آخر مخالف للعرف التجارى .

ويعاقب على كل مخالفة ترتبط بسلعة من السلع التى تدعمها الدولة ويحددها وزير التموين والتجارة الداخلية بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

وفى حالة العود تضاعف العقوبة فى حديها الأدنى والاقصى ، فاذا كان قد حكم على العائد مرتين بالحبس والغرامة ، ثم ثبت ارتكابه جريمة بالمخالفة لاحكام هذه المادة فتكون العقوبة السجن لمدة لا تزيد على خمس سنوات وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألفى جنيه ، وتعتبر جرائم متماثلة فى العود الجرائم التى ترتكب بالمخالفة لاحكام هذه المادة والجرائم التى ترتكب بالمخالفة لاحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين أو القرارات الصادرة تنفيذا له .

وفى جميع الاحوال تضبط الاشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها كما يجب الحكم باغلاق المحل مدة لا تجاوز ستة اشهر تستنزل منها المدة التى تكون قد تقرر فيها اغلاق المحل اداريا .



ويعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في الفقرة الاولى من هذه المادة على مخالفة القرارات التي تصدر تنفيذا للمادة (٥) من هذا القانون ويجوز ان ينص في تلك القرارات على عقوبات اقل .

### ( المادة الثانية )

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ شوال سنة ١٤٠٢ ( ٢٦ يولية سنة ١٩٨٢ )

حسنى مبارك

## قانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٢

بتعديل بعض احكام القرار بقانون ١٧٧ لسنة ١٩٨١ في شأن تنظيم

استعمال مكبرات الصوت والمحال الصناعية والتجارية واشغال الطرق العامة  
والنظافة العامة (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

## ( المادة الاولى )

يستبدل بنص المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٨١ والخاصة بتعديل المادة ٥ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم استعمال مكبرات الصوت ، النص الآتى :

يعاقب كل من يخالف حكما من احكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٤٩ او القرارات المنفذة له بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ثلثمائة جنيه ، ويحكم فضلا عن ذلك بمصادرة الآلات والاجهزة التى استعملت فى ارتكاب الجريمة ، وفى حالة العود تضاعف عقوبة الغرامة فى حديها الأدنى والاقصى فضلا عن المصادرة واغلاق المحل الذى قام بالتركيب لمدة لا تجاوز سبعة ايام .

ويجوز للسلطة المختصة فى الحالات التى ترى فيها خطرا واضحا على الصحة العامة او الامن العام ان تأمر بصفة مؤقتة بالتحفظ على المحل ووضع الاختتام عليه حتى يتم الفصل فى الدعوى الجنائية ، ويكون للقاضى المختص الغاء التحفظ بناء على تظلم صاحب الشأن فى أى وقت قبل الفصل فى الدعوى وينتهى التحفظ فى جميع الاحوال بانقضاء سبعة ايام على الامر به .

## ( المادة الثانية )

يستبدل بنص المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٨١ والخاصة بتعديل المادة ١٤ من القانون ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ فى شأن اشغال الطرق العامة النص الآتى :

كل مخالفة لاحكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ او القرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ثلثمائة جنيه . ويحكم على المخالف بأداء ضعف رسم النظر وخمسة اضعاف رسم الاشغال المستحقة والمصروفات الى تاريخ ازالة الاشغال .

كما يحكم بازالة الاشغال فى ميعاد يحدده الحكم ، فاذا لم يقم المحكوم

عليه بالازالة قامت الجهة الادارية المختصة باجرائها على نفقته ، على انه لا يحكم بازالة حجرات التفتيش ومواسير صرف المياه الا اذا طلبت ذلك الجهة الادارية المختصة . وللمحافظ المختص — قبل الفصل في الدعوى — وبعد اعطاء المهلة اللازمة — وفي احوال المخالفات الجسيمة التي يكون — معها في استمرار الاشغال خطر واضح على الصحة العامة أو الامن العام اصدار قرار مسبب بوقف سريان ترخيص البناء أو الهدم حسب الاحوال وذلك حتى تتم ازالة المخلفات ويجوز في الاحوال المذكورة التحفظ على المحل بوضع الاختتام عليه بناء على طلب تقدمه السلطة المختصة الى القاضى الجزئى ويكون للقاضى الجزئى المختص الغاء التحفظ بناء على طلب صاحب الشأن فى أى وقت قبل الفصل فى الدعوى وينتهى التحفظ وفى جميع الاحوال بازالة المخالفة .

واذا استمرت اعمال البناء أو الهدم يحكم بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تقل عن ثلثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

### ( المادة الثالثة )

يستبدل بنص المادة الرابعة من القرار بقانون ١٧٧ لسنة ١٩٨١ والخاصة بتعديل المادة ٩ من القانون ٣٨ لسنة ١٩٦٧ فى شأن النظافة العامة ، النص الآتى :

مع عدم الاخلال بأية عقوبة اشد ينص عليها قانون آخر ، يعاقب كل من يخالف احكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له بغرامة لا تزيد على مائة جنيه .

وعلى الجهة الادارية المختصة تكليف المخالف بازالة اسباب المخالفة فى المدة التى تحددها له والا قامت بالازالة على نفقة المخالف مع تحصيل النفقات بالطريق الادارى ويجوز التصالح فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لاحكام المادتين الاولى والرابعة .

وتقضى الدعوى العمومية تجاه المخالفين بدفء مبلغ عشرة جنيهات وذلك خلال ٢٤ ساعة من وقت تحرير محضر المخالفة واطار المخالف به .

ويجوز للسلطة المختصة أن تطلب من القاضى الجزئى المختص الامر بالتحفظ على المحل الذى يلقى بمخلفات امامه متى كان فى ذلك خطر واضح على الصحة العامة وذلك بوضع الاختتام عليه وذلك حتى يتم الفصل فى الدعوى ، ويكون للقاضى المختص الغاء التحفظ فى أى وقت بناء على تظلم صاحب الشأن قبل الفصل فى الدعوى ، ويكون للقاضى المختص الغاء التحفظ فى أى وقت بناء على تظلم صاحب الشأن قبل الفصل فى الدعوى ، وينتهى التحفظ فى جميع الاحوال ، بازالة المخالفة .

### ( المادة الرابعة )

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٦ شوال سنة ١٤٠٢ ( ٢٦ يولية سنة ١٩٨٢ )

حسنى مبارك



احياء النقا بئـ



**قرار****وزير العدل****رقم (٣٣٠٩) لسنة ١٩٨٢****وزير العدل**

بعد الاطلاع على الدستور .  
وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون المحاماة .  
وعلى القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الاحكام الخاصة بנקابة المحامين ،  
والقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٢ المعدل له .

**قرد****( المادة الاولى )**

يشكل مجلس مؤقت لנקابة المحامين من السادة الاساتذة :

- . احمد حسن هيك
- . محمد طاهر عبد الحميد .
- . احمد يحيى عبد الفتاح .
- . د . فتحى اسماعيل والى .
- . كمال الدين مصطفى بدر .
- . صالح محمد حسن .
- . عدلى عبد الباقي .

**( المادة الثانية )**

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٨٢ .

صدر فى ٢٨ رمضان سنة ١٤٠٢ هـ

١٩ يوليو سنة ١٩٨٢ م



## احصائية

بأعداد من تم قيدهم من المحامين بجدول المحاماة  
في المدة من أغسطس سنة ١٩٨٢ حتى نهاية ديسمبر سنة ١٩٨٢

تاريخ الجلسة	عدد المقيدين بجدول تحت التمرين	عدد المقيدين بجدول المحاكم الابتدائية	عدد المقيدين بجدول محاكم الاستئناف	عدد المنقولين لجدول غير المشتغلين	عدد المحامين الذين اعيدوا لجدول المشتغلين
١٩٨٢/٨/٧	١٦	—	١	—	—
١٩٨٢/٨/١٤	٨٩	—	٢	—	—
١٩٨٢/٨/٢٩	١٣٤	٧٠	٢٦	٢	—
١٩٨٢/٩/١٨	١٢	—	٥	—	٢
١٩٨٢/١٠/٧	٣٧٣	١	١	—	٢
١٩٨٢/١٠/١٤	١١	٢	١	—	—
١٩٨٢/١٠/١٩	١٤	٣٢	٣٧	١	١
١٩٨٢/١٠/٢٨	٣٦٧	٧٠	٣٧	—	٢
١٩٨٢/١١/١١	٥١٩	—	—	—	—
١٩٨٢/١١/١٧	٢٥	—	—	—	—
١٩٨٢/١١/٢٧	٤	—	—	—	—
١٩٨٢/١٢/٢	١٠	—	—	—	—
١٩٨٢/١٢/١٦	٤٦٠	١	٣	—	—
١٩٨٢/١٢/١٩	١١	٤	—	—	—
١٩٨٢/١٢/٣٠	٤٧	—	—	—	—
	٢٠٩٢	١٨٠	١١٣	٣	٧

المجموع الكلي = ٢٣٩٥ محامياً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

محمّد عيسى

المحامي

٥ ميدان التحرير — الاسكندرية

السيد الاستاذ احمد حسن هيسكل

تحية طيبة وبعد

نحيطكم علما باننا قد قررنا — كالمعتاد سنويا — الاحتفال بذكرى الزعيمين  
العظيمين سعد زغلول ومصطفى النحاس المحاميين مساء يوم الاثنين الموافق ٢٣ اغسطس  
سنة ١٩٨٢ بدار النقابة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام. . . .

١٩٨٢/٨/٩

محمّد عيسى

المحامي

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ ١٥/٨/١٩٨٢

السيد الأستاذ/ محمد عيد المحامي

٥ ميدان التحرير - الاسكندرية

تحية طيبة وبعد ،،،

فقد تلقيت خطابكم المؤرخ في ٩/٨/١٩٨٢ الذي تحيطني فيه علما بأنكم قررتم الاحتفال بذكرى الزعيمين سعد زغلول ومصطفى النحاس المحامين يوم الاثنين الموافق ٢٣ أغسطس سنة ١٩٨٢ بدار النقابة .

وبعرض هذا الخطاب على هيئة المكتب المفوض من مجلس النقابة في نظر المسائل العاجلة استعرضت الهيئة القرارات التي اصدرها مجلس النقابة بهذه المناسبة في سنتي ١٩٨٠ ، ١٩٨١ واصدرت القرار الاتي :

ان هيئة المكتب مع حرصها على الاحتفال بذكرى مشاهير المحامين الذين اسهموا في الدفاع عن رسالة المحاماة وارساء تقاليدها الا انه نظرا للظروف التي تمر بها النقابة حاليا فقد قررت الهيئة ارجاء الاحتفال بذكرى الزعيمين سعد زغلول ومصطفى النحاس الى موعد آخر يحدد فيما بعد .

فابلغكم بهذا القرار راجيا تقدير الظروف التي دعت الى اصداره وحرصا على مصالح المحامين ووحدتهم .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ،،،

نقيب المحامين  
احمد حسن هيكل



## فهرس العدد

### مصر وحقوق الانسان

- بمناسبة الذكرى الرابعة والثلاثون لصدور الاعلان العالمى لحقوق الانسان  
للسيد الدكتور / وحيد رافت ٣٧
- احكام الرهن فى الشريعة الاسلامية  
للسيد المستشار / محمود الشربى وكيل مجلس الدولة ٥٩
- التوقيف مصطلح ادق للتعبير عن الحبس الاحتياطى  
للسيد الدكتور / اسماعيل محمد سلامة ٦٥
- تشريعات هامة ٦٩
  - قانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الاحكام الخاصة بنقابة المحامين .
  - قانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض احكام قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ .
  - قانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون تنظيم اعمال الوكالة التجارية وبعض اعمال الوساطة التجارية .
  - قانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٢ فى شأن سجل المستوردين .
  - قانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ بتعديل نص المادة (٩) من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح .
  - قانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض احكام القرار بقانون ١٧٧ لسنة ١٩٨١ فى شأن تنظيم استعمال مكبرات الصوت والمحال الصناعية والتجارية واشغال الطرق العامة والنظافة العامة .
- الحياة النقابية ٩٣

## فهرس الاحكام

رقم الحكم	رقم الصفحة	تاريخ الحكم	البيان
<b>احكام محكمة النقض المدنية</b>			
١	٥	١٤ يناير ١٩٧٩	١ — تعويض • حكم « حجية الحكم » • دعوى • تضامن • ٢ — مسئولية « مسئولية المتبوع » « رجوع المتبوع على التابع » • كفالة • ٣ — مسئولية « مسئولية تقصيرية » « رجوع المتبوع على التابع » • تعويض •
٢	٦	٢٨ يناير ١٩٨٢	١ — دعوى « اعتبار الدعوى كأن لم تكن » • ٢ — دعوى « الدفاع في الدعوى » • حكم « اصدار الحكم » • ٣ — عقد « تفسير العقد » • محكمة الموضوع •
٣	٦	٤ فبراير ١٩٨٢	١ — بطلان • بيع • ايجار • حكر • ٢ — دعوى « التدخل في الدعوى » • ٣ — بيع « التزامات البائع » • ملكية •
٤	٧	٤ فبراير ١٩٨٢	١ — مسئولية « مسئولية تقصيرية » • تأمين • ٢ — حكم « تسبب الحكم » • تأمين • طعن « أسباب الطعن » « السبب غير المنتج » • ٣ — تأمين • نقض « السبب الجديد » •
٥	٨	١١ فبراير ١٩٨٢	مسئولية « مسئولية حارس الشيء » • اثبات • قوة قاهرة •
٦	٩	١١ فبراير ١٩٨٢	تأمين • • عمال •
٧	٩	١٦ فبراير ١٩٨٢	١ — احوال شخصية • اختصاص • قانون • وقف • ٢ — احوال شخصية « ولاية على النفس » « بلسوغ الصغير » •
٨	١٠	١٨ فبراير ١٩٨٢	١ — قرار ادارى • اختصاص • ٢ — دستور • حراسة « الحراسة الادارية » •
٩	١٠	١٨ فبراير ١٩٨٢	استئناف « اعتبار الاستئناف كأن لم يكن » • تجزئة • شفعه •
١٠	١١	٢٣ فبراير ١٩٨٢	احوال شخصية • استئناف • قانون •

## فهرس الاحكام

رقم الحكم	رقم الصفحة	تاريخ الحكم	البيان
١١	١٢	٢٣ فبراير ١٩٨٢	١ — دعوى « أسماء الخصوم » حكم « الطعن في الحكم » . ٢ — اعلان . حكم « الطعن في الحكم » وميعاد الطعن . « الخصوم في الطعن » . ٣ — نيابة عامة . ٤ — اثبات « حجية الورقة الرسمية » .
١٢	١٢	٢٥ فبراير ١٩٨٢	مسئولية « المسؤولية التقصيرية » . « المسؤولية العقدية » . تعويض .
١٣	١٣	٤ مارس ١٩٨٢	١ — تقادم « تقادم مكسب » . محكمة الموضوع . ٢ — اثبات . خبرة . ٣ — نقض . التماس اعادة النظر . دعوى « الطلبات في الدعوى » . نقض .
١٤	١٤	٨ مارس ١٩٨٢	١ — نقض « أثر النقض » . دعوى « تعجيل الدعوى » . ٢ — نقض « أسباب الطعن » .
١٥	١٤	٨ مارس ١٩٨٢	١ — اثبات « ترجمة المستندات » . ٢ — نقل بحرى . بيع « البيع فوب » . ٣ — بنوك « خطاب الضمان » .
١٦	١٥	١١ مارس ١٩٨٢	( ٢ ، ١ ) بيع . شفعه « تعدد المشتريين » . صورية . اثبات .
١٧	١٦	١٦ مارس ١٩٨٢	احوال شخصية « التطليق للضرر » .
١٨	١٦	١٦ مارس ١٩٨٢	( ٢ ، ١ ) احوال شخصية « لغير المسلمين » . « تغير الطائفة » « المجلس الملى » . حكم « تسبيب الحكم » .
١٩	١٧	١٨ مارس ١٩٨٢	١ — بيع . محكمة الموضوع . التزام « الشرط الفاسخ الصريح » . ٢ — حكم « حجية الحكم » . قوة الامر المقضى . بيع .
٢٠	١٧	٢٥ مارس ١٩٨٢	١ — تقادم . ٢ — نزع الملكية للمنفعة العامة . تقادم . حق « حق الانتفاع » .
٢١	١٨	اول ابريل ١٩٨٢	حق « اساءة استعمال الحق » . دعوى « الدفاع في الدعوى » . مسؤولية .



## فهرس الاحكام

رقم الحكم	رقم الصفحة	تاريخ الحكم	البيان
٢٢	١٨	٨ ابريل ١٩٨٢	تأمين « التأمين الاجبارى عن حوادث السيارات » تقادم « تقادم مسقط » .
٢٣	١٩	٨ ابريل ١٩٨٢	١ — تعليم . ٢ — تعليم . ايجار .
٢٤	٢٠	١٣ ابريل ١٩٨٢	١ — احوال شخصية . نقض . ٢ — احوال شخصية « ولاية على المال » نيابة عامة . حسية . ٣ ، ٤ — احوال شخصية « ولاية على المال » . اهلية « عوارض الاهلية » .
٢٥	٢١	١٥ ابريل ١٩٨٢	حكم « حجية الحكم » . دعوى .
٢٦	٢١	٢٢ ابريل ١٩٨٢	١ ، ٣ — ايجار . نزع الملكية للمنفعة العامة . عقد . ٤ — نقض « اسباب الطعن . السبب المتعلق بالواقع » .
٢٧	٢٢	٣ مايو ١٩٨٢	اثبات . جمارك « النقض فى البضاعة » مسئولية .
٢٨	٢٣	٦ مايو ١٩٨٢	التزام « الاشتراط لمصلحة الغير » .
٢٩	٢٣	٦ مايو ١٩٨٢	١ — تقادم « تقادم مسقط » . حيازة « الحائز سىء النية » . التزام . ريع . ٢ — تنفيذ « تنفيذ الاحكام » . « مسئولية طالب التنفيذ » . « الحائز سىء النية » . ٣ — نقض « اثر نقض الحكم » . استئناف « سلطة محكمة الاحالة » .
٣٠	٢٤	١٣ مايو ١٩٨٢	١ — دعوى « الدفاع فى الدعوى » . حكم . « اصدار الحكم » . ٢ — اثبات « اليمين » . اوراق تجارية . تقادم . ٣ — اثبات « التحقيق » . ٤ — دعوى « الدفاع فى الدعوى » . حكم « اصدار الحكم » .
٣١	٢٥	١٨ مايو ١٩٨٢	١ — احوال شخصية « التطلاق » . خبرة . ٢ — احوال شخصية « التطلاق » . محكمة الموضوع .

## فهرس الاحكام

رقم الحكم	رقم الصفحة	تاريخ الحكم	البيان
٣٢	٢٥	١٨ مايو ١٩٨٢	نقض « الاحكام غير الجائز الطعن فيها » .
٣٣	٢٦	١٨ مايو ١٩٨٢	احوال شخصية . اثبات « النسب » .
٣٤	٢٦	٢٠ مايو ١٩٨٢	بيع . قضاة . محاماة . بطلان . محكمة الموضوع .
٣٥	٢٦	٢٤ مايو ١٩٨٢	١ — نقل بحرى « سند الشحن . اطرافه » . مسئولية « مسئولية الناقل » .
			التزام . فوائد . تعويض .
٣٦	٢٧	٢٤ مايو ١٩٨٢	عقد « عطل النقل البرى » . نقل . « مسئولية الناقل البرى » .
٣٧	٢٧	٢٤ مايو ١٩٨٢	( ١ ، ٢ ) قانون بحرى « السفينة » . حجز . تأمينات عينية « رهن » بيع .
٣٨	٢٨	٢٧ مايو ١٩٨٢	دعوى « انعقاد الخصومة » . استئناف . بطلان .
٣٩	٢٩	٢٧ مايو ١٩٨٢	وقف « تدخل النيابة » . دعوى . حيازة . نيابة عامة .
٤٠	٢٩	٨ يونيه ١٩٨٢	احوال شخصية « ولاية على المال » . دعوى « دعوى عزل القيم » . نقض .
٤١	٣٠	١٠ يونيه ١٩٨٢	١ — مسئولية « مسئولية تقصيرية » . ٢ — عمل « عقد العمل » . مقالة . عقد .
٤٢	٣٠	١٥ يونيه ١٩٨٢	١ — اختصاص « اختصاص نوعى » . احوال شخصية « دعوى الاحوال الشخصية » . ٢ — نقض « سبب الطعن . السبب المجهول » :
٤٣	٣٠	١٥ يونيه ١٩٨٢	١ ، ٢ استئناف « الطلب الجديد » . دعوى « الطلبات الختامية » . تنفيذ . ٣ — دعوى « تكيف الدعوى » .
٤٤	٣١	٢٤ يونيه ١٩٨٢	قضاة « رد القضاة » . طلب رد القاضى . جواز النزول عنه ولو امام محكمة ثانى درجة .
٤٥	٣١	٢٤ يونيه ١٩٨٢	١ — نقض « صحيفة الطعن » . بطلان . موطن . ٢ — شفعة . اعلان . نقض . بطلان . ٣ — شفعة . بيع .
٤٦	٣٢	٢٨ يونيه ١٩٨٢	١ — نقل بحرى . معاهدات « معاهدة بروكسل » . ٢ — مسئولية . نقل بحرى . تعويض . ٣ — حكم « تسببيه » نقض « سلطة محكمة النقض » .

---

رقم الايداع ١٩٨٢/٢٦١٠





**دار الطباعة الحديثة**  
**٦ كنيسة الارمن اول شارع الجيش**  
**تليفون : ٩٠٨٣١٨**

# الحكمة

مَجْلَدُ قَضَائِيَّةٍ شَهْرِيَّةٍ

تَصَدَّرَ مِنْ قِبَلِ الْمَحَامِلِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَأَحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ  
عَن سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يُضِلُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ  
عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ .

صدق الله العظيم

نوفمبر وديسمبر  
١٩٨٢

السنة الثمانية والستون

العددان  
التاسع والعاشر





# الحكمة

مَجْلَدُ قَضَائِيَّةٍ شَهْرِيَّةٍ

تَحْقِيقُهَا نَفَرَةُ الْحَامِي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَأَحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ  
عَن سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يُضِلُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ  
عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ .

صدق الله العظيم

نوفمبر وديسمبر  
١٩٨٢

السنة الثانية والستون

العددان  
التاسع والعاشر





# قضاء محكمة القضاة

بقيادة السيد المستشار / أحمد رفعت خفاجي نائب رئيس محكمة النقض وعضوية  
السادة المستشارين محمود طه زكي رئيس محكمة الاستئناف ومحمد طه سنجر المستشار بمحكمة  
النقض وماهر قلاده واصف بمحكمة استئناف بنى سويف .

١

جلسة ١٩٨٠/٩/٢١

حراسة . تقاض مبالغ خارج نطاق عقود  
الإيجارات أو تأجير الوحدة السكنية الواحدة الى  
أكثر من مستأجر . يتعين أن ينزل قطاعا  
ضخما من المستأجرين أو قدرا ذات اعتبار من  
الأموال يمكن أن يوصف بالجسامة ومن شأنه  
الاضرار بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي  
م ٢٤ ق لسنة ١٩٧١ . ٦٤ ق ١٥ لسنة ١٩٨٠ .

المحكمة :

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على  
الأوراق والمداولة قانونا .

من حيث أن المدعى العام الاشتراكي أصدر  
بتاريخ ١٩٧٩/٣/١١ أمرا بمنع محمد ماضي  
والسيدة زوجته وأولاده التصرف والبالغين من  
التصرف والإدارة في العقار الكائن شارع  
عبد الخالق عزوز ناصية توفيق شمس الدين  
المتفرغ من شارع الاهرام - وقد أودع طلب  
فرض الحراسة قلم كتاب هذه المحكمة وتفيد  
بسجلاتها يتأرخ ١٩٧٩/٥/٦ وبذلك فانه يكون  
مقدما في الميعاد المبين في المادة السابعة من  
القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض  
الحراسة وتأمين سلامة المدعى مما يتعين معه  
قبول الطلب شكلا .

وحيث أن واقعات الدعوى اخذا بسائر  
أوراقها والتحقيقات التي تمت فيها حاصلها أن  
المدعى العام الاشتراكي تسبب الى المدعى عليه  
أنه أتى أفعالا من شأنها الاضرار بالمصالح

الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي والمكاسب  
الاشتراكية للعمال والفلاحين حيث استغل  
الحاجة الماسة لعدد من المواطنين للسكنى  
وحصل منهم على مبالغ خارج نطاق عقود  
الإيجار بلغت ٦٠٠٠ جنيه واستند في ذلك الى  
الدلائل المستمدة مما شهد به العقيد هاني زكي  
سرور ومحمد الكبي رضوان ومحمد ابراهيم  
الدسوقي وحمدى عبد المنعم الجوهري وببسه  
أحمد محمد رمضان ولواحق محمد فهمى فقد  
شهد هؤلاء بأنهم تعاقدوا مع المدعى عليه على  
استئجار وحدات سكنية بالعقار الكائن شارع  
عبد الخالق عزوز وأن المدعى عليه تقاضى  
من كل منهم مبلغ ألف جنيه على أساس خلو  
الرجل مستغلا في ذلك حاجتهم الى السكنى  
ولما شغلوا الوحدات ، طالبوا المدعى عليه  
برد المبالغ التى حصل عليها والخارجة عن  
نطاق عقود ايجارهم فلم يستجب لذلك ، مما  
اضطرهم الى ابلاغ النيابة العامة التى قامت  
بالتحقيق وقدمت المدعى عليه الى المحكمة  
نقض غايبيا بادانته وعارض في هذا الحكم  
وقضى باعتبار المعارضة كإن لم تكن وكذلك  
الى ما ثبت من الشهادة الصادرة من نيابة  
الجيزة الكلية والمرفقة بالأوراق أن الجثة ٦١٦١  
لسنة ١٩٧٦ بولاق الدكرور قيدت ضد المدعى  
عليه بوصف تقاضيه مبالغ على أساس خلو  
الرجل في خلال عام ١٩٧٥ وقدم الى المحكمة  
نقضت محكمة أول درجة غايبيا بجلسة  
١٩٧٨/٥/٨ بحبسه شهرا مع الشغل وكفالة  
٢٠ جنيها وفي الدعوى المدنية بالزامه بـ  
يدفع الى المدعين بالحق المذنى الى كل منهم  
مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت ،  
فاستأنف وكيل المحكوم عليه هذا الحكم .

٢

جلسة ١٩٨٠/٩/٢١

تضخم الاموال . الاتجار بالسوق السوداء  
والتلاعب في قوت الشعب اختزان المواد التموينية  
وحبسها عن التداول . عن طريق شرائها من  
أصحاب الحصص . بقصد الاتجار بالسوق  
السوداء .

بقرائن الدلائل الجدية على فرض الحراسة .

الحكمة :

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على  
الاوراق والمداولة قانونا .

من حيث ان المدعى العام الاشتراكي أصدر  
بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٥ أمرا بالتحفظ على أموال  
المدعى عليه ومنعه وزوجته وأولاده القصر  
والبالغين من التصرف في أموالهم العقارية  
والمنقولة وإدارتها - ثم قدم المدعى عليه الى  
المحكمة بقرار احالة اودع قلم الكتاب بتاريخ  
١٩٧٨/٥/١٦ وطلب للاسباب الواردة فيه فرض  
الحراسة على أموال المدعى عليه طبقا للمادتين  
٢٤٢ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم  
فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب ، وبذلك  
فان الدعوى تكون قد قدمت الى المحكمة في  
النيعاد المحدد بالمادة السابعة من القانون  
رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ ومن ثم يتعين لذلك قبولها  
شكلا .

وحيث ان واقعات الدعوى اخذا بما جاء  
بسائر اوراقها والتحقيقات التي تمت فيها حاصلها  
ان المدعى العام الاشتراكي نسب الى المدعى  
عليه انه اتى افعالا من شأنها الاضرار  
بالمصالح الاقتصادية والمجتمع الاشتراكي باختزان  
كمية من المواد والحصص التموينية وحبسها  
عن التداول في السوق وذلك عن طريق شرائها  
من أصحاب الحصص وذلك بقصد الاتجار فيها  
في السوق السوداء واعادة بيعها والحصول  
على مكاسب غير مشروعة ولقد تضحيت أمواله  
نتيجة لذلك الاتجار والتلاعب بقوت الشعب ،  
كما دأب على مخالفة المواصفات القانونية في

وحيث ان الثابت بالاوراق ان المدعى عليه  
توفى الى رحمة الله بتاريخ ١٩٧١/٥/٩ وقيد  
بمكتب سجل مدني بولاق تحت رقم ٢٣٧٠ -  
وبجلسة المرافعة طلب الدفاع الحاضر عن ورثة  
المدعى عليه رفض الدعوى وقدم ضمن حافظة  
مستنداته صورة رسمية من الاعلام الشرعى  
بورثة المدعى عليه .

وحيث ان قضاء هذه المحكمة قد استقر في  
مذخر طلب فرض الحراسة بسبب تقاضي  
مبالغ خارج نطاق عقود الايجار او تأجير الوحدة  
السكنية الواحدة الى اكثر من مستأجر ، على  
ان مثل هذه الوقائع ، يتعين ان يتناول قطاعا  
ضخما من المستأجرين ، او قدرا ذا اعتبار من  
الاموال حتى يمكن ان يوصف بالجسامة ويصح  
القول بأن من شأنه الاضرار بالمصالح الاقتصادية  
للمجتمع الاشتراكي ويستطيل اليه من ثم حكم  
المادة الثانية من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١  
اما في غير هذه الاحوال حيث لا تتجاوز الوقائع  
حد المساس - بصفة مباشرة بمصالح اقتصادية  
فردية تتكفل بمواجهتها جنائيا ومدنيا - نصوص  
قانون تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر فلا  
تمتد اليها احكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ .  
لما كان ذلك وكان قوام طلب فرض الحراسة  
المائل ما جاء بالاوراق بأن المدعى عليه تقاضي  
مبلغ ٦٠٠٠ جنيه خارج نطاق عقود الايجار  
من ستة من المستأجرين هم هاني زكي سرور ،  
محمد الكبي رضوان ومحمد ابراهيم الدسوقي ،  
مجدى عبد المنعم الجوهري ، ببه احمد رمضان ،  
لواظ محمد نهى - وكانت هذه الوقائع على  
فرض ثبوتها لا ترقى الى درجة الجسامة التي  
يصدق عليها وصف المساس بالمصالح  
الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي ، فان ذلك  
ما يجرّد طلب فرض الحراسة من مقومات قيامه  
قانونا .

وحيث انه استخلاصا مما تقدم يكون طلب  
فرض الحراسة على غير أساس سليم ويتعين  
لذلك رفضه .



شأن تبعية الدقيق ابتغاء الكسب غير المشروع الامر الذي ادى الى تكرار ضبطه وتحرير عدة محاضر له .

وحيث ان هذه الوقائع اجتمعت الدلائل الجدية على توافرها مما شهد به المقدم محمد حسين الديب مفتش الشرطة بإدارة مباحث التموين بالقاهرة ، وبما ثبت من القضايا التي حكم فيها ومن اعتراف المدعى عليه وبما ثبت من مركزه المالي . فقد شهد المقدم محمد حسين الديب بأن المدعى عليه تركز نشاطه في تجمع السلع التموينية وهي الارز والمسلّى والدقيق والسكر والشاي بعد جمعها من صغار التجار بدائرة القاهرة والجيزة ويقوم ببيعها بأسعار تزيد عن أسعارها المقررة ، فضلا عن انه دأب على مخالفة المواصفات القانونية في شأن تبعية الدقيق الامر الذي ادى الى تكرار ضبطه والحكم عليه في عدة قضايا ، كما اتهم في القضية ٤٧٧ لسنة ١٩٧٦ جنح أمن الدولة اذ تمكن بطريق الاحتيال من الحصول على حمولة ٢٠ طن من الارز كانت محملة لتوصيلها للشركة المصرية لتسويق الارز بحى الخليفة بعد ان اوهم قائد السيارة بأنه مندوب الشركة . وثبت من مذكرة نيابة أمن الدولة أن المدعى عليه اتهم في القضية ١٨٧ لسنة ١٩٧٤ جنح أمن الدولة مركز امبابه والتي قيدت برقم ١٦٠١ لسنة ١٩٧٤ عسكرية مركز امبابه بوصف ( ١ ) انه لم يعرض بمحله كميات مناسبة من السلع التموينية ( ٢ ) انه توصل الى الحصول على حصص تموينية دون وجه حق وقد حكم في الدعوى بتغريمه ١٠٠ ج عن كل تهمة وتم التصديق على الحكم ولقد ثبت من أسباب هذا الحكم انه بتفتيش مخزن المتهم عثر بداخله على عدد ١١٢ جوال من الارز ، ٢٦ صفيحة مسلى - كما ثبت من القضية رقم ٧٥٧ لسنة ١٩٧٦ أمن الدولة العجوزة انه اتهم باستخراج دقيق غير مطابق للمواصفات وحكم عليه غيايبا بحبسه ستة أشهر وتغريمه مائة جنيه وتم اقرار الحكم مع وقف تنفيذ الحكم وجاء بأسبابه ان العينة غير مطابقة لارتفاع نسبة الرماد عن الحد المقرر ، كذلك ثبت من القضية رقم ١٢٤٧ لسنة ١٩٧٦

أمن الدولة العجوزة انه اتهم باستخراج دقيق القمح غير مطابق للمواصفات وحكم عليه غيايبا بحبسه ستة أشهر وتغريمه ١٠٠ ج والمصادرة وكذلك في القضية ١٣٤٨ لسنة ١٩٧٦ أمن دولة العجوزة - وهو ما يقطع انه انما فعل ذلك الا بقصد اعادة بيعه - وبما ثبت من ضبط ١١٢ جوال من الارز و ٢٦ صفيحة من المسلى في القضية رقم ١٨٧ لسنة ١٩٧٤ - وهو الذي اقر بالتحقيق بعدم وجود نشاط له في تجارة الارز - وبما ثبت من اتهامه في القضية ٤٧٧ لسنة ١٩٧٦ مركز امبابه لاشتراكه بالنصب والاحتيال مع متعهد مشال مخزن أرز الخليفة على قائد السيارة المحملة بعدد من اجولة الارز ٢٠٠ جوال لاعادة بيعه في السوق السوداء وضبط مبلغ ١٢٥٤ ج قيمة الصفقة ولقد شهد قائد السيارة حسان عبده والعتال عادل حسين على بما يؤيد هذه الواقعة بالتحقيقات وازداد العتال بان الاستيلاء تم بمقولة انه مندوب المخزن وأن المتهم ومن معه هو الذى دفع قيمة الارز واعترف المدعى عليه بأنه يمارس التجارة منذ ١٩٤٨ برأس مال قدره ٢٠٠ ج وكذلك سبق ضبطه في عدة قضايا تموينية والقضاء بادانته وسبق ضبط ١١٢ جوال من الارز و ٢٤ صفيحة من المسلى ببياراته وذلك في القضية رقم ١٨٧ لسنة ١٩٧٤ - وقرر أيضا عدم وجود نشاط له من الارز وثبت من مركزه المالي :

١ - له حصة في غفار مبنى بناحية ناهيا مركز امبابه محافظة الجيزة آل اليه بالمراث عن والده عبارة عن طابقين بالطابق الاول ٤ محلات تجارية احداها خاص بالسيدة سعاد عبد العزيز الفقى - زوجته - والثانى خاص بالمدعى عليه وشقة بالدور الثانى مقيم بها المدعى عليه هو وأسرته .

٢ - له مصنع لتعبئة الدقيق الفاخر ٦ شارع سالم سالم بالعجوزة سجل ٣٤٦/٣٤٥ .

٣ - رصيد دائن بإدارة الامناء الاستثمار بالبنك الاهلى المضرى قدره ٣٦٠ م و ٢٠٦ ج .

٤ - مبالغ ضبطه في القضية رقم ٤٧٧ لسنة ١٩٧٦ أمن دولة امبابه قدرها ١٢٥٤ ج .



المالى سالف الذكر كان راجعا الى الكسب الحرام وان مارتسآه من افعال انسا يضر بالمصالح الاقتصادية والمجتمع الاشتراكى مما يتعين معه فرض الحراسة على امواله سالف الذكر ونفقا لما جاء بأسباب هذا الحكم .

القضية رقم ٢ لسنة ٨ ق حراسات .

٥ — له سيارة رقم ٥٦٢٤ نقل جيزة ، والسيارة رقم ٤٠٤٠ نقل جيزة ماركة تيوتا ثمنها ١٤٠٠٠ ج باسمه شخصيا والسيارة رقم ٢٢٧٤ ملاكى جيزة ( مرسيدس ) ٢٠٠ بتزين .

٦ — المنقولات وهى منقولات منزل المدعى عليه وقدرت بمبلغ ٦٦٥ ج .

وحيث أن الثابت بالتحقيقات أن الزوجة تاجرة ولها محل تجارة مستقلة فيها من زوجها المدعى عليه .

وحيث أنه عن البندين الاول والسادس لمركزه المالى فالمنقولات الخاصة بالسكن فانها تعتبر ملكا للزوجة ، اذ هى بحسب الاصل من متعلقاتها وانها دخلت بها منزل الزوجية ، ولم يتم دليل من الاوراق يدحض تلك القرينة على انها ملك للمدعى عليه أو أنه مصدر ثمنها أو اشتراها من ماله الخاص اثناء قيام الزوجية ومن ثم ترى المحكمة انها مملوكة للزوجة ولا تشملها الحراسة وكذلك الحال بالنسبة لمحل تجارتها وسيارتها فضلا من أن المدعى المشترك لم يطلب ذلك وما جاء بمركزه المالى عن وجود مبالغ للأولاد طالما أنه لم يثبت أن مصدر هذا المال هو المدعى عليه ولجواز أن يكون من الزوجة التاجرة وكذلك لا محل لشمول محل تجارة المدعى عليه للحراسة اذ الثابت من التحقيقات أنه مؤجر لعلى عبد الواحد من ١٩٧٨/٢/٢٣ والذى قدم الى لجنة الجرد سجل تجارته وهو رقم ٤٣٩٠٧ وكذلك الحال بالنسبة لحصته في العقار لانه موروث له عن والده .

وحيث أن ما أثاره المدعى عليه من أن مصدر الثروة هي أرضه الموروثة عن والده فانه دفاع عار عن الدليل مردود ما سبق بيانه من دلائل جدية .

وحيث أنه لما كان ذلك فانه يكون قد توافرت الدلائل الجدية على أن تضم اموال المدعى عليه الواردة في البنود ٢ و ٣ و ٤ و ٥ لمركزه

### ٣ -

جلسة ١٩٨٠/١١/٢

الدفع موقف السير بالدعوى حتى يفصل في الدعوى الجنائية . غير جائز المادتان ٢ و ٣ ق ٢٤ لسنة ١٩٧١ .

الدفع بسقوط الحق في اقامة الدعوى بمضى اكثر من خمس سنوات على صدور قرار فرض التحفظ على اموال المدعى عليهم . رفضه . لاسند له من القانون .

شراء عدد من السيارات . دخولها البلاد تحت نظام الانراج المؤقت . متعهدين بسداد الرسوم الجمركية . نزع اللوحات الجمركية وطمس الارقام الاصلية . اعادة دمجها بارقام محلية . اصطناع مستندات مزورة . الحصول على تراخيص من اقسام المرور بسير السيارات — التهرب من الرسوم الجمركية .

اضرار بالمصالح الاقتصادية . موجب للحراسة

الحكمة :

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الاوراق والمداولات قانونا .

وحيث ان واقعات الدعوى — اخذا بما جاء بسائر اوراقها والتحقيقات التى تمت فيها — جاملها ان المدعى العام الاشتراكى نسب الى

للمرور ، كما تبين من فحص السيارتين فنياً انه قد تم طمس الارقسام الثابتة على بعض اجزائها الداخلية ودفعها بأرقام جديدة محلية يختلف بنطها عن بنط اقسام المرور ، كما تبين ان تلك الارقام الجديدة المستحدثة قد اثبتت بمعدى بيع مزورين منسوب صدورهما من لجنة المبيعات الحكومية الى وليم بطرس توفيق بالنسبة للسيارة الاولى والى محمد خليل ابو الذهب بالنسبة للسيارة الثانية ، واثبتت ايضا بمعدى بيع السيارتين المصدق عليهما بالشهر العقاري والتي تم بموجبها بيع السيارة الاولى الى أحمد ابراهيم هاشم ثم الى المدعى عليه الثالث ، وبيع السيارة الثانية الى محمد عبد العظيم عبد الصمد .

واتضح بعد ذلك من التحريات ان أساء وليم بطرس توفيق وأحمد ابراهيم هاشم ومحمد خليل ابو الذهب لائسخاص وهميين وأن البطاقات العائلية المنسوبة اليهم والثابت أرقامها بالمستندات المذكورة لا تخصهم . وأسفرت التحريات عن وجود عصابة مكونة من المدعى عليهم الثلاثة دأبت على شراء السيارات التي دخلت البلاد تحت نظام الامراج المؤقت والحصول من اقسام المرور على ترخيص بتسييرها بعد طمس ارقامها الاصلية وبيعها بأرقام جديدة واصطفاة بمستندات ملكية مزورة بالأرقام الجديدة ، وان المدعى عليه الثاني هو الذى قام بتقديم المستندات المزورة الى اقسام مرور القاهرة نظرا لسلته الوثيقة برجال المرور اذ كان يعمل شرطيا بالمباحث العامة .

وشهد فتى عبد المنعم الاترى مدير عام المبيعات بوزارة الخزانة بأنه باطلاعه على عقود البيع بالمزاد المرفقة بملفات السيارات المشار اليها في اقواله وهى العقود التى تم بموجبها الترخيص بتسيير هذه السيارات فتبين له انها وان كانت على غرار العقود الصحيحة الا انها مزورة بطريق الاصطفاة الكامل لكافة بياناتها ، كما أنه لم يتم اجراء أى بيع بالمزاد العلنى للسيارات فى التسوارىخ الثابتة بتلك العقود ، واضاف أن ادارة المرور المركزية عرضت عليه بعض عقود اتضح له انها مزورة بتففس الاسلوب .

المدعى عليهم الثلاثة انهم خلال الفترة من سنة ١٩٧٠ الى سنة ١٩٧٣ بمخافضة القاهرة : اتسوا أفعالا من شأنها الاضرار بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكى على النحو الموضح بتحقيقات الجناية رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٣ اموال عامة عليا والتحقيقات التى اجراها مكتب المدعى العام الاشتراكى برقم ١١ لسنة ١٩٧٣ وذلك بأن اشترى عددا من السيارات التى دخلت البلاد تحت نظام الامراج المؤقت من حائزيها الاصليين متعهدين بسداد الرسوم الجمركية المستحقة عليها ثم قاموا بنزع اللوحات الجمركية المثبتة عليها وطمس الارقام الاصلية الثابتة على بعض اجزائها الداخلية واعادة دمجها بأرقام محلية ثم اصطنعوا مستندات ملكية مزورة بأرقامها الجديدة المستحدثة واستطاعوا بموجب هذه المستندات المزورة الحصول على تراخيص من اقسام المرور بتسيير هذه السيارات بأرقام محلية ثم تصرفوا فيها بالبيع - لمواطنى حسنى النية وتمكنوا بهذه الوسيلة من التهرب من سداد الرسوم الجمركية المستحقة مما اضاع على خزانة الدولة حوالى ٦٦٢٢٧٩٢٠ جنيها .

وحيث ان هذه الوقائع اجتمعت الدلائل الجدية على توافرها مما شهد به كل من المقدم حسن حسنى عبد الحميد عياد والمقدم عبد الفتاح على عبد السميع وفتى عبد المنعم الاترى والمقدم مصام الدين على ثابت وتوفيق بسالى مقار والمقدم محمود محمد النعناعى وبما شرره المجنى عليهم فى تحقيقات الجناية رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٣ اقوال عامة عليا وتحقيقات جهاز المدعى العام الاشتراكى ، وما ثبت من التحقيقات فى شأن اقوال المدعى عليهم الثلاثة والاتهام المسند اليهم فيها ، وبما ثبت من عناصر الذمة المالية لهؤلاء المدعى عليهم . فقد شهد المقدمان حسن حسنى عبد الحميد عياد وعبد الفتاح على عبد السميع بأنه اتضح لهما من مراجعة ملفى السيارتين رقمى ٩٥٩٩ ، ٢٧١٨ ملاكى القاهرة - بعد أن تم الترخيص بتسييرها من قسم مرور الفيوم تحت رقمى ٦٠ ، ٧٦ رقمى الفيوم - أن مستندات ملكيتها مزورة وليس لها أصل فى سجلات الادارة المركزية



لها مصلحة الجمارك اللوحين رقمي ٢٣١٦ ، ١٨٨١ جمر ك اسكندرية ، وأتته سم الترخيص بتسييرها لأول مرة بإدارة مرور القاهرة بموجب مستندات مزورة منسوب صدورها من لجنة المبيعات الحكومية - كما أسفر تفتيش محل المدعى عليه الثاني العشور على مجموعة من الحروف والارقام العربية والافرنجية داخل حجرة مغلقة بالمحل ، وتبين من فحصها فنيا أنها تستعمل في دمج الاجزاء الداخلية للسيارات المهرمة من الجمارك أو المسروقة بعد طمس ارقامها الاصلية .

وثبت من تقرير ابحاث التزييف والتزوير المودع في قضية الجناية رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٣ اموال عامة عليا ان خط المدعى عليه الاول يتفق مع الخط الذي حررت بعض مستندات الملكية ومرفقاتها الخاصة ببعض السيارات المضبوطة وان خط كل من المدعى عليهما الثاني والثالث يتفق مع الخط الذي حررت به بعض مستندات الملكية ومرفقاتها الخاصة ببعض السيارات الاخرى المضبوطة ، كما ثبت ان بصمات الاختتام الحكومية المثبتة بتلك المستندات وكذا عقود البيع المنسوبة الى لجنة المبيعات الحكومية كلها غير صحيحة .

وقرر فتحى محمد الخريبي وعبد السلام محمد محمود سليم وعوض جرجس اسكندر وآخرين في التحقيقات انهم اشترى السيارات التي ضبطت في حيازتهم من محل المدعى عليه الاول بناحية شبرا الخيمة وسددوا اثمانها له وتسلموا منه هذه - السيارات ومستنداتهما وان المدعى عليه الثالث يعمل في المحل المذكور وكان يتولى التفاوض معهم او مباشرة بعض اجراءات البيع احيانا ، كما قرر زكى داود مسعود انه اشترى السيارة رقم ٧٦ رميس الفيوم من المدعى عليه الثاني وانه تسلم منه تلك السيارة ومستنداتها بعد ان سدد له ثمنها .

وقرر كل من محمد فؤاد فهمى وسالم عمر سالم الشحرى ومحمد زاهر حسن الاتياني في التحقيقات انهم باعوا السيارات التي تحمل حاليا

وشهد المقدم عصام الدين على ثابت بأنه رأس لجنة فحص السيارات المضبوطة ومستنداتها وقد تبين لها ان الارقام الثابتة على محركات بعض السيارات وشاسيهاها قد طمست ودمغت بأرقام جديدة وان مستندات ملكيتها التي قدمت الى ادارة مرور - القاهرة كانت مصطنعة وقد نسبت زورا الى لجنة المبيعات الحكومية .

وشهد توفيق بسالى مقار مدير ادارة السيارات بجمرك الاسكندرية بأنه رأس لجنة لفحص السيارات التي تم التحفظ عليها وتبين ان هذه السيارات دخلت البلاد تحت نظام الامراج المؤقت دون سداد الرسوم الجمركية وسبق اخطار ادارة المرور المركزية عن هذه السيارات وعن ارقامها الجمركية لضبطها بعد انتهاء مدة الامراج المؤقت ، الا ان طرعا غير مشروعة اتبعت بشأن تلك السيارات للتهريب من الرسوم الجمركية انتهت بنزع لوحاتها الجمركية واستصدار تراخيص بتسييرها بلوحات تحمل ارقاما محلية ، وبذلك اختفت معالمها الاصلية وتعذر ضبطها .

وشهد المقدم محمود محمود النعناعى رئيس قسم مرور كفر الشيخ بأنه قام بفحص الخطابين المنسوب صدورهما من قسم مرور كفر الشيخ والمرافقين بملف السيارات رقمي ٧٣ ٤ ٨٢ رميس الفيوم فتبين له انها وان كانا على غرار المكاتبات الصحيحة التي تصدر من القسم ، الا انها مصطنعان ولم يصدرا منه ذلك ان الخط المحرر بل كل منهما والتوقيعات الثابتة عليهما ليست لاحد من موظفي القسم ، كما ان بصمة الختم الثابتة عليهما ليست هي البصمة للختم المستعمل في قسم مرور كفر الشيخ ، فضلا عن ان البيانات المدونة بالدفتى الرسمى المقرر لا تخص السيارات المشار اليهما .

واسفر تفتيش محل المدعى عليه الاول عن ضبط السيارات رقمي ٤٤٦ رميس غربية و ٩٦٢٩ ملاكى القاهرة اللتين اتضح انهما دخلتا البلاد تحت نظام الامراج المؤقت وصرفت



وثبت من الاطلاع على قضية الجناية رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٣ أمن دولة عليا ان النيابة العامة اسندت الى المدعى عليهم الثلاثة ارتكاب جرائم التزوير في محررات رسمية وتقليد الاختصاص الحكومية والاشتراك مع موظف عمومي حسن النية في ارتكاب تزوير في محررات رسمية واستعمال المحررات سلفة الذكر بتقديمها الى ادارة مرور القاهرة ، كما اسندت اليهم تهريب السيارات الميينة بالتحقيقات من الرسوم والضرائب الجمركية المستحقة عليها .

وثبت من بيان عناصر الذمة المالية للمدعى عليهم المؤرخ ١٤/١٠/١٩٨٠ ان المدعى عليه الاول يمتلك .....

وحيث ان الحاضر عن المدعى عليه الاول طلب وقف السير في هذه الدعوى حتى يفصل في الدعوى الجنائية المقامة عنها قضية الجناية رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٣ اموال عامة عليا ، كما دفع بسقوط الحق في اقامة الدعوى الماثلة بنقض اكثر من خمس سنوات على قرار فرض التحفظ على اموال المدعى عليه ثم طلب احتياطيا القضاء برفض الدعوى قبله .

وحيث انه عن طلب وقف هذه الدعوى حتى يفصل في الدعوى الجنائية ، فانه مردود بان لا تلازم بين دعوى الحراسة والدعوى الجنائية فلكل نطاقه الذي يتحرك فيه ، فالحراسة على المال طبقا للاحوال المنصوص عليها في المادتين ٢ ، ٣ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب ، لا تعلق لها - كتعبير مؤقت - بالدعوى الجنائية - وان كانت مقامة عن ذات الاعمال التي يقوم عليها طلب فرض الحراسة ، وقد واجه المشرع هذه الجالبة بما نص عليه في المادة ٥٨ من قانون حماية القيم من العيب رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ من انه « اذا صدر حكم بات بالادانة من محكمة القيم وتلاه صدور حكم بات بالبراءة من المحكمة الجنائية المختصة في ذات الفعل لعدم الصحة او لعدم الجنائية جاز

ارقام ٨١٥٢٥ ملاكى القاهرة و ٢٤٥٣ ، ٥١٠٥٨ ، اجرة جيزة - والتي انخلوها البلاد تحت نظام الانراج المؤقت - الى المدعى عليه الاول محمد ابراهيم خليل الشلقاني بعد ان تعهد في الجباية بسداد الرسوم الجمركية المستحقة على هذه السيارات .

وقرر محمد محمود مصطفى عمر في التحقيقات انه والمدعى عليه الثالث محمد عبد المجيد سيد احمد كانا يعملان لدى المدعى عليه الاول وكان المدعى عليهم الثلاثة يشترون السيارات التي تحمل ارقاما جمركية ثم يقومون ببيعها بعد رفع لوحاتها الجمركية واستصدار تراخيص بتسييرها من ادارة مرور القاهرة بارقام محلية ، وقد تحصل منه المدعى عليه الاول على توكيل يبيح له حق بيع وشراء السيارات باسمه ، وتقدم صورة من هذا التوكيل ارفقت بالتحقيقات .

واعترف المدعى عليه الاول في التحقيقات بانه اشترى السيارات ارقام ٦٠ ، ٧٣ ، ٨٢ رميس الفيوم و ٦٤٤١٨ ، ٧١٩٦٤ ، ٢٤٩٨٥ ملاكى القاهرة من شخص يدعى على محمد محمد الصغير تاجر سيارات بملوى وان الاخير قدم له توكيلات رسمية من اصحاب هذه السيارات ، وبعد تحرير عقود البيع الابتدائي استنادا الى هذه التوكيلات قام بعرض تلك السيارات بمحلة بناحية شبرا الخيمة حيث باعها لملاكها الحاليين ، واما باقى السيارات التي قرر حائزوها الحاليون بشرائها منه فقد كان مجرد وسيط في بيعها ، وابدى استعداده لسداد الرسوم الجمركية المستحقة على السيارات المضبوطة . وقد دلت التحريات على ان محمد الصغير شخص وهمي لا وجود له .

واعترف المدعى عليهما الثاني في التحقيقات ببيعها بعض السيارات المضبوطة ووعدا بسداد الرسوم الجمركية المستحقة عليهما حتى يتمكن المشترين خسنى النية من استلام سياراتهم .

٤

جلسة ١٩٨٠/١٠/١٥

جرائم • التخابر مع دولة اجنبية هي اسرائيل  
للقيام باعمال عدائية • معلومات اضررت بمركز  
مصر الحربى والسياسى والدبلوماسى والاقتصادى  
افشاء • الاسرار الخاصة بالدفاع عن البلاد •  
نقل اخبار عن الاسلحة والنفاتر والمهمات الخاصة  
بالقوات المسلحة • تسليم تلك الدولة رسوما  
وخرائط خاصة بالمصالح الحكومية •

دلائل جلية على افعال من شأنها الاضرار بامن  
البلاد من الخارج والداخل وارتكابه هذه الجرائم  
الهدامة لامن المجتمع • فرض الحراسة على  
امواله واموال أسرته •

#### المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على  
الاوراق والمداولة قانونا •

من حيث ان المدعى العام الاشتراكى اصندر  
بتاريخ ١٩٧٩/٤/٣ امرا بمنع المدعى عليه وزوجته  
وأولاده البالغين والقصر من التصرف في اموالهم  
العقارية والمنقولة وادارتها — ثم قدم المدعى عليه  
الى المحكمة بقرار احالة اودع قلم كتاب المحكمة  
بتاريخ ١٩٧٩/٥/٨ ، كما اودع قائمة بملخص  
الدلائل التى قامت ضد المدعى عليه ، وطلب  
للاسباب الواردة بقرار الاحالة فرض الحراسة  
على اموال المدعى عليه طبقا لنص المادة الثانية  
من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض  
الحراسة وتأمين سلامة الشعب على ان تشمل  
هذه الحراسة اموال زوجته وأولاده البالغين  
والقصر طبقا لنص الفقرة الثالثة من المادة ١٨ من  
القانون سالف الذكر ، وبذلك تكون الدعوى قد  
قدمت الى المحكمة فى الميعاد المحدد بالمادة السابعة  
من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ ومن ثم يتعين  
لذلك قبولها شكلا •

للمحكوم عليه التظلم من الحكم الى رئيس الجمهورية  
للنظر فى العفو عن التدبير المحكوم به « ، ومن  
قبل صدور هذا القانون فقد افصح المشرع عن عدم  
التلازم بين اجراءات فرض الحراسة واجراءات  
الدعوى الجنائية بما نص عليه فى المادة ٢٤ من  
القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ من انه : « لا تحول  
اجراءات فرض الحراسة بمقتضى احكام هذا  
القانون دون السير فى اجراءات الدعوى الجنائية  
وتوقيع العقوبات التى يقضى بها القانون » ، لما كان  
ذلك فان طلب وقف هذه الدعوى حتى يفصل  
فى الدعوى الجنائية يكون على غير اساس من  
القانون خليقا باطراحه •

وحيث انه عن الدفع بسقوط الحق فى اقامة  
الدعوى بمضى أكثر من خمس سنوات على صدور  
قرار فرض التحفظ على اموال المدعى عليهم ، فانه  
دفع ظاهر الفساد اذ لا يساذه نص فى القانون  
رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة  
وتأمين سلامة الشعب والذى لم يتضمن فى هذا  
الشأن سوى النص فى المادة ٢٢ منه على انقضاء  
الحراسة فى جميع الاحوال بانقضاء خمس سنوات  
على تاريخ صدور الحكم بفرضها ، وليس هناك  
من بين نصوص ذلك القانون ثمة نص مماثل فى  
شأن القرار الذى يصدره المدعى العام الاشتراكى  
بمقتضى المادة ٧ منه بمنع الشخص من التصرف  
فى الاموال وادارتها ، ومن ثم يكون هذا الدفع  
فى غير محله خليقا بالالتفات عنه •

وحيث انه بالبناء على جماع ما تقدم فانه  
يكون قد توافرت الدلائل الجدية على ان المدعى  
عليهم الثلاثة قد اتوا افعالا من شأنها الاضرار  
بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكى ، مما  
يتعين معه فرض الحراسة — عملا بالمادة ٢ من  
القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ — على اموالهم  
سابقة الذكر •

ومن حيث ان واقعت الدعوى اخذا بها جاء



التحقيقات المشار إليها أن المدعى عليه اشترى من حصيلة تلك المبالغ أموالاً عقارية ومنقولة باسمه وباسم زوجته وأولاده . وقد قضت المحكمة العسكرية العليا بتاريخ ١٠/١١/١٩٧٩ حضورياً بمعاقبة المدعى عليه بالاشتغال الشاقة المؤبد وبغرامة قدرها خمسة آلاف جنيه — وبمصادرة المضبوطات ، وقد تم التصديق على الحكم مع تخفيف عقوبة الاشتغال الشاقة المؤبد إلى الاشتغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاماً .

وثبت من بيان المركز المالي المرفق بالأوراق أن المدعى عليه وأسرتة يملكون .....

ومن حيث أنه عن الأموال المبينة بالبند سابعاً ، فالمنقولات الخاصة بالمسكن تعتبر ملكاً للزوجة إذ هي بحسب الأصل من متعلقاتها وأنها دخلت بها منزل الزوجية ، ولم يقدّم دليل من الأوراق يدحض تلك القرينة وعلى أنها ملك للمدعى عليه أو أنه مصدر ثمنها أو اشتراها من ماله الخاص أثناء قيام الزوجية ، ومن ثم ترى المحكمة أنها مملوكة للزوجة ولا تشملها الحراسة .

ومن حيث أن الحاضر مع المدعى عليه دافع الدعوى بأنه ليست هناك خطورة من المدعى عليه لأنه نزيل الليمان ومسلوب الحرية ، وأن أمواله وأسرتة متحصلة من كسب شريف لأن المدعى عليه منذ تخرجه من معهد التربية الرياضية سنة ١٩٤٩ وهو يعمل بالتدريس بهذا المعهد كما عمل في عدة جهات أخرى بمصر إلى أن أرسل سنة ١٩٥٨ في بعثة رسمية إلى ألمانيا الاتحادية وعاد منها سنة ١٩٦١ حيث شارك في إنشاء معهد العلاج الطبيعي بمصر ، وفي سنة ١٩٦٢ حصل على منحة دراسية للولايات المتحدة الأمريكية واستمر فيها حتى سنة ١٩٦٥ حيث عاد إلى مصر ورقى إلى درجة أستاذ مساعد بالمعهد العالي للعلاج الطبيعي بجامعة القاهرة ، كما عمل أستاذاً للدراسات العليا بمعاهد التربية وأستاذاً لمادة الإصابات في هذه الكلية وأصبح رئيس عام الاتحاد المصري للعلاج الطبيعي وخبر مصر في المؤتمرات العلمية للعلاج الطبيعي ومن ثم تعددت الوظائف

بسنائر أوراقها والتحقيقات التي تمت فيها — حاصلها أن المدعى العام الاشتراكي نسب إلى المدعى عليه أنه منذ منتصف عام ١٩٧٢ وحتى ١٨/٣/١٩٧٩ بجمهورية مصر العربية : أتى أفعالا من شأنها الإضرار بأمن البلاد من الداخل والخارج وذلك بارتكابه الجرائم المنسوبة إليه في القضية رقم ٤ لسنة ١٩٧٩ أمن دولة عسكرية .

ومن حيث أن هذه الوقائع اجتمعت الدلائل الجدية على توافرها مما ثبت من تحقيقات القضية رقم ٣١٨ لسنة ١٩٧٩ حصر تحقيق أمن دولة عليا التي قيدت برقم ٤ لسنة ١٩٧٩ جنابات أمن دولة عسكرية عليا وما تضمنته من اعترافات تفصيلية للمدعى عليه بارتكابه الجرائم المسندة إليه وما ثبت من الحكم الصادر في تلك القضية بإدانة المدعى عليه ، وبما ثبت من مركزه المالي . فقد ثبت من الاطلاع على تحقيقات الجناية رقم ٤ لسنة ١٩٧٩ أمن دولة عسكرية عليا أن المدعى عليه الأول ارتكب جريمة التخابر مع دولة أجنبية هي إسرائيل للقيام بأعمال عداوية ضد جمهورية مصر العربية بأن أمدّها بمعلومات لمعاونتها في عملياتها الحربية للإضرار بالعمليات الحربية لمصر ، وكان من شأن هذه المعلومات الإضرار بمركز مصر الحربي والسياسي والدبلوماسي والاقتصادي فضلاً عن أنه أفشى عمداً لهذه الدولة الأجنبية الأسرار الخاصة بالدفاع عن البلاد المصرية بأن نقل أخباراً عن الأسلحة والذخائر والمهمات الخاصة بالقوات المسلحة ، كما قام بتسليم تلك الدولة رسوماً وخرائط خاصة بالمصالح الحكومية على خلاف . الحظر الصادر من السلطة المختصة وكان ذلك في زمن الحرب . وقد اعترف المدعى عليه تفصيلاً في تلك التحقيقات بارتكابه كافة الجرائم المسندة إليه ، كما أقر بأنه كان يتقاضى من مندوبي الدولة الأجنبية التي كان يتخابر معها أجراً شهرياً قدره مائتان دولار بالإضافة إلى مبلغ سبعمائة دولار قيمة نفقة سفر ذهاباً وعودة من القاهرة إلى البلد الأجنبية التي يتقابل معهم فيها ومبلغ مائة دولار مصروف جيب فضلاً عن مبلغ عشرين دولار عن كل يوم يقضيه في مهمة بالخارج ، وثبت من



مسكن الزوجية ، وكذا بعد استئزال كافسة  
للخصوم المحفنة — مبلغ ٢٢٠٠٥٩٢٤٨١ جنيها  
الامر الذى يكون معه دفاع المدعى عليه بهذا  
الصدد غير سيدد خليقا من ثم باطراحه .

ومن حيث انه ترقيا على ما تقدم ، فانه تكون  
قد قامت الدلائل الجدية على ان المدعى عليه  
على خليل العطفى قد اتى افعالا من شأنها الاضرار  
بالمن البلاد من الخارج والداخل ، وارتكابه لهذه  
الجرائم الهدامة لامن المجتمع وقيمة يستتبع ان يعرا  
خطره بوضع ماله تحت رقابة المجتمع وإدارته  
وحماية للمجتمع من انحرافاته ، مما يتعين معه  
فرض الحراسة على أمواله وأموال أسرته سالفه  
الذكر وفقا لما جاء بأسباب هذا الحكم وعملا بما  
نصت عليه المادة ٢ والفقرة الثالثة من المادة ١٨  
من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ .

القضية رقم ٧ السنة ٩ ق حراسات .

٥

جلسة ١٩٨١/١٠/٢٥

عدم اختصاص لمحكمة القيم فى الطعون المحال  
اليها من محكمة النقض ما دام قد رفعت عن احكام  
صادرة مثل العمل بالقانون الجديد . الاختصاص  
فيها يبقى لمحكمة النقض المادة السادسة قى ١٤١  
لسنة ١٩٨١ . القانون ١٤١ لسنة ١٩٨١ .

المحكمة .

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع المرافعة  
وبعد مداولة .

وحيث ان الوقائع ، على ما يبين من الاوراق ،  
تتحصل فى انه استنادا الى المادة السادسة من  
القانون ١٤١ سنة ١٩٨١ بتصفيه الاوضاع  
الناشئة عن فرض الحراسة احوال السيد المستشار  
رئيس محكمة النقض الى هذه المحكمة الطعن

المراكز التى شغلها الى ان اختير فى بداية سنة  
١٩٧١ عميدا للمعهد العالى للعلاج الطبيعى بكلية  
الطب بجامعة القاهرة .

ومن حيث ان ما اثاره الدفاع عن المدعى عليه  
ليست له خطورة لانه مسجون ومسلوب الحرية  
وليست هناك مبررات جدية تستوجب فرض  
الحراسة على أمواله ، فمردود بان الحراسة على  
المال جزاء يقضى به على الشخص متى تبين  
للمحكمة خطره ، وهو ما يقتضى درؤه بتجريده من  
اهم اسلحته وهو هذا المال لتحسين المجتمع من  
شروبه وعدوانه على قيمه ، وهذا الخطر هو  
وصف لحالة لا تتأثر بوجوده داخل الليمان او  
خارجة فلا شىء من هذا يمكن ان ينشئ عنه تلك  
الصفة المتصلة بشخصه والمكونة لطبعه والتسى  
تعكس شروبه دائما وان طال الاجل وتقدم العهد .

ومن حيث انه عما جاء بدفاع المدعى عليه من ان  
مصدر أمواله هو العمل المشروع الذى كان يؤديه  
وزوجته فى عدة جهات ، فمردود بأنه فضلا عما  
ثبت من تحقيقات الجناية رقم ٤ لسنة ١٩٧٩ امن  
دولة عسكرية عليا ، المرفقة بالاوراق من ان المدعى  
عليه تقاضى من عملاء الدولة الاجنبية التى تخالبر  
معها ضد وطنه مبالغ وفيرة على مدى سبع سنوات  
قدرت بما قيمته مائتى دولار شهريا بالاضافه  
الى سبعمائة دولار قيمة تذكرة السفر ذهابا وعودة  
من القاهرة الى البلد الاجنبية التى كان يتقابل  
معهم فيها ومائة دولار مصروف جيب وعشرين  
دولار عن كل يوم يقضيه فى مهمته بالخارج ، وأنه  
اشترى من حصيلة المبالغ سالفه الذكر أمـوالا  
عقارية ومنقوله باسمه وباسم زوجته وولديه ،  
فضلا عن ذلك فانه — ومهما يكن من أمر فى شأن  
مدى صحة ما ساقه المدعى عليه فى دفاعه بشأن  
الانشطة المشروعة التى مارسها وزوجته فأثرت  
عليهما دخلا كان هو مصدر تلك الاموال — فلان  
المحكمة ، بعد استعراضها لدفاع المدعى عليه  
بهذا الشأن ومطالعة المستندات التى تقدم بها  
تأييد له ، ترى انه ليس من المقبول عقلا ان يؤدى  
دخله وزوجته من كل تلك الانشطة الى ان يقتنيا  
ولديهما ممتلكات بلغت بعد استئزال قيمة منقولات

المرافق رقم ١٧٥٦ لسنة ٥٠ ق بدعوى أنها  
صاحبة الاختصاص بنظره.

وحيث أن المادة السادسة من القانون ١٤١ لسنة ١٩٨١ تنص على أن « تختص محكمة القيم المنصوص عنها في قانون حماية القيم من العيب الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ دون غيرها بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الأموال وقيمة التعويضات المنصوص عليها في المادة السابعة ، وكذلك المنازعات الأخرى المتعلقة بالحراسات التي فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب أو المترتبة عليها ، وتحال إليها جميع المنازعات المطروحة على المحاكم الأخرى بجميع درجاتها وذلك بقرار من رئيس المحكمة ما لم يكن قد قفل فيها باب المرافعة قبل العمل بأحكام هذا القانون . ولا تقبل الدعاوى المتعلقة بالحقوق الناشئة عن الحراسات التي فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ المشار إليه أو المترتبة عنها ، ما لم ترفع الدعوى بشأنها في خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون — واذ يبين من هذا النص أن المشرع اشترط لأحالة الدعاوى المطروحة على درجات المحاكم بشأن منازعات فرض الحراسة ، أن يكون باب المرافعة فيها لم يكن قد قفل قبيل العمل بالقانون الجديد ، فإن مؤدى ذلك أن محكمة القيم لا تخص بالفصل في الطعن التي رفعت إلى محكمة النقض قبل العمل بهذا القانون ، لأنه فضلا عن أن محكمة النقض ليست درجة من درجات التقاضي بل هي جهة طعن غير عادية ، فمن المقرر : في حكم ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة الثالثة من قانون المرافعات ، أن القوانين المعدلة للاختصاص لا تنسرى بأثر فوري ، متى كان تاريخ العمل بها بعد اقفال باب المرافعة في الدعوى ولا مراء في أن ما ارتآه المشرع بالمادة السادسة من القانون الجديد لا يرتب إلغاء جهة قضاء أو تقرير بازالتها ، ولكنه لا يعدو أن يكون مجسرد تعديل في الاختصاص بين محاكم قائمة في خصوص منازعات ارتآى المشرع أن تنفرد إحدى هذه المحاكم بنظرها .

وحيث أن النظر المتقدم يتفق مع القواعد الصحيحة في القانون التي تقضى بأن الاجراء وآثاره يخضع للقانون الذي تم في ظله ، ولما كانت قابلية الحكم للطعن فيه أو عدم قابليته للطعن وبالتالي حيازته قوة الامر المقضى تعتبر من آثار الحكم ، ومن ثم فإنه اذا صدر تشريع جديد يلغى طريق طعن قائم أو ينشئ طريق طعن جديد فإنه يجب تطبيق القانون السارى عند صدور الحكم ، وهذا ما قننه المشرع بالفقرة الثالثة من المادة الأولى من قانون المرافعات ، واذ كان الطعن المحال من محكمة النقض قد رفع عن حكم صدر قبل العمل بالقانون الجديد ، فإن الاختصاص بنظره يبقى لمحكمة النقض ، خاصة وأن الحكم قد حاز حجية الامر المقضى ، وهذه الحجية لم تقرر لصالح الخصوم ، إنما هي مقررة للمصالح العام الذي يدعو لاستقرار الحماية القضائية التي يمنحها القضاء ، وهو ما يؤدي إلى اعتبار هذه الحجية متعلقة بالنظام العام بل هي تعلو اعتبارات هذا النظام ، ومن ثم لا يجوز المساس بها ويعتبر باطلا أى اتفاق على عدم التقيد بها ، كما أنه من المقرر فقها وقضاء أن صدور قانون جديد لا يؤثر على قوة الشيء المحكوم فيه لأن الحكم النهائي يكسب من صدر لصالح حقا يصبح جزءا من ثروته ( تراجع رسالة الاثبات للاستاذ / أحمد نشأت ص ٤٩٦ سنة ١٩٤٧ ) .

وحيث أنه لا يغير من النظر المتقدم تلك الالفاظ العابرة التي وردت بالمذكرة الايضاحية للقانون ٩٤١ لسنة ١٩٨١ بشأن الاحكام الانتهائية التي صدرت قبل العمل بهذا القانون في خصوص منازعات فرض الحراسة ، ذلك أن البين من نصوص القانون أنه لم يتضمن نصا صريحا يقضى بإلغاء هذه الاحكام أو ينال من حجيته ومن ثم لا يجوز استنباط ذلك من عبارات المذكرة الايضاحية .

وحيث أنه فضلا عن ذلك فإن المادة الرابعة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ قد نصت على سريان أحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ فيما



لم يرد بشأنه نص في هذا القانون ، وبما لا يتعارض مع أحكامه ، وقد نصت المادة الثانية من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بإصدار قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة على سريان أحكام على الدعاوى والطعون المرفوعة أمام المحاكم ما لم تكن قد صدرت أحكام نهائية قبل هذا القانون ، وأذ لا يتعارض هذا النص الأخير مع أحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ كما لم يرد بالقانون الجديد نص خاص في هذا الشأن ، فإنه يكون متعينا أعمال هذا النص الأخير ( المادة الثانية من القانون ٦٩ لسنة ١٩٧٤ ) — بعدم سريان القانون ١٤١ لسنة ١٩٨١ على الدعاوى والطعون التي صدرت فيها أحكام نهائية قبل العمل به ، ولما كان الحكم المطعون فيه المرافق هو حكم نهائي ، فإنه يخرج عن نطاق سريان القانون ١٤١ لسنة ١٩٨١ .

وحيث أنه متى تقرر ما تقدم فإنه يتعين القضاء بعدم اختصاص محكمة القيم ولائيا بنظر الطعن واعادته بخالته الى محكمة النقض .

القضية رقم ١ لسنة ١ ق قيم .

من حيث ان الوقائع على ما يبين من الأوراق تتحصل في ان المدعى أقام هذه الدعوى أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٩٧٠/٥/١٩ الخاص ببيع الشقة المبينة الحدود والمعلم بالصحيفة وجعله بمثابة سند التمليك الناقل للملكية والزام المدعى عليهم المصاريف . وكان محصل ما أسس عليه دعواه أنه اشترى من شركة التأمين الاهلية المصرية الشقة محل النزاع بموجب عقد البيع موضوع الدعوى وأن ملكية هذه الشقة آلت الى شركة التأمين الاهلية بطريق الشراء من الحراسة العامة بموجب عقد بيع مشهر وأن الشركة وضعت يدها على العقار الذي توجد به هذه الشقة والملوك أصلا للسيدة زكية سراج الدين ومورث المدعى عليهم المرحوم محمود سامي البدراوى وأنه اذ كان عقد مشتراه لهذه الشقة المؤرخ ١٩٧٠/٥/١٩ صدر قبل العمل بأحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بإصدار قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة فإنه يكون من حقه رفع الدعوى بطلب الحكم بصحة هذا العقد .

وأذ نظرت الدعوى أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بجلسته ١٩٨١/١٠/٣ فقد رأت المحكمة المذكورة إحالة الدعوى الى محكمة القيم المختصة بنظرها طبقا للقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ .

ولذى نظر الدعوى أمام هذه المحكمة منسهم الحاضر عن المدعى على طلباته ولم ييسد أى من المدعى عليهم دفاعا جديدا في الدعوى .

وحيث أن المادة الثانية من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ قد نصت على أن تؤدى عينا للأشخاص الطبيعيين وعقالاتهم وورثتهم الذين شملتهم تدابير فرض الحراسة المشار اليها في المادة الاولى من هذا القانون جميع أموالهم وممتلكاتهم وذلك ما لم يكن قد تم بيعها ولو بعقود ابتدائية قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بإصدار قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة — وأذ كان

٦

جلسة ١٩٨١/١٠/٢٥

عقود عرفية متعلقة بمقاربات فرضت عليها الحراسة . الاعتداد بها متى كانت قد صدرت في تاريخ سابق على العمل بالقانون ٦٩ لسنة ١٩٧٤ توافر أركانها . سند الدعوى .

المادة ٢ — ١٤١ سنة ١٩٨٠ الحكم بضم ونفاذ هذه العقود .

المحكمة :

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة الشفوية والمداولة .



بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٥ قرارا بمنع المدعى عليه من التصرف في أمواله العقارية والمنقولة وإدارتها على أن يسرى المنع على زوجته وأولاده البالغين والقصر . ثم قدم المدعى عليه إلى المحكمة بقرار إحالة وقائمة بملخص الدلائل التي قامت ضده ، أودعها قلم كتاب المحكمة بتاريخ ١٩٧٨/٦/٨ ، وطلب للأسباب الواردة في قرار الإحالة فرض الحراسة على أموال المدعى عليه طبقا للمادة ٣ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب ، وبذلك فإن الدعوى تكون قد قدمت إلى المحكمة في الميعاد المحدد بالمادة ٧ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ ، ومن ثم يتعين قبولها شكلا .

وحيث أن واقعات الدعوى — أخذا بما جاء بسائر أوراقها والتحقيقات التي تمت فيها — حاصلها أن المدعى العام الاشتراكي نسب إلى المدعى عليه أنه في فترة سابقة على ١٩٧٨/٤/٢٥ بمحافظة القاهرة : تضرعت أمواله على النحو الثابت بالتحقيقات بصورة واضحة وكان ذلك بسبب نشاطه في تهريب المخدرات والاتجار فيها — وركن في إقامة الدلائل الجدية على ذلك إلى ما قرره العميد إبراهيم سالم حجاج مدير إدارة العمليات بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات في تحقيقات النيابة العامة في الجناية رقم ١٦٤ لسنة ١٩٧٧ وأدى النطرون من أن المدعى عليه نشط نشاطا كبيرا في تجارة المواد المخدرة وقد سجل لدى أجهزة الأمن المعنية بأنه من الخطرين في هذا النشاط مما حدا بتلك الأجهزة إلى الأمر باعتقاله عدة مرات ، كما سبق اتهامه والحكم عليه أكثر من مرة في قضايا الاتجار بتلك المواد .

وقد دلت التحريات على أنه وآخرين يكونون عصابة من المصريين والسوريين واللبنانيين لجلب المواد المخدرة وترويجها وأنهم أعدوا كمية منها تقدر بجوالي طنين لتهريبها من الساحل الشمالي إلى داخل البلاد حيث يتم تخزينها بأحد المنازل بالاسكندرية تمهيدا لنقلها على دفعات إلى القاهرة ،

يؤدي هذا النص أن محكمة القيم تختص بالمنازعات الناشئة عن فرض الحراسة وأنه بشأن العقود الابتدائية المتعلقة بعقارات فرضت عليها الحراسة فإنه يتعين الاعتداد ببيع هذه العقارات ولو كان هذا البيع قد تم بعقود ابتدائية متى كان العقد قد صدر في تاريخ سابق على العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ .

لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن العقد موضوع الدعوى يتعلق بعين قد فرضت عليها الحراسة وأن سند هذا البيع هو عقد ابتدائي صدر قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ وإذا كان عقد البيع سند الدعوى قد توافرت له شرائط هذا النص — المادة ٢ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ — كما تكاملت له أركان انعقاده في القانون فإنه يتعين الحكم بصحته ونفاذه .

القضية رقم ١٧ لسنة ١ ق قيم .

## ٧

جلسة ١٩٨٠/١١/١٠

نشاط في تهريب المخدرات والاتجار فيها .  
استيقاظ أموال تحت سيطرة المدعى عليه . عدم تضرع الثروة إلى حد ملفت الأنظار ويؤذى الشعور العام . رفض الحراسة .

مفهوم الحراسة في القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ .  
الادعاء المدني لا يجوز م ٣٥ ق ١٥ سنة ١٩٨٠ .

طلب التدخل غير جائز . جوازه في الدعاوى الحديثة م ١٢٦ و ١٢٧ مرافعات .

المحكمة :

بعد سماع المرافعة الشفوية والإطلاع على الأوراق والمدولة قانونا .

ومن حيث أن المدعى العام الاشتراكي أصدر

للمدعى عليه واسرته مؤرخا ١٩٨٠/١١/٨ جاء به ان ممتلكاتهم تتصل فيما يلى . . .

وحيث انه بجلسة ١٩٨٠/١١/١٠ حضر وكيل عن كل من نصيف مسيحه ايوب وبديع حبيب ايوب وطلب قبول تدخلها في الدعوى والحكم باستبعاد العقار رقم ٢٤ شارع بن اليازدى قسم بولاق من نطاق الحكم الذى عساه يصدر بفرض الحراسة على اموال المدعى عليه ، بمقولة انه في ملكهما بطريق الميراث وقدمتا الاعلامات الشرعية الدالة على صفتيهما .

وحيث انه لما كانت الحراسة التى يطلب الى هذه المحكمة الحكم بفرضها ، تغير تلك التى ينظمها القانون المدنى - لها معناها وضوابطها فى القانون الخاص ، ذلك ان الحراسة فى مفهوم القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ انما هى تدبير تحفظى او وقائى يفرض لصلحة المجتمع كله بقصد تثبيت دعائم استقامة المسمى بين المواطنين ، والاشراف على حركة راس المال عندها يتحرك صاحبه للاضرار بالمصالح العامة للمجتمع ، ويتسولى الادعاء فى قضايا الحراسة مدع عام هو الذى يتولى اجراءات التحقيق السابقة على تقديم الدعوى الى المحكمة المختصة بفرض الحراسة ، وخوله القانون فى هذا المقام صلاحيات تقارب صلاحيات النيابة العامة فى الدعوى الجنائية ، ثم عهد الى هذه المحكمة - وهى مشكلة تشكيلا خاصا - بنظر دعاوى طلب فرض الحراسة والحكم فيها ، وفى هذا ما يدل على ان هذه الدعاوى ليست من قبيل الدعاوى المدنية . لما كان ذلك وكانت طلبات التدخل لا تسرد الا على الدعاوى المدنية وفقا لحكم المادتين ١٢٦ ، ١٢٧ من قانون المرافعات ، ومن ثم فليس لاحد من آحاد الناس ان يباشر ادعاء له بحق امام محكمة القيم ومجال ذلك المحكمة المدنية المختصة . ومما يؤكد هذا المعنى ما نصت عليه المادة ٣٥ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ باصدار قانون حماية القيم من العيب من انه لا يجوز الادعاء المدنى امام محكمة القيم . لما كان ما تقدم فان طلب التدخل المقدم من طالبى التدخل يكون خليقا بعدم القبول .

فاستصدر ادنا بضبط وتفتيش المتهمين والسيارات التى يستعملونها وبمراقبة التليفونات التى يستخدمونها وبتاريخ ١٩٧٧/٨/١٧ اعدت عدة اكمة لضبط المدعى عليه الذى شهود يستقل سيارة يقودها آخر فى الطريق الصحراوى متجها الى القاهرة ، وما ان شعر بوجود تلك القوات حتى بادرها باطلاق اعيرة نارية عليها واشعل النار على السيارة فى محاولة منه للهرب الى الصحراء ، الا ان قوات الشرطة تمكنت من القبض عليه واطفاء النيران وضبط كمية من مخدر الحشيش بالسيارة بلغ وزنها صافيا ٢٣٧ كيلو جراما ، كما تم ضبط السلاح الذى كان يستعمله المدعى عليه - والى ما شهد به كل من العميد مدوح سليم زكى والعقيد عبد الجواد محمد محمود والمقدمون احمد فتحى ندا ومحمد احمد النجار وحسن حسن المناخلى وسامى عبد الجواد حسين وابراهيم محمد موسى ومحمد نور الجوهرى ، ومحمد ابو دوح احمد ومحمد عباس منصور فى تلك التحقيقات مؤيدة لاقوال الشاهد السابق - كما اورد المدعى العام الاشتراكى بقائمة ملخص الدلائل التى تقدم بها ضد المدعى عليه سردا للنشاط المؤثم للآخر وبياناتها بتاريخ صدور الاوامر باعتقاله وسبق الحكم عليه بالسجن لمدة سنتين فى القضية رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٥٧ جنابات بندر قنا لتهمة التزوير اثناء وجوده بمعتقل قنا ، وضبط فى القضية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٥ جنابات بولاق وبحوزته ٢٤ طربة من مخدر الحشيش وقد حكم عليه فيها بالاشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما ، الا ان محكمة النقض قضت بنقض هذا الحكم وباعادة محاكمته وافاد ممثل الادعاء بالجلسة انه لم يفصل بعد فى تلك القضية ، كما افاد بانه قضى فى قضية الجنابة رقم ١٦٤ لسنة ١٩٧٧ وادى النظرون بمعاقبة المدعى عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة وبتغريمه مبلغ عشرة آلاف جنيه وقد اقام المدعى عليه طعنا فى هذا الحكم بطريق النقض لم يفصل فيه بعد .

وحيث ان المدعى العام الاشتراكى خلص مما تقدم الى ان اموال المدعى عليه قد تضخمت بسبب نشاطه فى تهريب المخدرات والاتجار فيها ، وقدم تدليل على ذلك بيانا ختاميا بعناصر الذمة المالية



وحيث انه لما كان النص في المادة ٣ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب على أنه : « يجوز فرض الحراسة على أموال الشخص كلها أو بعضها اذا قامت دلائل جديّة على أن تضخم أمواله ، أو الاموال المنصوص عليها في المادة ١٨ فقرة أخيرة من هذا القانون قد تم بالذات أو بواسطة الغير بسبب من الاسباب الآتية ٠٠ ( ثالثاً ) تهريب المخدرات أو الاتجار فيها » — يدل على أن فرض الحراسة يستلزم فضلاً عن قيام الدلائل الجديّة على ممارسة الشخص — المطلوب فرض الحراسة على أمواله — للنشاط المؤثم في مجال تهريب المخدرات أو الاتجار فيها ، قيام الدلائل المشار إليها على : تضخمها قد طرأ على أمواله بسبب ذلك النشاط غير المشروع ، فلا بد إذن من توافر عنصر المال لا يمكن فرض الحراسة ، فالمال هو محلها ولا قيام لدهواها بدونه . وفي هذا الصدد فقد أوردت المذكرة الإيضاحية للقانون الضوابط التي تحكم المال الذي تفرض عليه الحراسة وتحدد نطاقه وتبين المقصود منه فقالت : « وتعرض المادتان الثانية والثالثة للحالات التي يجوز أن تفرض فيها الحراسة على أموال الشخص كلها أو بعضها ، وواضح من الأحكام الواردة في المادتين المذكورتين أن الحراسة تفرض لمصلحة المجتمع كله ، بقصد تثبيت دعائم استقامة المسعى بين المواطنين وشل حركة رأس المال عندما يتحرك صاحبه للأضرار بمصالح الوطن العليا » ، ثم أوردت المذكرة الإيضاحية تبياناً لذلك قولها : « أما المادة الثالثة فتشير إلى حالات تضخم أموال الشخص عن طريق الأثراء الذي يعتمد على النهب والاعتصاب والضرر والإيذاء ، والذي يهز قيم المجتمع ويلحق أبلغ الضرر بالإنسان الذي يعتبر أثمن رأس مال في مجتمعنا الاشتراكي ، ويلجأ صاحبه عادة للتحويل على القانون والتخفى ، حتى لا تصل إليه يد القانون لتجريم أعماله » ، ولما كان البين من ذلك أن المشرع لم يقصد الترخّص في فرض الحراسة على أي مال قل أو كثر ، وإنما استهدف المال الذي ينبغي تقييد حركته عندما يتحرك صاحبه للأضرار بمصالح عليا ، والذي وصفته المذكرة الإيضاحية في موضوع منها بأنه « رأس مال » وفي موضع آخر

بأنه ذلك الذي يتصل بأعمال يعتبر « المال عادة غرضها ووسيلتها » ، مما مؤداه أن يكون المطلوب فرض الحراسة على ماله يملك من المال ما ينطبق عليه هذا الوصف ، أما حيث لا يكون للمال هذا الأثر فإن مقومات فرض الحراسة تكون غير متوافرة . لما كان ذلك ، وكان الواضح من البيان الختامي المؤرخ ١٩٨٠/١١/٨ لعناصر الذمة المالية للمدعى عليه أنه لا يملك أياً من العقارات الخمسة المبينة به ، قد استقر على أن المدعى عليه لم يمكن يملك الا سيارة واحدة قد استقلت فيها النيران — وهي واقعة لم ينازع فيها الادعاء — فإن ملكية المدعى عليه لاية سيارات تضحى وارادة على غير محل . وكان ماورد ببيان عناصر الذمة المالية للمدعى عليه من أنه يملك منقولات مسكن الاسرة الكائن برقم ٤٠ شارع بن اليازدى قسم بولاق ، مردود بأن المنقولات الخاصة بالمسكن تعتبر ملكاً للزوجة اذ هي بحسب الاصل من متعلقاتها وأنها دخلت بها منزل الزوجية ، ولم يقد دليل من الاوراق يدحض تلك القرينة ويدل على أنها ملك للمدعى عليه أو أنه مصدر ثمنها أو اشتراها من ماله الخاص أثناء قيام الزوجية ، ومن ثم ترى المحكمة أنها مملوكة للزوجة . لما كان ذلك فإنه لا يبين مما تضمنه بيان عناصر الذمة المالية للمدعى عليه سوى منقولات المقهى الكائن أسفل العقار رقم ٤٢ شارع ابن اليازدى قسم بولاق والمغلق بمقتضى قرار محافظ القاهرة رقم ١٩٨ لسنة ١٩٧٧ ، فضلاً عن مبلغ ١٤٢٠٠ جنيه قيمة رصيد باسم نجل المدعى عليه القاصر عبد الحميد محمد عبد السلام بمكتب بريد بولاق ومبلغ ١٤٥٠ جنيه باسم نجل المدعى عليه القاصر حمادة محمد عبد السلام بمكتب بريد ملوى ، هذا بينما بلغت الخصوم لديه مبلغ ٥٢١٦٣٤ جنيه عبارة عن مستحقات عوائد الايرادات غرب القاهرة . لما كان ما تقدم ، فإن الاموال التي تبقى تحت سيطرة المدعى عليه بعد استبعاد ما سلف بيانه ، لا تعد تضخماً في الثروة يلفت الانتظار ويؤذى الشعور العام ، وهو ما جعل المدعى العام الاشتراكي أن يصرح لزوجته المدعى عليه ، ولحين خروج الأخير من تنفيذ العقوبة السالبة للحرية المحكوم بها عليه وهي الأشغال الشاقة المؤبدة ، بتحصيل إيراد العقارين رقمي



القضية رقم ٥ السنة ٨ حراسات .

من حيث أن المدعى العام الاشتراكي أصدر بتاريخ ١٢/٤/١٩٧٦ القرار رقم ١٩ سنة ١٩٧٦ بمنع المدعى عليه الاول من التصرف في أمواله

كما شهد كل من عادل سناء الدين المليجي مدير  
اشؤون الاقتصادية وصلاح الدين محمد سليم  
مدير القطاع التجاري بالمؤسسة بأنه لم يؤخذ  
رايهما في انصفة وان - المنبع عند تحديد سعر  
سراء الطائرات الرجوع للأسعار العالمية التي  
يعلن عنها في مجلات الطيران كما تطلب الاسعار  
من الشركات المنتجة ويسترشد بالاسعار التي  
استمرت بها شركات الطيران في وقت معاصر .

كما اسفر تفتيش مسكن المدعى عليه الاول  
بمعرفة رئيس النيابة المحقق عن ضبط (١) اشعار  
عنى ورقة من مطبوعات شركة بوينج بمبلغ ٢٥  
الف دولار قرر المدعى عليه الاول وقتئذ انه  
كعب لشيك تسلمه من مندوب شركة بوينج نظير  
ما قام به من خدمات لها . (٢) ورقة بيضاء  
صغيرة محرر بها مبالغ نقدية عبارة عن مبلغ  
٦٦٦٨ فرنك سويسرى تحت حساب رقم  
٢٤٩٢٤٦ ومبلغ ٢٩٧٢٠ فرنك سويسرى تحت  
حساب رقم ٢١٥٩٥٤ ومبلغ ٨٨٦٢ - دولار ومبلغ  
١٥١ ألف دولار في ذات الحساب ومبلغ ٨٠ ألف  
فرنك سويسرى وقرر المدعى عليه الاول وقتئذ  
انه يمثل رصيده في بنك بوتين بجنيف كما اعترف  
بان تلك المبالغ تقاضاها فعلا من شركة بوينج لقاء  
اتمامه صفقة الطائرات موضوع التحقيق .

كما اعترف المدعى الاول بالتحقيقات بتاريخ  
١٠ / ١١ / ١٩٧٦ بعد ان انهيت خدمته في سنة  
١٩٦٩ واعيد للعمل في اكتوبر سنة ١٩٧١ بأنه  
أعد مذكرة لتدعيم اسطول الطيران بأربع  
طائرات بوينج ٧٠٧ وقد وافقت عليها لجنة  
الخط ومجلس الوزراء ، وانه ناقش وسمي  
راقم تحديد اسعار الطائرات الاربع مع لجنة  
فنية من شركة بوينج ووصلوا الى ثمن اساسي  
للطائرة بمبلغ ١١٠٠٠٧٨٠ دولار يضاف اليه  
قيمة تعديلات خاصة بمبلغ ٨٧٤٨٥ دولار  
واستطرد في اعترافه بان احدى تلك الطائرات  
سقطت في رحلة تدريبية بمحافظة بنى سويف  
واشتري بدلا منها بمبلغ ١٢٢٦٨٢٩٠ دولار  
بناء على مذكرة منه حدد فيها الثمن الاجمالي  
بذلك المبلغ بناء على مفاوضاته مع مندوبى الشركة  
في باريس - كما اعترف بأنه بصدد تلك المفاوضات

مدير القطاع التجاري بالمؤسسة - وما اسفر  
عنه تفتيش مسكن المدعى عليه الاول ، فضلا  
عن الدليل المستمد من اعترافه بالتحقيقات .

فقد شهد عبد الحميد حسنى محمود رئيس  
مجلس ادارة مصر للطيران بأنه عند التفاوض  
على سعر شراء طائرات البوينج عهد الى لجنة  
من المدعى عليه الاول وسمي راقم بالتفاوض مع  
مندوب شركة بوينج على الثمن فاتفقوا على  
ان يكون ثمن الطائرة ١٢ مليون دولار فاعتمد  
ذلك السعر ثقة منه في تلك اللجنة واضاف بأنه  
سمع بعدئذ ان هذا السعر مرتفع نسبيا  
بالنسبة للأسعار السائدة .

كما شهد عبد اللطيف رمضان رئيس قطاع  
الشئون الفنية بالمؤسسة بأنه لم يؤخذ رايه في  
موضوع شراء تلك الطائرات وان المؤسسة  
اشترتها بسعر ١٢ مليون دولار للطائرة .

وقد رجع لجلة فليت انترناسيونال العالمية  
التي تنشر أسعار الطائرات وتشترك فيها  
مؤسسة مصر للطيران فوجد ان السعر  
الاساسي للطائرة البوينج التي اشترتها المؤسسة  
كان في ١٤/٦/١٩٧٣ عشرة ونصف مليون دولار  
ومع ارتفاع أسعار الطائرات في ذلك الوقت عن  
سنة ١٩٧٢ يكون سعر الطائرة وقت الشراء  
لا يزيد عن ١٠ مليون دولار وانه لم يكن من المقبول  
اشراك المدعى عليه الاول في لجنة التفاوض  
لما له من صلة وثيقة بمستر ماكويثيث مندوب  
شركة بوينج ومثلها في الشرق الاوسط  
من سنة ١٩٦٧ ، وأيده في السعر ما  
كان يتجاوز ١٠ مليون دولار الدكتور فؤاد  
الصراف وكيل اول وزارة المالية حسبما علم من  
مندوب شركة سويس اير بمصر .

كما شهد سمي راقم المدير الفني للمؤسسة  
بأنه اشترك في مناقشة ما تحتاجه الطائرات  
الاربع من اضافات او تعديلات وتحديد أسعار  
تلك الاضافات والتعديلات ولم يشترك في تحديد  
السعر الاساسي للطائرة - بما يفيد انفراد المدعى  
عليه الاول بذلك .



لم يطلع على أسعار الطائرات التي تنشر في المجلات والنشرات الفنية الخاصة بالطيران ولم يتصل بأعضاء اللجنة الفنية العليا لمنظمة النقل الجوي التي تضم اكفاء ٢١ خبيراً في شركات الطيران التجارية لمعرفة السعر الاساسي للطائرة — واذاف بأن زميله في اللجنة لم يشترك في مناقشات السعر الاساسي بل اقتصر على مناقشة الاضافات الفنية وأسعارها .

كما بدد المدعى عليه الاول اعترافاته بمحضر التحقيق المؤرخ ١٢/٤/١٩٧٦ مقررًا أنه تسلم من جيري كين مندوب شركة بوينج شيكا بمبلغ ٢٥ ألف دولار في أواخر سنة ١٩٧٢ — وهو الذي ضبط كعبه بمسكنه وقت التفتيش — وذلك مقابل مجهوداته لصالح شركة بوينج واذاف أنه في سنة ١٩٧٤ قابله مندوب شركة بوينج مستر مكديثيث بفندق بجنيف وسلمه شيكا بمبلغ مائة ألف دولار مقابل جهوده في اتمام صفقة الطائرات الاربع ، كما حصل على مبلغ ٩٠٠٠ دولار من شركة بروديل اللبنانية الوكيله عن شركة كاستريل كمكافأة له عن عمليات الزيت التي اشترتها مؤسسة مصر للطيران من شركة كاستريل ، وانه وقت مناقشته مندوبي شركة بوينج في سعر الطائرة لم يكن يعرف بزيادة السعر بنسبة ١٠٪ تعادل من ٤٥ مليون الى ٥٠ مليون دولار وان ما حصل عليه في تلك الصفقة يعتبر مبلغاً رمزياً بالنسبة لما دفع لغيره .

وانتهى المدعى عليه الاول في اعترافاته تلك الى أنه على استعداد لرد ما حصل عليه نظير صفقة الطائرات ومن شركة برودويل وحرر أمرى دفع لحاملهما على بنك بوفيون بجنيف حسب ٢١٥٩٥٤ أحدها بمبلغ ٢٥ ألف دولار والثاني بمبلغ ١٢٧ ألف دولار — وقد رفض البنك المسحوب عيله دفع قيمتهما دون ابداء الاسباب

وحيث أن الثابت من بيان اموال المدعى عليهم ان زوجة المدعى عليه الاول لا تمتلك شيئاً وان ما يمتلكه هو وابنتيه مريم ومنى ينحصر فيما يأتي :

أولاً : العمارة رقم ٥٣ شارع الثورة بمصر الجديدة ملك المدعى عليه الاول وقد ثبت من تقرير مكتب خبراء وزارة العدل ان قيمتها وقت الانشاء في سنة ١٩٦٦ ٤٤٩٧٧ جنيه وقيمتها حالياً ٢٢٦٤٠٠ جنيه .

ثانياً : العمارة رقم ١١٩ شارع أبو السرور البكري ملك مريم ومنى ابنتي المدعى عليه الاول شراء بعقد مشهر في سنة ١٩٦١ بثمن قدره ١٧٠٠٠ جنيه وثبت من تقرير مكتب الخبراء ان قيمتها حالياً ٨٢٨٨٢ جنيه — ولن تشملها الحراسة لما يلي من اسباب .

ثالثاً : مائة سهم من أسهم الشركة القومية لانتاج الاسمنت قيمتها ٢٠٠ جنيه .

رابعاً : مائة سهم من أسهم شركة الحديد والصلب قيمتها ٢٠٠ جنيه .

خامساً : سيارة اوبل موديل سنة ١٩٦٦ ملك المدعى عليه الاول قيمتها ١٥٠٠ جنيه .

سادساً : سيارة داتسون ١٢٠ موديل سنة ١٩٧٥ ملك مريم محمد حلمي شمس قيمتها ٢٥٠٠ جنيه .

سابعاً : سيارة فولكس فاجن موديل سنة ٧٣ ملك منى محمد حلمي شمس قيمتها ٣٢٠٠ جنيه .

ثامناً : ارصدة نقدية عبارة عن ١١٦٣٨٨ فرنك سويسري تعادل ٤٦٩٠٤ جنيه و ١٦٠٨٦٣ دولار تعادل ١١٢٦٠٤٠٠ و تلك الارصدة مودعة يونيون سويس بجنيف .

تاسعاً : رصيد لدى امانء الاستثمار بالبنك الاهلي مبلغ ١٢٢ جنيه و ٢٥٨ مليون حتى ١٩٨٠/٩/٣٠ .

عاشراً : رصيد حساب جاري بالبنك الاهلي فرع مصر الجديدة للمدعى عليه الاول مبلغ ١٤٤ جنيه و ٦٤٧ مليون .

حادى عشر : مبلغ ٥١ جنيه و ٧١٠ مليون بخزينة محكمة استئناف القاهرة قيمة ٢٨٦ ليرة لبنانية ضبطت بمسكن المدعى عليه الاول .



اشار اليها بخطابه — ويتضح من هذا الخطاب انه لاحق لاتهام صفقة الطائرات الاربع وسابق على تقاضيه مبلغ المائة الف دولار التي تقاضاها بصدد اتمام هذه الصفقة مما يفيد انه كان يسعى لاتمام صفقة الطائرة الخامسة اولا وهو ما تم فعلا حسبما جاء باعترافه — بالاضافة الى ان ما تضمنه ذلك الخطاب لا ينال من اعترافات المدعى عليه الاول السالف ذكرها .

كما تقدم الدفاع ببعض مستندات اخرى يستدل بها على الخدمات التي اداها المدعى عليه الاول لمؤسسة الطيران وانه كان يعمل لصالح المؤسسة وليس لصالح شركة بوينج وهي جميعها يدحضها ما سبق ذكره من دلائل جديده وما ثبت من اعترافات المدعى عليه الاول التي ردها واصر عليها على مدى ثلاث جلسات من جلسات التحقيق .

وحيث انه عملا بالمواد ٢ و ٣ و ٣/١٨ من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ يكفى للحكم لفرض الحراسة على اموال الشخص كلها او بعضها او ما يكون تحت سيطرته من مال يكون هو مصدره ، مجرد توافر الدلائل الجديده على اتيانه افعالا من شأنها الاضرار بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي ، وكذلك على امواله كلها او بعضها و اموال زوجته واولاده وغيرهم التي تحت سيطرته اذا كان هو مصدرها اذا قامت الدلائل الجديده على ان تضخم امواله او اموالهم كان بسبب من الاسباب الواردة في المادة ٣ من ذلك القانون ومنها استغلال المنصب او الوظيفة .

وحيث ان المحكمة تخلص مما تقدم الى توافر الدلائل الجديده المؤيدة باعتراف مقوال من المدعى عليه الاول على انه اتى افعالا من شأنها الاضرار بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي ، كما تضخمت امواله نتيجة استغلال وظيفته كمستشار لمؤسسة مصر للطيران ومستشار لوزير الطيران المدني بان اسهم في طلب وتبرير شراء طائرات بوينج ٧٠٧ لمؤسسة مصر للطيران وانفرد

ثاني عشر : منقولات مسكن المدعى عليه الاول وقيمتها ٩٦٤٦ جنيه و ٥١٠ مليم .

ثالث عشر : منقولات مسكن مريم ابنه المدعى عليه الاول ٤٤٣٧ جنيه .

وحيث انه بالنسبة للعمارة رقم ١٩ ا شارع ابو السرور البكري الملوكة لمريم ومنى محمد حلمي شمس فالثابت من عقد شرائها له كان بعقد مشهر في سنة ١٩٦١ أى قبل فترة الاتهام بسنوات — مستند ٧ حافظه الدفاع — ولم يقم من الاوراق ما يثبت انه كان تحت سيطرة المدعى عليه الاول فلا محل لمد الحراسة اليه .

وحيث ان الدفاع عن المدعى عليهم ذهب الى ان المدعى عليه الاول انهيت خدمته مع آخرين بقرار جمهوري في ٣٠/٤/١٩٦٩ وان الشيك الذى تقاضاه بمبلغ ٢٥ الف جنيه تقاضاه في نوفمبر سنة ١٩٧١ مقابل قيامه بأعمال الاستشارة لشركات الطيران خلافا لما ذهب اليه الادعاء من انه تقاضاه في سنة ١٩٧٢ ( المستندات ١ ، ٢ ، ٣ ، ٩ حافظه الدفاع ) وهو دفاع مردود بما ثبت من اعتراف المدعى عليه الاول على نحو ما تقدم فضلا عن ان المبلغ الذى يشير اليه الدفاع محدد بالجنيه بينما المبلغ الذى يستند اليه الادعاء محدد بالدولار مما يفيد ازاء اختلاف التاريخ ونوع العملة واعتراف المدعى عليه الاول ان هذا الاخير تقاضى المبلغين وان كلا منهما يختلف عن الآخر من حيث السبب . كما ذهب الدفاع الى ان المدعى عليه الاول لم يكن يعمل لحساب شركة بوينج بدليل الخطاب المرسل منه لوزير الطيران يطلب فيه ان يؤجل اخذ أى قرار بالنسبة لعرض طائرات بوينج ٧٣٧ — ( مستند ٤ حافظه الدفاع ) والثابت من هذا الخطاب ان المدعى عليه الاول يرى التفاوض على سعر طائرة خامسة بوينج ٧٠٧ وان يدرس العرض الخاص بالطائرات بوينج ٧٣٧ ويؤجل اتخاذ القرار لاسباب خاصة بالعمل .

عليهم الى محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب بفرض الحراسة على اموال المدعى عليهما عثمان امام عثمان ، محمد امام عثمان ، طبقا لنص المادتين ٢ ، ٣ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ والقضاء بفرض الحراسة على اموال المدعى عليهم طبقا للمادة الثالثة من القانون المذكور ، وأرفق بطالبه ملخصا للدلائل القائمة ضدهم . والمعلنة لهم .

وحيث أن واقعات الدعوى — أخذا بما جاء بأوراقها وما تم بها من تحقيقات — تلخص في أن البنك الصناعى كان يمنح السلفيات والقروض في بعض الحالات دون التأكد من بعض الضمانات الرئيسية من ذلك تعامل البنك الصناعى مع شركة حدايد الشرق اعتبارا من ١٩٦٧/٧/٤ ( وهى شركة تضامن رأس مالها ١٥٠٠٠ جنيه ) ، رغم أن الشركة المذكورة لم يكن لها أى بطاقة تعامل لدى أى بنك من البنوك التجارية ، فقد منحها البنك المذكور عدة قروض وسلفيات وتسهيلات ائتمانية ضخمة بلغت ٢٨٠٧٧٥ جنيه ، رغم ما ظهر واضحا أن الشركة المذكورة كانت تبدي اتجاهها الى عدم سداد القروض ، اذ طلبت تأجيلا للاقساط المستحقة منذ ١٩٦٩/٦/٣٠ ، وقد تبين أن الشركة كانت تتلاعب في عملية تخزين البضاعة التى يتعين عليها أن تقدمها الى مخازن البنك باعتبارها رهونة رهنا حيازا ضمانا للمستحقات البنك . بأن كانت تقوم بتخزين وهى ابياكل حديدية كى تبدو كما لو كانت كميات الحديد بسعة المخزن كله ، فقد اتضح أن الحديد المرهون كدس بالمخزن بشكل منتظم يوحى بأن أكثر ما هو موجود بالطبيعة ، رغم علم الشركاء والمسؤولين فى البنك بأن سعة المخزن وواصفاته لا يسمحان برفع الاعتماد الى مبالغ القروض . كما ثبت أن الشركة كانت تقوم باختلاس كميات من الحديد المخزن المرهون دون اتخاذ اجراءات الافراج المتبعة ، ونقلها الى الشركة القومية للصناعات المعدنية ، التى أسسها الشريكان المتضامنان عثمان امام عثمان ، محمد امام عثمان بموافقة والدهما ، التى استخدمها فى انشاء مصنعها آلات والمعدات اختلست من مصنع

بالتفاوض على سعرها الاساسى وقبل بسعر مبالغ فيه حمل المؤسسة حوالى ٥ مليون دولار زيادة عن السعر الحقيقى وتضخمت امواله نتيجة لذلك اذ حصل من الشركة البائعة على مبلغ ١٢٥ ألف دولار مقابل جهوده فى اتمام تلك الصفقة على ذلك النحو . الامر الذى يتعين معه فرض الحراسة على امواله و اموال ابنته مريم ومنى السابق بيانها عملا بالمواد ٢ و ٣/١ و ٣/١٨ من القانون ٣٤ سنة ١٩٧١ مع استبعاد العقار ١٩ شارع ابو السرور البكرى حسبما تقدم فى هذا الشأن .

وحيث ان المحكمة تقدر نسبة ٥ ٪ من صافي ايراد الاموال التى فرضت عليها الحراسة كمصروفات لازمة لادارة تلك الاموال كما تقدر المعاش المستحق للمدعى عليه الاول كنفقة شاملة له ولن يعول عملا بالمادة ١٧ من القانون سالف الذكر .

القضية رقم ٨ لسنة ٦ حراسات .

٩

جلسة ١٩٨٠/١١/٣٠

حراسة توافر دلائلها طبقا للمواد ٣/٢ ٣/١٨ ق ٣٤ سنة ١٩٧١ افعال من شأنها اصقات ضمانات البنك الصناعى .

الاضرار بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكى . التراضى مع بعض موظفى البنك الصناعى لتخفيف القروض بغير الطريق العادى . اختلاس المنقولات المرهونة ( مثله القضية رقم ٦ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٨٠/١٠/٥ ) .

المحكمة :

وحيث انه فى الحادى عشر من ابريل سنة ١٩٧٦ أحال المدعى العام الاشتراكى المدعى



وقد ثبت من عناصر السدنة المالية للمدعى عليهم ما يأتى :

أولا : (١) امام عثمان فرج « ورثة » .

( ١ ) ٧٦٧ جنيه و ٩٥٣ مليم رصيد متحصلات طرف جهاز امناء الاستثمار حتى ١٩٨٠/٦/٣٠ باسم ورثة امام عثمان فرج .

س ط ف  
(ب) قطعة أرض مساحتها ٢٣ و ٢٠ و ٠٠ بحوض اسكندر رقم ٣٨ بناحية قليوب مركز شبرا الخيمة باسم سيف الدين امام عثمان قيمتها ٤٠٠٠٠ جنيه .

س ط ف  
(ج) قطعة أرض مساحتها ١١ و ١٢ و ١ بحوض المتعرض الشرقى بناحية قليوب على الطريق السريع باسم ورثة امام عثمان فرج ويسرى سيف امام فرج قيمتها ٢٠٠٠٠ جنيه .

(د) بقايا محتويات مكتب شركة حدايد الشرق باسم المرحوم امام عثمان فرج ونجليه محمد وعثمان ٢١ شارع سوق النصر القديم ببولاق قيمتها ٥٢٥ جنيه .

(هـ) بضائع بالمخزن الكائن بالعقار رقم ٥ شارع الواسطى ببولاق باسم الورثة قيمتها ٨٧٠ جنيه .

(د) بضائع بالمخزن الكائن ١٩ شارع المصانع بيهتم مركز شبرا الخيمة ومقدره بمبلغ ٢٥٣٥٥ جنيه .

(ز) اثاث بالشقة رقم ٤ بالعقار رقم ١٣٠ شارع النيل بالعجوزة باسم الورثة مقدرا بمبلغ ١٠٩٠ جنيه .

بقايا محتويات شقتين وفيلا بالعقار رقم ٨

شركة حدايد الشرق وقد استبان عقد توقيع — البنك — الحجز وفاء لدينه فى غضون سنة ١٩٧٤ والبالغ قدره ٢٨٠٧٥٢ جنيه ، وجسود عجز بالحديد المرهون رهنا حيازيا للبنك والمودع بمخزن الشركة المذكوره بلغ ٢٢٢٨ طنا ، وقد ثبت انه نظرا لتراكم الديون على المنشأة سالفه الذكر ، فقد بيت الشركاء المذكورون ، نيتهم على عدم الوفاء بديون البنك الصناعى ، عندما فوجئوا بالحجز المتوقع من البنك الصناعى فى ديسمبر سنة ١٩٧٢ ، فحرروا عقد تخارج مؤرخ ١٠ يناير سنة ١٩٧٣ ، فحرروا عقد تخارج الشريكان المتضامنان المذكوران عن نصيبهما فى الشركة لوالدهما دون مقابل نقدى حتى لا يكونا مسئولين عن سداد ديون البنك سالفه البيان .

وقد ثبت أن الشريكين المذكورين — بموافقة والدهما — أسسا الشركة القومية لتجارة الحديد بمال من القروض التى منحها البنك الصناعى ، لشركة حدايد الشرق ، كما أسسا شركة أخرى تباشر ذات نشاط شركة حديد الشرق ، وهى الشركة القومية للصناعات المعدنية واستخدمها فى انشاء مصنعها آلات ومعدات اختلست من مصنع شركة حدايد الشرق ، والتى تكون الجزء الاكبر من ضمانات البنك الصناعى . وقد استبان انه بعد تأسيس الشركتين المذكورتين قام الشريكان المتخارجان عثمان امام عثمان ومحمد امام عثمان بالحصول على قروض وتسهيلات ائتمانية من بنك القاهرة بلغت قيمتها حوالى ٤٠٠٠٠٠ جنيه .

وحيث ان هذه الوقائع قد توافرت عليها الدلائل ، مما هو ثابت من ملف البنك الصناعى رقم ٢/١٣٩٦/٢ واذون صرف النقدية ارقام ١١٠٩ ، ١٧٦٨ ، ١٥٤٩ ، ومن الملف رقم ٥٠٧/٣٦ ، وتقريرى الخير المهندس محمد سعيد الموجى المؤرخين ١٩٧٤/٦/٢٢ ، ١٩٧٤/٨/١٧ ، ومن محضر الجنحة رقم ٦٨٢٣ سنة ١٩٧٣ شبرا الخيمة ، ومن اقوال الشهود ، ومما قرره المدعى عليه يسرى امام عثمان بتحقيقات المدعى الاشتراكى .



شارع الواسطى ببولاق باسم الورثة وقيمتها  
٥٠ جنيه .

(ح) اثاث بالشقة رقم ٥ بنفس العقار باسم  
الورثة ، مقدره بمبلغ ١٨٠٠ جنيه .

(ط) اثاث بالشقة رقم ١٦٢ شارع ٢٦ يوليو  
بالعجوزة سكن عثمان امام عثمان وعائلته مقدرا  
بمبلغ ٤٥٠٠ جنيه .

(ك) سيارة نصر ١٢٨ رقم ٢٩٤٧ ملاكى جيزة  
ملك عثمان امام عثمان مقدره بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه .

(ل) سيارة نصر ١٢٨ رقم ٣٦٦٢ ملاكى القاهرة  
ملك محمد امام عثمان مقدره بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه .

(م) سيارة مرسيدس موديل ١٩٧١ رقم ٤٧٥٧  
ملاكى القاهرة ملك سيف الدين امام عثمان .

(ن) سيارتين رقمى ٣١٨١٥ و ٢٥٣٦ ملاكى  
القاهرة ملك يسرى امام عثمان .

ثانيا : مصوغات ذهبية وجدت حال التحفظ  
بالشقة رقم ٢٢ بالعقار ١٦٢ شارع ٢٦ يوليو  
بالعجوزة سكن محمد امام عثمان وعائلته مقدره  
بمبلغ ١٠١٠٠ جنيه .

٢ — عثمان امام عثمان .

( ا ) الشركة القومية للصناعات المعدنية  
بقليوب .

(ب) الشركة القومية لتجارة المواسير .

س ط ف  
(ج) قطعة أرض مساحتها ٦ و ٢١ و ..  
كائنة بحوض التعرض الشرقى رقم ٣٦ بناحية  
قليوب على الطريق السريع باسم عثمان امام  
عثمان .

س ط ف  
(د) قطعة أرض مساحتها ٢٣ و ١٥ و .. كائنة  
بحوض المتعرض الشرقى ٣٦ بناحية قليوب على  
الطريق السريع .

٣ — محمد امام عثمان .

( ا ) الشركة القومية للصناعات المعدنية  
بقليوب .

(ب) الشركة القومية لتجارة المواسير .

س ط ف  
(ج) قطعة أرض مساحتها ٦ و ٢١ و ..  
بحوض التعرض الشرقى ٣٦ بناحية قليوب على  
الطريق السريع .

س ط ف  
(د) قطعة أرض مساحتها ٢٣ و ١٥ و ..  
بحوض التعرض الشرقى ٣٦ بناحية قليوب على  
الطريق السريع .

وحيث ان الدفاع قدم مذكرتين بدفاعهما  
بجلستى ١٢ اكتوبر سنة ١٩٨٠ ، ٢٣/١١/١٩٨٠  
تضمنت دفوعا بعدم قبول الدعوى بشقيها شكلا  
لرفعها بغير الطريق القانونى ، وبعدم قبول  
الدعوى برمتها لسقوط أمر التحفظ رقم ٦ سنة  
١٩٧٦ واعتباره كأن لم يكن وانعدامه والفائه  
بالقرار رقم ٤٤ سنة ١٩٧٦ ، وبطلان الخصومة  
المطروحة برمتها وسقوط اجراءاتها واعتبارها كأن  
لم تكن وانعدام اساسها الواقعى والقانونى  
وأثارها القانونية ، وبطلان الطلب الجديد وعدم  
قبوله أو جوازه لعدم رفعه بغير الطريق الذى  
رسمه القانون وعدم صحة موضوعه أو وجوده  
كما طلب احتياطيا رفض الدعوى بشقيها لاتعدام  
أسبابها ومبرراتها وعدم صحة موضوعها أو  
موضوع طلبها الجديد ، وانعدام اساسها  
الواقعى أو القانونى ، كما قدم حافظتى مستندات

وحيث أن المحكمة تلتفت عن الدفوع سالفه  
البيان ، ذلك انه لا تلازم بين قرار رفع التحفظ  
واحالة الدعوى الى المحكمة ، اذ لا مانع يمنع من  
احالة الدعوى دون وجود تحفظ ، ومن ثم فلا  
تثريب على المدعى العام الاشتراكى ان هو  
رفع التحفظ رغم احالة الدعوى الى المحكمة طالما  
ان قرار الاجالة كان فى المدة المنصوص عليها  
فى الفقرة الاخيرة من المادة السابعة من القانون  
٣٤ لسنة ١٩٧١ .

المساءلة السياسية . توافرها . طبقا  
للمادة ٣ فقرة ٣/٤ من القانون ٩٥ لسنة ١٩٨٠  
حيث كل من نشر أو اذاع اخبارا أو بيانات أو  
اشاعات كاذبة أو مفوضة أو دعايات مثيرة اذا  
تم ذلك في الخارج بواسطة احدى طرق النشر  
متى كان من شأن ذلك الاضرار بمصلحة  
قومية للبلاد يقصد من ارتكب فعلا من  
الافعال التي يجرمها القانون رقم ٢٣  
لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة  
الوطنية والسلام الاجتماعى .

عنصر المال هو محل الحراسة . باعتباره  
الوسيلة التي تساعد صاحبه على التحرك  
للأضرار بمصالح الوطن العليا . والتي توجب  
على المجتمع ان ينشط لدرء خطره عن طريق  
تجريدته من سلاحه الذى يستخدمه المال تحت  
سيطرة الخاضع تحت الحراسة من ان يكون  
هو مصدره .

#### الحكمة :

بالجلسة المنعقدة علنا بقر دار القضاء العالى  
بمدينة القاهرة في يوم الاحد ١٨ المحرم سنة  
١٤٠٢ الموافق ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٨١ .

المؤلفة برئاسة السيد المستشار الدكتور /  
احمد رفعت خفاجى نائب رئيس محكمة النقض  
وعضوية السادة المستشارين :

فهيم عبد الحليم الرفاعى رئيس محكمة  
الاستئناف بمحكمة استئناف القاهرة .

ومصطفى عبد الرازق عبد الفنى  
المستشار بمحكمة النقض .

وماهر قسلاده واصف . المستشار  
بمحكمة النقض .

والشخصيات العامة السادة :

محمود طه زكى رئيس محكمة الاستئناف بمحكمة  
استئناف القاهرة سابقا .

وحيث انه عملا بالمواد ٢ و ٣ و ٣/١٨ من  
القانون ٣٤ سنة ١٩٧١ يكفى للحكم بفرض  
الحراسة على اموال الشخص كلها أو بعضها  
وكذلك اموال زوجته وأولاده اذا كان هو  
مصدرها ، يكفى في ذلك مجرد توافر الدلائل  
الجديّة على اثباته افعالا من شأنها الاضرار  
بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكى أو ان  
تضخم امواله و اموالهم كان بسبب من الاسباب  
الواردة في المادة الثالثة من القانون المذكور .

وحيث ان المحكمة تستخلص مما تقدم جميعه  
ان الدلائل قد توافرت على ان المدعى قد  
اتوا افعالا في شأن اضعاف ضمانات البنك  
الصناعى على النحو سالف البيان — من شأنها  
الاضرار بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكى  
وان اموالهم قد تضخمت بصورة واضحة  
لا تحتمل الشك وان هذا التضخم كان نتيجة  
نواظهم مع بعض موظفى البنك الصناعى لمنحهم  
قروضا بغير الطريق العادى ، واختلاس المنقولات  
المرهونة حيازتها ، مما اضعف ضمانات البنك ،  
وقد بيتو النية على عدم الوفاء بديون البنك  
على النحو سالف الذكر ، الامر الذى يتعين معه  
فرض الحراسة على اموالهم الموضحة بأسباب  
هذا الحكم عملا بالمواد ٢ و ٣/٢/٣ و ٣/١٨  
من القانون ٣٤ سنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة  
ونأمين سلامة الشعب .

القضية رقم ٤ لسنة ٦ ق حراسات .

١٠

جلسة ١٥/١١/١٩٨١

لا مجال للحاجة بالنقد المباح في الميدان  
السياسى . ذلك الذى حدده القضاء واستقر  
عليه بأنه ابداء للرأى في امر أو عمل دون  
المساس بشخص صاحب الامر أو العمل أو  
الخط من كرامته .

وعبد المنعم مصطفى النبال رئيس محكمة  
استئناف المنصورة سابقا .

ومحمد عبد المنعم سرور وكيل وزارة  
الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي

وبحضور السيد / المستشار حسنى  
عبد الحميد معوض مساعد المدعى العام الاشتراكى  
والسيد / عبد العزيز عمر وكيل القسم الجنائى  
بمحكمة النقض أمين السر .

اصدرت الحكم الآتى :

فى الدعوى المقيدة ، بجهاز المدعى العام  
الاشتراكى برقم ١٢ لسنة ١٩٨١ — وبجدول  
المحكمة برقم ١٢ لسنة ١١ قضائية حراسات .

المرفوعة من :

السيد / المدعى العام الاشتراكى .

ضد

١ — سعد محمد الحسينى الشاذلى الشهر  
بسعد الشاذلى .

٢ — عبد المجيد محمد فريد .

٣ — حكمت أبو زيد محمددين .

٤ — ميشيل كامل ميخائيل .

٥ — محمود أمين العالم .

٦ — محمد فهمى حسين .

٧ — غالى شكرى غالى .

٨ — محمد عبد الحكيم دياب .

٩ — اديب ديمترى بولس .

١٠ — أحمد عباس صالح .

١١ — محمد أبو الفتوح أحمد عبد الرحمن سيد .

١٢ — محمد عبد المنعم الغزالى الجبيلى .

١٣ — سمير فهمى كرم .

١٤ — عبد الرحمن عبد الملك الخميسى .

١٥ — أحمد عبد العال السقط .

١٦ — أحمد فؤاد محمد التهامى .

١٧ — محمد ممدوح عزت حسن .

١٨ — عبد المنعم ابراهيم وهدان .

١٩ — سامى محمود محمد حجى .

« الوقائع »

أحال المدعى العام الاشتراكى المدعى عليهم  
الى محكمة القيم لاتهم فى الفترة من ١٩٧٨/٦/٣  
وما بعدها .

أتوا أفعالا من شأنها الاضرار بأمن البلاد  
من جهة الخارج والداخل بأن انشأوا ونظموا  
وأداروا خارج البلاد منظمة تحت اسم « الجبهة  
الوطنية المصرية » ترمى الى قلب نظام الحكم فى  
مصر بوسائل غير مشروعة وفى سبيل تحقيق  
هدفهم نشروا وأذاعوا بالخارج أشاعات وأخبار  
كاذبة ومغرضة ودعايات مثيرة من شأنها  
الاضرار بالمصالح القومية للبلاد ، بأن  
اشتركوا جميعا فى إصدار نشرة دورية باسم  
الجبهة وكتبوا بصحف ومجلات البعث  
وتشرين والثورة السورية والانوار والسفر  
والنهار والكفاح العربى اللبنانىة ، والثورة  
بالجمهورية العراقية والشعب الجزائرية  
والقبس الكويتية ودير شبيجل الالمانية  
و ٢٣ يوليو الهندية ، والمستقبل الباريسية  
واليسار العربى والوطن العربى وسعودى  
جازيت والعرب ، وأذاعوا من أذاعتى ليبيا  
ودمشق مقالات وبيانات عديدة اختاروا لها  
عناوين مثيرة من بينها : —

« الجمعية الوطنية المصرية ... المسافة بين  
التكوين والعمل » .

« حرب نظامية أم حرب تحرير شعبية » .

« ندوة وحوار مفتوح مع الجبهة الوطنية  
المصرية » .

« مخططات الغزو الاقتصادى الاسرائيلى » .



السياسة الخارجية والداخلية للبلاد في مختلف المجالات بهدف المساس بالسلام الاجتماعى والوحدة الوطنية واشاعة روح الهزيمة وزعزعة الثقة في مركز مصر السياسى والاقتصادى والعسكرى على النحو المبين تفصيلا بالتحقيقات .

### وطلب :

اولا : الحكم بفرض الحراسة على اموال وممتلكات المدعى عليم الستة الاول واموال أزواجهم واولادهم البالغين والقصر وهم : —

١ — بالنسبة للمدعى عليه الاول :

( ا ) زينات محمد متولى « زوجة » .

( ب ) ناهد سعد محمد الحسينى الشاذلى « ابنة »

( ج ) سامية سعد محمد الحسينى الشاذلى « ابنة »

١ — بالنسبة للمدعى عليه الثانى : —

( د ) محمد رياض فريد عبد المجيد محمد فريد « ابن »

٣ — بالنسبة للمدعى عليها الثالثة : —

محمد مصطفى المصياى « زوج »

{ — بالنسبة للمدعى عليه الخامس : —  
سميره فهمى الكيلانى « زوجة »

٥ — بالنسبة للمدعى عليه السادس : —

( ا ) اعتدال محمد محمود صالح « زوجة »

( ب ) طارق محمد فهمى حسين « ابن »

( ج ) أمل محمد فهمى حسين « ابنة »

المبينة بالاوراق وبيانات عناصر الذمة المالية المرفقة .

« السادات يتآمر ضد فلسطين » .

« حقيقة مؤامرة كامب ديفيد » .

« الاتفاقية المصرية لن تحمل ازمة النظام المصرى » .

« الوضع يتدهور ونحن لانستبعد الانفجار » .

« سنستخدم العنف الثورى للاطاحة بالسادات » .

« أربعة ملايين دولار تكفى لاسقاط السادات » .

« السادات وضع اكاليل العار على ضباط الصف الثانى وتجاهل القادة الحقيقيين » .

« الجيش المصرى قطاع شعبى وعندما تغضب الجماهير يقوم بدوره » .

« تجدد المظاهرات المعادية فى جامعته القاهرة والاسكندرية » .

« حول المسألة الطائفية فى مصر » .

« حرب ام سلام والليل ينادى الشروق » .

« الوحدة أو الانقراض .. هوامش على خطاب الثورة الليبية » .

« الوحدة أخيرا .. وهناك تفويض بالتغيير » .

« لا تنمية رأسمالية أمام الشعوب المستقلة حديثا » .

« الاقنعة الساقطة والصمود الحقيقى » .

« حديث عن انتفاضة كانون المجيدة » .

« الحركة الوطنية تطالبه بتطبيق مقررات قمة بغداد » .

« قانون صحافة كامب ديفيد » .

« مظاهرة سياسية تضامنية من شعب مصر وقواه الوطنية » .

« حرضوا فيها الجماهير فى مصر على الثورة لاسقاط نظام الحكم وضمنوها هجوما على »

وذلك عملاً بالمادتين ٢ ، ١٨ فقرة أخيرة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ .

**ثانياً :** الحكم على المدعى عليهم التسعة عشر بالتدابير الواردة في المادة ٦ من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ والمادة ٤ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ .

وبتاريخ أول يولييه سنة ١٩٨١ حدد لنظر الدعوى جلسة ٦ من سبتمبر سنة ١٩٨١ ثم أجلت لجلسة ٤ من أكتوبر سنة ١٩٨١ ومنها لجلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٨١ . وبهذه الجلسات سمعت المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة .

ولم يحضر أحد من المدعى عليهم . وحضر من أسرهم السيدة / اعتدال محمد صالح زوجة المدعى عليه السادس وابنه طارق محمد فهمي حسين . كما حضرت السيدة / سميرة الكيلاني زوجة المدعى عليه الخامس وحضر السيد / محمد رياض عبد المجيد فريد ابن المدعى عليه الثاني . ولم يحضر أحد من أسر المدعى عليهم الباقين .

### المحكمة :

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً .

من حيث أن المتهمين لم يحضروا رغم اعلانهم قانوناً ، ومن ثم جاز الحكم في غيبتهم عملاً بالمادة ٣٧ من قانون حماية القيم من العيب رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ .

وحيث أن واقعة الدعوى — حسبما استقرت في يقين المحكمة — تخلص في أن كلا من المتهمين سعد محمد الحسيني الشاذلي وعبد المجيد محمد فريد وحكمت أبو زيد محمددين وميشيل كامل ميخائيل قد عقدوا العزم على قلب نظام الحكم في الدولة بكافة الوسائل غير المشروعة ،

وانهم — في سبيل الوصول الى ماريهم هذا — أسسوا وأداروا خارج البلاد منظمة أسموها « الجبهة الوطنية المصرية » لتعمل على تحقيق هذا الهدف ، ثم ظاهرهم في مسلكهم كل من المتهمين محمود أمين العالم وغالى شكرى غالى ومحمد عبد الحكم دياب وأديب ديمتري بولس وأحمد عباس صالح ومحمد أبو الفتوح أحمد عبد الرحمن سيد ومحمد عبد المنعم الفزالي الجبيلي وسمير فهمي كرم وعبد الرحمن عبد الملك الخميسي وأحمد عبد العال السقط ، فقاموا جميعاً عن طريق المقالات وعقد الندوات والادلاء بالأحاديث الصحفية والإذاعية بإطلاق الشائعات والأكبر الكاذبة والمغرضة ودعوة الجماهير في داخل البلاد وخارجها لمسايرتهم ومشاركتهم في بلوغ مقصدهم مشيعين بذلك روح الهزيمة معرضين السلام الاجتماعى والوحدة الوطنية والمصالح القومية للخطر مفسدين الحياة السياسية في البلاد .

وحيث أن الواقعة على النحو السابق قام الدليل عليها في الأوراق مما شهد به العقيد محيى الدين محمد على في تحقیقات النيابة العامة في القضية رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨١ حصر أمن الدولة ومن أقوال كل من خليل عبد القادر السيد رفاعى وعباس حلمى حسن محمد حسن وفاروق على أحمد ناصف في هذه التحقيقات . فقد قرر العقيد محيى الدين محمد على بأن المتهم الأول أنشأ تنظيمًا مناهضًا يسمى « الجبهة الوطنية المصرية » يهدف الى إسقاط النظام القائم في مصر والقضاء عليه بالقوة وأنه في سبيل ذلك اتصل بالعديد من العناصر المعادية في التجمعات المختلفة وأخذ يجند بعضاً منها ويدربها على أعمال الاغتيال والنسف والتدمير ورفع بها الى داخل البلاد حيث تم ضبطها . كما ضمن المدعو خليل عبد القادر السيد رفاعى أقواله في ذات القضية أن المتهم الأول والثالث والرابع والثالث عشر والرابع عشر عقدوا مؤتمراً في بيروت للجبهة الوطنية المصرية — حضره وأعلن فيه المتهم الأول عن أهدافه وهى تغيير نظام الحكم في مصر ولو بالقوة وذلك بعد أن هاجم



الكويتية الصادرة في ١٩٧٨/٩/٢٩ و ١٩٧٨/١٠/١ أورد بها أن سياسة القمع والاعتقال هي السائدة في مصر وأن الجيش المصري فقد قوته العسكرية كما انتقد سياسة الانفتاح الاقتصادي . ونشر مقالات في مجلة الوطن العربي في ١٩٧٨/١٠/١٤ ومجلة الدستور الصادرة في ١٩٧٩/١٠/١٤ ومجلة ٢٣ يوليو في أعدادها المختلفة هاجم فيها سياسة مصر الخارجية التي أدت الى عزلها عن العرب بعد أن باعت مصر نفسها الى أمريكا وأن شراء مصر لطائرات الفانتوم بدلا من الميج يرجع الى العملات التي دفعت لاتمام الصفقة وأدعى ضعف الجيش المصري وعدم فاعلية التسليح الغربي أخذا بالسياسة الخاطئة بتنويع مصادر السلاح وأعرب عن هدفه في إسقاط نظام الحكم في مصر وإقامة نظام ديمقراطي . وأكد المعاني المتقدمة في مقالات أخرى نشرها في جريدة الاحياء العربي بعددها في ١٩٨٠/٢/١٥ وجريدة الانوار اللبنانية بعددها في ١٩٨٠/٣/٢ وجريدة الثورة السورية بأعدادها في ١٩٨٠/٣/٣٠ و ١٩٨٠/٤/١٨ و ١٩٨٠/٥/٣٠ موضحا اعلان الجبهة الوطنية المصرية التي يتولى إمامتها مينا أهدافها ووسائلها في إسقاط النظام القائم . وأدلى بحديث الى مجلة الكفاح الغربي في ١٩٨٠/٤/٧ بشأن تأسيس الجبهة الوطنية المصرية وبحديث الى محطة اذاعة صوت مصر العربية في ١٩٧٨/١٢/٢٩ والى راديو دمشق بتاريخ ١٩٧٩/٤/١٨ و ١٩٧٩/٥/٢ حرض فيها الشعب المصري على مقاطعة الاستفتاء على معاهدة السلام زاعما أن نظام الحكم في مصر نظام دكتاتوري داعيا الشعب المصري الى الاطاحة برئيس الجمهورية . ثم يادر المتهم الاول الى السيد النائب العام متها السيد رئيس الجمهورية بالخيانة مضمنا كتابه تعريضا بسياسة الدولة من الناحية العسكرية والسياسية طالبا اما محاكمة السيد رئيس الجمهورية أو محاكمته هو .

كما نشر المتهم الثاني في مجلتي الوطن العربي وجريدة تشرين السورية بتاريخ

هو ومن معه النظام القائم وأن هذه الجبهة كانت تضم اليها بعضاً من العناصر الموجودة في منظمات أخرى يتم تدريبها على أعمال التخريب بقصد تحقيق تلك الاهداف . وقال عباس حلمي حسن محمد حسن في التحقيقات المشار اليها انه تم تدريبه على أعمال التخريب بعد أن انخرط في تنظيم الجبهة الوطنية التي شكلها المتهم الاول والتي ترمي الى قلب نظام الحكم في مصر باستعمال العنف والطرق غير المشروعة . وذكر فاروق على أحمد ناصف أيضا انه شارك في حضور المؤتمر الذي عقده المتهم الاول في بيروت باسم المنظمة التي شكلها وحدد أهدافها بأنها تغيير النظام القائم في مصر وأن المتهم الاول نعت رجال هذا النظام بالخيانة وأعلن استعدادده للمحاكمة في مصر ليثبت ذلك ، وأضاف أن من بين من حضر هذا المؤتمر كاعضاء في الجبهة كل من المتهمين الثالث والرابع .

كما قام الدليل على ذلك أيضا من البيان الذي أصدره كل من المتهمين الاول والثالث والرابع والذي نشرته الصحف في الخارج وتضمنته الاذاعات العربية والاجنبية وينفد تأسيس منظمة باسم الجبهة الوطنية المصرية تهدف الى إسقاط النظام القائم في مصر والعمل على الغاء موائيقها ومعاهداتها مع الدول الاخرى وتغيير النظام الاقتصادي المصري وأن طريقهم الى ذلك هو الدعوة لمواجهة هذا النظام ومقاومته من اجل إسقاطه بكافة الوسائل وفي جميع الميادين . وتنفيذا لما ورد في هذا البيان يادر كل من المتهمين المذكورين الى اتخاذ الطريق الذي ارتآه موصلا لتحقيق اهداف الجبهة فأنبرى كل منهم بخطط سببلا في مهاجمة النظام القائم والتعريض بكافة جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية مطلقا حوله الشائعات والاكاذيب مشيعا روح الهزيمة معرضا على الاخلال بالسلام الاجتماعي والامن الداخلي داعيا الى تغيير هذا النظام بكل السبل ولو باستعمال القوة غير المشروعة . فقد ادلى المتهم الاول بأحاديث الى مجلة المستقبل الصادرة في ١٩٧٨/٧/٥ والى صحيفة الوطن



ونشر المتهم الرابع بجريدة السفير اللبنانية الصادرة في ١٩٧٥/٨/٢٧ ومجلة اليسار العربي الصادر في فبراير سنة ١٩٧٩ وجريدة البعث السورية الصادرة في ١٩٨٠/٢/١١ مقالات ثلاث ضمنها العديد من الشائعات والاكاذيب والتعريض بالنظام القائم زاعما انه يرمى الى القمع والارهاب ويتسم بالخيانة لكل القضايا الوطنية .

ونشر المتهم الخامس بجريدة تشرين السورية الصادرة في ١٩٨٠/٤/١٢ والثورة السورية الصادرة في ١٩٨٠/٦/٢٩ والانوار ما يكشف عن انضمامه للجبهة الوطنية المصرية وتمثيله لها في مؤتمر وزراء الثقافة العرب وتبنيه لاهدافها وطريقتها للوصول اليها ، كما عرض في مقالاته بالنظام السياسي القائم واصفا اياه بالامبريالية والصهيونية .

ونشر المتهم السابع في جريدة البعث السورية الصادرة في ٢/٤ و ٦/٩ و ٧/٢٨ و ٨/٤ و ٨/٢٥ و ٩/٨ و ١٥/٩/١٩٨٠ من المقالات ما يعرض الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي للخطر فزعم ان الفتنة الطائفية مرجعها قيام المسؤولين عن النظام في البلاد للدعوة نحو دولة دينية متطرفة يكون المسيحيون فيها مواطنين من الدرجة الثانية كما عرض بأمن البلاد والقوانين التي صدرت لتحميه فزعم انها تهدر الحريات وانتهى الى طلب اسقاط النظام .

ونشر المتهم الثاني بمجلة الدستور الصادرة في ١٥ و ١٩٨٠/١٢/٢١ مقاله هاجم فيها النظام الداخلي للبلاد زاعما ان هناك جهازا سريا اسماء « السافاك » يطارد الاحرار مشيعا حوله هالسه من الاكاذيب يرمى من ورائها وعلى ما تضمنته مقالاته الى التشكيك في النظام القائم ودعا في ختام مقالته الى قلب نظام الحكم عن طريق الثورة .

كما نشر بصحيفة البعث السورية الصادرة

١٩٧٨/١٠/١٤ ومجلة الفداء اللبنانية في ١٩٧٨/١١/٤ وجريدة السفير اللبنانية في ١٩٧٨/١١/٥ وجريدة الجمهورية العراقية بتاريخ ١٩٨١/٥/٣ العديد من المقالات التي هاجم فيها النظام السياسي داخل البلاد مطلقا حوله الشائعات الكاذبة زاعما ان اتفاقات السلام تضمنت العديد من البنود السرية على خلاف الحقيقة ، كما زعم ان النظام القائم باع البلاد للاعداء وأن الآلاف من المصريين يتعرضون للقهر والاضطهاد بسبب معارضتهم لسياسة النظام ، كما ألقى كلمة اذاعها راديو دمشق بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٥ في الدورة الطارئة لمؤتمر الشعب العربي اعلن فيها أن التنظيمات المكونة للجبهة الوطنية المصرية في الخارج هي أمضى الأسلحة وأنها التي سوف تحقق الاهداف التي يرمى اليها وهي تغيير النظام القائم بالبلاد ولو كانت القوة والطرق غير المشروعة هي السبيل الى ذلك ، كما اصدر من خلال تنظيمه الفرعي الذي اختص به بيانين في مايو سنة ١٩٨٠ زعم في أولهما ان النظام القائم يعمل على مطاردة العناصر الوطنية والسجج بها في السجون وزعم في الثاني ان النظام القائم اصدر العديد من القوانين التي رهننت اقتصاديات البلاد للاعداء وادت الى تخريب النظام الاقتصادي المصري ، كما اطلق الشائعات . والاكاذيب التي زعم فيها ان النظام القائم قد منح أمريكا العديد من القواعد العسكرية الثابتة على شاطئ البحر الاحمر وفي قلب سيناء .

ونشرت المتهمة الثالثة في جريدة السفير اللبنانية بتاريخ ١٩٨٠/١/٢٠ ومجلة صباح الخير اللبنانية الصادرة في ١٩٨٠/٢/٢ أحاديث صحفية عرضت فيها بالنظام القائم من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية واطلقت من خلالها الشائعات الكاذبة التي تزعم أن الحكومة تفرط في الحقوق المشروعة للبلاد وتتهاون في الحفاظ عليها ودعت الى تنظيم القوى المعارضة في الخارج والداخل بقصد اسقاط النظام القائم .

١٩٧٩/٧/٢٣ العديد من المقالات التي تتضمن هجوما على النظام السياسي الداخلي والخارجي للبلاد فشبهه بحكم الشاه في ايران وأن سقوطه بات محتما مجرّضا على اسقاطه كما ضمن مقالاته أيضا العديد من الأكاذيب والشائعات .

واذاع المتهم الرابع عشر بالاذاعة الليبية بتاريخ ١٩٧٩/٤/٢٢ هجوما على كافة الانظمة الداخلية للبلاد وتعريضا بالاستفتاءات الدستورية التي تمت وزعم أن الخيانة والتبعية الصهيونية هي التي تسيطر على الفكر السياسي في البلاد .

كما تضمنت مجلة سعودي جازيت الصادرة في ١٩٧٨/٧/٢٣ ونشرت مجلة الاسبوع السياسي اليبني الصادرة في ١٩٧٨/٧/١٤ أن المتهم الخامس عشر قد مثل الادعاء في المحاكمة الهزلية التي أجريت للسيد رئيس الجمهورية وهاجم من خلال هذا الموقف المسرحي النظام القائم في البلاد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا معرضا بالسيد رئيس الجمهورية فيما يختطه للبلاد من سياسة عليا .

وحيث أن ايا من المتهمين لم يحضر على الرغم من تكليفه بالحضور لكي يدفع ما أسند اليه من اتهام بثمة دفاع يبيده . وثبت من الاوراق أن كلا منهم يقيم خارج البلاد ، وأن المتهم الاول عين في ١٩٧٣/١٢/١٣ سفيرا ممتازا بوزارة الخارجية ثم عين في ١٩٧٤/٤/٢٣ سفيرا في لندن وتسلم عمله بها في ١٩٧٤/٥/١٣ الى أن نقل سفيرا في لشبونة في ١٩٧٥/٥/٢٠ وتسلم عمله بها في ١٩٧٥/٩/١ وظل هناك الى أن فصل من الخدمة في ١٩٧٨/٦/٢٥ .

وحيث ان ما جاء بأقوال الشهود وما تضمنته المقالات والاحاديث الصحفية والاذاعية على النحو سالف البيان قد قطعت في التدليل على صحة ما ثبت في حق المتهمين كما كشفت عن تحركهم الايجابي نحو تنظيم يرمى الى تحقيق

في ١٩٨٠/٧/١٨ حوار مفتوح للمتهم التاسع بوصفه أحد أعضاء الجبهة الوطنية المصرية ونشرت له مجلة اليسار العربي الصادرة في شهر فبراير سنة ١٩٧٩ مقالا آخر تضمن هجوما على السياسة الثقافية للبلاد زاعما في النظام القائم قد أجهض انتصارات مصر وسوريا إبان حرب أكتوبر سنة ١٩٧٢ وأن خيانة رئيس الجمهورية هيأت لاسرائيل تنفيذ مخططاتها التي ترمى الى السيطرة على مصر اقتصاديا وصناعيا .

ونشر المتهم العاشر بصحيفة الثورة العراقية الصادرة في ١٩٧٨/٩/٢٤ - والجمهورية العراقية الصادرة في ١٩٨٠/٢/١٧ و ١٩٨٠/٣/٢٢ مقالات ضمنها شائعات وأكاذيب ترمى الى التشكيك في النظام القائم سياسيا واقتصاديا زاعما أن هناك ردة شاملة ترمى الى هدم كل القيم ، ودعا في ختام مقالاته الى ثورة شعبية تطيح بالنظام القائم .

ونشر المتهم الحادي عشر بجريدة القبس الكويتية الصادرة في ١٩٨٠/٥/١٢ والبعث السورية الصادرة في ١٩٨٠/٩/١ والعرب الصادرة في ١٩٨٠/٩/١٠ أنه أنشأ تنظيما يشارك الجبهة الوطنية المصرية في اهدافها ويسعى الى تحقيقها عن طريق العمل الشعبي الثوري .

ونشر المتهم الثاني عشر ست مقالات بجريدة الثورة العراقية باعدادها الصادرة في ١/٢٩ و ٤/١٤ و ١١/٢١ و ١١/٢٣ و ١٩٧٨/١١/٢٥ و ١٩٧٩/٣/٣٠ دعا فيها الشعب المصري الى تنفيذ حكم الاعدام الصادر ضد رئيس الجمهورية بعد أن عرض بالنظام القائم ووصفه بالعمالة والخيانة .

ونشر المتهم الثالث بجريدة النهار البيروتية الصادرة في ١٩٧٨/٧/٢٤ والكفاح العربي الصادرة في ١١/١٧ و ٣/١٩ و ٤/١٦ و



البلاد أو خارجها يكون من شأنها المساس بالمصالح القومية للدولة أو اشاعة روح الهزيمة أو التحريض على ما يسمى السلام الاجتماعى والوحدة الوطنية .

لما كان ذلك ، فانه يقوم فى حق المتهمين المشار اليهم الجرم السياسى بارتكابهم افعالا تمس القيم الاساسية للمجتمع وتعتبر عيبا فى سلوكهم الاجتماعى وتمثل خطورة فريض لها الشارع التدابير المناسبة لمواجهةها والحيلولة دون استفحالها مما يستوجب مساعلتهم سياسيا والحكم عليهم بالتدابير الواردة فى المادة الرابعة من قانون حماية القيم من العيب رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ .

ولما كانت المحكمة ترى أن انسب هذه التدابير واكثرها مواءمة مع مسلك المتهمين المذكورين هو ما انتظمته البنود الاول والثانى والثالث من المادة الرابعة السالف ذكرها وهو حرمانهم من الترشيح لعضوية المجالس النيابية والمجالس الشعبية المحلية ومن الترشيح والتعيين فى رئاسة أو عضوية التنظيمات النقابية والاتحادات — والاتدية والمؤسسات الصحفية والجمعيات ومن تأسيس الاحزاب السياسية والاشترك فى ادارتها وعضويتها لمدة خمس سنوات وهو الحد الاقصى المقرر لهذه التدابير .

وحيث أنه فى شأن ما أسند الى كل من المتهمين السادس والسادس عشر والسابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر محمد فهمى حسين وأحمد فؤاد الهامى ومحمد مدوح عزت حسن وعبد المنعم ابراهيم وهدان وسامى محمود محمد حجبى فان مرده بالنسبة للاول مجرد خطاب أرسله الى ابنه لا ترى المحكمة فيما تضمنه سوى سردا لمجريات وقائع حدثت وتصورات شخصية لمُرسل الخطاب لا تكشف الا عن كونه صحفيا يرتزق على ابواب دور الصحف وأماكن المؤتمرات أيا كانت تبعيتها ، كذلك ما أورده معلومات جهات الامن عنهم جميعا من انتمائهم لتنظيمات شيوعية أو انخراطهم فى تنظيم الجبهة

أهداف محرمة ويسمى جهد الطاقة نحو تغيير النظام القائم بكافة الطرق غير المشروعة واتخاذ كل سبيل يؤدي الى اطلاق الشائعات والاكاذيب وبث روح الهزيمة والتحريض على مهاجمة السلام الاجتماعى والوحدة الوطنية . ولا شك أن هذه المقالات والاحاديث تعد دعاية مثيرة قصد بها التشكيك فى سياسة الحكومة وما تسمى اليه من خير للبلاد . ولا جدال فى أن هذه الاعمال من شأنها بليلة الافكار وعدم الثقة بالهيئة الحاكمة مما يلحق الضرر بالمصلحة العامة .

ولا مجال للمحاجة بحق النقد المباح فى الميدان السياسى ، ذاك الذى حددته القضاء واستقر عليه بانه ابداء للرأى فى امر أو عمل دون المساس بشخص صاحب الامر أو العمل مستهدفا الدفاع عن المصلحة العامة ، وليس كذلك النقد بغية التشهير بصاحب الامر أو العمل أو الحط من كرامته ( نقض ١١/٢/١٩٦٥ مجموعة احكام النقض من ١٦ ص ٧٨٧ ، ١٥/٦/١٩٤٨ طعن رقم ٥٠ من ١٨ ق مجموعة احكام النقض فى ربع قرن من ٧٣٧ رقم ٨٧ ) وهو ما لا يصلح دفاعا عن واقعة كان الكذب واطلاق الشائعات المفرضة والتحريض والتشهير والنشر ذو القصد السيء هو قوام افعالها المادية .

لما كان ذلك ، وكانت الفقرتان الثالثة والرابعة من المادة من قانون حماية القيم من العيب رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ قد رتببت المسائلة السياسية وفقا لاحكام هذا القانون حيل كل من نشر أو اذاع اخبارا أو بيانات أو اشاعات كاذبة أو مفرضة أو دعايات مثيرة اذا تم فى الخارج بواسطة احدى طرق النشر متى كان من شأن ذلك الاضرار بمصلحة قومية للبلاد ، وضد من ارتكب فعلا من الافعال التى يجرمها القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الوطنية والسلام الاجتماعى .

وانه يعد كذلك نشر أو كتابة أو اذاعة مقالات أو اشاعات كاذبة أو مفرضة فى داخل



المادة الثانية من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ توافر عنصرى الخطر والمال باعتبار أنهما يكشفان عن خطر الشخص على المجتمع الذى يتعين دوره عن طريق فرض الحراسة على أمواله كلها أو بعضها .

وحيث أنه لما كان عنصر الخطر انما هو وصف لحالة الشخص يستخلص من مجموع ما يتصل به وبسلوكه وبالأفعال التى اتاها ومدى أثر هذه الأفعال على المجتمع وكان الثابت من الأوراق وعلى ما انتهى اليه قضاء هذه المحكمة فى الشق الاول من الدعوى أن المتهمين سعد محمد الحسينى الشاذلى وعبد المجيد محمد فريد وحكى بو زيد محمدين وميشيل كامل ميخائيل ومحمود أمين العالم قد غلبهم طبع الخيانة وسيطر عليهم الفكر المسموم وامتلات قلوبهم بالحقق الاسود الذى اعىى الابصار فراحوا من خلال خيال مريض يتوهمون القدرة على قلب نظام الحكم بالطرق غير المشروعة مشكلين فى سبيل تحقيق هذه الاهداف تنظيميا سموه « الجبهة الوطنية المصرية » وأحاطوه بهالة من الاكاذيب والشائعات التى ترمى الى بث روح الهزيمة والتعريض بكافة الاسس التى يقوم عليها النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى البلاد فكان خطرهم على السلام الاجتماعى والوحدة الوطنية امرا قائما لا جدال فيه ، اما المتهم محمد فهى حسين فلم يتوافر فى حقه هذا الركن على نحو ما ساق الحكم عند القضاء ببراءته .

وحيث انه عن عنصر المال الذى هو محل الحراسة ولا قيام لدعواها بدونها فان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن المشرع لم يقصد بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ الترخيص فى فرض الحراسة وتوسيع نطاقها ، كما لم يقصد فرض الحراسة على أى مال قل أو كثر وانما استهدف المال الذى يصح شل حركته عندما يتحرك صاحبه للاضرار بمصالح الوطن العليا والسدى وصفته المذكورة الايضاحية للقانون المشار اليه.

الوطنية وهى بحكم كونها كذلك ولانها خالية مما يكشف عن مصدرها فان المحكمة لا تطمئن الى سلامتها أو مطابقتها للواقع اذ هى تقف عند حد. ترديد القول المرسل الخالى من الوقائع المحررة التى يمكن أن يعول عليها فى معرض القضاء بالادانة أو تستطيع معه المحكمة مراقبة سلامتها ، ولما هو مقرر كذلك من أنه وان كان لمحكمة الموضوع أن تعول فى تكوين عقيدتها على التحريات — باعتبار كونها معززة فحسب لما ساقته من أدلة — الا انها لا تصلح وحدها لان تكون دليلا بذاته أو قرينه بعينها على الواقعة المراد اثباتها ( نقض فى ١٩٧٧/١/٣٠ مجموعة احكام النقض س ٢٨ ص ١٣٨ ) . فاذا ما اضيف الى ذلك كله أن الأوراق خلت تماما من ثمة ما يكشف عن ارتكاب أى من هؤلاء المتهمين لفعل مآدى واضح محرر يمكن القول بأنه يشكل امسادا للحياة السياسية أو اخلايا بالسلام الاجتماعى — وهو مناط التائيم فى الواقعة المطروحة — فانه يبين بجلاء أن ما أسند اليهم قد غدا عاريا من دليل يحمله مما يتعين معه القضاء ببراءتهم مما أسند اليهم .

وحيث أنه فى شأن دعوى الحراسة فانه لما كان المدعى العام الاشتراكى أصدر بتاريخ ١٩٨١/٦/٦ أمرا بمنع كل من المتهمين سعد محمد الحسينى الشاذلى وعبد المجيد محمد فريد وحكى أبو زيد محمدين وميشيل كامل ميخائيل ومحمود أمين العالم ومحمد فهى حسين من التصرف فى أموالهم العقارية والمنقولة وادارتها على أن يسرى هذا المنع على أزواجهم وأولادهم البالغين والقصر ، وبتاريخ ١٩٨١/٧/١ أودع طلب فرض الحراسة قلم كتاب هذه المحكمة وقيسد بسجلاتها ، وبذلك فانه يكون مقدما فى الميعاد المبين فى المادة السابعة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب مما يتعين معه قبول الطلب شكلا .

وحيث أن فرض الحراسة يستلزم فى حكم

بأنه « رأس مال » أو القيام بأعمال « المال عادة فرضها ووسيلتها » بها يستتبع وضعه تحت رقابة المجتمع وإدارته حماية له من انحرافه . وهذا يعنى أن يكون المطلوب فرض الحراسة على ماله يملك مالا ينطبق عليه الوصف الذى حددته المذكرة الإيضاحية باعتباره الوسيلة التى تساعد صاحبه على التحرك للأضرار بمصالح الوطن العليا والتى توجب على المجتمع أن ينشط لدرء خطره عن طريق تجريدته من سلاحه الذى يستخدمه ، وبالتالي فإن هذا المال يجب أن يكون له تأثيره وأن يكون فعالا وعونا لصاحبه ووسيلته فيما يقوم به ، أما حيث لا يكون للمال هذا الأثر فإن مقومات فرض الحراسة وأسسها تكون غير متوافرة .

لما كان ذلك ، فإنه يجدر بالحكمة أن تشير إلى أمرين ( أولهما ) أنه مع قيام عنصر الخطر فى حق المتهمين الرابع والخامس ميشيل كامل ميخائيل ومحمود أمين العالم ، غير أنه باستقراء تفصيلات أموالهما التى تخصهما دون أسرتهما تبين أن أموال المتهم الرابع ميشيل كامل ميخائيل هى رصيد حساب جارى بأحد المصارف قدره ١٠٩ ج وأسهم قيمتها ٨٠٠ جنيه وأنه مدين بببلغ ٥٢٠ جنيه ، وأن أموال المتهم الخامس محمود أمين العالم هى رصيد جارى بأحد المصارف قدره ٥١ جنيه و ٤٠ مليم وسيارة رمسيس موديل ١٩٦٩ . وظاهر بجلاء أن هذه الأموال قد بلغت حدا من التفاهة ويجعل التصدى لها ضربا من العبث ومضیعة للجهد والوقت بغير طائل ، ومن ثم فالمحكمة — ومن خلال الجواز المقرر لها بحكم القانون — تنتهى إلى رفض دعوى الحراسة بالنسبة لهما .

( وثانيهما ) أن المحكمة نأت بنفسها عن التصدى لأموال أسر المتهمين ذلك لأن المادة ١٨ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨١ جاء عجزها لينص على أنه يجوز للمحكمة أن تقرض الحراسة على أى مال يكون فى الواقع تحت سيطرة الشخص الخاضع للحراسة ، ولو كان على اسم زوجته

أو أولاده القصر أو البالغين أو غير هؤلاء إذا كان الخاضع هو مصدر ذلك المال ، وبذلك يكون قد تطلب الشارع لفرض الحراسة فى هذه الحالة شرطان : أولهما أن يكون المال تحت سيطرة الشخص الخاضع للحراسة . وثانيهما : أن يكون هو مصدره . وإذا كان الثابت أن المتهمين بفرض الحراسة من بين المتهمين يقيمون خارج البلاد منذ فترات طويلة على ما تكشف عنه مقالاتهم فى الصحف الصادرة فى الخارج وأحاديثهم فى الإذاعات الخارجية ، وقد انعدم الدليل تماما على وقوع أموال أسرهم تحت سيطرتهم سواء أكانت هذه السيطرة بالذات أو بالواسطة ولم يقل أحد بذلك . كما انعدم الدليل الذى تطعن إليه المحكمة على أن هؤلاء المتهمين هم مصدر أموال أفراد أسرهم ، خاصة إذا ما بان من مطالعة تقارير الحالة المالية للمتهم الأول أن أسرته تتكون من زوجة قرائن الحال تقول بملكيتها للمنفقات والمفروشات التى وردت باسمها وابنتان متزوجتان لا يستعصى على مثيلتهما تدبير هذا المال ، وأما عن الفيلا رقم ٣٩ شارع جلال الدسوقي بمصر الجديدة فملكية الرقبة فيها للابنتين وحق الانتفاع للزوجة وهو ما يخرجها عن ملكية المتهم الأول بما يتعذر معه القول بأنه مصدر لما اشترت به من مال . وكذا الشأن بالنسبة للمتهم الثانى الذى لا تخرج أسرته عن ابن طبيب يعمل فى مجال لا شك أنه يدر عليه ما يكفى لتدبير ما كشف التقرير المالى عن أموال له . كما اسقطت المحكمة من حسابها الاثاثات والمفروشات التى هى من متطلبات الاستعمال الشخصى للإنسان والتى لم تكن هى غاية المشرع حينما رعى إلى استحداث الحراسة كإجراء يسد به خطر الفرد على المجتمع .

وحيث أنه بالنسبة للأموال التى أسند التقرير المالى ملكيتها للمتهم الأول فإن المحكمة — حفاظا منها على حقوق الغير — تسقط منها ما مساحته ١٢ قراط و ٢ فدان كائنة بناحية كنيسة شيراتنا مركز بسيون لأصرف وكيلته سامية سعد محمد الحسينى فيها بالبيع إلى حوريه محمد حسن



ومن العبث أن تستدفعها الحراسة . وهو ما عنته المحكمة عندها مارست حقها في فرض الحراسة على بعض من أموال تلك المتهمه .

وحيث انه لما كان ما تقدم ، تكون أموال المتهم الاول التي يستهدفها قضاء هذه المحكمة بفرض الحراسة هي مبلغ ١٦٢٦ جنيه و ٦٢٠ مليم رصيد الحساب رقم ٣٢٢٩٦ ط لدى بنك القاهرة فرع عدلى ، مبلغ ١٨٨ جنيه و ٨٥٤ مليم رصيد دائن لدى البنك الاهلى فرع مصر الجديدة ، وتكون أموال المتهم الثانى هي قطعة أرض قضاء معدة للبناء مساحتها ٦٧٢ مترا مربعا كائنة برقم ١٢ مربع رقم ٦١٠ ب شياخة النزهة قسم مصر الجديدة مشتراه من شركة مصر الجديدة للاسكان والتعمير بموجب عقد بيع مشهر برقم ٣٥٢٦ فى ١٩/٦/١٩٦٦ ومن الاموال السائلة مبلغ ١٧٩٣ جنيه و ٣٠٧ مليم رصيد الحساب رقم ٣٢٢٩٩ ط لدى بنك القاهرة فرع عدلى ، مبلغ ٣٤٨٧ جنيه و ٧٩٣ مليم رصيد حساب جارى دائن لدى البنك الاهلى المصرى فرع مصر الجديدة ، مبلغ ٥٠٠ جنيه رصيد حساب جارى بالبنك الاهلى المصرى فرع قصر النيل ، ١٠٣٥٠ جنيه قيمة شهادات استثمار البنك الاهلى مجموعة ب مودعة لدى البنك الاهلى فرع عدلى ، ٢٥ سهم شركة الحديد والصلب مودعة بالبنك الاهلى المصرى فرع مصر الجديدة ملف اوراق مالية رقم ١٥٨٧ . وتكون أموال المتهمه الثالثة مبلغ ٤٩٦١ جنيه و ٣٦ مليم رصيد الحساب الجارى رقم ٣٢٢٠١ ط بنك القاهرة فرع عدلى .

وحيث ان أموال المتهم الاول والثالثة التي فرضت عليها الحراسة لاتدر بحكم طبيعتها ايرادا ومن ثم يتعذر تقدير نفقة لايهما على ما جرى عليه حكم المسادة ١٨ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ ، كما ان المحكمة ترى تحديد المصروفات اللازمة لادارة أموال المتهم الثانى المفروض عليها الحراسة بواقع ٥ ٪ من صافي ايرادها السنوى وترى المحكمة تقدير مبلغ مائة جنيه نفقة شهرية لسم ولاسرتة ومن يعول .

توفيق بوجب عقد البيع المؤرخ ١٩٧٨/٩/٢٨ الذى صدر عنه حكم الصلح فى الدعوى ٦٩٤٦ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى طنطا بتاريخ ١٨/١/١٩٧٩ وبما يكفى لاثبات تاريخه فى هذا الوقت معرضة عما اشار اليه الادعاء فى مذكرته بهذا الشأن من طلب عدم الاعتداء بهذا التصرف بقاله ان البائعة تحمل توكيلا لا يبيع لها هذا البيع لما ثبت من الاطلاع على صورة هذا التوكيل المرفقة بالاوراق والمطابقة لاصلها بحكم اطلاع المحقق عليها والمصدق عليه من القنصلية العامة لجمهورية مصر العربية بلشبونه برقم ٦٥٦ لسنة ١٩٧٦ ومصدق عليه ايضا من وزارة الخارجية برقم ٨٦٠٢ سنة ١٩٧٦ انه يبيع لها ذلك . كما تسقط ايضا ما مساحتها ٤ أفدنة و ١٢ قراط بزمام ارنشو مركز بسيون محافظة الغربية المشار اليها فى ذات التقرير لان اوراق ملف المركز المسالى الخاص بالمتهم المذكور خالية تماما من الاشارة الى هذه المساحة او تحديد مصدرها او بيان حدودها ومعالمها وكل ما تضمنته الاوراق كان بالنسبة لمساحة ٤ أفدنة و ٨ قرايط مملوكة لمورثه المتهم الاول التى تصرف فيها حال حياتها بالبيع لآخرين بموجب عقد كان موضوع دعوى الصحة والنفاذ رقم ٦٩٢٩ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى طنطا المنتهية صلحا بين اطرافها بحكم صدر بتاريخ ١٨/١/١٩٧٩ وهو ما يفيد بطريق القطع انها لم تكن مملوكة للمتهم فى يوم من الايام . كذلك اسقطت المحكمة من حسابها عند استهدافها بالحراسة أموال المتهمه الثالثة ما مساحتها عشرة قرايط وخمسة أسهم من الارض الزراعية جاءت شائعة على اثنتى عشرة قطعة تتراوح مساحة كل منها بين الثلاثة قرايط والاربعة أسهم فى وضع يد الآخرين وكذلك حصه قدرها الثمن فى قطعة الارض القضاء الكائنة ١٠ شارع سوق الاثنين بمصر القديمة وحصه شائعة قدرها اربعة أمتار مربعة فى بيت ريفى بالقرية فهى ليست بالاموال التى اذا ما بقيت فى يد مالكة كانت سلاحا له يحقق به الخطر المعنى بالحراسة كاجراء وقائى فهى حصص شائعة متفرقة فى يد الغير او يشاركها فيها آخرون موروثة عن الاب



**فلهذه الاسباب**

وبعد الاطلاع على المادتين ٢ ، ١٧ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب ، والمادة السادسة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى ، والفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الثالثة والفقرات الاولى والثانية والثالثة من المادة الرابعة والفقرتين الاولى والثانية من المادة ٣٤ والمادة ٣٧ من قانون حماية القيم من العيب رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ .

**حكمت المحكمة :**

( أولا ) بحرمان كل من سعد محمد الحسينى الشاذلى وعبد المجيد محمد فريد وحكى أبو زيد محمدين وميشيل كامل ميخائيل ومحمود أمين العالم وغالى شكرى غالى ومحمد عبد الحكم دياب وأديب ديمترى بولس وأحمد عباس صالح ومحمد أبو الفتوح وأحمد عبد الرحمن سيد ومحمد عبد المنعم الغزالى الجبلى وسمير فهمى كرم وعبد الرحمن عبد الملك الخميسى وأحمد عبد العال السقط من الترشيح لعضوية المجالس النيابية والمجالس الشعبية المحلية ومن الترشيح والتعيين فى رئاسة أو عضوية التنظيمات النقابية والاتحادات والاندية والمؤسسات الصحفية والجمعيات ومن تأسيس الاحزاب السياسية والاشتراك فى ادارتها وعضويتها .

(ثانيا) ببراءة كل من محمد فهمى حسين وأحمد حسين وأحمد فؤاد محمد التهامى ومحمد ممدوح عزت حسن وعبد المنعم ابراهيم وهدان وسامى محمود محمد حجي مما أسند اليهم .

(ثالثا) بفرض الحراسة على اموال سعد محمد الحسينى الشاذلى وعبد المجيد محمد فريد وحكى أبو زيد محمدين بأسباب هذا الحكم . وقدرت المصروفات اللازمة لادارة اموال الثانى المفروضة عليها الحراسة بواقع ٥ ٪ من صافى

ايرادها السنوى ، وخصصت له مبلغ مائة جنيه من صافى ايراد الاموال كنفقة شهرية شاملة ولاسرتة ومن يعول .

(رابعاً) برفض دعوى الحراسة المرفوعة على كل من ميشيل كامل ميخائيل ومحمود أمين العالم ومحمد فهمى حسين وزينات محمد متولى وناهد سعد محمد الحسينى الشاذلى وسامية سمعد محمد الحسينى الشاذلى والدكتور محمود رياض فريد عبد المجيد محمد فريد ومحمد مصطفى الصياد وسميره فهمى الكيلانى واعتدال محمد محمود صالح وطارق محمد فهمى حسين وأمل محمد فهمى حسين .

القضية رقم ١٢ لسنة ١١ ق حراسات .

١١

جلسة ١٩٨١/١٢/٢٠

القانون ٢٤ لسنة ١٩٧١ تنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب فرض الحراسة . دلائل جدية . توافر عنصرى الحظر والمال جرائم هدامة لمبادئ المجتمع . تضخم اموال الشخص عن طريق الاثراء السذى يعتمد على النهب والاغتصاب والتعدى والاىذاء الاضرار بالمصالح الاقتصادية للبلاد . افساد الحياة السياسية فيها استغلال المنصب . افساد الحياة السياسية النشاط غير المشروع من الاتصال ببعض قوى النفوذ فى السلطة .

**المحكمة :**

بالجلسة المنعقدة علنا بمقر دار القضاء العالى بمدينة القاهرة فى يوم الاحد ٢٤ صفر سنة ١٤٠٢ الموافق ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٨١ .

المؤلفة برئاسة السيد المستشار الدكتور / أحمد رفعت خفاجى نائب رئيس محكمة النقض وعضوية السادة المستشارين / فهمى عبد الحليم

الخمس سنوات وكان ذلك بسبب اتيان المدعى عليه الاول الافعال الآتى بيانها :

١ - استغل صفته النيابية - كعضو بمجلس الشعب عن دائرة ميناء البصل محافظة الاسكندرية - لدى المسئولين بهيئة الميناء ومحافظة الاسكندرية على الوجه الآتى :

( ا ) حصل فى الفترة من ١/١/١٩٨١ حتى ١٩٨١/٧/١ على تراخيص باستغلال ثلاث مساحات بميناء الاسكندرية مساحة الاولى ٢١٥٠ مترا مربعا والثانية ١٠٠٠ متر مربع والثالثة ٢ مشغل بالارصفة ارقام ٧٤ ، ٧٦ ، ٧٧ على وجهه دائم لتفريغ ما يستورده من أخشاب على خلاف المتبع مع باقى المستوردين وقام بتأجير جزء من هذه المساحات - لعدم حاجته لها - لآخرين مقابل مبالغ كبيرة حصل عليها لنفسه ومخالفا بذلك شروط التراخيص .

(ب) حصل على موافقة بامتلاك ثلاث شقق من شركة المعصرة للسكان والتعمير رغم سبق حصوله على ترخيص باستغلال أحد «الشاليهات» بمنطقة صلاح الدين بالمعصرة وامتلاكه أحد القصور بشاطئ العجمى .

٢ - تهريب المخدرات والبضائع الاجنبية والاتجار فيها على النحو المبين بالملف رقم ١٨٢٠ الذى يتضمن المعلومات المسجلة عن المدعى عليه الاول لدى قسم مكافحة المخدرات بإدارة البحث الجنائى بالاسكندرية .

٣ - استولى بغير وجه حق على الاموال المملوكة للدولة بأن اغتصب ما يزيد على خمسمائة فدان من اراضى الدولة واستغل جزءا منها فى تخزين الاخشاب التى يستوردها وتقديمها للبنوك كضمان لما يحصل عليه منها من قروض .

ثانيا : المدعى عليه الاول أيضا :

اتى أفعالا من شأنها الاضرار بالمصالح

الرفاعى رئيس محكمة الاستئناف بمحكمة استئناف القاهرة .

ومصطفى عبد الرازق عبد الفنى المستشار بمحكمة النقض وماهر قلاده واصف المستشار بمحكمة النقض والشخصيات العامة السادة / المهندس ماهر أحمد بهاء الدين وكيل اول وزارة التعمير والدكتور رمسيس عبد العليم جمعه وكيل اول وزارة الصحة ومحمد عبد المنعم سرور وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادى وبحضور السيدين / المستشار حسنى عبد الحيمد معوض و محمود زكى الشربيني مساعدى المدعى العام الاشتراكى .

وأمين السر السيد / عبد العزيز عمر وكيل القسم الجنائى بمحكمة النقض .

### أصدرت الحكم الآتى :

فى الدعوى المقيدة بجهاز المدعى الاشتراكى برقم ٢١ سنة ١٩٨١ وبجدول المحكمة برقم ٢١ لسنة ١١ ق حراسات .

### المرفوعة من :

السيد / المدعى العام الاشتراكى :

### ضد

١ - رشاد عثمان محمد قاسم ( وآخرين ) . وحضر عنهم بالجلسة الاساتذة الدكتور على الرجال والدكتور عبد المنعم الشرقاوى والدكتور جمال العطيفى واحمد فؤاد أبو زيد المحامون .

### الوقائع

أحال المدعى العام الاشتراكى المدعى عليهم الى محكمة القيم لانهم فى الفترة من سنة ١٩٧٤ الى سنة ١٩٨١ بدائرة محافظة الاسكندرية :

اولا : المدعى عليهم جميعا .

تضخمت أموالهم بصورة ملحوظة فى فترة وجيزة بأن تجاوزت المائة مليون جنيه فى مدة لا تتجاوز



الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي على النحو  
التالى :

١ — امتنع عن سداد رسوم توصيل المياه والكهرباء لاراضى الدولة التى يضع اليد عليها بدون سند والتى بلغت قيمتها حوالى ٢٥٠٠٠٠ ( مائتين وخمسين الفا من الجنيهات ) .

٢ — امتنع عن سداد كامل الاشتراكات المستحقة عليه لهيئة التأمينات الاجتماعية عن العاملين لديه بعدم الاشتراك عن بعضهم واثبات اجور البعض الآخر بما يقل كثيرا عن الحقيقية رغم مغالاته فى مقدار تلك الاجور عند محاسبته ضريبيا .

وطلب القضاء بفرض الحراسة على اموال وممتلكات المدعى عليهم بالتحقيقات والمركز المسالى المرفق وذلك اعمالا لنص المادتين ٢ ، ٣ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب .

وبتاريخ ٢١ من اكتوبر سنة ١٩٨١ حدد لنظر الدعوى جلسة يوم الاحد ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨١ .

وبجلسة المحاكمة طلب مساعد المدعى العام الاشتراكي تطبيق نص المادة الثامنة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب التى تجيز التحفظ على المدعى عليه فى مكان أمين ندرا لخطره فسيجرى فوراً ازالة كل التعديات التى قام بها المدعى على اراضيها لان ازالة التعدى سوف يواجهه بمقاومة شديدة من قبل المدعى عليه .

ثم قررت المحكمة التحفظ على المدعى عليه : رشاد عثمان محمد قاسم فى مكان أمين لمدة سنة اعتبارا من تاريخ هذا القرار وعلى المدعى العام الاشتراكي تنفيذه واجلت نظر الدعوى لجلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٨١ واعلان من لم

يعلم من الشهود ونبه على الشهود الحاضرين . وبالجلسة المذكورة سمعت المرافعات من الدفاع والمتهم وشهادة الشهود على ما هو مبين بمحضر الجلسة .

### المحكمة :

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الاوراق والمدولة قانونا .

من حيث ان واقعة الدعوى — حسبما استقرت فى يقين المحكمة — تجل فى أن المدعى عليه الاول رشاد عثمان محمد قاسم عضو مجلس الشعب كان قد نزع خلال عام ١٩٦٠ من موطنه الاصلى جهينه مركز طهطا محافظة سوهاج الى مدينة الاسكندرية سعيا وراء الرزق ، واختار الميناء مكانا لممارسة نشاطه ، ولس بميوله الاجرامية ونزعته الشريرة امكن أن يثرى اثراء كبيرا من الميناء باتباع وسائل غير مشروعة والاستهانة بالقانون وبقواعد السلوك عن طريق الاشتغال بالتهريب ، ثم أنشأ من هذا المال الحرام شركة تجارية مع آخرين لنقل الاخشاب وتسويقها برأسمال زهيد فجنى من عمليات هذه الشركة حتى سنة ١٩٧٣ ربحا لا يتجاوز جنيتها معدودة فى الشهر . واذ تبين له أن هذه الوسائل وحدها لا تكفى لتنمية ثروته على النحو الذى يتطلع اليه اتصل اتصالا مرييا بكبار المسئولين لكى يغضوا ابصارهم عن افعاله الخبيثة وجرائمه البشعة مستغلا نفوذهم لتحقيق طموحه المعيب ومآربه القاسدة التى ترمى الى الحصول على فوائد ومزايا لا يقرها القانون حتى ساد الاعتقاد بين الناس بأنه الوحيد القادر على العبث بالقانون . وترسيخا للارتباط بهؤلاء المسئولين من أجل الوصول الى اغراضه غير المشروعة اقتحم المجال السياسى ، فانتخب عضوا بمجلس الشعب عن دائرة منيا البصل سنة ١٩٧٩ وتم اختياره مسئولا عن التنمية الشعبية بمدينة الاسكندرية . كل ذلك قد مكنه من أن يبلغ بقصده الخبيث اذ استطاع أن يجنى ثروة طائلة



تقدر بعدة ملايين من الجنيهات في خلال الفترة من سنة ١٩٧٣ حتى سنة ١٩٨٠ . فافسد بذلك الحياة السياسية في البلاد ، كما الحق اضرارا بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي ، اذ وضع يده على مساحات شاسعة من ارض الدولة واستغل جزءا منها في تخزين الاخششاب التي يستوردها وتقديمها للبنوك كضمان لما حصل عليه منها من قروض ، ثم استغل نفوذه لدى المختصين بحى العامرية فادخل المرافق الى تلك الارض على خلاف احكام القانون . ولم تقف اطماعه عند هذا الحد ، بل اثبت مساحات الارض التي اغتصبها وادخل اليها المرافق من مياه وكهرباء اقل بكثير من الواقع الذى دلت عليه معاينتها ، وكان ان استحق لديه بسبب ذلك مبلغ مائتين وخمسين الفا من الجنيهات لم يتم بسدادها . ولم ترضيه كل تلك المساحات التى اغتصبها من املاك الدولة لجأ الى استغلال نفوذه لدى محافظ الاسكندرية السابق المهندس نعيم ابو طالب للتنكيل بخصومه هارون الزمزمى ومحمود عبد الرحمن الشهير بمحمود زقزق وآخرين فاصدر المحافظ قرارا بهدم سور يحيط بأرض يضعون اليد عليها تبلغ تكاليفه بحوالى خمسة وعشرين الفا من الجنيهات ، رغم أن النزاع حول ملكية هذه الارض كان مازال معروضا امره على القضاء ولم يفصل فيه ، كل ذلك بقصد ارغامهم وتهديدهم وارهابهم لبيع تلك الارض له ولكن خصومه رفضوا ما عرضه عليهم من ثمن لها فدفعه الحقد الى سلوك هذا السبيل وفضلا عن هذا او ذاك ارتكب العديد من الجرائم التى تعاقب عليها القوانين ، ذلك بأن قدم لهيئة التأمينات الاجتماعية كشونا تتضمن أن العاملين لديه اقل بكثير من الواقع الفعلى ، واثبت اجورهم اقل ايضا مما يتقاضونه فعلا ، رغم مغالاته في عدد العمال ومقدار تلك الاجور عند محاسبته عنها ضرائبيا فبلغ المستحق عليه نتيجة لذلك مبلغ ٤٤٨٢٥ جنيه و ٤٦ مليم ثم دفعه الجشع والرغبة في جمع المال الحرام الى التهريب من أداء الرسوم والضرائب المستحقة عليه ، وكان سبيله الى ذلك اثبات ثمن العقارات التى يشتريها من آخرين بأقل من الواقع حتى

يسدفع رسوما اقل عند تسجيلها ، كما كان يدلى أمام مصلحة الضرائب ببيانات غير حقيقية عن أوجه نشاطه ومقدار أرباحه التى تقل كثيرا عما هو متعارف عليه في مثل ذلك النشاط ، اذ افادت ادارة مبساحات مكافحة التهريب من الضرائب والرسوم بكتابها المؤرخ في ٨١/١٠/٢١ رقم ١٨٤ أن المعلومات التى وردت لها تؤكد أن المدعى عليه الاول هو المحرك الرئيسى لكافة الأنشطة التى تقوم بها شركاته وأنه ادخل بها شركاء آخرين صوريين من أشقائه وأقاربه بهدف تجزئة النصاب الضريبى المستحق عليه لى يتهرب من الضرائب الواجب عليه سدادها وفق احكام القانون . وما أن وافاه الحظ واصبح عضوا بمجلس الشعب حتى استغل صفته النيابية فقام ببيع الاخششاب التى يستوردها بسعر يزيد عن السعر المقرر لها ، وحتى لا ينكشف امره كان يسلم التجار المشترين احيانا فواتير ناقصة البيانات وحيانا أخرى يمتنع عن تسليمهم الفواتير الدالة على البيع ، غير أن سيف القانون كان له بالمرصاد اذ قام رجال التتوين بعد أن تعددت شكاوى التجار من تصرفاته وضبطت تلك الفواتير وحرروا ضده وضد تابعيه الجنحة رقم ٢٦٤ سنة ١٩٨٠ منيا بالبصل . كما استغل نفوذه لدى المسؤولين بهيئة ميناء الاسكندرية ، فحصل في الفترة من ١/١/١٩٨١ حتى ١/٧/١٩٨١ على تراخيص باستغلال ثلاث مساحات بالميناء مساحة الاولى الفان ومائة وخمسون مترا والثانية الفان متر والثالثة مشغلان على وجه دائم لتفريغ ما يستورده من اخشاب ، وقام بالتنازل من الباطن للغير عن جزء من هذه المساحات — على خلافا احكام القواعد المتبعة في هذا الصدد — مما دفع بالهيئة الى اذاره بفسخ العقد المحرز بينهما . ثم اخذ يرتع ويمرح مستغلا صلفه بالوزير حلمى عبد الآخر ومحافظ الاسكندرية السابق المهندس نعيم ابو طالب وغيرهما فتمكن نتيجة لذلك من استرداد رسوم جمركية كان قد دفعها عن اخشاب استوردها على الرغم من أن الشركة التجارية للاخششاب لم تستطع استرداد ما سدته من رسوم عن اخشاب مماثلة استوردتها — الامر الذى يلقي ظللا من الريب عن كيفية

توصله الى ذلك ويضحى بالتالى شرعية استرداده لتلك الرسوم محل شك كبير . كما تمكن أيضا من الحصول على موافقة بامتلاك ثلاث شقق بشاطيء المعموره باسمه واسم آخرين من شركة المعموره للاسكان والتعمير رغم سبق حصوله على ترخيص باستئجار أحد الشاليهات بمنطقة صلاح الدين بشاطيء المعموره وامتلاكه أحد القصور بشاطيء العجمى ومساكن أخرى بسذات المدينة على خلاف ما تقضى به احكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ من حظر احتفاظ المالك او المستأجر بأكثر من مسكن واحد في البلد الواحد — كما حصل على أربعة خطوط تليفونية على سبيل الاستثناء متخطيا في ذلك دوره بين سائر المواطنين .

وحيث أن الواقعة بالصورة سالفة البيان قد توافرت الدلائل على ثبوتها في حق المدعى عليه الاول من أقوال العقيد محمد عبد الفتاح سالم بالمباحث الجنائية بالاسكندرية وهارون الزمزمى محمد ومحمود السيد عبد الرحمن الشهير بمحمود زقزق مقاولى شحن وتفريغ ميناء الاسكندرية وسهير حسن فضل رئيس حى العامرية سابقا وفايز يونس نصير مهندس املاك بحى العامرية وجلال فهمى عبد الوهاب رئيس هيئة ميناء الاسكندرية والمهندس نعيم أبو طالب محافظ الاسكندرية السابق والمهندس عفت عطا الله رئيس مجلس ادارة شركة المعموره للاسكان والتعمير والمهندس محمد عبد المقصود رزق — رئيس هيئة التليفونات بالاسكندرية ومن مؤدى اقوال المدعى عليه الاول بالتحقيقات ، وما دلت عليه تقارير جهات الامن المتعددة ، وما كشفت عنه الجنحة رقم ٨٢٢ سنة ١٩٦٤ ميناء الاسكندرية والمذكرة المحررة عن الجنحة رقم ٢٦٤ سنة ١٩٨٠ مستعجل ميناء البصل ، وما ثبت من الاطلاع على المستندات التى قدمها المدعى العام الاشتراكى المودعة ملف الدعوى هـ

اذ قرر العقيد محمد عبد الفتاح سالم بأن شكوى وردت اليه من مكتب السيد نائب رئيس الجمهورية في ذلك الحين موقعا عليها باسم شباب

جامعة حلوان تتضمن أن المدعى عليه الاول الذى كان يعمل حمالا بميناء الاسكندرية سنة ١٩٦٢ تضخمت امواله بصورة غير طبيعية اذ بلغت عدة ملايين من الجنيهات خلال بضعة سنوات نتيجة اتباعه اساليب غير مشروعة واستغلال نفوذه كعضو بمجلس الشعب ، فقام باجراء التحريات حول ما تضمنته هذه الشكوى من وقائع فاتضح له أن المدعى عليه الاول سبق ان اسند اليه عديد من الاتهامات من بينها دخول دائرة ميناء الاسكندرية بغسر تصريح وتهريب البضائع من الجمرک واغتصاب اراضى شاسعة مملوكة للدولة ، فضلا عن قيامه باستيراد اخشاب من الخارج وقيامه بعد ذلك ببيعها للتجار بأسعار تزيد عن الحد المقرر فحرر تقريرا بما كشفت عنه تحرياته ثم رفعه للجهات المختصة . واورد — الشاهد في هذا التقرير ان المدعى عليه الاول يشيع أنه على صلة بأخوة السيد رئيس الجمهورية الراحل ويشاركونهم كما يشارك السيد / عثمان أحمد عثمان والوزير حلمى عبد الآخر في أعماله التجارية ، وأنه هو الذى قام بتزكية المهندس نعيم أبو طالب لدى المسؤولين فعين محافظا لمدينة الاسكندرية . كما اضاف في تقريره ان المدعى عليه قد حصل على مبلغ خمسة ملايين وربع مليون جنيه كان قد دفعها للجمارك عن عمليات سابقة ، وذلك بناء على تعليمات صادرة من السيد الدكتور عبد الرازق عبد المجيد نائب رئيس الوزراء .

وقرر هارون الزمزمى محمد بأن المدعى عليه الاول وفد الى الاسكندرية في عام ١٩٦٠ حيث عمل حمالا بالميناء بأجر يومى قدره ثلاثون قرشا واستمر على هذا الحال فترة زمنية طويلة ، ثم تمكن بعد ذلك وقبل سنة ١٩٧٠ من الحصول من الجهات المختصة على تصريح بتسليمه حصة صغيرة من الاخشاب من قبل الشركة التجارية للاخشاب كان يقوم بتوزيعها للتجار مقابل عمولة معينة . وفى عام ١٩٧٥ عرض عليه المدعى عليه الاول الانضمام معه فى شركة نقل كان قد أسسها من قبل بينه وبين شقيقه برأسمال قدره ٩٠٠ جنيه فوافقه على عرضه بعد رفع قيمة رأسمال الشركة



كان يرغب في شرائها ومع أن النزاع حول ملكية هذه الأرض كان معروضا على القضاء ولم يفصل فيه بعد .

وشهد سمير حسن فضل بأن المدعى عليه الاول عندما نزع من بلدياته جبهته الى الاسكندرية في عام ١٩٦٠ عمل حمالا بالميناء ، ثم مارس تجارة مخلفات السفن . وخلال ذلك قام بتهديب البضائع من الميناء فحقق بذلك قدرا من المال ثم كون بعد ذلك شركة لتجارة الاخشاب واستطاع بعد ذلك بحكم صلتته بالمسؤولين وعلى رأسهم الوزير حلمي عبد الآخر ومحاكمات الاسكندرية السابق نعيم ابو طالب من ارتكاب عدة امور اضررت بمصالح البلاد ، فوضع يده على اراضي للدولة تقع بالكيلو ٤٥ طريق مصر الاسكندرية مساحتها حوالي خمسمائة واربعين فدانا ، كما وضع يده على اراضي اخرى للدولة في جهات مختلفة من محافظة الاسكندرية استغل جزء منها كمخازن لتجارته في الاخشاب وانه استغل نفوذه وصلته بمحاكمات الاسكندرية السابق المهندس نعيم ابو طالب ، فاصدر الاخير قرارا بمنحه عدة شقق بمدينة الاسكندرية وعدة خطوط تليفونية على خلاف الاحكام المتبعة مع سائر المواطنين ، كما استغل صلتته به ايضا في التثكيل بخصومه فدفعه الى اصدار قرار بازالة سور اقيم حول ارض يضع اليد عليها خصوم المدعى عليه تبلغ قيمته حوالي خمسة وعشرين ألف جنيه ، مع أن النزاع حول ملكيته هذه الأرض كان مطروحا على القضاء ولم يقل كلمته فيه بعده ، وقد تم تنفيذ قرار الازالة قبل الجلسة المحددة بيومين وكان المدعى عليه يرغب في شراء هذه الأرض ووضع يده عليها ، ولكنه لم ينجح في محاولته مع خصومه واضع اليد عليها ، وحين اعترض هو ( اي الشاهد ) على تنفيذ هذا القرار لهذا السبب اصدر محافظ الاسكندرية السابق قرارا باستبعاده من العمل بحي العامرية ونذبه للعمل بديوان المحافظة . واستطرد قائلا أن ثروة المدعى عليه تقدر بحوالي مائة مليون جنيه حصل عليها بطرق غير مشروعة اخصها التهريب

الى مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه وظلت الشركة تمارس نشاطها في النقل حتى سنة ١٩٨١ ثم انتهت الشركة بينهما ، وكان حاصل الربح كله يتقدر بحوالي ستين ألف جنيه عن هذه الفترة . واستطرد قائلا أن ثروة المدعى عليه حسبها نما الى علمه تبلغ حوالي مائتي مليون جنيه ، وانها وفق مجريات الامور العامة لا يمكن أن تصل الى هذا الرقم الا اذا اتبع المدعى عليه وسلك سلوكا لا يستقيم مع القانون . وأضاف أن المدعى عليه الاول استغل صلتته بمحاكمات الاسكندرية السابق فاصدر الاخير قرارا بازالة سور حول قطعة ارض يضع يده عليها مع محمود السيد عبد الرحمن الشهير بمحمود زقزق لكي يدفعها الى بيعها للمدعى عليه الاول . واختتم اقواله بأن المدعى عليه الاول كان قد قدم مذكرة للدكتور على لطفى وزير المالية السابق بطلب اعفائه بأثر رجعي من رسوم جمركية عن اخشاب استوردها غير أن الوزير رفض طلبه ، فعاود عرض الموضوع محررا مذكرة اخرى قدمها الى الدكتور عبد الرازق عبد المجيد وزير المالية الحالي فوافق على طلبه المشار اليه وانه علم بعد ذلك انه استرد ما دفعه من رسوم جمركية بمقتضى شيك حررته له مصلحة الجمارك بمبلغ قدره خمسة ملايين من الجنيهات .

٢٥٤

وشهد محمود السيد عبد الرحمن الشهير بمحمود زقزق بأن المدعى عليه الاول نزع الى الاسكندرية حوالي سنة ١٩٦٢ حيث عمل بالميناء في تجارة مخلفات السفن ، وفي عام ١٩٧٥ شارك الشاهد السابق في شركة للنقل الى جانب قيامه بتوزيع الاخشاب على بعض العملاء مقابل عمولة معينة فضلا عن استيرادها من الخارج مما حقق له قدرا من الربح ، ولكنه لا يمكن أن يتناسب مع ما سمعه من أن ثروته الآن تقدر بحوالي مليارين من الجنيهات وايد ما رواه الشاهد بخصوص قيام محافظ الاسكندرية السابق باصدار امر بازالة سور حول ارض مملوكة له ولاخرين عندما رفض بيعها للمدعى عليه الاول وذلك بقصد اجباره وشركائه على تركها للمدعى عليه الذي



مساحات بميناء الاسكندرية ، وانه أساء استغلال جزء من هذه المساحات اذ وجد المختصون بالهيئة آخرين ممن لا يعملون بشركته في احدى تلك المساحات فانذرتهم هيئة الميناء بفسخ التعاقد الذي أبرم معه في هذا الصدد . واستطرد قائلاً انه وافق على الترخيص له بمساحة قدرها ألف متر بعد ١٩٨١/٧/١ رغم ما أثير وقتئذ حول المدعى عليه المذكور من اتهامات وقدم بسببها طلب لمجلس الشعب لرفع الحصانة البرلمانية عنه معللاً موافقته بأنه لم يبلغ رسمياً بذلك .

وقرر المهندس نعيم أبو طالب محافظ الاسكندرية السابق ان المدعى عليه اغتصب مساحة من الارض المملوكة للدولة ووضع يده عليها ، وانه لذلك رفض الموافقة على الترخيص له بالانتفاع بجزء من الارض في المنطقة الحرة . واستطرد قائلاً انه سبق ان وافق على الترخيص للمدعى عليه باستئجار شاليه بشاطئ المعصورة ، ثم حضر اليه أثناء وجود الوزير حلمي عبد الآخر بمكتبه ، وقدم له ثلاث طلبات لتخصيص شقق سكنية بشاطئ المعصورة له ولشقيقه ماهر وشخص آخر يدعى عثمان محمد اسلام فوافق على ما طلبه منه بعد ان زكاه الوزير حلمي عبد الآخر وأشر بنفسه على تلك الطلبات راجياً رئيس شركة المعصورة للسكان والتعمير الموافقة على ما جاء بها . و اضاف انه عندما عين في منصبه كمحافظ للاسكندرية كان قرار مجلس الوزراء يخول له الحق في استثناء ١٠٪ من المواطنين من الدور في توزيع شقق المعصورة غير انه زاد تلك النسبة الى ٢٥٪ دون الرجوع الى مجلس الوزراء . و اقر بأنه أمر بإزالة السور المقام حول أرض هارون الزمزمي محمد ومحمود السيد عبد الرحمن الشهير بمحمود زقزق من خصوم المدعى عليه الاول رغم وجود نزاع حول ملكية هذه الارض كان مازال معروضاً على القضاء ولم يتم الفصل فيه . كما أقر بأنه وافق على التصريح للمدعى عليه بأريفة خطوط تليفونية . و اضاف بأنه شارك ابان فترة عمله في تأسيس بنك الاسكندرية التجاري والبحري بأن ساهم فيه باسم ولده

واستغلال النفوذ ووضع يده على اراضي الدولة بغير وجه حق . و اضاف الشاهد انه سمع بصلة المدعى عليه الاول ببعض الوزراء وبعض المسؤولين بوزارة المالية والاقتصاد لحل مشاكله وفق ما انزلت اليه مآريه غير المشروعة .

وقرر المهندس فايز يونس نصير بأن المدعى عليه الاول . وضع يده على مساحة كبيرة من الارض مملوكة للدولة دون سند من القانون ، وقد لحق بالدولة من جراء ذلك ضرر كبير يتمثل في قيمة تلك الارض والتي تبلغ حوالى خمسة ملايين من الجنيهات . وقد كشف ذلك من واقع انتقاله بحكم طبيعة عمله لحصر التعديلات على املاك الدولة . واستطرد قائلاً ان المدعى عليه المذكور قد تمكن بطرق غير مشروعة من ادخال المرافق الى اجزاء مختلفة من هذه الارض من مياه واناره على خلاف ما تقضى به احكام القوانين واللوائح ولكنه استغل في ذلك نفوذه لدى المسؤولين بمحافظة الاسكندرية وحى العامرية ، والسدى كان يتعين على المختصين رفض الطلبات التي تقدم بها المدعى عليه الاول في هذا الشأن وان لا تتم الموافقة على ادخال المرافق لهذه الارض الا بعد التأكد من ملكية المدعى عليه لها ، وهو الامر الذى تغافل عنه المسؤولون ، خاصة وان المدعى عليه الاول لم يقدم أية مستندات تشير من قريب أو بعيد الى ملكيته لهذه الارض او وضع يده عليها وضعا قانونياً . ومضى قائلاً انه تراسى الى سماعه ان المدعى عليه الاول قد حقق ثروة طائلة تقدر بملايين الجنيهات وذلك نتيجة قيامه بعمليات التهريب والاتجار في الاخشاب واختتم اقواله بأن قطعة الارض التي تبلغ مساحتها احدى عشر فدانا والواقعة بالكيلو ٣٢ طريق مصر اسكندرية الصحراوى بجوار سكك حديد العامرية بالمنطقة الصناعية والتي قام هذا المدعى عليه بتسويرها واسترققتها الدولة منه بعد اجراء التحقيق معه .

وقرر جلال فهمي عبد الوهاب ان المدعى عليه الاول حصل في الفترة من ١٩٨١/١/١ حتى ١٩٨١/٧/١ على تراخيص باستغلال ثلاث

طالب خص بعضا من اقاربه وأهله بعدد من الشقق السكنية في شاطئ المعمورة ضمن الاستثناءات التي منحها لبعض الناس في حدود النسبة التي حولها لنفسه وقدرها ٢٥٪ من مجموع عدد الشقق المعروضة مع أن قرار مجلس الوزراء في هذا الصدد حدد تلك النسبة بما لا تزيد عن ١٠٪ وأردف قائلا ان أسعار تلك الشقق التي تعرضها شركة المعمورة للسكان والتعمير يقل سعرها عن مثيلاتها في القطاع الخاص بنسبة حوالى ٦٠٪ واختتم أقواله بأن المدعى عليه الاول عرض عليه شراء مساحة من الارض التي يضع يده عليها بشاطئ العجمي على أن تقوم شركة المعمورة بتقسيمها وبيعها للمواطنين ، وان الوزير حلمى عبد الآخر توسط لديه في ذلك الامر لصالح المدعى عليه ، ولكنه رفض الاستجابة لوساطته حين اتضح له أن تلك الارض لا يملكها المدعى عليه الاول بل هي ضمن اراضى يضع اليد عليها ومملوكة للدولة .

وقرر المهندس محمد عبد المقصود رزق رئيس هيئة التليفونات بالاسكندرية بأن محافظ الاسكندرية السابق رخص للمدعى عليه الاول بأربعة خطوط تليفونية بصفة استثنائية ودون أن ينتظر دوره كسائر المواطنين .

وثبت من الاطلاع على مضبطة المجلس الشعبى المحلى لمحافظة الاسكندرية في ١١ و ١٨ ، ٢٥/٤/١٩٨١ ، ٦/٥/١٩٨١ ان المجلس ناقش في هذه الاجتماعات طلب الاحاطة المقدم بشأن صدور قرار محافظ الاسكندرية السابق المهندس نعيم أبو طالب بإزالة السور المقام حول أرض يضع اليد عليها هارون الزمزمى محمد ومحمود السيد عبد الرحمن الشهير بمحمود زقزق وآخرون وهم خصوم للمدعى عليه الاول لرفضهم بيع الارض له وتمت ازالة هذا السور بتاريخ ٢٩/١٠/٨٠ مما حدا بأصحابها الى اقامة دعوى ضد المحافظة بطلب التعويض عن الازالة . وجاء على لسان السيد / على فرج عضو المجلس الشعبى أن هذا الموضوع له خلفية بالنسبة للمدعى عليه الاول لانه نما الى عمله انه كان يريد شراء تلك الارض المقام حولها السور .

القاصر مصطفى كما أقر بأنه خص بعض اقاربه ببعض الشقق في شاطئ المعمورة .

وقرر المهندس عفت محمد عطا الله رئيس مجلس ادارة شركة المعمورة للسكان والتعمير أنه في غضون شهر يوليو سنة ١٩٨٠ حضر الى مكتبه الوزير حلمى عبد الآخر وبرفقته المدعى عليه الاول وشخص آخر لا يذكره ثم تقدم له المدعى عليه كتابا موقعا عليه من محافظ الاسكندرية السابق مرفقا به ثلاث طلبات احدها باسم المدعى عليه والآخر باسم شقيقه ماهر والثالث باسم عثمان محمد اسلام وموقع على كل طلب بتوقيع الوزير حلمى عبد الآخر بعد تحريره عبارة على كل طلب بما يفيد تزكية هذه الطلبات والتي تتضمن تخصيص شقة لكل منهم بشاطئ المعمورة مع أنه سبق أن زكى المدعى عليه في طلب الحصول على شاليه بذات الشاطئ . ولدى اطلاعه على كتاب المحافظ وتلك الطلبات لاحظ أن الطلب الثالث موقع من شخص تسمى باسم عثمان اسلام مع أن اسمه الوارد بكتاب المحافظ هو عثمان قاسم فاعترض على هذا الطلب لتناقض الاسم الوارد به عن الاسم المبين بكتاب المحافظ . وعندئذ تصدى الوزير حلمى عبد الآخر وابدأ استعداده لتصحيح الاسم الوارد بالطلب على مسئوليته ، وفعلأ أجرى التصحيح بخطه . وأضاف أنه تم تخصيص شقة اخرى في ذات الاجتماع للوزير حلمى عبد الآخر وتم سداد ثمن الشقق الاربعة وقدره عشرون الفا من الجنيهات بمعرفة المدعى عليه الاول في اليوم التالى لتخصيص تلك الشقق بواقع ٥٠٠٠ جنيه عن كل شقة ، وان الوزير حلمى عبد الآخر أوصاه بأن تكون شقته بجوار شقة المدعى عليه وشقبة شقيقه ماهر وفي ذات العبارة . ومضى قائلا ان سامى مهران وكيل الوزارة لشئون مجلس الشعب سبق أن تحدث معه تليفونيا للاستفسار عما تم بشأن تخصيص شاليه للمدعى عليه الاول بشاطئ المعمورة ، ثم حضر بعد فترة الى الاسكندرية حيث سدد مقابل الانتقال الخاص بالشاليه الذي خصص للمدعى عليه . واستطرد قائلا بأن — محافظ الاسكندرية السابق نعيم أبو



وكشفت تقارير جهات الامن ان المدعى عليه الاول ولد بناحية جهينه محافظة سوهاج لاسرة فقيرة ، اذ كان والده يعمل فلاحا ويملك مساحة فدائين من الاراضى الزراعية وكان له من الاولاد خمسة اخرون . ونظرا لضيق ذات يده نزع المدعى عليه الى مدينة الاسكندرية حيث عمل حمالا بالميناء ، ثم اشتغل فى السميرة فى صفقات الاخشاب من متعلقات السفن وصناديق الرسائل الواردة من الخارج وقام بتهريب البضائع والاتجار فيها ، وضبط مرة اثناء محاولة التهريب وحرر ضده المحضر رقم ٨٢٢ سنة ١٩٦٤ جنح ميناء الاسكندرية ، فضلا عن سبق اتهامه فى القضيتين رقمى ٢٠١١ سنة ٦٢ ، ١٢٥٤ سنة ٦٤ جنح ميناء الاسكندرية لدخوله الدائرة الجمركية بدون تصريح وقضى ضده فيها بالادانة . ثم اخذ بعد ذلك فى تجارة الاخشاب وعقد الصفقات لحسابه فى الداخل والخارج الى ان يكون لنفسه قدرا من المال استغله بعد ذلك فى نشاط غير مشروع فوضع يده على اراضى مملوكة للدولة بغير سند من القانون واستطاع فى فترة زمنية وجيزة وباساليب ملتوية لا تتفق مع الامانة والشرف تكوين ثروة طائلة تقدر بملايين من الجنيهات .

وتثبت من الاطلاع على الاوراق ان المدعى عليه الاول سبق اتهامه فى القضية رقم ٨٢٢ سنة ٦٤ جنح ميناء الاسكندرية لمحاولته تهريب كمية من السجائر الاجنبية «اثنين وعشرين كرتونة» من احدى السفن مستخدما فى ذلك فلوكة بالبحر كما اتهم فى القضية رقم ٢٦٤ سنة ١٩٨٠ جنح ميناء البصل وثابت من مذكرة النيابة المختصة بهذه الجفحة ان السادة مفتشى التموين والتجارة الداخلية بالقاهرة تقدموا الى نيابة امن الدولة الجزئية المذكورة بمحضر ضمنوه ان تجار الاثاث بمحافظة دمياط تقدموا بشكاوى عن طريق الغرفة التجارية يتضررون فيها من عدم قيام بعض مستوردي الاخشاب بالقاهرة والاسكندرية من اعطائهم فواتير الشراء او تسليمهم فواتير غير كاملة البيانات مما يعرضهم للمساءلة الجنائية وكان من بين المشكو فى حقهم المدعى عليه الاول ،

فشكلت لجنة من مفتشى التموين بالقاهرة وتوجهت لمقر شركة المدعى عليه سالف الذكر بالاسكندرية حيث تقابلت مع مديرى تلك الشركة وهما ريمون بتراكى قصبجى ويوسف صالح صديق ، وطلبت منها بعض المستندات بعد ان ادليا لها باسعار الاخشاب التى يبيعون بها وامهلتها اسبوعا لتقديم بقية المستندات المطلوبة ، وبعد انتهاء تلك المهلة عادت اللجنة اليها حيث تقابلت مع المدعى عليه الاول رشاد عثمان صاحب الشركة فقرر لعضائها انه يتمتع بالحصانة البرلمانية ووجه اللوم لمديره لتقديمها مستندات اللجنة فى المرة الاولى ، فانصرف اعضاء اللجنة بعد ان امهلوا الشركة اسبوعا آخر ، ثم عادت بعد انتهائهم اللجنة الى الشركة حيث قابلت المدير ريمون بتراكى قصبجى الذى رفض اطلاعها على اية مستندات ثم كان ان شكلت لجنة اخرى من مفتشى التموين لحساب التكلفة الاستيرادية للاخشاب للوقوف على ما اذا كانت الشركة تقوم ببيعها فى حدود الربح المحدد قانونا من عدمه وبأشرت عملها بالفعل ، وانتهت الى ان ثلاثة اصناف من الاخشاب يقوم المدعى عليه الاول ببيعها بأزيد من السعر المحدد قانونا ، فقامت النيابة العامة باجراء التحقيق مع مديرى الشركة والقت القبض عليهما ثم اخذت سبيل كل منهما بضمان مالى قدره ألف جنيه ، وارسلت الاوراق بعد ذلك الى مكتب النائب العام فى ١٣/٣/١٩٨١ بطلب رفع الحصانة عن المدعى عليه الاول للتحقيق معه فيما هو منسوب اليه فى هذه القضية .

وتبين من المستندات المقدمة من المدعى العام الاشتراكى ان المدعى عليه الاول قد قام بتقديم طلبات لحى الغامرية لادخال المرافق لسبع مواقع بالارض المملوكة للدولة والتى يضع اليد عليها غصبا فظهر انه اثبت بها على خلاف الحقيقة مساحات لا تطابق الواقع الذى دلت عليه معاينه اللجنة التى شكلت لهذا الغرض بتاريخ ٢٦/٩/٨١ اذ ثبت انه دون بهذه الطلبات مساحات تقل كثيرا عن تلك التى اظهرتها اللجنة فى تقريرها المودع بالملف وان جملة المستحق عليه بعد ان اظهرت اللجنة حقيقة المساحات المستغلة فعلا بمبلغ ٢٠٧٩٥٣ جنيه لم يقم بسداده .



النصاب الضريبي بغية التهرب من الضرائب المستحقة عليه قانونا ، فضلا عن طلبه احتساب نسبة ربح قليلة تخرج عن منطق التجارة والاستثمار وانه مستحق عليه لمصلحة الضرائب بعد ان اتضحت الحقيقة مبلغ ٦٤٧٩٩٤٧ جنيهه و ٢٥٢ مليم .

ودل كتاب هيئة ميناء الاسكندرية في ٨١/٩/١٩ ان المدعى عليه بعد حصوله على ترخيص باستغلال ثلاث مساحات بميناء الاسكندرية خالف شروط ذلك الترخيص بتنازله عن جزء من هذه المساحات المخصصة له لآخرين لا يعملون في شركاتهم مما دعى الهيئة الى توجيه اذار له بتاريخ ١٩٨١/٨/٢ بفسخ التعاقد معه .

وثبت من المذكرة الصادرة من وكيل اول وزارة المالية ( رئيس مصلحة الجمارك ) والمؤرخه في ١٢/١٢/١٩٨١ والمرفقة بالاوراق والخاصة بالطلب المقدم من المدعى عليه الاول باسترداد ما سبق ان دفعه من رسوم جبركية عن اخشاب استوردها ان المدعى عليه الاول قدم تظلم الى السيد وزير المالية في ذلك الحين واصر عليه الوزير حلمى عبد الآخر في ٨/٨/١٩٧٩ بما يلى « معالى الاخ الدكتور على بك لطفى تحية طيبة رجاء التكرم بالرعاية تحقيقا لرفع المعاناة عن الجماهير واسهاما لتفريغ ازمة الاسكان مع خالص شكرى وتقديرى » واذ شكلت لجنة للمعاينة والوقوف على البند الجمركى الواجب التطبيق ، قدمت تقريرها في ١٥/٨/١٩٧٩ افادت فيه بان المعاينة قد دلت على ان الرسائل موضوع التظلم تخضع للبند ٤/٤٤ فلا تعفى من الرسوم . وحين عرض الامر على ادارة الفتوى بمجلس الدولة انتهت في ١٥/١١/١٩٧٩ الى الموافقة على الاعفاء طالما ان الوارد من الاخشاب يندرج من حيث الصنف تحت البند ٥/٤٤ وفي ١٩/١/١٩٨٠ افادت مصلحة الجمارك بان الفتوى المذكورة غير ملزمة لجهة الادارة - وان الوسائل الخاصة بالمدعى عليه الاول غير معفاة من الرسوم الجمركية . وبتاريخ ٢/٦/١٩٨٠ وردت تأشيرة الدكتور عبد الرازق عبد المجيد نائب رئيس

وتبين كذلك انه تقدم لمكتب ميناء البصل التابع للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية باستثمارات اشترك عن العاملين لديه حتى ١٩٨١/٨/٣١ في شركة الاعمال البحرية التى يملكها موضحا بها ان عدد العاملين لديه ٥٢ عاملا وقرين اسم كل عامل مرتبه الشهرى ، كذلك قدم استثمارات اخرى عن العاملين لديه بشركة الاستيراد والتجارة حتى ١٩٨١/٨/٣١ مدونا بها ان عدد العاملين لديه ستة وثلاثين عاملا وقرين اسم كل منهم المرتب الشهرى الذى يتقاضاه ، بينما ثبت من المستندات التى قدمها لمصلحة الضرائب انه دون بها ان عدد العاملين لديه فى الشركة الاولى مائة وثلاثون عاملا وفى الشركة الثانية مائتان واثنان وثلاثون عاملا واثبت اجورهم بالزيادة عن تلك التى اقروها بالكشوف التى قدمها للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ، وتهرب بذلك من سداد مستحقات الهيئة ، والتى بلغت مقدارها ٤٤٨٢٥ جنيه و ٤٦ مليم .

وثبت كذلك من كتاب مصلحة الشهر العقارى والتوثيق بالاسكندرية المؤرخ في ١٩٨١/١١/٢ ان معاينة العقارات المملوكة للمدعى عليه الاول دلت على وجود زيادة واضحة للقيمة المقدرة لها عن تلك الثابتة بعقود تسجيلها وتبلغ الزيادة حوالى ٣٠ مليون جنيه . كما ثبت ايضا من كتاب الشهر العقارى بالقاهرة في ٨/١١/١٩٨١ بان القيمة الواردة بالعقد موضوع العقار الكائن ٨٦ شارع القصر العينى وقدرها ١٧٩٢٤٨ جنيه و ٢٨٠ مليم لا يتناسب والقيمة الفعلية للعقار وانه بعد المعاينة على الطبيعة والتحرى على ضوء معاملات المثل اتضح ان هذا العقار يقدر بمبلغ ١٨٠١٠٠٠ جنيه ، وهو الامر الذى يعنى تهرب المدعى عليه الاول من سداد الرسوم المستحقة عليها . ودل كتاب ادارة مباحث مكافحة التهريب من الضرائب والرسوم رقم ١٨٤ المؤرخ في ٢١/١٠/٨١ على ان المدعى عليه الاول هو المحرك الرئيسى لكافة الانشطة التى يقوم بها شركاؤه ، واذ ادخل بها شركاء صوريين من اقاربه واخوته فكان غرضه من ذلك تجزئة

الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية تفيد ضرورة تطبيق بند التعريفية الجمركي ٥/٤٤ على رسائل الاختساب الواردة للمدعى عليه الاول محل الخلاف ومن ثم تعفى من الضرائب والرسوم الجمركية . واذ عرض عليه في ١٩٨٠/٩/٢٣ شكوى أخرى مقدمة من الشركة التجارية للاختساب بعد أن تم الرد عليها من الجمارك بأنها مماثلة لشكوى المدعى عليه الاول وان الجمارك مازالت عند رأيها في عدم الاحقية في الاعفاء فقد رفض الدكتور عيد الرزاق عبد المجيد الموافقة على الاعفاء مؤيدا رأى الجمارك في هذا الشأن .

وثبت ايضا من الاطلاع على المستندات الخاصة بشقق المعمورة والمقدمة من المدعى العام الاشتراكي ان المدعى عليه الاول تقدم بطلب لرئيس مجلس ادارة شركة المعمورة للسكان والتعمير لتخصيص شاليه له في شاطئ صلاح الدين بالمعمورة وتوقع عليه من الوزير حلمى عبد الآخر بعد أن كتب بخط يده توصية لرئيس مجلس ادارة الشركة نصها « أرجو أن تضيفوا فضلا الى افضالكم بالاستجابة لهذا الطلب » . كما وجدت ثلاث طلبات أخرى الاول باسم المدعى عليه الاول والثانى باسم شقيقه ماهر عثمان محمد قاسم والثالث باسم شخص يسمى عثمان محمد اسلام موقع عليها بتوقيع للوزير حلمى عبد الآخر يزكى فيها هذه الطلبات ، كما تحمل موافقة السيد محافظ الاسكندرية على تخصيص تلك الشقق لهم ، ثم وجه المحافظ بعد ذلك كتابا الى رئيس مجلس ادارة — الشركة مرفقا بها هذه الطلبات بالموافقة على التخصيص ، ولوحظ أن الطلب الثالث الموضح بكتاب المحافظ ان اسمه عثمان محمد قاسم أجرى الوزير حلمى عبد الآخر تصحيحا بخط يده بخصوص اسم الطالب مؤشرا عليه بأن صحة اسمه هو عثمان محمد اسلام وليس عثمان محمد قاسم كما جاء بكتاب المحافظ الموجه لرئيس مجلس ادارة شركة المعمورة . ومن بين هذه المستندات كشف حساب وصورة ايصال صادر من بنك القاهرة فرع سيسزوستريس مؤرخ في ١٩٨٠/٣/٢٢.

تتضمن ما يفيد استلام المدعى عليه مبلغ عشرين ألفا من الجنيهاات ثم ايصالات استلام نقدية ومدون بكل ايصال ما يفيد سداد مبلغ ٥٠٠٠ جنيه لحساب شركة المعمورة ، والايصالات بأرقام سلسلة فالايصال الاول برقم ٦٩٦ باسم عثمان محمد اسلام والثانى برقم ٦٩٧ باسم ماهر عثمان قاسم والثالث برقم ٦٩٨ باسم رشاد عثمان المدعى عليه الاول والرابع ٦٩٩ باسم الوزير حلمى عبد الآخر . وعلاوة على ما تقدم ذكره وجدت مستندات أخرى صادرة من محلات بيوت الازياء الراقية ( شركة هانو بالاسكندرية ) عبارة عن ثلاث فواتير تحمل كل منها تاريخا واحد هو ١٩٨١/٣/١١ وبأرقام سلسلة ١٩٩٠٥ ، ١٩٩٠٦ ، ١٩٩٠٧ والاولى باسم الوزير حلمى عبد الآخر والثانية باسم سامى مهران وكيل الوزارة لشئون مجلس الشعب والثالثة باسم المدعى عليه الاول رشاد عثمان ، وتتضمن كل فاتورة من هذه الفواتير فتح حساب جار لكل من هؤلاء الثلاثة بمبلغ ٣٠٠٠ ثلاثة آلاف جنيه « وثابت من مراجعة تلك الفواتير أن المدونة أسماؤهم قد اعترف لنفسه ما يلزمه من اشياء وبضائع وحاجيات وتم خصم قيمتها من رصيد كل منهم .

وحيث أنه عن الاموال والممتلكات التى طلب الادعاء فرض الحراسة عليها فتتمثل فيما ذكر في عناصر الذمة المالية الخاصة بالمدعى عليه الاول واولاده المدعى عليهم الثالث والرابع والخامس والسادسة والسابعة والثامنة والمرفقة بالاوراق على الوجه الآتى :

اولا : العقارات ( ١ ) اراضى زراعية وارضى فضاء .

- ( ١ ) اراضى زراعية بمحافظة سوهاج .
- ٣ ف بحوض نخله بك بزمام جهينه الشرقية .
- ٤ ف بحوض الحراز بزمام جهينه الشرقية .
- ١٢ ط ١ ف بحوض العلتال الشرقى بزمام جهينه الغربية .



## ( د ) اراضى قضاء بمحافظة الاسكندرية .

٢١ س ١٤ ط ١٢ ف بناحية الدبر المستجد بمنطقة العجى قسم الدخيلة .

١٥ س ٣ ط ٢ ف بحوض الطابية بناحية العجى البحرية .

عقار عبارة عن منورى عقارين خلف رقم ٦٥ تنظيم شارع شداد قسم ميناء البصل ٦٤٥٠ متر مربع بحوض الاراضى الغربى بناحية العجى قسم الدخيلة ٥١٩٩٦٢١ متر مربع تنظيم شارع القشورى بالقبارى قسم ميناء البصل ٤٨٩٨٥٦ متر مربع بشارع الامان وشارع جبل الزيتون بالقبارى قسم ميناء البصل .

## ( هـ ) اراضى الدولة .

٥٧٥ ف بالكيلو رقم ٥٧ طريق مصر الاسكندرية الصحراوى بمنطقة النهضة .

٢٣ س ٦ ط ٩ ف بناحية كنجى مربوط قسم العامرية .

١٠ ف بالكيلو رقم ٢٢ بالمنطقة الصناعية بالعامرية بجوار مزلقان السكة الحديد .

١٠ س ١٦ ط ١٦ ف بناحية ام زغيو قسم الدخيلة .

٢٥ ف بمنطقة ام زغيو امام المجمع الاستهلاكى .

٢٠ ف بمنطقة ام زغيو امام المجمع الاستهلاكى .

٣٠ ف بارض ابو يوسف بالعجى هانوميل قسم الدخيلة .

١٠٠٠ ف بناحية المريوطيه بالعامريه .

٢٠ ط ٨ ف بحوض برنجى وكنجى بناحية ايكنج مربوط قسم العامرية ٧٣٥٨٩٠٤ متر مربع بحوض ام زغيو رقم ٢٠ قسم العامرية وضع يد شقيق المدعى عليه الاول وآخرين .

١٢ ط ١٠ ف بزمام نزلة الدغشين مقام عليها ماكنة رى باسم اولاده المدعى عليهم من الثالث حتى الثامن .

٨ ف بحوض السجله بزمام جهينه الشرقية .  
١٦ ط بحوض التلقان الشرقى بزمام جهينه الغربية .

١ ف بحوض كحيل البحرى بزمام جهينه الغربية .

١٠ ط ٢ ف بحوض جمعية اواخر بناحية جهينه الشرقية وضع يد عبد العال عثمان شقيق المدعى عليه الاول .

٣ ف بحوض حد الغرض بناحية جهينه الشرقية وضع يد عبد العال عثمان شقيق المدعى عليه الاول .

٦ ط ٧ ف بحوض الديوان البحرى بناحية نزلة الدغشية وضع يد عبد العال عثمان شقيق المدعى عليه الاول .

١٢ ف بحوض الجبل مركز المراغه .

٣٦ ف بحوض السلسلة شرق اولاد اسماعيل مركز المراغه .

## ( ب ) اراضى قضاء بمحافظة سوهاج :

١٨ ط بحوض داير الناحية بزمام جهينه الغربية .

٣ ط بحوض داير الناحية بزمام جهينه الغربية .

٧ ط بجوار وابور المياه بمدينة جهينه .

٣ ط بدخل مدينة جهينه الغربى .

١ ط شرق مسجد السنجق عمر بجهينه .

١١ ط قبلى مدرسة التحرير بمدينة جهينه .

## ( جـ ) اراضى زراعية بمحافظة الاسكندرية .

٥ س ٧٩ ف بحوض الدبر المستجد قسم الدخيلة .



## ٢ — المباني المسجلة :

( أ ) **بمدينة القاهرة :** العقار الكائن بشارع  
القصر العيني شياخة قصر الدويارة قسم قصر  
النيل محافظة القاهرة باسم اشرف وعثمان  
ومحمد وايمان اولاد المدعى عليه الاول .

( ب ) **بمدينة الاسكندرية :** العقار رقم ٣١  
شارع بنى عدى بالورديان قسم ميناء البصل .  
العقار رقم ٣٣٩ أ بشارع المكس بالقبارى  
العقار رقم ٥٥ شارع شداد بالورديان قسم  
ميناء البصل .

العقار رقم ٩ شارع حمام الذهب قسم  
القطارين .

العقار رقم ٢٠ شارع قشورى بالقبارى  
قسم ميناء البصل .

العقار رقم ١٦ شارع ابراهيم حلمى برشدى  
قسم الرمل .

العقار رقم ٤٣ شارع القتال قسم ميناء  
البصل .

العقار رقم ٥ شارع كومانوس سابقا وحاليا  
شارع المهندس ابراهيم نصير بجناكليس قسم  
الرمل .

الفلا رقم ٢ شارع استير قسم باب  
شرقى .

الفلا رقم ١٩ شارع كومانوس باشا سابقا  
وحاليا شارع ابراهيم نصير بجناكليس قسم  
الرمل .

## ٣ — المباني الغير مسجلة :

**بمحافظة سوهاج :**

منزل من دورين بشارع السنجق عمر بمدينة  
جهينه .

منزل من دورين تحت الانشاء بعزبة نجع حمزه  
باسم عمه ابراهيم قاسم .

منزل من دورين تحت الانشاء بمدينة جهينه  
باسم زوج شقيقته خلف عبد العظيم .

جراج سيارات وامامه قطعة ارض فضاء  
مساحتها حوالى قيراط بمدينة جهينه .

**بمدينة الاسكندرية :**

العقار رقم ٣٦ شارع سيدى اسكندر والجنيه  
قسم اللبان .

العقار رقم ٢ شارع الخلفى قسم اللبان .  
الفلا رقم ٦١ شارع الامان قسم ميناء البصل .

الشاليه رقم ٢١٦ مجموعة صلاح الدين  
بشاطىء المعجورة .

شقتى تملك رقمى ١٢ ، ١٥ بعمارة البشبيشى  
رقم ٥ شارع احمد عرابى قسم القطارين .

العقار رقم ٦٣ شارع بنى عدى قسم ميناء  
البصل .

الفلا الكائنة بشارع الغرام بارض الديب  
بشاطىء شهر العسل بالعجمى ٣ شقق تملك  
مستراه من شركة المعجورة للاسكان والتعمير  
باسم المدعى عليه الاول وشقيقه المرحوم ماهر  
عثمان ومن يدعى عثمان اسلام .

فيلا مساحتها ٢٣ س ٥ ط ٣ ف بناحية كتج  
مريوط .

**ثانيا :**

الاثاث والمنقولات بالفيلات والشقق محل  
اقامة المدعى عليهم تقدر بمبلغ ٦٠٠٠٠٠ ج  
ستمائة ألف جنيه .

**ثالثا :**

الاخشاب تقدر قيمتها بمبلغ ٢٨٨٩٠٠ ج  
مودعة فى مخازن المدعى عليه الاول وكضمان  
لسداد تسهيلات ائتمانية وسلفيات .

**رابعاً شواهد الاخشاب :**

( أ ) شادر كائن بشارع سيدى القبارى

## قضاء محكمة القيم .

(ب) ١٠٠٠ سهم في رأسمال بنك الاسكندرية  
التجارى والبحرى قيمتها الاسمية ٥٠٠٠٠ دولار  
أمريكى سدد منها ربع القيمة وقدره ١٢٥٠٠  
دولار .

١٥٠٠٠ سهم في الشركة الوطنية للامن الغذائى  
قيمتها ١٥٠٠٠٠ ج سدد منها بالعملة المحلية  
مبلغ ٣٧٥٠٠ ج .

٢٠٠٠٠ سهم في الشركة الوطنية للاسكان  
للنقابات المهنية قيمتها ٢٠٠٠٠٠ ج .

٢٥٠٠٠ سهم في رأسمال الشركة الاسكندرية  
الوطنية للامن الغذائى قيمتها ٢٥٠٠٠٠ دولار .

١٠٠٠٠ قية مساهمة المدعى عليه الاول في  
رأسمال شركة ديرب نجم للاستثمار شركة  
مساهمة مصرية بمدينة ديرب نجم .

٢٥٠٠ سهم في رأسمال شركة المهندسين  
الوطنية لصناعة الكرونة والنشويات قيمتها  
٢٥٠٠٠ جنيه .

١٠٠٠٠ سهم في راس مال بنك الاسكندرية  
التجارى الوطنى باسم شركة رشاد عثمان  
للشحن والتفريغ قيمتها ٥٠٠٠٠٠ دولار .

## ثامنا : ارصدة بالبنوك :

( ا ) بنك سيتى مبلغ ٣٧٠٦٤٣٧ دولار  
امريكى ومبلغ ٩٨٦٨٠٣ دولار أمريكى قيمة  
رصيد حساب جارى .

(ب) بنك تشيس الاهلى مبلغ ١٠٠٠٠ ج ،  
٤٠٢ م ٤٦٦٦٦ ج قيمة رصيد حساب جارى .

(ج) بنك القاهرة رصيد حساب ودائع مبلغ  
٥١٠ م ٣٥٢٥٧٥ ج .

مبلغ ٣٢٨١٦٨ ج قيمة رصيد حساب الودائع  
في ١٩٨١/١/٣٠ ومبلغ ١٠٠٤٣٢٩ ج رصيد  
دائن بفرع البنك في سيزوستريس .

(د) ٦١٠٠ م ٤٩٤٧٦ ج قيمة رصيد الحساب  
بالبنك الوطنى للتنمية ومبلغ ١٨٨٩٠ ج قيمة  
نقدية حال التحفظ على المدعى عليه الاول ،  
٤٥٧٢ ج قيمة شيكات محصلة بمعرفة البنك ،

بناحية مأوى القبارى بجوار ملاحه السمك على  
طريق مصر الاسكندرية .

(ب) شادر أخشاب بمنطقة أم زغيو بالعامة  
امام المجمع الاستهلاكى مساحة أحدها ١٢ ط  
١٧ ف والثانى ٢٥ ف .

(ج) شارع كائن برقم ١٤٥ شارع الامان  
قسم الورديان مساحته ٤٤٥٠٨٨ متر مربع

( د ) شادر كائن برقم ٣٦ شارع الامير لؤلؤ  
بالقبارى قسم مينا البصل .

(و) شادر كائن برقم ٣٥٩/٢١٨ شارع  
المكس بالقبارى قسم شرطة ميناء البصل  
مساحته ٦٠ x ٣٥ متر مربع .

## خامسا : حصته في الشركات الآتية :

( ١ ) شركة رشاد عثمان للاستيراد وتجارة  
الاخشاب بشارع الامان رقم ١٤٥ بالورديان ولها  
فرع يقع بشارع سيدى اسكندر والجنيته رقم  
٣٦ بحى اللبان قسم ميناء البصل بالاسكندرية .

(ب) شركة رشاد محمد عثمان وشركاه  
للأعمال البحرية ٥ شارع أحمد عرابى بعمارة  
البشبيشى قسم العطارين محافظة الاسكندرية .

(ج) شركة القاهرة للنقل بالسيارات ٢٦  
شارع صلاح الدين قسم العطارين وفرعها يقع  
بشارع المكس رقم ١٧٩ قسم ميناء البصل .

سادسا : السيارات والاوناش والصنادل  
البحرية :

( ١ ) السيارات الملاكى والنقل وعددها  
ثمانية وعشرون وكذا عدد ٧ ونش قيمتها جميعا  
٢٧٣٢٠٠ ج .

(ب) عدد ٣٠ صنادل بحرية و ٢ لنش بحرى  
قيمتها جميعا ٨٢٥٩٢٨ ج .

## سابعاً : الاسهم والسندات :

( ١ ) ٢٥٠٠٠ سهم بالبنك الوطنى للتنمية  
قيمتها ٢٥٠٠٠٠ ج .



أعمالاً لنص المادة ٢/٩٩ من الدستور والمادة ٢/٣٥٩ من اللائحة الداخلية للمجلس . لما كان ذلك ، فان تقديم الدعوى للمحكمة يكون قد تم وفق الاوضاع المرسومة قانوناً .

وحيث انه بسؤال المدعى عليه الاول في التحقيقات انكر ما نسب اليه ، وأقر بأن ثروته الحالية تقدر بحوالى ثلاثة مليون جنيه ، وزعم ان الارض التى يضع يده عليها بمنطقة أم زغبو مملوكة له ملكية خاصة . وقدم تدليلاً لدفاعه في هذا الصدد عدة احكام قضائية وعقود عرفية وأخرى رسمية . وبجلسة المحاكمة أصر على الإنكار وأشهد شهود نفى هم فؤاد محمد طه رئيس شركة مريوط الزراعية وأميل وهبه سدراك عضو مجلس الشورى ومحمد على عيسى الضبع وكيل أعمال بمصلحة الشهر العقارى . وعضو مجلس الشورى وصبحى نجيب ميخائيل مدير الادارة القانونية بالفرصة التجارية بالاسكندرية ومحمد محمد قطريه وفتحى عمر من نجار الاخشاب بدمياط واذا سئلوا بالجلسة شهدوا بأن المدعى عليه الاول يتمتع بسمعة طيبة ، وانه ساهم في الحد من أزمة الاخشاب باستيرادها وبيعها بأسعار اقل من القطاع العام . ثم ردد المدعى عليه الاول أثناء جلسة المحاكمة ما يفيد انه يعرف اشخاص السخين أنفسهم الحياة السياسية في البلاد واضروا بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكى . وأشار الى أن عصمت السادات شقيق السيد رئيس الجمهورية الراحل طلب اناوة منه ومن بعض تجار الاخشاب غير انه رفض طلبه وأبلغ الجهات المختصة بذلك . كما أن المهندس عثمان أحمد عثمان طلب منه اشراك بعض شركات الاستثمار في مشروعات التنمية الشعبية بالاسكندرية ومن بينها شركة اريك المملوكة لتوفيق عبد الحى ، غير انه لم يستجب لطلبه حين تبين له أن توفيق عبد الحى سىء السمعة اشتهر بارتكاب جرائم النصب ، كما ان هذه الشركات ستضر بمصلحة البلاد وأن هدفها ليس التنمية الشعبية بل استيراد بعض المواد الكيماوية بقصد تحقيق ربح لها على حساب أفراد الشعب . وأضاف أن لديه معلومات

وشيك بمبلغ ٣٥٠٠ ج من حساب عادل شقيق المغازى ١٠٠٠٠ ج شيكات وكمبيالات للحصول باسم شركة رشاد عثمان قاسم .

(هـ) ٩٠٠ م ١٩٠٣٨٧٢ ج رصيد تسهيلات ائتمانية بضمان اخشاب مودعة بمخازن المدعى عليه الاول لدى بنك الائتمان والتجارة .

(و) ٣٢٥٠ ج قيمة الشيك رقم ٤٩٧٥٠٧ لحساب المدعى عليه بنك الاسكندرية .

#### تاسعاً :

تأمينات مدفوعة للدولة ٤٠٦٢٠ ج ومديونيات أفراد ٥٦٥ م ٩٦٢٢٤ ج .

#### عاشراً : الخصوم تقدر :

(أ) دائنات لبنوك تجارية ٩٥٣ م ٣٥٨٩٢٧٦ ج .

(ب) هيئة التأمينات الاجتماعية ٨١٨ م ٤٩٦٣٠ ج .

(ج) لمصلحة الضرائب ٢٥٢ م ٦٤٧٩٩٤٧ ج . وترتباً على ما تقدم تكون جملة الاصول مبلغ ١٠٩ م ٧٧٩٨٠٣٥٠ ج وجملة الخصوم ٠٢٣ م ١٠١١٨٨٥٥ ج ويكون الصافي ٠٠٨٦ م ٦٧٨٦١٤٩٥ ج .

وحيث ان المدعى العام الاشتراكى قدم طلباً الى مجلس الشعب بتاريخ ١٩٨١/٥/١٢ لرفع الحصانة البرلمانية عن المدعى عليه الاول . واذا عرض على لجنة الشؤون التشريعية والدستورية بتاريخ ١٩٨١/٦/٦ اجابته الى طلبه ، وأوصت مجلس الشعب بالموافقة على رأيه في هذا الشأن ، بيد انه حين عرض الامر على مجلس الشعب بجلسة ١٩٨١/٦/٢٠ قرر الاذن للمدعى العام الاشتراكى بسماع اقوال المدعى عليه الاول دون اتخاذ اجراءات جنائية أو تحفظية أخرى قبله قبل استئذان المجلس . وبتاريخ ١٩٨٠/٩/٦ اذن رئيس مجلس الشعب برفع الحصانة البرلمانية عن المدعى عليه الاول



أخرى ضد آخرين أفسدوا الحياة السياسية في البلاد ، ولكنه لم يشأ الإفصاح عن أسمائهم أو ذكر الوقائع التي اقترفوها . ثم طلب الدفاع الحاضر معه الحكم برفض الدعوى ، على أساس أنه لم يقدّم في الأوراق دليل على صحة الادعاءات المنسوبة إليه وأن من أشهدهم المدعى عليه قد أيدوه في دفاعه — كما طلب إلغاء القرار السابق صدوره من هذه المحكمة بجلسة ١٩٨١/١٢/٦ بالتحفظ على شخص المدعى عليه بقوله أن هذا القرار لا تملك المحكمة إصداره ابتداءً ومن باب الاحتياط التمس الدفاع تعديل المكان الذي تم التحفظ فيه على المدعى عليه إلى مكان آخر مناسب .

وحيث أن القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب قد نص في مادته الثانية أنه « يجوز فرض الحراسة على أموال الشخص كلها أو بعضها إذا قامت دلائل جديّة على أنه أتى أفعالا من شأنها الإضرار بأمن البلاد من الخارج أو الداخل أو بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي أو بالمكاسب الاشتراكية للفلاحين والعمال أو أفساد الحياة السياسية في البلاد أو تعريض الوحدة الوطنية للخطر » وجرى نص المادة الثالثة من هذا القانون على أنه يجوز فرض الحراسة على أموال الشخص كلها أو بعضها إذا قامت دلائل جديّة على أن تضخم أمواله أو الأموال المنصوص عليها في المادة ١٨ فقرة أخيرة من هذا القانون قد تم بالذات أو بواسطة الغير بسبب من الأسباب التي أوردتها ومن بينها استغلال المنصب أو الوظيفة أو الصفة النيابية أو الصفة الشعبية أو النفوذ واستخدام الغش أو التواطؤ أو الرشوة في تنفيذ عقود المقاولات أو التوريدات أو الاضغال العامة أو أي عقد إداري مع الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها أو أي من الأشخاص الاعتبارية العامة والاستيلاء بغير حق على مال الدولة أو الأشخاص الاعتبارية . وجاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون تعليقا على هاتين المادتين « أنهما تعرضان للحالات التي يجوز

أن تفرض فيها الحراسة على أموال الشخص كلها أو بعضها وأنه من الواضح من الأحكام الواردة في المادتين المذكورتين أن الحراسة تفرض لمصلحة المجتمع كله بقصد تثبيت دعائم استقامة المسمى بين المواطنين وشل حركة رأس المال عندما يتحرك صاحبه للأضرار بمصلحة الوطن العليا . وفي هذا تشير المادة الثانية إلى أنواع الأعمال المال عادة غرضها ووسيلتها ومن شأنها إلحاق الضرر بالوطن وأمنه وسلامة واستقرار نظامه السياسي والاجتماعي والاقتصادي وبالحياة المتمدنة السلمية لابنائيه وعماله . وقيام دلائل جديّة على ارتكاب الشخص لمثل هذه الجرائم الهدامة لمبادئ المجتمع وقيامه تستتبع أن يدرا خطره بوضع ماله تحت رقابة المجتمع وإدارته حماية للمجتمع من انحرافاته . أما المادة الثالثة فتشير إلى حالات تضخم أموال الشخص عن طريق الاتراء الذي يعتمد على النهب والاعتصاب والغدر والإيذاء والذي يهز قيم المجتمع ويلحق أبلغ الضرر بالإنسان الذي يعتبر أئمن رأس مال في مجتمعنا الاشتراكي ويلجأ صاحبه عادة للتحايل على القانون والتخفى حتى لا تصل إليه يد القانون لتجريم أعماله . ثم استطردت هذه المذكرة قائلة « أن هذا القانون وضع لمواجهة الحالات التي تلتفت أنظار الناس بضخامة المال الحرام فيها » . ثم جرى نص المادة الثامنة عشر فقرة أخيرة من القانون سالف الذكر على أنه يجوز للمحكمة أيضا أن تفرض الحراسة على مال يكون في الواقع تحت سيطرة الشخص الخاضع للحراسة ولو كان على اسم زوجته أو أولاده القصر أو البالغين أو غير هؤلاء إذا كان الخاضع هو مصدر هذا المال .

وحيث أنه ترتيبا على ما تقدم فإن فرض الحراسة يستلزم وفق أحكام المادتين الثانية والثالثة سالفتي الذكر توافر الدلائل الجديّة على قيام عنصرى الخطر والمال ، باعتبار أنهما يكتنفان عن خطورة الشخص على المجتمع الذي يتعين درؤه عن طريق فرض الحراسة

على أمواله كلها أو بعضها . وعنصر الخطر انما هو وصف لحالة الشخص يستخلص من مجموع ما يتصل به وبسلوكه وبالأفعال التي اتاها ومدى اثر هذه الأفعال على المجتمع . اما العنصر الثانى وهو المال الذى هو محل الحراسة ولا قيام لدعواها بدونه ، فان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن المشرع لم يقصد بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ الترخيص فى فرض الحراسة وتوسيع نطاقها ، كما لم يقصد فرض الحراسة على مال قل أم كثير ، وانما استهدف المال الذى يصح شل حركته عندما يتحرك صاحبه للاضرار بمصالح الوطن العليا ، والذى وصفته المذكرة الايضاحية للقانون المشار اليه بأنه « رأس مال » أو القيام بأعمال « المال عادة غرضها ووسيلتها بما يستتبع وضعه تحت رقابة المجتمع وادارته حماية له من انحرافه » . وهذا يعنى أن يكون المطلوب فرض الحراسة على ماله يملك ما لا ينطبق عليه الوصف الذى حددته المذكرة الايضاحية باعتباره الوسيلة التى تساعد صاحبه على التحرك للاضرار بمصالح الوطن العليا والتى توجب على المجتمع أن ينشط لدرء خطره عن طريق تجريدته من سلاحه الذى يستخدمه ، وبالتالي فإن هذا المال - يجب أن يكون له تأثيره وأن يكون فعالا وعونا لصاحبه ووسيلته فيما يقوم به .

وحيث انه يبين من عرض الواقعة على النحو سالف البيان ومن ظروف الدعوى وملابساتها أن هناك دلائل جديده قد قامت ضد المدعى عليه الاول تكشف عن أنه قد أتى أفعالا من شأنها الاضرار بالمصالح الاقتصادية للبلاد وافساد الحياة السياسية فيها وأن تضخم أمواله كان بسبب استغلال منصبه كعضو بمجلس الشعب واستخدام الغش فى معاملاته مع الحكومة والهيئات العامة والاستيلاء بغش حق على أرض الدولة . فقد كشفت التحقيقات عن ممارسته أعمال التهريب بالميناء وفق ما ثبت من اللجنة المقيدة ضده برقم ٨٢٢ سنة ١٩٦٤ ميناء الاسكندرية فضلا عن اتهامه فى قضيتين أخريين لضبطه داخل الدائرة الجبركية بغش

ترخيص ، ثم قام بمساومة نشاط آخر غير مشروع وذلك بتعديه على المال العام واستغلاله لصالحه بأن وضع يده على مساحات كبيرة من أراضي الدولة وخصص جزءا منها كمخازن لتجارة الأخشاب مما الحق اضرارا جسيمة بالمصالح الاقتصادية للمجتمع تمثل فى قيمة تلك الأرض والتى قدرت بنحو خمسة ملايين من الجنيهات ، بالإضافة الى ما تغله من ربح ، وقد ثبت كذبه حين زعم أن الأرض التى يضع عليها بمنطقة أم زغيو مملوكة له ملكية خاصة اذ تبين من مراجعة العقود والاحكام التى قدمها فى هذا الصدد انها غير خاصة بتلك المساحة التى اغتصبها . هذا الى أنه لم يلتزم بأحكام القانون بل لجأ الى اتباع أساليب أفقدته الثقة والاعتبار ، هى أساليب الغش فى التعامل ضاربا عرض الحائط بكل القيم وبأحكام القانون ، بأقدامه على بيع الأخشاب للتجار بأسعار تزيد عن الاسعار المقررة ورفض تسليمهم فواتير الشراء أصلا أو تسليمهم أياها غير مستوفاة بياناتها على النحو الذى دلت عليه تحقيقات اللجنة رقم ٢٦٤ سنة ١٩٨٠ بفتح ميناء البصل . ثم انزلق الى طرق غير شريفة فأتيت بالقرارات التى قدمها لحى العاصرية لادخال المرافق الى الأرض التى اغتصبها مساحت أقل من تلك التى يستغلها فعلا وكان أن قدرت الرسوم المستحقة بأقل مما يفرضه القانون مما فوت على خزانة الدولة مبلغ ٢٠٧٩٥٣ ج ، كما قدم بيانات غير صحيحة عن عدد العمال الذين يعملون طرفه الى هيئة التأمينات الاجتماعية بأن أثبت عددهم وأجورهم أقل من تلك التى أثبتتها أمام مصلحة الضرائب فتخلف بذلك عن سداد المستحق عليه وقضاه ٤٦ م ٤٤٨٢٥ ج . يضاف الى هذا وذاك استغلال نفوذ لدى المسئولين فحصل على مساحات بالميناء تفيض عن حاجته وسمح للغير باستعمالها على خلاف القانون وجنى من وراء ذلك أرباحا طائلة . ولم يكف بارتكاب الأعمال المؤثرة سالفه البيان بل سولت له نفسه المريضة وجشعه ورغبته فى جمع المال الحرام الاتصال ببعض نوى النفوذ فى السلطة أيضا



كان موقعه حتى يستجيب المسئولون لطلباته غير المشروعة غير عابىء بأن يوم الحساب آت لا ريب فيه فقد نطقت الاوراق بأمثلة من ذلك - اذ استغل صلته بالوزير حلمى عبد الآخر ونفوذه فتوسط الاخير لدى وزير المالية فى طلب تقدم به لاعفائه من رسوم جبركية واسترداد ما دفعه منها عن أخشاب استوردها ، وعلى الرغم من اعتراض مصلحة الجمارك فقد وافق الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية على اعفائه مغفلا فى ذلك تقرير اللجنة التى تهجست الطلب وقامت بالمعاينة ولم توافق على الاعفاء وعلى خلاف ما اتبعه بالنسبة لشركة اخرى استوردت أخشابا ماثلة لتلك التى استوردها المدعى عليه . كما تقدم بثلاث طلبات لتخصيص شقق سكنية له بشاطيء المعمورة وحصل على تركية عليها من الوزير حلمى عبد الآخر وقرر المهندس عفت محمد عطا الله رئيس شركة المعمورة أن المدعى عليه الاول سدد مقدم ثمن الشقق وشقة اخرى خصصت للوزير حلمى عبد الآخر فى تاريخ واحد ، يؤكد ما تقدم ذكره فى هذا الصدد ما دل عليه الاطلاع على المستندات التى قدمها المدعى العام الاشتراكي ولم ينزع فى صحتها المدعى عليه الاول ، تلك المستندات التى تتضمن الطلبات التى قدمها لتخصيص تلك الشقق وكشف حسابه ببنك القاهرة بالاسكندرية وايصالات سداد ثمن تلك الشقق والتى جاءت بأرقام سلسلة . وعلاوة على ذلك فقد تم فتح حساب برصيد قدره ٩٠٠٠ ج تسعة آلاف جنيه لدى شركة بيوت الازياء الراقية ( هانو ) بالاسكندرية بايصالات بأرقام سلسلة فى تاريخ واحد باسمه واسم الوزير حلمى عبد الآخر وسامى مهران وكيل الوزارة لشئون مجلس الشعب وخص كل منهم مبلغ ٢٠٠٠ ج لشراء ما يلزمه من تلك المحلات وقد اعترف كل من الوزير حلمى عبد الآخر وسامى مهران من هذا الرصيد جزءا كبيرا مقابل ما حصل عليه من بضائع وحاجيات شخصية ، ثم اتصل سامى مهران بالمهندس عفت محمد عطا الله يستعلم منه عما تم بشأن تخصيص

شاليه للمدعى عليه الاول وحضر بعد ذلك بنفسه الى الاسكندرية حيث سدد مبلغ الف جنيه مقابل انتفاع المدعى عليه بالشاليه الذى خصص له ، واتصل ايضا الوزير حلمى عبد الآخر بالمهندس عفت محمد عطا الله للتوسط لديه وحثه على الموافقة على شراء الارض التى يضع المدعى عليه يداه عليها بشاطيء العجمى وبيعها للمواطنين ولكنه رفض رجاءه حين علم أن تلك الارض مملوكة للدولة . وعلاوة على ما تقدم فقد امتد نفوذ المدعى عليه الى محافظ الاسكندرية السابق نعيم ابو طالب فغفل الاخير عن ازالة نعيمات المدعى عليه على ارض الدولة وأمر بإزالة سور حول ارض يملكها خصومه وسهل له الطريق للحصول على شقق بالمعمورة وشاركه فى تأسيس بنك الاسكندرية التجارى والبحرى على الرغم من أن هذه المشاركة محظورة على الموظف العام بمقتضى المادة ٩٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الشركات المساهمة والمادة ٧٧/ومن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة . كل تلك الامور ان دلت على شيء فانما تدل على مدى خطورة المدعى عليه حتى انه استطاع التأثير على جلال فهمى عبد الوهاب رئيس هيئة الميناء بالاسكندرية وحصل منه على موافقة باستغلال مساحة الف متر بالميناء فى تاريخ لاحق لتقديم طلب رفع الحصانة البرلمانية عنه . ولما سلف جميعه ، فقد اتضح بما لا يدع للشك المخاطر الجسيمة التى تحيق بالنظام السياسى للبلاد بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي من جراء الافعال التى اتاها المدعى عليه الاول والطرق غير المشروعة التى لجأ اليها والتى أدت الى تضخم امواله تضخما ملحوظا وصل به الحال الى أن اشيع تملكه الف فدان بولاية كاليفورنيا كما قرر بذلك فى التحقيقات هارون الزمزمى محمد ، وكان المال هو وسيلته فى ارتكاب تلك الافعال اذ حصل عليه بطرق ملتوية واستغله فى تحقيق مآربه المثار اليها ، بمعنى أنه استغل ماله فى الافساد من خلال اتصاله بكبار المسئولين واستغلال نفوذهم لتحقيق طموحاته واغراضه السيئة فكان له ما أراد -



الامر الذى يستلزم درء خطره على المجتمع بفرض الحراسة على أمواله للحيلولة دون استفحال هذه الخطورة . لما كان ما تقدم ، وكانت الدلائل الجدية قد توافرت على ارتكابه ما سبق بيانه ، فأنه يتعين رفض ما أثاره الدفاع والقضاء بفرض الحراسة على أموال المدعى عليه الاول عملا بالمادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بشأن فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب مع فرضها كذلك — عملا بالمادة ٣/١٨ من ذات القانون — على أموال أولاده القصر المدعى عليهم من الثالث حتى الثامنة بعد ان ثبت من أوراق الدعوى أن المدعى عليه الاول هو مصدرها ولم تتم ثمة قرينه على أن تلك الأموال التى آلت اليهم من دخلهم الخاص . اما بالنسبة للمدعى عليها الثانية زوجة المدعى عليه الاول فلم يظهر من الأوراق ما يفيد وجود مال لديها ومن ثم يتعين رفض الدعوى بالنسبة لها .

وحيث انه اعمالا للمادة السابعة عشر من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ سالف البيان فان المحكمة ترى تحديد المصروفات اللازمة لإدارة الأموال المفروض عليها الحراسة بواقع ٥٪ من صافي إيراداتها السنوى كما ترى تقدير مبلغ مائتى جنيه ككفيلة شهرية شاملة للمدعى عليه الاول وزوجته ومن يعول .

وحيث أن المحكمة تسجل أن ما اسند للمدعى عليه الاول من اتجار بالمخدرات لا تقوم عليه دلائل كافية ، لأن كل ما هو قائم قبله في هذا الصدد لا يعدو أن يكون مجرد معلومات من جهات الامن وتحريات لم تنضج وشبهات لا ترقى الى مرتبة الدلائل ، بيد أنه ثبت من تقرير البنك المركزى المصرى المرفق بالاوراق أن معاملاته مع البنوك بدأت في ١١/١١/١٩٧٤ حين فتح حسابا جاريا دائنسا في بنك القاهرة فرع سيزوستريس بالاسكندرية بمبلغ ألف جنيه فقط ثم تضخمت أمواله بعد ذلك بشكل يلفت أنظار الناس .

وحيث انه في خصوص طلب الدفاع بجلاسة المحاكمة الغاء القرار الصادر من هذه المحكمة

بجلسة ١٩٨١/١٢/٦ بالتحفظ على شخص المدعى عليه الاول في مكان أمين لمدة عام ، بقوله أن محكمة القيم لا تختص ابتداء بفرض التحفظ على الاشخاص ، فمردود بأن قرار المحكمة في هذا الصدد انما هو قرار غير قابل للطعن فيه بأى وجه من وجوه الطعن ، وحسب المسدعى عليه أن يتظلم الى هذه المحكمة منه اذا انتقضت ستة شهور من تاريخ اصداره دون أن يفرج عنه عملا بنص المادة الثامنة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ والمعدله بالفقرة الثانية من المادة ١٦ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ باصدار قانون حماية القيم من العيب . واذ كان ذلك ، وكانت لم تنقض بعد مدة ستة شهور من تاريخ صدور أمر المحكمة في ١٢/١٢/٨١ بالتحفظ على شخص المدعى عليه الاول ، فان هذا الطلب يكون غير مقبول لتقديمه قبل الاوان .

وحيث أن المحكمة — وهى تهدف الى حماية القيم من العيب — اذ ثبت لديها أن المدعى عليه الاول اقترف الافعال المنصوص عليها في المادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب ، فان هذه الافعال قد تكون أيضا جرائم يعاقب عليها القانون الذى اناط بسلطات مختصة مهمة التحقيق فيها والمحاكمة عنها طبقا لاجراءات جنائية معينة ، هذه الجرائم هى الرشوة ( المادة ١٠٣ وما بعدها من قانون العقوبات ) والاستماع للرجاء والتوصية والوساطة ( المادة ١٠٥ مكررا من قانون العقوبات ) واختلاس المال العام وتسهيل الاستيلاء عليه بغير حق والاضرار به والغدر ( المواد ١١٣ ، ١١٦ ، ١١٩ مكررا ، ١١٨ ، ١١٨ مكررا ، ١١٩ ، ١١٩ مكررا من قانون العقوبات ) والتزوير في الاوراق الرسمية واستعمالها ( المواد ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ من قانون العقوبات ) والتعدي على الاراضى المملوكة للدولة ( المادتان ١ و ٢٣ من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ فى شأن الاراضى الصحراوية ) واحتجاز أكثر من مسكن فى البلد الواحد ( المادتان ٨ و ٧٦ من القانون رقم

قاسم وأولاده المدعى عليهم الثالث والرابع والخامس والسادسة والسابعة والثامنة الموضحة بأسباب هذا الحكم . وقدرت المحكمة المصروفات اللازمة لإدارة الأموال المفروضة عليها الحراسة بواقع ٥٪ من صافي إيرادها السنوي ، كما قدرت مبلغ مائتي جنيه نفقة شهرية شاملة للمدعى عليه الأول وزوجته وأولاده ومن يعول .

وأمرت المحكمة باستمرار التحفظ على المدعى عليه الأول تنفيذ القرار الصادر من هذه المحكمة بجلسة ١٢/١٢/١٩٨١ .

( ثانيا ) برفض الدعوى بالنسبة للمدعى عليها الثانية نبيله محمد إبراهيم أبو عقيل .

القضية رقم ٢١ لسنة ١١ ق حراسات .

## ١٢

جلسة ٣ يناير سنة ١٩٨٢

المادتان ٣٦ و ٣٧ من القانون ٩٥ لسنة ١٩٨٠ وجوب أن يحضر محام للدفاع عن المتهم - من المقبولين أمام محكمة النقض . لا يجوز للمحامي المرافعة الا في حضور من يحال الى المحكمة . اذا لم يحضر فصلت المحكمة في غيابه .  
تظلم - المدول عنه . استمرار النظر فيسـه الدفع بعدم جواز التظلم . في غير محله . مطابق للمادة ٢٤ ق ٩٥ لسنة ١٩٨٠ وم ٤ من الدستور القرار الذي الغاه القرار المتظلم من صدوره وفق الاوضاع الشكلية ويخص بمضي ٦٠ يوما من تاريخ اصداره . لا يقدح في ذلك الغاء تحقيقا لمصلحة البلاد العليا وحذره الإبقاء على الدولة وصيانتها من عبث العابثين ومبدأ المشروعية وسيطرة احكام القانون . وتأكيدا للاجراءات المقررة بمقتضى المادة ٧٤ من الدستور الذي يفول رئيس الجمهورية استثناء وفي حالة الضرورة باتخاذ ما يراه لمواجهة الخطر الذي يهدد الوحدة الوطنية لا يجوز اتخاذ الدين ستارا يخص اطماعا سياسية .

### المحكمة :

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الاوراق والمداولات قانونا .

٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ) ، هذا فضلا عن جرائم التسعيرة والتهرب الضريبي ومخالفة احكام قانون التأمينات الاجتماعية .

وحيث انه يجدر بالمحكمة ان تشير في هذا الصدد الى ان ما تردى فيه بعض المسئولين السالف ذكرهم من افعال تستوجب مساءلتهم عنها بمقتضى احكام القانون ، غير ان الفصل في الوقائع المسندة اليهم تخرج عن اختصاص هذه المحكمة ومن ثم لا يسعها الا ان تترك البت فيها للسلطات المختصة لاتخاذ ما تراه قبلهم . يضاف الى ما تقدم انه لا يفوت المحكمة ان تنوه الى انها مقيدة بالفصل في الادعاءات المعروضة عليها ضد المدعى عليهم في هذه الدعوى فليس لها ان تتصدى للفصل في ادعاءات اخرى ضد آخرين لم تقدم الدعوى في شأنهم امامها ، ومن ثم فان ما اثاره المدعى عليه بجلسة المحاكمة من وقائع ضد اشخاص حدد اسماءهم وآخرين لم يكشف عنهم انما هي امور لا تستطيع المحكمة الخوض في بحثها والفصل فيها الا اذا قدمت اليها بالطريق الذي رسمه القانون بعد تحقيق تجربة الجهات المختصة وهي وثاتها بعد ذلك في اتخاذ الاجراءات القانونية قبلهم حتى تظهر الحقيقة ناصعة كاملة ويطمئن الناس الى ان المواطنين لدى القانون سواء وفق ما أعربت عنه المادة ٤ من الدستور .

### ظهذه الاسباب

وبعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من قانون حماية القيم من العيب رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ .

وعلى المواد ٢ و ٣ و ٨ و ١٧ و ٢/١٨ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب .

حكمت المحكمة ( اولا ) بفرض الحراسة على اموال المدعى عليه الاول رشاد عثمان محمد



ما اتخذه من اجراءات خلال ستين يوما من اتخاذها « ، فقد قرر رئيس الجمهورية حظر استغلال الدين لتحقيق أهداف سياسية أو حزبية وحظر استخدام أو استغلال دور العبادة لهذا الغرض أو في المساس بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي أو سلامة الوطن فلا سياسة في الدين ولا دين في السياسة ، كما اتخذ رئيس الجمهورية قرارات أخرى من بينها القرار رقم ٤٩١ لسنة ١٩٨١ سالف الذكر . ثم اصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ٤٩٨ لسنة ١٩٨١ بدعوة الناخبين الى استفتاء على اجراءات ومبادئ حماية الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي الواردة في البيان المنوه عنه وذلك في يوم الخميس ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٨١ ( الجريدة الرسمية ، العدد ٣٦ «مكرر» في ٥ سبتمبر سنة ١٩٨١ ) .

واجرى الاستفتاء في هذا التاريخ ووفق على ما تضمنه هذا البيان من اجراءات تم اتخاذها . ( الوقائع المصرية — العدد ٢١٠ «مكرر» في ١١ سبتمبر سنة ١٩٨١ ) .

وحيث أن الاتبا شنوده — بواسطة وكيله الاستاذ حنا ناروز المحامي اقام تظلما في القرار الجمهوري رقم ٤٩١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه أمام هذه المحكمة عملا بنص الفقرة الخامسة من المادة ٣٤ من قانون حماية القيم من العيب الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ والمعدل بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨١ ، طلب فيه الغاء هذا القرار الجمهوري واعتباره كأن لم يكن . وقال — شرحا لتظلمه — ان القرار المتظلم منه صدر بالغاء القرار الجمهوري رقم ٢٧٨٣ لسنة ١٩٧١ بشأن تعيينه بابا للاسكندرية وبطربكا للكرازة المرقسية ويتشكيل لجنة للقيام بالمهام البابوية ، على الرغم من أن القرار الملغى كان خاصا باعتماد اجراءات اتخذت وفقا لاشكال دينية تمت صحيحة ومطابقة لللائحة انتخاب البطريك ، فضلا عن أن القرار المتظلم منه صدر مخالفا للعادات والتقاليد المرعية في البلاد منذ قيام المسيحية بمصر ومنذ دخول الاسلام

من حيث أن رئيس الجمهورية الراحل كان قد اصدر في الثاني من سبتمبر سنة ١٩٨١ القرار رقم ٤٩١ لسنة ١٩٨١ — بعد الاطلاع على المادة ٧٤ من الدستور — بالغاء قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٨٣ لسنة ١٩٧١ بشأن تعيين الاتبا شنوده بابا للاسكندرية وبطربكا للكرازة المرقسية ، وأمر بتشكيل لجنة من خمسة من الاساقفة للقيام بالمهام البابوية ( الجريدة الرسمية ، العدد ٣٦ «تابع» في ٣ سبتمبر سنة ١٩٨١ ) . وفي الخامس من سبتمبر سنة ١٩٨١ وجه رئيس الجمهورية بيانا الى الشعب المصري اورد فيه انه « منذ فترة ليست بالقصيرة حاولت بعض الفئات المخربة في مراحل متعددة أحداث فتنة طائفية بين أبناء الامة وعملت جاهدة للقضاء على وحدتها الوطنية مستعملة في سبيل تحقيق أغراضها بعض الشعارات المضللة والوسائل غير المشروعة نفسية ومادية لتعويق مسيرة الشعب في طريقة تنميته وازدهاره وديمقراطيته . وقد تصدت الحكومة لهذا كله بالاجراءات العادية تارة وبالنصيحة مرة أخرى ، وبالتوجيه والترشيد مرات ، وفي الآونة الأخيرة بصفة خاصة وقعت أحداث جسيمة هددت الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي وسلامة الجبهة الداخلية بخطر جسيم . الا أن هذه الفئة الباغية قد استرسلت في غيها واستهانت بكل القيم والقوانين وتنكبت عن الطريق السوي وسلكت سبيل العنف والارهاب وسفك الدماء وتهديد الأمنين ، كما أن بعض الافراد قد استغلوا هذه الاحداث وعمدوا على تصعيدها — الامر الذي وجب معه اتخاذ اجراءات سريعة وفورية لمواجهة هذا الخطر الذي هدد الوحدة الوطنية وسلامة الوطن انطلاقا من المسؤولية الدستورية المستمدة من احكام المادة ٧٣ من الدستور » . وأشار البيان الى أنه أعمالا للصلاحيات المقررة بمقتضى المادة ٧٤ من الدستور والتي تنص على أنه « لرئيس الجمهورية اذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستوري ، أن يتخذ الاجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر ، ويوجه بيانا الى الشعب ، ويجرى الاستفتاء على



حزينة جدا ولم يفسر سبب ذلك — وعلى اثر ذلك رددت قيادات مدارس الاحد ان السبب في ذلك هو مرور الاقباط بمحنة نتيجة اضطهادهم من المسلمين بالاضافة الى رفض رئيس الجمهورية مقابلة الانبا شنودة اكثر من مرة . وبتاريخ ١١/١/١٩٧٧ التقى بقساوسة محافظة المنوفية وناشدهم بتوعية ابناء الطائفة بزيادة النسب وحث الشباب على الزواج ، انطلاقا من ان مصر اساسا دولة قبطية استعمرها المسلمون مما ترتب عليه ان دين الدولة الرسمي أصبح الاسلام ، وانه كان يجب النص في الدستور على الدينين الاسلامي والمسيحي معا ، وناشدهم الاهتمام بالتبشير بالدين المسيحي والتحرك خارج الكنيسة بالاشتراك في المؤتمرات السياسية وزيادة المواقع الحكومية والجهاميرية لاثبات الوجود المسيحي كما التقى محاضرة بالكاتدرائية المرقسية بالعباسية بعنوان « انجيل برنابا وتعارضه مع القرآن » استشهد فيه بآيات قرآنية وآراء بعض العلماء المسلمين للتدليل على تعارضه مع القرآن الكريم مما شجع باقى الكتاب المسيحيين على اتباع نهجه ، ومحاضرة اخرى بذات الكاتدرائية بعنوان التثليث والتوحيد تضمنت الاستشهاد ببعض الآيات القرآنية المحرفة والمبتورة للرد على النقد الذى يوجه الى الديانة المسيحية .

#### (ثانيا) الحز على كراهية النظام القائم :

ذلك أنه بتاريخ ٢١/٨/١٩٧٧ عقد المجمع المقدس اجتماعا برئاسة واصر قرارا بتقديم مذكرة لرئيس الجمهورية تتضمن رفض الطوائف المسيحية تطبيق الشريعة الاسلامية وقانون الردة وضرورة حل مشاكل الطائفة ، واقترح قيام اعضاء المجمع بمسيرة تضم ابناء الطائفة تتوجه الى مقر رئيس الجمهورية والسفارات ووكالات الانباء للتعبير عن استيائهم من اضطهاد المسلمين والمسؤولين للمسيحيين الا أنه أرجى البت فيه انتظارا لنتائج مقابلة الرئيس لمندوبى المجمع المقدس فى ذلك الوقت . كما أنه استمر حادث مقتل القس غبريال عبد المتجلى كاهن كنيسة التوفيقية بالمنيا بتاريخ ٣/٩/١٩٧٨ وذلك بايعاز القمص انطونيوس ثابت وكيل بطريركية

اليها . هذا الى أن القرار الملغى بوصفه قرارا اداريا قد تحصن بفوات الميعاد المقرر فى القانون على صدروه وهو ستون يوما فلا يجوز المساس به بعد انقضاء هذه المدة . وأخيرا فان رئيس الجمهورية الراحل لم يفصح عن دوافع اصداره هذا القرار المتظلم منه سوى ما جاء فى أحاديثه وخطبه ، والتي كانت مدسوسة عليه من بعض المتسلقين من المسيحيين وغيرهم ، وان المتظلم لا صلة له بأحداث الفتنة الطائفية ، بل كان يعمل دائما وبكل جهده على الوحدة الوطنية وصالح مصر .

وحيث انه بجلسة المرافعة طلب مساعد المدعى العام الاشتراكى ( المستشار بادارة قضايا الحكومة ) اصليا الحكم بعدم جواز التظلم واحتياطيا رفضه . وقدم مذكرة مرفقا بها حافظة مستندات طويت على مذكرتين صادرتين عن مباحث امن الدولة تتضمنان أن مسوغات اصدار القرار المتظلم منه . ويستفاد من هذه الاوراق أن المتظلم منذ أن تقلد الكرسي البابوى عام ١٩٧١ عمد الى الآتى :

#### (اولا) تعريض الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى للخطر :

فقد بدرت منه وقائع محددة تهدف الى احياء الثغرة الطائفية التى تنادى بأن مصر دولة قبطية استعمرها المسلمون . ففى خلال شهر اغسطس سنة ١٩٧٣ التقى فى دير السريان بأسرة تحرير مجلة الكرازة التى يتولى رئاستها وطالبهم بأن يكون الهدف من اصدار الجريدة هو احياء الكيان الطائفى واللغة القبطية واثارة مشاكل الاقباط على صفحاتها بصراحة وجراة . وفى خلال شهر يناير سنة ١٩٧٥ انشأ فصولا لتعليم اللغة القبطية بالانبا رويس بالعباسية ، كما اصدر تعليماته الى الكنائس بانشاء مثل هذه الفصول وذلك بهدف احياء النعمة القديمة بان مصر قبطية وان المسلمين دخلاء عليها . وفى خلال شهر سبتمبر سنة ١٩٧٥ اصدر تعليمات للكنائس بعدم الاحتفال بعيد النيروز يوم ١٢/٩/١٩٧٥ والقى كلمة فى عظته الاسبوعية تضمنت ان الكنيسة

الاسكندرية المؤتمرات والمطالبة مطالب الاقباط والتشكيك في حيدة الشرطة والنيابة لاثارة وتعبئة مشاعر أبناء الطائفة ومعاصرة ذلك لمباحثات كاسب دفيد بهدف الضغط على المسئولين لتلبية مطالب الاقباط : وقام في خلال شهر اكتوبر سنة ١٩٧٩ بايفاد الانبا تادرس اسقف بورسعيد الى قبرص مع عدد من المطارنة بهدف تعبئة الرأي العام المسيحي الخارجى ضد السلطات والنظام في مصر ومناشدة تجمعات الاقباط والهيئات القبطية في الخارج التدخل للضغط على المسئولين لمنع تطبيق الشريعة الاسلامية ، كما قام باستثمار حادث الاعتداء على ثلاثة من الطلبة المسيحيين بالمدينة الجامعية بالاسكندرية بتاريخ ١٨/٣/٨٠ وأوعز للقمص انطونيوس ثابت وكيل بطريركية الاسكندرية بعقد المؤتمرات مع الطلبة المسيحيين بهدف تعبئة مشاعرهم واثارتهم ضد المسيحيين والمسئولين — كذا قيامه بدعوة المجمع المقدس للانعقاد واصداره قرارا بعدم الاحتفال بعيد القيامة وعدم تقبل التهاني من المسئولين ومعاصرة ذلك لزيارة رئيس الجمهورية الاخيرة للولايات المتحدة الامريكية وحث تجمعات الاقباط في الخارج خاصة الهيئات القبطية باتخاذ مواقف معادية اثناء زيارة الرئيس وذلك بهدف الضغط على المسئولين لتلبية مطالب الاقباط .

**(ثالثا) اضعاء الصبغة السياسية على منصب  
البطريرك واستغلاله الدين لتحقيق اهداف  
سياسية .**

ذلك انه بتاريخ ٢٤/٢/١٩٧٥ راس المجلس الملى العام للاقباط الارثوذكس واصدر قرارا بأن تجتمع اللجنة القانونية بالمجلس لدراسة قانون الحكم المحلى للمطالبة بتمثيل الاقباط في المجالس المحلية ودراسة قانون الاحوال الشخصية للمطالبة بتنفيذ شريعة العقيد وعدم تطبيق لشريعة الاسلاميه في حالة اختلاف الملة واتفق على ارشال خطابات للمسئولين بالدولة للمطالبة بتمثيل الاقباط بالاتحاد الاشتراكي تمثيلا صحيحا وفي ١٩/٧/١٩٧٥ عقد اجتماعا مع كهنسة

كنائس الاسكندرية بالكنيسة المرقسية وطالبهم باجراء تعداد للمسيحيين في الاسكندرية لاستكمال السجل الخاص بالتعداد بالبطريركية كما قام بتكليف الانبا بيم — الاسقف العام وقتئذ — بالمرور على ابراشيات الجمهورية للاجتماع بأبناء مدارس الاحد بها وتكليفهم بسرعة الانتهاء من اجراء احصاء عددى للمسيحيين . وبتاريخ ١٩٧٧/١/٥ عقد اجتماعا لكهنه القاهرة ببطريركية الاقباط الارثوذكس بالعباسية والقى كلمة ناشدهم فيها سرعة الانتهاء من اعداد مشروع قانون الاحوال الشخصية الموحد للطوائف المسيحية لتقديمه للسلطة التشريعية للمطالبة بتطبيقه قبل الانتهاء من اعداد قانون الاحوال الشخصية للمسلمين وانتقد رجال القساوسة المسيحيون لعدم استمارهم للمناخ الديمقراطي السائد في التقدم بمقترحاتهم بشأن قانون الاحوال الشخصية للمسيحيين . وفي خلال شهر اغسطس سنة ١٩٧٧ وبمناسبة ما نشرته الصحف حول تطبيق قانون الردة عقد عدة اجتماعات لكهنه القاهرة ورجال القانون المسيحيين والمجالس لدراسة آثار هذا القانون على المسيحيين وضرورة التعبير الى المسئولين بصورة جماهيرية رسمية بأن هذا القانون مرفوض . وبتاريخ ١٩٧٧/٩/١ عقد اجتماعا بأعضاء مجالس كنائس القاهرة وعدد من المطارنة بمقر الكاتدرائية المرقسية بالعباسية واتخذ قرارا باعلان الصوم الانقطاعى ابتداء من يوم ١٩٧٧/٩/٥ تعبيرا عن رفض أبناء الطائفة لمشروع قانون الردة . وبتاريخ ١٩٧٩/٢/٢٠ راس اجتماع المجمع المقدس لمناقشة قانون الاحوال الشخصية الموجه للطوائف المسيحية وأشار الى أنه حصل على موافقة الاقباط الكاثوليك والانجيليين على القانون وأن ذلك حقق نصرا له وللطائفة حيث أكد للمسئولين عدم وجود خلافات بين الطوائف المسيحية المختلفة ، وطالب بتشكيل لجنة للرد على نشاط لجنة المطبوعات الاسلامية ونقدها لبعض المعتقدات المسيحية . وبتاريخ ١٩٧٩/١٠/٢٨ أوعز الى القمص انطونيوس ثابت وكيل بطريركية الاسكندرية بالدعوة لعقد مؤتمر عام بالكنيسة



## (رابعاً) الاثارة :

وغضلاً عما تقدم ، فانه في ١٠/٧/١٩٧٢ عقد اجتماعا بكنهة الاسكندرية وطالبهم بالتحرك واشعار الحكومة بهم للعمل على تحقيق مطالبهم وبمداومة الاتصال بممثلى الطوائف المسيحية الاخرى بالاسكندرية واحاطتهم علماً بمظاهر الاضطهاد لضمان تعاطفهم معهم وتأييدهم .

وبتاريخ ١٧/٧/١٩٧٢ عقد مؤتمراً عاماً لكنهنة كنائس الاسكندرية لدراسة مشاكل الطائفة وذلك بدعوة معه ، حيث قام بتوجيه بعض الكهنة للاعلان عن هذا المؤتمر ورفضه الاستجابة لطلب وزارة الداخلية بتأجيل الاجتماع لدواعى الامن ، بدعوى ان ائمة المساجد بالاسكندرية يهاجمون القس ابشواى كامل - راعى كنيسة مارجرجس بالاسكندرية ويهددون بقتله . وفي ١١/١١/٧٢ عقد اجتماعا لكنهنة القاهرة على اثر وقوع حريق بجمعية « اصدقاء الكتاب المقدس » بالخانكة ، وأصدر تعليمات لهم بالتوجه الى مقر الجمعية وتأدية الصلاة فيها وافتراش الارض بأجسادهم حتى الاستشهاد فى حالة التعرض لهم ، ثم غادر القاهرة الى الدير عقب ذلك للظهور بمظهر البعيد عن الاحداث ، ثم قام بدعوة المجمع المقدس للانعتاد واعلان الصوم الانتقاعى والحداد بالكنيسة احتجاجاً على ذلك . وبتاريخ ١٣/١١/١٩٧٢ القى كلمة بالكندرائية المرقسية بالعباسية بمناسبة مرور عام على تقلده الكرسي البابوى ، تناول خلالها التنديد بأحداث الخانكة والادعاء باضطهاد الاقباط فى خلال شهر مارس سنة ١٩٧٣ وبمناسبة اهتمام الراى العام فى مصر بقضايا التهريب المتهم فيها رفله غريبوى وصديق غبور وآخرين عقد اجتماعاً مع بعض المسئولين بمدارس الاحد ، وحثهم على نشر شائعة فى اوساط أبناء الطائفة بالكنائس بأن هذه القضايا طائفية والقصد منها الاضرار بسمعة المسيحيين . كما قام بالاعتكاف بدير الانبا بيشوى بواذى النطرون وعدم الاحتفال بذكرى تقلده الكرسي البابوى الذى كان مقرراً الاحتفال به بتاريخ ١٤/١١/١٩٧٩

المرقسية بالاسكندرية يوم ١/١١/١٩٧٩ لمناقشة موضوع تعديل المادة الثانية من الدستور وذلك للضغط على المسئولين واشعارهم برفض الشعب المسيحى ذلك . وبتاريخ ٤/١١/١٩٧٩ عقد اجتماعاً بدير الانبا بيشوى بواذى النطرون مع عدد من المطارنة ورجال الدين المسيحى لاعداد مذكرة تتضمن - اعتراضهم على تطبيق الشريعة الاسلامية - وتوجيه اللوم الى وكيل بطريركية الاسكندرية لتأجيله عقد المؤتمر الذى كان مقرراً عقده بتاريخ ١/١١/١٩٧٩ مع القيادات المسيحية لموعده لاحقاً لمناقشات مجلس الشعب للموضوع وتكليفه وكيل البطريركية بتوجيه الدعوة لعقد مؤتمر مع اعضاء المجالس المليية الفرعية لاعلان راي الاقباط قبل طرح الموضوع للمناقشة على مجلس الشعب . وفى ٧/١١/١٩٧٩ عقد اجتماعاً بالكاتدرائية المرقسية بالعباسية حضره بعض المطارنة وعدد من اعضاء المجلس الملي العام ومائة عضو من اعضاء المجالس المليية الفرعية لتقديم المقترحات المزمع ادخالها على المادة الثانية من الدستور لحماية الاقباط حيث وقع الحاضرون فى نهاية الاجتماع على مذكرة بموافقتهم على الاضافة المقترحة على المادة الثانية من الدستور ، وهى عبارة « بما لا يتعارض مع شرائع الاقباط » .

وبتاريخ ٨/١١/١٩٧٩ عقد اجتماعاً بالمقر البابوى بالعباسية مع رؤساء الطوائف المسيحية ومندوبين عن الكنائس الكاثوليكية الاجنبية لمناقشة تعديل المادة الثانية من الدستور ، كما أصدر تعليماته لمطرائية سوهاج بتكليف المثقفين من أبناء الطائفة خاصة المحامين بتحرير مذكرات تتضمن الاعتراض على تعديل المادة الثانية من الدستور . وفى نهاية شهر ديسمبر سنة ١٩٧٩ التقى ببعض المطارنة بدير الانبا بيشوى بواذى النطرون ، ودار بينهم حديث حول تعديل المادة الثانية من الدستور ، وعلق بأنه ينتظر نتيجة لقاءاته مع المسئولين بشأن الضمانات التى طلب ادخالها على تعديل المادة الثانية من الدستور لحماية الاقباط ، وانه فى حالة عدم تلبيتها ردد - عبارة « جخليها دم للركب من الاسكندرية الى أسوان » .

وحيث ان قانون حماية القيم من الغيب رقم



اختصاص محكمة القيم دون غيرها ، وقد أصدر رئيس الجمهورية القرار المتظلم منه بعد الاطلاع على المادة ٧٤ من الدستور للعمل بأحكامها ، وذلك على ما يبين من صياغة القرار المذكور ، ومن ثم يكون التظلم قد اتصل بقاضيه الطبيعي ، وانعقد الاختصاص صحيحا لمحكمة القيم ، ويفقد معه الدفع على غير سند متعينا رفضه . ولا يغير من هذا النظر موافقة الشعب على القرار في الاستفتاء الذي جرى عليه ، ذلك لان دور الشعب في الاستفتاء بالنسبة الى هذه القرارات انما هو دور سياسي مؤداه الموافقة على اصدارها بها لا يحجب المحكمة عن مباشرة حقها في فحص التظلم وفرض رقابتها على تلك القرارات .

وحيث انه بصدد ما اثاره المتظلم في صحيفة تظلمه من قول بأن القرار الذي الفاه القرار المتظلم منه قد صدر وفق الاوضاع الشكلية الصحيحة وتحصن بمضى ستين يوما على اصداره — فانه مع التسليم بأن ذلك القرار قد استوفى هذه الاجراءات في شكلها الصحيح ومضى عليه مدة ستين يوما — فقد غاب عن المتظلم ان النصوص التشريعية انما وضعت لتحكم الظروف العادية ، ومادامت قد خلت من النص على ما يجب اجراؤه في حالة الخطر العاجل ، فانه من المتعين تمكين السلطة من اتخاذ الاجراءات الحاسمة التي تعمل بغاية سامية — تحقيقا لمصلحة البلاد — هي ضرورة الابقاء على الدولة وصيانتها من عبث العابثين ووجوب حماية الوطن وضمان سلامته ، ولا يتجافى هذا النظر مع مبدأ المشروعية وسيطرة احكام القانون ، بل ان اتخاذ الاجراءات المقررة بمقتضى المادة ٧٤ من الدستور تأكيد لهذا المبدأ الذي يخول لرئيس الجمهورية — استثناء وفي حالة الضرورة — من السلطات ما يسمح له باتخاذ ما يراه لمواجهة الخطر الذي يهدد الوحدة الوطنية وسلامة الوطن ، وذلك استنادا الى نظرية الظروف الاستثنائية أو حالة الضرورة التي تقتضي عدم اعمال النصوص التشريعية التي وضعت لتحكم الظروف العادية ، وبما لامرأ فيه أن ما سبق من مبررات تحمل القرار المتظلم منه وما حواه بيان رئيس

٩٥ لسنة ١٩٨٠ قد أفرد فصلا في الاجراءات أمام محكمة القيم أورد به نص المادة ٣٦ التي تقرر بأنه « يجب أن يحضر مع من يحال الى محكمة القيم محام للدفاع عنه من المقبولين للمرافعة أمام محكمة النقض » ، كما نصت المادة ٣٧ من هذا القانون على انه اذا لم يحضر من أحيل الى محكمة القيم بعد تكليفه بالحضور جاز للمحكمة ان تقضى في الدعوى في غيبته بحكم غير قابِل للمعارضة . وقد استقر قضاء هذه المحكمة — اعمالا لهاتين المادتين — على انه لا يجوز للمحامي المرافعة الا في حضور من يحال الى المحكمة ، فاذا لم يحضر فصلت المحكمة في الدعوى واذا تخلف المتظلم عن الحضور بالجلسة التي حددت لفحص تظلمه فان المحكمة مضت في نظره في غيبته ، ورغم ذلك فقد حضر الاستاذ حنا ناروز المحامي نيابة عن المتظلم ، وقدم خمس حواظ مستندات اطلعت عليها المحكمة ، وقد طويت على صور من مجموعة الخطابات المتبادلة له بين المتظلم ورؤساء الوزراء في السنوات المختلفة وبينه والنائب العام ووزير العدل وصور لبعض البيانات التي أصدرها المجمع المقدس برئاسته وبعض الخطابات المتبادلة بينه وبعض ممثلين الى الجهات المعنية عن وقوع اعتداء على ممتلكات البطيركية . وما أن أعلن مساعد المدمى العام الاشتراكي بجلسة المرافعة الوقائع المسندة الى المتظلم وعددها على مسمع من حضر عن المتظلم حتى بادر على الفور الى اعلان عدوله عن التظلم .

وحيث انه في شأن ما اثاره مساعد المدعى العام الاشتراكي في المذكرة المقدمة منه من دفع بعدم جواز التظلم ، على سند من القول بأن التظلم قاصر على الحالات التي حددتها القرارات الجمهورية التي اباحت دون سواها ، فانه مردود بأن المادة ٣٤ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ باصدار قانون حماية القيم من العيب المعدلة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨١ قد جعلت الفصل في التظلمات من الاجراءات التي تتخذ وفقا للمادة ٧٤ من الدستور من

على حد تعبيره — بحرا من الدماء تفرق فيه البلاد من أقصاها الى أقصاها ، باذلا قصارى جهده في دفع عجلة الفتنة بأقصى سرعة وعلى غير هدى الى كل أرجاء البلاد ، غير عابىء بوطن يأويه ودولة تحميه وأمه كانت في يوم من الايام تركيه ، وبذلك يكون قد خرج عن ردائه الذى خلعت عليه اقباط مصر في محبة ووثام . لما كان ما تقدم ، فان القرار المتظلم منه يكون صحيحا فيها جاء به ، مبررا بما قام عليه من أسانية ، مما يتعين معه القضاء في موضوع التظلم برفضه .

القضية رقم ٢٢ لسنة ١١ ق قيم .

## ١٣

جلسة ١٩٨٢/١/٣

القرار الجمهورى رقم ١٤٠ لسنة ١٩٨١ .  
تظلم . نقل بعض اعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد العليا . خلو الاوراق من ثمة مبررات تحمل القرار المتظلم منه — القرار على غير اساس — الغاء القرار الجمهورى ،

ذات المبدأ القضية رقم ٢٤ لسنة ١١ ق قيم  
جلسة ١٩٨٢/١/٣ .

ذات المبدأ القضية رقم ٢٠ لسنة ١١ ق قيم  
جلسة ١٩٨٢/١/٣ .

ذات المبدأ القضية رقم ١٩ لسنة ١١ ق قيم  
جلسة ١٩٨٢/١/٣ .

### المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الاوراق والمداولة قانونا .

من حيث أن رئيس الجمهورية اصدر بتاريخ ٢ سبتمبر سنة ١٩٨١ القرار رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٨١ بنقل بعض من أعضاء هيئات التدريس بالجامعات والمعاهد العليا — ومن بينهم المتظلم الذى كان يعمل استاذًا بكلية الاقتصاد والعلوم

الجمهورية سالف الاشارة اليه قاطع الدلالة على أن ظروفنا استثنائية مرت بالبلاد استوجبت مباشرته لصلاحياته الدستورية التى خولتها المادة ٧٤ من الدستور ، مما يغدو معه هذا القول من المتظلم على غير سند صحيح من الواقع والقانون متعينا رفضه .

وحيث أن المتظلم قد تخلف عن الحضور أمام المحكمة على نحو ما يستوجبه القانون ، ليدحض ما طرح أمامها من أمور وردت في المذكرات المقدمة من مساعد المدعى العام الاشتراكى وتليت بالجلسة ، بل فضل وكيله الذى حضر عنه — على خلاف حكم القانون — العدول عن التظلم حال سماعه لها ، مما يقطع في يقين المحكمة بمطابقتها للحقيقة والواقع .

وحيث أن المحكمة بتشكيلها الشعبى وطابعها السياسى ، اذ تعبر عن ضمير الامة جمعاء قد بان لها بما لا يدع مجالا للشك أن ما سلف بسطه من وقائع محددة قاطعة الدلالة على أن المتظلم قد فاته أن أرض مصر ضمت بين جنباتها وعلى مختلف العصور اخوة اتفقت كلمتهم على صيانة مصر والحفاظ على القيم الاساسية للمجتمع المصرى ومن بينها الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى ، هذا ولو اختلفت بياناتهم ، ولم يخرج من بينهم على خط الوطنية احد ، فكانوا مشار اعجاب كل الشعوب المعاصرة يشيدون بالسلام الذى ظل أرض الكنانة ، وتحطمت على ضخيرة كل محاولات الاعداء للفرقة بين أبناء الوطن الواحد . وهكذا كانت مسيرة الوحدة والسلام والامن والامان بين افراد الامة بأسرها مهما تباينت عقيدتهم ، زكاهما كل سلفه بغير تمييز ، ومجدها كل أبناء ملتته في غابر الزمان ومختلف العصور . وظل الحال كذلك الى أن جاءت به طائفة اقباط مصر آلمة فيه مواكبة المسيرة ودفعها الى الامام ، واذا به بخبيل الآمال ويتنكب الطريق المستقيم الذى تلميه عليه قوانين البلاد ، فيتخذ من الدين ستارا يخفى اطماعا سياسية كن اقباط مصر براء منها ، واذا به يجاهر بتلك الاطماع واضعا بديلا لها —



السياسية بجامعة القاهرة — الى وظائف اخرى تأسيسا على قيام دلائل على أنهم مارسوا نشاطا له تأثير ضار في تكوين الراى العام أو تربية الشباب أو بما يهدد الوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعى أو سلامة الوطن . وقد باذر المتظلم الى تقديم تظلمه من هذا القرار .

وحيث أن مساعد المدعى العام الاشتراكى ( المستشار بادرارة قضايا الحكومة ) قدم بجلسة المحاكمة صورة فوتوغرافية لخطاب عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية تضمن ان المتظلم لم تقم في حقه أية دلائل على أنه مارس نشاطا له تأثير ضار في تكوين الراى العام أو تربية الشباب أو أنه قد هدد الوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعى أو سلامة الوطن . وقد أرفق بالخطاب صورة من محضر اجتماع مجلس الكلية بتاريخ ١٩٨١/١١/٢١ تضمن ان المتظلم لم يكن في نشاطه الجامعى ما يمس الوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعى أو اقام السياسة في شئون الطلبة ، وكذا صورة من معلومات الدكتور عبد الملك عودة العميد السابق للكلية تضمنت الاشارة بالمتظلم وبواقفه البناء وبعده التام على كل ما يمس الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى بل وحرصه على المحافظة عليها .

وحيث أنه جدير بهذه المحكمة — بتشكيلها الشعبى وطابعها السياسى — اذ تعبر عن ضمير الامة ، ان تشير في هذا الصدد الى ان الجامعات في مصر — وهى مصدر اشعاع فكرى دائما — قد اطلت باشراتها على ابنائها ، تحمل مشعل العلم والحرية ، تضيء بهما طريق المستقبل ، محرابها مقدس ، ورجالها موضع الاجلال ومحل التقدير . واذا كانت هذه هى الحقيقة فان المساس بحرمانها يتعين ان يكون بقدر وعلى أسس واضحة ووقائع ثابتة ، تجعل الحرص على هذا الصرح هو الدافع للاجراء الذى يقتضى الحال اتخاذه .

وحيث أنه إذ كان ما تقدم ، واذا كانت الاوراق قد خلت تماما من ثمة مبررات تحمل القرار المتظلم

منه فان هذا القرار يكون على غير اساس متعينا الغاؤه .

الفضيه رقم ٢٩ لسنة ١١ ق قم .

١٤

جلسة ١٩٨٢/١/٣

اطلاق أعيره نارية للارهاب . سبب عائلى . اخضار زوجته . عدم وجود دلائل جنية لتعريض الوحدة الوطنية للخطر . الغاء الامر بالتحفظ .

### المحكمة

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الاوراق والمدولة قانونا .

من حيث أنه بتاريخ ١٩٨١/١٠/٦ أصدر المستشار المنتدب بهذه المحكمة امرا بالتحفظ على المدعى عليه كمال الدين محمد طه حمود نسي مكان أمين لما نسب اليه المدعى العام الاشتراكى من أنه أتى أفعالا من شأنها تعريض الوحدة الوطنية للخطر . وفى ١٩٨١/١٢/٦ عرض المدعى العام الاشتراكى هذا الامر على المحكمة طالبسا التقرير باستمرار تنفيذة افعالا لحكم المادة ٨ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فـرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب والمادتين ١٦ ، ٣٤ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بأصدار قانون حماية القيم من العيب ومن ثم يكون عرض الامر على المحكمة قد أستوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث ان الوقائع — على ما يبين من الاوراق — تتحصل فى أن المدعى عليه ضابط بتاريخ ١٩٨١/٩/١٣ بقرية كفر عوض السنيطة مركز اجا بمحافظة الدقهلية أثناء استخدامه مسدسا غير مرخص لارهاب اهالى تلك القرية عندما حاولوا التحقق من شخصيته ، وجاء بمفكرة مباحث امن الدولة المرفقة بالاوراق أن المدعى عليه كان قد توجه الى القرية سألغة الذكر لاحضار زوجته فاعترضه بعض الاهالى للتحقق من شخصيته



## ١٥

جلسة ٧ فبراير سنة ١٩٨٢

### المبادئ القانونية

١ - قرار فرض الحراسة والقرارات التي صدرت بناء عليه منعه لورودها على خلاف قانون الطوارئ وان هذه القرارات لا تلحقها أي حصانة ولا تعدو ان تكون عقبة مادية انطوت على مخالفة جسيمة للقانون لمساسها بحرية الافراد من الانتفاع باموالهم وان واقعة الاستيلاء على الاطيان يعد غصبا واعتداء ماليا .

٢ - قوة الامر المقضى كما ترد على منطوق الحكم ترد ايضا على ما يكون من اسبابه مرتبطا ارتباطا وثيقا بهذا المنطوق وتمتنع على الخصوم انفسهم التنازع فيها في أية دعوى تالية تكون تلك المسألة بذاتها الاساس فيما يدعيه أي من الطرفين قبل الآخر من حقوق مترتبة عليها بحيث يمتنع إعادة النظر فيها ولا يغير من ذلك اختلاف الطلبات في كل من الدعويين طالما كانت المسألة الاساسية المقضى فيها واحد .

٣ - ريع . تقديره في الاراضي الزراعية على اساس صافي الربح الفعلي وليس على اساس المادة التاسعة من القانون ٦٩ لسنة ١٩٧٤ .

٤ - الحراسة على الاراضي الزراعية بموجب الامر ١٤٠ لسنة ١٩٦٠ غير جائز لانعدام الامر ١٤٠ لسنة ١٩٦٠ . الاستيلاء من قبيل الغصب .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع المرافعة الشفوية والمداولة قانونا .

من حيث ان الوقائع تتحصل - على ما يبين من الاوراق - في ان الدعوى اقيمت ببداءة من المدعين - امام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية وقيدت بجدولها برقم ٥١٢٥ سنة ١٩٧٨ م . ك .

خشية ان يكون ضمن الاشخاص المطلوب التحفظ عليهم مقام باطلاق أعيرة نارية من مسدسه لارهاب الاهالي ، ومضى ذلك التقرير قائلا ان المدعى عليه ينادى بضرورة الالتزام بالكتاب والسنة وبتطبيق الشريعة الاسلامية كنظام للحكم وأنه على صلة بأحد أمراء الجماعات الدينية المتطرفة وأنسبه استطاع التأثير على بعض الشباب بمنطقته اقامته واقتناعهم بفكره الديني المتطرف ، وقد تضمن التقرير المشار اليه ان النيابة العامة أجرت التحقيق مع المدعى عليه اثر ضبطه وقررت اخلاء سبيله بالضمان المالي الذي قام بدفعه فعلا .

وحيث ان المدعى عليه أنكر بالتحقيقات وبالجلسة ما نسب اليه من اعتناقه ثمة انكار دينية متطرفة او اتيانه أية افعال من شأنها تعريض الوحدة الوطنية للخطر ، وقرر أنه إنما اضطر الى اطلاق عيار ناري واحد من مسدسه لارهاب المواطنين الذين تهاجموا عليه عندما توجه الى القرية لاحضار زوجته من منزل أسرته المقيمة بها .

وحيث ان البين مما تقدم أن الاوراق قد خلت مما يوفر الدلائل الجدية على اتيان المدعى عليه لاية افعال من شأنها تعريض الوحدة الوطنية للخطر اللهم الا ما ورد بتحريات مباحث أمن الدولة على النحو السالف بيانه والتي لم تقايد بأي دليل يعززها ، وليس من شأن ضبط المدعى عليه لدى اطلاق النار من مسدسه لارهاب الاهالي الذين تهاجموا عليه محاولين القاء القبض عليه دون سند من القانون ما يعد تعريضا للوحدة الوطنية للخطر ذلك ان الثابت من الاوراق أن توجهه الى القرية آنفة البيان كان لسبب عائلي بحت هو اصطحاب زوجته المقيمة بها وان تصرف أهالي الناحية بالتهجم عليه وضبطه بغير مبرر هو الذي دفعه الى ذلك التصرف بغية حماية نفسه من هذا الاعتداء . لما كان ذلك . فان الاوراق - بحالتها - تكون مفتقرة الى ما يبرر استمرار تنفيذ الامر الصادر بالتحفظ على المدعى عليه سالف الذكر ، ومن ثم يتعين التقرير بالغائه .

القضية رقم ٢٣ مكرر السنة ١١ ق قيم .

على المدعى عليهما فيها ، — السيد/وزير المالية بصفته . والسيد/رئيس جهاز تصفية الحراسات — ، طالبين الحكم بالزام المدعى عليه الثانى فى مواجهة المدعى عليه الاول بأن يقدم لهم كشوف حساب مؤيده بالمستندات عن فترة ادارته لاموالهم وممتلكاتهم ومورثهم ..... الموضحه بملف الحراسة العامة رقم ٢ — ٧٥٨ / ٣/٦ منذ اكتوبر سنة ١٩٦١ حتى تاريخ تقديم الحساب وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدور الحكم مع تغريم المدعى عليه الثانى بصفته ، عشرة جنيهاً يومياً عن كل يوم تأخير فى ذلك وندب خبير لفحص الحساب بعد تقديمه مؤيداً بالمستندات لتقديم تقرير عن نتيجة فحصه . مع الزام المدعى عليه الثانى بالمصروفات والانتعاب . وقالوا شرحاً للدعوى أنه بموجب الامر رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦١ وضعت أموالهم وممتلكاتهم ومورثهم المرحوم ..... والمبينه بالصحيفة وبملف الحراسة ٢ — ٧٥٨ / ٣/٦ ، تحت الحراسة ، واذ كانت الحراسة العامة منذ تاريخ فرض الحراسة ، وحتى استلام المدعين لجزء منها تعتبر فى حكم الوكيل ، وكانت قد استأثرت بريعتها ، دون أن تقدم لهم حساباً عن ادارتها ، لذلك اقام المدعون دعواهم المذكورة بطلباتهم سائلة البيان .

وحيث انه بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩٧٩ حكمت المحكمة قبل الفصل فى الموضوع بنسب مكتب خبراء وزارة العدل . للانتقال الى جهاز تصفية الحراسات للاطلاع على الملف الخاص بالمدعين ، ومورثهم والمبين بالصحيفة وفحص مفرردات الحساب المدون به ، وبيان ما لهم وما عليهم وعلى العموم تحقيق اوجه دفاع كل من الطرفين بشأنه وتصفية الحساب بين الطرفين . واذ قدم الخبيران — الزراعى والحسابى — المنتدبان تقريريهما المؤرخين ١٩٨٠/٣/٣١ ، ١٩٧٠/٨/٥ ، عدل المدعون طلباتهم فى مواجهة الحاضر عن المدعى عليهما ، الى طلب الحكم بالزامهما متضامنين بأن يدفعن لهم مبلغ ٦٥٤ مليم و ٣٤٠٧٠٧ جنيته ، والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية مع المصروفات ومقابل انتعاب المحاماه وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة ، فقضت المحكمة بتاريخ

٣٠ ديسمبر سنة ١٩٨٠ بالزام المدعى عليهما بصفتهم متضامنين بأن يدفعن الى المدعين مبلغ ٦٥٤ مليم و ٣٤٠٧٠٧ جنيته ، والفوائد بواقع ٤٪ من تاريخ صدور الحكم نهائياً والمصروفات وخمسة جنيهاً مقابل انتعاب المحاماه ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات ، تأسيساً على ما سجله قضاء الحكم رقم ٢٧٣٠ سنة ١٩٧٥ م . ك الجيزة الصادر بتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٧ — فى مدوناته — من اعتبار قرار فرض الحراسة والقرارات التى صدرت بناء عليه منعه لورودها على خلاف قسانون الطوارئ ، وان هذه القرارات لا تلحقها اى حصانه ولا تعدو ان تكون عقبه مادية انطوت على مخالفة جسيمة للقانون لمساسها بحرية الافراد فى الانتفاع بأموالهم وان واقعة الاستيلاء على اطيان المدعين ومورثهم يعد غصباً واعتداء مادياً .

وحيث ان المدعى عليهما لم يرتضيا هذا القضاء ، فطمنا عليه امام محكمة استئناف القاهرة ، بالاستئناف المقيد برقم ١١٧٦ لسنة ٩٨ ق القاهرة ، ابتغاء الحكم بالغاء الحكم المستأنف . ورفض دعوى المستأنف عليهم مع الزامهم بالمصاريف ومقابل انتعاب المحاماه عن درجتى التقاضى ، وقدموا مذكرة بدفاعهما طلباً فى ختامها الحكم بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى وباحالتها لمحكمة القيم ، واحتياطياً بالحكم لهما بطلباتهما الواردة بصحيفة الاستئناف ، كما قدم المستأنف عليهم مذكرة بدفاعهم طلبوا فيها رفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى وباختصاصها والحكم برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف .

وحيث انه بقضاء الحكم الصادر فى ١٩٨١/١١/٢٣ أحالت محكمة استئناف القاهرة النزاع الى محكمة القيم لاختصاصها به عملاً بالمادة السادسة من القرار بقانون ١٤١ لسنة ١٩٨١ ، فعيد بجدول هذه المحكمة برقم ٢٢٥ سنة ١ ق .

وحيث ان المدعين — بعد احالة النزاع الى هذه المحكمة — قدموا حافظة مستندات تضمنت صورة فوتوغرافية من قضاء الحكم رقم ٢٧٣٠ سنة



١٩٧٥ م . ك الجيزة ، وأخرى من قضاء حكم محكمة النقض في الطعن رقم ٦٢٨ سنة ٤٧ ق : كما قدموا مذكرة بدفاعهم ، تناولوا فيها واقعات الدعوى وأسانيدھا القانونية ، وطلبوا في ختامها الحكم بالزام المدعى عليهما بصفتھما متضامنين بأن يدفعالھم تعويضا قدره ٦٥٤ ملیم و ٣٤٠٧٠٧ جنيھ والفوائد بواقع ٤٪ سنويا من تاريخ صدور الحكم والمصروفات ومقابل اتعاب المحاماه بحكم مشمول بالنفاذ المعجل بلا كفاله .

وحيث ان المدعى عليهما قدما مذكرة بجلاسة ١٩٨٢/١/٢٤ تضمنت دفاعا مؤداه ان الريع المستحق عن فترة وجود ممتلكات المدعين تحت يد الحراسة ، وحتى تاريخ صدور قرارات الانفراج النهائي والتخلي والتسليم ، يتعين احتسابه وفقا لاحكام المادة التاسعة من القانون ٦٩ لسنة ١٩٧٤ على اساس سبعة امثال ضريبة الاطيان المتخذة اساسا لربط الايجار ، ولا محل للقول بحساب الريع على اساس صافي الريع الفعلي حسبما ذهب الى ذلك خبير الدعوى ، لمخالفته نصا قانونيا موضوعا ومنظما لعملية حساب الريع . وازافت المذكرة ان محكمة القاهرة الابتدائية ، بقضاء الحكم رقم ٥١٢٥ سنة ١٩٧٨ م . ك جنوب ، اذ عولت على تقرير الخبير المنتدب في الدعوى ، الذي حدد الريع ، استنادا الى صافي الريع الفعلي ، تكون قد خالفت القانون واططات في تطبيقه وتأويله وخلصت المذكرة الى الحكم برفض الدعوى مع الزام المدعين بالمصاريف ومقابل اتعاب المحاماة .

وحيث ان مما ينعاھ المدعى عليهما على تقرير مكتب الخبراء المنتدب المقدم في اوراق الدعوى ٥١٢٥ سنة ١٩٧٨ مدنى كلى جنوب القاهرة المنضمه انه بنى تقديراته على اساس الريع الفعلى للاطيان الزراعية المملوكة للمدعين ومورثهم خلال فترة استيلاء الحراسة عليها ، في حين انه كان يتعين التعويل على احكام المادة التاسعة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بشأن تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة التى تنص « بحسب ريع الاراضى الزراعية التى كانت مملوكة

للخاضعين لاحكام هذا القانون منذ فرض الحراسة عليها وحتى تاريخ بيعها ، على اساس سبعة امثال ضريبة الاطيان المتخذة اساسا لربط الايجار بالنسبة للاراضى الزراعية ، وبالنسبة للحدائق يحدد الريع على اساس اربعة عشر مثل هذه الضريبة او على اساس صافي الريع الفعلى ايھما افضل » ، وفي جميع الاحوال يخصم من هذا الريع ١٠٪ مقابل المصروفات الادارية سنويا وكافة الضرائب والرسوم التى يتحمل بها مالك الاراضى الزراعية ، وتحل الهيئة العامة للإصلاح الزراعى محل الخاضعين في استثناء الايجار المستحق قبل العمل بهذا القانون » ومما مفاده ان المشرع حدد بطريقة قانونية كيفية حساب الريع للاراضى الزراعية اثناء فترة وجود هذه الاراضى تحت يد الحراسة لادارتها ، واذا خالف تقرير مكتب الخبراء ذلك ، فانه يكون قد خالف القانون .

وحيث ان هذا النعى مردود ، ذلك انه من المقرر — وعلى ما جرى به قضاء النقض — ان المسألة الواحدة بعينها ان كانت اساسية وكان ثبوتها او عدم ثبوتها هو الذى ترتب عليه القضاء بثبوت الحق المطلوب في الدعوى او بانتفائه فان هذا القضاء يحوز قوة الشيء المحكوم به في تلك المسألة الاساسية بين الخصوم أنفسهم ، ويمنعهم من التنازع بطريق الدعوى او بطريق الدفع في شأن اى حق آخر توقف ثبوته او انتفاؤه على ثبوت تلك المسألة السابق الفصل فيها بين هؤلاء الخصوم أنفسهم او على انتفائها ، ولا مرأ ان قوة الامر المقضى كما ترد على منطوق الحكم ، ترد أيضا على ما يكون من اسبابه مرتبطا ارتباطا وثيقا بهذا المنطوق ، بحيث لا تقوم له قائمة بدونه ( الطعن ٤٣٤ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٨ ) ( الطعن ٦٦٢ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٧ ) ، وكان الثابت من مدونات الحكم البات رقم ٢٧٣٠ سنة ١٩٧٥ مدنى كلى الجيزة انه بعد ان عرض في اسبابه الى ان واقعة استيلاء المدعى عليهما على اطيان المدعين ومورثهم يعد من قبيل الغصب واعتداء ماديا ، لانعدام الامر رقم ١٤٠ سنة ١٩٦٠ ، وتأسيسا على ذلك خلص الى اختصاصه



أموال المدعى عليهما عملاً بنصوص المواد ٢ ، ٣ ، ١٨ « فقرة أخيرة » من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب ، وبذلك فإن الدعوى تكون قد استوفت الاوضاع الشكلية المنصوص عليها في المادتين ٧ ، ٩ من القانون سالف الذكر .

وحيث ان واقعات الدعوى — أخذاً بما جاء بسائر أوراقها والتحقيقات التي تمت فيها — حاصلها ان المدعى العام الاشتراكي نسب الى المدعى عليهما أنهما منذ فترة سابقة عسلى ١٧/٦/١٩٨٢ بدائرة محافظة الاسكندرية : أولاً — المدعى عليه الاول : ارتكب افعالا من شأنها الاضرار بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي بأن تعامل في النقد الاجنبي على خلاف القانون وعن غير طريق المصارف المعتمدة المرخص لها في ذلك على النحو المبين بالتحقيقات مما ادى الى المساس بالاقتصاد القومى وخطة التنمية وحرمان الدولة من السيطرة على سوق النقد الاجنبى وزيادة مواردها منه . ثانياً : المدعى عليهما معا : تضخمت أموالهما على النحو الثابت بالتحقيقات وكان ذلك بسبب نشاط المدعى عليه الاول في الاتجار في المنوعات « النقد الاجنبى » وفي السوق السوداء .

وحيث ان هذه الوقائع قد توافرت عليهما — الدلائل الجدية في حق المدعى عليهما مما جاء بتحريات الشرطة وتقرير وحدة مكافحة جرائم النقد بمديرية امن الاسكندرية ومما تبين من الاطلاع على صور محاضر التحريات والضبط التي حررت ضد المدعى عليه الاول ، فضلاً عما احتواه البيان المرفق بالاوراق لعناصر الذمة المالية للمدعى عليهما .

وحيث ان المدعى عليه الاول أنكر في التحقيقات وبالجلسة ما نسب اليه واقام دفاعه على ان ثروته وليدة نشاطه المشروع في مجال التجارة ، ورمى بيان عناصر الذمة المالية المرفق بأوراق الدعوى بمجاناة الحقيقة والمبالغة في التقدير ، وركن الى حافظة طواها على المستندات التي ارتآها مؤيدة لدفاعه .

فان المحكمة — لما تقدم ، تقضى بالزام المدعى عليهما بأن يدفعوا للمدعين المبلغ المذكور وقدره ٦٥٤ مليون و ٣٤٠٧٠٧ جنيه ، ومتضامنين فيه عملاً بالمادة ١٧٤ من القانون المدنى .

وحيث أنه عن الفوائد المطالب بها ، فأن المحكمة تقضى بها بواقع ٤٪ سنوياً من تاريخ صيرورة هذا الحكم نهائياً ، عملاً بالمادة ٢٢٦ من القانون المدنى ( نقض ١٩٧٦/٦/٢٢ السنة ٢٧ ص ١٢٨٧ ) .

القضية رقم ٢٢٥ لسنة ١ ق قيم .

١٦

جلسة ١٩٨٢/١٠/٣٠

**تضخم الاموال نتيجة الاتجار في النقد الاجنبى .**  
**اضرار بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي .**  
**حراسة .**

ذات المبدأ : القضية ٤٣ لسنة ١٢ ق حراسات  
جلسة ١٩٨٢/١١/٢٧ .

ذات المبدأ : القضية ٤٧ لسنة ١٢ ق حراسات  
جلسة ١٩٨٢/١٢/١١ .

**المحكمة**

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الاوراق والمداولة قانوناً .

من حيث ان المدعى العام الاشتراكي اصدر بتاريخ ١٧/٦/١٩٨٢ أمراً بمنع المدعى عليه الاول وزوجته — المدعى عليها الثانية — واولاده البالغين والقصر من التصرف في أموالهم العقارية والمنقولة وادارتها ، ثم قدم الدعوى الى هذه المحكمة بقرار احالة اودع قلم الكتاب في ١٥/٨/١٩٨٢ مرفقاً به قائمة بملخص الدلائل التي قامت ضد المدعى عليهما ، وطلب للاسباب الواردة بقرار الاحالة فرض الحراسة عسلى

مليم جنية

سادسا : احقية السيد / في مبلغ ٦٤٨٢٩٦٤

سابعا : احقية السيدة / في مبلغ ٢٨٦٥٠٧٦

ثامنا : احقية جهاز تصفية الحراسات في مبلغ  
مليم جنية

١٦١٧١٠ ، قبل السيدة ، وذلك طبقا لما ورد  
بالتقرير تفصيلا ، على ان يحتفظ المدعون  
ومورثهم بما قد يستحق لهم من ايراد عن مصنع  
العسل .

وحيث انه يبين للمحكمة من مطالعتها لتقريرى  
الخبرين الزراعى والحسابى ، المنتدبين فسادا  
للحكم السالف بيانه انهما مبنيان على ضوء معاينة  
الاطيان موضوع التدعى وتحديد ريعها عن مده  
المطالبة على اساس خصوبتها ونوع المزروعات  
وشهادة الملاك المجاورين ، وكبار ملاك المنطقة ،  
كما احتسبت قيمة الملحقات الزراعية المسلمه  
للحراسة وفقا لما جاء بكشوف الحراسة ( تقرير  
الخبر الزراعى المودع في ١٩٨١/٣/٣١ ) ، كما  
بنيان على تصفية الحساب بين طرفي الخصومة على  
اساس خصم المصروفات الثابتة بكشوف جهاز  
تصفية الحراسات من المبالغ التى احتسبها الخبر  
الزراعى المنتدب ، وعلى ضوء ذلك كله انتهى  
الخبر الحسابى الى مديونية المدعى عليهم  
للمدعين في مبلغ ٦٥٤ مليم و ٣٤٠٧٠٧ جنية  
على النحو سالف البيان والموضح تفصيلا بالتقرير  
المودع في ١٩٨٠/٨/٥ . لما كان ذلك ، فسان  
المحكمة ترى ان التقريرين الزراعى والحسابى قد  
بنيان على اساس سليمة ، فجاءت نتيجة تقريرهما  
معبرة عن الحقيقة والواقع ومن ثم فان المحكمة  
تأخذ بهما وتركن اليهما في قضائهما ، محولين على  
اسبابهما ( نقض في ١٩٧٤/١١/٩ الطعن ٤٦٢  
سنة ٣٨ ق ) . واذ كان الخبر الحسابى المنتدب  
قد خلص في نتيجة تقريره الى مديونية المدعى  
عليهما للمدعين في مبلغ ٦٥٤ مليم و ٣٤٠٧٠٧ جنية ،  
وهو المبلغ المطالب بالزام المدعى عليهما به ،  
ومقا للطلبات الختامية للمدعين التى تضمنتها  
المذكرة المقدمة منهم بجلسة ١٠ يناير سنة ١٩٨٢ ،

اولا : استولى الاصلاح الزراعى والحراسة  
العامة على مساحة ١٨ س - ٨ ط - ١٧٣ ف  
اطيانا زراعية مملوكة للمرحوم ..... تطبيقا  
للامر الجمهورى رقم ١٤٠ سنة ١٩٦١ والخاص  
بفرض الحراسة عليهم وقد كانت تزرع بمعرفتهم  
على الذمة .

ثانيا : قام الاصلاح الزراعى بالافراج عن  
مساحة ١٩ س - ٢٠ ط - ٣٣ ف - في  
١٩٦٨/٤/١٤ تطبيقا للامر الجمهورى ٩٣٠ سنة  
١٩٦٧ من الاطيان المستولى عليها المملوكة  
للمرحوم ..... وعائلته ، ثم أفرج عن باقى  
المساحة وقدرها ٨ س - ٢١ ط - ١٣٣ - نفاذا  
للحكم الصادر فى الدعوى ٥٣٧٠ سنة ١٩٧٥ مدينى  
جنوب القاهرة ، وذلك فى سنة ١٩٧٩ .

ثالثا : قدر صافى ريع الارض المستولى عليها  
والبالغ جملة مساحتها ١٨ س - ٨ ط - ١٧٣ ف  
بمبلغ ٩٦٤ مليم و ٣٤٧٧٦٠ جنية وذلك على النحو  
المبين تفصيلا بص ١٨ من التقرير ، ومن بين هذا  
المبلغ ٢٤٠٧ جنية قيمة الآلات والحيوانات التى  
استولى عليها الاصلاح الزراعى ولم ترد الى  
المدعين عن ممتلكاتهم .

رابعا : سوف يقوم الخبر الحسابى المنتدب  
فى الدعوى ، بخصم كافة النفقات التى قد يكون  
المدعون ومورثهم ، تسلموها من المبالغ المقدره خلال  
فترة وضع يد الاصلاح الزراعى على ممتلكاتهم .

كما قدم الخبر الحسابى تقريره المؤرخ  
١٩٨٠/٨/٥ انتهى فيه الى النتائج الاتية :

مليم جنية

اولا : احقية السيد / في مبلغ ١٩٦١٦١٨٨٣

ثانيا : احقية السيد / في مبلغ ٣٦٩٧٩٨٥٣

ثالثا : احقية السيد / في مبلغ ٣٨٣٨٦٣٣٤

رابعا : احقية السيد / في مبلغ ٤٠٤٦٠١٨٦

خامسا : احقية السيد / في مبلغ ١٩٣٧١٣٥٨



بنظر الدعوى ، وقضائه بتسليمهم اطيئسانهم  
المغتصبه موضوع التداعى ، واذا كان القضاء فى  
هذه المسألة الاساسية ، قد حسم النزاع فى مسألة  
تجادل الطرفان بشأنها ، واضحى نهائيا وحاز قوة  
الشيء المحكوم فيه ، ثم باتا ، فانه يمتنع على  
الخصوم انفسهم عن التنازع فيها فى أية دعوى  
تالية ، تكون فيها تلك المسألة هى بذاتها الاساس  
فيما يدعيه اى من الطرفين قبل الاخر من حقوق  
مترتبة عليها ، وبحيث يمتنع اعادة النظر فيها ،  
ولا يغير من ذلك اختلاف الطلبات فى كل من  
الدعويين طالما كانت المسألة الاساسية المقضى فيها  
واحدة ( نقض ١٩٨١/١٢/٧ الطعن ٦٦٢ سنة  
٤٦ ق ) . لما كان ما تقدم وكان وضع يد المدعى  
عليهما على اطيان التداعى ، قد حسم بقضاء بات ،  
بانه كان بطريق الغصب ، وكان الغصب باعتباره  
عملا غير مشروع يلزم من ارتكبه - وعلى ما جرى  
به قضاء النقض - بتعويض الاضرار الناشئة عنه ،  
ومن ثم فلا تنقيد المحكمة بحكم المادة التاسعة من  
القانون رقم ٦٩ سنة ١٩٧٤ سالف الذكر ، عند  
قضائها بالريع لصاحب العقار المغتصب مقابل  
ما حرم من ثمار ، وذلك باعتبار هذا الريع بمثابة  
تعويض ( قرب الطعن ٣٥١ سنة ٢٣ ق جلسة  
١٥/١٢/١٩٦٦ السنة ١٧ ص ١٩٤٣ ، الطعن  
١٤ سنة ٣٣ ق جلسة ٢٧/٢/١٩٦٨ السنة ١٩  
ص ٣٦٨ ، الطعن ٤٣٣ سنة ٢٨ ق جلسة  
٥/٣/١٩٧٤ السنة ٢٥ ص ٤٦٤ ، الطعن ٢١٦  
سنة ٤٢ ق جلسة ٩/١١/١٩٧٦ السنة ٢٧ ص  
١٥٤٠ ) . كما انه لا محل لعمال احكام التنفيذ  
بمقابل وفقا لضوابطه المنصوص عليها فى المادة  
التاسعة من القانون ٦٩ سنة ١٩٧٤ الا حيثما  
يستحيل التنفيذ العيني ( اى عند بيعها للغير ) .  
والحال غير ذلك فى الدعوى الراهنة ، اذ الثابت  
من الاوراق ، والذى لا خلاف عليه بين الخصوم ان  
اطيان التداعى لم يتم التصرف فيها بالبيع للغير ،  
اذ انها سلمت للمدعين رضاءا او قضاء ، اما تطبيقا  
لقرار الجمهورى رقم ٩٣٠ سنة ١٩٦٧ ( ٢٣ س  
— ٥ ط — ٣٤ ف ) او نفاذا للحكم ٢٧٣٠ سنة  
١٩٧٥ م . ك الجيزة عن مساحة ٨ س — ٢١ ط —  
١٣٣ ف ، وقد قدر الخبير الريع عن فترة الغصب  
الفعلية فى الحالتين . ومما يؤكد هذا النظر ان

مشروع القانون رقم ٦٩ سنة ١٩٧٤ قد فرق بين  
حالتين ، حالة الرد العيني ، وحالة الرد النقدي  
( التنفيذ بمقابل ) وفى هذه الحالة الاخيرة قرر  
المشرع تعويضا عن انتقال الملكية للغير ، فضلا  
عن تحديده الريع المستحق من تاريخ فرض  
الحراسة حتى تاريخ بيعها ( المادة التاسعة من  
هذا القانون ) وبذلك فقد اغفل القانون المذكور  
وضع قاعدة قانونية بشأن الريع المستحق فى  
الفترة من تاريخ فرض الحراسة حتى تاريخ الرد  
( حالة الرد العيني ) ، مما مفاده الرجوع الى  
القواعد العامة فى شأن الريع عن الغصب ، وقد  
اشار الى ذلك صراحة تقرير اللجنة المشتركة  
عن اللجنة التشريعية ولجنة الاقتراحات والشكاوى  
( النشرة التشريعية عدد يوليو سنة ١٩٧٤ ص  
٣٥٧٧ ) . يضاف الى ذلك ان مشروع القانون ١٤١  
سنة ١٩٨١ عالج التعويض المستحق فى حالة  
انتقال الملكية للغير واستحالة التنفيذ العيني ، ولم  
يعالج تقدير الريع فى هذه الحالة تاركا الامر  
بشأنها الى نص المادة التاسعة من القانون ٦٩  
سنة ١٩٧٤ مما هو مستفاد من الاحالة للمادة  
التاسعة ، وذلك بموجب المادة الرابعة من القانون  
١٤١ سنة ١٩٨١ . لما كان ذلك ، واذا كانت  
القاعدة العامة فى تقدير الريع عن الغصب طبقا  
لما سلف انه يقدر على اساس الريع الفعلى ، واذا  
كانت المادة التاسعة السابق ذكرها قد استحدثتها  
اللجنة المشتركة من اللجنة التشريعية ولجنة  
الاقتراحات والشكاوى - خلافا لهذه القاعدة  
العامة - فى مجال الرد النقدي على نحو ما يبين  
من صياغة هذه المادة وما جاء بتقرير هذه اللجنة ،  
فانه لا مجال لتطبيقها قياسا على حالة الرد  
العيني لان من المقرر لدى الاصوليين ان ما ورد على  
خلاف الاصل لا يقاس عليه ويقتصر فى تطبيقه  
على موضع النعى .

وحيث انه نفاذا للحكم الصادر بجللسة  
١٩٧٨/١/٢١ سالف البيان ، انتدب مكتب الخبراء  
خبيرا زراعييا واخر حسابيا وقد باشر كل منهما  
المأمورية المنتدب لها ، وقدم الخبير الزراعى  
تقريره المؤرخ ١٩٧٨/٣/٣٠ انتهى فيه الى  
الفتاوى الاتية :



من مستندات ما يزعم يقينها في هذا الصدد ، ومن ثم فقد قام المبرر لفرض الحراسة على امـسـوال المدعى عليهما السالف بيانها تفصيلا عملا بالمواد ٢ ، ٣ « رابعا » ١٨ ، فقرة أخيرة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ ، وذلك فيما عدا منقـسـولات ومفروشات محل اقامة المدعى عليه الاول التـسـى سبق الاشارة اليها والكائنة بالشـسـقة رقم ٤ بالعقار خلف ٧٢٣ طريق الحرية فيكتوريا الرمل بالاسكندرية ، اذ استقر قضاء هذه المحكمة على ان مثل تلك المنقولات مخصصة للاستعمال الاسرى فلا تشملها الحراسة .

وحيث انه اعمالا للمادة ١٧ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ ، فان المحكمة ترى تحديد المصروفات اللازمة لادارة الاموال المفروضة عليها الحراسة بواقع ٥٪ من صافي ايرادها السنوى ، كما ترى تقدير مبلغ مائة جنيه نفقة شهرية شاملة للمدعى عليه الاول ومن يعول .

القضية رقم ٢٩ لسنة ١٢ ق حراسات .

## ١٧

جلسة ١٩٨٢/١٠/٣٠

تحرير عقود ايجار . تقاضى مبالغ كبيرة خارج نطاق عقود الايجار . تحرير عقود بيع مثل صدور قرارات تقسيمها مما حال من المشترين وتسجيل عقودهم وتعريض حقوقهم للبطلان وضياع حق الدولة من رسوم تسجيل وضرائب وملكية الشوارع والميادين والمرافق . تظلم من فرض حراسة . رفض .

### المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الاوراق والمداولة قانونا .

من حيث ان الوقائع على ما يبين من مطالعة صحيفة التظلم وسائر الاوراق — تتحصل في انه

وحيث انه لما كانت الحراسة تفرض — وفقا لما عبرت عنه المذكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب لمصلحة المجتمع كله بقصد تثبيت دعائم استقامة السعى بين المواطنين ، وشل حركة رأس المال عندما يتحرك صاحبه للاضرار بمصالح الوطن العليا ، وفي هذا تشير المادة الثانية من ذلك القانون الى انواع من الاعمال المال عادة غرضها ووسيلتها ، ومن شأنها الحاق الضرر بالوطن وامنه وسلامة واستقرار نظامه السياسى والاجتماعى والاقتصادى وبالحياة المـطـمـئـنـسـة السليمة لابنائـه وعماله ، وقيام دلائل جديـة على ارتكاب الشخص لمثل هذه الجرائم الهدامة لمبادئ المجتمع وقيمه تستتبع ان يدرا خطره بوضع ماله تحت رقابة المجتمع وادارته وحماية للمجتمع من انحرافاته ، كما تشير المادة الثالثة من ذات القانون الى حالات تضخم اموال الشخص عن طريق الاثراء الذى يعتمد على النهب والاغتصاب والضرر والايذاء ، والذى يهز قيم المجتمع ويلحق ابلغ الضرر بالانسان الذى يعتبر اثنـى رأس مال فى مجتمعنا الاشتراكى ، ويلجا صاحبه عادة للتحايل على القانون والتخفى حتى لا تصل اليه يد القانون لتجريم اعماله ، ومن ثم وضعت احكام ذلك القانون لمواجهة الحالات التى تلفت انظار الناس بضخامة المال الحرام فيها ، ولدرء المخاطر الجسيمة التى يحيق بأمن الوطن وسلامته ، لما كان ذلك ، وكانت الدلائل الجدية قد توافرت فى حق المدعى عليه الاول — وفقا لما انف بيانه — على اتيانـه أفعالا من شأنها الاضرار بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكى بتعامله فى النقد الاجنبى على خلاف القانون وعن غير طريق المصارف المعتمدة المرخص لها فى ذلك مما ادى الى المساس بالاقتصاد القومى وخطة التنمية وحرمان الدولة من السيطرة على سوق النقد الاجنبى وزيادة مواردها منه ، كما افصحت تلك الدلائل ايضا عن ان اموال المدعى عليهما الاول والثانية قد تضخمت بسبب نشاط المدعى عليه الاول فى الاتجار فى المنوعات — النقد الاجنبى — وفى السوق السوداء ، واذا كانت المحكمة لا ترى فيما ساقه المدعى عليه الاول من اوجه دفاعه وفيما ركن اليه

اعمالاً للمواد ٢، ٣، ١٧، ١٨/٣ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب، قضت هذه المحكمة في ٢٨/٦/١٩٨١ بفرض الحراسة على أموال المتظلمين مع تقدير نفقة شهرية شاملة لهم، لأنهم في خلال الفترة من سنة ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٨١ بدائرة محافظة القاهرة اتى المتظلم الاول أفعالا من شأنها الاضرار بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي بأن تقاضى من مجموعة كبيرة من المواطنين مبالغ تجاوزت مائتى ألف جنيه خارج نطاق عقود الايجار المبرمة بينه وبينهم مستغلا حاجتهم الماسة للسكنى، كما حرر عقود بيع عرفية لعدد كبير من المواطنين عن مساحة حوالى ٧٢ فداناً من الاراضى الزراعية على اجزاء قبل صدور قرارات تقسيمها من جهات الاختصاص مما حال بين المشتريين وتسجيل عقودهم وعرض حقوقهم وأموالهم للضياع وعقودهم للبطلان وقد ترتب على ذلك ضياع حقوق الدولة من رسوم تسجيل وضرائب وملكية الشوارع والميادين والمرافق العامة في حالة ما اذا كانت تلك الاراضى قسمت بمعرفة جهات الاختصاص مع ما سوف تتحمله الدولة من عبء انشاء المرافق اللازمة حفاظاً على الصحة العامة، وبسبب الجمعية التعاونية لبناء مساكن القانونيين مساحة ١٦٠٠ متر مربع بشارع الفريق عزيز المصرى بثمان قدره ٤٥٦ ألف جنيه قبض منه ٢٢٥ ألف جنيه وامتنع عن تسليم الارض مخالفاً بذلك شروط التعاقد، وتهرب من سداد الضرائب المستحقة على أنشطة مختلفة، وامتنع عن الاشتراك في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بالنسبة للعاملين لديه مما ادى الى الاضرار بمصالحهم، كما تضخمت أموال المتظلمين نتيجة ارتكاب المتظلم الاول الافعال سائلة الذكر ولاستيلائه بغير حق على الاموال العامة وهى أموال جمعية السنبابل المعتبرة من الجمعيات العامة ذات النفع العام بأن باع لها عقار بمبلغ ٨٠ ألف جنيه قبض منه مبلغ ٦٠ ألف جنيه وقام ببيع ذات العقار لآخرين سارعوا بتسجيل صحيفة افتتاح دعوى صحة ونفاذ عقدهم مما حال بين الجمعية المذكورة وتسجيل عقدها وعرض أموالهم للضياع — واذا طعن المتظلمون في هذا الحكم أمام المحكمة العليا للقيم قضت في

١٩٨٢/٢/٢٧ بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المطعون فيه، فتقدم المتظلمون الى المدعى العام الاشتراكي في ١٠/٨/١٩٨٢ بتظلم طلبوا فيه إحالته الى محكمة القيم للحكم برفع الحراسة عن جميع الاموال المفروضة عليها وتسليمها اليهم، وذلك بمقولة ان ما أسند اليهم من وقائع غير صحيح فضلاً عن ان تضخماً في الثروة لم يطرأ على أموالهم — ويتاريخ ١٥/٨/١٩٨٢ أحال المدعى العام الاشتراكي التظلم الى هذه المحكمة لنظره مشفوعاً بمذكرة طلب في ختامها الحكم بعدم جواز التظلم.

وحيث ان قضاء هذه المحكمة قد استقر (يراجع حكم الصادر بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٨٢ في التظلم رقم ١٩ لسنة ١٢ ق حراسات والمؤيد بحكم المحكمة العليا للقيم) على ان التظلم من الاحكام الصادرة من محكمة القيم بفرض الحراسة على المال غير جائز، ذلك بأنه يصدر القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم من العيب الذى اباح في المواد ٣٩ وما بعدها للمحكوم عليه ان يطعن في الحكم الصادر ضده من محكمة القيم أمام المحكمة العليا للقيم لم يعد هناك ثمة وجه للتظلم من هذه الاحكام وفقاً لنص المادة ٢٢ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب لانتفاء العلة منه مما مؤداه ان فتح باب الطعن كان مصحوباً بانغلاق باب التظلم، الامر الذى يؤكد ما نصت عليه المادة ٥١ من قانون حماية القيم من العيب من جواز طلب اعادة النظر في الاحكام النهائية الصادرة من محكمة القيم في الاحوال التى نصت عليها وللأسباب التى حددتها، وهو ما يقطع بان التظلم من تلك الاحكام اصبح غير جائز والا فقد طلب اعادة النظر حكمته ولم يعد هناك ثمة مبرر للنص عليه. هذا ومن ناحية أخرى، فان القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ وقد كان ينظم نوعين من التظلم تفصل بينهما محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب، الاول منهما تنص عليه المادة الثامنة منه ويتعلق بأوامر التحفظ على الاشخاص، والثانى منها تنص عليه المادة الثانية والعشرون منه ويتعلق بأحكام فرض الحراسة على الاموال، وتنظم هذه المادة كذلك



هذا التظلم الا كحكم انتقالى وبالنسبة لما صدر من احكام بفرض الحراسة قبل العمل بأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ دون تلك التى تصدر بعد العمل به من محكمة القيم التى انشئت بمقتضاه ، خلافا للتظلم من اوامر التحفظ على الاشخاص التى لم يعرض لها قانون حماية القيم من العيب فبقيت قائمة تنظمها احكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ وتختص بنظرها محكمة القيم التى آلت اليها كافة اختصاصات محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب وفقا للمادة ٣٤ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ . لما كان ما تقدم ، فلان التظلم المائل يكون قد قدم على غير سند من احكام القانون مما يتعين معه القضاء بعدم جوازه .

التظلم فى الدعوى رقم ١١ السنة ١١ ق حراسات .

## ١٨

جلسة ١٢ فبراير سنة ١٩٨٣

عدم جواز الادعاء مدنيا امام محكمة القيم .  
الحراسة التى يطلب الى هذه المحكمة الحكم بفرضها تفاير تلك التى ينظمها القانون المدنى .  
الحراسة فى مفهوم القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ انها هى تدبير تحفظى او وقائى يفرض لمصلحة المجتمع كله يقض بتثبيت دعائم استقامة المسمى بين المواطنين والاشراف على حركة راس المال عندما يتحرك صاحبه للاضرار بالمصالح العامة للمجتمع .  
ويتولى الادعاء فى قضايا الحراسة مدع عام هو الذى يتولى اجراءات التحقيق السابقة على تقديم الدعوى الى المحكمة المختصة بفرض الحراسة خوله القانون فى هذا المقام صلاحيات تقارب صلاحيات النيابة العامة فى الدعوى الجنائية .

محكمة القيم مشكله تشكيلا خاصا — بنظر دعاوى طلب فرض الحراسة والحكم . دلالة ذلك ان هذه الدعاوى ليست من قبيل الدعاوى المدنية وفقا للمادتين ١٢٦ و ١٢٧ من قانون المرافعات مجال الادعاء المدنى المحاكم المدنية المختصة .

احوال انقضاء الحراسة وتجزيز للمدعى العام الاشتراكى طلب مصادرة الاموال فى الاحوال وبالاجراءات التى عدتها . واذ صدر القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ لم يعرض للتظلم من اوامر التحفظ على الاشخاص وانما عرض لتلك التى تتصلل بأحكام فرض الحراسة حينما اورد فى الفصل الثانى منه تحت عنوان « احكام انتقالية » المادة ٦٥ التى جرى نصها على أن « تبقى قائمة ونافذة الاحكام الصادرة بفرض الحراسة بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ ، ويجوز التظلم منها طبقا لاحكام هذا القانون بعد مضى ستة اشهر من تاريخ العمل به او بعد مضى المدة التى كانت باقية على التظلم منها وفقا لاحكام القانون سالف الذكر ايها اقل » واتبع ذلك بأن نص فى الفقرة الثانية منها على انه لا يجوز ان تزيد مدة هذه الاحكام على خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون او السنة الباقية لانتهام خمس سنوات من تاريخ صدورها ايها اقل الا اذا كان المدعى العام الاشتراكى قد طلب من المحكمة أن تصدر لصالح الشعب كل او بعض الاموال المفروضة عليها الحراسة ، وما جاء بنص المادة ٦٥ سالف الذكر فى شأن التظلم من الاحكام بفرض الحراسة وانقضائها بمضى المدة كانت تنظم المادة الثانية والعشرين من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ ، اذ كانت هذه المادة تعرض للتظلم من احكام فرض الحراسة واجراءات تقديمه ونظره والنصل فيه ، وتعرض ايضا لانقضاء الحراسة فى جميع الاحوال بانقضاء خمس سنوات من تاريخ صدور الحكم بفرضها ما لم يطلب المدعى العام الاشتراكى مصادرة الاموال المفروضة عليها الحراسة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المنصوص كما ظفى صراحة بالنص على ذلك فى قانون لاحق ، تلغى ضمنا بتصدى المشرع لاعادة تنظيم ما كانت تواجهه من احكام بوضع تنظيم مغاير ، الامر الذى يقطع بأن المشرع الفى ما كان يتضمنه نص المادة الثانية والعشرين من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ من احكام تتعلق بالتظلم من احكام فرض الحراسة وبانقضاء الحراسة بمضى المدة ، ونظم تلك الاحكام فى المادة ٦٥ من قانون حماية القيم من العيب التى يتعين اعمال احكامها والتى لا تجيز



المادة ٣٥ من قانون حماية القيم من العيب رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ تمنع الادعاء المدني .

دفع ببطالان اجراءات التفتيش . وبطلان التحقيق لحصولها في غيبة المتهم . وبعدم دستورية القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ .

بطلان التحقيق لا يترتب الا وفق احكام المادة ١٢٤ ج في حالة الاستجواب والمواجهة في جناية .

بطلان الدليل المستمد من التحريز لا يترتب لان مخالفتها بطلان لانها مجرد قواعد تنظيمية .

عدم وجود اساس قانوني للدفع بعدم دستورية القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب والقانون ٩٥ لسنة ١٩٨٠ باصدار قانون حماية القيم من العيب

الحراسة يكفي لفرضها على الشخص قيام الدلائل الجدية على ارتكابه احدى الافعال الواردة بالمادتين ٢ و ٣ من قانون الحراسة بقصد وقاية المجتمع .

مسلك الشارع في التشريعات مثال . المادة ٢٠٨ مكررا ١ من قانون الاجراءات الجنائية والمضافة بالقانون ٤٣ لسنة ١٩٦٧ . القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة .

عنصرى الخطر والمال . ما يلزمه فرض الحراسة باعتبار انهما يكشفان عن خطورة الشخص على المجتمع .

توافر دلائل جدية قد قامت ضد المدعى عليهم جميعا تكشف عن انهم اتوا افعالا من شأنها الاضرار بالمصالح الاقتصادية للبلاد وافساد الحياة السياسية فيها وان تضخم اموالهم كان بسبب استغلال نفوذهم للصلة التي تربطهم برئيس الجمهورية السابق واستخدام الفس في معاملاتهم مع الحكومة والهيئات العامة والاستيلاء بغير وجه حق على ارض الدولة واقتحامهم الكثير من القطاعات وغزوهم العديد من المجالات مخالفين اللوائح والنظم الادارية . ومتاجرين في السوق السوداء وحصولهم على عمولات ضخمة من التجار

مقابل التسهيلات التي يقدمونها لهم لدى الادارات الحكومية والهيئات العامة . ومستفيدين ايضا من الاستثناءات التي كانت مقرره مما افقد الثقة بين الحاكم والمحكومين واثّر تأثيرا سيئا على سياسة الانتفاخ التي تسير عليها الدولة والحياة الاقتصادية فيها والقيم الاجتماعية . بحيث كاد الياس ان يفتك بروح الامة وكيان الوطن .

توافر ذلك موجب لانزال حكم القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ التحفظ على المتهمين في مكان امين لمدة لا تتجاوز سنة ويصدر من المحكمة او من احد مستشاريها . عرضه خلال ستين يوما من تاريخ صدور الامر والا اعتبر كان لم يكن وزال اثره بقوة القانون . جواز استمرار تنفيذ امر التحفظ مددا اخرى لا يتجاوز مجموعها خمس سنوات . سقوط الامر بمضى خمس سنوات بقوة القانون . جواز التظلم من اجراءات النقض اذا انقضت ستة شهور من تاريخ صدوره .

المحكمة مقيدة بالفصل في الادعاءات المعروضة عليها . ليس لها ان تتصدى للفصل في ادعاءات اخرى كشفت عنها الاوراق ولم تقدم الدعوى في شأنهم امامها .

( مثلها النقض رقم ٥ و ٩ س ٦ حراسات جلسة ٧ ديسمبر سنة ١٩٨٠ ) .

بالجلسة المنعقدة علنا بمقر دار القضاء العالي بمدينة القاهرة .

في يوم السبت ٢٩ من ربيع الاخر سنة ١٤٠٣ هـ الموافق ١٢ من فبراير سنة ١٩٨٣ م .

المؤلفة برئاسة السيد المستشار الدكتور/احمد رفعت خفاجي نائب رئيس محكمة النقض وعضوية السادة المستشارين :

فهم عبد الحليم الرفاعي — رئيس محكمة الاستئناف بمحكمة استئناف القاهرة .

وسليم عليوه المسلمي — رئيس محكمة الاستئناف بمحكمة استئناف قنا .

محافظات القاهرة والاسكندرية والجيزة والغربية والمنوفية والفيوم والسويس بجمهورية مصر العربية .

اتوا افعالا من شأنها الاضرار بالمصلحة الاقتصادية للمجتمع وفساد الحياة السياسية في البلاد ، كما تضخمت اموالهم واسرهم بسبب استغلال النفوذ اعتمادا على صلة القرابة التي تربطهم بالسيد رئيس الجمهورية الراحل المرحوم محمد انور السادات ، واستخدام الفس والتواطؤ في تنفيذ عقود التوريدات مع الحكومة والهيئات العامة ، والاتجار في السوق السوداء ، والتلاعب بقوت الشعب ، والاستيلاء بغير حق على الاموال العامة والخاصة المملوكة للدولة والاشخاص الاعتبارية على النحو التالي :

#### اولا : المدعى عليهم جميعا :

استغلوا نفوذهم لدى المسؤولين بوزار الاسكان والشركة العامة للخزف والصيني في الحصول على الحصص الاتي بيانها من مواد البناء :

- أ - ١٦٧٦ م ٣ خشب انواع مختلفة .
  - ب - ٩٢٠ طن حديد تسليح .
  - ج - ١٨٥٠ طن اسمنت .
  - د - ١٩٥٠ م مسطح زجاج ٣ ، ٦ م .
  - هـ - ١٨٥٠ م ٢ قيشاني ابيض واسود + حصة محافظة الفيوم .
  - و - ١٣٠ طن كريстал .
- وذلك على خلاف ما تقضى به القواعد المتبعة واتجروا فيها في السوق السوداء .

#### ثانيا : المدعى عليهم جميعا ايضا :

استغلوا نفوذهم لدى المسؤولين بهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية ومحافظة الاسكندرية في الحصول على ما يزيد على المائة خط تليفونى وتلكس ولاسلكى سيارات واجهزة نداء آلى على خلاف ما تقضى بها القواعد المعمول بها .

ومحمد موسى دياب - المستشار بمحكمة استئناف القاهرة .

#### والشخصيات العامة السادة :

جوزيف تادرس يوسف - رئيس محكمة استئناف اسكندرية سابقا ، والمهندس/ صلاح الدين محمد فهمى - وكيل اول وزارة الاسكان ، وكمال الدين حسنى رضا - وكيل اول وزارة الزراعة .

وبحضور السيد المستشار/حسنى عبد الحميد معوض - مساعد المدعى العام الاشتراكي وامين السر السيد/عبد العزيز عمر - وكيل القسم الجنائى بمحكمة النقض .

#### اصدرت الحكم الاتي :

في الدعوى المقيدة بجهاز المدعى العام الاشتراكي برقم ٣٢ لسنة ١٩٨٢ ويجدول المحكمة برقم ٥٤ سنة ١٢ ق حراسات .

#### المرفوعة من :

السيد المدعى العام الاشتراكي

#### ضد :

- ١ - احمد عصمت محمد السادات .
- ٢ - السادات احمد عصمت محمد السادات وشهرته جلال احمد عصمت محمد السادات ويتخذ اسما آخر السادتى احمد عصمت محمد الساداتى .
- ٣ - طلعت احمد عصمت السادات .
- ٤ - محمد انور احمد عصمت محمد السادات .
- ٥ - نادية احمد عصمت محمد السادات .

#### الوقائع

احال المدعى العام الاشتراكي المدعى عليهم الى محكمة القيم لانهم حتى ٢٠/١٠/١٩٨٢ بدائرة



**ثالثا : المدعى عليه الاول :**

استغل نفوذه لدى المسئولين بشركة النصر لصناعة المواسير الصلب في الحصول على ٢٤٠٠ متر مواسير صلب  $\frac{1}{4}$  بوصة على خلاف ما تقتضى به القواعد المعمول بها وفي فترة كان السوق يعاني من نقص شديد في هذه السلعة واتجر بها في السوق السوداء .

**رابعا : المدعى عليه الاول ايضا :**

استغل نفوذه لدى المسئولين بمحافظة دمياط وحصل على عقد ايجار شقه براس البر مخصصة للوحدة المحلية وغير مصرح بتاجيرها للأفراد .

**خامسا : المدعى عليهم الثلاثة الاول :**

استغلوا نفوذهم لدى المسئولين بشركات الاسكان الحكومية في الحصول على مجموعة كبيرة من الوحدات السكنية تملكها و ايجارها وقاموا بتاجير الغالب منها مفروشا بقصد تحقيق الربح على النحو المبين بالتحقيقات .

**سادسا : المدعى عليهما الاول والثالث :**

استخدما الغش والتواطؤ في عقود التوريد وتلاعبا بقوت الشعب واستغلا نفوذهما لدى المسئولين بوزارة التموين والهيئة العامة للسلع التموينية بأن استوردا لحساب الاخير ٢٥٠٠ طن من اللحوم من اسبانيا وامرت السلطات المختصة بادخالها الى البلاد وبيعها للجمهور رغم ما ثبت بها من انها مذبوحة على خلاف احكام الشريعة الاسلامية واوعيتها الدموية ممثله بكميات كبيرة من الدماء وفي حالة سيئة ولم تكن البلاد في خلال هذه الفترة في حاجة ملجئه لاستيراد اللحوم لوجود رصيد كاف منها .

**سابعا : المدعى عليهما الاول والثالث ايضا :**

استغلا نفوذهما لدى المسئولين بشركة طنطا للكتان والزيتون في الحصول على ١٥٠٠٠ لوح من الخشب الحبيبي على خلاف ما تقتضى به القواعد المعمول بها واتجرا بها في السوق السوداء .

**ثامنا : المدعى عليهما الاول والثالث ايضا :**

اضرأ بالمصالح الاقتصادية لقطاع عريض من المواطنين بأن قاما بانشاء جمعية تحت اسم جمعية ميت أبو الكوم للاسكان التعاوني وحصلا على مبالغ كبيرة من أكثر من اربعمائة وخمسين مواطنا مقابل تسليمهم قطع من الاراضى الفضاء او وحدات سكنية ولم يقوما بتنفيذ التزاماتهما ، كما استوليا على جزء كبير من أموال المساهمين لنفسيهما على النحو المبين بالتحقيقات .

**تاسعا : المدعى عليهما الاول والرابع :**

استغلا نفوذهما لدى المسئولين بشركة طنطا للزيوت والصابون في الحصول على ٤٥ طن جلسرين كيمياوى وصناعى على خلاف ما تقتضى به القواعد المعمول بها واتجرا بها في السوق السوداء .

**عاشر : المدعى عليه الثانى :**

استغل نفوذه لدى المسئولين بوزارتى الصحة والتموين واللجنة العامة للمساعدات الاجنبية في الحصول على ٤٠٠ طن من الالبان الجافة والمحظور بيعها لغير المصانع المحدده بمعرفة وزارة الصناعة وباعها لافراد لا يملكون هذا النوع من المصانع قاموا باستخدامها في غش اللبن الطبيعى والجبن مما يضر بالصحة العامة للمواطنين .

**حادى عشر : المدعى عليه الثانى ايضا :**

حصل بطريق التواطؤ والغش والرشوة عنى كميات كبيرة من الدواجن والبيض من الشركة العامة للدواجن والشركة المصرية للحوم والدواجن ومندوبى الجمعيات الفتوية واتجرا بها في السوق السوداء .

**ثانى عشر : المدعى عليه الثانى ايضا :**

استولى على قطعة ارض مملوكة للهيئة العامة للسكك الحديدية بمنطقة امبابه بأن وضع اليد عليها بدون سند وحصل على خطاب من موظفى الهيئة الغير مختصين بفيد — على غير الحقيقة — ان الهيئة في سبيل التعاقد معه بشأنها وذلك مقابل



مصر للتأمين وقام بتأجير احدهما مفروشه واستغل الثانية كمقر لشركة تابا تا دون أن يدفع المستحق عليه مقابل تغير الاستعمال .

#### سابع عشر : المدعى عليه الثانى ايضا :

تمكن بطريق التواطؤ مع المسئولين ببنك تشيس الاهلى من صرف مبلغ مائتى الف جنيهه تقريبا من حسابه لدى البنك المذكور بعد صدور قرار المدعى العام الاشرافى بمنعه من التصرف فى امواله وادارتها وبعد ابلاغ القرار المذكور الى البنك .

#### ثامن عشر : المدعى عليه الثالث :

استخدم الغش والتواطؤ فى عقود التوريد وتلاعب بقوت الشعب واستغل نفوذه لدى المسئولين بوزارة التموين بأن استورد لحساب الهيئة العامة للسلع التموينية ٤٠٠٠ طن صلصة وبعد ان قام المورد بقبض الثمن كاملا وردت الكمية بعجز قدره ١٢٠٠ طن كما تبين ان من الكمية الواردة ١٦٥٠٠ طن غير صالحة للاستهلاك الاذى تم اعدامها وذلك كله رغم ان البلاد لم تكن فى حاجة ملجئه الى قبول هذه الصفقة لوجود رصيد كاف من الصلصة فى تلك الفترة ، وهو الامر الذى الحق بالخزانة العامة خسارة تقارب المليونين من الجنيهات .

#### تاسع عشر : المدعى عليه الرابع :

استغل نفوذه لدى المسئولين بوزارة التموين والشركة العامة لمخابز القاهرة الكبرى فى التعاقد على توريد خطين آليين لانتاج الخبز البلدى المأوى واستلامهما رغم عدم صلاحيتهما لانتاج ذلك النوع من الخبز وكثرة ما بهما من عيوب مما أدى الى توقفهما عن الانتاج .

#### عشرون : المدعى عليه الرابع ايضا :

استغل نفوذه لدى المسئولين بشركة مطاحن شمال الاسكندرية فى الحصول على كمية من النخالة على خلاف القواعد المدوول بها والاتجار بها فى السوق السودان .

لغ من المال تقاضاه الموظف المذكور على سبيل رشوة وبناء على هذا الخطاب واستغلال نفوذه لدى المسئولين بحى شمال الجيزة حصل على خيص باقامة مبان على الارض المذكورة .

#### ث عشر : المدعى عليه الثانى ايضا :

استغل نفوذه لدى المسئولين بشركة الحديد الصلب فى الحصول على كميات كبيرة من انتاج شركة المذكورة رغم ان الانواع من هذا الانتاج ن لا يمثل فائضا ولا يباع الا للمصانع لاعواده نبيعه وقد حصل على نسبة ٢٥٪ من هذا نوع من الانتاج فى حين ان الحصة المقرر بيعها منه سابع القطاع الخاص كله ٢٦٪ فقط ، وتنازل عن تود المبرمة بينه وبين الشركة فى هذا الصدد نير مما أدى الى تهريبهم من سداد الضرائب ستحقة عليهم ، وكان ذلك بناء على تعديل اجراء سجل التجارى لشركته اضاف بمقتضاه السى ساطها عبارة « الاتجار وتصنيع منتجات شركة حديد والصلب » رغم عدم امتلاكه لاية مصانع سنفلا فى ذلك نفوذه لدى المسئولين بالفرنسة تجارية بالجيزة .

#### ج عشر : المدعى عليه الثانى ايضا :

استغل نفوذه لدى المسئولين بشركة حلىوان سناعات غير الحديدية فى الحصول على كميات يرة من انتاجها وتنازل عن العقود المبرمة بينه ين الشركة فى هذا الصدد للغير مقابل حصوله ر ربح رغم ان العقود تحظر عليه التنازل وبذلك هل للمتنازل اليهم التهريب من سداد الضرائب سنفقة عليهم .

#### اس عشر : المدعى عليه الثانى ايضا :

حصل على عقد ايجار بمساحة ٢٥٠٠ متر ريق صلاح سالم مملوكة للدولة باسم زوجته نازل عنها لآخر رغم ان عقد الايجار يحظر نازل .

#### اس عشر : المدعى عليه الثانى ايضا :

حصل بطرق ملتوية على شقتين مملوكتين لشركة

**واحد وعشرون : المدعى عليه الرابع ايضا :**

استغل نفوذه لدى المسئولين بشركة النشأ والخمر في الحصول على تصريح بصرف كمية كبيرة من الرابيسوماتيك لصالح شخص آخر على خلاف ما تقضى به القواعد المعمول بها مقابل حصوله على مبلغ ألف جنيه منه .

**اثنان وعشرون : المدعى عليهم جميعا :**

استخدموا طرقا غير مشروعة لدى قطاع عريض من المواطنين والشركات والهيئات للحصول على مبالغ نقدية وعقارات ومنقولات وذلك عن طريق النصب والتزوير تورا وايهامهم بالتدخل لدى المسئولين لقضاء مصالحهم تارة ، والتهديد بالايذاء تارة اخرى ، ومن بين هؤلاء المواطنين والشركات والهيئات محمد اندمرداش سعدة ، يحيى عبد الله السنجق — احمد السيد خليل عويس — هاتم راتب سعيد — محمد عبد العزيز محمد — عبد الحليم عاصم — محمود احمد سرييا — محمد رشاد موسى مرتجى — امه محمد عبد المنعم — عبد اللطيف احمد عبد الرحمن — حسن احمد قايد — ناصر ابراهيم ابراهيم سعد — ورثه المرحوم احمد عبد الكريم جرانت — السيد سليم محمد — حسن مصطفى مشرفه — الياس قطه — صلاح عبد الحميد — رفعت حسن شحاته — عبد الحميد مصطفى ابراهيم — خريسنقى فلاخوس وشهرته سولا — محمود احمد زيدان — محيى الدين عكاشة — رضوان عبد العزيز خير الله — فؤاد فهمى اسكندر — وزارة الزراعة — الهيئة المصرية العامة للوقوف — مصلحة المناجم والمحاجر — شركة الشمس للتجسار والاستثمار — دير البراموسى — الشركة العربية للشحن والتفريغ .

**ثلاثة وعشرون : المدعى عليهم ايضا :**

امتنعوا عن سداد الضرائب المستحقة عليهم لمصلحة الضرائب .

**اربعة وعشرون : المدعى عليهم جميعا :**

امتنعوا عن سداد كامل الاشتراكات المستحقة

عليهم لهيئة التأمينات الاجتماعية عن العاملين لديهم .

وطلب المدعى العام الاشتراكى الى محكمة القيم .

اولا : القضاء بفرض الحراسة على اموال المدعى عليهم العقارية والمنقولة وكذا اموال اولاد وزوجتى المدعى عليهما الاول والثانى والتسى تضخمت بسبب نشاطهما غير المشروع انف البيان وهم :

١ — زينب محمد سليم — زوجة المدعى عليه الاول .

٢ — عبد الحليم احمد عصمت السادات وشهرته عفت ابن المدعى عليه الاول .

٣ — زكريا احمد عصمت السادات ابن المدعى عليه الاول .

٤ — عباس احمد عصمت السادات ابن المدعى عليه الاول .

٥ — احمد حسن عبد المنعم ميز — زوج ابنة المدعى عليه الاول .

٦ — هدى احمد عبد اللطيف — زوجة المدعى عليه الثانى .

والموضحة جميعها بالمراكز المالية .

وذلك عملا بالمواد ٢ ، ٣ / اول / ثانيا / رابعا / خامسا ، ١٨ / اخره من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ المشار اليه .

ثانيا : اصدار قرار باستمرار تنفيذ الامر الصادر من المستشار المنتخب من محكمة القيم بتاريخ ٢٨ / ١٠ / ١٩٨٢ بايداع المدعى عليهم الثلاثة الاول فى مكان أمين لمدة سنة درءا لخطرهم على المجتمع وعملا بالمادتين ٢ ، ٨ من القانون المتقدم الذكر .

**الوقائع**

بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٨٢ حدد لنظر



عصمت محمد السادات بعد أن حصل على شهادة اتهام الدراسة الابتدائية عمل في الأربعينات كاتباً متطوعاً بسلاح الحدود ثم نقل بعد ذلك إلى فصيلة الدراجات البخارية بالطرق الصحراوية ، وكان مرتبه الشهري وقتئذ لا يتجاوز خمسة جنيهات ، وكانت ممتلكات عائلته كلها فداناً ونصف فدان بزمام ناحية ميت أبو الكوم محافظة المنوفية . ولضيق ذات اليد ولضالة مرتبه ترك عمله في غضون عام ١٩٤٥ ليعمل سائقاً لأحدى سيارات نقل المازوت ثم لأحدى سيارات الاتوبيس .

وفي أوائل الخمسينات أصبح المدعى عليه الأول سائق السيارة والحاصل على الشهادة الابتدائية وكيلاً لجريدة الجمهورية بمحافظه الغربية دون ما سند من خبرة يؤهل لشغل تلك الوظيفة ، نقل بعدها إلى المؤسسة العامة للنقل البرى حيث عين في وظيفة مدير فرع السويس التابع لشركة النيل العامة لاتوبيس شرق الدلتا وكان ذلك في الفترة من ١٩٦٣/٣/٢١ حتى ١٩٦٦/٢/٧ بمرتبه شهري قدره ثمانون جنيهاً ، ثم أوقف عن عمله لاتهامه مع آخرين باختلاس مبلغ كبير يربو على مائة ألف جنيه من المؤسسة التي يعمل بها موضوع الجناية رقم ٣٩٩٨ لسنة ١٩٦٦ السويس .

وخلال الستينات انشاق في تيار الجريمة التي تهدف إلى العدوان على المال بغية الكسب الحرام واقتناس الفوائد المادية من أوفر سبيل ولو كان الشيطان طريقاً . فأصدر عديداً من الشيكات بدون رصيد حرر عنها محاضر الجنح أرقام ١٤٤١١ لسنة ١٩٦١ ، ٧٠٤ لسنة ١٩٦٢ ، ١٤٩٠٣ لسنة ١٩٦١ ، ٣٥٣٥ لسنة ١٩٦٢ ، ٣٥٣٦ لسنة ١٩٦٢ ، ٤٠١٢ لسنة ١٩٦٢ مصر الجديدة ، ثم صدرت ضده أحكام كثيرة قضت بحبسه لاتهامه في هذه القضايا . وسولت له نفسه المريضة اصطناع مخالصة مزورة تفيده سداد قيمة الشيك موضوع الجنحة الأخيرة رقم ٤٠١٣ لسنة ١٩٦٢ مصر الجديدة فوجهت إليه النيابة العامة تهمة التزوير في محرر عرقي ، وقد استطاع بهذا المال الحرام الذي جمعه من القيام

الدعوى جلسة ١٨ من الشهر ذاته . ثم تداولت القضية بالجلسات التي سمعت فيها المرافعة على ما هو مبين بمحاضرها . وبأحدى جلساتها عدل مساعد المدعى العام الاشتراكي الوصف بالنسبة للتهمة الاولى على النحو التالي :

#### اولاً : المدعى عليهم جميعاً :

استغلوا نفوذهم لدى المسئولين بوزاره الاسكان والشركة العامة للخزف والصيني في الحصول على الحصص الاتى بيانها من مواد البناء :

أ - ١٧٥٦ م ٣ خشب انواع مختلفة .

ب - ١٧٧٢ طن حديد تسليح .

ج - ٣٣٣١ طن اسمنت .

د - ٢٨٣٥ م مسطح زجاج ٣ ، ٦ م .

هـ - ٢٣٥٥٦ م ٢ قيشاني ابيض واسود .

و - ١٢٠ طن كريتل .

وذلك على خلاف ما تقضى به القواعد المتبعة واتجروا فيها في السوق السوداء .

كما طلب مساعد المدعى العام الاشتراكي في جلسة أخرى اصدار قرار بالتحفظ على كل من المدعى عليهما الرابع والخامسة في مكان أمين لمدة سنة .

ثم أجل النطق بالحكم لجلسة اليوم .

#### المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الاوراق والمداولة قانوناً .

#### ملخص الوقائع في يقين المحكمة :

من حيث أن واقعات الدعوى — حسبما استقرت في يقين المحكمة من مطالعة اوراقها والتحقيقات التي تمت فيها وما دار بشأنها بجلسات المرافعة — تخلص في أن المدعى عليه الاول أحمد



ببعض الاعمال التجارية وانشاء عدد من الورش والجراجات .

وفي السبعينات انتهز مع ابنائه المدعى عليهم الاربعة الآخرين — وهم السادات احمد عصمت محمد السادات وشهرته جلال ويتخذ اسما آخر « الساداتى احمد عصمت محمد الساداتى » وطلعت احمد عصمت السادات ومحمد انور احمد عصمت محمد السادات ونادية احمد عصمت محمد السادات — رغم صغر اعمارهم وعدم خبرتهم — انتهزوا جميعا صلة القربى التى تربطهم برئيس الجمهورية السابق فآخذوا يعيشون فى الارض فسادا دون وازع من ضمير ودون رقيب او حسيب ، فآقتحموا عددا كبيرا من القطاعات مخالفين اللوائح والنظم الادارية متجرين بالنفوذ لدى بعض كبار المسئولين مستغلين فيهم انحرافهم أو ضعفهم وتهالكهم على مناصبهم ، عارضين خدماتهم على أصحاب البيوت الصناعية والتجارية فى خارج البلاد استعمالا لنفوذهم بصفة كبيرهم وهو المدعى عليه الاول الشقيق الاصغر لرئيس الجمهورية السابق وأولاده باقى المدعى عليهم لتمثيل مصالحهم ولو كانت غير مشروعة وتقدير تسهيلات لهم عند تعاملهم فى مصر على حساب المصلحة العامة ولو كان فى ذلك اضرار بالمال العام وبقوت الشعب وبسمعة مصر فى الخارج ، هادفين من ذلك الى الاثراء غير المشروع وتكوين ثروات طفيلية ، زاعمين أن احدا لن يستطيع أن يمسهم لالتصاقهم الشديد برئيس الجمهورية الدولة السابق والصلة التى تربطهم به ، واهمين أن مصر ضيعة تركها لهم آباؤهم وهم لها وارثون .

فانقلبوا كالثعالب الضالة يتصيدون ضحاياهم ويمتصون دماءهم ويخربون اقتصاد مصر ويلتهمون من خيراته ويفسدون الحياة السياسية فى البلاد ، لا هم لهم الا السطو والنهب وجمع المال والاستيلاء على الغنائم ، مسلحين بالجشع والاثانية وحب الذات ، متخذين الحيلة والنصب والوساطة والرشوة وفرض الاتاوات بالارهاب والتهديد ركابا الى اثمهم وعدوانهم بغرض الكسب

السريع ، دون اكتراث بأحكام القانسون ودون النظر الى أنهم بذلك يخرجون على مبادئ القيم ويخالفون أبسط قواعد الاخلاق ، ذلك أنهم نفوس لهنت وراء الثراء فداست باقدامها كل القيم الانسانية والانسان ايضا ، مما يصدق عليهم وبحق أنهم عصابة المافيا التى ظهرت فى مصر ونشرت فسادها فى أرجاء البلاد . وفى الوقت الذى يعيش فيه أفراد الشعب تحت وطأة الحاجة ظلت هذه الفئة الطفيلية تسرع وتسرع دون رادع الى ان استطاعت بوسائلها الخبيثة تكوين ثروات طائلة تقدر بالملايين من الجنيهات بالنسبة لكل واحد منهم ، كل ذلك بعد أن انقضوا على كل ما هو محرم فارتكبوا من الافعال الضارة بالمجتمع ما لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ، اذ بخشبت قلوبهم وتكست ضمائرهم ، ولم يرحموا مصر وهى تشكو وتئن من اقتصاد مرهق يعيش أغلب الناس فيه تحت حد الفقر معتقدين أنهم بمنأى عن مخالف القانون وانياه وأنهم اسياد مصر وفوق المحاسبة ومتناسين ان الله يهمل ولا يهمل وان يوم الحساب آت لا ريب فيه . فسطوة القانون قائمة ولا أحد فوق المساعلة ولا أحد فوق القانون ، وشرعية النظام القائم على الطهارة ونظافة اليد وسلامة المسلك نافذة للضرب على رأس كل منحرف ومستغل وللقتضاء على كل معتد اثم .

وأية ذلك ما أسفرت عنه الاستدلالات وكشفت عنه التحقيقات من أن المدعى عليهم لم يتركوا مجالا من المجالات ولم يرحموا بناءا من القطاعات الا واستعملوا نفوذهم فيه للاثراء الحرام . وفى مجال التموين وقوت الشعب قام المدعى عليه الثالث طلعت احمد عصمت محمد السادات باعتباره مالكا مع المدعى عليه الاول احمد عصمت محمد السادات لشركة الشرق الاوسط للمشروعات والتوزيع بالتوسط لدى هيئة السلع التموينية التى يتولى رئاستها وزير التموين السيد / احمد نوح لكى تقبل استيراد كمية من اللحوم من الخارج فى وقت لم تكن البلاد فى حاجة ماسة الى هذه اللحوم ونتيجة نفوذها تعاقدت الهيئة على هذه الصفقة وتنفيذا لهذا التعاقد وردت شركة نورد

ببيع تلك الكمية التي حصل عليها لتجار لا يملكون مصانع مستوفاة للشروط الصحية المقررة بسعر مرتفع عن سعر الشراء ودون أن يبالي بما ترتب على فعله من احداث الضرر بصحة الشعب .

وفضلا عن ذلك فقد استغل المدعى عليه المذكور نفوذه لدى المسؤولين بالشركة العامة للدواجن والشركة المصرية للحوم والدواجن وبعض الجمعيات التعاونية الفتوية فتقدم اليهم مستغلا نفوذه طالبا تخصيص كمية كبيرة من الدجاج والبيض زاعما كذبا انها من اجل تغذية العاملين بشركة تاباتا المملوكة له ولكنه كان يقوم بتوزيعها على الفنادق ومحلات الدجاج الخاص بأسعار تريبو كثيرا عن سعر الشراء ، كل ذلك كان في وقت يعاني فيه عامة الشعب الكثير في سبيل حصولهم على نصيبهم من الدواجن والبيض . كذلك قام المدعى عليه الرابع محمد أنور أحمد عصمت محمد السادات باستغلال نفوذه لدى المسؤولين بوزارة التموين فبعد أن رسي عطاء توريد مخبز آلى للشركة العامة لمخابز القاهرة الكبرى على شركة فنكر الألمانية والتي كانت قد اختارت اللواء المسيرى وكيلا تجاريا لها في مصر الا انها استبدلته بالمدعى عليه الرابع بعد أن امتنع اصحاب تلك الشركة بأنه سوف يعمل على تسهيل تنفيذ تعاقداتها مع وزارة التموين للصلة التي تربطه برئيس الجمهورية السابق وقد تمكن بنفوذه وبعاونه في ذلك كل من السيد / عبد الرحمن الشاذلى وزير التموين الاسبق والسيد / حسن ابراهيم عضو مجلس قيادة الثورة من حمل السيد / ناصف طاحون وزير التموين السابق على قبول توريد خطين آليين من الشركة المذكورة غير مطابقين للمواصفات المتعاقد عليها ونتج عن ذلك تكرار تعطلهما في الانتاج لفترات طويلة والتأثير بذلك على الكميات المطروحة من الخبز للكادحين من المواطنين . كما تمكن بنفوذه أيضا لدى الشركة العامة للمخابز من حملها على التعاقد مع شركة دوسر الهولندية التي يمثلها في مصر لتوريد ثمانى مخابز نصف آلية لانتاج الخبز الافرنجى ، على الرغم من أن السعر الذى تقدمت به هذه الشركة في المناقصة لم يكن أقل الاسعار فضلا عن عدم جودة مخابزها مما أدى الى تعطيل غالبيتها بعد التوريد . هذا الى أن المدعى

فلش من اسبانيا والتي يمثلها في مصر المدعى عليه الثالث الفين وخمسمائة طن من اللحوم ودخلت تلك اللحوم البلاد وقبلها المسئولون بوزارة التموين وهيئة السلع التموينية رغم ما ثبت لديهم من تقارير لجان معاينتها قبل توريدها ولجان فحصها عند ورودها أنها معدة اعدادا سيئا وأوعيتها ممتلئة بالدماء وقابلة للتلف السريع ومضى على ذبحها فترة طويلة ولم يكن الذبح وفق احكام الشريعة الاسلامية الغراء ومع ذلك بيعت هذه اللحوم في الجمعيات التعاونية التابعة لوزارة التموين لافراد الشعب رغم ما اعتراها من فساد وعدم شرعية .

ولم يقنع المدعى عليه الثالث باستيراد هذا اللحم الفاسد بل قام كذلك بصفته ممثلا للشركة العربية السويسرية للمشروعات والتنمية بالتوسط لدى هيئة السلع التموينية ذاتها عازما توريد ستة آلاف علبة من صلصة الطماطم من انتاج شركة البحر المتوسط للتنمية والمشاريع ولنفوذه لدى المختصين اسندت اليه هذه العملية بالامر المباشر من وزير التموين السيد / أحمد نوح وبعد أن قامت الهيئة بسداد ثمن الصفقة كاملا واستلمه المورد وردت الكمية المتعاقد عليها فاذا بها عجز كبير وكمية تالفة غير صالحة للاستهلاك الاذى فتم اعدامها وخسرت البلاد نتيجة لذلك مبلغا ضخما يقدر بحوالى مليونين من الجنيهات .

كذلك قام المدعى عليه الثانى السادات أحمد عصمت محمد السادات باستغلال نفوذه لدى المسؤولين بوزارتى الصحة والتموين واللجنة العليا للمساعدات الاجنبية وتمكن من الحصول على اربعمائة طن من الالبان الجافة منزوعة الدسم التى ترد للبلاد من المعونات والمساعدات الاجنبية رغم ان ادارة مراقبة الاغذية بالادارة العامة لمكافحة الامراض المعدية اعترضت بتساريخ ١٩٧٩/١١/٢٦ على بيع تلك الالبان للشركة التى يمتلكها المدعى عليه المذكور لان هذا النوع من الالبان لا يجوز تسليمه الا لمصانع الالبان المرخص لها بالبسترة والتصرف فيه ببيعته لشركة المدعى عليه مما يعرضه للتسرب واساءة استخدامه اذا ما بيع لتجار الالبان الامر الذى يعرض الصحة العامة للخطر ، ورغم ذلك فقد قام المدعى عليه



عليه المشار اليه قد استغل نفوذه لدى المسئولين بشركة مطاحن شمال الاسكندرية رغم عدم صدور موافقة من الامانة الفنية بوزارة التموين على بيع اى كمية من النخالة والتي تصرف لمصانع الاعلاف ومربى الماشية الا انه تمكن من صرف كمية كبيرة من النخالة بدون وجه حق وعلى خلاف القواعد المقررة في هذا الشأن وبيعها في السوق السوداء بسعر مرتفع — كما استقطاع كذلك مستغلا نفوذه لدى المسئولين بشركة النشأ والخميرة من التصريح له بصرف كمية كبيرة من مادة الرابيسوماتيك على خلاف القواعد المقررة في توزيع هذه المادة .

وفي مجال الصناعة قام المدعى عليهما الاول والثالث باستغلال نفوذهما لدى المسئولين بشركات الدفاع العام وتمكنا من صرف خمسة عشر ألف لوح من الخشب الحبيبي على خلاف القواعد المقررة — وقام المدعى عليه الاول والرابع بصرف خمسة وأربعين طنا من الجلسرين الكيماوى والصناعى زاعمين انها من أصحاب الشركات الكيماوية الصناعية في وقت كانت السوق تعاني من أزمة حادة في هذه المادة . وقام المدعى عليه الثانى باستغلال نفوذه لدى المهندس فؤاد ابو زغله رئيس مجلس ادارة شركة الحديد والصلب المصرية واستقطاع الحصول على كمية كبيرة من انتاجها بعد تعديل عقد شركته بأن اضاف الى اغراضها التصنيع والاتجار في منتجات الحديد والصلب على خلاف الواقع اذ انه لا يملك اية مصانع يلزم لها مثل هذا الانتاج الذى حصل عليه كما قام بالحصول على كميات أخرى من انتاج شركة حلوان للصناعات غير الحديدية — وفضلا عن ذلك فقد استغل المدعى عليهم نفوذهم وتمكنوا من الحصول على كميات كبيرة من المواسير والاسمنت وحديد التسليح والزجاج والكيشاني والاختشاب زاعمين انها لمشروعات حقيقية ولكنه اتضح انها وهمية فصرف لهم المسئولون هذه الكميات ثم باعوها هم في السوق السوداء وحققوا من جراء ذلك ارباحا طائلة .

وفي مجال الاسكان أسس المدعى عليه الاول جمعية تعاونية سميت باسم جمعية ميت ابو الكوم للاسكان التعاونى عين نفسه فيها رئيسا لمجلس

ادارتها وابنه المدعى عليه الثالث نائبا للرئيس . ولم يكن غرضهما من ذلك المساهمة في حل أزمة الاسكان بل كانا يرميان الى جمع المال الحرام فأخذوا من عديد من المواطنين مبالغ كبيرة من المال واهمين اياهم بأنهما سيقومان بتسليمهم قطعاً من الارض الفضاء أو وحدات سكنية ولكنهما لم ينفذا ما التزما به بل خرجا على اغراض الاسكان التعاونى متلاعبين في الاموال التى جمعوها مختلسين مبالغ طائلة بوسائل شتى وطرق عديدة وضاربين عرض الحائط بالتعاون وأهدافه فأضرا بذلك بالمصالح الاقتصادية لقطاع عريض من المواطنين . كما استغل المدعى عليهم الثلاثة الاول نفوذهم لدى المسئولين بشركات الاسكان وتمكنوا من الحصول على وحدات سكنية قاموا بتأجيرها مفروشة فحققوا من جراء ذلك ارباحا طائلة في الوقت الذى يعاني منه سواد الشعب الشئ الكثير في سبيل الحصول على مسكن ملائم ، فقد استأجر المدعى عليه الثالث شقة من شركة مدينة نصر يقوم بتأجيرها مفروشة علاوة على مسكنه الخاص به .

كما قام المدعى عليه الاول بالتأثير على المسئولين بمحافظة دمياط وتمكن من استئجار شقة بمدينة رأس البر بايجار زهيد رغم ان هذه الشقة مخصصة للوحدة المحلية بتلك المدينة وتقتضى التعليمات بعدم جواز تأجيرها للأفراد — كذلك قام المدعى عليه الثانى رغم ما في حوزته من عدة وحدات سكنية في مختلف محافظات الجمهورية — باستغلال نفوذه لدى المسئولين برئاسة مجلس الوزراء ووزارة الاقتصاد وشركة مصر للتأمين فلبى هؤلاء المسئولون طلبه ومكنوه من استئجار وحدتين سكنيتين مملوكتين لشركة مصر للتأمين بشوارع عدلى باشا بالقاهرة احداها باسمه والاخرى باسم والدته سعدية محمد سليم زاعما انه في حاجة له ولى بغرض السكنى والثانية لوالدته المريضة حتى يتمكن من رعايتها — الا انه وعلى الرغم من ان تعليمات شركة مصر للتأمين لا تجيز استغلال مثل هذه الوحدات السكنية تجاريا أو تأجيرها مفروشة الا أن المدعى عليه الثانى بنفوذته لدى المسئولين استقطاع الحصول على موافقتهم على



على حصر من التليفونات اللاسلكية تعادل نحو نصف ما هو مخصص للحكومة بأسرها بسكافة أجهزتها ، وفي الوقت الذي ينتظر فيه المحتاجون للخطوط التليفونية سنوات للحصول على خط تليفونى واحد .

وليت الأمر يقتصر على تحقيقهم ثروة طائلة من جراء استغلالهم نفوذهم لدى المسؤولين ، بل أخذ المدعى عليهم يعيثون فى الأرض فسادا ، ويعتدون على قطاع عريض من المواطنين بالتهديد تسارة وبالنصب والتزوير تارة أخرى ، فحصلوا منهم على مبالغ نقدية كبيرة وعقارات ومنقولات جهارا نهارا متصورين أنهم فى حماية من القانون وأن الحكومة غافلة وليست ساهرة على مصالح الشعب .

وعلى الرغم من كل تلك المكاسب التى حققتها والاموال الطائلة التى جمعوها ، فقد تخلفوا عن سداد كامل الضرائب المستحقة عليهم من قبيل الدولة وفق ما دل عليه الاطلاع على ملفاتهم الضريبية .

وحيث ان الوقائع على النحو السابق بيانه قد توافرت للمحكمة الدلائل على صحتها وثبوتها فى حق المدعى عليهم جميعا مما اطمانت اليه من واقع الاوراق والمستندات المرافقة لها ومن شهادة الشهود ومن مؤدى اقوال ذات المدعى عليهم فى التحقيقات وكذا اقوالهم تفصيلا امام المحكمة بجلسات المحاكمة .

#### واقعة استيراد اللحوم من اسبانيا :

ثبت من اقوال محمد محمد عبد الله السعدنى المستشار القانونى بهيئة السلع التموينية ووكيل اول وزارة التموين سابقا ، انه كان قد تم الاعلان عن مناقصة لاستيراد لحوم من الخارج بتاريخ ١٩٨١/٣/٢٣ ليكون موعد فض المظاريف والبث يوم ١٩٨١/٣/٢٥ . فى هذه المناقصة تم التثبيت للمورد نورد فلش الالماني - ويمثله فى مصر الوكيل التجارى شركة الشرق الاوسط للمشروعات والتوزيع ويرأس مجلس ادارتها المدعى عليه الثالث طلعت احمد عصمت السادات - لاستيراد

استغلال تلك الشقتين الاولى فى الاغراض التجارية والثانية بتأجيرها مقروشة فحقق من جراء ذلك ارباحا طائلة وأضر بمصلحة شركة مصر للتأمين والتى كان فى استطاعتها تأجير هاتين الوحدتين للاغراض التجارية لشركات الاستثمار بايجار مرتفع وبالعملة الصعبة لموقعهما الممتاز فى وسط مدينة القاهرة .

ولم يقتصر امر المدعى عليهم على غزو كل هذه الدعامات فاقترحم المدعى عليه الثانى مجال المال العام مخالفا اللوائح والنظم الادارية مرتكبا جرائم التوزيع والرشوة فى سبيل الوصول الى غرضه فسولت له نفسه الاستيلاء على قطعة ارض مملوكة للهيئة العامة للسكك الحديدية بمنطقة امبابه بأن وضع يده عليها دون سند وتمكن من الحصول على خطاب من موظف غير مختص بالهيئة المذكورة يتضمن على خلاف الحقيقة ان الهيئة قبلت وضع يده على تلك الارض وانبا فى سبيل اتخاذ اجراءات التعاقد معه بشأن تأجيرها له وأثير فى الاوراق قيامه بدفع مبلغ خمسين جنيها لمن ساعده فى صدور هذا الخطاب ثم فتعمل هذا الخطاب مع علمه بتزويره بأن قدمه الى حى شمال الجيزة وتمكن من الحصول منه على ترخيص بخول له الحق فى اقامة مبان على تلك الارض التى اغتصبها - يضاف الى ذلك قيامه باستغلال نفوذه لدى محافظ القاهرة بأن تقدم فى ١٩٧٦/٦/٣ طالبسا تخصيص قطعة ارض مساحتها ٢٥٠٠ مترا مربعا من ارض مقلب القمامة طريق صلاح سالم وتم استئجارها باسم زوجته هدى احمد عبد اللطيف وقامت الاخيرة باستغلال هذه الارض بعد ان ابرمت عقد شركة صوري مع آخر للانتفاع بها سويا ثم تنازلت بعد ذلك عنها بعد ان حصل زوجها المدعى عليه الثانى على مبلغ كبير من المال من المنازل اليه .

كما قام المدعى عليهم متغلين صلتهم برئيس الجمهورية السابق بتقديم ليات متعددة لهيئة التليفونات فتمكنوا من الخول على عدة خطوط سلكية ولاسلكية مستفيد بذلك من الاستثناءات التى يمكن تقريرها حتى م تمكنوا من الحصول

بعد التسمية والتكبير ثم ترك الحيوان مدة حتى يتم استنزاف جميع دمائه ثم يتم التجهيز بعد ذلك .

ووصلت اللحوم ميناء الاسكندرية وبقيت مدة طويلة لعدم وجود الشهادات الصحية المرافقة ومن بينها شهادة الذبح بالطريقة الاسلامية ، اما عن الشهادة المقدمة عن الصفقة بأن الذبح تم طبقا لاحكام الشريعة ، فهي غير مستوفاة لانه لم يذكر فيها سوى استخدام سلاح حاد بالذبح . ولم تعرض طريقة الذبح ، وهي غير مؤرخة مما يفيد أنها استخرجت بعد دخول الرسالة الى الموانئ المصرية فضلا عن ان شركة كومبيصل المراجعة هي المختصة باصدارها .

وعلى الرغم من الاعتراض على الشحنة ، فوجيء بوجود لجان للفحص وأخذ عينات وجاءت نتيجة التحليل بسرعة مذهلة وعلى غير المتبع ، ونتيجتها صلاحية اللحوم للاستهلاك .

استلمت الشركة المصرية للحوم والدواجن بالاسكندرية الشحنة بناء على تعليمات من الهيئة العامة للسلع التموينية بعد صدور الافراج الصحى والجمركى ثم وضعت اللحوم فى الثلجات .

قام المذكور بفحص اللحوم بناء على تعليمات الدكتور محمد شعلان رئيس مجلس ادارة الشركة وبعد الفحص اعد تقريراً أثبت ان اللحوم مذبوحة على غير الطريقة الاسلامية ، فضلاً عن اعدادها السيء وامتلاء الاوعية بالدم المتجلط مما يؤدي الى الاشتباه انها كانت من اللحوم المخزونة فى اسبانيا ، رغم ان تقارير لجان الفحص اشارت بصلاحية هذه الصفقة . وانتهى فى تقريره الى فساد هذه اللحوم وعدم صلاحيتها للاستهلاك الآدمى فضلاً عن مخالفتها لشروط التعاقد مع شركة الشرق الاوسط .

وقام مكتب خبرة خاص « مكتب مانيلى » بفحص هذه اللحوم وقرر صلاحيتها وانتهى الامر بالاخذ بتقرير مكتب الخبرة الخاص وتم التصرف فى رسالة اللحوم .

وشهد محمد رشاد شعلان رئيس مجلس ادارة الشركة المصرية للحوم والدواجن بأن سبب عبد النبى خضر قد ابلغه بتفصيل ما حدث للجنة على النحو الوارد فى اقواله سالفه الذكر وبعد اطلاعه على تقرير اللجنة المشرفة على تنفيذ الصفقة ، حرر خطاباً أرسله الى نائب رئيس هيئة السلع التموينية والى رئيس الامانة والى وكيل الوزارة لشئون الاستيراد بالهيئة يقترح ضرورة ارسال لجان بصفة مستمرة لمباشرة الذبائح وطريقة الذبح . وقد وصلت اللحوم رغم ذلك الى ميناء الاسكندرية ، وفوجيء بتعليمات صادرة من الامانة العامة والهيئة العامة للسلع التموينية باستلام اللحوم بعد الافراج عنها . فقام باستلامها وعابنها بنفسه وكتب مذكرة بملاحظاته الى مدير عام الهيئة بالاسكندرية ، وتم تكليف مكتب خبرة خاص باسم « مانلى » من قبل الهيئة العامة باعتبارها جهة محايدة ، وارتابى مكتب الخبرة صلاحية اللحوم للاستهلاك فكتب تعقياً على تقرير مكتب الخبرة واقترح تشكيل لجنة مشتركة ولم يجبه احد ، ثم وصلت تعليمات من الوزارة بتوزيع اللحوم طبقاً لخطتها الشهرية على مختلف الجمعيات التعاونية ومختلف المحافظات . وأضاف الشاهد ان البين من بيان ارسدة اللحوم المجدة فى الفترة من يناير ١٩٨١ حتى نوفمبر ١٩٨١ ان كميات اللحوم الموجودة بالبلاد متوافرة وكافية .

وقرر جمال محمد محمد محجوب رئيس قسم مكافحة مرض الطاعون البقرى بوكالة الوزارة لشئون الصحة البيطرية بوزارة الزراعة ، ان اللجنة المنتدبة للاشراف على تنفيذ الصفقة قد وصلت اسبانيا فى ٢٨/٤/١٩٨١ ولكنها لم تتمكن من القيام بمهمتها على النحو الذى قال به السيد عبد النبى محمد محمد خضر .

وثبت من اقوال احمد سمير الشقنقى مدير عام الشئون القانونية بهيئة السلع التموينية انه حدث نزاع بين المدعى عليه الثالث طلعت احمد عصمت السادات وبين شركة المراجعة حول عمولة الشركة فتوقف مكتب المراجعة عن المناظرة بعد هذا النزاع .



كل ربع من اللحوم ، على أن تتولى اللجنة التوقيع عليه للاطمئنان والتأكد من سلامة الشحن ومتابعة الاجراءات ، والسبب في هذا الاجراء الاخير ، انه وصل الى علم المسؤولين بوزارة التموين ان هناك لحوما مخزنة في اسبانيا ، ويخشى من شحنها الى مصر ، وذلك لانتهاء ميعاد صلاحيتها ، فضلا عن عدم التأكد من خلوها من الامراض . لذلك أرسل على القطا وكيل اول وزارة التموين خطابا في أبريل سنة ١٩٨١ الى نائب رئيس مجلس ادارة الهيئة ينبهه فيها بضرورة اتخاذ اجراءات دقيقة من اللجنة وضرورة توقيع شركة كومبيصل - وهي شركة المراجعة - على الصفة .

تقابلت اللجنة في اسبانيا مع مندوب المورد المستر الان ومندوب شركة الشرق الاوسط لمشروعات محمود زكى ، واقترح محمود زكى على اللجنة انهاء مهمتها خلال اسبوع لارتفاع تكاليف المعيشة وليس ضروريا الالتزام بتنفيذ المهمة ، رفضت اللجنة ، فتركهم وسافر الى مصر .

وترك مندوب المورد اعضاء اللجنة عدة ايام حتى يصل التعديل المطلوب على الاعتماد تم عاد اليهم مصطحبا وايام لعدة مجازر باسبانيا لمناظرة بعض العجول قبل الذبح وكيفية اعدادها كأمثلة على اللحوم التي سترد الى مصر . وطلبوا منه تمكينهم من تنفيذ مأموريتهم ، فأجابهم باستحالة ذلك وأن عائلة السادات ستسهل كل شيء في مصر . وتبين للجنة أنه قد تم حجز مركب لشحن اللحوم عليها في الثالث الاخير من شهر مايو دون أن تقوم اللجنة بأداء مأموريتها ، مما اضطر اللجنة لانهاء المأمورية قبل ميعادها والعودة الى مصر وكتابة تقرير بما حدث .

وتبين للجنة أن الذبح في اسبانيا مخالف لاحكام الشريعة الاسلامية ، ذلك أنه يتم وخز الحيوان في الرقبة عند مؤخرة الراس ثم يند رالحيوان بدفع السكين من الرقبة الى اسفل العضد الى القلب ثم تتم عملية التجهيز حتى مرحلة التجميد . اما طبقا للشريعة الاسلامية ، يتعين ذبح الحيوان بقطع الرقبة من العرق اليمين الى العرق اليسار

لفحص شحنة اللحوم دون تطلب خطاب ضمان آخر كاقتراحه في بداية عرض الموضوع عليه .

وتم الامراج الجمركى والزراعى والصحى - وهو من اختصاص أحمد الدقاق وكيل الوزارة لشئون الاستلام والتوزيع - وعرض الامر مرة اخرى على السيد / أحمد نوح وزير التموين فأمر باستلام الرسالة . والذي دعا وزير التموين الى ذلك هو أن قيمة الصفقة قد تسددت للمورد وأنه سبق أن تردد المدعى عليه الثالث طلعت أحمد عصمت السادات على مكتب الوزير مرات عديدة . وعند استلام الصفقة تبين وجود عجز قدره ١٣٠ كيلو و ٢٨ طن ثمان وعشرون طنا ومائة وثلاثون كيلو جراما ، وعلل محمد عبد الله السعدنى امر السيد / أحمد نوح وزير التموين باستلام الصفقة التى تسددت قيمتها للمورد وتبلغ أربعة ملايين ونصف من الجنيهات ، اذ سبق أن ضاع على الهيئة مبلغ سبعة ملايين ونصف دولار امريكى فى صفقة الدواجن المذبحة وقدرها خمس آلاف طن التى تعاقد عليها السيد / أحمد نوح وزير التموين مع شركة الشرق الاوسط المحدودة ( التون وشركاه ) بالامر المباشرون مناقصة ولم تصل الصفقة الى مصر وتم سحب قيمتها مستندات مزورة من بنك كاميكال بدون بعد تحويلها من بنك مصر ، وقد ابلغت نيابة احوال العامة بهذا الحادث وباشرت التحقيق ولم يتدخل تصرف فيه بعد .

وقرر السيد عبدالنبي محمد خضر الطبيب البيطرى بالهيئة أن وزير التموين أصدر القرار رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ تاريخ ١٦/٤/١٩٨١ بتشكيل لجنة مكونة من موزن المهندس سيد الشربينى والدكتور جمال حجب ، لمتابعة تنفيذ شروط التعاقد الذى تم فى الهيئة وشركة الشرق الاوسط . وسافرت اللجنة لاسبانيا بتاريخ ٢٨/٤/١٩٨١ لتنفيذ المأورية المكلفة بها ، وهى معاينة العجول قبل الذبح تقدير سننها وخلوها من الامراض البوائية والاشرة ، على عملية الذبح والى يتعين أن تكون مطنة لاحكام الشريعة الاسلامية - والاشراف على عملية تجهيز اللحوم وتجميدها وتخزينها ووضع الكروت الخاصة على



كمية ٢٥٠٠ الفين وخمسمائة طن لحوم بسمهر الطن ١٦٦٩ دولارا ألفا وستمائة وتسعة وستين دولارا شاملة ثمن اللحوم والنولون البحرى وعمولة الوكيل التجارى قدرها ثلاثة دولارات للطن بالعملة المحلية .

قدم المورد نفاذا للمناقصة خطاب ضمان عن طريق البنك الاهلى المصرى وتم فتح الاعتماد المستندى عن طريق بنك مصر ، وقد اتفق مع شركة المراجعة وهى شركة كومبىصل التابعة للاتحاد التعاونى العام والخاضعة لاشراف وزارة الحكم المحلى .

ولضمان تنفيذ المناقصة طبقا للشروط والمواصفات المتفق عليها ، شكلت لجنة من مفتشين بيطريين للسفر الى اسبانيا لمتابعة اعداد اللحوم وفحصها بدءا من العمليات السابقة على الذبح فى اسبانيا لحين الانتهاء من العمليات وهى الذبح والتجميد والتغليف ويشترك اللجنة فى عملها شركة المراجعة .

وسافرت اللجنة وتقابلت باسبانيا مع مندوب المورد — فى حضور مفتشى شركة المراجعة وطلبت اللجنة من مندوب المورد مناظرة الحيوانات قبل الذبح واثناؤه ، فأفادها بعدم امكان ذلك ولم يمكن اللجنة من تنفيذ مهمتها . وعادت اللجنة ووضعت تقريرا بما حدث ، وبناء على هذا التقرير كتب الدكتور محمد رشاد شعلان رئيس مجلس ادارة الشركة المصرية للحوم والدواجن والتسوريدات الغذائية بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٥ خطابا يشير فيه الى ان طريقة الذبح فى اسبانيا تخالف احكام الشريعة الاسلامية فى الذبح ، وتم عرض هذا الخطاب على كافة المسئولين بوزارة التموين ، وقد احيل اليه هذا الخطاب من نائب رئيس الهيئة العامة للسلع التموينية ، وصدر خطاب آخر من على القطا وكيلى اول الوزارة مؤرخ فى ١٩٨١/٥/٣٠ الى نائب رئيس الهيئة يشير فيه الى مضمون الخطاب السابق — بان الذبح فى اسبانيا يتم على خلاف احكام الشريعة الاسلامية — وقد عرض عليه هذا الخطاب محولا له من نائب رئيس الهيئة .

بعد ان اتضح للهيئة مخالفة شركة الشرق الاوسط وكيلى المورد فى مصر لشروط التعاقد قامت الهيئة باخطار الشركة الوكيلى بهذه المخالفة ووجوب التزام المورد بكافة الشروط التى تقتضى مناظرة الحيوانات قبل الذبح وبعدها ، وأن يكون الذبح طبقا للشريعة الاسلامية والاشراف على كافة عمليات الاعداد حتى تمام الشحن . كما قامت الهيئة باخطار بنك مصر بعدم الصرف للمورد الا بمقتضى الشهادات المطلوبة فى الاعتماد .

وجبل الى علم الهيئة بعد ذلك ، ان المورد قام بشحن كمية ٢٤٩٣ طنا الفين واربعمائة وثلاثة وتسعين طنا من اللحوم على الباخرة بيانكا وانها فى طريقها لمصر ، فأرسلت الهيئة احتجاجا لشركة الشرق الاوسط — وكيلى المورد — مع تحميلها المسئولية مع المورد ، كما طلبت الهيئة من بنك مصر مراعاة عدم السداد ، والى البنك لد خطاب الضمان ، والى فرع الهيئة بالاسكندرية لعدم الاستلام .

علمت الهيئة من بنك مصر أن المورد قد صرف قيمة الصفقة بناء على الشهادة التى قدمها للبنك المراسل بالخارج ، على أنها شهادة شركة المراجعة ، وهى صادرة من شركة كومى سمار وكيلى شركة كومبىصل باسبانيا . ونفت شركة كومبىصل صدور تلك الشهادة من شركة كومى سمار .

تقدمت شركة الشرق الاوسط والمورد بطلبات للهيئة والوزارة لفحص اللحوم التى وصلت الى مصر والتأكد بواسطة الفحص الذى تجريه وزارة الصحة والتفتيش البيطرى من مطابقة اللحوم للمواصفات ثم قبولها .

وفى ١٩٨١/٦/٢٩ عرض الامر على السيد / احمد نوح وزير التموين — الذى كان يتابع الصفقة فى جميع مراحلها السابقة — فأمر باعداد الفحص الصحى والبيطرى ، وعلى هدى من التقرير وصلاحيه اللحوم تقبل الصفقة ، وطلب تحرير مذكره بذلك فحررها امه وفى مكتبه وعرضها عليه فى الحال ، فأمر بتشكيل لجنة من الصحة والبيطرى

برئاسة المهندس / على على القطا وكيل اول وزارة  
التموين والتجارة الداخلية .

وثبت من خطاب كومبيل المؤرخ ١٩٨١/٧/٦  
ان الوكيل باسبانيا هو شركة كوميسمار والتي لم  
تقم باصدار اى شهادات خاصة بالتفتيش  
والمراجعة وان د . فرناند وجراسيا ليس وكيل  
محليا لها ، بل هو طبيب بيطرى يعمل بميناء  
سانتا نريو ومعروف لديهم .

وثبت من كتاب مصلحة التسجيل التجارى في  
نوفمبر ١٩٨٠ قبول قيد شركة احمد عصمت  
محمد السادات وشريكه طلعت احمد عصمت  
السادات في سجل الوكلاء التجاريين شركة الشرق  
الايوسط للمشروعات والتوزيع .

وتبين من الاطلاع على خطاب الدكتور محمد  
رشاد شعلان الموجه لنائب رئيس الهيئة العامة  
للسلع التموينية بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٥ انه يتضمن  
صورة من تقرير اللجنة المنتدبة للإشراف على  
تنفيذ الصفقة في اسبانيا ، وان الذبح في اسبانيا  
يخالف احكام الشريعة الاسلامية وان اللجنة لم  
تتمكن من متابعة جميع مراحل مناظرة الحيوانات  
قبل وبعد الذبح .

وثبت من الاطلاع على تقرير اللجنة المنتدبة  
سابقة البيان المؤرخ ١٩٨١/٤/١٦ ، ان مندوب  
المورد لم يمكن اللجنة من متابعة عملها وان الذبح  
في اسبانيا يتم عن طريق الوخز في الرقبة عن  
مؤخرة الرأس .

وتبين من الاطلاع على كتاب على على القطا  
وكيل اول الوزارة الى نائب رئيس مجلس ادارة  
الهيئة العامة للسلع التموينية بتاريخ ٨١/٥/٣١  
يلفغ فيه ان اللجنة لم تتمكن من متابعة جميع  
مراحل مناظرة الحيوانات قبل وبعد الذبح ، وان  
الذبح في اسبانيا لا يتم وفق احكام الشريعة  
الاسلامية .

وتبين من الاطلاع على تقرير جمعية كومبيل

وعن استلام اللحوم قال انه لم يكن امام الهيئة  
خيار في استلامها بعد سداد قيمتها وكان يتعين على  
وكيل اول الوزارة اتخاذ الاجراءات البنكية لوقف  
الصرف ، سيما وانه سبق للسيد / احمد نوح  
وزير التموين ان اصدر امرا مباشرا في مارس ١٩٨١  
— من خلال الشركة العربية ورئيسها محمد سمير  
سامى لتوريد عشرة آلاف طن دواجن مجمدة لم  
ترد الى الهيئة وتم صرف قيمة الصفقة بمستندات  
مزورة .

واذا كان من المعلوم سلفا لدى المسؤولين ان  
الذبح في اسبانيا لا يتم وفقا لاحكام الشريعة  
الاسلامية الفراء وقد كشف اعضاء اللجنة التي  
تم ايفادها لاسبانيا للمعينة والتحقق من ذلك — ان  
الذبح يتم هناك بطريق الوخز في الرقبة عن  
مؤخرة الرأس ثم ينحر الحيوان بدفع السكين من  
الرقبة الى القلب ، فان هذا الامر مخالف لحكم  
الشرع على نحو ما جاء بفتوى دار الافتاء المصرية  
المؤرخة ٢٩ ديسمبر ١٩٨٢ والمودعة ملف  
الدعوى .

وثبت من الاطلاع على اوراق ومستندات  
المناقصة ان هناك عروضا مستوفاة صادرة من  
شركة النصر للتصدير والاستيراد وعروضا غير  
مستوفاة منها شركة الشرق الاوسط للمشروعات  
والتوزيع ( لورد فليش ) لانها لم تقدم الوكالة  
وارفقت صورة من ايصال تسجيل الوكالة ولم  
يرفق بالعرض صورة من لبطاقة الضريبة — وورد  
تلكس من البنك الاهلى لصرى يتضمن انه جار  
استخراج ضمان بمبلغ ٨٣٤٥٠ ثلاثة وثمانين الفا  
واربعمائة وخمسين دولارا وجرى استيفاء بعض  
البيانات والشروط مع تلك المراسل وقدم صورة  
من كراسة المناقصة . يستدعت اللجنة مندوبى  
الشركات التجارية لسؤالهم عما اذا كانت لديهم  
اية بيانات او ايضاحات جديدة بالنسبة للعروض  
المقدمة منهم فاجابوا بالنفى ، وقررت اللجنة بعد  
الدراسة واستعراض جميع وجهات النظر تثبيت  
المعرض المقدم من شركة الشرق الاوسط  
للمشروعات والتوزيع من وردها نورد فلش بالمانيا  
انغريية بتاريخ ١٩٨١/٣/٢٥ ، وكانت اللجنة



المؤرخ ١٩٨١/٥/١٢ ، وخطابها لرئيس مجلس إدارة شركة الشرق الاوسط للمشروعات والتوزيع بتاريخ ١٩٨١/٥/١٦ أن مندوب المورد المستر / ألان أفاد بأنه من المستحيل تنفيذ العملية حسب شروط الهيئة وأنه سيحضر للقاهرة يوم ١٩٨١/٥/١٢ لمناقشة هذا الموضوع مع المسؤولين .

وتبين من الاطلاع على الاوراق ان الهيئة العامة للسلع التموينية أرسلت احتجاجا لمدير شركة الشرق الاوسط للمشروعات والتوزيع تبلغه فيه أن المورد قام بشحن اللحوم على الباخرة بيانكا والتي تصل الاسكندرية بتاريخ ٨١/٦/١٥ واللحوم المشحونة مخالفة لشروط ومواصفات الاعتماد المفتوح وان المورد شحنها على مسؤوليته والهيئة تقدم احتجاجا قبل المورد والشركة ، والاحتجاج مؤرخ ١٩٨١/٦/٧ ، ثم أرسلت كتابا آخر مؤرخا في ١٩٨١/٦/١٠ لبنك مصر لالغاء الاعتماد لاخلال المورد بشروط فتح الاعتماد .

وثابت من مكاتبات شركة الشرط الاوسط للمشروعات والتوزيع بتوقيع المدعى عليه الثالث طلعت أحمد عصمت السادات ، مفادها ، أن لجنة الهيئة ولجنة شركة المراجعة لم تبقى في اسبانيا لحضور كافة العمليات وان المورد يسعده ان يقدم جميع التسهيلات اللازمة لممثلي شركة المراجعة للوقوف على عمليات الذبح والتخزين ، ثم مكاتبه من المدعى عليه المذكور لوكيل اول الوزارة لهيئة السلع التموينية مؤرخة في ١٩٨١/٦/٣٠ يثبت فيها أن د . فرناندو أرك جراسيا هو الوكيل المحلى لشركة كومبيصل بأسبانيا في ميناء سانتريا وقد شحنت اللحوم من هذا الميناء وان له الحق في اعتماد الشهادات نيابة عن الشركة المذكورة ، ثم مكاتبه أخرى مؤرخة ١٩٨١/٦/٢٥ من المدعى عليه الثالث أيضا الى وكيل اول وزارة هيئة السلع التموينية يطلب فيها ندم لجنة لمعينة الباخرة بيانكا .

وتبين من الاطلاع على مذكرة محمد محمد عبد الله السعدنى المؤرخة ١٩٨١/٦/٢٩

للعرض على الوزير أنه بناء على ما تم مناقشته مع الوزير بشأن ما جاء بخطاب بنك مصر من أن البنك المراسل قد شدد قيمة الصفقة للمورد ، ومع حفظ حق الهيئة حيث تم الاعتراض على البنك واتخاذ الاجراءات اللازمة قانونا ، فإنه بالنظر لواقعة السداد يرى محرر المذكرة تكليف لجنة من الصحة والبيطرى للصعود على ظهر الباخرة بيانكا لفحص الشحنة وأخذ عينات ويتم التصرف على هدى ذلك . ثم موافقة السيد / أحمد نوح وزير التموين في ذات اليوم على هذا الرأى وذلك على ضوء خطاب بنك مصر ، على أن البنسك المراسل قد قام بصرف القيمة على أساس أن ظاهر المستندات سليمة ومستوفاة لشروط فتح الاعتماد هذا بالإضافة الى وصول المركب وخوفا من تحمل الدولة غرامة تأخير .

وورد خطاب بنك مصر الى الهيئة العامة للسلع التموينية مؤرخ في يونيو عام ١٩٨١ ردا على خطابات الهيئة المؤرخة ٨١/٦/٦ ، ٨١/٦/١١ ، ٨١/٦/٢٣ بخصوص عدم صرف قيمة المستندات المقدمة للاعتماد المستندى — يفيد أنه بتاريخ ١٩٨١/٦/٧ تم اخطار مراسل البنسك بالخارج بايقاف صرف أى قيمة مستندات شحن الباخرة بيانكا المشحونة في ١٩٨١/٥/٣١ على قوة الاعتماد المذكورة حيث لم يتم مراجعتها عن طريق شركة كومبيصل حسبما جاء بشروط الاعتماد . وبتاريخ ١٩٨١/٦/١٥ طلب بنك مصر من المراسل الغاء الاعتماد نظرا لعدم تقديم شهادة المراجعة من شركة كومبيصل . وفي تاريخ ١٩٨١/٦/٢٢ بفتح خط تلکس مع المراسل الاجنبى بحضور مندوب الهيئة عاطف عبد الحميد طلب منه عدم الصرف فأفاد المراسل بأن المستندات قدمت مطابقة للشروط الاعتماد وقام بالصرف للمستفيد في ١٩٨١/٦/٢٢ ووردت المستندات بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٨ وبها شهادة مراجعة . تبين أن من بين المستندات الخاصة باستلام اللحوم تقرير اللجنة المنتدبة المؤرخ ١٩٨١/٧/٥ وبالإعراج عن الرسالة في أسرع وقت حتى يتم تفريغ شحنة الباخرة ، وتقرير مكتب مائلى المؤرخ ٢٨ أغسطس ١٩٨١ ، يثبت التقرير صلاحية اللحوم للاستهلاك ، ثم تقرير



للمشروعات والتي يمثلها المدعى عليه الثالث على توريد لحوم من الخارج ، فلم يكن ثمة صورة ملجئة تدفع المسؤولين الى التعاقد على هذه الصفقة .

ثانيا : ما قرره محمد محمد عبد الله السعدنى المستشار القانونى بهيئة السلع التموينية ووكيل أول وزارة التموين سابقا من ان المدعى عليه الثالث تردد على السيد / أحمد نوح وزير التموين عدة مرات وتحدث معه بشأن هذه الصفقة ومراحل تنفيذها - ثم أمر الوزير باستلام الصفقة عند ورودها وبالحالة التى كانت عليها رغم الاعتراضات التى وجهت بخصوصها من المسؤولين عن استلامها .

ثالثا : ان الثابت من الاوراق ان المسؤولين بوزارة التموين وهيئة السلع التموينية كانوا على يقين من ان الذبح فى اسبانيا لا يتم وفق احكام الشريعة الاسلامية الفراء وان هناك لحوما مخزنة باسبانيا ومع ذلك مضوا فى التعاقد مع المدعى عليه الثالث وتنفيذ الصفقة ، ضارين عرض الحائط بما قرره أعضاء اللجنة الذين سافروا لاسبانيا لفحص هذه اللحوم بأنهم لم يتمكنوا من تنفيذ ما يوريتهم لعدم استجابة مندوب المورد لطلباتهم مذكرا اياهم بأن عائلة السادات ستسهل كل شيء فى مصر لقبول الصفقة بحالتها .

رابعا : التنافس والتعارض الواضح بين تقرير اللجنة التى شكلت بمعرفة الجهات المختصة فى وزارة التموين وهيئة السلع التموينية والجهة المراجعة فور وصول اللحوم من اسبانيا والتى انتهت من اعداد تقريرها بسرعة مذهلة على خلاف المتبع ، وخلصت فيه الى صلاحية تلك اللحوم للاستهلاك الآدمى ، بينما ثبت من تقرير اللجنة التى شكلت لفحص هذه اللحوم بعد وضعها فى التلاجات ان هذه اللحوم معدة اعدادا سيئا واوعيتها ممثلة بالدم المتجلط ومخزنة منذ فترة طويلة وانها لذلك غير صالحة للاستهلاك الآدمى فضلا عن انها غير مذبوحة طبقا للشريعة الاسلامية - ورغم كل ذلك أمرت وزارة التموين

الدكتور محمد رشاد شعلان تعليقا على تقرير ما نلى ، وجاء به ان نتائج الفحص لا يمكن القطع بها الا بعد تطرية اللحوم واجراء الفحص والمعاينات الفنية ، وهناك ما يشكك فى كيفية الذبح وحالة اللحوم ، ويطلب التقرير اعادة الفحص مرة أخرى ، وهذا التقرير ارسل الى مدير عام الهيئة العامة للسلع التموينية بالاسكندرية .

وثبت من التلكس المرسل من المدعى عليه الثالث طلعت أحمد عصمت السادات الى السيد / لينز ، مطالبة الاول للثانى بتحويل مبلغ ٢٠٠٠٠ دولار عشرين الفا من الدولارات نصف قيمة ما اختصه من اتعاب شركة كومبيصل وقيمة عجز اللحوم الواردة ، وذلك على بنك الاسكندرية فرع قصر النيل بالقاهرة .

واخيرا تضمنت مذكرة السيد / أحمد نوح وزير التموين الى هذه المحكمة هجوما على كل من محمد عبد الله السعدنى والدكتور محمد رشاد شعلان والدكتور عبد النبى محمد محمد خضر بالنسبة لاقوالهم التى ادلوا بها فى التحقيقات وأوضحوا المذكرة ان اللحوم مذبوحة طبقا لاحكام الشريعة الاسلامية واما صالحة للاستهلاك . وبافتراض ان هناك مسئولية تنشأ عن هذه الصفقة فانها مسئولية تنفيذية تقع على جهاز الاستيراد والشئون القابلية بالهيئة العامة للسلع التموينية .

والمحكمة تستظهر من المستندات الخاصة بهذه الصفقة واقوال من سبأ عن معلوماتهم بشأنها ان هناك عدة أمور تشيخ عدة تساؤلات حول الاجراءات التى تمت بشأنها تتمثل فيما يلى :

اولا : ان الثابت من ال محمد رشاد شعلان رئيس مجلس ادارة الشركة المصرية للحوم والدواجن ان كميات اللحم الموجودة بالبلاد كانت ارسدتها تشير الى توافرها وكفايتها لسد الحاجة فى الفترة من يناير حتى نوفمبر ١٩٨١ . وخلال هذه الفترة تم التعاقد مع شركة الشرق الاوسط

بتوزيع هذه اللحوم وبيعت للمستهلكين في الجمعيات التعاونية التابعة لوزارة التموين .

انه على الرغم من انه سبق أن ضاع على هيئة السلع التموينية مبلغ سبعة ملايين ونصف دولارا امريكيا في صفقة الدواجن ومقدارها خمسة آلاف طن التي تعاقد عليها السيد / أحمد نوح وزير التموين مع شركة الشرق الاوسط المحدودة التون وشركاه بالامر المباشر ودون مناقصة ولم تصل الصفقة الى مصر وتم سحب قيمتها بمستندات مزورة من بنك كاميكال بلندن بعد تمويلها من بنك مصر وابلغت نيابة الاموال العامة العليا بهذا الحادث وباشرت التحقيق فيه ولم يتم التصرف فيه بعد — رغم كل ذلك فان المسؤولين لم يأخذوا عند التعاقد حول هذه الصفقة اذا استطاع المورد صرف قيمة اللحوم قبل استلامها ومعاينتها بعد تقديمه لبنك مصر مستندات ومن بينها شهادة لم تثبت صحتها تفيد أن هذه اللحوم مذبوحة وفقا لاحكام الشريعة الاسلامية وكان منطق الامور يقتضى اتخاذ السبل الكفيلة بعدم سداد قيمة الصفقة الا بعد التحقق يقينا من صلاحية اللحوم وتوافر كافة الشروط المنصوص عنها في العقد الذى تم بشأنها .

ولا يفوت المحكمة أن تشير الى أنها وقد تصدت للبحث في اجراءات هذه الصفقة فقد كان ذلك سبيلها للوصول الى مدى استغلال المدعى عليه الثالث لتفوزه حتى تم له التعاقد . اما فيما يتعلق بمسئولية من شاركه في ذلك من المسؤولين سواء عن عمد أم تقصير فالمحكمة تترك أمر ذلك للجهة المختصة بالتحقيق فيها — اذا ما شاعت — حتى تظهر الحقيقة ناصعة جليلة وتمتد يد القانون الى العابثين باحكامه والمتلاعبين بقسوت الشعب .

### واقعة استيراد صلصلة الطماطم من الخارج :

بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٨ قدم المدعى عليه الثالث طلبا باسم الشركة العربية السويسرية للمشروعات والتنمية يعرض فيه توريد صلصلة ايطالية من مورد بالخارج وأرفق بهذا الطلب

خطابا من المورد يلتزم فيه بتوريد ٦٠٠٠ طن من الصلصلة بسعر الطن ٦٥٠ دولارا امريكيا وقيمتها الاجمالية ٣٩٩ مليون دولار امريكى — وقد احيل هذا الطلب بعد ذلك للمختصين بوزارة التموين وهيئة السلع التموينية ومر بمراحل ثلاثة حتى تم تنفيذه على الوجه الآتى :

### المرحلة الاولى :

تأثر على الطلب المذكور في ١٩٨٠/١٢/٨ بالاحالة لرجب لطفى للدراسة وفي حالة ملائمة الشروط والمواصفات يطلب من المورد تقديم خطاب ضمان ابتدائى بقيمة العرض — ثم ذيل بعبارة « يعرض على رئيس اللجنة ثم على وزير التموين » — وحررت مذكرة في ١٩٨٠/١٢/٢٤ انتهى الرأى فيها الى ما يلى :

١ — الغاء الكميات التى تم تثبيتها ولم يقدم عنها خطابات ضمان نهائية حتى تاريخ تحرير المذكرة .

٢ — تثبيت العرض المقدم من شركة الاستثمارات العربية السويسرية بمواصفات وشروط الهيئة اذا ما كانت الوزارة فى حاجة اليها . وبنفس التاريخ تأثر على المذكرة بالآتى : للعرض على السيد الوزير ، وعلى ضوء مناقشة مع سيادتكم والسيد رئيس الشركة العربية السويسرية ، وما تم الاتفاق عليه بأن تكون العبوات ٥٠ ٪ عبوة ٧٠ جرام ، ٥٠ ٪ عبوة ١٠٠ جرام ، وان يكون السعر هو ٦٣٠ دولارا للطن رجاء التفضل بالموافقة ، حيث أن السعر مناسب بالنسبة للكميات التى تم تثبيتها . ثم تأشيرة أوافق وتوقيع فى نفس التاريخ . ثم تأشيرة أخرى بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٥ « السيد وكيل أول الوزارة لشئون الاستيراد برجاء اتخاذ اللازم على ضوء توجيهات ثم كلمة غير مرقوة » ثم كتب « الاعتماد الا بعد خطاب الضمان النهائى وطبقا لشروط ومواصفات الهيئة » ثم توقيع .

وجاء بمذكرة السيد / أحمد نوح وزير التموين انه تمت الموافقة على تثبيت هذا العرض فى ضوء



٢ - الشركات التي قدمت عروضاً لوزارة التموين من شركات قطاع عام لم تقبل عروضها بينما أن الذي ثبت له العرض هو المدعى عليه الثالث .

٣ - أنه تم تثبيت العرض دون دراسة ، وخطاب الضمان بمقدار ٥ ٪ بموافقة الوزير بناء على طلب الشركة العربية السويسرية .

### المرحلة الثانية :

تقدمت الشركة العربية السويسرية للهيئة العامة للسلع التموينية لرفع السعر لان المورد رفض التعاقد لتأخر الهيئة في فتح الاعتماد المستندي .

وقرر مصطفى شكرى محمود مدير ادارة استيراد السلع بالهيئة العامة للسلع التموينية ، ان الادارة حررت مذكرة للعرض على الوزير تضمنت طلب مصادرة خطاب الضمان . وتبين من الاطلاع على تلك المذكرة المؤرخة ١٩٨١/٢/٢٢ صدق اقوال الشاهد المذكور ، اذ جاء بها ان الادارة أعدت مذكرة انتهت فيها الى طلب الموافقة على مصادرة قيمة خطاب الضمان المقدم في هذه العملية لرفض المورد قبول الاعتماد . وقد أخطرت الشركة العربية السويسرية الادارة في ١٩٨١/٢/١٠ بقبول المورد للعملية بسعر ٧٧٠ سبعمائة وسبعين دولاراً للطن وتأثر على المذكرة بالعرض على الوزير فأشّر عليها الوزير بالآتى :

« الاخ المهندس ابراهيم درويش / تم استدعاء المورد وتفاهمت معه على تخفيض الكمية الموردة الى ٤٠٠٠ أربعة الاف طن ويتم توريدها على دفعتين قبل رمضان المقبل كما يتم فتح الاعتماد بسعر ٦٣٠ ستمائة وثلاثون دولاراً للطن يضاف اليه خمسة عشرة دولاراً أمريكياً عمولة فيكون المجموع ستمائة وخمسة وأربعون دولاراً شاملاً العملة ويتم الاحتفاظ بخطاب الضمان السابق تقديمه » . « توقيع أحمد أحمد نوح » . وجاء

ما أوضحته الهيئة في مذكرتها في ١٩٨٠/١٢/٢٨ ، وانه بتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٩ قامت الهيئة العامة للسلع التموينية باخطار شركة الاستثمارات العربية السويسرية أن سعر الطن الصافي هو ٦٣٠ دولاراً يضاف اليه ١٥ دولاراً عمولة بالعملة المحلية للشركة تسدد في نهاية التنفيذ بمعرفة الهيئة العامة للسلع التموينية وعلى أن يكون السعر المتفق عليه للطن الصافي وليس القائم ، وقرر محمد الدمرداش أبو سعدة أمام هذه المحكمة أن العرض قدم مباشرة الى السيد أحمد نوح وزير التموين وانه تقابل مع هذا الآخر المدعى عليه الثالث طلعت أحمد عصمت محمد السادات ومحمد الدمرداش أبو سعدة وطلعت محمد صدقى النابلسى ، وأكد ذلك وزير التموين في مذكرته المقدمة الى المحكمة من انه تقابل مع الثلاثة عند تعديل العرض .

وقدم محمد الدمرداش أبو سعدة خطاب ضمان مقداره ٥ ٪ من قيمة الصفقة بتاريخ ١٩٨١/١/١١ بمبلغ ١٨٩٠٠٠ «مائة وتسعة وثمانين ألف دولار» وفتح الاعتماد المستندي بتاريخ ١٩٨١/١/١٨ من خلال بنك مصر . ويبين ما تقدم ما يلى :

١ - تعاقد السيد / أحمد نوح وزير التموين بالامر المباشر ، رغم أن كلا من ابراهيم مصطفى درويش نائب رئيس الهيئة العامة للسلع التموينية ومصطفى شكرى محمود مدير ادارة استيراد السلع المتنوعة قرروا في تحقيقات المدعى العام الاشتراكى أن الاصل هو التعاقد بطريق المناقصة واستثناء من الوزير بطريق الامر المباشر أن كانت هناك ضرورة ملحة وعاجلة لاستيراد السلعة ، وثبت من المذكرة المقدمة للوزير الموافقة على العرض اذا كانت الوزارة في حاجة اليها ، وجاء بتحريرات المباحث العامة أن وقت التعاقد كان هناك فائض فى الصلصة ، وان رصيد البلاد من الصلصة وقت التعاقد يكفى البلاد لمدة سنتين ، وهذا هو المستفاد أيضاً من خطاب المهندس محمد طه زكى وزير الصناعة والثروة المعدنية فى ذلك الوقت بتاريخ يوليو عام ١٩٨٠ الى وزير التموين يبلغه فيه أن وزارة الصناعة تبحث موضوع زيادة الانتاج فى الصلصة .



للصلصة ، اذ ما كان يجوز لها الاستلام ودفع الثمن لما سلف بيانه ، وهذا ما حاول بنك مصر ايضاحه للهيئة العامة للسلع التموينية على النحو الآتى :

١ - خطاب من بنك مصر الى الهيئة العامة في موضوع الاعتماد المستندى رقم ١٢٤٦٤/س م ب لاستيراد صلصة طماطم بخصوص الخلافات الواردة في مستندات شحن بمبلغ ٨٥٩٩١٤ ثمانمائة وتسعة وخمسين ألفا وتسعمائة واربعة عشرة دولارا ودفعة بمبلغ ١١٤٦٦٥/٢٠ مائة واربعة عشر ألفا وستمائة وخمسة وستين دولارا وعشرين سنفا ودفعة بمبلغ ٨٨٩٠٤٢/٢٠ ثمانمائة وتسعة وثمانين ألفا واثنين واربعين دولارا وعشرين سنفا والبنك يفيد الهيئة بان مراسله قد ابرق اليه وافاد بانه حضر مندوب المورد اليكم لتسوية الموضوع بحكم للعلم والافادة بما تم في هذا الاتصال بينكم وبين مندوب المورد والافادة بالتعليمات بشأن المستندات الموجودة بالبنك حتى يمكن الرد على الراسل وهذا الخطاب مؤرخ ١٩٨١/٩/١٠ .

٢ - خطاب من ادارة استيراد وتسويق المنوعات مؤرخ في ١٩٨١/٩/١٠ ردا على خطاب البنك يطلب فيه عدم سداد قيمة أية مستندات .

٣ - خطاب من بنك مصر مؤرخ ١٩٨١/١٠/١ للهيئة يشير الى انه لم تسدد أية مبالغ والبنك سيرسل المستندات الى المراسل .

٤ - تسلمت وزارة التموين الصفقة بموجب اقرا استلام بضائع وارد من الخارج مؤرخ في شهر سبتمبر ١٩٨١ عن الاعتماد المستندى رقم ١٢٤٦٤ س م ب من المدير العام للهيئة العامة للسلع التموينية دون توقيع . وجاء بأقوال ابراهيم مصطفى درويش انه تم قبول جزء من الشحنة ولم يتم قبول الجزء الغير صالح للاستهلاك . وجاء بأقوال احمد سمير محمد على الشقنقى مدير عام الشئون القانونية بالهيئة العامة للسلع التموينية ان الصفقة وصلت الى ميناء الاسكندرية على أربع بواخر في ٢٨/٤ ، ٥/٥ ،

بمذكرة السيد / احمد نوح وزير التموين انه استقبل في مكتبه بتاريخ ١٩٨١/٢/٢٣ طلعت عصمت السادات ومحمد ابو سعدة وطلعت النابلسى وتم التعديل اتفاقا بينهم وقدم طلعت محمد صدقى النابلسى طلبا لوزير التموين به انه بناء على المقابلة التى تمت في ١٩٨١/٢/٢٣ بتعديل العرض يتطلب صدور الامر باصدار كتاب الاعتماد المستندى الى البنك الخاص به في سويسرا « بلوجانو » لامكان سرعة التنفيذ بكتاب معزز ١٠٠٪ بمبلغ مليونين وخمسة وثمانين ألف دولار والطلب مؤرخ ١٩٨١/١٢/٢٤ .

### المرحلة الثالثة التنفيذية للصفقة :

اختارت هيئة السلع التموينية كشركة مراجعة شركة مالكولم شبرد للمراجعة والتي يمثلها في مصر لواء جلال رزق مدير فرعها ، وقامت الشركة بمعينة الصلصة . وكما جاء بأقوال احمد سمير محمد على الشقنقى بتحقيقات المدعى العام الاشتراكى ان شركة مالكولم ارسلت خطابا للهيئة بتاريخ ١٩٨١/٢/٢١ ورد به ان صلصة الطماطم تحتوى على خطر مسموح به طبقا للقانون الايطالى وطلبت من الهيئة الافادة عن مدى علمها بذلك وان جهاز الاستيراد بالهيئة قد رجع الى القرار الوزارى رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٩ فى شأن الرقابة على المستورد فى منتجات الطماطم المحفوظة وانه طبقا للبند خامسا فى المادة ٢ يشترط فى منتجات الطماطم المحفوظة ان تكون خالية من الميكروبات والنوات الفطرية الا فى الحدود المقررة فى دستور الاغذية الدولية وافادت ادارة الاستيراد انه بناء على ذلك اصدرت شركة المراجعة شهادة بخلو الصلصة من الفطريات الا فى الحدود المقررة فى دستور الاغذية الدولى .

ووصلت الصلصة الى مصر بكمية تقدر ٢٨٠٠ الفين وثمانمائة طن تم الافراج عن ١١٥٠ الف ومائة وخمسين طنا وصودر ١٦٥٠ الف وستمائة وخمسين طنا بسبب وجود فطريات بها واستلمت وزارة التموين الصلصة بعد ورودها ليس وفقا للوزن الصافى بل طبقا للوزن القائم خلافا لما تم الاتفاق عليه فى عقد التوريد . كما خالفت الوزارة ايضا حكم القانون باستلامها

سواء من حيث الاجراءات التى تمت فى بادىء الامر من قبول لتوريد هذه الصفقة او من حيث الاجراءات التى صاحبها حتى تم تنفيذها واستلام البضاعة ناقصة وبالحالة التى وردت بها - التى ادى الى تحمل هيئة السلع التموينية لخسائر جسيمة بلغت حوالى مليونين من الدولارات الامريكية وانه وان كانت هيئة السلع الغذائية قد اقامت الدعوى رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٢ تجارى كلى شمال القاهرة ضد المدعى عليه الثالث وآخرين والتى لم يحكم فيها بعد - الا ان هذا لا ينفى قيام التواطؤ او بالاقل وقوع الخطأ الجسيم .

#### واقعة صرف الالبان الجافة :

قرر يوحنا القمص داوود مرقص مدير ادارة الالبان ومنتجاتها بوزارة التموين والتجارة الداخلية - وتأيدت اقواله بمطالعة الاوراق - ان الالبان الجافة منزوعة الدسم كانت توزع طبقا لنظام محدد على المصانع والشركات المصرح لها باستعماله الى ان تقدم المدعى عليه الثانى للسيد / ناصف طاحون وزير التموين السابق طالبا شراء خمسمائة طن من هذه الالبان بالعملة الحرة ، وقد عرض الامر على مصطفى محمد نيل مدير عام اللجنة العامة للمساعدات الاجنبية الذى حرر مذكرة وافق فيها على الطلب لوجود رصيد من الالبان الجافة كما وافق وزير التموين السابق ايضا على البيع مع مراعاة القواعد والنظم المقررة فى هذا الصدد اى تكون تلك الجهات المشترية مصرحا لها باستعمال هذه الالبان ومتوافرة لديها الشروط لبسترته غير ان هذا الامر لم يراع مع المدعى عليه الثانى اذ تمكن من شراء اربعمائة طن من تلك الالبان مع ان شركته لا صلة لها بصناعة الالبان ثم باعها بعد ذلك فى السوق السوداء بسعر مرتفع لتجار غير مصرح لهم باستعمال ذلك النوع من الالبان فيستخدمونه فى غش الجبن واللبن الطبيعى مما يعود بابلغ الضرر على المواطنين وانه تمكن من الحصول على هذه الصفقة مستغلا فى ذلك نفوذه لدى المسئولين للصلة التى تربطه برئيس الجمهورية السابق ، حتى انه قدم طالبا جديدا

٥/٢٣ ، ٤/٦/١٩٨١ وتم استلامها بمعرفة الهيئة .

٥ - جاء بخطاب بنك مصر للهيئة العامة للسلع التموينية - ادارة الشئون القانونية انه بناء على طلبكم والحاقا لخطاب البنك المؤرخ ١٩٨٢/٣/٩ فانه قد قام مراسل البنك بالخارج بسداد مبلغ ٤٠ ر٢١١ر٥٠٨ مليون دولارا أمريكى على أربع دفعات بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٧ ، ١٩٨١/٦/٣ ، ١٩٨١/٦/٢٢ ، ١٩٨١/٧/١٤ وجاء بالخطاب انه بعد تعديل الاعتماد المستندى أبرق المراسل لبنك مصر يفيد ان المستفيد رفض التعديل الخاص باحتساب السعر على أساس الطن الصافى وقد تم ابلاغ ادارة الشئون القانونية بهيئة السلع التموينية بخطاب من بنك مصر يتضمن ما يلى « والبنك يفيد الهيئة بأنه من حق المستفيد عدم تنفيذ أى تعديل على الاعتماد حيث أنه غير قابل للإلغاء وأكد البنك ان ان استلام الهيئة للبضاعة يعفيه من المسئولية ويشجب أى خلافات بالمستندات » - وبينما ارسل مدير عام استيراد وتسويق المنوعات فى ٨١/٩/١٠ للبنك يطلب منه عدم سداد قيمة اية مستندات كان مدير عام الشئون القانونية بهيئة السلع التموينية قد انتهى السلازم بالتصريح والصرف .

وبين مما سبق ايضا غش والتلاعب من جانب المورد ووكلائه التجاريين بمصر ومن بينهم المدعى عليه الثالث فى تنفيذ هذه الصفقة ، فقد كشفت الاوراق عن مخالفتهم شروط الاعتماد المستندى المفتوح وارسال كمية من الصلصة تقل عن الكمية المتعاقد عليها وان الثمن قد تم دفعه عن الكمية بأكملها ، والاضطراب بأوزان تزيد عن الحقيقة اذ زعموا كذبا ان التوريد على أساس الوزن القائم وليس الصافى ، فضلا عن عدم صلاحية جزء كبير من الصفقة ادى الى اعدامها وكان من شأن تداولها لفسادها لو تم احداث ابلغ الضرر بصحة المواطنين . كما تلقى الاوراق ظلالا كثيفة من الشك والريبة حول تصرف المسئولين بوزارة التموين وهيئة السلع التموينية



نفوذه لدى مباحث أمن الدولة ان هو اصر على المطالبة بباقي المبلغ فأثر السلامة وانصرف .

### واقعة صرف الدواجن والبيض :

قرر صلاح الدين محمد أمين المهدي رئيس مجلس ادارة الشركة العامة للدواجن بأن الجزء الاكبر من انتاج الشركة من الدواجن والبيض يسلم الى شركات التموين والباقي يسلم كحصص اسبوعية او شهرية الى بعض الجمعيات الفنية وجهات اخرى تقدم خدمات للشركة مثل الشرطة والمرور ، وذلك عن طريق خطابات رسمية للشركة ويحدد هو الحصص المناسبة .

وذكر أن المدعى عليه الثاني اتصل به تليفونيا والح عليه لتخصيص حصصة كبيرة من الدواجن والبيض للعاملين في شركة تاباتا التي يملكها ، ولم يسمح انتاج الشركة لتغطية كل طلباته ، ولكن صرح له بمقدار ٢٥٠ دجاجة و ٥٠٠٠ بيضة اسبوعيا اعتبارا من ٨٠/١١/١٨ بالنسبة للدجاج و ١٩٨٠/١١/٢٠ بالنسبة للبيض وأضاف الشاهد بأن المدعى عليه الثاني زعم بأن عدد عمال شركة تاباتا حوالي ٥٠٠ عامل وان لهجته عند محادثته التليفونية كانت حادة ولم يقبل أى مناقشة في ذلك .

وشهد محمد محروس محمد عياد بأنه كان يعمل مندوبا للمبيعات بشركة تاباتا منذ ثلاث سنوات وان مهمته هي بيع حصص البيض والدجاج التي كان يحصل عليها المدعى عليه الثاني من الشركة العامة للدواجن بحجة بيعها لموظفي الشركة ، وانه كان يبيع هذه الحصص لبعض العملاء بتوجيه منه ومعظم هؤلاء العملاء من الفنادق الكبرى مثل فندق شيراتون ، وان حصصة البيض وصلت الى ٨٠٠٠ بيضة اسبوعيا و ٢٥٠ دجاجة اسبوعيا ، وان المدعى عليه الثاني استطاع الحصول على حصصة من الشركة المصرية للحوم والدواجن مقدارها ٢٠٠٠ دجاجة اسبوعيا وبدأ تعامله في شهر فبراير ١٩٨٠ حتى شهر اكتوبر ١٩٨١ ، وان سعر شراء البيضة ستة قروش وتباع بـ ٨ قروش وسعر الدجاجة

لوزارة الصحة فحصل على موافقة منها بشراء كمية أخرى من الالبان الجافة من كل من الدكتور احمد العقاد وكيل وزارة الصحة والدكتور احمد هاشم عبد العزيز مدير ادارة مراقبة الاغذية بها .

وجاء بأقوال محمد عباس مرسى السحت الشهر بالحاق وهو حلواني بالاسكندرية انه باع لحساب شركة تاباتا المملوكة للمدعى عليه الثاني ثلاثمائة طن من هذه الالبان لتجار بسعر الطن ستمائة وخمسين جنيها واكتشف هؤلاء التجار ارتفاع السعر فطالبوه بالفرق بين سعر السوق والسعر الذي اشتروا به ، فذهب لمقابلة المدعى عليه الثاني لمطالبته برد هذا الفرق الا ان الاخير هدده بايذائه ، ولم يحصل نتيجة لذلك على العمولة المقررة له بالاضافة الى رد فرق السعر لهؤلاء التجار من ماله الخاص .

كما جاء بأقوال رمضان السيد رمضان صاحب محل حلواني بالقاهرة انه رغب في شراء مائة طن من تلك الالبان فتوجه الى لجنة المبيعات الا ان سكرتير رئيس تلك اللجنة اخبره بان كمية الالبان كلها قد اقتسمها المدعى عليه الثاني وعلى صفوت رعوف شقيق زوجة رئيس الجمهورية السابق ، ونصحه بالشراء من اى منها . وبعد فترة اتصل به المدعى عليه الثاني وعرض عليه شراء كمية من تلك الالبان بسعر الطن خمسمائة وخمسين دولارا امريكا فوافق وحرر معه عقدا أثبت فيه ثمننا سوريا وليس الثمن الحقيقي لرغبة المدعى عليه الثاني في ذلك حسبما قرر له للتهرب من سداد الضرائب . ثم عرض عليه المدعى عليه الثاني بعد فترة اخرى شراء مائتي طن اخرى بسعر الطن ستمائة وخمسين دولارا امريكا فوافق على شرائها ودفع له عشرة آلاف جنيه على سبيل العربون على أن يتم تسليم الكمية خلال اسبوع ، غير انه تأخر في تنفيذ التزامه فطالب ببقية العربون الذي دفعه ولكن المدعى عليه الثاني رد له مبلغ ثمانية آلاف جنيه فقط ولم يدفع له الالفين الآخرين وهددته باستخدام



على قبول توريد خطين آليين من الشركة المذكورة مطابقين للمواصفات المتعاقد عليها ، اذ امر بتشكيل لجنة من قدرى رفاعى ومحمود سيد ترك وخلف الحاوى لبحث الخلاف ، وقد وافقت تلك اللجنة على استلام الخطين الآليين على ما بهما من عيوب مقابل ان تلتزم الشركة الالمانية بتوريد قطع غيارها . وجاءت اقوال خلف الحاوى المدير بالشركة العامة لمخابز القاهرة الكبرى مطابقة لذلك .

وقد افادت تحريات مباحث امن الدولة بان المدعى عليه الاول اتصل بالمسؤولين بوزارة التموين مستغلا نفوذه لكى يتغاضوا عن العيوب التى وجدت بالمخبزين ولا يطالبون الشركة بالتعويضات المستحقة على ذلك .

كما افادت تلك التحريات ان المدعى عليه الاول تمكن بنفوذه ايضا لدى الشركة العامة للمخابز على حملها على التعاقد مع شركة دوسر الهولندية التى يمثلها فى مصر لتوريد ثمانى مخابز نصف آلية لانتاج الخبز الفرنجى ، على الرغم من ان السعر الذى تقدمت به هذه الشركة فى المناقصة لم يكن اقل الاسعار ، فضلا عن عدم جودة مخابزها ، مما ادى الى تعطيل غالبيتها بعد التوريد .

#### واقعة صرف النخالة :

ثبت من اقوال محمد عبد الحميد على مراقب المبيعات بشركة مطاحن شمال الاسكندرية ان المدعى عليه الرابع صرف كمية من مادة النخالة بموجب طلبين قدمهما لرئيس مجلس الادارة بدعوى حاجته لها لمزرعته بميت ابو الكوم مع انه كانت هناك اولوية فى الصرف للقطاع العام لان النخالة تستعمل كعلف للمواشى .

وقرر محمد رشاد جيمى رئيس قطاع الشئون التجارية بالشركة ان مندوبا عن المدعى عليه الرابع حضر اليه عدة مرات وانه امر بصرف كميات كبيرة من النخالة دون موافقة الامة الفنية بوزارة التموين ودون التحقق من انه يملك

١٢٠ قرشا ثم ١١٠ قرشا وتباع بمبلغ ١٤٠ قرشا واذاف الشاهد بان المدعى عليه الثانى طلب اليه ان يشتري بعضا من حصص الجمعيات الفئوية من المندوبين عند استلامهم هذه الحصص بمركز التوزيع وكان يحدد له اسماء هؤلاء المندوبين ، وان المذكورين كانوا يشترون البيضة بسعر ٥٤ مليما ويبيعونها له بمبلغ ٦٠ مليما ويحصلون على فرق السعر لانفسهم ، وان المدعى عليه الثانى كان يلتقى بذكرى طلبية المسئول عن الدواجن بالشركة المصرية للحوم والدواجن فى مقر شركة تابانا ليقدم له العون فى زيادة كمية الدجاج .

وثبت من الاطلاع على فواتير شركة تابانا صحة ما ذهب اليه الشاهد من قيام المدعى عليه الثانى ببيع الدواجن للفنادق الكبرى .

#### صفة المخابز الآلية :

قرر محمود سيد ترك رئيس مجلس ادارة الشركة العامة لمخابز القاهرة الكبرى ان الشركة المذكورة اعلنت عن مناقصة عامة لتوريد مخابز آلية فتقدمت شركة فنكر الالمانية ضمن شركات اخرى وكان وكيلها التجارى هو اللواء المسرى غير ان الشركة الالمانية ما لبثت ان استبدلت وكيلها التجارى المذكور وعينت بدلا منه المدعى عليه الرابع ، وقد نأ الى علمه وقتئذ من رئيس مجلس ادارة الشركة السابق عبد الخالق الشحرى ان المدعى عليه الرابع هو الذى اتصل بالمسؤولين فى الشركة الالمانية وتمكن من اقناعهم بالعمل وكيلا عنهم مستغلا فى ذلك صلته برئيس الجمهورية السابق ، وان الشركة قامت بتوريد خطين آليين غير مطابقين للمواصفات المتعاقد عليها كما تبين وجود عدة عيوب بهما تؤثر على قدرتهما على الانتاج المطلوب فضلا عن تكرار تعطلهما . وقد تمكن المدعى عليه الرابع بنفوذه ويعاونه فى ذلك كل من السيد / عبدالرحمن الشاذلى وزير التموين الاسبق والسيد / حسن ابراهيم عضو مجلس قيادة الثورة السابق بصفتها مستشارين للشركة الالمانية من حمل السيد / ناصف طاحون وزير التموين السابق

على خلاف التعليمات التي تطبقها الشركة بالنسبة لسائر المواطنين .

واضاف انه علم ان المدعى عليها لم يستعلا هذه الكميات في الاغراض التي زعمها بل باعها في السوق السوداء بسعر يزيد كثيرا عن سعرها الرسمي .

#### واقعة صرف مادة الجلوسين :

شهد نبيه على حسن مدير عام المبيعات بشركة طنطا للزيوت والصابون بأنه في الفترة من سنة ١٩٧٦ حتى ١٩٧٧ كان السوق يعاني من اختناق في توزيع الجلوسين ، وان الشركة كانت عملاء القطاع الخاص الموثوق فيهم والمعتمدين لدى تغطي احتياجات القطاع العام أولا ثم توزع على الشركة لعدم استغلال أزمة السوق في هذا النوع ، خاصة وان سعر الطن من الجلوسين هو ٤٠٠ جنيه ويبيع في السوق السوداء في فترة الاختناقات بسعر يتراوح بين ٨٠٠ جنيه ، ١٠٠٠ جنيه ، وانه في آخر سنة ١٩٧٦ وحتى آخر سنة ١٩٧٨ صرح للمدعى عليها الاول والرابع بصرف ٤٥ طن جلوسين وذلك على أساس انهم أصحاب شركة الكيماويات الصناعية التي تعمل في التجهيزات الكيماوية والصباغة ، وان الشركة كانت تكتفي في مجال التحقق من جدية طلباتها بما هو ثابت في هذه الطلبات المعنوية باسم المؤسسة الكيماوية الصناعية ولكنها لم تتحقق من حقيقة هذه الطلبات والغرض من استخدام كميات الجلوسين المصرح بصرفها ، وانه يعتقد ان السبب في ذلك هو ضغط المدعى عليه الاول على رئيس مجلس الادارة المهندس / مصطفى سليم والمدير التجاري للشركة / عبد العزيز الناظر واستغلاله لصلته برئيس الجمهورية السابق وزعمه في طلباته انه يقوم باعمال في القوات المسلحة تستلزم استعمال الجلوسين ، وان احدا من عملاء القطاع الخاص لم يكن يستطيع صرف الكمية التي صرفت لهم ، وانتهى الشاهد بالقول بان المصرح به كان يبيع في السوق السوداء .

مزارع لتربية وتسمين الماشية نظرا لقربته لرئيس الجمهورية السابق . و اضاف ان النخالة لها سوق سوداء يزيد سعرها على سعرها الرسمي .

وشهد عبد الستار سليمان شاهين بأنه كان يشتري النخالة التي يحصل عليها المدعى عليه الرابع بزيادة قدرها ثلاثة جنيهات في الطن الواحد لان النخالة كانت تباع في السوق السوداء ومقتنذ .

#### واقعة صرف مادة الرابيسوماتيك :

ثبت من أقوال محمد هانيء محمد سرى مدير عام المبيعات بالشركة المصرية للنشا والخبث بالاسكندرية انه بتاريخ ١٩٨١/٢/٢ قدم ابراهيم عبدربه حبيب طلبا باسم المدعى عليه الرابع لصرف مائتي كرتونة رابيسوماتيك فأمر بناء على تعليمات رئيس مجلس ادارة الشركة بصرف مائة كرتونة ومائتي علبة له وورد الثمن وقدره ٩٨٢ جنيه باسم المدعى عليه الرابع ، كل ذلك في الوقت الذي كانت تعاني فيه السوق السوداء من أزمة هذه المادة .

#### واقعة صرف الخشب الحبيبي :

شهد زكى فهمى خليل رئيس أقسام المبيعات المحلية بشركة طنطا للكتان والزيوت بأنه بتاريخ ١٩٧٧/١١/٢٣ تقدم المدعى عليه الاول طالبا صرف عشرة آلاف لوح من الخشب الحبيبي بدعوى حاجته لها لاعمال الديكورات المسندة اليه بمدن القناة ، ثم قدم المدعى عليه الثالث طلبا آخر في ١٩٧٧/١١/٢٩ الصرف ثلاثين ألف لوح من الخشب المذكور وبزعم حاجته لها دون ان يوضح سبب ذلك ، ورغم انها ليسا من التجار المعتمدين لدى الشركة وعدم ارفاقهما أية مستندات تؤيد ما جاء بطلبيهما ووجود أزمة حادة في السوق في هذه الاخشاب فقد أمر رئيس مجلس ادارة الشركة المهندس الزراعى عبد الكريم حشمت جادو والمدير التجاري للشركة السيد / ابراهيم ابو على بصرف مقدار ١٥٠٠٠ خمسة عشر ألف لوح من هذه الاخشاب للمدعى عليها المذكورين



الشركة بدعوى إجراء دراسة كاملة تتضمن خطة الانتاج واحتياج القطاع العام والقطاع الصناعي الخاص والتصدير والتجار المحليين قبل البت في طلبات هؤلاء العملاء .

وكان المدعى عليه الثانى قبل تقديمه لطلبه لشركة الحديد والصلب قد تعاقد خلال شهر اكتوبر ١٩٧٩ مع الشركة المتحدة الحديثة للصناعات المعدنية المملوكة لفوزى لبسب منقريوس على توريد شنابر مسحوبة على البارد وصاج مسحوب على الساخن من شركة الحديد والصلب وما ان تمت الموافقة له على الصرف حتى تنازل عن الكمية التى استلمها للشركة المتحدة الحديثة سائلة الذكر والتى قامت هى بسداد المبلغ وتنفيذ كل الاجراءات اللازمة لاستلام البضاعة المذكورة من شركة الحديد والصلب وحصل المدعى عليه الثانى على العمولة المتفق عليها بينه وبين تلك الشركة وقدرها حوالى اثنى عشر الف دولارا امريكيا .

هذا وقد كشفت التحقيقات على ان مصلحة الرقابة الصناعية قد افادت شركة الحديد والصلب المصرية فى ١٩٨٠/١/٣١ بحظر التعاقد على منتجات الشركة فى الصاج والشرائط بأنواعها المختلفة والمنتجات الحديدية الاخرى مع التجار بالمكاتب التجارية بأى صورة من الصور مع اعطاء الاولوية للوفاء باحتياجات المصانع المبلغ للشركة حصصها من الصاج والزهر والمنتجات الحديدية الاخرى للمعادن حتى يمكن تخفيض تكلفة الانتاج بهذه المصانع ومنع وجود الوسيط او السوق السوداء فى هذه الخامات . غير ان هذا الكتاب اغفل تبليغه لقسم تسويق الشرائط ولم يصل اليه الا فى ١٩٨٠/٢/٢٨ ، اى بعد اتمام التعاقد مع المدعى عليه الثانى فاستحال تنفيذ ما جاء بهذا الكتاب ولم يعرض على لجنة الصادرات لاتقراره . ولم يقنع المدعى عليه الثانى بهذه الصفتة ، بل خولت له نفسه ما دام الامر يسير هلى هواه عقد صفقات اخرى مع شركة الحديد والصلب فتعاقد مع عديد من التجار لتوريد منتجات الشركة اليهم وهم محمد أبو بكر هريدى

## واقعة صرف منتجات شركة الحديد والصلب المصرية :

ثبت من التحقيقات ان المدعى عليه الثانى اقتحم أيضا مجال القطاع العام ولم يرحمه مستغلا فى ذلك نفوذه لدى المسئولين بشركة الحديد والصلب المصرية بعد ان وجد فيها سوقا رائجة ومريحة وانه يستطيع ان يحصل على كمية كبيرة من منتجاتها ويقوم بعد ذلك بتصريفها عن طريق التنازل عنها للآخرين مقابل عمولة يتقاضاها منهم ذلك انه يهدف الى جمع المال بأى طريق ، ولا يهيمه فى ذلك الحاق الضرر بالمصلحة العامة . ولما كان يعلم سلفا مدى حاجة القطاع الخاص الى منتجات هذه الشركة فقد بادر الى تقديم طلب فى ١٩٧٩/١٠/٢٥ لرئيس مجلس ادارة الشركة فى ذلك الحين المهندس فؤاد أبو زغلة طالبا التصريح له بصرف كمية من الشنابر المسحوبة على البارد وشرائط صاج مسحوبة على الساخن قدرها ثمانية الاف طن ، رغم ان سجله التجارى لم يكن يخول له حق الاتجار فى منتجات الحديد والصلب الا انه بأساليبه الملتوية تمكن بعد طلبه للشركة وقبل البت فيه من تعديل سجله التجارى وازداده التجارة فى منتجات الحديد والصلب ضمن اغراضه التجارية الاخرى . وعلى اثر تقديمه هذا الطلب بادر المهندس فؤاد أبو زغلة رئيس مجلس ادارة الشركة الى استدعاء احمد صدقى محمد حمدي رئيس قطاع المبيعات لفحصه ودراسته وتم ارسال كتاب مؤرخ فى ٨٠/١/١٣ الى مصلحة الرقابة الصناعية لبدء الرأى فيه الا انه قبل ان يصل رد الادارة المذكورة للشركة تم التعاقد مع المدعى عليه الثانى على بيع كمية قدرها ألفان واربعمئة طن من الشنابر المسحوبة على البارد بمبلغ ٤٠٠ دولار للطن بخلاف المصروفات الاخرى على ان تسدد القيمة بالعملية المحلية وعلى اساس ان قيمة الدولار سبعون قرشا . ووافقت لجنة الصادرات المنعقدة فى ١٩٨٠/٢/٥ برئاسة المهندس فؤاد أبو زغلة على العقد المبرم بين الشركة وبين المدعى عليه الثانى وفى ذات الوقت ارجأت البت فى الطلبات الاخرى الماثلة لطلب المدعى عليه والمقدمة من عملاء



السدى يحمل حقيقته هو مخبر . وأضاف أن الكمية التى تم التعاقد عليها مع المدعى عليه الثانى كانت خصما من حصة التصدير .

وجاء بتقرير اللجنة المنتدبة من هذه المحكمة أنه تم التعاقد مع المدعى عليه الثانى بتاريخ ١٦/١/١٩٨٠ — دون انتظار الرد من مصلحة الرقابة الصناعية — بكمية ٢٤٠٠ الفين وأربعمائة طن تسلم منها ٢٣٧٤ الفين وثلاثمائة وأربعة وسبعين طنا ، وان شركة تابانا قدمت خطاب الضمان النهائى رقم ٥٥ فى ٢٦/١/١٩٨٠ بمبلغ ٩٦٠٠٠ ستة وتسعين الفا من الدولارات تبنا على طلب الشركة المتحدة الحديثة للصناعات الهندسية « لبيب فوزى » على بنك مصر فرع العتبة رقم ١٣٤ ج ٦ فى ٣١/١/١٩٨١ من مدة فترة أخرى حتى ٣١/٧/١٩٨١ . كما ورد بالتقرير أنه بالنسبة للعقود التى أبرمت مع الافراد والتجار الآخرين خلال فترة تعامل المدعى عليه من صنف الصاج المسحوب على البارد فى السنة ١٩٧٩/١٩٨٠ لا يوجد وفى ١٩٨١/١٩٨٠ لا يوجد — ابريل ١٩٨٢ مؤسستين — مايو سنة ١٩٨٢ شركة ومؤسسة — يونيو ١٩٨٢ مؤسسة وشركة وأضاف التقرير أنه بالنسبة لطلبات شركة أطلس نفى تاريخ ٣/٣/١٩٨١ طلبت شركة أطلس كمية قدرها ألف طن من الصاج البارد وقد تأثر على الطلب بتخفيض الكمية المطلوبة الى خمسمائة طن مما ادى بالشركة الى الامتناع عن التعاقد ، وادارت شركة الحديد والصلب اخفاء هذه الحقائق الثابتة بمستندات فأرسلت بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٨٢ كشوفات لمصلحة الرقابة الصناعية باسماء مصانع القطاع الخاص التى لم تتقدم خلال الفترة من يناير ١٩٨٢ حتى آخر سبتمبر ١٩٨٢ لاستلام حصصها المقررة ومن بينها مصنع بوتاجاز أطلس بحصة قدرها ألفى طن . وأخيرا أثبت التقرير أنه فى عام ١٩٨٠ صدرت توصية من وزارة الداخلية وكتاب من اللواء زغلول عبد الحميد مدير عام الادارة العامة لامداد الشرطة الى مدير شركة الحديد والصلب يفيد أنه رضى على شركة تابانا لتوريد عدد ٣٠٢٥ سريرا من الحديد ثلاثة ادوار للمجندين ، ويطلب محرره تسليم الشركة المذكورة عدد ٣٦٣ طن حديد زاوية .

وشعبان عبد الغنى وادوار شفيق لبيب وفؤاد يوسف فهمى وفوزى لبيب منقريوس وتمكن فعلا من الحصول على موافقة الشركة لابرام عقود جديدة معه وتنازل عن الكميات الكبيرة التى صرفها لهؤلاء التجار مقابل عمولة حصل عليها من كل منهم — فى الوقت الذى تقدمت فيه شركة أطلس بتاريخ ٣/٣/١٩٨١ بطلب صرف كمية قدرها ألف طن من الصاج البارد فاكتملت المسئولون بشركة الحديد والصلب بالامر بصرف ٥٠٠ طن فقط ، مع أنها من شركات القطاع العام الامر الذى دفع بشركة أطلس الى رفض التعاقد مع شركة الحديد والصلب المصرية مما ترتب عليه بالضرورة نقص نسبة انتاج تلك الشركة ورفع أسعارها مما يؤثر على اقتصاد البلاد ومصلحة المواطنين المستهلكين .

وقد شهد المهندس فؤاد عبد السيد جرجس وكيل وزارة الصناعة لشئون الرقابة الصناعية فى تحقیقات المدعى العام الاشتراكى أن ٨٠٪ من الكميات التى سلمت للمدعى عليه الثانى من الشنابر على البارد رغم الاقبال الشديد على التعامل فيها فى السوق وعدم وجود فائض منها بالشركة وقد تسلم المدعى عليه المذكور حوالى ٢٥٪ من انتاج الشركة من هذا النوع فى عام ١٩٨٠ وهى نسبة كبيرة جدا كى تسلم لشخص واحد ، وان هذا الامر يعد من وجهة نظره بمثابة احتكار لهذا الصنف لان النسبة المخصصة كلها للقطاع الخاص لا تتجاوز ٢٦٪ من انتاج الشركة . وخلص على اساس ذلك أن المسئولين بالشركة قد جاملوا المدعى عليه على حساب المصلحة العامة لان هذه السلعة سلعة وسيطة لازمة لعمال المصانع وكان منطق الامور يقتضى بيعها لتلك المصانع مباشرة دون وسيط حتى لا يؤثر ذلك فى زيادة مصاريف الانتاج والتى يتحملها جمهور المستهلكين من المواطنين .

وقرر احمد صدقى حمدي رئيس قطاع البيع بشركة الحديد والصلب المصرية فى تحقیقات المدعى العام الاشتراكى أن المدعى عليه الثانى كان يستغل نفوذه بالضغط الشديد ، ويتمثل هذا فى الصوت المرتفع مع تكرار مدعائه بأن الشخص

وبتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩٨١ عقد المسمى عليه الثانى مع الشركة المتحدة الحديثة للصناعات الهندسية عقد توريد أثبت في بنده التمهيدى ، انه خلال شهر ديسمبر سنة ١٩٨٠ أبدى الطرف الثانى للطرف الاول رغبته في أن تقوم شركة تابانا في دراسة امكانية توريد شفاير صاج مسحوية على البارد وشرائط صاج مسحوية على الساخن لعدم كفاية التسويق المحلى للصاج لاحتياجات الشركة المتحدة الحديثة للصناعات الهندسية لخطة التشغيل ، وبناء على ذلك قام الطرف الاول من جانبه بتحقيق هذه الرغبة ، ووضعها في حيز التنفيذ بأن تعاقد مع شركة الحديد والصلب المصرية على شراء شفاير على البارد قابلة للسحب وذلك بموجب عقد مؤرخ في ١٤ يناير ١٩٨١ طلبية رقم ٥/٨٠/٢٨٨ يقوم الطرف الثانى بسداد مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه مقابل خطاب ضمان من أحد البنوك المعتمدة حتى نهاية يونيو سنة ١٩٨٢ باسم جلال احمد عصمت محمد السادات (شركة تابانا التجارية) .

ويتضح مما سلف بيانه مدى استغلال المدعى عليه الثانى لنفوذه لدى العاملين بشركة الحديد والصلب المصرية ومدى التجاوزات الجسيمة التى اتاها هؤلاء المسئولون لمجاملة المدعى عليه المذكور في معاملاته مع الشركة . وآية ذلك انه ابتداء وحين قدم المدعى عليه طلبه الاول في ٨٠/١٠/٢٥ لم يكن سجله التجارى يسمح له بالاتجار في منتجات الشركة أو تصنيفها ومع ذلك على سجله التجارى بعد ذلك ليضم ضمن ما يشمل الاتجار في منتجات الحديد والصلب رغم أن بطاقته الضريبية رقم ٩٧٥٧ الصادرة من مأمورية الورش والآلات لم تتضمن هذا النوع من النشاط التجارى . ثم امرت لجنة الصادرات والتى كان يرأسها المهندس مؤاد أبو زغلسة رئيس مجلس إدارة الشركة وقتئذ بصرف الفين وأربعمائة طن من الشفاير المسحوية على البارد للمدعى عليه الثانى دون غيره من سائر العملاء وقبل انتظار ورود كتاب مصلحة الرقابة الصناعية والذي أشار بعدم التعامل مع التجار بأى صورة من الصور في منتجات الشركة واعطاء الاولوية لاحتياجات

والثابت بالاوراق أن المدعى عليه الثانى حينما بدأ التعامل مع شركة الحديد والصلب وبعد أن وجهه المسئولون بالشركة من كيفية التعامل سل ضرورة تعديل سجله التجارى ، بدأ المذكور يبحث عن التجار الذين يتعاملون في منتجات الشركة وهذا ثابت في مذكرة مرفوعة الى المدعى عليه الثانى ، خاصة بالتجار الذين يتعاملون في منتجات شركة الحديد والصلب وقام المدعى عليه الثانى بإبرام العقود مع شركة هريدى للتجارة والتوريدات ويمثلها محمد أبو بكر هريدى - تعاقد على استلام مائة وعشرين طناً زوايا وقطاعات طبقاً لعرض التوريد المؤرخ ١٩٨١/٥/٢٥ ، والعقد مؤرخ ١٩٨١/٥/٣٠ وقام المدعى عليه الثانى بتفويض محمد أبو بكر هريدى في استلام عرض التوريد المؤرخ ١٩٨١/٥/٢٥ على أنه مندوب شركة تابانا . وعقد آخر مع محمد أبو بكر هريدى مؤرخ ١٩٨١/٤/٢٦ بالتنازل عن كمية ثلاثة وسبعين طناً صاج مسحوية على البارد والواح بقلوة مقاسات مختلفة حسب عرض التوريد المؤرخ ١٩٨١/٨/٣١ وعقد آخر مع المذكور أيضاً مؤرخ ١٩٨١/٤/٢٦ بالتنازل عن كمية مائة وخمسة طن صاج بقلوة وزوايا مقاسات مختلفة حسب عرض التوريد المؤرخ ٨١/٨/٣١ وتفويضين صادرين للمذكورين بتاريخ ٨١/٩/٣ للاستلام على أنه مندوب شركة تابانا وعقد مع الشركة الفنية لضغط المعادن ويمثلها شعبان عبد الغنى مؤرخ ١٩٨٠/١٠/٢٨ للتنازل له عن مائة طن صاج مسحوب على البارد حسب عرض الاسعار الصادر بتاريخ ١٩٨٠/١٠/٢٦ ، وعقد مع ادوار شفيق لبيب بصفة المدير المسئول لمصنع المواسير الصلب الكهربائية وهو عقد توريد شفاير مسحوية على البارد وشرائط مسحوية على الساخن حسب احتياجات الطرف الثانى والسدى سيحددها كمية ونوعاً على أن يتم التوريد اعتباراً من أول عام ١٩٨٠ حتى نهايته والعقد مؤرخ أول أكتوبر ١٩٧٩ . وعقد توريد آخر مع مؤاد يوسف فهمى بصفته مديراً للشركة المتحدة لصناعة المواسير مؤرخ أول أكتوبر ١٩٧٩ لاستيراد شفاير مسحوية على البارد وشرائط مسحوية على الساخن على مدار عام ١٩٨٠ .



مرتين . وإضاف الشاهد ان المدعى عليه الثانى كان يقوم بسد الوسيط فى المعاملات التى أبرمها مع الشركة لحساب تجار آخرين نظير عمولة .

وتبين صدق ما تقدم من الاطلاع على العقود المبرمة بين شركة تابانا التجارية والتى يمثلها المدعى عليه الثانى وكل من الشركة المصرية للتوريدات الكهربائية ويمثلها ادوار شفيق والشركة الهندسية لصناعة النجف ويمثلها عبد الحميد حسن سالم ومؤسسة سلوبلاست للصناعة والتجارة وصبيح زايد النحاس والشركة المصرية لتوريد الادوات الكهربائية ، والتفويضات الصادرة من المدعى عليه الثانى الى كل من ادوار شفيق وصبيح زايد النحاس وطلعت صادق لطف الله ومجدي منير غبريال .

#### واقعة صرف المواسير الصلب :

شهد رمضان احمد دسوقي مدير عام المبيعات بشركة النصر لصناعة المواسير الصلب انه فى ١٩٧٧/٩/٢٧ تقدم المدعى عليه الاول لصرف ١٢٠٠ متر من المواسير مقاس نصف بوصة اى الفين ماسورة بحجة استعمالها فى انشاء مزرعة ببلدته ميت ابو الكوم فوافق رئيس مجلس ادارة الشركة على تسليمه هذه الكمية . ثم عاد المدعى عليه المذكور وتقدم طلبا آخر فى ١٩٧٧/١١/٢٧ لصرف كمية اخرى مماثلة بحجة استعمالها فى اعمال الانشاء والتعمير المكلف بها فى مدن القناة ورغم صرف كمية اخرى سابقة منذ فترة وجيزة الا ان رئيس مجلس ادارة الشركة امر بصرف هذه الكمية له على خلاف القواعد التى تتبعها الشركة فى الصرف ، والتى تقضى بان يكون للتجار المعتمدين لدى الشركة او لحاملى البطاقات الضريبية ، فضلا عن ذلك فقد كان هناك أزمة فى السوق فى هذا النوع من المواسير وهو ما كان يتعين معه قصر البيع على شركات القطاع العام والفائض يوزع على التجار المعتمدين لدى الشركة دون غيرهم .

ونما الى علمه وقتئذ ان المدعى عليه الاول باع هذه المواسير فى السوق السوداء لارتفاع

المصانع المبلغ للشركة حصصها — وقد ثبت ان المدعى عليه يتعامل مع الشركة على انه من قطاع التجار ولا يملك اى مصنع لتصنيع الحديد وان دوره لا يعدو ان يكون مجرد وسيط يأخذ منتجات الشركة ويبيعها لاصحاب المصانع ، ومع ذلك لم يخطر المدعى عليه المذكور شركة الحديد والصلب بالعقود المبرمة بينه وبين عملائه حتى يتسنى خصم هذه الكميات من حصصهم المقررة منعا من ازدواج الصرف وفق ما جرى عليه العمل بالشركة .

#### واقعة صرف انتاج مصنع ٦٣ الحريى :

ثبت من اقوال قدرى فؤاد الليثى رئيس مجلس ادارة شركة حلوان للصناعات غير الحديدية ( مصنع ٦٣ الحريى ) ان المدعى عليه الثانى تقدم الى شركة حلوان للصناعات غير الحديدية خلال الفترة من سنة ١٩٧٩ حتى سنة ١٩٨١ وصرف عدة اطنان من الكابلات النحاسية والنحاس الاصفر واسياخ لحام واسلاك نحاس اصفر واسلاك نحاس كهربائى ومواسير نحاس اصفر والواح نحاس احمر بعد ان تنازل عنها للآخرين مقابل عمولة مع ان التعليمات تحرم اجراء مثل هذا التنازل الامر الذى يدل على انه كان مجرد وسيط لتجار آخرين استغلوا نفوذه للحصول على هذه الكميات وترتب على ذلك ضياع حق الدولة فى تحصيل الضرائب من هؤلاء التجار .

وشهد عبد المنعم مؤنس على شرف الذى يعمل بشركة تابانا المملوكة للمدعى عليه الثانى ان هناك صداقة قوية بين المدعى عليه الثانى وبين قدرى فؤاد الليثى رئيس مجلس ادارة شركة حلوان للصناعات غير الحديدية حتى ان المدعى عليه الثانى كان يقوم بتسويق بضائع مملوكة لنبييل الليثى شقيق قدرى الليثى كما كان يقوم بتقديم الهدايا لقدرى الليثى والذى اقر فى التحقيقات بان المدعى عليه الثانى سبق ان حجز له فى فندق جولى فيسل فى الفترة من ١٩٨١/٤/٢٤ الى ١٩٨١/٤/٢٨ كما سبق ان ارسل له جهاز فيديو خلال عام ١٩٨١ وانه سبق ان زاره فى مكتبه



مائتى متر من الخشب السويدي للمدعى عليه الاول  
امر لقله المخزون من هذا النوع من الاخشاب  
بتخفيض الكمية الى النصف وصرف له مائة متر  
مكعب .

وشهد حسن عبد الرازق على مفتش الشئون  
المسالية والادارية بالشركة بأن رئيس مجلس  
الادارة كلفه باجراء حصر شامل عن مصاملات  
المدعى عليه الاول واسرته مع الشركة منذ  
عام ١٩٧٧ ، فباشر مهمته ، وتوجىء بأنهم  
صرفوا كميات كبيرة لا تتناسب مع حاجات الافراد  
فقد تبين له ان المدعى عليها الخامسة صرفت  
في ١٩٧٧/٧/٣١ اربعمائة وعشرين مترا مكعبا  
من الخشب السويدي ، ثلاثمائة وعشرة مترا من  
الخشب الفلورى وخمسة عشر متر كونتر روسى  
بلغت قيمتها ٦٢٢٩٧ جنيه و ٧٦٥ ملجم ولم تقم  
هى باستلام الاخشاب بل استلمها نيابة عنها  
شخص يدعى حسين معين . وصرف المدعى  
عليه الثالث ٧٥ متر مكعب خشب سويدي ، ٤٠  
متر خشب ايلكاش ، ٧٥ متر اخرى من نفس  
الصف ، ٣٠ متر خشب زان ، ٣٥ متر خشب  
ايلكاش ، ٧٥ متر خشب ايلكاش في توارينج مختلفة  
تبلغ قيمتها ٨٢٢٨٧ جنيه و ٧٦٠ ملجم . كما  
صرف المدعى عليه الاول ١٠٠ متر خشب زان ،  
١٠٠ متر خشب كونتر هندی وزان رومانى ومائة  
متر خشب بياض ومثلها خشب سويدي ، ٣٠ متر  
خشب سويدي قيمتها ٣٧٥٦٠ جنيه و ٩٥٠ ملجم  
وقد قام تاجر الاخشاب فايز خليل فانوس  
باستلام كل هذه الكميات نيابة عن المدعى عليه  
المذكور . وصرف المدعى عليه الرابع خمسين  
متر خشب كونتر روسى قيمتها ٤٢٠٩٤ جنيه  
و ٨٦٠ ملجم وصدر له تصريح آخر بعشرين مترا  
خشب سويدي وصرف الكمية الاولى نيابة عنه  
من يدعى عبد العزيز عبد الرحمن .

وقد شهد حسن عبده حسن مدير الامن  
بالشركة بأن المدعى عليه الرابع باع الخمسين  
مترا المنصرفة لعبد العزيز عبد الرحمن بسعر  
مرتفع ، وانه ابلغ بهذه الواقعة هيئة الامن  
القومى ومباحث امن الدولة . واضاف الى ذلك

سعرها عن السعر الرسمى ، وانه استغل  
نفوذه لصلته برئيس الجمهورية السابق ومارس  
ضغطا على رئيس مجلس الادارة الشركة فامر  
الاخير بصرف هذه الكمية له على خلاف الاحكام  
المتبعة في الصرف بالنسبة لسائر المواطنين .

### واقعة صرف مواد البناء :

#### (١) الاخشاب :

شهد مجدى عبد السلام الدرديري رئيس  
مجلس ادارة الشركة التجارية للاخشاب سابقا  
بانه عرض عليه خلال عام ١٩٨٠ تصريح صادر  
من وزارة الاسكان لصرف خمسين مترا مكعبا  
من الخشب الكونتر الروسى للمدعى عليه الاول  
بدعوى حاجته لها لامال في بلدته ميت ابو الكوم  
ولوجود أزمة في هذا النوع من الخشب ولارتفاع  
سعره في السوق السوداء اذ بلغ ثمن المتر المكعب  
ثمانمائة جنيه في حين ان سعره الرسمى لا يتجاوز  
اربعمائة جنيه كلف حسن عبده حسن مدير عام  
مكتب الامن بالشركة بتتبع الكمية المنصرفة للمدعى  
عليه المذكور . ويعهد فترة اخطره بأن تاجر  
اخشاب يدعى قديس هو الذى استلم الكمية  
المنصرفة من فرع الشركة بالفيوم او بنى سويف .  
فتأكد له ان المدعى عليه الاول ليس في حاجة الى  
هذه الاخشاب بل يقوم بالتنازل عنها وبيعها في  
السوق السوداء ، ورفض بعد ذلك الموافقة على  
صرف اذنين آخرين للمدعى عليها الاول والرابع  
الا ان المدعى عليه الاول كان يقوم بتجديد  
الاذن المرفوضة من وزارة الاسكان محالولا  
صرفها وتمكن في غيبته متدعرا بنفوذه من اعتماد  
صرف اذن بمائة متر مكعب من الخشب من المدير  
التجارى للشركة انطون حبيب عطالله واضاف  
انه ازاء تصرفات المدعى عليه الاول المريبة اخطر  
المخابرات العامة والرقابة الادارية بها اتاه .

وشهد انطون حبيب عطالله المدير التجارى  
للشركة التجارية للاخشاب سابقا بانه لم يصل  
الى علمه رفض رئيس مجلس ادارة الشركة صرف  
اذن الاخشاب التى تصدر للمدعى عليه الاول  
واولاده ، ولذلك حين عرض عليه اذن صرف

بموجب توكيل خاص ، وصرف المدعى عليه الرابع خمسين طناً تسلمها نيابة عنه أحمد الدسوقي أحمد . وأضاف أن التصاريح قد منحت للمدعى عليهم المذكورين على خلاف التعليمات واللوائح الصادرة في هذا الشأن ، ذلك أن حديد التسليح لا يصرف الا لصاحب حق في بناء أو التجار المعتمدين والمقيدين بوزارة الاسكان والمدعى عليهم ليسوا من هؤلاء . واستطرد قائلاً أن هناك فرقاً كبيراً في سعر الطن بين السعر الرسمي والسعر في السوق السوداء يصل الى مبلغ حوالى ستين جنيهاً في الطن الواحد .

وقد أقر محمد عبد الله المسلمى وكيل وزارة الاسكان لشئون مواد البناء سابقاً وعبد الله السيد بشناق مراقب عام وزارة الاسكان سابقاً بأن المدعى عليهم المذكورين كانوا يقدمون لهم طلباتهم وانهم كانوا يحققون رغباتهم بدون فحص أو تمحيص ودون أن ترفق بطلباتهم أية مستندات تعززها للصلة التي تربطهم برئيس الجمهورية السابق ، مما يشكل من جانبها تجاوزات وتجاوزات في أداء أعمالها خاصة وانها قد قررا أن تلك الكميات التي صرفها المدعى عليهم تفوق حاجات الافراد بكثير .

كما شهد ابراهيم يحيى على البدوى كاتب الحسابات بالجمعية التعاونية الانتاجية للانشاء والتعمير بمحافظة الغربية والمهندس مسعد محمد العشرى رئيس مكتب مواد البناء بمركز مدينة المحلة الكبرى بأن المدعى عليها الخامسة صرفت ما يربو على مائة طن من حديد التسليح فضلاً عن كميات أخرى من الاسمنت خلال عام ١٩٧٨ وأضاف الشاهد الاخير أن المدعى عليها المذكورة استغلت نفوذها لدى العاملين بمحافظة الغربية وتمكنت من الحصول على ترخيص يخول لها الحق في الاتجار في مواد البناء ، وقد وردت عدة شكاوى ضدها تتضمن عدم قيامها بتسليم المستحقين لحصصهم الشهرية حتى أنه حرر ضدها المحضر رقم ٢٠١٠ لسنة ١٩٨٠ جنح قسم ثان المحلة الكبرى لعدم تسليمها لاحد المستحقين

أن المدعى عليه الاول كان يقوم ببيع الاخشاب المنصرفة له لتاجر يدعى فايز خليل فانوس صاحب مصنع كرسي فانوس وجنى من وراء ذلك ارباحاً طائلة لتفاوت الاسعار وقتئذ بين السعريين الرسمى والسوق السوداء . واستطرد قائلاً انه نجا الى علمه أن المدعى عليه الاول كان يتفرع بنفوذه ويصرف هذه الكميات كما انه وافراد أسرته كانوا يفرضون اتاوات على العاملين في مقاولات الشحن والتفريغ وشركات البترول .

وقد ثبت من الاطلاع على التصاريح الصادرة للمدعى عليهم سالفى الذكر صرفهم للكميات السابق ايضاحها . وثبت كذلك من الاطلاع على الكشف المحرر من وزارة التعمير أن آخرين من اقارب المدعى عليهم صرفوا كميات كبيرة أخرى فقد صرفت هدى أحمد عبد اللطيف زوجة المدعى عليه الثانى كمية من الاخشاب والفلليرى والسويدى والبياض والكونتر ، وكذلك هادى السادات وزين الدين السادات وايمان السادات وناريمان عصمت السادات .

وجاء بكتاب باحث من الدولة المؤرخ ٨٢/١٠/٩ أن الاخشاب التى باعها المدعى عليه الاول للتاجر فايز فانوس حقق ربحاً من جرائها قدره خمسمائة جنيه في المتر المكعب الواحد .

#### (ب) حديد التسليح :

شهد داود صليب سلامة مدير عام المبيعات بشركة مصانع الدلتا للصلب بأن المدعى عليهم الاربعة الاول استغلوا نفوذهم لدى العاملين بوزارة الاسكان فتمكن المدعى عليه الثانى من الحصول على تصريح بصرف مائتى طن من حديد التسليح تسلمها بموجب تفويض منه شخص يدعى محمود يونس غانم ، كما صرف للمدعى عليه الثالث ثلاث اذون احدها بمائة طن والثانى بثلاثين طن والثالث بعشرين طن سلمت جميعها لشخص يدعى مدحت واصف حسين بموجب تفويض منه ، كما صرف المدعى عليه الاول ثلاثين طناً سلمت لمن يدعى عبد المنعم عبده رمضان



## (د) الزجاج والقيشاني :

ثبت من اقوال عبد المنعم يوسف ابراهيم مدير عام المبيعات بشركة النصر للزجاج والبللور ومصطفى كمال احمد خاطر مدير التجارة الداخلية بالفيوم أن المدعى عليهم الاربعة الاول صرفوا كميات ضخمة من الزجاج ، حتى أن المدعى عليه الثالث صرف وحده مرة واحدة ألف متر زجاج سمك ٣ مم زاعما أنه في حاجة اليها لمنزله بميت ابو الكوم .

وقد قرر عبد المنعم يوسف ابراهيم أن المسكن المناسب لا يحتاج لأكثر من خمس عشر مترا من هذا الصنف من الزجاج في السوق السوداء كان يزيد كثيرا عن السعر الرسمي .

وقرر مصطفى كمال احمد خاطر مدير التجارة الداخلية بالفيوم سابقا ، أن رئيس مجلس ادارة شركة الخزف والصيني أمر بصرف الحصصة المقررة لمحافظة الفيوم برمتها للمدعى عليه الثالث دون أن يتبع الاخير الاسلوب الذي جرى عليه العمل من وجوب تقديم السجل التجاري والرخص ثم تصرف المدعى عليه الثالث في هذه الكمية بعد حصوله عليها على خلاف القواعد المتبعة ببيعها في السوق السوداء ، فحقق من جراء ذلك ارباحا طائلة لان السعر في تلك السوق كان ضعف السعر الرسمي المقرر لتلك المواد .

ولم يقتصر الامر على المدعى عليهم الذين صرفوا وفقا لما دلت عليه اذون الصرف ١٩٥٠ مترا مسحطا من الزجاج ٦ ، ٣ مم ، ١٨٥٠ مترا مربعا من القيشاني الابيض والاسود ، بل استغل بعض من اقاربهم نفوذهم كذلك وصرفوا كميات أخرى ، فقد ثبت من مطالعة كشوف الصرف المحررة بمعرفة وزارة التعمير أن مصطفى السادات صرف ١٥٠ مترا مربعا من القيشاني وان جمال الدين السادات صرف كذلك ١٥٠٠ متر بدعوى حاجتها اليها لترميم سكنها .

حصته المقررة وقضى فيها غيابيا ضدها بحبسها لما استند اليها .

وثبت من الاطلاع على اقامة نيابة قسم ثان المحلة الكبرى ما يؤيد ذلك .

كما ثبت من الاطلاع على كشوف الصرف أن آخرين من اقارب المدعى عليهم صرفوا كميات أخرى من حديد التسليح ، فقد صرف هادي السادات ٣٢ طنا وطارق السادات عشرين طنا وهدى احمد عبد اللطيف زوجة المدعى عليه الثاني عشرين طنا .

## (هـ) الاسمنت :

ثبت من اقوال محمد اتور عبد اللطيف رئيس قطاع الشئون التجارية بمكتب بيع الاسمنت أن المدعى عليهم الاربعة الاول صرفوا كميات كبيرة من الاسمنت تبلغ حوالى ألف طن في السنوات من سنة ١٩٧٨ حتى سنة ١٩٨١ ، وان المسئولين عن الصرف وعلى رأسهم محمد عبد الله المسلمي وكيل وزارة الاسكان لشئون مواد البناء وعبد الله السيد بشناق المراقب العام بوزارة الاسكان سابقا كانا يأمران بالصرف بمجرد تقديم الطلبات اليهما وقبل التحقق من وجود تراخيص بناء او الاطلاع على المستندات التي تؤيد ما جاء في هذه الطلبات وفق ما يجرى عليه العمل بالنسبة لسائر المواطنين .

وقد كشفت تحريات امن الدولة أن المدعى عليهم المذكورين كانوا يبيعون معظم هذه الكميات في السوق السوداء وحققوا من جراء ذلك ارباحا طائلة .

وثبت من الاطلاع على تصاريح الصرف أن المدعى عليهم ليسوا وحدهم الذين صرفوا اسمنت بل آخرون من ذويهم مثل مصطفى الساداتى فقد صرف له ٢٣ طنا وصرف لهادي السادات ١٨ طنا ولعباس السادات ٥٠ طنا وشريف السادات ١٥ طنا وسكينة السادات ٣٥٠ طنا .



## جمعية ميت أبو الكوم للاسكان التعاوني :

أسس المدعى الاول هذه الجمعية في ١٩٧٩/٦/٢ وعين نفسه رئيسا لمجلس ادارتها كما عين نجله المدعى عليه الثالث نائبا للرئيس — ثم جمع من الاعضاء المشتركين فيها مبالغ كبيرة تبلغ عدة ملايين من الجنيهات ، غير ان معظم المشتركين لم يتسلموا حتى الآن أرضا أو شقتا سكنية مما دفع بأربعمئة وتسعة وسبعين عضوا الى تقديم شكاوى ضد المدعى عليه الاول . وقد ثبت تلاعبه بأموال الجمعية على النحو الذي كشف عنه تقرير اللجنة التي شكلتها المحكمة والمؤرخ في ١٩٨٣/١/٢٩ ، اذ جاء بهذا التقرير انه يعمل بالجمعية تسعة وعشرون موظفا وعاملا مما يزيد عن حاجتها واتضح انهم يعملون في المشروعات الخاصة بالمدعى الاول ومع ذلك يتقاضون مرتباتهم من أموال الجمعية والتي تبلغ قيمتها حوالى ألف وأربعمئة جنيه في الشهر — كما ان للجمعية مقارا متعددة تدفع تكاليفها مع ان معظم هذه المقار تستعمل في المشروعات الخاصة بالمدعى عليه الاول ، كما تبين وجود مغالاة في مصروفات الجمعية اذ صرف مبلغ ١٠٠٠٠ عشرة آلاف جنيه لشراء مقر بالجدك للجمعية في الاسكندرية لم يتضح من المستندات مساحة هذا المقر ومكوناته ، ثم تبين ان احدى شركات المدعى عليه الاول تشغل جانبا منه . وصرف مبلغ ٣٤٠٠٠ أربعة وثلاثين ألفا من الجنيهات للمقاول عبد المنعم عبده رمضان لاقامة استراحة للجمعية بكنج مريوط ولم توجد المستندات التي تؤيد هذا الصرف وتبين من المعاينة ان تلك الاستراحة التي لم تسكن تلزم للجمعية مقامة على سبعين مترا ولا تزيد تكلفتها عن ستة آلاف جنيه . كما وجدت مبالغ مقيدة على انها منصرفه لمن يدعى علاء عبد الرحمن سعيد مجموعها ٧٠٠٠ سبعة آلاف جنيه على قيمة بناء سور بأرض كنج مريوط وتبين من المعاينة عدم وجود سور بالموقع المذكور ، كما تم صرف مبلغ ١٠٠٠ ألف جنيه في ١٩٨١/٩/٢ ، ٨٠٠٠ ثمانية آلاف جنيه ، ٥٠٠٠ خمسة آلاف جنيه في ١٩٨١/١١/١٤ لعملية ردم وتسوية أرض الاوقاف

بالمطرية دون وجود ما يشير الى حصول ثمة تعاقد مع أحد حول هذا المشروع أو اجراء مناقصة لهذه الاعمال ، هذا فضلا عن العديد من المخالفات الاخرى التي تدل على اختلاس المدعى عليه الاول لأموال الجمعية على سبيل المثال لا الحصر صرفه مبلغ خمسمئة جنيهه لرحلة قام بها الى اليونان زعم انها من اجل الوقوف على طريقة البناء هناك للسير على هداها بالنسبة لمباني الجمعية على انه في الفترة التي سافر فيها الى اليونان كان متزوجا من سيدة يونانية تدعى ماريافاكسيفانيس والتي عقد قرانه عليها في ١٩٨٠/١٢/٢٧ مما يؤدي الى القول بأن سفره كان الغرض والهدف منه مجرد زيارة زوجته ليس غير دون ما نظر لمصالح الجمعية ، ومبلغ ١٥٠٠ ألف وخمسمئة جنيهه صرفت باسم ابنه المدعى عليه الثالث مقابل تلكس خارجي دون ان يكون للجمعية أية اغراض تقتضى الاتصال بالخارج بالتلكس وصرف مبلغ ١٠٠٠٠ جنيهه للمدعى عليه الثالث لبناء سور حول أرض العجمي وبالمعاينة لم يتبين وجود سور ، وصرف مبلغ ٦٠٠٠ جنيهه لعمل لافتات باسم الجمعية دون مستند وصرف بدلات سفر وانتقال للعاملين بالجمعية بالرغم من وجود ست سيارات للجمعية يتم الصرف عليها من أموال الجمعية رغم ان العمل بالجمعية لا يستدعي وجودها .

هذا فضلا عما كشف تقرير اللجنة من وجود ثواطؤ بين المدعى عليه الاول والمقاول أحمد محمد بيومي الذي تعاقد معه على اعداد مرافق ورصف بعض الطرق بعد اجراء مناقصة على الرغم من ان عطاءه كان رابع العطاءات مما حمل الجمعية مبلغ ٤٥٠٠٠ جنيه زيادة في السعر عن العطاء اقل الاسعار . هذا فضلا عن المخالفات الادارية والمالية الاخرى المشار اليها في التقرير والتي تدل على مسئولية كل من سلوم محمد على أبو العلا مدير عام الجمعية وأحمد مصطفى الحاروني مدير حساباتها وسنيرة عبد السلام محمود أمينة الخزينة وقد كشف هذا التقرير عن مدى نفوذ المدعى عليه الاول لدى المسؤولين بالهيئة العامة لتعاونيات والاسكان ، وتورطهم

المذكور طلبا الى الشركة لتغيير الغرض من استعمال الشقة بالسماح له بتأجيرها مفروشة ، فرفضت الشركة طلبه الا انه استطاع الحصول من السيد / مدوح سالم رئيس مجلس الوزراء آنذاك على موافقة على تغيير الغرض من التأجير الى استعمال الشقة مكتبا وسكنا خاصا و اضاف الشاهد أن هذا التغيير مخالف لما جرى عليه العمل بالشركة .

وتبين ايضا من اقوال الشاهد السابق ومن مستندات الدعوى أن المدعى عليه المذكور تمكن من الاستيلاء على الشقة رقم ٩١ المجاورة للشقة رقم ٩٢ - آنفة البيان - بذات العقار ، بأن قدم طلبا الى شركة مصر للتأمين زعم فيه أن والدته سعدية محمد سليم مريضة وليس لها سكن وتحتاج لرعايته ، وأنها وضعت اليد على الشقة بعد أن اشترت منقولاتها من شغلها السابقة ، وأنه يطلب من الشركة تأجير الشقة لوالدته ، وأثر تلقى الشركة لهذا الطلب بادرت فقامت الدعوى رقم ٢٢١١ لسنة ١٩٧٧ مكنى كلى جنوب القاهرة ضد المستأجرة السابقة سارة سوزى عن نفسها وبصفقتها وارثة المرحومة فمري الفيرا - بطلب الحكم بانهاء عقد ايجار هذه الاخيرة المؤرخ ١٩٣٧/٧/٢٠ عن الشقة محل النزاع وبتسليم الشقة الى الشركة خالية وفي أثناء نظر الدعوى طلبت سعدية محمد سليم - والدة المدعى عليه الثانى - قبول تدخلها في الخصومة والحكم لها بالزام الشركة المدعية بتجديد عقد ايجار لها عن الشقة . ويتاريخ ١٩٧٨/١/٨ قضت المحكمة الابتدائية بانهاء عقد ايجار المستأجرة السابقة للشفعة المؤرخ ١٩٣٧/٧/٢٠ وتسليم الشقة خالية الى الشركة المدعية ، ولم ترفض سعدية محمد سليم الحكم فطعننت فيه بالاستئناف رقم ٦٧٧ لسنة ٩٥ ق في استئناف القاهرة . وقبل الفصل في هذا الاستئناف استطاع المدعى عليه الثانى أن يحصل بتاريخ ١٩٧٩/٧/٨ على موافقة من المهندس مصطفى خليل رئيس مجلس الوزراء آنذاك بتخصيص الشقة لوالدته سعدية محمد سليم ، ذلك رغم أن النزاع القضائى على الشقة

مع المدعى عليها الاول والثالث لاختفاء الحقائق المشار اليها ، اذ حرر المهندس عبد الرحمن لبيب تقريراً مؤرخاً في ١٩٨٢/٢/٢ اثر الشكاوى التى تقدم بها الاعضاء بالجمعية في ١٩٨٢/١/١٢ لتضررهم من عدم تسليمهم الارض التى وعدوا بها وبعثوا بها الى رئيس مجلس الوزراء فلم يثبت بهذا التقرير المخالفات الجسسية التى تشير الى التلاعب فى اموال الجمعية واختلاس المدعى عليهما الاول والثالث لها بشتى الطرق والاساليب التى اظهرها تقرير اللجنة سالف البيان ، كما أن المهندس فتحي مصطفى أبو الفار لم يحرك ساكنا الا بعد أن بدأ التحقيق بجهاز المدعى العام الاشتراكى فحرر تقريراً مؤرخاً في ١٩٨٢/١٠/٢٧ ، مما جعل المدعى عليه الثالث يفسايل فى تحقيقات المدعى العام الاشتراكى بأن كانت الهيئة العامة لتعاونيات البناء والاسكان فى الماضى .

### وقائع الاسكان :

ورد كتاب الى المحكمة من الشيخ احمد حسن الباقورى مؤرخاً في ٢٥ يناير سنة ١٩٨٣ يفيد بأنه فى غضون عام ١٩٧٤ طلب من رئيس الجمهورية السابق أن يخصص له مسكناً بدون سلم داخلى نظراً لمرضه ، فاستجاب له وأمر بتخصيص الشقة رقم ٩٢ فى العقار رقم ١٩ شارع غنلى بمدينة القاهرة ، وقد ابلغه المنوط بهم تنفيذ امر الرئيس الاجراءات المطلوبة فى مثل هذه الاحوال ، وفى هذه الاثناء اتصل به تليفونيا المهندس عبيد الفتاح عبد الله وزير الرئاسة آنذاك واخبره بأن أحد أبناء أسرة رئيس الجمهورية السابق يريد أن يتزوج وأنه يرغب فى الشقة ، وأنه اذ سمع ذلك لم يجد بدا من أن يتنازل عن الشقة رغم شدة حاجته اليها ، ولم يحصل على شقة اخرى .

وشهد وهيب صالح عبد الرحمن مدير عام مساعد العقارات بشركة مصر للتأمين من أنه فى غضون عام ١٩٧٤ خصصت الشقة سالف الذكر الى المدعى عليه الثانى لاستعمالها مسكناً خاصاً له ، وأنه بعد ذلك قدم المدعى عليه



شارع أمريكا اللاتينية / ٤ — رئيس الجمهورية  
هو جهة التخصيص في ٥ يناير ١٩٧٦ ) —  
فوزى الدسوقي العمدة — السيد محمد غانم —  
حازم عبد العزيز حسين — محمد سعد الدين  
وهبة — عادل السيد سليمان — أحمد قسرى  
عبد المجيد سلامة — عايذة موصوف محبوب .

وقد تلقت المحكمة رسالة من المهندس  
مصطفى خليل رئيس مجلس الوزراء الأسبق  
بشأن الشقة ٩١ آنفة البيان أورد بها أن المقدم  
مقاعد السادات أحمد عصمت محمد السادات  
— المدعى عليه الثاني — قدم إليه بتاريخ  
١٩٧٨/١٢/٥ طلباً ضمنه أن والدته سعدية  
محمد سليم اشترت الشقة المجاورة لشقتها  
بالعقار ١٩ شارع عدلى من السيدة الأجنبية  
التي كانت تسكنها والتي غادرت البلاد نهائياً  
في ١٠/١٠/١٩٧٥ وأنها مقيمة بالشقة فعلاً وتم  
تركيب تلفون باسمها ، وأنه نظراً لأنه العائل  
الوحيد لها ولكبـر سنـها ومرضها فقد وافق وزير  
الاقتصاد ورئيس شركة مصر للتأمين على  
تخصيص الشقة لوالدته ، وأن المدعى عليه أرفق  
بطلبه شهادة تفيد إصابته في العمليات الحربية  
وأحـالته للتقاعد لهذا السبب — وأنه — أى  
المهندس مصطفى خليل — استطلع رأى وزارة  
الاقتصاد فوافقت على التخصيص لظروف  
الطالبة ، كما تبين أن خطاب وزارة الاقتصاد  
المؤرخ ١٩٧٧/٤/٢٠ قد تضمن أن رئيس مجلس  
إدارة شركة مصر للتأمين مالكة العقار يرى  
أن الظروف الخاصة بالطلب تستاهل إجابته  
— وأنه أزاء هذا كله وأزاء ظروف مقدم الطلب  
باعتباره من مصابي حرب أكتوبر وظروف والدته  
باعتبارها سيدة مسنة ومريضة وهو العائل  
الوحيد لها والظروف الإنسانية تقتضى إقامتها  
بجوار ابنها الذى يعولها فقد وافق على اقتراح  
وزارة الاقتصاد بالتخصيص وأخطـر وزارة  
الاقتصاد بذلك بكتابة المؤرخ ١٩٧٩/٧/٨ .

واختتم رسالته قائلاً أن اسم الطالب لم يكن  
محل تأثير فى قراره وأن رئيس الجمهورية السابق  
لم يتصل به فى هذا الأمر ولا فى أى أمر يتعلق بأحد  
من أفراد أسرته .

كان ما زال مطروحا أمام محكمة الاستئناف الأمر  
الذى وضع شركة مصر للتأمين أمام الأمر  
الواقع ، وترتب عليه أن أصدرت محكمة  
الاستئناف حكمها بتاريخ ١٩٧٩/١١/٦ الذى  
قضى بثبوت العلاقة الإيجارية بين شركة مصر  
للتأمين وبين سعدية محمد سليم والدته المدعى  
عليه المذكور .

وبموجب الكتاب المؤرخ ١٩٨٣/١/٢٤ الذى  
طلـقته المحكمة من شركة مصر للتأمين فى خصوص  
الشقق التى تم تخصيصها للأفراد منذ سنة  
١٩٧٢ حتى الآن ، أفادت الشركة أنه تم  
تخصيص ١٨ شقة بالعقارات المختلفة المملوكة  
لها لكل من الزائد السادات أحمد عصمت  
السادات ( الشقة رقم ٩٢ شارع عدلى / ١٩ )  
— سعدية محمد سليم ( الشقة رقم ٩١ شارع  
عدلى / ١٩ ) — مجدى صفوت رؤف ( الشقة  
رقم ١٦ شارع أمريكا اللاتينية / ٤ — تخصيص  
خطاب من سكرتير خاص رئيس الجمهورية فى  
١٩٧٦/٢/٢١ بصـور توجيهات التخصيص )  
المهندس مشهور أحمد مشهور ( الشقة رقم ٩  
شارع معروف / ٢ — المهندس مصطفى خليل  
رئيس مجلس الوزراء هو جهة التخصيص فى  
١٩٧٩/٦ ) — ملكة القيسونى ( الشقة رقم ١  
شارع السلسول — وزير التأمينات هو جهة  
التخصيص فى ١٩٧٣/٨/١٧ ) — محمود منير  
( الشقة رقم ٣٧ شارع طلعت حرب / ٤١ —  
رئيس الجمهورية هو جهة التخصيص فى ٥ مارس  
سنة ١٩٧٢ ) — حمدى أحمد الجندى ( الشقة  
رقم ٣٢ شارع أمريكا اللاتينية / ٤ — رئيس  
الجمهورية هو جهة التخصيص فى  
١٩٧٣/٥/٩ ) — عبد الحافظ نصر الزملوط  
( الشقة رقم ١٠ شارع عدلى / ١٩ — وزير  
شئون رئاسة الجمهورية هو جهة التخصيص  
فى ١٩٧٤/٥/٢٣ ) — اللواء أحمد سلامة غنيم  
( الشقة رقم ٩ شارع عبد الخالق ثروت / ٤٢ —  
رئيس الجمهورية هو جهة التخصيص فى  
١٩٧٥/١/١٥ ) — دكتور محمد حمدى النشار  
( الشقة رقم ٣٢ ميدان طلعت حرب / ١ —  
رئيس الجمهورية هو جهة التخصيص فى  
١٩٧٥/٥/٢٣ ) محمد نبيل فهمى ( الشقة رقم ١٨



على تاجر الشقق أرقام ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ المشار اليهما . وأضاف في موافقته بالنسبة للشقة رقم ٤٤ التي استأجرتها هدى أحمد عبد اللطيف وزوجة المدعى عبارة « تعطى الشقة ذات الست غرف » .

ثم ذلك كله ، بالرغم من انه يبين من عناصر الذمة المالية للمدعى عليه الثانى أن له ١٥ شقة أخرى ( تليك وإيجار ) فضلا عن ٢ فيلا ، ٢ كابينة تصيف بشاطئ الاسكندرية .

وفي مجال الاستيلاء على الشقق بطريق استغلال النفوذ ، لم يقتصر الامر على المدعى عليه الثانى ، بل ثبت أن والده المدعى عليه الاول قد أتى هذا الفعل أيضا ، فقد يبلغ محافظ دمياط جهاز المدعى العام الاشتراكى بأن الشقة رقم ١ بالفيللا رقم ٣ بمنطقة ١.١ بمدينة رأس البر مخصصة استراحة للوحدة المحلية بالمدينة ، وأن المدعى عليه الاول درج على شغل هذه الشقة في فترة الصيف وأنه في ١٩٧٤/٦/١ توصل المذكور بطريق ما الى الحصول على عقد بالانتفاع بهذه الشقة بالرغم من أن ذلك غير جائز قانونا ، لأنه لا يجوز التعامل في الشقة بوصف انها استراحة حكومية لا يجوز تاجيرها ، كما أن المفروشات الموجودة فيها تعتبر من الاموال العامة وهي في عهدة موظف حكومي هو حارس الشقة .

كما ثبت أيضا من الاطلاع على المركز المسالى للمدعى عليه الثالث أنه استأجر شقة من شركة مدينة نصر يقوم بتاجيرها مفروشة - علاوة على أن له مسكنا خاصا به .

#### أرض السكة الحديد :

ثبت من أقوال عبد العظيم أحمد على مفتش املاك المنطقة المركزية بسكك حديد مصر أن المدعى عليه الثانى استأجر قطعة أرض مساحتها ٢٧٨ مترا مربعا بشارع العامل الاول بامبابية - الا انه قام باغتصاب مائة متر أخرى مجاورة لهذه الأرض واقام عليها منشآت واستطاع الحصول على خطاب منسوب الى مفتش الاملاك

وترتب على ما تقدم أن قام المدعى عليه الثانى باستغلال الشقة بتاجيرها مفروشة بايجار كبير للجانب .

هذا ولم يكن المدعى عليه المذكور بحاجة الى سكن له أو لوالدته وفق ما زعم فقد ثبت من أقوال خضرة عتريس عبد النبي ومن مطالعة الاوراق انه في غضون سنة ١٩٧٤ استغل المدعى عليه الثانى نفوذه واستطاع أن يستأجر من مكتب المدعى العام الاشتراكى ، وقت أن كان الدكتور مصطفى أبو زيد مدعيا عاما اشتراكيا خمس شقق بالعقار رقم ١٦٤ شارع ٢٦ يوليو بالعجوزة وهو عقار زوجها صالح أيوب كان قد فرضت عليه الحراسة في سنة ١٩٧٣ وتسلمه مكتب المدعى العام الاشتراكى لادارته وعهد الى المهندس سيد كريم بتشطيب العقار ، فاستأجر المدعى عليه المذكور الشقة رقم ١٨ بالطابق الرابع ثم تنازل عنها لعديله أحمد عباس وتمكن بالاتفاق مع المهندس سيد كريم من تقسيم فيلا بالعقار كانت قد خصصت اليها ( أى خضرة عتريس عبد النبي ) واولادها الى أربع شقق استأجر احداها وهي رقم ٤٤ باسم زوجته هدى أحمد عبد اللطيف والثانية وهي رقم ٥٥ الى سكيمة السادات التي باعها لعصام أبو العلا مدير شركة الاخشاب التجارية والثالثة وهي رقم ٤٦ لابنة خالته سهر محمد السادات التي تنازلت عنها لمحمد محمود حسن والسيد منصور حسن الوزير السابق والرابعة وهي رقم ٤٧ لعبد الستار عبد المقصود عرفه رئيس الغرفة التجارية بالاسكندرية سابقا . كما تمكن المدعى عليه الثانى في ١٩٧٥/٢/١٩ من استئجار جراج في ذات العقار من مكتب المدعى العام الاشتراكى باسم والدته سعاد محمد سليم ، ثم باعته بعد ذلك بمبلغ مائتى الف جنيه لشركة توب تورز بعد موافقة المدعى العام الاشتراكى بتاريخ ١٩٧٧/١١/١٤ .

كما اتضح أيضا من الاوراق أن الدكتور مصطفى أبو زيد المدعى العام الاشتراكى قد وافق في يوم واحد هو يوم ١٩٧٤/٨/٢١ -

السابق سليم ليبي عبد الثالث يتضمن أن المدعى عليه الثانى فى سبيل التعاقد مع الهيئة لاستئجار هذه المساحة منها ، ثم استعمل هذا الخطاب بتقديمه لى شمال الجيزة للحصول على ترخيص وسمح له بإقامة مبان عليها .

وقد شهد عبد المنعم مؤنس على شرف العامل بشركة تاباتا المملوكة لذات المدعى عليه أنه أثر وقف أحد المهندسين للمباني التى كان ينشئها المدعى عليه الثانى كلف الأخير سليم عبد الثالث أن يحرر خطابا يفيد أنه فى سبيل التعاقد مع الهيئة ، وقد أمر المدعى عليه الثانى بصرف مبلغ خمسين جنيها الى من احضر هذا الخطاب ، وأنه اثبت هذا المبلغ فى دفاتر الشركة تحت بند الاكرايميات ، وقد تم بالفعل اصدار الترخيص بناء على هذا الخطاب .

واضاف أن هذا الخطاب لا اثر له بملفات الهيئة وأنه اقام مغسلة على هذه المساحة يؤجرها المدعى عليه الثانى لشركة كلينكم بمبلغ ٢٥٠ جنيه شهريا .

#### ارض بطريق صلاح سالم :

ثبت من احوال نصر عبد السلام محمد مدير عام الاملاك بمحافظة القاهرة وعبد المنعم محمد جاد ومستشار الادارة العامة للاملاك بمحافظة القاهرة وعبد المنعم محمد ايوب رئيس قسم الشؤون العقارية بالادارة العامة لاملاك المحافظة ورفعت محمد عبد الفتاح السعدوى صاحب معرض سيارات ومن المستندات المرافقة ان هدى احمد عبد اللطيف زوجة المدعى عليه الثانى تقدمت بطلب فى غضون عام ١٩٧٦ لاستئجار قطعة من ارض مقلب القمامة بطريق صلاح سالم مساحتها ٣٥٠٠ مترا مربعا لاستخدامها كمخازن لبعض المهمات والمعدات المستوردة - فوافق محافظ القاهرة الدكتور محمود أمين عبد الحافظ على الطلب .

وبتاريخ ١٩٧٧/٩/٢ تقدمت المستأجرة المذكورة بطلب جديد تطلب فيه الموافقة على إدخال شريك فى عقد الإيجار وهو رفعت محمد

السعدوى فوافقت المحافظة على ذلك . ثم تخرجت زوجة المدعى عليه الثانى بعد ذلك من الشركة وتركزت الارض لرفعت محمد السعدوى الذى اعطى للمدعى عليه الثانى فيه نصيبه فى الانشاءات والمباني على قطعة الارض . و اضاف الشاهد الاول أن هناك تحايلا من جانب هدى احمد عبد اللطيف حين أبرمت عقد الشركة مع رفعت محمد عبد الفتاح السعدوى بهدف تخليها بعد ذلك عن الارض المؤجرة لها من المحافظة الى الشريك الآخر .

وارفق بالاوراق صورة خطاب صدر من المهندس سليمان متولى سليمان وزير شئون مجلس الوزراء ووزير الدولة للحكم المحلى آنذاك فى سبتمبر ١٩٧٩ الى السيد / محمد سعد الدين مامون محافظ القاهرة يبلغه فيه رغبة رفعت محمد السعدوى فى تجديد ايجار الارض الفضاء المؤجرة له بطريق صلاح سالم . وقد اثر عليه فى ١٩٧٩/٩/٨ محافظ القاهرة برفع مذكرة بالموضوع مشتركة بين السيد وكيل الوزارة للاسكان والسيد المستشار القانونى والسيد السكرتير العام ، وقد وافقت اللجنة المشكلة منهم وآخرين فى جلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٧٩/١١/٦ على الطلب .

#### وقائع المواصلات السلوكية واللاسلكية :

تبين من تقرير اللجنة المنتدبة من هذه المحكمة - لفحص ملفات التليفونات الخاصة باحمد عصمت السادات وأفراد أسرته - والمشكلة من : ١ - المهندس محمد وجدى عبد الحميد نائب رئيس مجلس ادارة هيئة التليفونات للتشغيل والصيانة . ٢ - اللواء حسن على نشأت مدير الادارة العامة لاتصالات الشرطة بوزارة الداخلية ، ومن الاطلاع على الملفات وعلى المركز المسالى وملحقه ما يلى :

#### اولا - لاسلكى السيارات :

١ - ٩٢٠٣٠٦ باسم المهندس عصمت السادات للسيارة رقم ١٤٠٠٠١ ماركه مرسيدس جاء بتقرير اللجنة أن المهندس عطا صدقى قد



بقرار اللجنة « . والثابت من الاطلاع على الملف  
أن الموافقة صادرة من المهندس أحمد كامل في  
١٩٨٠/١٢/٨ والموقع على العقد أحمد كامل  
وكيل الوزارة رئيس قطاع تشغيل الاتصالات  
الدولية في ١١/١٢/١٩٨٠ .

٥ - ٩٣١٢٤٣ باسم طلعت عصمت السادات  
للسيارة رقم ٢٣٠/٤٠١ مرسيدس ملاكى  
اسكندرية ووافق عليه المهندس رئيس القطاع  
الدولى ( أحمد كامل ) في ١٦/١٠/١٩٧٨ .

٦ - ٩٠٩٦٥٩ باسم أنور عصمت السادات  
بالسيارة رقم ٨٩٩٥٥ ملاكى القاهرة . ووافق  
عليه المهندس عطا صدقى في ٣/١٠/١٩٧٨ .

٧ - ٩٣٠٤٠٩ باسم الدكتور عباس عصمت  
السادات بالسيارة رقم ٨٣٠٠٠ مرسيدس ملاكى  
القاهرة . ووافق عليه المهندس عطا صدقى  
بتاريخ ١٤/٧/١٩٨١ كما هو ثابت من الملف .

٨ - ٩٣١١٨٨ باسم عبد الحكيم عصمت  
السادات للسيارة رقم ١٧٨٧٠ مرسيدس . ووافق  
عليه المهندس عطا صدقى في ١٧/٨/١٩٨١ .

٩ - ٩٣١٠٥٠ باسم مصطفى رمضان  
السادات للسيارة رقم ١٠١٣٧ ملاكى القاهرة وطلب  
التركيب مؤرخ ١٩٨١/٧/٢١ وتأثر عليه من  
جلال السادات بالآتى « الاخ الفاضل عطا بك  
صدقى برجاء التكرم بالموافقة حيث أنه زوج أختى  
الكبرى وظروفه تستدعى ذلك » . وتأثر على  
الطلب من المهندس عطا صدقى في ١٩٨١/٧/٢٢  
بالآتى « السيد المهندس أحمد كامل ينفذ بتاريخ  
١٩٨١/٧/٢٢ ، ثم كتب المهندس أحمد كامل الآتى  
« وجدى بك ينفذ » في ١٩٨١/٧/٢٢ ، وذلك  
كما هو ثابت من الاطلاع على الملف .

١٠ - ٩٣١٢٥٠ باسم محمد عبد الحميد  
السادات للسيارة رقم ١٠٣٦٥٩ فولفو .  
وافق عليه المهندس عطا صدقى بتاريخ  
١٩٨١/٨/٢٦ .

وافق على الطلب . وتبين من الاطلاع على الملف  
أن المهندس أحمد كامل وكيل الوزارة رئيس قطاع  
تشغيل الاتصالات هو الذى وافق في  
١٩٨٠/٥/٣١ .

٢ - ٩٠٢٥٣٦ باسم السادات أحمد عصمت  
السادات للسيارة رقم ٤٩٠٠٠ ملاكى جيزة جاء  
بقرار اللجنة أنه تمت الموافقة عليه في  
١٩٨٠/١١/٥ بمعرفة رئيس مجلس الادارة  
السابق المهندس عطا صدقى ، وتبين للمحكمة  
بالاطلاع على الملف أن طلب التركيب موقع عليه  
من المهندس عطا صدقى بتاريخ ١٩٨٠/١١/٥  
بالاجالة الى المهندس أحمد كامل لمعرفة عما اذا  
كانت هناك توصية من الاقتصاد ، ثم توقيع  
المهندس أحمد كامل بالاحالة  
للآنسة زينب لارسبال خطاب  
باحضار تأييد من هيئة الاستثمار في  
١٩٨٠/١١/٦ ، ثم خطاب صادر من السيد علاء  
الدين خليل رئيس قطاع الهيئة العامة للاستثمار  
والمناطق الحرة بتاريخ ١٩٨٠/١١/١٠  
بالموافقة . ثم صدرت موافقة المهندس أحمد  
كامل في ١٩٨٠/١١/١١ وبيانها كالاتى « ينفذ  
أرجوكم » . وتوقع العقد بتاريخ ١٩٨٠/١١/١٢  
بمعرفة المهندس أحمد كامل وكيل الوزارة ورئيس  
قطاع تشغيل الاتصالات الدولية . وقد وافق  
المهندس أحمد كامل في ١٢ نوفمبر ١٩٨٠ على  
توصيل التليفون للنداء الآلى .

٣ - ٩٠٢٣٠٨ باسم جلال أحمد عصمت  
السادات - قدم الطلب في ٢٥ يناير سنة  
١٩٧٩ وتمت الموافقة عليه في نفس التاريخ من  
المهندس عطا صدقى رئيس مجلس الادارة السابق  
للسيارة رقم ٩٦٦٢٥ ملاكى اسكندرية  
مرسيدس .

٤ - ٩٣٥٢٧٤ باسم جلال أحمد عصمت  
السادات للسيارة رقم ١٥٤٨٤٤ بويك ملاكى  
القاهرة في ١٩٨٠/١٢/٨ من رئيس مجلس الادارة  
السابق المهندس عطا صدقى « وهذا ما جاء



والتصدير ( طلعت عصمت السادات ) في  
١٩٧٨/١٠/٥ من المهندس عطا صفى رئيس  
مجلس الادارة .

#### ثالثا : تليفونات شركات ومكاتب :

١ — ٧٤٥٧٠٢ القاهرة — المكتب العمالى  
للملاحة والمقاولات ( عصمت السادات ) في  
١٩٨١/٦/٢ من المهندس سليمان متولى وزير  
النقل والمواصلات .

٢ — ٧٩٤٧ طنطا — مكتب احمد عصمت  
السادات في ١٩٧٤/٥/١٥ من احمد القصبي  
محافظ الغربية .

٣ — ٧٥٠٨٤٢ وسابقا ٥٣٧٦١ شركة  
التجارة والنقل ( عصمت السادات ) نقل من  
شارع شمبليون الى ٢٢ شارع زكريا احمد  
بالقاهرة موافقة المهندس مقبل بدرأوى في  
١٩٧٦/١١/٨ .

٤ — ٨١٠٢٣٠ القاهرة — شركة تاباتا  
التجارية في ١٩٧٩/١٢/٢٤ من المهندس  
( الداغستاني ) وزير النقل والمواصلات .

٥ — ٧٤٩٣٢٢ القاهرة شركة تاباتا  
التجارية في ١٩٧٨/٩/٩ من رئيس قطاع مناطق  
القاهرة .

٦ — ٨٠٢٠٧٨ الاسكندرية — شركة تاباتا  
التجارية في ١٩٧٩/٣/٢١ من المهندس محمد  
عبد المقصود رزق رئيس قطاع الاسكندرية .

٧ — ٦٩٤٠٨٨ القاهرة — المركز الطبى  
الاسلامى . في ١٩٨١/٦/٢ من المهندس سليمان  
متولى وزير النقل والمواصلات . ومرفق بمفكرة  
المهندس سليمان متولى وزير المواصلات التى  
قدمها لهذه الحكمة ، خطاب موجه من المهندس /  
كمال الدين حشمت جادو وكيل اول الوزارة  
لشئون مكتب الوزير والتنمية الادارية بوزارة  
النقل الى المهندس رئيس مجلس ادارة الهيئة  
القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية ، المؤرخ  
١٩٨١/٦/٢٥ ، يتضمن بان الطلب المرفق  
بالخطاب والمقدم من الدكتور عباس السادات ،

هذا الى ان للدمى عليه الرابع خمس اجهزة  
ووكى توكى يستخدمها للاتصال داخل ميناء  
الاسكندرية فى نطاق عشرين كيلو مترا .  
ثانيا : تلکس :

١ — ٩٢٦٦٦ القاهرة — المكتب العمالى  
للملاحة والمقاولات ( عصمت السادات ) في  
١٩٨١/٦/٢ من المهندس سليمان متولى وزير  
النقل والمواصلات .

٢ — ٢٣٥٨ القاهرة — الشركة العمالية  
للتوكيلات الملاحية والتجارة والتوريدات ( احمد  
عصمت السادات ) في ١٩٧٦/٥/١١ من المهندس  
مقبل بدرأوى رئيس مجلس الادارة .

٣ — ٩٣٣٥٣ القاهرة — شركة تاباتا  
التجارية . تمت الموافقة عليه في ٧٩/١٢/٢١  
بمعرفة المهندس ( الداغستاني ) وزير النقل  
والمواصلات .

٤ — ٩٢٨٢٨ — شركة تاباتا التجارية —  
القاهرة . تمت الموافقة عليه في ٣١ يوليو سنة  
١٩٧٨ بمعرفة رئيس مجلس الادارة المهندس  
محمود عبدالله .

٥ — ٥٤٢١٧ الاسكندرية — شركة تاباتا  
التجارية في ١٩٧٩/٤/٣٠ من نائب رئيس مجلس  
الادارة .

٦ — ٩٣٨٩٣ القاهرة — شركة الشرق  
الايوسط للمشروعات والتوزيع ( طلعت  
السادات ) . في ١٩٨٠/٦/٣٠ من المهندس  
سليمان متولى وزير النقل والمواصلات .

٧ — ٩٤١٥٥ القاهرة — الشركة العربية  
السويسرية للمشروعات والتنمية ( طلعت  
السادات ) . في ١٩٨٠/١٠/٢ من المهندس  
سليمان متولى وزير النقل والمواصلات .

٨ — ٥٤٠٦٢ الاسكندرية — الشركة  
العالمية لتوكيلات الملاحة والتجارة والتوريدات  
( انور عصمت السادات ) في ١٩٧٨/١٠/٥ من  
رئيس مجلس الادارة .

٩ — ٩٢٨٤٧ طنطا — شركة طنطا للاستيراد

عامين دون علم الهيئة . ولم يتم نقل التليفون الى الورثة تقدم طلعت السادات بطلبات عديدة لاعادته اليه مرة اخرى برغم ان العقار قسم شراؤه بالتليفون « لم يرد بتقرير اللجنة » .

١٤ - ٧٤٧٢٨١ القاهرة - الشركة المصرية للاغذية ( نورا ) « انور عصمت السادات » في ١٩٨١/٣/٢٩ من المهندس سليمان متسولى وزير النقل والمواصلات .

١٥ - ٧١ طوخ دلقة منوفية - مصنع مكرونة ( محمد انور عصمت السادات ) في ١٩٨٠/٩/١٥ من محافظ المنوفية .

١٦ - ٦٩٢٧٧٧ القاهرة - الشركة العالمية لتوكيلات الملاحة والتجارة والتوريدات ( انور عصمت السادات ) .

١٧ - ٧٥٣٧٤٢ القاهرة - الشركة العالمية للملاحة .

١٨ - تليفون دولى ٢٧٤١٣٤١ - بمقر الشركة العالمية لتوكيلات الملاحة والتجارة ملك المدعى عليه الرابع محمد انور عصمت السادات ، ٢٢ شارع زكريا احمد بالقاهرة .

١٩ - ٨٠٩٣٩٦ باسم الشركة العالمية لتوكيلات الملاحة ٤٥٣ طريق الحرية شقة ٢١ والثابت من الملف ان انور عصمت السادات قد تقدم بطلب تحويل تليفون رقم ٢٦٦٨١ بجميع المحمودية بالدائرة الجبركية بالاسكندرية الى تليفون مباشر ، ووافق المهندس عطا صدقى في ١٩٨٠/٢/٢٤ وباعطائه خاصية النداء الآلى .

٢٠ - ٨٠٦٢٠٤ الاسكندرية - الشركة العالمية لتوكيلات الملاحة ( عصمت السادات ) في ١٩٨١/٧/١٩ من دكتور نعيم ابو طالب محافظ الاسكندرية .

رابعا : تليفونات منازل :

١ - ٦٨٦٤٠ الاسكندرية ، باسم احمد عصمت

بشأن طلب الموافقة على تغيير موافقة التليفون الى اسمه بدلا من اسم المركز الطبى الاسلامى تحت التأسيس ، مؤشرا عليه من السيد المهندس الوزير بأن يرسل لسيادتكم ، وما المانع فى ان يتم التركيب باسم المركز تحت التأسيس او الانتظار لحين تأسيس المركز .

٨ - ٦٩٥٢٢٢ القاهرة - مكتب تجارة بويات وحدديد وحديد تسليح واسمنت ومواسير ( طلعت احمد عصمت السادات ) وحاليا ٧٦٤٨٣٤ . في ٧٨/١/٩ من المهندس عبد الستار مجاهد وزير النقل والمواصلات .

٩ - ٨٠٥٤٤٨ الاسكندرية - المكتب العالمى للتوكيلات الملاحة والتجارة والتوريدات ( طلعت عصمت السادات ) في ١٩٧٧/٨/٢٩ من المهندس محمود عبدالله رئيس مجلس الادارة .

١٠ - ٨٠٥٤٤٩ الاسكندرية - المكتب العالمى للتوكيلات الملاحة والتجارة والتوريدات ( طلعت عصمت السادات ) في ١٩٧٧/٨/٢٩ من المهندس محمود عبد الله رئيس مجلس الادارة .

١١ - ٧٩٦٢ طنطا - شركة طنطا للاستيراد والتصدير ( طلعت عصمت السادات ) في ١٩٧٨/١١/٥ من نائب وزير المواصلات .

١٢ - ٧٦٢٨٨٤ شركة الشرق الاوسط للمشروعات والتوزيع ( طلعت السادات ) في ١٩٨٢/٧/٢٦ والعقد في ١٩٨٢/١٢/١ بموافقة المهندس احمد كامل رئيس مجلس الادارة ومنح اولوية خاصة ، بعد ان ذكر الطالب فى طلبه المقدم فى ١٩٨٢/١/١١ بانه حجز خط تليفونى ذى الالف جنيه وطلب الموافقة على استثنائه .

١٣ - ٨٦٧٩٠٠ مقيد باسم المرحوم ابراهيم ابو العلا ونقل الى الورثة ، واستعمله طلعت عصمت السادات بمقر شركته « الشركة العربية السويسرية ٣٠ شارع الدكتور يوسف مراد »



١٠ - ٨٧٥٩٦٠ القاهرة ، باسم عبد الحكيم عصمت السادات ، ١١ شارع أحمد رياض ترك ميدان الحجاز مصر الجديدة في ١٤/١٠/١٩٧٨ بموافقة المهندس عطا صدقي رئيس مجلس الإدارة .

١١ - ٦٢٠٤٩ الاسكندرية وكان مقيدا برقم ٦٣٤١٥ ، باسم عباس أحمد السادات كباين المحافظة ، شاطئ أبو قير ، في ١٤/١٠/١٩٧٨ بموافقة عطا صدقي رئيس مجلس الإدارة .

١٢ - ٨٢٠٢٠٠ « وكان برقم ٨٧٧٣٥٠ » ١٣ شارع محطة كوبري القبة بكوبري القبة ، باسم دكتورة فايزة على حسن زوجة عصمت السادات السادات في ٢/٣/١٩٦٥ .

١٣ - ٨١١٨٠٠ القاهرة باسم العقيد السادات أحمد عصمت اسادات ١٦٢ شارع ٢٦ يوليو العجوزة في ٢٥/٥/١٩٨٠ بمعرفة وزير النقل والمواصلات « كما ورد بتقرير اللجنة » وبالإطلاع على الملف الخاص بهذا الرقم ، تبين أن الطلب مقدم في ٢٣/١٢/١٩٨٠ وموافقة المهندس سليمان متولى سليمان وزير النقل والمواصلات في ١/١/١٩٨١ .

١٤ - ٨١٦٩٤٦ القاهرة باسم جلال عصمت السادات - ١٦٤ شارع ٢٦ يوليو العجوزة في ٢٨/٨/١٩٧٥ من المهندس مقل بدرأوى .

١٥ - ٣٠٤٤٣ الاسكندرية وحاليا ٨٦٥٧٢٨ باسم الرائد جلال السادات منزل السليهي البيطاش العجمي الاسكندرية في ٢٧/١/١٩٧٦ ونقل بتاريخ ٢٨/٣/١٩٧٨ الى ١ شارع البعوث الاسلامية / المنصرة الدور الاول ملك رمزي الشافعي . وذلك بمعرفة المهندس مقل بدرأوى

١٦ - ٩٦٧٣٦٥ الاسكندرية - باسم عصمت السادات ، ٣٧٥ شارع طريق الكورنيش الدور ١٢ برج جليم الاسكندرية في ٢٢/٨/١٩٨١ بمعرفة الدكتور نعيم أبو طالب محافظ الاسكندرية

١٧ - ٨٦٢٧٧٦ الاسكندرية باسم جلال السادات ، الكابينة رقم ١٢ د سميراميس

السادات ، ٥ شارع وجيه باشا جفالكيس في ١٩٧٦/٢/٣ بمعرفة المهندس كمال حسنين وزير المواصلات .

٢ - ٩٢٨٣١٨ وحاليا ٩٧٧٨٨٣ القاهرة ، باسم عصمت السادات ، ٢٢ شارع زكريا أحمد بالقاهرة في ١١/١٠/١٩٧٦ بمعرفة المهندس مقل بدرأوى .

٣ - ٨١١١٠٣ القاهرة باسم أحمد عصمت السادات ، ٣ شارع الشيخ عليش حمامات القبة بالقاهرة في ٥/١١/١٩٧٤ بمعرفة المهندس مقل بدرأوى رئيس مجلس الإدارة وقد قفسر بالتنازل للسيدة / ناريمان عصمت السادات .

٤ - ٢٤٥ تلا منوفية ، باسم أحمد عصمت السادات ، ميت أبو الكوم منوفية في ١٣/٢/٧٣ بمعرفة المهندس مقل بدرأوى رئيس مجلس الإدارة .

٥ - ٩٦٩٩٤٤ وسابقا كان برقم ٩٦٩٩٦٦ الاسكندرية باسم أحمد عصمت السادات ٢١١ شارع محمد صلاح الدين شاطئ المعجورة ، اسكندرية في ٢٩/١٢/١٩٨٠ بمعرفة الدكتور نعيم أبو طالب محافظ الاسكندرية .

٦ - ٧٤٤٧٥٤ القاهرة باسم أحمد عصمت السادات .

٧ - ٨٠١٣٨١ الاسكندرية باسم أحمد عصمت السادات .

٨ - ٨٢٢٩١١ القاهرة باسم فوزية عصمت السادات ، ٨ شارع شمس الدين من شارع الشيخ عليش حمامات القبة في ٢٠/١/١٩٧٥ بموافقة الدكتور محمود رياض وزير المواصلات .

٩ - ٦٩٣٣٥١ القاهرة ، باسم زكريا أحمد عصمت السادات ، ١٦١ شارع سليم الاول بالزيتون بالقاهرة في ١٤/١٠/١٩٧٨ بمعرفة المهندس عطا صدقي « طبقا لقرار اللجنة » وبالإطلاع على الملف تبين أن المهندس سليمان متولى وزير النقل والمواصلات وافق في ٢٣/٢/١٩٨١ .



٢٤ - ٦٠٧٣٣١ القاهرة - باسم الساداتى  
احمد عصمت الساداتى مدينة نصر شقة ٣٠٢ فى  
١٩٨٢/٥/١ بموافقة المهندس احمد كامل رئيس  
مجلس الادارة بالشروط الجديدة ومنح اولوية  
خاصة .

٢٥ - ٧١٧١٦ باسم عادل الشواربى ١٥  
شارع اليازجى قسم الساحل القاهرة ثم نقل الى  
١٩ شارع عدلى شقة ٩٢ وتغير الرقم بعد افتتاح  
سنترال رمسيس الى ٧٤٦٨١٦ باسم السادات  
احمد عصمت السادات بموافقة رئيس مجلس  
مجلس ادارة الهيئة فى ١٣/٤/١٩٧٥ ونفذ اعتبارا  
من ١٦/٤/١٩٧٤ وتم تركيب حافلة نقود فى  
١٩٧٤/١٢/٣١ .

٣٢ - ٦٠٤٨٩٤ باسم انور عصمت السادات  
بعمارات عثمان احمد عثمان عمارة رقم ٢٧ شقة  
٣٠١ مدينة نصر فى ٨/١٢/١٩٧٦ . ونقل الى ٢٣  
فيلا شارع رشدى باشا بالنزهة - مصر الجديدة  
برقم ٦٩٦٦٢٥ فى ١٤/٤/١٩٨٢ بموافقة المهندس  
احمد كامل « لم يرد بتقرير اللجنة » .

٣٣ - ٨٧١٨٢٧ القاهرة ، باسم نادية احمد  
عصمت السادات ، ٤ ميدان بقطر شقة ١٧ النزهة  
- مصر الجديدة فى ١/٨/١٩٧٦ بموافقة وزير  
المواصلات .

وجاء بالتقرير المقدم للمحكمة من اللجنة المنتدبة  
ان عصمت السادات وافراد أسرته استنفادوا  
بالاستثناء الذى كان مقررا للوزير او رئيس مجلس  
الادارة وقد ألغى هذا الاستثناء فى اول يناير  
عام ١٩٨٢ .

كما ثبت من اقوال المهندس احمد كامل رئيس  
الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية  
انه بالنسبة لقواعد الاشتراك فى التلكس ، تسرى  
عليه القواعد الخاصة بالتليفونات اما لاسلكى  
السيارات فهى خدمة خاصة بدأت عام ١٩٧٦  
بواحد واربعين جهازا ، وكانت للوزراء ورجال  
الامن والمخابرات وتم عمل لاسلكى ومحطة

الاسكندرية فى ١٩٧٤/٧/٢ من الوزير كما جاء  
بتقرير اللجنة وبالاطلاع على الملف تبين ان الرقم  
السابق هو ٦٦٨٤٠ الاسكندرية والرقم الموجود  
بالملف على طلب المشترك بتغيير عدة جديدة  
هو ٨٦٢٧٧٦ .

١٨ - ٣٠٥ الفيوم باسم جلال السادات .  
عمارة الاوقاف شارع الحرية شقة ٤٤ فى  
١٩٧٨/١١/١٨ بمعرفة محافظ الفيوم « كما فى  
تقرير اللجنة » وبالاطلاع على الملف تبين ان  
الموافقة بتاريخ ١٨/١١/١٩٧٣ .

١٩ - ١٤ أبو كسا الفيوم باسم جلال  
عصمت السادات . منزل بجوار محطة السكة  
الحديد بالفيوم فى ٢٥/١٠/١٩٧٨ بمعرفة مدير  
عام المنطقة بالفيوم ( مهندس سعد جاب الله ) .

٢٠ - ٩٦٦٤٣٣ الاسكندرية باسم السادات  
احمد عصمت السادات ، ٣٧٥ طريق الجيش  
الدور الثانى عشر جليم الاسكندرية فى ١٧/١/٨١  
بمعرفة الدكتور نعيم أبو طالب محافظ الاسكندرية

٢١ - ٨٦٣٦١٢ الاسكندرية باسم هدى احمد  
عبد اللطيف زوجة المدعى عليه الثانى ا شارع  
الملازم بسيونى محمد شقة ٢ العصفارة  
الاسكندرية فى ١١ اكتوبر سنة ١٩٧٨ بمعرفة  
محمد عبد المقصود رزق وكيل الوزارة رئيس  
قطاع الاسكندرية .

٢٢ - ٧٤٤٩٩٠ القاهرة باسم جلال احمد  
عصمت السادات .

٢٣ - ٨١٨٥٠٠ القاهرة والذى كان مقيدا برقم  
٨١٨٤٥٥ باسم سعدية محمد سليم والدة المدعى  
عليه الثانى ، ١٦٤ شارع ٢٦ يوليسو العجوزة  
القاهرة فى ١٦/١١/١٩٧٦ بأمر نقل بموافقة  
المهندس مقبل بدرأوى رئيس مجلس الادارة  
كما جاء بالتقرير . وبالاطلاع على الملف تبين ان  
التليفون رقم ٨١٨٤٥٥ ملك شركة توب تورز  
للسياحة وقد نقل بدون علم الهيئة وتحرر محضر  
مخالفة فى ٦/٤/١٩٨٠ ولم يتخذ أى اجراء .

سيارات وعدد ١ تليفون منازل • وبين من ذلك أن المدعى عليهم حظوا بمقدار ٧٣ جهازا •

وهو أمر جل خطير يمس مصالح المواطنين في الضميم ، إذ لم يقتصر الأمر على استغلال المدعى عليهم لنظام الاستثناءات ، بل تمكنوا من الحصول على استثناءات صارخة من تلك القواعد المنظمة لاعطاء هذه الاستثناءات ، وفي وقت يعاني فيه الجماهير من مشكلة التليفونات ويثنون من عدم توافر الخطوط التليفونية الكافية لتنفيذ رغباتهم •

كما تبين للمحكمة أيضا أن المهندس سليمان متولى وزير المواصلات قد وافق للمدعى عليهم على تركيب عدد ٣ تلكس ، وعدد ٣ تليفون شركات ، وعدد ٣ تليفون منازل على النحو سالف البيان خلافا لقوله بأنها سبعة ، بل أن ثلاثة منها قد وافق عليها الوزير في يوم واحد هو ١٩٨١/٦/٢ ، وقد كان جريا أن يرفض هذه الطلبات بأكملها لوجود تليفونات عديدة لدى المدعى عليهم تزيد عن حاجاتهم •

واتضح للمحكمة كذلك مما سبق أن المهندس أحمد كامل قد وافق للمدعى عليهم على تركيب عدد ٤ لاسلكى سيارات ، وعدد ١ تليفون شركات وعدد ٢ تليفون منازل في ذات الملابس والظروف المشار إليها من قبل والتي كانت تستوجب عدم اجابة المدعى عليهم الى طلباتهم برمتها ، هذا فضلا عن تجاوزه السلطة المقررة له إذ أن منح الاستثناءات مقرر لوزير المواصلات وحده دون غيره كما شهد بذلك في التحقيق أمام المحكمة المهندس أحمد وجدى عبد الحميد نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة • ولا يؤثر في ذلك أن اثنين منهما ( ٦٠٧٣٣١ و ٧٦٢٨٨٤ ) قد تم تنفيذهما في عام ١٩٨٢ بالشروط الجديدة •

فاذا اضيف الى ذلك انه كان يتعين على المهندس أحمد كامل ومن سبقه في منصبه ومن يتعاون معه من سائر العاملين بالهيئة أن يبصروا وزير المواصلات بالأمر حين يوافق — دون بحث أو دراسة — على تركيب تليفون لآحد من المدعى عليهم منعا من العبث بحسن سير المرافق العامة •

خدمة • وفي عام ١٩٧٨ وصلت الى مائة جهازا يدخل فيها رؤساء الهيئات التى لعملهم طبيعية خاصة تستلزم تركيب لاسلكى والوزراء وكبار موظفى الدولة ، ثم السفارات وشركات الاستثمار والقطاع الخاص •

وورد خطاب مؤرخ ١٩٨٣/١/٣١ من المهندس سليمان متولى سليمان وزير النقل والمواصلات الى هذه المحكمة اورد فيه أن الموافقات التى تمت كانت صادرة من السلطات المختصة طبقا للوائح المنظمة سواء من الوزراء المتعاقبين أو رؤساء الهيئة أو رؤساء القطاعات أو المحافظين ، وأنه يخصه منها عدد ٣ تليفون وعدد ٣ تلكس لمنشآت تجارية وتليفون منزلى واحد تم تنفيذها طبقا للقواعد ، وأن شخص الطالب ليس له أى دخل فيما يتخذ من قرارات — وإنما يتم بحث الحسابات التى تعرض من الناحية الموضوعية وهو الاعتبار الوحيد الذى يتم الالتزام به • واختتم رسالته قائلا انه اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٨٢ وافق مجلس الوزراء على المذكرة التى أعدتها الوزارة واقترحها مجلس إدارة الهيئة على الغاء الاستثناءات •

وتستخلص المحكمة مما سبق بيانه مدى المجاملة التى حظى بها المدعى عليهم ونويعهم في تركيب المواصلات السلكية واللاسلكية ، ومدى اتجارهم بالنفوذ في عهود مختلفة لدى وزير المواصلات ورئيس مجلس إدارة هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية ، فقد حصل المدعى عليه الاول وزوجته وأولاده غير المدعى عليهم الاربعة الآخرين على عدد ٤ لاسلكى سيارات وعدد ٢ تلكس وعدد ٥ تليفون شركات ، وعدد ١٢ تليفون منازل — ونال المدعى عليه الثانى وزوجته ووالدته على عدد ٣ لاسلكى سيارات وعدد ٣ تلكس وعدد ٣ تليفون شركات وعدد ١٥ تليفون منازل — وحصل المدعى عليه الثالث على عدد ١ لاسلكى سيارات وعدد ٣ تلكس وعدد ٦ تليفون شركات وعدد ٣ تليفون منازل — وحصل المدعى عليه الرابع على عدد ١ لاسلكى سيارات وعدد ١ تلكس وعدد ٦ تليفون شركات وعدد ٣ تليفون منازل — وحصلت المدعى عليها الخامسة وزوجها على عدد ١ لاسلكى



### استخدام وسائل غير مشروعة لدى قطاع عريض من المواطنين والشركات والهيئات :

قامت الدلائل من التحقيقات التي أجريت في الدعوى على أن المدعى عليهم سلكوا طرق النصب والاحتيال والتزوير وابتزاز الأموال وتهديد الأفراد للوصول إلى مغنمهم .

نقد شهاد يحن محمد عبد الله السنجد عقيد متقاعد وصاحب مكتب توكيلات تجارية بأنه على أثر اتفاق مع شركة وليم برس البريطانية لنقل جميع معداتها واتخاذ الإجراءات الجمركية اللازمة لذلك قام المدعى عليهما الأول والرابع بالاتصال بمندوب الشركة المذكورة وأوهماه بأنهما وحدهما يمكنهما مساعدة الشركة في أعمالها في مصر وأنه يستحيل على الشركة أن تستثمر أى مشروع إلا بمعرفة عائلة عصمت السادات ، وكان أن نسخت الشركة التعاقد معه . وأسندت التعامل للمدعى عليهما المذكورين مما كبده خسائر فادحة — وأرسل يشكو لرئيس الجمهورية السابق الذى أصدر أمرا بعدم دخول المدعى عليه الأول وعائلته ميناء الاسكندرية ونسخ التعاقد الذى تم بين المدعى عليهما وبين الشركة الانجليزية ، غير أن المدعى عليهما تعاقدتا من الباطن مع شركة أخرى تسمى شركة السلام وهذه الشركة مملوكة لأقارب المدعى عليهما وقامت الأخيرة بتنفيذ العملية لحسابهما ، ثم حدث بعد ذلك أن تقابل الشاهد مع المدعى عليه الرابع فطلب منه الأخير مائة ألف جنيه مقابل توسطه لدى والده المدعى عليه الأول لإعادة اسناد تلك العملية اليه ولكنه لم يستجب لطلبه .

وشهد محمد عبد العزيز محمد بأنه كان يعمل فى تموين السفن بالاسكندرية وفى شهر أكتوبر ١٩٧٧ أثناء قيامه بتموين إحدى السفن القادمة من الهند حضر مندوب عن المدعى عليهما الأول والثالث وطلب من مدير أعماله الامتناع عن تموين تلك السفينة وهدده بسحب ترخيصه أن هو استمر فى تموينها ، فأبلغ الأمر للعقيد عاطف ناصف رئيس شرطة الميناء الذى استدعى المدعى عليه الثالث وأصر الأخير على قيامه وحده بتموين تلك السفينة مع أنه غير مرخص له بذلك ، ثم عناد

وطلب منه مبلغ ألفين من الجنيهات لى يتنازل له عن تموين السفينة فرفض عرضه وأرسل برقية لرئيس الجمهورية السابق يشكو فيها هذه الأوضاع ، وعلم بعد ذلك أن سيادته أصدر أمرا بمنع المدعى عليه الأول وأولاده من دخول ميناء الاسكندرية .

كما قدم بلاغ من ورثة المرحوم أحمد عبد الكريم جرانت وهم فاروق وغريال وسلوى وليلى ونصرة ضد المدعى عليه الأول أحمد عصمت السادات مضمونه أنه فى أوائل سنة ١٩٥٥ رضى على الورثة شراء الباخرتين « جرس » و « اسكوت » من السلطات البريطانية وقام المذكور باستخراج ترخيص انتشال الباخرتين فى ١٩٥٥/٢/٩ من القوات البريطانية ، ثم حدث عدوان سنة ١٩٥٦ فقبض على المورث باعتباره من الرعايا الفرنسيين فهو جزائرى الجنسية ، وتعطل تنفيذ ترخيص الانتشال كما قامت بعد ذلك حرب سنة ١٩٦٧ ، وحصل التهجير من مدن القناة ، وضاعت أوراق المورث ومستنداته بسبب ذلك ، وفى سنة ١٩٧٥ أعيد فتح قناة السويس ونودى على اسم المورث عند فتح القناة باعتباره صاحب الباخرتين والمرخص له بانتشالهما ، إلا أن المذكور كان قد توفى ولم يحضر أحد من ورثته .

ثم فوجئ الورثة بعصمت السادات بوصفه صاحب المكتب العالى لتوكيلات الملاحة والتجارة والتوريد ومن يدعى هارون حنفى عثمان يدعيان ملكية الباخرتين بمقولة أن ليهما مستندات بذلك صادرة من المخابرات والأمن بقيادة حرس الحدود .

ولما تظلم الورثة الى مصلحة الموانى والمناشر بالسويس وطلبوا الرجوع الى مستنداتهم بالملف رقم ٢٣/٢/٢ فرعى ، طلبت المصلحة المذكورة بعد البحث وقف الترخيص الصادر لعصمت السادات بانتشال الباخرتين لقيام نزاع على ملكية الباخرتين .

ثم شهدت غريال أحمد امام المحكمة بأنه حدث



بعد ذلك أن اتصل بها شخص بالتليفون وهددها أن هي استمرت في التمسك وباقي الورثة بملكيتهما للباخرتين .

وورد بتحريات مباحث أمن الدولة أن هارون حنفى عثمان باع حق الثلث في الباخرتين الى عصمت السادات ومصطفى عبده حسن ، وبتاريخ ١٩٧٨/٧/٢٥ تقدم عصمت السادات بطلب الى وزير النقل لالغاء قرار ايقاف الترخيص بانتشال مخلفات الباخرتين .

وشهد فؤاد بيومي هاشم رئيس مجلس ادارة الشركة العربية المتحدة للتشحن والتفريغ بالاسكندرية بأنه بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٢ حضر اليه المدعى عليه الثالث وطلب منه ادخاله شريكا مع الشركة في أعمال تفريغ السماد وزعم أن وزير الزراعة قد وافق على ذلك — فأنههه بأن الشركة التي يرأسها من شركات القطاع العام ولا يمكن أن تقبل مشاركة الافراد في أعمالها ، غير أن المدعى عليه الثالث هدهه بأنه سينفذ ما طلبه منه بطريق آخر ، فابلى الامر لشاكر عبد السلام محمد رئيس الرقابة الادارية بالاسكندرية وقتئذ .

وأضاف الشاهد الى ذلك قوله أنه بعد مضي فترة وجيزة حضر الى مقر الشركة بشرى رومان ورشاد العربى وكانا يعملان بصندوق الموازنة الزراعية وقابلا عبد السميع أحمد السيد رئيس قطاع الشؤون المالية وعضو مجلس ادارة الشركة وسلماه صورة من كتاب موقع عليه من المدعى عليه الاول يطلب فيه تنفيذ المشروع الذى سبق أن قدمه المدعى عليه الثالث ثم حضر اليه بعد ذلك المدعى عليه الثالث مكررا ما سبق أن طلبه فرفض للمرة الثانية عرضه وأبلغ وزير النقل بما صدر من المدعى عليه المذكور . ثم علم بعد ذلك بصدر قرار رئيس الجمهورية السابق بمنع المدعى عليه الاول وأولاده من دخول ميناء الاسكندرية .

وقد شهد عبد السميع أحمد رئيس قطاع الشؤون المالية وعضو مجلس الادارة بالشركة بما يؤيد بما قرره الشاهد السابق . كما شهد شاكر عبد السلام محمد والذي كان يعمل مديرا لفرع

الرقابة الادارية بالاسكندرية وقتئذ بأن رئيس مجلس ادارة الشركة العربية للتشحن والتفريغ بالاسكندرية أبلغه في غضون شهر يوليو سنة ١٩٨٠ بما صدر من المدعى عليه الثالث ، ثم فوجئ بالذكور يحضر اليه في مكتبه شاكيا من تصرف رئيس مجلس الادارة معه عاتبا عليه مجاملة الرقابة الادارية له مهددا اياه بعد أن أنههه الشاهد بأنه يعرف أنه طالب راسب بكلية الحقوق — بأنه سيقوم بإبلاغ الامر عنه الى رئيس الجمهورية السابق ، فطرده من مكتبه وأضاف الشاهد الى ذلك قوله أنه لما الى علمه من مصادر وثيقة أن المدعى عليه الاول وأولاده صرفوا كميات كبيرة من الاخشاب من الشركة التجارية للاخشاب بالاسكندرية وباعوها في السوق السوداء وحققوا من جراء ذلك أرباحا طائلة ، وأنه أبلغ رئيس الشركة بايقاف صرف الاخشاب اليهم .

وشهد عبد اللطيف أحمد عبد الرحمن الزقزوق بأنه كان يعمل في نقل منتجات شركة مصر للبترول منذ سنة ١٩٦٢ وأنه في سنة ١٩٨٠ حضر اليه المدعى عليهما الاول والثالث وطلبا منه أن يدفع لهما مبلغ مائة ألف جنيه مقابل السماح له بالاستمرار في نقل منتجات الشركة والا عملوا على الغاء عقده معها . ولما لم يستجب لهما بادرا الى مقابلة رئيس مجلس ادارة الشركة وتمكنها عن طريقه من ابرام عقد مع الشركة لنقل منتجاتها ، فذهب شاكيا هذا الامر للمهندس عثمان أحمد عثمان الذى وعده بتسوية الموضوع ولكنه لم يفعل شيئا . ثم حضر اليه السيد بدير سكرتير المدعى عليه الثالث واصطحبه معه الى المدعى عليهما الاول والثالث ، حيث طلبا منه دفع مبلغ أربعين ألفا من الجنيهات بدلا من المائة ألف مقابل تنازلها عن عقدهما مع الشركة والسماح له وحده بنقل منتجاتها موافقهما ، ودفع لهما المبلغ على أربعة أقساط . وأضاف أن المدعى عليه الثالث لم يتمكن من تنفيذ عقده مع الشركة لعدم وجود سيارات نقل لديه ، فاضطر للتنازل عن العقد لشعبان أمين عبد العزيز مقابل عمولة تقاضاها منه .

وشهد مسعد محمود زكى الحبروك مدير عام

مصلحة المناجم والمحاجر . وأضاف الشاهد بأنه كلف من وزير الصناعة بإزالة التعدي على المحجر وأنه أثر عدم استعمال العنف فحضر محضرا بالواقعة قيد برقم ٣٤٣ لسنة ١٩٧٤ إداري الهرم ثم كتب تقريراً سرى إلى مدير أمن الجيزة للإفادة بالزاي ، ثم فوجيء بالمدعى عليه الأول يحضر إليه بمكتبه ويطلب إليه عدم تنفيذ قرار وزير الصناعة وعلل استغلاله للمحجر بأنه للمجهود الحربي وأن رئيس الجمهورية السابق على علم بذلك وهدده بنقله من قسم شرطة الهرم إذا استمر في اتخاذ إجراءات التنفيذ ، ولكنه لم يحفل بتهديده وقام بغلق المحجر من مدخله وسلمه لملدوب المحاجر ، كما عمد إلى إزالة التعدي على أملاك الدولة في هذه المنطقة رغم التهديد الواقع عليه من المدعى عليه الأول من على صفوت رعوف شقيق حرم رئيس الجمهورية السابق ، وقد طلب هذان الأخيران من اللواء صلاح متولى مدير أمن الجيزة آنذاك نقله ، فنقله مفتشاً بقسم بولاق الدكرور . ولما تظلم من أمر نقله إلى السيد / ممدوح سالم وزير الداخلية وقتئذ ، استدعاه هذا الأخير وأخبره بأنه بصفته من جهاز الشرطة لا علاوة له بالمدعى عليه الأول أو بعلى صفوت رعوف ، وألقى بأوراق الشكوى في وجهه وقدمه إلى المجلس الأعلى للشرطة للتنبيه عليه بعدم التعرض لعصمت السادات وعلى رعوف ، ثم فوجيء بقرار صدر بإحالتهم إلى المعاش .

وشهد محمود أحمد سردينة بأنه يملك ثلاثة أفدنة بحوض الدار وعرامة الكبير بالمنتزه محافظة الاسكندرية ، وعلى هذه الأرض تل من الرمال ، وأنه في سنة ١٩٧٥ فوجيء بالمدعى عليه الثالث طلعت أحمد عصمت السادات يستخرج ترخيصاً من حي شرق الاسكندرية برفع الرمال الموجودة على أرضه بمقولة أنه ينشئ مزرعة دواجن ولما ذهب إلى الأرض ووجده يأخذ الرمال منها ، وحاول منعه قائلاً له أن الأرض مملوكة له ، قام المدعى عليه المسكور بطرده من الأرض ، فذهب إلى نقطة المنسدة وأبلغهم بالواقعة فرفض الضابط تحرير محضر بضبط الواقعة ، كما رفض ذلك

التسويق بشركة مصر للبترول بأنه في أول يناير سنة ١٩٨٠ تم توقيع عقد نقل زيوت وشحومات بين الشركة وبين شركة الشرق الأوسط للمشروعات التي يمثلها المدعى عليه الثالث وتسم العقد طبقاً لشروط التعاقد مع مقاولي النقل وقسم المدعى عليه الأول بتعزيز التعاقد ، فقدم صور تراخيص سيارات نقل وبطاقة ضريبية غسير أن الشركة لاحظت بعد التعاقد ببضعة أشهر أن المدعى عليه الثالث لم ينفذ ما جاء بالعقد ولم يتم بالنقل فأوقفت الشركة التعامل معه .

وشهد أحمد السيد خليل عويس بأن من يدعى محمد هارون الزمزمي تمكن من حرمانه من أعمال الشحن والتفريغ في ميناء الاسكندرية ، وقد أشار عليه بعض أصحابه بأن يلجأ إلى المدعى عليه الأول فلما قابل الأخير أخذ منه مبلغ ثلاثين ألف جنيه على دفعات بعد أن وعده بتحقيق مطالبه إلا أنه اكتشف بعد ذلك أن المدعى عليه الأول على صلة بخصومه وأنه يتردد عليهم فتوجه إليه مطالباً باسترداد ما دفعه غير أن المدعى عليه الأول أهانه بأن وجه إليه عبارات السب والقذف كما هذبه بإيذائه إذا هولجأ إلى الشكوى .

وشهد عبد العال محمد شطا بأنه إبان عمله مأموراً لقسم شرطة الهرم نما إلى علمه في سنة ١٩٧٤ أن المدعى عليه الأول استولى على محجر للرمال بطريق مصر اسكندرية الصحراوي ، وصار ينقل منه الرمال بمعاونة عدد كبير من العمال جاء بهم من الوجه القبلي ، مدعياً أنه يشارك في المجهود الحربي في منطقة القناة ، ثم أنشأ مكتباً سماه « المكتب الفني للانشاءات والمساومات » ووضع على واجهة المكتب لوحة كتب عليها « المهندس عصمت السادات » - ولما سمع محافظ الجيزة بأمر هذا التعدي كتب إلى وزارة الصناعة يستعلم منها عما إذا كان قد صدر للمدعى عليه الأول ترخيص باستعمال هذا المحجر ، فرد وزير الصناعة أن المحجر مخصص لشركة الطوباء الرملية وهي إحدى شركات القطاع العام ، وأن المدعى عليه الأول - ليس لديه ترخيص باستعمال المحجر كما أنه أنشأ المكتب دون ترخيص من



رئيسا لحي العامرية والثانية عندما كان رئيسا لحي شرق الاسكندرية وبأنه وافق على الصلح . وشهدت آمنة محمد عبد النبي بأن خلافا نشب

بينها وبين شركة مصر الجديدة للسكان والتعمير حول ملكية قطعة أرض مساحتها ٦٨٨ مترا مربعا فأشار عليها البعض بالاتصال بالمدعى عليه الثالث لأنه في مكنه انتهاء النزاع لصالحها ، فلما قابلته طلب منها مبلغ عشرة آلاف جنيه وبأن تبيع له نصف مساحة الأرض فاستجابت له ودفعت له المبلغ وحررت عقد بيع نصف الأرض إلا أن المدعى عليه الثالث لم يفعل شيئا فطالبته بالمبلغ المدفوع منها والعقد ، غير أنه رفض وهددها بالاعتداء عليها أن كررت مطالبتها له . واشهدت الشاكية سيد احمد على وبهجت أحمد رفعت على صحة بلاغها . وبسؤالها أيادها فيما قررت . كما شهد السيد / فاضل الشهاوي رئيس مجلس إدارة شركة مصر الجديدة للسكان بأنه في غضون شهر سبتمبر ١٩٨٠ حضر الى مكتبه المدعى عليه الثالث ورجاه في انتهاء موضوع الشاكية وكانت موجودة خارج حجرته ، فاستدعاها وعلم منها أن المدعى عليه الثالث قد اشترى منها نصف الأرض ، ثم أحال الموضوع بعد ذلك الى إدارة الشؤون القانونية لدراسته ، ولا يعرف ما انتهى اليه أمر التصرف فيه .

وشهد محمد فريد الجندي رئيس مجلس إدارة هيئة الاوقاف المصرية سابقا بأنه بتاريخ ١٩٧٩/٤/٢٢ حضر اليه المدعى عليه الثالث وطلب استئجار أرض مساحتها ٨٦٦ مترا مربعا من وقف الاتريش فأحال طلبه الى منطقة الاوقاف بطنطا لأجراء المعاينة وتقدير ثمن الأرض . ثم نما الى علمه بعد ذلك أن المدعى عليه الثالث وضع يده عنوة على الأرض وأقام فوقها حجرة بالاسمنت المسلح قبل الموافقة على تأجيرها له ، فطلب من مدير المنطقة بطنطا ازالة هذا التعدي . ولما علم بذلك المدعى عليه الثالث حضر لمقابلته معترضا على قرار ازالة مهددا بأنه في امكانه اغتصاب هذه الأرض استنادا الى نفوذه فابلغ ضده رئيس الرقابة الادارية .

المستولون بشرطة المنتزه ، و اضاف الشاهد بأن المدعى عليه الثالث كان يتجر في الرمال التي استولى عليها من أرضه ، وأنه لم يتوقف الا بعد أن قدم شكوى الى رئاسة الجمهورية .

وبسؤال عبد القادر عبدالله بيومي مراقب عام الاسكان بحي شرق اسكندرية شهد بأن المدعى عليه الثالث طلعت السادات تقدم لرئيس حي شرق اسكندرية بطلب الموافقة له على رفع الرمال من قطعة أرض ادعى ملكيتها بناحية عرامة الكبير مساحتها نصف فدان لإقامة مزرعة عليها ، وأن رئيس الحي محمد جمال الدين جميل أحال الطلب اليه ، وأنه طلب اجراء المعاينة من المهندس المختص ثم اشر على الطلب بأنه لا مانع من اجابة المدعى عليه الثالث طلعت السادات الى هذا الطلب ، مع أن هذا اجراء ضروري يتمين توفره لاجابة الطلب ، أن رئيس الحي كان يستعجل الطلب لأنه كان يتوود الى المدعى الثالث طلعت السادات . وانتهى الشاهد بالقول بأنه اخطا اذ لم يشاكد من ملكية طلعت للارض التي استولى على رمالها .

وتبين من المستندات المقدمة من طالبة التدخل وهيبة محمد بيومي أن الرمال المستولى عليها تقدر بحوالي سبعين ألفا من الجنيهات .

كما ثبت ايضا أن منازعة قامت بين حي شرق اسكندرية وبين من يدعى عبد الحليم عاصم حول قطعة أرض مساحتها أربعة وأربعون فدانا كائنة بناحية المنتزه وأن المدعى عليه الثالث أقحم نفسه في هذا النزاع ووعد عبد الحليم عاصم بالتوسط لدى الحي لانتهاء النزاع لصالحه وحصل منه على مبلغ خمسة آلاف جنيه مقابل هذا المسعى من جانبه . وبالفعل قابل سعد محمد على رئيس حي شرق الاسكندرية فرفض الاخير التصالح ، وحينما نقل من الحي حل محله محمد جمال الدين جميل فوافق عليه .

وامر محمد جمال الدين جميل بأن المدعى عليه الثالث تردد عليه مرتين الاولى عندما كان



الشناوى الذى حضر الى مكتبه بمديرية الشئون الاجتماعية بغرب القاهرة حاملا كارت توصية من عصمت السادات يطلب فيه الغاء البيع وأنه سأل محمد عبد الرازق أبو شادى الشناوى فأخبره بأنه قابل عصمت السادات واتفق معه على مبلغ ٥٠٠٠ جنيه دفع له مبلغ ٣٠٠٠ جنيه مقدما ووعدده المذكور بأن يمتلك له الأرض بالممارسة بثمن يسند فى أربعين سنة ، وأنه حدث بعد ذلك أن قابل نبيل العنتبلى فأخبره أن ( كارت ) عصمت السادات ثمنه ٣٠٠٠ جنيه . وأضاف الشاهد بأن من يدعى السيد عبد القادر ليس هو حلقة الاتصال بين عصمت السادات وبين محمد عبد الرازق أبو شادى الشناوى .

وقدم الشاهد صورة شمسية من عقد بيع ابتدائى مؤرخ فى شهر يوليو ١٩٨٠ صادر له من الجمعية اليونانية بالقاهرة المشهرة بوزارة الشئون الاجتماعية يتضمن بيع مقدار ٢٠ قيراطا مبيعة الحدود والمعالم بالعقد الى الشاكى لقاء ثمن قدره ١١٢٥ جنيها دفع الشاكى منه مبلغ ٧٥٠ مليم ٨٤٣ جنيه .

وشهد القمص سيداروس البراموسى وكيل دير البراموس بطوخ دلقة محافظة المنوفية بأنه خلال عام ١٩٧٢ تواطأ القمص فلتس البراموسى مع المدعى عليل الاول وأجر له مساحة ستة أفدنة من الأرض المملوكة للدير والبالغ مساحتها واحد وعشرون فدانا يتعيش من نتائجها الرهبان المقيمون بذلك الدير وغير مصرح بتأجير هذه المساحة للأفراد . وأنه لما الى علمه أن المدعى عليه الاول أعطى القمص فلتس نظير ذلك مبلغ ألف جنيه ثم صدر قرار عقب ذلك بنقل القمص فلتس الى جهة أخرى وعين هو بدلا منه ولم تشأ الجهة التابع لها الدير اقامة دعوى قضائية ضد المدعى عليه الاول للصلة التى كانت تربطه برئيس الجمهورية السابق .

كما قامت المدعى عليها الخامسة باغتصاب فيلا بالمعادى مملوكة لهائم راتب سعيد يغاونها فى ذلك آخرون من بينهم زوج خالتها عبد المنعم

وشهد فاروق عقل محمد رئيس مجلس ادارة شركة الشمس للتجارة والاستثمار بأنه خلال شهر ديسمبر ١٩٨٠ حضر اليه بمكتبه المدعى عليهما الثانى والرابع وزعما انها قاما بشراء قطعة أرض مساحتها حوالى اربعة أفدنة سبق للشركة شراؤها من المالك الاصلى ، وطلبها منه الاتفاق معه فورا بشأن تلك الأرض والا فانها سيعرضان للشركة فى حياتهما بالقوة ، ولما عرض الأمر على مجلس ادارة الشركة خشى الاعضاء بأسهما ، وفوضه المجلس فى الاتفاق معهما لكف تعرضهما عن هذه الأرض وازاء هذا البطش والتهديد من قبل المدعى عليهما المذكورين حرر اتفاقا معهما يتضمن التزام الشركة بأن تدفع لهما مبلغ ستة وخمسين ألفا من الجنيهات مقابل عدم تعرضهما للشركة . وتسلمنا نصف هذا المبلغ فور التوقيع على الاتفاق الذى تعهدا فيه أيضا باستخدام نفوذهما لاجراء الشرطة العسكرية من جزء تشغله بهذه الأرض واستصدار حكم بصحة ونفاذ عقد الشركة مقابل مبلغ خمسة وأربعين ألفا من الجنيهات والمصروفات وعمولة قدرها ٢٪ من أى مبيعات تبيعها الشركة يزيد عن سعر شرائها وعمولة أخرى قدرها ١٪ عن أى مشروعات تقيمها الشركة فوق هذه الأرض .

وشهد ابراهيم عبد السلام صافية بأنه بتاريخ ١٩٨٠/٧/٤ رضى عليه مزاد بيع قطعة أرض مبانى مساحتها ٢٠ قيراطا بناحية سلا مركز قطور غربية لقاء ثمن قدره ١١٢٥ جنيها وان هذه الأرض كانت فى وضع يده بالايجار من ممتلكها الجمعية اليونانية بالقاهرة ، وأنه تحرر له عقد بيع ذلك وتحدد يوم لتوثيقه بالشهر العقارى ، الا أنه فى ذلك اليوم لم يحضر مندوب الجمعية لاتمام التسجيل ، فاستطلع الامر من مقر الجمعية بالقاهرة فعلم أن مديرية الشئون الاجتماعية بغرب القاهرة قد أرسلت خطابا الى الجمعية تطلب فيه عدم اتمام تسجيل العقد ، وأن نبيل العنتبلى مندوب الشئون الاجتماعية انتهى الى المسئولين بالجمعية اليونانية ان لديه شكوى من محمد عبد الرازق أبو شادى

رمضان واستعملت في ذلك طرق الغش والتزوير ، فقد اصطنعت توكيلات وعقود يبيع مزورة ، واقامت العديد من القضايا للوصول الى تثبيت ملكيتها لها وهي الدعاوى ارقام ٩٢٩ لسنة ٧٨ مدنى كلى جنوب القاهرة ١٧٣٩ لسنة ٧٩ مدنى كلى جنوب القاهرة ، ١٧٥٢ لسنة ٨٠ مدنى كلى جنوب القاهرة ٢٣٤٠ لسنة ٧٩ مدنى كلى الجيزة ، ٥٨٩١ لسنة ٧٩ مدنى كلى الجيزة ، ٦٦٠٨ لسنة ٧٩ مدنى كلى الجيزة . وخلال نظر احدى هذه القضايا مثلت سيدة امام القضاء وانتحلت شخصية المبالكة هاتم راتب سعيد واقترت للمدعى عليها الخامسة بصحة بيع منسوب للمالكة عن هذه الفيلا للمدعى عليها الخامسة فقضى في الدعوى بانها لها صلاحات اتضح عدم صحة ذلك . وقامت نيابة عابدين الجزئية بتحقيق وقائع الغش والتزوير ، وقيد التحقيق برقم ١٩٦٨ لسنة ١٩٧٩ ادارى عابدين ولم يتم التصرف فيه بعد ، ورغم كل ذلك صممت المدعية عليها الخامسة امام هذه المحكمة ان الفيلا المذكورة ملوكة لها وانها اشترتها باموال زوجها .

وشهد محمد رشاد موسى مرتجى بأنه شارك مع آخرين في بناء فندق بشارع الهرم ثم تخارج مع شركائه وانفرد هو بملكية الفندق ، وبعد فترة فوجيء بالمدعى عليه الثالث ومعه رجال مدججون بالسلاح ، وزعم المدعى عليه المذكور ان الفندق ملوك لاحد اقاربه المدعو مجدى غنيم وهدده بالاعتداء عليه ان اصر على منازعته في ملكية الفندق — فقام بالاتصال بمعاونة محاميه واحد اعضاء مجلس الشعب بالمدعى عليه الثانى الذى قام بالتوسط لسدى شقيقه المدعى عليه الثالث لعدم التعرض له ، غير ان الاخير اصر على بيع الفندق بالزاد العلنى لكى ياخذ قربه حقه كما زعم ، فاضطر للاذعان لرغبته خشية بطشه ، فعلا بلغ المدعى عليه الثالث ما اراد . وقرر الشاهد بأنه قد لحقه من جراء ذلك خسائر فادحة .

وشهد مؤاد فهمى اسكندر بان سيد احمد مرسى ابلغه بان المدعى عليه الاول يستطيع مساعدته في شراء جرارات زراعية من شركة النصر — فتوجه معه حيث قابلا المدعى عليه الاول في منزله بمصر الجديدة والذي افهمه انه في مكتبه الحصول بنقوده على اى عدد من الجرارات وسلمه انما بشراء جرارين وطلب منه سداد قيمتها واستلامهما على ان يدفع له عمولة قدرها ألف جنيه غير انه رفض دفع العمولة الا بعد استلام الجرارين فوافق المدعى عليه الاول على ذلك ثم قام هو بسداد قيمة الجرارين وقدرها ١١٨٠٠ دولارا امريكا ثم سلم المدعى عليه الاول اشعار الدفع وصمم الاخير مرة ثانية على سداد العمولة المستحقة له وقدرها ألف جنيه فرضخ لامره وسدد له الالف جنيه العمولة على قسطين — ثم اعطاه المدعى عليه الاول انما باستلام كاوتش جرارات قيمته ٦٤٠ جنيها فتوجه ومعه المدعى عليه الثالث لسداد قيمة هذا الاثن ويعد ان سددته توجه لاستلام الكاوتش غير انه علم من المختصين ان المدعى عليه الثالث قام باستلامه كما استلم المدعى عليه الاول الجرارين غير انه لم يسلمهما له فابلى قسم شرطة ميت غمر بالواقعة واقام ضده جنحة مباشرة غير ان المدعى عليها الاول والثالث هدها بالقتل فخشي من بطشهما وتنازل عن حقوقه قبلهما .

وشهد حسن احمد على قايد بأنه اثناء قيامه بنقل كمية من الفول السودانى من شركة النيل للحاصلات الزراعية الى مصنعها نما الى علمه من احد سائقى النقل ان المدعى عليه الثالث يستورد اللب من الخارج فتوجه اليه واتفق معه على استيراد مائتى طن لب سعر الطن سبعمائة جنيه ودفع له المبلغ وقدره مائة واربعون الفا من الجنيهات وحرر عن ذلك ايضا واتفقا على اللقاة ببور سعيد بعد فترة لاستلام اللب . فلما ذهب فى الميعاد المحدد قابله مندوب المدعى عليه الثالث وطلب منه الايصالين زاعما انه سيسلمه البضاعة خلاك ساعة فاعطاه الايصالين وظل ينتظر دون جدوى



الاشتراكى في ١٩٨٢/١٠/١٩ بالتحفظ على امواله ومنعه من التصرف فيها .

فقد سئل كل من عبد الحميد عبد الحميد محمد مدير البنك فرع المهندسين وعلى جمال الدين دبوس رئيس مجلس ادارة البنك وامام الحوت المستشار القانونى .

فشهدوا بان اخطار المدعى العام الاشتراكى ورد للبنك - المركز الرئيسى - في ١٩٨٢/١٠/٢٠ الساعة ١٠.٣٠ صباحا ولم يصل فرع المهندسين الا الساعة ٣.٣٠ مساء ، وأن المدعى عليه الثانى قام بصرف حوالى مبلغ ١٥٠٠٠٠ جنية من البنك ، ٣٧٠٠٠ دولار قبل ورود الاخطار الى فرع المهندسين .

واضافوا ان المدعى عليه المذكور قام بسرد مبلغ ٩٠٠٠٠ جنية الى البنك فرع المهندسين بعد ذلك .

وتشير المحكمة في هذه المناسبة الى ما هو ثابت في الاوراق من انه - على الرغم من صدور قرار المدعى العام الاشتراكى في ١٩٨٢/١٠/١٦ بالتحفظ على اموال المدعى عليه الاول احمد عصمت محمد السادات واولاده - الا أن ولده عبد الحكيم احمد عصمت محمد السادات قد سحب في يوم ١٩٨٢/١٠/٢٠ مبلغ ١٥٠٠٠٠ جنية تقريبا من بنك مصر امريكا الدولى بمدينة الاسكندرية ، ثم أعادها الى البنك بعد التحفظ على شخصه .

وكان قد سحب أيضا في ذات التاريخ مبلغ ١٥٦٠٠٠ دولارا من المصرف العربى الدولى فرع الاسكندرية - بيد أن المصرف لم يواف جهاز المدعى العام الاشتراكى بأن صاحب الحاجة المذكورة قد أتى هذا الفعل ، وإنما ورد خطاب من شركة ايطالية في نابولى الى جهاز المدعى العام الاشتراكى في ١٩٨٢/١٢/٢٤ مرفقا به كتاب مؤرخ ١٩٨٢/١١/٦ أرسله المصرف العربى الدولى الى هذه الشركة متضمنا ذلك مما حدا بالشركة مطالبة الجهاز بهذا المبلغ زاعمة انه يخصها .

تسلم البضاعة - ثم ذهب الى بلدة المدعى عليه الثالث بميت أبو الكوم لمطالبته بالمبلغ غير أن بعض الأشخاص التابعين له قابلوه في الطريق وأوسعوه ضربا وهددوه بايذائه وايداء اولاده ان هو عاد الى المطالبة بحقوقه .

وشهد محمد الدمرداش أبو سعدة بان المدعى عليه الاول طلب منه مشاركته في بعض الاعمال التجارية فأعطاه مبلغ ثلاثمائة ألف دولار كما شارك المدعى عليه الرابع وأعطاه مبلغ مائة وثمانية ألف دولار أمريكى وخمسة عشر ألف جنية غير أنهما اغتالا حقوقه ولم يعطياه شيئا من امواله ولما أبلغ ضدهم الجهات المختصة وقع تحت ضغط وتهديد مما دفعه الى التنازل عن شكواه .

#### واقعة عدم سداد الضرائب :

ثبت من الاطلاع على ملف الضرائب أن المدعى عليه الاول لم يسدد لـامورية ضرائب النقل بالقاهرة مبالغ مستحقة عليه منذ سنة ١٩٧٢ لمصلحة الضرائب مجموعها ٠٠٤٠٠٠ مليم ر. ٢٥١٨٠٠ جنية رغم المطالبة بها ، ولم يسدد لـامورية ضرائب تـلا مبلغا آخر مستحقا عليه قدره ٩٢٠٠ مليم ٥٧٠٠ جنية منذ سنة ١٩٧٤ ، ولم تتم محاسبته بعد عن بعض الانشطة التى مارسها بالاسكندرية وطنطا عن توكيلات ملاحسة وتجارة ومقاولات .

ولم يسدد المدعى عليه الثالث لـامورية ضرائب المقاولات بالقاهرة مبلغا قدره ١١٦٧١ جنية ، وأنه لم يتم حتى الآن محاسبة باقى المدعى عليهم الثانى والرابع والخامس رغم وجود ملفات ضريبية لهم عن أوجه النشاط الذى مارسوه .

#### واقعة صرف الودائع من البنوك اثر صدور قرار التحفظ على الاموال :

ثبت من التحقيق قيام المدعى عليه الثانى بصرف قيمة ودائعه بينك تشيس الاهلى في ١٩٨٢/١٠/٢٠ بعد صدور قرار المدعى العام



مصر الدكتور عبد العزيز حجازي نائب رئيس الوزراء ووزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية في ٢٢ أغسطس سنة ١٩٧٣ وصدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٧٤ بالموافقة عليها .

وحيث أن محمد ادريس عبد الكريم شهد بأنه كان في أوائل الأربعينات زميلا للمدعى عليه الأول بسلاح الحدود ، حيث كان يعمل المدعى عليه الأول كاتباً عسكرياً متطوعاً بمرتب شهري قدره خمسة جنيهات ، ثم نقل إلى فصيلة الدراجات البخارية بالطرق الصحراوية إلى أن استقال من عمله عام ١٩٤٥ كي يعمل سائراً على إحدى سيارات نقل المازوت .

وحيث أنه ثبت من الاطلاع على صورة ضوئية مرفقة بالاوراق لكتاب غير موقع صادر عن المكتب العالمي للتوكيلات الملاحية والتجارة بالقاهرة ( تليكس ٢٣٥٨ باسم القاهرة — ص . ب . ١٦١٩ — العنوان ٢٢ شارع زكريا أحمد ) أن « رئيس شركائنا السيد عصمت السادات الاخ الأصغر للرئيس السادات وأولاده الاثنان يعملون كرؤساء مجلس إدارة وموردين عامين منذ عملنا في هذا الحقل من ١٥ سنة . نحب أن نقدم أحسن خدماتنا كممثلين لكم في القاهرة . ونحن مستعدون أن نتعاون معكم في جميع معاملاتكم ونسهل لكم سرعة دخول بواخركم وحل جميع مشاكلها . » .

وحيث أنه عن الأموال والممتلكات التي طلب الادعاء فرض الحراسة عليها فتمثل في عناصر الذمة المالية الخاصة بكل من المدعى عليهم وذويهم الموضحة بالبيان المرفق بأوراق الدعوى والمؤرخ ١٩٨٢/١٢/٢٠ ويبين منه أن الأصول المحققة لهم تتمثل فيما يلي :

**المدعى عليه الأول : أحمد عصمت محمد السادات :**

**أولاً — السيولة النقدية :**

**(١) ارصدة نقدية :**

١ — مبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه قيمة ودیعة لاجل

واذ أثر هذا الموضوع بجلسات المحاكمة — ورد إلى المحكمة كتاب المصرف العربي الدولي مؤرخ ١٩٨٢/٢/١٠ يفيد أن المهندس مصطفى خليل رئيس مجلس إدارة المصرف قد أمر في ١٩٨٢/١٠/٢٥ أثر ورود خطاب البنك المركزي إلى المصرف بإبلاغه بقرار المدعى العام الاشتراكي بالمنع من التصرف — أمر بالتحفظ على أموال المدعى عليه الأول وأولاده ، كما أرفق بهذا الكتاب كتاب آخر مؤرخ في ١٩٨٢/١١/٢٢ بعث به المصرف إلى المدعى العام الاشتراكي يفيد أن المهندس مصطفى خليل رئيس مجلس إدارة المصرف قد أمر بإيقاف التعامل على حساب المذكورين مع موافقة المدعى العام الاشتراكي ببياناتها ، والتي يأمل المحافظة على سريتها كما تقضى بذلك نصوص اتفاقية المصرف العربي الدولي من سرية لبيانات الحسابات المتعلقة بعملاء المصرف ، وأن المدعى عليه الأول لا يحتفظ بحساب لدى المصرف أو فروعه ولكن لابنه عبد الحكيم حساباً بفرع الاسكندرية بمبلغ ٩٢٥٠٠ دولاراً ومبلغ ١٤٠١١ مارك الماني .

ثم ذلك على الرغم من أن المستشار محمود حافظ غانم مدير عام الإدارة العامة للشئون القانونية بالمصرف العربي الدولي كان قد بعث بكتاب رقم ٦٠ بتاريخ ١٩٨٢/٩/٢٥ إلى المدعى العام الاشتراكي يتضمن اعتذار المصرف عن عدم اجابته إلى طلب موافاته ببيان للارصدة والحسابات الجارية والودائع والخزائن لأحد العملاء أثر التحفظ على أمواله لجأفة ذلك للاتفاقية الدولية بتأسيس المصرف ، متمسكا في ذلك بالمادة التاسعة منها والتي تنص على أنه لا يجوز اتخاذ إجراءات تأميم أو مصادرة أو فرض الحراسة على المصرف أو على المبالغ المودعة به كما لا يجوز اتخاذ إجراءات الحجز القضائي أو الإداري عليها وبالمادة ١٢ التي تقضى بأن حسابات المودعين سرية ولا يجوز الاطلاع عليها ولا يجوز اتخاذ إجراءات الحجز القضائي أو الإداري عليها .

وجدير بالذكر أن هذه الاتفاقية وقعها عن

٣٦٨٩٠ باسم زينب محمد سليم زوجة المدعى عليه الاول لدى فرع القاهرة - مبلغ ١٣٠ رارا  
رصيد حساب جارى رقم ٣٥٠ باسم المدعى عليه الاول لدى فرع تلا - مبلغ ٢٥٤٧٨١  
جنيها قيمة رصيد حساب جارى رقم ٣٦٦ باسم  
سوسن احمد عصمت السادات لدى فرع تلا .

٨ - مبلغ ٩١٣٠ جنيها قيمة ودائع لاجل طرف  
بنك مصر فرع هليوبوليس باسم المدعى عليه  
الاول رقم ٥/٧٠٠/٢٥ بمبلغ ٦٠٠٠ دولار امريكي  
استحقاق ١٧/٢/١٩٨٣ ورقم ٨/٢٦٦/٢٥ بمبلغ  
٥٠٠٠ دولار امريكي استحقاق ٧/١/١٩٨٣ .

٩ - مبلغ ٧٥٩٥٧٠٤ جنيها قيمة ارصدة  
حسابات دائنة تحت يد المدعى عليه الاول وهو  
صاحب التوقيع عنها حسب كتاب البنك الاهلى  
المصرى رقم ٣١٧٩ فى ٩/١١/١٩٨٢ وبياناتها  
كالآتى : ٧٢٨١٠ جنيها حساب جارى رقم ٥٥٣  
لدى بنك مصر فرع تلا - ٢٦٥٣٨٨٠ جنيها  
حساب جارى لدى بنك قناة السويس القاهرة -  
١١٩٨١١٩ جنيها حساب جارى لدى بنك  
قناة السويس فرع الاسكندرية - ٣٢٨٧٨٨٥  
حساب جارى لدى البنك الاهلى المصرى فرع  
طنطا .

١٠ - مبلغ ٣١٩٤١٨٠ جنيها قيمة ارصدة  
دائنة طرف البنك المصرى الامريكى بياناتها كالآتى :  
١٧٠١٥٤٧ جنيها رصيد حساب جارى بالعملة  
المحلية باسم عبد الحكيم احمد عصمت محمد  
السادات - ٣٧٥٦٥ جنيها رصيد حساب جارى  
باسم المدعى عليه الاول بالعملة الاجنبية  
قدره ٢٦٤٥٠٧٤ دولارا امريكيا - ١٤٥٥٠٧٤ جنيها  
رصيد حساب توفير بالعملة المحلية باسم المدعى  
عليه الاول .

١١ - مبلغ ٣١٤٧٠٩٩ جنيها قيمة رصيد  
الحساب الجارى رقم ١٣٧٨ طرف البنك الوطنى  
للتنمية فرع باب اللوق قيمة متحصلات بمعرفة  
ادارة الاموال .

١٢ - مبلغ ١٣٧٦٤١٣ قيمة رصيد حساب

طرف بنك القاهرة فرع سيزوستريس  
بالاسكندرية باسم عبد الحكيم احمد عصمت  
السادات .

٢ - مبلغ ٥٥٠٠٠ جنيها قيمة خطاب  
باسم الشركة العالمية لتوكيلات الملاحة والتجارة  
ضمان مفتوح المدة مغطى بالكامل رقم ٨٢/٦٨٦  
ملك عبد الحليم احمد عصمت السادات لدى  
البنك المصرى الامريكى فرع الاسكندرية  
لصالح الجهارك .

٣ - مبلغ ٢٤٩٠ جنيها قيمة شهادة اضرار  
رقم ١٠٣٤٦٢ فى ١٠/٨/١٩٨٢ صادرة من البنك  
الاھلى اليونانى بفائدة ١١٪ ، بمبلغ ٣٠٠٠  
دولار امريكى باسم المدعى الاول .

٤ - مبلغ ١٠٧١٠٢٢٠ قيمة رصيد حساب  
جارى رقم ٢٠٢٢ باسم المكتب الدولى للملاحة  
والتجارة والمقاولات ملك المدعى عليه الاول لدى  
البنك الاهلى اليونانى وقدره ١٢٩٠٤ دولارا  
امريكيا .

٥ - مبلغ ١٠٦٧٤٣٦٥ جنيها قيمة المودع  
بالحساب رقم ١٣٧٨ فى ٢٤/١١/١٩٨٢ طرف  
البنك الوطنى للتنمية فرع باب اللوق باسم  
المدعى عليه الاول وبياناتها كالآتى :  
١٢٧٤ دولارا امريكيا - ٥٦٤٠ دينار يوغوسلافى  
- ٢٤٦٥٠ دراخمة يونانى - ٢٥٠٠ فرنك  
سويسرى - ١٣٦٥٠٠ جنيها قبرصيا - ٣٠٠٠  
دولارا امريكيا قيمة شهادات اضرار بنك مصر  
ارقام ٨ ، ٩ ، ١٠ صادرة من فرع  
هليوبوليس .

٦ - مبلغ ١٠٠٠٠ جنيها قيمة ودیعة باسم  
سعيد خميس علبة زوج ناريان احمد عصمت  
السادات لدى بنك مصر الدولى .

٧ - مبلغ ٩٣٧٧٣٠١ جنيها قيمة ارصدة  
دائنة طرف بنك مصر بياناتها كالآتى : مبلغ  
٩٠٢١٣٩٠ جنيها رصيد حساب توفير رقم



للتجارة والتخليص عنها زكريا السادات ومبلغ  
٢٢٤٥٩ ر.جنيها باسم شركة الشرق الاوسط  
للمشروعات ملك زكريا السادات .

٢١ — مبلغ ٢٤٧٨٠ ر.جنيها قيمة رصيد حساب  
جاري باسم المكتب العربى لتجارة المنسوجات  
ملك المدعى عليه الاول لدى بنك القاهرة فرع طنطا

٢٢ — مبلغ ٢٤٢٠٠ ر.جنيها قيمة رصيد  
الحساب الجارى رقم ٣/٥٨٣٦٠٠ باسم المكتب  
العالمى لتوكيلات الملاحة والتجارة والتوريدات .  
ملك المدعى عليه الاول لدى بنك الاسكندرية  
فرع القاهرة .

٢٣ — مبلغ ١٠٦٧١ ر.جنيها قيمة حساب جاري  
رقم ٣٩١٥ باسم شركة الشرق الاوسط  
للمشروعات والتوزيع ملك زكريا احمد عصمت  
السادات لدى بنك الاسكندرية فرع طنطا .

٢٤ — مبلغ ١٧٧٥ ر.جنيها قيمة رصيد حساب  
جاري باسم المدعى عليه الاول لدى بنك  
الاسكندرية فرع النزهة .

٢٥ — مبلغ ٩٠٠ ر.جنيها قيمة رصيد الحساب  
الجارى رقم ١٢٠٨٣ لدى بنك مصر الفرع  
الرئيسى باسم المدعى عليه الاول .

٢٦ — مبلغ ١٣٧٤ ر.جنيها قيمة رصيد الحساب  
الجارى رقم ٢٢٢٥٠ طرف بنك القاهرة فرع عدلى  
باسم المدعى عليه الاول .

#### (ب) تامينات :

١ — مبلغ ٧٦٠٣٥٦ ر.جنيها قيمة تامينات مدفوعة  
لهيئة ميناء الاسكندرية باسم الشركة العالمية  
للتوكيلات والملاحة والتجارة الدولية ملك المدعى  
عليه الاول .

٢ — مبلغ ١١٨٠ ر.جنيها قيمة غطاء خطاب  
ضمان مغطى بالكامل باسم المدعى عليه الاول  
لدى بنك القاهرة فرع عدلى .

٣ — مبلغ ٣٧٥٠٠ ر.جنيها قيمة غطاء خطاب  
ضمان مغطى بالكامل رقم ٨١/٤٢٤ باسم المدعى  
عليه الاول لدى بنك النيل فرع رمسيس لصالح  
شركة مصروب للمياه الغازية .

جارى رقم ٦٠١ طرف بنك مصر فرع هليوبولس  
باسم المدعى عليه الاول قدره ١٦٥٨٣٣ دولارا  
امريكا .

١٣ — مبلغ ١١٤١٨٠ ر.جنيها قيمة ارصدة  
توفر لدى هيئة البريد .

١٤ — مبلغ ١٠٠٠ ر.جنيها قيمة شهادات استثمار  
مجموعة (ب) باسم جمال احمد عصمت السادات  
لدى البنك الاهلى المصرى الفرع الرئيسى .

١٥ — مبلغ ٥٠٠ ر.جنيها قيمة شهادات ادخارية  
ثلاثية باسم فايزة على حسن زوجة المدعى عليه  
الاول لدى بنك مصر فرع حدائق القبة .

١٦ — ١١٥٣٧٠ ر.جنيها قيمة المودع بالحساب  
رقم ١٣٩٥ فى ١٠/٢٨/١٩٨٢ طرف البنك الوطنى  
للتتمية فرع باب اللوق باسم ناريمان احمد عصمت  
السادات وقدره ١٣٩ دولارا امريكا .

١٧ — مبلغ ٩٥٨٥٠ ر.جنيها قيمة رصيد  
حساب جارى دائن رقم ١٩٣٩٥ باسم عبد الحكيم  
احمد عصمت السادات طرف بنك القاهرة فرع  
سيزوسترين بالاسكندرية .

١٨ — مبلغ ٦٠١٥٠ ر.جنيها قيمة ارصدة دائنه  
طرف بنك الاسكندرية بيانها كالاتى : ٤١٤٢  
ر.جنيها رصيد حساب جارى رقم ٤/٢٨٣٢٠٠ باسم  
شركة الشرق الاوسط للمشروعات والتوزيع ملك  
زكريا احمد عصمت وزينب محمد سليم ٦٧٤٩  
دولارا امريكا باسم الشركة السابقة تعادل  
١٦٠٥٦ ر.جنيها .

١٩ — مبلغ ٥٠ ر.جنيها قيمة شهادات استثمار  
البنك الاهلى المصرى ذات الجوائز ارقام  
١٤٠٧٥٦٨٥١ الى ١٤٠٧٥٦٩٠٠ اصدار فرع  
طوسون بتاريخ ١١/٥/١٩٨٢ باسم المدعى  
عليه الاول .

٢٠ — مبلغ ٤٥٢٤٢ ر.جنيها قيمة ارصدة  
حسابات تجارية لدى البنك المصرى الامريكى  
فرع الاسكندرية بالحساب رقم ٢١٧٤٨٧/دمنه  
مبلغ ٢٢٦٠٠ ر.جنيها باسم زكريا احمد عصمت  
السادات ومبلغ ١٨٣ رساليا باسم وكالة السلام



٢ - أرض توسع سكنى بحوض ساروجه رقم ٣٠ ناحية ميت أبو الكوم منوفية مشتري المدعى الاول من آخرين وبياناتها كالاتى : ١٥ سهم و ٣ قيراط اشتراها المدعى عليه الاول من أخرى بمقدد بيع عرفى مؤرخ ١٩٧٩/٢/١ وخصصها لابنه على - ٨٥ سهبا اشتراها المدعى عليه الاول من أخرى بتاريخ ١٩٧٩/٣/١٢ وخصصها لزوجته زينب محمد سليم ٧٥ سهم و ١ قيراط اشتراها المدعى عليه الاول من أخرى بتاريخ ١٩٧٩/٣/١٢ وخصصها لابنه زكريا وذلك بالإضافة الى ١٥٠ متر مربع مشتري المدعى عليه الاول من أخرى بموجب عقد البيع العرفى المؤرخ ١٩٧٨/١١/١٥ وخصصها لابنه خالد و ١٢٥ متر مربع مشتري المدعى عليه الاول من أخرى بموجب عقد البيع العرفى المؤرخ ١٩٧٨/١١/١٥ وقد قدرت القيمة الاجمالية لتلك المساحات بمبلغ ٥٩٧٤٠ جنيه .

٣ - أرض زراعية مساحتها ستة أفدنة بحوض الحكر رقم ٢٤ ناحية طوخ تلكا مركز تلا منوفية استجار المدعى عليه الاول من دير العذراء مقام على فدان منها معمل البان وحجرة خفـير وحظائر مواشى وفواكه ومخزن تبـن ومنزل مقام على مساحة ٢٠ قيراطا هذا وبالأرض عدد ٢ مجموعة ري ٥ حـصان وطلـبة هـندى ومقطورة باطار مطاط بالإضافة الى مجموعة من المواشى والآلات موضحة تفصيلا بمحضر الجرد المؤرخ ١٩٨٢/١٠/٢٣ وقد قدرت القيمة الاجمالية بمبلغ ١٤٤٠٠٠ جنيه .

٤ - أرض زراعية مساحتها ٢٠ سهم و ١٢ قيراط و ١ فدان بأحواض الفدادين ٨ والجزيرة ٩ والزرقة ١٠ ناحية طوخ . ذلكا مركز تلا منوفية محيزة بالجمعية التعاونية الزراعية بالناحية باسم زينب محمد سليم زوجة المدعى عليه الاول وقد قدرت قيمتها بمبلغ ٣٦٨١٦ جنيه .

٥ - أرض زراعية مساحتها ثمانية قراريط بحوض الجزيرة البرانية ٩ قطعة رقم ٥٥٩ زمام ميت أبو الكوم مشتري المدعى عليه الاول

٤ - مبلغ ٥٠٠ جنيه قيمة تأمين مدفوع لشركة نيل للمجمعات الاستهلاكية لحساب المكتب العالى لملاحة والتجارة ملك المدعى عليه الاول .

٥ - مبلغ ٩٣٨٥ جنيها قيمة تأمين مدفوع شركة مصر للمياه الغازية وحفظ الاغذية من المدعى عليه الاول عن عدد ١٠٠٠ صندوق لاستيك .

٦ - مبلغ ١٠٨٠٠ جنيه قيمة تأمينات تركيب لـيفونات لاسلكية وتلكسات لدى هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية لحساب المدعى عليه الاول اولاده بواقع ٢٠٠٠ جنيه للتليفون اللاسلكى و ٢٤٠٠ جنيه للتلكس .

٧ - مبلغ ٢٠٠٠ جنيه قيمة تأمين تركيب لـيفون لاسلكى رقم ٩٣١١٨٨ باسم عبد الحكيم أحمد عصمت السادات لدى هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية .

#### (ج) دائئيات :

١ - مبلغ ٧٣٣١٠ جنيه باقى ثمن جرارات لدى متعاملين مع المكتب العالى للملاحة والتجارة والمقاولات ملك المدعى عليه الاول .

٢ - مبلغ ٢٠٠٠ جنيه قيمة مقدم حجز سيارة مازدا ٤ باب مسدد بالاهصال رقم ١٦٧٨٧ فى ١٩٨٢/٩/٢٠ باسم المدعى عليه الثانى السادات أحمد عصمت السادات لدى جهاز الخدمات العامة للقوات المسلحة .

#### ثانيا - الاراضى :

١ - أرض توسع سكنى بزمام ميت أبو الكوم مركز تلا محافظة المنوفية مساحتها ٣ قيراط و ١٢ سهبا مشتري زينب محمد سليم - زوجة المدعى عليه الاول - من أخرى بموجب عقد بيع عرفى مؤرخ ١٩٧١/٢/١ حدودها البحرى جسر ترعة الزرقانية والغربى المشتري والقبلى سور مدرسة والشرقى ورثة غبريال مرقص وقد قدرت قيمتها بمبلغ ١٠٨٧٥ جنيه .

باسم نجله زكريا من آخرين وقدرت قيمتها بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه .

٦ - أرض قضاء بور مساحتها عشرة أفدنة ملك المدعى عليه الاول كائنة عند الكيلو ٢٢ - ٢٦ على طريق الاسكندرية مطروح مقام عليها فيلا مساحتها حوالي ١٥٠ مترا مربعا بالطوب الحجرى من طابق واحد وقدرت القيمة الاجمالية بمبلغ ٢١٠٠٠٠٠ جنيه .

٧ - أرض زراعية مساحتها ٢٦ فداناً كائنة بالرأس السوداء ناحية الملاحة قسم المنتزة بالاسكندرية مكونة من قطعتين متجاورتين مساحتهما على التوالى ٢٣٥ ، ٢٥ فداناً ملك المدعى عليه الاول تحت اسم جمعية السادات للتعمير والاسكان التى قامت بتبوير ثمانية أفدنة منها وباقى المساحة منزرعة وملحق بالأرض مبنى بالطوب الجيرى على مساحة قيراطين تقريبا وساقية حديد وقدرت القيمة الاجمالية بمبلغ ٥٤٦١٠٠٠ جنيه .

٨ - أرض زراعية مساحتها ٢١ فداناً كائنة بحوض رقم ٥ بعزبة اسكوت بناحية الملاحة قسم المنتزة بالاسكندرية ملك المدعى عليه الاول باسم جمعية السادات للتعمير والاسكان منها ١٥ فداناً وبور وباقى المساحة منزرعة بمعرفة واضع اليد وقد قدرت القيمة الاجمالية بمبلغ ٤٤١٠٠٠٠ جنيه .

٩ - أرض قضاء مساحتها ١٥ فداناً كائنة بالدير البحرى بالاسكندرية ملك المدعى عليه الاول وقدرت قيمتها بمبلغ ٣١٥٠٠٠٠ جنيه .

١٠ - أرض قضاء مساحتها ١٠٠٠ متر مربع وضع يد المدعى عليه الاول بجوار طابيزة قدرت قيمتها بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه .

١١ - قطعة أرض قضاء معدة للبناء مساحتها ١٢ سها و ٣ قيراط بحوض ساروجة ٣٠ بزمام بندر سلا منوفية مشتري المدعى عليه الاول من آخر بموجب عقد البيع المدعى عليه الاول ١٩٧٨/٨/٢٧ وخصصها لابنه عبد الحكيم احمد

عصمت السادات وقدرت قيمتها بمبلغ ١٠٠ جنيه .

### ثالثا - العقارات :

١ - شقة تملك بمنقولاتها كائنة بركة بالعقار رقم ٢ شارع وجيه باثنا قسم الرم بالاسكندرية مشتري المدعى عليه الاول الشركة المتحدة للاسكان والتعمير بموجب بيع ابتدائى مؤرخ ١٩٧٥/٧/٥ وقدرت قيمته الاجمالية بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه .

٢ - شقة تملك تحت التشطيب رقم ١ كائنة بشارع بن سندر قسم حدائق القبة بالقاهرة مكونة من أربع حجرات على مساحة ١٠ مترا مربعا مشتري عباس احمد عصمت السادات من شركة الخليج الجديدة للانشاء والتعمير بموجب عقد بيع ابتدائى مؤرخ ١٩٨١/٦/٦ وقدرت قيمتها بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه .

٣ - فيلا تحت الاتمام بالهانوفيل بالعاصم بالاسكندرية قائمة على مساحة ١٠٠٠ متر من منها ٢٠٠ متر مبانى ملك المدعى عليه الاول وقدرت قيمتها بمبلغ ٣٥٠٠٠ جنيه .

٤ - فيلا غير كاملة البناء مقامة على مساحة ٢٠٠ متر بناحية الدير المستجد بقسم العاصم فى نهاية الكيلو ٢١ على طريق الاسكندرية مطروح مشتري المدعى عليه الاول من آخر وقدرت قيمتها بمبلغ ٦٥٠٠٠ جنيه .

٥ - العقار رقم ٣٦ مكرر شارع عبد الحليم بكفر انسكاروس مركز طنطا محافظة الغربية وه عبارة عن منزل مكون من ثلاثة طوابق تشتمل على ست شقق فضلا عن محل اسفل العقار وه ملك زينب محمد سليم زوجة المدعى عليه الاول وقدرت قيمته بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه .

٦ - كامل أرض وبناء العقار الكائن برقم ١١ شارع سليم الاول قسم عين شمس محافظة القاهرة وتبلغ مساحته ٤٠٢ مترا مربعا ويتكون من خمسة طوابق تشتمل على ١٨ شقة ومحلات تجارية وهذا العقار ملك زينب محمد سليم زوجة



مدعى عليه الاول وقد قدرت قيمته بمبلغ ٢١٠٠ جنيه .

واثاث ومنقولات الشقة رقم ١١ بذات العقار محل اقامة فوزية احمد عصمت السادات زوجة احمد حسن عبد المنعم ميز وقد قدرت قيمتها بمبلغ ١٨٤٠٠ جنيه .

٣ - اثاث ومنقولات محل اقامة المدعى عليه الاول بالشقة الكائنة بالعقار رقم ٣ شارع الشيخ عليش قسم حدائق القبة محافظة القاهرة وقد قدرت قيمتها بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه .

٤ - اثاث ومنقولات محل اقامة المدعى عليه الاول الكائنة بالعقار رقم ١٣ شارع محطة كوبري القبة محافظة القاهرة وقد قدرت قيمتها بمبلغ ٤٥٠٠٠ جنيه .

٥ - تجهيزات وديكورات الشقة رقم ٢١ بالعقار رقم ٤٥٣ طريق الحرية قسم شرطة سيدى جابر محافظة الاسكندرية استئجار عبد الحكيم احمد عصمت السادات من آخر قدرت قيمتها بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه .

٦ - منقولات وتجهيزات بالكابينة رقم ٢١١ مجموعة صلاح الدين بلوك رقم ب على شاطئ المعمورة استئجار واشغال عبد الحكيم احمد عصمت السادات بموجب ترخيص صادر من شركة المعمورة للسكان والتعمير باسم المدعى عليه الاول وقد قدرت قيمتها بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه .

#### خامسا - تليفونات وتلكسات :

يملك المدعى عليه الاول وعائلته مجموعة من خطوط التليفون السلكى واللاسلكى بيانهما كالاتى :

رقم ٦٢٠٩٤ الاسكندرية باسم عباس احمد عصمت السادات - التليفون رقم ٨٠٥٤٤٩ القاهرة باسم المدعى عليه الاول - التليفون رقم ٩٧٧٨٨٣ القاهرة باسم المدعى عليه الاول - التليفون رقم ٦٨٦٤٠ القاهرة باسم المدعى عليه الاول - التليفون رقم ٨٠٥٤٤٨ القاهرة باسم المدعى عليه الاول - التليفون رقم ٩٣١٠٥ لاسلكى باسم مصطفى رمضان السادات زوج المدعى عليها الخامسة نادية احمد عصمت

١ - كامل ارض وبناء العقار الكائن برقم ١١ ع احمد رياض ترك المتفرع من ميدان الحجاز النزهة محافظة القاهرة ملك المدعى عليه بموجب عقد البيع المسجل برقم ١٨٠٣ فى ١٩٨١/٤/ وهذا العقار مكون من ستة طوابق طابق منها يحتوى على ثلاث شقق عدا برهه مكون من شقتين فقط وقد قدرت قيمته ٢٥٧٩٧٢ جنيه .

٢ - كامل ارض وبناء ومنقولات الفيلا الكائنة بعدير الناحية قرية ميت ابو الكوم ناحية الشهداء مركز تلا محافظة المنوفية والفيلا على مساحة فدان تقريبا وتتكون من طابقين لان على ثمان حجرات والمنافع وملحق بها ضيافة مكون من طابقين يحتويان على خمس ات وجراج وغرفة حراسة والفيلا المشار عبارة عن مقر استراحة المدعى عليه الاول قدرت قيمتها الاجمالية بمبلغ ٢٩٠٥٠٠

٣ - مكتب تجارى بالجندك كائن بالشقة رقم ٢٢ شارع زكريا احمد قسم كبة محافظة القاهرة مشترى المدعى عليه من آخر بموجب عقد البيع الابتدائى خ ١٩٧٨/٤/١٠ وقد قدرت قيمته بمبلغ ٥٠٠ جنيه .

#### ١ - المنقولات :

١ - تجهيزات كابينة الاستحمام رقم ١٠/٧٦ لمى ابو هيف بسيدى بشر قسم المنيرة سكندرية اشغال المدعى عليه الاول وقد قدرت قيمتها بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه .

٢ - اثاث ومنقولات الشقتين رقمى ٣٠١ من ارقم ١١ شارع احمد رياض ترك قسم محافظة القاهرة محل اقامة المدعى عليه وقد قدرت قيمتها بمبلغ ٢٠٠٥٥ جنيه .



عن تعاقدات مع كل من مؤسسة جسدة للتعمير والتجارة بالملكة العربية السعودية وفريد احمد عثمان بجمهورية السودان والشركة الهندسية الاستثمارية للصناعات المحسودة بالسودان مشاركتهم في الاعمال التي تقوم بها مؤسس نظير نصف الارباح وقد قدر اجمالي القرب بمبلغ ٢٧٦٣٥٩٩٨٦ جنيها .

٢ — شركة الشرق الاوسط للمشروعات والتوزيع انشئت أصلاً كشركة تضامن بين المدعي عليهما الاول والثالث بموجب عقد ١/٨/١١ برأس مال قدره ثلاثين ألف جنيه ثم توالى التخرج والتعديل في الشركة الى أن استقر بتاريخ ١/١/١٩٨٢ على اعتبارها شركة تر بسيطة بين زكريا احمد عصمت السادات « ثم متضامن » والمدعى عليه الثالث « شريك موم مقرها الرئيسي عمارة القصر اوى بميدان الساعة بمدينة طنطا وتتبعها الفروع الآتية :

( أ ) الفرع الكائن برقم ٤ شارع بنى زبد قسم العطارين بمحافظة الاسكندرية .  
( ب ) الفرع الكائن برقم ٥ شارع الفنار بمدينة السويس .

( ج ) الفرع الكائن بطريق الشهداء مركز مدينة منوفية .

( د ) الفرع الكائن بالشقتين ١٠ ، ١٦ بلا رقم ٧ شارع سليمان الحلبي بالقاهرة ، وقد قدر اجمالي القيمة بمبلغ ١٠٨٠٠٠٠ جنيها .

٣ — وكالة النيل للاعلان ، وكالة اعلانية تابعة لشركة الشرق الاوسط للمشروعات والتوزيع غرضها تنظيم وتنفيذ الحملات الاعلانية وجب انواع الطباعة والديكور والهدايا والدراس التسويقية وتصميم الاعلانات ، وتقع مقارها بالعناوين الآتية : ٧ شارع سليمان الحلبي ، الازبكية بالقاهرة — ٤ شارع بنى زكى قس الرمل الاسكندرية — عمارة القصر اوى ببج الساعة بطنطا — ٥ شارع الفنار بور توفيق بالسويس . وقد قدر اجمالي قيمتها بمبلغ ١٠٠٠ جنيها .

السادات — التليفون رقم ٧٥٩٥٦٤ القاهرة باسم سعدية محمد سليم راشد — التليفون رقم ٨١٨٥٠٠ القاهرة باسم سعدية محمد سليم راشد — التليفون رقم ٨٢٠٢٠٠ القاهرة باسم فايزة على حسن زوجة المدعى عليه الاول — التليفون رقم ٩٣١٤٠٩ لاسلكى باسم عباس احمد عصمت السادات — تلكس رقم ٩٢٦٦٦ باسم الشركة العالمية للتجارة — تلكس رقم ٩٢٨٤٧ باسم مؤسسة طنطا للاستيراد — التليفون رقم ٦٩٢٣٥١ القاهرة باسم زكريا احمد عصمت السادات — التليفون رقم ٨٧١٨٢٧ القاهرة باسم المدعى عليها الخامسة نادية احمد عصمت السادات — التليفون رقم ٨٢٢٩١١ القاهرة باسم فوزية احمد عصمت السادات التليفون رقم ٨٣١١٠٣ القاهرة باسم ناريان احمد عصمت السادات — التليفون رقم ٢٤٥ تلا باسم المدعى عليه الاول — التليفون رقم ٧٩٤٧ طنطا باسم المدعى عليه الاول — التليفون رقم ٩٣١١٨٨ لاسلكى باسم عبد الحكيم احمد عصمت السادات التليفون رقم ٨٧٥٩٦٠ القاهرة باسم عبد الحكيم احمد عصمت السادات ، ويبلغ اجمالي قيمة تلك الخطوط ٦٥٠٠٠ جنيها .

### سادساً — الشركات :

١ — المكتب العالمى للملاحة والتجارة والمقاولات منشأة فردية انشأها المدعى عليه الاول برأس مال قدره عشرة آلاف جنيه بغرض تجارة السيارات وقطع الغيار والآلات الزراعية والنقل والتخليص الجمركى والشحن والتفريغ والتوكيلات المسلحة والمقاولات العمومية وتجارة الاخشاب والبويات والتوريدات العمومية مقرها الرئيسى عمارة القصر اوى ميدان الساعة بطنطا ثم افتتح فرع للمكتب بالشقة رقم ١٦ بالعقار رقم ٧ شارع سليمان الحلبي بالقاهرة بنفس النشاط كما يتبع المكتب ايضا الفروع الآتية :

( أ ) مكتب كائن بشارع عثمان محمد بطنطا ،  
( ب ) مكتب كائن برقم ١٥٧ شارع محمد كريم بالمنشية بالاسكندرية ، ( ج ) مكتب الباشا الكائن بشارع عثمان محمد قسم اول طنطا ، هذا فضلا

والتخليص الجمركي ومقرها كائن برقم ٨ شارع السوق الفرنساوي قسم المنشية بالاسكندرية هذا والوكالة دائنة بطريق الاقراض للشركة العالمية لتوكيلات الملاحة والتجارة بالمبالغ الآتية : ١٠٠٠٠ جنيه بتاريخ ٢٢/١٠/٨١ - ٥٥٠٠٠ جنيه بتاريخ ١٩/١١/١٩٨١ - ١١٤٠٨١ جنيه و ٤٦١ مليم مستحققات عن عام ١٩٨٢ . وقدرت القيمة الاجمالية للوكالة بمبلغ ٢٧٥٠٨١ جنيه .

٨ - شركة الاهرام للملاحة والتجارة والمقاولات براس مال قدره ٢٠٠٠٠ جنيه بالمناصفة بين المدعى عليه الاول ومحمد على ابوالعلا ، وقدرت قيمتها الاجمالية ٢٥٠٠٠٠ جنيه

٩ - الشركة التجارية للتوكيلات وتسيير المشورة « صدفا » ، شركة محدودة المسؤولية انضم اليها المدعى عليه الاول بموجب عقد رسمي رقم ٢٥٧٦ في ٤/٢/١٩٨٠ براس مال قدره ٤٠٠٠٠٠ دراهمة يخص المدعى عليه الاول منه ٢٠٠٠٠٠ دراهمة ، مقرها الرئيسي ١٥ شارع انيروف اثينا باليونان وغرضها استئجار الطائرات لعمليات الرش والهليوكوبتر وتمثيل المؤسسات المحلية والاجنبية وبيع وتركيب جميع انواع الآلات ومحركات الطائرات والاستيراد والتصدير داخل اليونان وفي الخارج . وقد قدرت القيمة الاجمالية بمبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه .

١٠ - مكتب شركة الشرق الاوسط للنقل ، احد فروع شركة الشرق الاوسط للمشروعات والتوزيع ملك المدعى عليه الاول وآخر بموجب عقد اتفاق مؤرخ ٦/٥/١٩٨٠ ومقر المكتب كائن برقم ٣٩ شارع المكس بالقباري قسم مينا البصل بالاسكندرية وقدرت قيمته بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه .

١١ - شركة التجارة والنقل « نورا » شركة تضامن انشأها المدعى عليه الاول وآخرين براس مال قدره سبعة آلاف جنيه عام ١٩٥٥ بغرض تصدير واستيراد الحاصلات النباتية والورق والاجهزة الكهربائية والعلمية ، مقرها الرئيسي كائن برقم ٤٠ شارع طلعت حرب

٤ - المكتب الفني للانشاءات والمقاولات والنقل شركة تضامن انشأها المدعى عليه الاول وشريكه عبد العظيم بدوي عام ١٩٦٨ براس مال قدره ٣٠٠٠ جنيه بغرض القيام بأعمال المقاولات المتكاملة والنقل بالسيارات وتجارة الكيماويات مقرها ميت ابو الكوم مركز تلا منوفية ثم تخرج عبد العظيم بدوي من الشركة في ١٢/١٢/٧٢ مع استمرار المدعى عليه الاول في العمل بنفس اسم الشركة وبموجب عقد شركة تضامن مؤرخ ٢٤/٦/١٩٧٣ بين شركة السدره للتجارة والانشاء والمدعى عليه الاول الاتفاق على نقل المركز الرئيسي للمكتب الى عمارة البدوي بشارع النوب - طرابلس - ليبيا على ان يكون المقر الكائن برقم ٢٢ شارع زكريا أحمد فرعها وان يكون نصيب المدعى عليه الاول من الارباح ٣٠ ٪ ، وقد قدرت قيمة ذلك المكتب بمبلغ ٢٥٠٠٠٠ جنيه .

٥ - ورشة لاصلاح السيارات ، منشأة فردية ملك المدعى عليه الاول كائنة على طريق تلا القاهرة الرئيسي ملحق بها مكتب ومخزين ، وقد قدر اجمالي قيمتها بمبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه .

٦ - مصنع نورا لصناعة المكرونة ، شركة توصية بسيطة أسسها المدعى عليه الرابع محمد انور عصمت السادات واخيه عبد الحكيم براس مال قدره خمسة وأربعون ألف جنيه دفع من الشريكين مناصفة ثم بموجب عقد بيع نهائي مؤرخ ٢/٦/١٩٨٢ باعا المصنع الى زكريا أحمد عصمت السادات ومقر المصنع قرية ميت ابو الكوم مركز تلا منوفية بملك المدعى عليه الثالث طلعت أحمد عصمت السادات ، وقدرت قيمته الاجمالية بمبلغ ١٥٧٣١٠ جنيه .

٧ - وكالة السلام للتجارة والتخليص ، منشأة فردية انشأها أحمد حسن عبد المنعم ميز - زوج ابنة المدعى عليه الاول - في ١/٧/١٩٨٠ عقب صدور التعليمات بمنع عصمت السادات من دخول الجمرك - للقيام بأعمال الاستيراد والتصدير والتوكيلات التجارية والمقاولات



الاستيراد والتوريد ، مقره الرئيسى كائن برقم ٥٨ شارع عبد الله أبو السعود قسم النزعة مصر الجديدة . وقد قدرت قيمته بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه .

#### سابعاً — المشغولات الذهبية :

١ — مبلغ ٩٥٠ جنيه قيمة مشغولات ذهبية وجدت بمحل إقامة المدعى عليه الاول — بالعقار الكائن برقم ١١ شارع الدكتور أحمد رياض ترك .

٢ — مبلغ ٥٧٥ جنيه قيمة مشغولات ذهبية وجدت بمكتب المدعى عليه الاول الكائن بالعقار رقم ٧ شارع سليمان الحلبي .

٣ — مبلغ ٩٠٥٠٠ جنيه قيمة مشغولات ذهبية وجدت بمحل إقامة ناريان عصمت السادات

٤ — مبلغ ١٠١٠ جنيه قيمة مشغولات ذهبية تم التحفظ عليها بمقر الشركة العالمية للتجارة والتوكيلات الدولية ملك عبد الحكيم أحمد عصمت السادات بالعقار رقم ٨ شارع سوق الفرنساوى قسم المنشية بالاسكندرية .

#### ثامناً — السيارات والاوتاش :

١ — السيارة رقم ٢٧٦٦٠٦ ملكى القاهرة ماركة بيجو ٥٠٤ ملك سوسن أحمد عصمت السادات قيمتها ١٠٠٠٠ جنيه .

٢ — السيارة رقم ٧٩٦٦٦ ملكى القاهرة ماركة سيات ١٣٣ ملك لحمد حسن عبد المنعم ميز زوجة ابنه المدعى عليه الاول قيمتها ٣٠٠٠ جنيه .

٣ — السيارة رقم ٣٩٩٤ ملكى القاهرة ماركة نصر ١٢٨ ملك جمال أحمد عصمت السادات قيمتها ٥٠٠٠ جنيه .

٤ — السيارة رقم ٩٤٢٨٤ ملكى القاهرة ماركة فولفو مشتري هادى أحمد عصمت السادات من أخيه المدعى عليه الرابع قيمتها ٢٥٠٠٠ جنيه .

٥ — السيارة رقم ٩٩٠٢١ ملكى القاهرة ماركة نصر ١٢٨ ملك ناريان السادات وثمنها ٥٠٠٠ جنيه .

بالقاهرة ولها فروع بالسويس وبمدينتى تلا والشهداء بمحافظة المنوفية . وقدرت قيمتها الاجمالية بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه .

١٢ — توكيل شركة مصر للمياه الغازية وحفظ الاغذية « مصروب » بمحافظة المنوفية ، بموجب عقد توكيل مؤرخ ١٩٧٩/٩/٢٣ حصل المدعى عليه الاول على توكيل منتجات شركة مصروب من مشروب البيبسى كولا بمركزي تلا والشهداء بمحافظة المنوفية لقاء تأمين نهائى قدره ١٥٠٠ جنيه . هذا وقد قدرت القيمة الاجمالية لهذا التوكيل بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه .

١٣ — المخبز البلدى بهيت ابو الكوم ، منشأة فردية ملك المدعى عليه الاول بموجب موافقة الادارة العامة للمخابز بالمؤسسة العامة للمطاحن بتاريخ ١٩٧٤/٩/١٤ وهو مقام على مساحة ٣٠٠ متر مربع تقريبا ، وقدرت قيمته بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه .

١٤ — شركة الثورة الخضراء ، شركة توصية بسيطة تأسست بعقد ابتدائى مؤرخ ٧٥/١/١ بين المدعى عليه الرابع محمد أنور أحمد عصمت السادات وعباس أحمد عصمت السادات وآخرين بغرض استصلاح واستزراع الاراضى الصحراوية وتربية المواشى ببيع وتصدير الحاصلات الزراعية مقرها كائن برقم ٥ شارع المقاولون ببيدان بقطر بمصر الجديدة امام الالف مسكن ، يخص كل من المدعى عليه الرابع وعباس أحمد عصمت السادات ٥٠ فداناً من جملة المساحة موضوع التعاقد وقدرها ١١٠٠ فدان كائنة بين الكيلو ٦٤ ، ٦٧ على طريق مصر الاسماعيلية الصحراوى والى آخر الشركاء فى العقد بأنها آلت اليهم عن طريق وضع اليد لمدة طويلة . هذا وقد قدرت القيمة بمبلغ ٢٥٠٠٠٠ جنيه .

١٥ — المكتب الدولى للتجارة « سالومى » منشأة فردية أنشأها المدعى عليه الاول بتاريخ ١٩٨١/٢/٢٢ برأس مال قدره ٢٠٠٠٠ جنيه باسم سلمى حسين زكى الخضراوى لاسمال



١٧ - السيارة رقم ٧٤٠ نقل منوفية ماركة  
باريروس أنباني ملك المدعى عليه الاول وقد  
قدرت قيمتها بمبلغ ٣١٣٠٠ جنيه .

١٨ - السيارة رقم ٥١٨ نقل منوفية ماركة سافيم  
حمولة ٥ طن ملك المدعى عليه الاول وملحق  
بها المقطورة رقم ٢٠٨/ منوفية وقد قدرت  
قيمتها بمبلغ ١٤٠٠٠٠ جنيه .

١٩ - السيارة رقم ٧٥٧ نقل منوفية ماركة  
سافيم حمولة ٥ طن ملك المدعى عليه الاول  
وملحق بها المقطورة رقم ٣٧٨ منوفية وقد  
قدرت قيمتها بمبلغ ١٤٠٠٠٠ جنيه .

٢٠ - السيارة رقم ١٤٦٩ نقل المنوفية ماركة  
نورد حمولة ٤٣٠٤ طن ملك المدعى عليه  
الاول وقد قدرت قيمتها بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه .

٢١ - السيارة رقم ٤٢٩ نقل المنوفية ماركة  
باريروس ملك المدعى عليه الاول وقد قدرت  
قيمتها بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه .

٢٢ - السيارة رقم ٩١٩ نقل المنوفية ماركة  
ماجيروس ملك المدعى عليه الاول وقد قدرت  
قيمتها بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه .

٢٣ - السيارة رقم ١٢٨٩ نقل منوفية ماركة  
داتسون ملك المدعى عليه الاول وقد قدرت  
قيمتها بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه .

٢٤ - السيارة رقم ٩٠١ نقل منوفية ماركة  
باريروس حمولة ٨ طن ملك المدعى عليه  
الاول وقد قدرت قيمتها بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه .

٢٥ - السيارة رقم ١٦٠ نقل منوفية ماركة  
باريروس حمولة ٨ طن ملك المدعى عليه  
الاول وقد قدرت قيمتها بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه .

٢٦ - السيارة رقم ١٧٥٠ نقل الاسكندرية  
ماركة نورد ملك المدعى عليه الاول وقد قدرت  
قيمتها بمبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه .

٢٧ - مقطورة رقم ٣٣٣ نقل المنوفية حمولة ٥  
طن ملك المدعى عليه الاول وقد قدرت  
قيمتها بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه .

٦ - السيارة رقم ٧٣٩٩٩ ملكي القاهرة  
ماركة B. M. W ملك زكريا احمد عصمت السادات  
قيمتها ٣٦٠٠٠ جنيه .

٧ - السيارة رقم ٢٧٥١٤٩ ملكي القاهرة  
ماركة فيات ١٣٢ ملك المدعى عليه الاول قيمتها  
١٠٠٠٠ جنيه .

٨ - السيارة رقم ١٢٢٣٥ ملكي القاهرة  
ماركة ستروين ملك جمال احمد عصمت السادات  
قيمتها ١٢٠٠٠ جنيه .

٩ - السيارة رقم ٢٠٦٤ ملكي منوفية نصف  
نقل ماركة شيفروليه ملك المدعى عليه الاول  
قيمتها ١٦٠٠٠ جنيه .

١٠ - السيارة رقم ٨٢٧٩ ملكي الاسكندرية  
ماركة بونتياك ملك المدعى عليه الاول قيمتها  
١٦٥٠٠ جنيه .

١١ - السيارة رقم ٢٧٨٤٠٨ ملكي القاهرة  
ماركة دايهاتسو شاريه ملك سوسن احمد  
عصمت السادات قيمتها ٧٠٠٠ جنيه .

١٢ - السيارة رقم ٩٢١٠٠ ملكي القاهرة  
ماركة سيات ١٣٣ ملك سعيد خيس عليه زوج  
ناريان احمد عصمت السادات وقد قدرت قيمتها  
بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه .

١٣ - السيارة رقم ٩١٠٥٠ ملكي القاهرة  
ماركة فيات ١٣١ ملك زينب محمد سليم زوجة  
المدعى عليه الاول وقد قدرت قيمتها بمبلغ  
١٠٥٠٠ جنيه .

١٤ - السيارة رقم ٧٩٥٧٠ ملكي القاهرة  
ماركة فيات ١٣١ ملك المدعى عليه الاول وقد  
قدرت قيمتها بمبلغ ١٠٥٠٠ جنيه .

١٥ - السيارة رقم ٧٣٣٥٧ ملكي القاهرة  
ماركة نصر ١٢٨ ملك المدعى عليه الاول وقد قدرت  
قيمتها بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه .

١٦ - السيارة رقم ١٩٣٨٨ نقل القاهرة ماركة  
سافيم ملك المدعى عليه الاول وملحق بها  
المقطورة رقم ١١٨١ نقل القاهرة حمولة ١٥ طن  
وقد قدرت قيمتها بمبلغ ١٤٠٠٠٠ جنيه .

مارسيدس مركب بها تليفون لاسلكى ملك هبـد  
الحكيم أحمد عصمت السادات وقدرت قيمتها  
بمبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه .

٣٩ — السيارة رقم ٧٥٢٠٩ ملاكى الاسكندرية  
ماركة فيات ١٢٨ ملك شركة الشرق الاوسط  
للمشروعات وقدرت قيمتها بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه .

٤٠ — السيارة رقم ٤٩٩٥ ملاكى الاسكندرية  
ملك شركة الشرق الاوسط للمشروعات تسدرت  
قيمتها بمبلغ ٣٥٠٠ جنيه .

٤١ — السيارة رقم ٣٤١٠٨ نقل القاهرة ماركة  
نصر ساتيرن ١٢٥ ١ ملك المدعى عليه الاول  
وقدرت قيمتها بمبلغ ٣٥٠٠٠ جنيه .

٤٢ — السيارة رقم ١٨٦١ ملاكى القاهرة  
« سابقا ١٠٤١٢٤ ملاكى القاهرة » ماركة  
شيفروليه ملك المدعى عليه الاول وتسدرت  
قيمتها بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه .

٤٣ — السيارة رقم ٩٥٠٧٣ ملاكى القاهرة  
فولكس واجن باسم شركة الشرق الاوسط  
للمشروعات وقدرت قيمتها بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه .

٤٤ — السيارة رقم ٢٧٥١٤٨ ملاكى القاهرة  
ماركة نصر ١٢٥ ملك شركة الشرق الاوسط  
للمشروعات وقدرت قيمتها بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه .

٤٥ — السيارة رقم ٨٣٠٠٠ ملاكى القاهرة  
ماركة مرسيدس ٢٨٠ مركب بها تليفون لاسلكى  
رقم ٩٣٠٤٠٩ ملك عباس أحمد عصمت السادات  
وقدرت قيمتها بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه .

هذا وقد انتهى البيان المتقدم ايراده الى ان  
هناك خصوصا محققة في ذمة المدعى عليه الاول  
عبارة عن مديونيات للبنوك والمصالح الحكومية  
والشركات والافراد بلغت في مجموعها  
٦٩٨٧٦٠٢٢٨ جنيها .

**المدعى عليه الثانى : السادات أحمد عصمت  
السادات :**

وحيث انه جاء ببيان عناصر الذمة المالية  
للمدعى عليه الثانى السادات أحمد عصمت

٢٨ — السيارة رقم ١١٩٢ نقل المنوفية ماركة  
بيد فورد حمولة ٧ طن ملك المدعى عليه الاول  
وقدرت قيمتها بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه .

٢٩ — السيارة رقم ١٤٤ نقل المنوفية ماركة  
نصر حمولة ٦ طن ملحق بها مقطورة رقم ٢٤ منوفية  
ماركة نصر حمولة ٨ طن ملك المدعى عليه الاول  
وقدرت قيمتها بمبلغ ١٤٠٠٠٠ جنيه .

٣٠ — المقطورة رقم ١٧٤ نقل منوفية ماركة  
سافيم حمولة ١٥ طن ملك المدعى عليه الاول وقد  
قدرت قيمتها بمبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه .

٣١ — السيارة رقم ١٧٦٣ نقل منوفية ماركة  
باريروس حمولة ١١ طن ملك المدعى عليه  
الاول وقد قدرت قيمتها بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه .

٣٢ — السيارة رقم ١٧٦٤ نقل منوفية ماركة  
باريروس حمولة ١١ طن ملك المدعى عليه الاول  
وقدرت قيمتها بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه .

٣٣ — السيارة رقم ٧٥٥ نقل دمياط ماركة  
نصر حمولة ٧٥٥ طن ملحق بها المقطورة رقم  
٢٧٥ دمياط ملك المدعى عليه الاول وقد قدرت  
قيمتها بمبلغ ٨٥٠٠٠ جنيه .

٣٤ — السيارة رقم ١٧٦٥ نقل منوفية ماركة  
بريروس حمولة ١٠ طن ملحق بها المقطورة رقم  
١٢٥ منوفية ماركة ايتاس حمولة ٦ طن ملك المدعى  
عليه الاول وقد قدرت قيمتها بمبلغ ٤٠٠٠٠  
جنيه .

٣٥ — مقطورة رقم ٣٤٥ نقل منوفية ماركة  
ايتاس حمولة ٦٥ طن ملك المدعى عليه الاول  
وقدرت قيمتها بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه .

٣٦ — السيارة رقم ١٩٧٦ نقل منوفية ماركة  
داتسون حمولة طن واحد ملك المدعى عليه  
الاول وقدرت قيمتها بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه .

٣٧ — السيارة رقم ١٩٦ نقل منوفية ماركة  
باريروس حمولة ٨ طن ملحق بها المقطورة رقم  
١٠٦ ماركة فورد حمولة ١٠ طن ملك المدعى  
عليه الاول وقدرت قيمتها بمبلغ ١٤٠٠٠٠ جنيه .

٣٨ — السيارة رقم ١٧٨٧٠ ملاكى القاهرة



٥ - مبلغ ٢٠٠٠٠ جنية قيمة عطاء خطاب ضمان مغطى بالكامل رقم ١٩٨١/٧٨٦ اصدار بنك النيل باسم شركة تاباتا التجارية لصالح الشركة المتحصدة للمياه المعدنية .

٦ - مبلغ ١٣٠٣٢٦٥٥ ر.ج. جنيها قيمة رصيد الحساب الجارى رقم ١٣٨٢ باسم المدعى عليه لدى البنك الوطنى للتنمية فرع باب اللوق قيمة متحصلات بمعرفة ادارة الاموال وضمنه مبلغ ٨٩٩٧٦ جنية و ٩٤٠ مليم محول من بنك تشيس الاهلى .

٧ - مبلغ ٤٩٧٠١٩ ر.ج. جنيها ارصدة حسابات جارية دائنة لدى بنك النيل فرع القاهرة بيانها كالاتى : ٧٦٥٠٠ دولارا امريكا تعادل ٦٣٤٩٥ ر.ج. جنيها باسم شركة جلال للتجارة والسياحة حساب رقم ٨٠٨ - ١٩١٤٧٠ ر.ج. جنيها مصريا باسم المدعى عليه حساب رقم ١٠٢٥ - ٩٢ دولارا امريكا تعادل ٧٦٣٦٠ ر.ج. جنيها باسم المدعى عليه حساب رقم ١٠٢٥ - ٨٩٣٣٤ ر.ج. جنيها مصريا باسم شركة تاباتا توكيل بيبسى كولا حساب رقم ١٥٧١

٨ - مبلغ ١٥٣٠ جنية قيمة المدفوع من المدعى عليه لجمعية التعمير والانشاء التعاونى لبناء المساكن على ذمة شراء ارض مصصيف على الساحل الشمالى الغربى كيلو ٨٦ - ٨٨ .

٩ - مبلغ ٢٨٠٠ جنية قيمة تأمين لحساب شركة تاباتا التجارية لدى شركة البيبسى كولا ،

١٠ - مبلغ ١٢٥٢٦٥٠ ر.ج. جنيها قيمة تأمين لحساب شركة تاباتا لدى الهيئة القومية لسكك حديد مصر عن اشغال مساحة ٢٧٨ مترا مربعا بناحية امبابه خلف مشاية كوبرى امبابه .

١١ - مبلغ ١٠٨٠٠ جنية قيمة تأمين خطوط تليفونية لاسلكية وتلكسات باسم المدعى عليه وعائلته بواقع ٢٠٠٠ جنية للتليفون اللاسلكى و ٢٤٠٠ جنية للتلكس ومجموع ذلك ٢٢٤٣٥٦ جنية و ٣٥٧ مليم ( ثلاثمائة واربعة وعشرون الفا وثلاثمائة ستة وخمسون جنيها وثلاثمائة وسبعة وخمسون مليا ) .

السادات « وشهرته جلال » المرفق بالاوراق والمؤرخ ١٩٨٢/١٢/١٥ ان الاصول المحققة لامواله تتمثل فيما يلى :

#### اولا - السيولة النقدية :

١ - مبالغ قام المدعى عليه المذكور بسحبها من البنوك بالمخالفة لقرار منعه من التصرف فى امواله وادارتها وبيانها كالاتى : ١٥٨٨٨٨٥ دولارا امريكا قيمة صافي وديعة نقدية رقم ١٧٩/٥٩٨ طرف بنك تشيس الاهلى استحقاق ١٩٨٢/١٢/١٠ باسم المدعى عليه الذى قام بتاريخ ١٩٨٢/١٠/٢٠ بصرف قيمتها نقدا وتعادل ١٠٥٢٢٥٤٢٠ ر.ج. جنيها - مبلغ ١٣١٨٧٧٤٥ ر.ج. جنيها قيمة صافي وديعة نقدية رقم ١٧٦/٣٣٢ استحقاق ١٩٨٣/٣/١٠ باسم المدعى عليه طرف بنك تشيس الاهلى وقد قام بصرف قيمتها نقدا - مبلغ ٥٠٧٩٣٨٣٠ ر.ج. جنيها قيمة صافي وديعة نقدية رقم ٢٧٦/٢٩٠ استحقاق ١٩٨٣/١/٢٧ باسم المدعى عليه طرف بنك تشيس الاهلى وقد قام بصرف قيمتها نقدا - مبلغ ٢٢٠٠٠ جنية قيمة شيك لحامله مؤرخ ١٩٨٢/١٠/٢٠ صرفت قيمته نقدا فى ذات بتاريخ السحب من بنك تشيس الاهلى خمسا من حساب جارى للمدعى عليه .

٢ - مبلغ ١٢١٧١٥٥ ر.ج. جنيها قيمة رصيد حساب جارى رقم ٢٣١٦٠ باسم المدعى عليه لدى بنك الاسكندرية فرع مصر الجديدة .

٣ - مبلغ ٢٥٤٠٠ ر.ج. جنيها قيمة رصيد حساب رقم ٧/٢٢/٢٠٢٣٥٥ باسم المدعى عليه طرف بنك الاسكندرية فرع الزمالك .

٣ - مبلغ ٥٤٨٠٩٠ ر.ج. جنيها قيمة رصيد حساب جارى طرف البنك الاهلى المصرى فرع العجوزة باسم شركة تاباتا ملك المدعى عليه وزوجته هدى احمد عبد اللطيف .

٤ - مبلغ ١٤٤٦٣٩٣ ر.ج. جنيها قيمة ارصدة دائنة لدى بنك قناة السويس فرع القاهرة باسم شركة جلال وشركاه للتجارة والسياحة والمقاولات تاباتا ملك المدعى عليه وزوجته وهى عبارة عن ١٠٣٨ ر.ج. جنيها مصريا و ٤٩٢٠٤ دولارا امريكا تعادل ٤٠٨٣٩٣ ر.ج. جنيها مصريا .



## ثانياً — الاراضى :

١ — أرض فضاء مساحتها ٢٣ سهم و ٥ قيراط و ١ فدان كائنة بحوض عطا الله رقم ٧ قطعة رقم ١٤٩ ضمن ١٦١٧ قطعة رقم ١٥٠ ضمن ٥ ناحية شكشوك محافظة الفيوم رخصت المحافظة بمساحة خمسة قراريط منها لإقامة استراحة سياحية على ضفاف بحيرة قارون وقد قدرت قيمة تلك الأرض كلها بمبلغ ٢٦٢٠٨٠ جنيه .

٢ — أرض فضاء مساحتها عشرة أفدنة بالحوض رقم ١٤ قطعة رقم ٢٠٢٨ عند الكيلو ٣٥ طريق القاهرة الاسماعيلية قامت جمعية احمد السواخل على شارع الحلقات بالاسكندرية وقد عرابى التعاونية الزراعية بتخصيصها للمدعى عليه بموجب العقد المؤرخ ١٩٨٠/٥/١٩ وقد قدرت قيمتها بمبلغ ٢١٠٠٠٠٠ جنيه .

٣ — أرض زراعية مساحتها ثلاثة أفدنة بحوض باغوص رقم ٩٣ بزمام بنسدر الفيوم يخص هدى احمد عبد اللطيف زوجة المدعى عليه فدانين منها حدها البحرى شارع السد العالى والشرقى ملك على مفتاح والقبلى حوض العقرب ١٦ والغربى مرافق وقد قدرت قيمتها بمبلغ ٤٨٠٠٠ جنيه .

٤ — أرض بناء مسطحها ٣٥٠ مترا مربعا كائنة بكردون مدينة ٦ اكتوبر على طريق الفيوم الواحات مخصصة للمدعى عليه من جمعية التعمير والانشاء التعاونى لبناء المساكن وقد قدرت قيمتها بمبلغ ١٧٥٠٠ جنيه .

٥ — أرض حدائق مساحتها ١٢ قيراط و ٣ فدان بحوض الرمل البحرى ٤٩ ناحية أبو كساه فيوم ومحيزة بالجمعية التعاونية الزراعية بناحية قصر بياض مركز الفيوم باسم هدى احمد عبد اللطيف زوجة المدعى عليه وقد قدرت القيمة بمبلغ ٨٤٠٠٠ جنيه .

٦ — أرض حدائق ملحق بها منزل مساحتها ١٦ سهم و ٩ قيراط و ١ فدان بحوض النقطة ٤٦ و ٤٧ ناحية أبو كساه محافظة الفيوم مشتري

المدعى عليه وآخر وحيزت باسم انجال المدعى عليه وقد قدرت قيمتها بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه .

٧ — أرض حدائق مساحتها ١٢ قيراط و ٢٠ فدان بأحواض النقلة ٤٧ والرمل البحرى بناحية أبو كساه فيوم منزرعة كمثرى وبرقوق مشتري هدى احمد عبد اللطيف زوجة المدعى عليه وشريكها محمود حسين طرفا به من الهيئة العامة للإصلاح الزراعى خص زوجة المدعى عليه منها ١٧ فدانا وقد قدرت قيمتها بمبلغ ٤٩٢٠٠٠ جنيه .

٨ — أرض فضاء مسورة مساحتها ١/٢٣ فدان كائنة بحوض الملاحة الشرقى / ٤ قسم ٣٢ حوشة ٨ ضمن القطعة ٣ قسم المنقزة بمحافظـة الاسكندرية مشتري المدعى عليه باسم شركة تاباتا التجارية وقد وافقت الجهات المختصة على اقامة منشآت على هذه المساحة التى قدرت قيمتها بمبلغ ٢١٨٤٠٠٠ جنيه .

٩ — أرض فضاء مساحتها ٧١٠ مترا مربعا كائنة بحوض المنشك رقم ١٩ قطعة رقم ٢٩ بناحية ومركز قليب محافظة القليوبية ملك المدعى عليه وقد قدرت قيمتها بمبلغ ١٧٧٥٠٠ جنيه .

١٠ — أرض زراعية ملك هدى احمد عبد اللطيف زوجة المدعى عليه مساحتها ١٤ قيراط و ٥ فدان كائنة بحوض أبو النور ٧٧ قطعة رقم ١ بناحية قصر بياض مركز ابشواى محافظة الفيوم وقد قدرت قيمتها بمبلغ ٥٧٦٠٠٠ جنيه .

## ثالثاً — العقارات :

١ — شقتان تملك بمنقولاتهما رقم ١٣٥ ١٣٦ بالطابق العلوى رقم ٣٧٥ شارع عدلى يكن وطريق الجيش قسم الرمل بالاسكندرية مشتري المدعى عليه من آخر وقد قدرت قيمتها بمبلغ ٢٦٥٠٠٠ جنيه .

٢ — شقة تملك بمنقولاتها رقم ٢ بالعقار رقم ١ شارع الملازم بسيونى محمد قسم المنقزة بالاسكندرية مشتري هدى احمد عبد اللطيف

بيطاش - بالاسكندرية ملك المدعى عليه وقدرت قيمتها بمبلغ ٢٥٠٠٠٠ .

#### رابعاً - المنقولات :

١ - منقولات ومفروشات الشقة رقم ٤ بعمارة المهندس صلاح عبد الحميد بمدخل طريق الفيوم محل اقامة المدعى عليه وعائلته بمدينة الفيوم وقد قدرت قيمتها بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه .

٢ - منقولات ومفروشات الشقة رقم ٤٤ بعمارة الاوقاف بالفيوم استئجار المدعى عليه وقد قدرت قيمتها بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه .

٣ - منقولات وتجهيزات بالكابينة رقم ١٣ د الكائنة على بلاج سمراميس بشاطئ المنتزة محافظة الاسكندرية اشغال المدعى عليه ملحق بها منطقة برجولا وجراج على مساحة ١٠٠ متر ومركب بها الخط التليفونى رقم ٨٦٢٧٧٦ كما وجد بها لنش بحرى ماركة جونسون ومركب صغير فيرجلاس وقد قدرت القيمة الاجمالية بمبلغ ١٢٠٠٠ جنيه .

٤ - منقولات كابينة الاستحمام رقم ٩/٧٦ بشاطئ ابو هيف بسيدى بشر محافظة الاسكندرية اشغال المدعى عليه وقدرت قيمتها بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه .

٥ - منقولات وتجهيزات الشقة رقم ١٠ بالمقار رقم ١٦٢ شارع ٢٦ يوليو بالعجوزة وقد قدرت قيمتها بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه .

٦ - منقولات وتجهيزات الشقة رقم ٩٢ بالمقار رقم ١٩ شارع عدلى قسم عابدين بالقاهرة استئجار المدعى عليه من شركة مصر للتأمين والتي تستخدم حالياً كمقر رئيسى لشركة تابا المملوكة له وقد قدرت قيمتها بمبلغ ٢٥٠٠٠٠ جنيه .

٧ - منقولات واثاثات وتجهيزات الشقة رقم ٤٤ بالمقار رقم ١٦٤ شارع ٢٦ يوليو قسم العجوزة محافظة الجيزة استئجار زوجة المدعى عليه الذى قام بتركيب ثلاثة أجهزة تكييف بتلك

زوجة المدعى عليه من آخر وقت قدرت قيمتها بمبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه .

٣ - شقة تملك بمنقولاتها برقم ٣٠٢ بالمقار رقم ١١ شارع افريقيا بالحى السابع بمدينة نصر المشتري المدعى عليه من شركة مدينة نصر للاسكان والتعمير وقد قدرت قيمتها بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه .

٤ - شقة تملك بمنقولاتها كائنة برقم ١٠ بالمقار رقم ١٦٢ شارع ٢٦ يوليو بالعجوزة المشتري المدعى عليه من آخر وقت قدرت قيمتها بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه .

٥ - شقة تملك كائنة برقم ٢٤ بالمقار ١٦٢ شارع ٢٦ يوليو بالعجوزة مشتري هدى احمد عبد اللطيف زوجة المدعى عليه من آخر وقت قدرت قيمتها بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه .

٦ - فيلا بمنقولاتها تتكون من طابقين على مساحة ٤٠٠ متر بناحية ابو كساه مركز ابشواى محافظة الفيوم ملك هدى احمد عبد اللطيف زوجة المدعى عليه وملحق بها التليفون رقم ١٤ الفيوم باسم المدعى عليه وقد قدرت قيمتها بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه .

٧ - شقة تملك كائنة برقم ١٠٢ عمارة ٢ مجموعة ٢ شارع النصر بالتقسيم الثانى شياخة المعمورة قسم المنتزة محافظة الاسكندرية مشتري المدعى عليه من شركة المعمورة للاسكان والتعمير وقد قدرت قيمتها بمبلغ ٩٣٠٠٠ جنيه .

٨ - شقة تملك بمنقولاتها كائنة برقم ٩ بالمقار رقم ١٦٢ شارع ٢٦ يوليو قسم العجوزة محافظة الجيزة مشتري المدعى عليه من آخر باسم والدته سعدية محمد سليم التى تؤجرها للمدعى عليه بأجرة شهرية قدرها ١٥٠ جنيه ويقوم الاخير بتأجيرها مفروشة نظير اجرة يومية قدرها ٧٠ جنيها وقد قدرت قيمة تلك الشقة بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه .

٩ - فيلا بمنقولاتها مقامة على مساحة ٥٠٠ متر مربع كائنة بارض السيلينى بناحية العجمى



الشقة وتخصيص مصعد لها وقد قدرت القيمة الاجمالية ١٥٠٠٠٠ جنيه .

٨ — منقولات وتجهيزات المحل الكائن بالعقار رقم ١٦٤ شارع ٢٦ يوليو بالعجوزة محافظة البحيرة استتجار المدعى عليه لاسـتغلاله كمعرض وقدرت قيمتها بمبلغ ٧٥٠٠٠ جنيه .

٩ — منقولات واثاثات وتجهيزات الشقة رقم ٢٥ بالعقار رقم ١٦ شارع اسماعيل محمد بالزمالك محافظة القاهرة استتجار المدعى عليه باسم زوجته هدى احمد عبد اللطيف ومركب بهـا التليفون رقم ٨١٩٣٠٥٥ وقد قدرت قيمتها بمبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه .

١٠ — منقولات واثاثات وتجهيزات الشقة رقم ٩١ بالعقار رقم ١٩ مكرر شارع عدلى قسم عابدين محافظة القاهرة استتجار سعدية محمد سليم من شركة مصر للتأمين ملحق بها التليفون رقم ٧٥٩٥٦٤ تحت سيطرة المدعى عليه الذى يقوم بتاجيرها باسمه مفروشة وقد قدرت القيمة بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه .

١١ — منقولات واثاثات وتجهيزات مكتب المدعى عليه بالعقار رقم ٩ شارع ابن رشد قسم المنشية محافظة الاسكندرية ملحق به التليفون رقم ٨٠١٤٤٢ وقد قدرت القيمة بمبلغ ٧٥٠٠٠ جنيه .

#### خامسا — الشركات :

١ — شركة جلال للتجارة والسياحة والمقاولات البحرية « تابانا التجارية » — شركة تضامن تأسست اصلا ١٩٧٧ بين كل من سعدية محمد سليم راشد والدة المدعى عليه وهدى احمد عبد اللطيف زوجته برأس مال قدره ٣٠٠٠ جنيه بغرض تجارة السيارات ومواد البناء والكيماويات وتوريد جميع وسائل النقل وقطع الغيار واطارات السيارات وادخول اليها عدد ٢ ناقلات بترول وبناء السفن الصغيرة ، وفي سنة ١٩٧٨ تم تعديل عقد الشركة بدخول المدعى عليه كشريك متضامن وزيادة رأس المال الى ٣٠٠٠٠ جنيه بواقع ١٠٠٠٠ جنيه لكل شريك مقر للشركة الرئيسى الشقة ٩٢ بالعقار رقم ١٩ شارع عدلى

قسم عابدين بالقاهرة ويتبعها مخزن كائن على مساحة ٢٧٨ مترا مربعا بشارع العامل الاول بناحية امبابه ملك الهيئة القومية للسكك الحديدية مستغل كمخزن للببسى كولا والمياه المعدنية ، واظهرت الميزانية العمومية فى ١٩٨١/١٢/٣١ ان الشركة تمتلك ما قيمته ١٥٠٠٠ جنيه اراضى و ٨٧٧٧٦٩٠ جنيتها مبانى و ٥٢٨٧٣ جنيتها و ٨٨٠ ملجم سيارات وقدرت القيمة الاجمالية للشركة بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه ( عشرة مليون جنيه ) .

٢ — الشركة المصرية للمعدات الآلية « كلينكم » شركة توصية بسيطة تأسست فى ١٩٨١/٩/١٠ بين والدة المدعى عليه كشريك موسى بحصة قدرها الثلث مدفوعة بالكامل وآخرين برأس مال قدره ١٠٠٠٠ جنيه بغرض أداء الخدمات الخاصة بالفنادق والمستشفيات والمنشآت تحت سيطرة المدعى عليه — وقد قدرت القيمة الاجمالية للشركة بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه .

#### سادسا — المشغولات الذهبية :

ما قيمته ٤٣٠ جنيه مشغولات ذهبية تم التحفظ عليها بمحل اقامة المدعى عليه بالعقار الكائن برقم ١٦٤ شارع ٢٦ يوليو قسم العجوزة بمحافظة الجيزة موضحة تفصيلا بالمحضر المؤرخ ١٩٨٢/١١/٢٨ والموافق ببيان عناصر السدنة المالية تحت رقم ٣٩٨ .

#### سابعا — السيارات :

١ — السيارة رقم ١٠١٣٧ ملاكى القاهرة ماركة نيفا مجهزة ومركب بها خط تليفون لاسلكى قيمتها ١٥٠٠٠ جنيه .

٢ — السيارة رقم ٣١٥٨٢ نقل القاهرة ماركة ايسوزو .

٣ — السيارة رقم ٣١٥٨٣ نقل القاهرة ماركة ايسوزو وقدرت قيمتها بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه .

٤ — السيارة رقم ٤٩٠٠٠ ملاكى القاهرة ماركة بي . ام . دبليو مركب بها تليفون لاسلكى



١٦ — السيارة رقم ٨٣٢٨٧ ملاكى جيزة قيمتها ١٥٠٠٠ جنيه .

١٧ — السيارة رقم ٧٤٣٠٨ نقل القاهرة « سابقا » ٣٤٥٨٦ ماركه كيهاتسو نصف نقل قيمتها ١٠٠٠٠ جنيه .

#### ثامنا — اجهزة اتصالات داخلية :

التليفون رقم ٩٦٦٤٣٣ الاسكندرية باسم المدعى عليه — التليفون رقم ٨٦٢٧٧٦ الاسكندرية باسم المدعى عليه — التليفون رقم ٨٦٥٧٢٨ الاسكندرية باسم المدعى عليه — التليفون رقم ٨٠٢٠٧٨ الاسكندرية باسم شركة تاباتا التجارية — التلكس رقم ٥٤٢١٧ الاسكندرية باسم شركة تاباتا التجارية — التليفون رقم ٣٠٥ الفيوم باسم المدعى عليه — التليفون رقم ١٤ ابو كساح باسم المدعى عليه — التليفون رقم ٩٦٧٣٦٥ القاهرة باسم المدعى عليه — التليفون رقم ٩٣١٢٥١ لاسكى باسم محمد عبد الحميد السادات — التليفون رقم ٨١٦٩٤٦ القاهرة باسم المدعى عليه — التليفون رقم ٩٠٢٣٠٨ لاسكى باسم المدعى عليه — التليفون رقم ٩٣٥٢٧٤ لاسكى باسم المدعى عليه — التليفون رقم ٩٠٢٥٣٦ لاسكى باسم المدعى عليه — التلكس رقم ٩٢٨٢٨ القاهرة باسم شركة تاباتا التجارية التليفون رقم ٧٤٦٨١٦ القاهرة باسم شركة تاباتا التجارية — التليفون رقم ٨١٠٢٣٠ القاهرة باسم شركة تاباتا التجارية — التليفون رقم ٦٠٧٣٣١ القاهرة باسم شركة تاباتا التجارية — التليفون رقم ٨١١٨٠٠ القاهرة باسم شركة تاباتا التجارية — التليفون رقم ٨١٩٣٥٥ القاهرة باسم هدى احمد عبد اللطيف زوجة المدعى عليه — وقد قدرت القيمة الاجمالية لتلك الخطوط بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه .

#### تاسعا — خيول سباق :

مجموعة من خيول السباق ملك المدعى عليه يتعامل بها في نادى الجزيرة الرياضى ونساذى الشمس — قدرت قيمتها بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه .

رقم ٩٠٢٥٣٦ ملك سمعية محمد سليم والسدة المدعى عليه وقد قدرت قيمتها بمبلغ ٤٥٠٠٠ جنيه .

٥ — السيارة رقم ٨٨٢ ملاكى جيزة ماركه مرسيدس قيمتها ٥٠٠٠٠ جنيه .

٩ — السيارة رقم ٩٦٦٢٥ ملاكى اسكندرية ماركه مرسيدس ٢٣٠ مركب بها تليفون لاسكى رقم ٩٠٢٣٠٨ قيمتها ٦٥٠٠٠ جنيه .

٧ — دراجة بخارية رقم ١٨٢٦٢ جيزة ماركه فسبا مشترى شركة « تاباتا التجارية » باسم عبد المنعم مؤنس على قيمتها ٣٠٠٠ جنيه .

٨ — السيارة رقم ٤٦١٣ نقل القاهرة ماركه مرسيدس ملك المدعى عليه قيمتها ٤٥٠٠٠ جنيه .

٩ — سيارة اتوبيس كارفان برقم ٤٢٥٣ ملاكى القاهرة مركب بها جهاز تكييف ملك المدعى عليه قيمتها ١٠٠٠٠٠ جنيه .

١٠ — السيارة رقم ٢٥٦٦٥٩ ملاكى الاسكندرية ملك المدعى عليه قيمتها ٥٠٠٠٠ جنيه .

١١ — السيارة رقم ٧١٢٣٩ نقل القاهرة ماركه ايسوزو نصف نقل قيمتها ٩٥٠٠ جنيه .

١٢ — مقطورة نصر رقم ٣٣٣٢ نقل القاهرة حمولة ٧ طن قيمتها ٣٥٠٠٠ جنيه .

١٣ — السيارة رقم ٧١٦٥٣ نقل القاهرة ماركه ايسوزو نصف نقل قيمتها ٣٥٥٠٠ جنيه .

١٣ — السيارة رقم ٧١٦٥٣ نقل القاهرة ماركه ايسوزو نصف نقل قيمتها ١٠٠٠٠ جنيه .

١٤ — السيارة رقم ٢٤٥٨٦ نقل القاهرة ماركه دايهاتسو قيمتها ١٠٠٠٠ جنيه .

١٥ — السيارة رقم ١٥٤٨٤٤ ملاكى القاهرة ماركه بويك سكاي لارك مركب بها تليفون لاسكى رقم ٩٣٥٢٧٤ مشترى المدعى عليه باسم والدته سمعية محمد سليم وقد قدرت القيمة بمبلغ ٥٦٠٠٠ جنيه .

هيئة البريد رقم ٥٨/٣٢٨٨٦ بمكتب مصر الجديدة  
باسم المدعى عليه .

٨ — ٤١٥٠٠ جنيه قيمة مساهمة شركة  
الاستثمارات العربية السويسرية ملك المدعى  
عليه في رأس مال البنك الوطنى لمحافظة شمال  
سيناء بـ ٥٠٠٠ سهمها قيمتها ٥٠٠٠٠ دولار  
أمريكى .

٩ — ٨٧٥ جنيه قيمة تأمين ايجار مساحة  
١٢٥٠ مترا مربعا كائنة بالمنطقة الصناعية بـ كرموز  
١٠ — ٥٠٠٠ جنيه قيمة تأمين خطوط تليفونية  
لاسلكية وتلكسات ملك المدعى عليه بواقع  
٢٠٠٠ جنيه للتليفون و ٢٤٠٠ جنيه للتلكس .

#### ثانياً — الاراضى :

١ — ارض توسع سكنى بزمام قرية ميت ابو  
الكوم مركز تلا منوفية مساحتها ثلاثة قراريط  
وأربعة اسهم كائنة بحوض ابو خمسة القبلى  
رقم ٦ قدرت قيمتها ببـ ٢٧٧٢٠ جنيه .

٢ — ارض فضاء قدرها ٥٠ فداناً كائنة بحى  
فيصل بمدينة السويس جنوب الحزام الاخضر  
على الطريق الجديد السويس القاهرة تم  
تخصيصها لشركة الشرق الاوسط — للمشروعات  
والتوزيع ملك المدعى عليه لاتشاء وحدات  
سكنية وفيلات وقد قدرت قيمتها ببـ ١٠٥٠٠٠٠  
جنيه .

٣ — ارض فضاء مساحتها ١٢٥٠ مترا مربعا  
بـ المنطقة الصناعية بالمنشية الجديدة قسم كرموز  
محافظة الاسكندرية خصصت للمدعى عليه  
لاقامة مخزن بسقف جمالون لشركة الشرق الاوسط  
للمشروعات وتم اتخاذ اجراءات بيعها له وقد قدرت  
قيمتها ببـ ١٢٥٠٠٠ جنيه .

٤ — ارض فضاء ملك الاصـلاح الزراعى  
مساحتها خمسة وثلاثين فداناً وواحد وعشرين  
قيراطاً بحوض الدبر المستجد ١٦ بناحية العجمى  
قسم الدخيلة محافظة الاسكندرية شمال الكيلو  
٢٢ على طريق اسكندرية مطروح وضع يـد  
المدعى عليه وزينب محمد سليم والارض منزرعة

هذا وقد انتهى البيان الى انه لا توجد  
اية خصوم محققة في ذمة المدعى عليه سالك الذكر  
في حين بلغ اجمالى الاصول المحققة في ذمته  
بـ ١٩٢٢.٧٦٦ جنيه و ٣٥٧ ملـم .

#### المدعى عليه الثالث : طلعت احمد عصمت السادات :

وحيث انه جاء بالبيان المرفق بأوراق الدعوى  
في شأن عناصر الذمة المالية للمدعى عليه  
الثالث طلعت احمد عصمت محمد السادات  
والمؤرخ ١٩٨٢/١٢/١٥ ان امواله تتمثل فيما  
يلى :

#### اولاً — السيولة النقدية :

١ — مبلغ ٩٩ جنيه قيمة رصيد الحساب  
الجارى رقم ١٣٨٤ لدى البنك الوطنى للتنمية  
فرع باب اللوق باسم المدعى عليه .

٢ — ٥٨٤ رـ ملياً قيمة رصيد حساب جارى رقم  
٤/٢٨٣٣٠٠ باسم شركة الشرق الاوسط  
للاستثمارات ملك المدعى عليه لدى بنك  
الاسكندرية فرع القاهرة .

٣ — ٢٣٧ رـ ملياً قيمة رصيد حساب جارى رقم  
١٤٤٣٨ باسم شركة الشرق الاوسط للاستثمارات  
ملك المدعى عليه لدى بنك الاسكندرية فرع  
سعد زغلول بالاسكندرية .

٤ — ٤٨٤٠ جنيهات قيمة رصيد حساب  
جارى رقم ٢٧٨٥ باسم المدعى عليه لدى بنك  
القاهرة فرع روكسى .

٥ — ١٠٠٠ جنيه قيمة تأمين مدفوع بالقسيمة  
رقم ٥٨٢١٩٠ فى ١/٨/١٩٨٢ باسم المدعى  
عليه لحساب جمعية تلا للميكنة الزراعية لدى  
الهيئة الزراعية المصرية على ذمة توريد جرارات

٦ — ٧٦١١١ جنيه قيمة أرصدة دائنة لدى  
البنك المصرى الأمريكى فرع الاسكندرية باسم  
المدعى عليه مقدارها ٧٥٥ دولارات أمريكية  
و ٥٩٦٩٧ فرنكا فرنسيا و ٦٩٨٤٥ جنيه مـنيا  
٧ — ١٥٤٠ جنيه قيمة رصيد حساب توفير



١٠ - أرض زراعية معدة للبناء مساحتها عشرة أفدنة كائنة بحوض الجبانة / ٣٨ قسم ثانى ظاظة ناحية البركة قسم المطرية محافظة القاهرة مشترى المدعى عليه باسم شركة الشرق الاوسط للاستثمارات وقدرت قيمتها بمبلغ ٦٠٠٠٠٠٠ جنيه .

١١ - أرض قضاء مساحتها فدان واحد كائنة أمام المنطقة الحرة بمدخل مدينة الاسكندرية الزراعى ملك المدعى عليه الذى خصصها لاقامة معرض لاجهزة القياس باسم شركة الشرق الاوسط للمشروعات وقد قدرت قيمتها بمبلغ ٢٤٠٠٠٠٠ جنيه .

١٢ - أرض قضاء ملك الاصلاح الزراعى مساحتها ١٥ فداناً بحوض الدير المستجد ١٦ شمال الكيلو ٢٢ طريق اسكندرية مطروح غرب المصرف العمومى حيازة المدعى عليه ومقام على جزء منها فيلا كاملة البناء وقد قدرت قيمتها بمبلغ ٣٦٠٠٠٠٠ جنيه .

١٣ - أرض قضاء مساحتها ٥٠٠ فراع مربع كائنة ضمن القطعة ٩ و ١٠ على طريق جمال عبد الناصر بالعصافرة بحرى قسم المنتزة محافظة الاسكندرية باسم المدعى عليه وقد قدرت قيمتها بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه .

١٤ - أرض قضاء مساحتها ٦٠٠ متر مربع ضمن املاك هيئة الاوقاف المصرية كائنة بشارع عزيز فهمى بطنطا مشترى المدعى عليه بموجب العقد المؤرخ ١٩٨٠/٣/٢٦ بما عليها من آلات ومبانى تخص محطة تشحيم سيارات وخدمة ، وقد قدرت قيمتها بمبلغ ٦٠٠٠٠٠ جنيه .

١٥ - أرض بور مساحتها ١٩ سهم ، ١٤ قيراط ، ٣٤٨ فدان كائنة بحوض السباح الغربى رقم ٥ قسم تاسع الحجار وطوسون قطعة ١٥ و ٢١ وحوض السياج الغربى ناحية كوم اشو مركز كفر الدوار محافظة البحيرة ملك الاصصلاح الزراعى ووضع يسد المدعى عليه بغرض اقامة مجمع زراعى صناعى متكامل ، وقد قدرت القيمة بمبلغ ٣٤٨٦١٦٠ جنيه .

ببعض اشجار التين وعليها فيلا كاملة البناء خصصها واضعى اليد لانشاء مشروع سياحى وطلبا شراء هذه المساحة بحجة استقرار وضع اليد منذ ١٩٧٩/٩/١ - وقد قدرت قيمتها بمبلغ ١٥٠٧٧٥٠٠ جنيه .

٥ - أرض قضاء مسورة مساحتها ثلاثة عشر قيراطا تعادل ٢٦٠٠ مترا مربعا بحوض الملاحة الشرقى رقم ٤٠ قسم رقم ١١ بناحية البيضا مركز كفر الدوار ملك المدعى عليه وتستخدم كمخزن للشركة العربية السويسرية الملوكه للمدعى عليه وبها بعض مواد البناء وغرفة غير مسقوفة وقد قدرت القيمة بمبلغ ٦٥٠٠٠٠ جنيه .

٦ - أرض قضاء مساحتها ٢١٠٠ متر مربع كائنة بحوض الداير وعرام الكبير قطعة رقم ٧٤ قسم اول عرامة بالمنتزة القبلية قسم المنتزة محافظة الاسكندرية ملك المدعى عليه وقد قدرت قيمتها بمبلغ ٥٢٥٠٠٠ جنيه .

٧ - أرض قضاء مساحتها ٢٥٠٠ متر مربع كائنة بالمنطقة الترفيهية بشارع الجلاء بالسويس ملك المدعى عليه باسم شركة الشرق الاوسط للمشروعات والتوزيع وتم تخصيصها لاقامة مشروع كازينو سياحى تحت اسم فندق شاليمار وقد قدرت قيمتها بمبلغ ٢٥٠٠٠٠ جنيه .

٨ - أرض قضاء مساحتها ٢٠٠٠ متر مربع مقام عليها مبنى من حجرة واحدة كائنة بمنطقة الصضاعات الخفيفة بطريق الناصر بالسويس بلوك ج قطعة ٢ خصصت للمدعى عليه السذى خصصها لاقامة مخازن لشركة الشرق الاوسط لتوكيلات الملاحة والتجارة والتوريدات وقد قدرت قيمتها بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه .

٩ - أرض زراعية مساحتها عشرة قرايط طرح نهر قطعة رقم ٨٣ بالكامل وقطعة رقم ١٠٠ بناحية ابو النمرس ، مركز ومحافظة الجيزة مشترى المدعى عليه من آخر بغرض انشاء مستشفى باسم المركز الاسلامى الطبى وقد قدرت قيمتها بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه .



١٦ — أرض فضاء مساحتها ٣٤٤ مترا مربعا كائنة بمربع ٢ قسم ٧٥٠ تقسيم مصر الجديدة شياخة المطار محافظة القاهرة باسم المدعى عليه ، وقدرت قيمتها بمبلغ ٨٦٠٠٠ جنيه .

١٧ — أرض فضاء مساحتها ٨ سهم و ١٠ قيراط و ٧ فدان كائنة بالقطعة رقم ٥٣ من ٢٤ ضمن ٦ بحوض الجبانة رقم ٣٨ بناحية البركة قسم المطرية محافظة القاهرة بالمشاع في مساحة ١٨ سهم و ٢٣ قيراط و ٢٦ فدان ، وهذه المساحة ملك المدعى عليه وقدرت قيمتها بمبلغ ٧٤٣٠٠ جنيه .

١٨ — أرض فضاء مساحتها ١١ سهم ، ١ قيراط و ٢ فدان كائنة بالقطعة رقم ١٤ كدستر بحوض الجرن رقم ١٩ المتفرع من شارع الكابلات قسم المطرية ملك المدعى عليه وهي عبارة عن مستطيل فضاء بورا امتداد للأرض الزراعية بنفس الحوض وقد قدرت قيمتها بمبلغ ٢٠٦٠٠ جنيه .

### ثالثا — العقارات :

١ — شقة تملك بمشتملاتها رقم ٢ بالعقار رقم ١٦ شارع وجيه باشا بجناكليس قسم الرمل محافظة الاسكندرية ملك المدعى عليه الذى يقوم بتأجيرها الى اخيه عبد الحكيم احمد عصمت السادات قدرت قيمتها بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه .

٢ — كامل أرض وبناء فيلا على مساحة خمسة وثلاثين فدانا كائنة في نهاية الكيلو ٢١ على طريق الاسكندرية مطروح ملك المدعى عليه ، وقد قدرت قيمتها بمبلغ ٢٥٠٠٠٠ جنيه .

٣ — كامل أرض وبناء المحل رقم ١ الكائن ببلوك رقم ١ بمنطقة كوم المسلح بالقبارى امام باب ٢٧ الخاص بالمنطقة الجمركية بالاسكندرية بمشتري المدعى عليه باسم شركة الشرق الاوسط للمشروعات والتوزيع من حى العامرية لاستخدامه كمكتب لحركة العربات والاوناش التابعة للشركة ، وقد قدرت قيمته بمبلغ ١٢٠٠٠ جنيه .

٤ — كامل أرض وبناء المحل رقم ١ الكائن بالعمارة ٢٩ بلوك رقم ١٠ بمنطقة كوم المسلح بالقبارى بمشتري المدعى عليه باسم شركة الشرق الاوسط للمشروعات ، وقد قدرت قيمته بمبلغ ١٢٠٠٠ جنيه .

### رابعا — المنقولات :

١ — منقولات واثاثات الشقة رقم ٣٠١ بالعقار رقم ٧٧ مساكن عثمان بالمنطقة السابعة قسم مدينة نصر محافظة القاهرة استئجار المدعى عليه من شركة مدينة نصر وقد قدرت قيمتها بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه .

٢ — محتويات مخزن كائن برقم ١٩ شارع السروجية قسم اول طنطا استئجار المدعى عليه من هيئة الاوقاف المصرية بمحافظة الغربية وقد قدرت قيمتها بمبلغ ١٩٧٥٠ جنيه .

٣ — عدد ٢ خيل سباق بمشتري المدعى عليه بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٤ أحدها مسجل بالهيئة العليا للسباق باسم زينهم والآخر مسجل بها باسم جبل طارق وقد قدرت قيمتهما بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه .

٤ — محتويات وكالة زين الدين الخادم استئجار المدعى عليه من هيئة الاوقاف — المصرية بمساحة ٥٢٠ مترا مربعا كائنة بشارع سوق النسيج بطنطا وقد قدرت قيمتها بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه .

### خامسا — الشركات :

١ — شركة الشرق الاوسط للمشروعات والتوزيع تأسست أصلا كشركة تضامن بين المدعى عليهما الاول والثالث برأس مال قدره ٣٠٠٠٠ جنيه بغرض استيراد وتوريد المواد الغذائية والخدمات البترولية مقرها الحالى ٤ شارع ابن زنى العطارين بالاسكندرية ولها فرع كائن برقم ١٦١ شارع سليم الاول قسم الزيتون بالقاهرة عبارة عن مخزن ثم تخارج المدعى عليه الاول عن الشركة بتاريخ ١٩٨١/٤/١ واصبحت ملكا خالصا للمدعى عليه الثالث ، وقد قدرت قيمتها بمبلغ ٤٠٠٠٠٠ جنيه .

متضامنا وزينب محمد سليم باعتبارهما شريكا فعليا برأس مال قدره ٣٠٠٠٠٠ جنيه بغرض ممارسة الأعمال الفندقية والسياحية والنقل السياحي ، والمشروع مقام على مساحة ١٥ فدان ملك الاصنلاح الزراعى ووضع يد الشريكين المذكورين بتأحية الدير المستجد منزرعة ببعض اشجار التين ومقام عليها فيلا كاملة البناء بمنافعها ، ثم بتاريخ ١٩٨١/٤/١ تنازلت زينب محمد سليم عن نصيبها في عقد الشركة وأصبحت الحيازة للمشروع بكاملة للمدعى عليه ، وقد قدرت قيمته بمبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه .

٦ - الشركة العربية السويسرية الدولية للنقل الجوى والبحرى والبرى ( اسيكاب ) شركة توصية بسيطة تأسست بين المدعى عليه كشريك متضامن ومحمد الدمرداش أحمد أبو سعدة عن اولاده القصر شركاء موصيين برأس مال قدره نصف مليون جنيه بحق النصف لكل منهم بغرض ممارسة أعمال النقل الجوى والبحرى والبرى وخدمات النقل والشحن والتخليص والتوكيلات وتمثيل الشركات الدولية مقرها الرئيسى ٣٠ شارع الدكتور يوسف مراد قسم النزهة مصر الجديدة محافظة القاهرة وفروعها : ٥ شارع الشهداء قسم الرمل بالاسكندرية وعمارة القصر اوى بطنطا و ٣٤ ، ٣٦ شارع صلاح الدين الايوبى بالقزايق و ٥٢ شارع طلعت حرب بالسويس ، هذا وقد قدرت قيمتها بمبلغ ٢٥٥٠٠٠٠ جنيه .

٧ - شركة الاستثمارات العربية السويسرية ( سوباج مصر ) ، شركة تضامن بين المدعى عليه والدمرداش أحمد أبو سعده برأس مال قدره ٤٠٠٠٠٠ جنيه مناصفة بين الشريكين ، غرضها تصنيع وتجارة المواد الغذائية والآلات والتصدير والاستيراد ومشروعات الاسكان والتعمير والتعدين وأعمال النقل الجوى والشحن والتغليف ، مقرها الرئيسى ٣٠ شارع الدكتور يوسف مراد النزهة مصر الجديدة القاهرة وفروعها ٥٠ شارع الشهداء بالاسكندرية ، ٣٤ ، ٣٦ شارع صلاح الدين

٢ - شركة الشرق الاوسط للملاحة والأعمال البحرية تأسست أصلا كشركة تضامن بين محمد راشد سليم وشريكه زينب محمد سليم برأس مال قدره ٢٨٠٠٠٠ جنيه بغرض التوكيلات الملاحية والأشغال البحرية والشحن والتفريغ والنقل بالسيارات وتشغيل السفن وشراء وبيع وتموين السفن ، مقرها ٤ شارع بن زكى المتفرع من شارع الشهداء قسم الرمل محافظة الاسكندرية وقامت بإنشاء فرع لها كائن برقم ٥ ناحية شارع الفنارات والسواحل ببور توفيق بندر السويس وآخر بالبلوك ١٠/١ ناحية كوم الملح القبارى بالاسكندرية ، ثم باع الشريكان المنشأة الى المدعى الثالث بتاريخ ١٩٨٠/١٢/١٠ ، وقد قدرت قيمتها بمبلغ ٧٠٠٠٠٠٠ جنيه .

٣ - مكتب طنطا للاستيراد والتصدير ، منشأة فردية أنشأها المدعى عليه بغرض تصدير الحاصلات الزراعية والمنتجات المصرية وأعمال التخليص الجمركى والتوكيلات الحكومية ومقاولات الأشغال البحرية وتموين السفن وتوريد المواد الغذائية ومواد البناء وأضيف اليها الملابس والموبيليات والمخللات ، مقرها الرئيسى عمارة القصر اوى بطنطا وفرعها ٤ شارع بن زكى بالاسكندرية وشارع الامام محمد عبده بالفيوم ، وقد قدرت قيمة هذه المنشأة بمبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه .

٤ - شركة هليوكوبتر الشرق الاوسط لخدمات شركات البترول والنقل الجوى ، منشأة فردية أنشأها المدعى عليه بغرض استئجار وتشغيل وبيع الطائرات وتوكيلات شركات الطيران ، ومقرها الرئيسى ٥ شارع الشهداء بالاسكندرية وفرعها ٣٠ شارع الدكتور يوسف مراد قسم مصر الجديدة بالقاهرة ، كما حصلت الشركة على تفويض بتمثيل شركة هيلس اير بمصر ، وقد قدرت قيمتها بمبلغ ٢٥٠٠٠٠٠ جنيه .

٥ - قرية نهى السياحية ، تأسست أصلا كشركة توصية بسيطة بين المدعى عليه الثالث طلعت أحمد عصمت السادات باعتباره شريكا



١٣ — الشركة العربية السويسرية للنقل الداخلي ، احدى فروع شركة الاستثمارات العربية السويسرية ، ملك المدعى عليه ومحمد أبو سعده ومقرها ٥ شارع الشهداء بالاسكندرية ، وقدرت قيمتها بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه .

١٤ — شركة الشرق الاوسط للاستثمارات ، شركة توصية بسيطة ملك المدعى عليه وآخر برأس مال قدره ١٠٠٠٠٠ جنيه يخص المدعى عليه منه الثلثين ، غرضها الاستيراد والنقل والتصدير ومشروعات التنمية ، ومقرها الرئيسى ٨ شارع الدكتور أحمد المحروقى بالمهندسين قسم العجوزة محافظة الجيزة ، وقدرت قيمتها بمبلغ ٢٥٠٠٠٠ جنيه .

١٥ — مكتب الحلمية لتجارة الادوات الصحية منشأة فردية اقامها المدعى عليه برأس مال قدره ٥٥٠٠ جنيه بغرض تجارة البويات وحديد التسليح والاسمنت والادوات الصحية ، مقره ١٦١ شارع سليم الاول قسم المطرية محافظة القاهرة ، وقدرت قيمته بمبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه .

١٦ — شركة الاسكندرية للتنمية الزراعية ( اراكو ) ، منشأة فردية اقامها المدعى عليه مقرها ١٢٢ شارع السرايا بجوار المياه قسم باب شرقى بالاسكندرية وقيمتها ٥٠٠٠٠ جنيه .

١٧ — المجموعة العربية للاستثمار ، شركة تضامن تأسست بين المدعى عليه وآخرين برأس مال قدره ١٠٠٠٠٠٠ جنيه بالسوية بين الشركاء بغرض استثمار جميع موارد الشركة الام والقيام بمشروعات الانتاج الزراعى والحيوانى وانشاء الطرق والكبارى والاعمال الكهربائية والانشاءات وتقسيم واستصلاح الاراضى مقرها ١٦ شارع الحجاز قسم مصر الجديدة محافظة القاهرة ، وقد قدرت قيمتها بمبلغ ٢٥٠٠٠٠٠ جنيه .

سادسا — اجهزة اتصالات داخلية وخارجية :

التليفون رقم ٩٣١٢٤٣ لاسلكى باسم المدعى

الايوبى الزقازيق و ٧ شارع سينال رقم ١٨٠٧ بولونى سويسرا ، وقد قدرت قيمتها بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه .

٨ — الشركة العربية السويسرية للتجارة والتصنيع ، احدى فروع شركة الاستثمارات العربية السويسرية ، مقرها ٣٠ شارع الدكتور يوسف مراد قسم مصر الجديدة محافظة القاهرة ، وقدرت قيمتها بمبلغ ٢٥٠٠٠٠٠ جنيه .

٩ — الشركة الشرقية لتجارة وصناعة المواد الغذائية ، احدى فروع شركة الاستثمارات العربية السويسرية ، مقرها ٣٠ شارع الدكتور يوسف مراد بالقاهرة ، وقدرت قيمتها بمبلغ ٢٥٠٠٠٠٠ جنيه .

١٠ — الشركة المصرية السويسرية للمشروعات والتنمية ، احدى فروع شركة الاستثمارات السويسرية ، مقرها ٣٠ شارع الدكتور يوسف مراد بالقاهرة ، وقدرت قيمتها بمبلغ ٢٥٠٠٠٠٠ جنيه .

١١ — الشركة العربية السويسرية للمشروعات والتنمية ، شركة تضامن ملك المدعى عليه وشريكه محمد أبو سعده برأس مال قدره ١٥٠٠٠٠٠ جنيه بالسوية بينهما ، مقرها ٥ شارع الشهداء قسم الرمل بالاسكندرية و ٣٠ شارع الدكتور يوسف مراد بالقاهرة ، وقد قدرت قيمتها بمبلغ ٧٥٠٠٠٠٠ جنيه .

١٢ — الشركة العربية للثقافة والتعليم ، شركة توصية بسيطة تأسست بين المدعى عليه وآخرين برأس مال قدره ١٨٠٠٠٠ جنيه بغرض انشاء وادارة المدارس والمعاهد التعليمية والمشورات الفنية وطبع وتوزيع واستيراد الكتب والادوات التعليمية واقامة المعسكرات والرحلات ، مقرها ٣٠ شارع الدكتور يوسف مراد بمصر الجديدة بالقاهرة و ٥ شارع الشهداء بالرمل بالاسكندرية ، وقدرت قيمتها بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه .



انتهى البيان الى عدم وجود خصوم محققة في ذمة المدعى عليه في حين بلغ اجمالي الاصول المحققة ٨١٢٠٨٧٩.٨٧٢٢٠٠ جنيها .

**المدعى عليه الرابع :** محمد انور احمد عصمت السادات :

وحيث انه جاء ببيان عناصر الذمة المالية للمدعى عليه الرابع محمد انور احمد عصمت محمد السادات المرفق بأوراق الدعوى والمؤرخ ١٩٨٢/١٢/١٥ ، ان امواله تتمثل فيما يلي :

#### اولا - السيولة النقدية :

١ - مبلغ ٢٣٠٦٥٠٠٠ جنيها قيمة رصيد الحساب الجارى رقم ١٢٨٢ لدى البنك الوطنى للتنمية فرع باب اللوق باسم المدعى عليه .

٢ - مبلغ ٢١٩٤٢٢٥٠٠ جنيها قيمة الشيك رقم ١٦٧٢٨٧ فى ١٠/٢٦/١٩٨٢ المسحوب على البنك الاهلى المصرى الفرع الرئيسى لامر الشركة العالمية لتوكيلات الملاحة والتجارة والتوزيع ملك المدعى عليه .

٣ - مبلغ ٢٠٤٠١٠٠ جنيها رصيد حساب جارى رقم ٣٠٠/٢٠٩١ باسم المدعى عليه لدى الشركة المصرية العربية الدولية قدره ٢٤٠٥٨ دولارا امريكيا .

٤ - مبلغ ١٧١١٦٧٢٠٠ جنيها قيمة المستحق للشركة العالمية لتوكيلات الملاحة ملك المدعى عليه طرف الشركة المتحدة للانشاءات عن تخطيط وحدات مشروع انشاء برج بنك مصر .

٥ - مبلغ ٢٤٦٩٨٠٢٩ جنيها قيمة ارصدة دائنة لدى بنك القاهرة فرع على باسم المدعى عليه بيانها كالاتى :

١٢٣٧٥٩٤ جنيها رصيد حساب رقم ٢٦٢٢٧ باسم الشركة العالمية لتوكيلات الملاحة والتجارة والتوريدات - ٣٢٧٠ جنيها رصيد حساب جارى رقم ٢٥٤٦١ بالعملة المحلية لشخصه وببنفس الرصيد بالعملة الاجنبية لشخصه :

عليه - التلكس رقم ٩٢٨٩٣ القاهرة باسم شركة الشرق الاوسط للمشروعات - التليفون رقم ٧٦٢٨٨٤ القاهرة باسم شركة الشرق الاوسط للمشروعات - التلكس رقم ٩٤١٥٥ القاهرة باسم الشركة العربية السويسرية - التليفون رقم ٨٦٧٩٠٠ القاهرة باسم الشركة العربية السويسرية - التليفون رقم ٩٦٨٢٢٢ القاهرة باسم المدعى عليه - التليفون رقم ٧٦٤٨٣٤ القاهرة باسم المدعى عليه - التليفون رقم ٧٠٠٥٠٣ القاهرة باسم المدعى عليه - التليفون رقم ٩٦١٨٠٠ القاهرة باسم المدعى عليه - التليفون رقم ٧٩٦٢ طنطا باسم المدعى عليه - وقدرت قيمة تلك الخطوط بمبلغ ٢٦٠٠٠ جنيها .

#### سابعا - المشغولات الذهبية :

مجموعة من المشغولات الذهبية تم التحفظ عليها بمكتب المدعى عليه الكائن بالمقار رقم ٤ شارع بن زكى قسم المنشية بالاسكندرية موضحة تفصيلا بالمحضر المؤرخ ١٩٨٢/١١/٢٨ والمرفق برقم ٤٩٨ - وقد قدرت قيمتها بمبلغ ١٩٢٥٠٠ جنيها .

#### ثامنا - السيارات :

١ - السيارة رقم ١١١٠٢٠ ملكى القاهرة ماركة مرسيدس ٢٨٠ ملك المدعى عليه وقيمتها ٦٥٠٠٠ جنيها .

٢ - السيارة رقم ٩٤٤ نقله منوغيه ماركة بيدفورد حمولة ٤٣٠٤ طن ملك المدعى عليه وقيمتها ٦٠٠٠٠ جنيها .

٣ - مقطورة رقم ٩٤٨١ نقل اسكندرية ماركة باريورس قيمتها ٤٠٠٠٠ جنيها .

٤ - السيارة رقم ٥٥٥٦٦ ملكى الاسكندرية ماركة مرسيدس ٢٨٠ ملك المدعى عليه وقيمتها ٦٥٠٠٠ جنيها .

٥ - كساحة رقم ١٢٥٣٥/٧٢٥ اسكندرية ملك المدعى عليه وقيمتها ٥٠٠٠٠ جنيها - وقد

**ثالثا — العقارات :**

١ — شقتان تملك بمنقولاتها رقما ١٨٣ و ١٨٤ بالطابق السابع عشر العلوى بالعقار رقم ٣٧٥ طريق الجيش بالاسكندرية ملك المدعى عليه وقد قدرت قيمتها بمبلغ ٢٢٥٠٠٠ جنيه .

٢ — كامل أرض وبناء ومنقولات الفيلا رقم ٢٣ شارع رشدى المتفرع من شارع العروبة قسم مصر الجديدة محافظة القاهرة ملك المدعى عليه ، وقد قدرت قيمتها بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه .

**رابعا — المنقولات :**

١ — اثاثات ومنقولات وديكورات الشقة رقم ٩٣ بالعقار رقم ١٢ ميدان قصر الطاهرة بالزيتون استجار المدعى عليه من آخر وقد قدرت قيمتها بمبلغ ٢٤١٣٠٠ جنيه .

٢ — منقولات وتجهيزات الشقة رقم ١٥ الكائنة بالعقار ملك عبد السلام ابو العلا بناحية العجمى ببطاش قسم الدخيلة محافظة الاسكندرية وقد قدرت قيمتها بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه .

**خامسا — اجهزة اتصالات داخلية وخارجية :**

١ — عدد خمسة اجهزة ووكى توكس تعمل على الترددات المالية للاتصال داخل ميناء الاسكندرية فى حدود ٢٠ كيلو مترا مشترى المدعى عليه باسم الشركة العالمية لتوكيلات الملاحة والتجارة والتوريدات وقد قدرت القيمة بمبلغ ١٢٥٠٠ جنيه .

٢ — التليفون رقم ٦٠٤٨٩٤ القاهرة باسم المدعى عليه — التليفون رقم ٧١ تلاباسم المدعى عليه — التليفون رقم ٩٠٩٦٥٩ لاسلكى باسم المدعى عليه — التلكس رقم ٢٣٥٨ القاهرة باسم الشركة العالمية لتوكيلات الملاحة — التليفون رقم ٧٤٧٣٨١ القاهرة باسم الشركة المصرية للاغذية — التليفون رقم ٧٤٥٧٠٢ القاهرة باسم المكتب العالمى للملاحة — التليفون رقم ٦٩٢٧٧٧ القاهرة باسم الشركة العالمية لتوكيلات

١٤٦٩١٤٦ جنيهها مقدار ٤٤١١٨٥ مارك المانى — ٢١٩٨٨٠١٦ جنيهها مقدار ٢٦٤٩١٥٩ دولار أمريكى .

٦ — مبلغ ٨٧٣٠٨٦٥٤٣ جنيهها عبارة عن قيمة ودائع لاجل بالدولارات الامريكية للمدعى عليه بيانها كالاتى :

١٥٠٠٠ ٥٠٠٠٠ — ١١٧٦٤٥٢٥ — ١٧٥٦١١٧٥ — ٢٩٠٠٦١٢٥ — ٢٦٨٥٩٣٢٥ دولارا أمريكيا .

٧ — مبلغ ٢٠٩٢٩٣٢ جنيهها قيمة رصيد حساب جارى رقم ٢٦٣٢٧ باسم الشركة العالمية لتوكيلات الملاحة ملك المدعى عليه بالعملة الاجنبية وبيانها كالاتى :

٥ فرنك فرنسى — ٢٠٠ جنيه استرلينى — ٦٥٠ مارك المانى — ٢٥٢٠٣٢ دولار أمريكى .

٨ — مبلغ ٤٢٥٧٩ جنيهها قيمة رصيد حساب غير مقيم باسم المدعى عليه لدى بنك القاهرة فرع سيزوستريس بالاسكندرية قدره ٥١٣٠ دولارا أمريكيا .

٩ — مبلغ ١٦٦٠٠ جنيه قيمة رصيد حساب حر بالنقد الاجنبى باسم المدعى عليه لدى بنك القاهرة الوطنى للتنمية فرع باب اللوق .

١٠ — مبلغ ١١٠٠٠٠ جنيه قيمة وثائق تأمين صادرة من شركة التأمين الاهلية لامر الشركة العالمية لتوكيلات الملاحة والتجارة والتوريدات عن فرع الشركة الكائن بشارع السوق الفرنساوى .

١١ — مبلغ ٤٦٠٠ جنيه قيمة تأمينات اجهزة اتصالات داخلية وتلكسات لدى هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية .

**ثانيا — الاراضى :**

ارض فضاء مسورة مساحتها ٢٠٠٠ متر مربع كائنة الى جوار شركة اسكندرية لاسمنت بورتلاند باسم الشركة العالمية لتوكيلات الملاحة والتجارة والتوريدات ملك المدعى عليه ، وقد قدرت قيمتها بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه .



والوكالات التجارية للمواد الغذائية والتوريد للمصالح الحكومية مقرها الرئيسى ٣ شارع يوسف مراد قسم مصر الجديدة القاهرة ، وقد قدرت قيمتها بمبلغ ٧٥٠٠٠٠ جنيه .

٣ - شركة الثورة الخضراء - شركة توصية بسيطة تأسست بين المدعى عليه وآخرين بغرض استصلاح واستزراع الاراضى الصحراوية وتربية المواشى وبيع وتصدير الحاصلات الزراعية ، يخص المدعى عليه ٥٠ فداناً من جملة المساحة وقدرها ١١٠٠ فدان كائنة بين الكيلو ٦٤ و ٦٧ طريق مصر الاسماعيلية الصحراوى ، وقد قدرت القيمة بمبلغ ٢٥٠٠٠٠ جنيه .

#### سابعاً - المشغولات الذهبية :

مجموعة من المشغولات الذهبية تم التحفظ عليها بمحل اقامة المدعى عليه بالشقة رقم ٦١ بالعقار رقم ١٢ ميدان الطاهرة قسم الزيتون محافظة القاهرة موضحة تفصيلاً بالمحضر المؤرخ ١٩٨٢/١١/٢٨ المرفق برقم ٣٩٨ ، وقد قدرت قيمتها بمبلغ ١٠١٩ جنيهها .

#### ثامناً - السيارات :

( ا ) سيارات خاصة باسم المدعى عليه وعائلته :

السيارة رقم ٢٧٣٩٥٣ ملاكى القاهرة ماركة سيات ١٣٣ قيمتها ٣٠٠٠ جنيه - السيارة رقم ٢٧١٤٧١ ملاكى القاهرة ماركة بونتياك قيمتها ٣٠٠٠٠ جنيه - السيارة رقم ٢٧١٠٠٠ ملاكى القاهرة ماركة رينو قيمتها ١٥٠٠٠ جنيه - السيارة رقم ٤٠١ ملاكى الاسكندرية ماركة بويك قيمتها ٣٠٠٠٠ جنيه - لانش بحرى رقم ١٥٨٦/٨٠ قيمته ٣٠٠٠٠ جنيه لانش بحرى رقم ١٧٠٠ ميناء الاسكندرية قيمته ٣٠٠٠٠ جنيه .

(ب) سيارات نقل باسم الشركة العالمية للتوكيلات الملاحة :

السيارة رقم ٢٢٠١٨ نقل الاسكندرية ماركة

الملاحه - التليفون رقم ٨٠٩٣٩٦ الاسكندرية باسم الشركة العالمية لتوكيلات الملاحة - التليفون رقم ٨٠٦٢٠٤ الاسكندرية باسم الشركة العالمية لتوكيلات الملاحة - التلكس رقم ٥٤٠٦٢ الاسكندرية باسم الشركة العالمية لتوكيلات الملاحة - هذا وقد قدرت قيمة مجموع هذه الخطوط الاخيرة بمبلغ ٢٢٠٠٠ جنيه .

#### سائساً - الشركات :

١ - الشركة العالمية للتوكيلات الملاحة والتجارة والتوريدات ( سابقا المكتب العالمى لتوكيلات الملاحة والتجارة ) - شركة تضامن تأسست أصلاً بين كل من المدعى عليهم الاول والثالث والرابع برأس مال قدره ٣٠٠٠٠ جنيه بغرض توكيلات ملاحية وتوريدات عمومية وتصدير المنتجات الميكانيكية والسيارات وتوزيع المخابز الآلية والاوناش والمعدات الكهربائية ومقاولات الاشغال البحرية ومراجعة تأمين السفن والمقاولات العمومية والنقل والتخليص ، مقرها الرئيسى شقة بالعقار رقم ٢٢ شارع زكريا أحمد قسم الازبكية محافظة القاهرة ، ثم عدل رأس المال ليصبح ١٠٠٠٠٠ جنيه وتخرج المدعى عليه الثالث من الشركة وضمت حصته الى المدعى عليه الرابع محمد أنور عصمت السادات لتصبح حصته ١/٣ وحصته المدعى عليه الاول ٢/٣ ، وفروع الشركة كائنة برقم ٨ شارع السوق الفرنساوى قسم المنشية محافظة الاسكندرية و ٥ شارع السواحل والغفار بور توفيق السويس و ٤ شارع بن زكى قسم الرمل محافظة الاسكندرية و ١٢ ميدان قصر الطاهرة قسم سراى القبة محافظة القاهرة ، وقد قدرت القيمة الاجمالية لتلك الشركة بمبلغ ٧٥٠٠٠٠٠ جنيه .

٢ - الشركة المصرية للاغذية والماكولات ( نورا ) - شركة توصية بسيطة تأسست بين كل من المدعى عليه ومحمد الدمرداش أحمد أبو سعده برأس مال قدره ٢٠٦٠٠٠ دولار أمريكى مناصفة بين الشريكين بغرض تجارة واستيراد وتصنيع المأكولات الغذائية



برليه قيمتها ١٠٠٧٤٥ جنيها — السيارة رقم ١٣٢٥٨ نقل الاسكندرية ماركة سافيم قيمتها ١٢٠٠٠٠ جنيها — السيارة رقم ٣٢٠١٧ نقل الاسكندرية ماركة رينو قيمتها ١٢٠٠٠٠ جنيها — المقطورة رقم ١٣٩٠٧ اسكندرية ماركة ميكار قيمتها ٢٤٤٦١ جنيها — المقطورة رقم ٣٧٠٢ اسكندرية ماركة كورونا قيمتها ٣٠٠٠٠ جنيها — السيارة رقم ١٠٥٥٧ نقل الاسكندرية ماركة سافيم قيمتها ١٢٠٠٠٠ جنيها — المقطورة رقم ٤٩٧٩ نقل اسكندرية ماركة بيكاسو قيمتها ٤٠٠٠٠ جنيها — السيارة رقم ٥٩٩١ ملاكى الاسكندرية ماركة نيفا قيمتها ٨٥٠٠ جنيها — السيارة رقم ١٣٢١٩ نقل الاسكندرية ماركة سافيم قيمتها ١٢٠٠٠٠ جنيها — السيارة رقم ٣٢٠١٩ نقل الاسكندرية ماركة رينو قيمتها ١٢٠٠٠٠ جنيها — السيارة رقم ٧٣٤٢ ملاكى الاسكندرية ماركة نيفا قيمتها ٨٥٠٠ جنيها — السيارة رقم ١٠٥٥٢ نقل الاسكندرية ماركة سافيم ملحق بها مقطورة رقم ٤٩٨٣ اسكندرية قيمتها ١٤٠٠٠٠ جنيها — السيارة رقم ٢٢٨٤ نقل منومية ماركة نصر حمولة ٥ طن ملحق بها المقطورة رقم ٢٦٤ نقل منومية قيمتها ١٢٠٠٠٠ جنيها — المقطورة رقم ٤٦١٠ نقل الاسكندرية ماركة بيكاسو قيمتها ٤٠٠٠٠ جنيها — السيارة رقم ١٠٥٨٣ نقل الاسكندرية ماركة سافيم قيمتها ١٢٠٠٠٠ جنيها — المقطورة رقم ٤٧٥٣ نقل الاسكندرية ماركة بيكاسو حمولة ٦٥ طن قيمتها ٤٠٠٠٠ جنيها — السيارة رقم ٣٢٠١٦ نقل الاسكندرية ماركة رينو قيمتها ١٢٠٠٠٠ جنيها — ونش كلارك رقم ٢٢/٥٩٩ نقل الاسكندرية روسى حمولة ١٠ طن قيمته ٥٠٠٠٠ جنيها — ونش روسى حمولة ٥ طن قيمته ٥٠٠٠٠ جنيها — السيارة رقم ٢٦٦٨ ملاكى الاسكندرية ماركة فيات ١٢٥ ملك الشركة العالمية للتوكيلات الملاحية قيمتها ٥٠٠٠ جنيها — المقطورة رقم ٣٩٣٠ نقل الاسكندرية ماركة كورونا حمولة ٨ طن ملك الشركة العالمية للتوكيلات الملاحية قيمتها ٤٠٠٠٠ جنيها — المقطورة رقم ٢٥٠٩ نقل الاسكندرية ماركة كورونا حمولة ٨ طن ملك الشركة العالمية للتوكيلات الملاحية قيمتها ٤٠٠٠٠ جنيها .

وقد انتهى البيان الى أن هناك ثمة خصوم  
محقة في ذمة المدعى عليه قدرها ١٩.٥٠٠ جنيها  
قيمة كمبيالات مسحوبة عليه لحساب البنك  
الاهلى سوستيه جينرال تمثل باقى ثمن بيع  
رأس جرار ماركة برلييه . وتريللا كورونا ، فى حين  
بلغ اجمالى الاصول المحقة فى ذمته مبلغ  
٢١٩٤٢.٥٤١٥.٠٢١ جنيها .

وحيث أنه جاء ببيان عناصر الذمة المالية  
للمدعى عليها الخامسة نادية أحمد عصمت محمد  
السادات المرفق بأوراق الدعوى والمؤرخ  
١٥/١٢/١٩٨٢ أن أموالها تتمثل فيما يلي :

كامل أرض وبناء ومنقولات الفيلا الكائنة  
رقم ١٣ شارع ٢٠٦ بالمعادي محافظة القاهرة  
والقائمة على مساحة ١٨٠٦٨٧ متراً مربعاً  
وتتكون من ثلاثة طوابق وجراج خاص وحمام  
للسباحة وحديقة ، وقد قدر إجمالى قيمة الفيلا  
بمحتوياتها بمبلغ ٢٥٧٠٠٠ ر ١ جنيه .

اثاثات ومنقولات محل اقامة المدعى عليها  
بالشقة رقم ٧ بالعقار رقم ٤ ميدان بقطر قسم  
مصر الجديدة محافظة القاهرة والموضحة تفصيلا  
بالحضر المؤرخ ١٩/١٠/١٩٨٢ والرفق برقم  
٢٠٣ ، وقد قدر اجمالى قيمتها بمبلغ ٣٠٠٠٠  
جنيه .

## ثالثا - الشركات :

## ثانيا - اراضي :

١ - أرض فضاء مساحتها ٥٢٨ مترا مربعا كائنة برقم ٣٠ شارع الدكتور يوسف مراد مصر الجديدة محافظة القاهرة خصصها المدعى عليه الثالث طلعت أحمد عصمت محمد السادات وشريكه محمد أبو سعده كمخازن لتجارية المخصبات الزراعية باسم الشركة العربية السويسرية للمشروعات والتنمية وذلك بخلاف مساحة ٢٥٠ مترا مربعا الكائنة برقمى ٢٤ و ٣٦ شارع الدين الايوبى بالزقازيق السابق الاشارة اليهما كفروع للشركة ، وقد قدرت قيمة تلك الارض بمبلغ ١٥٨٤٠٠ جنيه .

٢ - أرض زراعية مسورة مساحتها ١٧ فدانا كائنة بحوض المنيرة على شارع النبوى المهندس قسم المنيرة محافظة الاسكندرية ملك هيئة الاوقاف المصرية ووضع يد المدعى عليه الثالث طلعت أحمد عصمت محمد السادات ، وقد قدرت القيمة بمبلغ ٤٢٥٠٠٠ جنيه .

٣ - أرض فضاء مساحتها ٤١٠ متر مربع كائنة بالمنطقة الصحراوية بالكيلو ٤٢ مشترى المدعى عليه الاول من آخر ، وقد قدرت قيمتها بمبلغ ٤١٠٠٠ جنيه .

٤ - أرض فضاء مساحتها ١٠٠٠ متر مربع كائنة على طريق الدخيلة امام الامن المركزى وضع يد المدعى عليه الثالث طلعت أحمد عصمت محمد السادات وقد قدرت قيمتها بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه .

## ثالثا - عقارات :

١ - كامل أرض وبناء العقار رقم ٢١ شارع المقاولون العرب ميدان بقطر شياخة الهاكستيب ( سابقا رقم ٤ مربع ١٠٧٠ خلف شارع فريد سميكه ) قسم النزهة محافظة القاهرة ملك المدعى عليه الاول أحمد عصمت محمد السادات وقد قدرت القيمة بمبلغ ١٧٥٠٠٠ جنيه .

٢ - كامل أرض وبناء العقار الكائن برقم ٩٩ شارع سعد زغلول بنهر تلا محافظة المنوفية

١ - المكتب العربى لمواد البناء والمقاولات ( اكماكو ) - منشأة فردية ملك المدعى عليها مقرها ٣٦ شارع عمر بن الخطاب حجرة رقم ١١٠ قسم مصر الجديدة محافظة القاهرة ، وقد قدرت قيمته بمبلغ ٣٥٠٠٠ جنيه .

٢ - مستودع الامانة لتجارة مواد البناء - منشأة فردية ملك المدعى عليها كائنة بشارع الجلاء طريق المنصورة بالمحلة الكبرى . وقد قدرت قيمته بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه .

وهذا وقد انتهى البيان الى عدم وجود خصوم محققة في ذمة المدعى عليها في حين بلغ اجمالى الاموال المحققة مبلغ ١٣٣٢٠٠٠ جنيه .

وحيث أن ممثل المدعى العام الاشتراكى بالجلسة قدم ملحقا لبيان عناصر الذمة المالية للمدعى عليه الاول أحمد عصمت محمد السادات وأولاده مؤرخا ١٩٨٣/١/٣١ ، جاء به ما يفيد ثبوت وجود أصول محققة أخرى في ذمتهم قوامها ما يلى :

## اولا - اموال سائلة :

١ - ٢٤٩٠ جنيه قيمة شهادات ادخارية دولارية بمبلغ ٣٠٠٠ دولار أمريكى باسم المدعى عليه الاول لدى بنك مصر الفرع الرئيسى .

٢ - ٢٠٧٠ جنيه قيمة شهادات اكتتاب باسم المدعى عليه الاول براس مال شركة لاسا للمشروعات التجارية بعدد ١٠٠ سهم مدفوعة بالكامل قيمتها ١٠٠٠ دولار قبرصى .

٣ - ٣٦٠٠ جنيه قيمة مقدم حجز وحدة سكنية بمنطقة زابطة العدوية بمدينة نصر باسم المدعى عليه الثانى السادات أحمد عصمت محمد السادات وشهرته جلال مدفوع لصندوق تمويل المساكن بمصر الجديدة .



٦ — سيارة تريلار رقم ٣٢٩٢٩ نقل القاهرة  
ماركة ماجيروس ملحق بها المقطورة رقم ١٦٣٥  
نقل القاهرة قيمتها ٦٥٠٠٠ جنيه .

٧ — عدد ٢ سيارة رقما ٤٥٧٢ و ٤١٩ منوفية  
ماركة نصر قيمتها ١٢٠٠٠٠ جنيه .

٨ — سيارة رقم ٤١٣ نقل منوفية ماركة  
باريروس اسباني قيمتها ١٠٠٠٠٠ جنيه .

٩ — عدد ٢ جرار زراعى صيفى قيمتها  
٦٠٠٠ جنيه .

١٠ — عدد ٢ جرار ماركة بيلاروسى ٧٠  
حصان قيمتها ٨٣٦٤ جنيها فضلا عن جرار زراعى  
ماركة نصر ٥٠ حصان مجدد .

#### (ب) ملك المدعى عليه الثالث :

ونش تحت التصليح متحفظ عليه بمنطقة  
ميكيتوريا بالاسكندرية قدرت قيمته بمبلغ ١٢٠٠٠  
جنيه .

#### (ج) ملك المدعى عليه الرابع :

١ — سيارة ملاكى رقم ٨٩٦٥٥ ماركة  
مرسيدس بها تليفون لاسلكى رقم ٩٩٦٥٩  
قدرت قيمتها بمبلغ ٦٥٠٠٠ جنيه .

٢ — سيارة نقل رقم ١١٠٥٨٣ اسكندرية  
ماركة مرسيدس ملحق بها المقطورة رقم ٤٩٨١  
ملك الشركة العالمية للتوكيلات البحرية وقد  
قدرت قيمتها بمبلغ ٦٥٠٠٠ جنيه .

#### سادسا — تليفونات :

١ — خط تليفونى دولى برقم ٢٧٤١٣٤١  
مركب بمقر الشركة العالمية للتجارة والتوريدات  
ملك المدعى عليه الرابع محمد انور احمد عصمت  
محمد السادات الكائن برقم ٢٢ شارع زكريا  
احمد بالقاهرة ، وقد قدر مقابل الانتفاع  
بهذا الخط بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه .

٢ — مجموعة من الخطوط التليفونية المنسكية  
واللاسلكية والتكسكات بيائها كالاتى :

ملك المدعى عليه الاول مكلفة رقم ٥٠٩٤ وخصصها  
لاقامة ورشة لتجميع واصلاح السيارات ، وقد  
قدرت القيمة بمبلغ ٨١٠٠ جنيه .

#### رابعا — منقولات :

١ — عدد ٢ سجاد شينسواه مساحة كل  
منها ١٠ متر مربع مودعة باسم المدعى عليه  
الرابع محمد انور احمد عصمت محمد السادات  
بمحلات كازارونى ، وقد قدرت قيمتها بمبلغ  
٦٠٠٠٠ جنيه .

٢ — منقولات شقة رقم ٢٥ الكائنة بالعقار  
رقم ١٦ شارع اسماعيل محمد بالزمالك استئجار  
هدى احمد عبد اللطيف زوجة المدعى عليه الثانى  
من آخر وقد قدرت قيمة تلك المنقولات بمبلغ  
١٠٠٠٠ جنيه .

٣ — منقولات الشقة رقم ٣٥ الكائنة بالعقار  
رقم ١٠ شارع الجينية قسم الازبكية  
استئجار المدعى عليه الثانى باسم شقيق  
زوجته ، وقد قدرت قيمة المنقولات بمبلغ  
١٠٠٠٠ جنيه .

#### خامسا — سيارات :

##### (١) ملك المدعى عليه الاول :

١ — مقطورة رقم ٢٢٠ دىباط ماركة نصر  
قيمتها ٢٠٠٠٠ جنيه .

٢ — سيارة ملاكى رقم ١٤٠٠٠١ القاهرة  
ماركة مرسيدس . مركب بها تليفون لاسلكى رقم  
٩٢٠٣١٠٦ قيمتها ٤٥٠٠٠ جنيه .

٣ — سيارة نقل رقم ١٨٣٠ منوفية باسم  
المكتب العمالى للملاحة والتجارة والمقاولات  
قيمتها ٦٥٠٠ جنيه .

٤ — عدد ٢ سيارة جيب روسى رقما  
٧٣٤٣٥ ملاكى القاهرة و ٥٥٤ ملاكى المنوفية  
قيمتهما ١٢٥٠٠ جنيه .

٥ — سيارة تريلار رقم ٨٣٣٧ نقل القاهرة  
ماركة مرسيدس ملحق بها مقطورة رقم ٢٧١٥  
القاهرة قيمتها ١٢٠٠٠٠ جنيه .



يضاف اليها الاموال الواردة بالملحق  
مليم جنيسه  
٧٦٤.٢٤٠.٠٠٠  
٢٢٨٩٦٥١٦٧٩٧  
يخصم منها التزامات لحساب الغير  
٦٩٨٧٦٢٢٨

فيكون صافي الذمة المسالية للمدعى عليه الاول  
٢٣٨٢٦٦٤.٠٥٦٩

( ثلاثة وعشرين مليوناً وثمانمائة ستة وعشرين  
الف ستمائة واربعين جنيهاً و ٥٦٩ مليماً ) .

## ٢ - المدعى عليه الثاني :

جملة الاموال الواردة بالمركز المسالى .  
مليم جنيسه  
١٩٢٢.٧٦٦٣٥٧  
يضاف اليها الاموال الواردة بالملحق .  
٢٣٦.٠٠٠.٠٠٠

فيكون صافي الذمة المسالية للمدعى عليه الثاني  
مليم جنيسه  
١٩٢٤٤٣٦٦٣٥٧  
( تسعة عشر مليوناً ومائتين اربعة واربعين  
الفاً وثلاثمائة ستة وستين جنيهاً و ٣٥٧ مليماً ) .

## ٣ - المدعى عليه الثالث :

جملة الاموال الواردة بالمركز المسالى .  
مليم جنيسه  
٥٩٢٢.٨٧٩٨١٢  
يضاف اليها الاموال الواردة بالملحق .  
٦.٩٥٤.٠٠٠.٠٠٠

فيكون صافي الذمة المسالية للمدعى عليه الثالث  
مليم جنيسه  
٥٩١١٦٢٧٩٨١٢  
( تسعة وخمسين مليوناً وتسعمائة وستة عشر  
الفاً ومائتين تسعة وسبعون جنيهاً و ٨١٢ مليماً )

التليفون رقم ٩٦٧٤٢٩ الاسكندرية باسم  
المدعى عليه الرابع - التليفون رقم ٩٦٦٩٤٤  
الاسكندرية باسم المدعى عليه الاول - التليفون  
اللاسلكى رقم ٩٢.٣.٠٦ اسكندرية باسم المدعى  
عليه الرابع - التليفون رقم ٦٩٤.٨٨ القاهرة  
باسم المدعى عليه الرابع - التليفون رقم ٧٥٣٧٤٢  
القاهرة باسم الشركة العالمية للملاحة - التليفون  
رقم ٧٥.٨٤٣ القاهرة باسم الشركة العالمية  
للملاحة - التليفون رقم ٧٤٤٧٥٤ القاهرة باسم  
المدعى عليه الاول - التليفون رقم ٨.١٣٨١  
الاسكندرية باسم المدعى عليه الاول -  
التليفون رقم ٧٤٤٩٩٠ القاهرة باسم المدعى  
عليه الثانى - التليفون رقم ٧٤٩٣٢٢ القاهرة  
باسم المدعى عليه الثانى - التليفون رقم  
٨٦٣٦١٢ الاسكندرية باسم المدعى عليه الثانى  
- التلكس رقم ٩٣٣٥٣ القاهرة باسم شركة  
تاباتا هذا وقد قدر الانتفاع بهذه الخطوط  
بمبلغ ٣٢.٠٠٠ جنية .

وقد انتهى هذا الملحق الى عدم وجود  
خصوم محققة فى حين بلغ اجمالى الاصول المحققة  
به آنفة البيان مبلغ ١٦٩٨.٠٢٤ جنيهاً .

كما ورد اثناء نظر الدعوى كتاب المصرف  
العربى الدولى فرع الاسكندرية يفيد ان عبيد  
الحكيم احمد عصمت محمد السادات له حساب  
جارى يبلغ رصيده الدائن مبلغ ٩٧٥٠.١٠ دولارا  
امريكيا بما يعادل ٨١٩ جنية و ٨٤ مليم ومبلغ  
١٤٠١.١٤ ماركا المانيا بما يعادل ٤ جنية و ٩٣٨  
مليم .

وبخلاصة ما تقدم فانه يكون اجمالى الاموال  
الملوكة للمدعى عليهم على النحو التالى :

## ١ - المدعى عليه الاول :

جملة الاموال الواردة بالمركز المسالى  
مليم جنيسه  
٢٣١٣٢٤٩٢٧٩٧

## ٤ — المدعى عليه الرابع :

جملة الاموال الواردة بالمركز المالى .

مليم جنييه

٢١١٥.٥٤١.٩٤٢

يضاف اليها الاموال الواردة بالملحق .

٢١٥.٠٠٠.٠٠٠

٢١٣٦٥٥٤١.٩٤٢

يخصم منها التزامات لحساب الغير .

٤٥.١٩.٠٠٠

فيكون صافي الذمة المالية للمدعى عليه الرابع .

٢١٣٢.٥٢٢.٩٤٢

( واحد وعشرين مليوناً وثلاثمائة وعشرين الفا

وخمسمائة اثنين وعشرين جنيهاً و ٩٤٢ مليماً ) .

## ٥ — المدعى عليها الخامسة :

( مليون وثلاثمائة ثلاثة وثلاثين ألف جنييه لاغير )

مليم جنييه

١٣٣٣.٠٠٠.٠٠٠

ومجموع الاموال الملوكة لهم جميعاً :

١٢٥٦٤.٨٠٩.٦٨٠

( مائة وخمسة وعشرون مليوناً وستمائة

واربعون الفا وثمانمائة وتسع جنيهاً و ٦٨٠ مليماً )

اثاره الدفاع الحاضر عنهم والقضاء بفرض

بفرض الحراسة على اموالهم عملاً بالمسالتين

٢ ، ٣ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بشأن

فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب — مع

فرضها كذلك عملاً بالفقرة الثالثة من المادة ١٨

من ذات القانون على اموال ذوى المدعى عليهم

وههم :

١ — زينب محمد سليم زوجة المدعى عليه

الاول .

٢ — عبد الحكيم أحمد عصمت محمد السادات

وشهرته عفت .

٤ — عباس أحمد عصمت محمد السادات .

٢ — زكريا أحمد عصمت محمد السادات .

٥ — أحمد حسن عبد المنعم ميز .

٦ — هدى أحمد عبد اللطيف .

وذلك بقصد ان كشفت أوراق الدعوى ان المدعى

عليهما الاول والثاني هما مصدر هذه الاموال

التي آلت الى المدعى عليهم سالفى البيان لصلة

القرباية التي تربطهم بهما فضلاً عن ان تلك الاموال

هى فى الواقع خاضعة لسيطرة المدعى عليهما

الاول والثاني ولم تقم ثمة قرينة على ان تلك

الاموال قد آلت اليهم من دخل خاص بهم .

وحيث انه اعمالاً للمادة السابعة عشر من

القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ سالف البيان فان

المحكمة تقدر المصروفات اللازمة لادارة الاموال

المفروض عليها الحراسة بواقع ٥ ٪ من صافى

ايرادها السنوى ، كما نرى تقدير مبلغ مائة جنييه

كثففة شهرية شاملة لكل من المدعى عليهم

الأربعة الاول ومن يعول .

وحيث انه بالنسبة لطلب التحفظ على اشخاص

المدعى عليهم الخامسة — فان المادة الثانية من

القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتظيم فرض

الحراسة وتأمين سلامة الشعب سالف الإشارة

اليها قد اجازت فرض الحراسة على اموال

الشخص كلها او بعضها لدرء خطره على المجتمع

اذا قامت دلائل جديده على انه اتى افعالا من

شأنها الاضرار بالمصالح الاقتصادية للمجتمع

الاشرأكى او افساد الحياة السياسية فى البلاد

ثم جاءت المادة الثامنة من ذلك القانون معدلة

بالفقرة الثانية من المادة ١٦ والمادة ١٩ من

قانون حماية القيم من الضيغ وحيث ان كلا من

وهيبة محمد بيومى ومنسيرة محمد ابراهيم ماضى

وجمال أحمد عصمت السادات ومجهود عبد الفتاح

عزام وعبد اللطيف ومحمد أحمد عبد اللطيف مظلوا

بأنفسهم وبوكلاء عنهم امام المحكمة وطلبوا

التدخل فى الدعوى للمطالبة بحقوق لهم وباستبعاد

أموال زعموا ملكيتهم لها من الحراسة .



من أركان المسؤولية المتصوص عليها في المادة الثالثة من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ وهو استغلال النفوذ - كما نفوا تضخم ثرواتهم واضرارهم بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي وفساد الحياة السياسية في البلاد زاعمين أنهم كانوا يهدفون من جراء افعالهم الى خدمة الاقتصاد الوطني .

وتسأل المدعى عليه الاول عن عدم محاكمة اشقاء رئيس الجمهورية الاسبق جمال عبدالناصر رغم أنهم كانت تحاك عنهم القصص والروايات ، كما تسأل المدعى عليه الثاني عن سبب عدم تقديم على صفوت رعوف للى المحاكمة مع أن موقفه لا يختلف عنه شيئاً وبخاصة بصدد صفقة الالبان الجافة .

وذهب الدفاع الحاضر معهم الى طلب الحكم برفض الدعوى على أساس أنه لم يتم ثمة دليل على صحة الادعاءات المنسوبة لكل منهم بل لم يفعلوا كما فعل شوقي والليثى عبد الناصر شقيقى رئيس الجمهورية الاسبق وسعد البغدادي شقيق رئيس مجلس الامة الاسبق . ودفع الحاضر مع المدعى عليه الاول ببطلان اجراءات التفتيش لحصوله في غيبة المدعى عليهم وبطلان التحقيق لاستجواب المدعى عليهم في غيبة من مدافعهم وبطلان الدليل المستمد من المستندات المقدمة بملف الدعوى لعدم اتباع الاجراءات المنصوص عنها في قانون الاجراءات الجنائية عند تحريرها . ودفع الحاضر مع المدعى عليه الرابع بعدم دستورية القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب ( المادتين ٢ ، ٣ ) والقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ باصدار قانون حماية القيسم من العيب ، حين اخذ كل من هذين التشريعين بالدلائل للحكم بالادانة حالة أن القاعدة الدستورية تستلزم لذلك توافر دليل ثابت لا دلائل . كما طلب الدفاع التضاء القرار الصادر بالتحفظ على المدعى عليهم الثلاثة الاول ورفض طلب المدعى العام الاشتراكي التحفظ على المدعى عليهما الرابع والخامس .

وهيث أن الحراسة التي يطلب الى هذه المحكمة الحكم بفرضها تغاير تلك التي ينظمها القانون المدني والتي لها معناها وضوابطها في القانون الخاص ، ذلك أن الحراسة في مفهوم القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ انها هي تسخير تحفظى او وقائى يفرض لمصلحة المجتمع كله بقصد تثبيت دعائم استقامة المسمى بين المواطنين والاشراف على حركة رأس المال عندما يتحرك صاحبه للاضرار بالمصالح العامة للمجتمع ، ويتولى الادعاء في قضايا الحراسة مدة عام هو السدى يتولى اجراءات التحقيق السابقة على تقديم الدعوى الى المحكمة المختصة بفرض الحراسة ، وخوله القانون في هذا المقام صلاحيات تقارب صلاحيات النيابة العامة في الدعوى الجنائية ، ثم عهد الى هذه المحكمة - وهي مشكلة تشكيلا خاصا - بنظر دعاوى طلب فرض الحراسة والحكم فيها . وفي هذا ما يدل على أن هذه الدعاوى ليست من قبيل الدعاوى المدنية وفقا لحكم المادتين ١٢٦ ، ١٢٧ من قانون المرافعات ، ومن ثم فليس لاي من آحاد الناس أن يباشر ادعاء له بحق ما امام محكمة القيم ، اذ مجال ذلك المحكمة المدنية المختصة .

ومما يؤكد ذلك المعنى ما نصت عليه المادة ٣٥ من قانون حماية القيم من العيب رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ من أنه لا يجوز الادعاء المدنى أمام محكمة القيم . لما كان ما تقدم ، فان طلب التدخل المبدى من طالبى التدخل سالفى الذكر يكون بغير سند من القانون ، خليفا من ثم بعدم القبول .

وحيث أنه بسؤال المدعى عليهم انكروا ما نسب اليهم ، واسسوا دفاعهم على أنهم تعاملوا مع الحكومة والهيئات العامة وتقصدوا بصرف المواد التموينية ومواد البناء والمواد الصناعية الاخرى باعتبارهم مجرد مواطنين يحق لهم ممارسة التجارة دون ما استغلال لنفوذ وبرضاء صريح من المسئولين وأنه لذلك لا تثريب عليهم فيما اقترفوه ولا مسامحة بدعوى انعدام ركن



وحيث أنه في خصوص ما نعهه الدفاع من إجراءات التفتيش والتحقيق والتحريض ففى غير محله ومردود ، ذلك بأن الثابت من الاوراق ان المدعى الغام الاشتراكى بمناسبة مباشرته التحقيق اتخذ من الاجراءات مسا لا يعد تفتيشا ، وانما هى من قبيل التحفظ على الاوراق والمستندات التى يرى اهميتها فى الادعاء ، وقد خوله هذه السلطة الفقرة الاولى من المادة السادسة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب .

اما من عدم حضور الدفاع أثناء استجواب المدعى عليهم — يبين من الاطلاع على محاضر هذا الاستجواب أن المحامين حضروا مع المدعى عليهم فى الاستجواب على مدى يومين كاملين . هذا الى أنه من المقرر أن حق النيابة فى إجراء التحقيق فى غيبة وكلاء الخصوم جائز اذا كان ذلك ضروريا لظهار الحقيقة فلا يترتب البطلان اذا لم يمثل الدفاع مع المدعى عليهم عند استجوابهم لان هذا المثل قاصر فقط وفق أحكام المادة ١٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية على حالة الاستجواب والمواجهة فى جناية والامر ليس كذلك فى الدعوى الماثلة . اما بخصوص الدفع ببطلان الدليل المستمد من التحريض الذى تم للمستندات المقدمة فى الدعوى فلا سند لذلك من القانون ، لانه من المقرر أن مخالفة القواعد الخاصة بالتحريض ومض الاحراز لا يترتب على مخالفتها بطلان باعتبار انها مجرد قواعد تنظيمية واذا كانت المحكمة تطئن الى سلامة التحريض والى عدم وقوع عبث بالاحراز وبالتالي تطئن الى الادلة المستفادة منها ، فانه يتعين رفض هذا الدفع .

اما ما ذهب اليه الدفاع من عدم دستورية القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب والقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ باصدار قانون حماية القيم من العيب حين اخذ كل منهما بالدلائل للقضاء بالادانة — فهو قول غير جدى ولا يبنى على اساس قانونى سليم ، ذلك بأن الحراسة

تدبير مؤقت يكفى لفرضها على الشخص قيسام الدلائل الجدية على ارتكابه احدى الاعمال الواردة بالمادتين ٢ ، ٣ من قانون الحراسة بقصد وقاية المجتمع . وهذا هو مسلك الشارع فى العديد من التشريعات ، ومن بينها المادة ٢٠٨ مكررا ( ١ ) من قانون الاجراءات الجنائية والمضافة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٧ والتي اجازت للنائب العام اذا قامت دلائل كافية على جدية الاتهام فى الجرائم المشار اليها فى هذا النص أن يأمر بمنع المتهم من التصرف فى امواله وادارتها ، ومن ثم يكون الدفع بعدم الدستورية على غير سند من القانون ويتعين الالتفات عنه عملا بمفهوم المخالفة للمادة ٢٩/ب من قانون المحكمة الدستورية العليا رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ .

وحيث ان القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب قد نص فى مادته الثانية على أنه « يجوز قرار الحراسة على اموال الشخص كلها أو بعضها اذا قامت دلائل جدية على أنه أتى أفعالا من شأنها الاضرار بأمن البلاد من الخارج أو الداخل أو بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكى أو بالمكاسب الاشتراكية للفلاحين والعمال أو الفساد الحياة السياسية فى البلاد أو تعريض الوحدة الوطنية للخطر »

وتجري نص المادة الثالثة من هذا القانون على انه يجوز فرض الحراسة على اموال الشخص كلها أو بعضها اذا قامت دلائل جدية على أن تضخم امواله أو الاموال المنصوص عليها فى المادة ١٨ فقرة أخيرة من هذا القانون قد تم بالذات أو بواسطة الغير بسبب من الاسباب التى أوردتها ومن بينها استغلال النفوذ واستخدام الغش أو التواطؤ أو الرشوة فى تنفيذ عقود المقاولات أو التوريدات أو أى عقد ادارى مع الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها أو أى من الاشخاص الاعتبارية العامة ، والاتجار فى المنوعات أو فى السوق السوداء أو التلاعب بقوت الشعب والاستيلاء

الحراسة يستلزم وفق احكام المادتين الثانية والثالثة سالفتي الذكر توافر الدلائل الجدية على قيام عنصرى الخطر والمال باعتبار انها يكشفان عن خطورة الشخص على المجتمع الذى يتعين درؤه عن طريق فرض الحراسة على امواله كلها او بعضها . وعنصر الخطر انما هو وصف لحالة الشخص يستخلص من مجموع ما يتصل به وبسلوكه وبالأفعال التى اتاها ومدى اثر هذه الأفعال على المجتمع . أما العنصر الثانى وهو المال الذى هو محل الحراسة ولا قيام لدعواها بدونه فان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن المشرع لم يقصد بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ الترخيص فى فرض الحراسة وتوسيع نطاقها ، كما لم يقصد فرض الحراسة على مال قل أو كثر ، وانما استهدف المال الذى يضع شل حركته عندما يتحرك صاحبه للاضرار بمصالح الوطن العليا ، والذى وصفته المذكرة الايضاحية للقانون المشار اليه بأنه « رأس مال » أو القيام بأعمال « المال عادة » فرضها ووسيلتها بما يستتبع وضعه تحت رقابة المجتمع وادارته حماية له من انحرافه .

وهذا يعنى أن يكون المطلوب فرض الحراسة على ماله يملك مالا ينطبق عليه الوصف الذى حددته المذكرة الايضاحية باعتباره الوسيلة التى تساعده صاحبه على التحرك للاضرار بمصالح الوطن العليا والتى توجب على المجتمع أن ينشط لدفع خطره عن طريق تجريدته من سلاحه الذى يستخدمه ، وبالتالي فان هذا المال يجب أن يكون له تأثيره وأن يكون فعالا وعونا لصاحبه ووسيلته فيما يقوم به .

وحيث أنه يبين من عرض الواقعة على النحو سالف البيان ومن ظروف الدعوى وملاستها أن هناك دلائل جدية قد قامت ضد المدعى عليهم جميعا تكشف عن أنهم اتوا أفعالا من شأنها الاضرار بالمصالح الاقتصادية للبلاد وفساد الحياة السياسية فيها وأن تضخم أموالهم كان يسبب استغلال نفوذهم للصلة التى تربطهم برئيس الجمهورية السابق واستخدامهم الغش فى

بغير وجهه حق على الاموال العامة او الخاصة المملوكة للدولة أو الاشخاص الاعتبارية . وجاء بالمذكرة الايضاحية للقانون تعليقا على هاتين المادتين « انهما تتعرضان للحالات التى يجوز أن تفرض فيها الحراسة على اموال الشخص كلها او بعضها . وانه من الواضح من الاحكام الواردة فى المادتين المذكورتين أن الحراسة تفرض لمصلحة المجتمع كله بقصد تثبيت دعائم استقامة المسمى بين المواطنين وشل حركة رأس المال عندما يتحرك صاحبه للاضرار بمصلحة الوطن العليا . وفى هذا تشير المادة الثانية الى انواع من الاعمال المال عادة فرضها ووسيلتها من شأنها الحاق الضرر بالوطن وأمنه وسلامته واستقرار نظامه السياسى والاجتماعى والاقتصادى وبالحياة المتمدنة السليمة لابنائهم وعمله وقيام دلائل جدية على ارتكاب الشخص لمثل هذه الجرائم الهدامة لبادىء المجتمع وقيمه مما يستتبع أن يحدرا خطره ويضع ماله تحت رقابة المجتمع وادارته حماية للمجتمع من انحرافاته . أما المادة الثالثة فتشير الى حالات تضخم اموال الشخص عن طريق الاثراء الذى يعتمد على النهب والافتراس والغش والايذاء والذى يهز قيم المجتمع ويلحق ابلغ الضرر بالانسان الذى يعتبر اثن رأس مال فى مجتمعنا الاشتراكى ويلجأ صاحبه عادة للتحايل على القانون والتخفى حتى لا تصل اليه يد القانون لتجريم أعماله » ثم استطردت هذه المذكرة قائلة . أن هذا القانون وضع لمواجهة الحالات التى تلفت أنظار الناس بضخامة المال الحرام فيها .

ثم جرى نص المادة الثامنة عشر فقرة أخيرة من القانون سالف الذكر على أنه يجوز للمحكمة أيضا أن تفرض الحراسة على مال يكون فى الواقع تحت سيطرة الشخص الخاضع للحراسة ولو كان على اسم زوجته أو أولاده القصر أو البالغين أو غير هؤلاء إذا كان الخاضع هو مصدر هذا المال .

وحيث أنه ترتيبا على ما تقدم فإن فرض



ومكتب المدعى العام الاشتراكي ووزارة المواصلات وهيئة التليفونات وغيرها من الهيئات والقطاع العام — مما أدى الى الانحراف عن التصواب في القرارات التي اتخذتها تلك الاجهزة وتمكّنوا من الوصول الى غرضهم ومطامعهم نتيجة الاستثناءات غير العادية والتيسيرات والتسهيلات التي منحت لهم مما أفسد الحياة السياسية في البلاد نتيجة استطاعتهم التأثير على القرارات الصادرة من المسؤولين عن تلك الاجهزة .

واذا أضيف الى هذا وذاك ما دلت عليه الاوراق من قيام المدعى عليهم بالاعتداء على قطاع كبير من المواطنين وتهديدهم والحصول منهم على اموال بغير وجه حق وفق ما جاء بأقوال الشهود سالف الإشارة اليهم — لوضحت بما لا يترك مجالا للشك المخاطر الجسيمة التي تحيق بالنظام السياسي للبلاد وبالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي من جراء الافعال التي أتلتها المدعى عليهم والطرق غير المشروعة التي لجأوا اليها والتي أدت الى تضخم اموالهم تضخما ملحوظا وصل الى عدة ملايين من الجنيهات بالنسبة لكل منهم ، حتى انه جاء بتقرير للمخابرات العامة ان المدعى عليه الاول كاد أن يؤسس مع آخرين شركة اجنبية لرسمالها ألف مليون دولار .

وحيث أن المال الذي حصلوا عليه بطرق ملتوية هو وسيلتهم في ارتكاب تلك الانفعال للوصول الى تحقيق مطامعهم وتأريهم فان الامر يستلزم لصدور الخطر على المجتمع فرض الحراسة على اموالهم للحيلولة دون استفحال هذه الخطورة .

وقد طعن المدعى عليهم في تقديرات جهاز المدعى العام الاشتراكي لاملاكهم وذهبوا في دفاعهم الى أن هذه التقديرات غير صحيحة وتقسيم بالمغالاة ، وطلبوا ندب لجنة محايدة لفحص أوجه اعتراضاتهم على هذه التقديرات كما قدم كل منهم حافظة بالمستندات تتضمن قيمة ممتلكاته وفق تقديره لها — وترى المحكمة

معاملاتهم مع الحكومة والهيئات العامة والاستيلاء بغير وجه حق على أرض الدولة واقتحامهم الكثير من القطاعات وغزوهم العديد من المجالات مخالفين اللوائح والنظم الادارية ومتاجرين في السوق السوداء وحصولهم على عمولات ضخمة من التجار مقابل التسهيلات التي يقدمونها لهم لدى الادارات الحكومية والهيئات العامة ومستفيعين ايضا من الاستثناءات التي كانت مقررة مما أفقد الثقة بين الحاكم والمحكومين وأثر تأثيرا سيئا على سياسة الانفتاح التي تسير عليها الدولة والحياة الاقتصادية فيها والقيم الاجتماعية بحيث كاد اليأس أن يفتك بروح الأمة وكيان الوطن . فقد كشفت التحقيقات وأظهرت التحريات عن قيام المدعى عليهم بصرف كميات كبيرة من مواد البناء من حديد وأسمنت وزجاج وقيشاني واخشاب وبيعهم لها في السوق السوداء والحصول على الوحدات السكنية المتعددة وتاجيرها مفروشة في الوقت الذي يعاني فيه الشعب من أزمة حادة في الاسكان ويعيش أعداد كبيرة منه في المقابر — كما أظهرت التحقيقات كذلك عن قيام المدعى عليه الثالث بالتلاعب في معاملاته مع الحكومة والهيئات العامة باستيراده لحوما غير مذبوحة شرعا وصلصة فاسدة الامر الذي أضر ايضا بالمصالح الاقتصادية للشعب كما تلاعب المدعى عليه الثاني في الحصص التموينية من الدواجن والبيض في الوقت الذي يعاني فيه الناس في سبيل حصولهم على ضروريات الحياة اليومية ، ضاربا عرض الحائط بكل القيم وبأحكام القانون وكسب من جراء ذلك اموالا طائلة على حساب الشعب نتيجة هذا الاستغلال .

ولم يكتف المدعى عليهم بارتكاب الانفعال المؤثمة سائلة البيان ، بل سولت لهم أنفسهم ورغبتهم في جمع المال الحرام الاتصال ببعض ذوي النفوذ في السلطة معتمدين في ذلك على صلة القرابة التي تربطهم برئيس الجمهورية السابق فكان أن استجسبوا المسؤولين بوزارة التموين والهيئة العامة للسلع التموينية ووزارة الصحة وشركة الحديد والصلب وشركات الاسكان



يتعين عرض الأمر على المحكمة بعد ذلك خلال ستين يوما من تاريخ صدور الأمر والا اعتبر كأن لم يكن وزال أثره بقوة القانون .

كما أجاز القانون للمدعى العام الاشتراكي قبل نهاية هذه المدة أن يطلب إلى المحكمة ذاتها استمرار تنفيذ الأمر مسددا أخرى لا يجاوز مجموعها خمس سنوات ولا يجوز للمحكمة أن تأمر باستمرار تنفيذ الأمر التخطف إلا بعد سماع دفاع من صدر عليه الأمر ويستقط الأمر بقوة القانون بمضى خمس سنوات على صدوره أو بانقضاء الحراسة ، ويجوز لمن صدر عليه الأمر أن يتظلم منه أو من إجراءات تنفيذه إذا انقضت ستة شهور من تاريخ صدوره دون أن يفرج عنه ، وتفصل المحكمة في التظلم على وجه السرعة . لما كان ذلك ، وكانت المادة الثامنة السابق ذكرها لم تكن واردة بمشروع الحكومة الذي تقدمت به لمجلس الشعب ، بل أضافتها إلى المشروع لجنة الشؤون التشريعية بالمجلس الذي وافق عليها .

وفي مقام تبرير إضافتها — كما ورد في مذكرة اللجنة وفي مناقشات المجلس لها — قيل أن صدور الحكم بفرض الحراسة قد لا يحد وحده من نشاط بعض المنحرفين ولا يحول دون تكرارهم الأعمال المنصوص عليها في المادة الثانية بمعنى أنه لا يكفي لردع هؤلاء الأشخاص من أعمالهم الإجرامية ضد مصالح الشعب مجرد فرض الحراسة على أموالهم فهم قادرون على أن يجددوا ثرواتهم مرة ثانية وثالثة ويمارسون نشاطهم الإجرامي ، وليس من الحكمة الوقوف مكتوفي الأيدي أمام أمثال هؤلاء الأشخاص . لما كان ذلك ، وكان القانون لا يشترط للحفاظ على الأشخاص المشار إليهم في المادة الثانية من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب اتخاذ هذا الإجراء قبلهم في وقت معين فيصبح أعماله سواء قبل التحقيق مع الشخص أو أثناءه أو بعد انتهاء التحقيق معه ، فنصوص القانون جاءت مطلقة في هذا الصدد والقاعدة المقررة تقضي بأنه لا

أن مسا أثاره المدعى عليهم في هذا الصدد ، مردود ذلك بأن البين في وضوح من مراجعة المركز المالي لكل منهم أن تقديرات جهاز المدعى العام الاشتراكي جاءت بناء على أسس سليمة متفقة مع أسعار المثل ولا يوجد ثمة دليل على المغالاة فيها . هذا إلى أنه لا يجدى المدعى عليهم ما ذهبوا إليه في دفاعهم ، ذلك أنه مع الفرض الجدلي بصحة ما قدموه عن مركزهم المالي فقد ثبت للمحكمة على نحو ما سلف بيانه ارتكابهم الأفعال المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة تأمين سلامة الشعب والتي تجيز أحكامها فرض الحراسة على أموال من تنطبق عليهم مهما كان قدر هذا المال لدرء خطرهم على المجتمع . يضاف إلى ذلك أن أموالهم التي سبق سردها تعد قدرا كبيرا ، بل أن الأموال التي جاءت بذات أقراراتهم تعد كذلك أيضا ، وهذا يدل في جلاء على أن أموالهم قد نضخت . وقد خلصت المحكمة إلى أن هذا التضخم قد وقع بطرق غير مشروعة وبسبب استغلال النفوذ والاتجار في السوق السوداء والتلاعب بقوت الشعب مما ترتب على ذلك كله أن توافرت في حقهم أيضا شروط انطباق أحكام المادة الثالثة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ السالف الإشارة إليه والتي تجيز فرض الحراسة على المال . لما كان ذلك ، فإنه يكون ما طلبه المدعى عليهم من طلب تشكيل لجنة لبحث قيمة ممتلكاتهم غير منتج في الدعوى ، ولا يؤثر على الفصل فيها ، فلا تعول عليه المحكمة .

وحيث أنه لما كان ما تقدم ، وكافت الدلائل الجدية قد توافرت على ارتكابهم ما سبق بيانه فإنه يتعين رفض مادة رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ فأجازت لمحكمة القيم أن تصدر أمرا بالحفظ في مكان أمين على الأشخاص المشار إليهم في المادة الثانية من هذا القانون بناء على طلب المدعى العام الاشتراكي وذلك لمدة لا تجاوز سنة من تاريخ صدور الأمر ، يستهى في ذلك أن يصدر الأمر من المحكمة ابتداء أو من أحد مستشاريها الذي ندبته لهذا الغرض وفي الحالة الأخيرة

تقييد بغير مقيد ، وكل ما تشترطه هذه النصوص هو أن يكون التحفظ بقصد درء خطر الشخص على المجتمع .

وحيث أنه يبين للمحكمة من ظروف الدعوى وملابستها أنه قامت دلائل جديّة عن جسيمة الأعمال التي أقدم عليها المدعى عليهم الأربعة الأول والتي تسببت في إلحاق أضرار فادحة بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي وفساد الحياة السياسية في البلاد — مما ترى معه المحكمة درءا لخطرهم على المجتمع أن تقضى باستمرار تنفيذ الأمر الصادر من المستشار المنتدب منها بالتحفظ في مكان أمين على المدعى عليهم الثلاثة الأول لمدة سنة من تاريخ صدور الأمر وأن تقضى بالتحفظ في مكان أمين على المدعى عليه الرابع لمدة سنة عملاً بحقها المقرر بمقتضى المادة الثامنة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب والمعدلة بالفقرة الثانية من المادة ١٦ والمادة ١٩ من قانون حماية القيم من العيب رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ . أما عن المدعى عليها الخامسة فلا ترى المحكمة مسوغاً للتحفظ على شخصها ، ومن ثم يتعين رفض الطلب بالنسبة لها .

وحيث أنه لا يفوت المحكمة أن تشير في هذا الصدد إلى نص المادتين ١ مكررا و ٢٠ مكررا من القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون المضافتين بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٨ واللّتين يستفاد منهما أنه يعامل المتحفظ عليهم بحكم قضائي المعاملة المقررة للمسجونين ، وليست المعاملة المقررة للمحبوسين احتياطيا في هذا القانون ، مع ملاحظة سلطة المدعى العام الاشتراكي بمقتضى المادة الثامنة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب أن يطلب إلى هذه المحكمة قبل نهاية المدة المحكوم بها استمرار تنفيذ التحفظ مددا أخرى لا يتجاوز مجموعها خمس سنوات .

وحيث أنه — علاوة على ذلك — يجدر بالمحكمة

أن تشير في هذا الصدد إلى أنه وقد ثبت لديها أن المدعى عليهم اقترفوا الأعمال المنصوص عليها في المادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بشأن تنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب — فإن هذه الأعمال تكون أيضا جرائم يعاقب عليها القانون ، الذي أناط بسلطات مختصة التحقيق فيها والمحكمة عنها طبقا لإجراءات جنائية معينة . وهذه الجرائم هي الرشوة « المادة ١٠٣ وما بعدها من قانون العقوبات » والاستماع للرجاء والتوصية والوساطة المادة ١٠٥ مكررا من قانون العقوبات » واختلاس المال العام وتسهيل الاستيلاء عليه بغير حق والاضرار به والفساد « المادة ١٣١ وما بعدها من قانون العقوبات » والتزوير في الأوراق الرسمية واستعمالها « المادة ٢١١ وما بعدها من قانون العقوبات » والتهديد والنصب وخيانة الأمانة « المواد ٣٢٦ ، ٣٣٦ ، ٣٤١ من قانون العقوبات » واحتجاز أكثر من مسكن واحد في البلد الواحد « المادتان ٨ ، ٧٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر وبين المستأجر المعدل — بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ — هذا فضلا عن جرائم التسميرة والاتجار في السوق السوداء « المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ » والتهرب الضريبي .

وحيث أن هذه المحكمة — بتشكيلها الشعبي وطابعها السياسي تعبر عن ضمير الأمة بجمعاء ، وتهدف إلى حماية القيم من العيب وإذا استبان لها في وضوح وجلاء من وقائع هذه الدعوى وملابساتها أنه لئن كان الفساد ظاهرة اجتماعية لها دوافعها وأسبابها — إلا أن هناك عددا من السلبات في الأجهزة الإدارية للدولة مكنت المدعى عليهم من اقتراف أعمالهم الخبيثة بل أنه لو كان كل مسئول من سلف فكرهم أطلع بمسئوليته في التزام حكم القانون والانظمة واللوائح والتعليمات لما وصل الحال إلى ما وصل إليه ولو كان كل مسئول منهم التزم بمبدأ المساواة بين الناس لما وقعت هذه الاستثناءات الصارخة ، ولو كان كل مسئول منهم يؤدي واجبه



شأنهم أمامها ، ومن ثم فإن ما اتاره المدعى عليهما الأول والثاني والدفاع وكذا من مسائل بالتحقيقات وبجلسات المحاكمة من وقائع تمس اشخاصا حددوا اسمائهم ، انما هي أمور لا تستطيع المحكمة الخوض في بحثها والفصل فيها الا اذا قدمت اليها بالطريق الذي رسمه القانون بعد تحقيق تجريه الجهات المختصة ، وهي وشأنها بعد ذلك في اتخاذ الاجراءات القانونية قبلهم حتى تظهر الحقيقة ناصعة كاملة ويطمئن الناس الى العدل والى أن المواطنين لدى القانون سواء وفق ما اعربت عنه المادة ٤٠ من الدستور .

### هذه الاسباب

#### ( ١ ) بالنسبة لطلب فرض الحراسة :

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من قانون حماية القيم من العيب رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ وعلى المواد ٢ ، ٣ ، ١٧ ، والفقرة الثالثة من المادة ١٨ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب .

#### حكمت المحكمة :

اولا - بعدم قبول تدخل طالبي التدخل .

ثانيا - بفرض الحراسة على اموال المدعى عليهم الموضحة بأسباب هذا الحكم .

وقدرت المحكمة المبروعات اللازمة لادارة الاموال المفروضة عليها الحراسة بواقع ٥ ٪ من صافي ايرادها السنوى . كما قدرت مبلغ مائة جنيه لكل من المدعى عليهم الاربعة الاول احمد عصمت محمد السادات والسادات احمد عصمت محمد السادات ( وشهرته جلال ) ويتخذ اسما آخر « الساداتى احمد عصمت محمد الساداتى » وطلعت احمد عصمت محمد السادات ومحمد انور احمد عصمت محمد السادات نفقة شهرية شاملة له ولان يعول .

بصدق وامانة مستهدفا المصلحة العامة محاربا الفساد اولا باول لما ظهرت هذه المالب ، ولو كان كل مسئول منهم يكشف الانحراف فى حينه ويعاقب المخطىء فور وقوع المخالفة ويضرب على ايسدى العابثين لما استشرى الانحراف وبلغ مداه ، وفى الجملة لو كان كل مسئول منهم يرمى الله والوطن لما ضاع المال العام ولما اهدرت حقوق الافراد ولما وصل الفساد اقصاه ولما اصاب الياس قلوب المواطنين . وتؤكد المحكمة ان من فرط فى شىء مما ذكر فذنبه عظيم ، يستحق عنه العذاب كسفين .

لما كان ذلك ، فان ما تردى فيه بعض المسئولين المشار اليهم فيما سبق بمناسباته الوقائع التى اتاها المدعى عليهم ، انما يدل على انهم لم يكونوا على مستوى المسئولية سياسيا وتنفيذيا لتهاونهم ومجايلتهم زلفى للمدعى عليهم بسبب انتسابهم لرئيس الجمهورية السابق فلم تكن لديهم الشجاعة الكافية للتصدي للانحراف ، بل على العكس من ذلك تساهلوا معهم ومكنوهم من الانحراف والافساد حتى حصلوا على ما حصلوا عليه - مما يتعين معه ملاحقتهم اينما وجدوا ومهما بلغت مراكزهم ومكانتهم ، فشعار الطهارة والقضاء على الفساد وتعقب الفاسدين ومن عاونوهم لا بد من تكيده وتدعيمه حتى يصبح حقيقة واقعة يشعر بها المواطنون اجمعين وبذا يسعى المجتمع المصرى فى مناسخ من الشرف والامانة الى تحقيق اهدافه فى التنمية والازدهار الامر الذى يستوجب مساهلتهم منها بمقتضى احكام القانون - غير ان الفصل فيما نسب الى هؤلاء يخرج عن اختصاص هذه المحكمة ومن ثم فلا يسعها الا ان تترك البت فيها للسلطات المختصة لاتخاذ ما تراه قبلهم .

يضاف الى ما سلف انه لا يفوت المحكمة ان تنوه الى انها مقيدة بالفصل فى الادعاءات المعروضة عليها ضد المدعى عليهم فى هذه الدعوى فليس لها ان تتصدى للفصل فى ادعاءات اخرى كشفت عنها الاوراق ضد آخرين لم تقدم الدعوى فى



## (ب) بالنسبة لطلب التحفظ :

بعد الاطلاع على المادتين ١٦ ، ١٨ والفقرة الثانية من المادة ٣٤ من قانون حماية القيم من العيب رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ .

وعلى المادتين ٢ ، ٨ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب وتتضمن المادة الثامنة فيما تضمنته — أن لهذه المحكمة أن تقضى باستمرار تنفيذ الامر الصادر من المستشار المنتدب منها بالتحفظ في مكان أمين على الأشخاص المشار اليهم في المادة الثانية لمدة لا تجاوز سنة من تاريخ صدور الامر ، وللمدعى العام الاشتراكي قبل نهاية هذه المدة أن يطلب من المحكمة ذاتها استمرار تنفيذ الامر مددا أخرى لا يجاوز مجموعها خمس سنوات .

وعلى المادتين ١ مكررا و ٢٠ مكررا من القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ المضافتين بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٨ .

## حكمت المحكمة :

أولا — باستمرار تنفيذ الامر الصادر بالتحفظ في مكان أمين على كل من المدعى عليهم الثلاثة الاول أحمد عصمت محمد السادات والسادات أحمد عصمت محمد السادات ( وشهرته جلال ) ويتخذ اسما آخر « الساداتى أحمد عصمت محمد الساداتى » وطلعت أحمد عصمت محمد السادات لمدة سنة من تاريخ صدور الامر .

ثانيا — بالتحفظ في مكان أمين على المدعى عليه الرابع محمد أنور أحمد عصمت محمد السادات لمدة سنة .

ثالثا — برفض الطلب بالنسبة للمدعى عليها الخامسة نادية أحمد عصمت محمد السادات .  
القضية رقم ١٥٤ لسنة ١٢ ق حراسات .

رقم الحكم الصفحة	رقم التاريخ	البيان
١ ٣ ٢١	سبتمبر ١٩٨٠	حراسة • تقاض مبالغ خارج نطاق عقود الايجارات أو تأجير الوحدة السكنية الواحدة الى أكثر من مستأجر • يتعين أن ينازل قطاعاً ضخماً من المستأجرين أو قدراً ذات اعتبار من الأموال يمكن أن يوصف بالجسامة ومن شأنه الاضرار بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي م ٣٤ ق لسنة ١٩٧١ ٦٤٠ ق ١٥ لسنة ١٩٨٠ •
٢ ٤ ٢١	سبتمبر ١٩٨٠	تضخم الاموال • الاتجار بالسوق السوداء والتلاعب في قوت الشعب اختزان المواد التموينية وحبسها عن التداول • عن طريق شراءها من أصحاب الحصص • بقصد الاتجار بالسوق السوداء • بقرائن الدلائل الجديدة على فرض الحراسة •
٣ ٦ ٢	نوفمبر ١٩٨٠	الدفع موقف السير بالدعوى حتى يفصل في الدعوى الجنائية • غير جائز المادتان ٢ و ٣ ق ٢٤ لسنة ١٩٧١ • الدفع بسقوط الحق في اقامة الدعوى بمضي أكثر من خمس سنوات على صدور قرار فرض التحفظ على اموال المدعى عليهم • رغبه • لاسند له من القانون • شراء عدد من السيارات • دخولها البلاد تحت نظام الافراج المؤقت • متعهدين بسداد الرسوم الجمركية • نزع اللوحات الجمركية وطمس الارقام الاصلية • اعادة دمجها بأرقام محلية • اصطناع مستندات مزورة • الحصول على تراخيص من اقسام المرور بسم السيارات - التهرب من الرسوم الجمركية • اضرار بالمصالح الاقتصادية • موجب للحراسة •
٤ ١٠ ١٥	اكتوبر ١٩٨٠	جرائم • التخابر مع دولة اجنبية هي اسرائيل للقيام بأعمال غداثية • معلومات اضررت بمركز مصر الحربى والسياسى والدبلوماسى والاقتصادى افشاء • الاسرار الخاصة بالدفاع عن البلاد • نقل اخبار عن الاسلحة والذخائر والمهمات الخاصة بالقوات المسلحة • تسليم تلك الدولة رسوما وخرائط خاصة بالمصالح الحكومية • دلائل جديده على افعال من شأنها الاضرار بأمن البلاد من الخارج والداخل وارتكابه هذه الجرائم الهدامة لا من المجتمع • فرض الحراسة على امواله واموال أسرته •

رقم الحكم الصفحة	رقم التاريخ	البيان
٥ ١٢ ١٠	أكتوبر ١٩٨١	عدم اختصاص محكمة القيم في الطمسون المحال اليها من محكمة النقض مادام قد رفعت عن احكام صادرة مثل العمل بالقانون الجديد . الاختصاص فيها يبقى لمحكمة النقض المسادة السادسة ق ١٤١ لسنة ١٩٨١ . القانون ١٤١ لسنة ١٩٨١ .
٦ ١٤ ٢٥	أكتوبر ١٩٨١	عقود عرفية متعلقة بمقاربات فرضت عليها الحراسة . الاعتداد بها متى كانت قد صدرت في تاريخ سابق على العمل بالقانون ٦٩ لسنة ١٩٧٤ توافر أركانها . سند الدعوى . المادة ٢ - ق ١٤١ سنة ١٩٨٠ الحكم بضم ونفاذ هذه العقود .
٧ ١٥ ١٠	نوفمبر ١٩٨٠	نشاط في تهريب المخدرات والاتجار فيها . استبقاء أموال تحت سيطرة المدعى عليه . عدم تضخم الثروة الى حد ملفت الانتظار ويؤدي الشعور العام . فرض الحراسة . مفهوم الحراسة في القانون ٢٤ لسنة ١٩٧١ . الادعاء المدني لا يجوز م ٣٥ ق ١٥ سنة ١٩٨٠ . طلب التدخل غير جائز . جوازه في الدعوى الحديثة م ١٢٦ و ١٢٧ مرافعات .
٨ ١٨ ١٦	نوفمبر ١٩٨٠	استقلال الوظيفة . كمستول بمؤسسة الطيران ومستشار وزير الطيران قبوله مكافأة ١٢٥ ألف ريال من شركة بونج الذي تفاوض معها على شراء طائرات للمؤسسة . داخل ضمن واجباته اسهامه في تهريب شراء الطائرات بويج ٧٠٧ . انفراده بالتفاوض وقبوله بسعر مبالغ فيه . حمل المؤسسة حوالي ٥ مليون جنيه زيادة عن السعر الحقيقي . تضخم ثروته نتيجة لذلك . فرض الحراسة .
٩ ٢٢ ٣٠	نوفمبر ١٩٨٠	حراسة توافر دلائلها طبقا للمواد ٣/٢ ٣/١٨ ق ٣٤ سنة ١٩٧١ افعال من شأنها امتقات ضمانات البنك الصناعي . الاضرار بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي . التراخي مع بعض موظفي البنك الصناعي لمنح القروض بغير الطريق العادي . اختلاس المنقولات المرهونة ( مثله القضية رقم ٦ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٨٠/١٠/٥ ) .
١٠ ٢٥ ١٥	نوفمبر ١٩٨١	لا مجال للحاجة بالنقد المباح في الميدان السياسي . ذلك الذي حدده القضاء واستقر عليه بأنه ابداء للرأي في أمر أو عمل دون المساس بشخص صاحب الامر أو العمل أو الحط من كرامته .



رقم الحكم الصفحة	رقم التاريخ	البيان
		المساءلة السياسية • توافرها • طبقا للمادة ٣ فقرة ٤/٣ من القانون ٩٥ لسنة ١٩٨٠ حيال كل من نشر أو اذاع اخبارا أو بيانات أو اشاعات كاذبة أو مفرضة أو دعايات مثيرة اذا تم ذلك في الخارج بواسطة احدي طسرق النشر متى كان من شأن ذلك الاضرار بمصلحة قومية للبلاد بقصد من ارتكب فعلا من الاعمال التي يجرمها القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الوطنية والسلام الاجتماعي •
		عنصر المال هو محل الحراسة • باعتباره الوسيلة التي تساعد صاحبه على التحرك للاضرار بمصالح الوطن العليا • والتي توجب على المجتمع ان ينشط لدرء خطره عن طريق تجريده من سلاحه الذي يستخدمه المال تحت سيطرة الخاضع تحت الحراسة من ان يكون هو مصدره •
١١ ٣٦ ٢٠	ديسمبر ١٩٨١	القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ تنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب فرض الحراسة • دلائل جدية • توافر عنصرى الحظر والمال جرائم هدامه لمبادئ المجتمع • تضخم اموال الشخص عن طريق الاثراء الذي يعتمد على النهب والاغتناب والتعدي والايذاء الاضرار بالمصالح الاقتصادية للبلاد • افساد الحياة السياسية فيها استغلال المنصب • النشاط غير المشروع من الاتصال ببعض قوى النفوذ في السلطة •
١٢ ٥٥ ٣	يناير ١٩٨٢	المادتان ٣٦ و ٣٧ من القانون ٩٥ لسنة ١٩٨٠ وجوب ان يحضر محام للدفاع عن المتهم - من المقبولين امام محكمة النقض • لا يجوز للمحامى المرافعة الا في حضور من يحال الى المحكمة • اذا لم يحضر فصلت المحكمة في غيابه • تظلم - العتول عنه • استمرار النظر فيه الدفع بعدم جواز التظلم • في غير محله • مطابق للمادة ٣٤ ق ٩٥ لسنة ١٩٨٠ وم ٤ من الدستور القرار الذي الغاه القرار المتظلم من صدره وفقق الاوضاع الشككية ويخص بمضى ٦٠ يوما من تاريخ اصداره • لا يقصدح في ذلك الغاءه تحقيقا لمصلحة البلاد العليا وحذره الابقاء على الدولة وصيانتها من عبث العابثين ومميدا المشروعية وسيطرة احكام القانون • وتاكيدا للاجراءات المقررة بمقتضى المادة ٧٤ من الدستور الذي يخول رئيس الجمهورية استثناء وفي حالة الضرورة باتخاذ ما يراه لمواجهة الخطر الذي يهدد الوحدة الوطنية لا يجوز اتخاذ الدين ستارا يخص اطماعا سياسية •

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	البيان
١٣	٦١	٣ يناير ١٩٨٢	القرار الجمهوري رقم ١٤٠ لسنة ١٩٨١ • تظلم • نقيل بعض أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد العليا • خلو الأوراق من ثمة مبررات تحل القرار المظلم فيه — القرار على غير أساس — إلغاء القرار الجمهوري • ذات المبدأ القضية رقم ٢٤ لسنة ١٩٨١ ق قيم جلسة • ١٩٨٢/١/٢ ذات المبدأ القضية رقم ٢٠ لسنة ١١ ق قيم جلسة • ١٩٨٢/١/٣ ذات المبدأ القضية رقم ٦٨ لسنة ١١ ق قيم جلسة • ١٩٨٢/١/٣
١٤	٦٢	٣ يناير ١٩٨٢	إطلاق أعيرة نارية للرهاب • سبب عائلي • اضطراب زوجته • عدم وجوه دلائل جديسة لتعريض الوحدة الوطنية للخطر • إلغاء الأمر بالتحفظ •
١٥	٦٣	٧ فبراير ١٩٨٢	١ — قرار فرهن الحراسة والقرازة التي صدرت ببناء عليه متعمدة لورودها على خلاف قانون الطوارئ وإن هذه القرازة لا تلحقها أي حصانة ولا تعدو أن تكون عقبة مادية تطوت على مخالفة جسيمة للقانون لمساسها بحرية الأفراد من الانتفاع بأموالهم وإن واقعة الاستيلاء على الأطيان يعد غصبا واعتداء ماديا • ٢ — قوة الأمر المقضى كما ترد على منطوق الحكم ترد أيضا على ما يكون من أسبابه مرتبطا ارتباطا وثيقا بهذا المنطوق وتمتنع على الخصوم أنفسهم التنازع فيها في أية دعوى تالية تكون تلك المسألة بذاتها الأساس فيما يدعيه أي من الطرفين قبل الآخر من حقوق مترتبة عليها بحيث يتمتنع إعادة النظر فيها ولا يغير من ذلك اختلاف الطلبات في كل من الدعوتين طالما كانت المسألة الاساسية المقضى فيها واحدة • ٣ — ربيع • تقديره في الأراضي الزراعية على أساس صافي الربح الفعلي وليس على أساس المادة التاسعة من القانون ٦٩ لسنة ١٩٧٤ • ٤ — الحراسة على الأراضي الزراعية بموجب الأمر ١٤٠ لسنة ١٩٦٠ غير جائز لاتعدام الأمر ١٤٠ لسنة ١٩٦٠ • الاستيلاء من قبيل الغصب •

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	البیان
١٦	٦٦	٣٠ أكتوبر ١٩٨٢	تضخم الاموال نتيجة الإيجار في النقد الاجنبى • اضرار بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكى • حراسة ذات المبدأ : القضية ٤٣ لسنة ١٢ ق حراسات جلسة • ١٩٨٢/٣١/٢٧
			ذات المبدأ : القضية ٤٧ لسنة ١٢ ق حراسات جلسة • ١٩٨٢/١٢/١١
١٧	٦٩	٣٠ أكتوبر ١٩٨٢	تحرير عقود ايجار • تقاضى مبالغ كبيرة خارج نطاق عقود الايجار • تحرير عقود بيع مثل صدور قرارات تقسيمها مما حال من المشترين وتسجيل عقودهم وتعرض حقوقهم للبطلان وضياع حق الدولة من رسوم تسجيل وضرائب وملكى الشوارع والميادين والمرافق • تظلم من فرض حراسة • رفض •
١٨	٧١	١٢ فبراير ١٩٨٣	عدم جواز الادعاء مدنيا أمام محكمة القيم • الحراسة التى يطلب الى هذه المحكمة الحكم بفرضها تغاير تلك التى ينظمها القانون المدنى • الحراسة فى مفهوم القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ انما هى تدبير تحفظى او وقائى يفرض لمصلحة المجتمع كله يقضى بتثبيت دعائم استقامة المسمى بين المواطنين والاشراف على حركة رأس المال عندما يتحرك صاحبه للاضهار بالمصالح العامة للمجتمع • ويتولى الادعاء فى قضايا الحراسة مدع عام هو الذى يتولى اجراءات التحقيق السابقة على تقديم الدعوى الى المحكمة المختصة بفرض الحراسة خوله القانون فى هذا المقام صلاحيات تقارب صلاحيات النيابة العامة فى الدعوى الجنائية • محكمة القيم مشكلة تشكيلة خاصة - بنظر دعاوى طلب فرض الحراسة والحكم • دلالة ذلك أن هذه الدعاوى ليست من قبيل الدعاوى المدنية وفقا للمادتين ١٢٦ و ١٢٧ من قانون المرافعات مجال الادعاء المدنى المحاكم المدنية المختصة •
			المادة ٣٥ من قانون حماية القيم من العيب رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ تمنع الادعاء المدنى •
			انسوع ببطلان اجراءات التفتيش • وبطلان التحقيق لحصولها فى غيبة المتهم • وبعدم دستورية القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ •
			بطلان التحقيق لا يترتب الا وفق احكام المادة ١٢٤ ح • فى حالة الاستجواب والمواجهة فى جنائية •
			بطلان الدليل المستمد من التحريز لا يترتب لان مخالفتها ببطلان لانها مجرد قواعد تنظيمية •



البيان

رقم  
الحكم الصفحة  
رقم  
التاريخ

عدم وجود أساس قانوني للدفع بعدم دستورية القانون  
٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب  
والقانون ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون حماية القيسم من  
العييب .

الحراسة يكفى لفرضها على الشخص قيام الدلائل  
الجديّة على ارتكابه إحدى الأفعال الواردة بالمادتين ٢ و ٣  
من قانون الحراسة يقصد وقاية المجتمع .  
مسلك الشارع في التشريعات مثال . المادة ٢٠٨ مكررا ١  
من قانون الإجراءات الجنائية والمضافة بالقانون ٤٣ لسنة  
١٩٦٧ . القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة .  
عنصرى الخطر والمسال . ما يلزمه فرض الحراسة باعتبار  
أنهما يكشفان عن خطورة الشخص على المجتمع .

توافر دلائل جديّة قد قامت ضد المدعى عليهم جميعا  
تكشف عن أنهم أتوا أفعالا من شأنها الإضرار بالمصالح  
الاقتصادية للبلاد وفساد الحياة السياسية فيها وان  
تضخم أموالهم كان بسبب استغلال نفوذهم للصلة التي تربطهم  
برئيس الجمهورية السابق واستخدام الغش في معاملاتهم  
مع الحكومة والهيئات العامة والاستيلاء بغير وجه حق على  
أرض الدولة واقتحامهم الكثير من القطاعات وغزوهم العديد من  
المجالات مخالفين اللوائح والنظم الإدارية . ومتاجرين في  
السوق السوداء وحصولهم على عمولات ضخمة من التجار  
مقابل التسهيلات التي يقدمونها لهم لدى الإدارات الحكومية  
والهيئات العامة . ومستفيدين أيضا من الاستثناءات التي كانت  
مقررة مما أفقد الثقة بين الحاكم والمحكومين وأثر تأثيرا  
سلبيا على سياسة الانفتاح التي تبسّر عليها الدولة والحياة  
الاقتصادية فيها والقيم الاجتماعية . بحيث كساد اليأس ان  
يفتك بروح الأمة وكيان الوطن .

توافر ذلك موجب لا تزال حكم القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١  
التحفظ على المتهمين في مكان أمين لمدة لا تتجاوز سنة  
ويصدر من المحكمة أمر من أخذ مستشاريها : عرضه خلال  
سنتين يوما من تاريخ صدور الأمر والا اعتبر كان لم يكن  
وزال أثره بقوة القانون . جواز استمرار تنفيذ أمر التحفظ  
معددا أخرى لا يتجاوز مجموعها خمس سنوات . ستقوط  
الأمر بمضى خمس سنوات بقوة القانون . جواز النظم  
من إجراءات النقض اذا نقضت ستة شهور من تاريخ  
صدوره .

المحكمة مقيدة بالفصل في الادعاءات المعروضة عليها .  
ليس لها ان تتصدى للفصل في ادعاءات أخرى كشفت عنها  
الأوراق ولم تقدم الدعوى في شأنهم أمامها .

رقم الايداع ٨٢/٢٦١٠

**دار الطباعة الحديثة**  
**٦ كنيسة الارمن — اول شارع الجيش**  
**تليفون : ٩٠٨٣١٨**





**دار الطباعة الحديثة**  
٦ كنيسة الارمن اول شارع الجيش  
تليفون : ٩٠٨٣١٨







